

جلد اول من كتاب فتاوى
فضيلة من الكتب الطيبة



1903

A close-up photograph of a wooden surface, likely a piece of furniture or a decorative panel. The wood has a light brown, grainy texture. A prominent, dark, wavy, carved or stained pattern runs horizontally across the center of the image. The pattern consists of several interconnected, flowing lines that create a sense of movement and depth. The lighting is somewhat uneven, with darker areas in the recesses of the pattern and lighter areas on the surrounding wood.

الاول من الاختير

قوله

٢١٩

فهرست الفصول
كتاب الطهارة كتاب الصلاة كتاب الزهراء

كتاب العشر كتاب الصور كتاب الحج

كتاب النكاح كتاب الطلاق كتاب النفقة

كتاب الصاقي كتاب المكاتيب كتاب الولاء

كتاب النسيان كتاب الحدود كتاب السرقة

NUMEROUS	MANESI
Kno	Mumassim
Y	1558/1
Euro	1954
Tamit	297.4 = 927

١٩٥٤



بها وصف قرة عيون سلاطين وتختب درة آنج اهل الجوانين
السلطان اس سلطان اس السلطان ابو الحسن المومنين
اس السلطان مصطفى خان اعلى الشاه عن الاشياء والنظام
وحصل طاعة نورا للبصائر والمالدى لدولة
الحاج ارسم صف المعصين وقاب
الحمد لله
عم



بسم الله الرحمن الرحيم ، وموحي ، ونم الوكيل

الحمد لله مستحق الحمد والشكر ومنزل اللطف والنعمة كاسف الصواب فاته وفارج المحم برحمته ورفع الحق
واحقابه وواضع الساطل وارتببه الذي نور بصائر العلماء مستدين وشرح منابر الفقهاء بتأيد مجن
علي ما انعم علينا من التوفيق والهداية ونشكره على ما اهدى البصائر المعرفة والذراية ونصلي على
خاتم النبيين والمرسلين وعلى اصحابه اجمعين مهديين **قال** الصدر الامام الاجل الكبير
برهان الملة والدين صدر الاسلام والمسلمين سلطان العلماء مفتي الشرق والغرب نعمه الله
برحمته ان سيدنا الصدر الامام الاجل الشريد حسام الدين برهان الامية رحمة الله عليه جمع
مسائل قد استفتي عنها واحال جواب كل مسألة الى كتاب مؤلف به او الى امام يعهد عليه وفي ان
صريحها فقد هدي الى كثير من الاحكام مجتمها وقد جمعت ان في حد ذاته سني وعمودان عمري وصدر لي
في الانفا ما رفع الي من مسائل الواقعات ايضا وصحت اليها اجابتهما من الحاديات وجمعت ايضا جمعا
اخر استفتي مني مدة معاني لشهر قد ذكرت فيها جواب ظاهرا لرواية واصفقت اليها من واقعات
التوارد وما فيها من اقاويل المستأخ وكان يقع في قلبي ان اجمع بين هذه الأصول الثلاث واهمها
اساسا واجلها اصنافا واجناسا وقد انعمت الي ما وقع في قلبي التماس بعض الاحكام فتنازلت الفاتم
بالاخا به وسرعت في هذا الجمع مستغنيا بالله فهو المستعان وعليه التكلان واوضحت اكثر المسائل
بالدلائل وعلتها فيه عمل من طب لمن حب وسميت المجموع بالدخيرة وبسميته بالفوائد الكثيرة رجاء ان يصيب
دخيرة في الاخرة يوم يحيي العظام الساخرة فالموقع من كل من يطالعها انه ان استقصوه فليدع جامعها
بالخير وان لم يستقصوه فليعدده فان الله تعالى يقول وفوق كل ذي علم عليم اسأل الله تعالى ان
يجعله لوجهه انه خير ما مولد واكرم مسؤول عنه ولطفه **كتاب الطهارة**
هذا الكتاب يشتمل على سبعة عشر فصلا **الاول** في المياه التي يجوز التوضي بها والتي لا يجوز
ذكر في باب الوضوء من الكافي ان الماء اذا اتن وهو كثير ان علم ان نقيه لوقوع النجاسة فيه لا يجوز
التوضي به وان لم يعلم بجور التوضي به لانه يتغير بطول المكث سيل النجاسة اجدين ابراهيم عن الماء
الذي يتغير لكثرة الاوراق الواقعة فيه حتى يظهر لون الاوراق في الكف اذا رفع الماء منه هل
يجوز التوضي به قال لا ولكن يجوز شربه وغسله الاستيا به اما جوار شربه وغسل الاستيا به فلانه
ظاهر اما عدم جوار التوضي به لانه لما غلب عليه لون الاوراق متاخمه كالماء في وعين
وفي الاحباس ذكر في منلوة الاثر لا باس بالتوضي بما السيل اذا كان رقة الماء غلبه عاكلة وان كان
الطين غالب لا يجوز التوضي به وعن ابي يوسف رحمه الله في الاما في ما الصابون اذا كان خشنا
فدغلب عليه الصابون لا يجوز التوضي به كما الحصى والبقا فلا وعنه ايضا اذا طبخ الاس او النابوخ
في الماء فان غلب علي الما حتى يقال ما النابوخ او ما الاس لا يجوز التوضي به والحاصل من مذهب
ابي يوسف ان كل ما خلط به شيء يناسب الماء في ما يقصد من استعمال الماء وهو الظاهر في التوضي به
جاء بشرط ان لا يلب ذلك الشيء على الما حتى لا يزول به الصفة الاصلية وهي الرقة وذلك مثل الصابون
والاشنان وان كان ذلك المخلوط لا يناسب الماء في ما يقصد من استعمال الماء في بعض الروايات
شرط يمنع جوار التوضي به عليه ذلك الشيء للما وفي بعض الروايات لم يشترط ومحمد رحمه الله
اعتبر في جنس هذه المسائل لمنع جوار التوضي عليه المخلوط الما لكن في بعضها استأزالي الغلبة من
حيث اللون وفي بعضها استأزالي العكس من حيث الاجزاء التوضي بالثلج ان كان ذائبا بحيث يسطر
يجوز والا فلا وعليه هذا التتم حال وجود الثلج ان كان ذائبا لا يجوز وعليه هذا اذا اصاب بعض

حينئذ بول نزل به لثا ومحيها علي ذلك الموضع ان كانت البلة من شيء متطاير خارجا فلا وفي
شرح الطحاوي ان تسيل الماء في الوضوء شرط في ظاهرها لرواية لا يجوز الوضوء ما لم يتطاول الماء
وعن ابي يوسف ان المتطاول ليس بشرط في مسألة الثلج اذا تجمد ان فطر فطران فصاعد يجوز
اجا عا وان كان خلافة فعلي قول ابي حنيفة ومحمد لا يجوز وعلي قول ابي يوسف يجوز وذكر الحاكم
التلميذ في المتقاع عن ابي يوسف رحمه الله في رجل اخذ بيه ماء من انا فغسل به حينئذ اذا تجمد به
لم يجوز ولو غسل به نجاسة من يد به اجزاه وذكر بعد هذه المسئلة مسائل عن ابي يوسف ايضا في البراق
والنجاسة والمخاط يقع في انا الوضوء يجوز التوضي به ويكره له ذلك وفي مستقبات النجاسة ابي
حنيفة رحمه الله محدث معه ما قليل وعلي يد به نجاسة فاخذ الماء بيمينه من غير ان ينوي غسل فيه
ثم غسل به يده قال علي قول محمد لا يظهر به وهو احدي الروايتين عن ابي يوسف رحمه الله وفي
احدي الروايتين عن ابي يوسف يظهر به وهذا لانه الماء الذي اخذ بيمينه خالطه بالمزاق وخرج
من ان يكون ما مطلقا فالتحق بسائر الما بيات غير الماء كالحل والمرق والدهن وما الوردي
غسل اليدين بسائر الما بيات سوى الماء المطلق روايتان عن ابي يوسف رحمه الله في رواية
يظهر كالنوب وفي رواية لا يظهر بخلاف النوب وعن محمد رواية واحدة لان المدن لا يظهر بخلاف
النوب فانه يظهر بالاجماع قاله الفقيه رحمه الله الماء الذي اخذ بيمينه خالط بالمزاق ولو غسل
النوب بالمزاق الذي اجتمع في فيه يجوز وهذا ابي **نوع اخر** من هذا الفصل في التوضي
بالماء الجاري يجوز التوضي به ولا يحكم بنجاسة ما لم يتغير طعمه اولونه او ريحه وبعد ما تغير
واحد من هذه الاشياء لا يحكم بطهارته ما لم يزل ذلك المتغير بان يرد عليه ما طاهر حتى يزيل ذلك
التغير الدليل علي ان العبارة في الماء الجاري لما قلنا ما ذكر محمد رحمه الله في كتاب الشرب اذا
صب جبة جرد في الغرات ورجل اسئل منه يتوضا اجزاه اذا لم يتغير احد اوصاف الماء واختلف
المشايخ في تحديد ابي ما يكون من الجريان في حق جوار الوضوء قال بعضهم ان كان حيث لواعث
في اعق مومع من الحدود انقطع جريانه حتى استلهاه هم جري وهو ليس بجار وان لم ينقطع هو
جار وقال بعضهم ان كان حال لودقع فيه بين اوراق ذهب فهو جار وان كان بخلافه فليس
بجار لو قال بعضهم ان كان حال لودقع انسان به عليه غوصا ينقطع جريانه فليس بجار وقال
بعضهم ان كان حال لورفع بالمد بين جنس ما تحت وينقطع الجريان فهو ليس بجار وفي الموارد
اذا كان الماء جري متغيرا فاذا انشأت ان يتوضا منه فان كان وجهه الي مورد الماء جار
وان كان وجهه الي مسيل الماء لا يجوز الا ان يكت بين كل عرقين مقدار ما يذهب الماء بقية
قالوا ودلت المسئلة علي فضيلة اهل الدرب حيث يجوز طهارة عالمهم رجاهلهم وفي واقعات
الناطفي الماء الجاري اذا سدف من فوق تجمد انسان بما يجري في النهر وقد بقي حوي الماء كان
جائزا لانه هذا اما خاروفي واقعات الناطفي ما تية متغير فيها كلب مية تسد عرقه لجرى الماء
عليه فلا باس بالتوضي اسئل منه وفي منلوة الاثر لهشتا عن ابي يوسف رحمه الله في امر متغير
وبه كلب مية تسد عرقه فيجري الماء فوقه ولا باس بالتوضي اسئل من المكب اذا لم يتغير لون
الماء ولا طعمه ولا ريحه وفي فتاوي ابي الليث رحمه الله ان الماء الذي يلا في الحينة ان كان اكثر
من الماء الذي يلا في الحينة او كانا علي السوا لا يجوز التوضي به وان كان الذي يلا في الحينة
دون الذي يلا في الحينة يجوز التوضي به قاله الفقيه ابو حنيفة رحمه الله وعلي هذا اذ ركت مشاي
قاله ولذا كانت الحينة ترى من تحت الماء لثلة الماء الذي علاها لا لصغابه كان الذي يلا في الكثر

اذا كان سعة عرض الساقية وان كانت لا ترى مع صفاء الماء ولم يأخذ الا اقل من نصف الساقية
فالذي لا يلائمها اكثر عن بعض المساح في كلب ميت يحبس في نهر الماء يجري في حايي الطبانه
ينظر ان كان الماء الذي في حايي الكلب قوة الجريان او كان الماء يجري على اعلا الكلب فهو ظاهر
وان كان جميع الماء يجري في جميع الكلب وليس في حاييه قوة الجريان فالما يحبس وكان الشيخ
الامام الجليل ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله لا يفرق بينهما وكان يقول الماء يحبس في الوجهين جميعا
خوض صغير يدخل فيه الماء من جانب ويخرج من جانب فتوصا فيه السان حكي عن الشيخ الامام ابي
الحسن الرستغيني انه كان يقول ان كان الحوض اربعاً في اربع فادونه بجوز لان الظاهر ان الماء
لا يستقر في مثله بل يدور حوله وكان الماء الجاري وان كان الحوض اكثر من اربع في اربع لا
يجوز لان الماء يستقر فيه فلا يكون جارياً ولا يجوز التوضي فيه الا لان يتوضا في موضع دخول الماء
او حوضه وفي سائر فوات شمس الامة الحلواني رحمه الله عن الماء اذا كان حسياني حسي وكان خرج
الماء منه قال ان كان يتحرك في حوضه يكون مستقيماً بالحركة وكان القاضي الامام ركن الاسلام
علي بن الحسن السعدي يقول بالحوار في هذه الصورة مطلقاً غير تفصيل في الحوض الصغير الذي
يدخل الماء فيه من جانب ويخرج من جانب يكون هكذا وعليه التوضي لان هذا ما جاز يجوز التوضي
به وعن الشيخ الامام الزاهد هذا ان من حفر من حوض صغير وجري الماء في النهر وتوصا بذلك
الماء في حال جريانه فاجتمع ذلك الماء في مكان واستقر فيه فحفر رجل اخر من ان ذلك المكان واخرى
الماء فيه وتوصا به في حال جريانه فاجتمع ذلك الماء في مكان اخر ايضا فتعطل رجل ثالث كذلك جاز
وضو الكل لان كل واحد منهم اما توصا بالماء حال جريانه والماء الجاري لا يجتمع في الجاسة ما لم يتغير
وعن الحسن بن زياد ما يدل على عدم جواز وضو الثاني والثالث فانه قال في حفر يخرج الماء من
احدهما ويدخل في الاخر توصا فيهما جاز والخبر التي يدخل فيها الماء ينسد المسافر اذا كان
مع ستراب واسع ومعه اداة من ما يحتاج اليه وهو على طبع من وجود الماء ولكن لا يتيقن بذلك
وايصح حكي عن الشيخ الامام الزاهد الى الحسن هذا رحمه الله انه كان يقول يا هذا احذر ان رقتا
حتى يصب الماء في طرف من الميزاب وهو يتوصا في الميزاب وعند الطرف الاخر من الميزاب انما ظاهر
يجمع فيه الماء فان الماء المجمع يكون ظاهراً واهراً لان استعماله حصل في حال جريانه والماء
الجاري لا يصير مستملاً لاستعماله ومن المساح من انكر هذا القول وقال الماء الجاري انما لا يصير
مستملاً اذا كان له مدد كالعين والنهر وما اشبههما اما اذا لم يكن له مدد يصير مستملاً والصحيح
القول الاول بدليل مسئلة واقاب الساطعي ان النهر اذا سدن فوق توصا للسان بما
يجري في النهر فان هناك لم يبق الماء مدد مع هذا جواز التوضي به عن ابي يوسف رحمه الله في اديل
قول النبي صلى الله عليه وسلم ادخل الماء للثمن انه كان عيا سبع وهو متدارق لثمن وهو جار ولها
سبعان توصا رجل في سعيه فلا بأس به **فروع اخرى** في الحياض والعدوان والابار والادابي
وفي التناوي قال الفقيه ابو الليث رحمه الله سمعت الفقيه اباحمد حكي عن علي بن احمد عن صغير
عن ابي سليمان الجوزجاني عن عبد الله بن المبارك رحمه الله انه قال لا بأس بان يتوضا في حوض
كان عسراً في عسره وهو كبير قال ابو سليمان فابيت العراق وسالت محمد رحمه الله عن ذلك فقال هو
كثير الا قال على هذا قال الفقيه وبه نأخذ بعد هذا حكي عن ابي الحسن الرستغيني انه يعتبر
في ذلك ذراع الكرباس وكان الشيخ الامام عبد الكريم يعتبر في ذلك ذراع المساحة الحوض اذا
كان اعلاه اقل من عشر في عشر واستله عشر في عشر او اكثر فوقف فيه جاسة لاشك انه يحكم

نجاسة الاعلى فان تسفل الماء وصار وجه الماء عسراً في عشر فصاعدا هل يجوز التوضي به فقد قيل
لا يجوز وقيل يجوز وهو الاشبه وفي فتاوي اهل سمرقند قد روي كثير لا يكون فيه ماء في الصيف وروي
فيه الناس والدواب يملأ في الشتاء ويرفع عنه الناس الجدران كان الماء الذي يدخل العدة بر
او لا يدخل على مكان يحبس فالماء والجدر يحبس وان كثر الماء بعد ذلك لانه كلما دخل صار يحبس وان
كان الماء الذي يدخل العدة بر او لا يستقر في مكان كما هو حقي فهو عسراً في عشر ثم ينهي الى الجاسة
فالماء والجدر ظاهر لان الماء صار كثيراً قيل ان يتنجس فلا يتنجس بعد ذلك باقتال الجاسة به ومثل
هذه المسئلة صارت واقعة بخاري فان ما المطر مر على الجاسات واجتمع بعد ما صار يحبس ودخل
حوض حيان وكان الحوض ملأاً وكان ما المطر اكثر من ما الحوض فاتفق فتاوي الامة ان الحوض لا
يتنجس لان جميع ما المطر لا يتصل بما الحوض بدفعة واحدة وانما يتصل بدفعات فالتدريج الذي يصل
بما الحوض اول مرة ما الحوض عليه غالب فلا يتنجس ما الحوض وكذلك في كل دفعة وفي نظم الرندوسي
اذا كان الحوض كبيراً وفيه جاسات فدخل الماء استلأ قال اهل بلخ واهل سمرقند الكثير البخاري
هو نجس وقال الفقيه ابو جعفر البلخي والفتية اسامعيل بن الحسن الزاهد البخاري الكل ظاهره
احد كبير من فتاوي بخاري وهكذا ائقي الفقيه عبد الواحد مزارا وهكذا كان يفتي الفقيه ابو بكر
القياسي وكان يقول الماء الكثير في حكم الماء الجاري واد الجدر الماء وعلى وجه الجدر ما وهذا
لوان الماء على وجه الارض سواماً كان الماء تحت الجدران كان مزابلاً عن الجدر كان الجدر كاسف
لهو يكون وجوده والعدم بمنزلة وان كان الماء متصلاً بالجدر فغدا بعض المساح العبر للكتب
فان كان ما العبر يخلص بعضه الى بعض لا يجوز التوضي به وان كان لا يخلص يجوز التوضي به
وبعضهم اعتبروا جملة الماء لان الكل متصل ببعضه وبعض وعلى هذا الامر التواضع في المساح
بعض المساح اعتبر الخلو في ذلك المكان اذا كان الماء متصلاً باللوامح وبعضهم اعتبروا
جملة الماء وكان الفقيه ابو احمد القياسي يقول بجواز التوضي في التفتي اذا حرك التوضي الماء في
التفتي حتى يكسده يد قال لان الماء يجري تحت الجدر بالهز ذلك الحوض اذا كان كثيراً لا يخلص بعضه
الي بعض فوقف فيه جاسة لا يخلوا اما ان كانت الجاسة مريئة او غير مريئة فان كانت مريئة
لا يتوصا من الجانب الذي وقعت فيه جاسة وانما يتوصا من ناحية اخرى كما في الماء الجاري بعد
هذا اختلف المساح قال بعضهم تحرك الماء بيد معة او ما يحتاج اليه عند الوضوء الاستئذان
تحركت الجاسة لم يستعمل الماء من ذلك الموضع وان لم يتحرك لم يستعمل الماء من ذلك الموضع وقال
ببعض حول الجاسة معة او حوض صغير وما وراءه ظاهره وقال بعضهم يجري في ذلك فان وقع تحريمه
ان الجاسة لم يخلص الى هذا الموضع يتوصا وشرب منه وبنى على هذا اما اذا توضا في مصغه وحده
فيها جاسة بعد الزايع من الوضوء ان كانت الجاسة غير مريئة بان قال فيها السان واعفشل في
جنب حكي عن مساح عراق ائهم قالوا لا فرق بين الجاسة المريئة وغير المريئة فقالوا ان غير
المريئة يتوصا من الجانب الذي وقعت فيه الجاسة كما يتوصا من الجانب الاخر لان الحوض الكبير
بمنزلة الماء الجاري والجواب في الماء الجاري على هذا الوجه ان كانت الجاسة مريئة لا يتوصا
الذي وقعت فيه الجاسة وان كانت غير مريئة يتوصا من الجانب الذي وقعت فيه الجاسة كما
يتوصا من الجانب الاخر كذا في الحوض الكبير لا يخل على معة هذه مسئلة كتاب الشرب التي تقدم
ذكرها ان جباس الخرا اذ اريق في الزايع ورجل اسفل منه يتوصا جاز اذ لم يتغير احد اوصاف
الماء كذا ههنا وكذلك قالوا في الماء الجاري اذا كان الرجال مضعوا ويتوصا جاز كذلك في الحوض

الكبير ويبنى على هذا اذا غسل وجهه في حوض كبير فسقط غسله وجهه في الماء فرفع الماء من موضع
الوضوء قبل الخرك قالوا على قول ابي يوسف رحمه الله لا يجوز الماء يخرج من الماء الذي وقع فيه ماء
مستعمل والماء المستعمل نجس عندنا والى هذا القول كان يسئل القاضي الامام ابو جعفر الاستاذي
وعنه من مستأج حاري قالوا بالحوار وجعله كالماء الجاري لكثرة الماء وتوسع فيه لعموم البلوي وان
كان به فريحة ليعمل القنج والماء عنها ادغسل نجاسة عن عمنوس اعصابه او ثوبه او استنجاني
الماء الجاري او الحوض الكبير فان تغير الماء لا شك انه يتنجس موضع التغيير وان لم يتغير به حل فيه
سببه قول ابي يوسف رحمه الله فاذا كان على وسط النهر او دى او على سطح الحوض او دى قد سد
ذلك واستمر فيه الماء وهو متصل بالماء الحوض والنهر الا ان جريان الحوض والنهر لا يظهر نوصارحل
في ذلك الموضع ان كان معقد او فافيه من الماء من حيث الطول يبلغ ذراعين ونصفا ربيع الماء الكثير
وهو عشر في عشر وللربع حكم الكل لا يجوز التوضي فيه فاذا كان دون ذلك تجوز ان ذراعين ونصفا
ربع الماء الكثير وهو عشر في عشر وللربع حكم الكل فلا يكون تنجس الحوض والنهر غير انه ليس كغيره
حقيقة حتى يجوز التوضي فيه بطريق الاستئلال او جاز التوضي به فيه جاز بطريق التبيحة فاذا كان
بمقدار لا يكون تنجسا وفي نوادر المعلى عن ابي يوسف رحمه الله ان ماء الحمار بمنزلة الماء
الجاري اذا دخل به فيه وفيه يد به قد لم يتنجس واختلف المتأخرون في بيان هذا القول
منهم من قال بزيادة خاله مخصوصة وهما اذا كان الماء جري الى حوض الحمار والاعتراض به
منه انك هذا الماء في هذه الحالة في حكم الجاري ومنهم من قال ماء الحمار عند بمنزلة الماء الجاري
على كل حال لاجل الضرورة الا ترى ان الماء الزاكر وهو الحوض العظيم الحق بالماء الجاري على كل
حال لاجل الضرورة وفي نوادر رستم عن محمد رحمه الله قال اجعت انا وابو يوسف خيمنا
الله علي ان حكم علي ما البيرة لا يتنجس لانه ما جازم فلما وما عليا ان ناسم بيزج ولا عليا جازم
به الاثاري حتى تنبع السلف فتكون قد حكمتا فيه بالامرين واما فلكنا انه ما جاز لانه ينبع من جانب
وليس خرج من جانب وقيل اراد بقوله ما جازم الحق بالماء الجاري حكما لاجل الضرورة لان التمر من
وتوع النجاسة في البيرة غير ممكن وقول محمد رحمه الله في الاخرة وما عليا ان ناسم بيزج ولا يجامل
في الظاهر انه سياتق اول الكلام لانه في اول الكلام قال لا يتنجس ولكنه في الحقيقة لا ينافق
لان معني قوله في اول الكلام لا يتنجس نجاسة لا يمكن رفعها هذا الفتوي ابي حنيفة رضي الله عنه في
المومن اذا مات لا يتنجس بماءه لا يتنجس نجاسة لا يمكن رفعها وعن ابي يوسف رحمه الله في النوادر
اذا وقع الحار في بيرة واخرج بيزج ماء البيرة عنه في النوادر رابعا سائة وقعت في بيرة ولم تمت
فيها لا ييزج منها شي وفي السور اذا لم يمت بيزج عشر دلا او نحو ذلك وعنه رواية اخوي في
البشارة انه بيزج ماء البيرة ملك فقال لان القول الذي يجري على فخذها ورجلها فهو تاويل
القول الاول او الم يكن على فخذها ورجلها بول **ابراهيم** عن محمد لومات فارة في ماء في طست
ثم صبب ذلك الماء في بيرة نوح منها عشر دلا وهو قول ابي يوسف رحمه الله وقال في موضع
اخر لومات فارة في جيب ما فادين في البيرة ما الحب قال محمد رحمه الله بيزج من البيرة الاكثر من
عشرين دلا ومن ما الحب وقال ابو يوسف رحمه الله بيزج مثل ما الحب وثلاثون وعنه بيزج ما
الحب وعشرون دلا وروي ابراهيم عن محمد رحمه الله في فارة او هرة او دجاجة محلاة وقعت في
بيرة فاخرج منها حية قال ان تؤمناسه اجزاء واحب الي ان ييزج منها عشرون دلا ولا يكون الترح
في شي من الاشياء اقل من عشرين دلا وان كانت الدجاجة غير محلاة لم ييزج منها شي **اسماء** ومحمد رحمه

الله في هذه الرواية ان الترحح المستحب لا يكون اقل من عشرين في الحفاش بيزج منه ولا فانه قد
الترحح في هذه المسئلة بعشرين والترحح في هذه المسئلة بطريق الاحتياط وقال عفته ولا يكون
الترحح في شي اقل من عشرين وابو يوسف رحمه الله يقول الترحح الواجب لا يكون اقل من عشرين فلما
المستحب يكون اقل من عشرين ولا يكون اقل من عشرة الا ترى ان في السور قال بيزج عشر دلا
ذلك بطريق الاحتياط قال محمد رحمه الله في القلب ونحوه بيزج ما البيرة عنه وعن ابي حنيفة رضي
الله عنه في كلب او سور وقع في ماء خرج حيا فاعجنوا منه لاس بذلك قال ابو عصة اذا اصاب
في الكلب الماء فلا خير فيه وعن محمد رحمه الله ان الكلب ينسد البيرة والسور لا ينسد لان الكلب
متقلب فذلك افضل وفي نوادر بن ساعدة عن ابي يوسف رحمه الله رجل حبس بيزج دلو من ماء من
بيرة فضربه على راسه ثم استقي دلو اخر فتقاطر من حبسه في البيرة قال هذا الميعن لشي وان كان الماء
المستعمل نجسا عنده وكانه اسقط اعتبار نجاسة ضرورية ان الخمر عنه غير ممكن وعن ابي يوسف
رحمة الله اذا وجب ترحح الماء كله من البيرة فحين من ذلك الماء لا يطهر ذلك بني ادر ولا يابس باطعامه
والقائه الى الكلاب والسنابرد ولا يابس برش تلك المياه في الطريق وروي عنه في غير هذه الصور
يطهر ذلك العجين البهائم ولا يبيح ذلك الماء البهائم والماء لاس بصبه وفي هذه التعليل اسالة
الي ان هذه العجين ما لا يلقى في الطريق اعظمه المنسدة في القائه في الطريق من المنسدة في اطعام
الكلاب والسنابرد الماء يصب في الطريق والمنسدة في الصب في الطريق دون المنسدة في سقي
البهائم وسئل الامام الزاهد ابو الحسن الرستغبي رحمه الله عن من قد رعى الماء الجاري وما الحوض
فالتوضي بايهما افضل قال بما الحوض لان مذهب الاعتزال قد ظهر في هذا الزمان وهو لا يرون
التوضي في الحياض فحين تؤمناسا الحياض رعا لا يبرهن وفي المتن ابي ساعدة عن محمد رحمه الله رجل
على جرة احية حيا برفقها في انا يريد بذلك المسح عليها ليعزوه وانسد الماء كذلك ان كانت على
اصابع رجله وكذلك لو غمس راسه في الانا يريد المسح وهذا ايضا علي ان عند محمد رحمه الله يصير
الماء مستملا باقامة العزبة مسحا كانه او غسلا فينسد الماء ول الملاقاة فلا يصح لاقامة المسح عن
ابي يوسف رحمه الله لا يصير الماء مستملا باقامة قربة المسح واما يصير مستملا باقامة قربة غسل
فيصير في المسئلة روايتان دنية عن ابراهيم عن محمد رحمه الله جنب غسل يده في ثوبه فثوبه لم
ينسد الماء ولو غسها فيه يوبد غسلها ولا لكنها اهتد الماء ولو كان على اصابع يده او كفه حيا برفقها
في الماء يريد بذلك المسح عليها اجزاء ولا ينسد الماء قال واليد لا تشبه غيرها فله اشار الى اعتبار
الضرورة في ادخال اليد وعن ابي يوسف في الجيب اذا ادخل يده في الانا لا ينسد الماء وكذلك
اذا ادخل رجله في الانا لا ينسد الماء قال والرجل الخشن من اليد والقياس ان ينسد الاصابع
ولكن ترك القياس في اليد والرجل للضرورة اما الضرورة في اليد نظا هو واما الضرورة في الرجل
فلا نه يتنجس في البيرة فيحتاج الى التفتيش في البيرة **الفصل الثاني في مسائل**
الوضوء قال محمد رحمه الله في الاصل اذا اراد الرجل ان يتوضا بغيره او يغسل يديه ثلثا ويستحي
ويعسل وجهه ثم يغسل ذراعيه حكى عن العنيفة ابي حنيفة الهذلي رحمه الله في كيفية غسل
اليدين عند الوضوء انه ينظر الى الانا ان كان صغيرا يمكن رفعه لا يدخل يده فيه بل يرفقه بشاله
ويغيبه على كفه المني ويغسلها ثلثا ثم ياخذ الانا بيمنه ويغيب على كفه اليسوي ويغسلها ثلثا
وان كان الانا كبيرا بحيث لا يمكن رفعه ان كان معه انا صغير يرفع الماء بذلك الانا ولا يدخل يده
فيه ثم يغسل يده بالكرز على نحو ما يتبين وان لم يكن معه انا صغير يدخل اصابع يده اليسوي مضمومة

في الاثارة لا يدخل الكف ويونغ المآمن الاثارة ويصبت على يده النبي وبذلك الامتاع بعضها ببعض بفعل
كذلك لئلا يدخل اليد النبي في الاثارة بالعاما بلع ونزله عليه السلام لا يغيب يد في الاثارة هذا النبي
عندنا يحمل على ما اذا كان الاثارة صغيرا او كان كبيرا ومعه اثنية صغيرة اما اذا كان الاثارة كبيرا
وليس معه اثنية صغيرة والنهي يحمل على الاثارة على سبيل المبالغة واختلف المشايخ في موضع غسل
اليدين بعضهم قالوا يغسلهما مرتين مرة قبل الاستنجاء ومرة بعد الاستنجاء اذا غسل يديه واستنجز
وعمل وجهه يغسل اليدين جملة او يغسل الذراعين لا غير ذكرني الاصل غسل الذراعين واختلف
المشايخ فيه بعضهم قالوا يغسل الذراعين لا غير لانه غسل اليدين مرة فلا يلزمه الاعادة قال عيسى
الائمة السرخسي رحمه الله الاصح عندي ان يغسل اليدين ظاهرا وباطنا لان الاول كان
سنة اقتراح الوضوء فلا يوجب عن فرض الوضوء انه مستكمل لان المتقصد هو التطهير فاذا حصل التطهير
فاي طريق حصل فقد حصل المتقصد وهو التطهير ولا معنى للاعادة الغسل والبيضا الذي بين
الذراعين بين شحمة الاذن يجب غسله عند الوضوء هكذا ذكر الطحاوي في كتابه وهو الصحيح وعليه
الكثيرة من العلماء وذكر القندوري انه يجب غسله عند اي حنية ومحمد رضي الله عنهما وذكر شمس الائمة
الحلواني رحمه الله ان عليه ان يغسل ذلك الموضع ليس عليه غيره قال محمد رحمه الله وفي غسله ضرب
كلفة وصيغة فالاولي ان يقال يغنيه ان يغسله بالماء على ما روي عن ابي يوسف ان المصلي اذا بل
وجهه واعضاؤه وضوءه بالماء لم يغسل المآمن عنوه انه يجوز ولكن قيل ما روي عن ابي يوسف
انه سال من الغصن فطره او فطرته ولم يتدارك فاقبال الماء الى داخل العينين ساقط قد روي
عن ابي حنيفة رضي الله عنه انه لا بأس بغسل الرجل وجهه وهو يغض عينيه وروي الحسن ان
ابا حنيفة سئل يغسل العين بالماء قال لا وعن القتيبة احمد بن ابراهيم ان من غسل وجهه وغمض
عينيه تمهنا سديدا ان لا يجوز وقيل فحين رمدت عينه فمسح بها واجتمع رسمها في جانب انه يكلف
اقبال المآمن تحت مجتمع الغض ويحب ايضا ان يغسل المآمن الى المآمن تحليل الامتاع اذا كانت الامتاع مضمومة
وهو يتوهم من الاثارة فوض وان كان يتوهم من الماء الجاري اربي الخاضق فادخل رجله المآمن وترك
التحليل اجزاه وان كانت الامتاع مضمومة هكذا ذكر الرشد وسي في نظره وفي شرح شيخ الاسلام
ان تحليل الامتاع قبل وصول الماء الى ما بين الامتاع فوض وبعد سنة مطلقا وذكر شمس الائمة
الحلواني رحمه الله ان تحليل الامتاع سنة مطلقا قال رحمه الله ومن الناس من قال تحليل امتاع
القدم فرض وان كان في كفه بل يحسبه به راسه قال محمد رحمه الله في الكتاب يحسبه بالبلل بعض شايئا
قالوا انما يحسبه اذا اخذ ذلك من الاثارة ولم يستعمله في غرض من غرض الوضوء فاما اذا كان استعمله
في غرض من غرض الوضوء فالمسح لا يتبادر بهذا البلل ولكن هذا خلاف ظاهر ما ذكر محمد رحمه الله
فقد ذكر محمد عقيب قوله اذا مسح بذلك على كفه اجزاه وهذا معتزلة اخذه من الاثارة فيتمسح به ولو
كان المزاحم من البلل الذي على كفه تلك اخذه من الاثارة لم يستقم اخذه من الاثارة والحاصل ان البلل
اذا ابي في كفه بعد غسل غرض من الغرض لا يتبادر المسح به واذا اخذ البلل من غرض من غرضه
لا يجوز المسح به معسولا كان ذلك الغرض او ممسوحا اذا مسح راسه بالبلل يجوز هكذا احكي عن
بعض مستأخرا ولم يقتلوا بين ما كان مشاطرا او لم يكن **نوع احمر** من هذا الفصل في
بيان ما ينقض الوضوء وما لا ينقض مسائل هذا النوع ينقسم قسمين قسم في الخارج من غير
السبيلين اذا ابرق وخرج من بزاوته دم ان كان الغالب هو الدم ينقض وضوءه وان كان اقل من
مل الدم وان كان الغالب هو البزاق لا ينقض وضوءه وان كانا سوا ذكرني بعض الموضع القياس

ان ينقض وضوءه وفي الاستحسان لا ينقض وذكر شمس الائمة ان الدم والبزاق اذا كانا على السوا
وغامة المشايخ على ان وضوءه هذا ينقض وكان القتيبة محمد بن ابراهيم الميالي رحمه الله يقول وان
استويا اغاد الوضوء استحسانا واحسانا وفي التواتر عن ابي حنيفة رضي الله عنه اذا ابرق او
امحط وراي في ذلك علقه من الدم لم يكن عليه الوضوء فان كان الذي يري من الدم جميع البزاق
او الخاط او الخامة فكانت حمرية او صفرة غالبة على البياض فغلبه الوضوء وان كان الذي يري شبه
عسالة الحمرة فلا وضوء عليه وذكر هشام عن ابي يوسف رحمه الله اذا اصغر البزاق من الدم
فلا وضوء عليه وانما احمر فغلبه الوضوء هشام عن محمد بن ابراهيم الميالي رحمه الله رجل دخل حلقه علقه فخرج منه
دم قال اذا كان مالا الغرض ينقض الوضوء وان كان اقل منه لا ينقض الوضوء لانه في معنى التي في الحكم
في التي ما ذكرنا وان كان في الغرض ينقض الوضوء اذا كان الدم غائبا على البزاق العرق المديني
اذا خرج من عضو السنان ويبقي بالعارسية وسنة لا ينقض وضوءا استخرج المشايخ هذه المسئلة
من مسئلة جامع الصغير مؤرخا في سنة سقطت عن راس الجرح والمعني في تلك المسئلة ان
الساكن عن راس الجرح يولد عن محل الطهارة وهو المحرم فيكون طاهرا هذا المعني موجود في
العرق المديني وكون الخارج من غير السبيلين نجسا ام لا بد منه لا تنقض الطهارة وذكر محمد رحمه
الله في الاصل اذا خرج من الجرح دم قليل فمسحه ثم خرج ايضا ومسحه وكان ذلك كله قبل ان يغسل
فان كان الدم محال لو ترك ما قد مسح منه سال ان ينقض وضوءه وان كان لا يغسل لا ينقض وضوءه
وكذلك ان الذي عليه رما او تراها بغير طهارة وبه ثم لم يترك ذلك جمع كله قالوا وانما جمع
اذا كان في مجلس واحد من بعد احزي اما اذا كان في مجلسين مختلفين لا يجمع وكذلك لو وضع عليه
حيث لشف جميع ما خرج فلم يغسل عن راس الجرح فان كان ما شفى حيث يغسل ينشفه جعل مدنا وما لا فلا
وذكر المعلي عن ابي يوسف رحمه الله ان ازال الدم عن راس الجرح لا ينقض وضوءه حتى يغسل ولو
عذر رجل ابوة في يده وخرج منه الدم وطهر اكثر من راس الابوة لم ينقض وضوءه قال القتيبة ابو
جعفر كان محمد بن عبد الله غليل في هذا اليان ينقض وضوءه وراه سائلا وفي فتاوي العسفي
هكذا وفي فتاوي حوازم الدم اذا لم يجرد عن راس الجرح ولكن علاقتا اكثر من راس الجرح
لا ينقض وضوءه وفي الفتوي في جرح المسائل على انه لا ينقض وضوءه وان عصرت القرحة
فخرج منها شيء كبير وكان محال لو لم يمسحها لا يخرج منه شيء ينقض الوضوء في مجموع التوازل وفيه
نظروا فيه ايضا جرح ليس فيه شيء من الدم والفتوة بدخل مناهية الحرام والحرم فدخل الماء
الجرح فنسال منه الماء لا ينقض الوضوء والحاصل الخارج من غير السبيلين انما يكون موجبا لنقض
الوضوء اذا كانت سائلا اما اذا لم يكن لا يوجب انتقاض الوضوء اذا خرج من اذنه فخرج او صده
ينظر ان خرج بدون الوجع لا ينقض وان خرج مع الوجع ينقض وضوءه لانه اذا خرج مع الوجع
فالظاهر انه خرج من الجرح هكذا احكي فتوي شمس الائمة الحلواني رحمه الله وذكر هشام في نوادر
عن محمد رحمه الله ان الشيخ اذا كان في عينيه رمد او عشى ويسيل الدمع منها امره بالوضوء لو كانت
كل مملوكة لا يبي اخذ ان يكون صغيرا يسيل منه دم او فنج فانه قد يكون في الجفون جرح واذا
عصر شيئا يري عليه اثر الدم من امول الاسنان فلا وضوء عليه وكذلك الحلال لانه ليس يسيل
هكذا اذكرني بعض الفتاوي وذكر الشيخ الامام علا الدين في كتاب الشرح ان من كل حيز او
شيئا من الفتاوى وراي فيه اثر الدم من امول الاسنان يبيح ان يوضع اصبعه او طرف كفه على
ذلك الموضع ان كان فيه اثر الدم ينقض وضوءه وما خلا عن محمد رحمه الله فمن استنجز فخرج من

ان الله علما مثل الحس وما استبره فلا وضوء عليه لان الخروج لم يتحقق **و** لو نظر من الله قطر
دم فغلبه الوضوء عن اي هوية رضي الله عنه انه ادخل اصبعه في الله واوعيه فلما اخرجه
راي على الغلبة وما نفع من قلم ووضوء وناوله عنه ان اذا بالغ في اغناه حتى جاء زمانا من الله
الي ما صلب وكان الدم فيها صلب من الله وكان فليلا بحيث لو تركه لا يتول الى موضع اللين ومثل
هذا ليس بناقض وما يتقبل بهذا الفصل الخارج من غير السيلين اذا لم يكن سائلا حتى لم يكن حدثا
موجبا انتفاض الطهارة هل يكون نجسا وعن محمد رحمه الله انه نجس وبه كان يفتي العتبي ابو بكر
الاسكاف والعتبي ابو جعفر رحمه الله وعن اي يوسف رحمه الله انه ظاهر وبه كان يفتي العتبي
ابو عبد الله اللامي ومحمد بن سلمة وابو نصر وابو القاسم والعتبي ابو الميثم رحمه الله حتى
ان هذا الخارج لو وقع في الماء فليقول من يقول هو نجس يتنجس الماء وعلي قول من يقول هو طاهر لا
يتنجس وكذلك اذا كان على جسده نجاسة اقل من يقول هو نجس يتنجس الماء وعلي قول من يقول
من يقول بان نجس فيخرج من الصلاة وعلي قول من يقول هو طاهر لا ينجس حتى يخرج من الصلاة
فصل آخر في الخارج من السيلين علي عن علي التواتري في المجتبى اذا ظهر اثر البول منه
من الموضع الذي يخرج منه البول قال ينظرون كان قادرا على استئصال البول متى سارا رسله
ومتى سارا مسكه انتقض وضوءه وان كان لا يعي له علي امساكه فلا وضوء عليه بالظهور حتى يسيل
لانه بمنزلة الخارج من الجرح ولو نزل البول الى قصبة الذكر لم ينتقض الوضوء ولو خرج الى الغلبة
لنقض الوضوء هكذا ذكر القاضي الامام الاستيعابي وهكذا ذكر القدروري وسياقي رواية عن اي
حنيفة رضي الله عنه بخلاف هذا في مسائل الاعتشال ان سارا الله تعالى وان اتين الحنيفة
رجل او امرأة فالخرج الاخر منه بمنزلة الجرح لا ينتقض الوضوء ما خرج منه ما لم يسيل واذا
خرج دبره ان عالجته بيده او خرقة حتى ادخله تنتقض طهارته لانه يلتصق بيده من النجاسات
وذكر الشيخ الامام سمش الائمة الحلواني رحمه الله ان سفس خروج الدم ينتقض طهارته
خروج النجاسة من الباطن الى الظاهر والريح الخارج من قبل المذاة وذكر الرجل بوجوب
الوضوء هكذا ذكر القدروري عن محمد رحمه الله وبه اخذ بعض المشايخ وقال ابو الحسن الاوسط
فيهما الا ان تكون المرأة مضمضة وليسب لها الوضوء كان الشيخ الامام الزاهد ابو حفص
الكبير رحمه الله يقول اذا كانت المرأة مضمضة نجس عليها الوضوء وان لم تكن مضمضة لا نجس وهكذا
روي هشام في نوادره عن محمد رحمه الله ومن المشايخ من قال في المضمضة اذا كان الريح مضمنا
نجس الوضوء وما لا فلا ولا دودة الخارجة من قبل المرأة علي الا قال بل الذي ذكرناه هكذا ذكر
في نظم البردوسي وفي القدروري انها توجب الوضوء وان خرجت من الدبر اوجب الوضوء ونرى
بين الخارج من الدبر وبين الخارج من الجراحة قال الدودة الخارجة عن راس الجرح لا ينتقض
الوضوء وان خرجت الدودة من الاصل لا ينتقض الوضوء وذكرني ثناوي خوارزم وان خرجت
الدودة من الفم وقد قيل لا ينتقض وضوءه وكذلك الخارجة من الانف والاذن لا ينتقض وضوءه
ومن نوادر اي البلل سائلا من ذكره ينتقض وضوءه فان كان الشيطان يريد بذلك كشوا ولا
يسيتقن انه بلل ما او بلل بول مضي في مكنونه ولا يلتفت اليه قال سمش الائمة الحلواني رحمه
الله وناويل هذا الذي يروي الدليل علي طرف ذكره وقد استجني فيجوز ان يكون من بلل العسل
وان علم انه خرج من داخل الاصل فهو بول حدث ومن اصحابنا من قال وان علم انه خرج من بين
لا ينتقض الوضوء ما لم يستيقن انه بول او مذي اذا كان قد استجني فقد ذكر في بعض النوادر

ان المستجني اذا ازال الماء في ذكره ثم خرج لم ينتقض وضوءه فيجوز ان يكون هذا الخارج من ما استجني
قال شيخ الاسلام رحمه الله والحيلة في قطع هذه الوسوسة ان يفتح فرجه بالماء فاذا اراه الشيطان
ذلك اخاله علي الماء فقد صح ان رسول الله صلى الله عليه وسلم سلك الي جبريل عليه السلام هذا
فامران يفتح فرجه بالماء لكن هذه الحيلة انما تنفعه اذا كان العمد تزييا بحيث لم ينفذ البلل اما
اذا كان بعيدا وجب البلل ثم راي بللا بعيدا الوضوء **فصل في بيان ما يدخل في**
البدن ثم يخرج وانه علي وجهين احدهما في السيلين والاخر في غير السيلين اما الاول
يقال في الاحناس اذا احتقن الرجل بدهن ثم غادر عليه الوضوء وان نظرت في احليله وهنائه
عاده فلا وضوء عليه عنه الي حنيفة رضي الله عنه خلافا لهما وفي المتن ابراهيم عن محمد رحمه الله
انه في رجل ادخل عودا في دبره او قطنه في احليله وغشيها كلها ثم اخرجها او خرجت بنفسها فغلبه
الوضوء ولو كان طرف العود بيده ثم اخرجته لم يجز شي قال التواتري ان الرجل لو ادخل المحقنة ثم
اخرجها لم يكن عليه الوضوء هكذا ذكره هذا اذا لم يكن علي العود والمحقنة بلة فاما اذا كان عليها
بلل انتقض وضوءه وان كان طرفها بيده وكذلك في مسئلة القطنة انما ينتقض الوضوء اذا كان
عليها بلة قال التواتري ان الرجل يتوضا فمدخل اصبعه في الاستنجاء لا ينتقض وضوءه وقال
من استجني فلم يدخل اصبعه فليس يتنجس قال ابو العباس يراوه في السرح الطاهر فانه يتي
جاء السرح الطاهر كان ذلك تفتيشا للنجاسة لا تطبقا واما الثاني فاذا ذكر في الاحناس وهو
ما اذا صب دهن في اذنه ومكث في وماعه يوما ثم سأل وخرج فلا وضوء عليه وان خرج من
الغيم انتقض وضوءه وذكره في المسئلة في القدروري وناويله عن اي يوسف رحمه الله انه
لو خرج من دمه فغلبه الوضوء استار الي ان علي قول اي حنيفة ومحمد رضي الله عنهما وان خرج من
الغيم فلا وضوء عليه وفي نوادر هشام اذا ادخل الماء في رجل في الاعتشال ثم خرج من الله
فلا وضوء عليه **فصل آخر** في مسائل النور والنفاس والاعمال والعي والسكران النور
مضطجعا انما يكون حذوا اذا كان الاضطجاع علي غيره اما ان كان الاضطجاع علي نفسه لا يكون
حذوا حتى ان من نام وامسأ البيت علي عتبه وصار سيئه المكبة علي وجهه وامسأ بطنه علي
فخذيه لا ينتقض وضوءه هكذا ذكر في صلاة الاثر عن محمد رحمه الله وعن علي بن يزيد الطبري
قال سمعت محمد ارحمة الله يقول من نام ساجدا علي وجهه لا ينتقض وضوءه وقال العتبي ابو يوسف
رحمة الله اضطجاعه علي نفسه واضطجاعه علي غيره في زوال الاسمال علي السوا فنيشاديه في انتفاض
الطهارة وفي القدروري اذا نام خارج الصلاة علي هيئة الساجد لا ينتقض وضوءه وعن بن شجاع
انه ينتقض قال القدروري هذا قوله ولم يقل به احد من اصحابنا وذكر الحاكم الشهيد ان فيه
اختلاف المشايخ عند بعضهم لا ينتقض طهارته وهو المشهور وعند بعضهم ينتقض وذكر سمش
الائمة الحلواني رحمه الله في شرحه اذا نام في سجود الشكر تنتقض طهارته عند اي حنيفة وفي
الله عنه وعند محمد رحمه الله لا لان عذبه سجدة الشكر فنية فصارت كسجدة الصلاة واذا نام
قاعا استويا السياه علي الارض ولكن مستندا الي جدار اسطوانة ذكر سمش الائمة الحلواني
ان طاهر المذهب ان لا ينتقض طهارته وبه كان يفتي ابو الميثم الحافظ وعبد الله بن المبارك
وعن الطحاوي انه قال ان كان بحيث لو ازيل الاستناد سقط فهو كالمضطجع وعلي هذا بعض المشايخ
وهذا لانه اذا كان يمدق الصلوة فقد وجد زوال التماسك لانه لم يقعد بقوة نفسه اما قد
بنوة الاسطوانة والحايط ولو نام قاعا استويا الجلوس فسقط علي الارض ذكر سمش الائمة

الحلواني رحمه الله ان ظاهر الجواب عند ابي حنيفة رضي الله عنه ان انتبه قبل ان يراى حقد ه
الارض في حال سقوطه لم ينتقض طهارته وروي الحسن عن ابي حنيفة رضي الله عنهما انه اذا استيقظ
حين يضع جنبه على الارض فلا وضوء عليه وان وضع جنبه على الارض وهو نائم بطل وضوءه لانه وجد
شي من المومضات فينتقض وضوءه وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله لا ينتقض وضوءه حتى سقط
الارض قبل ان ينتبه فان استظلم انتبه فعلى قول ابي يوسف لا ينتقض وضوءه حتى يستقر بآية على
الارض وهكذا روي ابن رستم عن محمد رحمه الله وعن محمد بن ربيعة اخري انه لما اضطلع اذا انتبه
فعلية ان يؤمنا لانه وجد شي من المومضات فينتقض وضوءه اذا كان المومض لا يستطيع الصلوة الا مضطجعا
فنام في الصلوة مضطجعا ينتقض وضوءه قال الفقيه ابو الليث رحمه الله لا ينتقض الاول اصح
واذا نام واكب على الدابة والدابة عرابية فان كان في حالة الاسود او الصغود لا ينتقض طهارته
لان معتقه يكون متكنا على ظهر الدابة ولا خوف خروج شي منه وهو كالوكان حاله على الارض
ومعتقه متكنا من الارض فاما في حالة الحمى لا ينتقض طهارته لان معتقه لا يكون متكنا على ظهر
الدابة في هذه الصورة فهو بمنزلة ما لو نام على الارض متكنا وفي نوادر ابراهيم عن محمد اذا فقد
في صلوة واحدة المتنبه على قدمه فنام فالوضوء عليه قال الحاكم ابو الفضل هذه اختلاف ما روي
عنه في كتاب الصلوة والناس نوعان قليل وانه حدث وخفيف وانه ليس بحدث والفصل بينهما
انه اذا كان يسير ما قبل حدة وهو خفيف وان كان يخفى عليه غامة ما قبل حدة وهو ثقل هكذا حكى
نوعي شمس الائمة الحلواني رحمه الله والاعتماد ينقض الوضوء قليلا وكثيره وكذا الجنون وكذا
العشى وكذا السكر وحده السكر في هذا الكتاب ما هو حرج في كتاب الحدة وهو ان لا يعرف الرجل المرأة
عند بعض المشايخ وهو اختيار الصدر السعيد رحمه الله والصحيح ما قيل عن شمس الائمة الحلواني
انه اذا دخل في بعض مسبه تحرك هذا السكر ينتقض به الوضوء وكذلك الجواب في حكم الحية اذا خلف
انه ليس بسكران وكان على كنبه التي قلنا بحث في مسبه وان لم يكن حاله لا يعرف الرجل من المرأة
قسم آخر في مسائل التهمة الحقيقية في صلاة بهار كوع وسجود بغير الوضوء والوضوء
عامد كان او ناسيا او ساهيا والتهمة في صلاة الحجاز لا ينتقض الوضوء وكذلك التهمة في
سجدة التلاوة لا تنتقض الوضوء وكان التهمة في الصلاة تنتقض طهارة الوضوء تنتقض التيمم ايضا
ولا تنتقض طهارة الاعتسالة والتهمة من التيمم في الصلاة لا تنتقض الوضوء لان التهمة اما
حصلت حدثا حكاميا ط ان يكون ضايع وفقد التيمم لا يوجب بكونه جنابه ولكن مع انه لا ينتقض وضوء
بفسه صلوة هكذا حكى عن طهارة الدين الرعياني رحمه الله والصحيح لا ينتقض وكذلك التيمم وحده
التهمة ان يكون مسوعا له ولغيره وانقسم لا يكون مسوعا له ولا لغيره والصحيح ان يكون
مسوعا لغيره والصحيح ان كان لا ينتقض الوضوء بفسه الصلاة هكذا ذكر شيخ الاسلام في سراج
وذكر شمس الائمة الحلواني رحمه الله في شرحه انها توجب التيمم ودون التهمة لا ذكر له في المسبوط وكذا
الناهي حكى عن الشيخ الامام انه كان يقول اذا فعلت شي بدت بواجده وحفه عن المرأة والتمسيع
وقد انتقض وضوءه **قسم آخر** في استفاض الطهارة من غير طهور الخارج قال القندوري
في كتابه لو نزل الدم من الرأس موضع لم يفته حكم النظير من الالة والاربعين بقض الوضوء
ولو نزل البول الى قصبة الذكر لم ينتقض الوضوء لو خرج الى القلفة بقض الوضوء وكذلك اذا خرج
من فرج المرأة الى الاسدين ومسيلة القلفة ينتقض بالحجب الاكلف اذا اغتسل وسياي سائل
الحجب بعد هذا ان سأل الله تعالى **الفصل الثالث في مسائل الاعتسالة** غلام ابن

عشر سنين له امرأة فجامعها فغلبها الغسل ولا غسل عليه لان جامع الغلام ليس بسبب لزوم ما به
حتى يقام مقام الزول ولكن يوجب الغسل اعتيادا كما يوجب الصلوة ولو كان الرجل بالغ والمراة
مراهقة فغلبه الغسل ولا غسل عليها خروج المني يوجب الغسل اذا كان الخروج على وجه الدفق والشهوة
غير ان عند ابي حنيفة ومحمد رضي الله عنهما اعتبر الدفق والشهوة حال انفصال المني عن مكانه الاصل
لا حال ظهوره وعند ابي يوسف رحمه الله يعتبر حال ظهوره حتى لو احتلم او مس بشهوة فانتقل المني على
وجه الدفق والشهوة لكن امسكه في قصبة ذكره حتى سكنت شهوته ثم خرج المني من غير شهوة جبا الغسل
عندها خلافا لابي يوسف ولو خرج المني من غير شهوة بان حل شيئا او صوب على ظهره فخرج منه المني بسبب
ذلك قالوا لم يذكر محمد رحمه الله هذه المسئلة في الكتب وعن ابي يوسف رحمه الله انه لا غسل عليه
وهكذا ذكر القندوري في كتابه وبعض المتأخرين من مشايخنا كخوسا وان بن ابراهيم وابي عبد الله
الغلاس قالوا يجب عليه الغسل ولو اغتسل من الجنابة قبل ان يتناول او يتناول مصل ثم خرج منه المني
فعلية ان يغتسل عند ما خلافا لابي يوسف رحمه الله ولكن لا يغتسل تلك الصلوة في قولهم جميعا ويؤلف
ابي يوسف اخذ الفقيه ابو الليث وقلت بن ابوب رحمهما الله قال محمد رحمه الله في السجدة الكبرى ويغني
للرجل اذا اسلم ان يغتسل غسل الجنابة وعلى فقال لان المشترك اذا اسلموا لا يغتسلون من الجنابة
ولا يبرون كيف الغسل من ذلك وانما ارادوا ما قاله والله اعلم ان من المشتركين من يدين الاعتسالة
من الجنابة ومنهم من يدين وقيلش وبني هاشم فانه توارثوا ذلك من اسماعيل عليه السلام الا انهم
لا يبرون كنيته ولا يوافقون ولا يستفتون وما اوصاف الاثري ان فرعية المصنعة
والاستسقاء قد حفي على كثير من العلماء فكيف على الكفار تحال الكفار على ما استار الله في الكتاب
لا يخلو عن احد وجهين اما ان لا يغتسلوا عن الجنابة او يغتسلوا عنها ولكن لا يبرون كنيته واي
ذلك ما كان يبرون بالاعتسالة بعد الاسلام لم يباح حكم الجنابة فمادكر محمد رحمه الله ببيان ان
صفة الجنابة تحقق في حق الكفار عند وجوب سبب وجوبها وبه تبين ان ما ذكر بعض مشايخنا ان
الغسل بعد الاسلام مسحب فذلك في حق من لم يكن قبل ذلك اجنب وبه تبين ان من قال بان الجنابة
في حق الكفار لا يوجب الاعتسالة بعد الاسلام لان الكفار غير مخاطبين بالشرائع غير شديدة وهذا
فضل اختلف فيه المشايخ ان الكفار هل مخاطبون بالشرائع ولا كما طعن بها فن قال مخاطبون بها
يقول الغسل يجب عليه في حال كفره ولهذا الوالي به يصح وهذا ظاهر من قال بانهم لا مخاطبون
بشئ ان يقول بوجوب الغسل بعد الاسلام ولذلك وجهان احدهما ان الاعتسالة لا يجب بالجنابة
لما قاله وقت وجوب الاعتسالة غير مخاطب بالشرائع وانما وجوبه بآزادة الصلوة وهو يجب
كان الوضوء لا يجب بالحدث وانما يجب بآزادة الصلوة وهو حدث قلنا وهو عند آزادة الصلاة
جنب مسلم فذلك يلزمه الاعتسالة والثاني ان صفة الجنابة ليست فاسدة امته بعد الاسلام
كالشايها ولهذا قلنا لو انتزع دم الحية قبل ان تسلم لم يمسك لا يلزمها الاعتسالة لانه لا استدعاء
للانتطاع حتى يجعله وامه كاسية انه فلم يوجد سبب وجوب الاعتسالة في جنابه بعد الاسلام لا حقيقة
ولا حكما فلا يلزمها الاسلام اذا جامع امراته فيما دون الفرج وقد حل المأزجها فلا غسل عليها من الغسل
انما يجب بالاعتسالة المتأخرين او يبرون ما بها ولم يوجد شي من ذلك ههنا حتى لو حلت كان عليها الغسل
لانه نزل ما زهارة اذا حبلت يجب عليها إعادة الصلوة من ذلك الوقت ذكره شمس الائمة الحلواني
رحمة الله في شرح صلوة المستعني واذا انزل امراته العذراء لا غسل عليه ما لم يزل لان العذرة تمنع
التأخرين ٥ واذا استيقظ الرجل فوجد على فراشه او محدة بلادة هو يبرك كراخلا ما ان يقف انه

ميتي او يتقن انه مذي او مذي فغلبه الغسل وان يتقن انه ودي فلا يغسل عليه وان لم
يتذكر الاحتلام ان يتقن انه ودي لا يغسل عليه وان يتقن انه ميتي كان عليه الغسل وان شك انه ميتي
او مذي قال ابو يوسف لا يجب الغسل حتى يتبين بالاحتلام ولا يجب الغسل هكذا ذكر شيخ الاسلام
رحمه الله وفي الرد وري اذا استيقظ وراي علي فواسمه بل لا ولم يتذكر الاحتلام وجب الغسل عند
ابي حنيفة ومحمد رضي الله عنهما استحسانا لاحتمال انه كان ميتا ورفق بمزور الزمان وقال ابو يوسف
لا يجب حتى يتبين انه ميتي قال القاضي الامام ابو علي الحسيني رحمه الله ذكره هشام في نوادره عن محمد
رحمه الله اذا استيقظ فوجد البليل في احليله ولم يتذكر حيا اذا كان قبل النوم منتشرا لا يغسل عليه
وان كان قبل النوم ساكنا كان عليه الغسل قال ويهني ان يحفظ هذه اوقات البليوي كثيرا فيها والناس
عنها غافلون والمرأة في الاحتلام بمنزلة الرجل والمذكور في الاصل اذا احتلمت المرأة لا يجب عليها
الغسل حتى تزي مثل ما يري الرجل وري عن محمد رحمه الله في غير رواية الاصول اذا تذكرت الاحتلام
والانزال والتلذذ ولم تر ببللا كان عليها الاغتسال وقال شمس الامية الحلواني فلا يوجد هذه الرواية
فانك المتأملين ان ميتي المرأة يخرج من الداخل كمي الرجل وهو جوارب ظاهر الوأية وقال القاضي
ابو جعفر رحمه الله ان خرج الي الزوج الخارج يجب عليها الغسل وان زال عن مكانه ولم يخرج عن الدخ
لاحت الداخل لا يغسل عليها وهكذا اذا لم يخرج من الدخ الظاهر لا يعطى لها حكم الحيض كذا في
في كتابه فعملها ان تتامل وسطرني ذلك ان اقبلت وفي مجموع التواريل سئل جعفر الدين رحمه الله عن
رجل استيقظ وهو يتذكر احتلاما ولم يرب بللا ومكث ساعة فخرج مذي قال لا يلزمه الغسل لظهور الحديث
وهو قوله عليه السلام من احتلم ولم يرب بللا فلا شيء عليه ففعله في ذكره حيرة القنبر رجل احتلم ليللا ثم
استيقظ ولم يرب بللا فتوضا وصلى صلاة الجهر ثم نزل المني قال يجب عليه الغسل فعلى وناس هذه المسئلة
ينبغي ان يقال خروج المذي بعد ما استيقظ ان يجب الغسل قال رحمه الله ما روينا من الحديث يقتضي
ان لا يجب الغسل في المسيلتين جميعا ثم اشار الى الفتوى فقال اذا نزل المني بعد ما استيقظ فالغسل لا
يجب بالاحتلام ولهذا لا يعيد الجهر ولكن خروج المني وقد زال عن موضعه بالسهوة وما اذا خرج المني
وهو يراه لم يلزمه الغسل لانه مذي وفيه احتمال انه كان ميتا وتغير لان التغيير في الباطن لا
يكون اما في الظاهر فيكون وفي التواريل اذا احتلم المني في المسجد فان امكنه ان يخرج من ساحة
واغتسل حتى لا يبقى الحب في المسجد اذا لم يكن بان كان وسط الليل فلم يبق رجلي الخروج فيسحب
له التيمم حتى لا يبقى حبنا في المسجد الا قلت اذا اغتسل من الجنابة ولم يدخل الماء داخل القلفة
اجزاه وفي المسئلة التي ترد استكنا لافها ان نزل البول وخرج الي القلفة ذكر الامام القاضي
الاستيحي في مسئلة الاقلت في الوضوء والغسل علي نحو ما ذكرنا وكل واحد منهما يبر واستكنا لافها ان نزل البول وخرج الي القلفة ذكر الامام القاضي
وفي اخر التواريل في باب التناول عن القنبر لابي بكر انه سئل عن الاقلت اذا لم يدخل الماء في
الجلبة في الوضوء والغسل قال في الوضوء يجزيه وفي الغسل لا يجزيه وعن متأكل عن ابي حنيفة رضي
الله عنهما انه اذا نزل البول الي قلفته انتفض وضوءه وان لم يخرج من القلفة اذا اوجب وجب
عليه غسل ما دارت الجلبة ومن المتأخرين من فرق بين المسيلتين سهم القاضي الاستيحي فقال اذا
خرج البول من القلفة ينقض الوضوء اذا اوجب لا يجب عليه ما دارت الجلبة واستاوي الى الفرق فقا
القلفة ظاهرة من وجه فالك اذا نزع الجلبة كانت ظاهرة واذا تزكت كانت باطنة فصار كالمغ
فان الغسل اذا فتح كانت ظاهرة واذا سددت صارت باطنة ثم في الغسل لم يحل ظاهرا من كل وجه
ولا باطنا من كل وجه بل عمل بالظاهر هكذا كان الشيخ الامام جعفر الدين النسيبي يقول

القلفة لها حكم الظاهر من كل وجه ومن قاسها على الغم فغدا مستند لانه اذا اعطي لها حكم الباطن ينبغي
ان يقال لا ينقض الوضوء خروج البول الي القلفة ما لم يلا القلفة كما في الغم اذا قل لا ينقض وضوءه
ما لم يكن مالا الغم **الفصل الرابع في بيان ما لا يتم الوضوء والغسل به وبهم**
وفي الفتاوي سئل نصير عن اغتسل من الجنابة وبين اسنانه طعام فلم يصل الماء حتى قال ارجو ان
لا بأس به ووافقه في ذلك بوبكر الاسكاف وهذا ذكرني فتاوي الغسل وقال في واقعات الناطقي
انه لا يجوز الغسل ما لم يبلغ ذلك الطعام ويجزي الماء عليه سئل القاضي احمد بن ابراهيم عن رجل
اجنب فاعتسل ولم يتقضم الا انه شرب الماء هل يقيم شرب الماء مقام المضمضة قال نعم وهكذا
اجاب الشيخ ابو بكر محمد بن الغسل وكان القاضي ابو جعفر يقول ان بلغ البليل نواحي الغم على حسب ما
يلعب لو تمضمض بخور وما لا فلا وعن بعضهم اذا كان الرجل جاهلا بخبره وان كان عالما لا يجوز لانه اذا
كان عالما يشرب علي وجه السنة يمض مضاه وليس فيه مبالغة فيفضل الماء الي جميعه عنه وعن بعضهم ان
الرجل اذا كان مصريا لا يجوز وان كان بدويا يجوز لانه ان كان مصريا يمض مضاه وان كان بدويا
يعتب عتبا وعن محمد رحمه الله في السقي ان كان الشرب عاليا يبي علي جميعه عنه بخور وان مض الماء مضاه
يات علي جميعه عنه لم يجز وان كان علي ظاهره به جلد سلك او صبر بمضوع فذهب علي بده فاعتسل
من الجنابة ولم يصل الماء الي ما حته لا يجوز ولو كان علي بده او اعضا وضوءه خروا الذباب او
البرص فاعتسل او توضا ولم يصل الماء الي حته يجوز وكوه الامام القاضي علي السعدي في فتاويه
والفرق ان في المسئلة الثانية الاحتراز عنه غير ممكن وفي الفصل الاول الاحتراز عنه ممكن واذا
بني التحريم في طرفة المرأة ثم اغتسلت من الجنابة قال ابو بكر لا يجزئها وفي الدرر يجزئها لان الدرر
مؤلم من هنالك قال القاضي ابو الليث رحمه الله وقد قيل في الفتاوي اذا كان في طرفة شيء انه
يجوز وضوءه وغسله وفي المدي لا يجوز لان الدرر يكون في اظفاره الطين وذلك لا يمنع وصول
الماء واما المدي يكون في اظفاره دسومة وانه مانع وصول الماء وفي الجامع الاصغر سئل ابو القاسم
عن وافر الظفر الذي يبقى في اظفاره الدرر او الذي يعمل على الطين او المرأة التي صفت لصبها
بالخنا او الصرام او الصياع قال كل ذلك سواء يجزئهم وضوءهم اذا لم يستطاع الاستنجاء عنه الا يخرج
وهكذا روي عن محمد بن سلمة وعن ابي نصر الدوسي رحمه الله والفتوي علي الجوارس غير يصل
بين المدي والدرر في سئل جعفر الدين النسيبي عن امرأة لغتسل من الجنابة او الحيض هل تنكف
لايضال الماء الي لب القرف قال ان كان القرف طينه ويعلم ان الماء لا يصل اليه من غير تحريك فلا بد
التحريك وان لم يكن القرف طينه ان لم يصل الماء اليه من غير تنكف لا يضال الماء اليه وان كان
الماء يصل اليه من غير تنكف لا ينكف لذلك وان انضم القرف بعد نزح القرف وصار بحيث لا يدخل
القرف طينه الا ينكف لا ينكف وان كان بحيث اذا امسحت الماء عليه دخله وان غفلت عنه لا يدخله
امسحت الماء عليه حتى يدخله لا ينكف او حال شيء فيه سوى الماء من خشية ونحوه لا يضال الماء اليه
وفي عيون المسائل اذا كان في اصبعه خاتم صين فاحتياط منه اذا لم يزع في الوضوء والغسل ان
يحركه ليعمل الماء الي ما حته وذكر ليعظ الاحتياط وانه واجب ذكره في كثير من المواضع وان لم يكن
ضيقا لا يجب تحريكه وفي التواريل رجل به قرحة في راسه ارتفع فترها واطراف القلفة موصولة
بالجلد الا الطرف الذي كان يخرج منه القيح فانه مرتفع ولا يصل الماء الي ما تحت العشر فانه يجزيه
وضوءه وان لم يصل الماء الي ما حته لانه ليس بظاهر واذا اغتسلت المرأة ولم تنقض شعرها الا
ان الماء بلغ اصول شعرها جازها هكذا ذكرني الاصل ولا يستوي فيه ان بلغ الماء اشعرها او لم يبلغ

ومن الناس من قال اذا لم يبلغ الماء اثنا عشر ذراعا لم يجز بها ولا يبلغ اصول شجرها وهذا القائل يفتي
شعرا على الحية فانه يجب ان ياتى الى اثنا الحية في الاعتكاف ولا يكتفي بالوصول الى اصل الشجر
فكذا شعرا الرأس وانما خرج حديث جابر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يصير الجنب ولا الحائض
ان لا يقفن الشعرا اذا اعتكف بعد ان يصل الماسون الشعرا اي اصول الشعرا ولا ياتى اذا انقضت شعرا
اختلف الى الطرفة ثانيا فيلحقها به ذلك خرج وروى يثا شعرا بسبب ذلك وفيه فتاوى خلافت الحية
لانه لا يخرج في اصيل الماء الى اثنا الحية فيجب اصيل الماء الى اثنا الحية قال الفقيه ابو جعفر
لو كانت المرأة متوضئة للشعر يجب اصيل الماء الى اثنا الشعرا وصار الجواب في شعرا الرأس في
هذه الصورة نظيره الجواب في الحية وفي مستقرات الفقيه اي جعفر سئل الفقيه احمد بن ابراهيم عن
امرأة شدت ظفرها وكانت تستحکم القيل فاجنبت واغتسلت وافاضت الماء على رأسها الا ان الماء
لم يبلغ شعرا عظامها هل يجز بها قال لا ذكر هذه المسئلة في الكتب ولكن ورد فيها الخبر بان رسول
الله صلى الله عليه وسلم حين علم ام سليم الاعتكاف قال صبي علي راسك ثلاث متبات حبات من
مائع كل صبة عصرة وقاية استراط العصرة ان يبلغ الماء شعرا منها فلو او من الغتية على اهل
المجلس بذكر هذه المسئلة 5 اذا ادهن رجله ثم توضأ وامر الماء على رجله فلم يقبل الماء لكانت الدسوة
جاء الوضوء من هذا الجنس مسائل الاستحابة من تمام الوضوء وليس من تمام الوضوء وانواع
احد بما الماء والثاني بالاحجار والامداد وما يقوم مقامها والافضل اسباع الماء الاحجار وعدد
الثلاث في الاستحابة بالاحجار ليس بالامداد والمعتبر هو الاثنا فان ابقاء واحد كفاه وان لم يبق
الثلاث يد عليه اتقى احتجابا رجمهم الله ان من استغنى بالاحجار وانما له ان يصلي من غير استعمال
الماء اتقى المناهزة على سقوط اعتقاد ما بقي من النجاسة في حق العرف كوحى لوهرة وسأل
عروة لا يمنع جواز الصلاة وان صار اكثر من قدر الدرهم ولم يرو عنه فيها اذا جلس هذا المستحى
في ما قبل هل يتجسس وحكي عن الفقيه اي جعفر انه قال ان قيل لا يجزى فله وجه وان قيل يجزى
فله وجه وهو الصحيح واما الاستحابة لما من المستحى من لم يقدر في عدد متبات الماء فقد يروى
اي راي المستحى وقال يفسل الى ان يقع في قلبه انه قد طهر وبعضهم قدروه في الاحليل بالثلاث
وفي المقد بالخمسة وبعضهم قدروه بالستة وبعضهم قدروه بالاعشرون الاستحابة بالاحجار انما يجوز اذا
انقضت النجاسة على موضع الحدث فاما اذا تعدت موضعها ان جازت السرح اجمعوا على ان ما
جاء موضع السرح من النجاسة اذا كانت اكثر من قدر الدرهم انه ينزف غسلها بالماء ولا يكفيها
الا ان لا بالاحجار وكذلك اذا اصاب طرف الاحليل من البول اكثر من قدر الدرهم فان اله
بالاحجار ولم يفسلها فعلى قول اي حنيفة واي يوسف رضي الله عنهما يجوز ولا يكره وعلى قول محمد
يجوز الا ان يفسله بالماء وهكذا روي عن اي يوسف ايضا وان كانت النجاسة على موضع الاستحابة
اكثر من قدر الدرهم فاستحى بثلاثة احجار وانما هاد لم يفسلها بالماء كان الفقيه ابو بكر رحمه الله
يقول لا يجزى وعن بن شجاع انه يجزى به وهكذا حكى عن الطحاوي قال الفقيه في الفتاوى وبه
ناخذ **الفصل الخامس في المريض اذا عجز عن الوضوء في الثناوي مريض**
لا يمكنه الوضوء او التيمم وله جارية كان عليها ان توضيها لانهما لم تكن وطاعة المالك واجبة اذا
عزم عن المعصية وان كان له امرأة لا يجب عليها ذلك لان هذا ليس من حقوق النكاح ولكن
ان تبرع بذلك فقد احسنت لانهما اعانتها على الطاعة وفيه ايضا رجل له عبد مريض لا يستطيع ان
يؤمنه على مولاه ان يوضي له ولو كان له امرأة مريضة لا يجب عليه ان يوضيها في ثناويها

وراء النهر رجل سئل عن الميري ولم يجد من يصيب الماء عليه عند الاستحابة قال لا يستحى وان قدر على
الماء الجاري يستحى بيمينه ولو شئت بدها قال يمسح يديه على الارض ووجهه على الحائط ويجزى به ولا يمنع
الصلاة ذكر الحسن في الثناوي ثبات عن اي حنيفة رضي الله عنهما ان الرجل اذا كان منقطع المدين من
المرفقين ومنقطع الرجلين من الكعبين يوضي وجهه ويمسح اطراف الكعبين والمرفقين بالماء ولم يجز
الا ذلك وهو قول اي يوسف وفي الروايات المتكثرة لوجع المرفقين اذا بقي منه شيء من موضع الوضوء
بغير من غسله وان كان اقل من ثلاثة اصابع **ومما** سئل بهذا الفصل الموضع عن الوضوء من جهة
العناد سئل ابو بكر عن قال لعين ان توضأت قبل ان يمسح يديه على الارض قال الفقيه ولكن ينبغي له
ان يمسح لان هذا من جهة العناد فلا يوجب في سقوطه من الوضوء حسن في التيمم ففصل
بالتيمم فانه يجزى اذا لم يجد الماء ولكن بعد الصلاة اذا خرج قال ولذلك كل منع وحده من جهة
العناد حتى قال في الثناوي اسير منه الكفار من الوضوء والصلاة بيمينه ويومي فاذا خرج قال الفقيه
ينبغي ان يجيد الصلوة **الفصل السادس في التيمم** قال محمد رحمه الله في الاصل
في صفة التيمم يصير يديه على الارض مضمومة ويضع يدهما ويضع يدهما وجهه ثم يصوب اخري ويضع يدهما
ويضع يدهما كفيه ودرأه الى المرفقين ولم يذكر نصا انه يصوب على الارض ظاهر كفيه او باطنهما
واستار الى انه يصوب باطنهما فانه قال في الكتاب ليركع المسح على ظاهر كفيه لا يجوز وانما يكون
ناركا المسح على ظاهر كفيه اذا ضرب باطن كفيه على الارض وعن اي يوسف في الاما في قال سالت
ابا حنيفة رضي الله عنهما عن كيفية التيمم قال يصوب يديه على الصعبد ثم يمسح وجهه ثم اما وكيفية جميعا
على الصعبد ثم اقتبل يدهما ولا يبرم يدهما ونقصهما ثم يمسح بكل كف الذراع الاخرى وتكلموا في قوله
اقتبل يدهما ولا يبرم يدهما قالوا يفعل هكذا حتى ينظروا ان النزول هل النزف بيده حتى يزيله والاصح
انه يصوب باطن كفه وظاهره على الارض وهذا يقوي رواية اخرى بخلاف ما اشار اليه محمد رحمه
الله قال سالت ابا الحسن في مسح ذراعين ان يمسح بثلاثة اصابع يديه اليسرى اصغرها وظاهره
اليمنى الى المرفقين ويمسح المرفق ثم يمسح باطنهما بالاهتمام والمسححة الى راس الاصابع وهكذا يفعل
باليد اليسرى ولو تيمم بجميع الاصابع والكف من غير ان يراعي الكف والاصابع يجوز قال المعلى
قال المعلى في رواية يمسح ذراعيه الى الرسغ وفي صلوة الاصل النفس في كل مرة يرفع يديه من
الارض مرة واحدة وقال ابو يوسف رحمه الله في صلوة الاثنا عشر يرفع يديه من الارض نصفهما
نصفين لمسح يدهما وجهه ولم يخلل بين الحية وفي الوضوء يخلل الحية استحسانا عنده ذكر الكرخي في
كتابه ان استناب العنوين بالتيمم واجب في ظاهر الرواية عن اصحابنا رجمهم الله حتى لو ترك التيمم
شيئا قليلا من مواضع التيمم لا يجزى لان التيمم فائمه تمام الوضوء لا يجزى به كذا ههنا وعن محمد بن النوار
ما ذكره الكرخي فانه قال اذا لم يدخل العنار بين اصابعه فعليه ان يخلل اصابعه وفي هذه الحالة
يحتاج الى ضربات ثلث مربة للوضوء ومربة لليمين وضربة للخلل للاصابع وعلى ما روي اي يوسف
عن اي حنيفة رضي الله عنهما انه يحتاج الى اربع ضربات ومسئلة النوار دليل على انه اذا كان
في اصبعه خاتم صديق او في يده المرأة سوار فلم يزع في طالة التيمم انه لا يجوز وروي الحسن عن اصحابنا
رحمهم الله ان ترك اقل من الربع يجزى وروي عن محمد رحمه الله لمخالفة رواية الحسن عنه انه لو ترك
المسح على ظاهر الكف لا يجزى وظاهر الكف اقل من الربع قال الفقيه ابو جعفر ظاهر الرواية مارواه
الحسن ان المنزول لو كان اقل من الربع يجزى ويخرج مسئلة ظهرا لكف ان الكف عضو على حدة وظاهر
الكف اقل لا يكون اقل من الربع فعلى رواية الحسن يحتاج الى الفرق بين التيمم وبين الوضوء والفرق

ان الحكم في الوضوء اعظم من حكم التيمم ولهذا شرع التيمم في عصفورين والوضوء في الدج والاختلاف العلماء
في وجوب التيمم في الذراعين قال الشافعي رحمه الله في القديم لا يجب وهو قول مالك والاوزاعي
معني التيمم التقليل اظهار الحنفية وقد ركبوا بالربيع وكان الصدر الشهيد يفتي بان الاستيعاب
شروط وكان يفتي بعدم الجواز في مسئلة الحائض والسواك وكان يفتي ايضا بعدم الجواز فيما اذا لم يمسح
تحت الخافضين وثوب العبيتين واذا كان عامة بدن الجنب جرحا وسحقا منه صحح او كان عامة اعضا
المحدث جرحا وسحقا منه صحح فانه يقيم ولا يستعمل الماء فيا كان صحيحا وان كان على العكس فانه يفسل
الصحيح ويمسح على الجراحة وهذا لانه اجتمع ما يوجب الفسل وما يوجب التيمم فلا وجه الى الجمع لانه
يؤدي الى الجمع بين الاصل والتبدل فصرنا الى الترجيح ورحمنا بالكثره وان استويا فلا راي في هذا
الفصل من مستأجنان قال يقيم ولا يستعمل الماء ومنهم من قال يفسل ما كان صحيحا ويمسح ما كان
جرحا اذا كان المسح لا يضره ثم اختلف المشايخ في حدة الكثرة فمنهم من اعتبر الكثرة في عدد الاعضا
لا الكثرة في نفس العضو بانه ان كان براس المحدث ووجهه وبدنه جراحة والرجل صحيح فانه
يقيم سواء كان الاكثر من الاعضا الجراحة جرحا او اقل ومنهم من اعتبر الكثرة في نفس العضو
فقال ان كان من كل عضو من اعضا الوضوء جرحا كان كثيرا فيجزيه التيمم وما لا فلا سبل الشيخ اما
السعدي عن رجل ضرب يده على الارض للتيمم ودفعا فبطل ان يمسح بهما وجهه وذراعيه احدث
بضرط اذ ربح او نحو ذلك ثم مسح بهما وجهه هل يجوز ذلك التيمم قال وقت هذه المسئلة ايام
استاذنا قال القاضي الامام المنتسب اليه اسيجاب يجوز التيمم بمنزلة من ملاكبيه ما فاحدث
ثم استعمله في بعض اعضا الوضوء البس ان يمسح بذلك كذا ههنا وقال السيد الامام الاجل ابو جعفر
رحمه الله لا يجوز لان الضرورة من التيمم قال عليه السلام ضربتان مخرقة للوجه وضربة لليدين
فقد اتى ببعض التيمم ثم احدث فيمنعه كما ينقض الكل اذا حصل بعد الكل بمنزلة الوضوء اذا
حصل في حالة ينقض ما وجد كما اذا حصل بعد تمامه ينقض الكل وفي الفتاوى لو تيمم الجنب لصلوة
الجماعة او لصلوة التلاوة خازن المكتوبة بذلك التيمم ولو تيمم لزيارة العذراء او لمس المصحف
او لدخول المسجد لا يجوز له ان يصلي بذلك التيمم قوله او لصلوة التلاوة دليل ان التيمم لصلوة
التلاوة جازي وفي القدر وري ان التيمم لصلوة التلاوة لا يجوز وفي صلوة المستقي لو تيمم لصلوة
الشكر على قول ابي حنيفة وابي يوسف رضي الله عنهما لا يصلي المكتوبة بذلك التيمم وعنده محمد
يصلي بها على ان سجدة الشكر مخرقة عنه محمد رحمه الله خلافا لما في العميون رجل يري الوتر كفة
او التيمم الى التسع ثم يري الوتر ثلاثا والتيمم الى المرفقين لا يعيد ما صلي وان فعل من غير
ان لبيلا احدا ثم سال فامر بثلث يعيد ما صلي لان في الاول مجتهد وفي الثاني لا في فتاوى ابي
الطيب رحمه الله المستأجر اذا وجد ما موصوعا في الجب وغيره جاز له ان يقيم لانه موضوع للمسح
فأداه الموضوع للشرب لا يتوضأ به فلم يقد رعي ما يجوز له التوضي به فيجوز له التيمم قال الا اذا
كان الماء كثيرا خشيئد يستدل على انه وضع للشرب وللوضوء خشيئد لا يجوز له التيمم الا به فلا
على ما يجوز به التوضي وهذا بخلاف ما لو وضع للتوضي فانه يجوز ان يشرب منه وكان الشيخ الامام
الجليل ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله يقول الماء الموضوع للشرب الناس منه اذا تواضعوا لصل
له ولو كان وضع ليتوضأ الناس به لاجل له ان يشرب منه فعلي قياس قوله اذا وجد ما وضع للشرب
الناس لا يجوز له التيمم وفي الفتاوى المربون اذا افقده الموضع بحيث لا يستطيع الحركة ان كان
له خادم او عنه مال ما يستاجر به اجيرا او حضر به من المسلمين من لو استعان به على الوضوء

اعانه وهو محال لو ومناه لا يدخله منزلة هل يجوز له التيمم وقيل عنه ابي حنيفة رضي الله عنه
يجوز له التيمم قال الفضل وهو الصحيح من مذهبه فان من اصله ان لا يعتبر المكلف قاء والقدر
غيره حتى قال لا يجب الجماعة على الاعتي وان وجد قاءا بقوله وعن هذا قلنا ان على قوله المريض
اذا كان في مكان خشن ولا يمكن التحول وهناك من يحول ففصل في ذلك المكان يجوز ولو قلنا اجبا
اذا كان لا يمكنه التوجه الى القبلة وعنه من يوجهه نصلي الى غير القبلة يجوز عنه واذ التيمم
بالمسح ان كان ما شيا لم يجز وكذلك السجدة ان كانت مائية لا يجوز التيمم بها وان كان المسح جليدا
والسجدة رطبة جاز التيمم بها عند ابي حنيفة ومحمد رضي الله عنهما خلافا لابي يوسف رحمه الله بنا
على ان عند ابي يوسف رحمه الله لا يجوز الا بالتراب والرمل في رواية وفي رواية لا يجوز الا
بالتراب قال محمد رحمه الله في الاصل المسافر الذي لا يجد الماء ينظر الى اهل الوقت واذا كان
نوب الوقت تيمم وفي القدر وري وهو المسافر الفلاة الى اهل الوقت اذا كان على طمع من جود
الماء ومنعاه اذا كان يجرؤ وجود الماء وهو الصحيح حتى اذا كان لا يجرؤ وجود الماء لا يؤخر
الصلاة عن الوقت المسحوب اذا مائية في التاخير قال القدر وري وهذا استحباب ليس يقيم
دروي عن ابي حنيفة وابي يوسف رضي الله عنهما انه حتم وهذا اذا كان الماء بعيدا اما اذا كان
القريبا لا يقيم فان خاف خروج الوقت قال الفقيه ابو جعفر في غريب الرواية اجمع اعضا
الثلاث رحمه الله على هذا او عن محمد رحمه الله في حدة الغريب انه اذا كان بينه وبين الماء دون
ميل قريب ولا يجزيه التيمم وان كان اكثر من ذلك فهو بعيد والميل ثلث فرسخ قال حسن بن
زياد رحمه الله المائل الماء يكون بعيدا اذا كان على يمينه او يساره او خلفه حتى يصير مسيلين ذهبا
ومجيا فاما اذا كان قد امه فبغير مسيلين وفتر ابن سجع الميل ثلاثة الاف ذراع وخمسماية
ذراع الى اربعة الاف ذراع وفتر الغلوة بثلثمائة ذراع الى اربعمائة ذراع وعن ابي يوسف
ان الماء اذا كان حيث لو ذهب اليه وتوضأ بذهب القافلة وتقيب عن مصره وهو بعيد ويجوز
له التيمم وهذا احسن حد وان خرج من مصره وليس بمسافر ولم يجد ماء وكان بايا من المصر
جاز له التيمم وتكلموا في تقدير البايع بعضهم قدروه بالميل وبعضهم بالفرسخ وبعضهم بما يخرج ويبلغ
ذلك الموضع فقدر الصلوة وبعضهم قدروه بما اذا كان حيث لا يسبح اذ ان البلدة فيه وبعضهم
قدروه بما اذا كان حيث لا يسبح اصوات الناس وبعضهم قدروه بما اذا كان حيث لو يؤدي من
اقصى المصر لا يسبح ومن الناس من قال لا يجوز التيمم لمن خرج من المصر الا اذا فقد سيرا هجريا
ولو اصابه غبار ونوي به التيمم حالة الاصابة وسبح به وجهه وذراعه والعبارة اجزاه في قوله
ابي حنيفة رضي الله عنه ذكره في املا ابي يوسف رواية ابن سبابة رحمه الله وفي صلوة الاصل
لو اصاب وجهه وذراعيه غبار لم يجزه من التيمم قال اصحابنا تاويله انه لم يمسح وجهه وذراعيه
فاما اذا مسح جاز وقد نص على هذا الناذل في كتاب الصلوة لمعلي فقال لو كسر ذراعا او
هذه مخطيا او كان حنطة فاصاب وجهه وذراعيه لم يجزه والله من التيمم حتى يترسده عليه
ثلاثة نفر في السجدة جنب وخافين طهرت من الحيض وسيت ومنهم من الماء قد رما ليكي لاحد من ان كان
الماء لاحد من هواحق به وان كان الماء لم يبيتي لاحد من ان يفسل لان للميت نصيب وان كان لنا
مباح فالجنب احق به وتيمم المرأة لان غسل الجنب فريضة ويمكنه الامامة وغسل الميت ليس
بفريضة فبنيهم الميت ويصلي الرجل وتقتدي به المرأة بالتيمم ولو كان مكان الخافضين محدثا لم يرب
الي الجنب لان كون التيمم مريلا للجماعة خلافا فان حرموا ابن مسعود رضي الله عنهما لا يربان التيمم

للمسح فكل الصوف الى الجنبه اولى في طهاراته الوافقات حسب مسلم وسنة مسلم وحدث من الما
ما يفي لاحد الامرين بفصل الجنب ويقيم الميت لان الفصل من الجنبه ثلث ثوبه بالكتاب وعمل
الميت ثلث بالسنة فكان دونه ويجوز التيمم للصلاة الجنبه اذا كان مقتديا وهو خائف الموتان
كان اما او كان حق الصلاة له حار التيمم له ايضا هكذا ذكر في النوادر عن ابي حنيفة رضي الله
عنه بوجوب الحن على الجنب انه لا يجوز التيمم لانه لا يخفى الموت لان الناس ينتظرونه ولو لم ينتظروا
اجزاه قال شمس الامية رحمه الله الصحيح هذا ما في ظاهر الرواية يجوز له التيمم **الفصل**
السادس في المسح على الخفين قال محمد رحمه الله في الاصل اذا لبس الجرمونين
فوق الخفين وهذا على وجهين ان كان الجرمونان من الكرباس او من الخشب او كانا
من الادم او من الخشب الا ان كانا من الكرباس او من الخشب الكرباس فانه لا يجوز المسح عليهما الا
ان يكونا رقيقين يهلل البهل اليهما لان الجرمون اذا كان من الكرباس او من الخشب لا
يكن قطع السيف وتتابع المشي به فلا يجوز المسح عليهما كالوالبسهما على الاثر اذا كان الجرمونان
من اديم او من الخشب اجمعا على انه اذا لبس الجرمونين بعد ما حدث قبل ان يمسح على الخفين
او بعد ما حدث وسم على الخفين انه لا يجوز المسح على الجرمونين واما اذا لبس الجرمونين قبل ان
يحدث حار المسح على الجرمونين عند ثوبه ورد الاثر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد روي
عنه المعينة بن سفيان انه مسح على الموتين والموت هو الجرمون وعن عبد الرحمن بن ابي ليلى ان
عمر رضي الله عنه مسح على جرمونيه ثم قام فصلى المغرب ولا يمسح الخف يمسح الخف يمسح الخف فيجوز
المسح عليه وخالف مذهب اصحابنا وجمهورهم انه ان مسح على الجرمونين على الخف قبل الحدث فالجرمون
يصير بدلا عن الرجل ولا يصير بدلا عن الخف فلا يبري الي ان يكون للمبدل بدل ومشي لبس
الجرمون على الخف بعد الحدث فالجرمون يصير بدلا عن الخف فلو حار المسح على الجرمون ادي الي
ان يكون للمبدل بدل فانه لا يجوز وان مسح على جرمونيه ثم تزعها مسح على خفيه يعني بعد المسح على
خفيه فرق بين هذا وبين ما اذا مسح على خف ذي طابقتين ثم تزع احد طابقتيه فانه لا يمسح على ما
ظهرت وكذا اذا مسح على خفيه فيفسر حله ظاهر الخفين ثم رفعه فانه لا يلزمه اعادة المسح
والفرق ان الخف اذا كان ذي طابقتين وكل طابقتين متصل بالآخر غير مزابل عنه فيصير ان تحكم
الاتصال كشيء واحد كالسفر مع بشره الرأس اعتبرا شيئا واحدا حكم الاتصال حتى كان المسح على
سفر الرأس كان المسح على البشره كذلك ههنا وجعل المسح على احد الطابقتين كالسح على الطابقتين الاخر
فالمسح لم يزل من حيث الحكم والاعتبار فلم يجب اعادة المسح فاما الجرمون فغير متصل بالخف
لانه هو مزابل عنه فلا يجعل المسح على الجرمون كالسح على الخف فالمسح على الخف حقا فيجوز
الحدث بما حقه فيلزمه اعادة المسح كما لو احدث في هذه الحالة وان مسح على جرمونيه ثم تزع
احدهما فان عليه ان يعيد المسح على الخف الباقي وعلى الجرمون الباقي هكذا ذكر في ظاهر الروا
ووقع في بعض نسخ كتاب الصلوة ان يخلع الجرمون الباقي ويمسح على الخفين وهكذا روي عن
ابي يوسف رحمه الله في غير صلوة الاصول ووجه ذلك ان الحدث حل بالخف الباقي فيجوز
فيل بالخف الاخر لان حلول الحدث لا يجزي الا ترى انه لو كان تزع احد خفيه حتى حل الحدث
بالرجل الباقي حل بالرجل الاخر حتى لزمه غسل الرجلين كذا ههنا ووجه ما ذكر في ظاهر الروا
ان الحدث انما حل بالخف الباقي لانه المانع وهو الجرمون وهذا المعنى معدوم المعنى في الخف
الاخر فلا يجل الحدث بالخف الاخر واما يجل بالجرمون الذي على الخف الاخر فلزمه اعادة المسح

على الجرمون الذي على الخف الاخر لان المسح اشقل على الخف الباقي فينتقض المسح في حق الجرمون
الاخر لان انتفاء المسح لا يجزي وكان القياس فيما اذا تزع احد خفيه ان لا يجل الحدث بالرجل
الاخر لقيام المانع به لكن سقط اعتبار القياس منه لقصوره وهو ان لا يصير خافعا بين المبدل
والمبدل وهذه الضرورة معدومة فيما نحن فيه فيبقى المانع معتبرا وهذه المسائل كلها دليل على ان
من لبس الجرمونين فوق الخفين ومسح على الجرمونين ثم احدث وتزع الجرمونين جاز له المسح على الخفين
في النوازل من انكر المسح على الخفين يخاف عليه الكفر لانه ورد في بعض من الاخبار ما يشبه المتواتر وقال
وكنت في السرفنديات على قياس قول ابي يوسف رحمه الله بكفره لان حديث المسح على الخفين منزلة
المتواتر ومن انكر المتواتر كره وعلي قول محمد رحمه الله لا يكفر لانه بمنزلة الاحاد ومن انكر الاحاد
لا يكفر فيلزم جواز المسح على الخفين اذا كان خبر المسح من اخبار الاحاد وفيه نسخ كتاب الله
ونسخ الكتاب بالاخبار الاحاد لا يجوز قال ما شئت به كتاب الله تعالى بل خصصت به كتاب الله
تعالى بربوبه بخصيص الحال وهذا لان الله تعالى يامر بغسل الرجلين عاما فعدم حالة السرف
والكشف فجاهد الحديث وبين ان الامر بالعسل محض بحالة الكشف وخصيص الكتاب بالاحاد
جائز عندي وتفسير المسح على الخفين ان يمسح ما بين الاصابع الى الساق ويخرج بين اصابعه قليلا
وعن الحسن بن زياد عن ابي حنيفة رضي الله عنه المسح على ظهر قدمه من اطراف الاصابع
الي الساق وفي النوازل ان لو مسح على الخف على غير ظاهر القدم لا يجوز وفي نوادر الشيخ الامام
الزاهد الرسفني رحمه الله سئل عن المسح على الخفين براه الرجل الا انه يتحاطب ويخرج خفيه عنه
كل وضوء ولا يمسح عليهما فقال احب الي ان يمسح على خفيه اما لئلا يفتن عن نفسه لان الروايات
لا يبرون المسح فالتاس يفتنونه انه من جملة من لا يبري المسح على الخفين واما لان الامة وهو
تعالى فامسحوا بروسكم وارجلكم الي الكعبين فثبت بين اثنين بالنصب والخف فينبغي ان يفصل
رجليه خال عدم اللبس ويمسح على الخفين خال عدم اللبس ليعبر عاملا بالدين في حيرة الفتى
اذا لبس الخف على طهارة كاملة ثم دخل الماء احدي رجليه ينظر ان بلغ الكعب حتى يجمع مفعلا
ينتقض مسحه ويجب عليه غسل الرجل الاخر وان لم يبلغ الكعب لا ينتقض مسحه وذكر الفتية ابو
جعفر في نوادره اذا اصاب الماء اكثر احدي رجليه ينتقض مسحه ويكون عزلة الفصل واجاب
هو او لا انه لا ينتقض المسح كما هو جواب حبيب الفتاوى في الحساري اذا لبس جميع احدي القدمين
ينتقض مسحه سئل الفتية ابو الحسن الرسفني عن الخف اذا كان واسع الخيط لو نظر الناظر من
اعلا الخف راي رجله في الخف يجوز المسح عليه قال يجوز وفي الفتاوى اذا لبس مكعبا لا يبري من
كعبيه الا قدرا صغيرا او اصبعين جاز المسح عليه وقد ذكر في النوازل ان اذا كان معه خف لا
ساق له واجاب على خوفه ما ذكرنا والخف الذي لا ساق له يراى به المكعب فان تزع الماسح خفه عن
احدي رجليه ينتقض مسحه وكذلك اذا تزع حتى بلغ اصبعه موضع المكعب انتقض مسحه عندنا
وفي كتاب الصلاة لابي عبد الله الزعفراني رحمه الله رجل اخرج يمشي على صدره قدسية وقد اوقفت
عقبه عن عقب الخف او كان لا عقب للخف وصدر قدمه في الخف او رجل صحيح اخرج عقبه من عقب
الخف الا ان صدر قدمه في الخف في موضع المسح له ان يمسح ما لم يخرج صدر قدمه من الخف
الي الساق ولظن القدوري اذا تزع الخف لمقدم من الخف الي الساق بطل المسح وروي عن ابي
حنيفة رضي الله عنه انه اذا اخرج اكثر العقب من موضع بطل المسح وذكر في اصلا فقال اذا
مارت حال بعد المشي المتعاد بطل المسح لان اللبس وقع له المسح على الجرمونين اذا كانا من جرمون

ربي الله عنه فان كان فيها شيء من البول بكورة والا فلا وفي المتفق الحسن بن زياد عن ابي حنيفة
 رضي الله عنه ان اسبح على الجنب يرمي برؤسها ثم اعادها كان عليه ان يعيد المسح عليها ورايت في
 موضع اخر اذا سقطت العصابة مندها بعصابة اخرى بالاحسن ان يعيد المسح وان لم يجد اجزاه ان
 المسح على الاولي بمنزلة الغسل لما احتجنا وعن ابي يوسف رحمه الله رجل به جرح يصير امساس الماء
 يغصب بعضا من مسح على العصابة ثم رفعها قال لا يمسح على العصابة بالماء الحنيفة بمنزلة الحنيفة والجربونين
 ولا يجزى حتى يمسح وفيه ايضا عن محمد رحمه الله رجل انكسرت يده وهو على وضوء فربط الجنب برؤسها
 ثم احدها فوضا ومسح على الحنيفة والحنيفة برؤس اليد قال لا يغسل موضع الجنب ويصلي ولو كان
 على غير وضوء انكسرت يده فليس الجنب برؤسها وضوءا وليس حنيفة ثم احدها وضوءا ومسح على الحنيفة
 والحنيفة برؤسها قال لا يترج حنيفة وفي الامالي عن ابي يوسف رحمه الله قال رجل احدها وضوءا ومسح على الحنيفة
 اعضا وضوءه جبا برؤسها ومسح عليها ثم لبس الحنيفة ثم احدها ثم برؤسها ان يغسل قدميه ولو انه
 لم يحدث بعد لبس الحنيفة ثم برؤسها الجنب وعسل موضع ثم احدها فانه يتوضا ويستمح
 على الحنيفة وعنه ايضا في رجل مسح على جبا برؤسها وحدها وعسل الاخرى ولبس الحنيفة ثم احدها
 فغلبه ان يترج الحنيفة الذي في الرجل الذي عليه الجنب ويستمح على الجنب ويستمح على الحنيفة الاخر
 وان كان ببعض اعضائه جراحة فحمله عليه الجنب وهو يرمي على موضع الذخيرة جاز له ان يمسح على
 جميع العصابة يعني على جميع الموضع الذي احدها العصابة لان الضرورة موجودة في جميع العصابة
 لانه لا يمكن سدا العصابة الا بذلك فصا دكا لو كان تحت العصابة كله جراحة ومثله يجوز المسح على جميع
 العصابة كذا همنا وعلي هذا المسح على عصابة المنقصة وكان القاضى الامام ابو علي القاسمي لا يجزى المسح
 على عصابة المنقصة ويجزى المسح على جراحة المنقصة وذكر القاضى الامام علا الدين المعروف بالقي
 في حق المنقصة ان كان القصد في موضع يمكنه ان يشد بنفسه من اعاقه احد لا يجوز المسح على العصابة
 وان كان في موضع لا يمكنه جوار المسح على العصابة وفي هذا الناطقي اذا كان جل الجنب يرضي
 بالجراحة تحت العصابة موضع لا جرح لم يكن عليه ان يجل الجنب وليس عليه ان يغسل ما تحت العصابة
 في غير موضع الجراح وان كان جل العصابة لا يغسل الجراحة ولكن ترجع العصابة عن موضع الجراحة
 يغسل الجراحة فان عليه ان يجلها ويغسل ما تحتها الى ان يبلغ موضع الجراحة ثم يشد العصابة
 ويمسح على موضع الجراحة وقامة المشايخ على جوار المسح على عصابة المنقصة واختلفوا في الذخيرة
 التي سقى من المدين العقد من منهم من قال بيقوت غسله لانه يارده ومنهم من قال لا يقوت غسله
 وهو الاصح لان غسل ذلك الموضع يقتل العصابة ويأبى بعض البله الى موضع القصد وفي ذلك منه
 بالمنقصة المسح على الجنب بخالف المسح على الحنيفة في ثلاثة احكام احدها ان المسح على الحنيفة لا يجوز
 اذا حصل اللبس على الحنيفة والمسح على الجنب يجوز وان كان سدا العصابة على الحنيفة والثاني ان
 المسح على الحنيفة ينتقض بانضمام المسح ومسح الجنب لا ينتقض الا بالحدث كالغسل والثالث ما صح
 الحنيفة اذا غلب احد خفيه بليزمه غسل الرجلين والاصح ان لا يستلزم الجنب لانه لا يلزمه الغسل اصلا
 وان كان عن برؤسها غسل ذلك الموضع خاصة ثم ان محمد رحمه الله في ذكر في الكتاب استيعا
 العصابة في المسح وفيه اختلاف المشايخ منهم من قال لا يشترط لانه عسى يودي الى افساد الجراحة
 لكن اذا مسح على الكثر العصابة كفى ذلك والتكرار هل يكون من شرطه منهم من قال من شرطه
 فيمسح ثلث مرات لانه لو كان ياديا لغسل ثلثا فكذلك المسح عليه ثلثا الا ان يكون الجراحة في الراس
 فلا يلزمه تكرار المسح ومنهم من قال التكرار ليس بشرط ويجوز له ان يمسح مرة واحدة لمسح الرأس الحنيفة

وهو الاصح عند علمائنا رحمهم الله والله اعلم **الفصل التاسع في الحيض**
والاستحاضة واهباب الاعداد الاستحاضة اما نقول اذا استمر بها الدم
 وقت صلوة كامل حتى انه لو سال الدم في وقت صلوة فمومات وصلت ثم خرج الوقت وخلدت
 صلوة اخرى وانقطع الدم ودام الانقطاع الى اخر الوقت فمومات واعانت تلك الصلاة وان
 لم ينقطع الدم في وقت الصلاة الثانية حتى خرج الوقت لا يعيد تلك الصلاة لان في الوجه الاول
 السيلان لم يستوعب وقت صلوة كامل فلم يحكم باستحاضتها وثبت الطهارة مع السيلان امر عرفت
 شرعا في حق المستحاضة واما لم يحكم باستحاضتها فبين انها ملئت بغیر طهارة فليزها الاعادة وفي الوجه
 الثاني السيلان استوعب وقت صلوة كامل فحكم باستحاضتها فبين انها ملئت بطهارة فلا يلزمها
 الاعادة واما شرطنا استيقاب السيلان وقت صلاة كامل اعتبارا بطرق الثبوت بطرق السقوط
 فان المستحاضة اذا انقطع دمها وقت صلوة كامل يخرج من ان تكون مستحاضة وان كان لعل
 ذلك لا يخرج من ان تكون مستحاضة وسي حكم استحاضتها في وقت صلوة اما يحكم بذلك في وقت صلوة
 اخرى او وجد السيلان في وقت الصلاة الاخرى مقارنا للوضوء او طاريا على الوضوء ولا
 يلزم بوجود السيلان في وقت صلوة اخرى سابقا على الوضوء حتى ان المرأة اذا استحاضت فدخل
 وقت العصر ودمها سائل بانقطع وتومات والدم منقطع فلما وصلت ركعتين وقطعت وقت المغرب
 فاما تقى على ملامتها ولو حكم باستحاضتها لا تنتقض طهارتها بخروج وقت العصر فينبغي ان لا يقى على
 صلاة اذا استحاضت المرأة فمومات ولبست خفيه ثم خرج الوقت حتى انتقضت طهارتها بخروج
 الوقت فمومات وراوت ان مسح على خفيه فان كان الدم منقطعا وقت الوضوء واللبس جميعا
 فلها ان تمسح على خفيه وان كان سابقا لوقت الوضوء واللبس او كان منقطعا وقت الوضوء سابقا لوقت
 اللبس لم يمسح لها ان تمسح عند علمائنا الثلاثة رحمهم الله والوجه في ذلك وهو الاصل في سائل
 المستحاضة ومن معها ان طهارة المستحاضة ومن معها اذا انتقضت بخروج الوقت ليستلزم
 الى السيلان السابق لان خروج الوقت ليس بسبب انتقاض الطهارة لانه ليس بحدث ولا يثبت
 حكم ما يدون السبب فيثبت الانتقاض مستندا الى السيلان السابق ليكون الانتقاض بسببه غير
 ان الاستناد دائما يظهر في حق التاخير من الاحكام لا في حق المعضي من الاحكام ولهذا لا يظهر في
 حق الصلوة المرداة حتى لا يبطل ما ادى من الصلوة قلنا وجوز ان المسح حكم فاما فيظهر الاستناد في
 حقه ويظهر ان اللبس حصل مع الحدث في هذه الصورة في حق المسح بخلاف ما اذا كان الدم منقطعا
 وقت الوضوء واللبس لان هناك وان استند الانتقاض لانه اما يستند الى سيلان يتأخر عن
 اللبس فلا يظهر ان اللبس حصل مع الحدث فان قل لو استند الانتقاض بخروج الوقت يجب ان
 يقال اذا شرعت في التطوع ثم خرج الوقت ان لا يلزمها التقاض فلها هذا اللبس بظهور من كل وجه
 انتصار من وجه لان انتقاض الطهارة حكم الحدث والحدث وجد في تلك الحالة لانه ينتقض بغير
 محدثة من وقت الحدث الا ان صبر ودمها محدثة تغلبت بخروج الوقت وخروج الوقت وجد ان
 وهذا يقتضي صبر ودمها محدثة منقوضا على الحال فجعلنا هذا ظهورا من وجه انتصارا من وجه
 ولو كان ظهورا من كل وجه لا يجوز لها المسح ولا يلزمها التقاض ولو كان انتصارا من كل وجه فلنا جرح
 لها المسح ويلزمها التقاض اذا كان ظهورا من كل وجه انتصارا من وجه لا يجوز لها المسح ويلزمها
 التقاض احدها بالاحتياط من كل وجه الحائض اذا احتبست الدم عن الدور ولا يخرج من ان
 تكون حائضا وصاحب الجرح السائل اذا مسح الدم عن الخروج يخرج من ان يكون صاحب الجرح السائل

والفرق ان قضية القياس ان تخرج المرأة من ان تكون غائبة لا بعد دم الحيض حقيقة كالمخرج
صاحب المرح السائل من ان يكون صاحب المرح السائل الا ان الشرع اعتبر دم الحيض كالحارج حيث
جعلها غائبة مع الامر بالمحس ولم يعتبر كذلك في حق صاحب المرح السائل فعلى هذا المقصد لا يكون
صاحب المرح سائلا واما المسحاة اذ استغثت الدم هل تخرج من ان تكون مسحاة فبذلك المسئلة مذكرة
في موضعين في احدهما انها تخرج حتى لا يلزمها الوضوء في وقت كل مكوكة وفي الاخرى انها لا تخرج وفي
المتن عن ابي يوسف رحمه الله انه سئل عن المسحاة تتوضأ ثم تصلي ولا يسيل الدم للاحتشاق قال
ليس هذا بمنزلة الدبر وعليها الوضوء بدمها ان الاحتشاق اذا منع الدم في حق المسحاة لا يمنع
حكم الاستحاضة وهو الوضوء وفي الدبر اذا منع الاحتشاق ظهورا لدم منع حكمه وهو الوضوء حتى ان
مضغاد برة كلبا يخرج منه شيء لا يلزمه الوضوء حتى يظهر منه شيء وفي فتاوي ابي الليث رحمه الله
المرأة اذا خرج بعض ولدها ان يخرج الاقل لا يكون حكمها حكم النفس ولا تستقطع عنها الصلاة لان
الاكثر ليس بخارج ولا اكثر حكم الكل ويجب عليها ان تصلي ولو لم تصل فغير عاصية ثم كيف تصلي قال يوتي
بقدر يجعل القدر خفها او تحفر لها حفرة ويحس هناك وتغني كئيبا تؤذي الولد اذا غاصت المرأة
في اخر الوقت او صارت نفسها وهو وقت لو كانت طاهرة بكتها ان تصلي فيه او لا يكتها ذلك ليستقطعها
فرض الوقت لان الوجوب باخر الوقت سوا كان الوقت قليلا او كثيرا فقد وجد سبب الوجوب وفي
ليست من اهل الصلوة فلا تحب عليها الصلاة ولا يجب عليها العضا والنجور للحائض والجنب ان يمس
المصحف بكمه او بعض ثيابه لان ثيابه التي عليه بمنزلة يديه الاروائية عن محمد رحمه الله فانه يقول
لا بأس بالمس بالكم والمحدث من كتب الفقه وما هو من كتب الشريعة ولا بأس بالكل لمس بالكم بخلاف من
المصحف وفي فتاوي اهل سمرقند وبكره الجنب والحائض ان يكتب الكتاب الذي في بعض سطوره اية
من القرآن وان كانا لا يقران لانهما مهيان عن مس القرآن وفي الكتابة من لانه يكتب بقلده وهو
يدين وهو صورة المس وفي فتاوي ابي الليث رحمه الله الجنب لا يكتب القرآن وان كانت الصحيفة على
الارض ولا يضع يده عليها وان كان مادون الآية وفي التدوير لا بأس الجنب ان يكتب القرآن اذا
كانت الصحيفة على الارض وقال محمد رحمه الله احب الي ان لا يكتب وشايع بخاري اخذوا بقول محمد رحمه
الله المعلقة في حالة الحيض تعلم الصبيان حرفا مخرفا ولا يعلم اية كاملة لان الضرورة تدفع بالاول
لا ينبغي الجنب والحائض ان يقرأ التوراة او الانجيل او الزبور لان الكل كلام الله تعالى وعن محمد رحمه
الله انه يكره للجنب قراءة اللهم انا نستعينك لاحتمال انها من القرآن ولم يسلم الطحاوي هذه الرواية
قال الصدوق رحمه الله وبه يبنى وفي فتاوي ابي الليث المسألة اذا ظهرت من الحيض فتمت
ثم وجبت المأكل والزواج ان يقرأها لكن لا يقرأ القرآن لانها لما تمت فتدحرجت من الحيض فلما وجدت
المأكل وجب عليها الغسل فصارت بمنزلة الجنب وفي فتاوي اهل سمرقند امرأة تخيم في دبرها لا تدع
الصلوة لان هذا العيش نجس ويجب لها ان تغسل عند انقطاع الدم ولو امسك زوجها عن
اتبائها احب الي لكان الضرورة وهو الدم الخارج من الفرج وفي فتاوي صاحب المرح السائل اذا
اصاب ثوبه من ذلك الدم اكثر من قدر الدم لم يمسك الثوب اذا علم انه لو غسله لا يصبه الدم
ثانيا وثالثا لما لو علم انه يصبه لا يمسك عليه غسله وفي واقعات الناطقي اذا كان به جرح سائل
وقد سد عليه جرحه فاصابها اكثر من قدر الدم لم يمسك الثوب اذا علم انه لو غسله لا يصبه الدم
بحال لو غسل نجس قبل الاغتسال الصلاة ثانيا ثالثا لما لا يغسل ويصلي وان كان خلافا لاجور له
ان لا يغسل قال الصدوق رحمه الله هو المختار وفي الاجناس رجل يسيل من احد سخره دم فتوضأ

والدم سائل ثم احتبس لدم من هذا المختار وسال من المختار اخر انتقض وضوءه وان كان به دما سائلا او
جدي منها ما يسي سائلا ومنها ما ليست سائلا فتوضأ وبعضها سائلا ثم سالت التي لم تكن سائلا انتقض
وضوءه والمحدثي تزوج وليست بقراة واحدة وفي المتن ابوسليمان عن محمد رحمه الله رجل له جرحان
لا يوقان فتوضأ ثم رقا احدهما قال يصلي وكذلك اذا سكن هذا الاخر وسال الذي كان سائلا لانهما
في هذا بمنزلة جرح واحد وفي فتاوي ابي الليث المسحاة لا تؤمر بالاستحاضة لوقت كل مكوكة اذا
لم يكن منها غايظ لانه سقط اعتبار نجاسة دمها وفيه ايضا رجل رقع او سأل عن جرحه دم يتغير اخر
الوقت فان لم ينقطع توضأ ومثلي قبل خروج الوقت **الفصل العاشر في الرجل يخرج**
غير بالوضوء او بالحدث وفي وقوع السك في الوضوء وفي الحديث ابراهيم عن
محمد في المتيقن بالوضوء ان لم يذكركم ثاقبال له رجل انك بليت في موضع كذا فاشتك الرجل وصلي بعد
ذلك صلوات قال اذا استدعته عدلان فصاها وان شهد واحد عدل لم يقض وفي الاملا عن
محمد رحمه الله اذا وقع في قلبه الشك في انه احدث وكان علي ذلك الكبرياء فاقبل بذلك ان
يعيد الوضوء وان صلي على وضوءه الاول كان في سعة من ذلك عدا وان اضره مسلم عدل رجلا او
امراة حرة او مملوكة انه احدث او رعت او امرضطعا لا ينبغي له ان يصلي حتى يتوضأ لان هذا امر
من امور الدين وخير واحد حجة في امور الدين ولو استيقن بالحدث وشك في الوضوء فاحبزه عدل
توضأ او لم يعرف المختار لكونه عدلا لانه وقع في قلبه انه مادق وسعه ان يصلي قال محمد رحمه
الله في الاصل ومن شك في بعض وضوءه وهو اول ما شك حصل الموضع الذي شك فيه فاما اذا كان
بري ذلك كثيرا فلا يلتفت اليه ويصلي ههنا لو احدث اذا كان هذا السك في حلال الوضوء فاما اذا
كان هذا السك بعد فزاع الوضوء فلا يلتفت اليه ويصلي وشكوا في قوله وهو اول ما شك فيه من
المشايع من قال ان اول ما شك في عمره ومنهم من قال ان اول ما شك في هذا الوضوء
ومنهم من قال ان اول ما شك في مثل هذا الموضع عادة له ومن شك في الحدث فهو على وضوءه
ومن شك في وضوءه فهو محدث قال شمس الامة الحلواني رحمه الله لا يدخل التحري في باب الوضوء الا
في فصل رواه ابن سماعة عن محمد رحمه الله ان كان مع الرجل آنية وهو متكرا انه جلس للوضوء الا
انه شك انه قام قبل ان يتوضأ او بعد ما توضأ بخري ويعمل بغالب رأيه وان شك انه طمس للثوب
اولا والانية هناك موضوعة وهذا محدث ولا يجوز له التحري قال ابن سماعة في زواره وهو
تظلم من يكره ان يدخل الخلا للمخني لانه لا شك انه خرج منها قبل ان يتجلى او بعد ما تجلى جعل محدثا ولا
يجوز له التحري ولو شك انه دخل الخلا ولم يدخل خار له التحري والعمل بغالب رأيه وهذه رواية
مستحسنة **الفصل الحادي عشر في معرفة الاعيان الخمسة**
وغسله يجب ان يعلم ان الاعيان الخمسة نوعان مائج وغير مائج فبما المائج ذكر الحاكم الشهيد
رحمه الله في اشاراته ان النجاسة اخرجت من البيوت ولم يخرج شيء من المائج فنجاسة المائج غليظة
ثم بعد ما يخرج من المائج تحت النجاسة وتقل قال وهذا كما قلنا في الكلب اذا وقع في اناءين فغسلت
احدهما مرة وغسلت الاخرى مرتين ان كل واحد منهما نجس بعد ولو تركا سائلا ثم غسل مرة مرة فان
الذي غسل في المرة الاولى مرتين يطهر والاخر لا يطهر ما لم يغسل مرة ثالثة قال شمس الامة الحلواني
رحمه الله قال مشايخنا رحمهم الله نجاسة الماء التي غسل فيها ثوب نجس يجب ان تكون على هذا الترتيب
ايضا حتى ان الثوب النجس اذا غسل في ماء طاهر وعصر فان الثوب يطهر والماء كذا نجسة فلو انه اصاب
هذا الماء الثالث ثوبا ينبغي ان يطهر هذا الثوب بالعصر وان لم يغسل لان ما دخل فيه من النجاسة لو

كانت في التوب الاول لكافة نظير الغسل ولا يحتاج فيه الى الغسل ولو اصاب الماء الثاني كانت طهارة
بالغسل مرة واحدة ولو اصاب الماء الاول كانت طهارة بالغسل مرة واحدة وذكر الشيخ الامام
الاية السرخسي رحمه الله في شرحه ان الماء الثاني والثالث من غسل التوب المحس اذا اصاب
التوب اظهر التوب الا بالغسل ثلثا وثلاثين مرة بين مسئلة البيرويني مسئلة التوب قال المصنف رحمه الله
في شرحه وفي شرح الجامع من تعليلي في مسئلة التوب ان نجاسة المياه على نظو واحد عند أبي يوسف
رحمة الله وعند محمد رحمه الله نجاستها مختلفة فمن حكم الماء الاول انه اذا اصاب التوب لا يظهر الا بالغسل
ثلاث مرات ومن حكم الماء الثاني انه اذا اصاب التوب لا يظهر بالغسل الا لمرتين ومن حكم الماء الثالث
انه اذا اصاب التوب يظهر بالغسل مرة واحدة لان بالغسل تحوّل النجاسة من التوب الى الماء فبما هو الذي
اصابه هذا الماء على الصفة التي كان التوب والتوب الاول حال اصابته النجاسة كان محال لا يظهر الا
بالغسل ثلثا وبعد الغسل الاول كان محال لا يظهر الا بالغسل مرتين وبعد الغسل الثاني كان محال
لا يظهر بالغسل مرة فكذا الذي اصابه هذه المياه على هذا الترتيب بول المرة نجس اذا اصاب التوب
اكثر من قدر الدرهم سبع جوار الصلاة وحكي عن محمد بن محمد بن سلام انه قال لو اقبلت به لغسلته ولكن
لا امرعني باعادة الصلوة وسئل عنه مرة اخرى فقال ومن يتدبر علي الامتناع عنه وبول المرة
اذا وقع في الماء فسد الماء حتى لا يجوز التوضي به بخلاف ما اذا شرب من ماء حيث لا يجس الماء والفرق
ان القياس في السور ان يكون نجسا لان لغايه نجاسة لحمه لكن استقطا النجاسة في اللعاب لمكان
الضرورة وانما يفسد الماء للشرب وصون الاواني عن غير ممكن اما لا يفسد الماء لسبب فلامرورة في
حق بولها فيحكم بنجاستها واما اذا اصاب بول الغارة التوب فقد قال بعض مشايخنا انه يتنجس التوب
وقاسه على الماء وقال بعضهم لا يتنجس التوب بخلاف الماء والفرق ان صيانة التوب عن بولها غير ممكن
لان صيانة التوب في الغالب انما يكون بالث في توب اخر ومن صير على هذه الوجه وتل على التوب
الا على يصيل الى التوب الاستل اما صون الماء عن بولها ممكن لان الماء انما يصاب بالاول والاول
ما حرم وبعد التحريم تقع الصيانة للماء لا محالة فلم يكن بولها معصومة في الماء وقال الحسن بن زياد رحمه
الله لو ان جعرا من حمراء النار وقعت في قرحطة وطخت لم يجز اكلا ولو وقعت في دهن فسدت الدهن
وقال محمد بن مقاتل لا يفسد الدهن ولا الحنطة ما لم يتغير طعمه وفي مسائل الشيخ الامام الزاهد
ابي حفص رحمه الله وجعرا الغارة اذا وقعت في الرب او في الخل فانه لا يفسد وعن الشيخ الامام ابي
محمد الحارثي رحمه الله انه قال وقعت هذه المسئلة فسالته ابا اسحق الصوري فقال لو كان في ثوب
وانا لم استوب ولكن نعت الحيوان اذا وقع في البيز لم يخرج حيا يظن ان اصاب منه الماء وسوره ظاهر
قالا ظاهر وان كان سوره نجسا فالما نجس يخرج كله وان كان سوره مكرها فالما مكره كله
وليتحب ان يفرج عثرون دلو وان كان سوره مشكوكا لسور الغسل والحمار وجب نزع المأكلة
واذا لم يصيب منه الماء قال النقيع ابو الليث رحمه الله في فتاويه ان كان الواقع كلبا وحزيرا
يجزئ الكل وهو جميع الماء وهذا الجواب استاده الي ان عين الكلب نجس وهو اختيار النقيع ابي
الليث رحمه الله وذكر في شرح احدى ان الكلب ليس نجس لعين وهو اختيار الصدوق الشهيد رحمه
الله وفي جزير العترة وري ان عين الكلب نجس عند أبي يوسف ومحمد حكي وقع في البيز وخرج حيا
نجسا وان انتقض و اصاب التوب اكثر من قدر الدرهم لم يجز الصلوة فيه وعن ابي حنيفة رحمه
الله عنه في الكلب اذا وقع في الماء ثم خرج حيا لا بأس به الحمار اذا وقع في الماء اذا وقع في الحمار
ثم صار خلا فيه اختلاف المشايخ واختيار الصدوق الشهيد رحمه الله انه ظاهر وليس نجس وذلك

اصناره في الخل ولوصية الخل النجس في الحمار صاحي مزار الكل خلا ينجس النجاسة في الكلب اذا وقع في
العصير ثم جرح ثم تخلل نجس ان يكون نجسا لان جوار النجاسة وهو لعاب الكلب فيه قايح فصار بمنزلة
ما لو سح الغارة في العصير ثم اخرج من صاخر خلا نجاسة الميتة من الماء الاول والماء الثاني او الثالث
اذا استنقع في موضع و اصاب شيئا نجسه وان اصاب ثوب القاسل فاذا ام في علاج القاسل فابرش
عليه مما لا يجد بدمه ولا يملكه الا حذر عنه لا يجبه سيل ابو بكر الاسكاف عن الدم فقال انه نجس
مستوحا كان او غير مستوح و دم قلب الناة نجس وليس مستوح وكان ابو عبد الله القلاسي يقول
الدم الذي ليس مستوح ليس نجس قال صاحب الجامع المصنف وقال محمد بن سلمة كما قال ابو عبد الله
وبعضنا سارا وينا قالوا كما قال النقيع ابو بكر و دم الكلب ان لم يكن في الدم متكنا فليس نجس هو طاهر
لان الكلب بنفسه دم حار و كذلك اللحم الممزول اذا قطع حتى سالت منه الدم فليس نجس ذكره في فتاويه
ابي الليث رحمه الله والدم الذي ليس حدث هل هو نجس كان النقيع ابو بكر البجلي والنقيع ابو جعفر
رحمهما الله يقولان انه ليس نجس وقال جماعة من مشايخ علمهم ابو نصر بن ابي سلام و ابو القاسم ابو
عبد الله القلاسي يقولون انه نجس والي اذا كان لقل من ملا الفرح حتى لم يكن مدنا هل يكون نجسا
فهو على هذا الاختلاف ايضا الحار اذا شرب من العصير قال ابن مقاتل رحمه الله لا بأس بشربه
قال النقيع ابو الليث هو خلاف احتجاجنا رحمه الله وفي الوسائل البصير اذا شرب فاصاب التوب
فكره حكمه حكمه بول كذا ههنا وهذا الجواب مستقيم على ظاهر الرواية غير مستقيم على رواية الحسن
استدلالا بمسئلة التي فان اصحابنا رحمه الله جعلوا النقيع على ظاهر الرواية كالعذرة والبول
حتى قالوا ان النقيع اذا اصاب بول او بدمه اكثر من قدر الدرهم لا يجوز الصلوة معه وعلى رواية
الحسن لم يجعل كذلك حتى كان النقيع بول فيه بالكثر الناقص على رواية الحسن ووجه ذلك ان النقيع
في اصل طعام طاهر وقد تغير هو عن حاله فلا هو طعام طاهر على الكمال ولا استحالة عايطا على
الكمال فلا يعطاه درجة الطعام الطاهر ولا درجة البول والعايط بل حكمه حكم التحنيط ليكون
حكمه مأخوذا من كفاي الاصلين لندوة فيه بالكثر الناقص كما في سائر النجاسات الحفيدة وفي الجامع
الاصغر سئل قلت عن النقيع اسلطنا العذرة في بئر كبير جاري فارتفعت نظرات من الماء فاصاب
توبه قال ان كان من الماء المتصل بالبحر فسدت وان كان من غير ذلك الماء لا يفسد وان لم يعلم فاجب
الي ان يفسله ولو سئل منه ولم يفسله ولو سئل منه ولم يفسله وسئل ابن سكيك عن هذه
المسئلة وقال ان عليه ان يفسله وبه قال بصير مقل وهكذا روي عن محمد وقال ابو هاشم بن يوسف
لا يصير ذلك وبه قال ابو بكر الا ان يظهر فيه لون النجاسة قال النقيع ابو الليث رحمه الله وبه
ناخذ وعن النقيع ابي جعفر في المدر اذا اصابه نجاسة فطرح من الماء فاصاب ثوب النسان منع جوار
الصلوة اذا كان اكثر من قدر الدرهم وفيه ايضا عن ابو هاشم رحمه الله جازي في الماء و اصاب
ذلك المرس ثوب النسان قال لا يصير وهو ما حتى يثبت ان بول قال النقيع ابو الليث رحمه الله
وبه ناخذ وسئل الشيخ الامام الجليل ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله عن الغرس اذا امس على الماء
وعليه ركب فاصاب توبه من ذلك الماء قال ان كان في رجل الغرس نجاسة نحو الشرفين وغروره
صار التوب نجسا وكان الماء جازيا او لا اذ لم يكن في رجله نجاسة لم يضر ذلك وسئل ابو
محمد بن يوسف الدابة فيصيب من ما يما او غرورها قال لا يصير ذلك فانه كانت في بولها
وروي قال اذا حب ذلك وشاثر وذهب عينه لا يصير سئل الشيخ الامام محمد بن النقيع في حب

فيه ما اورد استخرج منه شي وجعل في حايته ثم استخرج من جب اخر فيه ما اورد شي اسمه وجعل في
هذه الحايبة ايضا حتى استلقت الحايبة ثم وقع في الحايبة فارة مية ولا يدري ان الفارة من اي الحين
وعلم تعلقها بالمكن في الحايبة قبل هذا فقال ان غاب هذا الرجل عن الحايبة ساعة يتوهم فيها
وتزع الفارة في الحايبة فالحايبة للحايبة والحياتان طاهران وان لم يجد وليعلم انهما من احد الحين
وفي الحايبة صرف الى اخر الحين وسيل هو ايضا عن فارة مية كانت مسبوقة وهي في الحايبة جعلت في
الحايبة الرب وطهرت على راس الحايبة فاحاط به الرب بحسن وهكذا اجاب شيخ الاسلام علي السجاني
رحمه الله قال يخدع الدين السفي الفارة المينة اذ يلبسها ان قالوا انما يظهر حتى لو صلى وفي حية
فارة مية يلبسها بخور صلواته لكن اذا اصابها بل حتى ابتلت بقود حنيفة في اصح الروايتين عن ابي
حنيفة رحمه الله بمنزلة الارض الحنيفة اذ ابيست وذهب ائها ثم اصابها الماء وفي فتاوي ماوراء
النهر في كونه فارة مية عمنه في جب فيه رب قال ان اعتوى به ولم يخرج منه شي لا يفسد وان
صب ما في الكور ثم عمنه ثانيا في الجب منه ما الجب للطبخ ثم الكور بالرب العنيس وسيل جمر الدين
ايضا عن رجل في كونه فارة ولا يدري ان الفارة وقعت في الكور او ابتداه وفي الحرة التي جعل الماء
منها في الكور اذ في البيوت يوجو الماء منها قال اذ لم يتبين شي منها فالحايبة مية الكور خاصة
قال محمد رحمه الله في الاصل راد امر بكنية شئ عليه من ذلك الكيف ان علم بحايته كان
عليه غسله وان علم بطهارته لا يجب عليه الغسل وان لم يعلم بطهارته ولا نجاسته ولم يجد من ليشاله
عنه بخوي ان كان اكبر رايه انه نجس غسله وان كان خلافه لا يغسل قال شمس الامة الحلواني
رحمه الله انما يباح هذا الجواب على عرف ديارهم فاما في ديارنا الغسل لا محالة لان الكيف في ديارنا
معد لصب الحايبة لصب فيه الا الحايبة اما في ديارهم كما يصب فيه الحايبة يصب فيه غسله
ما لا يدر قال شيخ الاسلام وهذا قياس كنههم فياخذ من التراب فانه يصب فيه الحايبة والما
ولا يجره لاصابه شي من التراب كان الجواب على ما ذكر في الكتاب انتهى النوع الاول جينا الى النوع
الثاني وهو عن المايح وفي التوازل المعلى عن ابي يوسف رحمه الله ان المسلم بعد الموت قيل
نجس ولو وقع في الماء اسمه الماء وبعد الغسل لا يفسد الماء وقال القسمة الصغار رحمه الله لا يفسد
الماء في الرحمن جميعا وهذا الذي ذكرنا في حق المسلم فاما الكافر الميت اذ وقع في الماء يفسد الماء
في الرحمن جميعا وفي كتاب الصلوة الحسن الكافر اذ وقع في البيوت هو حي تزع الماء والسقط اذ
وقع في البئر اسمه الماء وان غسل عشر مرات وفي فتاوي ادي عن محمد رحمه الله روايتان في
رواية هو نجس وبه اذا امام الهدي ابو بصير رحمه الله وفي رواية هو طاهر حتى لو صلى ومعه
شعر ادي حازت صلوة وبه اخذ الفقهاء ابو جعفر وابو القاسم الصغار وعلي هذه الرواية اعتمد
الكوفي في كتابه وروي الحسن بن زياد عن ابي حنيفة رضي الله عنهما ان شعرا الانسان ان كان
يحيى لو بسط احد الثمن من قدر الدرهم لا يجوز صلوة وفي فتاوي ابي الليث عن ابي بكر رحمه
الله ان جلد الانسان او قشره اذ وقع في الماء ان كان قليلا مثل ما يتأثر من سقوط الرجل واشيا
لم يفسده قيل له ان كان مقدار الظفر قال ذلك كثير ويفسده وفي البيوت عن ابي يوسف اذ
قلع سنه الى فاعاد سنه الى مكانه وصلى او كان سنه في كفه وصلى جازوا ان كان اكثر من قدر الدرهم
لان ما ليس بالحمل لا يحل الموت فلا يتنجس وعن محمد انه لا يجوز صلوة اذا كان اكثر من قدر الدرهم
وبه اذا بو القاسم رحمه الله وعن ابي يوسف رحمه الله اذا كان سنه واسمه يجوز صلوة وان
ابنت سن غيره لا يجوز صلوة قال بين السن فرق الا انه لم يخبرني في صلوة المسقني انسان

الكلب المينة طاهرة اذا كانت بالهبة لم يلبس معها بخور واستان الا لئلا اذا سقطت حنيفة لوي
مها لا يجوز وحكي الفقهاء ابو جعفر رحمه الله عن بعض المتقدمين من احتجابنا ان من استمكن
استانه استان ادي اخر لا يجوز صلوة ولو ابنت مكان استانه استان الكلب حازت صلوة قال
الفتي ابو جعفر رحمه الله وتاويله عندنا اذا كان يلبس فلع هذه الانسان التي اجتمعت من غير احتياج
ولا ضرر اما اذا كان لا يلبس ذلك الا بالاحتياج ومنه يجوز صلوة معها وفي العيون لو ملكت امرأة
ومعها فلانة فلها سن كلب او لعلب مملوكها جائزة لانه منع عليها الزكوة وكل ما يقع عليه الزكوة ينظر
طاهر بخلاف الادي والخنزير وفي الجامع الاصغر البيضة المدونة لا يجوز معها الصلوة عند ابي
يوسف ومحمد رحمهما الله وعلي قياس قول ابي حنيفة والحسن بن زياد ورحمهما الله بخور وفي الفتاوي
عن عبد الله البجلي ان الصلوة مع البيضة المدونة جائزة لانهما معدة فلا يجوز مع الفارورة القليلة
من البول وكذلك البيضة التي فيها فزع ميت علم بموته قبل الصلوة وفي الفتاوي في بيضة سقطت
من دجاجة او سمكة سقطت من شاة وهي رطبة انها نجسة قال الفتية وهذا علي قياس قولنا اما
علي قياس قول ابي حنيفة رضي الله عنه هي طاهرة وان كانت رطبة لانها في معدة وفي الجامع
الاصغر عن ابي حفص الكبير رحمه الله ان الطين اذ جعل فيه السرقين وطين به شي ريس قال لا
باس ان يوضع عليه منديل سلول وفي فتاوي سمرقند السراجي اجعل في طين وطين به شي
قال ان كان بريحا كان نجسا وما لا فلا لان في الوجه الثاني مستهلك وفي الوجه الاول لا
فاق شرط في الوجه الثاني عاد نجس في رواية اذا كان الماء والتراب نجسا في الطين قال بعض
المشايخ العيرة للتراب وقال الفتية ابو بكر الاسكاف رحمه الله العيرة الماء وقال ابو نضر ايها
ما كان طاهرا فالطين طاهر قال ابو القاسم ايها ما كان نجسا فالطين نجس وبعض المشايخ رحمه
الله الطين نجس طاهر وعلي قول ابي يوسف الطين نجس وهذا القائل جعل هذه المسئلة فرعا
لمسئلة اخرى ان الكلب او الحمار اذا وقع في الحمة والحمد لله علي قول ابي حنيفة ومحمد رضي الله
عنه يكون طاهرا وعلي قول ابي يوسف رحمه الله يكون نجسا وكذلك البهائم لوعة اذا سدر احدها
حتى متاثر الكلب به فهو علي هذا الخلاف فالمنه به عنه محمد رحمه الله ان النجس ما يظهر بالتغير والاستحسان
خلافا لابي يوسف رحمه الله واذا صلى ومعه ناقة مسك فمعه ذكر الفضل رحمه الله ان الناحية
ان كانت نجس شي اصابها الماء لا تشد حازت صلوة لانها بمنزلة جلد ميتة قد دبح وان كانت
لنفسه من امثالها لم تان كانت ناحية ذابة لم يتركها لم يخرج بمنزلة جلد ميتة لم يدبح وفي الثاني
واما ناحية المسك فيبسطها وباعها وهذا استشارة الى جواز الصلوة معها على كل حال وفي الفتاوي
كل شي دبح به الجلد مما ينفع من المشاة ويجعل على الدباغ فانه يظهر بيده اذ التي جلد الميتة
في الشمس حتى يبس او عولج بالتراب حتى يبس فهو طاهر وهكذا ادي عن ابي يوسف رحمه الله وهذا
لان الدباغ اما يورث في الجلد للاستحالة فاد الاستحالة بالشمس او التراب كان كالمواستحالة بالشمس
بالسب والقرطحي قيل لو لم يستحل وجب لم يظهر عن ابي يوسف انه اذا اتاه من الشمس والريح ما لو
ترك لم يفسد كان دباغا وذكر القرطحي في جامعه في جلد الميتة اذا يبس بالتراب او الشمس في اصابه
الماء هل يعود نجسا وعن ابي حنيفة رحمه الله روايتان واختلاف الروايات في عود النجاسة عند
اصابة الماء دليل على الطهارة قبل اصابة الماء وهذا يبين ان الصحيح في مسئلة الناحية جواز الصلوة
معهما من غير تفصيل ولو صلى ومعه جلد حية اكثر من قدر الدرهم لا يجوز صلوة مذ بوجه كارت
او غير مذ بوجه لان جلدها لا يحتمل الدباغة ليناها المذبح فيها مقام الدباغة فاما ليعين حية ذكره

شمس الامة الخلواني رحمه الله ان فيه اختلاف المشايخ قال بعضهم انه نجس وقال بعضهم انه طاهر
 وانشأوا الى ان الصحيح انه طاهر فانه قال عن الحية طاهر حتى لو صلى ومعه حية غير مميّنة نجس فان
 كان عن الحية طاهر كان نجسه طاهر ايضا وحز الحية وبولها نجس نجاسة غليظة وفي المعالي قيل
 في قطعة جلد كلب تلزق على الخد اية في الراس نجس انه كالدباغ ويغسل ما صلى قبل ذلك وفي صلوة
 النوازل اذا صلى ومعه مذابة شاة فمذابة كل شيء كبوله لكل حكم ظهر في النوازل فهو الحكم في المذابة
 وفي المستقي عن محمد رحمه الله صلى ومعه حية او سقور او قارة اجزاء او قد اشار ان كان معه ثعلب
 او خرد كلب لم يجز صلوته وذكر في جنس هذه المسائل اصلا فقال كل ما جاز في التوفي لسورة سجود
 الصلوة معه وما لا يجوز التوفي لسورة لا يجوز الصلوة معه في الدابة اذا خرجت من المقدس وخلفت
 فضلي رجل بها قارن صلوته روي ابراهيم عن محمد رحمه الله ان الكثير الفاحش من الخلف اكر الخلف
 قال وانا لا اري في الاختلافا ساء روي هشام عن محمد رحمه الله ان الكثير الفاحش ان يستوي
 القدمين والمذكور عن محمد رحمه الله في سائر المواضع ان الفاحش مودع ما اصابه وقد روي
 في هاتين الروايتين ما قدر لان الضرورة ههنا مسددة خصوصاً لسايس الدواب فقد روي الكثير
 فيه لا اكثر وبالجملة من اظهار التوسعة وقوله وانا لا اري في الاختلافا هذا خلاف ما عرف
 من قوله في الكنية وانه مال الى قول زفر رحمه الله في هذه الرواية حيث اعتقل وانفتح من
 عنائه في الاثا او على ثوبه قطرات صفار لا يستبين اثرها في الماء ولا في الثوب لا يجنبه وان
 اسبان اثرها في الماء نجسه وكذلك في الثوب اذا استبان اثرها وهي اذا جمعت كانت اكثر من
 قدر الدم نجسة وسئل اوسليمان عن ما الحيا اذا وقع في الاثا وقولنا يستبين قال انما
 ليست بشي ومعني قوله يستبين اي يخرج ما لا تاعنه وتقع القطرات او يري عن القطرات ظاهرة
 وذكر هذه المسئلة في المصنوع وقال ان كان الزاغ قليلا لا يفسد الماء وان كان كثيرا يفسد
 وتكلموا في حق التكليل والكثير روي عن محمد رحمه الله انه اذا كان مثل رؤس الابر او اطراف الابر
 وهو قليل وان زاد على ذلك فهو كثير وذكر الكوي اذا كان موضع القطر يستبين في الاثا فهو كثير
 يفسد الماء وان كان لا يستبين في الاثا كان لظلمة قليل لا يفسد الماء ذكر في صلوة المسيحي لشمس
 الامة الخلواني رحمه الله اذا لث الثوب النجس الرطب المبتل في ثوب طاهر يابس فظهرت مذابته
 واثره على الثوب الطاهر لكن لم يضر رطبا بل هو بحيث لو عصر لا يسيل منه شي ولا يتناثر طر من المشايخ
 من قال صار نجسا ومنهم من قال لا ينجس نجسا وهو الاصح وكذلك الثوب الطاهر البابس اذا بسط
 على الارض نجسه مبتله واثله النجاسة في الثوب الا انه لم يضر رطبا وهو بحيث لو عصر لا يسيل
 منه شي ولا يتناثر طر لكن يعرف موضع الدرة من سائر المواضع فيه اختلاف المشايخ والصحيح انه
 لا ينجس نجسا وذكر شمس الامة الخلواني هذه المسئلة في صلوة الاصل وذكر ان صار الثوب الطاهر
 بحيث لو وضع عليه اليد مبتل فنجس وان كان لا يبتل اليد بالوضع عليه لا نجس وهو قريب من الاول
 فان اليد اما يبتل بالوضع عليه اذا كان خال لو عصر لا يسيل منه شي او يتناثر طر الرجل اذا استجاب
 ثم خرج منه رشح قبل ان يمس البيلة هل يتنجس من البنية الموضع الذي يتر فيه الرشح ولو كان السراويل
 مبتلا فاصابه هذا الرشح هل يتنجس سراويله اختلف المشايخ فيه عامتهم انه لا يتنجس وكذلك اذا
 دخل انسان المربط في الشاة ويده مبتل بالماء او بالعرق تحت البلل من حر المربط او اذا دخل شيء مبتل
 في المربط تحت ذلك الشيء من حر المربط لا يتنجس البتة وذلك لشيء عند عامة المشايخ الا ان
 يظهر اثره لصفة ظهرت في السراويل المبتل بعد خروج الرشح اذ في ذلك الشيء بعد الادخال في المربط

او ايبس فان هذا لا يتنجس لانه صار سجيذا بظهور الاثر ولذلك بخار المربط اذا ارتفع الى الكوة
 واستجد او خرج من شق الباب واستجد او ارتفع بخار الكيف الى السقف واستجد ثم ذاب فاي ما
 اصاب ذلك البلل نجسه واذا ارتفع بخار الكيف الى القاصق واستجد ان كان ارتفاعه من موضع
 نجس فهو نجس واذا ذاب ذلك واما صاب شيئا نجسه وان كان ارتفاعه من موضع طاهر فهو طاهر
الفصل الثاني عشر في تطهير النجاسات يجب ان يعلم بان النجاسة
 نوعان مريئة وهي التي لا تخرج من غير مريئة وهي التي لا تخرج من غير مريئة لان النجاسة اذا لم يكن
 واثرها ان كانت شيئا يزيل اثرها ولا يتغير فيها العدد وان كان شيئا لا يزيل اثرها بازالة
 عنها ويكون ما بقي من الاثر عدوا وان كان كثيرا عرف ذلك بان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فانه قال لمؤلفه حين سألته عن دم الحيض اغسله ولا يترك اثره في المعنى في ذلك الحرح بياضه
 ان المرأة اذا خضبت يدها او راسها بخنا نجسة لو شرب طلاء والاشرب لثبوت الطهارة لذي
 الي ان يبعد عن الصلوة انما ما كثيرا ان لم يكن لها الا هذا الثوب واحدة جميع وكذلك الرجل اذا
 صبح ثوبه بصبح نجس لو شرب طلاء والاشرب لثبوت الطهارة لثبوت الصلوة انه لم يكن له
 الا هذا الثوب وحكي عن العتية اني استحي الحائط ان المرأة اذا خضبت يدها بخنا نجسة او الثوب
 اذا اصبغ بصبغ نجس غسلت يدها وغسل الثوب الي ان يفيض او يسيل منه ما يفيض ثم يغسل
 بعد ذلك ثلثا بحكم طهارة يدها وبطهارة الثوب بالاجماع وكانت العتية ابو جعفر يد كوسيلة
 الحيا والثوب المصنوع بالنجس وكان يقول على قوله محمد رحمه الله لا يظن وكان العتية يقول
 الحافظ يقول هذا يكون في الدم اذا كان عتيقا لا يذهب اثره بالغسل يغسل الي ان يفيض او
 يخرج الماء على لونه من الثوب ثم يغسل يده بعد ذلك ثلثا وكذلك الفضة يدها من النجاسات
 العتيقة والاذاع من الرجل يده في السمن النجس او اصاب ثوبه سمن نجس ثم يغسل اليه او الثوب
 بالماء من غير حوض واما السمن يلقى على يده فقد قال بعض متأخرينا لا يظهر ما لم يزل اثر السمن
 وبه اشد العتية ابو المليح رحمه الله وهذا لان خلاصة السمن باعتبار الحياور وقد زال الحياور
 عنه فبقي على يده من طاهر وهذا لان طهيرا السمن بالماء يمكن الاثر الي ما روي عن ابي يوسف
 رحمه الله في الدهن اذا امتا بتم نجاسة انه يجعل في اثم يصب عليه الماء ثلاث مرات فيغسل الدهن
 الماء فيخرج بشي هكذا يغسل ثلاث مرات ويحكم بطهارة في المرة الثالثة فان كان العين قد زال
 مع اثره في المرة الاولى هل يغسل بطهارة اختلف المشايخ فيه منهم من قال يظهر لان النجاسة كان
 نجس العين وقد ثبت بوزن العين فيحكم بطهارة الثوب كما لو غسلك ثلثا وقال بعضهم وان
 زال العين بالمرة الاولى ما لم يغسله مرتين اخر او بين لا يحكم بطهارة اعتبارا بغير المروي وهذا
 لان المروي لا يخلو من غير المروي فان رويته التي اغسلت بالثوب لا يكون مريئة وغير المروي لا
 يظهر الا بالغسل ثلثا وهذا احد الادلة لانه النجاسة مريئة وان كانت غير مريئة كالبول
 والخر ذكر في الاصل وقال بعضه ثلاث مرات ويغسل في كل مرة وقد شرط الغسل ثلاث مرات
 وشرط العصر في كل مرة وعن محمد في غير روايته الاصول انه اذا اغسل ثلاث مرات والطهارة
 موكولة الي غلبة الظن وقد روي ثلث لان غلبة الظن يحصل عنه وفي شرح الطحاوي وان كانت
 النجاسة غير مريئة كالبول والخر واشباه ذلك يغسله حتى يظهر ولا في وقت غسله في وقت
 سكون قلبه للمية وهذا الذي ذكرنا من اشراط الغسل ثلاث مرات مذهبنا وقال الشافعي
 رحمه الله ان كانت النجاسة غير مريئة فانه يظهر بالغسل مرة واحدة الا ان يخرج المائتة وقد

روي عن ابي يوسف مثل قول الشافعي رحمه الله فانه زكوا الحياكم الشيعية رحمه الله في المستقي عنه
اذا غسل من واحدة ساعة طهر الوجه لا يصحنا رحمهم الله ما روي عن رسول الله صلى الله عليه
وسلم انه قال اذا استقيظ احدكم من نومه فلا يغسل يديه في الاثني يغسلها ثلاثا فانه لا يورى ان
بات يده فالتبني صلى الله عليه وسلم امر بغسل اليد ثلاثا من نجاسة غير مزرية اذا كانت مؤثرة وكان
جوه من نجاسة مستحقة او في اخرى ثم لا يشترط العصر ثلاث مرات في ظاهر رواية الاصل وانه
لوط وفي غيره رواية الاصول بكتفي بالعصاة وانه ارفق بالناس وذكر شمس الامية الحلواني
صلوة المستقي ان النجاسة اذا كانت بولا او ماء نجسا وصبت عليه الماء كافه ذلك وتحكم بطهارة التوب
عليه بناس قول ابي يوسف رحمه الله فانه روي عنه ان الجنب اذا اتزر في الحمام وصبت الماء على جسد
من حيث الظهور المطبق حتى خرج عن الجنب ثم صب الماء على الارض يحكم بطهارة الارض وان لم
يعصر وقال في رواية اخرى اذا صب الماء على الارض واما الماء بكتفيه فوف الارض فهو احسن
والحوط وان لم يغسل يديه وفي المستقي شرط العصر على قول ابي يوسف رحمه الله وقد روي ابن
ساعة عنه في التوب يصيبه مثل قدر الدرهم من البول نصبت عليه الماء صبة واحدة وعصر طهر
وكذلك اذا غسسه غسسه واحدة في انا او في جاري وعصره فان ذلك يطهر وان غسسه غسسه سايله
لم يطهر قال الحاكم الشيعي رحمه الله يريه اذا لم يعصر وبعض مشايخنا قالوا على قول ابي يوسف
رحمهم الله اذا كانت النجاسة رطبة لا يشترط العصر اذا كانت بالسة يشترطوا سنة لواء روي
عنه انه قال عقيب مسئلة الجنب اذا اتزر في الحمام وصبت الماء على جسده ثم صب الماء على الارض فانه
يحكم على طهارة الارض وكذلك في التوب وقد عطف التوب على الارض نجاسة الارض رطبة لان
نجاستها نجاسة الماء المستعمل فان الماء المستعمل عند ابي يوسف رحمه الله نجس ثم في كل موضع شرط
العصر ينبغي ان يتألف في العصر في الموة الثالثة حتى يصير التوب بحال لو عصر بعد ذلك لا يسيل
منه الماء ويقتوي حتى كل شخص قوته وطاقته وفي فتاوي ابي الليث رحمه الله التوب الخبز افضل
ثلاثا وعصر في كل مرة ثم تقا طهر منه نظوة ثم اصاب شيئا لم يظفر ان عصر في الموة الثالثة عصر
بالع فيه حتى مائة بحال لو عصر لم يسيل الماء منه فالتوب طاهر والبيظ طاهر وما تقا طاهر وان لم
يتألف في العصر في الموة الثالثة وكان التوب بحال لو عصر سال الماء باليد نجس والتوب نجس
وما تقا طهر نجس لان الاول بده والآخر عنها غير ممكن والثاني ماء الخبز عنه ممكن هذا اذا
اصابت النجاسة شيئا في فيه العصر فاما اذا اصاب شيئا لا يتألف فيه العصر فقام اجرا المات فيه
مقام العصر حتى حكى عن العقبة ابي اسحق الحافظ انه اذا اصاب النجاسة البدن بطهر بالغسل
ثلاث مرات متواليات لان العصر متقد مقام التوب في الغسل مقام العصر وفي فتاوي ابي الليث
رحمه الله خف بطانة ساقه من الكرياس قد دخل في جوفه ما نجس فغسل الخف وذكاه باليد ثم ملا
الماء ثلاثا واهل البيت لم يثبتوا له عصر الكرياس فقد طهر الخف وعللته وقال لان جريان الماء
قد ينام مقام الغسل واستشهد به وقال الاتري ان العباط النجس اذا جعل في يده وترك فيه
يوما ليلة ثم جري عليه الماء يطهره اذا اصاب الارض نجاسة فان كانت رطوبة طهرت بالصب عليها
لانها تشرب فصار بمنزلة العصر في التوب وان كانت صلبة فاندفع الماء عن موضع النجاسة طهرت
المكان ونجس الموضع الذي استقل الماء البعد ان لم ينتقل الماء عن ذلك المكان محذور ذلك الموضع
هكذا ذكره في معنى قوله نحن ذلك الموضع انه جعل اعلاها اسفلها واسفلها اعلاها ويطهر
وفي الفتاوى اذا كانت الارض ممتدة وكانت صلبة فانه يحفر في اسفل حفرة فيصب الماء عليها فيجمع

المائي تلك الحفرة فيطهر الارض ثم يكس الحفرة وان كانت الارض مستوية وكانت صلبة ولا حاجة
الي غسلها بل يجعل اعلاها اسفلها واسفلها اعلاها ويطهر وفي الفتاوى البول اذا اصاب الارض
واحتجج الى الغسل نصيب الماء عليه ثم يترك وينشف ذلك بصرف او خرقه فادفع ذلك ثلثا طهر
وان لم يغسل كذلك ولكن صب عليه ما كثير حتى عرف انه زالت النجاسة ولا يوجب في ذلك لون
والريح غير تركه حتى تشفع الارض فكان طاهر وعن الحسن بن ابي مطيع رحمه الله قال لو ان ارضا
اصابها نجاسة نصبت عليها الماء فجري عليها الى ان احدثت قد روي عن الارض طهر الارض الماء طهر
ويكون ذلك بمنزلة الماء الجاري وفي المسألة ان اصابه بول او عذره ثم اصابه المطر وكان المطر
عالمها فجري ما عليه فذلك مطهره وان كان المطر قليلا لم يجر ماؤه عليه لم يطهر ثم قال لا يغسل
قد صبه وحفره يريه اذا كان المطر قليلا ووضع قد صبه او حفره على موضع النجاسة كان عليه
ان يغسل قد صبه وحفره وهذا لان غسل كل شيء انما يكون على حسب ما يليق بذلك الشيء والابن
بالارض اجرا الماء عليها وقد وجد اذا كان المطر غالبا ولم يجره اذا كان المطر قليلا بقيت نجسا اذا
وضع عليه حفره او قد صبه فنه نجس فيجب الغسل وان كان ذلك موضع قد يمس قبل المطر ولا
يغسل قد صبه يريه اذا كان المطر قليلا وهذا السارة الى ابي عبد الله في الارض النجبة
اذا اوسيت بماء من الماء وفي سترقات ابي جعفر عن ابي يوسف رحمه الله انه سئل في ارض اصابها
نجاسة قال اذا صب عليها من الماء ما يغسل به توب اصابته هذه النجاسة ثلاث مرات وعصر
في كل مرة يطهر طهرت الارض بهذا المدة ارباع هذا القول ابا عبد الله محمد بن سلمة رحمه الله
ما احدث الي ابي يوسف الا واحد عنده فابعد حصر اصابته نجاسة وان كانت النجاسة بالسة لابد
من ذلك حتى تلين وان كانت رطبة ان كان الحصر من صلب او ما استبه ذلك فانه يطهر
بالغسل لا يحتاج الى شيء اخر لان النجاسة لا تدخل اجزاء القصب بل تبقى على ظاهره فيطهر بالغسل
وان كان الحصر من روي او ما استبه ذلك يغسل ثلاثا ويوضع عليه شيء تغسل او يوقر عليه
النساء حتى يخرج الماء من اصابته هكذا ذكر في بعض المواضع وذكر عن العقبة احمد بن ابراهيم ان
الحصر اذا كان من روي يغسل ثلاثا ويحفر في كل مرة ويطهر عند ابي يوسف خلافا لمحمد رحمه الله
وفي سترج الفتاوى انه لا يوجب في إزالة النجاسة اذا اصاب الحجر والاحجار او اسيا من اداني
بل يغسله مائة رمايت في الكبرياء انه قد طهره ويشترط مع ذلك ان لا يوجد منه طعم النجاسة
ولا رائحته ولا لونها فاما اذا اوجبه احد هذه الاشياء لا يحكم بالطهارة قال به وسواء كانت الانية
من خزف او غيره وسواء كانت قديمة او حديثة وعن محمد رحمه الله ان الخزف الجديد اذا وقع فيه
بول او جرائه لا يطهر ابداء في الموازل ان تشرب النجاسة في المصايب بان موه السكين نجس
او كان الخزف والاخر حديث بن علي قول محمد لا يطهر ابداء وعلي قول ابي يوسف رحمه الله يوه
الحديث بالماء الطاهر ثلاثا ويغسل الاجر الجديد والخزف الجديد بالماء ثلاثا ويحفر في كل مرة فيطهر
وحدا الخفيف ان يترك في كل مرة حتى تنقطع القطار وتذهب الندوة ولا يشترط السمس وعليه هذا
الخلاف الحنفية اذا اصابها خمر وتشرب منها واشتقت من الخمر فغسلها عند ابي يوسف رحمه الله
ان شفع في المأخذي يشرب الماء تشرب الخمر ثم يحفر في كل مرة ثلثا ويحفر بها عند ابي يوسف
رحمه الله ويشترط في هذه المسائل مع ذلك ان لا يوجد طعم الخمر ولا لونها ولا رائحتها وقيل مثل هذا
في غسل الخزف الجديد ان يوضع في المأخذي يشرب منها الماء كالنجاسة ويطهر في قول ابي يوسف
وزايت في المسألة عن ابي يوسف رحمه الله ان كان فيه خمر فغسله ان يجعل الماء فيه ثلاث مرات كل

ساعة اذا كان المورصديدا رجل اتخذ عصيرا في حافية ففلا واستد وقتن بالزبد ثم سكن
واستقص عما كان من مصادرات الخرج فلا ظهرت الجب كله حتى ان الخل يخرج منه طاهر اذا انزلت راحة
الخرج لعموم البلوي هكذا ذكر الفقيه ابو جعفر وابو الليث رحمه الله وفي كتاب الاسترابة من الحاكم
ابي نصر محمد بن محمود يمانية قال لا يظهر ما فوق الخل من الحامية وكذا في النوازل اجاب ابو القاسم
بنحوه وفتح في بعض الكتب اذا خلل ونظا لم يكن وفي الدن طهر الجب وورفع من الدن لما خلل من
غير مكث فالموضع الذي لوث بالخرج خمس واما اذا عالج ذلك الموضع بالخل فتبدل ان ينظا ولم يكن في
قول من يري ازالة الجاسة الخفيفة بغير الماء يظهر الدن الذي فيه العصور اذا غلا واستد وعلى
راسه قد ام وقع ذلك القدم بعد زمان يعني بعد ما صار خللا ونظا ولم يكن عليه فانه يكون طاهر
لوضع على قد رمزت لا يتنجس المزفت فاما اذا وقع قبل ان يصير خللا فانه يكون نجسا ويتنجس المزفت
وكذلك اذا رجع بعد ما صار خللا ولكن قبل ان ينظا ولان اذا اصاب الحظوة الخرج الا انها لم تنتفخ
من الخرج ففصلت ثلاثا ولا يوجد لها طعم ولا رائحة ذكر في بعض المواضع عن ابي يوسف رحمه الله
انه لا بأس بالكلاب في شرج الطحاري انه لا يجل الكلبا وكان المدكوري في شرج الطحاري في قول محمد
رحمه الله وفي المستقاع ابي يوسف لو طمخت الحنطة بخر سفتح ونفخ وطمخت بعد ذلك ثلاث مرات
واستغث في كل مرة وجفت بعد كل مرة طمخت فلا بأس بالكلاب وفيه ايضا الذي سبق اذا اصابه خمر
لم يוכל وليس لها صلبة وفيه ايضا قد يطبخ فيه لحم وقع فيه خمر فعلى ما فيه لا يוכל وهذا قول محمد
رحمه الله وعن ابي يوسف رحمه الله انه يطبخ بالماء ثلاث طمحات ويبرد بعد كل طمحة ويוכל وفي
مسائل الردين امرأة تطبخ قدران طارطيرا او وقع في القدر رومات لا تוכל المرققة الا لاجتماع
نجس بموت الطير فيه واما اللحم فيظن ان كان الطير وقع في القدر وحالة الغليان لا يוכל لان
الجاسة تشرب فيه وان كان الطير قد وقع في القدر وحالة السكون يغسل ويוכל وهذا قول
محمد رحمه الله فاما علي قول ابي يوسف رحمه الله اذا كان الرنوع في القدر في حالة الغليان يطبخ
في الماء ثلاث مرات ويبرد في كل مرة ويוכל وكذلك الجمل المشوي اذا كان في بطنها بعر فاصاب
بعض اللحم في حالة السواظ فظن غسله ما ذكرنا عنه ابي يوسف رحمه الله عن ابي حنيفة رضي الله
عنه في رجل اتخذ مرامن سكر وملح وخر قال اذا صار مرامن لا بأس به للآثر الذي جاء عن ابي
الدردرا رضي الله عنه و ابو يوسف رحمه الله يقول كذلك الا في حفلة واحدة ان السك اذا
كان هذا الغالب والخمر قليل وازاد نبيها وله ساعيد ليس له ذلك وهو كالخمر نجس بالخمر اذا كان
الخمر غالبا وخل الخمر عن طبعها الى المري فلا بأس بذلك وفيه ايضا عن ابي يوسف رحمه الله لو
ان رجلا اتخذ من الخمر طيبا والقي فيه وانا لا يجل له ان يطيبه وان لمشط به ولا يجل له سكر
لان ذلك لا يغيرها عن طبعها وكذلك ما خالط من الادم الخمر فان الخمر جزء ما خلا حفلة واحدة
ان تكون الخمر قائمة فتقول عن طبعها الى الخل او المري وعن ابي يوسف رحمه الله لو ان رجلا
من الخمر المخبون بالخمر وقع في دن خل ذهب فيه حتى لا يري لا بأس باكل الخل فاما الرغيف نجسه
فلا يוכל وفيه ايضا لو ان خروقة اصباها خمر ثم سقطت في دن خل فلا بأس باكل الخل ولو وقع رغيف
طاهر في خمر ثم وقع في خل طهر الخل السيف او السكين اذا اصابه بول او دم ذكر في الاصل انه
لا يظهر الا بالغسل وان اصابه عذرة ان كانت رطبة فكذلك الجواب وان كانت يابسة ظهرت
بالحت عذرة ابي حنيفة و ابي يوسف رحمه الله وعند محمد رحمه الله لا يظهر الا بالغسل والكرخي
ذكر في مختصره ان السيف يظهر بالمسح من غير غسل بين الرطب واليابس وبين العذرة والبول

وعلل فقال لان السيف في استقبال لا يند اخل النجاسة في اجزاء بل تنقي على ظاهره فاذا اسمعنا لا ينجس
فيها الا في قليل ودلك غير معتبر وفي الفتاوي سئل ابو القاسم عن ذبح الشاة بالسكين ثم مسح
السكين ببولها او بياضها او بالدم عنه انه يظهر عنه انه لو لمس السيف بلسانه حتى ذهب لآثر
فقه طهر عن ابي يوسف رحمه الله ان السيف اذا اصابه دم او عذرة فغسله بحرقه او تراب انه
يظهر حتى لو قطع به بعد ذلك بطيخا وما اشبهه كان البطيخ طاهرا ويباح اكله وقد صح ان الصلابة
لصوان الله عليهم اجمعين كانوا يقتلون الكفار بسيفهم ومسحوت السيفون ويصلون معها واذا
وقع على الحديد نجاسة من غير ان يمسه بها كما يظهر بالغسل يظهر بالمسح بحرقه طاهرا ايضا اذا كان
الحديد مستقبلا غير خشن كالسيف والسكين والمرأة وكورها الحديد اذا اصابته نجاسة فادخله
في النار قبل ان يمسحه او يغسله بنبه حتى ان يظهر اذا ذهب اثر النجاسة يكون الحرق كالغسل لا يوجب
ايضا ذكر في الفتاوي اذا اخرج رجل راس شاة ملطخ بدمه فزال عنه الدم انه يحكم بطهارته كذا هيما
يخلط ما اذا مودة الحديد بالماء النجس على قول محمد رحمه الله لان النجاسة قد تشرب فيه بالتمويه
ويدون التويه لا تشرب فيه النجاسة بل تنقي على ظاهره فنزل بالاحراق واذا سمعت التور
ثم مسحة بخروقة مبتلة نجسة ثم خربت فيه فان كانت حرارة النار اكلت الدابة قبل الصلابة الخبز
ما التور لا يتنجس الخبز لان النجاسة لا تنقي اذا ليس التور بالنار كما لا ينجس نجاسة الارض اذا دأبت
بالسيف وفي المستقاع ابي يوسف رحمه الله في المحجم لا ينجس به ان يمسح الدم عن موضع النجاسة حتى
يغسله قال الحاكم راية عن ابي حنيفة عن محمد بن الحسن رحمه الله انه اذا مسحه بثلاث خروق نظا
اجزاء الثوب اذا اصابه مني فان كان رطبا فلا بد من الغسل وان كان يابس يجوز فيه الغسل
عرف ذلك ما روت عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لها اذا وجدت
المني على الثوب فان كان رطبا فاغسله وان كان يابسا فامسكه قال الفقيه ابو اسحق الخفاف
رحمه الله المنى اليابس اما يظهر بالغسل اذا كان راسا لذكر طاهرا وقت خروجه بان كان بال
واستنجي اما اذا لم يكن طاهرا فلا وهكذا روي حسن بن زياد عن ابي حنيفة رحمه الله قال الفقيه
احمد بن ابراهيم رحمه الله وعندي ان المنى اذا اخرج من راس الاحليل على سبيل الدفق ولم ينشر
على راسه انه يظهر بالغسل لان البول هو داخل الاحليل غير معتبر وروى المنى عليه غير مؤثر
فاما اذا انقشر المنى على راس الاحليل لا يكتفي به الغسل لان المنى في هذه الصورة صارت نجسة
نجاسة البول ونجاسة البول لا تزول بالغسل فليكن هذا بقول اباي الرجل ولم يقدّر البول
تقب الاحليل حتى لم يصر راس الاحليل نجسا بالبول ثم يغسله يكتفي فيه بالغسل فليكن ايضا اذا كان راس
الذكر طاهرا اما يظهر المصاب بالغسل اذا اخرج المنى قبل خروج المذي فاما اذا اخرج المذي قبل خروج
المنى عن راس الاحليل ثم خرج المنى لا يظهر الثوب بالغسل واذا فرك المنى اليابس عن الثوب وحكم
بظاهرة الثوب ثم اصاب الماذنك الثوب هل يعود نجسا فقيه رويان واذا كانت النجاسة على يد
الادي ذكر في الاصل انها لا تظهر الا بالغسل رطبا كان او يابسا لها جرم او لا جرم لها وفي القدر
لا يظهر شي ما كان فيه نجاسة من ثوب او بدن الا بالغسل الا المنى فانه يجوز فيه الغسل اذا كان
يابسا على الثوب واذا كان على البدن لا يكتفي بالحت ويغسل في رواية الحسن عن ابي حنيفة رضي الله
عنه لان البدن لا يمكن ان يترك ولا ان يمسك البدن ومحا حارته بخارثة ولا تزول بالحت عنه
مثل ما تزول بالغسل في الثوب فليكن على الاصل وذكر ابو الحسن الكرخي مسئلة المنى في مختصره وذكر
انه يظهر بالغسل من غير غسل بين العضو وغيره ويجوز ازالة النجاسة من الثوب والبدن بجلد شي

يعقربا العصر كما خل وما الوردي قول أبي حنيفة وأبي يوسف رضي الله عنهما وقال محمد بن نويرة
 أنه لا يزول إلا ما روي في البدن عن أبي يوسف كذلك وقول أبو يوسف علي هذه الروايتين
 التوب والبدن والفرق له أن البدن كما يقبل نجاسة الحقيقة يقبل نجاسة الحكمة في النجاسة
 الحكمة اختص زوالها بالما ذكر ذلك النجاسة الحقيقية ولا كذلك التوب في نوادر ليس عن أبي
 يوسف رحمه الله كل ما غسل التوب من شيء نحو الدماء استباحه فخرج منه الدم فغسله فغسله حتى سال
 بقدر ذهب الحسن والأدهان لا يخرج الدم لأن لها دسومة ولسوقا بالحل فلا يندرج في الاستخراج
 قال ولو غسله بلين أو غل فالتصريف موضع الدم حتى خرج من التوب فقد طهر وروي الحسن بن زياد
 عن أبي يوسف رحمه الله إذا غسل الدم من التوب برهن أو من أوسن أو ريت حتى ذهب أثره جاز لو
 أصاب بدنه لم يخرج إلا أن يغسل بالما وقد ذكرنا الفرق بين البدن والتوب على رواية أبي
 يوسف رحمه الله العارة إذا وقعت في دن شئ منه ومات وإن شئ منه رسد بوزن است
 قالهم الدين الشئ رحمه الله شئ منه بارسوسه فقبل له الرمس إذا زاول أضافه بأسد
 كي أب درخت كرده بود بوزنك دور سرخت كساده بود و ذكر محمد وسحب لسبب ولعد
 أرشد دور سرخت كساد يد موس باستيد اما سنده وعلوم سنده كي موس هم از اول اصابت
 قال الاحتياط في هذا أن يراق لأن القلب لا يمكن أن يطهر مرة واحدة والنجاسة ولو بدرة في
 الأرض كان حسنا وهذا الذي ذكرنا قول محمد رحمه الله ما على قوله أبي يوسف رحمه الله لغسل
 الساج ثلاثا وتجفف في كل مرة وحكم بطهارته إذا نجس طرق من أطراف التوب ومناحي التوب
 لا يري ذلك يغسل طرفا من التوب أي طرف ما كان من غير حركته بطهرا وهو التوب قال القاضي الإمام
 أبو علي الشافعي رحمه الله في نظير هذه المسئلة الحنطة التي تدراس بالجر وروت ويصيب بعض الحنطة
 وتختلط ما أصيب منها بغيرها قالوا لو عزل بعضها وغسل ثم خلط الكل أصبح تائها وكذلك لو
 عزل بعضها وذهب من الشئ أو نضدق به عليه خل تناول البقية **الفصل**
الثالث عشر في الحنف والنعل إذا أصابته النجاسة وإذا أصاب
 النجاسة خفا أو تعلقا لم يكن لها جرم كالنعل والجر فلا بد من الغسل وطهرا كان أو بالمشا
 وكان القاضي الإمام أبو علي الشافعي رحمه الله حكى عن الشيخ الإمام الحليل أبي بكر محمد بن الفضل
 رحمه الله أنه إذا أصاب نعله بول أو دجاجة شئ على التراب والرسا حتى لوق به بعض التراب
 وجف ثم مسح بالارض بطهره في حنيفة رحمه الله وهكذا ذكر النقية أبو جعفر عن أبي حنيفة
 وأبي يوسف مثل ذلك إلا أنه لم يشترط الحفاف وإنما التي لها جرم إذا أصابت الحنف أو النعل
 أن كانت رطبة لا يطهر إلا بالغسل هكذا ذكر في الأصل الأثري أن الرطوبة التي فيها لو أصابته لا
 يطهر إلا بالغسل فكذلك إذا أصابته مع غيرها عن أبي يوسف رحمه الله أنه إذا مسحه في التراب
 أو الرمل على سبيل المتالفة يطهر وعليه فتوي مشايخنا رحمه الله للملوي والضرة وإن كانت
 النجاسة بالية يطهر بالحنف والحل في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله وقال محمد رحمه الله
 لا يطهر إلا بالغسل والصحيح قولنا لقوله عليه السلام إذا أتى أحدكم المسجد فليقلب نعله فان كان
 بما أذى فليمسحها بالارض فان الأرض طهر لها والمعنى أن الحلة شئ صلب لا يشترط فيه رطوبة
 النجاسة إلا بعد زمان وجرم النجاسة لينة ليست مثل أن يشترط في الحلة الرطوبة ويحد في
 ما النعل من الرطوبة التي تقسه فإذا حكه وحده يزول الجرم وتزول الرطوبة معه فلا يبقى عليه إلا
 شئ قليل والقليل من النجاسة عفو وعن محمد رحمه الله أنه رجح عن هذا القول بالري لما راي من

كثرة السرقة في طريقهم قال القدر في شرحه ومعني قول أبي حنيفة رضي الله عنه في هذه
 المسئلة أن الحنف والنعل يطهروا بالصلوة معه أما لو أصابه الماء بعد ذلك يعود نجسا على طهر
 الروايتين وأصل المسئلة الأرض إذا ذهب أثر النجاسة عنها لم يصح ما قام به يعود حكم النجاسة
 على طهر الروايتين ثم إن محمد رحمه الله ذكر في الجامع الصغير في النجاسة التي لها جرم إذا أصاب
 الحنف أو النعل وحكه أو حقه بعد ما يمسح به يطهر على قول أبي حنيفة وأبي يوسف رضي الله عنهما
 وذكر في الأصل وقال نسخا بالنعل يطهر في قول أبي حنيفة وأبي يوسف قال مشايخنا رحمه الله
 لولا المذكور في الجامع الكبير لكانت تقول لا يطهر ما لم يمسح به بالتراب وهذا لأن المسح بالتراب
 له أثر في إثبات الطهارة فان محمد رحمه الله قال في المسافر إذا أصاب بدم نجاسة لم يمسح بالتراب
 باما الحك لا أثر له في باب الطهارة والمذكور في الجامع الصغير من أن الحك لا أثر له في المسح
 بالتراب إنما أن أوجب غسل الحنف في الموضع الذي وجب فان كان الحلة صلبا لا تشترط رطوبة
 النجاسة لغسل ثلاثا وحكم بطهارته وإن كان رخوا تشترط النجاسة فقد قال بعض مشايخنا أنه
 لا يطهر إذا عذب محمد رحمه الله إذا كان لا يمكنه عصم وهذا القائل يبيس هذه المسئلة على
 تقدم من المسائل وبعض مشايخنا قالوا هذا المتصل في مسئلة الحنف خلاف ظاهر لفظ محمد
 رحمه الله فان محمد رحمه الله قال لا يخرج من غسل موضع النجاسة فقد أثبت الجواز عند الغسل من
 غير فصل بين حنف وحنف وهو الظاهر فان الصر ما الذي يتخذ من الحنف أو لا يتبع في الماء ويعالج
 بالشم والدهن ولا يشترط فيه رطوبة النجاسة فلا يكون نظيرا لكونه رخوا ولا جمل هذا المعنى
 أي بعض استراطا التحفيف في الحنف والمدة ليل على صحة هذا ما حكى عن أبي القاسم الصغار
 رحمه الله في الرجل يستنجي ويحكي ما استجابه تحت رطله وحقه ليس بمحقوق له أن يغسل مع ذلك
 الحنف لأن الماء الآخر يطهر حقه كما يطهر موضع استجابه ولم يشترط الحفاف لقول هذا القائل
 الحنف والكعب إذا أصابته نجاسة يغسل ثلاث مرات بدفقة واحدة ويحكم بطهارته والحنارة أن
 يغسل ثلاث مرات ويترك في كل مرة حتى ينقطع التقاطر وتذهب الندوة ولا يشترط البش
 وفي مجموع العوائد الحنف الحراساني الذي صرعه موش بالعل حتى صار ظاهر الصر كله غزلا
 فأصابته نجاسة فحكه ومشي فيه قال محمد بن النسي لا يجوز غسله إلا أن يغسل ثلاثا وتجفف
 في كل مرة وحكم هذه الحكم التوب لأحكام الحنف **الفصل الرابع عشر في عرف**
الحمار والبعل سورهما وسور الفرس والفرقة ذكر الطحاوي والكرخي رحمه الله
 الله في مختصرهما أن عرف الحمار مثل سورة في النجاسة والطهارة والحرمة والكراهة وذكر
 في باب السهون الأصل أن عرف الحمار والبعل والغابهما لا يجس التوب وإن نجس فحش أطلق
 هذا الجواب ولم ينفه إلى أحد ثم قال أبو يوسف ومحمد رحمه الله إذا سقط من لعابهما أو عرفهما
 شئ في رمل أو رجل قليل كان أو كثيرا يمسح الماء ولا يجزي من توصاه وهكذا ذكر في باب الوضوء
 كجواب في لعاب ما لا يוכל لجه ولم ينفه إلى أبي يوسف ومحمد إذا دبس الماء بهما لا يبيس طهرا
 وروي الحسن عن أبي مالك عن أبي يوسف الماء لا ينجس بوقع عرف الحمار فيه وعن أبي يوسف
 أن لعاب البعل والحمار وعرفهما نجس بنجاسة حنيفة حتى إن الكثير الفاحش على التوب يمنع جواز
 الصلوة وعند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله لا يمنع ويخرج الماء من كونه طهورا لأن الماء بوقع لعابه
 فيه يصير سور الحمار وتلك غير طهور وكذا عرفه بمنزلة لعابه وذكر الصمد الشافعي عن الكرخي
 عن أبي حنيفة رحمه الله أن سور الحمار نجس لأن لعابه لا تخلو عن قليل الدم لما ينجسه من القليل

الاقبال ومن المتأخر من فرق بين سور الجاردين سور الانان فقال سور الجاردين ليس
بول الانان فيتحقق فيه والانان لا يتحقق ذلك فلا يتحقق فيها وذكر ابن سبابة عن محمد بن جهم ان الله اذا
وقع من عرق الجراد لقائه على كفت في يترشح معنى يترشح ما البيهز كل محتفل انه انما قال يترشح حتى يصح
طهورا على ما ذكرنا في جامع الترمذي عن ابي يوسف رحمه الله ان ابا حنيفة رضي الله عنه قال
لناب ما لا يוכל لحمه من الذاب وعرقه اذا كان الكثر من قدر الدرهم استند الثوب وهذا يوافق
ما ذكرنا من رواية الكرخي وفي الامالي عن ابي يوسف رحمه الله انه لا يفسد حتى يكون كثيرا فاحتسب
ذكره لئلا يفسد ويغسل بالماء او الثوب وذكر في المسألة عن محمد بن جهم انه ان لم يكن الا ان
يمزله لقائه وعرقه يفسد الماء ولا يفسد الثوب وان كان معوضا فيه وذكر البيهقي في اختلاف
رواه ويعقوب بن اسود الجاردين المجمل جنس عند رزق والحسن بن زبابة وحاشا حنيفة طاهر عند ابي
يوسف رحمه الله ثم قال هذا رواية الحسن عن ابي يوسف ان هذا السور لا يفسد الماء كسور السور
والقارة والباركي والحبة وقد روينا عن ابي يوسف خلاف هذا وروي الحسن بن ابي مالك عن
ابي يوسف رحمه الله ان سور ما لا يוכל لحمه يمتزله ما يוכל لحمه لا يفسد قلبه في الجسد وفي الثوب
وقد مر روي عن ابي حنيفة رضي الله عنه ان سور ما لا يוכל لحمه يمتزله بوله اذا كان اكثر
من قدر الدرهم الكبر الفسد الصلوة وهي رواية البغداديين عن ابي حنيفة وروي يوسف رحمه الله
الله وسور الفرس عن ابي حنيفة روايتا في رواية كتاب الصلوة طاهر كسور الادوية فانه
طاهر سواء كان جنبا او طاهرا وان كان لحمه حراما روي رواية الحسن عنه سور الزنس مكره
كله وروي البيهقي عن ابي حنيفة رضي الله عنهما انه قال احب الي ان يوضا بغيره وروي عنه رواية
رواية انه مسكوك كسور الجار لان لحم الفرس عنده حرام كلهم الجاردين مسكوكا كذا
هنا وعندنا لا يكره في الروايات كلها وفي شيوخ الطحاوي وصلوة المسبحة الهرة اذا لمحت كفت
رجل يكره ان يدعها تفعل ذلك لان ريقها ليس بطيب ولا حل ذلك كره التوضي لمبورهما وكذلك
قالوا الهرة اذا اكلت بعض الطعام كره للرجل ان ياكل الثاني لان ما بقي لا يجلو من ريقها
وريقها ليس بطيب علي ما بينا **الفصل الخامس عشر في المتفرقات**
ذكر في المنقار رواية ابي سليمان عن ابي يوسف رحمه الله رجل به جرح سائل لا يبرح يرويه
ثوبان اهدى طاهر والآخر جنس فابها صلى فيه جاز اذا كان الثوب الطاهر يفسده الدمع
لنفسه لان ليس الطاهر غير ما خوذ عليه اذا كانت الحالة هذه لانه يفسد من ساعة في العيون
او اخاض الرجل في ما الحمار بعد ما غسل قدميه فان لم يعلم ان في الحمار جنبا اجزاه ان لا يغسل
قدميه وان علم ان في الحمار جنبا قد اغتسل بغيره ان يغسل قدميه اذا خرج قال رحمه الله في
واقفاته وعلي ما اخبرني الما المستعمل ينبغي ان لا يلزمه غسل القدمين لكن استثنى الجنب في
الكتاب وانه موضع الاستئمان وغيره قال اما استثنى الجنب لان الجنب يكون علي بدنه قدر طاهر
وعالبا حتى لو لم يكن كان مستعمل الجنب والمحدث سواء يكون طاهرا علي رواية محمد رحمه الله ولا يلزمه
غسل الرجلين وهو الطاهر قال الشيخ الامام الزاهد ابو محمد عبد الرحمن بن احمد الكرمي للثوب
ليس في الدين رحمه الله في شرح كتاب الصلوة في باب الوضوء والغسل من الجنابة الخاص اذا احدث
لا يجب عليه الوضوء لان الوضوء انما يجب لاجل الصلوة وهما لا يجب عليهما الصلوة وكذلك اذا اجنب
لا يجب عليهما الاغتسال لما قلنا فاذا ظهرت تخفيفا يجب عليهما الاغتسال لانهما مآثر من اهل الصلوة
فاذا وجب الاغتسال لهذا الاغتسال يكون من الجنابة او من الحيض قال الشيخ الامام اختلف

عبدان ان امتحانا رحمهم الله في هذا وظاهر الجواب ان الاغتسال يكون منهما جميعا وقال ابو عبد
الله الجرجاني رحمه الله يكون من الاول ولا يكون من الثاني وكذلك الرجل اذا رغت ثم قال فان الوضوء
يكون من الاول لا من الثاني علي قوله وقال القتيبي ابو جعفر الهذلي واني رحمه الله ان كانا من جنسين
متحدين يكون من الاول لا من الثاني كما اذا قال ثم قال وروي عن خلف بن ابيوب رحمه الله انه
كتب الي محمد بن الحسن رحمه الله يسأله عن رجل رغت ثم قال فالوضوء يكون من الاول او من الثاني فكتب
اليه وقال فان الوضوء يكون منهما جميعا قال وثمة الاختلاف انما يظهر في مسئلة وهو ان الرجل
اذا قال ان تؤمات من الرغاف فامرأة طالق فرغت ثم قال ثم يؤمات فانه يقع الطلاق عليهما في
الروايات كلها اما علي قول ابي عبد الله الجرجاني رحمه الله فلا يفسد الرغاف الا وبيع ايضا
في قول ابي جعفر وغيره من الروايات لان الطهارة تكون منهما جميعا ولما اذا قال ثم رغت ثم
تؤمات قال ابو عبد الله الجرجاني لا يقع الطلاق لان وقوع الطلاق بالوضوء من الرغاف والوضوء
ههنا وقع من البول عنه لانه هو الاول وعند غيره يقع الطلاق لان عند غيره يكون الوضوء
منهما جميعا وروي عن ابي حنيفة رضي الله عنه حين طلق قال ان اغتسلت من ريق في طالق
وان اغتسلت من عمة في طالق فجامع ريق ثم عمة ثم اغتسل يقع الطلاق عليهما قال الشيخ الامام
كنا نقول ان الوضوء يكون لا غلطهما حتى ان الرجل اذا رغت ثم قال فالوضوء يكون منهما جميعا لا استويهما
اما اذا رغت ثم قال ثم اجنب فالوضوء يكون من الجنابة لانه غلط فلما وجدنا الرواية عن ابي
حنيفة رضي الله عنه انه يكون منهما جميعا عن ذلك واخذنا بقول ابي حنيفة رضي الله عنه التام
اذا اغتسل في المسجد ان امكنه الخروج من ساعة خرج واغتسل وان لم يمكنه بان كان في وسط
الدليل يسقط له التيمم وعده اسكان الخروج ليسقط له التيمم عند بعض المشايخ ايضا المسافر
اذا كان علي يمين من وجود الماء في اخر الوقت فتييمم في اول الوقت ان كان بينه وبين الماء
سبل اجزاه كذا ذكر في كتاب المحقق في المسئلة اذا كان به جرحان لا يرفقان فتوضا ثم رقا احدثا
قال البيهقي وكذلك ان سكن هذا الاخر وسأل الذي سكن **الفصل السادس عشر في قراءة القرآن والمصاحف**
اذا كان الرجل يعلم بعض القرآن ولم
يعلم الكل فانه اذا كان يعلم القرآن افضل من صلوة التطوع لان حفظ القرآن على امانة
فرض كفارة وتعلم ما لا يدمنه من الفقه فرض عين والاستئصال بغيره العين اولي في قراءة تعلم
القرآن من الاعمى ان تعلمت من امرأة كان احب لان لغة المرأة عورة ولا يحسن ان يسبها ولهذا
قال عليه السلام التسبيح للرجال والتفريق للنساء لاسبان يعلم القرآن في الصلاة لانه لا يخطئ
وفي سيرة المعين اذا قال الكافر من اهل الحرب او الذمة لمسلم علي القرآن فلا بأس بان يعلمه
ويتفهمه في الدين لان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقرأ القرآن علي المشركين وفي كراهية
فتاوي اهل علم فتد الفهرات في ان تعلم القرآن والفتنة كذلك لانه عيسى يهتدي لكن لا يمس المصحف
وان اغتسل من مسه لا بأس به وهذا قول محمد رحمه الله فقد ذكره العتوري عن ابي يوسف رحمه
الله انه لا يترك الكافر ان يمس المصحف من غير فصل ويجب علي المولي ان يعلم عبد من القرآن بقدر
ما يحتاج اليه لا اذ الصلوة وفي كراهية فتاوي ابي للميث رحمه الله ان رجل يقرأ القرآن ويحس
في قراءة فسمع انسان ان علم انه لو لفته الصواب لا تدخل عليه الوحشة او تدخل لكن لا يخرج
من الطمع ولا يتع بهما عداوة بليته الصواب ولم يكن في وسعة من تركه وان علم حروجه من الطمع
وحاف مؤلته ودفع العداوة فهو في سعة من ان لا يخبر لانه لا يبيد اذا قال الرجل ليسم الله الرحمن

الرحيم فان اراد به قراءة القرآن يتقوى قبله لقوله تعالى فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله
وان اراد ان يتفادى الكلام كما بينا التليد على الاستناد لا يتقوى قبله لانه لم يرد به قراءة القرآن الا
تزيه ان رجلا لو اراد ان يشكر فيقول الحمد لله رب العالمين لا يحتاج الي العوذ قبله فغلب هذا
الجانب اذ قال لهم الله الرحمن الرحيم فان اراد قراءة القرآن لم يجز وان اراد به افتتاح الكلام
او التسمية لا بأس به وفي كراهته فتاوي ابي الليث رحمه الله الاولي في العوذ ان يقول اعوذ
بالله من الشيطان الرجيم لان هذا موافق لما في القرآن وان قال اعوذ بالله العظيم او اعوذ
بالله السميع العليم جاز لكن لا يحب ان يقول اعوذ بالله من الشيطان الرجيم ان الله هو السميع العليم
لانه يصير فاعلا بين العوذ والقرآن ولا يحصل القرآنة عقب العوذ في فتاوي اهل سمرقند رجل
قرا القرآن في غير الصلوة لا يجب عليه ان يتقوى عند افتتاح كل سورة لان الكل مجلس واحد
فيكفيه العوذ مرة اذا اراد الرجل ان يقرأ القرآن ليستحب ان يكون على احسن حالة ليس صالح
ثيابه ويتيمم ويستقبل القبلة لان على القاري تعظيم القرآن وعلى العالم تعظيم العلم رجل يقرأ القرآن
فكلاما انتهى الي قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا ارفعوا أصواتكم ذكر الله وقول لبيك يا سيدي فالاحسن ان لا
يفعل ذلك ولو فعل ذلك في الصلوة قلوا لا تقصدوا الاصح انه يقصد لانه ليس من القرآن
وفي كراهته فتاوي اهل سمرقند الترجيع بقراءة القرآن تكلم المسايخ فيه قال بعضهم لا بأس به
لنقله عليه وسلم من لم يتقن بالقرآن فليس منا واكثرهم على انه مكروه لا ينبغي لاحد ان يفعل
ذلك ولا ينبغي ان يستمع اليه وسعي قوله من لم يتقن من لم يتقن ذكره في العرسين قراءة
القرآن على الثالث في الصلوة لا بأس به ومن المسايخ من استحسوا قراءة المفضل ليستمع القوم
ويتعلموا اراد ان يقرأ في صلوة سورة تجزي على لسانه سورة اخرى فلما قرأ منها اية او ايتين
اراد ان يتركها ويتنسخ السورة التي اراد قراءتها لا ينبغي له ان يفعل ذلك قال عليه السلام
اذا انتحيت سورة فافزها على نحوها في التوازل رجل يقرأ القرآن كله في يوم واحد والآخر
بقراءة خمسة الا ان من قل هو الله احد فان كان هذا قاريا فقرأه القرآن كله احسن وافضل لانه
جائز ختم القرآن ما لم يجز في غيره وفي كراهته فتاوي اهل سمرقند بان ينبغي لحامل القرآن ان يختم
القرآن في كل اربعين يوما لنقله عليه السلام لعبد الله بن عمر رضي الله عنه فانه اذا قرأ القرآن في
اربعين يوما اذا اراد ان يختم القرآن قال عبد الله بن المبارك ينبغي ان يختم في السبب او
النهار وفي المشا اول الليل لانه اذا ختم اول النهار فالملائكة يعيرون عليه حتى يمسى فاذا ختم
اول الليل فالملائكة يعيرون عليه حتى يصبح من ختم القرآن في الصلوة اذ افرغ من العوذتين
في الركعة الاولى يركع ثم يتنوم في الثانية وفيه اباحة الكتاب وشي من سورة البقرة لان
النبي صلى الله عليه وسلم قال خير الناس حال المرء حال بعثي الخاتم المنته واذ ختم القرآن فقد
حل واذ افتتح فقد ارحل وفي فتاوي سمرقند بان يكره الدعاء عند ختم القرآن في ستر مضطرب
وعند ختم القرآن بجماعة لان هذا المبتلى من النبي صلى الله عليه وسلم ولان الصحابة رضي الله
عنهم ولهذا قال ابو القاسم الصغار رحمه الله لو ان يقول اهل البلد بمنعنا من الدعاء والا
لمنعهم لكن هذا شيء لا ينبغي به لانه لا ينبغي ان يقال للعامة ما لم يبهوا فإذ قرأه الله احد ثلاث
مرات ختم القرآن لم يستحسنها بعض المسايخ وقال الغنيمي ابو الليث رحمه الله هذا شيء
استحسنه اهل القرآن واية الامصار فلا بأس به لان ما رآه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن
الا ان يكون ختم القرآن في الصلوة فلا يزيد على من واحد في القرآن في الاسراع جاز في المصنف

احب لان الصحابة لا كانوا يقرءون في المصنف والاسراع محدثة وفي اول كراهية وافقات الناطقي
يكروه ان يصنف المصنف والواجب قد يقرء المصنف اذ صار خطا ان صار خطا لا يقرء اسمه ويخاف ان
يضيع بحبل في حرفة طاهرة ويدين لان المسلم اذا مات يدين فكل المصنف اذا صار خطا كان
دفعه اولي من وضعه موضع احتيا فان يقع عليه الجاسة او نحو ذلك ولكن ينبغي ان يحكم له ولا
يشق لانه متى شق ودفن محتاج الي اهالة التراب عليه وفي ذلك نوع تحقير واستحقاق بكلام الله
تعالى وان شق له وحمل فوفته سقنا بحيث لا يصل التراب اليه فهو حسن ايضا وقيل لو غسل بالماء
حتى يذهب ما فيه فهو حسن ايضا وقيل لو غسل بالماء حتى يذهب ما فيه فهو حسن وقيل لو وضع في
موضع طاهر لا يصل اليه يد المحدثين ولا يصل اليه العيار فهو حسن ايضا رجل يكتب الفقه ويحسبه
رجل يقرأ القرآن ولا يكره ان يستمع قراءته كان الاثم على القاري لانه قراه في موضع استغل فيه
الناس باعمالهم ولا شيء على الكاتب وفي الاستحسان ولا يقرأ القرآن في المرح والمغسل والحمار لانه
موضع الخناس وفي الفتاوي اطلق محمد رحمه الله المرأة في الحمام في صلوة التوازل القراءة في الحمام
على وجهين ان رفع صوته يكره وان لم يرفع بل يقرأ خفيا لا يكره وهو المختار وفي كراهية التوازل
قراءة القرآن عند العيور عند ابي حنيفة يكره وعند محمد رحمه الله لا يكره هو المختار ومساخنا
اخذوا يقولون محمد رحمه الله ثم هل صنع قالوا بوجوه له فوده في زمانه باسدا في ما عدا ذلك القراءة
عند القبر وغيره التبرسوا لان الله تعالى ليس ما قرا او المختار ان يرفع لان الاخبار وردت بقراءة
اية الكرسي وسورة الاخلاص والعاقة وغير ذلك وفي اول كراهية فتاوي سمرقند بان رجل
مات فاجلس وارثه رجلا يقرأ القرآن على قبره فكلوا فيه منهم من كره ذلك والمختار ان لا يقرأ فيه لانه ليس بركوة
ويكون الماحق وفي هذا الباب قول محمد رحمه الله وقد حكي عن الشيخ ابي بكر الصياص رحمه الله
انه اوصى عنه مائة بذلك ولو كان مكرها لما اوصى وسياتي بعض مسائل القرآن في كتاب
الاستحسان ان شاء الله تعالى **الفصل السابع عشر في المساجد** مسجد في
على سور المدينة لا ينبغي ان يصلي فيه لان السور للقائمة فلم يحصل خالصته تعالى بقصر ركائلي
على ارض الغصب وهذا اجتباب لابي القاسم الصغار رحمه الله وذكرني وافقات الناطقي في كتاب
الحظوظ الاباحة قال ابو حنيفة رحمه الله اذ بنى في ارض غصب مسجد او حمار او حاووت فلا بأس
بالصلوة في المسجد ولا يستاجر الحمار والحاووت ويحل الحاووت لانه استعاضة في فتاوي سمرقند
بان مسجدان يصلي الرجل في اتهما سببا لانه زيادة حرمة وان كانا سقيا يصلي في اقرعهما
من منزله فان اسقيا بخير لانه لا ترجيح لاحد حماوان كان قوم احدهما اكثر فاذ كان هو فتمشا
يذهب الي الذي تومه اقل لتكثير الناس بذهابه اليه وان لم يكن يذهب حيث احب رجل في محله
مسجد فخصر المسجد الجامع لكثرة جماعته قالوا الصلوة في مسجد افضل فكل اهل مسجد او اكثر لان المسجد
حقا عليه وليس له ذلك المسجد حتى عليه فلم يتبع المتعارض لترجح بكثر الجمع المردن اذا لم تحضر لا يثبت
النوم الي مسجد اخر بل يودن النوم ويصلي وان كان واحدا لان حق هذا المسجد عليه فيصلي
صار موديا حق المسجد وفي اول صلوة وافقات الناطقي مودن مسجد ليس بخصر مسجد احد يودن
ويقيم ويصلي وحده احب الي من ان يصلي في غيره لان حق هذا المسجد عليه وحق مسجد اخر ليس عليه
اذا قاتله التكبير الاول في مسجد او ركعة او ركعتان فالأفضل له ان يصلي به ولا يذهب الي
مسجد اخر لان لهذا المسجد حقا عليه في الصلوة على الجبارة في المسجد الذي تقام فيه الجماعة فبين
المسئلة على اربعة اوجه ان كانت الجبارة والنام في المسجد فالصلوة مكرهة بالاشفاق وان

كان الامام مع بعض القوم والخيار خارج المسجد وباتي القوم في المسجد وذكر خمد الدين المسيحي
في فتاويه ان الصلوة غير مكروهة بالاتفاق وكثير من مشايخنا ذكروا في هذه الصلوة اختلاف
المشايخ بعضهم قالوا بكروه واليه مال شيخ الائمة الحلواني رحمه الله والشيخ الامام الزاهد ركن
الاسلام الصغار رحمه الله وحكي ان هذه الواقعة وقعت في زمن ستمس الائمة الحلواني رحمه الله فجلس
ولم يصل وتابعه من كان معه في مسجد الاسرار ثم زجر الناس على المنبر اسد الرجوع وقال هذه بدعة وبعض
مشايخنا قالوا لا تكره الصلوة في هذه الصورة وان كانت الجبارة وحدها خارج المسجد والقوم
مع الامام في المسجد فتيه اختلاف ايضا وان كانت الجبارة وحدها في المسجد والقوم خارج المسجد
فتيه اختلاف ايضا وان كانت الجبارة وحدها في المسجد والامام والقوم خارج المسجد فيه
اختلاف المشايخ ايضا ذكر في واقعات الناطقي يكن الوضوء في المسجد والمصنعة الا انه يكون ضحا
فيه اخذ للوضوء لا يصلي فيه البراق في المسجد لا يليق بالوقر البوارى ولا تحت البوارى الحديث
المعروف ان المسجد للبوارى من الجباسة الحديثة وبأخذ النجاسة بكه اولي من ثيابه فان انظر
الي ذلك كان القالب في المسجد فبق البوارى البير منه من تحت البوارى لان البوارى ليست
من المسجد حقيقة وان كان لها حكم المسجد وما تحت البوارى من المسجد حقيقة وحكما فان لا يتلى
بليتين بخاراهنما في طهارة فتاوي سمرقند بان يكره سح الرجل من الطين والردعة باسطوانة
المسجد او يحاط من حيطانه لان حكمها حكم المسجد وان مسح بربوي المتخذ او بقطعة حصيرة ملقاة
فيه فلا بأس به لان حكمه ليس حكم المسجد ولا له حرمة المسجد هكذا قالوا والاولي ان لا يغسل
وان مسح بتراب في المسجد فان كان التراب مجوعا لا بأس به وان كان منسبطا يكن وهو المختار
واليه مال ابو القاسم الصغار رحمه الله لان له حكم الارض وكان من المسجد وان مسح بخرقة صوف
في المسجد لا بأس به لانه ليس لهذه الخشبة حكم المسجد فلا يكون لها حرمة المسجد وفي كراهية
العبود اذا كان في المسجد غسل الحظاف ويتر المسجد فلا بأس بان يرموا بما فيه لان فيه تنقية
المسجد لا يتخذ في المسجد بئر الماء لانه يحل حرمة المسجد فانه يدخل الحايض والجنب وان حذر وهو
مأمن لما حذر الا انما كان قدما بتركه كغيره وممن في المسجد الحرار وفي فتاوي اهل سمرقند اذا
ازاد ان يجف بئر في المسجد او في محلة فان كان فيه نفع من كل وجه ولا ضرر بوجه من الوجوه
فله ذلك والفتوي على الاول في غرض الاشارة في المسجد ان كان فيه المسجد لا بأس به والافلا
وتقع المسجد ان يكون المسجد دائرا واسطوانة لا تستقر في غرض الاشارة لجذب ذلك عروقها في
محور وبدون ذلك لا يجوز لان غرض الاشارة في المسجد ليسها له بالبيعة وذلك لا يجوز الحاجة
اما جواز سائر ذلك في جامع بخاري لما قلنا من الحاجة لا بأس بان يتخذ في المسجد بيت يتخذ فيه
البوارى لتعامل الناس فيه من غير تكبر ومكر وسيا في بعض مسائل المسجد في كتاب الوقت ان شا
الله تعالى **كتاب الصلاة** هذا الكتاب ليشتمل على ست وعشرين فصلا الاول
في بيان الاحكام التي تتعلق بشرايط الصلاة مثل الشاوع فيها وذلك انواع نوع يرجع الي ستر
العورة فنقول عورة الرجل من تحت سترته حتى يحاذي ركبته فسورة الرجل ليست لعورة عندنا
وركبته عورة وهي مسئلة للاسحسان الا انه اذا ستر من راسه وكرنا وصلي كذلك يكون مسئلا
خلاف ما اذا صلى في ثوب واحد متوشجا وتفسير التوشح ان يغسل بالثوب كما يغسل القطار في
المفتحة اذا لف الكرباس على نفسه ولانه لا يكون مسئلا وعن ابي حنيفة رضي الله عنه ان الصلوة
في السراويل الواحدة تشبه فعل اهل الحفا وفي التولدي يتوشح به العبد من الحفا وتقصي الار

اخلاق الناس ويحلمهم وذكر ابن خنجر رحمه الله انه اذا كان محلول الازار وكان اذا نظر راي عورة
نفسه من ريقه لم يجز صلوته وهكذا ذكره هشام في نوادره والمذكور في نوادر هشام اذا صلى في
ثوب واحد وهو محلول الجيب فالتجيب حية حتى يظفر راي عورة نفسه فصلوته باطله فزاد وقال
وان لم يظفر وان كان قد لوث الثوب بصدرة فلا يري عورته لو نظر اليها لا تقصد صلوته فغلي
هذه الرواية جعل ستر العورة من نفسه ستر طاهي فزاد بعض اصحابنا على هذه الرواية بان
يكون المصلي خفيث الحية وبين ان يكون كث الحية فقال ان كان المصلي كث الحية يجوز صلوته
لان الحية ليست عورة وقال بعضهم لا يجوز صلوته ولا تنفع حية ذكر الزيد وسي رحمه الله هذا
القول في نظره وغاية اصحابنا رحمه الله جعلوا الشرط ستر العورة من عقيبها لان نفسه لان العورة
لا تكون عورة في حق صاحبها وانما تكون عورة في حق غيره الا ترى انه يحل لصاحبها سهر العظر
اليها وروي ابن خنجر عن ابي حنيفة وابي يوسف رحمه الله ان كان محلول الجيب فنظر
الي عورته لا تقصد صلوته وان كان عليه قميص ليس عليه غيره وكان اذا سجد لا يري احد
عورته ولكن لو نظر انسان من تحت راي عورته فهذا ليس بشئ امره صلبت وسفرها ما تحت
الاذنين مكشوف فدر الربع لا يجوز صلوته وهذا لان في كون المسترسل من شعرها عورة روايتان
واختار الفتية ابو القاسم رحمه الله انه عورة في حق هذا الحكم وفي حق نظرا لاجنب وليس للاجنبي
النظر الي طرف صدره الاجنبية والى طرف ناصيته اما في حق الغسل عن الجباسة فاختار الرواية
الاخرى انه ليس بعورة حتى لا يجب عليها غسل ذلك وتعال الخرج ذكر الصدر الشهيد رحمه الله
في صلوة الجامع الصغرى **نوع منه** يرجع الي طهارة المكان الذي صلى فيه ان كان موضع
ركبتيه وجهته وانته طاهرا غارت صلوته بلا خلاف وكذلك ان كان موضع قدميه طاهرا
وموضع انته حسا وموضع وجهته وركبتيه طاهرا يجوز صلوة بلا خلاف وكذلك ان كان موضع
قدميه وموضع ركبتيه وموضع انته طاهرا وموضع وجهته حسا سجدا على انته ويجوز الصلوة
بلا خلاف وان كان موضع قدميه وركبتيه طاهرا وموضع وجهته وانته حسا ذكر الزيد وسي
في نظره قال ابو حنيفة رضي الله عنه ليجد على انته دون وجهته ويجوز الصلوة وعندهما لا يجوز
صلوته وهذا بناء على ان عند ابي حنيفة رضي الله عنه مزمع السجود بنيادي بموضع الارض وان
لم يكن وجهته على ما ياتي بيانه بعد هذا ان شا الله تعالى والارضية لا تأخذ من الارض
النجاسة اكثر من قدر الدرهم وعندهما مزمع السجود لا بنيادي بموضع الارض الا اذا كان وجهته
عذرا والجهمة تأخذ من الارض النجاسة اكثر من قدر الدرهم وفي المقدوري عن ابي حنيفة
رضي الله عنه في هذا الفصل روايتان روي محمد عنه انه لا يجوز وروي ابو يوسف عنه انه
يجوز فان اعاد تلك السجدة في الصلاة في مكان طاهر يجوز ذكره في العترة وروي ايضا وان كان
موضع قدميه وجهته وانته طاهرا وموضع ركبتيه حسا ذكر الزيد وسي رحمه الله في نظره ان
في طاهر الرواية انه لا يجوز صلوته وقال الطحاوي رحمه الله يجوز وكان الفتية ابو القاسم
رحمه الله يقول لا يجوز وذكر الشيخ الامام ستمس الائمة السرخسي رحمه الله في شرحه في باب
الحديث اذا كانت النجاسة في موضع الكعبين او الركبتين جازت صلوته عندنا خلافا لغيره رحمه الله
عليه وهكذا ذكر الصدر الشهيد رحمه الله الا انه لم يذكروا خلافه فزاد رحمه الله وهكذا ذكر المقدوري
رحمه الله وفي المنتقى ابن سماعه عن ابي يوسف رحمه الله انه اذا سجد على ذراعه وضع يديه ا و
وركبتيه عليه فانه لا يجيد الصلاة عند ابي حنيفة وعندهما ان سجد عليه يجيد الصلاة وعن

القتيبة احمد بن ابراهيم انه قال فبين مئلي فاما موضع القدمين فحينئذ يركع ولا يركع في الحال
 بين ان يكون موضع القدمين نجسا وبين ان يكون موضع الاصابع وان كان موضع احدى القدمين
 طاهرا وموضع الاخرى على مكعبه وعلى بقعة نجاسة خارجة عن موضع سجدة لا يركع ولا يركع في حال
 كان نجس وجعل عليه وصلي فيها ان كان واجبا سبعا فهو على الخلاف وان كان ميقنا لم يجز للاختلاف ولو كانت
 النجاسة في حقه لا يجوز للاختلاف وتقول اني حنيفة روي انه عليه لا يحفظ في باب المسح من نوازل
 الامة الخلو اني رحمه الله وفي الحديث عن ابي يوسف البول اذا كان على الارض فبني عليه لو نزل
 بطن وجعل حي وقع له احكام الفعل وقام عليه بعد البول وصلي اجزاه وان لم يزل البول بباطن
 البياض لم يمسح البياض في هذا كالتوب ولو نزلت بالتراب ولم يطمئن وما قرنه نجس البول افضل بباطنه
 والقياس ان لا يجوز وعنه ايضا لانه اجرة اصحابها بول نجس حتى ذهب ابو هاشم بن علي بن ابراهيم
 اجماعه ان يمسح عليه وعنه ايضا لانه نجاسة فقلها وسجد عليها كذا ومثله لو طهرت نجاسة نجسة
 فقلها وسجد عليها لم يجز هكذا ذكر في بعض المواضع وذكر مسئلة الحنيفة في موضع اخر وذكر انه اذا
 كان غلظ الخشبة بحيث تعيد القطع جوار الصلاة وعن ابي يوسف رحمه الله رواية اخرى في الاجر
 واللبس فقله في يورني ذلك فان وضع البياض العرس جازت الصلاة والارض موضع لغير ذلك لكي
 يرفع لغير صلوة وكذلك الارض اذا اصابته نجاسة فالقي عليه الغراب وصلي عليه فان كان
 ذلك للكنس والناس غير ان ينقل الي غيره خارجة صلوة والا فلا وقال محمد رحمه الله في النجاسة
 كذا ان صلوة جازة ولو كان كذا اصابته نجاسة فقله وصلي على الوجه الثاني روي عن محمد
 رحمه الله انه يجوز وقال ابو يوسف رحمه الله انه لا يجوز اذا لم يمسح كره على النجاسة فقلها جاز
 عند بعض مساجد لو كان منفصلا وقال بعضهم لا يجوز اسد لا لا مسئلة الايات اذا حلق بالخش
 على الارض فجلس على بابه بحث لان بابه يتبع له كذا ههنا **نوع اخر** يرجع الى طهارة ثياب
 الصلي وفي نوازل بن المعلى عن ابي يوسف رحمه الله في جبة مبطنة اصابها دم قد راد الدم وخلص
 الى الطهارة وهو نجس موضع قدميه اختلف المسامخ فيه قال بعضهم يجوز وصلوته وفي نسخة الامام
 الزاهد المنار رحمه الله الاصح انه لا يجوز وصلوته وهكذا كان يفتي الشيخ الامام ابو بكر محمد بن
 الفضل رحمه الله كان وضع احدى القدمين التي موضعها طاهر ورفع القدم الاخرى التي موضعها
 وصلي فان صلواته جازية وفي القدر روي اذا افتتح الصلاة على مكان نجس ثم غاد الى مكان طاهر جئت
 صلاة الا ان سطاول حتى يصير في الحكم للفعل اذا روي في الصلاة افسدها ولو صلي على لبساط
 في ناحية منها نجاسة ان كانت النجاسة في موضع دياره لا يجوز وان كان في موضع سجدة بقليل ما ذكرنا
 فيما اذا كانت النجاسة على الارض فقله كانت في غير هذين الموضعين اختلف المسامخ فيه قال بعضهم
 يجوز صغيرا ان البساط واحد انما اذا رفع احد طرفيه يجزئ الطرف الاخر او كبيراً وان كان اذا
 رفع احد طرفيه لا يجزئ الطرف الاخر في الوجهين جميعاً يجوز وصلوته وبه اجماع القتيبة ابو جعفر رحمه
 الله وكان بعضهم ان كان البساط طاهراً اعلى التفصيل الذي قلنا لا يجوز وان كان كبيراً اعلى التفصيل
 الذي قلنا لا يجوز وان كان البساط مبطناً فاصابته النجاسة الطهارة افضل على الطهارة وقد قام على ذلك
 الموضع فغن محمد رحمه الله انه يجوز وهكذا ذكر في نوازل الصلاة وعن ابي يوسف رحمه الله انه لا يجوز
 رتب خواب محمد في محيط غير مضرب حكمه حكمه يورين وجواب ابي يوسف في محيط مضرب حكمه حكمه يورين
 واحد للاختلاف بينهما في الحقيقة في شرح الطهارة قال شمس الامة الخلو اني رحمه الله في نواذره
 الضم بالحياطة غير معتبر وهو كقول من منفصلين لا اسئل منهما جرح و ابو يوسف يقول انهم جميعاً وهو

كثوب واحد وفي القدر روي لو كانت على بطانة مصلاة او صلتها نجاسة جازت الصلاة عليها ما اذا
 كانت النجاسة في حشوتها واذا صلي على موضع نجس وفرش عليه وقام عليها جاز ولو كان لا يمسح الا
 يجوز ولا يمسح ان يتعاله حينئذ في حشوت النوازل اذا قام ان جمع كان اكثر من قدر الدرهم فقل
 فيه جازت وصلوته والنجاسة بمؤلة ثوب واحد وروي ابو سليمان عن محمد رحمه الله انه لا يجوز لانه
 هذا بمؤلة ثوبين عند نصره كالبساط المبطن وفي النوازل صلي ومعه ثوب وطافين فاصابته نجاسة
 اقل من قدر الدرهم لا يجوز ولو كان الثوب والطاق واحد فاصابته نجاسة ونفذت الى الجانب
 الاخر وصارت اكثر من قدر الدرهم لم يمنع ذلك جواز الصلاة لان هذا من الجانبين واحد ولا يعتبر
 متعدد اقاماد وطافين متقدم وما ذكر من الجواب في ثوب اذا كان ذا طافين فذلك قول محمد رحمه
 الله واما علي قول ابي يوسف رحمه الله لا يمنع ذلك جواز الصلاة لانه بمؤلة ثوب واحد عنده
 به دليل المسئلة المتقدمة وفي المستفاد اعصبت بغير خرقه فاصاب الخوقة وما اقل من قدر الدرهم وخلص
 الى الجانب الاخر وهو ان جمع مزار اكثر من قدر الدرهم فقلها لا يجوز وصلوته والذهب النجس اذا
 اصاب اقل من قدر الدرهم فان سطر وصار اكثر من قدر الدرهم فقلها لا يجوز وصلوته المستامخ فيه
 قال بعضهم يجوز الصلوة اعتبار الوقت الامانة قال بعضهم سالت سدا وادارهما الله عن المتدي
 يري البول على ثوب امامه اقل من قدر الدرهم ومن رايه لا يجوز الصلوة معه او على عكسه قال الشيخ
 لراي المتدي لا تراه امامه قال بعضهم وبه نأخذ وسيل القتيبة ابو بكر رحمه الله عن المصلي او اراه
 على ثوبه نجاسة في اقل من قدر الدرهم قال ان كان في الوقت سعة فالأفضل ان يغسل الثوب
 ويستقبل الصلاة وان كان بقوته الصلوة بجماعة وبه في موضع اخر وكذلك وان خاف ان لا يجد
 الجماعة او بقوته الوقت صلي على صلاته **نوع اخر** يرجع الى امر القتيبة يجب ان يعلم ان
 من كان غائبا عن الكعبة ونرضه جملة الكعبة لا عنها وهذا قول الشيخ ابي الحسن الكرخي رحمه الله
 والشيخ ابي بكر الواري رحمه الله لانه ليس في وسعه سوى هذا والتكليف بحسب الوضوء قال ابو
 عبد الله الجرجاني رحمه الله من كان غائبا عنها فلا منه عنها لانه لا فضل في النقص ونسخ الاختلاف في
 استراطانية عين الكعبة فعلى قول ابي عبد الله عليه ليشترط وعلى قول ابي الحسن واني بكر لا يشترط
 وهذا لان عبد الله لما كان امانة عنها فزنا ولا يمكن اصابته عنها حال غيبته عنها الا من
 حيث النية شرط نية عينه وعبد الله الحسن واني بكر لما كان الشرط اصابته جمة لما ان كان غائبا
 وذلك تحصل من غير نية العين لا حاجة الى استراطانية العين وكان الشيخ الامام ابو بكر محمد بن
 الفضل رحمه الله ليشترط نية الكعبة مع استقبالة القبلة وكان الشيخ الامام ابو بكر بن حامد رحمه
 الله لا يشترط ذلك وبعض المسامخ يقول اذا كان يقبل الى الحراب وكان له الحامدي وان كان في
 الصحرا كما قاله الضلي وذكروا الرند والسقي في نظره ان الكعبة قبلة من يصلي في المسجد الحرام والمسجد
 الحرام قبلة اهل مكة من يصلي في بيته او في البطحاء ومكة قبلة اهل الحرم والحرمة قبلة اهل العالم
 قال وقيل مكة وسط الدنيا فقله اهل السرق الى المغرب عندنا وقيل اهل المغرب الى المشرق
 وقيل اهل المدينة الى يمين من توجه الى المغرب قال القدر روي وان صلوا جماعة واستداروا
 حول الكعبة قال بهذا اجرت العادة ومن كان منهم اذهب الى الكعبة من الامام فان كان في الجهة
 التي يصلي اليها الامام لم يجز لانه مستند على الامام وان كان في جهة اخرى جاز وان صلت امرأة
 الى جنب الامام في تلك الجهة فتد صلوة الامام وصلوة القوم وان صلت الى غير تلك الجهة
 فتد صلوة من تجاورها خاصة والكلام في فتاوى صلوة الرجل بسبب المجازاة يأتي بعد هذا ان

سنا الله تعالى اذ صلى ونوى مقام ابراهيم ولم يواكفهم قال الفقهاء ابو احمد العياشي ان كان
هذا الرجل فذا في مكة لم يجزه وان لم يكن في مكة وعنده ان المصلي والقبلة الحرام واحد اجزاه
لانه نوى البيت وسئل ابو بصير عن ذلك فقال لا يجزه وفي الجامع الصغير لو نوى ان يصلي الى المقام
والقبلة لا يجزه وكذا لو نوى ان قبله بحراب مسجون لم يجزه لانه ليس بقبلة بل هو علامة القبلة وذكر
شيخ الاسلام حواشي زيادة رجة الله في الكتاب الاول من صلواته من نوى مقام ابراهيم لم يجزه الا
ان ينوي الجبهة لخصية يجوز ومن شرطية الكعبة بقول اذ نوى الكعبة او نوى العروة يجوز ولو
نوى البناء لا يجوز الا ان ينوي بالبناء الجبهة المصلي اذ حول وجهه عن القبلة ان حول صدره فسد
صلواته وان لم يحول صدره لانفسه صلواته اذا استقبل من ساعته القبلة لانه قل ما يكن المحرر عن
هذا قالوا وهذا الجواب الحق بقول ابي يوسف ومحمد رحمهما الله اما علي قول ابي حنيفة رضي الله
عنه فيبني ان لا تقصد صلواته في الوجهين جميعا بناء على ان عندنا الاستدلال بان لا يمكن التقصد لصلاح
تقصد الصلاة وعند ابي حنيفة رضي الله عنه اذا لم يكن التقصد ترك الصلاة لا تقصد ما دام في المسجد
اصل هذا اذا انصرف عن القبلة على ظن انه اتم الصلاة ثم يتبين انه لم يتم عند ابي حنيفة رضي الله
عنه ما دام في المسجد وعندنا لا يبني والمسئلة مع اجابتها تأتي بعد هذا ان سنا الله تعالى عن ابراهيم
ابن يوسف رجة الله لو ان اعني صلي ركعة لغير القبلة في رجل وسواء واقف في به جازت صلواته امام
دون الشدي قال الفقهاء هذا اذا لم يجز الا اعني وقت السجود من لبياله اما اذا وجب وانفتح
الصلاة ولم يبال لم يجز صلواته بحري القبلة واخطي ودخل في الصلوة وهو لا يعلم ثم علم وحول وجهه
الى القبلة ثم دخل رجل في صلواته وقد علم خاله الاول لم يجز صلوة هذا الرجل الا رواية شاذة
عن ابي يوسف رجة الله لانه علم ان امامه في اول صلواته كان علي الخطاسيل ابو بكر رجة الله
كان في المارة فاشبه عليه القبلة فاحضره رجلان الى جانب ووقع خزيه الى جانب اخر قال ان
كان في رايه انها يعلم ان ذلك باخذ بقولها لا محالة وان وقع في قلبه انها لا يعلم ان ذلك لا يلتفت
الي قولنا قال الفقهاء ابو الليث رجة الله ان كان من اهل ذلك الموضع باخذ بقولها لا محالة وان
لم يكونا من اهل ذلك الموضع مستأثران مثله لا يلتفت الي قولنا وفي ذناوي النسفي سبل الشيخ امام
الزاهد ابو الحسن الرسيعي رجة الله ليمر فتدغم يصلي المغرب في مسجد مظلم فحين فتح باب المسجد
انوار السراج تبين انه صلي لغير القبلة قال ان صلاها بالتحري حار وهكذا قال الفقهاء السنية امام
ابو خناع رجة الله قال من التبع ان لا يتفرج من منار لم يبالا لهم ابن قنبلهم والاستدلال بالحائز
اما يكون بعد النظر عما نا اما بالليل لا يكون الا غشا الخدار وروايت على بعض الهوام المتعلقة
بالحداد المودعة وما يكون في بعض الزوايا طافات تشبه الحراب فينبش عليه الامور والدليل
على صحة ما قلنا مسلية ذكرها محمد رجة الله في الاصل لو ان جماعة صلوا في المارة عند استبارة
القبلة بالجماعة بالتحري وتبين انهم صلوا الى جهات مختلفة قال من يتيقن مخالفة الامامة في الجبهة
خالة الا اذا لم يجز صلواته ومن لم يعلم عند الاذلة مخالفة امامه في الجبهة فصلواته صحيحة ولم يشترط
الجوازية امامه ليعلم انه لا ياتي جهة يصلي فدل ان طلب ذلك لشرط **نوع اخر** يرجع الى
النية المصلي اذا كان مستغلا بغيره مطلق الصلاة وفي سائر السنن بكونه مطلق النية على ظاهر
الجواب وهو اختيار عامة المشايخ والاحتياط في السنن ان ينوي الصلاة من اجل الرسول الله
صلى الله عليه وسلم فان كان معتزلا لا يكتفي بطلق النية ويلزمه التيقين وان كان صلي في الوقت
لان كل وقت كما هو قابل لغرض الوقت فهو قابل لغرض الوقت ثم اذا عين الظهر وكان في وقت الظهر

هل يشترط نية من الوقت احتلف فيه المشايخ قال بعضهم يشترط لان الظهر انواع في مشارقها الظهر
الغابت وغير الغابت وليست احديهما بان تصرف النية اليها بالاولى وقال بعضهم لا يشترط
لان من الوقت مشدوع الوقت والغابت غير مشدوع بالوقت فاذ لو وقع التقارض تصرف الى ما
هو مشدوع الوقت والغابت غير مشدوع كما في بقدر المدة وان نوى من الوقت وليرعين اجزاء الا
في صلوات الجمعة فان في من الوقت في يوم الجمعة احتلافا على ما بين بعد هذا ان سنا الله تعالى ان
نوي ظهر الوقت او عصر الوقت او ليل الوقت وقد خرج الوقت الا انه لا يعلم بخروج الوقت لا يجزه
لان بعد خروج وقت الظهر من الوقت يكون هو العصر فاذ نوى من الوقت كان نوايا العصر
والظهر لا ينادي بنية العصر وبعد خروج وقت العصر من الوقت يكون هو المغرب فاذ نوى
من وقت الجمعة وقت نوي المغرب والعصر لا ينادي بنية المغرب وان نوى ظهر يومه وعنده ان
وقت الظهر باق فاذ الوقت قد خرج اجزاه لانه لما خرج وقت الظهر بعد ظهر اليوم في ذمته
فاذا نوى ظهر اليوم فقد نوى ما عليه الا انه قضى ما عليه بنية الا اذا والمقتضية الا اذا اجاز
وكذلك اذا كان الرجل سكا في وقت الظهر هل هو باق ونوي ظهر يومه فاذ الوقت خرج بخروجه
علي ما قلنا ان هذه اقصا بنية الا اذا والمقتضية الا اذا اجاز وكذلك الا اذا بنية القضا جاز وكذلك
الا اذا بنية القضا جاز هو المختار واذ اصلي الظهر ونوي ان هذا من ظهر يوم الثلاثاء فبين ان
ذلك اليوم يوم الاربعاء ظهره ان نوي الظهر خمس ركعات وقد بقي راس الركعة الرابعة
اجزاه عن الظهر ولو غاب في الحس في احوال السهول الاصل وان انفتح التطوع لم يكن انما مكتوبة
فانما على نية المكتوبة حتى ورغ في الصلوة هي التطوع وكذلك اذا انفتح المكتوبة فظن انها تطوع
فانما على نية التطوع فالصلوة هي المكتوبة وهذا لان قرآن العزيمة يجمع اجزا العمل مستقرا بسقط
اعتباره ما ارسله قرآن العزيمة ما ولجزا العبادة ولو شرع في صلوة ما عليه علي انها سببية فاما
هي احدية لا يجمع شرعه ولو شرع علي ظن انها احدية فاذ ابي سببية يصح شرعه هذا الكلام في
المشرد والامام حينما الى المعتدي فتقول المعتدي يحتاج الى نية الاقتداء مع نية القبلة فاذ
نوي الاقتداء بالامام ولم يعين الصلاة احتلف المشايخ فيه قال بعضهم لا يجزه لان الاقتداء امسوع
الي فرض ونقل والنقل ادبي فيصرف مطلق النية اليه وقال بعضهم يجزه لانه قبل نفسه بنية
للانام مطلقا وانما يظهر بتعيينه مطلقا اذا امتد سارعا في صلوة الامام في هذا الوقت وكذلك
اذا قال نويت ان اصلي مع الامام وذكر محمد رجة الله في باب الحدث اذا افتدي بالامام ونوي
صلوة الامام ولا يدري ان الامام في صلوة الظهر او في صلوة الجمعة اجزاه انهما كانت لانه نوي
الدخول في صلوة الامام منتدبا فيصير سارعا في صلواته ولو نوي صلوة الامام لم يجز بالاتفاق
لان صلوة الامام قد يكون منتدبا وقد يكون مقتديا لا يتعين الاقتداء بالنية وان نوي
الشروع في صلوة الامام فقد احتلف المشايخ فيه قال بعضهم يجزه وقال بعضهم لا يجزه لان الشروع
في صلوة الامام مستوع الي نقل وفرض النقل ادبي فتدبر لاهللاق ينصرف اليه فيصير سارعا في
صلوة الامام منتدبا لا نوي انه لو نوي النقل منتدبا فالامام يصير سارعا في صلاة الامام
منتدبا كذا ههنا الاول اصح لانه قبل نفسه بنية من كل وجه ولا يتحقق السببية من كل وجه
مع مخالفة من وجه ولو نوي الاقتداء بالامام ولكن لم ينو صلوة الامام اما نوي الظهر والامام
في الجمعة لا يجزه لان اختلاف الفرضين يمنع الاقتداء اذا اراد المعتدي تفسير الامر على نفسه
فيبني ان نوي صلوة الامام والاقتداء به او ينوي ان يصلي مع الامام ما يصلي الامام ولو نوي

الجمعة ولم ينو الاقتراب بالامام اختلعتوا فيه قال بعضهم بخبره لان الجمعة لا تكون الا مع الامام ولو
نوي الاقتراب بالامام ولم يخطر بباله انه زيدا وعمرا وجاز اقترابه ولو نوي الاقتراب بالامام وهو
يروي انه زيدا فاذا هو عمر وصح اقترابه ولو نوي الاقتراب بالامام ايضا ولو قال اقتربت بزيد او
نوي الاقتراب بزيد فاذا هو عمر ولا يصح اقترابه وروي ليس عن ابي يوسف رحمه الله ما هو قريب
من هذا فقال اذا صلى الرجل خلف امام وهو يروي انه خليفة فاذا هو غيره جازت صلوة وان نوي
حين كبره خلف الخليفة اي اقترابي به فاذا هو غيره الخليفة قال لا يجوز ومن هذا الجنس ما ذكر
الصدر الشهيد رحمه الله في باب الجمعة بعلامه السنن اذا اقترابي الرجل يوم الجمعة بالامام ويؤي
صلوة الامام الا انه يحسب ان الامام يصلي الجمعة فاذا هو يصلي الظهر جاز ظهره معه واذا
اقترابي به ويؤي عند التكبير انه يصلي معه الجمعة فاذا هو يصلي الظهر لا يجوز ظهره ذكر في بعض
الفتاوي المتدي اذا كان يري شخص الامام فقال اقتربت بهذا الامام الذي هو عبد الله فاذا
هو جعفر جاز وكذلك اذا كان في اخر القنوق لا يري شخص الامام فقال اقتربت بهذا الامام الذي
هو في الحزاب الذي هو عبد الله فاذا هو جعفر جاز نية الامام للامامة ليست لبشر طاعة الاقتراب
به عند عامة المشايخ وقال ابو حفص الكبير والكوفي انه لا بد منها وهذا في حق الرجال واماني في حق
النساء ذكر في بعض الفتاوي لو ان رجلا صلى ولم ينو امامة الساقا فاقتربت به امرأة قال ابو نصر
ان لم تقم بحجته يصح اقترابه وان قامت بحجته لا يصح اقترابه او قال غير نية الامام في الوجهين
ولا بد من نية الامام امامته في الوجهين جميعا وقد روي عن ابي بصير رواية اخرى مثل ما قال ابو
القسم قال مستأجنا رحمهم الله والافضل للمتدي ان ينوي الاقتراب به بعد ما قال الامام الله اكبر
حتى يكون سنة يا ابا المصلي ولو نوي الاقتراب حين وقت الامام وقت الامامة يجوز عند عامة العلماء
كان يفتي الشيخ الامام اسعيل الزاهد والحاكم عبد الرحمن الكاتب رحمه الله وقال ابو اسعيل
الكبير والعقبة عبد الرحمن والقاضي ابو جعفر وكثير من ائمة بخاري رحمه الله لا يجوز وقال الفقيه
الزاهد الحوالي نوي الاقتراب بعد ما قال الامام الله اكبر قبل ان يقول اكبر قول مستأجنا الافضل
ان تكون نية المتدي الاقتراب بعد ما قال الامام الله اكبر وقول ابي سهل واخوانه وقول الحوالي
مشكل على قول ابي حنيفة رحمه الله عنه فان الافضل عند ابي حنيفة رضي الله عنه في تكبير الاقتراب
في حق المتدي ان يكون مع تكبيرة الامام والسرور في الصلاة يعتمد تقديم النية لا بد وان يقع
نية المتدي قبل تكبيرة الامام او يكون قبل تكبيرة الامام او يكون قبل تكبيرة الامام او يكون قبل تكبيرة الامام
وسئل الامام جعفر الدين عن الامام يقول في الحزاب نوي القوم الاقتراب به قبل تكبير هل يجوز
قال بينهم الاقتراب به قبل تكبير ليس الا قد تم متابعتهم اياه في الاقتراب في هذه الصلوة اذا شرع
بها وهذا هو تقديم النية على العمل متصلا بالعمل وهو مشروع والمسروط وسئل هذا ايضا عن يقول
لبسائه عند السراوع في الصلاة قبل التكبير واما ما رواه ابو عبد الله اكرمه الله ما هل يصح هذا اذا
اخبار عن الماضي قال المختبر قصد القلب فان من قصد ان يدخل في صلوة لنفسه او شرع في صلوة
نفسه او شرع في الصلاة متابعا للامام فيها يكفيه ذلك ولا يضر خلل اللفظ كما لا يضره عدم اللفظ
الفصل الثاني في بيان الاحكام المتعلقة بنية الصلوة عند السراوع فيها وبعد
السراوع فيها هذا الفصل يشتمل على انواع نوع في تكبيرة الاقتراب اختلف الناس في رفع اليدين
عند تكبيرة الاقتراب اهل سنة قالوا لا يصح الا سنة لان النبي صلى الله عليه وسلم اصاب عليه وكذلك
الصحابة رضوان الله عليهم بعد وهكذا روي عن ابي حنيفة رضي الله عنه نصا وان نزل رفع

اليدين هل ياتم بعض مشايخنا قالوا ياتم وبعضهم قالوا لا ياتم وقد روي عن ابي حنيفة رضي الله عنه
ما يدل على هذا القول فانه قال ان ترك رفع اليدين جاز وان رفعهما افضل وكان الشيخ الامام
الزاهد الصغار رحمه الله يقول ان ترك احبنا لا ياتم وان اعتناه ذلك ياتم واختلف المشايخ ايضا
في وقت رفع اليدين قال بعضهم يرفع يديه ويكبر وكان الشيخ الامام الزاهد ابو نصر الصغار والشيخ
الامام شيخ الاسلام حواهر زاده رحمه الله يقولان ينبغي ان يترك التكبير يرفع اليدين وهكذا
روي عن ابي يوسف رحمه الله وهذا لان رفع اليدين سنة التكبير وما كان سنة النبي كان مقارنا
لذلك النبي كفتحيات الركوع والسجود ولو افتح الصلاة بالتمليل والتجويد والتسبيح يصير
سارعا في الصلاة عند ابي حنيفة ومحمد رضي الله عنهما وهل يكبر السراوع في الصلاة عند الاقتراب
لم يذكر محمد رحمه الله هذه المسئلة في الكتاب وقد اختلف المشايخ فيه قال بعضهم بكبره وهذا الاصح
وقد ذكر القدوري رواية عن ابي حنيفة رحمه الله نصا انه كره الاقتراب الا بقوله الله اكبر ولو
افتح الصلوة يقول الله اكبر لا يصير سارعا عند جميعنا والحاصل من مذهبه ان ما ذكرنا
من انما الله تعالى اخرجنا جاز الاقتراب به وما كان مسئلة او دعا لا يجوز الاقتراب به ولو قال
الرحمن اكبرا والرحيم اكبر يصير سارعا عندنا وهكذا ذكر في بعض المواضع وفي فتاوي القاضي
اذا افتح الصلاة يقول الرحمن يصير سارعا عندنا واذا افتح يقول الرحمن لا يصير سارعا لانه
من الاسماء المشتركة ولو افتح الصلاة يقول الله اكبر فقد اختلف اهل المخونه على قول ما قال البصريون
يصير سارعا لان الميم يدل على البدء فكيف قال يا لله وهناك يصير سارعا وقال الكوفيون لا
يصير سارعا والاول اصح وفي فتاوي السني لو افتح الصلاة يقول سبحانك اللهم يصير سارعا عند
وهذا وقوله سبحان الله سواء ولو قال اعوذ بالله من الشيطان الرجيم او قال بسم الله الرحمن
الرحيم لا يصير سارعا عندنا ايضا لان في القنود معني الدعاء لانه معني قوله اللهم اعزني والسمية
للتبرك ولا كانه قال بارك لي في هذا ولو قال الله يصير سارعا عند ابي حنيفة رضي الله عنه في رواية
الحسن عنه وفي ظاهر الرواية لا يصير سارعا في ظاهر الرواية اعني الصلوة مع الاسم وذكر
الشيخ الامام محسن الائمة السرخسي رحمه الله في شرح الجامع والشيخ الامام ابو نصر الصغار
رحمه الله في شرح كتاب الصلوة ان يقول الله يصير سارعا في الصلوة عند ابي حنيفة رضي الله
عنه وعند محمد رحمه الله لا يصير سارعا وفي رواية عن جماعة عن محمد رحمه الله اذا افتح المؤتم الصلوة
مع الامام فخرج من قوله الله قبل ان يرفع الامام من قوله الله لا يجوز ثم سوا قال اكبر مع الامام
او قبله او بعده وهو رواية الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف رحمه الله اذا
قال اكبر مع الامام او بعد الامام يجوز لان جميع التكبير فرض عنه الا بقوله لا يصير سارعا
عند محمد وقوله الله يعتبر التقدم والتأخر في كل التكبير وهذا يصير سارعا يقول الله اكبر
فلا يعتبر التقدم والتأخر ولو قال الله مع الامام او بعده فخرج من قوله اكبر قبل رفع الامام
او بعده فقد قيل على قول ابي حنيفة رضي الله عنه يجوز لان على قوله لو اقتصر على قوله الله مع
الامام او بعده يجوز به فهنا كذلك وقيل لا يجوز به هنا لا نقا لان على قوله انما يصير سارعا بقوله
الله اذا اقتصر عليه اما اذا قال الله اكبر يصير سارعا بالكل فيعتبر ان يكون فراعه عن الكل مع
الامام من الافضل في حق المتدي في تكبيرة الاقتراب فتشاح عند ابي حنيفة رضي الله عنه ان تكون
تكبيرة مع الامام وقال ابو يوسف ومحمد رحمه الله كبر بعد تكبيرة الامام لان النبي صلى الله
عليه وسلم جعل وقت تكبيرة المتدي ما بعد تكبيرة الامام فانه قال عليه السلام اذا كبر فكبر واذا كبر

كثيرا المعتدي بحرف القاء له للتعجب فزع علي قولها فقال لو كبر المعتدي معارنا للتكبير الامام قال
ابو يوسف رحمه الله بوزان المعلي بحريم ومكره وقال في رواية اخري لا يجزيه وقال محمد رحمه الله
يجزيه واسا وفول محمد رحمه الله مذكور في الكليات فاذا لم يعلم انه كبر الموت قبل الامام او بعد
الامام ذكر هذه المسئلة في الفاروقيات وجعلها علي ثلاثة اوجه ان كان غالب رايه انه كبر مع الامام
يجزيه وان كان غالب رايه انه كبر قبل الامام لا يجزيه لان اكبر الراي بقوم مقام العلم في الاحكام
والاستوي الخ لا يجزيه لان امره بمحول علي الصواب وقد علم في الاستدلال انه قد السردع في الفصل
الامام فهو علي الصواب حتى يظهر الخطا والله اعلم **فصل اخر** في القراءة هذا النوع ينقسم اقتساما
الاول في بيان هذا فنقول تصحيح الحروف امر لا بد منه لا يصح قراءة الا بعد تصحيح الحروف
واذا صحح الحروف بلسانه ولم يسبح نفسه حكى عن الكرخي رحمه الله انه يجزيه وبه كان يفتي الفقيه ابو
بكر الاعمش رحمه الله قال لان القراءة فعل اللسان وذلك تصحيح الحروف واقامته لا لا لسان فان
السمع فعل السمع والي هذا اشار محمد رحمه الله في الاصل حيث قال وان كان يصلي وحده فكانت
صلوة يجزئها بالقراءة فراه في نفسه ان شاذ وان شأجهروا سمع نفسه ولو كان اسامع نفسه واخلا
في القراءة لكان اسامع نفسه مستغاد من قوله قرا في نفسه فيكون قوله واسمع نفسه وجكي عن الفقيه
ابي جعفر الهذلي والشيخ الامام ابي بكر محمد بن الفضل رحمه الله انه لا بد من اسامع نفسه
لان هذا الكلام ما هو مسوع فهو لا ياتي ان الحان الطير لا يسي كلاما مع انه مسوع لانه ليس
بمهور ولا ياتي ان الكتاب لا يسي كلاما مع انه مسوع لانه ليس مسوع لكن شرطنا سمع نفسه لان
الشرط وجود القراءة في نفسه قال الشيخ الامام شمس الاية الحلواني رحمه الله الاصح انه لا يجزي
ما لم يسبح نفسه ويسبح من يقر به كما قال بعض مشايخنا رحمه الله كل حكم يتعلق بالذكو نحو التسمية علي
الذبح والاستسقاء في اليدين والطلاق والعنات والابلا والبيع هو علي الاختلاف وذكر الفقيه
الامام علا الدين رحمه الله في شرح مختلنا ان الصحيح عندي ان في بعض التفردات يكتفي بسماعه
وفي بعضها يشترط سماع غيره مثلا في البيع لو اوتي المشتري صماخه الي فخر البائع وسمع بكفي ولو لم يسبح
البائع نفسه ولم يسعه المشتري لا يكتفي وفيما اذا حلف لا يكلم فلانا فاذاه من بعد حيث لا يسبح لا بحث
في نفسه نفس علي هذا في كتاب الايمان لان شرط الحث وجود الكلام معه ولم يوجد والله اعلم **فصل اخر**
احر في بيان محلها وقدرها وان كانت المكتوبة من ذوات الاربع فتر من القراءة فيها في
الركعتين الاولتين وفي الركعتين الاخيرتين هو بالخيار ان شاذ وان شاسع وان شاسكت وهذا
لان قضية القياس الاكتفاء بالقراءة في الركعة الواحدة لان الامر بالفعل لا يتقضي التكرار والآن
ان الركعة الثانية مثل الاولى من كل وجه فاجبنا القراءة فيها استدلالا بالاولي فانما الاخرتان
بماذا ايتان علي الاولين لان الصلوة في الاصل كانت ركعتين كما قالت عائشة رضي الله عنها كانت
الصلوة في الاصل ركعتين فزيدت في الحضر واقرت في السفر فلم يزد قياس الاخيرتين علي الاولتين
ولهذا استقاما لاخرتان علي الاولتين في حق بعض القراءة وهو الجهر والاضاء وكذا في حق المنذر
وهو السورة فكذا في اصل القراءة وان ترك القراءة والتسبيح لم يكن عليه حرج ولم يكن عليه سجدة
السجود وان كان ساهيا لكن القراءة افضل هذا هو الصحيح من الروايات كذا ذكره القندوري في راجه
وروي الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله انه لو سبح في كل ركعة ثلاث تسبيحات كان مسئا ان كان متندا
وان كان ساهيا فعليه سجدة السجود لان القيام في الاخرتين مقصور فيكونه اخلاؤه عن الذكر والقراءة
جميعا كما في الركوع والسجود وقد كره ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم واجتنبه حيث قال مالي

ارام سامع من اي واقفين متخيرين والاول اصح لان الاصل في القيام القراءة فاذا استطقت القراءة
في الاخرتين بين القيام المطلق فيكون قيام المزمع بخلاف الركوع والسجود لان القراءة فيها ليست
مستوعبة وانما المشروع فيها الذكر فلا يجوز اخلا وهما عن الذكر وعن ابي يوسف رحمه الله انه قال يسبح
فيها ولا يسكت الا انه اذا اراد ان يقرأ الفاتحة فليقرأ علي جمعة السجدة لا علي جمعة القراءة وبه اخذ بعض
المخاضين من اصحابنا رحمه الله ثم يتر من القراءة عند ابي حنيفة رضي الله عنه يتادي بانه واحدة
وان كانت قصيرة وهو مذهب بن عباس رضي الله عنه فانه قال انما ملك من القرآن فليس في
من القرآن بتلك وهو قال ابو يوسف ومحمد رحمه الله لا يتادي الا بانه طولة كانه المدلية واية
الكوفي او ثلاث ايات قصاري كلات او كلمات نحو قوله تعالى فقل كذبتم ونطروا ما اشته ذلك
جوز باختلاف بين المشايخ وكذا ذكر بعض المشايخ وسياتي بعد هذا اختلافه اما اذا قرأ اية قصيرة
في كلمة واحدة نحو قوله مد هاتك اداة قصيرة في حرف واحد نحو قوله تعالى من قن قات
هذا ايات يهين عنده بعض لقول خلت المشايخ فيه واذا قرأ اية طويلة في ركعتين نحو اية الكوفي
واية المدلية فزاني ركعتين البعض في ركعة والبعض في ركعة اخذت المشايخ فيه علي قول ابي
حنيفة رضي الله عنه بعضهم قالوا لا يجوز لانه ثمانية في كل ركعة وعامة علي انه يجوز لان
بعض هذه الايات يزيد علي ثلاث ايات فصار وروي عن ابي يوسف رحمه الله انه لا
كان الرجل يجلس الا هذه الالية وهو قوله الحمد لله رب العالمين فانه يقرأ هامة واحدة في الركعة
ولا يكررها في الركعة ولا يجوز صلوة وهو قول ابي حنيفة رضي الله عنه وروي الحسن بن زياد
عن ابي حنيفة رضي الله عنه ان ابي ما يجوز من القراءة في الصلاة في كل ركعة ثلاث ايات تكون تلك
الايات الثلاث مثل افتقر سورة في القرآن لا يجزيه **فصل اخر** من هذا النوع وان كان
المصلي يتردد ان كانت صلوة خافت فيها بخافة وان جهز فيها يكون مسئا هكذا ذكر الحسن بن زياد رحمه
الله في كتاب صلوة وان كانت صلوة يجزئها هو بالخيار ان شأجهروا سمع نفسه وان شاذ وقرأ
في نفسه اما له ان يجهز لانه ليس به الامام وله ان يخاف لان الامام بالجهر يسبح غيره والمنذر لا
يسبح غيره هكذا ذكر في غامة الروايات وذكر في رواية ابي حنيفة ان الجهر افضل والاصل فيه
ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من صلى سبحة الجماعة صلت بصلوة صفوف من الملائكة
والجمعة صلاة الجماعة فيها يجزئ فان قيل سرعية الجهر للاية لحاجتهم الي سماع غيرهم والمنذر
لا يحتاج الي سماع غيره فلا يشترع الجهر في حقه قيل له المنذر امام في حق نفسه يجزئ لاسماع غيره
فان قيل اذا اعتبرنا ما في حق نفسه لما اذا جازت له الجماعة في حقه قيل له لان القراءة دون غيره
فكانت مخالفة كجهز اما الغواخل فلا خلوا اما ان تكون نوافل النهار او نوافل الليل فان كان
نوافل النهار يكره الجهر فيها لانها تابعة للرايين والاصل فيه ما روي عن بن عباس رضي الله عنه
قال صلوة النهار عجا وما نوافل الليل لا بأس بالجهر فيها لانه مشروع في الليل لكن لا فضل ان يكون
بين الجهر والاختفاء اختلاف ابي حنيفة والاختفاء قال الشيخ ابو الحسن الكرخي رحمه الله ابي
الجهر ان يسبح نفسه واقصاه ان يسبح غيره وادري الحاشية تحصيل الحروف وقال الشيخ الفقيه ابو
جعفر والشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله ابي الجهر ان يسبح غيره وادري الحاشية ان
يسبح نفسه وعلي هذا يجهز الكلام في معار المسنون من القراءة معروف وقد مع ان عمر رضي الله
عنه كتب الي ابي موسى الاشعري رضي الله عنه ان قرأ في المغرب والظهر بطوال المفضل وفي العصر والعشا
باوسطا المفضل وفي المغرب بقصار المفضل وطوال المفضل من سورة الحجرات الي سورة التافات

البروج والاولى من سورة والسموات البروج الى سورة لم يكن والفضار من سورة لم يكن الى
 الاخر وسنأخذنا استحسنوا قراءة الفصل سبع القوم ويقيم **قصر آخر** من هذا النوع لا يصلح
 ان يقرأ في كل ركعة بياض الكتاب وسورة تامة ولو قرأ بعض السورة في ركعة والبعض في ركعة
 اخري بعض مستأجنا قالوا لا يكره لانه خلاف ما حياه الاثر وذكره عيسى ابن لبان في كتاب الحج انه لا يمكن
 وروي ذلك عن اصحابنا رحمهم الله وروي عنه بنو اسناده عن بن مسعود رضي الله عنه انه قرأ
 في صلاة الفجر سورة بني اسرائيل فلما بلغ اية السجدة ركع ثم قام الى الثانية وحتم السورة ولو قرأ
 فاتحة السورة في ركعة وترك الباقي وقرأ في الركعة الاخرى لسورة فلا بأس به ولو قرأ في الركعتين
 من وسط سورة او من اخر سورة لا يكرهه ولو قرأ في ركعة من وسط سورة او من اخره وقرأ في الركعة
 الاخرى من وسط سورة اخري او من اخر سورة اخري فلا ينبغي له ان يفعل ذلك علي ما هو ظاهر الرواية
 ولكن لو فعل ذلك لا بأس به هكذا ذكر شيخ الاسلام حواضر آداه رحمه الله في شرحه عن الغنية
 اي جعفر رحمه الله وهو رواية عن محمد رحمه الله وفي شرح شمس الائمة الحلواني رحمه الله في
 عين هذه السورة قال بعض مستأجنا يكره وقال بعضهم لا يكره قال محمد رحمه الله هو الاصح وروي
 فتاوى ابي الميث رحمه الله سئل عن القراءة في الركعتين من اخر السورة الفصل ام قراءة سورة
 بتمامها قال ان كان اخر السورة التي اراد قراءتها اكثر اية من السورة التي اراد قراءتها فالقراءة
 من اخر السورة افضل وان كانت السورة اكثر اية فقرأها افضل قال ثم ينبغي ان يقرأ في
 الركعتين اخر سورة واحدة ولا ينبغي ان يقرأ في كل ركعة اخر سورة على حدة فان ذلك مكروه وعنه
 اكثر مستأجنا رحمهم الله قال شمس الائمة الحلواني رحمه الله الاصح انه لا يكرهه واذ اجمع بين سورتين
 في ركعة قالوا لا رجة الله نبي في موضع انه لا بأس به وذكر شيخ الاسلام رحمه الله انه ينبغي
 له ان يفعل هكذا علي ما هو ظاهر الرواية مع هذا لو فعل لا بأس به واذ اجمع بين سورتين بينهما
 سورة او سورة واحدة فان فعل ذلك في ركعة واحدة يكرهه بالاعتقادات وان فعل ذلك في ركعتين
 فان كان بينهما سور لا يكرهه وان كان بينهما سورة واحدة ففيه اختلاف المشايخ قال بعضهم يكرهه
 وقال بعضهم لا يكرهه واذ اقرأ في ركعة سورة ثم قرأ في ركعة اخري سورة اخرى فوق تلك السورة
 او قرأ في ركعة سورة وقرأ في تلك الركعة سورة اخرى فوق تلك السورة فلو انه قرأ في ركعة
 سورة وقرأ في الركعة الاخرى سورة اخري وبعينها سورة هل ترك قراءة هذه السورة وقرأ
 السورة بعينها او يضي في قراءتها اذا قرأ في ركعة قل عذوب الناس ينبغي ان يقرأ في الركعة
 الثانية قل عذوب الناس لان قراءة سورة واحدة في الركعتين غير مكروه واذ قرأ في الركعة
 الاولى اية ثم قرأ فيها اية اخري فوق تلك الاية او قرأ في الركعة الاخرى اية فوق تلك الاية
 فالكلام فيه علي حواضر ما ذكرنا في السورة واذ قرأ ايضاً وبينهما ايات او اية واحدة في ركعة واحدة
 او في ركعتين فهو علي ما ذكرنا في السور واذ اكرأ في الركوع في الصلاة ثم نزل اليه ان يزيد في القراءة
 فلا بأس به سالم بركع واذ اكرأ في الصلاة مرة واحدة فان كان ذلك في النطق فهو غير مكروه
 وقد ثبت عند فاعن جماعة من السلف انهم كانوا يخشون ليلتهم بآية العذاب او بآية الرحمة او بآية
 الخوف وان كان ذلك في الذكر ايضاً يكرهه واذ لم ينقل الباعن واحد من السلف انه فعل ذلك
 وفي شرح الطحاوي اذا قرأ الفاتحة وحدها في الصلوة او قرأ الفاتحة ومهما اية او ايتان فذلك
 مكروه والمفتدي اذا قرأ خلف الامام في صلوة لا يجهر فيها اخلف المشايخ قال بعضهم لا يكرهه واليه
 مال الشيخ الامام ابو حفص رحمه الله وبعض مستأجنا ذكروا في شرح كتاب الصلوة ان علي قول

محمد لا يكرهه وعلي قولنا يكرهه وقراءة القرآن علي التاليف لا بأس بها هكذا ذكر الغنية ابو الميث رحمه
 الله في فتاويه وقد فتح ان الصلوة رضوان الله عليهم اجمعين فلو اذ لك واذ قرأ الفاتحة في الصلوة
 علي قصد المناظرات صلوة لانه وجدت القراءة في محلها ولا ينبغي جعلها لقصد وذكر في المصلي جيب
 للوزن ما يغير الحكم بالقصد **قصر آخر** من هذا النوع قال ابو حنيفة رضي الله عنه في الجامع
 الصغير ويطول الركعة الاولى من الفجر علي الثانية وركعتا الظهر سوا وقال محمد رحمه الله احتياجي
 ان يطول الركعة الاولى علي الصلوات كلها يجب ان يعلم بان احوالة القراءة في الركعة الاولى علي الثانية
 في الفجر مسنونة بالاجماع ليدرك الناس ركعتي الفجر بالحاجة وكذلك في سائر الصلوات عند محمد
 رحمه الله وعند ابي حنيفة وابي يوسف رضي الله عنهما اطالة القراءة في الركعة الاولى في سائر
 الصلوات غير مسنونة واحتج محمد رحمه الله بحديث ابي قتادة في غير هذه المسئلة وحسن وصف
 ابو حنيفة المتعدي رضي الله عنه صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم كان من جملة ما وصفه ان
 النبي صلى الله عليه وسلم كان يطول الركعة الاولى في كل صلوة وهذا الان التفصيل في صلوة
 الفجر باعتبار احواله وقت عذلة فيفضل الاولى ليدرك الناس الجماعة هذا المعنى موجود في سائر الاوقات
 الا ان العذلة في وقت الفجر يسهل المؤمرون في سائر الاوقات باستئصال الناس بالكتب بها احتجاباً
 روي ان النبي صلى الله عليه وسلم قرأ في صلوة الجمعة في الركعة الاولى بياض الكتاب وسورة الجمعة
 وفي الثانية المناقون وقراءة اخري في صلوة الجمعة في الركعة الاولى سبع اسم ربك الا علي
 وفي الثانية هل اناك حديث العاشية وهما متساويان او الثانية اطول من الاولى والى الثانية
 تكرر الاولى فيكون مثل الاولى الا ان يكره بصفته وهو الجهر والسورة فكذلك يتكرر فيكون
 مثل الاولى الا ان يكره بصفته وهو الجهر والسورة بمقداره والقياس في الفجر هكذا وانما
 تركنا القياس بعد رآه وقت يوم وعذلة بخلاف سائر الاوقات فانها وقت علم وبفظة لو تقاطعوا
 لتقاتلوا بسبب استغفارهم بامور الدنيا وذلك مضاف الي تقصيرهم واختيارهم في اليوم لا يكون باختيارهم
 بالتفصيل لا يكون تفصيلاً ههنا ثم يعتبر الطويل من حيث الايات اذ كان بين ما يقرأ في الاولى
 وبين ما يقرأ في الثانية معارضة من حيث الاروي اما اذا كان الايات متساوية من حيث الطول القصر
 تعتبر الكلمات والحروف بعد هذا اخلف المشايخ بعضهم ينبغي ان يكون التفاوت بينهما سبباً للثلاث
 والثلاثين الثلاثين في الاولى والثلاث في الثانية وفي شرح الطحاوي قال ينبغي ان يقرأ في الاولى
 اية وفي الثانية بترعشر ايات او عشرين هذا هو بيان الاولى ما بيان الحكم فتقول المتفاوت
 وان كان فاحشاً ما قرأ في الاولى باربعين اية وفي الثانية ثلث ايات لا بأس به وبه ورد الاثر
 واما اطالة الركعة الثانية علي الركعة الاولى فيكون بالاجماع كذا ذكره في الاسلام وغيره الا سلاماً
 رحمهم الله في شرح الجامع الصغير قال هذا اذا كان التفاوت كثيراً بثلث ايات فما فوقها اما اذا
 كان قليلاً بخاتمة او ايتين لا يكره **قصر آخر** من هذا النوع قال في الجامع الصغير في رجل
 قاتل العشاء فضلاً ما بعد ما طلعت الشمس ان امره ان يجهر بالقراءة لان النقصان ابدأ علي حسب الاداء
 ويدل عليه حديث ليلية المقرئين فان النبي صلى الله عليه وسلم فقي الوتر والفجر فقي ليلية التعريض
 علي حسب العوات من الاذان والاقامة والجهر وان كان صلي وحده انتق المشايخ انه يخبر بين
 الخاتمة والجهر افضل ان كان في الوقت وان كان بعد ذهاب الوقت اخلف المشايخ بعضهم قالوا
 بخاتمة حتماً وبعضهم قالوا بالجهر افضل كما في الوقت واصل هذا ان الجهر بالقراءة من شأن النبي
 وانه شرع واجبا في الجماعات لما ان النبي الجماعة علي الاستئذان اما لا يجب علي المنفرد وكذلك قال في الفصل

اذا جهز المندوب في الخاف او خاف فيها جهر لا يلزمه سجود السهو وان المندوب الجهر على المنزلة في الوقت
 بالاجماع والجهر افضل لانه مأثور لاداء الصلوة بالجماعة ومن سنه الجهر فان عجز عن الجماعة لم يجز عن
 الجهر فاما بعد خروج الوقت منهم من قال بخافت لانه لا يجب عليه اداء الصلوة بالجماعة بعد خروج الوقت
 اذا لم يجد الجماعة بعد خروج الوقت فاذا لم يجد اداء الصلوة بالجماعة بعد خروج الوقت لا ينبغي ان ياتى
 ستة الجماعة وهي الجهر ومنهم من قال كلاهما سواء الجهر افضل ليكون القضا على حسب الاداء وهذا صحيح
فصل اخر من هذا النوع قال في الجامع الصغير رجل قرا في الاولتين من العشاء سورة ولم
 يقرأ فاتحة الكتاب لم يجد فاتحة الكتاب في الاخرتين يريد بقرائه بعد فاتحة الكتاب لم يقصها وان قرا
 في الاولتين بفاتحة الكتاب ولم يقرأ بالسورة قرا في الاخرتين بفاتحة الكتاب والسورة وجهر هذا
 هو لفظ الجامع الصغير واختلف عبارات المشايخ في المنزلة بعضهم قالوا في القراءة واجبة في الاولتين
 فيحتاج الى بيان كيفية النظر لانه هل يمكن القضا مطلقا في الاخرتين فنقول القراءة واجبة في
 الاولتين بصفة انه ينتج بفاتحة الكتاب ويرتبط عليها السورة فاذا ترك الفاتحة في الاولتين لا
 يمكنه ان يقصها لذلك لانه لا يقرأ على الفاتحة في الركعتين الا جزاوين على من واحدة واذا ترك السورة
 في الاولتين لم يمكنه القضا لان الفاتحة مشروعة في الاخرتين فبقرائه ما بين السورة عليها كما في الركعة
 الاولى فيمكنه القضا بالمثل وبعضهم قالوا بالاجزاء محل الفاتحة فلم يسع للقضا وسأجل السورة
 للقضا عن ابي يوسف رحمه الله انه لا يقضي السورة لانه عجز عن القضا لان قراءة السورة غير مشروعة
 في الاجزاوين الا ترى انه لو ترك الفاتحة في الاولتين لا يقضيها في الاجزاوين وانما لا يقضيها ليجز عن
 القضا لانه اذا قرأ في السورة وحدها في الاخرتين وترك الفاتحة ونحو ذلك بالاجزاء
 قبل هذا في قراءة الفاتحة في الاخرتين بين ان اقراها وبين ان ادع قرا بها فاعني على جاري فاذا
 قراها هل ذلك لم يذكر هذا في الكتاب ومساخنا رحمهم الله فيه مختلفون منهم من قال له ان يقرأ
 الفاتحة لانه لم يكتب عليه في الاخرتين وهذا السبب مذهب اصحابنا رحمهم الله ومنهم من قال ليس له
 ان يترك الفاتحة ههنا لنقص السورة بعد الفاتحة كما هو سنة القراءة في الصلوة ثم قول محمد رحمه الله
 في الجامع الصغير ان قرا في الاولتين بفاتحة الكتاب ولم يقرأ بالسورة قرا في الاخرتين بفاتحة الكتاب
 وفي السورة تقضي وجوب بقا السورة وذكر هذه المسئلة في الاصل وقال اذا ترك السورة في
 الاولتين احب الي ان يقرأ في الاخرتين وهذا نص على ان بقا السورة في الاخرتين بطريق الاستحباب
 نصارى المسئلة رواه ابن علي رواية الاصل ليس يجب بقا السورة وعلي رواية الجامع الصغير
 يجب بقا السورة وقول محمد رحمه الله في الجامع الصغير قرا في الاخرتين بفاتحة الكتاب والسورة
 وهو محتمل محتمل انه اراد به الجهر بالسورة والفاتحة جميعا وهو رواية عن ابي حنيفة رضي الله عنه
 حتى لا يودي الى الجمع بين الجهر والمخافة في ركعة واحدة فان ذلك غير مشروع وجعل الفاتحة تبعا
 للسورة لانه سنة والسورة واجبة والسنة تتبع الواجب ومن حق السورة الجهر فكذلك اما ههنا
 لها والى هذا ذهب بعض مشايخنا رحمهم الله ويحتمل انه اراد به الجهر بالسورة دون الفاتحة والله
 ذهب بعض المشايخ وهو رواية عن ابي حنيفة رضي الله عنه ايضا لان الفاتحة لاداء السورة فقفا والاداء
 يكون على حسب محله والقضا على حسب القرات وقد فات مع الجهر فيقضي مع الجهر ويجزى بالركعة الاولى
 فلا يودي الى الجمع بين الجهر والمخافة في ركعة واحدة فقد روي عنهم من قال بانها بخافت ههنا وهو
 رواية عن ابي حنيفة رضي الله عنه ايضا لان الفاتحة تقدم على السورة فكانت اصلا والسورة
 تتبع ومن حق الفاتحة في هذه الركعة المخافة في السورة تبعا لها فان قيل فصل بهذه المسئلة

لنبي فاتحة الكتاب في الركعة الاولى او في الركعة الثانية وقرا السورة ثم تذكر فانه سبب اتمها
 فاتحة الكتاب ثم يقرأ السورة هكذا ذكر في الاصل وروي الحسن عن ابي يوسف رحمهما الله انه يركع
 ولا يقرأ الفاتحة لان فيه نقصان من بعد التمام لكان الواجب ان يقرأ السورة وقت فرضا فقرأه
 الفاتحة واجبة وجه ظاهر الرواية ان باعتبار المال هذا ان ينقض الفريضة لاحل الفرض فانه اذا
 قرا الفاتحة يصير جميع القراءة فرضا وصار كما لو نكح السورة في الركوع فانه يرجع الى ان ابي يوسف
 رحمه الله رحمه الله يمنع تلك المسئلة على قياس هذه المسئلة لو لم يقرأ في الاولتين اصلا وقرا في الاخرتين
 بفاتحة الكتاب خاصة فان صلوة جازية وسبب هذه ان الاولتين ولو قرا في الاولتين بفاتحة الكتاب
 خاصة ليس ان يجوز صلوة كذا ههنا الا ان يريد بقراءة الفاتحة في الاخرتين التمام والى هذا على
 ما جري من السنة فحينئذ لا يجوز صلوة ولا يتوب هذا لقول المصنف رحمه الله في هذا النوع في
 مسائل زلة التاريخ في هذا القسم يشهد صولا الاول في الشواهد من الآيات ان قرا في صلوة
 اياك بعد تحقيها لبيان ان بعض العلماء تنسب صلوة لان اياها بالتحقيق من السجدة مكانه قال الصوفيك
 تعبد ولو اعتد ذلك بغيره فاذا قرأهوا تنسب صلوة والاصح انه لا تنسب لان هذا قراءة عمودين
 فانه ذكره بمجاهد والاصل ان ما كان قراة وان كان شاذ لا ينسب صلوة وعلي هذا الاصل قلنا
 لو قرا الهدى الصراط المستقيم بالسجدة او بالركعة الخالصة او بالصلاة الذي بين الزاوية والستين لا
 تنسب صلوة لان هذه قراة مشهورة ولو قرأه في حين مكان حتى لا تنسب صلوة لان هذه قراة
 عالية ومعنى الله عنها ولو قرا سحاطا طويلا لا ينسب لان صلوة لا يقرأه وان كانت مشادة **فصل**
 في ذكر حرف مكان حرف وانه على وجهين الاول ان يخرج الكلمة بحرف البدل من الفاظ القرآن
 ومعناه ان هذه الكلمة مع حرف البدل توجد في القرآن نحو ان يقرأ بالمون مكان يعلمون وما استبد
 ذلك وفي هذا الوجه لا تنسب صلوة ويجعل كانه ابتدأ من هذه الكلمة الوجه الثاني ان لا يوجد
 الكلمة مع حرف البدل في القرآن وانه على قسمين القسم الاول ان يكون مع موافقه في المعنى نحو ان
 يقرأ بسانا مكان بوانا ويقرأ ان الله يحب التائبين اذ يقرأونوا تائبين وفي هذا القسم لا تنسب
 صلوة عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله خلافا لابي يوسف رحمه الله واصل هذا الخلاف ان قراة
 القرآن بالمعنى جازية عند ابي حنيفة رضي الله عنه ولهذا يجوز قراة بالفارسية في الصلوة عند
 وعند ما لا يجوز قراة بالمعنى غير ان عند محمد رحمه الله يجوز استبدال اللفظ بغيره من الفاظ العربية
 بعد انقائها في المعنى وعند ابي يوسف رحمه الله لا يجوز ويعتبر اللفظ المنقول ومعنى اخر لا يبيح حنيفة
 رضي الله عنه ان هذه لغة مستعملة عن العرب والله تعالى يقول انا جعلناه قراة عرييا ولم يقل بانه
 لغة فكل اي لغة فري فند قرا القرآن فيجوز وقد كتب في مصحف عبد الله بن مسعود رضي الله عنه
 الحى التيام في سورة البقرة وال عمران وعلى هذا اذا قرأ الاياه حليم لا تنسب صلوة لان الهمزة اللينة
 يقولون ان في الاصل من ذوات الزاوية القسم الثاني من هذا الوجه يجوز ان ياتي بالظامكان
 الصاد والصاد مكان الظا فالقياس ان تنسب صلوة وهو قول قامة المشايخ رحمهم الله واستحسن
 بعض مشايخنا وقالوا بعدم النسخ للضرورة في حق المزام حضرة الله وهذا في الحروف المتعارفة
 في المخرج فاما في الحروف المتباعدة في المخرج وقد تغير المعنى نحو ان يقرأ ويهرك مكان وسرك تنسب
 صلوة والحاصل من الجواب في جنس هذه المسائل ان الكلمة مع حرف البدل اذا كانت لا توجد في
 القرآن والحرفان في مخرج واحد او بينهما فوات المخرج ويجوز ان يقرأ احد الحرفين عن الآخر لا تنسب صلوة
 عند بعض المشايخ وعليه الفتوى وعن هذا قلنا اذا قرا في صلوة فاما التيمم فلا يلزمه ان لا

تتعدد مملوكة على ما اختاره بعض المشايخ لان جماعة العرب يبدلون الكاف عن القاف ويخرجونها واحد
والمعنى في ذلك كله ان الحرفين اذا كانا من مخرج واحد وكان بينهما ثوب المخرج واحد ما يبدل عن الآخر
كان ذلك الحرف كذا كذا الحرف فيكون قرانا معني فلا يوجب فساد الصلوة وكذلك اذا لم يكن
بين الحرفين اتحاد المخرج ولا قرينة الا ان فيه بلوي العامة نحو ان ياتي بالذال مكان الصاد لا تتعدد
مملوكة عند بعض المشايخ او ياتي بالراء المحض مكان الذال والظا مكان الصاد لا تتعدد مملوكة عند بعض
المشايخ ولو قرأ الحمد مملوكة بالحاء لا تتعدد مملوكة عند بعض المشايخ لان بين الحاء والحاء ثوب المخرج وفي
باب الاول من مملوكة الزائحات اذا قال الحمد لله بالفاء تتعدد مملوكة ان كان لا يجتمع لتصحبه وتبني
ان لا تتعدد لان الهاء تبدل عن الحاء لغة يقال مدحة ومدته واداء الصمد بالسين حكى عن حمير
الدين السني رجة الله لا تتعدد مملوكة لان التمد بالسين هو السيد وهكذا حكى في نوحي الامام القاسم
ابي بكر الرزحري رجة الله وعن حمير الدين السني رجة الله ايضا اذا قرأ في الصلوة رجة الغيا
والصنف بالسين او قرأ اذا نصر الله بالسين قال تتعدد مملوكة عند بعض المحققين من مشايخنا
لانه يصير اسم شي اخر فتغير به المعنى قال رجة الله وهذا الاصل ان في كل موضع يصير اسم السلي
اخر فتغير الحرف تتعدد مملوكة ولو قرأ في دعاء القنوت واستغفر بالحاء لا تتعدد مملوكة عند بعض
المشايخ لان بين العين والحاء اتحاد المخرج وبمبها القرب المعنى والاستغفار طلب الامان والاستغفار
طلب المعفرة ومن رزق المعفرة رزق الامان فلو قرأ رزق راح مملوكة مكان وروايت تتعدد مملوكة
لانه ابدل من الماء الاخيرة بان الماء المستعدة بيان وانما ال السامن السامع حتى لو قرأ و
رايح لا تتعدد مملوكة لان ابدال الجيم من الباء ليس بجديد **فصل** في الالتماع وهو الذي لا يتدر
على التكم ببعض الحروف اذا كان يقرأ امكان الالف في الالف الجيم مكان الرحيم او ما اشبه
ذلك ولا يطاوعه لسانه على غير ذلك فان كان يمكنه ان يتخذ من القرآن آيات ليست فيها تلك
الحروف يتخذ الا آيات الكتاب فانه لا يتحرك قراها وان كان فيه تبدل وان كان يتجدد آيات ليست
فيها تلك الحروف فتراع ذلك الآيات التي فيها تلك الحروف هل يجوز مملوكة ذكر في بعض نسخ زلة
النازي ان فيه اختلاف المشايخ والصحيح انه لا يجوز مملوكة لانه تكلم بكلام الناس مع قدرته على
ان لا يتكلم ومثل هذا يوجب فساد الصلوة وذكر في بعض النسخ القياس ان لا يجوز مملوكة وفي الاستحسان
يجوز وبالقياس باخذ وان كان لا يجدي آيات ليست فيها تلك الحروف قال بعض المشايخ ليسكت ولا يقرأ
ولو قرأ تتعدد مملوكة وقال بعضهم يقرأ ولا يسكت ولو سكت تتعدد مملوكة وعلى قول من يقرأ بخيار
اية مثل فيها تلك الحروف قال الصدوق الشهد رجة الله ان اجهد انا الليل والنهار في تصحيح هذه
الحروف ولا يعيد علي تصحيحها فمملوكة جائزة لانه عاجز وان ترك جهن فمملوكة فاسد لانه قادر
وان ترك جهن في بعض عمر لا يبعثه ان يقول في ناتي عمر ولو ترك تتعدد مملوكة الا ان يكون الدهر
كله في تصحيحه قال مؤلانا رجة الله وانما مشكل عندي لان ما كان خطبه فالتعب لا يثقله وعلى غيره
فصل في ذكر كلمة مكان كلمة على وجه المبدل وانما على وجهين الاول ان يوجد الكلمة على
التي هي بدل من القرآن وانما على وجهين الاول ان يوافق المبدل في المعنى نحو ان يقرأ العاشر مكان
الاسم في قوله طعام الا انهم والجراب فيه ان مملوكة تامة على قول اصحابنا رحمهم الله فقد صح عن ابن
مسعود رضي الله عنه انه امر ان يعلم ان شجرة الزقوم طعام العاشر حين عجز المعلم ان يقول طعاما
الا انهم التسم الثاني ان يخال المبدل المبدل من حيث المعنى وانما على نوعين ان كان اختلافهما في
نحو ان يقرأ امكان خبير بصيرا او قرا كلاهما موعظة مكان قوله تذكروا وفي هذا النوع مملوكة تامة

روي عن ابن مسعود رضي الله عنه انه قال ليس الخطأ في القرآن ان يقرأ امكان الحكيم العليم وان كان
اختلافا مستباحا نحو ان تختم اية الموحدة بآية العذاب او آية العذاب بآية المرحمة وان كان يقرأ
الرحمن علم القرآن بجوي على لسانه الشيطان او ازاوان بين الشيطان بجوي على لسانه
الرحمن بجوي على لسانه الشيطان او ازاوان بين الشيطان بجوي على لسانه الشيطان او ازاوان بين
الله فقد اختلف المشايخ قال بعضهم لا تتعدد اذا لم يقصد ذلك ومن على لسانه غلطا ويجعل كلمة ابتداء
بكلمة من كلمات القرآن وهذا الالة قصد قارة القرآن على ما اقول فيجب ان يقرأ الله بكونه ترك الزاوة
من هذا الموضع واحدا بالقرارة من ذلك الموضع وهو في ذلك الموضع نزلان فلا تتعدد مملوكة وبه كان
يفي القسمة ابو الحسن وهذا اختيار محمد بن مقاتل الرازي رحمه الله وقيل في المسئلة عن ابي يوسف وجه
الله روايتان الوجه الثاني ان لا يوجد الكلمة التي هي بدل في القرآن بحقوقه ونما في الآيات كذا
مكان قوله تذكروا ان او قرأ الحمد ذلك الكتاب لا شك فيه مكان قوله لا يثبت فيه او ما اشبه ذلك وفي
هذا القسم لا تتعدد مملوكة عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله انما عند ابي حنيفة رجة الله فلا تتعدد
المعنى وانما عند محمد رجة الله فلا تتعدد المعنى مع لفظه العربية وعند ابي يوسف رجة الله تتعدد
مملوكة لانه يعتبر اللفظ المنقول في التسم الثاني ان لا يوافق المبدل المبدل من حيث المعنى نحو ان يقرأ
قوسرة مكان فتسورة او كعصم مكان كعصم او فسحنا لاصحاب السبعين تتعدد مملوكة بالالف لا تتفق
لان هذه الالف لا ليست بمنقولة في القرآن وليس بين هذه الالف والالف المنقولة في القرآن
مقارنة من حيث المعنى فلهذا اتت عند الكل **فصل** في استنباط الالف العسيرة وانما على وجهين
الاول ان يكون المنسوب اليه في القرآن نحو ان يقرأ او سرهم ابنة عذرا مكان من ابنة عذرا
او يقرأ عيسى ابن سادة مكان عيسى بن مريم وفي هذا الوجه تتعدد مملوكة لانه لم يبق في القرآن ولا
ابن يقرأ الله تعالى وكان متكلما كلاما للناس فتتعدد الوجه الثاني ان يكون المنسوب اليه في القرآن
نحو ان يقرأ او سرهم ابنة ليمان وعيسى بن مريم وموسى بن مريم وما اشبه ذلك وفي هذا الوجه يختلف
المشايخ المتأخرون منهم من قال في السور كلها تتعدد مملوكة عند ابي حنيفة ومحمد رضي الله عنهما
وعن ابي يوسف روايتان في رواية لا تتعدد لان ليمان وموسى بن مريم مذكوران في القرآن ولان
لفظ ابن وست مذكوران في القرآن فكل واحد كان وقت عذرة قوله ومريم بنت واسمه من قوله ليمان ومن
المتأخرين من قال في مريم ابنة ليمان وعيسى بن مريم الجواب على الخلاف انه في موسى بن مريم وعيسى
ابن عمران لا تتعدد مملوكة بل اختلاف انما الفسار في قوله ومريم ابنة ليمان وعيسى بن مريم عند ما واحد
الروايتين عن ابي يوسف لان هذا الكلام مركب من مصنف ومصنف اليه مع المضاف اليه مجزأان
يجوزي اسم واحد وهذا الالتماع يمتد العظم غير موجود في القرآن فصار كالقوله في حديثه ربي او قال عمر
ابن الخطاب فعبار من كلمة كلام الناس تتعدد مملوكة وانما الجواز في قوله موسى بن مريم مكان عيسى
ابن مريم لانه ليس فيه أكثر من ان يجعل مكان العين الذي في عيسى ميماء مكان الالف او انما الالف
على السوا قلنا وابدال الزاوة عن الالف وابدال الالف عن الزاوة لا يصح لم يبق التباين الا في اول الحرف
وهو العين والميم والحرف الواحد لا يكون كلاما ولا يصح ان يقرأ بكلام الناس وصار الحاصل في فصل
النسبة انه اذا كان التباين في حرف واحد لا يعتبر بالاختلاف وان كان التباين في حرفين او
أكثر المسئلة على الخلاف **فصل** في ذكر آية مكان آية فيجب ان يعلم بان المتأخرين اختلفوا
في عدد الفصل منهم من قال يجوز على كل حال لانه قاري بالآيتين جميعا والاية منفصلة على الاية
تختلف الكلمة ومنهم من فصله تفصيلا فقال ان وقت على الاية وقتا تاما آية اخرى لا تتعدد

سلكها فتسجد صلوة عند بعض مستأجنا وبه كان ينبغي الشيخ الامام ستمس الامية الخلو في رجة الله
 ومن المستأج من فضل الجواب بتفصيل فقال ان ذكر شرط كلة لودرك كلفا بوجوب ذلك فتسجد الصلوة وذكر
 شرطها بوجوب تسجد الصلوة وان ذكر شرط كلة لودرك كلفا لا بوجوب تسجد الصلوة وذكر شرطها لا بوجوب
 تسجد الصلوة وذكر الامام جهم الدين الشافعي رحمه الله في الحاصل في صلاة زلة القاري هذه المسئلة
 وقرن بين الام والفعل فقال في الاسم عن الحمد لا تسجد صلوة اذا ذكر البعض وترك البعض وفي
 الفعل اذا ترك البعض وذكر البعض بخوان اراد ان يترك البعض فقال ليس وترك الباقي تسجد صلوة
 والقرن ان الالف واللام في الاستاروا ايد وترك الزوا ايد لا بوجوب التسجد الا ان هذا القرين
 انما يستقيم بما اذا قال في الحمد وترك الباقي اما اذا قال في الحمد وترك الباقي لا يثبت هذا القرين
 فتسجد الصلوة ومن المستأج من قال ان لا تترك من الشطرون وجه صحيح في اللغة ولا يكون لغوا ولا
 ينتهي به المعنى ينبغي ان لا بوجوب تسجد الصلوة وان كان الشطر يترك لا يمتنع له ويكون لغوا وان لم
 يكن لغوا يكون متغير المعنى بوجوب تسجد الصلوة وصيانة الصلوة في هذا الكثرة وقامة المستأج عليه انه
 لا تسجد صلوة لان هذا امما لا يمكن الترخيع فيها كالتخفيف المدفوع في الصلاة وما قيل بهذا
 الفصل اذا خفف صلوة ببعض حروف الكلمة فالصحيح انه لا تسجد صلوة لان فيه بلوي القامة
فصل في ادخال التانيث في اسماء الله تعالى اذا قرأ في صلوة هل ينظر
 الا ان ياتهم الله في ظلل من الغمام قال علي ابن احمد الاديب الرشدواي فتسجد صلوة لان التانيث
 لا يجوز ادخاله في اسماء الله تعالى كما يجوز في قوله عز وجل لا اله الا هي القيوم وكما يجوز في
 قوله عز وجل لم يلد ولم يولد واستباه ذلك وحكي عن الشيخ الامام راوي بكر محمد بن الفضل رحمه الله انه
 لا تسجد صلوة لان التانيث هنا فعل غير الله تعالى ولا فرق في ذلك بين التذكير والتانيث
 وبعض مستأجنا صححو اما ذكره الفضلي من الجواب ولكن استاروا الي معنى اخر فقالوا انما لا تسجد
 صلوة في هذه الصورة بامثال الكلمة وصار بتدبر الالة هل ينظر الا ان تاتيهم كلمة الله كما في وجه
 القراءة بالثاء ليس المراد ان الله تعالى بل المراد ان الله تعالى في ذلك في القراءة بالثاء تكون
 المراد ان الله تعالى في ذلك في القراءة بالثاء تكون المراد ان الله تعالى في ذلك في القراءة بالثاء تكون
 هل ينظر الا ان تاتيهم الملائكة في ظلل من الغمام والله والتقدم والتأخير سماع في اللغة
فصل في التثني والاثان بالقرآن هذا الفصل يشتمل على وجهين ان كانت الاثان لا تغير
 الكلمة عن وضعها ولا تؤدي الي تطوير الحروف التي حصل التثني بها حتى يصير الحرفين بلحمة تحسب
 الصوت وتزبن القرأة لا بوجوب تسجد الصلوة وذلك مستحب عندنا في الصلوة وخارج الصلوة وان
 كان تغير الكلمة عن موضعها بوجوب تسجد الصلوة لان ذلك سمي وانما يجوز ادخال المدي حروف المدة
 واللين والهواسية والمعلل حوالا الالف والواو والتانيث **فصل** في بيان ما يكون في القرأة وما
 لا يكون ذكر في استحسان العميون ان الجنب اذا قرأ الناحية على سبيل الله عاوستا من الالة التي
 فيها معنى الدعاء ولم يرد المرافقة لاس به وهذا السارة الي ان الحكم يعتبر بالتمتع قال القدروري
 في كتابه ويكره قرأة القرآني في المفصل قال به واطلق محمد رحمه الله القرأة في الجمار وفي كتاب الفضل
 ذكر ان الذي بين القرآن في الجمار ان كان يرفع صوته بكرة ان كان لا يرفع صوته ويسمع نفسه لا يكون قرأة
 القرآن بالاي او ي ذكر في اد ابل احكام القرآن لتسلسل الالة الخلو في رجة الله والقرأة من الصفح
 او ليس القرأة بالظاهر ورد الاثر **الفصل الثالث في مسائل الاذان**
 هذا الفصل يشتمل على انواع الاول في اذان المحدث والجنب والاقامة ويذكر فيه بيان ما يكره

اذانه واقامة ومن لا يكون قال محمد رحمه الله في يودان اذن علي غير وضوء واقام اجزاء ولا يعيد والجنب
 احب الي ان يعيد وان لم يعيد اجزاء يجب ان يعلم بان الكلام ههنا في فصلين في الكراهة وفي الاعادة
 اما الكلام في الكراهة فتقول ذكر بعض المستأج في شرحهم تكرر الاقامة مع الحدس باسقاط الروايات
 لانه يقع الفصل بين الاقامة والصلوة وموضوع الاقامة ان يسجل بها اقامة الصلوة ولذلك يكره
 الاذان مع الجنبه باسناد الروايات وفي كراهية مع الحديث روايتان فعلى الرواية التي قال
 يكره الاذان مع الحديث قاس الاذان على الاقامة وجع بينهما معنى جامع وهو ان الاذان سمي
 بالصلوة حتى تمام مستقبل القبلة الا انه ليس بصلوة على الحقيقة والصلوة بدون الطهارة لا يجوز
 اصلا كما كان مستتبها بالصلوة يجوز مع الكراهة وعلى الرواية التي قال لا يكره الاذان مع الحديث فرق
 بين الاذان والاقامة ووجه ذلك ان كراهة الاقامة مع الحديث انما كان لانه يقع الفصل فيه
 بين الاقامة والصلوة وانه غير مشروع وهذا المعنى لا يثبت في الاذان لان الفصل بين الاذان
 والصلوة مشروع ثم في الاذان فرق بين الجنبه والحديث على المحدثي الروايتين فقال لا يكره الاذان
 مع الحديث ويكره مع الجنبه ووجه ذلك ما ذكرنا ان الالة ان سمي بالصلوة الا انه ليس بصلوة على
 الحقيقة ولو كان صلوة لا يجوز مع الحديث والجنبه فاذا كان سميها بالصلوة قلنا يكره مع الجنبه
 اعتبار الجانب التشبيه ولا يكون مع الحديث اعتبار الجانب الحقيقة الا انما اعتبرنا جانب التشبيه في الجنبه
 ولم نعتبره في الحديث لانوا اعتبرناه في الحديث بل من اعتبارنا في الجنبه من طرفي الاول لان الجنبه
 اغلظ الحديث فحينئذ يتعطل جانب الحقيقة فاعتبرنا جانب التشبيه في الجنبه ولم نعتبره في الحديث
 لهذا وبعض مستأجنا رجحهم الله ذكره في شروحه عن ابي حنيفة رضي الله عنه ان اذان المحدث وانما
 جازية من غير كراهة وهو رواية عن ابي يوسف رحمه الله لان الاذان والاقامة لا يتردد رجهما
 على وجه القرآن في الحديث لا يمنع من قرأة القرآن فكذلك لا يمنع من الاذان والاقامة واما الكلام
 في الاعادة فان الحديث لا يثبت ذلك الاقامة واذان الجنب واقامة يعاد على طرفي الاستحباب في
 رواية لفظ حكم الجنبه وحقة حكم الحديث وفي رواية لا تعاد قال بعض مستأجنا لاشبه ان يقال يعاد
 اذان الجنب ولا تعاد اقامته لان تكرار الاذان مشروع في الجنبه كما في صلوة الجمعة فاما تكرار الاقامة
 فغير مشروع اصلا ثم ان محمد رحمه الله قال في الجنب احب الي ان يعيد وان لم يعيد اجزاء فيلجئ الى ان
 يكون معنى قوله اجزاء جوار الصلوة يعيد اذان ويحتمل الجوار في اصل الاذان لحصول التسوية قال في
 الجامع الصغير المراءة اذا اذنت يعاد اذانها وان لم يعيد واجاز ذكر في الاصل ويكره اذان المراءة
 ولم يذكر انه هل يعاد وجه الكراهة ان رفع الصوت منها معصية فان رفعت صوتها ففقد اركان الصلوة
 وان لم يرفع فقد اخلت بها هو التصو من الاذان وهو لا علام وقوله في الكتاب وان لم يعيدوا
 جاز يحتمل جوار الصلوة يعيد اذان ويحتمل الجوار اصل الاذان على ما مر ولم يذكر في الجامع الصغير حكم
 اذان الصبي وذكر القدروري في شرحه وان اذان صبي لا يعتل او يحتمل بها ذلك لان ما هو التصو
 وهو لا علام لا يحصل باذانها لان الناس لا يعتبرون كلاما غير العاقل وهو صوت الطير سواكون
 اذان السكون ولا يستحب اعادته وكذا لا يكون اذان الناس لانه امانة شرعية ولا يؤمن الناس
 عليه ولا يعاد اذانه لحصول التصو منه وان اشترط على الاذان اجرا فهو فاسق وان اذن رجل واقام
 اخر ان غاب الاول خارج من غير كراهة وان كان حاضرا وتلقاه الوحشة باقامة غيره يكون وفي القدروري
 ان اذن واحد واقام اخر فلا بأس به روي عن ابي حنيفة رضي الله عنه انه يكره ذلك من غير
 فصل وان رضي به لا يكره عندنا وان اذن واقام ولم يصل مع القوم يكون لانه ان كان صلي هذا فصل

الاذان وانه غير مستوع وان كان لم يصل فقد جمعهم الي الخير وفارقتهم فيكون **نوع آخر** ولا يؤذن
 لصلاة قبل دخول وقتها وقال ابو يوسف والشافعي رحمهما الله يؤذن لصلاة الخير في السبت الاحد من
 السبيل لما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لبلال رضي الله عنه لا تؤذن عني بسبيل لك الخير
 هكذا ومعلوم غرضه لان المقصود من الاذان الاعلام بدخول الوقت قبل الوقت يكون الاذان مجزئاً
 لا اعلاماً واجزأ ان الاقامة قبل الوقت لا يجوز لان الاقامة لا إقامة الصلاة ولا يمكن إقامة الصلاة
 قبل الوقت وان لم يبدأ الاذان في الوقت جاز صلوة في وقتها اولى ولم يذكر الكراهة هنا لاختلاف
 العلماء في هذه الحديث الذي اختلف فيه **نوع آخر** في تدارك الخلل الواقعة فيه واذ اذعن
 المؤذن في طلال الاذان او احدث فذهب وتوهمنا ما جاء في صاحب ان سبدي بهن او لها ما ذكرنا ان
 لها شيئاً بالصلوة ولو اذعن في الاصلوة فالأولى ان سبدي بهن او لوي على ما يجوز كذا اعماماً قال مشايخنا
 والأولى ان يتم الاذان ان احدث في الاذان ويتم الاقامة وان احدث في الاقامة يتم بغيره
 وتوهمنا ويصلي لان استبعاد الاذان والاقامة مع الحديث جاز في تمامهما اولى واذ افتتح الاذان نظى
 انها الاقامة قائم في آخرها وصلي بالقرآن مجاز في صلواتهم لانه ترك الاذان والاقامة في
 باخر الاقامة وترك اولها ولو ترك الاذان والاقامة اصلها جاز بها هنا اولى وان استيقن قبل
 الشروع في الصلوة بان علم بغيره ما قال قد قامت الصلوة انه في الاذان فانه يتم الاذان ثم يتيم لانه
 ان ياول الاذان علي وجهها الا انه غير آخرها فكان عليه ان يصلح ما غير اذا امكنه الاصلاح وقد
 امكنه الاصلاح اذا استيقن قبل الشروع في الصلاة ثم يستقبل الاقامة لانه لم يأت بالصلوة من بين
 الاقامة والاقامة فان كان في الاذان لم يقل يستقبل الاذان وانما قال يتم الاذان وفي الاقامة قال
 يستقبل فاللفظ انه في ااول الاذان الا انه غير آخرها وامكنه الاصلاح ما غير فلا حاجة الي
 الاستقبال اما في الاقامة لم يأت بالصلوة وانما في باخرها ولا يمكن بنا الاصل على الاول لان الاول لم
 يوجد بعد فلهذا استقبل في فضل الاذان قال يتم الاذان ولم يبين صورة الاقامة وقد ذكر
 الشيخ الامام الزاهد ابو نصر رحمه الله صورة فقال يعوذ الي قوله حي على الصلاة حي على الفلاح الله
 اكبر الله اكبر لا اله الا الله واذ اذن الاقامة من اولها اذانا وانما اذا نال بيني ان يجيد الاقامة
 لان التعبير في كلمة ولو الحق باخرها فقد قامت الصلوة وصلي بها جاز **نوع آخر** ومن فاته صلوة في
 وقت فقصاها في وقت اخر اذان لها واقام واحدا كان او جماعة لحديث ليلة الترياح حتى نزل النبي
 صلى الله عليه وسلم في وادي فقال من يك لنا الليلة فقال بلال والانس رضي الله عنهما فاقنؤا
 وسؤل الله صلى الله عليه وسلم الي موخر حله ونام فلم يستيقظ حتى طلعت الشمس وكان عمر رضي الله عنه
 رايعهم فاستيقظ وناوي فاستيقظ النبي صلى الله عليه وسلم من صياحه عمر وامر بلال فاذا وصلوا ركعتي
 الخبز ثم اقام وصلي ثم الخبز وسئل النبي صلى الله عليه وسلم عن اربع صلوات يوم الخندق فقضاهن
 قال ابن مسعود رضي الله عنه امر بلال فاذا نزل الاذان في تمام لكل صلاة بعد ها وقال جابر رضي الله
 عنه امره فاذن واقام لكل صلاة وابوسعيد الخدري رضي الله عنه امره بالاقامة لكل صلوة وللنبي
 فيه وهو ان القضاء على هيئة الاذان الا ان الاذان والاقامة جماعة فكذلك القضاء ان اكنوا
 بالاقامة لكل صلوة جاز لان الاذان لاهلام الناس ولا حاجة الي ذلك في القضاء والاقامة لا إقامة
 الصلوة وهم يحتاجون الي ذلك ولكن الاحسن ان يؤذن ويتم لكل صلوة ليكون القضاء على هيئة الاذان
 ذكر الامام الاجل شمس الائمة السرخسي رحمه الله قال الفقيه ابو جعفر الهندي واني الاحسن ان يؤذن
 ويتم للأولى ثم بعد ذلك يتقضى كل صلوة باقامة بغير اذان لان المقصود من الاذان الاعلام وهم

مجموع فلا حاجة الي الاعلام اما الاقامة للشاهب وهم يحتاجون اليه ذكر الامام الصغاري رحمه الله
 وان صلوا بغير اذان واقامة وجماعة يجوز لان فعل النبي صلى الله عليه وسلم يؤذن على الجواز ولا يدل
 على الوجوب **نوع آخر** في الرجل يصلي في بيته بغير اذان واقامة فيدخل فيه جواب المؤذن
 ويدخل فيه مسئلة تكرار الجماعة ويدخل وقت قيام الامام والقوم للصلاة ويدخل فيه بيان مكان
 تمام الاذان ويدخل فيه وقت ادراك فضيلة تكبيرة الافتتاح في حق القوم اذا صلى الرجل في
 بيته والكفي ما قال الناس واقامتهم اجزائهم من غير كراهة لما روي عن ابن مسعود رضي الله عنه انه
 صلى بعلقة والاسود في بيته فقبل له الا تؤذن وتقيم فقال اذان الجي يكفيني لان مؤذن الجي
 نائب عن اهل المحلة في الاذان والاقامة لانهم هم الذين يصيرون لها مكان نائبا عنها فكذلك الاذان
 والاقامة من مؤذن الجي كاذان الكل واقامتهم من حيث الحكم والاعتبار واذ اجل اذانه واقامته
 بمنزلة اذانهم واقامتهم فقد وجب الاذان والاقامة منه من حيث الحكم والاعتبار وان لم يوجد
 حقيقة فرق بين هذا وبين المسافر اذا صلى وحده وترك الاذان والاقامة او ترك الاقامة فانه
 كره له ذلك والمقيم اذا صلى وحده بغير اذان واقامة لا يكره والقول هو ان المقيم صلى بغير اذان
 واقامة حقيقة ولكنه صلى باذان واقامة من حيث الحكم والاعتبار فاما المسافر فقد صلى بغير اذان
 واقامة حقيقة وكره له ذلك واذان واقامة وحده فهو احسن لان المسافر مندوب الي ان يؤذن
 الصلاة بجماعة فلهذا كان افضل ان لا يخفى الغزاة في صلوة الجموع وكذلك ان اقام ولم يؤذن
 فقد احسن لان الاذان لاهلام الناس حيي مجتمعوا وذلك غير موجود وهذا والاقامة لا إقامة الصلاة
 وهو يعقها قال القاضي الامام صدر الاسلام رحمه الله انه اذا لم يؤذن في تلك المحلة يكون له تركها
 ولو ترك الاذان وحده لا يكون قال الفقيه وروي رحمه الله في شرحه روي عن ابي حنيفة رضي الله عنه
 في الجماعة اذا صلوا في منزله او مسجد مثل بغير اذان ولا إقامة انهم اساءوا ولا يكرهه لولا ان
 اذان الجماعة يقع للأفراد ما لا يقع للجماعة الاخرى ومن سمع الاذان فعلى ان يجيب قال عليه السلام
 من لم يجيب الاذان فلا صلوة له قال شمس الائمة الحلواني رحمه الله نكح الناس في الاقامة قال
 بعضهم في الاقامة بالقدم لا باللسان حتى يواجب باللسان ولم يمش الي المسجد لا يكون مجيباً ولو كان
 حاضر في المسجد سمع الاذان فلم يمش عليه الاقامة وقوله عليه السلام من قال مثل ما قال للمؤذن
 فله من الاجر كذا فهو كذلك ان قاله ناله الثواب الموعود وان لم يقله لم ينل الثواب الموعود فاما
 ان يأم أو يكره له ذلك فلا اذا اراد الجواب باللسان لينال الثواب الموعود وكل ما هو تأويل
 يقول كما قال المؤذن وعذوه له حي على الصلاة حي على الفلاح لا حول ولا قوة الا بالله ما شاء الله
 كان الاذان المعتبر يوم الجمعة الاذان عند الخطبة هكذا ذكر في فتاوي ابي الليث رحمه الله
 وتفسير الاعتناء وحمة البيع وجوب السجدة وقال الحسن بن زياد رحمه الله الاذان المعتبر
 الاذان على المسارة وذكر شمس الائمة السرخسي رحمه الله ان المعتبر كل اذان يوجد بعد الزوال
 لان رجل دخل مسجد فوصل فيه اهل فانه يصلي وحده من غير اذان واقامة والاصل في ذلك
 ما روي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج ليصل بين الاضار واستخفى عنه الرحمن بن عوف
 رضي الله عنه فرجع بعد ما صلى عبد الرحمن بن عوف فدخل بيته وجمع اصحابه وصلي بهم ولو كان جوا
 اعاد الصلاة في المسجد ترك الصلاة في المسجد مع ان الصلاة في المسجد افضل ولان في هذا
 تكليل الجماعة لان الجماعة لاذ كانت لا يؤتم لا يعجلون المحصور فان كل واحد يجتهد على جهته وبه
 وقع الفرق بين هذا وبين ما اذا صلى فيه قوم ليسوا من اهل حبه كان لاهل ان يصليوا فيه جماعة

بأذان وإقامة لأن تكرار الجماعة ههنا لا يودي إلى تعليل الجماعة روي عن أبي يوسف رحمه الله في
الفصل الأول أنه قال إنما يكره تكرار الجماعة إذا كان القوم كثيرًا أما إذا كان واحدًا أو اثنين
بعد ما صلى فيه أهله فلا بأس به لما روي أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى بأصحابه ودخل أعزاي
وقام يصلي فقال عليه السلام من يتصدق علي هذا فيقوم ويصلي معه فتأمر أبو بكر رضي الله عنه صلى
معه وقد روي عن محمد رحمه الله أنه لم يزل يكرر إذا صلى في ذاتة من المسجد على سبيل
الحنفية أما يكن إذا صلى على سبيل النداعي والجماع قال القذوري في كتابه أن كان المسجد على
قارعة الطريق وله قوم معين فلا بأس بتكرار الجماعة فيه لأن تكرار الجماعة في هذا الفصل لا يودي
إلى تكليل الجماعة قال محمد رحمه الله في الأصل إذا كان الإمام مع القوم في المسجد فإني أحب لهم
أن يقوموا في الصف إذا كانت المودن حية على الفلاح يجب أن يعلم بأن هذه المسئلة على وجهين أما
أن يكون المودن غير الإمام أو يكون هو الإمام وإن كان غير الإمام وكان الإمام مع القوم في
المسجد فإنه يقوم الإمام والقوم إذا قال المودن حية على الفلاح عند طمأنينة الثلاثة رحمهم الله وقال
الحسن بن زياد وروى رحمه الله إذا قال المودن قد قامت الصلاة فقوموا في الصف وإذا قال
مرة ثانية كبروا والصحيح قول علي بن أبي حمزة الثلاثة رحمهم الله لأن قوله قد قامت الصلاة أخبار عن حقيقة
القيام إلى الصلاة وأما ما يفتق الأخبار عن حقيقة القيام إلى الصلاة إذا كانت القيام سابقا
علي قوله قد قامت الصلاة فيحصل القيام عند قوله حية على الفلاح ولا يمتحنون إلى احضار النية
فيستفي أن يقوموا عند قوله حية على الفلاح حتى يكتم احضار النية ههنا إذا كان المودن غير الإمام
والإمام حاضر في المسجد فإما إذا كان الإمام خارج المسجد فإن دخل المسجد من وراء الصوفاء خلفوا
فيه قال بعضهم كانوا الإمام يقومون وقال بعضهم كانوا الإمام مكان الصلاة لا يقومون وقال
بعضهم إذا اضطرب القوم قاموا وقال بعضهم كانوا الإمام مكان الصلاة لا يقومون وقال
الحلواني رحمه الله والشيخ الإمام خواهر زاده وسنن الأئمة السرخسي رحمه الله لأنه كلما ورضا
صار ذلك الصف حال لزاما فتدوا به صح اقتداءهم فصار كأنه أخدمكان الصلاة في حق ذلك الصف
وإن كان الإمام دخل المسجد قد أممهم يقومون كما روى الإمام لأن في هذه الحالة صار حال لو
اقتدوا به صح اقتداءهم فصار كأنه أخدمكان الصلاة فيقومون وإن كان الإمام والمودن واحدا
فإن أقام في المسجد فالقوم لا يقومون ما لم يرفع من الإقامة لأنهم لو قاموا لأجل الصلاة ولا وجه
النية لأنهم تابعون لإمامهم وقيامهم هذه الحالة لأجل الإقامة لأجل الصلاة وإن أقام
خارج الصلاة فلا ذكر لهذه المسئلة في الأصل وستأجنا اتفاقوا على أنهم لا يقومون ما لم يدخل الإمام
في المسجد لما روي أن النبي صلى الله عليه وسلم كان في حجرة عائشة رضي الله عنها فلما أقام بلال خرج
رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى المسجد فزاد الناس فيظنونه قياما فقال تعالى إراكم سامعين
أي واقفين متعبين ولا يمتدرون على التكبير ما لم يدخل الإمام المحراب وينتصب للصلاة فإذا
قاموا اقتدوا بغيره فليسوا بغيره فيكون المودن هل يتم الإقامة في المكان الذي بدأ فإن كان الإمام
والمودن واحدا اختلفوا فيه يروي عن أبي يوسف رحمه الله أنه ينها في المكان الذي بدأ لأن هذا
أحد الأذنين فيختاروا لأحدهما الآخر في المكان الذي بدأ فكذا ههنا إذا أخذ بعض المشايخ
وقال بعض مشايخنا أنه انتهى إلى قوله قد قامت الصلاة بسبب وبأخذ في المني فإذا أخدمكان
الصلاة أممها وذكر الشيخ الإمام الزاهد الصغار والشيخ الإمام شيخ الإسلام خواهر زاده رحمه الله
بالخيار أن شأنها في المكان الذي بدأ أن شأنها ههنا ما شأنا وإن كان المودن غير الإمام والمها

حاضرهما في المكان الذي بدأ الإمام مني يأتي بالتكبير قال أبو حنيفة رضي الله عنه يكبر قبل قوله
قد قامت الصلاة هكذا فسره في النوادر وأنه يدل على القيام عند قوله حية على الفلاح وظاهر
ما ذكر في الكتاب يوجب أن يكبر بعد نزاع المودن عن قوله قد قامت الصلاة قال شمس الأئمة الحلواني
رحمه الله والصحيح ما ذكر في النوادر وقال أبو يوسف رحمه الله ينتظر نزاع المودن من الإقامة فإذا
فرغ منها كبر ههنا بيان الأفضل وكبر بعد ما فرغ المودن من الإقامة كما قال أبو يوسف رحمه الله
جاء عند أبي حنيفة رضي الله عنه ولو كبر قبل قوله قد قامت الصلاة كما قاله أبو حنيفة جازع
أبي يوسف رحمه الله وقال أبو يوسف رحمه الله ليس المراد من قوله قد قامت الصلاة حقيقة الإحيا
عن الإقامة بل المراد الإخبار عن المفارقة يعني فريضة إقامة الصلوة كما في قوله تعالى إني أمرت
فلا تستجلوه أي قوب آيات أمر الله وأخلفوا في وقت أدراك المفارقة فضيلة تكبيرة الافتتاح ذكر
شيخ الإسلام رحمه الله الاختلاف بين أبي حنيفة وصاحبه رحمهم الله فقال علي قول أبي حنيفة
رضي الله عنه إذا كبر متارنا التكبير الإمام يصير مودكا فضيلة تكبيرة الافتتاح وما لا فلا وعدهما
إذا أدرك الإمام في السنا وكبر يصير مودكا فضيلة تكبيرة الافتتاح ولا فلا وذكر الشيخ الإمام
الزاهد أبو نصر الصغار رحمه الله أنه إذا كان الحكيم رحمه الله كان يقول إذا كان الرجل خامئا
وإذا كان يدرك فضيلة تكبيرة الافتتاح ينبغي أن يسرع في صلوة الإمام قبل أن يركب المكانيات
وإن كان غايبا ينبغي أن يسرع قبل قراءة سبع آيات وقال بعضهم إذا أدرك الإمام في الركعة الأولى
يصير مودكا فضيلة تكبيرة الافتتاح وهذا أوسع بالناس **الفصل الرابع عشر في فعل المصل في صلوة بعد الافتتاح** وذكر في الأصل وليست بغيره
بعد البني على السيرة وهو قائم في الصلاة قال الشيخ الإمام الزاهد المعروف بخواهر زاده
رحمه الله كما كبر يضع يمينه على يساره عند أبي حنيفة رضي الله عنه وعن محمد رحمه الله
في النوادر أنه في حالة السجود يسلم يمينه ولا يعمد أن يعمد إذا فرغ من السجود وأما في صلوة الجماعة
وقوت الوتر وتكبيرات العمود والقومة التي بين الركوع والسجود يسلم ولا يضع يمينه محمد رحمه
الله والحاصل أن الوضع عند سنة قيام فيه قراءة وأخلف المشايخ على قول أبي حنيفة رضي الله
عنه في ثبوت الوتر قال بعضهم يسلم وهو قول أبي يوسف رحمه الله وقال بعضهم يضع وأما في
القومة التي بين الركوع والسجود ذكر شيخ الإسلام رحمه الله في شرح كتاب الصلاة أنه يسلم
قوله كما هو قول محمد رحمه الله وذكر في موضع آخر أن علي بن مقلبة لعمد مشايخ متأورا أنهم رحمهم
الله اختلفوا قال الشيخ الإمام الزاهد أبو حفص رحمه الله السنة في صلوة الجارية وتكبيرات
العمود والقومة التي بين الركوع والسجود الأرسال وقال أصحاب الإمام أبو بكر محمد بن الفضل
رحمهم الله منهم القاضي الإمام أبو علي السبكي والحاكم الإمام عبد الرحمن بن محمد الكاشي والشيخ
الإمام الزاهد عبد الله الحياضي والشيخ الإمام اسمعيل الزاهد رحمهم الله السنة في هذه
المواضع الاعتماد الوضع وقالوا مذهب الروافض الأرسال من أول الصلاة فتقنع بغيره بخالفه
لم وكان الشيخ الإمام شمس الأئمة الحلواني رحمه الله يقول كل قيام فيه ذكر مسنون فاستغنى
الاعتماد كما في حالة السجود والقومة وصلوة الجارية وكل قيام ليس فيه ذكر مسنون كافي تكبيرات
العمود والقومة الأرسال وبه كان ينبغي شمس الأئمة السرخسي والصدور الكبير بهان الأئمة
والصدور الشهيد حسام الأئمة رحمه الله وفي القذوري إذا فرغ من القراءة في الركعة الثالثة
من الوتر كبر ورفع يديه هذا لأن بهنم أرسلنا وقتت وأخلفوا في معنى الأرسال قال بعضهم معناه

لا يضع يمينه على شماله في حالة القنوت والقيام الفاصل بينهما بين الركوع والسجود وصلوة الجبارة
ليكون حالة الدعاء حالاً حالة القراءة وسنم من قال يصنع وعني الارسل ان لا يسطمها كما يفعل الداعي
حالة الدعاء وهذا القول عليه السلام كذا فيكم في الصلاة وروي عن ابي يوسف رحمه الله انه
يسط في حالة القنوت وروي عن ابي حنيفة رضي الله عنه ليسوا المستأب من يدع اليهم في حالة
القنوت ثم يقول اعود بالله من الشيطان الرجيم بهذا الشارة الي ان السنة فيه الاختار وهو المذهب
عند علماء النخلة رحمهم الله وهذا الذي ذكرنا في الامام والمفتد واما المفتدي هل ياتي بالقنود
علي قول ابي يوسف رحمه الله ياتي وعلي قول محمد رحمه الله لا ياتي ولم يذكر قول ابي حنيفة رضي
الله عنه وذكر الشيخ الامام شيخ الاسلام خواجه زادة والشيخ الامام الزاهد ابو نصر الصناد
رحمهما الله في شرح كتاب الصلاة ان قول ابي حنيفة مثل قول محمد رحمه الله واحاله الى الزيادة
فطلبنا قول ابي حنيفة رحمه الله عنه في الزيادات واستقصينا في ذلك فلم نجد قوله في ولا ياتي
من الكتب الظاهرة وقد راينا في منقبات القنوت ابي جعفر زادة حسن بن زياد عن ابي حنيفة
رحمهم الله مثل قول محمد رحمه الله وسننا الخلاف ان القنود تتبع الشاوتنغ الزاة تونغ عند ابي
يوسف رحمه الله انه تتبع للشاوتنغ المفتدي ياتي بالشاوتنغ بالقنود تبعاً له ووقع عند محمد رحمه الله
ان القنود تتبع للقراءة والمفتدي لا ياتي بالقراءة فلا ياتي بالقنود وشرة الاختلاف تظهر في ثلاث
مواضع احدها هذه المسئلة والثاني ان في العديد من المصلي ياتي بالقنود بعد التاقل تكبيرات
العديد عن ابي يوسف رحمه الله وعند محمد ياتي بالتاقل بعد تكبيرات العديد والثالث ان المصلي اذا
قام الي قضائهما سبق فعلي قول ابي يوسف لا ياتي بالقنود لانه لقود حين شرع في الصلاة وعن محمد رحمه
الله في هذه الصورة رواية بيان في رواية يتيقرون في رواية لا يتقود وهكذا ذكر الشيخ الاسلام الاجل
شمس الامة السرخسي رحمه الله والقاضي الامام صدر الاسلام ابو الميث رحمه الله قال صدر
الاسلام قول ابي يوسف اصح والقنود عند افتتاح القراءة في الركعة الاولى لا غير الا على قول
ابن سيرين رحمه الله انه لم يفتح القراءة ولا ياتي بالتسبيحة وخبرنا واعلم ان الكلام في التسمية في مواضع
احدها ان التسمية هل هي من التران فبعد تهاهي من التران لما روي عن انس رضي الله عنه انه
قال قلت خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم خلف ابي بكر وعمر رضي الله عنهما وكانوا يفتخرون
ببسم الله الرحمن الرحيم والثاني انها هل هي من الفاتحة ومن راس كل سورة ام لا قال اصحابنا انها
ليست من الفاتحة ولا من راس كل سورة ولكنها امة من التران انزلت للفصل بين السور وهو
اختيار ابي بكر التران رحمه الله وفي القنود قال ابو الحسن الكرخي رحمه الله لا يعرف هذه
المسئلة بعينها عن مفتدي اصحابنا والامر بالاخفاة ليل على انها ليست من السورة وفي شرح
شمس الامة الحلواني رحمه الله اختلف المشايخ في ان التسمية هل هي التسمية الفاتحة اكثرهم
على انها امة من الفاتحة وبه يصح تسليح ايات والثالث هل يجزئها على قول اصحابنا لا يجزئها والرابع
انها هل تكرر وروي الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله انه قال المصلي يسبي في اول صلاة ثم قال العديد
والله مال القنوت ابو جعفر رحمه الله وروي المصلي عن ابي يوسف عن ابي حنيفة رحمه الله انه
اذا قرأها مع كل سورة فحسن وروي ابن رجا عن محمد رحمه الله انه ياتي عند افتتاح كل ركعة وعند
استماع السورة ايضاً الا انه اذا كان صلوة يجزئها بالقراءة لا ياتي بالتسبيحة بين الفاتحة والسورة
قالوا ورواية ابي يوسف عن ابي حنيفة وهو قول ابي يوسف ان العباد لا يخلعون ابي ان
التسمية هل هي من الفاتحة ام لا وعليه عادة الفاتحة في كل ركعة وكان عليه عادة التسمية

في كل ركعة ليكون التمدد عن الاختلاف وفي القنود وروي ابو يوسف عن ابي حنيفة رحمهما الله
انه قال افترا لسم الله في كل ركعة ولا تعد قنوتاً في تلك الركعة وروي الحسن عن ابي حنيفة رحمهما
الله انه يقرأ عند الفاتحة في كل ركعة وان تراعى السورة فحسن قال في هذا روي عن محمد رحمه
الله انه اذا جمع بين السور فان استمر بالقراءة ذكر على راس كل ركعة وان جهل بذكره وان فرغ
الامام من قنوت الفاتحة فالتفتدي ياتي بالتأمين والامام هل ياتي في ظاهر الرواية ياتي وقود
الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله انه لا ياتي اذا زاد على الثلث في التسبيحات الركوع والسجود وهو
افضل بعد ان يكون الحتم على ركن فيقول حسبا وسبعا هذه ابي عن المفتد ولما الامام فلا ينبغي
ان يطول على وجه بل القوم وكان المفتدي رحمه الله يقول الامام فيقول حسبا لتكن المفتدي من
ان يقول ثلاثا وذكر الطحاوي في كتابه اذا كان اماما بعضهم قالوا يقول ثلاثا وبعضهم قالوا يقول
اربعا لتكن القوم من ان يقولوا ثلاثا وان لم يكن التسبيح في الركوع اصلا او في بعضه روي عن
محمد رحمه الله انه يجوز تكريره وكان ابو مطيع البجلي يلهي ابي حنيفة رحمه الله يقول تسبيح الركوع ركن
لنقول لا يجوز صلوة ولو كان الامام في الركوع فصح حتى النعال هل ينتظر هذا قال ابو يوسف رحمه
الله سالت ابا حنيفة رحمه الله وابن ابي ليلى عن ذلك فلهما قال ابو حنيفة اخبرني عليه امر عظميا
يعني الشوك وروي هشام عن محمد رحمه الله انه كره ذلك وعن ابي مطيع انه كان لا يري به
وقال السفي لا بأس به بعد ان التسبيحة والتسبيحة وقال بعضهم يطول التسبيحات ولا يري به في
العديد وقال ابو القاسم الصناد رحمه الله ان كان الحامي غنيا لا يجوز له الانتظار وان كان فقيرا
جازه الانتظار وقال ابو الميث رحمه الله ان كان الامام عرف الحامي لا ينتظره لانه ليس له الميل
اليه وان لم يعرفه فلا بأس بذلك لان في ذلك امانة على الطاعة وقال بعضهم ان اطال الركوع
لا بد ان الحامي الركوع خاصة ولا يري به اطالة الركوع للتزب الى الله تعالى وهذا مكروه لان اول
ركوعه كان لله عز وجل واخر ركوعه للمقوم فتداشرك في صلاة غير الله تعالى وكان امرا عظيما
ولا يكره لان اطالة الركوع ما كانت لا على معنى التمدد والعتادة للقوم وانما كانت لا بد ان الركوع
وعلى هذا يحمل قول ابي حنيفة رضي الله عنه وان اطال الركوع فزبالي الله تعالى كاسرع فيه فزبالي
الي الله تعالى ليدرك الحامي الركوع فيكون الركوع من اوله الى اخره خالصا لله تعالى فلا بأس به الا
تري ان الامام يطيل الركعة الاولى على الثانية في الفروا بما يفعل ذلك لا بد ان القوم للركعة
ولا يفتق الاثر ان كذا لهذا وعلى هذا يحمل على ما نقل عن ابي مطيع قال الشيخ الامام الاجل شمس الامة
الحلواني رحمه الله كان شيخنا الاجل القاضي الامام يحكي عن استاده رحمه الله انه كان يميل الى
قولهما في الجمع بين التسبيح والتحميد في حق الامام عند دفع الراس من الركوع وكان يجمع بينهما حين
كان اماما والطحاوي رحمه الله كان يخطب قولهما ايضا وهكذا نقل عن جماعة من المناجدين انهم اختاروا
قولهما وهو قول اهل المدينة ثم ان محمد رحمه الله ذكر التحميد لفظين وبنا لك الحمد والله ربنا لك
الحمد والثاني افضل لان فيه زيادة ثنا وهذا لفظ اخر وهو قوله ربنا لك الحمد يعني عن القنوت
ابي جعفر رحمه الله انه لا يفرق بين قوله ربنا لك الحمد وبين قوله ربنا لك الحمد وذكر شيخ الاسلام
رحمهما الله روي في بعض الروايات ربنا لك الحمد والله ربنا لك الحمد والمفتدي ياتي بالتحميد ولا ياتي
بالتسبيح بلا خلاف والمفتدي ياتي بالتسبيح والتحميد عتدا ما واما على قول ابي حنيفة رضي الله عنه ذكر
الطحاوي رحمه الله انه لا ياتي فيه نداء عن ابي حنيفة واختلف مستأجنا فيه والاصح انه ياتي بهما وفي
القنود روي عن ابي حنيفة فيه رواياتان وذكر شمس الامة السرخسي في شرحه روي الحسن عن ابي حنيفة

رجهما الله ان يجمع بينهما وروي المصنف عن ابي يوسف رجهما الله ان ياتي بالتحديد لا غير وذكر شيخ الاسلام
 في شرحه روي ابو يوسف عن ابي حنيفة رجهما الله ان ياتي بالتحديد لا غير قال والصحيح من مذهبه
 ان ياتي بالتحديد لا غير وانه كان يعني الشمس الائمة المحلولة في رجة الله وشمس الائمة السرخسية وهذا
 لان الشمسية حلت في رجة الله على التحديد فليس ههنا معه اخر ليجتمع عليه فلا معنى للابتيان بالشمسية فيما ياتي
 بالتحديد لا غير وذكر الشيخ الامام الزاهد الصنف ابو بصير رجهما الله ان المنزلة ياتي بالشمسية بانفاق
 الروايات واني التحديد اخلفت الروايات والصحيح ما قلنا ان ياتي بالتحديد لا غير **مسائل السجود**
 اجمع امتحانها رجهما الله ان فرض السجود ياتي بوضع الجبهة وان لم يكن بالانف عذر هل ياتي موضع
 الانف قال ابو حنيفة رضي الله عنه ياتي وان لم يكن بجبهة عذر وقال لا ياتي الا اذا كان
 بجبهة عذر وسئل بصير عن وضع جبهة على حجر صغير قال اذا وضع اكثر الجبهة على الارض يجوز والا
 فلا قبل ان وضع من دار الانف على الارض لم لا يجوز علي قول ابي حنيفة رضي الله عنه قال لان الانف
 عضو كامل وهذا المقدور من الجبهة ليس بعضو كامل ولا بالكثره ولا يجوز وسئل الفقيه عبد الكريم
 عن من وضع جبهة للسجدة على الكعب قال لا يجوز وقال غيره من امتحانها يجوز اذا بسط كعبه على
 النجاسة وسجد قال بعض امتحانها يجوز كالوكان منفصلا عنه وقال بعضهم لا يجوز لان كعبه تنعاله
 واستدل هذا القائل بما ذكر في كتاب الايمان اذا خلت الارض لجلس على الارض لجلس على ذنبه انه
 محذور لان ذنبه يقع له كذا ههنا واذا سجد على ظهر غيره بسبب الزحام ذكر في الاصل انه يجوز وان
 الحسن بن زياد والسافعي رجهما الله لا يجوز محبة ما تولى عليه السلام مكن جبهة من الارض
 محتاجة في عمر رضي الله عنه انه قال هذا مسجد بناه رسول الله صلى الله عليه وسلم ويحضر فيه
 المهاجرون والانصار لمن وجد فيه موضعاً يسجد فيه ومن لم يجد موضعاً سجد على ظهره ولا في
 فيه ضرورة لان الزحام اصل في اذا الصلوة بالجماعات وروي الحسن عن ابي حنيفة رجهما الله
 انه انما يجوز اذا سجد على ظهر المصلي اما اذا سجد على ظهر غيره المصلي فلا يجوز لان الجواز يحكم الضرورة
 والضرورة لا تحقق في حق غير المصلي لان غير المصلي لا يكت في المسجد وذكر المسئلة في المعبر على
 نحو ما روي الحسن ولكنها مرسلة ولو سجد على فخذ ان كان بغير عذر والمختار انه لا يجوز لان الساجد
 يجب ان يكون غير محل السجود وان كان تعذر فاختار انه يجوز هكذا ذكر الصدر الشهيد رجهما الله
 ولو سجد على ركبتيه لا يجوز بعد راء بغير عذر واذا لم يضع المصلي ركبتيه على الارض عند السجود
 لا يجزيه هكذا اختاره الفقيه ابو الليث رجهما الله قال لانا امرنا ان نسجد على سبعة اعضاء وننوي
 مشائنا على انه يجوز لانه لو كان موضع الركبتين محسباً لكان هكذا ذكره القدر في كتابه
 والفقيه ابو الليث رجهما الله لم يصح هذه الرواية انه لو كان موضع الركبتين محسباً لكان يجوز واذا
 بسط كعبه وسجد عليه ان بسط ليمس القرباب عن وجهه بكرة ذلك لان هذا النوع كبر وان بسط ليمس
 القرباب عن ثيابه ويسجد عليه لا بكرة لان هذا ليس بكتك ربي اول كراهية النوازل رجل يصلي على
 الارض ويسجد على حذوة ومنه ما بين يديه ليمس به الخراباس به واذا سجد ورفع اصابع رجله عن
 الارض لا يجوز كما ذكر الكرخي في كتابه والخصاص في الخصم وفي النوازل ان السجدة على التلحان
 ليد جاز لانه بمنزلة الارض وان لم يلبس وكان نعيب وجهه فيه ولا يحده لم يحذر لانه بمنزلة الساجد
 على الجوارح على هذا اذا لقي في المسجد خشيش كثيرة فسجد عليه وان وجد حجه مجوز والا فلا
 وان اصاب على التلحان او القطن المخلوج وسجد عليه ان استقرت جبهة على ذلك ووجه واحد الحمد
 يجوز وان لم تستقر جبهة لا يجوز لان في الوجه الاول هو في معنى الارض وفي الوجه الثاني لا اذا

سجد على ظهره ان كان على الميت ليد ولا يحده حجه الميت يجوز لانه سجد على اللحد وان وجد حجه الميت لا
 يجوز لانه سجد على الميت واذا كان موضع السجود ارفع من موضع القدمين لم يدر لينة او لينة كذا
 وان كان اكثر من ذلك لا يجوز واذا ما للجنة الميت المنصوبة دون الفروشة وعلى يديه على قوله
 واشهد ان محمدا عبده ورسوله في القعدة الاولى فان زاد وصلى على النبي فان كان عامداً كان ذلك
 مكروهاً وهل يلزمه سجود السهو سياتي بعد هذا في مسائل سجود السهو هذه القعدة سنة وليست
 بفرض ولا واجبة حتى لو تركها عامداً لا تنتهك صلوة والقعدة الاخيرة فرض وتارة التشهد فيها
 ليست بفرض حتى لو تركها لا تنتهك صلوة عندنا واذا فرغ من التشهد في الاخيرة صلى على النبي صلى
 الله عليه وسلم هكذا ذكر الطحاوي رجهما الله لم يذكر سجود رجهما الله ههنا الصلاة على النبي صلى الله عليه
 وسلم في الاصل والصحيح ما ذكره الطحاوي والصلوة على النبي في هذه القعدة ليست من الواجبات
 هكذا ذكره القدر في قال ابو الحسن الكرخي رجهما الله الصلاة على النبي واجبة على الانسان في العمر
 مرة ان شاعلها في الصلوة او في غيرها وعن الطحاوي انه يجب عليه الصلاة كلما ذكر قال شمس الائمة
 السرخسية رجهما الله وما ذكر الطحاوي مخالفاً بالاجماع فقامت الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم كلما ذكر
 مسجدة وليست بواجبة قال ابو عبد الله الحارثي الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ليست بفرض أصلاً
 بقي الكلام بعد هذا في كيفية الصلاة على النبي عليه السلام وذكره في ابن ابيات في كتاب الحج على اهل
 المدينة ان سجد رجهما الله سئل عن الصلاة على النبي عليه السلام فقال اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما
 صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك حميد مجيد وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على ابراهيم وعلى
 آل ابراهيم انك حميد مجيد وانه خرج مؤلفاً الحديث كعب بن عجرة انه قال يا رسول الله عرفنا السلام
 عليك فكيف الصلاة عليك قال قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم
 رسول الله صلى الله عليه وسلم في كيفية الصلاة على النبي عليه السلام وكان ابن عباس وابوه في
 يعني الله عنهما يصليان عليه على عزنا بينا الا انها كانا يزيديان وارجم محمد وال محمد كما رجمت على ابراهيم
 وعلى آل ابراهيم انك حميد مجيد وحكي عن محمد بن عبد الله انه كان يكره قول المصلي وارحم محمد وال
 محمد وكان يقول هذا نوع ظن بتقصير الانبياء فان احداً ما يستحق الرحمة الا بانيان ما لا يلام عليه ونحن
 امرنا بتعظيم الانبياء وتوقيرهم ولهذا اذا ذكر النبي لا يقال رجهما الله ولكن يقال صلى الله عليه وسلم
 وكذا اذا ذكرت الصحابة لا يقال رجهما الله ولكن يقال رضي الله عنهم هكذا ذكر شيخ الاسلام قاضياً
 وشمس الائمة السرخسية رجهما الله ذكر انه لا بأس به لان الاثر ورويه عن طريق ابي هريرة وابن
 عباس رضي الله عنهما ولا نه احد لا يستغني عن رجة الله ثم اذا اخذ في التشهد وانتهى الى قوله
 اشهد ان لا اله الا الله هل يشهد بالصيغة المتباعدة من بين اليدين لم يذكر محمد رجهما الله هذه المسئلة
 في الاصل وقد اختلف المشايخ فيه منهم من قال لا يشهد لان سبب الصلوة على السكينة والوقار ومنهم من
 قال لا يشهد وذكر محمد رجهما الله في غير رواية الاموال حدثننا عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يشهد
 قال محمد رجهما الله يصنع النبي صلى الله عليه وسلم قال هذا في قول ابي حنيفة رجهما الله ثم كيف
 يصنع عند الاستارة حكى عن الفقيه ابي جعفر رجهما الله انه قال لعقد الحضر واليقظ وتخلل الوسطي
 مع الايمان ويشير لبيته وروي ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم واذا فرغ الامام من صلوة
 اجعوا على انه لا يكت في مكانه مستقبلاً القبلة ساير المكتوبات في ذلك على السواو بعد ذلك ينظر
 ان كان صلوة قطوع بعد ما يتخير لست اختر عن يمينه او يساره وان شاذه في حوائجه وان
 ساء استقبال الناس بوجهه اذا لم يكن خذاه رجل يصلي ولم يفصل بينهما اذا كان المصلي في الصلاة اول

اوتي الاخر وهذا هو المذهب انه اذا كان محرابه رجل يصلي بكبره للامام ان يستقبل الناس
 حلقه وان كان بينهما مسوف ويصير في هذه المسئلة رواية في مسئلة نكحوا ان المار بين يدي المصلي
 اذا كان في المسجد في اي حديكه بعض مستأجنا قالوا في موضع سجوده والاصح ان يتعاقب المسجد في ذلك
 كله على السواء الا ترى ان في هذه المسئلة جعل جلوس الامام في محرابه مستقبلا للمصلي بمنزلة جلوسه
 في موضع سجوده واما اذا كان صلوة بعد ما تطوع كالظهر والمغرب والعشاء فيوم الي التطوع وبكره
 له تأخير التطوع عن حال اذا لم يكن في صلاة او اذا قام الي التطوع لا يتطوع في المكان الذي صلى فيه المكتوبة
 بل يتقدم او يتأخر او يتغير في مكان او يتأخر الى بيته فينتطوع ثمة ومن المستأج من قال ان
 كان اماما كان من عادته ان يتطوع قبل المكتوبة عن يمين المحراب من بعد المكتوبة يعني ان يتطوع عن
 ليل المحراب قال شمس الائمة الخلو ان رحمه الله وهذا اذا لم يكن من فصل الاستغفار بالعمامة
 كان له ورد يقضيه بعد المكتوبات فاذا ان يقضي قبل ان يستغفر بالتطوع فانه يقوم عن مسئلة
 فيقضي ورده قائما وان ساجد في ناحية من المسجد وقضى ورده ثم قام الي التطوع من الصلاة
 من كان يقضي ورده قائما ومنهم من كان يجلس في ناحية من المسجد فيقضي ورده ثم يقوم الي التطوع
 فالاصح واسع فاذكره شمس الائمة رحمه الله دليل جواز تأخير السنن عن حال اذا المكتوبة وما
 ذكرنا في استدا المسئلة نص على كراهة تأخير السنن عن اذا لم يكن في صلاة الذي ذكرنا في حق الامام
 واما المتقدم والمتأخر فان استأجنا بالتطوع في مصلاها ودعوان جاز وان اقاما بالتطوع في مكان
 او برحان مكانا اقاما في مكان اخر جاز وفي بعض النواذر ان اقاما بالتطوع في مكان اخر
 من المسجد هو احسن هذه الجملة من شرح شمس الائمة الخلو ان رحمه الله وفي بعض الروايات ان
 ذهبا خطوة او خطوتين نحو اية الي وفي شرح شيخ الاسلام رحمه الله بعض مستأجنا قالوا المؤمنون
 يتقنون الصلوة ويتأخرون بعضهم ويتقدم البعض وهكذا روي عن محمد رحمه الله **نوع اخر**
 منه بعض مستأجنا المتقدمين فاذا ذكر الصلوة والتهنيد رحمه الله في واقعة رجل خالف في مقام مسرعا
 ان كبر للافتتاح وهو على هيئة لو كان قائما يركع فاختط مثل تلك الهيئة جزية عن الركوع ولا جزية
 عن تكبيرة الافتتاح لان تكبيرة الافتتاح وقعت في حالة الركوع وحمل تكبيرة الافتتاح القيام
 المحض لا الركوع وهذه المسئلة ذكرت في واقعة في موضع اخر فقال رجل جالي الامام وهو راكع
 يعني الحامي فكبر الرجل وهو اقرب الي الركوع ففعلته فاسدة لانه لم يوجد الافتتاح قائما وان كان
 الي القيام اقرب ففعلته حايمة لانه وجد الافتتاح قائما واذ ادرك الامام والمأمور راكع فكبر
 سيوي تكبيرة الركوع ينظر ان كان كبر قائما يصير سارعا في صلاة الامام لان نيته قد لغت وبقي التكبير
 حالة القيام وان كبر وهو راكع ففعلته فاسدة وفي نواذر هشام اذا جاء المسبوق الي الامام وهو
 راكع وفي يده المسبوق في موضعه حتى صار مخطا فكبر تكبيرا ثانيا ودخل في الصلاة قال ابو حنيفة
 رضي الله عنه لو وقع تكبيرة الافتتاح قائما هو مستوي ايها مع السرة وان وقع وهو مخط غير
 مستوي لا يصح السرة وقد ذكرنا ايضا انه متى باق بالنعوذ وادرك في الاثناء وكبر ووقع تكبيرة
 قبل تكبيرة الامام فانه لا يصير سارعا في صلوة الامام بل يتعاقب الروايات وانتاق المستأج وهل
 يصير سارعا في صلوة نفسه اشار في كتاب الصلوة الي انه يصير سارعا فانه قال متى حدة تكبير
 مستأجنا في صلوة الامام كان تكبيرة قطعا للصلوة الاولى شرعا في صلوة الامام وذكر في
 نواذر الصلاة لابي سليمان انه لا يصير سارعا فانه قال اذا تمتع لاشتغف طهارته في مستأجنا من
 قال في المسئلة روايتان علي رواية النواذر لا يصير سارعا في صلوة نفسه وعلي رواية الاصل

يصير سارعا وذكر شمس الائمة السرخسي رحمه الله في شرحه اما ذكر في الاصل قول ابي يوسف
 رحمه الله وما ذكر في النواذر قوله محمد رحمه الله بناء على مسئلة اخرى ان الجعة اذا سقطت هل يبقى
 اصل الصلوة علي قول ابي يوسف رحمه الله وعلي قول محمد رحمه الله لا يبقى وعن ابي حنيفة رضي الله
 عنه روايتان وعامة المستأج علي انه اما اختلف الجواب لاختلاف الموضوع ما ذكر في الاصل انه
 كبر قبل الامام ولم يفتد به فلما كبر الامام يوي هو فليبه لا فتداه فلا يصير سارعا فانه باه ولكن
 يصير سارعا في صلوة نفسه وموضوع ما ذكر في النواذر انه كبر قبل تكبيرة الامام من قبل يابه
 ثم كبر الامام فلا يصير سارعا في صلوة الامام ولا في صلوة نفسه والي هذا ما لم يمتس الاية الخلو ان
 وشيخ الاسلام حواهر رادة رحمه الله فلما كبر بعد ما كبر الامام يوي السرة في صلوة الامام
 يصير سارعا في صلاة الامام قاطعا لما كان فيه وهذه التكبيرات لعل علمين ومثل هذا اجاز في كل شرع
 في العاقلة ثم كبر يوي الفرض وان فرغ الامام عن تسبيحات الركوع قبل ان ينها المتندي ثلثا
 ورفع الامام راسه فعلي المتندي ان يتابعه في رفع راسه ولا ينها ثلثا وعلية عامة المستأج قال
 العفية ابو جعفر هذا هو الاشبه عند ذهب اصحابنا بوجههم الله لان متابعة الامام واجبة وتسيحات
 الركوع سنة قال وعلي فتاوى من قول ابي طيغ بن المتسبيحات لان التسيحات عند منوعة حتى لو
 تركها لنفسه صلوة والاستغفار بالقرينة او يفي عن الاستغفار بالواجب وبه اختلف بعض المستأج
 واذ فرغ الامام من قراءة التشهد قبل فراغ المتندي فان المتندي يتم قراءة التشهد ولا يتابع
 الامام في القيام ان كان في القعدة الاولى وان كان في الاجنحة ولم يفرغ من قراءة التشهد فقد
 قبل بياحه وسلم وقبل يتم باقي وفي النواذر قال العفية ابو الفتح رحمه الله اذا ادرك الامام
 في التشهد وقام الامام وسلم في اخر الصلوة المختار عندي ان يتم التشهد وان لم يتكلم اجزاه
 ورايت في موضع اخر الامام اذا فرغ من التشهد في القعدة الاخيرة وسلم وحلقه مسبوق لم يفرغ
 عن قراءة التشهد قبل يتم التشهد او لا وقد قيل لا يتم لانه لما ياتي التشهد ههنا متابع للامام
 وقد انقطعت المتابعة لسلام الامام وقد قيل يتم لانه متمم له ذكر واحد فلو قطع سطر واستدل
 هذا القائل بالامام اذا فرغ عن تسبيحات الركوع او السجود والمتندي لم يفرغ بعد فرغ الامام
 راسه فالمتندي يتابعه ومثله لو فرغ الامام من قراءة التشهد قبل فراغ المتندي وقام الامام
 الي الثالثة او كان في القعدة الاخيرة سلم الامام قبل فراغ المتندي فالمتندي لا يتابعه ويقرأ
 التشهد وبه والفقهاء ان تسبيحات الركوع والسجود كل تسبيحة ذكره في حق من ذكره في بعض لا
 سطر الحامي به اما التشهد ذكر واحد فلو تركه يتطل وانقطاع الذكر لا يجوز وهذا القول ليس
 ان المسبوق يتم التشهد في تلك المسئلة وفي فتاوى اهل حمز فتد الامام اذا تكلم والمتندي بعد
 لم يبق التشهد فقرأ التشهد وانما احداث هذا لم يبق التشهد واذ اشترع المتندي في قراءة التشهد
 وفرغ قبل فراغ الامام ثم تكلم او ذهب ففعلته نامة لان المتني هو القعدة دون القراءة وقد تم
 فقرة الامام في حق المتندي الا ترى ان الامام لو كبر فقله التحيات لله حتى كان فقال لو قرأ التشهد
 امكنه ذلك جازت صلوة وفي الصلاة املا رواية بشر بن عياض اذا ادرك المتندي للامام
 في ركوعه وركع معه وسبح مع فقيل ان ينها ثلاثا رفع الامام راسه ايها ثلثا ولو كان مع الامام
 قبل ان يركع ولا امام وركع مع الامام وسبح فقيل ان ينها ثلثا رفع الامام راسه رفع هو راسه
 ايها ثلثا للامام قال ثمة وكذلك هذا في السجود اذا ركب المتندي قبل الامام وادركه الامام
 في الركوع اجزاه عند علمائنا الثلاثة ورحمهم الله والمسئلة معروفة وهذا اذا ركب بعد ما فرغ الامام

من القراءة فاما اذا ركع قبل ان ياخذ الامام في القراءة ثم قرأ الامام وركع والرجل ركع فادركه
في الركوع قال الفقهاء ابو محمد الحوسني رحمه الله لا يجزئ عن الركوع لانه ركوع قبل ركوعه ولو ركع
بعدها فاما الامام ثلثة ايات ثم اية القراءة وادركه جاز ولو ركع الامام بعد ما قرأ الفاتحة وركع
السورة فركع المعتدي معه ثم عاد الامام الى قراءة السورة ثم ركع والمعتدي على ركوعه الاول
اجزأه الركوع ولو تذكر الامام في ركوعه في الركعة الثالثة انه ترك سجدة من الركعة الثانية
فاستوى الامام فسجد للثانية واقاد الشهود ثم قام وركع للثالثة والرجل على حاله ركع لم يجز
المعتدي ذلك الركوع وانما سجد المعتدي قبل رفع الامام واسمه من الركوع او سجد الثانية
قبل رفع الامام واسمه من السجدة الاولى ثم ساد ركع الامام فيها فذكر روي الحسن عن ابي حنيفة
رحمهما الله انه لا يجوز اذا رفع المعتدي واسمه من الركوع قبل الامام بين يديه ان يعود كذا قال له
الصدر الكبير يوحنا الائمة رحمه الله وانما رفع المعتدي واسمه من السجدة الاولى فزاي الامام
ساجدا فظن انه في السجدة الثانية وهو في السجدة الاولى بعد المسئلة على سنة اوجه في الحجة
يصير ساجدا للسجدة الاولى منها اذا لم ينو ساجدا لاسره على الصواب والثانية اذا نوى الاولى
والثالثة اذا نوى الثانية والثالثة اذا نوى الاولى والثالثة اذا نوى فيها اظهر والحاشية
اذا نوى الثانية والثالثة لانه يوم المقابلة بين الميتين فيجعل كانه لم ينو ويخرج بهما
الصواب والساجدة اذا نوى الثانية فحسب رهنما يصير ساجدا عن الثانية لان هذه ثانية
باعتبار فعله فالنية صادقة محلها ولم يوجد في معارضة نية اخرى ثم اذا صار ساجدا عن الثانية
فرفع الامام واسمه عن السجدة الاولى فادركه في هذه السجدة فذكرنا رواية الحسن عن ابي
حنيفة انه لا يجوز روي عن ابي يوسف انه يجوز وعن محمد واثيان فان اطل المعتدي السجدة
الاولى وسجد الامام للثانية ثم رفع المعتدي واسمه فزاي الامام ساجدا فظن انه في السجدة
الاولى فحسب المسئلة ايضا على سنة اوجه روي الوجوه كلها يصير ساجدا عن الثانية اما اذا لم ينجس
النية لان هذه ثانية باعتبار حاله وحال الامام واما اذا نوى الثانية او نوى المتابعة والثالثة
فظاهر واما اذا نوى المتابعة والاولى فلما ذكرنا واما اذا نوى الاولى فحسب لان النية لم
تضاد محلها لا باعتبار حاله ولا باعتبار حال الامام فليعلموا في تسليم المعتدي روايات
من ابي حنيفة رضي الله عنه في رواية ليل مع الامام فبقي هذه الرواية لا يحتاج الى الفرق بين
التسليم والتكبير وفي رواية ليل بعد الامام فعلى هذه الرواية يحتاج الى الفرق بين التسليم
والتكبير والفرق ان في متاركة التكبير سرعة الى العبادة فيكون اولى وفي متاركة التسليم
سرعة الى الخروج عن العبادة والاشتغال بما وراء الدنيا لان يتي في حرمة الصلاة خبير من
الخروج من حرمة الصلاة وعلى قولنا ليل بعد الامام كما يكون بعد الامام وبعض شائخنا قالوا
عند محمد رحمه الله ليل مع الامام وذكر الشيخ الامام الزاهد ابو نصر الصنع رحمه الله
ان عطا و ابراهيم رحمهما الله يقولان المعتدي بالخيار ان ساسلم بعد فراغ الامام وان ساسلم
مع الامام وقال محمد بن سلمة رحمه الله اذا سلم الامام عن يمينه سلم المعتدي عن يمينه واذا سلم
الامام عن يساره سلم المعتدي عن يساره وقال الفقهاء ابو جعفر الهمداني رحمه الله سلم
المعتدي مع الامام حتى يصير خارجا لسلام نفسه فذهب الفقهاء ابو جعفر الى ان المعتدي يصير
خارجا عن الصلاة بسلام الامام بشرط ان يسلم مع الامام حتى يصير خارجا لسلام نفسه فيكون
مقيا السنة وعن ابي حنيفة رحمه الله في هذه الروايات في رواية يصير المعتدي خارجا عن حرمة

الصلوة بسلام الامام وفي رواية لا يصير خارجا قال الفقهاء ابو جعفر الى الرواية التي صار خارجا
عن حرمة الصلاة بسلام الامام والمعتدي اذا سلم على امامه فسدت صلوة والامام اذا نحر
عن المعتدي لا تقتضى صلوة لان فرض المعتدي في وسط باب الحدث من شرح الحكم في
في الكبير نوع آخر فيه بعض مسائل المسبوقين اذا انتهى الى الامام وقد سبقه الامام لم ينجس
صلوة هل ياتي بالثنا في دعاءه الاول اذا ادركه في حالة القيام في الركعة الاولى او في
الثانية وفي هذا الوجه كان القاضي الامام ابو علي النسي رحمه الله على عن اسناده الشيخ الامام
انه كان يقول لا ياتي بالثنا في دعاءه من احتجابا رحمه الله ياتي ورايت عن ابن المبارك رحمه الله
انه لا ياتي به وذكر شيخ الاسلام المعروف بخوارزمي ان كانت الصلاة يجامع فيها القراءة ياتي
بالثنا لا محالة لانه لو لم ياتي بالثنا لما ياتي كي لا يفته الاستماع فاذا كانت الصلوة مما يجامع فيها
بالقراءة لا يلزمه الاستماع والساذك مفسود بنفسه فياتي به فان قيل ان كان لا يفته الاستماع
في اشتغال بالثنا فانه يفته فرض الاضات فلما الاضات انما يفته من حالة استماع القراءة لان
الاستماع انما يتحقق بالاضات والاستماع فرض مما لا يتحقق الاستماع الا به فيصير من صلتها فاما
في غير حالة الاستماع فالاضات انما تستوعق سنة تقطعا لاسموا لقراءة بقدر الامكان لاسنة مفسودة
بفسادها والساذك مفسود بنفسه فكان مراعاة الثنا اهم من مراعاة الاضات فان قيل الاضات
فرض وان كان لا يستمع القراءة حتى سقطت عن المعتدي القراءة التي يركن في الصلاة لاجل الاضات
فلما القراءة ما سقطت عن المعتدي لمكان الاضات لكن لما سقطت لان قراءة الامام حصلت قراءة
له متى شارك الامام في القيام الذي هو محل قراءة الامام الا ترى انه متى ادركه في حالة
الركوع صار مدركا لركعة الركعة وان لم يوجد منه اضات لقراءة الامام لانه شاركه في القيام فحبل
قراءة الامام له قراءة لما شاركه في القيام فاما ثانيا الامام لم يحصل ثنا للمعتدي فاما لم يشغل بالثنا
لغوة السنا صلا واما اذا كانت صلوة يجبر فيها بالقراءة ان ادرك الامام في الركعتين الاخرتين
فكذلك الجواب ليشغل بالثنا لان الامام محتاج بالقراءة في الاخرتين وان كان في الركعتين الاولتين
فقد اختلف فيه المتأخر من يقول ليشغل بالثنا ومنهم من يقول لا يشغل بالثنا ليشتمع القراءة
واليه كان يميل الشيخ الامام الجليل ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله وهو الاصح ومنهم من يقول
بمنظر موضع سكنات الامام وياي بالثنا فيها بينهما حارفا فاما من قال انه ليشغل بالثنا ذهب في
ذلك الى ان الاستماع ان فانه بسبب الاشتغال فاما فانه في البعض والسنا لغوة اصلا ولم يشغل
بالثنا وكان الاشتغال بالثنا اولى واما من يقول لا يشغل بالثنا يقول بانه لو اشتغل بالثنا فانه
ليفته الاستماع وانه فرض مفسود بنفسه والثنا سنة فكان ترك السنة اولى من ترك الزمان بخلاف
الاضات لانه بانقضاءه ليس يضر من واما يفته من حالة الاستماع الا ترى ان الامام عليه الانفراد
لم يرد واما ورد مع الامام لا يستماع فيكون فرضا على حاله الاستماع سنة على الانفراد واذا كانت
سنة في هذه الحالة كان الاشتغال بالثنا اولى من الوجه الذي بينا واما من يقول ياتي بالثنا في
سكنات الامام ذهب في ذلك الى انه يمكنه اقامة هذه السنة من عنوان لغوة فرض الاستماع بان
ياتي بها في سكنات الامام فكان عليه ان ياتي بالثنا في سكنات الامام وفي المنقرقات للفقهاء ابي
جعفر رحمه الله اذا جاء المسبوق الى الامام والامام في الفاتحة في صلوة لا يجبر فيها ياتي بالثنا
واذا خافت الامام في السورة في صلوة يجبر فيها قال ابو يوسف رحمه الله ياتي وقال محمد رحمه الله
لا ياتي وفي صلوة العيد والجمعة اذا كان المسبوق بعد من الامام لا يسمع قرأه هل ياتي بعد تكبيره

الافتتاح قال الفضلي رحمه الله لا ينبغي لانه على يقين انه يقرأ فدخل تحت قوله فاستمعوا وقال الامام
ابو محمد فاعلم الله بن الفضل يعني انه لا يستمع فصار كما لو ادرك الامام في الاولتين في صلوة لا يجر
فيه فقال يعني وان يقين ان الامام في القراءة كذا ههنا هذا الذي ذكرنا ان ادرك الامام في
حالة القيام فاما اذا ادرك في حالة الركوع وكبر تكبيرة الافتتاح فاما هل ياتي بالثنا فاما يجزي
فيه ان كان الكبر رابعة او اية او اية اخرى او اما يدرك الامام في شيء من الركوع فانه ياتي به لان الموضع
الذي ادرك الامام فيه ليس موضع القراءة للامام والاثبات للثنا لا يودي اليه بقية هذه الركعة اذا
كان يدركها فقد امكنته ادراك الامور والجمع بين الامور واحرازها ولا يترك واحدا منها الى
وان كان الكبر رابعة او اية او اية اخرى لا بدرك الامام في شيء من الركوع لا ياتي بالثنا بل ياتي بالثنا
في الركوع وذلك لانه لو اتي بالثنا فانه الركوع وادراك الركعة اهم من اثبات الثنا فان قيل الركعة
لو كانت بقية الى حلف فانه يقضي بعد فراغ الامام من الصلاة والثنا بقية اصلها فانه لا ياتي
به بعد ذلك قلنا الركعة ان كانت حققة الى حلف الا ان سنة الجماعة من هذه الركعة تقوته
اصلا لا الى حلف ومراعاة سنة الجماعة اولى من مراعاة سنة الثنا الا ان ياتي به لو ادرك الامام في
صلاة الجهر فان كان الكبر رابعة او اية او اية اخرى لا بدرك الامام في الركعة الثانية فانه لا يستعمل بركعتي الجهر
وقد ورد في ركعتي الجهر من الركعة ما لم يرد في غيره لكن لما كان الاستعمال بركعتي الجهر يودي
الي بقية سنة الجماعة في الركعة الثانية كانت اقامة سنة الجماعة اولى وكذا ههنا ولا ياتي بالثنا
في الركوع لان الثنا سنة والتسبيحات سنة ايضا الا ان التسبيحات في محلها والتسبيحات في محلها
وكان الاستعمال بالتسبيحات اولى وعن محمد بن سلمة رحمه الله انه ياتي بالثنا في الركوع في هذه الصورة
وان ادرك المسبوق وسوي ظهره في الركوع فصار مذكرا للركعة قد روي التسبيح اولا بعد روي ان
لم يرد على تسوية الظهر في الركوع حتى رفع الامام راسه من الركوع فانه الركعة ولو كبر والامام
راكع واشتغل هو بالثنا ولم يركع حتى رفع الامام راسه ثم ركب لم يصير مذكرا للركعة هذه علمنا ان الثنا
رحمهم الله خلافا لما ذكره رحمه الله وان ادركه بعد ما رفع راسه من الركوع تكبيرة تكبيرة الافتتاح
قايبا ياتي بالثنا ان كان الكبر رابعة او اية او اية اخرى بالثنا يدرك الامام في السجدة وكذا لو ادرك في
السجدة الاولى تكبيرة تكبيرة الافتتاح قايبا ياتي بالثنا ان كان الكبر رابعة او اية او اية اخرى بالثنا يدرك
الامام في هذه السجدة وكذلك اذا ادركه بعد ما رفع راسه من السجدة الاولى تكبيرة تكبيرة الافتتاح
قايبا ياتي بالثنا ان كان الكبر رابعة او اية او اية اخرى بالثنا يدرك الامام في السجدة الثانية ثم السجدة
والسجدة الثانية ولو اتي بها تنشد صلوة لانه صار مذكرا بركعة ثامة بعد ما شرع في صلوة الامام ففقد
صلوته واما اذا ادركه في الركعة الاخيرة فانه يكبر تكبيرة الافتتاح قايبا ثم يقعد ويتكلم في
التشهد ولا ياتي بالدعوات المستروعة بعد الفراغ من التشهد عند بعض المتأخرين واليه مال الكرخي
وشيوخ الاسلام جواهر زاده رحمه الله لان الدعاء مشروع في اخر الصلاة لا في وسطها وقال بعضهم
يأتي بها وهكذا رواه ابن عبد الله العجلي رحمه الله عن ابي حنيفة رضي الله عنه وبه كان يعني عنده
الله ابن الفضل الحواشي وهذا لان المصلي اما لا يشتغل بالدعاء في وسط الصلاة لما فيه من تأخير
الاركان وهذا المعنى لا يوجد ههنا ثم علي قول من لا ياتي بالدعوات المستروعة بعد الفراغ من التشهد
مادا يصنع اخذوا بنوايتهم قال بعضهم يكرر التشهد وقال بعضهم يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم
وقال بعضهم ياتي بالدعوات التي في القرآن وسبلا لا تأخذنا ان نسينا او اخطانا ربنا لا تزعج قلوبنا
وقال بعضهم يسكت وقال بعضهم هو بالخيار ان شاء الله بالدعوات المذكورة في القرآن وان شاء الله

علي النبي صلى الله عليه وسلم وان ادركه في الركوع ودخل في صلوته ولم يركع معه وسجد سجدة او ادركه
بعد ما رفع راسه من الركوع ودخل معه وركع ثم سجد مع الامام السجدة الاولى لا يصير مذكرا للركعة لما علم
ولا تنشد صلوته وكذلك لو ادرك الامام في السجدة الاولى فركع وسجد معه السجدة الاولى لا يصير مذكرا
للكركعة ولا تنشد صلوته فرق بين هذا وبين ان ادرك الامام بعد ما رفع راسه من السجدة الاولى
فدخل في صلوته وركع وسجد السجدة الاولى بنفسه والثانية مع الامام لتشهد صلوته والفرق
ان في هذه المسئلة لم يدخل في صلوته الا بزيادة ركوع لانه وجب عليه المتابعة في السجدة الثانية وزيادة
الركوع بالزيادة لا يوجب فساد الصلاة وفيما تقدم ادخل ركعة وهو ركوع وسجدة وصار مذكرا
بركعة بعد ما دخل في صلوة الامام وانه يوجب فساد الصلاة ولا ينبغي للمسبوق ان يقول ان يقول ان
فقا ما سبق له قبل صلوة الامام وان قام قبل ان يفرغ الامام من التشهد فالمسئلة على وجه
اما ان يكون مسبوفا بركعة او بركعتين او بثلاث فان كان مسبوفا بركعة فان رفع من قرائته بعد
فراغ الامام من التشهد مذكرا بركعة او بركعتين او بثلاث فان كان مسبوفا بركعة فان رفع من قرائته بعد
قراءة ذلك المدة او بعد ما فرغ الامام من التشهد لا يجوز صلوته لان قيامه وقراءة قبل فراغ
الامام من التشهد لم يقع معتبرا فاذا مضى على ذلك فقد ترك من صلاة ركعة فلا يجوز وكذلك لو
كان مسبوفا بركعتين لانه ترك القراءة في احديهما ولو كان مسبوفا بثلاث كان عليه من القراءة
في ركعتين ومن القيام في ركعة فينبغي ان كان قام بعد فراغ الامام من التشهد او في قومه الركوع
وقرائه الاخرتين ما يجوز به الصلاة خاتمة صلاة وان ركع في الاولى قبل فراغ الامام من التشهد
ومضى على ذلك فسدت صلوته وذكر في مواضع اخرى ان الامام والمسبوق تاتي ولا يتجمل بالتباعد
وينظر هل يشغل الامام بقضاء ما سبقه من صلوته فاذا انقضى فراغ الامام من صلوته تخييل يجرى هو
الي قضائه ولا يسلم مع الامام لانه في وسط الصلاة وفيه حكاية وهي ان ابا يوسف رحمه الله كان
عليه ما يهرون الرشيد فقال روي وقال ما يقول يا ابا هذيل متى يقوم المسبوق الي قضا ما سبق
فقال روي بعد سلام الامام فقال ابو يوسف رحمه الله اخطات فقال روي بعد سلام الامام
لتسليمه فقال ابو يوسف اخطات فقال روي قبل سلام الامام فقال ابو يوسف اخطات ثم قال
ابو يوسف رحمه الله اما يقوم بعد تنقيته ان الامام فرغ من صلوته فقال روي اخطت ايها
القاضي قال الرشد وسي في نظره يمكث المسبوق حتى يقوم الامام الي تطوعه ان كانت صلوة وبعد
تطوعه وليستد الى المحراب ان كانت صلوة لا تطوع بعدها ولم يمكث حتى يسلم الامام ولكن لما فرغ
الامام من قراءة التشهد قام المسبوق الي قضا ما سبق خاتمة صلوته بالانقاف ولكنه متى فيها
صنع واما خاتمة صلوته لفراغ الامام من الصلوة حتى قالوا فيمن صلى مع الامام الجمعة والامام
في الجامع وهو في الطريق وهو مسبوق فخاف ان لو انتظر حتى يسلم الامام ثم يقوم هو الي قضائه
تفسد المارة عليه صلوته قالوا اذا علم ان الامام فرغ من التشهد يقوم هذا الي القضاء ويجوز
صلوته ولو قام الي قضا ما سبق بعد ما تشهد الامام وعلى الامام سجودا الشهود ان الفضل
يأتي في الفصل الذي يلي هذا الفصل ان شاء الله تعالى **الفصل الخامس**
الجمع بين المسبوق واللاحق يجب ان يعلم بان المسبوق من لم يدرك اول الصلوة
واللاحق من ادرك اول الصلاة الا انه لم يصلي مع الامام اما انه نام او انه احدث وذهب
وتوضأ ثم عاد وانتبه النائم وقد صلى الامام بعض الصلوة ومن حكم المسبوق انه يصلي او لا مادام
مع الامام فاذا فرغ الامام من صلوته يقضي ما سبق به ومن حكم اللاحق ان يصلي ما فات مع الامام

اولا يتابع الامام فيما بقي حتى انه اذا اكبر مع الامام ثم نام حتى صلى الامام ركعة ثم انتبه فانه يصلي
الركعة الاولى وان كان الامام يصلي الركعة الثانية وهذه الخاتمة لا تزج فتعاد الصلاة والمسيب
في الحكم كانه منزه ولهذا كان عليه القراءة فيما يقضي ولو سمي فيما يقضي كان عليه السهو واللاحق في الحكم
كانه خلف الامام ولهذا القراءة عليه فيما يصلي ولا سهو عليه ان كان قد سمي وكان الشيخ الامام
الزاهد عبد الله الخياط رحمه الله يقول اصحابنا جعلوا المسبوق فيما يقضي كالمنفرد الا في ثلاث
مسائل امة اها اذا قام الي قضا ما سبق به فجا انسان اذا قضا به لا يصح اقتداه ولو كان كالمنفرد يصح
اقتداه كما لو كان منفردا حقيقة الثانية اذا قام الي قضا ما سبق ذكره ونوي استيناف تلك الصلوة
وقطعا يصير مساننا وقاطعا لو كان كالمنفرد لما صار مساننا وقاطعا كما لو كان منزه حقيقة
الثالثة اذا قام الي قضا ما سبق وعلى الامام سجدة السهو فعليه ان يتابعه ولو لم يتابعه حتى فرغ
من صلوة كان عليه ان يسجد سجدة السهو لو كان كالمنفرد لا يلزمه سجدة السهو سهو سواه الامام
المسبوق اذا سلم مع الامام ساهيا وسبح بحمد الله بعد التسليم كما يفعل في القادة ثم تذكر ليس
له ان يني لان سحر الدين على الوجه عمل كثير من رآه يفعل ذلك بطله خارج الصلاة ويؤدي رولية
مكحول السني عن ابي حنيفة رحمه الله ان من رفع يديه عند الركوع او عند رفع الرأس من الركوع نقض
صلوته عما واعتبره علا كثيرا وفي نوادر ابي سليمان عن محمد بن عمار انه رجل فائتة ركعة مع الامام
ثم سلم الامام فسجد الرجل ولا يدري افاضة الركعة ام لا ثم علم فتقام فقتضاها ففعله السهو وان
كان ذلك قبل سلام الامام فلا سهو عليه لان قبل سلام الامام هو على المسابقة فلا يعجزه سهوه بخلاف
تأخير سلام الامام وعنه المسبوق اذا لم ينتظر سلام الامام وقام وقرا وركع ونرا ثم سلم الامام
وسجد للمسيب وجع اليه سجدة هامة واعاد القراءة والركوع فلا سهو عليه واذا قام الامام الي
الخامسة وتابعه المسبوق ان كان الامام يعلم فقد على الركعة فسدت فقلوة المسبوق ان المسبوق سجد
سجدة السهو مع الامام وكذا المقيم اذا كان معتدلا بالمسافر يسجد للمسيب مع الامام واللاحق في
السجود السهو حتى يفرغ من صلوة فان لم يسجد المسبوق ولا المقيم مع الامام سجدة اذا فرغ من صلواتها
استحسانا والفتاوى ان لا يسجد الا انما استتلا من صلاة الامام الي غيرهما وجه الاستحسان ان الحرية
واحدة فكانت صلوة واحدة فان سجدا معه ثم سهوا اغاد السهو فان لم يسجد مع الامام وسهوا
كفاما سجدة ان عن السهوين فان سمي الامام سجدة ثم استخلف رجلا خليفه ياتي بسجود السهو
بعد تمام صلوة الامام وان سمي الثاني يسجد ايضا واذا اجتمع سهوا الاول وسهو الثاني كفاه سجدة
وان لم يسهوا الاول وسهي الثاني يسجد هيا ويتابعه الاول في ذلك ان ادركه رجلا سبعا بعض
الصلوة وقاما الي قضا ما سبق به فاعتدي احدنا بالآخر فسدت صلوة المعتدي لانه اعتدي في موضع
الانفراد رجلا اعتدي بالامام في ذوات الاربع بعد ما صلى الامام بعض صلوة فاحدث الامام
وقدم هذا الرجل والمعتدي لا يدري انه صلى الامام وكبر بقي عليه فان المعتدي يصلي اربع ركعات
ويقعد في كل ركعة واذا ظن الامام ان عليه سهوا يسجد للمسيب وتابعه المسبوق في ذلك ثم علم انه
لم يكن على الامام سهو فنية روايتان في احدي الروايتين لا تتقدم هذه الرواية كان يفتي الشيخ
الامام الزاهد ابو حفص الكبير رحمه الله وان لم يعلم انه لم يكن على الامام سهو لم تتقدم صلوة
المسبوق بخلاف المسبوق بركعة اذا سلم مع الامام ساهيا لا يلزمه سجود السهو لانه معتد بعد وان
سلم مع الامام كان عليه السهو لانه صار منزه واذا دخل الرجل في صلاة لرجل بعد ما سلم قبل ان
يسجد للمسيب فعلي قول محمد رحمه الله اقتداه به صحيح على كل حال عاد الي سجود السهو ولم يبدو على

قول ابي حنيفة رضي الله عنه اقتداه موقوف ان عاد الرجل الي سجوده مع اقتداه وان لم يعد لا يصح
اقتداه ولو دخل في صلوة بعد ما سجد سجدة واحدة وهو في الثانية فانه يسجد قاضيه ولا يقضي الاولي
وكذلك ان دخل في صلوة بعد ما سجدت لم يقضها يجب ان يعلم بان ما يقضي المسبوق او صلوة حكا
واخر صلوة حقيقة لان ما ادرك مع الامام اول صلوة حقيقة واخر صلوة حكا من حيث ان الاول
اسم لفر سابق يكون ما ادرك مع الامام اولي حقة حقيقة ومن حيث انه اخبرني حق الامام لان
الاخر اسم للزاد لاحق يكون اخرا في حقة حكا حقيقة للمتابعة وصحيفا للاقتداه لان بين اول الصلاة
واخرها معايرة من حيث الحكم فان القراءة فرض في الاولتين تغل في الاخرتين والمعايرة تمنع
حقة الاقتداه ولما صح الاقتداه علمنا ان ما ادرك مع الامام اخر صلوة حكا واذا كان ما ادرك
اول صلوة حقيقة واخره حكا وما يقضي اخره حكا حقيقة اوله حكا حقيقة فيما يقضي وفيما
ادرك في حق المناظرة ان المسبوق ياتي بالشاقي دخل مع الامام في الصلاة حتى ينع الثاني بخلة
وهو ما قبل اذ الاركان واعتبرنا الحكم فيما ادرك وفيما يقضي في حق القراءة فجلنا ما ادرك اخر
صلوة وما يقضي اول صلوة فوجب القراءة عليه فيما يقضي لان القراءة ركن لا يجوز الصلاة الا بها
والحكمة غيرنا الحكم فيما ادرك وفيما يقضي في حق القنوت فجلنا ما ادرك اخر صلوة في حق القنوت
حتى اذا اتي بالقنوت فيما ادرك مع الامام لا ياتي بالقنوت فيما يقضي كي لا يؤدي الي تكرار القنوت
الذي هو مشروع واعتبرنا الحقيقة في القنوت فيما يقضي وفيما ادرك الرضاة القعدة متى فرغ من
صلوة لان قعدة الحتم ركن لا يجوز الصلوة به ونها فالرضاة القعدة في اخر الصلاة عملا بالحقيقة لخرج
عن العهد يقين في المسني ابراهيم عن محمد بن عمار انه رجل دخل في صلاة امام بعد ما صلى ركعة فلما
كبر عرف وذهب ونوضا ثم جاء وقفا على الامام ركعتين وبني عليه ركعة فاتبع الامام حين جاء ولم يقض
ما فاته وصلي معه الركعة قال يقوم ويصلي ركعة بغير قراءة ويعيد ويصلي ركعة اضري بغير قراءة ويقعد
لان الثالثة رابعة للامام ثم يصلي ركعة بقراءة لانه اول صلوة واذا اكبر مع الامام ثم نام حتى صلى
الامام ركعة ثم انتبه يصلي الركعة الاولى وان كان الامام يصلي الركعة الثانية وهذه الخاتمة لا
تفسد الصلوة ه المسبوق بركعتين اذا قام الي قضا ما سبق به ولم يكن الامام قرا في الاولتين
والماترا في الاخرتين فانه يجب عليه القراءة فيما يقضي ولو ترك القراءة فيما يقضي فسدت صلوة واذا
قام المسبوق الي قضا ما سبق قبل ان يتشهد الامام او بعد ما تشهد قبل ان يسلم فقد ذكرنا هذه
المسئلة قبل هذا ومن ذوات هذه المسئلة اذا قام بعد ما تشهد الامام وعلى الامام سجود السهو
فقرأ ركع ولم يسجد حتى عاد الامام الي سجود السهو فعلي هذا الرجل ان يتابع الامام في سجود
السهو لانه لم يستحكم القراءة باذامادون الركعة لان ما دون الركعة ليس له حكم الصلوة فعليه ان
يعود الي متابعة الامام ثم يعود الي القضا ولا يعتد بالذي ادري لانه صار راضيا لها بالعود الي
متابعة الامام وان لم يعد الي متابعة الامام وصفي على ذلك خارت صلوة لانه لم يبق على الامام
ركن من اركان الصلاة وسجد للمسيب في اخر الصلاة استحسانا وان قعد المسبوق الركعة بالسجد
ثم عاد الامام الي سجود السهو لم يعد الي متابعة الامام لانه استحكم انرا اه باة اركعة كاملة وان
عاد الي متابعة فسدت صلوة لانه اقتداه في موضع الانفراد والاقتداه في موضع الانفراد يوجب
نكاد الصلوة وهذه ثلث فصول احدها في السهو وقد ذكرنا في الثاني في المصلية اذا تذكر
الامام سجدة صليبة بعد ما قام المسبوق الي القضا فان لم يكن قيدا الركعة بالسجد عاد الي متابعة
الامام كما ذكرنا في سجود السهو وان لم يعد فسدت صلوة لان الصليبة من اركان الصلاة الاولي

انه لو لم يأت بها الامام كانت صلوة فاسدة وكذلك اذا لم يتابع المسبوق فيها وان كان قد ركعت
بالسجدة فصلوة فاسدة عادا في متابعة الامام او لم يعد لما ذكرنا ان السجدة الصليبية ركن وبعد
اكمل الركعة عاجز عن المتابعة فلهذا انقصد صلوة والثالث اذا ذكر الامام سجدة ثلاث قال
كان المسبوق لم يقيد الركعة بالسجدة فقلبه ان يقو والى متابعة الامام لان الركعة العاقصة تحمل
الرفض على ما ذكرنا فصار كانه لم يقم ولو لم يقم يتابع الامام فذكر ذلك هنا ولو لم يتابع الامام
ومضى على ذلك فانه ينظر ان وجد منه القيام والتمتزة بعد نزاع الامام من الفقرة الثانية فقد
ماخوذ به الصلوة جازت صلوة والا فلا لان عود الامام الى سجدة التلاوة بوضع الفقرة بدليل
انه لو لم يقيد بعد ما ركعت صلوة فادارت الفقرة صار كانه قام الى ثقتا ما سبق به قبل نزاع
الامام من الشاهد ولو قام الى ثقتا ما سبق به قبل نزاع الامام من الشاهد ومضى على ذلك فانه يعتبر
القيام والتمتزة التي وجدناها بعد نزاع الامام من الشاهد كذلك همنا فان قد المسبوق الركعة
بالسجدة قبل ان يعود الامام الى سجدة التلاوة ثم عاد الامام الى سجدة التلاوة فان تابعه المسبوق
فصلوة فاسدة رواية واحدة لانه كما قيل الركعة بالسجدة استحكاما فزاده فاذ تابع الامام فقد
اقتدى في موضع كان عليه الايراد فيوجب فساد الصلوة وان لم يتابعه فتمت روايتان قال في الاصل
صلوة فاسدة لانه حين سجدا الامام للتلاوة ارتفعت الفقرة في حق الامام وادارت الفقرة
فسدت صلوة لان الفقرة الأخيرة تومن وفي نوادر ابي سليمان وجهه انه قال لا تقصد صلوة
لانه حين قيد الركعة بالسجدة ثم انزاده ولم يبق على الامام ركن من اركان الصلاة بدليل انه لو
لم يسجد الامام للتلاوة وذهب طائفة من صلوة بخلاف الصليبية على ما ذكرنا الفقرة في هذا الكلام ان
تقوده كان معتد به وانما انقضى في حق الامام بالعودة الى سجدة التلاوة وذلك بعد ما استحكم
انزاد المسبوق عنه فلا يقتدي ذلك الى المسبوق كرجل صلي يتزم ثم ارتد والعباد بالله تعالى طلت
صلوة ولم تطل صلوة التزم وكذلك رجل صلي الظهر بالناس يوم الجمعة في التزم ثم نزاع الى
الجمعة فادركها انقلب المودي في حقه نظوا صار فرضه الجمعة يعني المودي في حق اليوم فرضا كما
كان وكذلك همنا كذا ذكر الشيخ الامام شمس الائمة السرخسي رحمه الله وذكر الشيخ الامام المعروف
خواهر زاده رحمه الله والشيخ الامام الزاهد ابو نصر الصفا رحمه الله الاختلاف على عكس ما
ذكره الشيخ الامام السرخسي فقال في ظاهر الرواية لا تقصد صلوة وفي رواية ابي سليمان يقصد
صلوة اذا ذكر الامام فائتة بعد السلام وخلع مسبوق حكمي عن الشيخ الامام ابي بكر محمد بن الفضل
رحمه الله انه قال لا رواية في هذا الفصل فالصحيح عندي ان صلوة المسبوق لا تقصد كما لو ارتد
الامام بعد السلام وخلع مسبوق وادخل في الامام الظهر اربع ركعات وقعد على الرابعة وقام
الى الخامسة ساهبا فما استأن وافندي به في صلوة الظهر قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل
رحمه الله انه يصح اقتداء الرجل به لان الامام ما لم يقيد الخامسة بالسجدة فهو في حزمة الظهر
واذا كان الرجل يصلي الظهر وخلع مسبوق فقام الامام الى الركعة الخامسة وتابعه المسبوق ان
كان الامام قد قعد في راس الرابعة فسدت صلوة المسبوق لانه لما قعد على راس الرابعة سقطت صلوة
في حق المسبوق وصار المسبوق في حكم المسترد وهذا اقتداء في موضع الاثر اذ ان لم يكن فقد على
راس الرابعة لا تقصد صلوة المسبوق لان الامام على الصلاة الا ان كان في حكا ولما اذنا الم يقعد
الامام على راس الرابعة فقام الى الخامسة لا يسلم المعتدي ما لم يقيد الامام الخامسة بالسجدة
فلا خلاف ما اذا قعد على راس الرابعة فان هناك المعتدي ان يسلم وكذلك في الامام اذا كان يصلي

المعزب فقام الى الرابعة ولم يقعد على راس الثالثة وشهد المعتدي وسلم قبل ان يقيد الامام
الرابعة بالسجدة فانه يقصد صلوة المعتدي وطريقه ما قلنا وروي ابن سنان عن ابي سليمان رحمه الله
في نوادره عن محمد رحمه الله انه اذا نام المومن خلف الامام وسبى الامام عن سجدة من اول الركعة فقصا
في اخر صلوة وسلم ثم استيقظ ذلك الرجل فانه يصلي ويسجد تلك السجدة في موضعها من الركعة
الاولى وفي رواية ابي سليمان ان كان الامام ترك الفقرة في الثانية لم يقعد فيها هذا الاثر قال
لان الامام يقضي السجدة ولا يقضي الجلوس وفي رواية ابن سنان عن ابي سليمان رحمه الله ان
يسجد بها الامام فانه يصلي ما صلي امامه ولا يسجد تلك السجدة حتى يسجد امامه فمجد فامعة
لانه لا يجوز به ان يسجد ما قبله وكذلك ان لم يكن نام ولكن سجد الحدة فذهب وبوصاية انقضى
وفي نوادر ابراهيم عن محمد رحمه الله رجل دخل في صلوة امام بعد ما صلي الامام ركعة فلما اكبر عرف
فذهب وبوصاية جاوره صلى الامام ركعتين اخر اوين ويقعد عليه ركعة فاتب الامام حين جاوره
يقعد ما فانه وصلي معه الرابعة قال يقوم ويصلي ركعة بغير تمزاة ويقعد ويصلي ركعة اخرى بغير تمزاة
ويقعد لان الثالثة رابعة الامام ثم يصلي ركعة بتمزاة لانه اول صلوة وفي نوادر ابي سليمان عن
محمد رحمه الله انه اذا نام الرجل خلف الامام في الشهادتين الاخيرتين لم يتر الشاهد وتمزاة الامام ثم سلم
الامام ثم صلي هذا الرجل بعد ما اتته قبل ان يشهد عليه الوضوء لصلوة اخرى وصلوته تامة وانما
وجب عليه الوضوء وان كان الامام قد سلم لان المعتدي انما خرج عن حرمة الصلاة بتسليم الامام
اذ لم يكن عليه شيء من واجبات الصلاة وهما عليه الشاهد وفي نوادر ابراهيم عن ابي يوسف رحمه الله
انه امي سبق فقام يقضي قال ابو حنيفة صلوة فاسدة وقال ابو يوسف رحمه الله صلوة تامة
وانما فسدت صلوة عمدا لانه لا يفتي بالفتا الذي التزم صلوة بتمزاة ويجوز عن امامه كذا
في العشاء وعلي هذا اذا صلي ركعة فاليا بركوع وسجود ثم برز وصار الى حاله الا انما فصلوة
فاسدة في قول ابي حنيفة رضي الله عنه لانه التزم صلوة بركوع وسجود خلافا لابي يوسف وروي
المعري عن ابي يوسف رحمه الله في الاخيرتين الخلاف على نحو ما ذكرنا في الامي ابن سنان عن الرضا
عن محمد رحمه الله رجل فائتة ركعة مع الامام فلما شهد الامام قام الرجل يقضي ركعة وقد كان
الامام لم يسي سجدة عليه من تلاوة فلما سلم الامام ذكر السجدة التي عليه من التلاوة وقد فرغ الرجل
عن ركعة او لم يفرغ منها حتى سجدا الامام سجدة التلاوة ومضى الرجل في ركعته ولم يسجد معه سجدة
التلاوة قال محمد رحمه الله اذا ركع وسجد قبل ان يسجد الامام سجدة التلاوة وصلوته تامة لانه خرج
من صلوة الامام بالذراع من تشهد الامام قبل ان يطل تشهد الامام وان ركع وسجد بعد ما سجدا
الامام سجدة التلاوة ففعلت فاسدة لان يعود الامام بطل تشهد لان من حق سجدة الامام
الواجبة في الصلاة ان يروي في الصلاة ولا يروي خارج الصلاة والله اعلم بالصواب (٥)

الفصل الثاني في بيان ما يكره للمصلي ان يفعل في صلاته

ويكره السدل في الصلاة يعني النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك قال في الاصل وتفسيره
ان يضع ثوبه على كتفيه ويرسل طرفيه يعني القدر وروي في تفسيره ان يحل ثوبه على راسه
كتفيه ثم يرسل اطرافه من جوانبه ومن صلي في ثياب او في الثار اي ينبغي ان يدخل يديه في ثيابه وليشد
الثياب المعلقة احترازا عن السدل وعن العتيق لابي جعفر رحمه الله انه كان يقول اذا صلي مع النبا
وهو غير مستدود الوسط فهو مستدود وكان يقول كان يقول فمعهما يخاف ان يدخل في الكراهة ويكره

في المعبرة عظام الموتى وعظام الموتى الجاس وأرجاس وهذا كله اذا لم يكن بين المصلي وبين هذه
المواضع حائط أو سترة أما اذا كان لا يكره ويصير الحائط فاصلا وأما اذا لم يكن بين المصلي وبين
هذه المواضع سترة فاما يكره استقبال هذه المواضع في مسجد الجاعات اما في مساجد البيوت فلا يكره
او ليس لمساجد البيوت حكم المساجد الا ان يكره ان يدخله الحيث من غير كراهة وبأن فيه اهله ويبع
وليس يكره من غير كراهة وأما الصلوة في الحمام فمقدرة اختلاف المسأخ فيه واختيار الصدر الشهيد
في الوقفات انه اذا لم يكن في الحمام صورة أو تماثيل لا يكره الصلوة فيه اذا كان الموضع طاهرا وأما
قراءة القرآن في الحمام ذكر في كتاب العدل انه ان كان يرفع صوته يكره **الفصل السابع**
في بيان ما ينسب للصلاة وما لا ينسب هذا الفصل ليشتمل على بضعين الاول
في الاقوال المنسبة للصلاة اذا تكلم في صلوة على وجه لا يسمع منه ان كان يسمع نفسه تنسب صلوة
وان كان لا يسمع نفسه ان لم يسمع الحروف لا تنسب صلوة وان سمع الحروف فعلى قول الكرخي تنسب
وحكي عن الشيخ الامام أبي بكر محمد بن الفضل رحمه الله انه لا ينسب والاختلاف في هذا نظير الاختلاف
فيما اذا قرأ في صلوة ولم يسمع نفسه هل يجوز صلوة وفي التوازل اذا تكلم في الصلاة وهو في
النوم تنسب صلوة وهو المختار لان الكلام قاطع للصلاة مطلقا قال عليه السلام ان صلاتنا هذه
لا يصلح فيها شيء من كلام الناس واذا عطس الرجل فقال له رجل في الصلاة يرحمك الله فسدت
صلوته ذكر المسئلة في الجامع الصغير من غير ذكر خلاف وذكر في موضع اخر وقال قال ابو يوسف
رحمه الله لا تنسب صلوته وجه قول أبي يوسف رحمه الله انه لم يدخل في الصلاة ما ليس منها
لانه دعاء بالمعزة والرحمة وهذا ما يوجب في الصلاة وجه قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله
حدث معاوية بن الحكم السلمي رضي الله عنه قال قدمت من ارض الحبشة وعطس رجل يخفي في الصلاة
فقلت يرحمك الله فلما فرغ النبي صلى الله عليه وسلم قال ان صلاتنا هذه لا تصلح بكلام الناس انا في
التسبيح والتكبير وقراءة القرآن وفي فتاوي النسخي رحمه الله اذا عطس الرجل فقال له رجل في الصلاة
الحمد لله لا تنسب صلوته وان اراد به الجواب لان جواب غير العاطس للعاطس ليس هو التحية
فلم يأت بما يصير به محببا للعاطس فلم يكن جوابا وفي تواتر بشر عن أبي يوسف رحمه الله اذا عطس
الرجل في الصلوة حمد الله تعالى فان كان وحده ان سأل استر به وحرك لسانه وان سأل علق وان
كان خلف اماما ستر به وحرك لسانه وقال ابو يوسف بعد ذلك ان كان يصلي وحده او خلف امام
فقطس فليجهر الله في نفسه ولا يتكلم فيه وعن أبي حنيفة رضي الله عنه في العاطس يجهر الله تعالى في
نفسه ولا يجهر لسانه ولو حرك تنسب صلوته وعن بعض المشايخ اذا عطس وقال لنفسه يرحمك الله
يا نفسي لا تنسب صلوته لان هذا ليس بكلام لان الانسان لا يتكلم مع نفسه فقار كانه قال يرحمك
الله او قال الحمد لله وهناك لا تنسب صلوته كذا همنا ولو عطس في الصلاة فقال الحمد لله الله
فقال العاطس امين فسدت صلاته لانه احابه واذا اخبر المصلي خبره فقال الحمد لله انا اليه
راجعون وان ارد جوابه بان قال له مات ابوك او قيل له ماتت امك فقال الحمد لله انا اليه راجعون
فهذا ينقطع الصلاة وان لم يرد جوابه لا ينقطع الصلاة وذكر المسئلة من غير ذكر خلاف ولو اخبر بخبر
ليسته بان قيل له قد مر ابوك فقال الحمد لله وان ارد جوابه قطع الصلوة في قول الحمد لله وان ارد
جوابه قطع الصلاة في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله وقال ابو يوسف رحمه الله لا ينقطع وعلى هذا
الاختلاف اذا اخبر بما يجبه فقال سبحان الله او قال لا اله الا الله وان ارد جوابه من مشايخنا
قال مسئلة الاسترجاع على الخلاف ايضا وهذا القائل يحتاج الى ان يفرق بين مسئلة الاسترجاع

وبين هاتين المسئلتين ومنهم من قال مسئلة الاسترجاع على الوفاق وهذا القائل يحتاج الى الفرق
لا في يوسف رحمه الله والفرق له ان الاسترجاع لاظهار المصيبة وما شرعت الصلوة لاجله والتحيد
لاظهار الشكر والصلوة شرعت لاجله ولا في حنيفة ومحمد رحمهما الله ان الجواب ينتظر الكلام فيصير
كانه قال الحمد لله علي قد مر ابوك واستباه ذلك ولو صرح بذلك ليس له ينسب صلوته كذا هذا القول
الكلام ينبغي على هذا المنكلم متى قصد بما قال المنكلم جعل متعجبا لا مستحيا فان قال سبحان الله على قصد
التعجب وهناك كان متعجبا لا مستحيا الا ترى ان من رآي رجلا اسمه يحيى لم يحج به كتاب موضوع
فقال يا يحيى هذا الكتاب بنوة وان ارد خطابه لا يشكل على احد انه منكلم وليس بقاري وكذا لو كان
الرجل في سفينة وابنه خارج السفينة وقال يا بني اركب معنا وان ارد خطابه جعل منكلا لا قاريا وكذا
اذا كان يحجب المصلي رجل اسمه موسى وفي يده عصا فقال له المصلي وما لك بميميك يا موسى وان ارد
خطابه جعل منكلا لا قاريا وكذا لو قال له رجل للمصلي يا حي موضع مررت فقال المصلي بيده معطلة وقمر
مشيد وان ارد جوابه جعل منكلا لا قاريا وكذا اذا الشد شعرا فيه ذكر الله تعالى في قوله تعالى
ووالعلاء والكبرياء جعل منكلا حتى تنسب صلوته في هذه الوجوه كذا في مسئلتنا وكذا في الباب على
المصلي ويؤدي من الخارج فقال ومن دخله كان امنا وان ارد به الجواب والاذن بالدخول تنسب صلوته
وان ارد قراءة القرآن في هذه الصور كلها لا تنسب صلوته وفي الفتاوى في قوله اذا عزم من المصلي
شي في صلوة فذكر الله تعالى يريد به خطاب الغير خوات يلجزه عن فعل او بامره فسدت صلوته
في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله وقال ابو يوسف رحمه الله لا ينسب وان عرض للامام فسبح له
فلا بأس به وكذا اذا سجد يعلم غيره انه في الصلاة لا تنسب صلوته ولا يسبح الامام اذا قام للاخرتين
وان اردعا في صلوة لئلا الله تعالى الفرق والعافية لا تنسب صلوته واعلم بان الدعاء في الصلاة
ممدوب اليه قال عليه السلام اما في سجودك فاجتهد في الدعاء فانه من ان يسجد لك بعد هذا
في الاصل ان ادعا بما يشبه في القرآن ولا يشبه كلام الناس لا تنسب صلوته لانه ذكر الله تعالى يكون
منسب للصلاة وان ادعا بما يشبه كلام الناس تنسب صلوته لحديث معاوية بن السلمي رضي الله عنه
انه اجاب العاطس في الصلاة وقال يرحمك الله وجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك من جنس
كلام الناس والفرق بينهما يشبه ما في القرآن وبينما يشبه كلام الناس ان كل ما لسان الله به والبيان
به غيره فانه اما يشبه ما في القرآن ويخوف له اللهم اغفر لي اللهم ادخلي الجنة لان المعزة والادخال في
الجنة لا لسان الله تعالى وكل ما لسان الله به الله تعالى وبيان به غيره فانه من جملة ما يشبه كلام
الناس فتنسب صلوته وذلك بخلاف قوله اللهم ادعني فانه لا لسان الله اقض ديني لان هذا كما
ليال من الله تعالى لسان الله به من غيره يقول الرجل لغريمه ادعني اكتبك اكسني ثوبك اقض ديني والمديون
ما قلنا ما روي عن أبي بكر رضي الله عنه انه قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم يا رسول الله علمني
دعاء ادعوا به في صلاتي فقال عليه السلام قل اللهم اني ظلمت نفسي ظلما كثيرا فاغفر لي فانه لا يغير الذنوب
الا انت فاغفر لي مغفرة من عندك وارحمي انك انت الغفور الرحيم وذكر في الجامع الصغير ادع في الصلاة
بكل شيء في القرآن وبخوه نقل عن الشيخ الامام أبي بكر محمد بن الفضل رحمه الله فانه كان يقول لكل دعاء
في القرآن ان ادعا للمصلي بذلك الدعاء لا تنسب صلوته وكان يقول اذا قال اللهم اغفر لي ولوالدي
لا تنسب صلوته لانه في القرآن وكذلك ان قال اللهم اغفر لابي ولو قال اللهم اغفر لابي تنسب صلوته
ولو قال اللهم اغفر للمؤمنين والمؤمنات والمسلمين والمسلمات لا تنسب صلوته لانه في القرآن ولو قال
اغفر لزيد او لغيره وتنسب صلوته لانه ليس في القرآن ولو قال اللهم ارحمني من بقله وقناره وفوه وكعد

وبصلا لا تشد صلوة لان عني في القرآن ولو قال اللهم ارزقني بقلوبنا وعدسا وبصلا لا تشد لان
عين هذه اللفظ ليس في القرآن وقول محمد رحمه الله في الاصل اذا زاد عابا لم يشبه ما في القرآن لم يرد به حقيقة
التشبيه لان الدعاء كلام العباد والقرآن كلام الله تعالى وكلام العباد لا يشبه كلام الله تعالى ولكن
ازاد به اذا عاب عوات يكون معناها الدعوات المذكورة في القرآن ذكر الشيخ الامام الزاهد ابو
نضر الصنادري رحمه الله انه اذا عاب عوات التي ذكر محمد رحمه الله في الكتاب فقال اللهم اصلح اموري
اللهم اكرمني اللهم انعم علي اللهم فاني من النار اللهم سددني وارزقني اللهم اصرف عني شر كل ذي شر أهو
بالله من شر الجن والانس اللهم ارزقني حج بيتك وجهاد في سبيلك اللهم اسعطني في طاعتك وطاعة رسولك
اللهم اعملنا غايبين صامدين صادقين ساكرين اللهم ارزقنا وانت خير الرازقين ثم ذكر كلامه حسن ولا
ينقطع الصلاة واذا نطق التراب من موضع سجوده ثم ذكر اعلي وجهين ان كان نطقا لا يسع لا تشد صلوة
لان هذا استثنى لا بد لي منه وان كان نطقا لا يسع نفسه عند الله حنية ومحمد رحمه الله فظن بعض مشايخنا
ان النطق المسبوع ما يكون له حروف مهمات نحو قوله ان وقت وبغ وغير المسبوع ما لا يكون له حروف
مهمات واليه مال شمس الابهة الخواني رحمه الله وبعض مشايخنا لم يشترطوا للنطق المسبوع ان يكون
له حروف مهمات واليه ذهب شيخ الاسلام المعروف بخوارزمي رحمه الله ووجه ذلك ان الكلام ما يكون له
حروف مهمات بصوت مسبوع فالسوط شرط الكلام مخوف من حيث انه لا يحصل الا بتمام اقامته
الحروف باللسان بدون الصوت فكذا الصوت المسبوع الخارج من مخرج الكلام حيث ان يكون منسدا
وكانه مال الي قول الكرخي فيما اذا صح الحروف بلسانه ولم يسع نفسه وكان ابو يوسف رحمه الله اولا
يقول لا تشد صلوة الا اذا اراد به الثاني بربوبية لغة العرب ان كان في قوله تعالى ولا تنقل لها ان
وقال القائل افاد نطقا لمن طالت مودته فاما اذا اراد تنقية موضع سجوده عن التراب لا ينقطع صلوة
ثم رجع وقال لا تشد صلوة وان اراد به الثاني لغة العرب ووجه هذا القول ما روي ان النبي صلى
الله عليه وسلم قال في صلوة الكسوف ان ان لم تقدي الا بعد من وانا منهم وتقدم وناحر ومضى على صلاته
وقاسه بالنفخ والعطاس فانه لا ينقطع الصلاة وان كان مسوعا وله حروف مهمات حجة ان حنية ومحمد
ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يزل له مجال له رباح وهو ينفخ التراب فقال اما علمت ان من نطق بصلوة
فذكرتك ولا ن قوله ان من حبس كلام الناس لانه حروف مهمات ذكره المقصود قال الله تعالى ولا تنقل لها
ان وكلام قاطع للصلاة قال الشيخ الامام الزاهد ابو نضر الصنادري رحمه الله وذكر الشيخ في الكتاب
ولم يذكر تشبيهه قال رحمه الله ان وقت والعطاس لا ينقطع الصلاة على كل حال لانه ما لا يمكن الامتناع
عنه كان عذرا او التفتيح كان مدفوعا اليه لا ينقطع الصلاة على كل حال ايضا لانه ما لا يمكن الامتناع عنه
وان لم يكن مدفوعا اليه لا ينقطع الصلاة على كل حال ايضا لانه ما لا يمكن الامتناع عنه وان لم يكن مدفوعا
اليه الا لانه لا صلاح الحلق لئلا يكون من الزاوة وان ظهر له حروف نحو قوله اخ واخ وتلك لذلك كان الغنيمة
اسماعيل الزاهد يقول ينقطع الصلاة عند ما لا يها حروف مهمات وقال غيره من المشايخ لا ينقطع وان لم
يظهر له حروف مهمات لا ينقطع الصلاة عند ما لا يها حروف مهمات الا لانه ما لا يمكن الامتناع عنه وان لم يكن مدفوعا
له هرا وسات الكلب فقال هو ينقطع عند ما لا يها حروف مهمات الا لانه ما لا يمكن الامتناع عنه وان لم يكن مدفوعا
لنطق الصلاة عند ما لا يها حروف مهمات الا لانه ما لا يمكن الامتناع عنه وان لم يكن مدفوعا
اذا نطقها حروف مهمات قطع عذرها وانما لا يجزيه لم يكن مدفوعا به وحصل به حروف مهمات ينقطع الصلو
عندها وان لم يكن مدفوعا لانه لم يحصل به حروف مهمات لا ينقطع عند ما قال محمد رحمه الله في الرجل
يستجد الرجل وهو في الصلاة فسمع قال هذا الكلام اعلم بان نطق المصلي لا يخلو من ثلثة اوجه اما ان يكون

علي امامه او علي رجل ليس هو في الصلاة اصلا او علي رجل هو في صلوة غير صلوة الفاتح فان كان الفتح
علي امامه لا تشد صلوة لقوله صلى الله عليه وسلم اذا استقمك الامام فاطمعه اي اذا استفتح منك فافتح
عليه وعن محمد بن يحيى رحمه الله انه في سورة الفجر وسورة الفاتحة والي الفاتحة ما ربح عليه فلقنه واحدا او ثلث
فتراهما لم يكن ولا يسمي الي اصلاح صلوة الامام لانه لم يفتح عليه وما يجري علي لسانه شي ينسد صلوة
وفي اصلاح صلوة الامام اصلاح صلوة نفسه وما يرجع الي اصلاح صلاة المصلي لا ينسد الصلاة وان
كثر الاثر في انه اذا استيقظ الحذر فذهب وبوصلا لا تشد صلوة كذا هيمن بعض مشايخنا قالوا هذا اذا
كان فيه اصلاح صلاة بان ارشح علي الامام قبل ان يقرأ سورة او ما يجوز به الصلاة او بعد ما قرا الا انه
لم ينتقل الي اية اخرى لما اذا لم يكن فيه اصلاح الصلاة بان قرا الامام سورة او ما يجوز به الصلاة او
انتقل الي اية اخرى فتشد صلوة لانه يعلم في غير موضع الحاجة وبعضهم قالوا لا تشد صلوة علي كل حال
لانه يحتاج اليه اصلاح صلوة لانه ربما يتقدم ما ينسد صلوة لما استشهد عليه الصواب وكان بمنزلة الفتح
في موضع الاستفتاح عند الحاجة ولو اخذ الامام من الفاتح بعد ما انتقل الي اية اخرى هل تشد
صلوة الامام حكى عن القاضي الامام ابي بكر البرقاني رحمه الله انه قال تشد وغيره من المشايخ
قالوا لا تشد ولا ينبغي للامام ان يلجئ القوم الي الفتح لانه يلجئهم الي التواضع خلفه وان مكروه ولكن
تزامت اراخا يجوز به الصلاة بركم وان لم يقرأ سورة او ما يجوز به الصلاة ينتقل الي اية اخرى لان الواجب
قراءة القرآن مطلقا والكل قرا ولا ينبغي للمتدي ان يفتح علي الامام من ساعته لانه ربما يتقدم كرا الامام
من ساعته فتكون قراءته خلفه قراءة من غير حاجة وان كان الفتح علي رجل ليس هو في الصلاة اصلا
فهو علي وجهين ان اراد به التعليم فتشد صلوة وان لم يرد به التعليم وانما اراد به قراءة القرآن لا تشد
انما اراد به التعليم لانه اذا دخل في الصلاة ما ليس من افعال الصلاة لانه انصب تعليمه في افعال
الصلاة لان الذي ينتج عنه يقول بعد ما قرات كذا وكذا فخذمني والتعليم ليس من الصلاة في شيء
وانما من تعليم من الصلاة في الصلاة بوجوب سناء الصلاة لان هذا من كلام الناس لان معنى المسئلة
ان غير المصلي استفتح من المصلي فيصير نطق المصلي حوايا عرفا فيصير من كلام الناس بنفسه هذه هي المسئلة
ان تشد صلوة اذا فتح علي امامه لكن سقط اعتبار التعليم علي المعنى الاول وليست اعتبار الجواب
علي المعنى الثاني للاختلاف ولما كان الحاجة الي اصلاح صلاة نفسه ولا تنفي في هذه الصورة والحاجة
الي اصلاح صلاة نفسه فيجعل فيه بقضية القياس ما اذا اراد به قراءة القرآن لا تشد صلوة اما
علي المعنى الاول فلا يما انصب تعليمه في الصلاة واما علي المعنى الثاني فلا يما ان ليس من كلام الناس بعض
مشايخنا قالوا ما ذكر من الجواب فيما اذا اراد به التعليم يجب ان يكون قول ابي حنيفة ومحمد رضي الله
عنهما اما علي قول ابي يوسف رحمه الله فينبغي ان لا تشد لانه قرا ولا ينبغي بقصد القاري واذا
به اصل المسئلة اذا احتاج رجل في الصلاة فلا اله الا الله وان كان الفتح علي رجل هو في صلوة غير
صلوة الامام فهو علي هذين الوجهين ايضا لان اراد به التعليم فتشد صلوة الا علي قول ابي يوسف
رحمة الله علي ما ذكره بعض المشايخ وان اراد به القرآن لا تشد وهل تشد صلاة المستفتح في هذه
الصورة وهو ما اذا لم تكن الصلاة واحدة لم يذكر محمد رحمه الله هذه المسئلة في شيء من الكتب وذكر الشيخ
الامام الزاهد ابو نضر الصنادري رحمه الله في شرح كتاب الصلاة انها تشد لانه انصب تعليمه لانه
المستفتح كانه يقول لغير بعد ما قرات فاذا ذكر في الاثر انه تشد صلاة الفاتح لا تشد تعليمه
وذكر القاري في شرحه اذا افتح علي غير الامام تشد صلاة من غير فصل ثم لم يشترط في الجميع
الصغير المتكررا في الفتح وشرط في الاصل فقال اذا فتح غير من فاذا ذكر في الاصل يدل علي انه يفتح مرة

٢٢

مرج المرأة ليهوئة ينبغي ان تقصد صلوة في تياس قول ابي حنيفة رضي الله عنه لانه استمتع بها ولا
تري انه يحرم عليه امها وابنتها ثم قال صاحب الاصغر ولما في تياس هذا نظرا لان النظر الى الفرج انما
يجوز له الاستمتاع في حق المحرم لا في حق غيره فلا يظهر ذلك في حق فساد الصلوة وهذا في حكمي
فيكون ان يظهر في حق حكمه بطل هذا اطق صاحب الجامع الاصغر ونايه هذا الطعن بما حكى الناطقي
في اجابته عن نوادر بن رستم فانه ذكر هناك قال ابو حنيفة رحمه الله المصلي اذا نظر الى فرج المرأة
عن شهوة لا تقصد صلوة وحرم عليه امها وابنتها وهو قول محمد رحمه الله قال ابو يوسف في صلوة
الانكسار رجما الله لا تقصد صلوة وهو رجعة لو حصل ذلك في المطلقة الرجعية وهكذا حكى ابو
اليثم في نوادر له جواب نصيرين حكى وقال هو التياس وهكذا ذكر في الواقيات فلو كان المذكور في
الجامع الاصغر قياس قول ابي حنيفة رضي الله عنه فهذا القياس يطعن بما روي في المعنى والرواية نصا
ولو كان اللفظ المذكور هناك قول ابي حنيفة وابي يوسف كما ذكره المحدث اده والصدور الشهيد رجما
الله لا قياس قولهما لان عن ابي حنيفة وابي يوسف رجما الله في هذا الفصل روايات رافع البدين
لا تقصد الصلاة سقوط من عليه في باب صلاة العبد من الجامع وذكر الصدور الشهيد في شرحه للجامع
الصغير روايته فيكون عن ابي حنيفة رحمه الله انه لا يقصد وفي الاصل اذا وجد فؤا ورمي به تقصد
صلوة قالوا وهذا اذا اخذ السهم ووضع على القوس ومدحني رمي لانه يصير عملا كثيرا فاما اذا رمي
بالقوس لا تقصد صلوة لانه عمل يسير كما لو رمي بالحجر وكذلك لو كان القوس في يده والسهم على القوس
لا تقصد صلوة اذا رمي لانه عمل قليل ثم اختلف المشايخ في الحد الفاصل بين العمل الكثير وبين العمل
القليل بعضهم قالوا العمل الكثير ما اشتغل به عدة الايام والثلث واستدل هذا القائل بما روي الحسن
عن ابي حنيفة رحمه الله اذا تروح المصلي بمروحة مرة او مرتين لا تقصد صلوة وان زاد على ذلك فسدت
وبعضهم قالوا العمل الكثير ما يكون مقصودا الفاعل على ان يتردد له مجلس على عدة وهذا القائل يستدل
بامارة صلت فلبيها زوجها او قبلها ليهوئة فسدت صلواتها وكذلك اذا مضى صبي ثوبا وخرج الدين
تقصد صلواتها المعلى عن ابي يوسف رجما الله امرأة تصلي فباشرها زوجها قال تليل المباشرة
لا تقصد الصلاة وكثيرها ليعينه وكذلك القيلة فان كانت المباشرة عن شهوة فكثيرها وقليلها يقصد
وروي ابن ساعدة عنه ان لمس ليهوئة فسدت صلواته وكذلك ان قبل ليهوئة او بعير شهوة وعن ابي
يوسف ان لمسة امرأة ليهوئة لم يبيتهن هو او قبله امرأة على فنه فليقبلها هو لا تقصد صلواته وبعضهم
قالوا كل عمل لا يمكن اقامتها الا بالبدن فهو كثير حتى قالوا لو سدا الا اذا فسدت صلواته وكذلك اذا
اعم وكل عمل يمكن اقامته بيد واحدة فهو يسير كما لم يكره حتى قالوا لو اهل الا اذا لا تقصد صلواته وكذلك
اذا كانت عليه عمامة فاستقص منها كود فسواه لا تقصد صلواته وذكر ابن ساعدة عن ابي يوسف رجما
الله اذا فتح بابا واغلقت يد فنه بيد لا تقصد صلواته وان علقه بمحتاج علق او غفل فسدت صلواته
وقال بعضهم كل عمل فيك الناظر في عاملة انه في الصلاة او ليس في الصلاة فهو عمل يسير وكل عمل لا
يشك الناظر انه ليس في الصلاة فهو عمل كثير قال الصدور الشهيد وهكذا روي البلي عن اصحابنا وهو
اختيار الغضبي وقال بعضهم يؤمن ذلك الى راي المتبلي به وهو المصلي ان الاستغسنة واستكثرة
وهو كثير وما لا فلا قال الشيخ الامام شمس الابهة الحلواني رحمه الله هذا القول اقرب اليه مذهب
ابي حنيفة رضي الله عنه لانه في جنس هذه المسائل لا يقد رفق بابل يؤمن ذلك الى راي المتبلي به
واذا دهن او سوح راسه او حلت المرأة صبيها فادخلها او نزل رجلها او قطع ثوبا او غطاه فنه اكله
عمل كثير وهو يخرج على الاقوال كلها وفي مستقرات النقيض ابي جعفر رحمه الله اذا اكلته ومعه صبي تز

فان من المتدي ولم ينزل منه لبن لا تقصد صلواتها وان ترك منها اللبن ضلها بها فاسدة واذا تروح
عروحة فسدت صلواته واذا تروح بكه لا تقصد صلواته وهذا الشاوة الى القول الرابع وسيل او
نصر عن رجل نكح شغرة في الصلوة قال ان نكح ثلثا فسدت صلواته وانه يرجع الى القول الاول في نكح
المسئلة بعد هذا ان سنا الله تعالى مع زيادة نزع وعن الحسن في المصلي على الدابة اذا مضى بها لا يحتاج
الى سبب فسدت صلواته وبعض مشايخنا قالوا ان ضرب مرة او مرتين لا تقصد صلواته لانه الصواب بقاء بيد
واحدة وان مضى بها ثلثا في ركعة واحدة فسدت صلواته بيمينه اذا كان على الرأى او اذا كان في صلوة
الظهور او في اربع من الغل فضرها في كل ركعة مرة لا تقصد صلواته ولو مضى بها ثلث مرات في ركعة
واحدة تقصد صلواته بيمينه اذا كان على الرأى وبعض مشايخنا قالوا اذا كان معه سوط فضه يدها
لا تقصد صلواته وان اهوى به وضربها تقصد صلواته وان حرث رجلا واحدا لا على الدوام لا تقصد
صلواته وان حرث رجليه تقصد صلواته واعتبر هذا القائل العمل بالرجلين بالعمل باليدين والعمل
برجل واحد بالعمل بيد واحدة وقال بعضهم ان حرث رجليه فليلا لا تقصد وان فعل ذلك كثيرا لا تقصد
صلواته في باب الحد من الاصل اذا كان بين اسنانه شي او اسنانه لا تقصد صلواته لان ما بين اسنانه
تبع لويته ولهذا لا يقصد به الصور قالوا وهذا اذا كان ما بين اسنانه فليلا من ارا الحصة فاما اذا
كان اكثر من ذلك تقصد صلواته وسوي هذا القائل بين الصلوة والصوم وقال بعض المشايخ لا
تقصد الصلاة بما دون ملائمة ونزق هذا القائل بين الصلوة والصوم وفي اول باب الحد من
شرح الخ طحاوي اذا بين بين اسنانه شي فليلا في الصلوة ان كان شيئا يقصد به الصوم وهو قد ر
جمعة فصاعدا تقصد صلواته وما لا فلا وهكذا راي في غريب الرواية للفقهاء ابي جعفر رحمه الله في
اعتبار الناطقي رحمه الله اذا ابتلع المصلي ما بين اسنانه او فصل طاهرا اكله او شرابا فترسبه قبل
الصلوة فصلواته تامة ولم يذكر الحداد وهذه الرواية توافق قول محمد رحمه الله في باب الحد من
محمد الم يذكر الحداد روى عن ابي يوسف رحمه الله في المصلي اذا مضى العمل ان صلواته فاسدة وعنه
ايضا اذا كان في فيه هليجة فلا تكسدت صلواته ولو دخل حلقه من شيء من غير ان يلمسه لا تقصد
الا اذا كثر ذلك والخذ سمسة وجعلها في فيه وابتلعها تقصد صلواته وان عيب بجنيته او حل بعض
جسده لا تقصد قبل هذا اذا فعل ذلك مرة او مرتين وكذلك اذا فعل ذلك موارا من الثبات تقصد
صلواته الا ان ياتي به لو نكح شغرة مرة او مرتين لا تقصد ولو نكح ثلاث مرات على الاطلاق لا تقصد صلواته
وعلى هذا قيل القيلة في كل عمل يحتاج فيه الى البدن لا قامة لو اقام ذلك العمل بيد واحدة هل تقصد
صلواته حكى الناطقي ابو جعفر انه قال يقصد على قول من يعتبر لفساد الصلوة كون العمل حال خلع لافاة
الى البدن وذكر في الدين المتبلي رحمه الله انه لا تقصد فانه لو نكح بيد واحدة لا تقصد صلواته ولو نكح
بيدين تقصد ولو رفع العمامة من الراس وضعها على الارض او رفع العمامة عن الارض ووضعها على
الرأس لا تقصد صلواته لا حصل بيد واحدة من غير تكرار ولو نزع البتس لا تقصد صلواته ولو لبس تقصد
ولو نكح او خلع فليلا لا تقصد لانه لا يحتاج الى البدن ولا الى المعالجة ولو لبس الخفين تقصد صلواته
لانه يحتاج فيه الى البدن ولو كتب في صلواته خطا مستمينا لا تقصد صلواته الا ان يطول فيصير عملا
كثيرا فحينئذ تقصد صلواته واما الطول ان يزيد على ثلاث كلمات ذكره في مجموع النوازل ولو كتب على
يد او على الخواشي لا يستبين لا تقصد صلواته وان كثر المعلى عن ابي يوسف رجما الله اذا كتب
في شئ بتر اسدت صلواته ولو كتب في شئ لا يتر الا تقصد هكذا وقع في بعض النسخ وفي بعض النسخ اذا
كتب في الصلوة في يده او في هذا او على شئ لا يستبين لا تقصد صلواته وان كان يستبين فسدت صلواته

قال يوسف جعل الكتابة علي وجه يقرأ او يستبين كلاما والكلام مستند للصلاة **ومما ينصل** هذه
الفضل التهمة والصلح وما قيل بهان واذا تمهت الامام بعد ما قد قدرنا التثنية قبل ان يسلم
فصلاته تامة وان لم يات بلفظة السلام لان الخروج بلفظة السلام ليس بضرر عندنا انما هو من عذابي
حينئذ روي الله عنه الخروج بضع المصلي وقد وجد صنع المصلي تمت صلوة وعليه الوضوء لصلوة اخري
عند علمنا بالثلاثة رحمهم الله ان التهمة لاقت حرمة الصلاة لجد الان في لو اقتدي رجل في هذه
الحالة بغير اعتد او بهوجب انتقاض الطهارة كما لو وحدت في وسط الصلاة الا انه لم يتسدد بصلوته
لانه ليس عليه ركن من اركان الصلاة ولا واجب من واجباته واما صلاة القوم فان كانوا الاخيرين
او كوا اول الصلاة فصلواتهم تامة وان كانوا اسبقين فصلاتهم فاسدة عندنا في حينئذ رحمه الله
وفي لو اصابهم تامة حينئذ انه لم يوجد من المعتدي ما يوجب فساد الصلوة لو فسدت صلواته اما
تسدد صلوة الامام لم يتسدد صلاة الامام ههنا حجة ابي حنيفة رحمه الله حديث عبد الله بن عمرو
ابن العاص روي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اذا رفع الامام واسم من السجدة الاولى
وقد قدرنا التثنية لم يحدث ففسدت صلوته وصلوة من كان مثله ولو ان صلوة من ليس مثله حاله
فاسدة والام لم يكن لهذا التخصيص فانية والمعني في ذلك ان الامام لما تمهت تسدد ذلك الجز الذي
لاقت التهمة وذلك الجز مشترك بينه وبين القوم فيفسد مشترك الا ان الامام لم يبق عليه الياس
لصحت صلوته علي الصحة والقوم بقي عليهم البناء وقد رينا ما يبي علي هذا الجز الفاسد ففسدت ههنا
وهذا اختلاف ما لو سلم الامام او تكلم او خرج من المسجد بعد ما قد قدرنا التثنية حيث لا يتسدد صلاة
المسبوقين بل يؤمون ويقيمون ما ياتي من صلواتهم والفرق ان السلام مهني لانه من واجبات
التحية تنتمي به التحريمة والكلام قاطع لا يفسد لانه لا ينفوت شرط الصلاة وهو الطهارة فلم يبرئ
ذلك في حق المسبوق فاما التهمة والحديث المند مستند للصلاة ولا قاطع لانه ينفوت به شرط الصلاة
ولهذا لو تكلم الامام او سلم بعد ما قد قدرنا التثنية فعلي القوم ان يسلموا ولو احدث الامام متهددا او
تمهتا لم يسلم القوم بل يؤمون ويقيمون ذلك ان الكلام قاطع وليس بمسدد فلا يمنع جوار البناء
الخروج من المنزل بمزلة الكلام لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا ين مسعود روي الله
عنه اذا قلت هذا وحلت هذا ففدت صلواتك ان شئت ان تقوم فقم وان شئت ان تقعد فاقعد
واذا تسدد صلاة الامام يقوم المسبوق ويقيم ما عليه وان تمهت الامام والقوم جميعا في وسط
الصلوة فان كانت التهمة الامام او لا فعلي الامام اعادة الوضوء والصلوة وليس علي القوم اعادة
الوضوء لان القوم متاوا خارجين من الصلاة بخروج الامام ففعلهم لا يضر في حرمة الصلاة ولا
يوجب انتقاض الطهارة وان كان تمهت القوم او لا فعلي الكل اعادة الصلاة والوضوء لان التهمة
القوم صادقت حرمة الصلاة وهذا اذا مراد الم سدد ههنا ما يوجب خروج القوم عن حرمة الصلاة
وكذلك التهمة الامام صادقت حرمة الصلاة لان الامام لا يخرج عن الصلاة بخروج القوم عن الصلوة
وكذلك ان تمهتا معا لان التهمة القوم صادقت حرمة الصلاة اما تمهت الامام ظاهر وكذلك
تتمهت القوم لما اقتربت تمهتهم للتهمة الامام ولو تكلم الامام بعد ما قد قدرنا التثنية ثم صحك
القوم لا وضو عليهم لانهما خارجون عن الصلاة بكلام الامام ففعلهم لم يضر في حرمة صلاتهم فلا يفسد
طهارتهم وفي زاد بن سامة عن ابي يوسف رحمه الله امام لتشهد ثم صحك قبل ان يسلم فصحك بعده
من خلفه فغلبه الوضوء على فقال لا يبي كنت امرم ان يسلموا استار الي ان القوم لا يخرجون عن حرمة
الصلاة بصحك الامام قال الحاكم ابو الفضل وقد روي عن محمد رحمه الله انه قال لا امرم ان يسلموا

اشار الي ان صحك القوم يخرج القوم عن حرمة الصلاة ولا يحتاجون الي التسليم لان التسليم للمخالف
ذكر الحاكم في المسني امام قد قدرنا التثنية ولم يتشهدوا القوم علي مثل حاله فصحك
الامام ثم صحك من خلفه قال امامي بول ابي حنيفة رحمه الله فعلي الامام الوضوء لا وضو علي القوم من
قبل ان الامام قد استند عليهم ما ياتي من الصلوة وقال ابو يوسف رحمه الله فعلي الامام الوضوء لا وضو علي القوم من
بصحكوا كان عليهم ان يتشهدوا او يسلموا فلم يتشهدوا الامام عليهم شيئا ولو كان الامام والقوم مستندوا
ثم سلم الامام ثم صحك القوم قبل ان يسلموا فعليهم الوضوء مما لان سلام الامام لا يتشهد عليهم ما ياتي
وكذلك عند محمد رحمه الله لا وضو علي القوم في هذه الصلوة لقصوره وهو ما اذا صحكوا بعد سلام الامام
لان عنده سلام الامام يخرج المعتدي عن حرمة الصلاة فاصحك منهم لم يضر في حرمة الصلاة
فلا يوجب الوضوء وعند محمد رحمه الله في عين هذه الصورة انه ليس علي القوم الوضوء وذكر في بعض
الموارد راية لا ينتقض طهارتهم في هذه الصورة ولم ينسب هذا القول الي احد والتمهت في سبب
السهو انتقض الوضوء لا يتسدد الصلوة لان العود اليها يرفع السلم دون القعود فانه تمهت بعد التهمة
قبل السلام ولا يتسدد الصلوة وعن ابي يوسف رحمه الله رواية شاذة انه العود الي سبب
السهو يرفع القعدة كالعود الي سبب التلاوة فعلي تلك الرواية يلزمه اعادة الصلاة كما يلزمه
اعادة الوضوء امام احدث فقدم رجلا قد فاضت ركعة فعليه ان يصلي بهم بقية صلاة الامام لان
المسبوق شريك الامام في التحريمة وصحة الاستحلاف بوجود المتاركة في التحريمة والحاجة ماسة
الي اصلاح صلوته فيجوز بتقديمه وبينه ما ياتي علي الاول واذا اجازوا ان السلام تاحزوا فقدم رجلا
من المدرسين ليسلم بهم ثم يقوم هذا المسبوق ويقيم ما سبق به فان تمهت الامام الثاني وقد بقيت
عليه ركعة او كفتان فان صلوته وصلوة الامام الاول وصلوة من خلفه فاسدة واما فساد
صلوته لان التهمة لاقت حرمة الصلاة فتفسد صلاته واذا فسدت صلاته فسدت صلاته من
خلفه لان صلوة المعتدي بنا علي صلوة الامام صحة وفساد افاذ فسدت صلوة الامام فتفسد
صلوة المعتدي واما فساد صلاة الامام الاول لان الاول لما استخلف الثاني فحلت وصار
الاول معتديا بالثاني وعلق صلوة الصلاة الثاني صحة وفساد افاذ كان سائر المعتدين وقد فسدت
صلوة الثاني فتفسد صلوة الاول ضرورية ولا وضو علي القوم ولا علي الامام الاول لان التهمة
وجدت من الثاني فان لم يصحك الثاني حين يؤم الاول والامام الثاني في الصلاة مع القوم تابعي
الامام الاول لادكونا ان الامام الاول ما رمتد يابه فيكون حكمه حكم سائر المعتدين والمعتدي
يتابع الامام فكذلك ههنا فان اراد الامام الاول ان يصلي في بيته نظرا ان علي بعد فراغ
الامام الثاني من بقية صلوة فصولته تامة وساتي المسئلة بعد هذا في فصل الاستحلاف ان شأ
الله تعالى وان قدر الامام في الرابعة قد ر التثنية وهي له الثالثة ثم تمهت اما الوضوء والصلاة
لانه بنيت عليه ركعة فصحك حصل في خلال الصلاة فتفسد صلاته وطهارة فاما صلوة من خلفه
ان كان مسبوفا فكذلك فاسدة ايضا لانه خرجوا عن حرمة الصلاة بصحك الامام وقد بقي عليهم
ركن ولا وضو عليهم لصلوة اخري لان التهمة توجبت من الامام لا منهم فلا ينتقض طهارتهم كما لو
احدث الامام حدثا اخر وصلوة المدرسين تامة لانهم خرجوا عن حرمة الصلاة فلم يبق عليهم ركن
من اركان الصلاة فلا يتسدد صلاتهم كما لو اخرجوا بصحك انفسهم وذكر الفقيه ابو جعفر رحمه الله
في عذيب الروايات ان ابا يوسف رحمه الله قال في اما في صلاة المدرسين فاسدة لصلوة
المسبوقين لان صلواتهم مربوطة بصلوة الامام متى فسدت صلاة الامام فسدت صلاة القوم الا

الا ان ظاهر الجواب ما قلنا لان صلوة القوم وان كانت مربوطة بصلوة الامام لكن لم يبق عليهم
شيء من صلواتهم على الصلوة هكذا ذكر الامام الزاهد ابو نصر الصناديق رحمه الله واما صلوة الامام الاول
فان كان فرع من صلوة خلف الامام الثاني مع القوم بصلوة تامة بلا خلاف كثيره من المذاهب
وان كان في بيته لم يدخل مع الامام الثاني في الصلوة اختلفت الروايات فيه في رواية ابي سليمان
تقصيد صلوة وهو الاسته بالصلوات هكذا ذكر الحاكم الجليل في المحقق وفي رواية ابي حفص رحمه
الله صلوة تامة لانه مدرك لاول الصلوة فكان خلف الامام من اول الصلوة الى اخرها من حيث
الحكم والاعتبار ولو كان خلفه حقيقة لم تقصد صلوة وكذلك اذا كان خلفه حكما واعتبرا ووجه
رواية ابي سليمان انه وان كان مدركا لاول الصلوة فقد بقي عليه شيء من صلوة بعد ما صحت
الامام الثاني وقد ذكرنا ان صحت الامام بوجوب خروج المقتدي عن حرمة الصلوة فقد خرج عليه
شي من صلوة لان الكلام فيها ان ابقى عليه ركعة او ركعتان فتقصيد صلوة كما لو خرج بغيرك لنفسه
والامام ابو نصر الصناديق ومشاخ العراق صحوا رواية ابي حفص رحمه الله ابو سليمان عن محمد
رحمه الله فمن سمي عن التمسيد خلف الامام في الثانية حتى سلم الامام في اخر الصلوة ثم صحت هذا
الرجل فلا وضو عليه وليس هذا كله عن التمسيد في الرابعة في الاما لي عن ابي يوسف رحمه الله
لو ان اما انصرف من غير ان يسلم وخرج من المسجد وصلى او صلي بعض القوم فلا وضو عليه ولا
عليه ابن سامة عن ابي يوسف رحمه الله في التوالد اذا صلي الجمعة ركعة ثم خرج وقتها ثم
تمت فلا وضو عليه وهذه المسئلة يمتني على اصل ابي يوسف رحمه الله ان خروج الوقت في صلوة
الجمعة بوجوب الخروج عن الجمعة فالتمسك بعد ذلك بقضاء حرمة الصلوة مطلقا ابو سليمان عن
محمد رحمه الله ظن القوم ان الامام قد كبر ولم يكن كبروا ثم تمتموا فلا وضو عليهم عرو بن ابي
عمرو في مسافر صلي من الظهر ركعة بغير قراة ثم تمتمه فغلبه الوضوء في قول ابي حنيفة وابي يوسف
رحمهما الله وفي قول محمد وروى رحمه الله لا وضو عليه وكذلك المقيم اذا صلي ركعة من المغرب
بغير قراة ثم تمتمه وكذلك قال ابو يوسف رحمه الله فمن طلع عليه الشمس وهو في صلوة
المغرب تمتمه وكذلك ان ذكر صلوة عليه وهو في صلوة اخرى ثم تمتمه وكذلك قال ابو
الامام ائمة الساجات امرأة فثابت الي جنبه تايمه ثم تمتمه فغلبه الوضوء اما في قول محمد
وروى رحمه الله فلا وضو عليه في شيء من ذلك اذا سجدت الصلوة وكانت تكلم فيها ثم تمتمه حكي
عن ابي يوسف رحمه الله في بؤس رحمه الله كل صلوة افتتحت بمحبة ثم دخل فيها ما ينسد ها علي وجهها
سميتم فحك فغلبه الوضوء واستارة الي المسائل التي تقدم ذكرها وذكر المصلي عن ابي يوسف
رحمهما الله في رجل صلي ركعتين تطوعا لم يقرأ في احدتهما ثم تمتمه فلا وضو عليه وهذا الجواب
خالف جوابه في المسائل المتقدمة وقال في المخزي اذا تبين له القبلة ثم سجد على صلوة بعد
العلم به فسجدت صلوة وان تمتمه فلا وضو عليه وقال في موضع اخر من هذا الكتاب ان عليه
الوضوء فالحاصل ان في جنس هذه المسائل روايتين عن ابي يوسف رحمه الله وقال فيمن اتقى
وتتمت في صلوة ثم تمتمه فلا وضو عليه لان هذا غير ظاهر وكذا في الجنازة اذا كان في صلوة
قال ولو ان صحبا افتتح مكتوبة قاعدا او مضطجعا من غير عذر ثم تمتمه اعاد الوضوء وكذا لو
افتتح الصلوة خلف مومي او خلف اخرس او اعمى ثم تمتمه فغلبه الوضوء وكذا لو افتتح المصلي خلف
المقيم والمؤتمني يري الماء المنيق لانه وكذا من يات من يعلم ان عليه صلوة قبله ولا يعلم الا امام
او الامام علي غير قبله ولا يعلم والمقيم يعلم وان كان الامام يعلم انه افتتح بغير قبله فلا وضو عليه

الموت بشر عن ابي يوسف رحمه الله لو صلي علي تمام في نفسه ثم تذكر سجدة التلاوة عليه ثم تمتمه
قبل ان يسجد لها فلا وضو عليه ولو افتدي رجل بهذا الرجل بعد السلام لم يكن الرجل اطلاقا
صلوة قال الحاكم ابو الفضل هذا الجواب خلاف جواب الاصل بشر عن ابي يوسف رحمه الله في
رجل لا يتروا صلي ركعة بغير قراة ثم تعلم سورة قال يصرف علي شئ وهو في الصلوة وعليه الوضوء
تمتمه فيه ايضا اذا صلي العزبان ركعة ثم وجد ثوبا فليس في الصلوة قال لا يصرف علي شئ ولا
وضو عليه ان تمتمه وقال في موضع اخر من هذا الكتاب عليه الوضوء فصار في المسئلة روايتان
ويجب ان تكون المسئلة الاولى علي الروايتين ايضا لانها فرق بينهما ووجه ايضا اتمت
بغير قراة ركعة ثم اعتقت فصلت ركعة اخرى بغير قراة وفي علم بالعق قال انها ليست في صلوة
ولا وضو عليها ان تمتمت وقال في موضع اخر من هذا الكتاب عليه الوضوء وعنه ايضا لو دخل بيته
العصر في صلوة رجل يصلي الظهر لزمه المضي معه وهو منقطع وعليه الوضوء ان تمتمه ولو وقتت
الامراة بجنب الامام وهو يومها لا وضو عليها في التمسك ولست في صلوة وقال في هذا الكتاب
في موضع اخر عليه الوضوء وما ينصل مسائل هذا الفصل اذا وادى صلوة
ركوعا وسجودا ذكرني ظاهر الرواية انه لا تقصد صلوة وهذا ظاهر فان من افتدي بالامام
والامام ساجد كان عليه ان يسجد معه وتلك المسئلة له زيادة وكذلك لو تلاوة السجدة في الصلاة
لزمه سجدة التلاوة وهذه السجدة ليست من موجبات حرمة ثبات الزيادة السجدة في الصلاة لا
لنفس الصلاة وكذلك اذا زاد سجدة او اكثر لا تقصد صلوة لان الحسن عليه السلام في ان كثرت كذا
سجدة واحدة والذليل عليه ان من ختم القرآن في صلوة يلزمه اربع عشرة سجدة وفي كل ركعة وفي
الحقيقة لا بها ليست من موجبات حرمة الصلوة ولا من ما شرع في الصلاة متني وللواحد حكم النبي
فان الركعة تنقيد بالسجدة الواحدة عندنا كما تنقيد بسجدة اثنين وكذلك التحلل يحصل بالسلام الواحدة
كما يحصل بالمثنى فثبت ان ما شرع في الصلاة متني حكمه حكم الواحد ثم الصلوة لا تقصد بالسجدة الواحدة
فذلك بالمثنى والذي بينا في السجود كذلك في الركوع الزايد وكذلك الركوعات وما زاد
علي ذلك فان قيل ليس ان المسبوق لو تابع الامام في سجود المستوفين انما ليس على الامام سجود
المسبوق فاسد وما زاد من الاسجدتين فلنافساد الصلوة هناك ليست لزيادة السجدة بل لانه
افتدي في موضع كان عليه الا نراذ فيه وذلك منسند للصلوة وروي عن محمد رحمه الله انه قال
في السجود الزايدة انها تقصد للصلوة وهكذا ذكرنا في كتابه عن ابي حنيفة رحمه الله ووجه
هذه الرواية ان السجدة بعد الصلوة لا تزي ان الركعة تنقيد بها ولا بها فزينة بنفسها فليست سجدة
التلاوة واذا كانت فزينة في نفسها استتمت الركعة الثانية ولو زاد فيها ركعة تامة قبل ان تمام صلوة
سجدت صلوة وكذلك اذا زاد سجدة ثم فرق محمد رحمه الله علي هذه الرواية بين السجدة وبين الركوع
فقال بزيادة السجدة تنسد الصلوة وبزيادة الركوع لا تقصد والعرف ان السجدة فزينة بنفسها
وليس الركوع فزينة في نفسه والركعة تنقيد بالسجدة ولا تنقيد بالركوع فدل ان السجدة من القوة
ما ليس للركوع في ازان نفس الصلوة بزيادة السجدة ولا تقصد بزيادة الركوع واذ اجابني
الامام وقد رفع راسه من الركوع فدخل في صلوة وركع وسجد معه السجدة لا يصير مدركا
للكعة ولا تقصد صلوة وكذا لو ادرك الامام في السجدة الاولى فركع هذا الرجل وسجد سجدة
لا تقصد صلوة فرق بين هذا وبيننا اذا ركع الامام وسجد سجدة ورفع راسه عنها فدخل رجل
معه في الصلوة وركع وسجد سجدة فانه تقصد صلوة والعرف ان في المسئلة الاولى لم يدخل فيها

الزيادة ركوع لانه وجبت عليه متابعة الامام في السجدة والابتداء بالصلاة اما ههنا دخل
 زيادة ركعة وهو الركوع والسجود وانه ينسب الصلاة وبعض مشايخنا قالوا اذا زاد في الركوع او
 في السجود ان كانت الزيادة عن سهو كان ركع ركوعا ابدى او سجدة سجدة ابدى انفسه صلوة بالاجماع
 فانما اذا تعدد ذلك يجب ان تكون المسئلة على الاختلاف على قول ابي حنيفة والي يوسف رجهما
 انه لا تنسب صلوة وعلى قول محمد رحمه الله تنسب بها على اختلافهم في سجدة المستكر وكان الغنية
 محمد بن صالح التازي رحمه الله يقول بالنسبة في سورة الممدودي نوادر من سماعة عن محمد رجهما
 انه في رجل دخل مع الامام في اول صلاة ثم نام فانتهى وبسجدة الامام سجدة ثلاثا فظن هذه الثلاث
 انه قد ركع وسجد فترك هذا الرجل وسجد يريد اتباع الامام لا تنسب صلوة لانه متبع للامام فيها وفي
 الثلاثة فان سجدة اخرى فبهدت ثلاثا لانه قد زاد في صلاة ركعة وسجدة لا تكون سجدة الثلاثة
 ضلالتين الركعة والصلاة الثانية **الفصل الثامن في بيان من يصح**
الاقتداء به ومن لا يصح وفي تقرير حال المصلي اما ما كان او متعبا او مستورا او في
 بيان ما يمنع صحة الاقتداء وما لا يمنع ذكر شيخ الاسلام رحمه الله في شرح كتاب الصلاة الصلوة
 خلف اهل الاهل او قال حاصل الجواب فيه ان كل من كان من اهل تلبسنا ولم يعلل في هذه حجة حكم
 يكون كافرا ولا يكون ماحضا ولكن ما كان من الحق بنا ويل فاسد بخور الصلوة خلفه وان كان هو يكثر
 اهلهما كالجني والعذري الذي قال تخلق القرآن لا يجوز وعق الشيخ الغفيرة الراهد اني محمد اسمعيل
 ابن حسين رحمه الله انه قال روي عن ابي حنيفة والي يوسف رجهما الله ان الصلوة خلفه الهوا
 لا يجوز وفي نوادر من سماعة وهشام عن محمد رجهما الله انه لا يصلي خلف اهل الاهل او اسيل ركن
 الاسلام عن الصلاة خلف من سلك في ايمانه فقال من سلك في ايمانه لا يكون مؤمنا وقيل ان قال انما
 من ان سلك الله لا يصح الاقتداء به وان قال اموت مؤمنا ان سلك الله يصح الاقتداء به قال الغفيرة
 ابو يوسف رحمه الله لا يجوز الصلاة خلف المتكلم وان تكلم حتى لان التكلم بدعة ولا يجوز الصلاة خلف
 المستدخري المستفي ابراهيم عن محمد رجهما الله هل يصلي خلف شارب خمر قال لا ولا كرامة معني قوله لا
 ما ينبغي فاما الصلوة خلفه فزيادة وفيه ايهما المصلحة عن ابي يوسف رجهما الله معقولة يفتي احبنا
 الا انه ليس لا فائدة وتة معلوم ان كان في اكثر حالاته معقولة فهو في جميع حالاته بمنزلة المطهر عليه
 فان مكنت في حال افاقته يقوم اعادوا الصلاة وان كان لا فائدة وتة معلوم فهو في حال افاقته
 بمنزلة الصحيح قال محمد رحمه الله في الجامع الصغير لا يوم للقاعدة الذي يومي فوما فيا ما يكون
 وليسجدون ولا يؤموا فتقودا يكونون وليسجدون والاصل في هذا ان يقال بان صلوة المعتدي
 مبني على صلاة الامام فكان كالمتبع له فالمتبع يستتبع ما هو دونه او ما هو مثله ولا يستتبع ما هو
 دونه فان كان حال الامام مثل حال المعتدي او قوة خازت صلوة الكل وان كان حال الامام
 دون حال المعتدي صح صلاة الامام ولا تقع صلاة المعتدي بيان هذا الاصل في المسائل اذا
 كان الامام يصلي قايما بركوع وسجود وخلفه قوم يصليون قايما بركوع وسجود او قوم يصليون فتقودا
 بركوع وسجود او قوم يصليون بالاميا مستلقيا على قوائم فضلا الكل جائزة لان حال الامام مثل
 حال البعض وان في حال البعض وان كان الامام يصلي قاعدا بركوع وسجود وخلفه قوم يصليون
 قايما بركوع وسجود والقباس ان لا يجوز صلوة القوم به اخذ محمد رحمه الله لان احرام القوم انعقد
 للقيام واحرام الامام لم ينفذ فلا يتحقق التباينة وحال القوم اتوي من حال الامام وفي الاستحسان
 يجوز صلوة القوم وهو قولنا فقه مع ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى قاعدا والقوم خلفه قايما

ولنا في رسول الله صلى الله عليه وسلم اسوة حسنة ولو كان القوم يصليون فتقودا بالاميا ولا يبدرون
 على السجودا ويصليون قايما بالاميا بان كانوا لا يبدرون على القعود فتصلوهم كلهم جائزة لان حال
 الامام مثل حال البعض وقوف حال البعض فان الصلوة قاعدا بركوع اتوي من الصلوة قايما او
 قاعدا بالاميا ولو كان الامام يصلي قاعدا بالاميا لا يبدرون على السجود وخلفه قوم يصليون فتقودا بالاميا
 ايضا يجوز لان حال الامام مثل حال القوم فان كان خلفه قوم قايما بركوع وسجود وسجودون او قوم
 فتقود بركوع وسجودون لا يجوز صلاة القوم عندنا وعند من رجه الله بخور لان الكل صلوة ولنا
 ان الاقتداء بالامام لا يتحقق ولا يتحقق واحرام الامام لم ينفذ للركوع والسجود فروع في بوار
 الصلوة على هذا الاصل فقال اذا كان الامام مستلقيا يومي وخلفه من يومي مستلقيا ومن يومي
 قاعدا يجوز صلوة وصلوة من هو في مثله حاله ولا يجوز صلوة القاعدا لما فيه من بيا القوي على الضعيف
 فان حال المستلقي في الاميا دون حال القاعدا الاتوي انه لا يجوز صلوة التطوع بالاميا مستلقيا اذا
 كان قادرا على القعود ولهذا افرق ابو حنيفة وابو يوسف بين هذا وبين اقتداء القائم بالقاعدا
 الذي يركع وليسجد لان حال الامام ههنا كترتيب من حال المعتدي حتى يجوز اذا السطوع قاعدا
 مع القدرة على القيام وههنا خلافه قال محمد رحمه الله في الجامع الصغير ايضا عن ابي حنيفة رحمه
 الله في امي يصلي يقوم اسيرين يقوم قارئين فصلوته جميعا فاسدة وقال ابو يوسف ومحمد رجهما الله
 صلوة الامام وعن مثل حاله تامة يجب ان يعلم ان الاي اذا ام قوما اسيرين ان صلواتهم جميعا جائزة
 بلا خلاف لان الحالة مستوية فهو القاري اذا ام قوما ماعداة ولصاحب الجرح المسائل اذا ام قوما
 جرحي والاي اذا ام قوما قارئين فصلوة الكل فاسدة بلا خلاف وانما فسدت صلوة الامام لانه
 ترك القراءة في صلوة مع القدرة عليها فتفسد صلوة القاري اذا لم يترا في صلوة مع القدرة
 عليها وانما قلنا انه ترك القراءة مع القدرة عليها لان القاري اذا كان يصلي معه كان يمكنه ان يترك
 به حتى يصير صلوة بقراءة لان قراءة الامام جعلت قراءة المعتدي فاذا ترك الاقتداء مع القدرة
 عليها فقد ترك القراءة مع القدرة عليها واذا فسدت صلوة الامام فسدت صلوة المعتدين ضرورة
 وكان ابو الحسن المكنى رحمه الله يقول اقتداء القاري صحيح في الاصل ولكن اذا اجاوان القراءة
 فتفسد صلوة وكان ابو جعفر الطحاوي يقول لا يصح اقتداء القاري بالاميا اصلا والقاري اذا
 ام قوما قارئين فصلواتهم جميعا جائزة وهذا ظاهر وكذلك القاري اذا ام قوما اسيرين فصلوة
 الكل جائزة بلا خلاف لان الامام اعلاها من المعتدي والله لا يمنع صحة الاقتداء كالمقتل اه القندي
 بالمعترض والاموي اذا اقتدي بمن يركع ويسجد وانما الاي اذا ام قوما اسيرين وقوما قارئين فصلوة
 الكل فاسدة عند ابي حنيفة رحمه الله وعند ما صلوة الامام ومن يشك حاله من الاميين جازين صلوة
 القارئ فاسدة وفي مسئلة الجامع الصغير والاحرس اذا ام قوما حربي فصلوة الكل جائزة وانما
 اذا ام اميا ذكرني بعض المواضع قال بعض المشايخ لا يجوز لان الاحرس لا ياتي بالحزبية وهي فروع
 والاي ياتي بها فصار كقراءة القاري بالاي وذكرني بعض المواضع لا يجوز عند علمائنا الثلاثة
 رجهما الله وذكر شيخ الاسلام في شرح كتاب الصلاة ان الاحرس مع الاي اذا اراد الصلاة
 كان الاي اولي بالامامة فهذا دليل على جواز اقتداء الاي بالاحرس والاي اذا ام الاحرس
 فصلواتها جائزة بلا خلاف وانما الاحرس اذا ام قوما حربي وقوما قارئين فصلوة الكل فاسدة
 عند ابي حنيفة رحمه الله وعند ما صلوة الامام ومن هو امي او احرس جازين جميعا انه اقتدي
 بهذا الامام من هو مثل حاله في المسائلين جميعا ومن هو اعلى حاله من هو مثل حاله من هو مثل حاله

في المستثنين جميعا ومن هو اعلى خالسه فتجوز صلوة من هو بمثل حاله قيا سا على القاري اذا امر قوما
كساة وعزاة ونياسا على صاحب المرح السائل اذا امر قوما صحاحا وجرحي ونياسا على الموي اذا
امر قوما مومنين وقوما قادوسين فان في هذه الصورة تجوز صلوة الامام ومن هو بمثل حاله بلا خلاف
كذا هي حاجة اي حنيفة رحمه الله ان الامام ترك القراءة مع القدرة على القراءة فانه قادر على ان
يجعل صلوة بالقرأة بالافتاء القاري على قوما ميمنا وهو معنى قولنا ترك القراءة مع القدرة عليها
تفقد صلوة واذا فقدت صلوة فقدت صلوة التزم ضرورة وعلى هذه الطريقة يقول اذا كان
حجب الاي رجل قاري يصلي والا يي يعلم ان صلوة موافق لصلوة الامام فصلي الاي وحده لا تجوز
صلوة عند اي حنيفة رحمه الله لما قلنا وفي هذا الفصل كلمات تأتي عند تمام المسئلة ان سئل الله
لقائي بخلاف القاري اذا صلي بقوم عزاة وكساة لان القاري غير قادر على ان يجعل صلوة بكسوة
بالافتاء الكافي لان كسوة الامام لم يجعل كسوة المستندي حتى يقال اذا لم يتقدم فقد ترك الكسوة
مع القدرة عليها وبخلاف صلوة المرح السائل اذا امر قوما صحاحا وجرحي لان صاحب المرح السائل
غير قادر ان يجعل صلوة بطهارة بالافتاء الصحيح لان طهارة الامام لم يجعل طهارة للمستندي
حتى يقال اذا لم يتقدم فقد ترك الطهارة مع القدرة عليها وهذا هو خروج الموي اذا امر قوما مومنين
وقادوسين ورأيت مسئلة الاي اذا كان يصلي وحده وهناك قاري يصلي وحده في بعض النسخ ان
القاري اذا كان على باب المسجد وبجوار المسجد والا يي في المسجد يصلي وحده ان صلوة الاي
جائزة بلا خلاف وكذلك اذا كان القاري في صلوة غير صلوة الاي جاز للاي ان يصلي وحده ولا
يتظر فزع القاري من الصلاة بالانفاق واما اذا كان القاري في ناحية من المسجد والا يي في
ناحية اخرى وصلوا تماموا فانه قد ذكر ابو حازم ان علي بن عباس قال اي حنيفة رحمه الله لا تجوز
وهو قول مالك رحمه الله ولين سلما انه يجوز توجهه نحو حبه انه لم يظهر من القاري رعية في اذا
الصلوة بالجماعة فلا يفتبر وجود القاري في حق الاي وذكر الغنيمة ابو عبد الله الحرطاني عن الثاقبي
اي حازم في مسئلة الاخرس اذا صلي بقوم خرسى وبقوم قارئين وفي مسئلة الاي اذا صلي بقوم
اميين وبقوم قارئين انما يفقد صلوة الاي والاخرس عند اي حنيفة رحمه الله اذا علم ان خلفه
قاري اما اذا لم يعلم لا تفقد صلوة كما قال الا لان في ظاهر الرواية لا يفضل بين حالة العلم وبين
حالة الجهل وهو ذلك لان القرأة فرض وما يتعلق بالذابن لا يختلف بالعلم والجهل الا ترى انه
لو ترك القرأة ناسيا او جاهلا وعامة لا تجوز صلوة وطريقه ما قلنا والي هذا كان يسيل السليخ
الزاهد ابو نصر الصغار رحمه الله وروي هشام عن محمد رحمه الله انه قال عامة اصحابنا رحمهم
الله اذا امر الاخرس الاميين والقارئين فضلا بما تامة يعني مكواة الامام والا يي قال الغنيمة
ابو جعفر رحمه الله اذا لمحمد رحمه الله بقوله قال عامة اصحابنا رحمهم الله من كان معه من المثقلين
امالم يرد ايا حنيفة رحمه الله لانه مخالف لهم في ذلك ثم ان محمد رحمه الله لا يذكر في الجامع الصغير
ان القاري اذا افتدي بالاي هل يصير شارعا في الصلاة وفي هذا فضل اختلف فيه المسامح
بعضهم قالوا لا يصير شارعا حتى لو كان في التطوع لا يجب القضاء والصحيح هو الاول نص محمد رحمه الله
ودنو الله وروي في شرحه ان القاري اذا دخل في صلاة الاي سقطت عامة امسكه لم يلزمه القضاء
عندنا رحمه الله قال ولا رواة عن اي حنيفة رحمه الله في هذا الفصل واما لا يلزمه القضاء
لان الشرع بمنزلة التذو ولو دل ان يصلي بغير قرأة لا يلزمه فكذا اذا أسرع وكل جواب عرفته
في القاري اذا افتدي بالاي ثم افسد على نفسه فهو الجواب في الرجل يقتدي بالمرأة والصبي

والمحدث والخبيث ثم افسد علي نفسه ولا يلزم الموي من تركه وليسجد وقال روى عنه الله يجوز قالوا
تؤم الرجل المرأة لان الرجل ان قام خلفها فهو مني عنه ضرورة الامور للتاحتب وان قام عداها
لا يجوز هذه العلة والعلة المخاراة فانما تقتض صلوة الرجل وبوم الماسح الفاسل لانه صاحب بدل صحيح
والبدل الصحيح حكمه عند الجوز عن الاصل بخلاف صاحب المخرج السائل فانه ليس بصاحب بدل صحيح
وبوم الاحدب الثاني كما يوم القاعد الثاني ولا يوم الواكب الثالث والالتخ اذا امر غير الالتخ ذكر
الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله انه يجوز ان ما يقول صار لغة له وقال غيره لا يجوز انما
والمنقصد اذا امر غيره فان كان يامن بخروج المخرجين وفي غريب الرواية مطلعا انه يجوز وهذا
المسئلة تدل علي صحة ما قبل ان المنقصد ليس بصاحب جرح سائل لان امامة صاحب المخرج السائل
الاصح لا يجوز ابي امة ابياري بعدنا مني ركة فلما نزع الامام فام الا بي بقضا ما عليه فصولته
فاسد في القياس وقيل هذا قول ابي حنيفة رحمه الله وفي الاستحسان يجوز وهو قولنا وجه
القياس وهو انه لما اتى بالقرار صارت صلوة بقره لان قراءة الامام له قراءة لما روي من
الحديث وان كانت قراءة الامام له قراءة وصار كانه كان قاريا في الابتداء ولو كان قاريا في الابتداء
ثم قام الي بقضا ما سبق به وخبر عن القراءة بان لم ياتي المتر ان يجوز صلوة لماسين بعد هذا ان
سنا الله تعالى كذا هذا وجه الاستحسان وهو انه لما يلزمه القراءة ضمنا للاقتداء وهو مقتضى
بقي علي الامام لا ينافي سببه به يومه انه لو بنا كان مؤديا بعض الصلاة بقراءة وبعضها بغير قراءة ولو
استقبل كان مؤديا جميع الصلوة بغير قراءة ولا شك ان اذا حضر بعض الصلاة بقراءة والي من
اذا جميع الصلوة بغير قراءة بخلاف ما اذا لم ياتي القراءة حيث يقتض صلوة عدا ابي حنيفة رحمه الله
لانه لو استقبل كان مؤديا جميع الصلاة بغير قراءة فلا شك ان ادي بعض الصلوة بقراءة والي من
اذا جميع الصلوة بغير قراءة بخلاف ما اذا لم ياتي القراءة حيث يقتض صلوة عدا ابي حنيفة رحمه الله
لانه لو استقبل كان مؤديا جميع الصلاة بقراءة بان ليس بال قاريا حتى يذكره فتذكره فتصير جميع صلوته
بقراءة اما ههنا لو امرناه بالاستقبال صار مؤديا جميع الصلاة بغير قراءة وكذلك الجواب في
الاخرس وفي الاصل الاي اذا افتتح الصلوة يقوم بعضهم اميون وبعضهم قاريون فاحث قبل
ان يصلي شيئا فانصرف وقدم رجلا من التارئين فان صلاتهم فاسدة وخض قول ابي حنيفة رحمه الله
في الكتاب وانه قولهم جميعا ما علي مذهبي ابي حنيفة رحمه الله فان صلوة الامام فاسدة من ابتداء
في الاستحسان من الابي اما حصل في صلوة فاسدة والاستحسان في صلاة فاسدة فاسد واما علي
مذهبنا فان صلوة التارئين كانت فاسدة وهذا قد استخلف من ليس له صلوة فلا يصح الاستحسان
كالوا استخلف صبي او محدثا او جرحل ساعتيه ولم يشترع في صلاة الامام كان الاستحسان
باطلا لانه استخلف من ا صلوة له كذا ههنا الا ان الذي جاسعته اذا كبر يؤي الدعوى في
صلوة الامام يجوز الخلاف لان الثاني سبعة المحدث امام ويصلح الامامة وفي مثله الثاني ان
كبر ثانيا ونوي المروع في صلوة الامام لا يقع الخلاف ايضا لانه جعل مقتضى الاي والاي يصلح
اما ما للتاري مثل سبق المحدث فتبع سبق المحدث ادي والله اعلم **مسائل في حال**
المصلي قال محمد رحمه الله في الاصل ابي صلي يقوم بعض صلوة ثم يقلم سورة وقرا قائما بين
فانه لا يجوز صلوة وصلوة من خلفه بمذلة الاخرس يزول ما به من الخرس في خلال صلوة وهذا
قول علمائنا الثلاثة رحمهم الله لانه يريد ان يني صلوة بقراءة علي حجة لم تتعد القراءة فلا يصح هذا
المبناثا ساعلي التاري اذا افتدي بلاي فانه لا يصح افتداوه واما لا يصح لوجع ابي احد ما من قبل

هذا والثاني وهو ان المعتدي يبرئ ان يبي صلوة بقراءة علي عزية لم ينفذ لها وكذا القادر
علي الركوع والسجود اذا اعتدي بالمعوي لا يصح لما قلنا بان ما قلنا انه اذا قلم
سورة لزمته القراءة بخبره لم ينفذ لها في الاستدراك فاجزا عن القراءة عند الخزيمة هذا اذا
كان اماما تعلم سورة في وسط الصلوة وكذلك الجواب فيها اذا كان معتدا او قلم سورة في وسط
الصلوة وانما اذا كان معتدا بالتاريخي وقلم سورة في وسط الصلاة لا ذكر هذه المسئلة في الكتب
المشهوره وقد اختلف المشايخ فيه كان الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله يقول لا ينفذ
صلوة لانه كان قاريا حكائي اول صلاة من حيث ان قراءة الامام جعلت له قراءة ما نفذت بخزيمة
للقراءة فاد القلم سورة وانما يبي صلوة بالقراءة علي عزية انفذت لها فلا ينفذ صلوة كالقاري
اذا قلم سورة وكان الشيخ الامام ابو بكر محمد بن خالد مدد غامة المشايخ يقولون ينفذ صلوة لان
خزيمة المعتدي لم ينفذ بالقراءة حقيقة لانه لم يكن قادرا علي القراءة حقيقة الا انه اعتبر قاريا حكائيا
حيث ان قراءة الامام جعلت له قراءة وحسن تعلم سورة فقد قدر علي القراءة حقيقة فلا يمكنه البتة ان
يخزيه انفذت للقراءة من حيث الحكم لا انما لزمه فون ذلك القاري اذا صلي بعض صلوة لشي
القراءة وصار اميا فسدت صلوة عند اي حنيفة رحمه الله ويستقبلها وعلي قول ابي يوسف ومحمد رحمهما
الله لا ينفذ صلوة ويبي علمنا استحسانا وهو قول زفر رحمه الله حجتهم في ذلك ان فرض القراءة
في الركعتين الاخرى ان القاري لو ترك القراءة في الاولى ولتين وقرا في الاخرتين فان كان قاريا
في الاستدراك في الركعتين قد ادي فرض القراءة فجزءه بعد ذلك لا يضره تركه القراءة مع الله
ولا في حنيفة رحمه الله انه اذا كان قاريا في الاستدراك فقد التزم اذ اجمع الصلاة للقراءة ثم عجز
عن الوفاء بالتزم فيعتل الاستدراك القاري اذا صلي بقوم وقرا في الركعتين الاولتين ثم
احدث واستخلف اميا فسدت صلوته اعلي قول زفر رحمه الله فانه يقول الامام الاول ادي
فرض القراءة وهو الركعتين ولم تنق القراءة فرضا في الركعتين الاخرتين فاستخلاف
القاري والاممي فيه سواء وانما نقول القراءة فرض في جميع ركعات الصلوات بودي في موضع معين
فان كان الامام قاريا فقد التزم اذ اجمع الصلوات بصحة القراءة والاممي عاجز عن ذلك فلا
يصح خلفه واستخلاف الامام باستخلاف من لا يصح خلفه له ينفذ صلوة الامام كما لو استخلف
صبي او امرأة وعلي هذا اذا رفع الامام راسه من اخر السجدة فسبته الحدث فاستخلف اميا
فسدت صلوة وصلوة القوم عندنا وان كان قد تعدد الشبهة في سبته الحدث واشتدلت
علي الاختلاف المعروف بين اي حنيفة وصاحبه رحمهم الله عند اي حنيفة ينفذ وعندهما لا
وهي من جملة الاثني عشرية هكذا ذكر شمس الامة الشرحي رحمه الله والشيخ ابو عبد الله الجرجاني
رحمه الله وذكر العنقية ابو جعفر رحمه الله في كشف الغوامص ان علي قول اي حنيفة رحمه الله لا
تفسد صلوة لان هذا الفعل ليس من افعال الصلاة فيجزئه من الصلاة كما لو تكلم واخرج من
المسجد وفي الاصل الاي اذا افتتح صلاة الظهر وقد تعدد الشبهة وسلم ثم تعلم سورة ثم تذكر ان
عليه سجدة في السهو فانه لا يبرؤ وصلوة جائزة عند الكمال اما علي قول اي حنيفة واي يوسف
رحمهما الله فانه يصير خارجا بالسلام اذا كان عليه سهو وانما تخو الخزيمة متى امكده العود الي السجود وبعده
ما قلم السجدة لا يمكنه العود الي السجود لانه متى عاد لا يكون محسوبا من السهو لانه بودي سجدة في السهو
بخبره انفذت للقراءة بعد ما صار قاريا فلا يمكنه ذلك كما لو تعلم سورة وقد بقيت عليه سجدة
صلية فانه لا يمكنه ان ياتي بها في بعد ما قلم السورة وانما لا يمكنه لما قلنا كذا هيمننا واد ان قدر

عليه العود بقى خارجا بالسلام السابق فنعلم السورة بحصل بعد الخروج فلا يفسد صلوة نظير هذا
ما لو كان مسافرا فتوي الاقامة بعد السلام وكان عليه سجدة السهو فانه يصير خارجا بالسلام
السابق لان العود بعد ريسب الاقامة كذا هيمننا وعلي قول محمد رحمه الله لا يخرج بالسلام اذا كان
عليه السهو فكانه تعلم السورة قبل السلام ولو تعلم السورة قبل السلام بعد ما فقد قرا الشبهة بخبره
صلوة لانه لم يبق عليه واجب كذا هيمننا واما اذا عاد الي سجدة السهو فلما سجدة سجدة تعلم السورة
فان صلوة يفسد علي قول اي حنيفة رحمه الله وعلي قولها لا يفسد لانه قادرا الي الخزيمة حين سجدة
فصار كما لو قلم قبل السلام بعد ما فقد تعدد الشبهة تنصير المسئلة اثني عشرية واما اذا سلم ثم قلم
سورة ثم تذكر ان عليه سجدة تلاوة او قراءة تشهد لم يذكر هذا في الكتاب ويجب ان تكون المسئلة اثني
عشرية لانه سلام ساه فيجوز وجوده كعدمه فكانه تعلم قبل السلام بعد ما قد تعدد الشبهة فيكون
علي الاختلاف واما اذا سلم ثم قلم سورة ثم تذكر ان عليه سجدة صليقة فان صلوة يفسد عندهم
جميعا لانه تعلم سورة وعليه ركن من اركان الصلاة **لا يمنع** واما بيان ما يمنع الاقتداء وما
لا يمنع هذا اذا كان الحايض ليليا فصيرا اما اذا كان بخلافه منع صحة الاقتداء ونص علي هذا الحاكم
الشهيد في المنع وفانه قال وبينه وبين الامام حايض ذليل قصير واسار الي المعنى فقال لانه اذا
كان بين الصنفين لا يكون حايضا واختلف المشايخ في الحد الفاصل بين القصير الذليل وغيره حكى
عن القاضي الامام ابي طاهر الدباس رحمه الله انه كان يقول الدليل الذي يصعد عليه من غير كفه
ولا مشقة بخطو الرجل خطوة ويضع قدمه عليه وعن محمد بن سلمة رحمه الله انه قال الدليل الذي لا
يشبه علي المعتدي حال الامام بسبه وغيره الدليل يشبهه عليه حال الامام بسبه وذكر الشيخ الامام
شيخ الاسلام حواهر دوده رحمه الله انه الدليل الذي لا يمنع المعتدي عن الوصول الي الامام لو
قد الوصول اليه مثل حايض المقصورة لانه اذا لم يمنع الوصول الي الامام لم يكن حايضا بسبه وبين
الامام والمانع من صحة الاقتداء هو الحايض وان كان الحايض عريضا بحيث يرفع عن الوصول الي
الامام لو اراد الوصول اليه وذكره بعض المواضع انه يمنع صحة الاقتداء يشبهه عليه حال الامام
اول يشبهه وان كان علي هذا الحايض الوصول الطويل يجب ان كان لا يمنع عن الوصول الي الامام
لا يمنع صحة الاقتداء وان كان الغيبه صغيرا يمنع عن الوصول الي الامام ولكن لا يشبهه عليه
حال الامام ساهما او روية ومن ما يجئ من قال يمنع صحة الاقتداء لانه اذا لم يمكنه الوصول الي
الامام فقد اختلف المكان ومنهم من قال لا يمنع لان الحايض انما يهيمننا لا يشبهه حال الامام
عليه لاقتلان المكان لان بالقدرا الذي هو مستعمل بالحايض لو كان قاريا لا يخلط المكان هذا
الصحيح وان كان علي هذا الحايض باب ان كان الباب مفتوحا لا يصير حايضا لانه لا يشبهه عليه حال
الامام لا يمنع من الوصول الي الامام فلا يمنع صحة الاقتداء وان كان الباب مسدودا قال العنقية
ابو بكر الاسكاف رحمه الله يعتبر حايضا ويمنع صحة الاقتداء لانه يمنع الوصول الي الامام لو قفل
وقال العنقية ابو بكر الاسكاف رحمه الله لا يمنع صحة الاقتداء لان الباب وضع للوصول والنفاد يكون
علي ما عليه وضع الباب كالنفوخ وان كان الحايض طويلا الا انه مشكك فن اعتبر الوصول الي الامام
بجعله حايضا ومن اعتبر عدم اشتباه حال الامام حال الاشتباه لا يجعله حايضا وذكر شمس الامة
الشرحني رحمه الله اذا لم يكن علي الحايض العريض باب ولا فرجة ولا نيب فقيهه واسان في رواية
يمنع الاقتداء لانه يشبهه عليه حال الامام وفي رواية لا يمنع قال وعليه على الناس محكة فان الامام

ثبت في مقام ابراهيم وبعض الناس يفتنون ورا الكعبة من الجانب الاخر وجنهم وسين الامام الكعبة
ولم ينعهم احد من ذلك ولو كان بينه وبين الامام طريق عظيم او نحو عظيم لا يجوز الاقتداء عند بالقوله
عليه السلام ليس مع الامام من كان بينه وبين الامام مناد وطريق او صف من النساء ولا من خلل بينها
ما ليس مكان الصلاة حقيقة وحكما واختلاف المكان يمنع صحة الاقتداء قال بعضهم ان يكون مناد او ما يمر
فيه الحجة او رجل يعبر وقال بعضهم اذا كان طريقا منظر فامير فيه العامة يكون عظيم يمنع الاقتداء وان
كان طريقا لا يمرضه العامة وتلك المساجد في مسند الطريق الذي يمنع الاقتداء وانما يمرضه الواحد
والاثنان لا يمنع الاقتداء وهذا اذا لم تكن الصفوف متصلة واما اذا انفكت الصفوف على الطريق
لا يمنع الاقتداء لان الكل يحكم الصفوف صار مكان الصفوف ان كان على الطريق واحد لاس
به الاتصال وبالمثل ثبت الاتصال بالانفاق وبالمشي خلاف علي بن ابي يوسف رجة الله ثبتت
وعلي بن ابي يوسف رجة الله لا تثبت وكذلك اختلفوا في مسند الزوارق والهر العظيم الذي يمنع صحة الاقتداء قال
بعضهم الهر العظيم ما يجري فيه السفن والزوارق وهكذا ذكر الحاكم السني في المسند عن ابي حنيفة
رجة الله وهو الصحيح لانه اذا كان هكذا يصير حائل او عن ابي يوسف رجة الله انه اذا كان بحيث لا
يمكن للمشي في بطنه كان عظيم ومن المساجد من قال اذا كان لا يمكن للرجل القوي ان يخترق بطنه فاعظم
مانع صحة الاقتداء وان كان على الهر حديد عليه صفوف متصلة لا يمنع صحة الاقتداء وللثلاث حكم
الصف بالاجماع وليس للواحد حكم الصف بالاجماع وفي المثنى اختلاف علي ما مر في الطريق وان
كان بينه وبين الامام بركة او حوض من ان كان كالحال لودقت الحفاسة في جانب يتجنب الجانب الاخر لا
يمنع صحة الاقتداء ان كان لا يتجنب منع الاقتداء ويكون كثيرا ذكره الامام ابو نصر الصغار
رجة الله وفي تناوي ابي الليث رجة الله رجل يصلي يقوم في فلاة كم مسد ارباب يني ان يكون بينه وبين
القوم حتى لا يجوز صلواتهم حكى عن القتيبي ابي القاسم رجة الله انه قال مسد ارباب ان يصطف فيه القوم
وعنه من المساجد قال مسد ارباب ثبت فيه الصفات فرق بين هذا وبينما اذا صلى الامام في الصلي
العدي يوم العيد حتى يجوز وان كان بين الصفوف فصل والفرق ان يصلي العدي بمسرة المسجد في
حق الصلاة بالانفاق وان اختلفوا فيمناعة الصلاة لان ذلك كله جعل للصلاة ولا كذلك لان ذلك
وفي القناوي امام صلي يقوم على الطريق فاصطف الناس في الطريق على طول قال اذا لم يكن بين
الامام وبين القوم مسد ارباب جعل حائل صلواته والافلا وكذلك بين الصف الاول وبين
الصف الثاني لان المانع من الاقتداء ههنا هو الطريق لان الاو حائل يكون الطريق مانعا ودرنا
الطريق المانع بهذا فاختلاف المسئلة الاولى لان المانع ههنا مجرد الانفصال فقد رنا الصف
او بالصين رحلان ام احدهما مانع في فلاة من الارض ثالثة وحل في صلاة فاقدم الامام
حتى في جوار موضع سجوده مسد ارباب يكون بين الصف الاول وبين الامام لا تستد صلواته وان
جاء موضع سجوده لان في الابد الوكالا ثلاثة وكان بينه وبينها هذا القدر جاز فكذا اذا تقدم
هذا القدر وفيه ايضا رجل يصلي في العز اقنار عن موضع قيامه مسد ارباب سجوده لا تستد
صلواته ويعتبر مسد ارباب موضع سجوده من خلفه وعن يمينه وعن يساره ويعطي بهذا القدر حكم المسجد
كافي وجه القبلة تالم يتأخر عن هذا الموضع لم يتأخر عن المسجد فلا تستد صلواته ولا يعتبر الخط
في هذا الباب حتى لو خط حوله خطا ولم يخرج عن الخط ولم يتأخر عن الموضع فسدت صلواته
في هذا الموضع ايضا قوم يصلون خارج المسجد او في الصحراء او وسط الصفوف موضع لم ينعهم فيه
احد من ارضاء وفارقت يجوز صلواته من وراء ذلك الموضع اذا كانت الصفوف متصلة حوا الي

ذلك الموضع صار الكل في حكم المسجد وهذه المسئلة تؤيد قول من يقول بجواز الاقتداء خارج المسجد
اذا كان الصفوف متصلة بصفوف المسجد وان لم يكن المسجد ملائ وفي باب الجمعة في صلاة الاصل
مسئلة لا علي هذا القول وموردتها اذا صلى الرجل في سوق الصلوة الجمعة مقتدا بالامام
في المسجد جاز اذا كانت الصفوف متصلة بصفوف المسجد اعتبر اتصال الصفوف ولم يعتبر كون المسجد
ملائ ولذا صلى الرجل في المدينة مقتدا بالامام في المسجد يجوز ولو صلى على سطح المسجد مقتدا
بالامام في المسجد يجوز صلواته هكذا روي عن ابي هريرة رضي الله عنه انه كان يفعل ذلك فلان غالب
حال سطح المسجد لا يخلو من كوة وسقف فصار كالحائط بينه وبين الامام عليه باب وهذا اذا كان
مقامه خلف الامام او على يمينه او على يساره فاما اذا كان امام الامام او بارأيه فوق راسه لا
يجوز هو المنقول عن اصحابنا ذكر هذه الجملة سمس لاية الخواشي رحمه الله في شرح كتاب الصلوة
وذكر شيخ الاسلام المعون بخواشيه اوده رحمه الله هذه المسئلة وجعل الجواب فيها كالجواب في
الحائط ان عليه نقب او باب مفتوح او مسدود الى اخره وذكر سمس لاية السرخسي رحمه الله في شرح
كتاب الصلاة في باب الحديث انه اذا قام على السطح بخدا الامام انه يجوز صلواته هذا اذا صلى على
سطح المسجد وان صلى على سطح بيته و سطح بيته متصل بالمسجد ذكر سمس لاية الخواشي رحمه الله في
شرح هذه المسئلة لان سطح بيته اذا كان متصلا بالمسجد لا يكون اسد حلالا من منزل يكون
يحجب المسجد بينه وبين المسجد حائط ولو صلى رجل في مثل هذا المنزل مقتدا بالامام في المسجد وهو يصلي
الثلي من الامام ومن الكبير يجوز صلواته فالقيام على السطح يكون لذلك وذكر القاضي الامام
علاء الدين في شرح المختلفات هذه المسئلة وقال لا يجوز الاقتداء على حائط حائل كالو
كان علي رفق تلك الدار ووجه التوفيق بين القولين يظهر لمن تأمل في المسئلة المتقدمة اذا
قام على راس الحائط يربطه الحائط الذي بين المسجد وبين منزله وذكر علا الدين رحمه الله في شرح
المختلفات قال لا يجوز الاقتداء لانه حائل ههنا ذكر علا الدين ايضا اذا كان على راس الحائط صف
وصف على سطح المنزل فتحة اقتداء الصف الذي على سطح المنزل على الحائط فيها اقامت الصفوف خارج
المسجد متصلا بالمسجد وهناك ان كان المسجد ملائ يمنع الاقتداء وان لم يكن المسجد ملائ قال بعض
المشايخ لا يجوز الاقتداء وقال بعضهم يجوز وهو الصحيح وسياتي بيانه بعد هذا ان سأل الله تعالى
فتا المسجد حكم المسجد حتى لو قام في فتا المسجد واقتداء بالامام مع اقتداوه وان لم تكن الصفوف
متصلة ولا المسجد ملائ واليه اشار محمد رحمه في باب صلوة الجمعة فقال يمنع الاقتداء في الطاقات
بالكوفة وان لم تكن الصفوف متصلة ولا يصح في دار الضيافة الا اذا كانت الصفوف متصلة لان
الطاقات بالكوفة متصلة بالمسجد ليس بينها وبين المسجد طريق فلا يشترط فيها اتصال الصفوف
فاما دار الضيافة فتفصل عن المسجد بينها وبين المسجد طريق فبشرط فيها اتصال الصفوف فعلى
هذا يصح الاقتداء لمن قام على الدكان الذي يكون على باب المسجد لانه من فتا المسجد متصل بالمسجد
وفي فتا دي ابي الليث رجة الله امام صلي بالناس في المسجد الجامع من غير يوم الجمعة فقام صلي
عند المقصورة وقام صلي اخر في اخر المسجد شكوا فيه منهم من قال لا يجوز وقال الصدر السني
الاعدل من الاقارب ان الامام اذا كان بالمقصورة والقوم يسراي حاصه يجوز كذا اذا كان الامام
مسجدا سارا والقوم يسراي حاصه يجوز وان كان الامام في المقصورة والقوم يسجد مناره لا
يجوز واتحاد الصلواتين بشرط لصحة الاقتداء حتى لم يصح اقتداء مصلي الظهر بمصلي العصر وعلى العكس
ولا من يصلي ظهرا مصلي ظهر يوم غير ذلك ولا اقتداء المقصر بالمتفل ويصح اقتداء المتفل بالمقصر

وقال الشافعي رحمه الله يصح الاقتداء في جميع ذلك ثم اذا لم يصح الاقتداء في هذه المسائل عندنا ولم يصبر شاربنا في النقص هل يصبر منقطعاً شاربنا في الصلاة ذكر في كتاب الحديث انه لا يصبر شاربنا وذكر في باب الاذان ان يصبر شاربنا في المساج من قال في المسئلة روايتان ومنهم من قال ما ذكر في باب الحديث قول محمد رحمه الله وما ذكر في باب الاذان قولهما رحمه الله صلى الله عليه وآله ان الزبينة اذا نظلت هل تنقلب نظراً وذكر في روايات الزبائن اذا اختلفت الغرضان فامر احدهما صاحبه لا يجوز صلوة المأمور ان تقع بينهما لم يكن عليه وضوء وهذا يدل على انه يصبر شاربنا في الصلاة وفي ذكر في باب انتاج الصلاة اذا وقع تكبير المعتدي قبل تكبير الامام حتى لم يصبر شاربنا في صلاة الامام هل يصبر شاربنا في صلوة نفسه اختلفوا فيه قال بعضهم يصبر شاربنا واليه اشار محمد رحمه الله في هذا الباب حيث قال في تقليل المسئلة لانه دخل في صلوة غير صلوة الامام وذكر في نوادر ابي سلمين رحمه الله واستار الى انه لا يصبر شاربنا والاصح ان في المسئلة روايتان وقال القدر الشافعي رحمه الله ولا يعتد علي انه لا يصبر شاربنا في جميع افعال الصلاة لا يجوز في فعل واحد لان المعنى لا يوجب الفصل لان الاقتداء ابتداء على مسيلكي المشاركة وانما يصح بنا الوجود على الوجود ولا بنا الوجود على المعدوم واقتداء المفترض بالمتفعل بنا الوجود على المعدوم وفي قضية الغرضية وفي حق هذا المعنى جميع افعال الصلاة والفعل الواحد على السواء بعضنا يخالفوا انما لا يجوز اقتداء المفترض بالمتفعل في جميع افعال الصلاة اما يجوز في فعل واحد لا يري الى ما ذكر محمد رحمه الله في الاصل ان الامام اذا رفع راسه من الركوع جالساً في اقتداءه فيقبل ان يسجد السجدة سق الامام الحديث فاستعمل هذا الرجل الذي اقتدي به ساعته مع الاستحلاف وباقي الخليفة بالسجدة فيكون هاتان السجدة ان فلا الخليفة حتى يبعد ما بعد ذلك فرضاً في حق من ادرك اول الصلاة ومع هذا صح الاقتداء وكذلك المتفعل اذا اقتدي بالمفترض وفي الشفع الاخر يجوز وهذا اقتداء المفترض بالمتفعل في حق الفزاة مع هذا صح والصحيح ما عليه عامة المشايخ ان اقتداء المفترض بالمتفعل كما لا يجوز في جميع افعال الصلوة لا يجوز في فعل واحد لان المعنى لا يوجب الفصل على ما مر واما ما ذكر من المسئلة اما المسئلة الاولى فلما نحن لا نقول بان السجدة تنقل في حق الخليفة بل هو قرن لوجود هذا الفرض فان هذا الفرض انه اذا لم يوده في محله يجوز بالاعادة اذا امكنه ولذا عجز عن الاعادة بان خرج عن حرمة الصلاة بتقصيد صلاته وقد وجد هذا الحد في مسيلكي وهذا ان الخليفة قائم مقام الاول فكان الاول في مكانه ولو كان الاول في مكانه كانت السجدة ان فرضاً في حقه فكذا في حق الخليفة الا انه لا يبعد بما في صلوته وكمن نؤمن لا يبعد به فعدم الاعتداد لا يدل على عدم الغرضية واما المسئلة الثانية فلما صلوة المعتدي احدث حكم الزمن بسبب الاقتداء ولهذا الزمة فقامت لم يدرك مع الامام من الشفع الاول وكذلك لو اقتصد المعتدي الصلوة على نفسه يلزمه فقامت أربع ركعات فان احدث صلوة المعتدي حكم الفرض كانت الفزاة نفلاً في حقه كما في حق الامام فكان هذا اقتداء المتفعل بالمتفعل في حق الفزاة وان كان صفت ثامر من النساء حلت الامام وراهن صفوف من الرجال فتتصل صلوة تلك الصفوف كما استحسننا وفي التيسر بتقصيد صلوة صفت واحد خلفت المرأة فكذلك استحسننا وجه الاستحسان حديث عمر رضي الله عنه موثقاً عليه من نوعا الى النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من كان بجنبه وبين الامام يترأف

من النساء وطريق فلا صلوة له ولان الصف من النساء منزلة الاحاطين بين الامام والمعتدي وجود الحاطي الكبير الذي ليس عليه فزعة بين الامام والمعتدي يمنع صحة الاقتداء على الاطلاق والذي يرفك ذلك الصف من النساء ان ثلثا وقتن في الصف يتصدق بصلوة واحد علي يمينهن وواحد علي شمالهن وثلثة خلفهن الي اخر الصفوف لان الثلث جمع متفق عليه هذا هو جواب ظاهر الرواية وذكر في واقعات الناطقي وجعل الثلث صفاتاً ما حتى يقال بينها وتلك الصفوف الي اخرها فان كانت امرأتان فالمروري عن محمد رحمه الله ان المرأتين يتصدقان بصلوة ابنة نفرو واحد عن يمينها وواحد عن يسارها واثنين خلفهما ايها لان المشي ليس يجمع ثامر منها مائة الواحدة لا يتصدقان الا بصلوة من خلفهما وعن ابي يوسف رحمه الله روايتان في رواية جعل الثلث كالاشين وقال لا يتصدقان الا بصلوة خمسة نفرو واحد عن يمينهن وواحد عن يسارهن وثلث خلفهن بخلافين لان الاثر حاي صفت ثامر والثلث ليس بصف ثامر وفي رواية اخرى جعل المشي كالثلث وقال امرأتان يتصدقان بصلوة واحد عن يمينها وواحد عن يسارها وصلوة رجلين خلفهما الي اخر الصفوف لان المشي حكم الثلث في الاصطفاك حتى يطمأنح الامام وقال عليه السلام الاثنان وما فزتهما جماعة ابن سماعه عن محمد رحمه الله في مؤمر وتقوا على طهر طلة والمسجد ختمه والناس فقامهم لا يجوز صلواتهم وهكذا ذكر في واقعات الناطقي وفي نوادر الرسيعي رحمه الله اذا كان في المسجد رجلان وعلي الرف صفت من النساء فتتدين بالامام وتحت الرف صفوف الرجال هل تنسدة من وقف خلف النساء قال لا تتصدق وكذلك الطريق قال وان كان الرجال الذين مؤق الظلة بخلافهم من ختمت النساء اجزاهم بمنزلة امرأة بخلاف بينه وبينه خابط وان قام ثلاث نسوة خلف الامام فتصدق علي من قام بخلافين خلفهن الي اخر الصفوف ومن لم يكن بخلافين من اهل الصفوف فتصلونهم تامة لا يستر عن ابي يوسف رحمه الله في ثامر صلي برجال النساء وصفت النساء بخلاف الرجال قال تنسدة بصلوة رجل واحد الذي بين النساء والرجال ومما روي ذلك الرجل كسرة او خابط بينهم وبينهم لا يترك لولا ان بين صفت الرجال وبين صفت النساء سرة فذكر مؤخر الرجلان ذلك سرة للرجال ولا تنسدة بصلوة احد منهم وكذلك لو كان بينهم خابط وكان الحاطي قد رذاع كاستسرة وان كان اقل من ذلك لا يكون سرة فان كان النساء اكثر من ذلك الحاطي يبي الذي هو قدر الدراع وليس بسرة وان كان الحاطي قد رذاع الرجل او طول فهو سرة لمن كان علي الارض من الرجال ولا يكون سرة لمن كان علي الحاطي وان قام الرجل علي الحاطي والنساء علي الارض بهذا او ما لوقام النساء علي الحاطي والرجال علي الارض سوا **ومما ينص عليه** **المسائل** اذا صلي رجل برجال النساء بصلوة فلما افتتح الصلاة احدث رجل وامرأة وذهبا يتؤمنان ثم جاء وقد فرغ الامام من صلاته وقاما يتقيان الصلاة فقامت المرأة بخلاف الرجل في مكان واحد حتى فرغما يتقيان فصلاة الرجل فاسلة وصلاة المرأة تامة ولو كانا يتقيان بان دخلا في الصلاة بعد ما صلي الامام وهو في العتمة فلما سلم الامام قاما يتقيان ما سبقها الامام فقاما في مكان واحد حتى فرغما من صلاتهما فقامت المرأة في صلاة الرجل وبما سبقها لا يوجب فتنا بصلوة الرجل ويحاذانها اياه وهما مدركان لا يوجب فتنا بصلوة الرجل والمخاذاة في الطريق في المدركين ذهبا ليتزونا لا يوجب فتنا بصلوة الرجل استحسننا وفي كتاب العسة اقتدا رجل وامرأة برجل في الركعة الثالثة ثم احدثا ذهبا وتوصلا ثم جاءا يتقيان فتأذت المرأة الرجل ان خاذته في الثالثة والرابعة للامام وهي اولى وثانية لما تنسدة بصلوة الرجل وان خاذته

في الثالثة والرابعة لما جئنا لاقتصد صلوة الرجل لانهما مسبوكان بينهما واجناس هن المسائل
وهما يتصل بتة المسائل ايضا اذا نوت المرأة القطوع واقترنت بالما
صللي الموضع وبوي الامام امامتها وكادته فسدت صلوة الامام والقوم اما فسدت صلوة الامام
لتحق المشاركة في الصلوة واما فسدت صلوة القوم لفساد صلوة الامام اذا وقت الرجل والمرأة
في مكان واحد يصلي كل واحد منهما وحده لا يقتصد صلوة الرجل وبذلك المسئلة يتبين ان ما قال
بعض المشايخ ان مجازاة المرأة الرجل في صلوة مطلقة مشتركة اما وجوب فساد صلوة الرجلان
المرأة من قريتها الى قدمها عورة فزما ليشوش الامر على الصلي فيكون ذلك سببا لفساد صلوة الرجل
ليس يصحح حكم عن نتائج العرف صورة في المجازاة لا تقتصد صلوة المرأة ولا تقتصد صلوة الرجل
وبما اذا كانت المرأة وترعت في الصلوة بعد ما شرع الرجل في الصلاة ناولا امامة النساء وقا
تخذيته وهذا لان فساد صلوة الرجل بسبب المجازاة لتركه فرضا من فروض المفارقات الرجل
ماورد نتائج المرأة عرف ذلك لقوله عليه السلام اخرهن من حيث اخرهن الله فاذالم يوفقها
فقد ترك فرضا من فروض المفارقات المجازاة لما ترك فرضا من فروض المفارقات وان صارت ملوكة
بالتأخير لان المرأة صارت ملوكة بالتأخير فصارت ملوكة بالملوكة اذا جازا التأخير من الرجل
ليتم تأخير الرجل بسبب اذا كانت المرأة حاضرة حين شرع الرجل في الصلاة فقامت تحذيره امكنه
التأخير بالتقدم عليها خطوة او خطوتين فاذا لم يتقدم لم يوجد منه التأخير فلا يلزمها التأخير فلم تترك
فرضا من فروض المفارقات اذا كانت بعد ما شرع الرجل في الصلاة لا يمكنه التأخير بالتقدم عليها
خطوة او خطوتين لان ذلك مكروه في الصلاة واما تأخيرها بالاشارة او باليد او ما اسنه ذلك
فاذا فعل ذلك فقد وجب منه التأخير فليزنها بالتأخير فاذا لم يتأخر فقد ترك فرضا من فروض المفارقات
فقتصد صلواتها وهذا مسئلة عجيبة **الفصل التاسع في المروء**
بين يدي المصلي ودر المار ومسائل السترة قال محمد رحمه الله في الجامع
الصغير والمرأة تريد ان تمر بين يدي رجل وهو يصلي قال يدها فان مرت لا تقطع صلواته واعلم
ان الكلام في هذه المسئلة في مواضع احدها ان المروء بين يدي المصلي لا يقطع الصلاة اي شي كان
المار وهذا امد هب الماروي عن النبي صلى الله عليه وسلم لا يقطع الصلاة مردوري وادروا ما
استطعتم والثاني ان المصلي يدر المار وانه رخصة وينج كقتل الاسودين واختلف المشايخ في
كيفية الدزيمهم من قال يدرها بالاشارة وسهم من قال يدرها بالتسبيح وفي الاصل داسج وانشار
باصبعه ليصرفه عن نفسه لم يقطع صلواته واحب الي ان لا يفعل واختلف المشايخ في معنى قوله احب
الي ان لا يفعل قال بعضهم لانه جمع بين الاشارة والتسبيح وكان يكتفيه احدهما وقال بعضهم لانه تسبيح
والفقر ورد بالاشارة وقال بعضهم يحتمل ان يكون معناه ان تترك الاشارة والتسبيح للذرا
اولي لان الكراهة في المروء ثابته من غيره وهما ثابتا بنعله وفعل النبي صلى الله عليه وسلم في
هذا الباب محمول على الاستدراجي كان يجوز ادخال يده من الصلاة في الصلاة ثم اذا اشاراد
سبح او جمع بينهما ولم يمنع المار عن المروء لا يدر على ذلك ولا يتدخل بالمحاجة هذا هو مذهب طائفة
ومن العلماء من اطلق المصلي ان ياحد بعض ثيابه او بعض يديه فيدراة لظاهر قوله عليه السلام
وادروا ما استطعتم ومن العلماء من اطلقه ان يضربه ضربا خفيفا وان يثاقله فان النبي عليه
السلم قال في اخر حديث ابي سعيد الخدري رضي الله عنه وادروا ما استطعتم فان لاني فليقاتله
فانه شيطان وعدنا لا يدر على الاشارة والحديث محمول على الاستدراجي كان العمل في الصلاة

مباحا الثالثة ان المروء بين يدي المصلي مكروه والمار لم يدر في عن النبي صلى الله عليه وسلم انه
قال لو علم المار بين يدي المصلي ما عليه من الوزر لوقف اربعين قال ابو ايوب لا ادري اريد بقوله
اربعين عاما او شهرا او يوما الرابع في مقدار ما يجب ان يكون بين يدي الصلي وبين يدي المار
حتى لا يكره المروء وهذا الفصل لا ذكر له في الاصل وقد اختلف المشايخ فيه بعضهم قال خمسون
ذراعا وبعضهم قالوا مقدار موضع صلاة وهو موضع قدمه الى موضع سجوده وقال الغني ابو
جعفر اذا سرت في موضع يقع بصر المصلي عليه وبصره الى موضع سجوده فذلك مكروه وما زاد على ذلك
فليس بمكروه وعنه ايضا اذا سرت في موضع يقع بصر المصلي عليه لو صلى خشوعا يكره وان سرت في موضع
لا يقع بصر المصلي عليه لو صلى خشوعا لا يكره وقال الغني ابو القاسم الصنار رحمه الله اذا كان
بين وبين المار مقدار ما يجب الصف الاول الى حائط القبلة فمروء له يصير هذا اذا كان في
الصحن ولم يكن له سترة فان كان له سترة فترتبته وبين السترة فهو مكروه وان سرت من وراء السترة
فهو ليس بمكروه قال بعض مشايخنا وانما لم يكن له المروء بين المصلي وبين السترة اذا كان بين
المصلي والمار اقل من مقدار الصحن اما اذا كان معه اربعة الصحن فضا عدا فلا يكره وان كان
يصلي في المسجد فان كان بين وبين المار سطوة او انسان قائم او قاعا لا يكره لان به وقعت
الحيلولة بين المار وبين المصلي وان لم يكن بينهما حائل ان كان المسجد صغيرا يكره في اي موضع يمر
والي هذا الشارح رحمه الله في الاصل فانه قال في الامام اذا فرغ من صلواته فان كان صلاة لا
تطوع بعدها فهو بالخيار ان شاء اخرج عن يمينه او شماله وان شاقا قام وذهب وان شاقا استقبل
الناس بوجهه اذ لم يكن تحذيره رجل يصلي ولم يفصل بينهما اذا كان المصلي في الصف الاول او في
الصف الاخير وهذا هو ظاهر المذهب لانه اذا كان وجهه مقابل وجه الامام في حال قيامه يكن
ذلك وان كان بينهما صفوف ووجه الاستدلال بهذه المسئلة ان محمد رحمه الله جعل حكمه من
الامام في محرابه وهو مستقبل له بمترلة جلوسه بين يديه وموضع سجوده وكذا المروء في المحراب
في اي موضع يكون من المسجد يحل بمترلة مروه بين يديه وفي موضع سجوده وان كان المسجد
كبيرا مثل الجامع قال بعض المشايخ هو بمترلة المسجد الصغير فيكره المروء في جميع الاماكن وقال
بعضهم هو بمترلة الصحن فيكون الجواب فيه كالجواب في الصحن ومن المشايخ من قال الحد في المسجد
قد رثلته اذ رجع وتترك ذلك العذر وفي ما رواه ذلك الامر واسع عليه وان كان الرجل يصلي
على الدكان او على السطح فترتبات بين يديه على الارض فقد مرت بين يديه ان كان السطح والدكان
على اقل من قامة الرجل هكذا ذكر بعض المشايخ في شرح الاصل وذكر بعض المشايخ في شرح الجامع
الصغير ان كان تحت محاذي اعضا المار اعصا المصلي متخاذا بين يديه فليده هو المار بين يديه
ولو مرت بين يدي المصلي خلف الدابة فليس يكره قال محمد رحمه الله انه رجل يصلي في الصحن
ليست له ان يكون بين يديه شي مثل العصا وخو وان كان لا يجد العصا يستريح بحائط او سارية
او شئ والكلام ههنا في مواضع احدها في اصل السترة وانه مستحب والاصل فيه ماري عن عول
ابن ابي حنيفة عن ابيه قال راي النبي صلى الله عليه وسلم بالبطاني فنه حرام من ادم فاخرج
بلال عترة وعزها فخرج النبي صلى الله عليه وسلم بفضلي اليها والناس يمزون من وراءه وقال
صلي الله عليه وسلم من كان يصلي في الصحن فليضع بين يديه مثل موزة رجله او واسطة رجله
لا يضره مردوري بين يديه والثاني الستة في الفرض المار وينا من حديث بلال رضي الله عنه وانما
ينبغي ان يكون مقدار طولها ذراعا لان السترة قد ذراع ولم يذكر في الاصل قد رها عن صا قبل

ويبين ان تكون غلط اصح هكذا ذكره شمس الامة السرخسي رحمه الله وانه موافق لما روي عن ابن
 مسعود رضي الله عنه انه قال يجري من السجدة السهم وهكذا ذكر محمد رحمه الله في السير الكبير
 ان النبي صلى الله عليه وسلم وحلم قال يجري من السجدة السهم يفتح اليها معناه يعني قال الله تعالى
 لا تجري نفس عن نفس شيئا قال وطول السهم قدر ذراع وعرضه قدر اصبع وقال عليه السلام اذا
 صلى احدكم وبين يديه مؤخره الرجل او واسط الرجل فليصل اليها ولا يبتا في ما تره من كلب او حمار
 ومؤخره الرجل واسطه يبلغ قدر ذراع واما اذا كان طول السجدة اقل من قدر الذراع فففيه
 اخلاف المشايخ قال شيخ الاسلام فعلى هذا اذا وضع يديه او حشيه بين يديه ان كان ارتفاع قدر
 ذراع يصير سجدة بلا خلاف وان كان دون ذلك يكون فيه خلاف والاربع سجدة الامام يجري
 احكامه فتدبر ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى الي العترة بالطحا ولم يكن للعترة سجدة والحاشي
 ينبغي للمصلي ان يقرب الي السجدة قال عليه السلام من صلى الي سجدة فليكن منها والسادس ان
 جعل السجدة على احد جانبيه اما الامين والايمن والايمن والايمن والايمن والايمن والايمن والايمن
 لان النبي صلى الله عليه وسلم لا يصل الي سجدة ولا يجرى الي سجدة ولا يجرى الي سجدة ولا يجرى الي سجدة
 اذا تعد عترة السجدة لصلابة الارض او لغيرها يصنعها بين يديه عند بعض المشايخ وعند بعضهم يضعه
 السجدة كما ورد في الغزو ودعا للوضع لكن يضع طول الالة لو امكنه الغزو غزوا طول او في الموضع يكون ذلك
 والثامن لا بأس بترك السجدة اذا امن المرور ولم يواجد الطريق لان الداعي الي السجدة قد
 زال وقد فعل محمد رحمه الله في طريق مكة غير مرة والتاسع اذا لم يكن معه حشية او شيء يبرز
 او يضع بين يديه هل يخط خطابين يديه عامة المشايخ على انه لا يخط وهو رواية عن محمد ايضا
 والذي قالوا بالخط اختلفوا فيها في كيفية الخط قال بعضهم يخط طولاً وقال بعضهم يخط كالخط
الفصل العاشر في النوافل وفوائدها عن وقتها وفي
 التراويح والوتر والقبول قال محمد رحمه الله لو نطوع بربع ركعات قبل العصر فحسن فقد جبر
 بين ان يفعل وبين ان لا يفعل لان النبي صلى الله عليه وسلم كان يفعل تارة ويترك اخرى والسنة
 ما واظمه عليه النبي صلى الله عليه وسلم ولكن لو فعل كان حسناً فقد ورد في الترغيب فيها ان ركعة
 ولا نطوع بعد ما قال ولو نطوع قبل العشاء بربع ركعات فحسن والنعطوع بعد ركعتان وان
 نطوع بعد ما بربع هو افضل ذكر الامام الايوبي لصغار والشيخ الامام شيخ الاسلام رحمه
 الله ان النطوع بعد العشاء حسن ان شاء فعل وان شأ لم يفعل لانه لم يتكلم اليه ان النبي صلى الله
 عليه وسلم واظم عليه والسنة ما واظم عليه النبي صلى الله عليه وسلم من مشايخنا من قال ما
 ذكر في الكتاب انه يقطع بعد العشاء بركعتين قول ابي يوسف ومحمد رحمه الله فاما علي قول ابي حنيفة
 رحمه الله فالافضل ان يصلي اربعاً وهذا القائل يجعل هذه المسئلة فرعاً للمسئلة اخرى ان صلاة
 الليل مثنى بمسئلة واحدة افضل او اربع ففائدة ابي حنيفة رحمه الله اربع وعدها مثنى واختلف العلماء
 في النطوع بعد الجمعة فمنهم من يقول ان الله عنه انه اربع وبه اخذ ابو حنيفة ومحمد رحمه الله
 وعن ابي حنيفة ايضا انه ركعتان وعن علي رضي الله عنه انه يصلي ستاً ركعتين ثم اربعاً وعنه رواه
 اخري انه يصلي بعد هاستاً ركعتين وبه اخذ ابو يوسف والطحاوي وكثير من المشايخ
 رحمه الله على هذا قال شمس الامة الحلواني رحمه الله الاصل ان يصلي اربعاً ركعتين فقد اشار
 اليه بحجته من تقديم الاربع وبين تقديم المثنى ولكن الافضل تقديم الاربع كبدل يصير منطوعاً
 بعد الزمان مثلاً اتفق اصحابنا رحمه الله على ان ركعتي الغيرة اذاناً وهداهما بان جاز رجل وقد جدد

الامام في صلاة الجهر فدخل مع الامام في صلوة ولم يستغل بركعتي الجهر الا انها لا تقضي قبل طلوع
 الشمس واذا ارتفعت الشمس لا تقضي قياساً وهو قول ابي حنيفة وابي يوسف ويقضي استحساناً
 الي وقت الزوال وهو قول محمد رحمه الله واذا انشأ مع الغرض يقضي مع الغرض الي وقت الزوال
 واذا زالت الشمس يقضي الغرض ولا يقضي السنة بن مشايخنا من قال لا خلاف في الحقيقة لان عند
 محمد رحمه الله لو لم يقضي لشي عليه وعندهما لو قضى وهو حسن ومنهم من حقق الخلاف وقال الخلاف في
 انه لو قضى وهو حسن ومنهم من حقق الخلاف وقال الخلاف في انه لو قضى يكون مثلاً مستداً او سنة
 قوله محمد رحمه الله ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى ركعتي الجهر عداة ليلة القدر ليس بعد طلوع الشمس
 ولما ان السنة احيا وطريقة رسول الله صلى الله عليه وسلم قضاهما مع الغرض من ليلة القدر ليس
 لا بد من الغرض فلا يكون في قضاهما بدون الغرض احيا وطريقة النبي صلى الله عليه وسلم واما الاربع قبل
 الظهر اذاناً وهداهما بان شرع في صلاة الامام ولم يستغل بالاربع هل يقضيها بعد الفرائض من
 الظهر ما اذا م وقت الظهر ما فيها فقد اختلف المشايخ فيه قال بعضهم لا يقضيها عامتها على انه يقضيها
 وهكذا روي عن ابي حنيفة وابي يوسف ومحمد رحمه الله وهو الصحيح فقد روت عائشة رضي
 الله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا قاسم الاربع قبل الظهر قضاهما بعد الظهر ثم
 اختلف العامة فيها بينهم ان هذا يكون سنة او مثلاً مستداً بعضهم قالوا لا يكون مثلاً مستداً وهكذا روي
 عن ابي حنيفة رحمه الله وبعضهم قالوا يكون سنة وهكذا روي عن ابي يوسف ومحمد رحمه الله وهو
 قول ابراهيم الخفي وهو ظاهر فان عائشة رضي الله عنها اطلعت عليه اسم الفضا حيت قالت قضاهما
 بعد الظهر ثم كيف ياتي بها قبل الركعتين او بعد الركعتين فعلى قياس قول من يقول بان الاربع
 مثلاً مستداً يقول ياتي بها بعد الركعتين لانه لو اتي بها قبل الركعتين بقوة الركعتان من وقتها وعلى
 قياس قول من يقول بان سنة يقول بانها ياتي بها قبل الركعتين لان كل واحد منهما سنة الا ان
 احدهما فائبة والاخرى وقتية ولو كانت عليه الغرضان 4 واحداً فائبة والاخرى وقتية يبداهما
 اذ لا كذا ههنا وسابراً الوائل اذ افاضت من وقتها لا يقضي بالاجماع سواقات مع الغرض او بدو
 الغرض وهذا هو المذكور في ظاهر الرواية وكانت الغنية ابو جعفر الحنفى والي رحمه الله يقول
 في ركعتي المغرب ان يقضي ذكره في عريب الرواية اذا كان الامام في نويضة الجهر فاجزى ليلته
 به فان كان لا يجزى ففوت الركعتين يستغل بالسنة وان كان يخاف فوت ركعة وفي صلوة الظهر
 يدخل مع الامام ولا يستغل بالسنة سواها ففوت الركعتين بالجماعة او لم يخف هكذا ذكر في
الترافع وفي الجامع الصغير شرط للدخول مع الامام موت الجماعة لو استغل بالسنة **مسائل**
 الشهور قال القاضي الامام ابو علي النسبي رحمه الله واد احمه وصلي العشاء بنية الشهر من غير تراوح
 جاز من غير تكرارها فالترافع ما شرع لحق نفسه بل لاجل العزلة فيها والسنة هو الحتم مرة
 وقد حتم مرة فلو امرناه بالترافع بعد ذلك امرناه به لحق نفسه وانه ما شرع لحق نفسه وعن
 هذا قلنا ان المسام كانت قارية يصلي عشرين ركعة في كل ليلة حتم فيها القرآن ومن لم يكن قاري
 منهم يصلي ستاً ومائتين وعشراً او الافضل بعد الزكاة بين التسليطات هكذا روي الحسن عن
 ابي حنيفة رحمه الله ويخبره ورداثر عن عمر رضي الله عنه وان خالف هذا فلا بأس به لان السنة
 هي الحتم وانما لا تقوت بترك العقد بل واما التسليمة الواحدة فلا يسحب بطل الركعة الثانية
 على الاولى بلا خلاف فان طول الركعة الاولى فقد قيل لا بأس به من غير ذكر خلاف وقيل يجب

ان يكون التسليم على الاختلاف وعلى قول ابي حنيفة وابي يوسف المختار هو التسوية وعلى قول محمد
المختار هو تطويل الركعة الاولى على الثانية على حسب اختلافهم في القراءة في الظهر والعصر واداء الصلوة
توحيده بتسليمه واحدة فلهذا ابي وجيهين الاول ان يتقدم على راس الركعتين وفي هذا اختلاف المشايخ
قال بعض المتقدمين لا يجوز به الا عن تسليمه واحدة وقال بعض المتقدمين وعامة المتأخرين انه
يجز به عن تسليمتين قال القاضي الامام ابو علي السبكي رحمه الله هو الصحيح لانه اكل ولم يخل شي الا
ان جمع المتقدمين واستلام التيمم وكان اولي بالجزا ان صلى سنا لو ثانيا او عشرتا بتسليمه واحدة
وقد عرفت على راس كل ركعتين لم يجزه الا عن ركعتين في قول بعض المتقدمين وبعض المتقدمين وعامة
المتأخرين المأخوذ انما بينهما عامتهم على انه جزء به كل ركعتين عن تسليمه واحدة لانه قد اكل كل شئ
بالقعود وسائر الافعال والتسليم قطع وخروج وليس بمقصود وقال بعضهم متى صلى عدد التسليمه
واحدة هي مسبوقة في صلوة الليل وكل ركعتين من ذلك جزء عن تسليمه واحدة ومتى صلى عددا
بتسليمه واحدة بعضها مسبوقة في صلوة الليل وبعضها غير مسبوقة فاما جزء به عن القدر المستحب لانه
في الزيادة سي وما كان في استحياءه اختلاف كان في هذا اختلاف ايضا فعلى هذا اذا صلى سنا
جزءه عن ثلث تسليمات عددا في حنيفة رحمه الله وعند صاحبيه مما عن تسليمتين لان الاربع في صلوة
الليل يستحب عندنا ايضا ولكن الافضل ركعتان والصحيح قول عامة المتأخرين في الركعة
الثاني اذا صلى ركعة بتسليمه ولم يتقدم على راس الركعتين في القياس وهو قول محمد ورفو
رحمهما الله وهو رواية عن ابي حنيفة لنفسه صلوة ويلزمه وصفا هذه التسليمه وفي الاستحسان
وهو قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله يجوز به اختلاف المشايخ على قولهما انه يجوز به عن
تسليمه واحدة وهي تسليمتين وقال بعضهم عن تسليمتين وبه اخذ القتيبي ابو الليث رحمه
الله قال وهو نظير من اوجب على نفسه ان يصلي اربع ركعات بتسليمتين يصلي بتسليمه واحدة
اجزاه هكذا قال ابو يوسف رحمه الله في الامالي لهذا كذلك كان الشيخ الامام ابو عبد الله
الحري رحمه الله هكذا يعني انه يجوز عن تسليمتين وكان يقول بانهما سنة مؤكدة كسنة الظاهر
ولصلى سنة الظاهر ربعا ولم يتقدم على راس الركعتين اجزاه عن الاربع كذا ههنا وكان الشيخ
الامام الجليل ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله يقول يجوز عن تسليمه واحدة وهكذا كان يعني
الفتيبي ابو جعفر رحمه الله قال القاضي الامام ابو علي السبكي قول الفتية ابي جعفر والشيخ
الامام ابي بكر رحمه الله اولي بالاحد لانه اقرب على الاحتياط وهكذا اخذنا الصدوق والسيد
الله ورايت في نسخة ان لم يتقدم على راس الثانية فتعد ابي حنيفة رحمه الله يكون عن تسليمتين
وعنه ابي يوسف رحمه الله يكون عن تسليمه واحدة واما اذا صلى ثلاث ركعات بتسليمه واحدة
ان تعد على راس الثانية يجوز به عن تسليمه واحدة وعليه وصفا ركعتين لانه شرع في الشفع الثاني
وصح الشروع فيه وقد انصفه فيجب عليه وصفا الشفع الثاني وان لم يتقدم في الثانية ساهيا
او عامدا لا شك ان صلوة باطلة في القياس وهو قول محمد ورفو رحمهما الله وهو رواية عن ابي
حنيفة وابي يوسف رحمهما الله وعليه ثقتا الركعتين تحب وعلى جواب الاستحسان وهو قول
ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله اختلف المشايخ قال بعضهم يجوز به عن تسليمه وقال بعضهم لا
يجز به اصلا وكذلك الخلاف في غير التراويح اذا اثنى ثلث ولم يتقدم على راس الثانية هل يجوز
هذه الصلوة فوجه قول من قال يجوز ان الرض بخبره الصفة وهو المغلوب فيجوز النقل ايضا
واذا جاز النقل جاز التراويح لانها نافذة ومما ردها او ما لوصلي الاربع بقعدة واحدة سواء وجه

٢١

قول من قال بانه يجوز ان التعدة المشروعة قد تركها والتي فعلها في غير موضعها وجودها
والعدم معتلة ولولم يتقدم فيه اصلا لا يجوز كذا هذا اختلاف الاربع لان القعدة في اخرها فعل في
موضعها فيجوز ثم على قول من يقول يجوز به الثلث عن تسليمه واحدة هل يلزمه شي اخر لاجل الثالثة
ان كان ساهيا لانه شرع في مطون وان كان عامدا يلزمه ركعتان في قول ابي حنيفة وابي
يوسف رحمهما الله لان الثالثة قد صحت من حيث حكم بصحة الجزية حين قد في اخر الصلوة ولم يكمل
بعض اخرى اليها فيلزمه القضاء وعلى قول من يقول لا يجوز به الثلث اصلا لزمه وصفا الاولتين وهل
يلزمه لاجل الثالثة شي ان كان ساهيا لا شي عليه لانه شرع في مطون وان كان عامدا لزمه
ركعتان في قول ابي يوسف ثقتا الجزية وفي قول ابي حنيفة لا يلزمه شي لان الجزية قد فسدت
حين لم يتقدم على راس الثانية ولم يات بالثالثة وان قام الى الثالثة فقد قام اليها بجزية فاسدة
وذلك يوجب القضاء على يوسف وعنه ابي حنيفة رحمهما الله لا في الصحيح من ردهه فعلى هذا
اذا صلى التراويح عشر تسليمات كل تسليمه ثلاث ركعات ولم يتقدم على راس الركعتين فعلى جواب
القياس وهو قول محمد ورفو رحمهما الله وهو رواية عن ابي حنيفة رحمه الله عليه وصفا التراويح
كلها ولا شي عليه سوى ذلك واما على قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله فعلى قول من يقول
اذا صلى ثلاث ركعات بتسليمه واحدة يجوز به عن تسليمه اجزاه ههنا عن التراويح كلها ولا شي عليه
ان كان قام ساهيا وان كان قام عامدا فعليه قضاء عشرين ركعة وعلى قول من يقول لا يجوز به الثلث
عن تسليمه واحدة عليه قضاء التراويح كلها ولا شي عليه سوى ذلك في قول ابي حنيفة كيف ما
كان وفي قول ابي يوسف ان كان ساهيا فذلك وان كان عامدا فعليه مع التراويح قضا عشرين
ركعة اخرى وان اثنى في التسليمه الاولى والثانية من يصلي التسليمه الخامسة او السادسة
اختلف المشايخ فيه قال الصدوق السهيد رحمه الله والصحيح انه يجوز قال لان الصلوة واحدة وفيه
الاولى والثانية لغوا الا ترى انه لو نوى الثالثة بعد الاولى لم يكن الا الثانية والا ترى انه لو
اثنى في الركعتين بعد الظهر من يصلي الاربع قبل الظهر يجوز به ذلك واذا فاتته تروحة
او تروحات وقام الامام الى التروحات في التروحات في ما فاتته من التروحات فقد اختلف مشايخ
رما تافيه وذكر في واقعات الناطقي عن ابي عبد الله الرضا عني انه يوترع الامام ثم يقضي ما فاتته
من التروحات اختلف العلماء في ان الجماعة هل هي سنة التراويح وذكر الطحاوي في اختلاف العلماء
عن المعلى عن ابي يوسف رحمه الله انه قال من قدر على ان يصلي في بيته كما يصلي مع الامام في
شهر رمضان فاجب اليه ان يصلي في بيته وذكر عن مالك نحوه وكان الشافعي رحمه الله يقول في
القدم صلوة المتقدم في قيام رمضان احت الى قال الطحاوي رحمه الله وقد قال قوم ان الجماعة
في ذلك افضل منهم على ابن ابياتان وذكر الطحاوي في مختصره يستحب ان يصلي التراويح في بيته الا
ان يكون فيها عظماء فيكون في حمورة ترعب لغيره وفي الاستماع عن الحضور تغليل
الجماعة لم يجز لا يستحب له ان يصلي في بيته وينبغي ان يحضر المسجد في نوافر ههنا قال سالت
محمد رحمه الله عن القيام في شهر رمضان في المسجد احت اليك ام في البيت قال ان كان من يترك
به فضلوته في المسجد احب الي قال ابو سليمان كان محمد بن الحسن يصلي مع الناس التراويح ويوتر
بهم يرجع وهكذا كان يفعل ابو مطيع وحلف وشداد وابراهيم بن يوسف رحمهم الله ومن المشايخ من
قال من صلى التراويح منفردا كان نارا كالسنة وهو سي وبه كان يفتي ظهيرا الدين المرواني رحمه
الله لما دوى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قد رما صلي التراويح صلي جماعة وهكذا اثنى عن



ان عبدك الجليل القادر على ان ياتي بوجه الله يات بكون وعده بوجه
الله يومنون الثامن ان في حالة القنوت يرسل يديه او يعتد وقد ذكرنا هذا فيما تقدم المتابع
اخلف المشايخ في الصلاة على النبي عليه السلام في القنوت قال بعضهم هذا ليس موضعها وقال الغني
ابو الميث رحمه الله هذا ادعاء لا فضل في الدعاء ان يكون فيه الصلاة على النبي عليه السلام
فان صلى على النبي في القنوت لم يثبت في القعدة الا خيرة وكذا الذي سمي فضلي في القعدة الاولى
على النبي عليه السلام لا يثبت في القعدة الا خيرة عنه بعضهم وروي الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله
ان عليه السهو وقال محمد رحمه الله استفتح السهو لاجل الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وادقت
في الركعة الاولى او الثانية ساهيا لم يثبت في الثالثة لانه لا يتكبر في الصلاة الواحدة وان شك
انه قنت ام لا يعني في الثالثة يتحري فان لم يحضره راي قنت لانه عسى لم يثبت ذكر في الواقيات رجل
شك في الوتر وهو في حالة القيام انه في الثانية او في الثالثة يتم تلك الركعة ويثبت فيها الجواز
انما الثالثة ثم يجدد ويؤم فيصنف اليها اخرى ويثبت فيها ايضا هو المختار فزف بين هذا وبين
المسوق ركعتين في الوتر في شهر رمضان اذا قنت مع الامام في الركعة الاخيرة ادا قام الي
القنات في قول لم جميعا والفرق ان تكرار القنوت في موضع ليس بمشروع وهما احدهما في موضعه
والاخر ليس في موضعه فالما في المسوق فهو ما مور ان يثبت مع الامام فصار ذلك موضعاً له
فلو اني بالثاني كان ذلك تكرار للقنوت في موضعه واذ اصلي الجهر خلف امام يثبت فيها لا يتابعه
في القنوت في قول ابي حنيفة ومحمد رحمه الله وقال ابو يوسف رحمه الله يتابعه ولو صلى الوتر خلف
من يثبت في الوتر بعد الركوع تابعه فيه وكذا الواتقي من يري سجود السهو قبل السلام تابعه فيه
وكذا الواتقي من يري الزيادة في تكبيرات العبد تابعه فيها لم يخرج هذا الاجتهاد وان اختلف
في صلوة الجبارة من يري التكبير حتما لا يتابعه في الخامسة الوتر اذا قات عن وقتها بقضي في
ظاهر رواية اصحابنا رحمه الله وعن ابي يوسف رحمه الله في غير رواية اصحابنا رحمه الله وعن
ابي يوسف رحمه الله في غير رواية الاصول انه لا تصلى عليه وعن محمد رحمه الله انه قال احب الي ان
يتبعها التطوع جماعة في غير قيام رمضان يكون ولو فعلوا بالليل او بالنهار اجزا هم مذكور في زيادة
الزيادات حكى عن شمس الائمة السرخسي رحمه الله ان التطوع بالجماعة انا كرهه اذ صلوا التطوع
بالجماعة على سبيل التداخي اما اذا اختلفوا في واحد او اثنان بوجده لا كرهه واذ اختلف في ثلثة
بواحد ذكره هو رحمه الله ان فيه اختلاف المشايخ قال بعضهم يكرهه وقال بعضهم لا يكرهه واذ اختلف في
اربعة بواحد يكرهه باختلاف الاقوال انما لو تخرج خارج رمضان يجوز وهو في الزوار وفي واقعات
الصدرا الشهيد في الايمان وذكر في مختصر القدر في الامم لا يجوز والمعني من عدم الجواز الكراهة لا
عدم اصل الجواز القنوت في الوتر هو الدعا دون القيام في اول حصة الصدرا الشهيد في احكام
الحق من لا يثبت القنوت يقول برب ثلث مرات ثم يركع كذا ذكر في فتاوي اهل سمرة وقد في شرح
الطحاوي يقول اللهم اغفر لي ثلاث مرات وهو اختيار الغني ابي الميث رحمه الله و اختيار مشايخنا
رحمهم الله ان يقول ربنا انتا في الدنيا حسنة وفي الاخرة حسنة الى اخره مذكور في الواقيات ٥

الفصل الحادي عشر في بيان المكان الذي يقيم الرجل بالسنة

السنة في ركعتي الجهر ان ياتي الرجل بها في بيته فان لم يفعل فعند باب المسجد اذا كان الامام يصلي
في المسجد فان لم يكن ذلك ففي المسجد الخارج اذا كان الامام في المسجد الداخل وفي الداخل ان كان

الامام في الخارج وان كان المسجد واحدا خلف اسطوانة او نحو ذلك ويكره ان يصلي خلف الصنوف
بلا خيل واستدراكها ان يصلي في الصف بمخالط اللقوم وهذا كله اذا كان الامام والقوم في
الصلوة اما قبل المروع في الصلاة اذا اتي بها في المسجد في اي موضع اتي بها لا بأس به واما السن
بعد الذاهن فلا بأس بالاتيان بها في المسجد في المكان الذي يصلي فيه العزيمة والاولي ان يتنجس
عنه خطوة او خطوتين والامام يتنجس عن المكان الذي يصلي فيه العزيمة لا محالة وفي الجامع الاصغر
او اصلي الرجل المغرب في المسجد بالجماعة يصلي ركعتي المغرب في المسجد ان كان يخاف انه لو رجع الي بيته
ليشتغل بشيء وان كان لا يخاف ولا فضل ان يصلي في بيته قال عليه السلام خير صلاة الرجل في الليل
الا المكتوبة وفي شرح الآثار للطحاوي ان الركعتين بعد الظهر والركعتين بعد المغرب ياتي بها في
المسجد اما ما سواهما فلا ينبغي ان يصلي في المسجد وهذا قول النجاشي والمعضن يقولون النجاشي في
المسجد حسن وفي البيت احسن وذكر شمس الائمة الحلواني رحمه الله في شرح كتاب الصلاة ان
من فرغ من العزيمة في المسجد في الظهر والمغرب والعشاء ان سأل في التطوع في المسجد وان سأل
رجع وتطوع في منزله واذ اصلي ركعتين في اخر الليل ياتي بها ركعتي الجهر فان اتي ان الجهر لم يطع
لا يجزيه عن ركعتي الجهر وكذلك اذا وقع الستك في طلوع الجهر او وقع الستك في احد الركعتين اتيها
وقعت قبل طلوع الجهر لم يجزه ذلك عن ركعتي الجهر ولو صلى ركعتين وهو يظن انه الليل باق فاذا
تبين ان الجهر قد كان طلع ذكرنا الثاني الامام علا الدين في شرح المختلقات لارواية في هذا الفصل
وقال المتأخرون بخبره وذكر شمس الائمة الحلواني رحمه الله في شرح كتاب الصلاة ظاهرا الجواب انه
يجزيه عن ركعتي الجهر لان الاداة حصل في الوقت وروي الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله انه لا يجوز
قال شمس الائمة هذه اوهة الرواية لشهدان السنة تحتاج الي النية **الفصل**

الثاني عشر في بيان ركعتي من فعال الصلاة وفي ارتفاع بعض افعال

الصلوة قال محمد رحمه الله في الاصل والاداسلم وعليه سجدة صليبة او سجدة ثلاث فانه ياتي بها
لانها في حرمة الصلوة لان سلام الشاهي لا يجوز عن حرمة الصلاة فصار وجود هذا السلام بعد
بمرتلة ولولم يوجد السلام ليس ان ياتي بها كذا هيئت اذ اتي بها تر تغض القعدة وهذا لا
يشكل في السجدة القليبية لان الصليبية ركن والقعدة الاخيرة فرض ورفع الشئ مثله كما بينا
حان رفع الظهور بالجمعة اما يشك في سجدة التلاوة لان سجدة التلاوة واجبة والقعدة الاخيرة فرض
ولا يجوز رفع الظهور لاجل الواجب والوجه في ذلك ان القعدة الاخيرة وان كانت فرضا لا
انها لا تتم ما يخرج من الصلاة لان القعدة ماسرعة لعينها لما شرعت الخروج لان الخروج عن الصلوة
لا يصح بدون القعدة فاما بوجدها هو المنقوض من القعدة فانها لا تتم بخروجها بالتلاوة لان رفع
الظهور قبل التمام لمكان الواجب كما يكون شرع في الظهر وصلي ركعة او ركعتين ثم اقيمت الظهور فانه
يتركها ويشرع في التمام لمكان فصل الجماعة والجماعة سنة فلما جاز رفع الظهور قبل التمام لاجل
السنة فلان يجوز رفعه لاجل الفرض والي وهذا اختلاف ما لو ترك القعدة الاولى ساهيا وقا
الي الثالثة واستتم قايما ثم تذكر فانه لا يعود الي القعدة لان القيام مشروع لعينه فاذا وجد
ادني ما ينطلق عليه اسم القيام لم يكن في نفسه فلو عاد الي القعدة يبيد افضا للركن بعد التمام
لمكان الواجب وانه لا يجوز حتى لو تذكر القعدة قبل ان يستتم قايما يعود الي القعدة على ما ياتي بيانه
بعد هذا ان شاء الله تعالى وفي خلاف ما اذا تذكر القنوت في الركوع حيث لا يعود الي القيام لاجل القنوت
في رواية لان الركوع ركن شرع لعينه فحي ما وجد ادني ما ينطلق عليه اسم الركوع وهو اخنا الظهر

الركوع في نفسه لوجوبه عليه فلو قلنا انه يعود الى القنوت فيصير ركعا للركوع الذي هو ركن بعد
التمام لاجل الواجب وانه لا يجوز ولا يجوز وفي احادي الروايتين حتى لو تركه كقولنا انما الظاهر يقول
بانه يعود الى القنوت بالثبات والروايات فان قيل اليس انه لو تركه كركعة التلاوة في الركوع يعود
اليها فادعاوا اليها بوجوب الركوع والركوع ركن قلنا لا يعود اليها ولكن لا يرتفع الركوع بل يبقى
الركوع معتبرا بعد القنوت حتى لو لم يعد الركوع ثانيا جاز بوجوبه لكونه ركعا بالعود فيصير ركعا للركوع الا
ان ترك القنوت لمكان الواجب جاز لا يزي ان لو تركه في حالة القيام اية السجدة فانه ياتي بها
وان صار تركا للركوع كذا اذهبنا وان سلم وعليه سجدة سهوا فادعوا اليه بوجوبه بوجوب الركوع ولا يرتفع
القعدة لان محله بعد النزول من القعدة والسلام لكن ارتفع السلام لصورة حتى يكون مؤديا
في حرمة الصلاة ولا ضرورة الى ارتفاع القعدة حتى لو تكلم بعد ما سجد قيل ان يعود لا يقصد صلوة
واذا سجد عن فزاة الشاهد حتى سلم ثم كرفاهه يعود الى فزاة الشاهد لانه ترك الواجب وقد
مكنه المندرك لان السلام السهو لا يخرج عن حرمة التلاوة وادعاوا اليه الشاهد هل يرتفع القعدة
حتى لو تكلم قبل ان يقعد بعد ما يقصد صلوة او لا ذكر الشيخ الامام الحليل ابو بكر محمد بن الفضل
رحمة الله انه لا يرتفع قال رحمه الله وجوب الرواية عن محمد رحمه الله انه لا يرتفع بضات اليهود
الى فزاة الشاهد لا يرتفع القعدة وهو قول محمد رحمه الله قال وعن ابي يوسف رحمه الله روايتان
وذكره في الامة الحولة في رحمه الله وسئل الامة السرخسي رحمه الله انه يرتفع لان فزاة الشاهد
واجب وعليها قيل في النزاع من القعدة فالعود اليها يرتفع القعدة كالعود الى سجدة التلاوة والصلية
وجه قوله النبي ان في سجدة التلاوة والصلية انما ارتفعت القعدة بالعود اليها لانه عاد الى شيء
موضعه قبل القعدة فبقيت به القعدة هذا المعنى معدوم ههنا لان محله الشاهد للقعدة فالعود
اليها لا يصير ايضا للقعدة وذكر في التواريخ من سئل الشاهد حتى سلم ثم تذكره في بيروة فلما قرا
لعبه دم سلم قبل تمامه قال ابو يوسف رحمه الله يقصد صلوة لان القعدة الاولى قد ارتفعت
يعود الى فزاة الشاهد وقد سلم قبل تمام القعدة الثانية فيقصد صلوة وقال محمد رحمه الله
لا يقصد لان بعد ما قرا من الشاهد يرتفع من القعدة الاولى فاما ما رواه لا يرتفع فاما سلم
عن فقودنا فجزم بوجوبه صلوة قال الشيخ الامام الاجل شمس الامة الحولة في رحمه الله ولهذا نظير
اختلف فيه المتأخرون ولا ريب فيه وهو انه اذا سجد في الحاجة او السجدة حتى ركع ثم تذكر في ركوعه
فاستحب قايما ليقرأ ثم يركع القعدة ثم يعود الى الركوع منهم من قال يقصد صلوة لانه
قد ارتفع ركوعه حين انقلب ليعاود منهم من قال لا يقصد صلوة وركوعه لا يرتفع لان عليه
فرضين قياما وفزاة فاما لم يركعها جميعا لا يرتفع ركوعه وذكر في التواريخ انه اذا التلاوة
السجدة بعد ما قد قدرا الشاهد فانه يسجد لها ويعيد القعدة والالقعدة الاولى ترتفع بسجوده
حتى انه لو سجد لها ولم يعيد القعدة فسدت صلوة لانه سلم القعدة لن احكامها لم ياحق فمقت
الرواية وقال ههنا لا يرتفع القعدة وانما يرتفع في سجدة سبق القعدة وجوبها في الاصل اذا
سلم في الركعة ساهيا بعد فقوده بعد ارا الشاهد ولم يعاود الشاهد فان عليه ان يعود الى فزاة
الشاهد لما سجد ولم يسجد للسهو ثم يقصد الشاهد وليسلم لانه اخر الواجب عن محله وان اسجد عن القعدة
الاولى في الظهر والعصر وقام الى الثانية ثم تذكر فان لم يستقم قايما فانه يعود ويسجد للسهو واذا
استقم قايما لا يعود وقد مر هذا وذكر ابو يوسف في الامالي انه اذا تذكر قبل ان يستقم قايما فان
كان الى القنوت اقرب ليعود وان كان الى القيام اقرب لا يعود وان كان الى القنوت اقرب وقاد

هل يلزم سجود السهو حتى عن الشيخ الامام ابي بكر محمد بن الفضل رحمه الله انه قال لا يلزم سجود
السهو لانه اذا كان الى القنوت اقرب فكانه لم يقم وغيره قال يلزمه السهو لانه اخر الواجب عن
وقته لما استعمل بالقيام فيلزمه سجود السهو هكذا ذكر شيخ الاسلام رحمه الله قال سئل الامة الحولة
رحمة الله ان سجدنا استحسنوا رواية ابي يوسف رحمه الله في صلي الاربع اذ ارتفع راسه من الركوع
في الركعة الثالثة وتذكر لم يسجد في الثالثة الا سجدة واحدة فانه يسجد تلك السجدة ثم يقصد الثانية
ثم يسجد للثالثة سجدة ثم يتم صلوة لان عوده الى السجدة المتركة لا يرتفع الركوع بعد تمامه وهذا
انما يستقيم على ظاهر الرواية لا على رواية الحسن علي ما ياتي بيانه في اخر الفصل الذي هو هذا الفصل
ويلزمه السهو لانه اخر السجدة في الركعة الثالثة عن محلها وان تذكر وهو ركن في الثالثة انه
ترك من الثالثة سجدة فانه يسجد السجدة المتركة ويقصد ثم يقوم ويصلي الثالثة والرابعة بركوعهما
وسجودهما لان الركوع قبل التمام قابل للرفض فاذا تذكر في الركوع من الركعة الثالثة ان عليه
سجدة الركعة الثانية وعاد اليها فارتفع هذا الركوع فيجب اعادة بخلاف ما بعد رفع الرأس
من الركوع لان الركوع قد تم برفع الرأس منه والركوع بعد التمام ليس بقابل للرفض على ظاهر
الرواية **الفصل الثالث عشر في السهو في الصلوة** هذا الفصل
يشتمل على انواع الاول في بيان صفتها وكيفيتها اما بيان صفتها كان ابو الحسن اللخمي رحمه الله
يقول هو واجب استدلالا بما قاله محمد رحمه الله اداسمى الامام وجب على المأمور ان يسجد ووجهه
انه جبر لتقنين العبادة فكان واجبا كماله الجبر في الحج وهذا لان اداء العبادة بصفة الكمال واجب
وصفة الكمال لا يحصل الا بغير التقصير وقال غيره من اصحابنا انه سنة استدل بما قاله محمد رحمه
الله ان العود الى سجود السهو لا يرفع الشاهد ولو كان واجبا لكان اداء الشاهد كسجدة التلاوة
ولانه لو ترك بعض السنن والحلت لا يكون فوق الفصل واما الكلام في كيفيتها قال القندري
رحمة الله في كتابه بغير بعد سلام الاول وخروجا بعد السجدة في سجوده ثم يفعل ثانيا كذلك ثم يقصد
ثانيا فله كبر بعد ما سلامه الاول اشارة الى انه يكتفي بتسليمه واحدة لان الحاجة الى التمام
للفضل بين الاصل وبين الريادة المحقة به وهذا يحصل بتسليمه واحدة وذكر الشيخ الامام
شيخ الاسلام رحمه الله في كتابه شرح كتاب الصلوة انه لو سلم لتسليمه لا ياتي بسجود السهو بعد ذلك
وقال بعضهم ليس بتسليمين لان محمد رحمه الله ذكر السلام مطلقا في الاصل فيصرف الى السلام
من الجانبين ثم اختلفوا في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وفي الدعوات اثنائي فقده
الصلاة امر في سجدة في السهو ذكرنا لكرخي رحمه الله في محضره اثنائي فعدت سجدة السهو لانه في القعدة
الاخيرة في الحاصل فان ختم الصلوة بها والنزاع فيها يحصل هذه القعدة وقال الطحاوي رحمه
الله في كل قعدة في اخرها سلام فتمت الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فعلى هذا القول يصلي على
النبي صلى الله عليه وسلم في القعدة من جميعا ومنهم من قال في المسئلة اختلف عند ابي حنيفة وابي
يوسف رحمه الله يصلي في القعدة الاولى وعند محمد رحمه الله يصلي في القعدة الاخيرة وهي قعدة
سجدة السهو على اصله لان سلام من عليه السهو يخرج من الصلوة عند هذا فان كان يخرج من
الصلاة كانت القعدة الاولى هي قعدة الختم فيصلي فيها على النبي صلى الله عليه وسلم يدعو الله تعالى بالحاجة
ليكون خروجه منها بعد النزاع من الاركان والسنن والارباب والمستحبات وعند محمد رحمه الله سلام
من عليه سجود السهو لا يخرج من الصلاة ويخرج الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم الى قعدة سجدة في
السهو فانها هي الاخيرة له وهذا الاختلاف انما يظهر اذا صحك بعد السلام قبل سجود السهو لا

منعقد طهارة عند نماز وعند سجدة راحة الله منعقد قال الشيخ الامام الاجل شمس الائمة الحلواني رحمه
الله القعدة بعد سجدة السهو ليست بركن واما امرها بعد السجدة والسهو ليس بركن ختم الصلوة بها فبها
ذلك من موقوف الصلوة ونظما فاما ان يكون ركنا فلا لوز كما بان سجدة سجدين بعد السلام ثم قام
ودخل لم يقصد صلوة لانه لو لم يسجد للسهو لا تقصد صلوة فاذا سجد ولم يقعد او لم يقعد لا تقصد صلوة
واما بيان محلها فنقول سجود السهو بعد السلام سواء كان من زيادة او نقصان وقال المشافعي رحمه
الله يسجد قبل السلام ولو سجد قبل السلام اجزاء عندنا قال القدر روي رحمه الله هذا رواية الاصول
قال وروي عنهم انه لا يجزئ لانه اذا سجد وقعه رواية الاصول ان فعله حصل في فضل سجدة
فيه فلا يحكم بعينه ولا نال امرنا بالاعادة فيكره السجود وهذا في كل حال لم يقبل به احد من العلماء لان
يكون فعله على وجهه قال به بعض العلماء اولى من ان يكون على وجهه لم يقبل به احد من العلماء وحكم السهو
في صلوة الفرض والنفل سواء **نوع اخر** في بيان ما يجب به هذه السجدة تكلم المشافعي في هذا
المعنى على انه يجب بسنة استيا يتقدم ركن ويتلو ركنا واجب ويتغير واجب ويتزك
واجب ويتزك سنة يضاف الي جميع الصلوة اما يتقدم الركن يجوز ان يزك قبل ان يزك او يسجد قبل
ان يزك وناحوا الركن ان يزك سجدة متبعية سهوا متذكرة في الركعة الثانية فيسجد هار يوحى
التيام الى الثالثة بالزيادة على قدر السجدة وتكرار الركن ان يزك ركوعا او يسجد ثلث سجدة
وتغير الواجب ان يجهر بالقراءة فيما جازت او يخافت فيما يجهر وترك الواجب ان يزك القعدة الاولى
في الترابين وترك السنة المضافة الى جميع الصلوة بخلاف ترك السجدة في القعدة الاولى وكان القائل
الامام صدر الاسلام رحمه الله يقول وجوبه بغير واحد هو ترك الواجب وهذا اجمع ما قيل فيه
فان هذه الوجوه الستة تخرج على هذا اما القعدة والمناخيلان من اعادة الترتيب واجبة
عند اصحابنا الثلاثة رحمهم الله وان لم يكن فرضا كما قاله زكره الله فاذا ترك الترتيب فقد
ترك واجبا فاذا ذكر ركنا فقد اتم الركن الذي بعد واذا ذكره من غير تأخير واجب والجهر في
محله واجب والمخافة كذلك فاما السجدة في القعدة الاولى فانه رحمه الله يعني صدر الاسلام
كان يقول هو واجب وعليه المحققون من اصحابنا وهذا صحيح وكذلك يجب سجود السهو عند ناري
تكبير الافتتاح بان شك في حالة القيام او بعد التكبير للافتتاح امر لا و طال تفكره فيه وعلم انه
تدبر فيها او ظن انه لم يكبر تكبيرا وترا و سجد عليه ففعل سجدة السهو فيها واما في القراءة وما كان
من واجبات القعدة يجب سجود السهو بتركه حتى لا يترك القعدة او السجدة ففعل سجود السهو
وان سجد عن فاتحة الكتاب في الاولى او في الثانية وتذكر بعد ما قرأ بعض السورة يعود فيقرأ
بالفاتحة ثم بالسورة وكذلك اذا تذكر بعد الفاتحة من السورة او في الركوع فانه ياتي بالفاتحة
ثم يعيد السورة ثم يسجد للسهو وذكر ابن سماعه عن محمد رحمه الله اذا قرأ فاتحة الكتاب مرتين ساهيا
فعلية السهو يريده اذا لم يقرأ السورة وعلل من قبل انه ترك قراءة السورة التي بعد الفاتحة
وقراءة السورة التي بعد الفاتحة واجبة ولو قرأ فاتحة الكتاب سورة ثم قرأ فاتحة الكتاب فلا سهو
عليه وعن هذا قيل اذا قرأ في صلاة الجمعة سجدة السجدة وسجد هار قام وقرا الفاتحة وقرا تجا
حيثهم لاسهو عليه وان قرأ الفاتحة مرتين لانه ما قرأها على الاول وروي ابراهيم عن محمد رحمهما الله
اذا قرأ الفاتحة في ركعة مرتين قال كان ذلك في الاولى ولتين فعليه السهو من غير فصل بينهما اذا قرأ
بينهما سورة او لم يقرأ وان كان في الاخرتين فلا سهو عليه وفي جميع المتأخرين عتب ذكر هذه
المسئلة وكذلك في تكرار السجدة على هذا المتصلي يعني ان كررها في القعدة الاولى فعليه السهو

وان كررها في القعدة الثانية فلا سهو عليه وذكر عتيبة انه اذا شهد مرتين فلا سهو عليه من غير
تفصيل فيجوز ان يكون المراد القعدة الاخيرة ويجوز ان يكون المراد القعدة جميعا وذكر هشام
عن محمد رحمهما الله انه لا يكره من الفاتحة فعليه السهو وان ابد ابتداء غيرهما في الركعة
الاولى والثانية وقرا اخرها وجه عليه السهو وان اقرأ في الاخرتين من الظهر والعصر الفاتحة
والسورة ساهيا فلا سهو عليه هو المختار فان محمد رحمه الله يقول في الكتاب ان ساقرا في الاخرتين
وان ساهيا في الركعة الاولى فمطلقا وان اقرأ في الركعة الاولى سورة وقرا في الركعة الثانية سورة
فلهما فلا سهو عليه ولو قرأ مع فاتحة الكتاب اية قصيرة وركع ساهيا فعليه السهو لان قراءة ثلاث
ايات فصار مع الفاتحة اربعة طويلة مع الفاتحة من واجبات الصلاة بالاجماع وعن الحسن عن ابي حنيفة
رحمهما الله ان لم يقرأ في الاخرتين من الظهر والعصر من المتأخر لم يسجد فانه ان كان متعذرا وان
كان ساهيا فعليه سجود السهو وروي ابو يوسف رحمه الله عنه انه كان لا يري في جهر خراجا ولا في
سهو عليه سجودا وان اقرأ الفاتحة عن السورة كان عليه سجود السهو وان اقرأ فيها خافت او خاف
فيها جهر ساهيا يجب عليه سجود السهو عندنا خلافا للمشافعي لما قوله عليه السلام لكل سهو سجدة وان
بعد السلام من غير فصل بين سهو وسهو لان الجهر في حق الامام واجب لان قراءته اتم مقام قراءة
المتعذري لان ما هو المقصود وهو التاميل يحصل بالاستماع فقام الاستماع مقام القراءة وان اقام
مقام القراءة كان واجبا وكذلك الخلق واجبة لان المخافة في الاصل سرعت صيانة القرآن عن
الغالبات والمغالطة واليه وقعت الاستشارة في قوله تعالى لا تستمعوا لهذا القرآن والعوافيه
لعلكم تخلفون وصيانة القرآن عن مثل هذا واجبة فان اقرأ فيها خافت او خافت فيها جهر فقد ترك
واجبات واجبات الصلاة فليزحه سجود السهو ثم في ظاهر رواية الامثل سوي بين الجهر والمخافة
فقال اذا جهر فيها خافت او خافت فيها جهر فعليه سجود السهو من غير تفصيل وذكر في التوارد انه
ان جهر فيها خافت فعليه السهو قل ذلك او اكثر وان خافت فيها جهر كان ذلك في فاتحة الكتاب
او في اكثرها فعليه السهو والا فلا وان وقع هذا في سورة اخرى ان خافت ثلاث ايات او اية
طويلة عنه الكل اية قصيرة عند ابي حنيفة رحمه الله فعليه السهو والا فلا وهذا لان حكم الجهر
فيما خافت اغلظ من حكم المخافة فيما جهر لان حكم الشرع في ابتداء الاسلام الجهر في الصلوات كلها ثم
انتسخ الجهر في البعض دون البعض فان اقرأ فيها خافت فقد عمل بالمستوخ ففعل حكمة وان للصلاة
الجهر حطامن المخافة حتى يخافت بالفاتحة في الاخرتين وكذلك المنذر ويخبر بين الجهر والمخافة ولما
صلاة المخافة لاحظ لها من الجهر والمنذر لا يخبر فواجب السهو في الجهر قل او اكثر وشرطنا الكثير
في المخافة وفي الفاتحة شرطنا اكثرها لانه ان كانت قرأنا على الحقيقة اقيم مقام الدعاء في الاخرتين
ولو كان دعاء كل وجه واجب السهو بتغيير هيئة فان كان دعاء من وجهه اوجب حبه وسأله السور فان
ناكثني فيها بما يتقن به جواز الصلوة ووجه التسوية على رواية الاصول ما ذكرنا ان الجهر على الاما
في صلوة الجهر واجب وكذلك المخافة في صلاة المخافة واجبة عليه فاي ذلك فقد ترك الواجب
وقيل ما ذكر في كتاب الصلاة قول ابي حنيفة رحمه الله لان جواز الصلاة عنه ليس في القليل
والكثير وكذلك السهو ليس في القليل والكثير وذكر ابن سماعه عن محمد رحمه الله ان اقرأ
فيما خافت او خافت فيها جهر انه اذا فعل ذلك مؤذرا ما خور به الصلاة من فاتحة الكتاب او غيرها
فعليه السهو والا فلا ذكره في الاصل واما المنذر فلا سهو عليه ذكره في الاصل واما اذا خافت فيها
جهر لانه لما ترك واجبات واجبات الصلاة لان الجهر عن واجبه عليه ولما اخبر بين الجهر والمخافة

والتي هي في الوجوب وكذلك اذا جهل بما يجب لم يتوكل واجبا عليه لان الخافضة انما وجبت للثبوت
 واما يحتاج الى هذا في صلوة يؤدي على سبيل الشهادة والمفرد يؤدي على سبيل الحنيفة وذكرني واقفا
 الناطقي رواية مالك عن ابي يوسف عن ابي حنيفة رحمه الله في المنفرد اذا جهل بما يجب ان عليه
 السهو فالحاصل ان في ظاهر الرواية لا سهو عليه وفي رواية المواد وعليه السهو وذكرني رواية
 الحلو في رحمه الله انه اذا كان هذا الرجل يفتلي وحده وليس معه احد فلا سهو عليه كما ذكرني
 ظاهر الرواية وان كان هناك رجل اخر وكل واحد يفتلي منفردا كان عليه السهو كما ذكرني النوار
 وذكر ابا سليمان في زوده ان المنفرد اذا نسي حاله في صلوة حتى ظن انه امام يجهر في صلوة كما يجهر
 الامام سجد السهو لان الجهر في الصلاة سنة الامام دون المفردين فاذا جهل ذلك فقد عثر بغير
 القراءة وهما يتأثران منه سجود السهو واختلف المساجح في حد الجهر والخافضة قال الشيخ الامام
 ابو الحسن الكرخي رحمه الله اذ في الجهر ان يسمع نفسه واقضاه ان يسمع غيره واذ في الخافضة تحصيل
 الجهر ان يسمع غيره واذ في الخافضة ان يسمع نفسه وعليه هذا ليعلم واذ اخرج من الشبهة في الصلاة
 سهوا فلا سهو عليه واذ في الصلاة مكان الشبهة فعليه السهو وكذلك اذا قرأ الفاتحة مكان
 الشبهة فعليه السهو وكذلك اذا قرأ الفاتحة ثم الشبهة كان عليه السهو ولذي روي عن ابي حنيفة
 رحمه الله في زافات الناطقي وذكر هناك اذ اذ في موضع الشبهة بالقرآن ثم الشبهة فعليه السهو
 ومثله لو بدأ بالشبهة ثم بالقرآن فلا سهو عليه لان في الوجه الاول لم يضع الشبهة في موضعه
 وفي الوجه الثاني وضع الشبهة موضعه وفي عزيب الرواية اذا قرأ قاعدة يعني في حالة الشبهة
 فعليه السهو لان الموضع ليس موضع القراءة وكذلك لو قرأ الآية في ركوعه او في سجوده ولو قرأ
 الشبهة قائما او ركعا او ساجدا لا سهو عليه لان الشبهة في موضع النشأ والقراءة اراية
 لو اتممت فقال السلام عليه ايها النبي ورحمة الله وبركاته الى قوله عبده ورسوله فانه يكون بقرعة
 الدعاء ولا سهو عليه وعن ابي يوسف فيمن شئت قائما فلا سهو عليه وان قرأ في جلوسه فعليه السهو
 اذ انما لو قرأ بعد الشبهة لانه لا اله الا الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله فقال هذا
 او نحوه هل يجب عليه سجود السهو وكان الفقيه ابو اسحق الحافظ رحمه الله يقول اذا قرأ الشبهة في
 حالة القيام في الركعتين الاولى فليس عليه السهو لانه كان موضع النشأ موضع الشبهة
 معروفا وان قرأ في الركعتين الاخرتين فليس عليه سجود السهو لانه يجزئ في الركعتين الاخرتين
 وان سمى عن الفتوى يجب عليه سجود السهو والسهو عن الفتوى ان يتذكر الفتوى ساهيا ثم تذكر بعد
 ما سجد وفي هذه الصورة لا يعود اليه القيام ولا يثبت بل يمضي في صلوة ويسجد للسهو في اخر ذلك
 اذا تذكر بعد ما قام من الركوع يمضي ولم يثبت ولو تذكر في الركوع هل يعود اليه القيام ففيه رواية
 وقد ذكرنا المسئلة من قبل والسهو عن تكبيرات العبد بوجوب التكبيرات والسهو عن تكبيرات العبد
 بخصيها في غير محلها او بالزيادة فيها او بالنقصان عنها او بتذكيرها وفي كل ذلك يجب عليه سجود السهو
 وليستوي في الزيادة والنقصان القليل والكثير فقد روي الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله اذا
 سمى الامام عن تكبيرة واحدة في صلوة العبد سجد للسهو والسهو عن الشبهة بوجوب سجود السهو
 والسهو عن الشبهة بان سمى حتى قام اليه الثالثة ثم تذكر او نسي في اللغة الاجرة حتى سلم بسجد
 للسهو في ذلك كله ويجوز ان تكون تكبيرات الركوع والسجود وتسيجها فلان سهو عليه والنياس في
 قراءة الشبهة وتكون الوتر وتكبيرات العبد وتكبيرات الركوع والسجود وتسيجها فلان لا سهو عليه

لان هذه الاذكار سنة فبتركها لا يمكن النقصان كما في تكبيرات الركوع والسجود وتسيجها فلان استحسن
 ذلك في قراءة الشبهة وتكبيرات العبد وتكون الوتر لان هذه السنة تقتضي الى جميع الصلوة يقال كبر
 العبد وتكون الوتر وتكبيرات الصلاة فبتركها يمكن النقصان والتكبير في الصلاة يجب الجهر بسجدة
 السهو عن تكبيرات الركوع والسجود لا بأس به لا يقتضي الى جميع الصلوة والناقصان الى ركن منها
 فبتركها لا يمكن النقصان في الصلاة وكذا اذا ترك الاستغفار لم يسجد لان سنة لا تقتضي الى جميع
 الصلاة بل الى الانفتاح لا غير وفي مجموع التواتر اذا استرخ في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم
 بعد الفراغ من الشبهة في الركعة الثانية ناسيا ثم تذكر ثم الى الثالثة قال السيد الامام بوجوب
 والثاني الاشارة الى ما روي رحمه الله عليه سجود السهو كما هو جواب مشايخنا عن ان السيد الامام
 قال اذا قال اللهم صل على محمد وعباده قال الثاني الامام لا يجب ما لم يقل وعلو السجود في اما في
 الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله وفي الصلاة لابن عبد الله ان يجب سجود السهو بالزيادة على الشبهة وفي
 واقفات الناطقي اذا روي الشبهة الاول حرقا قال ابو حنيفة وجب عليه سجود السهو وفي عزيب
 الرواية ذكر السجود رحمه الله ان من زاد في الركعتين على الشبهة فعليه السهو قال ابن مفلح ذكر
 ذلك لابن زياد فقال هو قول ابي حنيفة رحمه الله قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله بلغني عن ابي القاسم
 الصغار رحمه الله انه لا سهو عليه في هذا وكان الشيخ الامام طهيرا الدين المروعي رحمه الله يقول
 لا يجب سجود السهو بقوله اللهم صل على محمد وعباده انما المعتبر مقدار ما يروي ركنا وفيه والسهو عن السلام
 بوجوب سجود السهو والسهو عنه ان يطيل القعدة ويقع عند اذ خرج من الصلوة لم يعلم به بعد ذلك
 فيسلم ويسجد **نوع آخر** في بيان ما يقع الاتيان بسجود السهو قال محمد رحمه الله في الجامع الصغير
 واذ السليم يري به قطع الصلاة وعليه سجود السهو فعليه ان يسجد للسهو وطلبت نية القطع عندهم
 جميعا اما عند محمد رحمه الله فان هذا المشرع محلا للحال فلا يصح محلا بقطع اذ ليس المحل لغت
 تغيير المشرع فيرد عليه فصدق فقد ذكر في الجامع الصغير مطلقا ان يسجد للسهو وذكر هذه المسئلة
 في الاصل وشرط لا ان السجدة شرط اذ افعال السجود لا يربط بها سجود السهو لم يكل تسليم
 عن ذلك قطعاً حتى لو لم يمسح به في محله ذلك قبل ان يقوم وقبل ان يتكلم فانه يسجد بسجدة
 السهو وقد شرط لا ان يسجد في السهو شرطاً زائدا وهذا لا يتكلم ولا يقيم عن محله ذلك فانه يسجد
 اليه متى قام عن محله واستدبر القبلة لا ياتي بسجدة في السهو وان كان لم يخرج عن المسجد بعد ذلك
 في الاصل بعد هذه المسئلة مسائل منها ان ياتي بها قبل ان يتكلم ويخرج عن المسجد وان سمي واخرق
 عن القبلة وبه قال بعض المساجح واشاد محمد رحمه الله في مسئلة اخرى الى ما يدل على هذا فانه
 قال اذا سلم الرجل عن يمينه وسمي عن اليسيرة الاخرى فاذا روي المسجد ياتي بالآخرى وان استدبر
 القبلة وعامة المساجح على انه لا ياتي بها في استدبر القبلة لانه اخرج عن القبلة من غير عذر ومثل
 هذا الاخران يخرجه عن حرمة الصلوة كما لو اخرج عن القبلة على ظن انه لم يسمع به اسمه ثم تذكر انه
 قد كان مسحاً به وهو في المسجد بعد فانه يستقبل الصلاة وان تكلم واخرج من المسجد لا ياتي بها
 لانه خرج عن حرمة الصلاة على السات وبأحرمة الصلاة شرط لا ياتي بها ولا يفسد صلوة لان سجدة
 السهو ليست بركن بل هي واجبة وترك الواجب لا يوجب فساد الصلاة فان كان في مكانه ذلك وبدا
 له ان يسجد وفي القوم من تكلم او خرج من المسجد ومنهم من لم يتكلم ولم يخرج من المسجد فعلى من لا يتكلم
 ان يسجد فيها ولا ياتي على من تكلم لان الذي تكلم او خرج من المسجد خرج عن حرمة الصلاة بعد اذ اراد
 والراعي في تلاوته عليه الذي لم يتكلم وهو في مكانه بعد لم يخرج عن حرمة الصلوة فليدبره المتابعة فان كان

من سبه حين سلم ان يسجد لله سجدة فله من الله ما يشاء من الاجر ولا يجزيه
وان لم يتكلم ولم يخرج من المسجد وكان في مجلسه ذلك حين ذكر ان عليه السهو فانه يسجد لها **فروع اخرى**
في المستفرقات من هذا الفصل رجل يصلي المغرب فيجئ رجل اخر ويقتدي به يصلي المغرب تطوعا
الامام الى الرابعة ناسيا ولم يقعد على راس الثالثة فبدا الوابعة بالسجدة وتابعة المعتدي في ذلك
قال فسدت صلوته الامام المعتدي ومعنى قوله فسدت صلاة الامام اي فسدت صلاة فرضا لا تطوعا
اي حنيفة واي يوسف رحمهما الله ولا يقال علي هذا بان صلوة الامام انقلب تغلبي قول ابي حنيفة
واي يوسف رحمهما الله فينبغي ان لا تقصد صلوة المعتدي لا تقول صلوة الامام وان صارت تغلبي
الاها كانت فرضا نصار في الحكم منتزعا من غزوة الفرض الي غزوة الاصل وكما صار كانه صلي صلاتين
بحرمتين وصار المعتدي كانه صلي صلاة واحدة بايامين من غير عذر الحذف فلا يجوز ومن عليه نحو
السهو في صلاة الجواز الم يسجد حتى طلعت الشمس وكان ذلك بعد السلام لم يسجد وكذلك اذا كان
في نقى النائية فلم يسجد حتى احمرت الشمس لم يسجد لا يباح جبر نقصان فحوت هي بحري النضال
الاكامل عليه والنقض لا يصح في هذا الوقت ومن سلم عن لسانه قبل سلامه بمسألة فلا سهو عليه ومن
سلم وعليه سهو ففعل ما ينطق الصلاة لم يسجد لان الحادث منعه عن القود الي الغزوة فلا يمكن الا اذا
وقد صحت صلوة لان قول سجود السهو لا يوجب شأدا الصلوة وان اسبغ في الجمعة واخرجه الوقت
بعد ما سلم فليكن يسجد للسهو سقط عنه سجود السهو وان ترك صلاة الليل ناسيا وقصاها في النهار
وان فيها وخاف ساهيا كان عليه السهو وينبغي ان يجهل لكونه التقاضي وحق الا اذا واف امر ليل
في صلاة النهار خاف ولا يجهل فان جهل ساهيا كان عليه السهو ولو امر في التطوع في الليل وخاف
متطوعا فقد اساء وان كان ساهيا فعليه السهو وان اسبغ الحدث بعد ما سلم فليكن يسجد للسهو او
بعد ما سجد سجدة واحدة للسهو نوصا واعاد وامة الصلاة لان حرمة الصلاة باقية وسبق الحدث لا
يمنع البناء بعد الوضوء وان احدث الامام وقد سبغ في سجدات خلف رجلا يسجد خلفه للسهو بعد السلام
لغيره مقام الاول وان سبغ خلفه فيما بينه وبينها كانه سجدة واحدة للسهو وليس هو الاول كما لو سبغ الاول
مرتين وان لم يكن الاول سبغ واما سبغ الخليفة لانه الاول سجود السهو خلفه لان الاول
صار مستديرا بالثاني كغيره من القوم فليزمه سجود السهو ليهو اما هو الا تزي ان الثاني لو افسد
الصلاة على نفسه فسدت صلاة الاول فكذا السهو الثاني فيمكن النقصان في صلوته الاول ولو
سبغ الاول بعد الاستحالة لا يوجب سهوه شيئا لانه منتهى الثاني واذ اسلم المسبوق حين سلم الامام
ساهيا بنا على صلوة وعليه سجود السهو ما لبنا فلان هذا سلام سهو وان لا يخرج عن حرمة الصلاة
واما وجوب سجدة السهو فلا نه حين سلم الامام صارا هو كالمسترد وقد سبغ حين سلم فليزمه سجدة
السهو قبل هذا اذا سلم بعد الامام فاما اذا سلم مع الامام فلا سهو عليه واذ لم يرفع المصلي راسه
من الركوع حتى خرسا عدا ساهيا حارن صلاته في قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله وعليه السهو
المصلي اذا سجد سجدة التلاوة في موضعها ثم ذكرها في الركوع او في السجود او في القعود فانه يخرج له
ساجداته يعود الي ما كان فيجده استحيانا وان لم يبعد حارن صلاته وان احزها الي احز صلاته
اجزاء لان الصلاة واحدة وان كان اماما فصلي ركعة وترك فيها سجدة وصلي ركعة اخرى وسجد
لها ونذكر المتركة في السجود فانه يرفع راسه من السجود ويسجد المتركة ثم يعيد بعد ما كان في
لاها ارتفعت فيعيدها استحيانا فاما ما قبل ذلك الي المتركة هل يرتفع ان كان ما تخلل بين
المتركة وبين الذي تذكر فيه ركعة تامة لا يرتفع بان اتفاق الروايات فلا يلزمه عادة ذلك وان

لم يكن ركعة تامة فذلك في ظاهر الرواية وروي الحسن عن ابي حنيفة رحمهما الله انه يرتفع اذا
سلم الامام وعليه سجدة التلاوة فتذكر في مكانه بعد ما تنقذ القوم فانه يسجد للتلاوة ويقعد
قدرا للتمديد فان سجد للتلاوة ولم يقعد فسدت صلاته لا يرتفع لفقد اما بان اتفاق الروايات او
في رواية علي ما مر من قبل هذا ولا تقصد صلوة القوم لا تقطع المتابعة **الفصل**
الرابع عشر في مسائل الشك وفي اختلاف الواقع بين الامام
والماهور قال محمد رحمه الله في الاصل اذا سبغ ولم يدرك ثلثا صلي اما ربعا وكذا لو كان اول ما سبغ
استقبل الصلاة قال عليه السلام من شك في صلاته ولم يدرك ثلثا صلي اما ربعا فليستقبل ولا يستقبل
لا يربيه والمضي بعد الشك يربيه وقد قال عليه السلام دع ما يربيك الي ما لا يربيك ولانه قادر علي
استقاط ما عليه من الفرض يفتن من غير مشقة فليزمه ذلك فليسا علي ما لو شك اول الصلاة انه
صلي ولم يصل وهو في الوقت لزمه ان يصلي وقياسا علي ما لو ترك صلاة واحدة من يوم وليلة ولا
يدري انه صلوته هي فانه يقضي خمس صلوات حتى يخرج عما عليه يفتن فذلك لك ههنا وان بني ذلك
غيره من بخري القواب وامة الصلاة علي ذلك لحديث بن مسعود رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم من شك في صلوة فليجزي القواب ولا تالوا امرنا به بالاستقبال يقع له الشك ان
وثالثا اذا صار ذلك عادة له فليزعه وعليه المضي في الصلوة لهذا بخري فان وقع خربه علي شي اخذ
به وان لم يقع خربه علي شي اخذ بالاقول لحديث عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه قال قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم من شك في صلاته فليبا حدا ما لا قل ولا لا واوجب عليه يفتن فلا
يترك هذا اليقين الا يفتن مثله وذلك في الاقل الا ان في كل موضع يتوهم انه اخر صلوة يقعد
لا محالة لان القعدة لا حية فزمن والاستحالة لا تغل قبل اكمال الفرض عند الصلوة ثم اختلف
المساج في معنى قوله اول ما سبغ قال بعضهم معناه ان السهو ليس بقادة له لانه لم يسه في عمره قط
وقال بعضهم انه اول سهو وقع له في عمره ولم يكن سبغ في صلوة قط من حين بلغ بهما يستقبل الصلاة
فاما اذا وقع له ذلك في شي من العتلات فانه يجزي وقال بعضهم معناه انه اول سهو وقع له في
تلك الصلاة فان ههنا يستقبل وان وقع ذلك مرة او مرتين يجزي او يبني علي الاقل والاول شي
ثم الشك لا يخلو اما ان وقع في روات الشك لا يجز او في روات الاربع كالظهر والعصر او في روات
الثلاث كالمغرب فان وقع الشك في صلاة الجواز لم يدركها الركعة الاولى والثانية وهو قائم
يجزي في ذلك فان وقع خربه علي شي غلبه وان لم يقع خربه علي شي وهو قائم يبني علي الاقل ويجعلها
اولي ويتم تلك الركعة ثم يقعد لجواز انها ثلثته يقوم ويصلي ركعة اخرى ويقعد لجواز ان ما صلي
كانت اولي وهذا ثابته ثم يسلم لانها ثابته حكا وان شك في الجواز ثابته او بالمسح علي بخري
كما ذكرنا فان لم يقع خربه علي شي وهو قائم فانه يقعد في الحال ولا يركع لجواز انها ثابته فلو قلنا
يبني ولا يقعد فترك القعدة علي راس الركعتين فتسجد صلوة فليزما قال لا يبني ثم يقوم ويصلي
ركعة اخرى ويقعد لجواز ان القيام الذي رخصه بالقعود ثابته وقد ترك ذلك فعليه ان يصلي ركعة
اخرى حتي يتم صلوة وان كان قاعدا والمسئلة كما لم يجز في ذلك ان وقع خربه انها ثابته مضت
صلوة علي الصحة وان وقع خربه انها ثابته بخري في القعدة ان وقع خربه انه قد عدي راس الركعتين
فصلي علي صلوة علي الوجه الذي عرفت وان وقع خربه انه لم يقعد علي راس الركعتين فسدت صلوة
لان القعدة علي راس الركعتين فزمن وقد ترك ذلك وترك الفرض بوجبا الصلاة وان لم يقع
خربه علي شي فسدت صلاته ايضا لانه يجز له انه قد عدي راس الركعتين فصحت صلوة وتحتل له

يقعد ففسدت صلوة فدارت الصلاة بين الصحة والفساد ففسد على ما هو الاصل المعروف وان شك
انها ثالثة او الاولى يقعد لا يتم ركعتيه لانه يحتمل انها ثالثة فلو امرنا بمضي فيها ففسدت صلوة ولو اقع
قدرا تشهد يقوم ويصلي ركعة اخرى ويقعد قدرا تشهد ثم يصلي ركعة اخرى ويقعد وان وقع الشك
في دوأت الاربع انها الاولى ام الثانية عمل بالخبري كذا ذكرنا فان لم يقع خبره على شيء مني على الاقل
فيجعل الاولى ثم يقعد لجواز انها ثالثة فتكون القعدة فيها واجبة ثم يقوم فيصلي ركعة اخرى ويقعد لانا
جعلنا هاتي الحكم رابعة والقعدة على راس الركعة فرض وان شك انها الثانية ام الثالثة عمل بالخبري
كذا ذكرنا فان لم يقع خبره على شيء يقعد في الحال لجواز انها ثالثة ثم يقوم ويصلي ركعة اخرى ويقعد
لانا جعلنا هاتي الحكم في الحكم وان وقع الشك في دوأت الثلاث فهو على قياس ما ذكرنا في دوأت
التي والاربع وهذا كله اذا وقع الشك في الصلاة واما اذا وقع الشك بعد الفراغ من الصلاة
بان شك بعد السلام انه صلى ثلثا ام اربع او في دوأت الثلث شك دوأت المني انه صلى واحدة
انه ثنتين او شك في دوأت الاربع بعد السلام انه صلى ثلثا او ثنتين فمذا عندنا على انه اتم الصلاة
خلا لاسره على الصلاح وهو الخروج عن الصلاة في اوانه ولو شك بعد ما فرغ من التشهد في الركعة
الاخيرة فليخوما بينا فذلك الجواب يحل على انه اتم الصلوة هكذا روي عن محمد رحمه الله وفي نوادر
ابن سماعه عن محمد رحمه الله فيمن ثلث سجدة او اكثر من صلوة فان كان ذلك اول ما وقع له في
صلوة استبها وان كان ينفع ذلك كثيرا معني على الكبر ايم وان لم يكن له في ذلك اي غاذا الصلاة
هكذا ذكره ههنا قال الحاكم ابو الفضل هذا خلاف ما ذكره محمد رحمه الله في كتاب الصلاة واداسك في
صلوة ولم يدر الاثنا صلى اربعا وتكر في ذلك فتكر اتم استيقن انه صلى ثلاث ركعات فلم يطل بتكر
لم يستقله فتكره عن الركن بان يصلي ويتكر فليس عليه سجود السهو لانه لم يوجز ركنا ولم يترك واجبا
ولم يوجزه وان طال فتكره حتى يشغله عن ركعة او سجدة او يكون في ركوع او سجود فيطول في تتركه ولا يبر
عن حاله بالتفكر فعليه سجود السهو استحسانا وفي القياس لا سهو عليه لان تتركه ليس الاله القيام او
الركوع او السجود وهذه الاذكار سنة وناخير الاركان بسبب اقامة السنة لا بوجوب السهو كالا
يرحب الاساة اذا كان عدا وجه الاستحسان انه اخر واجبا او ركنا ساهيا لا بسبب اقامة السنة
بل بسبب التكره ليس التكره من اعمال الصلوة فليزوم سجود السهو كما لو زاد ركوعا او سجدة
في صلاته خلاف ما اذا طال الركوع او السجود او القيام ساهيا حيث لا يلزمه سجود السهو لان
الناخير حصل بفعل هو من افعال الصلاة وذلك سنة اذا لم يكن واجبا وناخير الركن او الواجب
معي كان بسبب اقامة فعل من افعال الصلاة ساهيا لا بوجوب سجدة في السهو قال الشيخ الامام الزاهد
ابو نصر الصغار رحمه الله هذا كله اذا كان التكره ينفع عن التسبيح فاما اذا كان لا ينفع عن التسبيح
بان كان يسبح ويتفكر او يقرأ او يتفكر لا يلزمه سجود السهو في الاحوال كلها وان شك في صلاة صلاها
فقل هذه الصلاة فتفكر في ذلك وهو في هذه الصلوة لم يكن عليه سجود السهو وان شغله فتكره لانه
لم يشك في هذه الصلوة ولا في المصلي لا يلو عن هذا النوع من الشك فلا يجب سجود السهو وهذا قال
شمس الائمة رحمه الله قال في الكتاب وان شغله فتكره ليس بوجبه انه شغله التكره عن ركن او واجب
فان ذلك بوجوب سجدة في السهو لاجماع ولكن اذا ربه شغل قلبه بعد ان تكون حراره مشغولة باذا
الا كان على نحو ما بينا في المسئلة المتقدمة ذكره الغيبة بوجوه رحمه الله في غريب الدوابه انه
ذكر الشيخ في نوادره عن ابي حنيفة رحمه الله انه ان شك في صلوة فلم يدر اصل ركعة او ركعتين
فاطال فتكره ان كان ذلك في قيام او ركوع او قنوت او سجود او قعدة الاخيرة لا سهو عليه وان

كان في جلوسه بين السجدين فعليه السهولان له ان يطيل اللبس في جميع ما وصفتنا الا فيما بين السجدين
وفي القعود في وسط الصلاة ان يصلي سري عن القعدة الاخيرة وانفتح التطوع لا يفسد صلوة ما لم
يتبدل الركعة بالسجدة ولو فعل عدا تشدد في احزاب الجعة من شرح الصدر الشهيد رحمه الله وفي فتاوى
ابي الليث رحمه الله رجل شك في صلوة انه قد صلاها ام لا فان كان في الوقت فعليه ان يقعد لان سبب
الوجوب قائم وانما لا يجل هذا السبب ليرط الادا قبله وفيه شك وان خرج الوقت ثم شك فلا شيء عليه لان
سبب الوجوب قد فات وانما يجب القضاء ليرط عدم الادا قبله وفيه شك وكذلك لو شك في ركعة بعد
الفرغ من الصلاة لاسي عليه وفي صلوة يلزمه اذا وها وفي فتاوى سمرقند بان من شك في امام ومو
اتمام جازت صلوة ما لم يستيقن انه ترك بعض اعضائه سهوا او عدا لان لا الظاهر انه لم يترك قال
مصلي الجواز ان شك في سجدة انه صلى ركعتين او ثلثا قالوا ان كان في السجدة الاولى بكنه اصلاح الصلاة
بان يعود الى القعدة لانه ان كان صلى ركعة كان عليه اتمام هذه الركعة لانها ثالثة فاذا عاد الى القعدة
قد اتمها فيجوز ولو كانت ثالثة لا يفسد صلوة عنه محمد رحمه الله لانه لما ذكر في السجدة الاولى
ارتفعت تلك السجدة اصلا ومما ركنا لم يكن كالموسبة الحديث في السجدة الاولى من الركعة الخامسة
وان هذا الشك في السجدة الثانية فسدت صلوة لاحتماله انه فيه الثالثة بالسجدة الثانية وظط
المكتوبة بالثالثة قبل اكمال المكتوبة ليسد صلوة ولو شك في صلوة الخيرة في قيامه انها الاولى
صلوة او ثالثة قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله بكنه اصلاح صلوة بان يرفض
ما هو من القيام ويعود الى القعدة فان كان هذه الركعة ثالثة فقد رفضها بالعود الى القعدة وقت
صلوة ثم يقوم ويصلي ركعتين بقوا في كل ركعة فاتحة الكتاب وسورة ثم يشهد وسجد سجدتي السهر
لان تلك الركعة ان كانت هي الاولى فلم يات بشي من صلوة سوى التكبير فيا في جميع اركانها ولا
يقعد بينهما لانه في حال يلزمه ركعتان وفي حال لا يلزمه شي فلا يقعد غلب على طنه في الصلاة انه
احدث او انه لم يسبح شيق بذلك لاسك له فيه ثم شيق انه لم يحدث ويقدر انه قد مسح قال
الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله نظرا ان ادي ركنا بعد ما كان متيقنا بالحدث ويعود
المسح فانه يستقبل الصلاة وان لم يود ركنا معني في صلوة ولو شك في صلوة انه هل كبر لا فتشاح
ام لا هل احداث ام لا هل اصابته نجاسة يؤبه ام لا هل مسح راسه ام لا ان كان ذلك اول مرة
يستقبل الصلوة وان كان ينفع له مثل ذلك كثيرا جاز له المعني ولا يلزمه الوضوء ولا غسل الثوب
يحل في صلوة الظهر ثم شك انه هل صلى الجهر ام لا فلما فرغ من صلاة تبين انه لم يصلي الجهر فانه يصلي
الجهر ثم يبدوا الظهر لانه لما استيقن بعد الفراغ من الصلوة انه لم يصلي الجهر فانه صلا ركنا كان متيقنا
في ذلك الوقت كالمصلي بالتيه اذ اراي شيئا فظن انه سراب فلما فرغ من الصلاة ظهر انه كان ما
فانه يتوضا ويعيد وكذا لو تذكر يوم الجمعة وقت الخطبة انه لم يصلي الجهر فانه يقوم ويصلي الجهر ولا
يستع الخطبة لانه لو لم يصلي الجهر حتى يفرغ الامام من الخطبة لا يمكنه قضاء الجهر معصلي الظهر
اذ اصلي ركعة نية الظهر ثم شك في الثانية انه في العصر ثم شك في الثالثة انه في التطوع ثم شك
في الرابعة انه يكون في الظهر قال هو في الظهر والشك ليس لبيتي رجل صلى ركعتين ثم شك انه
مقيم او مسافر صلى في حالة الشك ثم علم انه مقيم يعيد صلوة المقيم لان هذا سلام عهد **مسائل**
الاخلاف الواقعة بين الامام والمأموم واذا وقع الاختلاف بين الامام والقوم
فقال القوم صلتي ثلثا وقال الامام صلتي اربعا فان كانت بعض القوم مع الاسلام يوجب قول
من كان مع الامام وينزع قول من كان مع الامام بسبب الامام وان لم يكن بعض القوم مع الامام

ينظر ان كان الامام علي يمين لا يبعد الامام الصلاة وان لم يكن علي يمين اغاد بقولهم هكذا ذكر المسئلة
في واقعات الناطقي رحمه الله ورايت في موضع اخر اذا كان مع الامام رجل واحد يخرج قوله بسبب
الامام ولا يبعد الصلاة وان لم يكن مع الامام واحد اغاد الامام الصلاة واعاد القوم معه
مستدين به مع اقتداؤهم لان الامام لو كان هو الصادق كان هذا اقتدا المستقل بالمتنقل وان كان
هو الصادق مع القوم كان هذا اقتدا المتعرض بالمتعرض وفي واقعات الناطقي امام علي بن ابي طالب
وذهب قال بعضهم في الظهر وقال بعضهم في العصر ان كان في وقت الظهر في الظهر وان كان في وقت
العصر في العصر لان الظاهر شاهد من يدعي ما يؤلفه الوقت وان كان مشكلا جاز للزعمين في
القياس بمنزلة نظرة من الدم وقت من خلف الامام فلا بد من هو لان الشك في وجوب الاعا
لاجب بالشك وفي فتاوي اهل سمرقند اذ اصلي الامام بقوم واستيقن واحد منهم ان الامام صلى
اربعا واستيقن واحد منهم انه صلى ثلثا والقوم والقوم في شك فليس علي الامام والقوم في
لان هذا شك بعد النزاع من الصلاة وانه غير معتبر ولا يستحب علي الامام الاغادة لما سبق وعلي
الذي استيقن بالثبوت الاغادة لان نفسه لا يبطل بيمين غيره واذ في المستقي وكذلك لو كان اثنين
فان كان الامام يستيقن بالثبوت واحد منهم لم يستيقن بالتمام يقتدي القوم بالامام لان الامام
يقين انه لم يرد ولا يبعد الذي استيقن بالتمام لانه يقين انه ادي هكذا ذكر في فتاوي اهل سمرقند
وهكذا وقع في بعض نسخ المستقي وفي بعضها يقتدي القوم بالامام وفي هذا الموضع ايضا اذا شك
الامام فاحببه عدلان ياخذ بقوله لانه لو احببه عدل يستحب ان ياخذ بقوله فاذا احببه عدلان
حبيا لاخذ بقوله لانه ما اذا شك الامام والقوم واستيقن واحد بالتمام واستيقن واحد بالثبوت
حيث يبعد الذي استيقن بالثبوت وصلوة الامام والقوم تامة وان احببه المستيقن بالثبوت
لان قول المستيقن بالثبوت غارضة قول المستيقن بالتمام وكما لم يرد واحد ولو شك الامام
والقوم واستيقن واحد من القوم بالثبوت الاحب ان يبعد وان لم يبعد وليس عليهم شيء حتى
يكون رجلان عدلان رجل صلى وحده اصلي بقوم فلا سلم احببه رجل عدل انك في صلبك الظهر
ثلاث ركعات قالوا ان كان عند المصلي انه صلى اربع ركعات لا يلتفت الي قول المخبر وان شك
المصلي في الخبر انه صادق او كاذب روي عن محمد رحمه الله انه يبعد الصلاة احتياطا وان شك في
قول رجلين عدلين اغاد صلواته وان لم يكن المخبر عدلا لا يتقبل قوله رجل صلى بقوم فلما صلى ركعتين
وسجد السجدة الثانية شك انه صلى ركعة او ركعتين او شك في الركعة الثالثة فليحظ الي من خلقه
ليعلم ان قاصدا هو معهم وان فقدوا فقد تعد بذلك لا بأس به ولا سهو عليه وفي قول اربعم
عن محمد رحمه الله صلى الامام بقوم مثالا له عدلان انك لم تتم الصلاة اغاد الصلاة قال محمد رحمه
الله ولو كنت انا لاعتدته يقول الواحد هذه استره وليس يرجع الي الحكم لان الصلوة صحت ظاهرا
والباطل ما صحت ظاهرا يقول الواحد لم يرد الشرع به **وهما ينقل هذا الفصل في فتاوي**
اهل سمرقند اذ اصلي المغرب ركعتين وقد قدرا الشاهد فزعم انه امها فسلم ثم قام وكبر بنوي
الدخول في سنة المغرب لم تذكر انه لم يتم المغرب وقد سجدة الستة او لم يسجد فصلوة المغرب فاسد
لانه انتقل الي المنقل قبل تمام الغرض فاذا سلم وتذكر تحسب ان صلواته قد فسدت فقام وكبر المغرب
ثانيا وصلي ثلثا ان صلى ركعة وقد قدرا الشاهد اجزاه المغرب والا فلا لان سنة المغرب ثانيا
لم تصح فيجب مجزوء التكبير وذلك لا يجوز عن الصلاة رجل صلى العصر خمسا وقد في الرابعة قد
الشاهد ثم تذكر ذلك لا تصح السادسة هكذا ذكر في فتاوي اهل سمرقند لانه لا تطوع بعد العصر

ولا يجب عليه سجود السهو لان سجود السهو شرع في اخذ الصلوة ولم يوجد احدا لانه لم يوجد اخر
التطوع لما ذكرنا انه لا يضيف اليها السادسة ولا اخر العصر لدخول الواسطة وهي الركعة الخامسة
وروي هشام عن محمد رحمه الله انه يضيف السادسة والفتوي علي رواية هشام لانه في النقل
لا عن قصد وانه ليس لصاحب الراي اذ اصلي ركعة من التطوع في الليل لم يطلع الخبر انه يضيف اليها
ركعة اخرى مع ان هذا الوقت ليس وقت النقل لانه وقع في النقل لا عن قصد ولا قد بين
المسئلين وفي مجموع النوازل امام علي الظهر اربع ركعات ولم يبعد في الرابعة وقاما الي
الخامسة وتابعة القوم في ذلك فتذكر في الركوع فرجع وقد والقوم سجدا ولا تستد صلواتهم
لان الركوع انقضى بالرجوع بقي للقوم زيادة سجدة بين وان سجدا وقبل ان يرفع الامام راسه
من الركوع فعن الطحاوي انه قد صد صلواتهم لانه تمت الركعة لم فلا تنتقض برجوع الامام اذ ا
صلي الظهر اربعا وسلم ثم تذكر انه ترك سجدة منها وهو في موضعه بعد ثم قام فاستقبل الصلوة وصلي
اربعا وسلم وذهب سمرقند لانه لا دخوله في الظهر ثانيا للقوم اذ اصلي ركعة فقد حط المكتوبة بالنافلة
قبل النزاع من المكتوبة في فتاوي اهل سمرقند وفي هذا الموضع اذ اصلي العدة بقوم فقال له
القوم تركت من الصلاة سجدة فقام وكبر واستقبل الصلوة لا يجوز الاولي ولا الثانية لان هذه
التكبير لم يخرج عن الاولي فقد حط النافلة بالمكتوبة قبل النزاع من المكتوبة اذ ارفع راسه
من الركوع في الثالثة لم تذكر انه لم يسجد في الثانية السجدة واحدة بسجد تلك السجدة ثم يستشهد
للتانية لم يسجد لثلاث سجدة بين ويتم ما بقي من صلواته لان العود الي تلك السجدة لا يرضى الركوع
وعليه السهو لانه اخر السجدة عن وقتها وان تذكر وهو في ركوع الثالثة يرضى الركوع وغاد الي
السجدة التي تركها وسجدها يستشهد للتانية ويبعد الثالثة وفي فتاوي الفضلي اذ سلم ناسيا وعليه
سجدة التلاوة فسجد هاتم يخرج عن الصلاة قبل ان يقعد قدرا الشاهد فسدت صلواته لان العود
الي سجدة التلاوة يرضى القعدة ولو سلم عن قراءة الشاهد حتى سلم لكنه قد قدرا الشاهد ثم تذكر
بعد لقراءة الشاهد يخرج عن الصلاة قبل ان يتم قراءة الشاهد لم تستد صلواته قال رحمه الله وجده
الرواية عن محمد رحمه الله نصا لان العود الي قراءة الشاهد لا يرفع القعدة وهو قول زفر رحمه
الله وعن ابي يوسف رحمه الله فيه روايتان في سجود السهو اذا وقع في وسط الصلوة لا يبعد بها
وليسجد ثانيا في باب مسائل القية وعنه ابي بكر الاعشى يبعد بها ربه اخذ القية بوجوه
الله اذ اربعين الثانية والثالثة لا يبعد هو الصحيح اذ سلم في الظهر علي راس الثانية
علي طن انها حجة او في العشا علي انها تراويح ليستقبل الصلوة وان سلم في الظهر علي راس الركعتين
علي طن انه اتم ذكر في الاصل انه ان كان في مكانه فانه يتم والمراد بالمكان المسجد **الفصل**
الخامس عشر في لغوات كثرة الغوات كما يستفظ الترتيب في غيرها ليستظ الترتيب
في نفسها ايضا حتى قال اخبا بن ارحم انه من كان عليه صلوة ستر فضلي للثنتين فجزا ثم ثلثين
ظهورا ثم ثلثين عضرا هكذا اجزاه لان كثرة الغوات كما تستظ الترتيب في غيرها في نفسها اولي
ثم الغوات نوعان قديمة وحديثة فالجديدة ليستظ الترتيب بالاخلاق وفي القديمة اخلاق المشايخ
بيان القعدة بعد رجل ترك صلوة شهر ثم ندم علي صنيعة واستعمل باذا الصلوات في مواقيتها قبل
ان تنفي تلك الغوات فتترك صلوة ثم صلى صلاة اخرى فتودد الرهق المتروكة الحديثة قال بعض
المتأخرين من مشايخنا لا يجوز هذه الصلوة ويجعل الغوات من الغوات كان لم يكن احتياطا ورجل
عن الهالك وان لا يصير المعصية سببا للتحذير والتفسير ويقضهم قالوا يجوز لان الاشتغال

بعد الغائبة ليس بأولي من الاستئصال بتلك الغائبة والاستئصال بالكل من الوقتية عن وقتها ولم
 يبق هذه المسئلة عن المتقدمة من في كل موضع سقط الترتيب لكثرة الغوايب لو عادت الغوايب إلى
 القلة هل يعود الترتيب اختلف المشايخ فيه ببيانهم إذا ترك الرجل صلوته شهر فقامها لأملاوة أو
 صلوات ثم صلى مملوكة وحل وقتها وهو ذكر لما بقي عليه هل يجوز الوقتية اختلت المشايخ فيه بعضهم
 قالوا لا يجوز والله مال الغيبة أبو جعفر رحمه الله وبه كان يفتي طهير الدين رحمه الله وبعضهم قالوا
 يجوز واليه مال الشيخ الإمام أبو جعفر الكبير رحمه الله وبه كان يفتي شمس الأمانة الحلواني رحمه الله
 وعلى هو فقال الترتيب قد سقط والستاق لا يحل العود كما قيل بحسن وحل عليه الماء الحار في كثير
 وسأل ثم عاد إلى القلة فإنه لا يعود بحسبنا كذا همنا وقد حكى حلال الدين رحمه الله أنه في موضع
 أن الترتيب متى سقط لا يعود عند علمنا الثلاثة رحمه الله وعندنا فوجه الله يعود وعليها
 إذا ترك ست صلوات ثم بقي واحد منها ثم صلى الوقتية وحده كثره الغوايب في ظاهر رواية صاحبنا
 رحمه الله أن يصير الغوايب ستا وروي محمد بن سنان عن أصحابنا رحمه الله أن يصير الغوايب ستا
 وذكر في القدر في خلافا وقال علي بن قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله أن يصير الغوايب ستا
 وعلي بن قول محمد رحمه الله أن يصير الغوايب ستا كما يسقط الترتيب بكثرة الغوايب لسقط ضبط
 الوقت وتلكوا في أن العبرة لصيق أصل الوقت أما الوقت المسقط قال الطحاوي رحمه الله العبرة
 لأصل الوقت على قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله وعلي بن قول محمد رحمه الله الوقت المسقط
 ببيانهم إذا استمر للعصر وهو ناسي الظهر ثم ذكر الظهر في وقت لو استعمل بالظهر يقع العصر في وقت
 مكرهه علي بن قول من قال العبرة لأصل الوقت ينقطع العصر ويصلي الظهر ثم يصلي العصر وعلي بن قول من
 يقول العبرة للوقت المسقط يصلي في العصر ثم يصلي الظهر بعد غروب الشمس وكما يسقط الترتيب
 لصيق الوقت يسقط بالعسيان ولو أنه لم يركع ركعة في وقت الثانية فصلت الثانية وهو ذكر
 للمفسرية لا يجوز ولو ذكرها بعد أيام فقد ذكر في الإسلام البزوي رحمه الله أنه لا يجوز الوقتية
 ولنسب هذا القول إلى مستأخريه وذكر الحاكم الشهيد رحمه الله في المستفي عن لم يثبت في الوليد عن أبي
 يوسف رحمه الله أنه في رجل نسي ركعة ثم ذكرها بعد شهر ومضى يومه ليلة وهو ذكرها فصلت ركعة
 وهكذا ذكر الغيبة أبو الليث رحمه الله في عمود المسائل وعليه الفتوى لأن الترتيب بين الغائبة
 وبين هذه الوقتية ليست بواجبة لأن المحلل بينهما كثير وإذا صلى العصر وهو ذكر أنه لم يصل
 الظهر فهو فاسد إلا أن يكون في آخر الوقت ومعنى قوله فهو فاسد أن الغرضية فاسدة لأصل
 الصلوة فالأصل أن الغرضية إذا فسدت لا تبطل أصل الصلاة عند أبي حنيفة وأبي يوسف
 رحمه الله خلافا لمحمد رحمه الله ثم عند أبي حنيفة رحمه الله العصر ينسد فسادا موقفا حتى لو صلى
 ست صلوات أو أكثر ولم يعد الظهر لعود العصر جازا لإعادته عليه وعدة مما عساه فإذا بان أن لا يجوز
 لها حال فالأصل عند أبي حنيفة رحمه الله أن مراعاة الترتيب كما يسقط بين الغائبة والوقتية بكثرة
 الغوايب يسقط بكثرة المودي لأن كثرة الغوايب إنما يوجب سقوط الترتيب لأن الاشتغال بالغوايب
 يوجب فوات الوقتية عن وقتها وهذا المعنى موجود عند كثرة المودي لأن الاشتغال بالمودي
 يوجب الوقتية عن وقتها وإذا سقط مراعاة الترتيب ظهر أن ما أدي كان جازا قال مشايخنا رحمه
 الله وأما لا يجب إعادة الغوايب عند أبي حنيفة رحمه الله إذا كان عند المصلي أن الترتيب ليس
 بواجب وإن مملوكة جازة أما إذا كان عند فساد الصلاة بسبب الترتيب ففعله إعادة الكل كما
 قال أبو يوسف ومحمد رحمه الله لأن المرأ أنما يكلف ما عساه ومن هذا الجنس من ترك خمس صلوات ثم

صلى السادسة فالسابعة موقوفة فإن صلى السابعة بعد ذلك جازت السابعة بالاجماع وجازت
 السادسة عند أبي حنيفة رحمه الله بخلاف السابعة لأن الوقت كان لأجل الترتيب فإذا صلى السابعة
 يسقط الترتيب فعادت السادسة إلى الجواز وحل يوي الترتيب إلى التسعة والوتر ركعة ثم روي
 الترتيب إلى المرفق والوتر ركعة لا يجزئ ما صلى وإن صلى كذلك عن جهل من عباد الله لبيان أحدائهم سأل
 وأمر بالقلب ليبد ما صلى لأنه في الوجه الأول يجتهد وفي الوجه الثاني لأن مسافر صلى شهر أو قصر
 المغرب ففي قول أبي حنيفة رحمه الله عليه أن يجزئ صلوات المغرب بأسرها ولا شيء عليه فيما سواها
 وعلي بن قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله بقضي مع صلوات المغرب أربع صلوات أخرى العشاء الأولى
 والخبر والظهر والعصر لأن عند أبي حنيفة رحمه الله فساد العشاء الأولى والخبر الأولى والظهر
 الأولى والعصر الأولى كان موقفا وقد ارتفع الوقت فعدت إلى الجواز وجاز ما بعد من سوي صلوات
 المغرب وعند أبي يوسف ومحمد رحمه الله فساد من على البتة فإذا صلى المغرب الثاني وقصر فيها حتى
 لم يجز صلوات الغوايب ستا ويسقط الترتيب بخلاف ما بعد هاتين الصلوات سوي صلوات المغرب هكذا
 قاله بعض مشايخنا وبعض مشايخنا قالوا بقضي ست صلوات من كل عشر صلوات لأنه إذا لم يجز
 المغرب الأولى لا يجوز ما بعدها مع المغرب الثانية فتصير ست صلوات ثم يجوز بعدها العشاء والخبر
 والظهر والعصر ولا يجوز المغرب الثالثة مع ما بعدها من المغرب الرابعة إلى آخر الشهر هكذا وهذا
 بناء على ما قلنا أن الترتيب متى سقط هل يعود بعد ذلك والتقول الثاني بناء على هذا القول الأصلي
 الظهر يمتد ويمتد في العصر يومئذ هو يقين أن العصر يجزئ به لا يجزئ به العصر قال بعضهم لا يعود القول
 الأول بناء على هذا القول وقال بعضهم يعود والقول الثاني بناء على هذا القول إذا صلى الظهر بعصر
 ومن ثم صلى العصر يومئذ هو يقين أن العصر يجزئ به لا يجزئ به العصر لأن الظهر من ركعة يفتين فإن
 أعاد الظهر لم يعد العصر حتى صلى المغرب فإن كان يقين وقت إذا المغرب أن العصر وقع جازا أعاد
 العصر ولم يعد المغرب لأن العصر غير من ركعة يفتين لأن فساد ما عساه فيه إنما لو علم وقت إذا لم
 المغرب أن العصر لم يجزه أعاد العصر أيضا لأن العصر عند من ركعة يفتين والمسئلة مروية
 عن محمد رحمه الله رواها ابن سنان في نوادره هذا خلاف ما لو نسي ركعة من الجمار ولو نسي ركعة من
 الجمر صلى الظهر وهو ذكر ذلك فإنه لا يجزئ به الظهر لأن الجمر من ركعة يفتين لعدم الطهارة
 والحاصل أن الركعة يفتين بوجوب فساد الوقتية وما فيه شبهة كونه من ركعة لا بوجوب فساد
 الوقتية **وما يتصل** بهذا الفصل أن إذا أراد الرجل أن يقضي الغوايب ذكر في فتاوي
 أهل سمرقند أنه ينبغي أن لا يركع كل صلاة يقضيها وإذا أراد أن يركع آخر يوم أو
 ظهر لله تعالى عليه لأنه لما قضى الأول من الثاني أو ظهر لله عليه ورأى في يومه آخره ينبغي
 آخر ظهر لله عليه وكذلك كل مملوكة يقضيها وإذا أراد أن يقضي ظهر آخر يوم أو ظهر لله
 عليه لأنه لما روي أن من صلاه الذي قبله آخره في شرح الجامع الصغير لبعض المشايخ في كتاب الصلوة
 إذا روي بقا الغائبة ولم يركع مملوكة أو آخر مملوكة لا يجوز ولكن الاحتياط أن يعين فيكتب
 في الفتوى أحيانا النسب كي حين كذب في هذا القول في الفصل الأول من صورة هذه النسخة أن
 سأل الله تعالى **الفصل الثاني عشر في سجدة التلاوة** هذا الفصل
 يشتمل على أنواع الأول في بيان ما يتعلق به وجوب السجدة وذكر في الواقعات فمن قرأ آية السجدة
 كلها أو الحرف الذي في آخرها قال لا يسجد ولو قرأ الحرف الذي يسجد فيه وحده لا يسجد إلا أن يقرأ

بمعرفة الله والعباس باخذ وجه القياس ما روجه الاحتسان ان السجدة اقوي من الركوع في معني
الحشوع فلا ينوب الركوع عن السجود وكذا سجدة الصلاة لا ينوب عن سجدة التلاوة استحسانا كما لا ينوب
احدي سجدة في الصلاة عن الاخرى ومن احتجنا من قال هذا غلط من الكاتب والصحيح انه يجوز احتسا
لا قياسا ومن احتجنا من قال موضع الاحتسان والقياس خارج الصلاة يعني اذا قرأ في الصلاة خارج
الصلاة وان ارد ان يركع بدلا عن السجدة يجوز قياسا ولا يجوز استحسانا وجه القياس ما روجه الاحتسان
ان الركوع خارج الصلاة ليس بقرينة والسجدة قرينة وعيوب القرينة لا ينوب عن القرينة بخلاف الركوع في
الصلاة لانه قرينة بنوب عن السجدة قياسا واستحسانا الوجه الثاني اذا كان بعد السجدة ثلاث ايات
الي اخر السجدة او كانت السجدة في اخر السورة وهو الوجه الثالث وكانت السجدة في وسط السورة
وهو الوجه الرابع والحكم في هذه الوجوه كلها ما ذكرنا في الوجه الاول فلو انه في هذه الوجوه لم يركع
لهذا لم يسجد على الفور ولكن قرأ ما بقي من السورة او خرج الي سورة اخرى وبقي منها شيئا من قرينة
اية او اثنين يجوز به الركوع وسجدة الصلاة عن سجدة التلاوة وانما اذا قرأ بعد ثلاث ايات او كانت
السجدة في وسط السورة لم يجزه الركوع عن السجود لانه اذا قرأت ايات بعد اية السجدة فقد
صارت السجدة دينا في دمه لغوات محل الايات وقتها وقت وجوبها الا ان وقتها قد رادها ايات
لا بد للاداس وقتها قد رادها ايات لا بد لها ان يركعها في وقتها وقت وجوبها الا ان وقتها قد رادها ايات
فاذا وجد من الفاصل قد رادها ايات لا بد لها ان يركعها في وقتها وقت وجوبها الا ان وقتها قد رادها ايات
من التلاوة واذا لم يوجد من الفاصل قد رادها ايات لا بد لها ان يركعها في وقتها وقت وجوبها الا ان وقتها قد رادها ايات
فبنوب الركوع والسجدة عنها وقد رادها ايات لا بد لها ان يركعها في وقتها وقت وجوبها الا ان وقتها قد رادها ايات
يعني بانه ايا اثنين فقد رادها الكثير بالثلاث لانه اقل الجمع الصحيح ولا يمت به ستة القراءة بما لم يقرأ
ايات كان وقت الايات فادان في وقتها فلا يمتد الركوع فاصلاحي لا يصير السجدة دينا للركوع
حتى لا يمتد الركوع نحو الركوع بعد الركوع عن التلاوة لان نفس الركوع يتأري بالاختار دون الظاهري
فاذا لم يصرف قراءة اية او اثنين فاصلا فلهذا الذي خلاف ما اذا ركع على الفور لا يمتد صارت دينا لبقا
محلا وخلاف ما اذا قرأ بعد السجدة اية او اثنين لا يمتد صارت دينا بعد حين لم يقرأ بعد ما يمتد به
سنة القراءة وفي الاصل والجود والظاهر وبيات ان الايات الثلاث انما تصير فاصلة ما فقه وقوع
الركوع من السجود اذا كانت الايات في وسط السورة اما اذا كانت الايات في اخر السورة لا تصير
فاصلة **نوع اخر** من هذا الفصل في المتفرقات قال بمعرفة الله في الجامع الصغير وكبره
ان يقرأ السورة في صلاة او غيرها ويدع اية السجدة قال الحاكم السهيد رحمه الله انما كره لمعا في هذا
ان ترك الامة من بين السورة ينقطع النظم والنجار المعقول فاشبهه بحريز القرآن عن موضعه فيكون
فيه اغانة المشركون على تحريمه فاقول ما في الباب ان يكبره والثاني ان فيه ترك السنة في القراءة
فان السنة فيها ان يقرأ السورة على نحوها قال عليه السلام لبلال رضي الله عنه اذا قرأت سورة
فاقرأها على نحوها وخلاف السنة مكره والثالث ان ترك الامة من بين السورة يؤدي الي الخا
القرآن ومن لم يقرأ في القرآن فقد اجزم في كبره لقوله تعالى وقال الذين كفروا لا تنهوا هذا القرآن
والعواذ به والرابع ان يؤتم به تركه تراو اعن السجدة فيكون لقوله تعالى وادعوا الرسول واولاده
ان ترك السجدة من بين السورة يؤدي الي هجر القرآن في كبره لقوله تعالى وقال الرسول يا رب ان
نؤمن هذا القرآن بمجودا وقال عليه السلام ليس شيء من القرآن بمجود فلا ينبغي له ان يدع السجدة
من بعد ذلك فيقران كان الثاني وحده يقرأ كيف شاء لانه كان سنة جماعة قاله مستحسنا لاجلهم لانه كان

النوم مرتين للسجود ويقع في قلبه انه لا ينبغي عليهم اذا السجدة ينبغي ان يقرأ بها حتى يسجدوا القوم
معهم لان في هذا حاله على الطاعة وان كانوا محدثين ونظن انهم يسجدون ولا يسجدون او يقع في قلبه
انه لا ينبغي عليه اذا السجدة ينبغي ان يقرأها في نفسه كيلا يكون تاركا ترتيبا للقرآن ونظما ولا يقرأها
عن تأنيهم المسلم وذلك مندوب اليه ولا فرق بين ما اذا قرأها خارج الصلاة او في الصلاة قال الشيخ
الاسام الزاهد فخر الاسلام علي البزدوي رحمه الله في شرح الجامع الصغير ومن الناس من كره ذلك
خارج الصلاة ولم يكبره في الصلاة ولكن هذا خلاف الرواية فان مجرا رحمه الله قال في الجامع الصغير
واكره ان يقرأ السورة في الصلاة او غيرها ويدع اية السجدة قال وكان لا يرى باسا باحتياط
السجود في غير صلاة وهو ان يقرأ اية السجدة من بين السورة لما فيه من الاقبال على السجود وعلى وجه
القرينة ولانه قرأ ما يسر عليه وقال الله تعالى فاقروا اما يتيسر من القرآن وجاعن النبي عليه السلام
انه كان في خطبته بعض الاي من القرآن لا يقرأ قبلها ولا بعد فقام من ذلك ثم قال احب الي ان يقرأ
معه اية او اثنين لانه يبلغ في الظاهر لا يخاف واول على المعنى والكل للنظم ولم يذكر احتصار السجدة
في الصلوة بل منه غير حالة الصلاة قالوا ويجب ان يكبر في حالة الصلوة لان الاقتصار على اية
واحدة في الصلوة مكرهه وفي فتاوي ابي الليث رحمه الله رجل قرأ اية السجدة وهو ليس في الصلاة
فمنه ما رجع هو في الصلاة فتجدها الثاني وسجد معه المصلي قال ان اردت ان تجتنب منكرات
وجب عليه إعادة السجدة واذا اخرجت التلاوة عن وقت القراءة او عن وقت السجدة ثم اذا اها
يكون مودة بالاقامتها عينا باواها ليس على العود عنها هل يكبره تاحيرها عن وقت القراءة وذكر
في بعض المواضع انه اذا قرأها في الصلوة فتأخيرها مكرهه عن وقت القراءة وذكر في بعض المواضع
انه اذا قرأها خارج الصلاة لا يكبره تأخيرها وذكر الطحاوي مطلقا ان تأخيرها مكرهه وحكي القاضي
الاسام علي السعدي رحمه الله ان المصلي اذا تلا اية السجدة ونسي ان يسجد لها ثم ذكر وسجد فليس عليه
سجود ذكر في باب السهون الاصل امام علي بن عيسى بن عمار رحمه الله ان يسجد لها فذكر ذلك وهو
والك قال بحسب ما سجد الحاضر بنوم وبعور في ركوعه ثم يمضي في صلاته وعليه سجدة تا السهر في الاكم
او الامم اذا راى نوما سجدة التلاوة لا يجب عليه ان يسجد لانه لم يقرأ ولم يسجد في كراهية فتاوي
اهل سيرة فمزا اية السجدة راكبا فتزل ثم ركب يسجد على اية خا لانه اذ يركب في العيون
وكذلك لو اقرأها عند طلوع الشمس يسجد عينا استواء النهار وعند غروب الشمس اجزاء في هذا
الموضع ايضا هذا قول ابي يوسف ومحمد رحمهما الله في العيون وعن ابي يوسف رحمه الله انه لا
يجوز الا اذا غلبت الشمس النهار وعند غروب الشمس لانه لما ارتفع النهار فقد قدر على الا اذا اكمل
فلا يجوز الا اذا انما صا وهذا القول كان يفتي الشيخ الاسام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله وقيل لو
قرأها عند غروب الشمس واذا اها وقت طلوع الشمس لا يجوز لان وقت الغروب اكل حتى يجوز اذا
العصر عصر يومه في ذلك الوقت ولا يجوز اذا الغروب طلوع الشمس الرجل اذا سجد للتلاوة
وتلا في السجدة اية اخرى لا يلزمه سجدة التلاوة وكذا التلا في الركوع ذكر في الصلوة بالنايسة
ان هذه التلاوة لا يجوز عنها كرا الصلوة السهيد رحمه الله في واقتناء يكبر في سجدة التلاوة عنه
الامة او عند الانتهاء من المكنونة وهكذا ذكر القدر في رحمه الله وقيل يكبر في الايات
ولا يكبر في الايتاء هو رواية الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله وقيل يكبر في الايتاء خلاف
وفي الايتاء خلاف بين ابي يوسف ومحمد رحمهما الله علي قول ابي يوسف لا يكبر وعلى قول محمد يكبر اذا
قرأ المشدي اية السجدة فسبحها الامام ومن خلفه لا يسجد ويأتي الصلاة بالاجماع وهل يسجدون اذا

٨٢

نزعوا من الصلوة فعلى قول أبي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله لا يسجدون وعلي قول محمد رحمه الله
 يسجدون والمسئلة معروفة وان سمع من المتدي رجل ليس معهم في الصلاة هل يجب عليه ان يسجد لم
 يذكر محمد رحمه الله هذه المسئلة في الكتب المشهورة واما ما ذكره في المواد وعلي طريق الاستسقاء
 لنفسه بعض المشايخ قالوا انما علي اختلاف ايضا لكن من عادة محمد رحمه الله الاستسقاء بالاختلاف
 علي المختلف لئلا الكلام في ما هو اوضح منه ومنهم من قال انه يسجد بالاختلاف والعدول لئلا ان التزاة
 في حق السامع مهمامة رت ممن ليس بمولي عليه في التزاة لانه صبر ورة المتدي مولي عليه بسبب
 الانتفاء فيظهر كونه مولي عليه في حق الامام والمتدي لا في حق غيره لهم فلهذا التزم عليهم التيقن
الفصل السابع عشر في صلوة المسافرين الاول في بيان ان المسافرين
 متى قصر الصلوة قال محمد رحمه الله ويقصر حتى يخرج من مصره حلف دو والمصري في موضع اخر يقول
 ويقصر اذا جاوز غمرات المصر فاصدا مسيرة ثلثة ايام وليلتها وهذا لانه ما في عمران
 المصري لا يبعد مسافرا فالصل في ذلك ما روي عن علي رضي الله عنه انه خرج من القصرة يريد
 السمرجاء وقت العصر فامتهام نظرا في حصا ساه فقال اما ان لو كنا جارا ونا هذا الحص فصرنا
 وان كان حلة متباعدة من المصر وكان قبل ذلك متصلة بالمصري فانه لا يقصر حتى يجاوز تلك الحلة وذلك
 دور هالان تلك الحلة من المصر خلافت القرية التي تكون ببيتا المصري فانه يقصر الصلاة وان لم يجاوز
 تلك القرية لان تلك القرية لا تكون من المصر وانما تكون من القرا وربما تزداد القرية وتتأخر
 من قرا المصري في فرسخ او فرسخين من قرا المصري فلو لم يمتد عن القصر حتى يجاوز القرية التي ببيتا المصري
 للمصر عن القصر في هذه القرية ايضا وهذا بعيد فعرنا ان الشرط ان يتجلف عن عمران المصر وبيئاته
 لا غيرهم ليعتبر الجانب الذي منه يخرج المسافر من البلدة لا الجانب الذي يحاذي البلدة حتى انه اذا
 خلف البيئات التي خرج منه قصر الصلوة وان كانت تحاذي بيئات اخرى من جانب اخر من المصر وهذا
 كله بهذه الترتيب محفوظ عن محمد رحمه الله وذكره القمعي ابو جعفر رحمه الله في عريب الرواية ذكره في
 الجلة شمس الامة الخواني رحمه الله في شرح صلواته وذكر الصمد والمشهد عي رحمه الله في واقفاته
 ان رجلا خرج مسافرا من نخاري فلما بلغ الي ركبان فوطا الى رباط ولما كان اخلف المشايخ فيه
 والخيار انه يقصر الصلاة لانه جاوز الرض فنه جاوز عمران البلدة وعن الحسن رحمه الله في القرية
 اذا كانت متصلة بالررض الي ثلاث فراسخ قال لا يقصر حتى يجاوز البيوت وان كان ثلاث فراسخ وان
 كان بين البلدة والقرية مسدا رسكة لا يكون مجاوزا وان كان فذ ومائة ذراع كان مجاوزا ومن مشايخنا
 من اعتبر مجاوزة قرا المصري ان كان بين المصريين فتا به قد رعلوه ولم يكن بينهما مزرعة وان كان
 بينهما مزرعة او كانت المسافة بين المصريين فتا به قد لا يعتبر مجاوزة الغنا وهذا القابل يقول
 اذا كانت القرية متصلة بالغنا المصري لا يقصر حتى يجاوز الغنا لا غير خلافا لما اذا كان القرية
 متصلة بمصر فانه هنا لا يعتبر مجاوزة القرية والصحيح ما ذكرنا انه لا يعتبر مجاوزة عمران المصر
 الا اذا كان بمدة قريبة او قرية متصلة بمصر فحينئذ لا يعتبر مجاوزة القرية **نوع اخر في**
بيان المواضع التي تقصر فيها الاقامة فيها والتي لا تقصر فيها الاقامة فيها فنقول انما
 تقصر فيها الاقامة اذا كان الموضع الذي يولي الاقامة فيه محلا للاقامة حتى ان اهل العسكر اذا نوا
 الاقامة في دار الحرب خمسة عشر يوما او اكثر وهم محاصرون اهل المدينة لا تقصر بينهم والاصل في
 ذلك ما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم حاصر اهل الطائف سبعة عشر يوما وكان يقصر الصلوة

وعن بن عباس رضي الله عنه فقال مكلي ركعتين حتى يرجع الي اهلك ولان دار الحرب ليس بموضع
 الاقامة في حق المحاربين من المسلمين لان العتية فيها لاهل الحرب فالظاهر انهم يقاتلون المسلمين
 والمسلمون لا يقاتلونهم فليقتلهم فيقرون فنية الاقامة لا تقادف محلها فلا يصح كالنوي السنوني غير
 موضع السفر وكذا اذا نزلوا المدينة وحاصروا اهلها في الحصن لا تقصر بينهم للاقامة لانهم لا يقاتلونهم
 فاذا اموا محاربين فكانت نية الاقامة في غير موضعها وكذلك اهل البغي اذا استعوا في دار البغي و
 وحاصروا اهلها لا تقصر متا لية الاقامة لان دارهم ليس بموضع اقامة كدار الحرب وقال ابو يوسف
 انه في الاملا اذا كان العسكر اسقوا علي الكفار ونزلوا البيات بينهم وكرومهم والكامهم والمسلمين
 سنة وستة فاجعوا علي الاقامة خمسة عشر يوما اكلوا القتلة وان حاصروا اهل احنية وفساطيط
 ونزلوا بيئاتهم او في احبيتهم وخيامهم وبووا الاقامة فيها لا يصح بالاجماع لان هذا لا يبعد للاقامة
 الا في ايامهم يملكونها علي الدواب حيث ما قصروا وليستحققوا يوم طعمهم ويوم قاتمتهم فاذا في حولة
 وليس بمكان قال شمس الامة الخواني رحمه الله وهكذا عسكر المسلمين او اقصه او موضعها
 ومعهم احبيتهم وخيامهم وفساطيطهم ونزلوا بقيادة في الطريق ونصبوا الاحنية والفساطيط وعزوا
 فيها علي اقامة خمسة عشر يوما لم يصيروا مقامين لما بيننا بها حولة وليست بمساكن وهكذا روي
 عن ابي يوسف رحمه الله واختلف المتأخرون في الذين ليسكنون في الحياض والفساطيط كالأعراب
 والازنالك الذين في زماننا منهم من يقول لا يكونون مقامين لانهم ليسوا في موضع الاقامة فان
 شمس الامة السرخسي رحمه الله والصحيح انهم مقيمون لان الاقامة للزامل والمستمرة عارض وهو لا
 ينون السفر فاما ينتقلون من ما الي ما ومن مرعي في موعدي فكانوا مقامين باعتبار الاصل وروي
 عن ابي يوسف رحمه الله في الرعاة اذا كانوا يطبون في المنازة وينتقلون من كرا الي كرا ومعهم
 اقلهم وخيامهم انهم مسافرون حيث ما نزلوا وطافوا الا في حيلة واحدة وفي ما اذا نزلوا في مرعي
 كثير الكلا راعدا والمجاير ونصبوا الحياض وعزوا علي اقامة خمسة عشر يوما وكان الماء والكلاب بينهم
 فابي اسحق ان احكامهم مقامين وامرهم بالاكال وذكر في المسقاف حسن بن ابي مالك عن ابي يوسف
 رحمه الله في الاحراب اذا نزلوا بخيامهم في موضع الخسوف في الوعي ونوا ان يقيموا شهر او اكثر في
 لم يبق الصلوة لانه ليس بموضع بياهم لم قال وهو قول ابي حنيفة رحمه الله قال الحسن وسعد ابا
 يوسف يقول يقولون الصلوة وفيه ايضا عن ابي حنيفة رحمه الله اذا نوي المسافر الاقامة عند اهل
 ما مثل القلبية ولم يكن معه بيوت مد وقيلس مقيم وقال ابو يوسف رحمه الله بيم الصلاة اذا كان
 معه قوم يوطنون ليسكنون بيوت الشعرا ان نوي الاقامة في موطنين خمسة عشر يوما
 حكمة ومنا والكونة والحي لا يميز بينهما لان نية الاقامة انما تكون في موضع واحد فان الاقامة
 منه السفر وهذا الصوب في الارض والانتقال من موضع الي موضع يكون ضررا في الارض ولا يكون
 اقامة وهذا اذا نوي الاقامة في موضعين فاما اذا عزم علي ان يقيم بالليل في امة الموصفين خرج
 بالليل الي الموضع الاخر فان دخل او لا الموضع الذي عزم فيه علي الاقامة بالليل يصير مقاما بالخروج
 الي الموضع الاخر لا يصير مسافرا لان موضع اقامة الرجل حيث يبيت فيه الا نوي انك اذا قلت للسوي
 ابن لسكن يقول في حلة كذا وان علم انه يكون في السوف في البطار فكان هو الاصل فوجب اعتباره
 قال محمد رحمه الله في السير الكبير اذا كان للمسلمين مد يبتان بينهما مسيرة يوم واحد فيهما اقرب الي
 ارض الحرب من الاخرى فكتب الي المدينة التي الي والى المدينة البعيدة ان الخليفة كتب الي
 يامرني بالعدو الي ارض الحرب فاعلم من قبلك بذلك فليعدوا الي فابي شاحص من مد يتي يوم كذا

وكذا يخرج القوم من المدينة البعيدة يريدون العزو معه ولا يدرون اين يريدون ارض الحرب فان
كان بين المدينة القريبة وبين ارض الحرب مسيرة يومين فصاعدا فان الذين خرجوا من المدينة
البعيدة يقصرون الصلاة حين يخرجون من مدنتهم وان كان اقل من مسيرة يومين فامم لا يقصرون
الصلاة لان في الوجه الاول قصدا ومسيرة ثلثة ايام وفي الوجه الثاني قصدا ومسيرة اقل من ثلثة
ايام فان قيل هذا اعتبار اول ارض الحرب ويجوز ان يجاوروا الى المدينة القريبة اول ارض الحرب
ويجوز ان يجاوروا الى المدينة القريبة اول ارض الحرب وقد مر مسيرة يومين او ثلثة ايام او زيادة على ذلك
فما قصد الوالي ارض الحرب معلوم افا قصد مجاورة اول ارض الحرب ليس بمعلوم ويجوز ان يجاور
ويجوز ان لا يجاور فنثبت من اهل المدينة البعيدة قصد مجاورة اول ارض الحرب على احد الاعتبارين
فكانوا قاصدين مسيرة السفر من وجه دون وجه فلا يثبت قصده مسيرة السفر بالسلك وبدونه
لا يثبت اياهما القصر فلان الوالي حين كتب اليهم اخبرهم اين يريدون دار الحرب او اخبرهم كم
يريدون من المسيرة كان ذلك مسيرة يومين من المدينة البعيدة لقربة فان اهل المدينة البعيدة
يقصرون الصلاة كخروجهم من مدنتهم لانهم خرجوا قاصدين مسيرة سفر فان قصدوا الى المدينة
القريبة فلم يخرج اياها فان اهل المدينة البعيدة يقصرون الصلاة ما لم يخرجوا على الاقامة
بالمدينة القريبة خمسة عشر يوما فصاعدا فلان اهل المدينة القريبة يخرجون من بلدتهم وعسكرها
خارجتها ينظرون خروج الوالي وقد قصدوا مسيرة ثلثة ايام فمن كان منهم لم يعزم على الرجعة
الى وطنه حتى يخرج الوالي فانه يقصر الصلاة وان اقام في ذلك المكان شهر الا انهم بالخروج صاروا
مسافرين والمسافر يقصر الصلاة وان كثر مقامه في موضع ما لم ينو الاقامة خمسة عشر يوما في موضع
يصلح للاقامة ومن عزم منهم على الرجعة الى منزله قبل ان يمضي ليقضي حاجته فيه ساعة من نهار ثم
يرجع الى عسكره فانه يجز الصلاة ما دام في العسكر وفي منزله حتى يخرج من المدينة راجعا الى العسكر
لانه نوى رفض السفر قبل استحكامه فكان نوى يقصر مقبلا فلان اهل المدينة البعيدة حين خرجوا من
مدنتهم قصدوا الصلاة من المدينة البعيدة القريبة الى المقصد مسيرة يومين فلما انتهوا الى المدينة
القريبة قال لهم الوالي ان الخليفة كتب الي ان لا تغزوا قبل ان تخرجوا من مدنتكم فان الصلاة
التي تقصرونها الى ان انتهوا الى المدينة القريبة تامة ما لم يستقوا بهذا الخبر فاذا سمعوا بهذا الخبر
فقلهم ان يجزوا الصلاة واختلف عبادة المشايخ في تخرج هذه المسئلة فقلهم ان اهل المدينة
البعيدة قد خرجوا من مدنتهم وهم ليسوا تحت ولاية والي المدينة القريبة ولا في بين بل هم في
ابوي أنفسهم وفي يد يديهم فباعتبار سائرهم وقد نوى الخروج من السفر وصاروا مسافرين يخرجون الخروج
فقد قصروا صلواتهم وهم مسافرون ففتح القصر ما داموا على سفرهم فاذا وصلوا الى المدينة
القريبة فقد صاروا تحت ولاية واليها فباعتبار نية الوالي وقد نوى الوالي ترك السفر فتنقص
سفرهم وبوقت علكه على سائرهم الخبر فاذا سمعوا اظهروا الانتقام في حقهم فينون الصلاة بعد سماع
الخبر وذكر شيخ الاسلام المعروف غزاه رادة رحمه الله ان ما ذكره محمد رحمه الله في هذه المسئلة
ان المسئلة ان الصلاة التي تقصروها اهل المدينة البعيدة في الطريق وبعد ما انتهوا الى المدينة
القريبة ما لم يسبقوا بهذا الخبر صحيح فبما اذا كان اهل المدينة منقطعين في العزوات خبرهم والي
المدينة القريبة بين العزو والسفر تركه لانهم اذا كانوا منقطعين في العزو لم يكونوا تابعين لوالي
المدينة القريبة وكانت العبرة لياهم في السفر والاقامة لانية والي المدينة القريبة قد نوى
مسيرة السفر على البثات فصاروا مسافرين والمسافر يقصر الصلاة ما لم يعزم على ترك السفر

فما قصروهم وما ذكر انهم اذا سمعوا هذا الخبر ينون الصلاة بهذا الجواب لا يصح في حقهم الا اذا كان
ناو اليهم اذا عزموا على ترك السفر حين سمعوا هذا الخبر لما ذكرنا ان العبرة لياهم متى كانوا
منقطعين في العزو ولا لانية والي المدينة القريبة فاما اذا كانوا بحجر بن علي السدي فاذكر من الجواب
فصل سماع الخبر ان الصلاة التي تقصروها تامة لا تفتح في حقهم لانهم اذا كانوا بحجر بن علي السدي كانوا
تابعين لوالي المدينة القريبة والعبرة لحال الاصل لا لحال التبعية فاذا لم يصير الاصل مسافرا كيف
يصير التبعية مسافرا وصاروا كالعبد والمرأة اذا ارادوا السفر مع المولي والزوجة مع مدي المولي والزوج
وقد قصروا العبد والمرأة فانه لا يخز بهما مملوكهما لانما تابعين والعبرة لحال الاصل كما فهمنا وما ذكر
انهم اذا سمعوا الخبر ينون الصلاة صحيح في حقهم لان العبرة في حقهم لحال الوالي ولم يصير الوالي
مسافرا وان سمع هذا الخبر يقصرهم ولم يسمع البعض فقل من سمع انهم مملوكون ومن لم يسمع يقصر
الصلاة لان ما بيني على السماع لا يثبت حكمه في حق المخاطب قبل السماع قال ولوان والي المدينة
القريبة كتب الي اهل المدينة البعيدة من ارا ومنكم العزو فليجوا الى عند اول دار الحرب في موضع
كذا وكذا امن دار الاسلام ولم يخبرهم اين يريدون ذلك المكان مسيرة يومين من المدينة البعيدة
من مدنتهم فامم ينون الصلاة في الطريق وفي ذلك المكان لان من مدنتهم الى المكان الذي
اموم الوالي بالموافاة فيه اقل من مدة السفر والوالي لما خبرهم اين يريدون فاحل ان لا يجاور ذلك
المكان بل يحمله مسلحه وبعرا لم يثبت قصدهم مسيرة السفر بالسلك فلهذا قال ينون الصلاة قال
القاضي لا ما ركن الدين على السعدي رحمه الله وهذه المسئلة تقصرون اية في مسئلة لا ذكر لها
في المبسوط ان العبد اذا كان يقوله المولي من بلد ولا يعلم العبدان المولي اين يريد ولا يقصره
المولي بذلك انه يكون على نية نفسه لا على نية مولاة حتى لو خرج مع المولي ونوى السفر على ظن
ان مولاة على نية السفر وجعل يقصر الصلاة ولم يكن من نية المولي المستوفان مملوكه طاعة وكذا
الزوج مع الزوجة وعلى قياس ما ذكره شيخ الاسلام رحمه الله مثل هذا ان العبد والزوجة بينهما
ان لا يخز مملوكه العبد والمرأة في هذه الصورة لانما تابعين والعبرة لحال الاصل وعلى ما ذكره شيخ
الاسلام قبل هذا الا يقصر هذه المسئلة رواية في مسئلة العبدان اهل المدينة البعيدة في هذه
الصورة منقطعون عن العزو لان الوالي ما اموم بذلك بل فوض اليهم حيث كتب من ارا ومنكم
العزو واذا كانوا منقطعين لا يكونون تبعاء للوالي فتكون العبرة لنييتهم خلاف العبد والمرأة فانما
تبع للزوج والمولي فكانت العبرة لنية الزوج والمولي فان انتهوا الى ذلك المكان واخبرهم الوالي
انه يريد مسيرة شهر في دار الحرب فامم ينون الصلاة في ذلك المكان ما لم يدخلوا لانهم لم يزلوا
مقيمين في هذا المكان ومن كان مقيما في مكان لا يقصر مسافرا بحجر والنية ما لم يخرج فان قصروا
ملاة من مملوكهم في ذلك المكان اغادوها فان لم يعبدوها حاجتي معنى الوقت وم في ذلك المكان
فقد اغادوها ربا وهذا ظاهر لا يفتنون صلاة ضابطة في حالة الاقامة وهم مقيمون وقت
القضا فان ارتحلوا عن ذلك المكان قبل ان يعبدوها يبدون السفر ثم ارادوا اغادوها في وقت
الصلاة اغادوها ركعتين لان الزيادة وقعت فاسدة فكانهم لم يعبدوها ولو لم يعبدوها حاجتي ارتحلوا
عن مكانهم فاذا ارادوا ان يعبدوها وهم في وقت الصلاة بعد ان مملوكا ركعتين لان العبرة لاخير
الوقت وهم مسافرون في اخر الوقت فان ارادوا اغادوها بعد خروج الوقت اغادوا ربا لانهم
ليفتنون مملوكه فاية في حالة الاقامة وهم مسافرون وقت الصلاة اذا دخل العسكر ارض الحرب
والمسلمون ممتنعون عنها فاستنوا الى حصن مؤظفوا أنفسهم على ان يبيتوا عليها شهرا الا ان يفتنوه قبل

ذلك فانه يصرون الصلوة لانهم لم يقرؤوا على الاقامة خمسة عشر يوما لكان الاستثناء والقسم
فبذلك محتمل لان نية الاقامة لم تضاد محلها لان دار الحرب ليست دار الاقامة في حق المسلمين
فان الكفار اذا ارادوا حرموا دار نية الاقامة في غير محلها لا تقبل وان وطنوا انفسهم على ان يقيموا عليها
سهرات الحصار او لم يفتقروا فذلك الجواب بقصرون الصلوة للمعني الثاني لا للمعني الاول وعن ابي
يوسف رحمه الله ان المسلمين اذا استولوا على الكفار ونزلوا بها يقيمون وكروهم وكنافهم والمسلمين
منعة وقوة انه يصح نية الاقامة منهم وقد مرّت هذه الرواية قبل هذا قال ومن دخل دار الحرب
بانان فكانه في دار الاسلام ان يوي موضع منها ان يقيم خمسة عشر يوما اتم الصلوة لان
اهل الحرب لا يصرون له متى دخل بانان فصار دار الحرب لغيره الايمان ودار الاسلام
ومن اسلم منهم في دار الحرب فلم يأسروه بل تركوه على خاله او لم يعلموا باسلامه فهو في مملوكة
مملوكة المسلم في دار الاسلام يقيم مملوكة اذا كان في مملوكة فان خرج من مملوكة فاصدا مسيرة
السفر قصر الصلوة فان عاد الى مملوكة اتم الصلوة قال والاسير من المسلمين في ايديهم هم له
قاهرون ان اقاموا به في موضع يريدون ان يقيموا به خمسة عشر يوما فقلبه ان يحل الصلوة
وان كان لا يريد ان يقيم معهم وان كان الاسير يريد ان يقيم في موضع خمسة عشر يوما
فاخرجوه من ذلك الموضع يريدون مسيرة ثلاثة ايام قصر الصلوة لان الاسير مستور ومغلوب
في ايديهم وكان سفره واقامة هم كالعبد منهم بولاه والقائد مع الاعبي والظلمة مع الاستناد
ولهذا الرجل يوثق اليه الخليفة ليؤتي به من يلد الى بلد كان نية الاقامة والسفر الى الشخص لا
اليه لانه موقوف في يد الشخص فصار كالاسير في ايدي الكفار فان كان الاسير فذا نلت منهم
وهو سائر فوطن نفسه على اقامة شهر في غارا وعينه فصار الصلوة لانه محارب لغزو ولا يكون
دار الحرب موضع الاقامة وكذا الذي اسلم في دارهم اذا علموا باسلامه وظلوه لم يقتلوه فخرج
هاربا يريد مسيرة ثلاثة ايام لم يمسأروا وان اقام في موضع محتجبا شهر منهم او اكثر لانه صار
محاربا لله حين طلبوه ليقبلوه لانه صار محاربا لله وان كان واحدا من هؤلاء سبها بنية من دار
الحرب فلما طلبوه ليقبلوه اخفي فيها فانه يقيم الصلوة لانه كان معينا في هذه البلدة فلا يصير
مسافرا اما لم يخرج منها وكذلك ان خرج منها يريد مسيرة يوم او يومين لان المقيم لا يصير مسافرا
بنية الخرج الى مادون مسيرة السفر وكذلك لو ان اهل مدينة من اهل الحرب اسلوا فاقامهم
اهل الحرب وهم يقيمون في مدنتهم فانهم يقيمون الصلوة وكذلك ان غلبهم اهل الحرب على مدنتهم
فخرجوا منها يريدون مسيرة يوم فانهم يقيمون الصلوة فان خرجوا يريدون مسيرة ثلاثة
ايام قصر الصلوة فان عادوا الى مدنتهم ولم يكن المشركون عروضا الهاربين لم يقيموا
فيها الصلوة لان مدنتهم كانت دار الاسلام حين اسلوا فيها وكانت موضع اقامة لهم فيها ومالم
يعرفوا لها المشركون فهو وطن اضلي في حتمت فبذلك الصلوة اذا وصلوا اليها وان كان المشركون
غلبوا على مدنتهم واقاموا فيها ان المسلمين رجحوا اليها المشركون عنها فان كانوا اتخذوها
دارا ومنزلا لا يقيمونها صارت دار الاسلام فينتون فيها الصلوة لانهما صارت في حكم دار
الحرب حين غلبت المشركون عليها حين ظهر المسلمون عليها وعزموا على الغنم فيها فصار دار
الاسلام ونية المسلم الاقامة في دار الاسلام صحيحة وان كانوا لا يريدون ان يجتدوها دارا
ولكن يقيمون فيها شهرات يخرجون الى دار الاسلام وقصر الصلوة لان هذا الموضع من جملة
دار الحرب وهم محاربون لهم فلا يصيرون مقيمين بنية الاقامة فيها وكذلك عسكر من المسلمين

دخلوا دار الحرب فغلبوا على مدينة فان اخذوها دارا فقد صارت دار الاسلام فينتون الصلوة
فيها وان لم يجتدوها دارا ولكن ازالوا دارا قامة بها شهر او اكثر فانهم يقيمون الصلوة لانهما
دار حرب وهم محاربون فيها هشام قال سمعت محمدا رحمه الله يقول في رجلين مسافرين احدهما
دين علي الاخر خمسة بدنيه في السجن قال ان كان المحبوس يدير على الاقامة لنية نية في المقام
والسفر ويقيمون بها الاقامة وان كان لا يدير على الاقامة لنية نية المحبوس ان يوي ان خرج
خمس عشرة يوما فعلى المحبوس ان يتم الصلوة وذكر ابن سماعة عن ابي يوسف رحمه الله ان احبس
المسافر بالدين وهو محسوف بنية الصلوة وكذلك ان كان مؤسرا الا ان يكون قد وطن نفسه
على الاقامة فيقصر في فناء اهل سمرقند مسافرا دخل بلده خمسة عشرين له فان كان محسورا مملو
المسافر من لانه لم يميز على الاقامة والحبس حرام على الطالب فالظاهر انه يحل سبيله وان كان
موسرا وعزم ان لا يقيم دينه ابد املي صلاة المقيمين لان الحبس حلال للطالب في هذه الصوت
فاذا عزم على ان لا يطيعه حقه ابد افقد عزم على الاقامة ابد وان لم يميز على ان لا يطيعه حقه
ابد املي صلاة المسافر من هشام عن محمدا رحمه الله رجل خرج مع قاتله وبوي الرجل المأمر ولم
ينوقا به قال هذا يكون متبعا وانما كانت المرأة مع زوجها والعبد مع سيده **نوع آخر**
من هذا الفصل في المتفرقات ابن سماعة عن محمدا رحمه الله مسافرا في شهر من اهل مكة
من الظهير قام يريد ان يصلي ركعتين منار ربع وبوي بها التطوع فقرأ ورع ثم بدت له الاقامة
قال ينبغي ان يجلس فيقول والي الحالة التي كان عليها قبل ان يتوجه الى التطوع لان تحريمه الاول
باقية وقد تعدت قابلية للتغيير بوجود العبد وقد وجد العبد ههنا فتغيرت فتعود الى الحالة
التي كان عليها قبل ان يتوجه للتطوع لبوي على الوجه الذي لزمه في الاقامة لم يتوجه فان شا
قرا وان شام يتراوان في الاولتين ثم يركع لانه لما عاد الى التقوى ارتفع ركوعه لان ما
دون الركعة قابل للرفض ذكر الحاكم رجل مملو يقوم الظهير ركعتين من مدينة ولا يورون اسافر
هو او مقيم فصلواتهم فاسد فان شالوه فاحترهم انه مسافر فصلواتهم نامة ابن سماعة عن محمد
رحمهما الله مسافرا مملو بمسافرا الظهير ركعتين وسلم الامام وعليه سجدة الشهور وبوي الذي خلفه
الاقامة قال ان سجدة الامام للمسافر هذه الصلوة وان لم يسجد للمسافر لم يكن على هذا ان يتم
الصلوة قال الحاكم ابو الفضل هذه الجواب غير موافق للمشهور عن محمدا رحمه الله في نظايره المسافر
ان الحدث واستخلف متبعا كان خلفه وجب على المقيم القعدة على راس الركعتين حتى لو تركها تشدد
صلوة الخليفة اذا سافر يصلي صلاة المسافر من ٧ سنة مسافرا كغيره الخليفة هكذا ذكر في التواريخ
وقيل الخليفة اذا طاف في ولايته لا يصير مسافرا ان الحاج اذا وصلوا بعد ادمهم رمضان ولم ينووا
الاقامة صلوا صلاة المقيمين لان في عزهم ان لا يخرجوا الا مع الفائدة ومن هذا الوقت
خروج الفائدة اكثر من خمسة عشر يوما فكانهم نوا الاقامة ذكر في المستقر رجل حل رجلا فذهب
به ولا يدير ابن دهب به قال تم الصلاة حتى يصير ثلاثا فان صارت ثلاثا قصر الصلوة وان علم
ان الثاني بعد ما سيرو لو كان مملو من حين حمله ركعتين اجزته فان صار به اقل من ثلثا عاد
ماصلي **الفصل الثامن عشر في الاستحلاف والحديث** اذا كان
المحدث معتد يافد هب وتوصا فان فرغ من الوضوء قبل ان يرفع الامام من الصلوة فغلبه ان يعود
الي مكانه لا محالة لانه بقي معتد يا وان اتم بنية الصلاة في بيته لا يخرج به لان بنية الامام
ينبع صفة الاثنا ولو فرغ امامه خيرة المحدثي بين ان يعود الى المسجد وبين ان يتم في بيته وان

كان متقدرا بذهب وبتوضعات كثيرين الرجوع الى المسجد ليكون مؤديا جميع الصلوة في مكان واحد
وبين ان يتم في بيته ان ليس فيه الا ذلك المني في الصلاة وذلك لا يصح واختلف المساجد في الاصل
للتقوى والمعتدي اذا فرغ الامام من صلوة ذكر الشيخ الامام الاجل عمن الائمة السرخسي رحمه الله
والشيخ الامام الاجل شيخ الاسلام المعروف بنحو اهواز اذ رجع الله ان العودة الى المسجد افضل لبعض
مساجدنا قالوا الصلوة في بيته افضل لما فيه من تكليل المني وذكر في نوادر بن سماعة في المنشي انه
اذا عاد الى المسجد بعد ما فرغ نفسه من صلوة لا يمسح في صلوة من غير حاجة الا ان يجد راحة الله
لم يتيم هذا التقسيم والرجل والمرأة في حق حكم النجاسة هكذا ذكر محمد رحمه الله في الباب الاول
من الجامع الكبير وهذا لان جواز النجاسة بالحدث وهو مؤله صلى الله عليه وسلم من قاي صلوة
اربع او امد في النجاسة وللصلاة والنجاسة على ما يقتضي من صلوة ما لم يكمل وانه يتناول الرجل المرأة
لانه عليه السلام ذكر بكلمة من كلمة من عامة كلمة شتات الرجل والنساء جميعا وعن ابي
يوسف رحمه الله في غير رواية الاصول انه اذا امكثها النجاسة من غير كشف العورة بان امكثها غسل
ذراعيه مع الكفين وامكثها مع الرأس مع الخمار بان كانا رقيقين يغسل الماء تحتها فكشفتها لا يبيها
كشفت عورتها من غير حاجة بنظر الرجل اذا كشف عورة حائلة النجاسة من غير حاجة وان لم يكن
الغسل والمسح بدون الكشف بان كانت عليها جبة وخارجت لا يغسل الماء الى ما تحتها فكشفت الذراعين
والرأس جاز لها النجاسة لا يغسل عورتها من غير حاجة بنظر الرجل اذا كشف عورة الحاجة بان
جاوزت النجاسة موضع الخروج اكثر من قدر الدرهم حتى وجب عليه غسل ذلك الموضع وهناك يجوز
له النجاسة وهكذا امرنا الا ان يجد راحة الله اطلق الجواب في الجامع اطلاقا لانه لا يمكنها غسل
الذراعين من غير الكشف الا بالغسل مع الكفين وفي ذلك خرج عليها والخرج في الاحكام ملحق بالجز
ولو غمرت عن النجاسة لا يمسح العورة جاز لها النجاسة كذلك اذا خرجت وعن ابراهيم بن رستم رحمه
الله انه قال لا يجوز للمرأة النجاسة الا ان تفر بها الى قدمها عورة فتحتاج الى كشف العورة فلا
يجوز لها النجاسة بعض مساجدنا قالوا ليس الامر كما قال ابراهيم والاطلاق في الجواب انه لا يجوز لها
النجاسة الا وجه النجاسة وجه المرأة ليس بعورة وكذلك اذا كان منها ليست بعورة في رواية ابي
يوسف عن ابي حنيفة رحمه الله والندم منها ليس بعورة في رواية الحسن عن ابي حنيفة رحمه
الله بين الرأس منها فان امكثها ان تمسح على خافها وغسل النجاسة الى شعرها ولا تحتاج الى كشف العورة
فيجوز لها النجاسة وان لم يغسل النجاسة الى شعرها الا ان تحتاج الى كشف العورة فلا يجوز لها النجاسة
كلا القولين بخلاف قول ابي يوسف ومحمد رحمه الله وعن محمد رحمه الله في النوادر ان الرجل اذا
سبغ الحدث فاستنجى ان استنجى من تحت شيا به فان صلوة لا تقصد وبني وان كشف عورته نش
وبني هكذا ذكر الدوري في شرحه وهذا لانه ان لم يكن مصليا فهو في حرمة الصلاة وقد
حصل الكشف من غير ضرورة ولا حاجة لان الاستنجاسة في النجاسة اذا سبغ الحدث والماء
بعيد وبني به بيزيد هب الى الماء لانه لو نزع الماء من البيت استقبل الصلاة وفي منكرات الفقيه
ابي جعفر رحمه الله اذا سبغ الحدث وفي المسجد ما في انافق من انية لك الماء وحل ذلك الا ان يوضع
صلوته جاز له النجاسة ان كان حل الا على يد واحد لانه على يسير وان ملأ الا اناء وحل مع نفسه ليس
لابي وفي نوادر ابراهيم عن محمد رحمه الله اما ما حدث في سجوده فوضع رأسه وكبر وكبر مع الناس
قال فتدفع صلوة ومثله التوضعات لانه كبر بعد الحدث وتبعه الناس فتدفعوا به مع الحدث
وفي النجاسة لا يبي المني رحمه الله اذا صلى نسيبته الحدث في قيامه في موضع العورة فذهب لبيضا

فتبج في ذلك الوقت قبل ان يتوضعا فصلوة ثامنة وان قرا صلوة فاسدة لانه ركنا من الصلوة
مع الحدث وليستوي الجواب بينهما اذا قرا اهما واما شاعنا بعض المساجد ومن المساجد من فرق فقال
ان قرا اهما فتدفع وان قرا اهما لا تقصد ومنهم من قال على العكس والنجاسة لانه لا فرق لانه ان
قرا اهما فتدفع ان ركنا من الصلوة مع الحدث وان قرا اهما فتدفع ان ركنا من الصلوة مع على
المني ولوحاف المصلي شيخ الحدث فاصرف من سبغ الحدث فتوضعا ليس له ان يبي في قول ابي حنيفة
ومحمد بن محمد رحمه الله وعن ابي يوسف رحمه الله انه يبي ذكر الاختلاف في اختلاف فرق ويعقوب
حجة ان الحق في سبق الحدث كسبق الحدث في الحكم من حيث الحكم والمعنى حجة ابي حنيفة ومحمد
الله ان جواز النجاسة بالنجاسة من قبل الحدث فلا يلحق به الا فراق قبل الحدث
ولو ظن الامام انه حدث ثم علم انه لم يحدث وهو في المسجد رجع وبني وروي عن محمد رحمه الله انه لا
يبي وان خرج من المسجد فتدفع صلوة وان ظن انه على غير وضوء وان في نية نجاسة واستقل
وتحول عن القبلة فتدفع صلوة وكذا المنيتم اذا اراد ان يقرأ اياه فله ما كان ولو سلم على رأس الركعتين
سأهيا على ظهره اتم يبين ذلك فان حكمه وحكم الذي ظن انه حدث سواء على الاختلاف الذي ذكرنا
وحجه ما روي عن محمد رحمه الله وهو العياض انه اخبر عن القبلة بغير عذر فتدفع صلوة
كالذي ظن انه على غير وضوء والمنيتم اذا اراد ان يقرأ اياه فله ما كان ولو سلم على رأس الركعتين
صلوة والاسد يارهم هذا القصد ليس يتطع بدليل انه لو تحقق ما نوهه بني فلم يكن فعله على هذا القصد
قاطعا لان الصلاة بلاها ما يصلحها الا اذا خرج من المسجد لان اختلاف المكاتب قاطع للصلوة الا
عذر العذر بخلاف ما ظن انه على غير وضوء والمنيتم اذا اراد ان يقرأ اياه فله ما كان ولو سلم على رأس الركعتين
صنع قاصدا الى اصلاح صلوة بل كان قاصدا لرفض التحريم بدليل انه لو تحقق ما نوهه لا يبي والآخران
عن القبلة بهذا القصد منسدة للصلوة وان كان يبي في الصلوة لظن انه حدث فذهب عن مكانه
ثم علم انه لم يحدث فان كان يصلي وحده فوضع سجوده للركعة في المسجد وكذلك يمينه وشماله وظنه
وان كان يصليون بالجماعة فان انتهى الى اخر الصفوف ولم يتجاوز الصفوف على ما يبي استحسانا
وان جاور الصفوف استقبل الصلاة وان تقدم امامه وليس بين يديه سائر اسنة ان تقدم
مقدرا ما لو تخرجوا ووالصفوف فتدفع صلوة وان كان اقل من ذلك لا تقصد ومثلي ما يبي وان كان
بين يديه حائط او ستره وان جاورها بطلت صلوة ولا كرهه شار عن محمد رحمه الله انه لا تقصد
صلاته حتى يتقدم مثل سائر ما لو تخرج من الصفوف وحيا وان كان بين يديه ستره
امرأة تصلي فظنت انها احدثت فاستدبرتها القبلة ان تولت عن مصلاتها فتدفع صلاتها لان
مصلاتها بمنزلة المسجد في حق الرجل وفي النساء وفي المعن ان اصاب في بيته فظن انه احدث ثم
علم انه لم يحدث ان خرج من البيت لم يكن له ان يبي وان لم يخرج كان له ان يبي ٥ **مسائل**
الاستحلاف الامام المحدث على ائمة ما لم يخرج من المسجد وليستوي رجلا ويوم الخليفة
في مقام الامام ينوي ان يؤم الناس فيه وليستوي التوضعات غيره حتى لو لم يوجد شي من ذلك وضو
في جانب المسجد والتوضعات ينتظرونه ورجع الى مكانه وان صلواتهم اجزائهم واما مع اختلاف من الاما
لان صلوة التوضعات على صلاة الامام صحيحة ومساواة افتقدت واثبت عليهم فيما يرجع الى تصحيح صلاتهم
فاذا اختلف وتقدم الخليفة فتدفع هذا الامام وبطلت الامامة في حق الاول لانه لا يجتمع في
الصلاة الواحدة امامان وكذا اذا اختلف التوضعات مع اختلافهم في تصحيح صلاتهم وصاروا
اماما فبطلت الامامة في حق الاول لما مر فان لم يستخلف الامام ولا التوضعات حتى يخرج من المسجد فتدفع

صلوة القوم ويؤمنا الامام ويحيى لاله في حق نفسه كالمفرد والقياس ان لا تقصد صلوة القوم وان
بعد الحدث يقوى استدراكه حتى لو وجد المأني المسجود يؤمنا وعاد الى مكانه واما بهم الصلوة اجزاء
وكذلك بعد حروجه ولكن استحسن وراه فيجاء ان يكون قوما في الصلاة في المسجد واما بهم في اهله
فاما ما دام في المسجد فكان في الحجاب لان المسجود في كونه مكان الصلاة كبقعة واحدة فلم يكن بينهم
وبينه ما ينافي الا بعد اختلاف ما نحن فيه وكل من يصلح اماما للامام الذي سبقه الحدث في الابتداء
يصلح خليفة له ومن لا يصلح اماما له في الابتداء لا يصلح خليفة له ولو لم يكن مع الامام الارض واحد
هو امام نفسه فذمه الحدث او لم يقدّم لان التقديم انما يحتاج اليه للقيمين والذي مع الامام
الحدث ههنا متعين فاستغنى عن القيمين ولو افتدى رجل بهذا الامام المحدث فبطل ان يخرج من
المسجد مع دخوله وان كان بعد انصرافه لان حكم الامامة قائم بحاجتها اليه وان كان بعد انصرافه
لان المسجد مع ثبوتها بنظره وبقائه جليل مكان واحد بل جوارا لا فتدابه وان
كان المقتدي في اخر المسجد ومنازل الامام في مكان الامامة بعد فتية ذلك فيظن ان قدم الحدث
خليفة يقبلي بالقوم طارت صلوة الداخل وان لم يقدّم حتى يخرج من المسجد فصلوة الداخل فاسد
وروي الحسن بن زياد عن ابي حنيفة رحمه الله اذا احدث الامام وطلعه رجل واحد وفي المسجد
ما يؤمنا الامام المحدث في المسجد فانه يتابع الذي كان خلفه لانه يدين للامامة فيجب ان يتابعه
فان سبق الثاني حدث فخرج من المسجد بنفسه صلوة الاول هكذا ذكر القاضي الامام علا الدين
رحمه الله في شرح مختلغاته وذكر الحاكم في المختصر ان علي بن ابي عمير لا تقصد صلوة واحد ولا
ان يصيرورة الثاني اماما كان بطريق العقد ليطهر في حق الاحكام كلها وانما كان بطريق الضرورة
حتى لا تقصد صلوة خروج الامام من المسجد فتظهر امامته في حق جوار صلوته اما في حق نشاد
صلوة الخارج فلا وان كان خلف الامام من لا يصلح للامامة كالصبي والاي والمرأة ان استخلفه
بنفسه صلوة بلا خلاف وان لم يستخلفه وخرج من المسجد اختلفت المستأخ في فيه قال بعضهم تقصد صلوة
لانه لما تعين مناركانه استخلفه وقال بعضهم لا تقصد صلوة الامام وتقص صلوة المقتدي وهذا
افصح لان تعيين الواحد للامامة انما كان للحاجة الى اصلاح الصلوة وفي جعله اماما ههنا فسادا
الصلوة فلم يصير المقتدي اماما بقى الامام اماما وبقى المقتدي لا اماما له في المسجد فتصدت صلوته
ولو قدم واحد من اخرات الصلوة وخرج من المسجد قبل ان يتوم الثاني مقام الامام فينظر
ان يوي الثاني الامامة من ساعته لا بنفسه صلوته ويحول الامامة من الاول الى الثاني ومنازل الاول
كواحد من القوم وذكر هذه المسئلة في موضع اخر وراه فيها ان يوي ان يكون اماما من ساعته
ويحيى بهم في مكانه ذلك خاتمة صلوة الخليفة والامام ومن كان علي بين الخليفة وبينه ولا
خو صلوة من كان امامه من الصلوة وان لم يوي الامامة من ساعته واما يوي ان يكون الثاني
اذ اقام مقام الاول وخرج الاول من المسجد قبل ان يقبلي الثاني الى مقام الاول فتصدت صلوة
القوم لان الامامة لم يتحول اليه بعد فبقي خرج الاول قبل ان يتوم الثاني مقامه بقى القوم بلا امام
فتصدت صلوتهم والامام الاول يؤمنا ويحيى علي صلوة علي كل حال ولو تقدم رجلا بعد ما سبقه
الحدث فاما سبق الى مقام الاول فهو الامام وعلى القوم ان يقيموا به وان تقدموا واقتدي
بعضهم بعدا وبقيةهم بذلك ان استوي الزمان فتصدت صلوتهم وان كان احدا من الزمان اكثر فصوله
الذي اتي به اكثر من القوم صحيحة وصلوة الاخرى فاسدة لان الاكل لا يراعى الاكثر وعند
الاستواء لا يمكن الترجيح والامام الصلوة بانما بين مقصد وتقص صلوتهم ولو تقدم الامام رجلا قبل ان

تخرج من المسجد وتقدم الاخر بنفسه او بتقديم القوم واتي بكل واحد طائفة ثم الاول سوا
لان الذي تقدم بنفسه قبل خروج الامام بمنزلة الذي تقدمه الامام سبيل القاضي الامام محمود
الا ورضي رحمه الله عن احدث في صلوته فذهب لبيومنا فلم يجد المأنيهم فالنصرف ثم وجد المأني
بنفسه صلوته قال لا قبل للذهاب والمجيء حكم الصلاة قال بلي ولكن لم يؤد شيئا من الصلوة قبل لم لا يفسد
بالقرينة للتيهم من غير حاجة قال في ذلك الوقت كان معه الامام اذا احدث واستخلف رجلا
الخليفة عنده ان كان قبل خروج الاول من المسجد وقبل ان ياخذ الخليفة مكانه جاز كان تقدم
بنفسه وان كان بعد ذلك فتصدت صلوته لانه صار هو اماما لهم ثم استخلف من غير عذر فتصدت
صلوته وان احدث الامام واستخلف رجلا علي غير وضوء واستخلف امرأة او صبية فلم يقدّم المقدم
بنفسه ولكن استخلف رجلا اخر ذكر هذه المسئلة في باب الجعة وقال ان كان المقدم علي غير وضوء فان
استخلافه غيره جاز وان كان المقدم امرأة او صبية وكافرا لا يجوز الاستخلاف والمزق ان المقدم
اذا كان علي غير وضوء فهو من اهل الامامة في الجعة فان اهلته الامامة بالاسلام والدكون والبلوغ
عن عقل وقد وجد ذلك كله في حقه فتصح استخلافه الا انه عجز عن الاداء لعدم فيعتبر بما لو كان الاول
علي حالة عجز عن الاداء لعدم الطهارة وهناك يجوز الاستخلاف كذا ههنا فاما المرأة لعنت من اهل
الامامة للرجال وكذا الصبي ليس من اهل الامامة للرجال فلم يصح استخلافها املاوا او الم لم يصح
استخلافها املاكت يصح الاستخلاف منهما اذا احدث الامام ولم يقدّم رجلا حتى خرج من المسجد
فصلوة القوم فاسدة لانهم يفتدون فيها ولم يبق لهم امام في مكانها هو المسجد ولم يذكر محمد رحمه الله
في الاصل حكم صلوة الامام وذكر الطحاوي رحمه الله ان صلوته تقصد ايضا لان بعد سبق الحدث كان
عليه الاستخلاف فيصير هو في حكم المقتدي به كغيره فكما تقصد صلوة غيره من القوم فكذلك تقصد صلوته
وذكر ابو عمير سعد بن معاذ المروي عن محمد رحمه الله ان صلوته تامة وذكر في مختصر الكرخي انه لا
تقص صلوة الامام ولم ينسب هذا القول الى احد وجهه ذلك ان الامام ما كان يحتاج الى الاستخلاف
لاصلاح صلوته وانما كان يحتاج الى الاستخلاف لاصلاح صلوة القوم فبقي هو منذ اتي في حق نفسه
والمفرد اذا سعه الحدث وخرج من المسجد لبيومنا لم تقصد صلوته كذا ههنا امام يؤمنا انه رعت
فاستخلف غيره قبل ان يخرج الامام من المسجد فظهر انه كان مأولم يكن وما قال الشيخ الامام ابو
بكر محمد بن الفضل رحمه الله ان كان الخليفة ادي ركن من الصلوة لم يجز للامام ان ياخذ الامامة
مرة ثانية لكنه يعيها بالخليفة لان الخلافة تاكلت باء اركن وان لم يؤد ركنها لكنه قام في الحجاب
قال ابو حنيفة وابو يوسف رحمه الله ان ياخذ الامامة مرة اخرى لان المسجد مكان واحد فيجد
كانه لم يحول وجهه عن القبلة وقال محمد رحمه الله لا يجوز لانه قول وجهه عن القبلة بالشك لا يفتن
بالحدث فتصدت صلوته عند محمد وفي سترقات الفقيه ابي جعفر رحمه الله اذا اظن الامام انه احدث
من غير حدث فاستخلف رجلا ثم تبين له قبل ان يخرج من المسجد انه لم يحدث قال ان كان لم يات الركوع
جاءت صلوتهم بيبي الخليفة وان اتي بالركوع فتصدت صلوتهم قال الفقيه ههنا وفي رواية بن
ساعة عن محمد رحمه الله انه قال اذا اقام الخليفة سلام الامام فتصدت صلوتهم وان لم يات بركن
من اركان الصلاة وادالم يلم الخليفة مقام الامام طارت صلوتهم قال وكان الشيخ الامام يقي هذا
اذا ذهب الامام المحدث لبيومنا وتلكان قدم رجلا يؤمنا وادان يقبلي في بيته او في مسجد اخر
ينظر ان كان الخليفة قد فرغ من صلوته طارت صلوة الامام في بيته وفي مسجد اخر وان لم يكن الخليفة
فرغ من صلوته لا يجوز صلوة الامام في بيته ولا في مسجد اخر هكذا ذكر في الاصل وذكر في نوادر بن

ساعة عن محمد ربهما الله ان صلوة الامام المحدث في بيته فاسدة حتى تكون صلوة بعد ما تشهد هذه
الامام المحدث قالوا هذا اذا كان بين الامام والمحدث وبين خليفة ما يمنع صحة الاقتداء من الحيطة
والجدرة المبرورة واستدراك ذلك وان لم يكن بينهما ما يمنع صحة الاقتداء بصلوة الامام المحدث في بيته
فقد نزع الخليفة من الصلوة او بعد ان يرد بغيره قبل نزع الخليفة اذا صلى على وجه الاقتداء بالامام

الفصل التاسع عشر في الجمعة والعبد والصلوة بعرفا وتكبيرات الشريك

المعروف ان من صلى بالناس بخور في صلوة الجمعة لوم صلى بالناس ولا يخطب لا يجوز والفرق انما يعتبر
التغيير بالنزك في المؤمنين جميعا الا انه لو ترك الخطبة في صلوة العبد يجوز فكذلك اذا عثر عن
موضع الخروج الى الجبابة لصلوة العبد سنة وان كان ليسهم المسجد الجامع على هذه اقامة المسامحة
وممن قال الخروج الى الجبابة ليس بسنة وانما غارت الناس ذلك لصيق الجامع وكثرة الزحام
والصحيح ما عليه عامة المسامحة والمصر سطر طوارها في الجمعة ولهذا المعنى قلنا تحية اقامتها في ثوبا
المصر وخروج اقامتها في مصر واحد في مؤمنين به ورد الاثر عن علي رضي الله عنه وسناني المسئلة بعد
هذا ان سأل الله عن ما فيها من الخلاف وخبر الخطبة في العبد قاعدا فاجاب ان النبي صلى الله عليه وسلم
خطب على ناقته العصا ووجهه ومن خطب على الدابة يكون قاعدا قال في الاصل ولا يخرج المنبر في
العبد لان لا يخرج على عهد النبي صلى الله عليه وسلم وعلى عهد من بعده من الخلفاء وقد روي ان
النبي صلى الله عليه وسلم كان متكئا على عثرته وهو قائم وذكر شيخ الاسلام في شرحه ان في زماننا لا
ياسر باخراج المنبر فقد رآه المسلمون حسنا وما رآه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن وقد روي عن
ابي حنيفة رحمه الله تعالى ان اخراج المنبر في العبد بن حسن واختلف الناس في ثوبا المنبر في الجبابة
في المصلي فمنهم من لم يكره ذلك ومنهم من كرهه فكذا القائل يقول بخطبة الامام قائما على وجه الارض
او على دابة كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم وليس قبل العبد من صلوة كذا ذكر محمد رحمه الله في الاصل
وان شأنا تطوع بعد النزع من الخطبة قال القائل في الامام ابو جعفر الاسودوسي رحمه الله كان سيجئا
ابوبكر الزاري رحمه الله يقول في معنى قول اصحابنا رحمهم الله وليس قبل العبد من صلوة اي ليس
قبل العبد من صلوة مسنونة لان الصلاة قبله مكرهه الا ان ذكر في رحمه الله بن علي الكراهة
في كتابه حيث قال ويكره لمن حضر المصلي يوم العبد التثفل قبل الصلاة واما التطوع بعد صلوة
العبد ذكر في الترمذي ان شأنا تطوع بعد النزع من الخطبة ولم يذكر انه ينقطع في الجبابة او في بيته
وذكر ابو بكر الوراق الترمذي وفي كتاب العالم والمتعلم ما يدل على انه ينقطع في بيته ويكره
ذلك في الجبابة فانه قال يكره لانه يشبه السنة ولما اذا استأن ان يدخل فليقبل في منزلة قال
محمد رحمه الله في الاصل والمؤلف ان يمنع عمن حضور الجمعة والعبد لان خدمته حتى مولاه وبني
خروجه ابطال حق المؤلف ولا يكره للعبد الخلف عن العبدين والجمعة لانهما لم يكتب على العبد قال
شمس الائمة الحلواني رحمه الله ما ذكر في الكتاب بخلاف علي ما اذا لم ياد ان له المؤلف فاما اذا اذن
له المؤلف فمخلف عنها يكره كما يكره في الحر قال رحمه الله وهذا امر ضاع اختلاف وقد تكلم الناس فيه قال
بعضهم يكره ان يخلف عنه لان المؤلف امره بخدمة نفسه يلزمه طاعته فادامه بخدمة الله تعالى
اولي وذكر شيخ الاسلام في شرحه اذا اذن المؤلف للعبد في حضوره الجمعة كان له ان يشهد الجمعة
والعبد لان المنع كان للمؤلف وقد ابطال المؤلف حقه بالاذن فكان له ان يشهد الجمعة والعبد
ولكن لا يجب عليه ذلك لان منافع العبد لم تضر مملوكة للعبد بان المؤلف قال حال بعد الاذن كالحال

قبله قال في الاصل ايضا ولا ينبغي ان يصلي الجمعة من غير اذن المؤلف قال بعض مستأجنا انما لا يصلي
الجمعة من غير اذن المؤلف اذا علم انه لو استأذن من مولاه كرهه واي فاما اذا علم لو استأذن من
مولاه في ذلك رضى به واذله لا يخلف عنه قال شمس الائمة الحلواني رحمه الله وهكذا قالوا في
المرأة اذا ارادت ان تصوم فغير اذن زوجها ان علمت انها لو استأذنت منه اذن لها ولم يكن فلا
باس بان تصوم وان علمت بخلاف ذلك لا تصوم وذكر شمس الائمة السرخسي رحمه الله اختلف المشايخ
في العبد اذا حضر مع مولاه الجامع او مصلي العبد ليحفظ ابيه على باب الجامع او في المصلي هل له ان
يصلي الجمعة والعبد بن بغير رضا المؤلف قال رحمه الله والاصح ان له ان يصلي بغير اذن المؤلف اذا كان
نحال لا يخل بغير مولاه في امساك دابته وروي عن محمد رحمه الله ان له ان لا يصلي الجمعة وان تكن
من ذلك واذله له السيد في دابته ان اخطب الامام في الجمعة قبل الزوال ومضى بعد الزوال
لا يجوز وان شرعت الخطبة شرط الجواز والشرائط تكون مقدمة على المشروط له الا انها شرعت
بمسئلة الركعتين وهو الشفع الثاني فيك لا يجوز اقامة الشفع قبل الوقت فكذلك الخطبة ولو خطب في
الوقت والقوم ينام اوصم خارت الخطبة ولو خطب ولم يحضر احد عن ابي حنيفة رحمه الله رواه
في رواية لا يبعد بها وهو قول الشافعي رحمه الله لان الخطبة اقيمت مقام ركعتين وهن اقامة
عرفت بخلاف التماس بالشرع لانه لا مماثلة بينهما فزاع لا فاقمها جميع ما ورد في النقص به والنبى عليه
السلام والمخلفا بعده ما خطبوا الا بعد الجمع ويكره للقوم التكلم وقت الخطبة بجميع الكلام ما يشبه
فيه كلام الناس وما يشبه الامر بالمعروف ولا يكره الخطيب التكلم في الخطبة بما يشبه الامر بالمعروف
ومن العلماء من قال السكوت على التوم كان لازما في زمن النبي صلى الله عليه وسلم لانه عليه السلام
كان يعرض عليهم في خطبته ما نزل عليه من القرآن وكان يلزمهم السكوت لياخذوا منه وينقلوا
ذلك فاما اليوم فالسكوت غير لازم لانه قد يكون في التوم من هو اعلم من الامام واورع منه
فلا يلزمه السماع وعظ من هو دونه ومنهم من قال ما دام في جده الله تعالى والشا عليه والوعظ
فصلهم ان يستمعوا اذا احده وان مدح الظلة والذم عاله فلا بأس بالكلام في ذلك الوقت لان
مدرهم لا يخلوا عن كذب فالاعوان عنه اولى وكان الطحاوي رحمه الله يقول على التوم ان
يسمعوا او يصمتوا الى ان يبلغ الخطيب الى قوله يا ايها الذين امنوا صلوا عليه فحينئذ يجب على القوم
ان يصمتوا على النبي صلى الله عليه وسلم لان الخطيب حكى عن الله تعالى وملائكته انهم يصلون عليه
وحكى امر الله ايانا بالصلوة عليه وامساك امر الله تعالى واجب فيجب عليهم الصلوة في هذه الحالة
والذي عليه عامة المشايخ ان على التوم ان يسمعوا الخطبة ويصمتوا من اولها الى اخرها وقال
ابو حنيفة ومحمد ربهما الله اذا ذكر الله تعالى والرسول في الخطبة استمعوا ولم يذكر الله تعالى بالاشاء
عليه ولم يصليوا على النبي صلى الله عليه وسلم وعن ابي يوسف رحمه الله انه يصلي الناس عليه في نفوسهم
وهذا كله في حق من كان تريبا من الامام بحيث يسع ما يقول الامام اتم من كان بعد الامام
لا يسع ما يقول الامام ما ذابض لا رواية في هذا الفصل وقد اشار محمد بن سلمة رحمه الله السكوت
وكان نصير بن يحيى رحمه الله بنو القرآن وهكذا روي حماد عن ابراهيم رحمه الله واما راسه
التقية والنظر في كتاب الله وكتابه فمن مستأجنا من كرهه ذلك ومنهم من قال لا بأس به وهكذا
روي عن ابي يوسف رحمه الله قال شمس الائمة الحلواني رحمه الله هيما فصل اخر اختلف المشايخ فيه
ايضا انه اذا لم يتكلم بلسانه ولكنه اشار براسه او بيده او بعينه نحو ان راي منكوس من الشان فانه
بيده او اخبر بخبر فاشاد براسه هل يكره ذلك من المستأجنا من كرهه وسوي بين الاشارة بالتراس

وبين التكلم باللسان قال رحمه الله والصحيح انه لا باس به فانه روي عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه انه سلم على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو خطب فزاد عليه بالاسارة قال سمس الائمة هذا رحمه الله وهذا افضل اخوان النور من الامم اوالي او النبا دعة قال كني من اهل العلم النبا عنه اولي كني لبيع مدح الظلة ودعاهم قال رحمه الله والصحيح من الجواب عند مستايجنا رحمهم الله ان النور منه افضل قال محمد رحمه الله ولا يشترط العاطس ولا يرد والاسلام يعني وقت الخطبة ولم يذكر فيه خلافا وروي محمد عن ابي يوسف وجهها الله في صلاة الاثر انهم يردون السلام ويشترطون العاطس وبينهما ذكر صلوة الاثر ان ما ذكر في الاصل قول محمد رحمه الله والخلاف بين ابي يوسف ومحمد رحمه الله في هذا ابتاعلي انه اذا لم يرد السلام في الحال هل يرده بعد فراغ الامام من الخطبة علي قول محمد رحمه الله يرد وعلي قول ابي يوسف رحمه الله لا يرد فلما كان مذهب محمد الرد بعد فراغ الامام من الخطبة كان الاستماع والافتات اوالي ولما كان من مذهب ابي يوسف رحمه الله انه لا يرد السلام ولا يشترط العاطس بعد فراغ الامام من الخطبة فلور لا يثبت التماسا اصل بل يثبت البعض دون البعض اولي من تقويت الكل وروي عن ابي حنيفة رحمه الله في غير رواية الاصول انه يرد بقلبه ولو لم يرد بعينه الرد اصلا وتقويت البعض دون البعض اولي من تقويت الكل وروي عن ابي حنيفة رحمه الله في غير رواية الاصول انه يرد بقلبه ولا يرد بلسانه ولم يذكر محمد رحمه الله في الاصل ان العاطس وقت الخطبة ماذا يصنع وروي الحسن بن زياد عن محمد رحمه الله رحمه الله تعالى في نفسه ولا يجره هذا صحيح وعن محمد رحمه الله ان العاطس رحمه الله تعالى في نفسه ولا يجره لصانغته واذا فرغ الامام من الخطبة رحمه الله تعالى بلسانه وهذا كالمستوط اذا سمع الاذان يجيبه بقلبه واذا فرغ من التقواط يجيبه بلسانه صبي خطب يوم الجمعة ولم يشور الوالي وصلي بالناس خارجا في فتاوي حوزة رم ولا باس بصلوة الجمعة في موضعين وثلاثة عند محمد واخا ابو يوسف في موضعين ودون الثلثة اذا كان مصر له جانبان فيصير في حكم مصرين كقواعد ولو خطب خطبة واحدة قائما او قاعدا او خطب خطبتين قاعدا او احدهما قائما والاخرى قاعدا اجزاه الا انه يصير مسيا ان فعل ذلك من غير مدد ولو خطب وهو جوبه او تحدث ثم اغسل ويؤمنا ثم وصلي بهم الجمعة خارجة نا الا انه لو تعدد ذلك يصير مسيا لدخوله المسجد من غير طهارة ولان الخطبة ان لم تكن مكلوة حنيفة فهو ليثية الصلاة ولهذا لا يجوز الجمعة به وهما من حيث انها ليست بصلوة حنيفة بخلافه ودون الطهارة من حيث انها ليست الصلاة لكره منع الحديث ولم يذكر محمد رحمه الله في الاصل انه هل لنا والخطبة وفي المؤاود عن ابي حنيفة وابي يوسف رحمه الله انه لا يقرأ اذا كتب الامام الاعظم الي امين مصر انا فاعز لنا ذ واستعملنا فلا ناعليك وعلي ذلك المصنف فابلق الكتاب الي الاول ينعزل وليس له ان يقيم الجمعة وهذه الان الكتاب من الغائب بمنزلة الخطاب من الحاضر ولو كان الامام حاضرا وخطبة بالنعزل مطلقا فكم سمع الخطاب من الحاضر ينعزل كذا همنا ينعزل كما وصل اليه الكتاب ونه ما فيه ولو كتب انا استعملنا فلا ناعليك وعلي ذلك المصنف لا ينعزل الاول ما لم يتهتم الثاني عليه لان في هذا الفصل الامين ما عزل الاول بكتابه نصا كما لو انعزل الاول اما ينعزل ضرورة صيرورة الثاني امير عليه وعلي اهل مصر واما يصير الثاني امير اعلي الاول وعلي ذلك المصنف اقدم حنيفة وحكما ولا يجوز اقامة الجمعة الا في المصر او خارجا منه فربما سئو مصلي العيد وهذا ان مصلي العيد انه يكون في فتا المصركا نه في جوب المصر هكذا ذكر المسئلة في سترج الفتا وروي وفي فتاوي ابي الليث سطر الفتا لفا قال ويجوز اقامة

الجمعة خارج المصرا ان كان في قنات المصرو ذكر في كتاب الجمعة في نوادر الفتاوى لوضح الامير للاستسنا
بدعوا وخرج معه ناس كثير فحضرت الجمعة فصلى بهم الجمعة في الجبانة على قدر علوه من المصرا اجازهم
لانه قنات المصرو لهذا المصركم المصرو وذكر الشيخ الامام الاجل شمس الائمة الحلواني رحمه الله في
شرح النوادر اختلف الناس في تقدير قنات المصرو فذكره محمد رحمه الله في النوادر بالعلوة وقد روى بعض
المسايخ بنحوين وبعضهم ثلاثة اميال وهو صحيح وبعضهم بمنى حد الصوت اذا صاح السنان في
المصرا وان مؤذنه فشيء مؤنة قنات المصرو يجوز اذا الجمعة فيه وما رواه ليس بقنات المصرو لا يجوز
اذا الجمعة فيه وذكر الشيخ الامام الاجل شمس الائمة السرخسي والشيخ الامام شيخ الاسلام رحمه الله
بغير الفتاوى بالعلو انما عالما ذكر محمد رحمه الله في النوادر وذكر العتيق ابو الليث رحمه الله في النوازل
ان علي قول العتيق لا يجوز الجمعة اذا كان الموضع منقطعاً عن العراة ثم قال العتيق ابو الليث
وذكر ابو يوسف رحمه الله في الامالي لو ان امما خرج من اهل المصرو فمضى الى اميلين لحاجة
فحضرت الجمعة خارجة لان يصلي الجمعة بهم لان قنات المصرو لمة المصرو به ناهض ثم ذكره بعضهم قالوا
المسئلة على الاطلاق علي قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمه الله يجوز وقال محمد رحمه الله لا يجوز
بما علي اختلافهم في الجمعة مما علي ما ياتي بيانه بعد هذا ان ساء الله ويجوز ان يكون هذا باختلاف
بينهم من قبل ان يحد رحمه الله المما لم يجوز الجمعة مما لانة فريضة وليس لها حكم المصرو فاما لفتا المصرو
حكم المصرو دليل اما يجوز الجمعة في قنات المصرا ان لم يكن بين المصرو وبين الجبانة مزارع فعلي قول
هذا القائل لا يجوز اقامة الجمعة بخاري في مصلي العيد لان بين المصرو وبين المصلي مزارع وقد ثبتت
هذه المسئلة مرة واحدة بعض مسايخ زماننا بعد الم يجوز ولكن هذا ليس بصواب فان احد الم يذكر
جواز صلوة العيد في مصلي العيد بخاري لاسن المتقدمين ولان المتأخرين فكان ان المصرا وقناه
شرط جواز الجمعة فهو شرط جواز صلوة العيد وجوز اقامة الجمعة مما في قول ابي حنيفة وابي يوسف
رحمهما الله وقال محمد رحمه الله لا جمعة بمنا اجمع العلماء علي ان لا جمعة بعرفات لانهما منارة وليست
بمصرو وليست من اقبية المصرا لان بينهما وبين مكة اربع فراسخ واما انتقام الجمعة في المصرا وفي قنات
المصرو اما ما يحد رحمه الله يقول بانه ليس بمصرو المصرو شرط وها يقولون ان ما يحد في ايام
الموسم لان لها اقبية لئلا تكثر سحك وينزل اليها الاسواق في ايام الموسم فتضي مصرا اكثر
ما في الباب لانه لا يبقى مصرا بعد ذلك لكن ينادوه مصرا ليس بشرط خلاف عرفات فانه ليس بمصرو
فانه لا اقبية له ومن المسايخ من قال ان عدا ما اما يجوز اذا الجمعة مما لانهما من اقبية مكة
وهذا فاسد لان علي قول من يحد الفتاوى صحيح لان بينهما من يحسن وقال محمد رحمه الله في اصل
اذ الوي الاقامة بمكة ومنا خمسة عشر يوما لا يصير مقيما فلم انها موضعان اما الصحيح ما قلنا
ولا يصلي بمنا صلوة العيد بالانتفاء لا بعدم المصربل باستعمال الحاج باعمال المناسك في ذلك اليوم
فوضع عنهم صلوة العيد بخلاف الجمعة لانه لا يتيقن في كل سنة هجرة الجمعة في ايام الرمي بخلاف
صلوة العيد لانهما لو شرعت كانت في كل سنة واما يجوز الجمعة بمنا عدا ما اذا كان بمكة امير مكة او
الحجاز او الخليفة اما امير الموسم ليس له حق اقامة الجمعة اما فومن اليه رعاية الحاج وسياستهم
فان استعمل علي مكة يقيم الجمعة بمنا عدا ما وان لم يستعمل علي مكة واما استعمل علي الموسم لا يعرفان
كان من اهل مكة يقيم الجمعة بمنا عدا ما ايضا وان لم يكن بمكة لا يقيم الجمعة عدا ما ايضا وفي نوادر
ابراهيم عن محمد رحمه الله قال علي مذهب ابي حنيفة رحمه الله اذا اجمع امير المؤمنين سم وهو سافر بمكة
بغيره وان صلى بهم بمنا لا يجزي في ظاهر رواية اصحابنا رحمه الله لا يجب شهود الجمعة الا علي من

يسكن المرو والارياض المتصلة بالمصر حتى لا يجي على اهل السواد ان يشهدوا الجمعة سواء كان السواد
قريباً او بعيداً عنه وعن محروجه الله انه اذا كان بينه وبين المصر ميل او ميلان او ثلثة اميال فعليه
الجمعة وان كان اكثر من ذلك فلا جمعة عليه وعنه في رواية اخرى انه اذا كان بينه وبين المصر اقل
من فرسخين فعليه ان يشهد الجمعة فان كان اكثر من ذلك فلا وعنه في رواية اخرى ان كل موضع لو خرج
الامام الي ذلك الموضع واقام الجمعة فيه كانت جمعة وعاد بجما في المصر فعلى اهل ذلك الموضع
الرواح الي الجمعة وكل موضع لو خرج الامام اليه وجمع فيه ولم يعد بجما في المصر فلا جمعة على اهل ذلك
الموضع وعن ابي يوسف رحمه الله انه اذا كان بينه وبين المصر فرسخ او فرسخان فعليه ان يشهد الجمعة
وعنه ايضا انه اذا كان حيث لو قاد وسند الجمعة امكنة الرجوع الي منزله قبل ان ياتي به الدليل لزمه
ان يشهد الجمعة وكثير من المشايخ اهدوا بمدة الرواية وجه ما ذكرني هذه الرواية ان النبي صلى
الله عليه وسلم اصحابه رضي الله عنهم كانوا يأمرون اهل السواد للثبوت بالجمعة اذ
لو اسروا الاشرار واستقاموا المعنى فيه ان المسافر الذي في المصر لا يجب عليه حضور الجمعة لاشغاله
باسور السفر فبقيا المخرج والمخرج الذي يلحق القروي بدخول المصر اكثر من خرج المسافر فيستغنى عن
التزوي بطريق الاولى وروي العتيبي ابو جعفر عن ابي حنيفة وابي يوسف رحمه الله ان من كان
مقيماً في غير المصر واطرافه وليس بين مكانه وبين مصره فرجة فعليه الجمعة ولو كان بين ذلك
الموضع وبين المصر فرجة من المزارع والمراعي لاجتماع اهل ذلك الموضع وان كان الله ان يلبسهم
والعلوة والاميال والميل ليس بشي هذه الجملة ما روي العتيبي ابو جعفر عن ابي حنيفة وابي يوسف
رحمهم الله وبه كان يفتي شمس الامة الخلواني رحمه الله وكان يقول لاجتماع اهل التلع بخاري للمخا
للقوي ان من كان على قدر فرسخ من المصر يجب عليه الحضور للجمعة اذا قلنا لعبد على ناحية فضلي
بهم صلوة الجمعة فادان خلاف ما اذا استغنى بنفسه في فتاوي العتيبي ابي الليث رحمه الله وفيه ايضا
صلوة الجمعة خلف المنقلب الذي لا مشور له من الخليفة يجوز ان كان سرته في الدين عليهم سيرة
الاسرا حكم على رعيته لان بعد استت السلسلة فيحقق الشرط وفي العيون والي مصر ومات ولم يبلغ
سنة الخليفة حتى مضت به الجمع فان صلى بهم خطبة الميت وصاحب شرطه او الناحي خاز لانه مؤمن
اليهم اسر العامة ولو اجعت العامة على ان يتدبر رجلان غير اسر خطبة الميت او الناحي لم تجز
ولم تكن جمعة لانه لم ينو من اليهم اسرهم الا اذا لم يكن فيه قاضي ولا خطبة الميت بان كان الكل هو
الميت فيشبهون لاجل الضرورة الا ترى ان علياً رضي الله عنه صلى بالناس وعثمان رضي الله عنه
محمود لما اجتمع الناس على علي رضي الله عنه ذكر في كتاب الصلاة ان الناحي ان يصلي الجمعة بالناس
وروي ابو يوسف عن ابي حنيفة رحمه الله انه ليس للناحي ذلك اذا لم يؤمر به ولم يكن في يده
ومشوره وصاحب الشرط يصلي على كل حال امربه او لم يؤمر وفي فتاوي اهل سمرقند اذا صلى الامام
ركعة من الجمعة ثم احدث فخرج من المسجد ولم يقدم احد فقدم الناس رجلاً قبل ان يخرج هو من المسجد
فان ضرورية اصلاح صلواتهم فان تكلم المتقدم او متحدث او غيره ان يجمع بهم لم يجز لان الامام لم
ينو من اليه لئلا يجوز ناله السماع على صلوة الامام ضرورية وقد خرج عن صلوة الامام اذا شرع في
الاربع قبل الجمعة فانفتح الخطيب هل ينطق فيه اخلف المسامخ فيه منهم من قال يصلي ركعتين ويقطع
وبه اخذ شمس الامة السرخسي رحمه الله ومنهم من قال سبعة الاربع وبه قال اخذ شمس الامة الخلواني
رحمه الله وبه كان يفتي الصدر الكبير برهان الامة رحمه الله وانما اخلفوا في الاربع قبل الجمعة
بما ذكره رحمه الله في باب الجمعة وبينني لمن كان في صلوة ان ينع منها فجل شمس الامة الخلواني

ذلك على الامام علي وجه السرعة وجل شمس الامة السرخسي ذلك على القطع على راس الركعتين اذا
نوي مؤمن الوقت في صلوة الجمعة لا يجوز ان في مؤمن الوقت يوم الجمعة اختلاف بين العلماء ابي
حنيفة وابي يوسف رحمه الله مؤمن الوقت الظهر الا ان الحر الصحيح المقيم ما مور باسقاط الفرض
عن دمنة باء الجمعة جماً والمؤد وما مور باسقاط الفرض باء الجمعة على سبيل الرحمة وهكذا
عنه محمد رحمه الله في قوله الاول وفي قوله الاخر الفرض احدهما وانما يتعين بالاداء الا ان الجمعة
اكد من الظهر بل ان الظهر ينتقض باء الجمعة اما الجمعة لا ينتقض باء الظهر وذلك لاندو
قال محمد رحمه الله الفرض الجمعة وله ان ليست الجمعة عن دمنة بالظهر وروي عنه انه قال لا علم
بمؤمن الوقت ما هو وانما الفرض ما يستقر عليه فله صلى المغرب بقرات بعد عزوب الشمس
يوسر بالعادة فان لم يجد حتى طلع الفجر انقلب جاً بين اباب المسافر من الكافي في المستقي شرط اجماع
الجمع بين الصلواتين لقرنة عند ابي حنيفة رحمه الله ان يكون مديلاً بالجمع حتى لو اهل لعمرة وصلي مع
الامام الظهر اهل الجمعة وصلي معه العصر لا يجزيه وفيه ايضا ابن سبعة عن ابي يوسف رحمه الله ان
المؤمن اذا كان مديلاً وصلي باهل عرفات ركعة من الظهر فاحدث وقدم رجلاً مسافراً فدخل معهم في
الصلوة قال يصلي الظهر اربعاً والعصر ركعتين وانما حازله اذا الصلوتين وان استخلف في احدهما
لانما احدهما يعني حيث حاز اذا ذهبا في وقت واحد فالاذن باء هما يكون اذا نال اخره اذا اصاب
الناس مطر عظيم سدد يوم الجمعة فهو في سعة من الخلف في عريب الرواية في باب من نفع ربي
الخلف عن الجمعة والعبد والاباس بالركوب في الجمعة والعبد في المشي افضل في هذا الموضع
ايضا ذكرني وقت فتاوي ابي الليث رحمه الله ان لصلي العبد حكم المسجد في حق جوار الاقدا وان
كانت الصلوة متصلة وحرمة دخول الجنب فيه وكان الصلوة السجدة رحمه الله يقول هكذا في حق
جوار الاقدا اما في حق حرمة دخول الجنب كان يقول لا يعطى له حكم المسجد وفقاً للناس في السجدة
اذا اراد ان يصلي صلوة الصبح يوم العيد يصلي بعد ما صلى الامام في الجماعة لان الطوع قبل
صلوة العيد مكره للرجال في الجماعة فكذلك النساء للرجال اذا ادرك الامام في صلوة
العيد في الركوع تكبير تكبيرة الافتتاح وسابعه وباتي بالتكبيرات في الركوع على قول ابي حنيفة ومحمد
رحمهما الله خلافا لابي يوسف رحمه الله والامام لو فرأى لم يات بالتكبيرات حتى ركع فانه يقول الي
القيام وباتي بالتكبيرات هكذا روي ابن سبعة عن محمد رحمه الله وذكرني الجامع العتيبي الكرخي
رحمهم الله القروي اذا دخل مصر يوم الجمعة ان نوي ان يكتمه يوم الجمعة لذمنة الجمعة وان نوي ان
يخرج من مصر في يومه ذلك قبل دخول الوقت او بعده فلا جمعة عليه في فتاوي ابي الليث رحمه
الله اللبدي اذا اراد السفر يوم الجمعة ذكر محمد رحمه الله هذه المسئلة في السير الكبير وحققها
على وجهين ان كان الخروج قبل الزوال فلا بأس به بخلاف لان الجمعة لا تجز قبل الزوال فلا
يكون بالخروج تاركاً فرضاً وصار الخروج قبل الزوال وليس فيه ترك فرض نظير الخروج يوم الخميس
وان كان الخروج بعد الزوال فان كان يمكن الخروج من منزله قبل خروج وقت الظهر فانه لا بأس
بالخروج قبل اقامة الجمعة وان كان لا يمكنه قبل ان يخرج من مصره قبل خروج وقت الجمعة فلا
ينبغي له ان يخرج بل يشهد الجمعة ثم يخرج وهذه المسئلة لا تؤيد هذا التفصيل الا في السجدة في
النوادير يجوز ان يقرأ يوم الجمعة قبل الصلوة من غير فصل وهذه ايضا على اصل معروف لابي
كتاب الصلوة ان وجوب الصلوة وسقوطها يتلقاها باخر الوقت عندنا في ان لا يخرج وقت الظهر
قبل خروجه من مصر فهو مسافر في اخر الوقت ولا جمعة على المسافر فلا يصيب تارك فرض

واذا كان يخرج وقت الظهر قبل حركته من مصره كان مقيما في آخر الوقت وهو في المصروف كان عليه
اقامة الجمعة فيصير بالخروج تاركا فرضا فلا يتاح له الخروج قال مشايخنا وعلي قياس هذه المسئلة
حيث ان يكون الخواب على التفصيل حتى لم يخرج للمستفر ولكن خرج بعد الزوال قبل اقامة الجمعة
الي موضع لا يجب علي اهل ذلك الموضع الجمعة هل يتاح له ذلك ان كان يخرج وقت الظهر قبل ان
ينتهي الي ذلك الموضع لا يتاح له ذلك لانه يكون تارك فرض وان كان لا يخرج وقت الظهر الا
بعد ان ينتهي الي ذلك الموضع يتاح له ذلك لانه لا يصير تاركا فرضا لان العبرة لآخر الوقت وحركته
الشيخ الامام الاجل شمس الائمة الحلواني رحمه الله انه كان يقول عندي في جواز اصل المسئلة
اشكال ووجهه ان اعتبارا آخر الوقت انما يكون فيما يتقدم هو بادائه وهو سابق للصلاة واما
الجمعة لا يتقدم هو بادائه انما يؤدبهما مع الامام والناس فينبغي ان يعتبر وقت اذانهم حتى اذا
كان لا يخرج من المصروف اذ الناس ينبغي ان يكونوا مستهوا للجمعة والرسائل اذ اسع يوم الجمعة
الي المصروف اذ اقامة الجمعة واقامة حوايج له في المصروف وعظم مقتود واقامة الجمعة يقال ثواب
السمي الي الجمعة واذا كان قصده اقامة الحوايج لا يخرج لاعتبار وكان معظم مقتود واقامة الحوايج
لا يقال ثواب السعي الي الجمعة المسبوق هل ياتي في تكثيرات التشريق اذا فرغ من صلاة لاشك
ان علي قول ابي يوسف ومحمد رحمه الله ياتي به لان المسبوق منقرد من وجه مضي مع الامام
وجه راي ذلك اعتبارا ياتي به عند هاهنا علي قول ابي حنيفة رحمه الله ان قيل ياتي به فله وجه
لانه منقرد من وجه ضايع الامام من وجه من حيث انه منقرد ليعتد عنه التكبير ومن حيث انه
متابع لا يسقط والتكبير وجب عليه بالتدافع مع الامام فلا يسقط بالاشك وان قيل لا ياتي به
فله وجه لان الجزم بالتكبير بدعة في الاصل وانما عرفنا جوازها بالشرع والشرع جوزه بشرط
الاذا بالجماعة واذا كان منقردا من وجه متابع من وجه وقع الشك في شرعية الجمهور في حقه فلا
نتبه الشرعية في حقه بالاشك وقد كتبت في شرح الجامع ما ياتي علي ان ياتي به والله اعلم

الفصل المكل عشرين في صلوة المريض قال محمد رحمه الله المريض
اذا عجز عن القيام وقد راعى العقود يصلي المكتوبة قاعدا الم يرد به هذا الخبر الجزم ملائمة
حيث لا يمكنه القيام بان يصير معتد ابل اذا عجز عنه اصلا وقد راعى لانه يفتنه ذلك ضعفا
سدا احتياجا يري عليه بذلك او جودا لئلا ذلك او تخاف ابطا البرهنة او ما لو عجز عنه اصلا
واذا كان قادرا علي بعض القيام دون تمامه كيف يصنع لا ذكر لهذا الفصل في شيء من الكتب
قال الفقيه ابو حنيفة رحمه الله يوم بان يقوم معتد ارمانيه راعى القيام للقرأة او كان بعد راعى
القيام لبعض القرأة دون تمامها فانه يوم بان يكبر قائما ويقرأ ما بقدر علمه قائما ثم يقعد اذا
عجز عنه اخذ الشيخ الامام الاجل شمس الائمة الحلواني رحمه الله اذا قد راعى القيام منكيا لم يذكر
محمد رحمه الله هذا الفصل في شيء من الكتب ايضا قال الشيخ الامام الاجل الزاهد هذا رحمه الله الصحيح
انه يصلي قائما منكيا ولا يجوز به غير ذلك وكذلك لو قد راعى يعتد علي عصا او كان له خادم لو امكنه عليه
فقد راعى القيام فانه يقوم ويكبر خصوصا علي قول ابي يوسف ومحمد رحمه الله فان علي قولهما اذا
عجز المريض عن الوقوف وكان يخدم من يوصيه لم يجزه التيمم وقد روت عنه كثرته بنفسه فكذلك
ههنا وان كان يتردد علي القيام لا يتردد علي السجود او ما يما هو قاعدا لان القيام ففتح الركوع
والسجود فكل قيام لا يتقنه السجود لا يكون ركنا ولا اتميا للقاعدة اقرب الي الله بالسجود من اتميا
القيام والمقتود من الايماء التشبه عن يركع ويسجد كذا ذكر الشيخ الامام الاجل شمس الائمة

الحلواني رحمه الله والشيخ الامام شمس الائمة السرخسي رحمه الله وذكر الشيخ الامام الاجل شيخ
الاسلام خواهر زاده والشيخ الامام الزاهد الصغار رحمهما الله انه بالخيار ان شاملي قائما بالايما
وان شاملي قاعدا بالايما وهو افضل عندنا وذا شيخ الاسلام هذا رحمه الله اذا اراد ان يركع
للكركوع يركع قائما وان اراد ان يركع للسجود يركع قاعدا لان الايماء لم يركع الركوع والسجود
ولو كان قادرا علي الركوع والسجود يركع قائما ويسجد قاعدا فكذلك الايماء لم يذكر محمد رحمه الله في
الاصول ما اذا لم يركع علي العقود مستويا وقد راعى عليه منكيا ومستندا الي حائط او المنان او ما
اشبه ذلك قال شمس الائمة الحلواني رحمه الله قال مشايخنا يجب ان يصلي قاعدا منكيا او مستندا
ولا يجوز ان يصلي مضطجعا خصوصا علي قولنا هكذا ذكر في المواضع وهذا نظير ما ذكرنا في التيمم
او اذا كان قادرا علي القيام بالايما والاستناد او اذا لم يستطع العقود صلى مستلقيا علي فناء نحو
نحو القبلة راسه الي المشرق ورجلاه الي المغرب هذا هو الافضل عندنا وان لم يركع علي جنبه
الاين يوم ايماء اجزله وهو قول بن عزم وسعيد بن جبيرة رضي الله عنهما ثم اذا اومى فانه يوم الراس
فان عجز عن الايماء بالراس لم يصلي عندنا ثم اختلف المشايخ بعد هذا قال بعضهم ان ذام الخبر اكثر
من يوم وليلة سقطت عنه الصلاة وان زال قبل ذلك لاسقط وقال بعضهم لاسقط وان ذام
الكثير من يوم وليلة حتى اذا برى بليز منه العصا ولومات فقي عنه ورثته وقال بعضهم ليسقط مطلقا
من غير تفصيل واليه مال شمس الائمة السرخسي رحمه الله وعن ابي يوسف رحمه الله ان المريض
اذا عجز عن الايماء بالراس يركع بعينه ولا يركع بعينه وعن ابي حنيفة رحمه الله انه لم يجوز الايماء
بالعينين وسئل محمد رحمه الله عن ذلك فقال لا شك ان الايماء بالراس يجوز ولا شك ان الايماء
بالقلب لا يجوز واشك ان الايماء بالعين هل يجوز واذا افتتح المكتوبة بالايما ثم قد راعى العقود
استقبل الصلاة قاعدا لان الصلاة قاعدا اقوي من الصلاة بالايما وسبق القوي علي الضعيف لا
يجوز وكذلك اذا كان يصلي قاعدا يركع وسجد ثم قد راعى القيام ليستقبل الصلاة عند محمد رحمه الله
لان عنده الصلاة قاعدا صنعت من الصلاة قائما حتى لم يجز اقتداء التامم بالقاعدا سدا علي ما مر
وذلك لا يجوز البناء ههنا وعندنا يتم الصلاة قائما وان عجز عن القيام بالايما او اقل بليز منه
فضا الصلوات وان اعني عليه اكثر من ذلك لا فتا عليه وهذا الاحتياط وفي القياس اذا اعني
عليه وقت صلوة كامل لا فتا عليه وجه القياس وهات الاقاعدة لا يجوز عن فهم الخطاب فيها في
الوجوب وان الاستوعبة وقت صلوة كامل كالحجوت هكذا ذكر المسئلة في الحجوت علي طريق الاستعداد
وذكر مسئلة الحجوت في شواوي الضعيف وحولها نظير مسئلة الاعطاء لان قيل الا قالوا لم يكن مستظا
لا يكون الكثير مستظا كما لو فانه اذا نام اكثر من يوم وليلة بليز منه العصا كما اذا نام وقت صلوة
كامل وجه الاحتياط حديث علي رضي الله عنه فانه اعني عليه في اربع صلوات وقضاها وعارفين
ياسر رضي الله عنه اعني عليه يومنا وليلة فقي الصلوات وامن عزم رضي الله عنهما اعني عليه ثلثة
ايام فلم يقض الصلوات ولان الاعطاء اذا قصر فهو معتبر بما يقصر فادة وهو اليوم فلا يسقط العصا
واذا طال فهو معتبر بما يطول عادة وهو الحجوت والصغير فيسقط العصا وقد رنا الطويل والقصير
بالزيادة علي اليوم والليلة ليدخل الصلوات في حدة التكرار فيخرج في العصا بالخروج في اسقاط
الفتاوى اختلفوا في ان الزيادة علي اليوم والليلة يعتبر بالساعات ام بالصلوات ذكرنا المروي في
الله في مختصره ان الاعتبار الزيادة علي يوم وليلة بالصلوات وذكر الفقيه ابو حنيفة رحمه الله يعتبر
في كتابه احتلا فابين ابي يوسف ومحمد رحمه الله عند ابي يوسف رحمه الله يعتبر من حيث الساعات

وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله وعند محمد يعني من حيث الصلوات ما لم يصرف الصلوات شيئا لا استط
عنه الصلوات ان كان من حيث الساعات اكثر من يوم وليلة وهو الاصح وانما يظهر من الاختلاف فيها
اذا اعني عليه عند الصلوة ثم افاق من العتمة قبل الزوال ساعة فهذا اكثر من يوم وليلة من حيث
الساعات فلا يصح عليه في قول أبي يوسف رحمه الله وفي قول محمد رحمه الله بحجبه عليه الصلوات ان الصلوات
لم ترد على الحس الذي ذكرنا اذا دام الاغتيا فلم يبق الي تمام يوم وليلة وزيادة فان كان يبق
ساعة لم يباوده الاغتيا لم يذكر محمد رحمه الله هذا في الكتاب رآه علي وجهين ان كان لا فاقته وت
علوم بخوان تحت من موضعه عند الصبح فيبقى قليلا ثم يباوده الاغتيا او كان يعرف في وقت يبق
ثم يباوده الحس فيبقى عليه فبذلك افاقه معتبة سطل حكم ما قبله من الاغتيا ان كان اقل من يوم
وليلة فاما اذا لم يكن لافاقته وقت معلوم ولكنه كان يبق ليقوم بصلاته بسلام الاصح ان يفي عليه
بعتة فبذلك لافاقته غير معتبة الا ترى ان المجنون قد يتكلم في حوزة بسلام الاصح ولا يبتد
ذلك منه افاقه كذلك ذكر شمس الامة الحلواني رحمه الله وفي المسئلة المجنون يبيد صلوة يوم
وليلة اذا كان مجنونا في ذلك فاذا كان اكثر من يوم وليلة فلا يصح له ان يباوده الاغتيا فبذلك اذا
علي يوم وليلة فيها روي ابو سليمان عن محمد رحمه الله اذا جن حين دخل في الظهر ثم افاق في
الغداة العصر فليس عليه قضاء الظهر لان الظهور ان يبدى على صلوة يوم وليلة واذا جن قبل
الزوال ثم افاق من يومه قبل غروب الشمس لم يبدى الظهر والعصر فانه اذا كان مجنونا جرح
لا يستطيع السجود لم يجزه الايا وعليه ان يسجد على الله واومي لم يجز صلواته لان ترك السجود
مع الامكان عليه فلا يجزه قال في الاصل ويكره للمومي ان يرفع اليه عودا وسادة ليسجد
عليه لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه دخل على مؤلفين يقولون فوجده يصلي كذلك قال
ان قدرت ان تسجد على الارض فاسجدوا لافاوم بركا ان ابن مسعود رضي الله عنه دخل
على حبه يقولون فوجده يصلي ويرفع اليه عودا يسجد عليه فتزع ذلك من بر من كان في يده وقال
هذا شيء عرض لك الشيطان او لم يسجد ذلك فان ذلك ينظر ان كان يخفض راسه للركوع ثم للسجود
اخفض من الركوع حارة صلواته وان كان لا يخفض راسه ولكن يوضع العود على جبهته لم يجزه
الصلوة لانه لم يوجد السجود ولا الايام ثم اختلفوا ان هذه اعية سجودا او اياما قال بعضهم هو سجود
وقال بعضهم هو اياما وهذا الاصح فان كانت الوسادة موضوعة على الارض وكان يسجد عليه حارة
صلواته فقد صح ان امسلة رضي الله عنها كانت تسجد على مرقعة موضوعة بين يديها لعل كانت بها
ولم ينها رسول الله صلى الله عليه وسلم من ذلك ومن يصلي التطوع قاعدا بعد ركعتين غير عذر في
الاستسقاء في سائر الصلوات اجماعا ما حاله الفقرة فنعن ابي حنيفة رحمه الله انه ان شأ
فذلك فقد وان شأ تبرع وان شأ احتج وعنه ابي يوسف رحمه الله انه احتج وروي عنه انه
يتبرع ان شأ وعن محمد رحمه الله انه يتبرع وعن زفر رحمه الله انه يتخذ كما يتخذ في التشهد ثم قال
ابو يوسف رحمه الله تحل الفقرة عند السجود وقال محمد رحمه الله كذا ذكر شيخ الاسلام خاها
رحمة الله في اول مكتونه وذكر هو في احزاب الحديث انه خير بين التبرع والاحتيا حكى عن اختلاف
زفر رحمه الله ان في صلاة الليل يتبرع عند ابي حنيفة رحمه الله من اول الصلوة الى اخرها
وقال ابو يوسف رحمه الله اذا جازت الركوع والسجود يتعد كما في التشهد المكتوبة وقال زفر
رحمة الله يتعد من اول الصلاة الى اخرها كما في التشهد المكتوبة وعن ابي حنيفة رحمه الله لا تفصل
ان يتعد في موضع القيام محبتيا وانما في مختصر الكوفي عن ابي حنيفة رحمه الله يتعد كيف شأ

وهو قول محمد رحمه الله وروي الحسن انه يتبرع واذا اذا ان يركع يفي رحله اليسرى وانفوش لها
قال المدد روي رحمه الله اطلق ابو الحسن رواية الحسن وهو عن ابي يوسف رحمه الله وروي ابن ابي
مالك عن ابي يوسف رحمه الله انه يركع متوجها وقال زفر رحمه الله يتبرع رحله اليسرى في جميع
الصلوة وذكر الفقهاء ابو الليث رحمه الله ان الفتوى على قول زفر رحمه الله **وهما يتصل**
هذا الفصل ما ذكر محمد رحمه الله في الزيادات رجل يحلته جراح لا يستطيع ان يسجد الا
وسيل جراحة وهو صحيح فيما سوي ذلك ويعد على الركوع والقيام والقراءة يصلي قاعدا او يركع
ايما ولو صلى قائما بركوع وقعد او يركع بالسجود اجزاء والاول افضل وانما كان هذا لان القيام
لم يشترع فربة بنفسه وكذلك الركوع لكن شرا لكونه وسليتين الى السجود وهذا كانت السجدة فربة
بانفرادها ولا كذلك القيام والركوع وشترعت السجدة مكررة في الركعة ولم يشترع القيام والركوع
مكررا في الركعة فلما قد امر بترك السجود ههنا لانه لو سجد سال من جرحه شيء فتصير صلواته بغير
طهارة ولو لم يسجد كانت صلواته بطهارة ولكن من غير سجود قلنا والقراءة مع الحدة لم يشترع في
خالة الاحتيا رحتي ان المستعمل اذا صلى قاعدا او على الدابة بما جاز وكان ترك السجود اهول
من تحمل الحدة وتعرف ان من ابني بليبين حثاراهونما واذا امر بترك السجود ههنا امر بترك
القيام والركوع بطريق التبعية ولكن مع هذا الوقاء ورأى جاز لان السجود ههنا ابي مشر وعالده
لوتكف وفعله بلا حداث حار فبقي القيام والركوع ايضا مشر وعن تحقيق التبعية واذا ان في به فقه
ان بها هو المشروع في ان الاية لما امر بترك السجود لما قلنا امر بترك القيام والركوع ايضا بطريق
التبعية ولكن مع كونها مشر وعن بني نسيها جاز الانبائ بها وكذلك اذا كان في جراحة اذا قام
سأل جرحه واذا قد لا يسجد او كان شيخا كبيرا اذا قام ليسجد بوله واذا قد استمسك بمشي قاعدا
بركوع وان كان لو سجد سأل ايضا مشي قاعدا او يركع ويجعل السجود اخفض من الركوع وانما
كان هكذا لما قلنا انه لو قام منا مصليا بدون الطهارة وذلك غير مشروع في حالة الاحتيا ب
حال ولا اذا قد كانت صلواته بطهارة ولكن بغير قيام وذلك مشروع في حالة الاحتيا على ما مر فكان
ترك القيام اهول من تحمل الحدة وهذا الاول سوا الا ان ههنا لو صلى قائما لا يجوز وهناك يجوز
لان ههنا السيلان يوجد في حالة القيام منه مصلحيا مع الحدث فلا يجوز ولا كذلك الفصل الاول
وعلى هذا الزا ان شيخا كبيرا اذا قام صنعت وعجز عن القراءة واذا صلى خالسا بركوع ويسجد ويقرأ
على القراءة امر بان يصلي قاعدا بركوع وسجود لان الصلاة بغير قراءة لا تجوز في حالة الاحتيا رحا
وتجوزا التطوع قاعدا مع القدرة على القيام وما لا يقرأ الكبار مع القدرة على القبول وكان ترك
القيام اهول من ترك القراءة واذا كان بالرجل جرح ان فقد اذا قال سأل وان استلقى على قاعدا
رقا الجرح فانه يصلي قائما بركوع وسجود وكذلك من به سلس البول ان كان بحيث ليسجد اذا
استلقى على قاعدا وانما كان كذلك لان الصلاة مع الحدث في حالة الاحتيا لا تجوز بحال والصلاة
مستلغيا على قاعدا وكذلك فاسقيا من هذا الوجه الا انه اذا صلى قاعدا فانه فرض واحد وهو
الطهارة من الحدث ولو صلى مستلغيا على قاعدا لم يزمه حمل الاستلغيا وترك القيام والركوع والسجود
فكان ما قلنا اهول الامر به وذكر في المستقاع ابي سليمان عن محمد رحمه الله رجل به جرح ان
انقطع فاعوى لم يسجد جرحه وان قد سأل جرحه قال يكتمهم يصلي مضطجعا ويروي ابي ابي في قاعدا
ما ذكر في المستلغيا يعني في مسئلة الزيادات ان يصلي مستلغيا على قاعدا ومن هذا الجنس مسئلة
لا ذكر لها في شيء من الكتب وهذان المزيين اذا كان يتد على القيام لو كان يصلي في بيته ولخرج

إلى الجماعة ليجز عن القيام يصلي في بيته فأما إذا خرج إلى الجماعة ويصلي فاعدا اختلفت المساجد فيه
 قال بعضهم يصلي في بيته فأما إذا كان القيام فوض في الصلاة فلا يجوز تركه لأجل الجماعة وهي سنة أما
 من يقول يخرج إلى الجماعة يقول ليس فيها ترك الفرض لأن القيام إنما ينقض عليه إذا كان قادراً
 وقت الأداء وهو عاجز عنه حالة الأداء إذا لم يكن القيام فرضاً حالة الأداء المجزأة والمعتبر حالة
 الأداء في كتاب الصلاة لا حالة الوجوب لم يكن بسبب الجماعة تاركاً لفرضاً عليه فكان عليه مراعاة الجماعة
 في المساجد البرهيم عن محمد رحمهما الله في رجل ان صام رمضان يصعبه وإن انظر يصلي فأما
 قال يصوم ويصلي فاعدا وفيه أيضاً بشران الأولي عن أبي يوسف رحمهما الله فيمن خاف العدوان
 يصلي فأما إذا كان في حياً لا يستطيع أن يتم صلاته فيه وإن خرج لم يستطع أن يصلي من الطين والطر
 قال يصلي فاعدا من يرضي يصلي ويقول عدة القيام والقعود ليس الله لما يجتهد من المشقة والوجع
 لا يفسد صلاته لأن قوله ليس الله في الأصل ليس من كلام الناس في فتاوي أهل سمرقند وعليه
 هذا إذا قال يارب لما يجتهد من المشقة **الفصل الحادي والعشرون**
في الصلوة على الدابة قال محمد رحمه الله وإذا كان المقيم مسافراً في غزوة أو غير
 فلا بأس أن يصلي التطوع على دوابهم حيث ما كانت وجوههم يؤمنون بالركوع والسجود وأما وجوه
 السجود أحض من الركوع لحديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال قال النبي صلى الله عليه
 وسلم يصلي في السفر على راحلته حيث توجهت به وعنه أيضاً قال راية النبي صلى الله عليه وسلم
 يصلي على جمل وهو يتوجه إلى خيبر قال محمد رحمه الله وأما صلاة الترتيبية فلا تجوز على الدابة إلا
 بعد روزه وإن خاف من العدو والسبع أو كان في طين ورعدة لا يبدل على النزول روي عن عبد
 الله بن عمرو جابر بن عبد الله رضي الله عنهم أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي التطوع على دابته
 وإذا زاد الوتر أو الفرض تركه روي أيضاً أنه عليه السلام صلى الوتر على دابته ثم ليستوي
 الجواب عند بليل ينتهي الصلوة على الدابة مستقبل القبلة وبه أن ينتهي بمسجد برا القبلة في الحاي
 مجزئه لأن جواز التطوع على الدابة عرف بالآثار والأفضل في الآثار بين الأئمة أو القيا من الناس
 من يقول أما يجوز إذا كان حراً إلى القبلة عند افتتاح الصلوة ثم يبدل عما حتى يتخفف لأنه لا ضرورة
 في الأئمة أما الضرورة في البئالكن لم يأخذ به علماء وأدبهم الله لأنه لا يتصل في الآثار أن
 محمد رحمه الله حصل المسافر بجواز صلاة التطوع على الدابة والجواب في المسافر وغيره سواء بعد
 أن يكون خارج المصر بخلافه حتى أن من خرج من مصره إلى منبأه جاز له أن يصلي على الدابة
 وإن لم يكن مسافراً إلا أن المسافر بعد هذه الاختلافات في مدة إقامته ينبغي أن يكون بينه وبين المصر
 بعضهم قالوا إذا كان بيته وبين المصر فرسخان فصاعداً جاز له أن يصلي على الدابة وإن كان
 أقل من ذلك لا يجزئه وهكذا ذكر الكرجي في كتابه وأما حاله إلى الأصل وهذا إذا كان بيته
 وبين المصر أقل من فرسخين فكانه بين المصر والأثر في أنه يجب عليه الجمعة إذا كان بينه وبين المصر
 فرسخان فصاعداً فهو خارج المصر حقيقة وحكم الأثر في أنه لا يجب عليه الجمعة وبعضهم قالوا إذا
 كان بينه وبين المصر فرسخين يجوز وإن كان أقل من ذلك لا يجوز وعن أبي حنيفة رحمه الله أن
 التطوع على الدابة خارج المصر جاز من غير فصل بينهما إذا كان المكان الذي خرج إليه قريباً أو
 بعيداً عن المصر وأما التطوع على الدابة في المصر روي عن أبي حنيفة رحمه الله أنه لا يجوز وقال
 محمد رحمه الله في بعض النواذر أنه يجوز إلا أنه يكره لسبب الناس وأصواتهم لأن ذلك يفتنه عن
 الحشوع في الصلوة وهو ما مود بالخشوع في الصلاة وقال أبو يوسف رحمه الله يجوز ولم يذكر

للراية ثم اذا صلى على الدابة خارج المصهل له ان يسوق الدابة ذكرو شيخ الاسلام رحمه الله
في شرح السيران المسئلة على التصيل ان كانت الدابة تتنق بنفسها ليس له ان يسوق لانه لا
حاجة الي السوق فانما اذا كانت لا تتنق بنفسها فسأها هل يقسده صلوته قال ان كان معه
سوط فميسرها به ونفسها لا يقسده صلوته لانه علي قليل وقد ذكرنا جنس هذا فيما تقدم ٥ ٥

الفصل الثاني والعشرون في العزاة اذا صلوا

قال محمد رحمه الله التَّوَمُّ إذا انكسرت بهم السفينة في البحر وجرحوا إلى الساحل عِزَّةً خَفِضَتْ
الصلاة وليس معهم ثياب يصِلُّونَ وحداناً فقدوا استِزماً يكون يومون أيًا يؤوسهم ولا يجنبوا
أن يصِلُّوا بجماعة قال القائل في الإمام ركن الإسلام علي السعدي رحمه الله تعالى خا كيان أسانه
واستزما يكون أن يتنبا بعضهم من بعض إذا أموا العدو والسبع ويرسل كل واحد رجله
خو القبلة ويضع يديه بين فخذه يومئذ يواسيه ويجعل السجود واخضع من الركوع وإن صلوا
بجماعة فقد الأم وسطهم وإن صلوا قِيامًا وحداناً وصلوا قِيامًا بجماعة هكذا ذكرني السير
والنباذات عندهم إذا صلوا بجماعة قائم الأم وسطهم وإن تقدم الإمام حازوا ويفنون
أصبارهم سوى الإمام وفي بعض نسخ النباذات أنهم يؤمُّون بالركوع والسجود قِيامًا إن شاؤا
ولا يركعون ولا يسجدون حتى لا تكشف عورتهم الغليظة عند الركوع والسجود ومن المستأخ من
قال إنما يصِلُّوا فقدوا إذا كانوا يصِلُّونَ بالهنا ركبا شككش عورتهم للناس أما إذا كانوا يصِلُّونَ
في ليلة مظلمة قائمهم يصِلُّونَ قِيامًا لأن ظلمة الليل تستوعب عورتهم ولكن هذا القول لست بمض
لأن السر الذي يحصل في ظلمة الليل لا عبرة لها إلا أني أن حالة اللذة غلبت الثوب إذا صل

عربيا في ظلة الليل لا يحور نصار وجود. والعدم بمنزلة واللة اعلم الفصل
الثالث والعشرون في صلوة الخوف والكسوف والخسوف

والاستسقاء اذا كان يقوم يصليون صلوة الحؤف وقد استسقاء الحؤف صلوا راجعا اليها
انذامهم او ركبنا مستقبل القبلة او غير مستقبل القبلة قال الله تعالى فان خفتهم فارجعوا لا
ركبنا غيرهم ان كانوا راجعا لا يجوز صلواتهم وحدانا وجماعة بلا خلاف وان كانوا ركبنا خارجات
صلواتهم وحدانا بلا خلاف فلا يجوز صلواتهم لجماعة عند ابي حنيفة ولا يبيح يوسف رحمه الله خلافا
لمحمد رحمه الله وان كانوا ركبنا والداية لغير حارات صلواتهم فالاصل ان كل صلاة يجوز ركبها
يجوز مع سائر الامة فصلوة التطوع فان ركعوا ادواهم فان كان قليلا لا يفسد صلاتهم وان
كان كثيرا يفسد صلواتهم فالعمل الغشيل لا يفسد الصلاة والكثير يفسد ولا يصليون وهم يمشون
لان المشي عمل كثير ولا يصليون وهم يتكلمون ويتقاربون وعن ابي يوسف رحمه الله انه
يجوز صلواتهم وهم يمشون وهذه اعلی مذهبه مستقيم فان من مذهبه ان من سجد في البحر وخشي
نوت الوقت جاز له ان يصلي ويوميأ ويصلي في كسوف الشمس جماعة بركعتين كالنطوع عندنا
وهذه سنة وعند الشافعي رحمه الله يصلي ركعتين كل ركعة بركوعين وسجودين وفي كسوف القمر
والظلمة والزخ لا يصلي الا وحدا وفي كسوف الشمس يصلي بهم الامام الذي يصلي بهم الجماعة
ولا يصليون في مساجدهم فتكون جماعة واحدة فلا يجهر عند ابي حنيفة رحمه الله خلافا لها قال
ابو حنيفة رحمه الله وليس في الاستسقاء صلوة ولا خطبة ولكن دعا واستغفار وان صلوا وحدا
فلا بأس به وقال محمد رحمه الله يصلي الامام لجماعة ركعتين بلا داء ولا اقامة ويحرم القراءة
وتخطب بعد ذلك وليس فيه تلبية ردا عنه ابي حنيفة وعند محمد رحمه الله يغلب الامام رده

واختلف المناخرون على قول أبي يوسف رجة الله ومثورة القليب ان يصنع الجانب الايمن على
اليسر واليسر على الايمن وهذا في حق الامام واما المؤمن فلا يتلوه بالاجماع والله اعلم
الفصل الرابع والعشرون في الرجل يصلي ومعه شيء
النجاسات اذا صلى مع نجاسة المشك في نفسه فذكر النجاسة في فناء يومه ان كانت النجاسة نجاسة
اصابها الماء لم يفسد حادثة صلواته لانه بمنزلة حلة مائية دبر فان كانت نجاسة من اصابتها الماء
فان كانت هي النجاسة الدابة لم يعمل لم يجز بمنزلة حلة مائية لم يدبر وفي البياض واما نجاسة المشك
فيسبغ دباغها هذه الاشارة الى جواز الصلوة معها على كل حال وفي القدودي وكل شيء دبر به الحلة
مما ينفعه عن الفساد ويجعل على الدباغ فانه يظهر بديده ان النجاسة حلة المنيعة في الشمس حتى يبيض
او عالج بالتراب حتى يبيض هو ظاهر وهكذا روي عن أبي يوسف رجة الله وهذا لان الدباغ
انما يورث في الحلة للاستحالة فاذ الاستحالة بالشمس والتراب كان كالماء استحالة بالشمس والتراب قيل
لولا لم يستعمل وقت لم يظهر وعن أبي يوسف رجة الله اذا اتاه من الشمس والريح ما لم يترك لم يمسد
كان دباغا وذكر الكرخي في جامعته عن محمد رجة الله في حلة المنيعة اذا بليتس ووقع في الماء لم يمسد
من غير فصل وهكذا روي داود ابن رستيد عنه ذكر رواية داود في المسحاق وقيل في حلة المنيعة اذا
بليتس بالتراب والشمس من اصابه الماء هل يعود نجسا فنحن ابي حنيفة رجة الله روايات واختلف
الروايات في عود النجاسة عند اصابة الماء لعل على الطهارة فكل اصابة الماء وبهذه اثنين ان
الصحيح في مسئلة النجاسة جواز الصلوة معها من غير تنصيص ولو صلى ومعه حلة خضر بر اكثر من
قدرا لدرهم لا يجوز الصلوة مذبوحة كانت او غير مذبوحة لان حلة لها لا يجزى الدباغ لقيام ذلك
مقام الدباغ واما قميص الحية فنقد ذكره في الامة الحلواني رجة الله في صلوة المستعني قال بعضهم
انه نجس وقال بعضهم انه طاهر واشار الى ان الصحيح انه طاهر فانه قال عمن الحية طاهر حتى لو
صلى وفي كفة حية غير مميعة يجوز اذا كان عمن الحية طاهرا كان قميصها ايضا طاهرا وذكر في
موضع اخر اذا صلى ومعه حلة الحية اكثر من قدر الدرهم ان لم تكن مذبوحة لا يجوز وان كانت
مذبوحة اختلفت الروايات فمعه حلة الحية وبولها نجس نجاسة غليظة وفي البياض قيل في قطعة
من حلة كلب تلوث على حراصة وفي الراس تبيست انه كالدباغ وببيد ما صلى قبل ذلك وفي صلوة
النزال اذا صلى ومعه مزاراة الشاة لمزاراة كل شيء كبروله فكل حكم ظهر في البول فهو حكم في
المزاراة وفي المستعان محمد رجة الله صلى ومعه حية او سورا او فارة او حمارا وقد اساء وان كان
معه ثعلب او خرد وكل لم يفسد صلواته وذكر في حش هذه المسائل اصلا فيقال كل ما يجوز التوضي
لسوره يجوز الصلوة معه وما لا يجوز التوضي لسوره لا يجوز الصلوة معه اذا صلى ومعه شيء
من لحوم السمك او الطيور فالاصل انما لا يكون سوره نجسا فليجبه بعد الذبح لا يكون نجسا وما
كان سوره نجسا فليجبه بعد الذبح يكون نجسا به اخذ الفقيه ابو الليث والفقيه ابو جعفر رحمهما
الله وعلي قول الكرخي رجة الله لا يكون نجسا وهكذا في شرح الطحاوي رجة الله وعليه اعتمد في
شرح الجامع الصغير ووافاقته في موضع والله اعلم بالصواب **الفصل الخامس**
والعشرون في الجنائز هذا الفصل يستل على انواع الاول في بيان من يصلي عليه
ومن لا يصلي عليه ويصلي على الشهيد في مذهب اهل العراق واهل الشام وهو مذهب علمائنا
رحمهم الله وقال اهل المدينة لا يصلي عليه قال محمد رجة الله في السمر الكبير فاحذروا بما رجع عليه
اهل العراق والشام قال ذلك علي بسبيل الرحمة لمذهبه فندسلك هذا الكتاب للمرجع طريقا

سوي ما ذكره في سائر الكتب فانه نظريا اختلف فيه اهل العراق والشام فاحذروا اتفاق الذين
ورجعه على ما تقرر به فرب واحد وهو خلاف ما هو المذهب الظاهر والمذكور في الكتب المشهورة
فان المذهب الظاهر والمذكور في كتب المشهورة ان الرجوع لا يقع بكثرة العدد انما فعل هكذا لان
مثل هذه الاختلاف ينبغي على استنباطه الا في فعل النبي عليه السلام وبهمة الخلط فيها فقرر به فرب
واحد يكون اظهر من بهمة الخلط فيها اتفاق عليه القريش في التابعي لا يصلي عليه عذنا في باب الشهيد
من الفتية في اختلاط الموتى وهكذا ذكر النجاشي رجة الله ايضا وقال في قطاع الطريق روي عن محمد
رجة الله في الموازنة لا يصلي عليه سوا قتلى في الحرب او قتله الامام حدة او هزذه الى انه عارب
كالتابعي وذكر الصدر الشهيد رجة الله في الوائحات ان اهل البقي ان قتلوا في الحرب لا يصلي
عليهم وان قتلوا بعد ما وصفت الحرب او ارها يقتل عليهم وكذلك قطاع الطريق اذا قتلوا في حال
حربهم لا يصلي عليهم وان حدة او قتلوا يقتل عليهم لانهم ما ذاموا في الحرب كما ذام اهل البقي
واذا تركوا الحرب فقد تركوا البقي ولم يذموا انهم هل يفسلون وذكر الشيخ الامام محمد بن
السنيني رجة الله في فناء وبه اختلاف المشايخ بعضهم على انهم يفسلون حتى يفتح الفتاوى بينهم وبين
الشهيد ومساخنا جعلوا حكم المتولين حكم العصبة حكم اهل البقي في حق هذه الاحكام والمكابري
المصوب بالسلح بالليل بمنزلة قطاع الطريق من قتل وهو ظالم لعين ولا يصلي عليه ومن قتل وهو
مظلوم لا يقتل ولا يصلي عليه ومن قتل عن سلاح او غيره كما في التودد والرجوع لعين ولا يصلي عليه ومن
قتل نفسه خطايا ناول رجلا من القود ليعثر به بالسيف فاحظوا اصاب نفسه فانت غسل وصلى
عليه وهذا بلا خلاف ومن قتل نفسه بحد يدين ظلم ذكر الصدر الشهيد في الجامع الصغير انه لا يقتل
ولا يصلي عليه عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله بخلاف التابعي وفي شرح السيران فيه اختلاف المشايخ
قال شمس الامة الحلواني رجة الله لا يصح ان يصلي عليه وقال الامام ركن الاسلام علي السعدي
رجة الله لا يصح ان يصلي عليه لانه يعني على نفسه اذا ولد ميتا لا يقتل ولا يصلي عليه في مختصر
الحاكم وفي شرح الطحاوي اذا اخرج اكثر الاولاد حيا مات يصلي عليه والا فلا سوا اخرج من جانب
الرأس او من جانب الرجل اذا وجد من الميت اقل من النصف وليس فيه الرأس لا يصلي عليه وهذا
اشارة الى انه لو كان معه الرأس يصلي عليه ولو وجد النصف مشقوقا يصلي مع كل نصف الرأس
لا يقتل ولا يصلي عليه ولو وجد الرأس ومن لا يصلي عليه ولو وجد الكل الا الرأس يصلي عليه اذا
وجد قتيلا في دار الحرب بخلاف غير مقتول ساربه لا يصلي عليه لان من الكثرة من يقتل ولو وجد
غير مقتول ولكن مقتول ساربه يصلي عليه ان لم يمس منهم من يثق الشارب هكذا حكى فتوى شمس
الامة الحلواني رجة الله وبعض المشايخ جعلوا الحثان علامة الاسلام وقد كتبنا في شرح الزيارات
في ابواب السير الحثان والحضاب وليس السواد من علامات الاسلام واذا وجد قتيلا ذار
الاسلام وعليه زارة وفي حجرة مصحف لا يصلي عليه لان المسلم في دار الاسلام لا يقتل الزناري عليه
اصلا اما من اهل الكفر في دار الاسلام من يتر القرائن ولو كان ذلك في دار الحرب يصلي عليه
لان الكافر في دار الحرب لا يتر القرائن اما المسلم قد يبعد الزناري على نفسه في دار الحرب لمصلحة
يري في ذلك في منقذات شمس الامة الحلواني رجة الله **نوع اخر في معرفة الشهيد**
الذي لا يقتل كل مسلم مكلف ظاهر عند ابي حنيفة رجة الله قتل علما في قتال ثلاث امانع
اهل الحرب او مع اهل النبي او مع قطاع الطريق باي آلة قتل ولو لم يحل من مكانه حيا ولم تنتفع بحيوته
ولم يبق حيا بعد الحزاحة يوما ليلة ولم يجب عن دمه عوض هو مال بالاجماع اما كونه مكلفا فهو

سوط عدا اي حنيفة رجة الله حتى ان الكفار اذ ذكروا قربة من قزي المسلمين وقتلوا الصبيان
والمجانين فاتهم بقتلهم عند اي حنيفة رجة الله وعند ما لا يفسلون محبة الله قتلوا في سبيل الله تعالى
ولا يفسلون كالبالغين بوجه ان الصبيان والمجانين في الطهارة فوق حال البالغين المفاصل فاذا
لم يفسل البالغ اذا استشهد لانه يظهر بالسيف والسهم والخنجر او بالي حنيفة رجة الله ان هو لا
ليسوا اي معنى شهد احد ادم لم يقتل ان كان منه صبي او مجنون ولا ينجون بهم في حق سوط حكم الغسل
وقد صح ان بني ادم لما قتل ادم ما صاحبه اوحى الله تعالى الي ادم صلوات الله عليه ان اغسله
وكفنه وصلى عليه وادفنه لان السيف تحت الذنوب والمطايير ليس له ولا ذنوب وحظا وكان القتل
في حبه والموت سوا وان ترك الغسل لا ينافي الشهادة لكون له حجة على خصمه يوم القيمة والصبي لا
يحكم بنفسه في حقوق الدنيا هكذا في حقوق الاخرة لما الحضم هو الله تعالى وادفنه تعالى عن الهوى
فلا حاجة الي ان ينافي الشهادة عليه واما كونه طاهرا هو سوط عند اي حنيفة رجة الله حتى ان الجنب
اذا قتله اهل الحرب او اهل البي او اللصوص فيقتل عند وعند ما لا يغسل واما المجانين والصبيان
اذا طهرت ادم لا تقطع ثم تكتلنا قبل الغسل فهو على الخلاف وان قلنا والمجنون والناس قايما
عند ما لا يغسلان بلا استسكان وعن اي حنيفة رجة الله روايات وافصح الروايتين عنه ان يغسل كما
يقولان الغسل الواجب بالجناية ليستط بالسيق لان الغسل كان واجبا عليه فيسقط بالموت الجزه
والغسل بسبب الموت لا يجب لانه شهيد ولا يحنيفة رجة الله حديثه حنيفة رجة الله عنه فانه
استشهد وهو حبيب فغسلته الملائكة فقال النبي صلى الله عليه وسلم زوجته عن حاله فقالت اصابي
البارحة فاحمله الحرب من الغسل فقتل وهو حبيب فغسلته الملائكة فلقيا لنا كما في قصة ادم صلوات
الله عليه ولان الاصل في بني ادم الغسل انما تركناه هذا الاصل الحديث شهد احد ولم يبرأه كما
فيه حجب واقفين ولان الشهادة عرفت مانعة بثبوت الحنيفة لا مطهر عن الحنيفة وبينا انه هو ان
السلم ظاهر ولكن يتنجس بالموت فالشهادة تمت بثبوت الحنيفة بالموت والجنب والمجانين نجس بمنوع
عن دخول المسجد وثلاوة القرآن والشهادة لو علمت انما تقتل في ازالة الحنيفة والمنع من الثبوت
استلزم رفع اليد عن الثبوت فلا ينافي الا على الايدي واما كونه معتق لا ظاهرا لا ظاهرا ولا خلاف حتى
ان من افترسه السبع او سقط على السيف او الحائط او تردي من جبل او غرق بالماء او مات اسفه ذلك غل
كثير من المؤي لان الاصل في هذا الباب شهد احد وهم قتلوا الظالمين لا ينجون بهم غيرهم الا ان كان
في معناه بوجه ان هذه الاستباب غير معتبرة في حق احكام الدنيا والغسل من احكام الدنيا وان
الشهيد من بدل نفسه لا يتغير صفاته الله تعالى وهذا المعنى لا يوجد في حق من مات بهذه الاسباب
واما عمدا لانه الاصل في هذا الباب شهد احد ولم يكن كظم قتل السيف والسلاح بل فيهم من
دمع راسه بالحجر ومنهم من قتل بالعصا عنهم النبي عليه السلام في الامم ترك الغسل ولان الشهيد
من بدل نفسه لا يتغير صفاته الله تعالى وفي حق هذا المعنى وغيره سوا وشروطنا ان لا يحل عن مكانه
حيثما قتلنا اذا حل عن مكانه حيا ومات في بيته او على ايدي الناس يغسل لان الاصل في هذا
الباب شهد احد ومنهم ما جلوا عن مصرعهم بل ما نواكوا وقوا على الجنب والذي يحل عن مكانه حيا ليس
في معنى شهد احد وقد صح ان عمر وعلي بن ابي طالب رضي الله عنهما علعا عن مصرعهما حين وغسلا وعمر رضي الله
عنه اجمعه في مصرعه فلم يغسل وهذا اذا حل لمصر فاما اذا رفع من بين الصنن كيدا بقاء الحيوان
ما نال شيئا من راحات الدنيا فلم تحت الظلم في حقه فيكون في معنى شهد احد فلا يغسل ولا كذا الذي
مرض في بيته او حنفته لانه وصل اليه من راحات الدنيا تحت الظلم في حقه فلم يكن في معنى شهد احد

وسوطنا ان لا يتبع حنيفة حتى قلنا انه اذا اكل وشرب في مكانه ذلك يغسل لان هذه العيس في معنى
شهد احد فانه روي عنهم انهم طلبوا ما كان السبا في بطون عليهم وكان اذا عرض الماء على انسان استأذ
الي صاحبه حتى ما واعطاشا ولا انه اذا اكل وشرب فقد وصل اليه راحة من راحات الدنيا تحت الظلم
في حقه فصار كالمريض ولو تكلم انسان بمات قبل ان يغسل قبل هذا اذا كان قليلا ليس من امور
الدنيا فان من شهد احد من قبل ذلك اما اذا كان كثيرا من امور الدنيا كالبيع والشرا وغسل ولو
او في يومه ثم مات لم يغسل وعن اي حنيفة رجة الله انه قال يغسل واختلف المتأخرون في ذلك
منهم من قال هذا الاختلاف فيما اذا اوصي لشي من امور الدنيا يغسل بالانفاق ومنهم من قال لا
خلاف بينهما في الحقيقة لان ما قال ابو يوسف رجة الله محمول على ما اذا كانت الوصية من امور الدنيا
والاهتمام لا ولا ده وعند ذلك يغسل بالاجماع وما قال محمد رجة الله محمول على ما اذا كانت الوصية
بامور الاخرة وعند ذلك لا يغسل بالاجماع واستدل محمد رجة الله في الروايات بحديث سعد بن الربيع
فانه روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال يوم احد من يا بني فخر سعد فقال رجل انا انيك
فخرج فقتل شخص للثبتي حتى ادركه وبه وقع فقال ان النبي صلى الله عليه وسلم يقربك السلام فتفتح
سعد عينيه فقال النبي صلى الله عليه وسلم في الاحياء قال نعم هو سالم وقد بعثني اليك فقال الحمد لله
على سلامة الان طابت نفسي للثبوت ثم قال انما النبي عليه السلام في السلام واتوا الاصل من السلام
وقل له لا بعد ذلك عند الله ان قتل محمد عليه السلام وفيكم عين نظرت ثم قال اخبر النبي صلى الله عليه
وسلم ان في كدي طعنه كلها اصابته من ثبات وكان من جملة شهد احد ثم اتيته لك صحة ما قلنا
وسوطنا ان لا يبي بعد الحزاة حيا يوما او ليلة حتى قلنا لو عاش في مكانه يوما او ليلة فانه يغسل
وان كان دون ذلك لا يغسل لانه ليس في معنى شهد احد اذ لم يبق احد منهم بعد الحزاة يوما
كاملا او ليلة كاملة بوجه ان القليل يغسل قليلا ولا يعيش طويلا فلا يثبت من حذافيل بين القليل
والكثير فحذافيل الحذافيل بين القليل والكثير يوما كاملا او ليلة كاملة لان كل واحد من هذه
المدة يعرف بنفسها اما دون ذلك يعرف بالساعات فيكون هذه المدة بغيرها لا بنفسها وعن اي
يوسف رجة الله انه قال ان عاش وقت صلوة كامل يغسل لانه وجبت عليه تلك الصلاة وهذا
من احكام الاحياء وفي نوادر بشر عن اي يوسف رجة الله اذا ملك الجرح في المعركة يوما واكثر
منه حيا في القوم في القتال على حاله ذلك اليوم كله وهو يقتل بسلام او لا يقتل فهو بمنزلة الشهيد
قال الانزي انه لو كان نيا نزل اجمالا وفارسا اليوم كله ثم خرم سينا في اخر النهار من جراحة اصابته
في اول النهار فانه يكون شهيدا وان تقصر القتال بينهم وهو جرح في المعركة صريح فقتل فان بقي
لكذلك وقت صلواتين او وقت صلوة فانه بمنزلة الذي جل حيا لا يكون شهيدا لانه صارت الصلوة
دينا في الذمة اذا كانت الحالة هذه وهذا من احكام الاحياء وان كانوا في جمعة القتال فوجدوا
جرحا فجلوا والقوم في القتال ثم مات هو شهيد قال الحاكم الشهيد بجرحه ورفعه من المعركة
والقتال على حاله بعد لا يجعله مرثيا وانما ارساه بعد ذلك بعد تقصير القتال وسوطنا ان لا يجب
عن رمة عوض وهو ما قلنا ان من قتل خطأ يغسل لانه اعان من دمه بدلا هو ما لا يكون
في معنى شهد احد بوجه ان الشهيد من سلم نفسه لا يتغير صفاته الله تعالى لنيل الجنة قال الله
تعالى ان الله اشتري من المؤمنين انفسهم واموالهم الاية فمن استوجب الدية بدلا عن نفسه فقد
اعان من دمه فلم يتم التسليم فيقتل ولو وجد في مصر قتيلا لا ينظر ان حصل القتل بعصا كبر او حجر
كبير يعلم قاتله فليقول اي حنيفة يغسل لان القتل على هذا الوجه عند يوجب الدية فقد اعان

عن دمه به لا هو مال وعلى قول صاحبنا لا يغسل لان القتل على هذه الوجهة عند ما يوجب القصاص
وجوب القصاص لا يمنع الشهادة عندنا كما لو قتل بالسلح وان لم يعلم قاتله يغسل لانه وجب الدية
والقصاص يقتله فلم يكن في معنى شهته احد وان حصل القتل بعصا صغير يغسل علم قاتله ولم يعلم
لان هذا القتل يوجب المال على كل حال وان حصل القتل بحد يبرح فان لم يعلم قاتله يجب الدية والنساء
على اهل المحلة وان علم القاتل لم يغسل عندنا والاصل فيه ما روي ان عثمان رضي الله عنه لم يغسل
وقد قتل في مصر بالسلح ظمرا ولم يعلم قاتله وكذلك صخر بن عدي غسّل وقد قتل في مصر بالسلح
ظمرا ولم يعلم قاتله وان وجد في المعركة وليس به اثر القتل غسّل لان المقتول اما بشارت الميت بالامر
فان لم يكن به اثر فالظاهر انه لم يكن اثرها في روحه يقتل مصاف الى الحد وبما التقي الصنفان اخل
قتل قلبه من شدة النزاع فان والحيات قد يتكلم بهذا وقد وقع هذا في كثير من الصناعات ومما روي ان الله
عليهم وان كان به اثر القتل لم يغسل لان الظاهر ان موته كان بذلك الجرح وانه كان من العدو
فاحتاج الصنفان كان لهذا الاصل ان الحكم في ظهور عقيب سبب موته بشارت الى ذلك السبب لم يلد
من معرفة الميت الذي ليس به اثر القتل والذي به اثر القتل ان لا يكون له جراحة ولم يخرج منه
الدم من موضع ما اخرج الدم منه من موضع يخرج منه الدم في حالة الحياة عادة حتى لو قلنا لو خرج
من القدر او دبره او ذكره وغسل لان المزدب يتكلم بالرعاف وقد يتولد مما يخرج في الباطن او من
شدة النزاع وقد يتكلم المرء بالناسور فيخرج الدم من الدبر ولا تثبت صفة الشك في ذلك والذي
به اثر القتل ان يكون به جراحة ولم يكن به جراحة الا انه خرج الدم منه من موضع لا يخرج الدم منه
في حالة الحياة عادة حتى قلنا لو خرج الدم من اذنه او من عينه لم يغسل لان الدم لا يخرج من هذين
الموضعين عادة الا بالجرخ في الباطن فالظاهر انه ضرب على راسه حتى خرج الدم من اذنه او عينه
وان كان يخرج من فيه فهو على وجهين اما ان ينزل من راسه او يتولد من جوفه فان كان ينزل من
راسه غسّل لانه رفاق لان الدماغ هو الراس من حيث هو مستند الى المخ ومستند الى العنق والحلق وان
كان يتولد من الجوف ان كان سنا بل لم يغسل وهو شديد لان الدم لا يسيل من الجوف حالة الحياة
الا يخرج في الباطن فان كان ذلك علامة العرق والقتل واما يعرف ذلك بلون الدم وان كان مجعدا
بغسل لانه يجف ان يكون اصفر او سودا اعترف ولا يكون ذلك دليل الجرح في الباطن فلا يتكلم
الغسل بالشك **نوع احري التكنين** ويدفن الشهيد في ثيابه التي عليه ولكن يبرغ
عنه ما ليس من جنس الكفن نحو السلاح والسراويل والخلخولة بلية ذلك عن جماعة من التلادين
رحمهم الله السراويل الا في السير الكبير وكان الغيبة ابو جعفر رحمه الله يقول الاشبه ان لا
يبرغ عنه السراويل ووافقه في ذلك كثير من المشايخ لان في تركه ابد العورة من غير ضرورة
ويريدون في الكفاية ما احيوا كما في غيره من الوقي قالوا انما يريدون في الكفاية ان لا يكون في ثيابه
التي عليه قلة فيزيدون اليه يبلغ السنة قال وان شادوا واخذوا يغسل ثيابه قال في الكتاب
بلغة ان حمزة رضي الله عنه كفن في ثوب واحد وفي كتاب الخبي لعصام تكنين الرجل زيادة على
ثلاثة اوثاب الى خمسة اوثاب التي هي كفن النساء ليس بمكروه ولا بأس به وفي الجامع الاصغر قال
ضمير في كفن المسلم ينظر الى الرجل ما اذا بلبس اذا خرج الى العيد والى المرأة ما لم يلبس اذا خرج
الى زيادة اوثابها اذا ارهاها بوهاما اذ ليس وتعد بين يديه قال الغيبة ابو جعفر رحمه الله
كفن الشل الى ان ينظر الى ما يليه الانسان في الغالب فيكون مثل ذلك الثوب في الكفن ولو تجمعت
انسان على الميت بالكفن ثم امتزج السبع فعد الى يوسف ومحمد رحمهما الله يقول الكفن الى ذلك

المتبرع **نوع احري بيان من يغسل على الميت** قال محمد رحمه الله في كتاب المتلوة ان
امام الحجة ابي المتلوة وذكر الحسن في كتاب متلوة عن ابي حنيفة رحمه الله ان الامام الاعظم
وهو الخليفة ابي ان حضروا ان لم يحضروا امام المصراوي فان لم يحضروا القاضي اولى فان لم يحضروا
الشرط اولى فان لم يحضروا امام الحجة فان لم يحضروا القاض من ذوي قرابته وبهذه الرواية اخذ
كثير من مشايخنا ومن المشايخ من قال لا اختلاف بين الروايتين فاذكر في كتاب الصلاة محمول على
ما اذا لم يحضروا الامام الاعظم ولا واحد من ذكر في رواية الحسن اما اذا حضر الامام الاعظم فهو
اولي بالصلوة بائنا الروايات لان في التقدم على السلطان ان ذرا به ونحن امرنا بوقوعه فان
لم يحضروا الامام الاعظم فامير المصراوي لانه في معنى الاعظام الاعظم من حيث اننا امرنا بتوقيده
وبعد القاضي اولى لما ذكرنا في امير المصرو وبعد صاحب الشرط وبعد خليفة الوالي وبعد خليفة
القاضي وبعد هو الامام الحجة لان مرضي الميت حال حياته فيكون هو اولى بالصلوة عليه واما ذكر
محمد رحمه الله امام الحجة اولى في كتاب الصلاة لان السلطان لا يوجد في كل موضع قال الكرخي في كتاب
وتقديم امام الحجة ليس بواجب ولكنه افضل واما تقدم السلطان فواجب لان في ترك تقدم
السلطان اذ ذرا به وفي ذلك استناد امور المسلمين ولكنه مرضي الميت حال حياته وهذا المعنى
يتفق بتفصيله على غيره اما لا يوجد تقدمهم ثم بعد امام الحجة في الميت وهذا كله قول ابي حنيفة ومحمد
رحمهما الله وقال ابو يوسف رحمه الله في الميت اولى بالصلوة على الميت على كل حال وهو قول
الشافعي رحمه الله حجة ابي يوسف رحمه الله قول الله عز وجل والاولا الارحام بعضهم اولى ببعض
في كتاب الله من غير فصل ولان هذا حكم تعلق بالولاية فيكون الولي منه ما على السلطان ومن
سميتم عد فباسا على النكاح ولان المقصود من صلاة الجنازة الدعاء للميت والشفاعة ودعاء القريب
في الشفاعة ارجى لانه اشق على الميت فتوجه منه زيادة التضرع في الدعاء والاستغفار ولا يوجد
ذلك من السلطان فيكون هو اولى بحجة ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله لما سألنا حسن بن علي رضي
الله عنهما اخرج الحسين رضي الله عنه والناس لصلوة الجنازة فتقدم الحسين لسعيد بن العاص رضي
الله عنه وكان سعيد واليا بالمدينة يومئذ فابي سعيد انه يتقدم فقال حسين رضي الله عنه تقدم
ولولا السنة ما قدمتك ولان هذه صلوة تمام بالجماعة فيكون السلطان اولى باتمامها فباسا على
سائر الصلوات فان اجتمع للميت قريبان فما للميت في القرب على السوايان كان له اخوان اب وام
اولاد فأكبرهم سنا اولى لان النبي عليه السلام امر بتقدم الاسن فان اراد الاكبر ان يقدم انسا
ليس له ذلك الا بمرضا الاخر لان الحق لما لا سوا بينهما في القرابة كما قدمنا الاسن للسنة ولا سنة
في تقديم من قدمه فيبقى الحق لما كان وان كان احد ما لاب دام والاحزاب فان الذي لاب
دام اولى وان كان اصغر وان قدم الذي لاب وام غيره فليس للاخ لاب ان يمتنع عن ذلك
لاحق للاخ لاب اصلا وان اجتمع للميت ابن واب ذكر في الصلاة ان الاب اولى من مستأخنان
فان ما ذكر في كتاب الصلاة قول محمد رحمه الله فاما على قول ابي حنيفة رحمه الله الابن اولى
وعلى قول ابي يوسف رحمه الله الولاية لما الا انه يقدم الاب احترامه له ورد هذا التاليم هذه
المسئلة الى مسئلة النكاح ومسئلة النكاح على هذا الخلاف فانه اذا اجتمع للميت اب وابن فالابن
اولي عند ابي حنيفة وعند محمد رحمه الله الاب اولى وعلى قول ابي يوسف رحمه الله الولاية لما
الا انه يقدم الاب احترامه ومنهم من قال لا بل ما ذكر في صلوة الجنازة ان الاب اولى قول الكل
فان للاب زيادة فضيلة ومن ليس لابن والفضيلة ان في استحقاق الامامة فترجح الاب

خلال النكاح لانه لا أثر للخصيلة هناك في اثبات الولاية فلا تثبت الزوجية به وبمن ههنا من فيه
 نوادره عن محمد رحمه الله ان الاب او لي من الابن وان اجتمع الميت اب واخ فالاب اولي بالاجتماع
 قال القدوري رحمه الله وسائر القرائن اولي من الزوج وكذا مولي العتاقة **نوع آخر**
في اجتماع الجنازة وان اجتمعت الجنازة بالامام ما جاز ان شاملي على كل جنازة على حدة
 وان شاملي على صلوة واحدة ويجزي عن الكل لما روي في سنن الاحد ان رسول الله صلى الله عليه
 وسلم صلى على كل عشرة صلوة واحدة ولان الدعاء المستغاة يحصل بصلوة واحدة قال في الكتاب
 فان اراد ان يصلي عليه صلوة واحدة ان شأوا وضعا الجنازة بصلوة واحدة وان شأوا وضعا واحدا
 بعدوا احد ما يلي القبلة والامثل فيه ما روي عن عثمان بن عبد الله بن صهيب رضي الله عنه انه
 قال صلى الله عليه وسلم اني هريزة رضي الله عنه ما لا احصي صلاة الجنازة وكان يصنع مرة صغونا ومرة صفا
 واحدا ولم يجعل احدهما افضل في ظاهر الرواية وتذري عن لي حنيفة رحمه الله انه قال ان
 وضعا واحدا بعد الاخر كان احسن حتى يصير الامام قائما بارأ الكل فانه ليس لبعضها على بعض
 من ان يقوم الامام بخديبه وهكذا وردت السنة في تهذيب واحد ولكن جعل الامام في الامام
 والصبيان بينه والنساء ما يلي القبلة هكذا روي عن علي وابن مسعود رضي الله عنهما وابن عمر
 رضي الله عنه ولانه لو صلى بهم الامام خالة الحياة فالرجل متايلي الامام والصبي يلي الرجل والمرأة
 يلي الصبي فيجد الوفاة يقتلي الامام عليهم هكذا ايضا وان كان حرا ومملوكا فكيف ما وضعتنا
 لانما لا يخلو في المتام خالة الحياة فكذلك بعد الوفاة وروي عن لي حنيفة رحمه الله انه يضع
 افضلها متايلي الامام واسمها وان كان صبيا حرا ومملوكا لم يترك هذا الفصل في الاصل وذكر في
 الجرد انه يندم الصبي الحرة على العبد وهذا على رواية ابي حنيفة رحمه الله اما على ظاهر الرواية
 في الرجل الحر والمملوك كيف ما يوضع جاز وان كان عبدا وامراة فالعبد ما يلي الامام والمرأة خلفه
 وان كانت جنازة ختي وامراة ورجل يوضع الرجل الي ما يلي الامام وخلفه ما يلي القبلة الختي
 وخلف الختي المرأة وقال ابو يوسف رحمه الله الاحسن عذري ان يكون اهل الفصل ما يلي الامام
 لقوله عليه السلام ليلي منكم اولوا الاحلام والنهي **نوع آخر في حمل الجنازة**
 قال محمد رحمه الله في الجامع الصغير يضع مقدم الجنازة على يمينك ثم مواخرها على يمينك ثم مترا
 على يسارك ثم مواخرها على يسارك هذا هو السنة عند كثرة الحاملين اذا بنا وتوالي الحمل يتتبع
 الحامل من اليمين المقدم لليت وهو من الحامل ايضا فيحمله على عاتقه الايمن ثم بالمواخر الايمن ثم
 بالمقدم الايسر ثم بالمواخر الايسر قال محمد رحمه الله وراية ابا حنيفة رحمه الله فعل هكذا وذلك
 دليل نوافعه والمشي خلف الجنازة افضل وان مشي امامه كان اسما لما روي ان النبي صلى الله
 عليه وسلم كان يشي خلف جنازة سعد بن معاذ رضي الله عنهما وعلي رضي الله عنه كان يشي خلف جنازة
 قتيل له ان ابا بكر وعمر رضي الله عنهما كانا يشيان امامهما فقال رحمه الله وقد عرفنا ان المشي خلفهما
 افضل ولكنهما ارادا ان ييسرا الامر على الناس وقال ابن مسعود رضي الله عنه تفعل المشي خلف
 الجنازة على المشي امامها كفضل المكتوبة على النافذة ويكره ان يتقدم الكل عليها وان مشواهم خلفها
 فلا بأس به ولا بأس بالفتود اذا وضعت الجنازة ويكره قبله ولا بأس بالركوب في الجنازة والمشى
 افضل هكذا ذكر القدوري رحمه الله لانه ليسير الى الصلوة فيجوز راجبا وما شيا والمشى افضل كما
 في سائر الصلوات وهذا لان المشي اقرب للخشوع والمصلين تحال الشيع في نوادر ما لم يعلل عن ابي
 يوسف رحمه الله قال رأيت ابا حنيفة رحمه الله يقدم امام الجنازة وهو اكبر ثم يفت حتى ياتي به

ثمذا دليل على انه لا بأس بالركوب في الجنازة وقيل هذا اذا بعد عن الجنازة اما اذا قرب منها
 يكن لان السبل في اتباع الجنازة ان يكون بطريق المذلل لا بطريق التكبر فليقل قوله هذا القابل
 بجل فعل ابي حنيفة رحمه الله عليه انه كان يمشي عن الجنازة وفي المسئلة دليل عليه فان ابا يوسف
 قال لم يفت حتى ياتي به **نوع آخر في الدفن** قال اذا انتهى بالميت الى القبر فلا
 يبروز وادخله ارضه لان المقصود وضع الميت في القبر فاما يدخل قبره بقدر ما يحصل به الكتابة
 الشفع والوتر منه سواء ودمج انه دخل قبر النبي صلى الله عليه وسلم اربعة علي والعباس وابنه
فصل واختلفوا في الرابع ذكر شس الائمة الخلو في رجة الله ان الرابع صالح مولي عتاقة
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وذكر شمس الائمة خواهر زاده رحمه الله ان الرابع صهيب وذكر
 شمس الائمة السرحي رحمه الله ان الرابع المعيرة بن سبعة وابو رافع ويقول واصنع في القبر
 لسم الله وعلى ملة رسول الله معناه لسم الله وضعتك وعلى ملة رسول الله سلتك وروي عن
 عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا وضع ميتا في القبر يقول لسم الله
 وعلى ملة رسول الله وهكاه روي عن علي رضي الله عنه ولا بأس بدفن الاثنين والثلاث في قبر
 واحد خالة الصلوة وقد صح ان النبي صلى الله عليه وسلم امر بدفن اربعة من الاثنين والثلاثة
 منهم في قبر واحد وكانت الحالة خالة الصلوة والاصح ان يكونوا في قروح وجهه شديدا
 الي النبي صلى الله عليه وسلم وقال الحنفية علينا لكل انسان شديدا فقال عليه السلام اعقوا واسعوا
 وادفنوا الاثنين والثلاثة فقالوا من يقدم فقال عليه السلام قد مؤا اكثرهم فزانا فان اختلفوا
 الي دفن الرجل والمرأة الي قبر واحد بغير واحد بغير واحد وفي الجنازة تقدم المرأة على الرجل
 فيكون الرجل الي الرجل اقرب والمرأة عنه ابعد ثم في قوله عليه السلام دليل على ان السنة في
 التبران يبق فان هذا امر بالتقريب والمعنى فيه مباينة الميت عن الصنيع وفي بعض النوادر عن
 محمد رحمه الله انه قال ينبغي ان يكون من ار القبر الي صدر الرجل وسط العتامة قال وكلما ازداد
 هو افضل وعن عمر رضي الله عنه انه قال يبق القبر الي صدر الرجل وان عجزوا سدا رقعة الرجل
 فهو احسن **نوع آخر في الكافر يموت وله ولي مسلم** قال محمد رحمه
 الله في الجامع الصغير كافر مات وله ولي مسلم قال يفسله ويتبعه ويدفنه وقال في الاصل كافر
 مات وله ابن مسلم فاذا ذكر في الاصل خاص وما ذكر في الجامع الصغير عام فان اسم الولي يتناول
 كل قريب وهذا لان النسل سنة الموتي من بني ادم على سبيل الموم ولكن الغسل في حق المسلم
 يكون تطهيرا وفي حق الكافر لا يكون تطهيرا والولد المسلم مندوب الي بزر والد وان كان مشركا
 قال الله تعالى ومن احسن الانسان بوالديه حسنا والمراد به الولد المشرك بدليل قوله تعالى
 وان جاهداك علي ان تشرك بي الانية ومن الاصناف والبر في حقه الفيا لم يغسله ودفنه بغيره
 وللمنات ابو طالب قال عليه السلام لعلي رضي الله عنه ان هب وغسله وكفنه واره ولا تحدث به
 حدثا حتى يميتا اي لا تصلي عليه وفي السير الكبير سأل رجل ابن عباس رضي الله عنه ان امي ماتت
 نصرانية فقال اغسلها وكفنها ولا تغسل عليها واتبع جنازتها وادفنها وان الحارث بن ابي ربيعة ما
 امه نصرانية فتبع جنازتها في ثمن الصحابة رضي الله عنهم وقد صح ان النبي صلى الله عليه وسلم
 خرج في جنازة عمه الي طالب وكان يمشي ناحية منها والحاصل انه اذا كان خلف جنازة الكافر من
 قومه من يتبع الجنازة لا ينبغي لغيره المسلم ان يتبع الجنازة حتى لا يكون مكثرا سواء الكثرة لكن يمشي
 ناحية منها وان لم يكن خلف الجنازة من قومه الكافر من يتبعها فلا بأس للمسلم ان يتبعها وهذا التقيل

وكذا في رواية
الشيخين في ثوب

مقول عن محمد بن عمار لا يغسل الكافر كما يغسل الميت يريد به ان لا يراعي في حقه سنة الغسل من
البدانة بالميت وغير ذلك ولكن يصيب الماء عليه على الوضوء الذي يغسل الخبثاء وكذلك لا يراعي في
حقه سنة الجدة ولكن يحفر له حفرة ولا يوضع فيه بل يبنى وهذا لان من اعاد السنة في هذه الاشياء
بحسن المسلم وكذلك كل ذي رحم محرم مثل الاخ والاخت والعمة والخالة والحالة وكل قرابة
لان من باب التكرم وصلة الرحم ويكون من محامد الدين واما يتوهم المسلم بغسل قريبه الكافر فكيف
ودونه اذا لم يكن هناك من يتوهم به من المشركين فان كان هناك احد من قرابته على ملته فان
المسلم لا يتولى بنفسه بل ينيح الى اقربائه المشركين ليستغفروا به ما يعينون بموتاهم ولم يبين في
الكتاب ان الابن المسلم اذا مات وله اب كافر هل يمكن ابوه الكافر من القيام بغسله وتجهيزه ويبنى
ان لا يمكن من ذلك بل يغسله المسلمون الا ترى ان اليهودي لما سئل ان يغسل النبي صلى الله عليه وسلم
عند موته قال عليه السلام لا يصح ما لو اطاقكم ولم يحل بينه وبين والدي اليهودي قال ويكره ان يغسل
الكافر في قبره فانه من المسلمين بعد موته لان الموضع الذي يتوكل فيه الكافر يتوكل فيه اللعن والخط
والسلم يحتاج الى نزول الرحمة في كل ساعة فينبه قبره من ذلك وهذا الفصل بصيرورة في الفصل
الاول والله اعلم **نوع اخر من هذا العمل في المنفقات** فمما صلوا على جنازة
تعود او ركبوا اسراهم بالاعادة استحسانا وفي القياس تجزئهم وجه القياس وهو ان صلوات الجنازة
وعامن وجه القيام والعقود في الدعوات وكذا في المسئلة بالاستسقاء فالقيام والعقود
في الاستسقاء وان كانت السنة هو القياس وكذلك السنة في الخطبة للقيام ثم لو خطب بعد
جاء فكذلك استسقاء واستحسان وهو ان صلوة الجنازة واجبة فلا تبادي على الدابة وقاعدات
القدرة على القيام قياسي على الوتر وكان القياس في تحريم الصلاة ان لا تبادي راجبا لاجبة واجبة
الا انها جازت قبل ان ينقطع السند لان قراءة القرآن ما يكثر في السفر فالنزول لسجود الصلاة يوجب
الي قطع السفر فتبادي على الدابة اما الصلوة على الجنازة لا تكثر بل توجد في الاحابن فالنزول
لها لا يوجب الي قطع السفر فلا تبادي على الدابة وان كان ولي الميت مريضاً فبطلت قاعدة ومضى الناس
ظلمة قياسي اجزاء في قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله وقال محمد رحمه الله يجزي الامام ولا
يجزي القوم لما عرفت من اصله ان افقة التام بالقاعدة لا يجوز وعندهما يجوز قال محمد رحمه الله ولا
باس بالاذن في صلوة الجنازة هكذا وقع في بعض النسخ ووقع في بعض النسخ ولا بأس بالاذن في
صلوة الجنازة وان كان الصحيح فلا بأس بالاذن في صلوة الجنازة فمقتضى احد الشافيين اما اذن
الولي غيره في الصلوة على الجنازة لان للولي حق الجنازة فيكون له تحويل هذا الحق الى غيره واما ان
اوليا الميت المصلين لينصرفوا قبل الدفن لانه لا ينبغي لهم ان ينصرفوا قبل الدفن الا باذنهم لما روي
عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اميران وليس بامرهم ولي الميت قبل الدفن والمرأة تكون في
الركب وفي رواية صاحب دابة القطوف وان كانت الرواية لا بأس بالاذن في صلاة الجنازة
فمقتضى لا بأس بالاعلام وقال الله تعالى وان من الله ورسوله الي الناس اي اعلام من الله
ورسوله والاعلام لا بأس به في صلاة الجنازة فانه روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه مر بغير
وقال فتر من هذا فقيل فتر ثلاثة ماتت ليلاً فقال عليه السلام هلا انتموني فقالوا خشيتنا عليك
هو ام الليل فقال عليه السلام اذا مات منكم ميت فاذا نوحى فان صلواتي عليكم وقاد رحمة مدل
انه لا بأس بالاعلام وفي صلوة الجنازة ولا في الاعلام اعانة وحث على الطاعة ولا بأس به لهذا
وقد حكى عن بعض المستأخ بلح انه يكن الدابة في الاسواق ان ثلاثاً لان من افعال الجاهلية

وروي

ويجوز ذكر الكرخي عن ابي حنيفة رحمه الله انه لا ينبغي ان يودن بالجنازة الا اهلهما وجيرانها ويجوز
جيرانها وكثير من مشايخ بخاري لم يروا به بأساً اذ ليس المقصود منه الترسيم بوسم الجاهلية والاعلام
به الاعلام حثاً على الطاعة الا ترى ان الدابة الخاصة لا يمكن فكذلك العامة العام لا يصلي على ميت
الامرة واحدة هذا مذهبنا الا ان يكون الذي صلى عليه اول مرة غير الولي حينئذ يكون للولي حق
الاعادة لان حق التقدم للولي وليس لغيره ولا ينافي طهارة وتكره صلوة الجنازة عند طلوع
الشمس واستوائها وعزوبتها حديث عتبة بن عامر الجهمي رضي الله عنه انه قال ثلث ساعات بها
رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يصلي فيها وان تغير فيها مؤثراً وذكر هذه الساعات والراد
من ذلك صلوة الجنازة لان الدفن في هذه الاوقات غير مكروه وان صلوا هالم يكن عليهم
اغادتها لان حق الميت يؤدى بما اذا وافان المودي في هذه الاوقات صلوة وان كان بها نقصان
الا ان السبب اوجبه لذلك لان سبب صلوة الجنازة حضور الجنازة الا ترى ان الصلوة نقصان
الي الجنازة نيل صلوة الجنازة والحلم لا ينافي الي السبب وكذلك تكرار الصلوة بتكرار الجنازة
وهذا يدل على كون الجنازة سبباً فهو معنى قولنا السبب اوجبه مع النقصان وقد ادعى ذلك
فهو نظير ما لو تكرر في هذه الاوقات وسجد فيها طاراً وطريقه ما قلنا ولا يجزئ في صلوة
الجنازة النبي من الجرد والشاة صلوات النبي صلى الله عليه وسلم لان هذا اذكر كلفه والاحتيا في الذكر
اولي كما في اذكار الصلوات ومحتاج بلح يتوكل السنة ان يستمع الصف الثاني وذكر الصف الاول
والصف الثالث وذكر الصف الثاني والرابع وذكر الصف الثالث وروي عن ابي يوسف رحمه الله
انه قال لا يجزئون كل الجهر ولا يسيرون كل السر ويبنى ان يكون بين ذلك والصحيح انه يجوز التيمم
صلوة الجنازة ان كان متدياً وان كان اماماً او من الصلوة له فكذلك نفس عليه في الزوار ذكر
شمس الامة الخوازي رحمه الله وروي الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله انه لا يجوز لانه لا ينبغي فوائدها
لان الناس ينتظرونه وان لم ينتظروه فله ان يعيد قال شمس الامة الصحيح ان في طاهر الرواية
انه يجوز رجل يقيم وصلي على جنازة ثم اني جنازة اخرى ان وجد من الوقت معاً رما يؤمنها والمأ
منه قريب بطل ذلك التيمم وعليه اعادة التيمم للصلوة على الثانية بالاجماع لانه يمكن استعمال الماء
بعد التيمم الاول فبطل التيمم وان لم يجد من الوقت معاً رما يؤمنها فله ان يصلي بالتيمم الاول
على الجنازة الثانية وهذا ابي يوسف رحمه الله وعنده محمد رحمه الله ليس له ذلك ويعيد التيمم للجنازة
الثانية هكذا اورد الشيخ الامام الاجل شمس الامة السرخسي رحمه الله في شرح الصلاة واورد
الفتية ابوالدري رحمه الله هذه المسئلة في مختلفات وذكر قول ابي حنيفة مع قول ابي يوسف رحمهما
الله حجة محمد رحمه الله ان التيمم بما جاز للضرورة وقد ارتفعت الضرورة عند النزاع من الاول
فعلية محمد بن التيمم للثاني حجة ابي يوسف رحمه الله وهو ان العذر قائم وهو خوف الموت والاشتغال
بالوضوء فلهما اجاز له ان يصلي بالتيمم الاول فلا يصلي على ميت وهو على الدابة او على ايدي الرجال كما
في البالغ وفي رواية الزوار يجوز وفي النوارل صلى رجل على جنازة والولي ظنه ولم يرض به اي
لم يرض به فان تابعه وصلى معه لا يجوز للولي ان يعيد الصلاة لانه قد صلى مرة وان لم يتابعه بان
كان الذي صلى السلطان او الامام الاعظم او القاضي او والي المدة او امام حجة فليس للولي ان
يعيد وان كان غيرهم فله الاعادة وفيه ايضا مات رجل في غير بلده وصلى عليه غير اهله ثم جاء اهله
وجلوه الي منزله فان كان الاول صلى باذن الامام يعني السلطان او القاضي لا يصلى عليه ثانياً
لان الصلوة باذن الامام كصلوة الامام بنفسه وفي العيون اذ اوصى الميت ان يصلي عليه فلان

فانصت باطلة الا في تناوين رستم فانهما جازية و يوفلان بان يصلي عليه و الصلاة على الجازية
في المسجد وتقل الميت من بلد الى بلد في بيانه في كتاب الاستحسان ان سئله تعالى وحده
الفصل السادس والعشرون في المنزقات بشر عن ابي يوسف رحمه
الله الشهيد بالمارسية كالقراءة وكذلك كل منطية او غيرها فهو مثل ذلك وكذلك الصلوة على
الجنادة والدعاء بالمارسية كالقراءة على الاطلاق وكذلك الفتوت وقوله وكذلك كل منطية حب
ان يحفظ هذا لان من المشايخ من يقول بان محل الخلل المارسية ومنهم من قال محل الخلل الكل
وتدويعا من الكل قالوا فيه انه فارسي معرب فيهما فرب يلحق احدهما بالآخر فتوهم وكذلك
كل منطية يري هذا القول حربي اسلم في دار الحرب فمكث فيه شهرا ولم يعلم ان عليه الصلاة فليس عليه
قضاها وقال في رجة الله عليه قضاها وهو لان يقول الاسلام صار ملتزما احكام الاسلام ولكن
فصرعه خطاب الا بالجنادة وذلك غير مستطالعقتا بعد نظر السبب كالنار اذا انتبه بعد مضي وقت
الصلاة فحجتنا ان ما يجب خطاب الشرع لا يثبت حكمه في حق المخطأ قبل علمه الا نزي ان اهل بيته
الصلاة الى بيت المقدس بعد فرضية التوجه الى الكعبة وجوز ذلك لغير رسول الله صلى الله عليه
وسلم لانه لم يبلغهم توجه الكعبة وكذلك سرب بعض الصحابة الخ بعد نزول اية التخرم قبل علمهم
فيه قوله تعالى ليس على الذين اسوا وعلوا الصالحات جناح فيما طعموا او المني فيه وهو ان
الخطاب بحسب الواسع ليس في وسع الادي الا يتار قبل العلم فلو ثبت حكم الخطاب في حقه كان بينه
من المخرج ما لا يخفى ولهذا ان المخرج في حق المادون والعزل في حق الوكيل لا يثبت قبل العلم قال
والعلم الذي يجب به عليهم الصلوة ان خبره بذلك رجلان عدلان او رجل وامرأتان في دار الحرب
او في دار الاسلام وان كان ذميا اسلم في دار الاسلام فعليه قضاها وهذا استحسانا وقال ابو
يوسف ومحمد رحمه الله في القياس سوا الاقتضا عليها حتى يلزمها الحجة وهو قول الحسن رحمه الله
ولكن ادع القياس وتقول كما قال ابو حنيفة رحمه الله وجه القياس ما بيننا ان الشرايع لا يلزمه
الا بالعلم والسماح ولم يوجد فلا يلزمه القضا وجه الاستحسان وهو ان الخطاب سايع في دار
الاسلام فيقوم شرع الخطاب مقام العلم به لانه ليس في وسع المبلغ ان يبلغ كل احدا مما لا بد في
وسعدان بجعل الخطاب سائيا ولا ما دام في دار الاسلام يستخ الاذان والاقامة ويرى حضور
الناس المجاعات في كل وقت فاما شبه السوال فتصير منه خلاف دار الحرب وعنه ايضا حربي اسلم
ومكث سنين لا يعلم ان عليه صلوة او ركوة او شيئا ما وهو في دار الحرب او في دار الاسلام قال المش
عليه قضاها مضي قال وان علمه بذلك رجلان او رجل وامرأتان ممن هو عدل ثم فوط في ذلك
كان عليه ان يفتي ما فوط فيه من وقت اعلامه في دار الحرب كان لو في دار الاسلام فان بلغه
في دار الحرب رجل واحد فعليه القضا فيما تركه عما هو احدى الروايتين عن ابي حنيفة رحمه
الله وفي رواية الحسن عنه لا يلزمه القضا حتى خبره رجلان عدلان مسلمان او رجل وامرأتان
وهذا بناء على اصل معروف وهو ان خبر الواحد قبل هجعة ملزمة ام لا عند ابي حنيفة رحمه الله
لا يكون حجة وعندهما يكون حجة فالعد ليس بشرط عندها واما العدالة هل هو شرط ام لا جواب
السيوط انه شرط عندهما وروي القتيبة ابو جعفر رحمه الله في عريب الرواية انما البينة بشرط عدتها
حتى اذا اخبره رجل فاسق او صبي او امرأة او عبق فان الصلوة تلزمه وموضع هذا الكتاب الاستحسان
وجه رواية الحسن وهو هذا خبر ملزم فيشترط فيه العدد كالخبر على المادون وحل الوكيل والاختار
بجانب العبد وجه الرواية الاخرى وهو قولنا وهو الامح ان كل واحد منهما مأمور من صاحب الشرع

بالسبع قال عليه السلام رحمه الله امر اسبح منامنا لة فوعاها كما سبها ثم اذا اها الى من لم يسبها ثم
المبلغ نظير الرسول من المولى والمولى وضرب الرسول هناك ملزم وكذلك هذا وفي المساق قال ابو
يوسف رحمه الله من اخبره من عبد او صبي او فاسق فهو اعلام وعليه قضاها لم يصح بعد الاعلام
ابي حنيفة رحمه الله اذا اخبره بذلك انسان من اهل الذمة لم يكن عليه ان يفتي شيئا ما حتى وقال
ابو يوسف رحمه الله اذا لم يبلغه وهو في دار الحرب لم يفتي وان كان في دار الاسلام ففتي رجل
دخل مع الامام في الركعة الثالثة من المغرب ينوي به التطوع فانه يصلي الثالثة معه فان اسلم
الامام قام وهو يصلي ثلاث ركعات بقراءة يعقد في الاولى منهن لان شروعه في صلاة الامام قد
صح صلاة ساعلي امامه والدي علي امامه ثلاث ركعات الا ان التطوع ثلاث ركعات غير مستوع
فلهذا يفهم المية الواجبة حتى يصير منطوعا بارج ركعات يلزمه اربع ركعات فذلك اذا شرع في ثلاث
ركعات وجب ان يلزمه اربع ركعات ويقرأ في الثلاث كلها لانه تطوع والقراءة في التطوع في كل
ركعة فرض ويقتد في الاولى من الثلاث لان الاولى من الثلاث ثمانية مملوثة والعدة على راس
الركعتين من التطوع واجبة وان لم يقتد في الاولى منهن جازت صلوة استحسانا وهو قولنا وفي
القياس يقتد صلوة وهو قول محمد ومحمد رحمه الله ولا يقتد في الثانية من الثلاث لانه ثلثة
والعدة على راس الثلثة من التطوع بدعة غير مستوع ويقتد في الثالثة ويكمل لانه اخر مملوثة
والعدة في اخر الصلاة فرض واداسلم وانصرف ثم ذكر ان عليه حجة صلوية او حجة تلاوة فان
كان في المسجد لم ينكلم وغاوي صلاة استحسانا وفي القياس اذا انصرف وجهه عن القبلة لم يكن
ان يعود الى مملوثة وهو رواية محمد رحمه الله وجه القياس وهو ان صرف الوجه عن القبلة يفسد
للصلوة كاللزام فيمنعه عن البناء وجه الاستحسان وهو ان المسجد من حيث انه مكان الصلاة مكانا
واحد على ما عرف فبقاؤه في المسجد كبقاؤه في مكان الصلاة غير مفسد للصلوة كما في حق الملتفت
في مملوثة وهذا القياس والاستحسان نظير القياس والاستحسان فينظر في مملوثة انه رعن
فذهب بقضاها فوجه مخطا وهو في المسجد فمكث في بيته على صلوة استحسانا وفي القياس لا يبي وهو
رواية عن محمد رحمه الله في غير الامول هذا اذا كان يذهب وجهه الى القبلة بان كان باب
المسجد على ما يطالب القبلة فاما اذا اعرض عن القبلة بوجهه ففسد مملوثة وان كان في المسجد
قياسا واستحسانا وان خرج من المسجد فسدت مملوثة في الصلوية لانها من اركان الصلاة
فتركها يوجب فسدا والصلاة وان كانت تلاوة لا يوجب فسدا الصلاة لما ذكرنا انها واجبة وترك
الواجب لا يوجب فسدا الصلاة لما ذكرنا وعلل محمد رحمه الله في الصلوية بفساد الصلاة بالخروج
عن المسجد فقال لو بقي في الصلاة فخرج من المسجد لبيته فيه وقد سبي فرحا او فرسحين وهذا
فتيح محال هذا اذا كان في المسجد فان كان في الصحراء فان تذكر قبل ان تجاوز اعمامه عاد الى مكان
القبلة وانه الصلاة لان حكم اقبال الصلوات صار ذلك المكان كالمسجد ببل صفة الافتد او لم يذكر
في الكتاب اذا كان يفتي امامه وقتل ونبه بعد الصلوات خلفه اعتبارا لاحد الجاسين بالاضطلاع
انه اذا جاوز موضع سجوده فذلك في حكم خروجه من المسجد فمفسد من البناء ذلك ذكر الامام
شمس الالية السرخسي رحمه الله وقد ذكرنا حش هذا فيما تقدمه رجل انتخ الظهر ينوي ان يصليها
سنا بانه اسلم على الاربع تمت مملوثة وكذلك اذا دخل المسافر في مملوثة الظهر ينوي ان يصلي
اربع ركعات فعدا له ففتي ركعتين جازت مملوثة لان الظهر في حق المسافر ركعتان كالخبر في حق
المقيم فتية الزيادة على ذلك تكون لغوا وليس عليه شي معناه لا يكون عليه سجدة نال السهو افتح التطوع

ونوي ركعتين وصلي ركعة بقرأة ورعدة بغير قرأة فسدت صلوته فان لم يسلم حتي قام وصلي ركعتين
وقرأ فيها ونوي قضاء عن الاول فانه لا يجزيه وعليه ان يستقبل الصلاة ركعتين وكذا ان اصاب
الجزء الثاني الركعة منها ولم يقرأ في الاخرى فسدت صلوته ولو انه لم يسلم ولكن قام وصلي ركعتين
وقرأ فيها ونوي قضاء عن الاولتين فانه لا يجزيه وعليه ان يستقبل الصلاة واذا قام الي الخامسة
ناسيا قبل ان يقعد علي راس الركعة في ذوات الاربع ثم عاد الينا المقعد ولم يقعد المقعد
وقعد الخامسة بالسجدة خارت صلوته الا ان قام واخذ في صلاة المتدي والاعادة احوط في مترقات
الغيبه الي جعفر رحمه الله لو ان رجلا جازا الامام لم يسجد بعد فذكره ولم يسجد له في الركوع حين
رفع الامام راسه قال يسجد معه علي سبيل المتابعة قال ولهذا قلنا ان الرجل اذا ادرك الامام
وهو قائم فكسر ركع الامام ولم يركع هو معه وسجد الامام ولم يسجد معه ايضا ولم يتابعه حتي يعود
واقي الركوع والسجدة جميعا في حالة الانفراد لا تسد صلوته وكذا لو جازا الامام ركع
فلم يتابعه في الركوع حين رفع راسه ثم تقرد بالركوع خارت صلوته ذكر في الباب الاول من صلوته
الواقعات الربا لا يدخل في صوم التزينة وفي سائر الفرائض يدخل معني قوله لا يدخل الربا انه
لا يبطل الثواب الذي وعد الله تعالى للمقيم الفريضة بدخول الربا في نفسه وقال الغيبة الولي
رحمة الله في التوازل قال بعض مشايخنا الربا لا يدخل في شيء من الفرائض وهذا هو المذهب السني
ان يدخل الربا لا يثبت اصل الصلاة للثواب وما يثبت تصاعف الثواب في فتح الصلاة ونام في
صلوته فقرا قال في التوازل يجوز عن القرأة لان الشرع جعل النائم كالمتنبه في حق الصلوة
وذكر ابن رستم عن محمد بن النائم في الصلوة يكون في الصلوة ولا يكون مصليا حتي لو سجد الحدة
وهو نائم ثم انتبه حين علي صلوته ولو كان مصليا لم تسد صلوته كما لو كان منتهيا فحدث ومكث
ساعة كذلك فانه تسد صلوته يجوز المساء في الجمع بين الصلاتين فعلا لحدوث السجدة بان يؤخذ
الاول ويجعل الثاني وتأخير المغرب مكرهه الا بعد التسليم وفي اخبار باب المريض من شرح كتاب
الصلاة سلم في الظهر علي راس الركعتين علي ظن انها جمعة وفي العشاء علي ظن انه تراوح استقبل الصلوة
لانه سلم وهو متيقن انه صلي ركعتين ذكر في العيون سلم علي راس الركعتين في الظهر علي انه ظن انه
صلوته ذكر في الاصل انه اذا علم انه صلي ركعتين وهو علي مكانه فانه يبيتها وليس المراد من المكان
الذكر مكان صلوته لا محالة بل المراد منه المشي حتي انه ما يخرج من المسجد كان له ان يتم الصلوة
وذكر محمد رحمه الله في الجامع الكبير في باب تكبيرات ايام التشريق وهكذا ذكر في نفاوي اهل
سمرقند اذا رفع الامام راسه من السجود ومن الركوع قبل ان يتم المقعد ثلاث تسبيحات اختلف
المساجخ فيه والاصح انه يتابع الامام ولو قام الامام الي الثالثة والمأموم ولم يغير من التشهد
بعد نية ما بقي ولا يتابع الامام وان كان بغوثة الركوع مع الامام لان الركوع لا يغوثة حقيقة وان
سلم الامام في اخر الصلوة قبل فراغ المأموم من التشهد ثم ما بقي وان بقي عليه شيء من الدعوات
يسلم وكذا ان لم يصل علي النبي عليه السلام كل صلوته ادب مع الكراهة فانها لا تغني ولا يغني الكراهة
ذكره صدر الاسلام رحمه الله في باب الامام ابن ليسجد له التيام وقوله لا يصلي بعد صلوته مثلها
وتأويله النبي عن الاعادة بسبب الوسوسة فلا يتناول الاعادة بسبب الكراهة احتكام ولم يتم بعد
ذلك ولا بال حتي اغتسل وصلي ثم خرج منه بنية النبي علي قول من يقول عليه اعادة الغسل فيكفي
عليه اعادة تلك الصلاة المؤداة لرواية لحن المسئلة في الكتب المعروفة وقد قيل ذكر في صلو
ابن عبدك انه لا يسجد وهكذا حكى فتوي بعض مشايخنا ذكر في الاصل وفي الجامع الصغير اذا صلى

الرجل ركعتين نظروا نفسي فيها وسجدوا لله ثم اراد ان يني اخراوين لا يعني لانه لو بني لو تعت السجدة
في وسط الصلوة مع هذا لو بني هل يسجد في اخر الصلوة ثانيا اختلف المساجخ فيه لا بأس بان يتكلم
الرجل مع من يصلي يدل عليه قوله تعالى فتداني الملائكة وهو قائم يصلي في المحراب ذكره شمس
الامية الحلواني رحمه الله في احكام القرآن ولا بأس للصلي ان يجيب المتكلم معه باسمه ورد
الا عن عائشة رضي الله عنها وانه اعلم بالصواب ثم كتاب الصلوة بقول الله تعالى ونوفيكم
كتاب الزكوة هذا الكتاب يشتمل علي عشر فصول الفصل الاول في بيان مال الزكوة
فنقول مال الزكوة انواع من جملتها الامان وعروض التجارة والمستواهم وفي الامان لا يشترط
طلب النما لجوب الزكوة وفيها سواء اوجب الزكوة بدون طلب النما بالتجارة او بالتسوم فنيايا
فلا يعمل النية في ذلك حتي ينضم اليها الفعل والبيع والشرا والتسوم فنيايا حتي ان كان له عبد الحدة
او ثياب المذلة نوي فيها التجارة لم تكن للتجارة حتي يبيعها فيكون في الثمن الزكوة مع ماله بخلاف ما
اذا كان له عبد التجارة فتوي ان يكون للخدمة فانه سطل عنه الزكوة بمجرد النية وفي التسويم يعتبر
العين ولا يعتبر القيمة حتي لو كان له جنس من الابل لا تبلغ قيمتها ما يفي درهم يجب الزكوة ولو كان له
اربع من الفم تبلغ قيمتها ما يفي درهم لا يجب الزكوة وفي عروض التجارة تعتبر القيمة فجب الزكوة
بها اذا بلغت قيمتها ما يفي درهم او عشرين مثقالا من الذهب ويعتبر في التسويم الدرهم المصروبة
حتي ان من اشترى عبد التجارة بقرعة فضة وانهما في درهم حال الحول علي العبد وهو لا يساوي
ما يفي درهم مصروبة فلا زكوة فيه حتي يساوي ما يفي درهم مصروبة اتفق اصحابنا رحمهم الله ان
من ملك ماسوي الدرهم والدنانير من الاموال بالشري ونوي التجارة خالة الشري انه يعمل بنية
ويصير المشتري للتجارة وانفقوا انه لو ملك هذه الاعيان بالارث ونوي التجارة وثبت موت المورث
انه لا يصير للتجارة ولا يعمل بنية واختلفوا ايضا فيما اذا ملكها بالتبرع كالهبة والصدقة والخلع
والصلح عن دم العبد ونوي التجارة عند الملك قال ابو يوسف رحمه الله تعمل بنية وتول ايجابية
رحمة الله كقول محمد كذا ذكره بعض المساجخ وجه قول محمد رحمه الله ان الموي هو التجارة وهذا
الاستباب ليس بمتجارة فلم يقبل النية بالموي ولا بجل وجه قول ابي يوسف انه يملك هذه الاعيان
بكسبه والتجارة لبيت هي الا لكسب فيلحق هذا الكسب بكسب التجارة احتياطا لامرا للعبادة
وذكر ابن سماعه عن محمد رحمه الله في نوا دره فتمن آجر ذاره لعبد يريد به التجارة فهو للتجارة لان
الاخارة نوع تجارة لانها ساع المنفعة فالنية انضمت بالموي وفي المساجخ نية التجارة بالعمل المرح
باطلة وهذا يجب ان يكون قول محمد رحمه الله واختلف المساجخ في ان نية التجارة في الفرض هل
تعمل وانما اختلفوا لان محمد رحمه الله قال في الجامع رجل له ما يداره له غير ما كان
قبل الحول بيوم استقرض من رجل خمسة اقعة حنطة لعير التجارة فتم الحول والحنطة علي حالها لم
يستملكها فلا زكوة عليه لاني الطعام ولا في الماشي فنقول محمد استقرض خمسة اقعة لعير التجارة دليل
علي ان نية التجارة في الفرض صحيحة اذ لو لم تكن صحيحة لا يكون لعير التجارة معني فابدية
قال شيخ الاسلام رحمه الله في شرح الجامع والاصح انها لا تغل لان الفرض معني العادة علي ما
عرفت في موطنه ونية العواردي ليست بصحيحة ومعني قول محمد استقرض حنطة لعير التجارة استقرض
حنطة كانت عند المقرض لعير التجارة وقاين ذلك انها اذا كانت عند المقرض لعير التجارة فاذا
ردت فليته عادت لعير التجارة واذا كانت عند المقرض للتجارة فاذا ردت عليه عادت للتجارة وفي
الجامع الكبير ما يدل علي ان بدل سابع عين هو للتجارة لا لصير للتجارة من غير نية التجارة فانه قال

رجل له دار لانه له سوي الدار ورجل اخر له حارة للتجارة فبقيها الف درهم لا مال له سواها اشترى
صاحب الحارة الدار عشرين سنين بالحارة وصاحب الدار يريد بالحارة فالحارة عند صاحب
الدار تكون للتجارة فقد شرط بنية التجارة من صاحب الدار في الحارة لتقريب الحارة للتجارة من
غير فصل بينهما كانت الدار للتجارة اولم تكن وفي الاما لي جعل بدل منافع عين هو للتجارة من عين
نية التجارة وكانت في المسئلة روايتان واختلف المشايخ فيها واما اختلفوا لاختلاف الروايتين قال
الكرخي رحمه الله في كتابه والاصحاب الذين يقولون للناس اذا ابتاعوا عينا بالمال فمال الحول عند
فعل عين بقي اثره في العين بحيث يرى كالمصغر والعقدان وما اشبهه فبقي الزكاة فيما لا يبقى
له اثر في العين بحيث يرى كالمصغر والاشنان لا يجب فيه الزكاة لان ماله اثر في العين فيحقق
معنى التجارة في عينه لان ما ياحظه الاجير من الاجر يكون عوضا عن الاثر الفاعل بالعين الممول
فيكون مال التجارة اما لا يبقى له اثر في العين فمعنى التجارة لا يتحقق في عينه لان ما ياحظه
الاجير من الاجر لا يكون عوضا عن العين لان العين تملك من كل وجه بل تكون عوضا من عمله فلا
تصير مال التجارة والحارة اذا اشترى خطبا ومحا لم يخر فلا زكاة فيه واذا اشترى سميا جعل على
وجه الخبز فبقي الزكاة وهو على ما قلناه ولا زكاة في السموم والادهان التي تدهن به الحلود وهو
سما على ما قلناه ايضا قال القدوري رحمه الله في كتابه فالات الصناعات التي يعمل بها وطروء الاستعمال
لا يجب فيها الزكاة لانه غير معدة للتجارة ولو ان نحاسا يشتري دوا او يبيعها فاشترى حلا او متاعا
وبراقا فان كان يبيع هذه الاشياء مع الدواب فيها الزكاة ولو ان كانت هذه الاشياء لحفظ الدواب
بها فلا زكاة لان الصباغين وكذلك اذا كان من نية ان يبيع هذه الاشياء المشتري الدواب
لا على وجه البيع والشراء فلا زكاة قال في المستند وهو بمنزلة ثياب الخدم الذي يسلم المبيع مع
الخدم في البيع قال هشام وسالت محمدا رحمه الله عن رجل اشترى حارية للخدمة وهو يبيعها
ان اصاب ربحا بعتا قال ليس فيها زكاة حتى يشتري وعمره امره والقالب منه انه يشتري للتجارة
ذكره في الجملة في المستند في العيون قال في العيون والقطار اذا اشترى قوارير لا تجب الزكاة
فيها لما كونها في الات الصباغين وفي فتاوي ابي الليث رحمه الله اذا اشترى جوارق لخدمة الات
درهم لم يجرها من الناس فمال الحول فلا زكاة فيها لانه اشترىها للخدمة لا للتجارة فان كان
من رايه انه يبيعها اخرنا لا عبرة لهذا وكذلك في ابل الخالين وجر المكاربين والله اعلم
الفصل الثاني اذا كان المودي تقصير الزكاة واذا كان للذل
الف درهم بقدر بيت المال حال الحول فادي عنها خمسة رويقا او غلة فانه يحجز في ذلك عن
زكاة المائتين عن ابي حنيفة وابي يوسف رحمه الله وعند محمد رحمه الله يحجز به بقدر المائتين الزبوف
لا غير حتى لو كانت قيمة الزبوف اربعة دراهم جاز فاعليه ان يودي الدرهم الخامس عند محمد وروي
ابن سماعة عن ابي يوسف انه اذا اعطى العتمة مكان الفضة فان كان وزن الفضة فيها دفع اقل لم
يحجز حتى يودي قدر النقصان بخوان يودي القيمة عن الخياط وان كان التناوت لمعني في الوصف
خوان يودي بقدر الفضة عن الدرهم المضروبة وقيمة المضروبة اكثر خياط وما ذكرناه او لا من قول
ابي يوسف فذلك رواية محمد رحمه الله وعلى هذا الخلاف اذا كان للرجل ابريق فضة وزنه مائتا
درهم وقيمة بضاعة ثلثمائة درهم فادى عنه خمسة دراهم من غيره عما عليه فهو على الخلاف الذي
بيننا في الجند والزبوف لان الجودة والصناعة في اموال الربواستوا فقار الخلاف في الصناعة نظير
الخلاف في الجودة ولو ادى من الذهب ما يبلغ قيمته خمسة دراهم من غير الا ان لم يحجز عن زكاة

جميع الابريين بالاخلاق لان الجودة بنية في اموال الربواستوا فبقيها الف درهم لا مال له سواها اشترى
القدوري انا فضة وزنه مائتان وقيمته ثلثمائة فان زكي من عينه نصفه بربع عشرة على الفين فيشاره
فيه وان ادى من قيمته عدل الى خلاف الجنس وهو الذهب عند محمد رحمه الله واذا كان مال الزكاة
مكيلا واعطى من عينه ما هو احول منه وهو اقل من الواجب كيلا بخوان يودي اربعة اقرح حطة
جيدة من خمسة اقرح حطة وسطا وروي لا يحجز به الا عن قدره من المكيل وان كان المودي مثل
الواجب في الكيل ولكن ادى من الواجب سقط عنه الفرض في قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما
الله وقال محمد رحمه الله يودي الفصل على نحو ما بينا في فصل الدرهم وهذه الاثان الجودة لا قيمة
لها في الحطة عند مقابلتها بجنسها كما لا قيمة لها في الدارم عند مقابلتها بجنسها فسقط اعتبارها في
الحطة كما سقط اعتبارها في الدارم بعدما سقط اعتبار الجودة كان المودي غير المضمون عليه
تقديرا ولم يوجب له كماله فبقي الباقي عليه عند محمد في الفصلين جميعا ولو ادى مائة سمية تبلغ قيمة
مائتين وسطين عن مائتين وسطين يحجز به لان الجودة قيمة في المائة فلم يكن المودي غير المضمون
عليه فيمكن تقديره بالمضمون عليه ولو ادى ستة دراهم مكان خمسة دراهم ناويا عن زكاة ماله
جاز وطوبى الجوار ان بنية الزكاة في الدرهم السادس لم تقع فانه يوي ان تكون الخمسة زكاة
والدرهم السادس مبدقة تطوعا **الفصل الثالث في الرجل له سائمة للتجارة**
قال اذا اشترى الرجل اسما سائمة بنية التجارة حال الحول وهي سائمة على جالها اجتمعا على
لا يجمع بين زكاة السائمة وبين زكاة التجارة وبعد هذا قال اصحابنا رحمهم الله قالوا يجب زكاة
التجارة دون زكاة السائمة لان هذا مال صحت فيه بنية التجارة فوجب زكاة التجارة تيسا على
اذا اشترى اربعين ابل السائمة او اقل من الاربعين من الغنم السائمة بنية التجارة وقيمته
مائتا درهم فانه يجب فيها زكاة التجارة ولما قلنا صحت بنية التجارة فيها لا يوجبها الا ان يجمع ملكا
السائمة ولا وجه لها لان الاسامة لا تأتي بنية التجارة الا نوي ان المشتري لو كان اقل من خمس
من ابل تقل فيه بنية التجارة وان وصفت الاسامة فهو معنى قولنا صحت بنية التجارة والتقسيم ما
ذكرناه من ان الجواب فيما اذا كان مبلغ قيمة الابل ما بقي درهم اما اذا كان لا يبلغ فيها ما بقي
درهم فانه لا تجب زكاة التجارة ولا زكاة السائمة اما زكاة التجارة فلنقتصر فيها من ما بقي درهم
واما زكاة السائمة فان بنية التجارة تنافي معنى الاسامة لان الاسامة ليست الا طلب النماء
من حيث العين او من حيث الولد ولا هذا لا يتحقق مع بنية التجارة لان مال التجارة ان يبيعه ساعة
للساعة واذا باعها فالتا من حيث الولد والعين مما هو في معنى الاسامة لا يحصل مع قصد التجارة
فكان الموجود صورة الاسامة فانما لا تكفي لوجوب الزكاة وبعد ما اشترى السائمة للتجارة لو
بداله ان يجعلها سائمة فانما تضير سائمة ويخرج من ان تكون للتجارة كما نوي لانه كما نوي القلت النية
بالموئ لانه نوي الاسامة وهو مستر لها لان الاسامة ليست الا نويها في البر ليرعى وقد وجدنا قلت
النية بالموئ فعلت وهذا خلاف ما لو لم يشترط بنية التجارة فله ان يجعلها للتجارة ولا يمانه
لا يصير للتجارة مالم يتجر فيه ويخرج من ان تكون سائمة لانه نوي التجارة وهو غير متجر فيها لئلا
يقل النية بالموئ وهو نظير ما لو كان له سائمة فتوي ان يجعلها علوة فانما لا يخرج من ان تكون
سائمة مالم يعلقها لدها بها واذا اصابته سائمة بمجرى سائمة الاسامة يجب فيها زكاة السائمة اذا كان
عليه سائمة جعلها سائمة واما شرطنا الحول من جعلها سائمة لان زكاة السائمة تجب باعتبار العين
وزكاة التجارة لا تجب باعتبار المالمية فالحول المعتمد على احد ما لا يبقى منعقد على الاخر فاذا اطل

أحد ما لا بد أن يستأنف للأخوة على وجه **الفصل الرابع في صدقة الفلأ**
والجلان والنجاريل والصدقة في الفلأ والجلان والنجاريل عند أبي حنيفة رحمه

الله أخرا وهو قول محمد رحمه الله وهذا إذا كان الصاب كله صغارا فإن كان في الصاب واه
مئة حبة الزكوة بلا خلاف حتى أنه متى كان له تسعة وثلاثون حلا وواحدة مئة حال عليها الحول حبي
فيها الزكوة ويجعل المئنة أصلا والصغار سبعا للمئنة فيعد ذلك بنظره أن كانت المئنة وسطا أض
للزكوة وإن كانت حبة لم تؤخذ ويؤثر بأذاشة وسط وإن كان دون الوسط يومئذ أياها أو
بأذاشيتها لأن وجوب الزكوة عند أبي حنيفة ومحمد باعتبارها فلا زاد عليها فإن هلك المئنة قبل
تمام الحول لم يوجبه شي في قولنا لأن الوجوب عندنا باعتبار ذلك الواحد وجعل الصغار سبعا
لها فإذا هلك من غير صنع أحد صار كما لو هلك الكل ولو هلك الجلان وبقيت المئنة حبي فيها جز
من أربعين جزءا من مئة فقد جعل الواجب في المئنة لا غير حال هلاكها حتى حكم بفساد الواجب
عند هلاكها وجعل الواجب في الكل حال بقا المئنة وهلاك الصغار والوجه في ذلك أن لا يتوكل
بأن الواجب المئنة وهذا كيف يمكن أن يقال وإن هذا الخياط التلبل في الغليل والخياط
الكثير في الكثير وأنه خلاف سبب الزكوة بل الوجوب في الكل وأعطى للصغار حكم الكبار سبعا للمئنة
وجعل في حق المئنة كان الكل كان كذا وأهلك تسعة وثلاثون وبقيت المئنة ببسطها فاما في حق
الصغار المئنة أصل فإذا هلك جعل هلاكها بمنزلة هلاك الكل **الفصل الخامس في**

حوار صرف الزكوة على وجهه دون وجهه قال الناطقي في هذا البيت قال الشيخ أبو
عبد الله رحمه الله المقصود من الزكوة منع الفقير بالمال الذي يملكه به سد حوائجه ورفع
خايجته وهذا يحصل تارة بدفع المال إليه وتكثيرة تارة بتكثيرة من الطعام لأن الفقير كما يملك ما رغب
إليه بقبضه ولذا لك يملكه ما يملكه فالما كوال يتبع على ملك الفقير كما أن المتبوع يتبع على ملك الفقير
وذكرني الميردني كتاب الزكوة الحسن بن زياد عن أبي حنيفة رحمه الله لو كان له أخ وأخت أو أبا
ذوي قرابة أو غيره القاصي بالانفاق عليهم ولم يأسر به بذلك فتوي ما ينفق عليهم من النفقة من
نكوه ماله أجزاء أن يختص ذلك من الزكوة وإذا كان الرجل يمول صبيانيهما فجعل يكسبه بطعه
وبيع مع بيعه ويحسب ما ياكل عنده ويكسبه من زكوة ماله لا شك أن المكسوة تجوز بطريق القيمة
لأن ما هو الزكوة وهو التملك بيمين فيه فاما الطعام مما يدفعه إليه تجوز بطريق القيمة أيضا
لما قلنا وما ياكله معه بطريق الإباحة والتكليف فعلى قول أبي يوسف رحمه الله تجوز بطريق القيمة
أيضا وعلى قول محمد رحمه الله لا تجوز ذكر قول أبي يوسف رحمه الله في نوادر هشام وقال في
الزيادات يفتن وجب عليه الزكوة فاشترى طعاما ودعا المساكين وعدهم وعشاهم لم يجز ذلك
من الزكوة ولم يحل فيه خلافا قال الشيخ أبو عبد الله الحراني رحمه الله عندي أن هذا قول محمد
وأما على قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تجوز وكان قاس الزكوة على صدقة الفطر الطعام
فيه جاز عندنا خلافا لمحمد رحمه الله ولذا فرض القاضي على رجل نفقة ذوي قرابته فجعل يعطيهم
تلك النفقة بنوي من زكوة ماله فعلى قول أبي حنيفة تجوز وعلى قول محمد لا تجوز **الفصل**

السادس في تصرف الرجل من مال الزكوة بعد الحول وإذا انقضى الحول
في زكوة مال الزكوة بعد الحول بالزكاة عن ملكه فمذاعلي وجهين إما أن الزكاة عن ملكه بغير عوض
بأن وهب أو ما استبنته وفي هذا الوجه فمأمن قدر الزكوة وأما أن الزكاة عن ملكه بعوض بأن باع
مثلا فان كانت الزكاة بعوض أو بوارثة لا يصير مائنا للزكوة بغير عوض في بيعه أو هلكه لأن

الزكاة إن كانت بعوض بعد له بنوم العوض مقام مال الزكاة فلا يصير بالمبيع مستهلكا الزكاة بل يصير
نافلا لها من محل إلى محل وله ذلك حتى جاز إذا القيمة عندنا فاما إذا كانت الزكاة بعوض لا بعرض
فيقتن ذلك القدر ثم إذا وجب الصان بالاستهلاك ثم زال الاستهلاك ان زال بالفتاح السبب
من الأصل لا يصير عن الصان مبال الفصل الأول وهو ما إذا حصلت الزكاة بعوض من رجل فاشترى
الله في الجامع رجل له الف درهم حال عليه الحول ووجب فيها الزكوة فوهبها من رجل فسلها إليه صار
مائنا للزكاة فلو رجع في الهبة بغير عوض أو بغير عوض ففقدت وهلك في بيعه فلا زكاة عليه على الكفا
لأنها رجعنا إلى الحالة الأولى ومعناه أن الرجوع في الهبة فسخ من كل وجه في حق الناس كافة سواء
بغير عوض أو بغير عوض عند أبي يوسف رحمه الله بالثلاث الروايات وعند محمد رحمه الله على رواية الجامع
ورواية كتاب الهبة برواية أبي حنيفة وهو الصحيح والظاهر أنهما يتفقان في العقد فتتبع في
النسخ فمأمن يقدم ملكه في الزكاة ثم إذا وقع الاستهلاك بيان الفصل الثاني وهو ما إذا
حصلت الزكاة بعوض بعد له إذا باع عوضا من التجارة بعوضا من التجارة وفي مثلها في القيمة أو باعها
بدراهم أو دينارين من مثله لا يصير مائنا للزكاة بخلاف ما إذا باعها بغير الخدمة قال في الجامع
رجل له الف درهم حال عليه الحول ووجب فيها الزكوة ثم اشترى بها عبد التجارة لينا وي تسجاية
وحسين درهمين هلك العبد سقط عنه زكاة الف الف أما يتدر لتسجاية وحسين لأنه بهذا القدر
بذل مال الزكاة بعوض بعد له لأن العوض للتجارة كالأصل فلا يصير بهذا القدر مستهلكا بخلاف
ما إذا اشترى طعاما للكل أو عبدا للخدمة أو ما يتدر الحسين لأنه وإن صار مستهلكا بهذا القدر
لأنه ليس بمائنة عوض إلا أن هذا القدر غن ليس ببيع ولا يدر لانه يدخل تحت تقويم الموقمين منهم بنوي
بفسخه بغير حنين ومنهم من يقوم به لالف فالاستهلاك يثبت من وجهه دون وجهه فلا يثبت بالشك
بيان الفصل الثالث وهو ما إذا حصلت الزكاة بعوض لا بعوض لا يدر له قال محمد رحمه الله في الجامع
رجل له الف درهم حال عليه الحول فاشترى بها عبدا قيمته خمسين درهم هلك العبد في بيعه لزكاة
خمسين درهم لأن بهذا القدر صار مستهلكا لأنه ليس بمائنة عوض وهذا عين فاحش لأنه لا يدخل تحت
تقويم الموقمين والعين الفاحش ليس بعوض وعن أبي يوسف رحمه الله أن المشتري المائنة زكاة
خمسين درهم إذا علم أن قيمة العبد خمسين درهم واشتراه مع ذلك بالف درهم أمّا إذا حسب أن قيمته الف
بأن أخذه البايع بذلك لا يفتن شيئا لأنه ما قصد الاستهلاك بذلك بل جده البايع من جهة وكان
مغرورا وكان مغدورا والصحيح ما ذكر في الكتاب لأن علم المشتري وحمله أمران باطنان لا يوقف
عليهما فلا يتعلق الحكم بما يلحق بالسبب الظاهر وفي الظاهر هذا الاستهلاك وما يقول بأن البايع
خوعه قلنا إنما يكون كذلك إذا قال البايع هذا العبد لينا وي العا فرعة في الشرا بالث لا يساو
ولا كلام فيه حتى قال مستأجرا لو قال البايع للمشتري ذلك لا يبيع ان يناد لا يفتن المشتري ولو كان
اشترى بمئة الف عبد الخدمة حتى صار مائنا قدر الزكاة ثم أن المشتري وحده بالعبد عينا ورده
بغير عوض أو بغير عوض واسترد ذلك الف وهلك الف في بيعه لا سقط عنه الزكاة لأن سبب الصان
لم يزل لا أكثر ما فيه أنه وصل إليه تلك الف لأنه ما وصل إليه بسبب هو فسخ من كل وجه لأن
الدراهم والدنانير لا يفتن في فسخ البيع فالف في فسخ البيع لا يفتن في فسخ البيع والمشتري
أخذها الف عوضا عن ذلك وكان هذا التلكا ابتداء عوضا عما وجب في ذمة البايع وعقد الملك
يتزل منزلة أخذ العين ولو وصل إليه عن آخر السرا لا يرفع حكم ذلك الاستهلاك كذا ههنا
الفصل السابع في انتفاع حكم الحول وعدم انتفاعه في مقاري الفعلي

سبل عن له غم للتجارة فبما يبلغ بها في حلال الحول فسلما صاجها وبيع جلد لها وفيه الجلد
 يبلغ بها فاعلم الزكاة عند تمام الحول ولو كان عصير التجارة يبلغ قيمته نصبا ففخر في حلال الحول
 ثم خلل وقيمته يبلغ نصبا بتمام الحول فلا زكاة عليه واستأرا في الفرق قال لا بد وان يكون علي ظهر
 الشاة شيء من المتوفى لشيء يبي في الحول لاعتباره ولا كذلك العصير اذا احتجرت ذكر مسئلة الجلد
 في المساق وذكر جوازها على نحو ما ذكرنا ولم يذكر في مسئلة العصير وذكر المعنى في مسئلة الجلد فقال
 الجلد في نفسه مال الا انه لا يظهر احكام المال المجاور له التجاسات اياه فيبي الحول من حيث انه
 مال وهذا المعنى يقتضي بقاء الحول في مسئلة العصير لان الحول عند تمام مال الا انه ليس بمفهوم فيبي
 الحول من حيث انه مال ونص القدر في ان حكم الحول لا ينتطع في مسئلة العصير وسوي بين مسئلة
 العصير وبين مسئلة الشاة وقيل في نوادر بن سامة ان الحول لا ينتطع في مسئلة العصير كاذكوة
 القدر في البصل الثامن في هبة رب الدين من مديونه ونقد
عليه اذا كان للرجل علي رجل دين خال عليه الحول فوهبه من عليه الدين او تصدق به علي من
 عليه فان كانت الموهوب له والمتصدق عليه عينا لا يحزبه عن زكوة وتصبح مأمنا للزكاة علي روية
 الجامع وغاية الروايات وان كان مبرافا فان كانت تصدق عليه جمع ذلك ولم يؤول الزكاة اجزاه
 عن زكاة هذا الدين فبأشأ واستحسانا هكذا ذكره في الجامع وروي المعلى عن ابي يوسف رحمه الله
 ان عليه ان يودي زكاته وان كان مكان الصدقة هبة بان وهب كل الضاب من عليه ولم يؤول الزكاة
 اجزاه عن زكاة هذا الدين استحسانا وان كان قد نوي الزكاة ان يودي زكاة العين عنه لا يحزبه
 فبأشأ واستحسانا وكذلك ان نوي زكاة دين احزله علي رجل ان يودي زكاة هذا الدين جاز استحسانا
 وان وهب بعض الدين من عليه وهو فقير ان لم يؤول الزكاة لا يسقط عنه شيء من الزكاة عنه ابي يوسف
 اذا كان الباقي بعد الهبة يكفي حتى الفتي حتى لو وهب منه مائة وخمسة وتسعين وبقيت خمسة كان
 عليه ان يودي اربعة دنانير وعلي قول محمد رحمه الله لسقط عنه زكاة ما وهب من الفقير وبلغ منه
 زكاة الباقي حتى انه اذا وهب منه مائة سقط عنه دنانير ونصف ولزمه دنانير ونصف وعلي هذا
 الخلاف اذا وهب البعض من الفقير نوايا المتطوع وذكر القدر في سطره اذا تصدقت ببعضه
 ولم يؤول الزكاة وحججه على الخلاف علي نحو ما ذكرنا في الهبة فان وهب بعض الضاب من عليه نوايا
 الزكاة ان نوي زكاة العين الذي في يده او نوي زكاة دين علي رجل احزله عن حيا واستحسانا
 دامع دين قد رما وهب ووقعت الزكاة للمدبولة بحزبه استحسانا وفي القدر في ان يودي الزكاة
 الزكاة فحقل تصدق الي احراز السنة ولم تحضره النية له حزبه وان اخرزها للزكاة فتصدت قال
 ارجوا ان يحزبه ربي نوادر هشام قال سالت محمد رحمه الله عن رجل قال ما تصدقت به الي اخر السنة
 فتدبوت ان من الزكاة وفي وقت التصدق لم تحضره النية قال ارجوا ان يحزبه **الفصل**
التاسع في المسائل التي تتعلق بوضع فيه الزكاة قال الناطني رحمه الله
 اذا كان دافع الزكاة مستويا الي المدفوع اليه بالاولا وكان المدفوع اليه مستويا الي المدافع
 بالاولا لا يجوز من الزكاة اليه قال ابو حنيفة رحمه الله لا يعطي الرجل زكاة ماله ولده ولولديه
 وبناته ولا يعطي والد له ولا اخاه من قبل اياه او من قبل امهاته وفي حق الاخوة والاحواز وفي
 وسائر القربى لا يجوز وفي الجامع الكبير لا يعطي الرجل زكاة ولده الذي تناه العامل علي الصدقة
 اذا كان عينا لا يحل له اخذ العالة من الصدقة وان كان حاشيا لا يحل له اخذ العالة من الصدقة
 وان عمل علي الصدقة واعطى عالة من غير الصدقة فلا بأس به ولا يجوز ان يعطي من الزكاة ولده

اذا كان صغيرا وان كان كبيرا ففتيا خان الدفع اليه هكذا ذكر القدر وروي في شرح الجامع الصغير
 لبعض مشايخنا ان علي قول ابي حنيفة رحمه الله يجوز الدفع الي اولاد الفتي اذا كانوا اقاربا وكان
 الاولاد وكبارا وقال ابو يوسف ومحمد رحمه الله يجوز الدفع الي الصغار وروي عن ابي يوسف
 انه اذا اعطى ميتا فقبوا ابوه غني او كبيرا زمانا او اعطى لا تغل منه وهو في عيال الاب لم يحز وان
 لم يكن الزمن في عياله حاز وان كانت بيننا كبيرة في عياله وهو غني خاز الدفع اليه هذا هو لفظ المشايخ
 وفي الخاوي سبل الفقهاء عن دفع زكاة ماله الي ابيه رجل كبيرة فقيرة وله زوج اوليس لها زوج
 غني قال بعضهم يجوز وقال بعضهم لا يجوز وعن ابي يوسف رحمه الله انه قال اذا كان الاب من الكثر
 لا يجوز وفي العيون اذا كان ولد الفتي بالغا خاز الدفع اليه ذكر كان او اني قال القدر وروي في كتابه
 يجوز الدفع الي امرأة الفتي اذا كانت فقيرة وعن ابي يوسف رحمه الله انه لا يعطي امرأة الفتي اذا
 تقى لها ما للنفقة وهذا ليس بصحيح لان المرأة لا تصير غنية بمقدار ما يقضي لها من النفقة فان لها
 حوايج اخر سوى النفقة لاستحقاق ذلك علي زوجها ولا يجوز الصرث الي عبد الفتي وفي النوار سبل
 احمد بن حنبل عن من دفع زكاة الي اخيه وهي تحت الزوج قال ان كان مهرها دون ما في درهم او اكثر الا
 ان تأسر طر به فحمله اقل من المائتين او اكثر الا ان الزوج معسر خاز الدفع وهو اعظم الاجر وان
 كان المعسر ما في درهم فصاعدا والزوج مؤسر ولا ينتفع الزوج عن الادامي طلبت فانه يجوز الدفع عند
 ابي حنيفة رحمه الله وعند ما لا يجوز بقا علي ان المهور قبل القبض قبل تكون نصبا باو وجوب الاضحية
 وصدقة الفطر علي علي هذا قال الصدر السهيد رحمه الله يعني بقوله احنيا طوا الله اعلم وعن ابي
 يوسف رحمه الله انه اذا كان العبد منا ولسق في عياله مولا ولا يحز شي خاز الدفع اليه وعن ابي
 يوسف رواية اخرى اذا كان المولي غائبا خاز الدفع الي عبد وان كان المولي غنيا ولا يجوز الدفع
 الي المحبون ويجوز الدفع الي الصبي اذا كان يعقل الاخذ من المصونة تطير الصبي ولدا اشترط لهما
 لقوة معتدرا ما يكتفي بهن او اكثر من ذلك او اقل ان كان يكتفي بهن او اقل من شهر حل له اخذ
 الزكاة بلا خلاف وان كان لاكثر من شهر قال بعض مشايخنا لا اذا زاد علي ثوب سنة فحينئذ
 لا يحل وقال بعضهم اذا زاد علي الشهر لا يحل وبه اخذ الصدر السهيد رحمه الله وان كان للرجل في
 علي رجل لا مال له سواء والمديون متزبه هل يحل لرب الدين اخذ الزكاة ان كان المديون مؤسرا
 لا يحل له اخذ الزكاة وان كان معسرا اختلف المشايخ فيه والصحيح انه يحل لانه لا يملك ما له
 فكان كابن السبيل وان كان مؤسرا الا انه حاز له منه فان كانت له بينة عادلة لا يحل له اخذ الزكاة
 وان لم تكن له بينة عادلة لا يحل له اخذ الزكاة للحال وانما يحل له اذا رفع الاسر الي القاضي وحلفه القائي
 فحلف لان قبل ذلك الوصول اليه ما مول وبعد ذلك وقع الياس حكم الظاهر ذكر محمد رحمه الله في
 السير الكبير عن عطاء بن ريار ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تحل الصدقة لفتي الا الخمسة الغاري
 في سبيل الله والعامل عليها والعلماء ورجل اشترى الصدقة بماله ورجل له جار مسكين تصدق به
 علي المسلمين فاهدا لها المسكين الي الرجل الغني اما الغاري فظاهر الحديث يقتضي ان تحل الصدقة
 للغاري وان كان في يده مال كثير وبظاهر اخذ اهل المدينة وعلماءنا لم يراعوا وبظاهره بل جاز علي
 الغاري المتطوع عن ماله ليس في يده شيء يفتق علي نفسه ويتقوي به وانما ماله في وطنه فيكون فقيرا
 به اغنيا ملكا فحل له الصدقة لكونه فقيرا به او غنيا عليه الزكاة عند حوال الحول لكونه غنيا ملكا
 والمرا من الحديث هذا الغاري ولما العامل علي الصدقة فحل له الصدقة وان كان في يده
 مال كثير علما بظاهر الحديث لان ما ياحذه العامل صدقة من وجه لان الماخوذ من الصدقة واجز

من وجه لانه يستحقه بسبب علمه فلكونه صدقة لا تملأ للمحتاجي ولكونه اجرة لخل لغني الهاشمي وان كان غنيا
واما الغارم فيجوز ان يكون المراد منه المدبون ويحتمل ان يكون المراد بصرف الدين فان رتب الدين
يسمي غارما وان كان المراد هو المدبون فنقول المدبون الغني الذي يخل له الصدقة ان يكون له مال
يفضل على الدين من الدين او العين ما في درهم فصاعدا الا ان ماله الفضل من العين لا يفضل
اليه من الخال وماله من المدبون على الناس لا يمكنه اخذ الخال مني كانت الحالة هذه تملأ له الصدقة
لانه فقير يد الا انه منقطع من ماله فاما اذا كان المال العين حاضرا في يديه والدين التي له على الناس
يكن استخراج الخال لا تملأ له الصدقة لانه غني من كل وجه والصدقة لا تملأ الا للفقير من كل وجه او
من وجه كافي ابن السبيل فتبين ان المراد من قوله لا تملأ الصدقة لغني الغني من كل وجه والغني ملكا
ويدار هذه الثلاثة الذين ذكرناهم من الخمسة فقران وجه تملأ له الصدقة لهذا او اما الرجل الذي
استري الصدقة بماله فاما تملأ له الصدقة وان كان غنيا لانه ليست بصدقة في حقه لانه ملكا بالشر
والمملوك بالشر لا يكون صدقة واما الرجل الغني الذي له حارس مملوك فيصدق على المسلمين فاهلها
المسلمين الي غني فاما تملأ له لانه ملكا بالهدية والمملوك بالهدية لا يكون صدقة ويدل عليه حديث
بريرة رضي الله عنها فان قيل اذ لم يكن المملوك بالشر والهدية صدقة كيف يستقيم قوله عليه السلام
لا تملأ الصدقة لغني الخمسة والصدقة في حق المشتري والمهدي اليه قلنا اطلاق اسم الصدقة
على هذين كان على سبيل المجاز باعتبار ما قد كان فان العرب تسمي الشيء باسم ما قد كان على ما عرف ذكر
في الجامع الصغير مكاتب ادي الى مولاه من الصدقة التي اخذها من عجز وصار ذلك للمولي هو طبيب
المولي واختلف عبارة المتأخرين في تخرج المسئلة بعضهم قالوا لانه سبيل الملك فان الصدقة كانت ملكا
للمكاتب يد او تصرفا لم يكن ملك المولي فيها ظاهرا وبالاتا صارت للمولي فتبدل الملك وتبدل الملك
بمؤلة تبدل العين فصار كعين اخر فعلى قوله هذا التعليل اذا باع الغني الغني عن ما اخذ من
الزكاة لا يملأ لان الملك لم يتبدل حتى يتبدل الله به لانه تبدل العين وعباؤه بعضهم ان الصدقة
حين وقعت لا تملأ كمن الغني فصح وصارت لله تعالى لان الصدقة اخراج المال الي الله تعالى ثم يصير
للفقير من جهة الله تعالى فصح من الرزق الموعود واذا صارت ملكا للفقير من جهة الله
تعالى حده سبب ملك الفقير بعد ما صارت صدقة وصارت لله تعالى فوجب ذلك تبدل العين كما
قيل في قوله هذا التعليل الفقير اذا باع الغني عن ما اخذ من الزكاة من الطعام هل يملأ له المال
اختلف المتأخرين فيه بعضهم قالوا اجل لانه تبدل العين كما هو احتيا رشيخ الاسلام حواهر زاده
رحمه الله هذا اذا عجز بعد ما ادي الي المولي ما اخذ من الصدقات فان عجز والصدقات قائمة
في يده هل يملأ للمولي اخذها لم يذكر هذا الفصل في الجامع الصغير وذكر في الاصل انه يملأ ابن
السبيل اذا صدق عليه ثم وصل الي ماله والصدقة قائمة في يده فلا بأس بان يتناول منها وكذا
الغني اذا البشروا الصدقات التي اخذها قائمة في يده قال محمد رحمه الله في الغارم الذي له مال
عيني غائب وله ديون على الناس لا يقدر على اخذها في الحال لا بأس ان ياخذ من الصدقة ما يحتاج
اليه لنفسه فاما ما بقي الناس بقدر النفقة بخلاف الفقير من كل وجه فانه لا بأس به ان ياخذ من الصدقة
قوت ما يحتاج اليه لنفسه لان الغارم الذي هذا حاله غني من وجه فقير من وجه ولكونه فقير الحج
له قد يحتاج اليه ولكونه غنيا لم يرج له الزيادة على ذلك وهذا كما وجبت عليه الزكاة لكونه
غنيا وجبت له الصدقة لكونه فقيرا بخلاف الفقير من كل وجه لانه ليس بفقير بوجه ما ولهذا الاحتياج عليه
الزكاة فاحتمل له الصدقة قدر الحاجة والزيادة عليها لظهور ضرورة الفقير من كل وجه على الفقير من

وجه واذا كان له دار يستعملها لملأ له الصدقة وان لم تكن جميع الدار مستعملة فاحتمل ان لا يملأ لكل
في باب الاطعام من ايمان الكافي والله اعلم **الفصل العاشر في المتفرقات**
سئل حماد بن النسي عن المؤذن يقوم عند حضور الفقيه لأخذ الصدقات من اهل الجماعة فدفع
اليه النسيان درهما ولم يخصه بنية الزكاة وقت الدفع ثم يؤي الزكاة قبل دفع المؤذن ذلك اليه فقير
ثم دفع المؤذن قال جاز ذلك عن زكوة ويد المؤذن بد الدفع الي ان يصل اليه الغني الحسن بن زياد
قال رجل دفع الي رجل دراهم لم يقبضه في بهامنة نظوا على المساكين فلم يقبضه حتى يؤي الامران
يكون ذلك من زكاة ماله من غير ان قال شيئا لم يصدق المأمور جاز عن الامر عن زكاة ماله وكذلك
لو امره ان يقبضه عنه كفارة يمينه ثم يؤي الامر عن زكوة وسئل عبد الله بن المبارك عن رجل
ملك في الزكاة فلم يدر ان كان اداها ام لا قال لا يبعد ما فرق بين هذا وبينما اذا استلك في مملوكة بعد
دخاها وقتها فلم يدر اداها ام لا فانه لا يبعد رجل له مائتا درهم على رجل حال عليه الحول الا شرا
فاستفاد المائتين الحول على المائتين لا يجب عليه ان يؤي الا الف حتى يقبض من الدين اربعين درهما
عند ابي حنيفة رحمة الله لانه مالم يقبض من الدين اربعين درهما لا يجب الا الاصل منه فلا
يجب الا الاصل المستحق وذكر في العيون وفي التوازل عن ابي يوسف رحمه الله رجل له دين على رجل
وهبه من ثلثه وكله يقبضه فلم يقبضه حتى وجب فيها الزكاة ثم يقبضه المؤهب له فالزكاة على الواهب
لان المؤهب له وكله عن الواهب في القبض له او لا فصار يقبضه كقبض صاحب المال رجل خلق راس
رجل وقضى عليه بالدين بدفعته الي المخلوق راسه فكذلك حوالا لم يثبت سقده و ردت الدية على الواهب
فلا زكاة على واحد منهما اما الحائي فلا نه زال ملكه واما المتي عليه فلا نه استحق من يده وكذا الواهب
لانسان يدين الدرهم ودفعها اليه فقال عليها الحول ثم تصادق على انه لم يكن عليه دين فلا زكاة
عليه واحدهما وفي ثناوي الفضلي استري جارية بائة درهم وفيها ثلثا بائة درهم حال عليها الحول
ثم جاسق واشق نصفه فعليه زكوةها خمسة درهم لان بالاصحاق يثبت له الرجوع على بايعه بنصف
التمن وهو جنس درهما فيتم ذلك الي ماعنه وهو نصف قيمته فيصير ما في درهم وفي نوادر من
عن محمد رحمه الله رجل له الف درهم حال عليها الحول فافترضها رجلا ثوب عليه قال لا زكاة عليه
لانه لم يستملكها لانه لم يخرجهما عن كونهما نصايا وكذلك لو كان ثوبا للتجارة اعاره فذلك لا زكاة عليه
لما قلنا ذكر في السير الكبير ولا شيء في سواهم اهل الذمة لانه يورثها الاثر عن ابي حنيفة في رجل له
عشرون شاة في الخيل وعشرون شاة في السواد ومصدقها بخلاف قال ياخذ كل واحد منهما نصف
شاة رجل له مائتا درهم فقبل الحول وجبت عليه حجة الاسلام او حجة او حجة او كفاة او صدقة من
طعام او عتق او هدي سنة او اصحية ثم تم الحول على المائتين وجبت عليه الزكاة لان هذه حقوق لا تطاب
لها من حجة العباد ولو امتنع وجوب الزكاة ههنا انما يمتنع هذه الحقوق ولو كان الدين خراج ارض يبيع
وجوب الزكاة بقدره لانه لم يطالب من جهة العباد فان السلطان يطالب بالخراج وان امتنع حجه
عليه وكان الشيخ الامام الزاهد احمد الطواويسي رحمه الله يحكي عن اسناده الشيخ الامام الزاهد عبد
الواحد الكرمني رحمه الله انه كان يقول هذا اذا كان خراجا يوحده عن اما ما يوحده بغير حق كخراج
المستقر من لا يبيع وجوب الزكاة ماله بوحده قبل الحول لان هذا ليس بدين بل هو مصادره بوحده
من اوتاب الا انني فمالم يوحده قبل الحول حتى يصير النصاب ناقضا لا يبيع وجوب الزكاة واذا
كان الخراج حق انما يبيع وجوب الزكاة اذا كان تمام الحول على المال بعد ادراك الغلة اما اذا كان
قبل ادراك الغلة فلا لان الخراج انما يبيع وجوب الزكاة على فقير لا وجوب وقت وجوب الخراج وقت

اذ كان الغلة وكذلك لو اخرجت ارض العشرية طعاما واستهلكه من كان مثله دينيا في الذمة وذلك قبل
حولان الحول على الدوام ثم ترا الحول على الدوام فليس عليه زكاة لان هذا دين له مطالب من جهة
العبادة وهو الامام وفي فتاوي القليل رحمه الله انه كان يقول زكاة الاجرة المحجلة في الاجارة الطولية
المرسومة على الاجرة في السنين التي كانت الاجرة في بيعه لانه ملكه بالقبض والانتفاع لا يتقصد ملكه ان كانت
الاجرة دوايم وما شاكلها لانه لا يتقصد وكان الشيخ الامام محمد الدين السرخسي يقول عندي الزكاة
تجب على المساجير ايضا لانه بعد ذلك ما لا موضوعا دينيا له على الاخر وكذا في بيع الوفا الذي اعتاده
اهل سمرقند زكاة ذلك المال على التابع لانه ملكه بالقبض وعلى المستوفى ايضا لانه يملكه بالقبض
دينيا على التابع وليس هذه الاجابة الزكاة على الشخصين في مال واحد لان الدوام لا يتحقق في
العقود والعقود وهكذا ذكر الشيخ الامام الزاهد خراساني في الزكاة رحمه الله هذه المسئلة ايضا
في الجامع رجل له مائة درهم نقد ومائة درهم دين على انسان تجب الزكاة وسكن بكتاب احد ما بالآخر
وفي زكاة زكاة عصام من امر رجلان يودي زكاة من مال نفسه فادي المأمور لا يرجع على الآخر
ما لم يشترط الرجوع بخلاف النوايب في الحنايات والموث المتعلقة بالمال اذا امر غيره بما ذاب عنه
كان للمأمور ان يرجع على الامر والى من يشترط الرجوع هكذا ذكر الشيخ الامام الزاهد على الزكاة
في شرح الجامع الصغير في كتاب الصنائع واما جاز الفوق باعتبار الموث والحنايات المتعلقة بالمال
بمثلة الدين في حق نوجه المطالبة ومن امر غيره بان يودي عنه دينه من مال نفسه يرجع على الامر
من غير شرط الرجوع كذا ههنا بخلاف الزكاة لان في المطالبة في الخراج معنى الزكاة ايضا ولهذا
لم يطالب به السلطان بحسب النصفة فيه وذكر رحمه الله في هذا الموضع ان من قسم على المونة على السيرة
يكون ماجورا وان كان يغير حق من حشيش المسائل اذا اخذ السلطان رجلا ليعصاه فقال للآخر
لرجل ظنني منه فذبح ما لا تخلصه والكفار اذا اخذوا رجلا فقال المأخوذ لرجل ظنني منهم فذبحه
وظلمه منهم من المستأجر من قال لا يرجع المأمور على الامر في المسائلين جميعا الا اذا شرط الرجوع
ومنه من قال فرق بينهما من قال في الاثنين يرجع بدون الشرط وفي الذي اخذ السلطان لا يرجع
الا بالشرط وذكر شمس الامة السرخسي رحمه الله في شرح سيرة الكبير من الكتاب الرابع في الفتر
الثاني وسوي بين المسائلين وقال للمأمور ان يرجع على الامر وهذا الاصح ومن هذا الجنس ايضا
ذكر في الفتاوي اذا قال الرجل ادفع دينا لي الغنم فدفع ليس له ان يرجع عليه الا اذا ضمنه في
يد الامر فحينئذ كان له ان يرجع الزكاة بحسب في المبيع قبل القبض على المشتري اليه اسائر في الجامع
ارجب زكاة الاجرة اذا كانت الاجرة عينيا قبل القبض والاجرة اذا كانت عينيا فهو بمنزلة المبيع حتى
لا يجوز الاستبدال به قبل القبض كما في المبيع **كتاب العشر والخراج**
في مسائل العشر قال محمد رحمه الله كل شيء اخرجته الارض مما فيه العشر فانه لا يحسب لصاحب
الارض اجر العامل ولا نفقة البقرة قال القدوري رحمه الله وما هلك من المال فهو جوب الحق
غير فعل المالك سقط بغيره وبهية بما هلك في النصاب في قول من يعتبر النصاب وقت الوجوب
عند ابي حنيفة رحمه الله عند ظهور الثمن وعند ابي يوسف رحمه الله عند الاوراك وعند محمد رحمه الله
عند استحكامه وتضمنه وحصوله في الخطير ومثيرة هذا الاختلاف على قول ابي حنيفة رحمه الله يظهر
في الاستهلاك فان استهلكه بعد الوجوب يكون مضمونا عليه وما استهلكه قبل الوجوب لا يكون
مضمونا عليه وعندهما يظهر في حق هذه الحكم وفي حق تكبيل النصاب وقال ابو حنيفة رحمه الله ما اكل
من التمر او اطعم من عشره وعن ابي يوسف رحمه الله انه لا يقضي ولكن يعتبر في حق تكبيل الاوسق

قال محمد رحمه الله السلطان اذا جعل العشر لصاحب الارض لا يجوز وهذا بخلاف ذكر شيخ الاسلام
في شرح كتاب المزارعة في باب المزارعة التي لشرط احد ما لصاحبه شيئا من الخارج بعينه ان السلطان
اذا نزل العشر على صاحب الارض فهو على وجهين الاول تركه اغنا لا منه بان يبي وي هذا الوجه
كان على من عليه العشر ان يتصدق فذرا العشر الي العتير لان السلطان على ما نزل العشر عليه الوجه
الثاني اذا تركه فصدق عليه به وانه على وجهين ايضا ان كان من عليه العشر عينيا كان ذلك له
جائزة له من السلطان وبين السلطان مثل ذلك من مال بيت المال الخراج لبيت مال الصدقة
لان سبيل العشر ان يصير في العتير لا الى الاغنياء بخلاف الخراج ولو كان من عليه العشر فقيرا احتاجا
الي العشر فترك ذلك عليه جاز وكان صدقة عليه يجوز ان لو اخذ منه ثم صرفه اليه ولهذا قالوا بان
السلطان اذا اخذ الزكاة من صاحب المال فقبل ان يصيرها الي العتير الا فقر صاحب المال كان له
ان يصير زكاة اليه كما كان له ان يصيرها الي غيره قال وليس لصاحب الطعام ان ياكل الطعام
فقبل ان يودي العشر ولا يمسك العشر يموت من عليه في ظاهر رواية اصحابنا رحمهم الله وروى في
المبارك قبل ابي حنيفة رحمه الله انه ليسقط وفي المنهاج في ذواجب العشر في الطعام وباعه السلطان
من رب الارض او من غيره قبل ان يتصدق به ولا يجوز ذلك في صدقة السوايم وقال محمد رحمه
الله الطعام مثل زكاة السائمة ولا يجوز بيعه من رب الارض ولا من غيره قال محمد رحمه الله في الاصل
ان من عليه العشر اذا صرف العشر الي نفسه او الي ابنه او الي ابنه لا يجوز ولا يبرأ عن العشر فيابينه
وبين الله تعالى ومن عليه العشر اذا صرف العشر الي نفسه او الي ابنه او الي ابنه لا يجوز ولا يبرأ عن العشر فيابينه
فيما بينه وبين الله تعالى **مسائل الخراج** انواع الاول في بيان انواعه فنقول خراج الاراضي
نوعان خراج منقاسة وخراج وظيفية خراج المنقاسة ان يبيع الامام بلدة من بلاد اهل الحرب فتوا
وعوة ومن عليهم برقاتهم وارضيتهم وبناسهم في زرع ارضيتهم ومأزكو ومنهم على النصف والثلث
او الربع وخراج الوظيفية صورته ان يبيع الامام بلدة من بلاد اهل الحرب فتوا وعوة ومن عليهم
برقاتهم وارضيتهم فيؤطقت على الاراضي مقدار معلوما بالدرهم والدينار او الطعام **نوع**
اخر في بيان مقدار الخراج قال محمد رحمه الله في ارض الخراج على كل حريب يصلح
للزراعة فخير ودرهم وعلى حريب الرطبة خمسة دراهم وعلى حريب الكرم عشرة دراهم وعلى
حريب الزعفران بقدر ما يطبخ اما ارض الزرع والكرم والرطبة فالقصد فيها من جهة عمر رضى الله
عنه واما ارض الزعفران فلم يرد فيها بقدر من عمر رضى الله عنه لانه لم يكن لسواد العزاف
الزعفران في ذلك الوقت فاعتبر فيها الطاقة وهذا لان الخراج يؤطقت فيه الطاقة لا في
ان عمر رضى الله عنه قال للذين مسحوا سواد العراق لعلكم اهلها الارضي ما لا تطيق فقالوا بل جلتها
ما تطيق ولورنا لطافت فتدا اعتبار الطاقة وذكر القاضي الامام الصمد رحمه الله
في كتاب العشر والخراج ذكر في بعض الروايات في ارض الزعفران فخير او درهما والجريب اسم
لستين ذراعا في ستين ذراعا بعرضان الملك ودرع الملك سبع قضبان وذلك بين يد علي ذراع
القائمة بقضبة قال الشيخ الامام شيخ الاسلام رحمه الله حريب الاراضي تختلف باختلاف البلدان
فتقدر في كل بلدة ما يتعارف اهلها والمزاد من القنير الصغار الذي كان على عهد رسول الله صلى
الله عليه وسلم هو ثمانية ارطال بالعراقي وهو اربعة امنا عند ابي حنيفة ومحمد وهو قول ابي
يوسف الاول رحمه الله رجح ابو يوسف وقال خمسة ارطال وثلث رطل وهو قول الشافعي رحمه
الله وهو صاع اهل المدينة وهذا القنير يكون من الحنطة هكذا ذكر في موضع من كتاب العشر

والخراج وذكر في موضع اخر منه ويكون هذا العقير مما يزرع في ذلك الارض وهو الصحيح ثم
ذكرنا في عدة ارجاج فذكرنا ذلك اذا كانت الاراضي تطبق ذلك واما اذا كانت الاراضي لا تطبق
ذلك بان كل ربعها فان ينقص عنها الى ما تطبق فالنقصان عن وطيفة عمر رضي الله عنه اذا كانت
الاراضي لا تطبق تلك الوطيفة فزيادة بالاجاع فاما الزيادة على تلك الوطيفة اذا كانت الارضي
تطبق الزيادة بان كل ربعها هل يجوز في الارض التي صدر الموطف فيها من عمر رضي الله عنه لا يجوز
الزيادة بالاجاع وكذلك في الاراضي التي صدر الموطف فيها من امام مسلمة وطيفة عمر بن الخطاب
بالاجاع وان اطاق الزيادة وكذلك لو ان هذا الامام وطفه على اراضي مثل وطيفة عمر بن ابي
ان يزيد على تلك الوطيفة ليس له ذلك وان كانت الاراضي تطبق ذلك وكذلك لو اراد ان يحولها
الى وطيفة اخرى بان كانت الوطيفة الاولى ذراعا فارد ان يحولها الى المناسبة او كانت الوطيفة
الاولى مناسبة فارد ان يحولها الى الدائم فليس له ذلك واما الاراضي التي يزيد الامام عليها
الخراج عليها اذ اراد ان يطبق عمر رضي الله عنه فليقل قول محمد واصل الروايتين عن ابي
يوسف لا يجوز وهو الصحيح هذا هو الكلام في خراج الوطيفة جيبا الى خراج المناسبة فالتقدم بربيه
مؤمن الى الامام ولكن لا يوزع على نصف الخارج ثم ان محمد رحمه الله يفتي بطلان الاراضي في الخراج
ومعنى الطاقة ان لا يزيد الخراج على نصف الخارج وروي داود بن مسعود عن محمد رحمه الله في معنى
الطاقة ان يترك لكل رجل من اصحاب الاراضي من زرع ما يتيقن به ويؤتي عياله وبقدره في ارضه الى
ان يعود الزرع من قابل وذكر القاضي الامام صدر الاسلام معنى الطاقة في ارض الزعفران فقال
ينظر الى ما يخرج من حريب الارض من الزرع فيتمت فان كانت قيمة ما يسيطر الى الواجب فيه وهو
تقريب درهم كرم يبلغ فان كان يبلغ اربعة بان كانت قيمة العقير ثلثة عرفت ان الواجب في المائة اربعة
ذراعا ثم ينظر الى الخارج من الزعفران كم قيمة فان كانت قيمة ما يسيطر عليه اربعة وان كانت قيمة
ما يسيطر عليه ثمانية فعلى هذا التماس يجب **نوع اخر** في بيان من يجب عليه الخراج ومن لا
يجب عليه الخراج قال محمد رحمه الله في كتاب العشر والخراج وليس في الحمل والسيحشي ومعنى
المسئلة ان كان حقل المزارعة استجارا لا يملكه مملوكة حيث يمكن زراعتها ما تحتها فانه لا يجب
لبيس الاستجار والتخل وطيفة اخرى زيادة على خراج الارض فاما اذا كان في نفس المزارعة استجار
مملوكة حيث لا يمكن زراعتها ما تحتها فذكر محمد رحمه الله في كتاب العشر والخراج من الاصل انه يوضع على كل
حريب عشرة ذراعا ولم يذكر ان هذا قول من وفي السواد عن ابي يوسف رحمه الله انه يوضع على
كل حريب عشرة ذراعا مثل ما ذكر محمد رحمه الله في الاصل وذكر محمد رحمه الله في فوائد الزكاة
وفي الجامع الصغير انه على قوله يوضع على كل حريب بعد ما يطبق وتبين بما ذكر محمد رحمه الله من قوله
في فوائد وفي الجامع الصغير ان المذكور في الاصل قول ابي يوسف رحمه الله قال في كتاب العشر والخراج
رجل له ارض غرس ما به حبيب منها كرم او ما لا تبلغ ستين ولا ثمانين لا قبلها ولا كثيرا فان عليه
ما يجب في ارض يزرع في كل حريب تقير درهم ولا يجب عليه خراج الكرم فان بلغ الكرم واشترى وكانت قيمة
الخارج من كل حريب تبلغ عشرين درهما فصاعدا فعليه خراج الكرم عشرة ذراعا في كل حريب وان
كانت قيمة الخارج اقل من عشرين درهما فانه يوجب نصف الخراج الا ان يكون نصف اقل من اثنين
درهم فحينئذ يوجب منه تقير درهم وذكر في بعض الروايات انه اذا كان الخراج اقل من عشرين
بوجه منه تقير درهم وذكر القاضي الامام صدر الاسلام في شرح كتاب العشر والخراج ان يزرع
في ارض الخراج الاستجار التي ليس لها مثل الخلف واشباهه ففهمنا مقصود درهم اذا كان جريبا

ودكر ايضا اذا غرس نخيلا واستجارا اخرى عشرة ملت في جميع الارض وهي حريب ففيها عشرة دراهم
وان لم تبلغ هكذا ذكر في بعض الروايات قال محمد رحمه الله في كتاب العشر والخراج ايضا لو ان رجلا
له ارض خراج وهي سبعة لا تصلح للزراعة ولا يملكها الماء وهي ما تصلح ان تعلق وتزرع فليصاحبها
الخراج قال الشيخ الامام الحلواني رحمه الله مراده من هذا ان الخراج اما لا يجب لشرطين ان يقطع
الماء عنها وان يغلب عليها السبعة حتى انه اذا انقطع الماء عن ارض الخراج وانها ليست بسبعة او كانت سبعة
الا انه يفضل الماء اليها يجب الخراج لان السبعة عزول متى عولجت بالماء وكان المثل من الزراعة ثانيا اذا
كان الماء يفيض اليها واذا لم تكن سبعة الا انه انقطع عنها يمكن زراعتها بما السوا والمثل من الزراعة
يكني لوجود الخراج وعن هذا قلنا ان ارض الخراج اذا انقطع الماء عنها عاما او عامين لا يسقط الخراج
لان المثل تسقيها فيقول ذلك متر له ما الهن فاما اذا كانت الارض سبعة والماء لا يصل اليها يجب الخراج
هكذا ذكره شمس الامة الحلواني رحمه الله اعلم باننا اخذنا الشيخ في هذه الصورة في بعضها ان الخراج
لا يجب وفي بعضها ان الخراج يجب والمشايج وفتوا فقالوا موضوع المسئلة في السبعة التي فيها وجوب
الخراج ان يكون السبعة قليلة بان تكون السبعة في جانب واحد من جوانب الارض وغامة جوانبها صالحة
للزراعة وهذا لا يوجب سقوط الخراج وموضوع المسئلة في السبعة التي فيها وجوب الخراج ان
السبعة تكون غالية على الارض كلها وسقوط الخراج في هذه الصورة ظاهرة وكذلك ان لم تكن الارض سبعة
في الاصل وتزكها حتى صارت سبعة فلا خراج فيها بعد ما صارت سبعة وكذلك ان كانت الارض ذات ثمر
لا يخرج شيئا ولا خراج فيها وكهذه بين الفضلين صدر الاسلام رحمه الله واهل الاستجار الرجل ارضا
وزرعها او استجارا رما وزرعها فالخراج خراج وطيفة فالخراج على الاجر والمعبر وان عصب من اخر
ايضا وزرعها فالخراج خراج وطيفة وان لم تنقص الزراعة الارض فالخراج على الغاصب وهذا
اذا كان الغاصب جاعدا ولم يكن للمالك بينة غايلة اما اذا كان الغاصب مغترا او كانت الغاصب بيعة
فاغدا وقد اخذت المشايخ قال بعضهم يجب الخراج على المالك وقال بعضهم يجب على الغاصب على كل حال
وروي المعلي عن ابي يوسف رحمه الله ان الخراج على المالك في هذه الصورة واما اذا انقصها الزراعة
وعزم الغاصب النقصان فعلى قوله ابي حنيفة رحمه الله الخراج على رب الارض وهذا رواية عن ابي
يوسف وعن محمد رحمه الله فيه روايات في رواية قال ان كان النقصان اقل من الخراج فالخراج
على الغاصب ويدخل في ذلك النقصان حتى لا يضمن الغاصب لرب الارض نقصان الارض وان كان
النقصان مثل الخراج او اكثر فالخراج على رب الارض وفي رواية قال سعد ارما حصل من النقصان يجب
على رب الارض والباقى على الغاصب وهو رواية عن ابي يوسف رحمه الله وفي المساعن ابي يوسف
في فصل الغصب ان الخراج على رب الارض ستقها الزراعة او لم ستقها وفي المعقود عليه بطريق
الوقا اذا وقع التقاض بين المتعاقدين وزرع فيها المشتري واخذ الغلة فالخراج على من وقا علم
بان هذه المسئلة ومسئلة الغصب على السوا لان المعقود عليه هذه الوقا في الحنيفة رهن وليس
للمرتمن الانتفاع بالرهن فيصير المشتري بالزراعة غاصبا فيكون في وجوب الخراج على التابع او
على المشتري خلافا على ما ذكرنا في المعقود ه رجل له ارض خراج باعها من غيره فلهذا المسئلة على
وجبهنا لاول ان تكون الارض فارغة والجواب في هذا الوجه انه لو بئى من السنة بعد ان ياتي
المشتري على زراعتها قبل دخول السنة الثانية فالخراج على التابع والى هذا اشار محمد رحمه الله في
النوادر فانه ذكر في النوادر اذا عرق ارض الخراج ثم نصب الماعية في وقت مقدرة على زراعتها قبل دخول
السنة الثانية فلم يزرعها فعليه الخراج وان نصب الماعية في وقت لا يقدّر على زراعتها ثانيا قبل دخول

السنة الثانية لأجيب الخراج في الحظيرة المستأجرة فيها بينهم ان المعتبر ربح الحظيرة او اي ربح كان والفقهاء ابو القاسم كان يعتبر ربح الحظيرة او المستعير وكذلك اختلفوا انه هل يشترط ادراك الربح بكامله بعضهم شرطوا وقالوا اذا بقي من السنة مقدار ما يمكن المشتري من ان يزرع الارض ويدرك ثمرها قبل دخول السنة الثانية فلم يزرعها فالخراج على المشتري وان كان بخلافه فلا خراج عليه والي هذا القول مال شمس الامة الخلواني رحمه الله وبعضهم لم يشترطوا ادراك الربح بكامله وقالوا اذا بقي من السنة مقدار ما يمكنه ان يزرع الارض اي ربح كان فخصم فخصلا فقتل قيمته قدر الخراج وشله يجب الخراج على المشتري وان كان بخلافه فالخراج على النابغ وكان الصدق والسهميد حسام الدين رحمه الله بخلافه ان بقي من السنة تسعون يوما فالخراج على المشتري وان كان اقل من ذلك الخراج على النابغ وهذه اربعة اعتبارات ربح الدخول والربح بكامله فان ربح الدخول يدرك في مثل هذه المدة وما ذكرنا من التفاصيل وذلك في خراج يوجب في اخر السنة اما كل خراج يوجب في اول السنة على سبيل التقدمة والاستحجال فذلك لا يكون لابي النابغ ولا على المشتري الوجه الثاني اذا كانت الارض مزروعة فان كان الزرع لم يبلغ بعد فالخراج على المشتري على كل حال وذكره في نوادر مختصر عصام وان كان الزرع قد بلغ والتفقد الحب كان هذا ربحا لو باع ارضه فافاقه في حق هذا الحكم سواء اعتبر في ذلك المدة ويكون هذا بمنزلة ما لو باع حطبة من بيته مع الارض في اخر شتاء اي الليث رحمه الله وفي نوادر من سماعة عن محمد رحمه الله رجل له ارض خراج باعها من رجل ومكث عند المشتري شهر اثم باعها المشتري من رجل اخر ومكث عنده شهر ايضا ثم سبيع كل مشتري بعد شهر حتى مضت السنة وليس على واحد منهم الخراج وانه ظاهر حتى لو كان في يد المشتري الاخر مدة او ما يمكن من الزداعة على حسب ما اختلفوا فيجب الخراج عليه اذا كان للارض ريعان جزئي وربعي وسلم احدهما للنابغ والاخر للمشتري او يمكن كل واحد منهما من تفصيل اخذ الربيعين لنفسه فالخراج عليهما هكذا ذكره صدق الاسلام رحمه الله في شرح كتاب العشر والخراج **نوع اخر** في بيان ما يستط الخراج وما لا يستط قال محمد رحمه الله ان ربح ارضه الخراجية فاصاب ربحها فاصطلمه فلا خراج عليه فذوق بين هذا وبين ما اذا لم يزرعها وهذا اذا ذهب كل الخارج واما اذا ذهب بعض الخارج فان بقي من الخارج مقدار الخراج وشله بان بقي مقدار درهمين وفتينين يجب الخراج وان بقي اقل من مقدار الخراج ومثله لا يجب تمام الوظيفة واما يجب قيمة نصف الخارج قال مشايخنا رحمهم الله والحقوب في مثل هذا ان ينظر الامام اولا الي ما اتفق هذا الرجل في هذه الارض وينظر الي الخارج فيجب له ما اتفق فيه ربح او لا من الخارج فان فضل منه شي اخذ منه الخراج على نحو ما بينا فاله مشايخنا وما ذكر محمد رحمه الله وفي الكتاب ان الخراج يستط بهلاك جميع العلة محمول على ما اذا المبيع من السنة بمقدار ما يمكنه ان يزرع الارض ثانيا قبل دخول السنة الثانية اما اذا بقي من السنة مقدار ما يمكنه ان يزرع الارض ثانيا قبل دخول السنة الثانية فلم يزرعها لا يستط عنه الخراج ويؤيد مسئلة النوادر على ما تقدم ذكره وذكر القاضي الامام ابو المظفر رحمه الله في شرح كتاب العشر والخراج ان الخراج انما يستط بهلاك العلة اذا كان الهلاك باقاة سداوية لا يمكن التخذ عنها كالحرق والعرق والبود وحوادثا اما اذا كان الهلاك باقاة يمكن التخذ عنها كاكل السبع وخود ذلك لا يستط الخراج وبعض مشايخنا قالوا لا خراج ان هلك باقاة يمكن التخذ عنها والقول الاول اصح وذكر شيخ الاسلام في شرح كتاب المزارعة ان هلاك الخارج قبل الحصاد لا يستط الخراج وهلاكه بعد الحصاد لا يستط الخراج ولا يستط خراج

الارضين يموت من عليه اذا كان خراج وظيفة في ظاهر رواية اصحابنا رحمهم الله وروي ابن المبارك عن ابي حنيفة رحمه الله انه لا يستط ووقع الفرق بين الخراج وبين العشر على ظاهر الرواية وعلى رواية ابن المبارك عن ابي حنيفة رحمه الله فان العشر لا يستط يموت من عليه وفي ظاهر رواية اصحابنا وفي رواية ابن المبارك عن ابي حنيفة يستط وفي فتاوي اهل بصرى قد اشترى ارضاً خراجية وبني فيها دارا فعليه الخراج وفي فتاوي ابي الليث اذا اجعل ارضه الخراجية مقبرة او طائلا لليلة او سكنا للفقرا يستط الخراج من عليه الخراج اذا لم يؤد حتى مضى عليه سنون لا يوجد لما مضى عند ابي حنيفة وهو على الاختلاف في الخراجية في السيرة الصغرى لشيخ الاسلام في باب توظيف الخراجية **نوع اخر** في المتفرقات الخراج لا يجب في كل سنة الامرة واحق ربح المالك مرة واحدة او مرارا وان وجوب الخراج عند ابي حنيفة رحمه الله اول السنة ولكن يشترط بقاء الارض النامية في يد سنة اما حقيقة او اعتبارا السلطان اذا اجعل خراج الارض لصاحب الارض ونزكه عليه قال ابو يوسف رحمه الله يجوز اذا كان صاحب الارض اهلا لصرف الخراج اليه قال ابو يوسف رحمه الله لا تربي ان السلطان لو قبض الخراج من صاحب الارض ثم راي الصرف اليه او في قصره اليه جاز ولا ياتي في اخذه ثم دفع وروي ابن سماعة عن محمد رحمه الله انه لا يجوز وينبغي لمن عليه ان يؤد ما عليه من الخراج وفي نوادر هشام اذا اجعل السلطان خراج الارض لصاحب الارض يجوز من غيره ذكر خلاف وعنه ايضا قال سمعت ابا يوسف رحمه الله قال ذلك قلت ولم وانما هو للمسلمين قال هو بمنزلة الجائزة وعن ابي يوسف رحمه الله السلطان اذا ترك الخراج ولم يعلم انه ليس بحل صرف الخراج اليه ينبغي ان يجز عازيا ويصدق فيه على المساكين وفي الجامع الاضواء الم يطلب الخراج من ارض الخراج فعلى صاحب الارض ان يصدق فيه بذلك وان نقتد بعد الطلب لم يخرج عن العلة قال في كتاب العشر والخراج اذا كان للرجل ارض خراجية لا يسعه ان ياكل منها حتى يودي خراجها بعض مشايخنا قالوا هذا اذا كان الخراج خراج مقاسمة واما اذا كان خراج وظيفة فيوجب في الدمة لا تغلق له بالحل فكان الخراج حق صاحب الارض على الخلوص وبعضهم قالوا اذا كان الخراج خراج وظيفة فالحقوب يكون لذلك لان للسلطان حق حبس الخارج بالخراج فهو باكل برئيه ابطال هذا الحق على السلطان فلا يبعد رعيه اذا كان للرجل ارض زعفران ترك زعفران لغيره عذر وزرع فيها الحبوب يوضع عليه خراج الزعفران وكذلك من انتقل الي اخرى الامرين بغير عذر وان كان له كرم مثلا فقلعه وزرع فيها الحبوب يوضع عليه خراج الكرم عامل الخراج اذا اخذ الخراج من الاكار ورب الارض غلب في ظاهر الرواية لا يرجع على رب الارض وذكر الشافعي رحمه الله في اخر زكوة فتاويه انه يرجع والمستاجر نظيرا الاكار وكذلك الحقوب في الخراجية اذا اخذها العامل من المستاجر ومن علة ذكره الامام اذا ربح الارض في المملكة وتفسيرها الاراضي التي لا مال لها دفعها الي قوم ليزرعوها ويعطوا الخراج جاز وطريق ذلك ان ينفقهم الامام في الملك في الزداعة واعطى الخراج واصل هذه المسئلة ما ذكر في كتاب العشر والخراج والزيادات لو ان قوما من اهل الخراج هجروا عن عمارة الاراضي واستغلها ولم يكن عندهم ما يؤدونه الخراج لم يكن للامام ان ياخذ الارضي منهم ويبيعها في سبيل التملك لما بين من ابطال ملكهم المعصوم ولكن يدفع الاراضي مزروعة او يؤجرها من يبيع رعيها ويأخذ الخراج من نصيب الرهنته في فصل المزارعة ومن الاجرة في فصل الاجارة فان فضل شي يرد الفضل على اصحاب الاراضي فان لم يجد من ياخذها مزارعة او يستاجرها فالامام يبيع هذه الاراضي من يقد

علي رزاعتهما ياخذ الخراج من المزروعات حق المتأكلة في الخراج اولى من مزروعات حق صاحب الاراضي في الاراضي لان حق اصحاب الاراضي بالبيع يزول عن الاراضي بعوض بعد لها حق المتأكلة في الخراج يزول بعوض فكان مزاعة حق المتأكلة اولى فلما لم يجر للمام بيع الاراضي على ملكها عند عجزهم عن ادائها الخراج فلان يجوز له دفع الاراضي التي لا مال لها اولى من مزروعات يودي خراجها كان اولى وطوبى الجوار اذا ذكرنا وهو اقامتهم مقام الملاك في الزراعة ودفع الخراج ثم اذا جاز الدفع في هذه المسئلة فالمدة نوع البية لا يملك بيع هذه الارضين لان المدد نوع البية قام مقام المالك في الزراعة ودفع الخراج في حق ملك المحل وجوز ان البيع بعينه ملك المحل وذكر الخصم في حيلة مسئلة يدل على ان من عليه الخراج اذا راي الخراج الي واحد من اهل القرية او اهل الجاني القرية انه لا يبرأ ويومر بالادان انما لان المدد نوع البية ليس نائب السلطان ولا مأموره حتى لو كان هو نائب السلطان او مأموره يبري بالدفع اليه **كتاب الصوم**

هذا الكتاب يشتمل على تسع فصول الفصل الاول في النية اذا قال الرجل نويت ان اصوم هذا ان شاء الله ذكرتمس الامة الحنوب في رجة الله لرواية هذه المسئلة وفيه قياس واستحسان التماس ان لا يصير صاحبها لان الاستئذان الحق بالكلام يبطل ما قبله كما في الطلاق والعناق والبيع وفي الاستحسان يصير ما يما لان قوله ان شاء الله ههنا ليس على حقيقة الاستئذان انما هو على معنى الاستعانة وطلب التوفيق من الله تعالى فلا يصير مبطلا للنية بخلاف الطلاق وخوذه والنية في الفرق ان الاستئذان على اللسان فيبطل ما يتعلق باللسان من الاحكام والطلاق ونحوه يتعلق باللسان فيبطل بالاستئذان اما النية فعمل القلب لا يتعلق له باللسان فلا يبطل بالاستئذان الذي هو عمل اللسان ولو نوى قبل غروب الشمس ان يصوم هذا الاصح النية حتى لو اعنى عليه قبل غروب الشمس وبقي في النية كذلك الى وقت الزوال من العدا او نام هكذا لا يكون صائما في ذلك اليوم لان الفياض يقتضي ان تكون النية مقارنة للشروع في الصوم كما في الصلاة الا انما استقانا اعتبار الفياض وجوزنا الصوم بنية متقدمة على الشروع ضرورة دفع الخرج وهذه الضرورة تدفع باشتراط النية في الليل فثبت النية قبل دخول الليل على اصل القياس ولو نوى في الليل ان يصوم عدا لم يدا له ان لا يصوم وعزم على ذلك ثم اصبغ في العدا وصام لا يكون صومه جائزا من قبل ان عزمه انتقض بالوجوع وبعد ذلك لم توجد العزيمة فكان صومه ظاهريا عن النية ذكر الفتية ابو جعفر رجة الله في عريب الرواية في اخر كتاب الصوم في قضاء رمضان اذ لو نوى التقا لا غير يجوز وان لم يعين اليوم سواء كان عن رمضان واحدا او رمضانين مذكور في عريب الرواية لابي جعفر وفي باب الظاهر من شرح الجامع الصغير في مسئلة الاعناق عن ظهاريين لكن مع هذا ينوي احتياطا فيكتب في الفتوى احتياطا مسبب كي حسن كنه وكذا في قضاء الصلوات يجوز ان لا يبرأ من صلوة عليه واخر صلوة عليه وفي الاحتياطيين وفي هذه المسئلة اقوال ثلاثة ذكرنا في فصل فقهاء الفوائت من هذا المجموع ٥ انظر من رمضان مستمدا وهو معر فضا احدي وستين يوما التقا والكتارة ولم يعين اليوم للتقاضي هكذا اخذاه الفتية ابو الليث رجة الله لان الغالب ان الذي يصوم عن القضاء والكتارة يبتدئ بالتقاضي بالكتارة والغالب كالتواضع فكانه نوى التقاضي اليوم الاول ونوى الكتارة فيما وراه اذ لو نوى من الليل قضاء رمضان والتقوع بفتح فضاء في قول ابي يوسف رجة الله وهو رواية عن ابي حنيفة رجة الله وعند محمد رجة الله بفتح تقوعا ولو نوى قضاء رمضان وكتارة البين لا يصير شارعا في احدهما بالاجماع ولا يمكن يصير متطوعا

في الجامع في الابواب المتفرقة متصلة بالبيع وفي المستقاة يوسف عن ابي يوسف رجة الله في الاملا ولو صام يوما ينوي به قضاء يوم من رمضان وينوي به صوما من كفارة يمين او ظهاريين من رمضان استحسانا عن ابي يوسف ولو نوى كفارة ونظوعا خارا عن الواجب استحسانا عن ابي يوسف رجة الله وقال محمد رجة الله هو متطوع فان بوله من يومين من قضاء رمضان او من ظهاريين او من يمينين اجزاه عن احدهما في قولنا وكذلك لو صام ثلاثة ايام عن يمينين اجزاه من احدهما في قولنا ولو اصبغ ينوي ان يصوم فضا من شهر رمضان وكفارة يمين حتى كان تطوعا عند محمد رجة الله لو افطر فيه فقي يوما قال بعضهم اذا دفعنا ذلك اليوم الذي كان عليه قبل الشروع في هذا الصوم وهذا لا يصح لانه علمه بالافطار في هذا اليوم وجوب تقاضا ذلك اليوم لا يتعلق بالافطار في هذا اليوم بل المراد به تقاضا هذا اليوم وهذا الشك في مسئلة المظنون هذه الحجة في الجامع في باب نيل البيوع بباب وفي فتاوي الامام الاجل محمد الدين النسيبي رجة الله اذ لو نوى الصوم للتقاضي بعد طلوع المخرجي لا يقع بنية عن التقاضي بغير شارعا في التطوع فان افطر لم يمه القضاء كما اذا نوى التطوع ابتداء يصير هذه المسئلة اشكالا في مسئلة المظنون ايضا ويجوز ان يكون ناول هاتين المسائلتين ان لا يعلم انه لم يصير صائما بغير نوى اما اذا علم و افطر لا تقاضا عليه في مسئلة المظنون **الفصل الثاني في الشهادة على روية الهلال**

الواحد اذا شهد بروية هلاك رمضان وان كانت السامعة عليه تقبل شهادة الواحد اذا كان مسلما حلالا كان او امواة او عبدا او امة او محمدا وفي قدن ناسبا بعد ان يكون عدلا في ظاهر الرواية وذكر الطحاوي انه تقبل شهادة الفاسق وروي الحسن عن ابي حنيفة رجة الله انه لا تقبل شهادة الحدود في القذف بعد التوبة واما اذا كان مسورا الحال فالظاهر انه لا تقبل شهادته وروي الحسن عن ابي حنيفة رجة الله انه تقبل شهادته وهو الصحيح وكان الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رجة الله يقول اذا كانت السامعة امة تقبل شهادته الواحد اذا اقر وقال راب الهلال خارج البلدة في الصحرا او يقول راية في البلدة بين حلال السحاب في وقت يدخل في السحاب لم يخلل اما بدون هذا التفسير لا تقبل لمكان التهمة واما اذا كانت السامعة لا تقبل شهادته الواحد في ظاهر الرواية خلافا لما روي الحسن عن ابي حنيفة بل يحتاج فيه الى زيادة العدد والعدد في هذا في معناه ذلك روي الحسن بن نيار عن ابي حنيفة رجة الله انه تقبل شهادة رجلين او رجل وامراة وعن ابي يوسف رجة الله انه قال يعتبر قدره بعد والسماعة وعن خلف بن ابوب انه قال حسمانية بلخ قليل وعندي ابي حفص الكبير انه يعتبر الوفاة عن محمد رجة الله انه قال ينؤمن بعدد الفعلة والكثرة الى زاي الامام ثم اما لا تقبل شهادة الواحد على هلال رمضان اذا كانت السامعة امة اذا كان هذا الواحد في المصر واما اذا كان خارج المصر او حارس اعلا الاماكن في مصر وذكر الطحاوي رجة الله انه تقبل شهادته وهكذا ذكر في كتاب الاستحسان وذكر في العدة وروي انه لا تقبل شهادته في ظاهر الرواية وذكر الكرخي انه تقبل وفي الاقضية صحيح رواية الطحاوي واعتمد عليها في هذا الذي ذكرنا في هلاك رمضان واما اذا قامت الشهادة بروية هلال شوال او بروية هلاك في الحجية اذ كانت السامعة فالحجاب فيه كالحجاب في روية هلاك رمضان يعني لا تقبل فيه شهادة الواحد بل الشرط فيه زيادة العدد ولا بد من اعتبار العدالة والحرية في شهادته الواحد اذ وفي شرح الطحاوي عن ابي حنيفة رجة الله انه تقبل في ذلك شهادة رجلين او رجل وامراة فانما اذا كانت السامعة لا تقبل ما لم يشهد بذلك رجلان او رجل وامراة في ظاهر الرواية وفي المسئلة انه

يقبل في ذلك سنة واحدة الواحد وذكر شيخ الاسلام رحمه الله في شرح كتاب السنة ذات أنه شهد في السنة
في النظر والاصحى انما يعتبر اذا كانت بالساعة او كانت مصحبة وحاشا من مكان اخر اما اذا كانت مصحبة
وما حاشا من مكان لا يكتفي بسنة اثنين بل بشرط سنة جماعة وعن ابي يوسف رحمه الله في المسامحة
هو قريب من هذا فقال انما قبل سنة رجلين على هلال شوال اذا كانا قادمين او اخيرا انما رايه
في غير البلد اما اذا اخيرا انما رايه في البلد وكان البلد كثيرا لاهل فمتراياه الناس لا بدوان
يكو بواجبة كثيرة وروي لم يشرعن ابي يوسف رحمه الله في الاما لي ان ابا حنيفة رحمه الله كان يجيز
على هلال شهر رمضان سنة الرجل الواحد العدل والعبد والامة والمحدث ودني القذف اذا كان
عدلا لا يجوز سنة الكافر والناسق ولا يحجر في هلال ذي الحجة والنظر الا سنة رجلين او رجل
وامرأتين ولا يحجر سنة العبد والامة والمحدث ودني القذف قال وهو قول ابي يوسف رحمه الله
وعن القتيبة ابي جعفر انه قال في هلال رمضان في الصوم يتقبل قول رجل عدل شوالا كان بالساعة
او لم يكن وروي عن الحسن بن زباد انه قال يحتاج الي سنة رجلين في النظر والصوم جميعا سواء
كان بالساعة او لم يكن واما هلال ذي الحجة وذكر في بعض المواضع انه بمنزلة هلال شوال وذكر
في بعض المواضع انه بمنزلة هلال رمضان ويتقبل سنة الواحد على سنة الواحد في هلال رمضان
والسنة لفظ السنة ذكره شمس الامة الشرحي رحمه الله في شرح كتاب الاستحسان وهكذا
ذكر الناطقي في هدايته وذكر شيخ الاسلام في شرح مواد الصوم انه لشرط فيه لفظ السنة
وفي سنة الفطر والاصحى يعتبر لفظ السنة وذكر شيخ الاسلام في شرح كتاب السنة سنة الواحد
اذا شهد على هلال رمضان عند القاضي والسما متعينة ونيل الامام سنة دة وامر الناس بالصوم
لما موائلين يوما غفر عليهم هلال شوال قال ابو حنيفة وابو يوسف رحمهما الله يعيرون من القذف
وان كان يوم الحادي والثلاثين ولا يفترون وقال محمد رحمه الله يفترون وقال شمس الامة الحلواني
هذا الاختلاف فيما اذا لم يردوا هلال شوال والسما مصحبة فاما اذا كانت متعينة فانه يفترون بلا
خلاف وهذا اذا شهد على هلال رمضان واحد واما اذا شهد شاهدان على هلال رمضان والسما
متعينة وقبل القاضي سنة دهما وصاوا الثلثين يوما فلم يردوا الهلال ان كانت متعينة يفترون من القذف
بالاتفاق وان كانت مصحبة كذلك يفترون اليه اشا وفي القدر وري والمسقا وهكذا حكى مؤيد شيخ
الاسلام ابي الحسن وقيل في نوادي القاضي الامام ركن الاسلام علي السعدي انهم لا يفترون والاول
اصح ومن هذا الحسن واقعة بخاري في رمضان سنة احدى وسبعين شرع الناس في الصوم يوم الاربعاء
وجاء يوم الاربعاء الذي هو التاسع والعشرون من يوم الصوم عند القاضي اثنا وثلاثة وقالوا
رأينا هلال رمضان عشية يوم الاثنين ليوم الثلاثاء واليوم يوم الثلاثاء فالتق الاخوة ان السما
ان كانت متعينة خال سارا او هلال رمضان ان القاضي يجعل الخميس يوما لعبد وان لم يردوا الهلال
عشية يوم الاربعاء اهل مصر عدا واستبان للمؤلفة ثلاثي يوما وشرعوا في صوم رمضان ولم يصم
رجل معهم حتى راء الهلال من القذف صام اهل مصر ثلاثين يوما وصام هذا الرجل تسعة وعشرين
يوما فخلية قضا يوم ولان صام اهل مصر غير روية من غير عدس ثمان ثلاثين وفيهم رجل لم يصم معهم
حتى راء الهلال من القذف صام اهل مصر ثلاثين يوما وصام هذا الرجل تسعة وعشرين يوما فليس عليه
قضا يوم وفي القدر وري اذا صام اهل مصر تسعة وعشرين يوما للدوية وفيهم مريض لم يصم فخلية
تسعة وعشرين فان لم يعلم هذا الرجل ما صنع اهل مصر صام ثلاثين يوما ليجز عن العدة يفتن وفي
المسقا عن ابي يوسف رحمه الله وابراهيم عن محمد رحمهما الله اذا صام اهل بلدة ثلاثين يوما للدوية وصام

اهل بلدة تسعة وعشرين يوما للروية فعلمهم قضاء يوم قال القدر روي رحمه الله في كتابه اذا كان
 بين البلدة تين تقارب لا تختلف المطالع لزم حكم احدي البلدين البلدة الاخرى واما اذا كان تقاونا
 بحيث تختلف المطالع لم يلزم حكم احدي البلدة تين البلدة الاخرى قال شمس الائمة الحلواني رحمه الله
 الصحيح من مذهب اصحابنا رحمه الله ان الجواز اذا استقامت وتحقق فيها بين اهل البلدة الاخرى يلزمهم
 حكم هذه البلدة في مجموع النوازل شاهدا ان سندا عند قاضي مصر لم يراهله الهلال علي ان قاضي
 مصر كذا سندا عنه شاهدا ان بروية الهلال وقضي به ووجد استجماع شرائط صحة الدعوي قضى القاضي
 ليهاد بها حكاة عن شيخ الاسلام قال محمد رحمه الله ولا عبرة لروية الهلال بها را قبل النزال ولا
 بعد وبني لليلة المستقبلة بخوة ورد الاثر عن عمر رضي الله عنه قال ابو يوسف رحمه الله اذا كان قبل
 النزال وبني لليلة الماضية قيل قول ابي حنيفة رحمه الله لكول محمد رحمه الله وبني صوم شيخ الاسلام
 رواية عن ابي حنيفة انما اذا عاين في هلال الليلة قبل الشئ فيمن هذه الليلة وبني المستقاة
 عن ابي حنيفة رحمه الله اذا كان مجراها امام الشمس والشمس سلكها فهي لليلة الماضية وان كان
 مجراها خلف الشمس فهي لليلة المستقبلة كالامام اذا راى الهلال وحده فليس له ان يخرج ولا ان
 يامر الناس **الفصل الثالث في بيان ما يفسد الصوم وما لا يفسد الصوم ما وجب**
 بالخروج القضاء والكفارة وما وجب القضاء والكفارة هذا الفصل مشتمل علي بوعين نوع منه في بيان
 ما يفسده وما لا يفسده اذا عالج ذكره بيده حتي امي قال ابو بكر دابوا القسم رحمهما الله لا يفسد
 صومه وغامة المسايخ علي انه يفسد وعلي هذا الخلاف اذا راى في هيمية وانزل لم ينزل لا يفسد
 صومه بلا خلاف واذا قبل هيمية او مس فرج هيمية وانزل لا يفسد صومه بالاشفاق في صوم شمس الائمة
 الحلواني رحمه الله اذا قبل امرأة وانزل او قبل المرأة ووجها وانزل فسد صومه قال شمس
 الائمة هذه اذا زلت بلالافان وحديث لفة الانزال ولكنها لم تنزل لا يفسد صومه محمد رحمه
 الله خلافا لابي يوسف رحمه الله علي قياس ما اذا زلت في منامها فوجبت لفة الانزال الا انها لم تنزل
 بل لا يلزمها الاعتسال ولذا خالف امرأته في رمضان قبل الصبح فلما حني الصبح خرج فامني بعد الصبح
 لا يفسد صومه لانه لم يوجد بعد الصبح لا صورة الجماع ولا معناه واذا نظر اى امرأة لهيوة وامني
 لا يفسد صومه وان مسها وامني يفسد صومه والمراد مس ليس بيها ثوب واذا مسها من وراء الثياب
 فان كان بعد حرارة اعضائها يفسد صومه اذا امني وان كان لا بعد حرارة اعضائها لا يفسد صومه وان
 امني في صوم شمس الائمة الحلواني رحمه الله واذا مس المرأة ووجها حتي انزل لم يفسد صومه
 ولو تكلفت لذلك ففيه اختلاف المسايخ في الثاني واذا مس امرأة فامني لا يفسد صومه وتدل
 ان خرج المذي علي سبيل الذنن يفسد صومه جماع الميت يفسد الصوم اذا انزل قيل يجب ان تكون
 هذه المسئلة علي الخلاف قياسا علي جماع البهيمة اذا انزل واذا جامعها في الهيا راسيا فذكر وهو
 مخالفا فقام عنها او جامعها ليل فافجر الصبح وهو مخالفا فقام عنها قال محمد رحمه الله ماسوا ولا قضا
 وهكذا روي الحسن بن زياد عن ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله وان وجد جزوا الجماع الا انه لا
 يستطيع الاستناع عنه قال اسمعيل قال ابو يوسف يقي الذي كان يلها بالليل ولا يقضي الذي كان
 يلها بالنهار وبني الحادي امران علمنا على الرجل من الجماع فانزلنا فعليهما القضاء وان لم ينزلنا فعليهما
 عليها واذا انظرني احليه لا يفسد صومه عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله خلافا لابي يوسف وروي
 عن محمد انه يوقف في هذه المسئلة في اخر عمره قال الفقيه ابو بكر البجلي رحمه الله ما يفسد صومه علي

الفصل الثالث في ما يفسد الصوم وما لا يفسد الصوم ما يجب

القضاء والكفارة وما يوجب التقادون الكفارة هذه الفصل مشتمل على نوعين نوع منه في ما يفسده وما لا يفسده اذا عالج ذكره بيده حتى امي قال ابو بكر وابو القاسم رحمهما الله لا يفسد صومه وعامة المشايخ على انه يفسد وعلى هذا الخلاف اذا التي بميمية وانزل وان لم ينزل لا يفسد صومه بلا خلاف واذا قبل بميمية او مس فرج بميمية وانزل لا يفسد صومه بالا اتفاق في صوم شمس الخوازي رحمه الله اذا قبل امرأة وانزل او قبلت المرأة زوجها وانزل فسد صومه قال شمس الائمة هذه اذا زارت بلالان وحديث لغة الانزال ولكنها لم تنزل بل لا ينبغي ان يفسد صوم محمد بن محمد رحمه الله خلافا لابي يوسف رحمه الله على قياس ما اذا زارت في منامها فوجدت لغة الانزال الا انها لم تنزل بل لا يلزمها الاعتساف ولذا جاع امراته في رمضان قبل الصبح فلما حبس الصبح خرج فامني بعد الصبح لا يفسد صومه لانه لم يوجد بعد الصبح لامورة الجماع ولا معناه واذا نظر الى امرأة لبهوة وامني لا يفسد صومه وان سها وامني يفسد صومه والمراة مس ليس بينهما نوب واذا امسها من وراء الثياب فان كان بعد حرارة اعضائها فسد صومه اذا امي وان كان لا بعد حرارة اعضائها لا يفسد صومه واذا امي في صوم شمس الائمة الخوازي رحمه الله واذا امست المرأة زوجها حتى انزل لم يفسد صومه ولو تكلفت لذلك ففقهه اختلاف المشايخ في الثاني واذا امست امرأة فامذي لا يفسد صومه وتدل ان حرج المذي على سبيل الدفن يفسد صومه جماع الميت يفسد الصوم اذا انزل قيل يجب ان تكون هذه المسئلة على الخلاف قياسا على جامع البهيمية اذا انزل واذا جامعها في النهار رسائيا فنذكر وهو محال ففهم عنها او جامعها ليليا فانجز الصبح وهو محال لظننا ففهم عنها قال محمد رحمه الله مما سوا ولا فقا وهكذا روي الحسن بن زياد عن ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله وان وجد جزوا الجماع الا انه لا يستطيع الامتناع عنه قال اسمعيل قال ابو يوسف يفتي الذي كان نكاحا بالليل ولا يقضي الذي كان نكاحا بالنهار وفي الخاوي امران ان علمنا على الرجل من الجماع فانزلنا فعليه القضاء وان لم ينزل فلا قضاء عليه واذا افطرني احليله لا يفسد صومه عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله خلافا لابي يوسف وروي عن محمد انه يوقف في هذه المسئلة في اخر عمره قال الفقيه ابو بكر البجلي رحمه الله انما يفسد صومه على

قوله اي يوسف اذا وصل الى الجوف واما اذا بقي في القصة لا يفسد صومه وهكذا ذكر في المشايخ
وروي الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله ان الصب في الاطيل بمنزلة الحقة يفسد الصوم اذا وصل
الى الجوف ونظم المشايخ في الاقطار في اقبال النساء منهم من قال هو علي هذا الخلاف ومنهم من قال
يفسد الصوم بلا خلاف كالحقنة واذا اكل او افطر شيئا من الدوا في عينه لا يفسد صومه عندنا وان
وجد طعم ذلك في حلقه وان يرق فرأي اثر الكحل ولونه في بزاخه عامة المشايخ على انه لا يفسد صومه
واذا كان بين اسنانه شي دخل جوفه وهو كاره عن ذلك لا يفسد صومه هذا هو لعق محمد رحمه الله
فاما اذا ابتلعه فغلبه اخلاص المشايخ وبن في الجامع الصغير على انه لا يفسد صومه وهذا اذا
كان شيا قليلا واما اذا كان شيا كثيرا فسد صومه ودخل جوفه او ابتلعه والحصة وما فوقها ذكر في
اخلاف ائمة يعقوب عن ابي حنيفة رحمه الله وفي الجامع الاصفهان باب الضر الدوسي فذكر الكثير
بان يفسد صومه على ابتلاعه من غير ريق وهذا اذا لم يخرج من فيه وان اخرج من فيه ثم ابتلعه فسد صومه
بلا خلاف ثم ما بين اسنانه اذا كان قدر الحصة او فوقها وابتلعه حتى فسد صومه يلزمه الفقا ولا
يلزمه الكفارة هكذا روي عن ابي يوسف رحمه الله وان ابتلع سمكة كانت بين اسنانه لا يفسد صومه
بالاجاع وان تناولها من الخارج ان ابتلعه كذلك فسد صومه وان مضى لا يفسد صومه الا ان يجد
طعمه في حلقه وعن ابي العثم انه يفسد صومه لم يبتلع ان مضى في حلقه واذا مضى اهل الجحيم يابسة
ولم يدخل فيها في جوفه لا يفسد صومه ولو فعل هذا بالناي او السكر يفسد صومه وفي الواقعات
للصمد الشهيد رحمه الله اذا قال المدفوع ثم الصائم ان كان قليلا نحو النظرة او الفطرية لا يفسد صومه
لان الخنزعة غير ممكن وان كان كثيرا حتى وجد ملحوت في جميع فمه وابتلعه فسد صومه وكذلك
الجواب في عرق الوضوء في املا محمد بن مقاتل صاحب محمد بن الحسن رحمه الله اذا نزل دمة من عينه
الى فمه ودخل حلقه فظرة وكذلك كل ما كان خارج الفم وفي الواقعات للصمد الشهيد ايضا الدم
اذا خرج من الاسنان ودخل الحلق ان كانت الغلبة للبراق لا يفسد الصوم وان كانت الغلبة للدم
فسد الصوم وان كانا سويا فسد الصوم احتياطا واذا وضع البراق على فمه ثم ابتلعه فسد صومه بالافق
وان كان البراق شيا خفيفا فليس فيه ولكن لم ير ان فمه ثم ابتلعه لم يفسد صومه في يوم شمس
الاية الحلواني رحمه الله وعن العنيد ابي حنيفة اذا خرج البراق على سفته ثم ابتلعه فسد صومه
وفي المستق الحسن بن ابي مالك عن ابي يوسف رحمه الله اذا خرج البراق من فمه ثم خرج رجع الي
فيه ودخل حلقه وتبين من الفم او لم يبين فان كان ذلك قد رما صاب الصائم فانه يطره واما
دخل الحنط في انفه من راسه فاستشه وادخل فمه على غل منه لا يفسد صومه وهو بمنزلة ريقه وفي
البياحي اذا امسك في فيه شيئا لا يוכל بوصول الى جوفه لا يفسد صومه وفيه ايضا عن نصير اذا دخل
المانع عند الغشال لا يفسد صومه الا ان يصيب فيه متهدا واذا وقع تلج او طر في فمه وابتلعه
ذكر في بعض المواضع انه لا يفسد صومه في المطر وينسد في الثلج وذكر في بعض المواضع على العكس وفي
الجامع الاصفهان يفسد صومه فيها وهو المختار في المستاذ اشرب الصائم يفسد صومه وعليه لقنا
قال ولعين هو كالبني واستار الى الفرق فقال لا يري ان النائم او ذاهب العقل اذا دبح لا يוכל
ديخته والناسي للشمعة يוכל ذبيحته ولذا دخل القنار او الدخان او طعم الادوية لا يفسد صومه
وكذلك الدباب اذا دخل جوفه لا يفسد صومه فيه استادة الي انه لو ادخله يفسد صومه وبه قال
بعض المشايخ وفي النوازل والواقعات الصائم اذا استنجن وبالع في الاستنجا حتى بلغ الما موضع
الحقنة هذا اقل ما يكون ولو كان فطرة **نوع آخر** اذا اكل ورق الشجر ان كان ما يוכל

غادة كذا من كدم من الاستد او المال من الاستد فغلبه القضاء والكفارة وكذلك ان اكل حلوي
من الاستد فغلبه القضاء والكفارة وان اكل هذا الاشيا بعد ما كبر لا يلزمه القضاء لا يفسد اكله كذلك
هذا هو الاصل في جنس هذه المسائل ان ما يוכל عادة اما مقودا بنفسه او شيا للغير فاذا اكل
الصائم يلزمه القضاء والكفارة وكذلك ما يبدى ويبي به اذا اكله الصائم يلزمه القضاء والكفارة
به وما لا يוכל عادة ولا يبدى او يبي به اذا اكله الصائم يلزمه القضاء والكفارة وعلي هذا الاصل اذا
ابتلع حورية يابسة او لوزة فلا كفارة وان ابتلع لوزة رطبة او بطيخة صغيرة فغلبه القضاء ولو
صنع الحورية اليابسة او اللوزة حتى وصل المصنوع الى جوفه فغلبه الكفارة روي ذلك عن ابي
يوسف رحمه الله من غير فصل وروي هشام عن محمد رحمه الله هكذا من غير فصل قال مشايخنا رحمهم
الله ان وصل القشر او لا الى حلقه فلا كفارة عليه وان وصل اللب او لا الى حلقه فغلبه الكفارة
لان في الوجه الاول الفطر حصل بالقشر وفي الفصل الثاني حصل بالللب وفي مستقرات الفقيه ابي
حنيفة اذا مضى الحورية الرطبة لا كفارة عليه لانه لا طعم لها والغلبة فيه للمرأة بخلاف اليابسة
اذا ابتلعها من غير مضى فلا كفارة عليه وعليه القضاء وفي نوادر من سماعة اذا اكل قشور الرمان
بشجره او ابتلع رمانة فغلبه القضاء ولا كفارة عليه وان اكل قشور البطيخ ان كان يابس كان خال
بتدريته ولا كفارة عليه وان كان رطبا وكان خال بتدريته فغلبه الكفارة واذا تناول سمكة
من الخارج وابتلعها من غير مضى ففي وجوب الكفارة كلام واختيار الصدر الشهيد رحمه الله على الوجوب
لانها من جنس ما يتقدي بها وعن الفقيه ابي حنيفة اذا اكل السمكة حية حية لا كفارة عليه
وان كثرت وان ابتلع الحنطة حية حية يلزمه الكفارة بلا خلاف قال شمس الاية الحلواني رحمه
الله في فصل الحنطة انه يلزمه الكفارة وان اكل حبة وفي التدوير اذا فقم الحنطة وابتلعها فغلبه
الكفارة لان الحنطة ما يتقدي بها فاما اذا اكل رطبا يוכל كذلك واذا ايسر ثقيلا ويؤكل وان
اكل السمير فلا كفارة عليه الا ان يكون ثقيلا وذكر شمس الاية الحلواني في شرح كتاب الصوم ان
فيه اختلاف المشايخ ولم يقرر للمثلي وغير المثلي واكل الاوز والحدوس لا يوجب الكفارة وان اكل
عجينا او قنبا ذكر شمس الاية الحلواني رحمه الله انه لا كفارة عليه وفي واقعات الصدر الشهيد
اذا اكل عجينا فلا كفارة عليه عند ابي يوسف خلافا لمحمد رحمه الله وفي بعض الكتب ذكر الخلاف
على عكس هذا وان الفقيه ابو الليث رحمه الله يفتي بعدم الوجوب وان اكل عجينة الحوكة وهو الذي
يقال بالعارسية يستعني ان يلزمه الكفارة كالواكل عصية في نوا در شمس الاية ايضا وفي
الدرة اذا الت بالسن والديس تحب الكفارة باكله لانه يוכל كذلك وفي الحنطة والسمير اذا غسل
وظل بالمكرو يسمى بالعارسية ليست تحب الكفارة باكله لانه اذا اكل الطين الارمني فغلبه الكفارة
لانه يبدى او يبي به وان اكل الطين الذي ياكل الناس على سبيل التلذذ ذكر شمس الاية الحلواني في
صومه ان فيه اختلاف المشايخ وذكر في نوادر الصوم عن محمد رحمه الله انه لا كفارة قال به الا
الا ان كثيرا من المتأخرين استحسنوا واجبوا الكفارة وفي البياحي عن بن المبارك رحمه الله مطلقا
انه تحب الكفارة قبل له يرويه عن احمد فقال هو قول محمد رحمه الله وفي بعض روايات المستقي شرط لوجوب
الكفارة الاكل للتدوي واذا اخذت من الحنطة كلها فلما مضى ذكر انه صائم فابتلعه فغلبه القضاء
والكفارة ولو اخرجها من فمه ثم اغادها وابتلعها فلا كفارة عليه لان لا اخرج صادرة خال لغات
عنه واذا اكل الملح وعن محمد قبل تلزمه الكفارة وقيل بخلافه وقيل بوجوب الكفارة باكل قليله وبعد
الوجوب باكل كثيره لان الكثير مضر واذا اكل شيا مطبوخ فغلبه القضاء بخلاف وفي وجوب

الكفارة اختلاف المشايخ قال الصدر الشهيد رحمه الله والصحيح انه يجب الكفارة وان اكل الحرام غير مطبوخ فعليه القضاء والكفارة بلا خلاف وفي سترقات اي جمع رجة الله الذمع اذا دخل فمها اصابها ان تلذذ بها بسلامة فغلبه القضاء والكفارة واذا ابتلع فزان غيره فلا كفارة الا اذا ابتلع بزاق منه بغير تحميمه يلزمه الكفارة لان الناس قتل ما يعاقبون عن بزاق اصدقائهم واذا قبل امرأة فانزل عليه القضاء والكفارة واذا اصابها بالهراس فذكر وهو يحيا لظها فبقي كذلك ارجاعها لميلها فبقي الصبح وهو يحيا لظها روي الحسن بن زياد عن ابي حنيفة وابي يوسف وهشام عن محمد بن محمد ان الله ان عليه القضاء دون الكفارة وعن ابي يوسف رحمه الله انه اذا بقي بعد الطلوع فعليه الكفارة وان بقي بعد الزوال فلا كفارة والمرأة اذا ركعت زوجها في شهر رمضان علي الحائض فمكروها ذكر في فتاوي اهل البيت انه يجب عليه والقضاء والكفارة لان الزوج لا يجامعها الا بعد استئذان لالة وعند ذلك يزول الاكراه بخلاف ما لو اكرهها وعليها وحامها حيث لا يجب عليها الكفارة ولكن ما ذكرته خلاف ما ذكر محمد رحمه الله فقد ذكر محمد رحمه الله في الاصل انه لا كفارة علي الزوج اذا جامعها وهو مكروه لان هذا انظار بعد روي عليه النووي وما قيل بهذا النوع اذا اصبغ الرجل صابنا ثم اكل وشرب واجامع ثم سافر في اخر النهار فعليه الكفارة واذا مرض بعد ما جامع فلا كفارة عليه فكذا ان اذا احضت المرأة بعد ما جامعها زوجها فلا كفارة عليه والنفقة ان الكفارة انما تجب باستحقاق المشروع والاداء لان الكفارة انما تجب بعد الاطوار لا يتصور الا بالاداء والمشروع جميعا فاداءا وشرا والاداء اقام حالة السحر يزول الاستحقاق عن الاداء الا عن المشروع في الوقت لان السحر امر يوجد من جهة فلا يبل الا فيما يوجد من جهة وهو الاداء واذا زال الاستحقاق عن الاداء لا يجب الكفارة لان وجوب الكفارة باعتبار استحقاق المشروع والاداء جميعا واذا كان الاداء فابتدأت السحر ولا عمل للسحر في ازالة الاستحقاق عن المشروع في الوقت يعني الاستحقاق في حق المشروع وفي حق الاداء والكفارة جميعا واذا احضت المرأة او مرض الرجل والاداء قائم يزول الاستحقاق عن المشروع في الوقت لانه عذرهما من قبل من له الحق فيزول الاستحقاق عن المشروع ثم يزول عن الاداء لانه ساقط عليه واذا كان الاداء فانيما وان لم يزل الاستحقاق لقوته زال حق المشروع في الوقت وجوب الكفارة باعتبار استحقاق المشروع في الوقت والاداء لان الحائض بها تاكل ولو اكره علي السحر بان اركب الدابة فمكروها واخرج الي السحر مكرها ذكر الحسن في كتاب صومه انه لا كفارة عليه عبد ابي حنيفة رحمه الله ولم يذكر قولنا وذكر في اختلاف رافضيه يقول انه علي قول ابي يوسف يلزمه الكفارة مجملها ان العذر جاس جهة صاحب الحق فلا يبيح الكفارة كالسائر باختياره وكما لو اكره علي السحر فخرج بنفسه ولا يبيح حنيفة رحمه الله ان العذر جاس جهة المنظر فلا يوجب الكفارة كالمرض واذا حست المرأة ان هذا اليوم يوم حبه فأنظرت او انظرت الرجل في يوم هو نوبة الحيض لم تحض ولم تقم في ذلك اليوم اجتمعا علي ان في فصل الحيض الكفارة واسا في فصل الحيض اختلاف المشايخ والصحيح انه يجب في فتاوي القاضي في نواذر الصلاة لمحمد بن الحسن رحمه الله انما اظفر مستعدا بما يجب به الكفارة ثم جن في يوم مع ثم افاق في يومه فعليه القضاء والكفارة ومن اصبغ في رمضان لا يبيح الصوم فاكل او شرب فلا كفارة عليه وقال رافضيه الله يجب الكفارة وقال ابو يوسف رحمه الله ان كان قبل الزوال فعليه الكفارة وان كان بعد الزوال فلا كفارة عليه وروي الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله فبين نوي قبل الزوال ثم جامع بنية يومه لا كفارة عليه هذه الجملة من القدر روي في نواذر الصوم من اصبغ في رمضان وهو مقم لا يبيح الصوم ثم اظفر قبل الزوال فلا كفارة عليه عبد ابي حنيفة وقال

عليه الكفارة ولو اظفر بعد الزوال لا كفارة عليه في قولهم ولو قدم مسافرا مصره وهو صائم ثم اظفر في يومه مستعدا قبل الزوال او بعده او كان مريضا فاصبح صائما ثم اظفر في يومه مستعدا فلا كفارة عليه عبد ابي حنيفة رحمه الله ذكره هشام في نواذر الصوم ان عليه الكفارة وفي نواذر رافضيه منعهم من اظفر في يومه مستعدا فلا كفارة عليه قال في الاصل فان جامع ايتاما في رمضان عليه كفارة واحدة فان كثر في عامه في يوم واحد وجامع عليه كفارة اخرى قال الناطقي في هذا بنية وكان شيخنا ابو عبد الله يقول في الدرس روي رافضيه ان ابي حنيفة ان عليه كفارة واحدة في الوجنتين جميعا فان اظفر ولم يكفر حتى دخل رمضان اخرين قابل لجامع في صوم رمضان القابل عليه كفارة اخرى ذكره في الجرد عن ابي حنيفة رحمه الله وفي نواذر هشام عن محمد رحمه الله لا خلاف عن غيره والنفقة بينهما ان كل رمضان اظفر وحرمه بذلك عليه وحول دمان يبيع وجود صوم اخر فيه جري رمضان ان جري رجلين اظفر فعلي كل واحد الكفارة ولا لذلك في مسيلتنا لان الحرمة المحلة الشهر لذلك عليه ان لا يتحلل في ايام الشهر ما يبيع وجود صوم اخر فيه له ذلك يجب كفارة واحدة وفي القدر روي ان اظفر في رمضان فالمشهور ان عليه لكل فطر كفارة وان لم يكفر قال محمد رحمه الله يلزمه كفارة واحدة واذا اظفر في اليوم الثاني قبل تكثيره من الاول هل يتعلق به الكفارة كعقلته بالاول ثم ساد اخل كما يقول في الوطى انه اذا ربي ثم رانا بعد ذلك تعلق بكل مرة الحمد ثم ساد اخل فينتقم علي حد واحد لذلك في الكفارة او يقول بالوطى الثاني لا يتعلق الكفارة لا اعرف هذا الموضع مستصوابا والظاهر من المذهب انه لا يتعلق بالوطى في اليوم الثاني وجوب الكفارة لان شهر رمضان له حرمة واحدة ففي اليوم الاول لما جامع صادف جماعة شهر كامل الحرمة فتعلق به الكفارة فانما جامع يوم ما اظفر التكثير صادف الجماعة حرمة نافضة فلم يجب الكفارة قال الناطقي في هذا بنية وهو اختيار شيخنا ابي عبد الله وفي نواذر الصوم لمحمد بن الحسن ان اظفر في رمضان من غير عذر فاعتق رقبة ثم اظفر فاعتق رقبة ثم اظفر فاعتق رقبة ثم استحق الاول فانه يحجز به الباقيان وان استحق الاوسط يحجز به الاول والاخير فان استحق الاخير فعليه مكانه كفارة وان استحق جميعا فعليه كفارة واحدة لانما استحق الاول لم يجب لليوم الثاني كفارة لانه بعد ما كثر عن الاول فينتفع العتق الثاني من الاول وما عتق عن اليوم الثالث جاز كرجل جامع في يوم ثم جامع في يوم اخر ثم جامع في يوم اخر وقد كثر عن الاول يلزمه الكفارة بوطى اخر بعد ما اذا استحق ما عتق عن الاول فانه لا يبيح التكثير به فاذا وطي يوما اخر لم يجب عليه الكفارة فينتفع عتقه عن الاول ثم جامع اليوم الثالث بعد عتقه عن اليوم الثاني فوجد جماعة بعد تقدم الكفارة عن الاول فلزمته كفارة اخرى وما اذا استحق الجميع فالوطى الثاني والثالث وحده قبل تكثيره عن الاول لذلك لزمته كفارة واحدة عن الكل **الفصل الرابع في بيان ما يكره من الصلوات وما لا يكره** قال ابو يوسف رحمه الله كانوا يكرهون ان يتبعوا رمضان صيا ما خوفان بلحق بالقرينة اذ لديه صوم السبت وهذه اللفظة دليل علي ان الكفارة في حق الغوام لا في حق اهل العلم وحكي عن بعض المتقدمين ما هو قريحه من هذا يعني للعالم ان يصوم سرا وبني الجمال عنه والمناخرون من مشايخنا لم يروا به اساسا واختلفوا في الافضلية بعضهم قالوا الافضل فيه التتابع وبعضهم قالوا الافضل فيه التقريب واما صوم يوم السبت ويوم الاحد فذكر شيخنا انه ان وافق يوم السبت صوما فهو الرجل قبل ذلك لا بأس به وذكره شمس الائمة الحلواني رحمه الله انه لا بأس به اذا كان لا يفتقد تقويم ذلك اليوم واما صوم يوم النير وروا المهرجاني ذكر

ومع ان حنيفة كره ما عتق فقام

الصدر الشهيد رحمه الله في واقعة انه يجوز من غير كراهية في العترة وركب ويكره صوم يوم النور
 والمهرضان اذا تعدد لان فيه تقطيعه وذلك عادة المحوس وذكر شمس الائمة الحلواني كراهية مطلقة
 المتأخرين من قال ان صامه لفظها لصاحب الجوس بمكروه وان صامه شكرا لانقضا للشك فلا بأس به ومن
 لم يكرهه من سائحين قال ان كان يصوم قبله تطوعا فلا فصل ان يصوم وان كان لا يصوم قبله تطوعا
 فلا فصل ان لا يصوم قال في التتوي ورواها عن صوم الوصال وهو ان يصوم ولا يفطر وفيه
 ايضا ولا بأس بصوم يوم الجمعة وقال ابو يوسف جازي في كراهية الا ان يصوم يوما قبله او
 بعده وعن ابي يوسف انهم كانوا يستحبون صيام ايام البيض وكره بعضهم تركه الصوم الغاوي اذا
 كان يتأكل في شهر رمضان فاحذر ان يضعفه الصوم فالنظر له افضل وهذا ان الخلل الذي يمكن
 في الدين بسبب ضعفه وتعاقد عن القتال لا يمكن تداركه في غيره هذا الوقت والخلل الذي يمكن في
 صوم شهر رمضان بسبب الاطعام يمكن تداركه في عدة ايام اخر فكان النظر ابي وذكر الحسن في كتابه
 ان الوقت بمرات اذا كان صائما وحذر ان يضعفه الصوم وبني عن المذكور ان ينظر ليتقوى على
 المذكور ان كان الغاوي لا يخاف الضعف على نفسه يصوم ولا ينظر ليصير حراما بين العبادتين ذكره
 في السبوي في باب **الفصل الخامس في المجنوز والمجنون** عليه السلام هو الذي
 يبلغ مجنونا والمجنون الغاربي هو الذي بلغ من جنون في حق وجوب الفضا اذا افاد في بعض
 الشهر على السوا ومن اصحابنا من فرق فقال بان المجنوز الاصيل اذا افاد في بعض الشهر لم يلزمه
 فضا ما مضى وهكذا روي ابن سماعة عن محمد وذكر في المستقاع ابي يوسف رحمه الله فضا في المجنوز
 الاصيل اذا افاد في بعض الشهر انه يلزمه الفضا وجه ظاهر الرواية ظاهر وجهه من فصل ان الخطا
 في المجنوز الاصيل يتوجه عليه بعد الافاقة فيكون بمنزلة الصبي اذا بلغ في حلال الشهر وهذا لا يلزمه
 فضا ما مضى فضا كذلك ولا كذلك المجنوز الغاربي واذا افاد في الليلة الاولى من رمضان لم
 اصح مجنونا واستوعب الشهر كله وذكر الفقيه ابو جعفر في كشف القوامض انه يلزمه فضا جميع الشهر
 الا ذلك اليوم وهكذا ذكر في الجامع الصغير للشيخ عبد الرحمن في الجامع الصغير للروائي وفي
 شرح الطحاوي وفي المحرر للحسن بن زياد وفي الجامع الصغير لشمس الائمة الحلواني وذكر في الاصل انه
 لا يلزمه الفضا والاصح انه يلزمه وذكر شمس الائمة في صوم الاصل ان منهم من قال يلزمه فضا جميع
 الشهر وزعموا ان محمد رحمه الله اشار اليه في الكتاب حيث قال فدخل شهر رمضان وهو منق واذ
 دلوا الهلال فقد دخل الشهر وهو منق قال رضي الله عنه والصحيح انه لا يلزمه الفضا لان الليلة
 لا يصام بها وعلي هذا اذا افاد في ليلة وسط الشهر ثم اصبح مجنونا وان افاد في اخر يوم من رمضان
 ان افاد قبل الزوال لزمه وان افاد بعد الزوال فالناس يختلفون فيه والصحيح من الجواب ان لا يلزمه
 بمنزلة الليلة لانه لا يفتح الصوم فيه وفي الجامع الصغير اذا اعني عليه بعد ما عرفت الشئ من الليلة
 الاولى من رمضان وبني كذلك جميع الشهر فعليه فضا جميع الشهر الا اليوم الاول اما اذا توفي بعد
 دخول الليل الاول قبل الاغما فانه توفي الصوم في محله فصحت النية وصح صوم ذلك اليوم وكذلك اذا
 لم يعلم انه توفي قبل الاغما لان كل مؤمن في كل ليلة رمضان على قصد صوم العترة هذا هو الظاهر والبا
 على الظاهر واجب ما لم يعلم خلافه حتى لو كان هذا الرجل مسافرا ولم يعلم وجود النية منه في الليلة
 كان عليه فضا اليوم الاول لان قصد صوم يوم العترة في الليلة من المسافر ليس بظاهر وكذلك ان
 كان هذا الرجل متمكنا ببلاد النظر في رمضان كان عليه فضا اليوم الاول لان حاله مثله لا يول

علي عزيمة الصوم واما اذا اعني عليه قبل دخول الليلة الاولى لزمه فضا اليوم الاول لان الاعمال
 قبل دخول وقت النية فلا يمكن ان تجعل النية موجودة ظاهرا قال العترة في كتابه لواعني عليه في
 ليلة من رمضان وافاد من العترة قبل الزوال وتوفي الصوم اجزاه وكذلك المجنوز ومعنى المسئلة
 اذا علم قطعا انه لم يوفى تلك الليلة ولم يعلم وجود النية وعدمه بقصده في العترة جاز ولا يحتاج الي
 النية **الفصل السادس في ما يكره للضا ان يفعله** يكره للصائم ان
 يفطر في العترة ذكر في الاصل قبل هذه في صوم الفرض اما في صوم التطوع فلا يكره وذكر شمس الائمة الحلواني
 رحمه الله ومن المتأخرين من قال في صوم الفرض انما يكره اذا كان له منه يوما او اكثر لا يمكن له منه بد
 بان احتاج الى شراي ما كوله وحذر ان لا يذوق غير فيه او لا يوافق لايكره في صوم شيخ الاسلام
 ورضي علي الكراهية في فتاوي اهل سمرقند في هذه الصورة فقال ويكره للصائم ان يذوق العسل
 او الدهن عند الشراي يعرف الجيد من الردي وفيه ايضا يكره للصائم ذوق المرققة وفي فتاوي الشيخ
 اذا كان زوجه سبي الخلق يضا يكره في ملوحة الطعام فلا بأس به وفي المستقاع ابي يوسف رحمه الله
 ان لا يباحية رحمه الله كان يكره ان يضع المرأة تصيب من الطعام وفي العترة لا بأس بذلك اذا
 لم يجد منه بد قال العترة رحمه الله لا بأس للصائم ان يتبل ويأش اذا اسن على نفسه ماسوي
 وردي الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله انه كره المعانقة والمباشرة والمصافحة وليس بين الروايتين
 ثابتي رواية الحسن بخوله على المباشرة الفاحشة بان يقاسمها وهما مجزوات وليس مزجه فزعه هذا
 مكرهه بلا خلاف لان المباشرة اذا بلغت هذا المبلغ يقضي الى الجماع غالبا وما ذكر في هذه الرواية
 بخوله على ما لا يمكن المباشرة فاحشة وفي المباشرة اذا لم تكن فاحشة اذا كان يحاذي على نفسه
 يكره ايضا **الفصل السابع في العترة المجنوزة** الفطر اذا افطر في صوم
 بغير عذر فقد ذكر في كتاب الصيام للحسن بن زياد في موضع انه لا يفطر وذكر في موضع اخر انه اذا
 بذله ان يفطر قال ابو حنيفة رحمه الله لا بأس بان يفطر ويتقي يوما مكانه وان كان بعد رجل
 الروايات عن اصحابنا رحمه الله ان الصيافة هل تكون عذرا عن ابي يوسف اذا فاد اخ له الي
 الطعام فبذله عذر يفطر ويتقي وروي هشام عن محمد رحمه الله انه اذا دخل على اخ له يسأله ان يفطر
 فلا بأس ان يفطر وفي المامونية للحسن بن زياد رحمه الله ادعي لي وليمة وهو صائم تطوعا فليجب ولا
 يفطر فان اقم عليه اهل الوليمة ان يفطروا فطر فلا بأس ومن المتأخرين من قال ان كان صاحب الدعوة
 يرضى بجزءه وصورة ولا يتأذي بترك الافطار لا يفطر وان كان يتأذي يفطر ويتقي قال شمس الائمة
 الحلواني رحمه الله ان كان يتق من نفسه الفضا يفطر فعلا لا يذوق عن احية المسلم وان كان لا يتق
 نفسه الفضا لا يفطر وقد اختلف متأخر بلخ فمن حلف على صائم بطلاق امرائه ان يفطر قال حلف من
 ابوب لا ينبغي ان يفطر قال الفقيه ابو الليث يفطر ويتقي وعلى قياس مسئلة الصيافة يجب ان يكون
 هذه المسئلة على التفصيل الذي ذكره شمس الائمة في تلك المسئلة وهذه الامة اذا افاد قبل
 الزوال اما اذا كان الافطار بعد الزوال فلا ينبغي ان يفطر الا اذا كان في ترك الافطار عقوب
 الوالد بن او واحد بهما واما الافطار بغير عذر بشرط الفضا ذكر في المستقاع ابي يوسف انه يحل هذا
 روي الحسن بن زياد عن ابي حنيفة رحمه الله وذكر الفقيه ابو بكر الرازي عن اصحابنا انه لا يحل
 والمتأخرون فيه وهذا كله في التطوع فاما في الفرض والواجب لا يحل الافطار الا بعد رؤا المصافة

ليست بعدد رواتب ليس بعدد في اليوم الذي نشأ السقم فيه وعدد فماعة من الايام والمرصع
 في الايام كلها اليوم الذي من فيه وغيره في ذلك سواء السفر الذي يبع النظر ما يبيع الضرر والمرصع الذي
 يبيع النظر ما يباع منه الموت او زيادة عليه وادارال المؤمن وبي الصفت لاجل الاططار **الفصل**
الثاني في صدقة الفطر اختلف مشايخنا في جواز الوهب في صدقة الفطرة باعتبار
 العين او باعتبار القيمة قال بعضهم باعتبار العين لان العين مضمومة عليه في بعض الروايات وقال بعضهم
 باعتبار القيمة لان كون الربيب مضموم عليه غير مشهور فلاحط ان يراعي فيه القيمة ودقيق الحنطة
 وسوية كالحنطة ودقيق الشعير وسوية كالشعير حتى يجوز من دقيق الحنطة وسوية نصف صاع كما
 يجوز من الحنطة نصف صاع ومن دقيق الشعير وسوية لا يجوز اقل من صاع كما لا يجوز من الشعير اقل
 من صاع واختلف طريق المشايخ في طريق الجواز في الدقيق وبعضهم قالوا الدقيق يجوز باعتبار العين
 لانه مضموم عليه في بعض الروايات وقال بعضهم يجوز باعتبار القيمة لان الفطر الذي في الدقيق في
 الشهرة ليس نظير الزاد في الحنطة فكان مضموم عليه من وجه دون وجه فيجوز باعتبار القيمة الا انه
 قد نصف صاع من دقيق الحنطة ونصف صاع من دقيق الشعير لان قيمة الدقيق تزداد على قيمة الحنطة
 والشعير في الغالب حتى لو استقص لا يجوز وروي الحسن عن ابي حنيفة رجة الله لو اعطي قيمة نصف صاع
 دقيق او سويق جيد وذلك لان سواي نصف صاع حنطة وسط لا يجزيه وكان عليه قيمة نصف صاع حنطة
 وسط وهذا يدل على ان الجواز من الدقيق والسويق بطريق القيمة لانه غير الواجب ولا روي
 عن اصحابنا رحمهم الله في خبر الحنطة والشعير وانفق المشايخ على الجواز واختلفوا في طريقة
 بعضهم قالوا يجوز بطريق العين اذا ادي مؤين في خبر الحنطة وبعضهم قالوا باعتبار القيمة وهو الصحيح
 لان الخبر غير مضموم عليه وان كان نظير الحنطة في القوة الا انه ليس نظيرها في المقدار لان الحنطة
 مكيلة والخبر موزون والشرع قد اسرنا بالكيل في صدقة الفطر فلا يطاق الوزن مقامه كما في الربوا
 والذي يورده هذا القول مادي ابن رستم في نوادره عن محمد رجة الله انه لو وزن اربعة ارطال
 واعطاه عن نصف صاع لا يجوز لان الشرع ورد بالصاع وهو مكيل مختلف وزن ما يخل فيه فيعتبر
 ذاته وذكر القدر وروي عن ابي حنيفة رجة الله انه يجوز لان الصاع قد ربا لوزن فان ابا حنيفة ومحمد
 رحمهما الله قد رآه ثمانية ارطال و ابو يوسف والثاني رحمهما الله قد رآه خمسة ارطال وثلاث
 رطل وهذا من باب الوزن قال الطحاوي والصناع الذي يقدّر الحنطة بنصفه والشعير بالثلاثة
 مندر ثمانية ارطال مما ليس في كيله ووزنه وهو العدم والمائى ومعناه ان العدم يستوي كيله
 ووزنه هي لوزن من ذلك ثمانية ارطال ووضع على الصاع لا يزيد ولا ينقص وما سوي ذلك
 قارة يكون الوزن اقل من الكيل كالمخ واثارة يكون الوزن اكثر من الكيل كالشعير فان كان الكيل
 تسع فيه ثمانية ارطال من العدم والمائى فهو الصاع الذي يكال به الشعير والتمر والحنطة واذا اراد
 ان يودي القيمة في صدقة الفطر يودي قيمة اي الثلاث شايين الحنطة والشعير والربيب وهذا قول
 ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله وعند محمد رجة الله يودي قيمة الحنطة وكان القيمة ابو بكر
 الاعمش يودي قيمة الحنطة افضل وكانت القيمة ابو بكر الاعمش يقول اذا الحنطة افضل من اذا
 القيمة وكان القيمة ابو جعفر رجة الله يقول اذا القيمة في ديارنا افضل من ابي يوسف رجة
 الله انه قال الدقيق احب الي من الحنطة والدرهم احب الي من الدقيق ويجوز ان يعطى ما يجي عن
 جماعة مسكين كما في الزكاة ولو اعطي ما يجي عن واحد جماعة من المساكين ذكر الكرخي رجة الله انه
 لا يجوز لان عدد المساكين غير مضموم عليه في صدقة الفطر اما المضموم عليه قدر المودي وذلك لا

مختلف بخلاف كثرة اليقين فان هناك لو صرف ما يجب عن جماعة الى مسكين واحد لا يجوز لان العدد هنا
 مضموم عليه وغيره من المشايخ قال لا يجوز لان الاعناء مضموم عليه لا يحصل الا عا اذا صرف ما يجب
 عن واحد الى جماعة وان كان للصغير مال فادى الاب صدقة الصغير عن ماله لا يضمن استحقاقا وهذا
 قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله ويضمن فبا سواه هو قول محمد رجة الله والمسئلة في الحاصل بنا
 على انه اذا كان للصغير مال فصدقة الفطر على من يجب فعندها يجب على الصغير فاذا ادي من ماله
 فقد ادي واجبا على الصغير من مال الصغير فلا يضمن وعند محمد الوجوب على الاب فاذا ادي من مال الصغير
 فقد ادي حقا واجبا على نفسه من مال الصغير فيضمن وان كان للزاد الصغير مملوك وللصغير مال
 سوي المملوك فعلى قوليما يودي عن عبد الصغير من مال الصغير كما يودي عن الصغير من ماله وعلى قوله
 محمد رجة الله لا يودي عن عبد الصغير من ماله كما لا يودي عن الصغير من ماله ولو لم يكن للصغير
 مال سوي العبد لا يجب على الاب صدقة فطر مملوك الصغير هكذا ذكر محمد رجة الله وهذا الجواب لا
 يشكل على قولنا لان عندهما صدقة الفطر في الصغير يجب باعتبار المونة والولاية جميعا حتى لا يجب على
 الاب صدقة الفطر عن الصغير اذا كان للصغير مال لعدم المونة وقد تقدم المونة ههنا ايضا لانه
 لا يجب على الاب نفقة مملوك الصغير واما ليشكل على قول محمد رجة الله لانه يوجب صدقة الفطر في الصغير
 باعتبار الولاية لحسب الا ترى انه اوجب صدقة الفطر عن الصغير اذا كان للصغير مال وقد تقدمت
 المونة بوجود الولاية وههنا وجدت الولاية ايضا فان الاب على مملوك وله الصغير ولاية والعذر لمحمد
 ان قضية التماس في الولدان لا يجب الصدقة لكن اوجبا ذلك بالنسب وهو قد علم عليه السلام ادوا
 عن كل جرو عبد صغير او كبير فقد اوجب الصدقة عن ولد الصغير ولم يوجب عن عبد الصغير لان المراد
 من قوله عليه السلام كل عبد المودي لا عبد غيره كما ان المزا من الولد ولد المودي فبقي عبد الصغير
 على اصل العتاس ولا تسقط صدقة الفطر بالناحية وان طال اعتبارها لها بالزكاة من حيث ان كل واحد
 منهم ملق مائي ومن افتقر بعد يوم الفطر لم يسقط منه هذه الصدقة لان العتاس شرط الوجوب وبعد ما
 وجب تعلق بالذمة فلا يسقط بذلك المال ويجوز التلقيق في صدقة الفطر بين حسيين مختلفين بان
 يودي نصف صاع من تمر ونصف صاع من شعير لان الحس وان اختلف فالمقصود متحد وهو حصول
 الكفاية والعنا ويجوز تعجيل هذه الصدقة قبل يوم الفطر بيوم او يومين وعن ابي حنيفة رجة الله
 ليست او يستثنى وجه ذلك انه تجل بعد وجود سبب الوجوب وهو اس موهة وملى عليه فيجوز كما لو عمل
 الزكاة بعد كمال العتاس واختلف المشايخ ان ذكر اليوم واليومين في الاصل وقع اتفاقا وكان السيد
 الجواز به قال بعضهم وقع اتفاقا حتى لو عمل قبل ذلك يجوز وقال بعضهم لا بل كان التقيد الجواز به
 لان المقصود اغتاء العتير في يوم النظر كما به الحديث فتصيته ان يخص بيوم النظر لكن يجوز التعجيل
 قبله بيوم او يومين لما فيه من تحقيق الاغناء ليسيقن به قبله ففيا زاد على ذلك العمل بتخصيته واذا
 كان للمجنون مال فصدقة مظهره في ماله عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله وان لم يكن له مال
 فصدقة الفطر على الاب وروي عن محمد رجة الله فيمن بلغ مجونا ان صدقة فطره على بيوه وان كان مبيعا
 فمن لم يجب على ابيه ولا عليه وبي زياراته نواذره ههنا من جن في معونه فلم يزل مجونا حتى ولد
 له لم يكن عليه صدقة الفطر عن ولد قال الشيخ ابو عبد الله الجرجاني رجة الله وعندي على قولنا لم يزل
 ظروبه كما يلزمه عن عبده وعن محمد رجة الله لا يلزمه فطرة وله كما لا يلزمه فطرة عبيده ٥٥
الفصل التاسع في غنكاف يجب ان يعلم بان الاغتكاف سنة مشروعة وهو ان يبيع و واجب هو ان

بوجبة على نفسه واذا اراد الاغتباط على نفسه ينبغي ان يذكر بلسانه ولا يكتفي لا بجاهه النية بالغلب
 ذكره شمس الامية الخواني في كتاب الصوم والصوم شرط لصحة الاعتكاف الواجب وقد اختلف الروايات
 في الغلب روي الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله ان الصوم شرط لصحة الاعتكاف وفي ظاهر الرواية ليس بشرط وهو
 قولها ويشترط وجود ذات الصوم لا الصوم لجهة الاعتكاف حتى ان من نذر باعكاف رمضان صح نذره
 لانه امتات النذر الى محل قابل للصوم في ذاته وان لم يكن قابلا للصوم لجهة الاعتكاف وهذا لا ينافي
 عزنا كون الصوم شرطاً للاعتكاف بالنقص وهو قوله عليه السلام لا اعتكاف الا بالصوم وهذا
 النص يعمد لذات الصوم لا للصوم بجهة الاعتكاف فالذي لعل عليه ان النبي صلى الله عليه وسلم
 واصحابه رضوان الله عليهم اجمعين كانوا يعتكفون في العشر الاواخر من شهر رمضان ومعلوم انهم ما
 صاموا عن الاعتكاف اما صاموا عن رمضان فعلم ان شرط صحة الاعتكاف وجود ذات الصوم حالة
 الاعتكاف قال القندري في كتابه لا يبيع الاعتكاف الا في مسجد الجماعة وروي عن ابي حنيفة
 رضي الله عنه انه لا يبيع الاعتكاف الا في مسجد فيه المقلوبات الخمس قبل ان اراد ابو حنيفة رحمه الله
 غير المسجد الجامع وان في المسجد الجامع يجوز الاعتكاف وان لم يملوا فيه المقلوبات كلها لجماعة وروي
 المتعاقب ابي يوسف رحمه الله ان الاعتكاف الواجب لا يجوز اذ هو في غير مسجد الجماعة والتلخيص
 اذ اراد في غير مسجد الجماعة ولا يخرج المعتكف عن معتكفه ليلا ولا نهارا الا بعد ان يخرج من غير عدد
 ساعة فسد اعتكافه في قول ابي حنيفة وقال لا يفسد حتى يكون اكثر من نصف يوم فالخروج عند
 ابي حنيفة رحمه الله ناقض للاعتكاف قل اوكثر وعندهما الخروج التلخيص بنقص وعن هذا قلنا
 انه اذا استقل من مسجد الى مسجد من غير عدد ناقض اعتكافه عند ابي حنيفة وعندهما لا ينتقض من
 العذر الخروج اذا الجمعة بعد ذلك ان كان منزله قريباً خرج حين قول الشمس وفي القندري
 انه يخرج عند الاذان فيكون في المسجد عند اربع اصبلي اربعا وستة قبل الجمعة اربع للمسنة وركعتا
 تحية المسجد وروي عن ابي حنيفة رحمه الله عند اربع اصبلي قبلها اربعا وبعد اربعا وركعتا في اصل
 اربع قبلها واربعا وستة بعدها على حسب اختلاف الاخبار في المأذنة بعد الجمعة وان كان منزله
 بعيد من المسجد يخرج حين يرى انه يبلغ المسجد الجامع عند الاذان او اقام في المسجد الجامع بربا ولبيلة
 لم ينتقض اعتكافه ولكن يكره ذلك فرق بين هذا وبينها اذا خرج لعابطة او بول ودخل منزله ومكث
 في منزله فانه يفسد اعتكافه وان كان ساعة عند ابي حنيفة رحمه الله والفرق ان المسجد الجامع
 محل لا فيه الاعتكاف فيكون محلا لمكانه اما بيته ليس محل لا يبيد الاعتكاف فلا يكون محلا لمكانه
 وهذا كله في الاعتكاف الواجب بل ان اوجب الاعتكاف على نفسه اما في اعتكاف التل وهو ان
 يشترع فيه من غير ان يبرجيه لنفسه لا بأس بان يخرج بعد نذر وبغير عذر وهذا على ظاهر الرواية فان
 على ظاهر الرواية لم يند اعتكاف التطوع بشي فان محمد رحمه الله قال في الاصل معتكف نذر ما اقام
 نارك له اذا خرج ولهذا لم يشترط الصوم لصحة اعتكاف التل وعلى رواية الحسن عن ابي حنيفة رحمه
 الله اعتكاف التل معتد بيوم ولهذا شرط لصحة اعتكاف التل الصوم على هذه الرواية ويحرم على
 المعتكف الجماع ودواعيه الليل والنهار في ذلك سواء يفسد الاعتكاف بالجماع ناسيا ولا يشهد بالاكل
 ناسيا لان الاكل ليس من محظورات الاعتكاف بل هو من محظورات الصوم ولهذا اوقف هذه الحجة
 بالنهي والاكل ناسيا لا يفسد الصوم فلا يفسد الاعتكاف فاما الجماع من محظورات الاعتكاف قال الله
 تعالى ولا تناسواوهن وانتم غافلون في المساجد فيستوي فيه الناس والعامة ولا بأس للمعتكف ان
 يبيع ويشترى في المسجد وعن ابي يوسف رحمه الله قال اذا حضر السلعة في المسجد فهو مكروه قبل

اذا كان يبيع ويشترى للخجارة فهو مكروه واذا صام يوما تطوعا لم قال في بعض النسخ على اعتكاف هذا
 اليوم فلا اعتكاف عليه سواء قال ذلك قبل نصف النهار او بعده في مؤمر العيون وذكره في المسئلة
 في المسئلة قال لا اعتكاف عليه في قياس قول ابي حنيفة رحمه الله قال ابو يوسف رحمه الله ان كان قال
 ذلك قبل الزوال فقلبه ان يعتكف وان كان ذلك بعد الزوال فليس عليه ان يعتكف وهكذا روي
 عنه فيمن اصاب منظره قال الله على ان اعتكف هذا اليوم وكان قبل انقضاء النهار انه يلزمه ان
 يعتكف ويصوم وان لم يفعل فقلبه المقتضا والله اعلم **كتاب الحج** ومن لا يجب عليه الحج ومن لا يجب عليه
 هذا الكتاب يستدل على احد عشر فضلا الاول في بيان من يجب عليه الحج ومن لا يجب عليه قال ابو حنيفة
 رحمه الله لا يجب الحج الا على من له سلامة البدن وملك الزاد والراحلة وهو راية عن ابي يوسف
 ومحمد رحمهما الله وقال لا يفي ظاهر الرواية لا يجب الحج الا لمن له سلامة البدن وملك الزاد والراحلة وهو راية عن ابي يوسف
 عن ابي حنيفة حتى ان في ظاهر الرواية عن ابي حنيفة لا يجب الحج على المومن والمعتكف والمعتكف
 للرملين وان ملكوا الزاد والراحلة وهو راية عن ابي حنيفة لا يجب عليهم الا حجاج بالهجرة لان الحجاج
 بالماله يدل عن الحج بالماله وفي ظاهر الرواية لا يجب الحج على هؤلاء اذا ملكوا الزاد والراحلة قد را
 يحجون به ويحج معهم من يرفقهم ويقيمهم ويؤدبهم الى المسالك والى حاجتهم وهو راية الحسن عن ابي حنيفة
 رحمه الله حتى لا يجب علي هؤلاء الحجاج بالهجرة لانهم لا يملكون الاصل وهو الحج بالماله يجب عليهم التلخيص
 ملك الزاد والراحلة وهو صحيح المالك فلم يحج حتى صار رسا او ملكوا الزاد لان الحجاج بلا خلاف الا على
 اذا وجد الزاد والراحلة ولم يجد من يتودعه ولم يلزمه الا ان ينفسه بالاجماع وهل يلزمه الا حجاج
 بالماله فهو على الخلاف بين ابي حنيفة وصاحبيه هكذا ذكر شيخ الاسلام وفي المتعاقب ابي عامر قال
 سمعت اباعصمة الكبير قال سمعت ابراهيم بن رستم واباسلمين في المرأة والاخي لاما مال وليس لها مال
 يخرجها الى الحج قال احمد ما عن محمد رحمه الله انه يجب الحج عليهما وليست احرا الا على من يخرجها وسدل المرأة
 للمحرم حتى يخرجها وقال الاخر ليس حج واما الاخي اذا وجد قائدا بيتا الى الحج ووجد مؤنة القابض في
 قول ابي حنيفة رحمه الله في المشهور لا يلزمه الحج كما في الجمعة وذكر الحاكم الشهيد في المسئلة انه يلزمه
 الحج واما علي فلهما نذر كرشح الاسلام لا يلزمه الحج على قياس الجمعة وهكذا ذكر ابن سماعه في
 نؤاده عن محمد رحمه الله قال ابن سماعه والحاصل على قول محمد في حق اهل الاقات ان كل من كان من
 اهل آفة فكل مع ذلك الآفة الا انه يحتاج الى معونة فوجد تلك المعونة فعليه الجمعة والجماعة والحج
 وكل من كان من اهل آفة لا يتدرا ان يتعد ويمشي ويوم وان اعني على ذلك حتى يجلد ويؤمع فليس
 عليه جمعة ولا جماعة ولا حج وذكر القندري في شرحه ان في وجوب الحج عليها في هذه الصور روايتين
 ان كان صحيح البدن الا انه لا يملك الزاد والراحلة ولكن يدل له غيره الزاد والراحلة في طريق الحج
 ومعناه انه اباح ذلك له غيره لانه لا يستطاع له عند نواك الكرخي رحمه الله يقول انها تشترط
 الزاحلة في حق من تبعه عن مكة واما اهل مكة ومن حوله لا تشترط الزاحلة في حقهم واختلفوا في ان
 الطريق روي ابن سماعه عن ابي حنيفة رحمه الله انه شرط الوجوب كالزاد والراحلة ومن اصحابنا من
 جعله شرط الاداء او ثرة الخلاف يظهر في وجوب الوصية بالحج فمن جعله شرط الوجوب قال لا يجب عليه
 الوصية بالحج ومن جعل شرط الاداء قال يجب عليه الوصية بالحج والمحرم في حق المرأة شرط ثلثة كانت
 او عجوزا ان كان بينهما وبين مكة مسيرة ثلثة ايام واختلفوا في كون المحرم شرط الوجوب او شرط
 الاداء حسب اختلافهم في من الطريق والمحرم الذوح ومن لا يجوز من كنهها على المناسيد بومناع او مبرية
 لان المنقود من المحرم الحفظ لان النساء عرصة للفتنة والزوح يحفظها وكذا في شارب محارمها والمرد العبد

والمسلم والذي سوا قال القدر في شرحه الا ان يكون محرما بغيره اياها فلا يسافر معه
 لانه لا ينقطع عنها ولهذا لا يجوز له ان يخلوا بها قال القدر في رجه الله وكذلك المسلم اذا كان مائرا
 لاسيا من معه والصبي الذي لا يحتمل لغيره له وكذا المحبون الذي لا ينفق واذا وجدت محرما فلما ان
 خرج بغيره من الزوج في حجة الفرض دون التطوع وروي الحسن عن ابي حنيفة رضي الله عنه في المرأة
 النادرة على نفقتها ونفقة المحرم ان الحج فيتر من عليه واصطربت الروايات عن محمد رجه الله في هذا
 واكثر المتأخرين على انها ان وجدت محرما لا يتر من عليه بنفقة بغيره عليها الحج وما لا خلاف ان
الفصل الثاني في المأمور بالحج عن الغير اخذت عبارة المشايخ في المأمور
 ان علي قول اصحابنا رحمهم الله ان اصل الحج عن المأمور وللأمر ثواب النفقة لان اصل الحج يقع عن
 المأمور به كان يقول شيخ الاسلام خواجه زاد رجه الله وهذا لان اصل الحج لو وقع عن المأمور
 يقع انصار المأمور نائبا عن الامر في اصل الحج ولا وجه للمولان الحج عبادة بدينية والعبادات
 البدينية لا تجري فيها النيابة والدليل عليه انه يشترط اهلية المأمور وهذا يدل على ان الفعل
 يقع عن المأمور وانما كان للأمر ثواب النفقة لان اتفاق المأمور جعل كاتفاق المأمور اسكن القول به
 لان النيابة تجري في الاتفاقات وانما سقط الحج عن المأمور لان الاتفاق اقيم مقام الاتفاق في حق سقوط
 الاتفاق في حالة الجزع عن الاتفاق كما اقيم القدام مقام الصوم في حق الشيخ الثاني في حق سقوط
 الصوم حالة الجزع وعبارة بعضهم ان اصل الحج يقع عن المأمور به كان يقول متمش الاية السحرية
 الله ونحوه ورد الاثر عن النبي صلى الله عليه وسلم حيث قال للحنبلية حجي عن ابيك وهذا يدل على
 ان اصل الحج يقع عن المحجج عنه والدليل عليه ان حجة الاسلام لا يقع عن المأمور ولو كان اصل الحج
 يقع عن المأمور لوقع حجة الاسلام عنه والدليل عليه ان المأمور بالحج يحتاج الى استناد الاحرام الى
 الامر والاحرام عقد على الا انه قد ايدى ذلك على ان اصل الحج يقع عن المحجج عنه وهذا هو الكلام في حق
 الفرض حيثما الى حج التطوع فتقول من امر غيره بحجة التطوع جاز ذلك وبصير المأمور ثواب النفقة
 في طريق الحج من حيث انه سبب الحج بالانفاق او بصير المأمور عاجلا ثواب فعله للمأمور وهذا جاز
 عند اهل السنة ومن الناس من يكره جعل ثواب غيره لغيره وليست بظاهرا فله نقلي وان ليس لائسا
 الاماسي واهل السنة يحقون بما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه صلى على كعبتين اهلين بوجوه
 احدهما عن نفسه والآخر عن امته ولا حجة له في الاشارة لان الانسان اذا جعل فعل سعي نفسه لغيره
 كما روي السعي لذلك الامر والجواب الذي ذكرنا في حجة التطوع بان اتفاق المشايخ اما على قوله
 من قال في حجة الفرض ان اصل الحج عن المأمور وللأمر ثواب النفقة فظاهر واما على قوله من قال
 في حج الفرض ان الحج يقع عن المحجج عنه فلانا انما عرفنا ذلك بحديث الحنبلية وحده وروي في الفرض
 لابي القليل انما سقط من الحج عن الانسان ما حجاج غيره اذا كان الحج وقت الا اذا عجز عن الاداء
 بنفسه ودام غيره الى ان مات انما اذا زال غيره بعد ذلك فلا سقط عنه حجة الاسلام لان اصل
 في هذا الباب حديث الحنبلية فانه روي عن الشيخ الثاني بيانه في ذكر محمد رجه الله في اصل
 الحج رجلا وهو مريض فلم يزل مريضا حتى مات فهو جازع عن حجة الاسلام وان صح لغيره عن حجة
 الاسلام وروي المعلى عن ابي يوسف رجه الله انه ان براع من رجه قبل فزع المأمور عن الحج فثقله
 الاقادة وان براع ما فزع المأمور عن الحج فلا اقادة عليه وجعل هذا نظير المأمور بالصوم اذا قدر
 على الجزر ونظير المعلى بالتيمة اذا قدر على ما وان حج رجلا وهو صحيح اجزاء عن التطوع لان فرض

الحج يتأدى بالاحتياج خالفه العذر وكل عبادة جاز اذا فرضها حالة العذر جاز اذا انقضت تلك الحالة
 في غير حالة العذر ولا لصلوة قاعد او راكبا وكل من كان عاجزا لا يبرح رواله غالبا وظاهرا وهو
 قادر على ان يحج غيره عنه يجب عليه ذلك وكل من كان عاجزا لا يبرح رواله كالمومن والحسن لا
 يجب عليه ذلك لان العبرة للعالم والظاهر في فاذ كان عاجزا لا يبرح رواله عالما الحق
 بالحج الذي حقيقته واذ كان عاجزا لا يبرح رواله ظاهرا وعالما الحق بالعبادة الدائمة حقيقته حكى
 عن الشيخ الامام الجليل ابي بكر محمد بن الفضل رجه الله ان المرأة ان لم تحج محرما لم تحج عن نفسها
 الى الوقت الذي يحج ولا لغيره على السبب فيثبت من الحج عنها وقيل ذلك لا يجوز لفرضه وجود
 المحرم فان ثبت رجلا فان دام عدم المحرم الى وقت الموت فذلك جاز للمريض اذا حج عنه فدام
 به المرض وبني فتاوى ابي الليث رجه الله المأمور بالحج اذا خرج قبل ايام الحج ينبغي ان ينفق من
 ذلك المال الى بيته او الى كوفه او الى المدينة او الى مكة فيقيم بها وينفق من مال نفسه حتى يحج
 او ان الحج ثم يرحل وينفق من مال الميت حتى يتحقق التسبب وهذا الاتفاق في الطريق من مال الميت
 فان اتفق في اقامته من مال الميت فهو من مال الميت لا يتحقق من غيره وان الميت اذا قام المأمور في
 موضع خمسة عشر يوما ينفق من مال نفسه لانه ليس بمسافر وينفق المأمور من مال الميت ذاهبا وجائيا
 الى بلد الميت وبوديقية النفقة الى الوصي وهذا اذا لم يوسع الميت عليه اما اذا وسع بان جعل
 الثاني صلة له بعد رجوعه لا بأس بذلك هكذا ذكر المسئلة في الجامع الصغير وفي الاصل اذا كان
 الميت قال لما بقي من النفقة فهو للمأمور به فذا على وجهين ان لم يبين الميت رجلا لم يحج عنه كاست
 الوصية بالثاني باطلة والحنبلية في ذلك بان يقول الموصي للموصي اعطي ما بقي من النفقة من ستيت
 وان عتيق الموصي رجلا لم يحج عنه كانت الوصية بالثاني جائزة واذا استأجر المأمور بالحج جازما
 ليجدهم ينظر ان كان مثله لخدم نفسه فهو من مال نفسه لانه لا يكون مائرا فها وان كان مثله
 لا يخدم نفسه فهو من مال الميت لانه يكون مائرا فها ومن حج عن غيره هل لغيره ان يدخل الحرام
 ويبطي اجر الحارس وغير ذلك المختار له ان ينفق ما ينفقه الحاج لان المعروف والمعروف كالمعروف
 والمأمور بالحج لا بأس به بالهدى في الطريق وتسير ذلك ان يخطأ الذر اهر للنفقة مع الرفقة سوا
 كان الميت امه بذلك او لم يامر بالمعروف والمأمور بالحج اذا حج مائرا مع فالحج يقع عن نفسه وهو
 مناس للنفقة لان الحج المعروف ان يحج راكبا لان المعروف بالحج الزاد والراحلة فانفق الوصية
 الميوي في واقعات الماطن المأمور بالحج اذا اخذ طريقا الى مكة ابعد او اقر نفقة فان كان الحج
 لبيكه فله ذلك كبعد ادي ترك طريق الكوفة واخذ طريق البصرة حتى لو اخذ منه النفقة لا يبين
 لانه ربما يكون الذهاب في هذا الطريق البصرة وان به الحج عن الميت في العمة لنفسه لا يبين النفقة
 الميت وما دام مستغلا الميت فنفقة على لانه عامل لنفسه فاذا دفع منها نفقته في مال الميت وان
 به العمة لنفسه لم يحج عن الميت فالواضح جميع النفقة لانه خالف امره وبني فتاوى ابي الليث
 رجه الله رجلا لم يبرح رواله ان حج عن الميت في هذه السنة واعطاه النفقة فاخر الحج عنه حتى مضت
 السنة وحج من قال جازع عن الميت ولا يبين النفقة لان ذكر السنة للاستيعال لا للمسجد الامر وصار
 هذا كما ذكر في كتاب الوكالة في رجل وكل رجلا ينفق عنه او ينفقه عدا انا عتته بعد عذجان ولو اجم
 رجلا فقطع عليه في بعض الطريق وتدا انق من مال الميت فمضى على وجهه ان معني على وجهه وانفق من
 مال نفسه فالحج لا يسقط عن الميت وهو مستقر لان الشرع اقام السبب مقام الحج وذا الاتفاق في
 كل الطريق من مال الميت وان لم يحج وقد بقي في يد من ذلك ثمن ينفق من ذلك على نفسه في رجوعه

فولان رجلا دفع اليه ذاك المني فوجع عن الطرب وقال صنعت وهذا نفق من مال الميت لم يصدق وهو من جميع النفقة الا ان يكون امرا ظاهرا يدل على صدق من ادعى ان سبب الضمان قد ظهر فلا يصدق الا اذا كان ظاهرا او في واقعات المناطعي المأمور بالحق اذا قال حجبت عن الميت وانكر الورثة والوصي والقول قوله مع يمينه لا يتم ان ادعى الرجوع عليه وهو سكران فلو قال قوله الا ان الميت لو كان له علي اجزاء من ماله حج عني بهذا المال حج عنه بعد موته فكله البينة انه حج له لانه يدعي الخروج عن طاعة ما عليه والورثة يكرهون دعي الحيوان الحاج عن الميت اذ انما بعد الموت اجزائه اجزى عن الميت لان الحج عنه في نفسه وان لم يمت ورجع قبل طواف الزيارة لم يخرج من على المسافر يرجع بغير احرام بنفقة وبقضي ما بقي لان هذا من حيثية المأمور بالحق اذا اقام مكة بعد الحج اذا كان اقامة معقاة فالنفقة من مال الامور وان كانت غير معقاة فالنفقة من مال المأمور والمعتبر في زماننا ان ينتم الى وقت خروج الناس اذ لا يمكن ان يسبهم في الخروج ولو عزم مكة زيادة على قدر المعقاة لم يخرج من على الخروج عادت نفقته في مال الامور الا ان يكون قد اتخذ مكة دارا فلا نفقة بعد ذلك وكذلك ان اتخذ موطئا اخر وطنا له لم يبدله الا نفقات ان لم يكن له ان ينفق من مال الامور في المسكن الحاج عن الميت اذا بقيت المناسك كلها واقام مكة ان اقام خمسة عشر يوما فصاعدا ينقطع حكم ذلك السفر وتكون النفقة في الاضراف في حال نفسه وان كان اقل من ذلك فنفقته في الاضراف في مال الميت وكذلك ان خرج من مكة فبعثا بغير الحج عن الميت الى مسيرة ثلثة ايام في حاحلة لم ينعاد اليها فنفقته في الاضراف في مال نفسه **وما ينصل منه الفصل** ما ذكر في الجامع الصغير رجل بوجه يرد حجة الاسلام فاعني عليه فاهل عنه اصحابه اجزاء ويصير المعني عليه محرما حتى لو تقوا به وظافوا به اجزاه وسقط عنه حجة الاسلام وهذا قول ابي حنيفة رحمه الله وقالا لا يجزئه واختلف عثمان في المسامحة في خروج المسئلة قال بعضهم لا خلاف بين اصحابنا رحمه الله ان الاحرام يتأدي بالنائب حتى ان من ابر اهل رفقة ان يبروا عنه النبي عجز عن الاحرام بنفسه فاعني عليه واحرم عنه واحرم اهل رفقة يجوز ويصير المعني عليه محرما وانما وقع الخلاف في هذه المسئلة لاختلافهم في انه هل وجبت الامة في المعني عليه في الاحرام عنه ام لا المناسك هل تأدي بالاهل رفقة من المشايخ من ذلك ما دعي الا ان الاول ان يطوفوا به ويقتوا به ليكون اقرب الى اذنيه لو كان معيقا والميمون لا يشرى لاية السر حتى رحمه الله وعلي هذا القول لا يقع الفرق بين سائر المناسك وبين الاحرام ومنهم من فرق بين الاحرام وبين سائر المناسك ومن المشايخ من قال لا خلاف بين العلماء ان عقد النفقة استجابة من كل واحد منهم باصحابه فيما يجوز في الفعل بنفسه والخلاف في هذه المسئلة بناء على اختلافهم في ان الاحرام هل يتأدي بالنائب على قول ابي حنيفة يتأدي وعلى قولهما لا يتأدي وهذا المقتضى لا يؤول لاداءه عنها فيما اذا امر اصحابه بالاحرام عنه صريحا وانما اللزوم في بدنة بين سعة فخر فلهذا واحد منهم هاسر اصحابه صار اصحابه محرمين والرواية عنهما في التثنية لا تكون رواية في التثنية واذا احرم عنه من ليس في رفقة لا شك ان علي قولنا لا يجوز وانما علي قول ابي حنيفة رحمه الله فقد اختلف المشايخ بعضهم قالوا يجوز دعي المسما عيسى بن ابيان عن محمد رحمه الله رجل احرم وهو صحيح ثم اصحابه عنه فنقضي به اصحابه المناسك ووقفوا به فثبت كذا في سنن ابن ابي ابيان اجزاء ذلك عن حجة الاسلام قال وكذلك الرجل اذا قدم مكة وهو صحيح ومريض الا انه يعقل اعني عليه بعد ذلك فله اصحابه وهو معني عليه فطافوا بالطواف او بعضه افاقا وقد افي عليه ساعة من مائة ولم يبق ذلك يوما

اجزاه ذلك عن طوافه وفيه ايضا لو ان مريضا لا يستطيع الطواف الا بحولا وهو يعقل نام من غير عشيته فله اصحابه وهو نام فطافوا به وامره ان يحلوه ويطوفوا به فلم ينعقوا حتى نام ثم احملوه وهو نام وطافوا به وحلوه حين اسرهم بحله وهو مستيقظ ودخلوا به الطواف حتى نام على رؤسهم فطافوا به على تلك الحالة ثم استيقظ روي ابن سنان عن محمد انه اذا طافوا به من غير ان يهرم لا يجزئه ولو اسرهم ثم نام بعد ذلك وطافوا به اجزاه وكذلك ان جعلوا به الطواف او وجهوا به حوله فنام وطافوا به اجزاه ولو قال لبعض عبده استاجر لي من يجلي ويطوف بي ثم علمته عتيابه ونام فلم يحض الذي امره بذلك من قوله بل استأجل بغيره طول لانه استأجر ثوبا فله حله والبره وهو نام فطافوا به قال الحسن اذا كان في نوره ذلك انه يجوز اما اذا طال ذلك ونام فانوه واحملوه وهو نام لا يجزئه عن الطواف ولكن الاجر لانهم لا امر قال القياس في هذه الجملة ان لا يجزئه حتى يدخل الطواف وهو مستيقظ يروي الدخول منه لكان مستحق اذا حضر بذلك فنام وقد امر بان يحل فطاف به ان يجزئه قال محمد رحمه الله في الاصل والصبي الذي حج عنه ابوه وبقيت المناسك وبقي الحار وانما على وجهين الاول اذا كان صبيا لا يعقل الا اذا بنفسه وفي هذا الوجه اذا احرم عنه ابوه جاز وان كان يعقل الا اذا بنفسه وبقيت المناسك كلها فيعقل مثل ما يفعله البالغ ولو ترك هذا الصبي بعض اعمال الحج نحو الرمي ذاما استهمله لم يكن عليه شيء قال في الاصل وكل جواب عزيمة في الصبي يحرم عنه الاب فهو الجواب في المحرمات ثم الاب اذا احرم عن ابنه الصغير وانك بعض محظورات الاحرام لم يلزمه سب احرام الصغير **الفصل الثالث في وقت الحج والعمرة** ان يعلم ان الميقات ميقاتان ميقات مكان وميقات زمان فميتات المكان الميقات الخمسة التي وثقها النبي صلى الله عليه وسلم لاهل الافاق كذا في فرق لاهل العراق ودوي الحليفة لاهل المدينة وحجة لاهل الشام وقرن لاهل نجد ويلم لاهل اليمن وميقات زمان لقوله تعالى الحج أشهر معلومات واشهر الحج شوال ودو القعدة وعشر ذي الحجة قال في جوامع ابي يوسف رحمه الله عشر ذي الحجة في عشر لياله وتسعة ايام قال ابن شجاع في مناسكه لان من ادرك ايام النحر العاشرة لا ينفية الحج فذا يدل على ان اليوم العاشر ليس من اشهر الحج وليكن من اشهر الحج وقال القتيبي ابو عبد الله الحوطي العاشر من اشهر الحج وفي احكام القواف لا يكره الزاري ان يوم النحر من اشهر الحج بذلك اذ اول وقت لادراك ركن من اركان الحج وهو طواف الزيارة ويستعان بوضع للعبادة لا اذ ركن من اركانها غير وقت تلك العبادة كالصلوة وقائمة قولنا ان يوم النحر من اشهر الحج انما اذا قدم يوم النحر بمكة فطاف طواف القدوم وسعي بين الصفا والمروة وبقي على احرامه الى قابل فطاف يوم النحر طواف الزيارة والسعي الذي يوجد في طواف القدوم يقع عن طواف الزيارة ولو انه قدم مكة بعد يوم النحر وطاف بالقدوم وسعي بين الصفا والمروة وبقي على احرامه الى قابل فطاف يوم النحر عليه ان يسعي بين الصفا والمروة والسعي الذي وجد في طواف القدوم لا يقع عن سعي طواف الزيارة وفاقية اخرى انه لا يكره الاحرام بالحج يوم النحر ويكره الاحرام بالحج قبل اشهر الذي يوقت للحج وقد اختلف المتأخرون في المعني الذي يعلق به الكراهة وكان محمد بن شجاع يقول يكره لانه لا يكره احرام قبل اشهر الحج وكان القتيبي ابو عبد الله رحمه الله يقول يكره لانه لا يكره من موافقة المحظور من ليس المحظور حرمه وبرداه وحلق راسه لانه يوم راسه لانه فاذا امن ذلك لا يكره وفاقية اخرى انه لو احرم بالحج في يوم النحر وانما بافعله لم يعلق على احرامه ثم الحج في يومه ذلك ويبقى على احرامه الى قابل وانما يقال الحج في هذه السنة يكون مستقرا لوقوع احرام الحج وفاقية اخرى انه لو استهه عليهم يوم عرفة فوقفوا بها فاذا هو يوم النحر جاز

ومثله لو كان يوم غادي عشر لم يحزن محمد رجة الله في كتاب الحجرات العمة تطوع ولبيت يوم اجبة هذا
 مذهبنا من العلم قال بالها واجبة نظاهر قوله تعالى في الحج والعمرة لله الانية قالوا لا يوجد
 في كتب اصحابنا رواية ان العمة تطوع الا في كتاب الحج **الفصل الرابع في**
الطواف والسعي اذا قدم مكة ودخل الحرم سجد بالحجر الاسود ولبسته اذا امكته ذلك
 من غير اجبة احد ويصير الاستلام ان يصنع كتيه على الحجر ويقلبه وان لم يقدر على الاستلام من غير اجبة
 احد لا يستلمه ولا يتكلم به ويستقبله ويستقبله بطن كفيه ويكبر ويقلد وان امكته الاستلام من غير
 اجبة احد ولكن لم يكنه التقبيل من غير ذلك لا يتكلم به ويقلد به يومه باخذ من يمينه على باب الكعبة
 ويطلق بالبيت سبعة استواط كل سوط من الحجر الى الحجر ويرسل في هذا الطواف في الثلاث الاول في
 على يمينه في الرابع ويكون الرسل من الحجر الى الحجر ويكون الطواف من وراء الحطيم ولم يذكر في الاصل
 استلام الركن الثاني وفي رواية هسامة عن محمد رجه الله تحفة الكرمي ويستلم الركن الثاني وفي رواية
 هسامة عن محمد رجه الله ان الركن الثاني في الاستلام والتقبيل بالحجر الاسود وعن ابي حنيفة رجه الله
 ان استلامه حسن ونزكه لا يصير ولو اتمعت من غير الحجر الاسود لم يذكر محمد رجه الله هذا الفصل في الاصل
 وفيه اختلف المتأخرون بعضهم قالوا لا يجوز وهكذا وكوفي الرسل وبعضهم قالوا يجوز ثم اذا فرغ من
 الطواف يأتي مقام ابراهيم عليه السلام ويصلي ركعتين وان لم يقدر على الصلاة في المقام بسبب العلة
 يصلي حينئذ حيث ينسبر عليه من المسجد ولذا اخذ عن لبيد بن ربيعة الكعبة وطاف لذلك سبعة اشواط
 فبعد بطوانه في حكم التخلل عنه ناو عليه الاعادة ما دام مكة وان رجع الى اهله قبل الاعادة فعليه
 دم وقال الشافعي رجة الله لا يبعد بطوانه وكأله ابو حنيفة ومحمد رجهما الله لا يجتمع بين اسوة عن ابي
 جهمنا وان فعل صح وكبره وقال ابو يوسف رجة الله لا يكره ثم ليس في بين الصفا والمروة بعد الصفا
 ينصعد عليها ويستقبل ويحده الله تعالى ويصلي عليه ثم ينزل عنها وينزج حو المردة ويصلي على هيئته حتى
 يصل الى بطن الوادي فاذا وصل الى سبي بين المسلمين الا حصر فاذ احبوا بطن الوادي يمشي على
 هيئته حتى يأتي المردة ويصعد عليها ويحده الله تعالى ويصلي عليه ثم ينزل عنها وينزج حو المردة الى الصفا فيقل
 هكذا سبعة اشواط والافلاق بين اصحابنا رجهما الله ان الذهاب من الصفا الى المروة سوط محسوبين
 الاشواط السبعة واما الرجوع من المروة الى الصفا هل هو سوط اخر اشار محمد رجة الله في الاصل
 الى انه سوط اخر وكان الطواف لا يعتبره سوط اخر والا فصح انه سوط اخر ولو سبي منكوسا بان يركب
 بالمروة من اصحابنا من يقول بعبده ولكن يكرهه والصحيح انه لا يعتد بالسط الاول ولوطاف البيت
 محمولوا راكبا وسبي بين الصفا والمروة والركبا ويجوز ان كان ذلك من غير تجزيم وان كان
 من غير عدم فادام مكة بعيد وان رجع الى اهله فانه يركب كلفك دهاعدا ولو كان هذا الذي حل
 هذا الشخص محرم هل يجز به ذلك عن طوافه ذكر القاضي الامام علا الدين ان عندنا تجزيم بعض
 مشايخنا قالوا لما تجزي الحامل عن طوافه اذا توي الطواف اما اذا لم ينزل يجز به وبعضهم قالوا يجز به
 وان لم ينزل الطواف ان لم يرد الجبل والحاصل ان على قول هذا القائل بنية الطواف ليس بشرط وقت الطواف
 اما الشرط ان لا يكون ناويا شيئا اخر حتى ان في سبيلنا لو كان قدما الحامل في بطنه حمل المول لا يجز به
 عن الطواف وبهذا الطريق لو طاف بالبيت طوافا لا يجز به عن الطواف

الفصل الخامس في الجمع بين الظهر والعصر فانه
 الجمع بين المغرب والعشاء ركعة واحدة اذا زالت الشمس من يوم عرفه يصعد الامام المنبر ويخمس ويؤذن
 المؤذن ويخطب الامام خطبتين يجلس بينهما حلقة ضيقة فاذا فرغ من الخطبة تيمم المؤذن ويصلي

الامام الظهر بالناس ركعتين ان كانت مسافرا ثم يقوم المؤذن ويقيم ثانيا ويصلي الامام بهم العصر
 في وقت الظهر من غير ان يستعمل بالنافلة بين الصلواتين غير سنة الظهر وان استعمل بالنافلة بين
 الصلواتين بعيدا لان العصر الا رواية سادة عن محمد رجة الله فان لم يدرك الجمع مع الامام الاكبر
 فاذا كان يصلي وحده في رحله او جماعة بدون الامام الاكبر يصلي كل صلوة في وقتها عند ابي حنيفة رجه
 الله وعندهما يجمع كما يفعل الامام الاكبر والحاصل وهو ان عند ابي حنيفة رجه الله شرط جواز الجمع
 بين منلوة الظهر والعصر في وقت الظهر يوم عرفه احرام الحج والامام الاكبر والجماعة وعندهما الحرام
 الحج لا غير وهذا فصل لا بد من معرفته ان اقام مكة لوام الحاج في صلوة الظهر والعصر كان متينا
 صلى بهم منلوة المغرب ويصلي العصر في وقت الظهر فالامام عند ابي حنيفة رجه الله شرط جواز الجمع
 اما العصر ليس بشرط جواز الجمع وان كان مسافرا يصلي صلاة المسافرين ويقول ٢ هل مكة اموا
 صلواتكم يا اهل مكة ولا يجوز لامام مكة ان يقصر الصلوة او لم يكن مسافرا ولا الحاج ان يتيه وابنه
 اذا كان يقصر الصلاة قال الشيخ الامام الاجل شمس الامة الحلواني رجة الله يقول كان القاضي الامام
 ابو علي السبكي رجه الله يقول العجب من اهل الموفت انهم يتابعون امام مكة في قصر الظهر والعصر
 لبرقات وبيتهم وبين مكة فدمحان فاني يستجابون واني يرحي لهم الخبر ومنلوهم غير جازية قال شمس
 الامة الحلواني رجه الله هذا كنت مع اهل الموفت فاعتزلت وصليت كل صلوة في وقتها كما هو مذهب
 ابي حنيفة رجه الله واوصيت اصحابي واخواني والجهال كانوا يقصرون معه وقد سمعنا ان امام مكة
 يتكلف بذلك ويخرج مسيرة السفر ثم ياتي عرفات ويقصرون لو كان هكذا كان العصر جازيا ولو
 كان خلافه لا يجوز فيجب الاحتياط فيه ثم اذا فرغ من العصر راج الى الموفت ويقف في اي مكان
 شا الا بطن عرفة والافضل ان يقف بقرب الامام ويقف باي صفة شاء والافضل ان يقف راكبا
 مستدبر القبلة ويكون الوقوف الى غروب الشمس فاذا غربت الشمس سبي على هيئته حتى ياتي المردة
 ولا خاف الزحام فيعمل في الذهاب قبل غروب الشمس فلا بأس به اذا لم يخرج من حده وعرقات قبل
 غروب الشمس وعليه دم عندنا فان غار الى عرفة قبل ان يرجع الامام سقط عنه الدم وان غاد
 بعد ما رجع الامام لا يسقط عنه الدم في رواية الاصل وروي ابن شجاع عن ابي حنيفة رجهما الله
 انه لا يسقط ولا يصلي المغرب في طريق المردة ثم اتي في المردة ينزل حيث شا الا في وادي عس
 ثم يكون المؤذن ويقيم ويصلي الامام المغرب بالناس ثم يتبعها العشاء ولا يبعد الاذان والاقامة العشاء
 بخلاف العصر بمرقات ولا ينقطع بين المغرب والعشاء وان تطوع بينهما اعاد الاقامة للعشاء وان صلى
 المغرب والعشاء وحده جاز بالافلاق فرق ابو حنيفة رجة الله بين هذا وبين الجمع بمرقات

الفصل السادس في بيان افضل
 في حق الاقافي افضل من الاقواف هذا هو المذكور في ظاهر رواية اصحابنا رجهما الله وذكر
 في الجرد عن ابي حنيفة رجة الله ان القرا افضل من التمتع والافراد افضل من التمتع
 نصار في التمتع روايتان وفي حق المكي الاقواف افضل من القرا والتمتع هو الذي اعتمر في اشهر الحج
 وحج من عامه ذلك في سفر واحد ولا يلزم اهله فيها الماسا صحيفا ولذلك صور احد ما ان يحرم التمتع
 في اشهر الحج ياتي باكثر افعال العمة ثم يحرم بالحج ويا في باقي افعال العمة ثم ياتي بافعال الحج الثانية
 ان يحرم في اشهر الحج ويا في باقي افعال العمة ثم يحرم بالحج في ذلك السفر ويا في باقي افعال الحج الثالثة
 ان يحرم بالعمة قبل اشهر الحج ويا في باقي افعال العمة ثم يحرم بالحج في اشهر الحج ثم يحرم من عامه ذلك

فالعبرة بالجمع بين افعال العزة وبين احرام الحج في استهراق الحج في استهراق الحج بين احرام العزة وبين احرام الحج
 في استهراق الحج وسعي الالمام بالصحيح ان يرجع الي اهله ولا يكون العود الى مكة مستحبا عليه **الفصل**
الساكن في مكة في وقت الوقوف من فاته الوقوف بعرفة فسد حجه لان معظم الحج الوقوف بعرفة
 من يوم الحزوة والمبيت في منى من هذا الوقت ففاته الحج وعليه ان يتجمل بافعال العزة عندنا
 بطريقين وليس في كل واحد من هذه الاصل
 عليه عندنا والله اعلم **الفصل الثامن في ترك محظورات الاحرام** وفي الجامع
 ايضا محرم مثل برعونا او حلة او بقة فلا شيء عليه وان نكل فله على بركته اطعمتها ولو كانت البقرة
 ساقطة على الارض فقتلها لاسي عليه ثم ان يحذر حجة الله في الجامع الصغير قال اطعم سبعا وفي الاصل
 قال بصدقة سبعا في العدة وفيها الصدقة بكن من الطعام وفي عبون المسائل محرم اخذ قلة من راسه
 فالتأها اطعم لها كسرة خبز وان كانتا اثنتين او ثلثا اطعم فتهن من الطعام وان كان كثيرا اطعم
 نصف صاع وما ذكر في الجامع الصغير وفي العبون ليس في اية لا يتطرق التملك ويكتفي بالايامه وهو
 الاصح وفي الفتاوى محرم ونف في سبابة قتل كثيرا في سبابة في الشمس ليقول قتل حر الشمس فان القتل
 فعليه الجزاء نصف صاع من حنطة اذا كان القتل كثيرا ولو لم يصبه قتل القتل فان القتل
 من حر الشمس فلا شيء عليه وفي الفتاوى اذا دفع الحرم يؤبه الى حلال ليقول ما فيه من القتل فقتله
 كان على الامر حرام وكذلك اذا اشار الى قله فقتله المثار اليه كان على المستر الجواز وفي المستقالات قال
 الحرم للال ادفع هذا القتل عني فقتل فعليه الكفارة **نوع يتصل بمسائل** محرم شاركون
 في تكل صيد فبطل كل واحد منهما قامة كاملة وان كان الصيدين ملوكا لادمي وكذلك فيما يبيع والحق
 الله تعالى ويصرف الى الغنم او غيرها من فية واحدة حقا للمالك لا محرم احد صيده او قتله محرم اخر
 في بده فبطل كل واحد منهما الجواز ويرجع الاخذ على القاتل ما ضمن **نوع اخر من هذا الفصل المحرم**
 اذا اضطر الى اكل ميتة وصيروه في الحس بن ربا وعن ابي حنيفة رحمه الله انه ياكل الميتة ويح
 الصيد وقال ابو يوسف رحمه الله يبيع الصيد ويكفر به اخذ الراوي يعني الحسن فان اضطر الى
 ميتة وصيده محرم فعلى قول ابي حنيفة ومحمد رحمه الله ياكل الصيد ولا ياكل الميتة وان وجد
 صيدا حيا ولم ياكل لحمه الطيب وان وجد صيدا ميتا لم ياكل لحمه ولا ياكل ما لم يمسلم وان وجد
 لحم الانسان وصيدا يبيع الصيد **نوع اخر في لبس الخيط** يجب ان يعلم بان الحرم ممنوع عن لبس
 الخيط ولكن على وجه المعتاد حتى لو ارتدوا لشرابيل او ارتدوا بالقبض او توشح به فلا بأس به قال
 ويكره للحرم ان يوزر البطيلسان عليه وكذا البكره له اذا ارتدوا لعبد على ازاره يحل ونحوه ومع
 هذا اذا قل ذلك فلا شيء عليه ولا يلبس الجوز بين كمال لبس الخطين وليست في اللبس المعتاد
 لو حوب الدم ان يكون اللبس يوما الى الليل وان كان اقل من ذلك فعليه صدقة هكذا ذكر في الاصل
 وذكر الكرخي رحمه الله الصدقة هاهنا فقال نصف صاع من بر قال وكذلك كل صدقة في الاحرام غير
 مقدرة بنفسها هذا الا في قتل القتل والجواز وعن ابي يوسف رحمه الله ان كان لبس اكثر من نصف
 يوم او من نصف ليلة فعليه دم وان لبس محظورا عليه وجه المعتاد يوما كاملا او اكثر ضرورة فعليه
 اي الكفارات شأ وذلك اما العتق او الصوم او الصدقة فان اختار العتق دفع في الحرم وان
 اختار الصوم صام ثلاثة ايام في اي مكان شاء وان اختار الصدقة صدقة ثلثة اموع صفة على ستة
 مساكين على كل مسكين نصف صاع والافضل ان يهتدق على فم امكة ولو تصدق على غير فم امكة جاز

وإذا اطعم طعام الا باحة جاز عمة ابي يوسف رحمه الله وعند محمد رحمه الله لا يجوز قبل قول ابي حنيفة
 كقول محمد رحمه الله وان لبس بالاحرام لبسه من غير ضرورة اراق ومالك فان لم يجد صام ثلاثة ايام
 فان اضطر الى لبس قميص فلبس قميصا فقلبه كفارة الضرورة وهذا هو الاصل في جنس هذه المسائل
 ان الزيادة في موضع الضرورة لا تعتبر حياية مبداء حتى انه اذا اضطر الى لبس قميص فلبس قميصا
 ولبس معه عمامة او قلنسوة فكلية لم يلبس القلنسوة وفي لبس القميص يحبرني الكفارات ان يختار
 اي ذلك شاء وان اضطر الى لبس قميص فلبسه فلما مضى بعض اليوم ذهب الضرورة فنزل عليه حتى مضى
 يوم او يومان لم يدا في سلك من الضرورة فذلك ضرورة وليس عليه الا كفارة الضرورة فلا بد ان
 اليقين ان الضرورة قد ذهبت عنه من قبل حرام او لبس بعد ذلك فعليه كفارة ان كان الضرورة على
 قدر ما لبس وكفارة اخرى على قدر ما لبس ذكر هذه الجملة عيسى بن ابان عن محمد رحمه الله المحرم اذا
 لبس قميصا وجبته بالهراوة ونزع بالليل للثوب ولبسه من العتق فله كفارة واحدة والحاصل ان اللبس
 شيء واحد لم يتركه ويتركه على التزك فاذا تركه وعزم على التزك ثم لم يصح فهو ليس احراما بدون العزم
 على التزك فهو ليس واحد من هذا الجنس اذا لبس محيطا للضرورة ايا ما كان يتزك بالليل للاستفانك
 ذلك فله احياية واحدة وانما اذا نزع لروا الضرورة ثم اضطر الى لبس بعد ذلك وليس فانه يلزمه
 كفارة اخرى والحرمة ان انطوى وجهها فان فعلت ذلك فان كان يوما الى الليل فعليه دم وان كان
 اقل من ذلك فعليه صدقة وكذلك ان اعطى ربح راسه فصاعدا يوما فعليه دم وان كان اقل من ذلك
 فعليه صدقة هكذا في المشهور من الرواية عن محمد رحمه الله انه قال لا يجب الدم حتى يغطي الاكثر من
 الراس والصحيح ما ذكر في المشهور وفي الاصل المرأة المحرمة ترضي على وجهها حوفة وتجاني عن وجهها
 قالوا هذه المسئلة دليل على ان المرأة مهيبة عن اظهار وجهها للرجال من غير ضرورة مهيبة عن تغطية
 الوجه لاجل النساء لولا ان الامر كذلك والاما امرت بهذا الارهاق والله اعلم **نوع اخر من**
هذا الفصل في الجماع الجماع حرام على المحرم بالرض قال الله تعالى فلا تفسدوا
 ولا عدال في الحج والرفق هو الجماع عنه بعض المستر بنات جامع وكان منذر ابا الحج ان جامع قبل
 الوقوف بعرفة فسد حجه وعليه دم بكنيته شاة وعليه المضي في فاسد بغير جميع ما يتفعله في الحج الصحيح
 وعليه الحج من قابل وان كان جامع ثانيا قبل الوقوف بعرفة فقلبه شاة اخرى في قول ابي حنيفة وفي
 يوسف رحمه الله وقال محمد رحمه الله بكنيته كفارة واحدة الا ان يكون كثر عن الاول فيلزمه كفارة
 اخرى فان جامع في مجلس واحد مرتين بكنيته كفارة واحدة بخلاف وان جامع بعد الوقوف بعرفة لا
 يفسد حجه وعليه جزور وان جامع جماعة اخر فعليه شاة مع الجزور وان كان جامع على وجه الرفض فلا
 دم عليه للثاني ذكره الله وري في شرحه والوطي في الذبولا يفسد الحج ولا العزة في احدي الروايتين
 هذا في حنيفة رحمه الله وفي رواية اخرى يفسد وانما في مهيبة لا يفسد حجه ولا عزمته انزل ولم يترك
 غيرها انما انزل فعليه دم وان لم يترك فلا شيء عليه وانما جامع في بادون الزوج وان لم يترك
 لا يفسد حجه وعليه دم وان جوفت المرأة مكروهة او نائمة او كان الجماع صبيا او مجنونا فعليه الدم **نوع**
اخر من هذا الفصل يجب ان يعلم بان الحرم ممنوع عن استعمال الدهن والطيب بالحديث فاذا
 استعمال الطيب فان كان كثيرا فاحشا فعليه الدم وان كان قليلا فففيه الصدقة في واختلف المشايخ
 في حد الفاصل بين القليل والكثير واما اختلاف عبارات محمد رحمه الله ففي بعض المواضع جيل
 حد الكثرة عمنوا كثيرا فقال اذا حضب الرجل لحية او راسه بالحناء وحضبت المرأة راسها او بيهها
 فففيه الدم وفي بعض المواضع جيل حد الكثرة في نفس الطيب فقال اذا اكل المحرم بكيل فيه الطيب

الصدقة تام بفعل ذلك سارا فان اقل ذلك سارا ففعله الدم وقال في المحرم اذا مس الطيب او استلم
الحجر فاصاب به حلوا فان كان ما اصابه كثيرا فعليه الدم بعض مشايخنا اعتبروا الكثرة بالعصا والكثير
الغذاء والساق فقالوا اذا طيب الساق او اتخذ بكاه لم يضره الدم وبعضهم اعتبروا الكثرة بربع العضو الكثير
فقالوا اذا طيب ربع الساق او اتخذ بجزءه الدم وان كان اقل من ذلك يلزمه الصدقة الفقهية ابو
جعفر الهذلي والي رحمه الله اعتبروا الكثرة في نفس الطيب فقال ان كان الطيب في نفسه بحيث يستكثر
الناظر بين الكثرين من ما الورود وكلف من مسك او غالية فهو كثير وما لا فلا قال الشيخ الامام الاجل المرحوم
نحو اهرزاده رحمه الله ان كان الطيب في نفسه قليلا الا انه طيب له عصا كالملاصكون كثيرا او تكون العنق
في هذه الحالة للعصا وان كان الطيب في نفسه كثيرا لا يعتبروا لعصا سلك فيه طريق الاحتياط وان مس
طيبا لم يلزمه شيء فلا شيء عليه وان لوث يده شيء فان كان كثيرا الزمته الدم وان كان قليلا لا يلزمه
الدم وكيفية الصدقة وفي المستأنا برهيم عن محمد رحمه الله اذا اصاب المحرم طيبا فعليه الدم فقلت فانوث
بين التيقن والطيب فان بليس التيقن لا يجب الدم حتى يكون اكثر اليوم قال لان الطيب يعلق به فقلت وان
اغسل من ساعته فيه هشام عن محمد رحمه الله حلوق البيت وطول القبة اذا اصاب ثوب المحرم
ولا شيء عليه وان كان كثيرا وان اصاب حسده منه كثير فعليه الدم وقال في الاصل والوسنة للطيب
اذا ليس لها راحة مستلقة والحناطيب وذكر في المستأنا هشام عن محمد رحمه الله اذا احضب بالوجه عليه
دم في قياس قول ابي حنيفة رحمه الله وفي قول ابي يوسف رحمه الله عليه طعام وفيه الحديط الحشن
عن ابي حنيفة رحمه الله اذا احضب راسه بالوسنة لطعم يصف صناع مسكيتاد فيه ايضا ابن سنان عن
ابي يوسف رحمه الله اذا طيب المحرم شارب كله فعليه دم وكذلك موضع الشارب من الحية والذاب من
واما الحسد فان اصابه شيء كثير فعليه دم وان كان يسيرا فعليه طعام ولم يوقت في الحسد شيئا وفيه
ايضا هشام عن محمد رحمه الله اذا مس طيبا كثيرا يجب عليه فيه الدم فان اقل ذلك دما لم يترك الطيب
عليه حاليه يجب عليه لا يترك الطيب دما اخر ولا يشبه هذا الذي يطيب قبل ان يحرم ثم احرم وترك الطيب
عليه بعد احرامه فانه لا يكون عليه شيء وبكره للحرم ان يشتم الرنحان والطيب والثمار الطيبة كالأروي
عن ابن عمر رضي الله عنهما ولكن لا يلزمه بالسهم شيء ولو اكل رنحانا من غير ان يكون في الطعام ان كان كثيرا
فعليه الدم وان حبل الرنحان في الطعام وطبخ واكل فلا شيء عليه وان جعله في طعام ولم يمتسه
الثار كالمخ فلا بأس به الا ان يكون الرنحان هو الغالب فيخيمه يلزمه الدم اعتبارا للغالب واذا
خفي الرجل راسه وحبيته بالحنا فعليه الدم هكذا ذكر في الاصل وجمع بين الراس والحية في نجاب
الدم وفي الجامع الصغير فزاد الراس بالذكر وبانجاب الدم وبين ما ذكر في الجامع الصغير ان كل واحد
منهما مشؤن بالدم ثم المسئلة علي وجهين ان حضبت راسه بالماء من غير ان يمسح به راسه يلزم دم
واحد لاستئصال الطيب وان حضبت راسه من الماء يلزمه دمان دمر لاستئصال الطيب ودم لتغطية الرأس
بحرم ادهن راسه بزيت قبل ان يجلق او ينصرف ان كان الزيت قد اقل في شيء من الطيب بقيه الدم بالاجماع
وان كان الزيت خالصا لم يلق فيه شيء من الطيب ففيه الدم عند ابي حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف
ومحمد رحمه الله فيه الصدقة قال شيخ الاسلام هذا اذا استكثر منه فاما اذا اقل فعليه الصدقة بالاجماع
ولو ذاب وجرحه او شق رقبة لم يمس فيه طيب فلا شيء عليه وكذا لو ادهن بشم أو مسح فلا شيء عليه
ولو غسل راسه وحبيته بالخطي فعليه الدم عند ابي حنيفة رحمه الله وعند ما عليه الصدقة وفي المستأنا
هشام عن محمد رحمه الله لو غسل المحرم بوجع باثنان فيه طيب فان كان اذا نظروا اليه قالوا اشنان
فعليه الصدقة وان قالوا هو طيب فعليه الدم وعليه ايضا لا بأس بان يأكل الحرام الزيت ودهن السم

وان يطر في اذنه الزيت ويسقط قال في الامالي ولا يشبه البنفسج والخيري والرواق الزيت

التاسع الوضوء في الشها عليه

ذكر ابن سنان في نوادره عن محمد رحمه الله في الايام عظمى ويقف الناس
لعرفة يوم النحر اجزاه اذا كان ذلك منه خطأ ولواخطا وقدم الوقوف بعرفة يوم النحر لمرحلتين
جمعهم وفي الجامع الصغير هل عرفة وقفا في يوم فشهد يوم النحر وقفا في يوم النحر اجزاهم مجتمعة ومرونة
المسئلة ان يشهد قوم النحر او الهلال من ذي الحجة في ليلة كان اليوم الذي وقفا اليوم العاشر من
ذي الحجة وذكر الكوفي ان الناس على الناس هلال ذي الحجة فالكواعد وذي القعدة ثلثين يوما وقفا
في اليوم التاسع من ذي الحجة اثنتين ان اليوم الذي كانوا وقفا فيه كان اليوم العاشر كان وقفا فيهما
وجمعا ما استحسننا والقياس ان لا يجوز وفي المستأنا ابن ابي عمير عن محمد رحمه الله اذا قبل الحاج
بويرون مكة فاصبر بعضهم هلال ذي الحجة فزاد الامام شها دهم وعددا لاما في القعدة ثلثين يوما
وقفا اليوم التاسع بعرفة وهو اليوم العاشر في شها دة الشهود ووقف الشهود معهم في حجة تام وهم
وغيرهم في الحج سوا فان استيقنوا ان هذا اليوم يوم النحر ولو ان هؤلاء الشهود بعد ما رآه الامام
شها دهم وقفا بعرفات علي ما رآه او عليه الهلال قبل وقوف الامام بيوم ولم يقفوا مع الامام من
الغد فقد فاتهم الحج وعليهم ان يجلوا بعرفة وعليهم الحج من قابل وفيه ايضا ولو ان قوما من الحاج او
من غيرهم انوا الامام وشهدوا عرفة انهم رآوا الهلال قبل عددا الثلثين بيوم وهذا
اليوم يوم النحر وهم عدول لا يقبل شها دهم ووقفوا بالناس علي عرفة الذي عد وقت معة هؤلاء
الشهود اجزاهم وكذلك لو كانوا شهدوا بذلك في اخر ليلة عرفة في ساعة ان طلب الامام المسلمين
ان يأتوا عرفة فينفقوا اليها لم يتركوها حتى يطلع النحر لا تقبل هذه الشها دة وان شهدوا بذلك في
اول الليل او في عليه اليوم الذي هو يوم عرفة في شها دهم وكان الامام والمسلمون يتدرون علي
ان ينفقوا اليها فانت حتى يقفوا قبل الامام شها دهم قال ولا ينبغي ان يقبل في شها دة الواحد
والاثنين ونحو ذلك في الاستحسان واما في القياس فتقبل فيه شها دة العدلين واما الذي يقبل
فيه شها دة العدل فينا سوا واستحسانا اذا كان القوم يتدرون علي الوقوف علي ما امروا به معناه
ان الشهود اذا شهدوا اني رنك لا يمكنهم الوقوف بعرفة بمأرا او يحتاجون الي الوقوف بمأرا ليللا
لا يقبل فيه شها دة العدلين وفيه ايضا لو شهدوا عدا لاما معدادان علي رؤس الهلال في اول
العشر من ذي الحجة او شهدوا عدول فزاي ان لا يقبل ذلك حتى يراه العامة يعني حتى يشهد عنه جماعة
كثيرة ومعه علي ما رآي ووقف في يوم هو يوم النحر في شها دة الشهود ووقف الناس معه والشهود
اجزاهم قال لان هذا امر يختلف فيه الفقهاء وان خالفه الشهود فوقفوا قبله لا يجزئهم قال اما هذا
بمؤلة الاحكام التي تختلف فيه المسلمون يريد بقوله ان هذا امر يختلف فيه الفقهاء ان الفقهاء اختلفوا
في هلال ذي الحجة بعضهم قالوا بمؤلة هلال رمضان فمقتل فيه شها دة عدلين وبعضهم جعلوه
بمؤلة هلال شوال فلا يقبل فيه الا شها دة الجمع العظيم وفي الرنات ابن سنان في حجة فقلت لمحمد رحمه الله
ازا يلو غملي الناس هلال ذي الحجة بمكة فعدوا الايام حتي اذا اصبحوا في اليوم الذي يرونه
يوم عرفة انهم يبين الخبران ذلك اليوم يوم النحر اجزاهم ان ينفقوا ارايت ان اتام الخبر وهم بمأرا
ليلة الغري وفتان ارادوا ان يبين عرفة اصبحوا وفتان في يوم بلحق المسرع عرفة قبل طلوع النحر واليا
المساء واصحاب القتل فلا ينفقوا بها لان بعد النحر قال محمد رحمه الله لا ينبغي للامام ان يقبل علي شها دة
ولا يثبت الي شيء من ذلك اذا كان اسيرا ان فعله كان القوم فاتهم الحج فان كان الامام ومن اسرع معة

دون السوم فحينئذ ينفق النكاح وان لم يكلل الخاطب بدرهم وعلى قياس ما قاله شمس الائمة السخي
رحمة الله في مسئلة الخلع انه اذا قال لها حوسن حردي قال حردي بيم الخلع لان معنى كلام الزوج
حوي حردي كي من تزوجته يعني ان ينفق النكاح ههنا ويكون معنى كلام الخاطب حوسن بن كادي
كه من بدرهم وقد كان الشيخ الامام طهيز الدين رحمه الله يحكي عن عمه القاضي الامام شمس الاسلام
محمود عن الشيخ الامام شمس الائمة هذا رحمه الله ان قوله كادي وده سوا وينفد النكاح باللفظين
جميعا ولو قال حوسن من رادي فقال دادم فقال الخاطب من لي بدرهم فالمعنى كوري فداوي
سمر قد انه لا ينفق النكاح لانه لا يمكن حل كلامه وهو قوله دادي علي التحقيق ههنا لان معنى التحقيق
ان يتفق هذا الكلام قول الخاطب بدرهم يعني حوسن من دادي كه من بدرهم وهذا المعنى لا
يمكن تحقيقه مع الصريح بعدم القبول وفي مجموع النوازل عن جهم الدين السبي رحمه الله انه كان
يقول ينبغي ان يقول الخاطب حوسن ربي دادي ويقول المرأة حوسن ربي دادم وكان
يقول في انعقاد النكاح بدون ذكر ربي اختلاف المشايخ فلا بد من ذكر هذه الرواية لتضييق المسئلة
متفقا عليها قال جهم الدين هذا رحمه الله وفي قوله ربي دادي اختلف مشايخ بلخ بعضهم جعله
استهسا ولم ينفقهم جعلوا بمنزلة الامورعنا حوسن ربي داه قال رحمه الله ومعنى الامر راجح يحكم
العرف الاتري ان المتعارفين قياسا بالناس انهم يقولون وقت العقد حوسن فلان ربي دادي
ويبرءون الامر قبل امرأة حوسن فلان ربي دادي فقال دادم وقيل للزوج بدرهم فقال
بدرهم ينفق النكاح وان لم يقل المرأة دادم ولم يقل الزوج بدرهم فكان العرف وعلي هذا البيع
والشرا اذا قيل للمبايع تزوجني فقال تزوجت وقيل للمستري حردي فقال حردي ينفق البيع وان
لم يقل لا حرديم وتزوجته قبل امرأة فلان راسدي فقال ينفق النكاح ما لم يقل
ربي راسدي وعنده ذلك ينفق النكاح وان لم يقل ربي راسديم وقيل ينفق النكاح علي كل حال لكان
العرف قال لامرأة حوسن رادن مكره راسدي فقال دادم ينفق النكاح قال لامرأة هل
زوجت نفسك مني فقالت بالسمع والطاعة فقال الزوج بدرهم فهذا البيع بنكاح قال لامرأة رادن
من سدي فقال دادم وقال الزوج قبلت فهذا النكاح ولو قالت ناس دادم فقال الزوج بدرهم
فهذا البيع بنكاح قال رادن من سدي فقال دادم فقال الزوج بدرهم لا ينفق النكاح وهكذا ذكرني
بعض الفناوي وذكرنا بعد هذا عن شمس الائمة الحلواني رحمه الله في قول الرجل لامرأة صبرت
امراة لي فقال نعم او قالت صبرت اختيار المشايخ انه ينفق النكاح وقوله سدي وقوله صبرت سوا
واذا قال لها اتزوجك بكذا ففعلت ينفق النكاح وان لم يقل الزوج قبلت في باب الهبة في
النكاح من المختصر واذا قال لها جيتك خاطبا فقالت قد فعلت او قالت زوجتني كان نكاحا تاما
ذكره شمس الائمة السرخسي في شرح هذا الكتاب وفي وكذا قال اذا قال لها خطبتك الي نفسك فقالت
قد فعلت كان نكاحا تاما ذكره شمس الائمة السرخسي في شرح هذا الكتاب وفي المسفا اذا قال الرجل
لغير حبيبتك مخاطبا ابتك او جيتك لتزوجني ابتك فقال الاب وقد زوجتك فانكاح واقع لازم وليس
للخاطبة ان لا تقبل وينفد النكاح واقع بلفظ الهبة والصدقة والتكليف ولا ينفق بلفظ الاحلال
وفي لفظه الاجارة اختلاف المشايخ قال ابو بكر الرازي لا ينفق وعن ابي الحسن الكرخي انه ينفق وانما
وقع الاختلاف في هذا الاختلاف الروايات عن اصحابنا رحمه الله ودوي الحسن عن ابي حنيفة رحمه
الله ان كل لفظ ملك به سمي ينفق به النكاح وهذا الرواية تدل علي جواز النكاح بلفظة الاجارة وفي
رواية بن رستم عن ابي حنيفة رحمه الله كل لفظ ملك به الوفاق ينفق به النكاح والافلاو هذه الرواية

تدل علي عدم جواز النكاح بلفظة الاجارة وفي انعقاده بلفظة البيع والشرايان قالت المرأة لعنتك
فتبي او قال اب البنت لعنتك فتبي بكذا او قال الرجل لامرأة استريتك بكذا فاجابته بنعم فيه اختلاف
المشايخ كان الغني ابو القاسم البلخي يقول بانعقاده واليه اشار محمد رحمه الله في كتاب الحدود ورواية
ابن رستم عن ابي حنيفة رحمه الله تدل عليه وهو الصحيح وصورة ما ذكر ابن رستم عن ابي حنيفة رحمه
الله انه قال كل شيء يكون في الامة ملك به رقبته ففي الحرة نكاح وبالبيع ملك رقبته الامة فيكون نكاحا
في الحرة وقال الناطقي في هذا بيته كل لفظ موضوع في الاعيان المملوكة لتملك عنها ينفق به النكاح وكل
لفظ في الاعيان المملوكة هيده المانع لا ينفق به النكاح والبيع في الاعيان موضوع لتملك عنها
فينفقه به النكاح فاذا ذكر الناطقي اشارة الي ان النكاح لا ينفق بلفظة الاجارة والافلاو وفي
الرض والرهن اختلاف المشايخ وكذلك في لفظه الاعادة اختلاف المشايخ حكى عن ابي الحسن الكرخي
انه ينفق وكان يقول الاجارة تنفذ ملك المنفعة الاتري ان له ان يبرعه فيها لا ينفق بالناس
في الاستناع به وعن الغني ابي بكر الرازي انه لا ينفق به النكاح لان العارية تقيدها بآية استتعا
المانع دون التملك الاتري انه لا يملك ان يبرعه فيها قال الغني ابو القاسم الناطقي وكان شيخنا
ابو عبد الله يقول العارية اخذت شيئا من اصليين مختلفين احدهما الالة فلا ينفق النكاح بالالة
فلا ينفق بلفظة العارية بالسك والالة لفظ الاقالة فقد حكى الناطقي في اجابته عن شيخه ابي عبد
الله الجرجاني انه لا ينفق به النكاح لانها موضوعة لشيء عقد سابق لا لعقد متبدا قال وعلي هذا لا
ينفد النكاح بلفظة الخلع وكذا لا ينفق بلفظة الصلح لانه موضوع الخط واسقاط الحق لا لعقد متبدا
وذكر شمس الائمة السرخسي في كتاب الصلح ان ابدا النكاح بلفظة الصلح والعتبة جازي وفي النكاح
املا رواية لشرع ابي يوسف رحمه الله ان النكاح ينفق بلفظة الرد وصورة ما ذكره اذا طلق
امرأة طلاقا تاما فقالت المرأة له رددت نفسي عليك فقال الزوج قبلت كان نكاحا تاما لفظ
المنفعة فقد اختلفت الروايات فيها ذكرني ابي راسد وفي نوادر هشام عن ابي حنيفة رحمه الله لو
قال لها اتزوجك متعة لا ينفق به النكاح وقال في الحاروني قال ابو حنيفة رحمه الله ينفق النكاح
وليفوا له متعة وفي المسفا هشام عن محمد رحمه الله اذا قال لامرأة اتزوجك متعة والنكاح باطل
ولو قال امي بك هذه العارية فالبنيح جازي وقال ابو يوسف رحمه الله البيع والنكاح فاسدان
ولما لفظ الوصية اذا اطلق وقال اوصيت لك بضع امي بالث درهم وقيل لاخر او امانا العقد
الي ما بعد الموت بان قال اوصيت لك بضع امي بعد موتي بالث درهم وقيل لاخر لا ينفق النكاح
وان قال اوصيت لك بضع امي للحال بالث درهم وقيل لاخر ينفق النكاح ذكره شيخ الاسلام وهكذا
حكى عن الشيخ ابي عبد الله الجرجاني وذكر شمس الائمة السرخسي مطلقا ان النكاح لا ينفق بلفظة الوصية
وفي كتاب الصلح من الاصل اعطيك مائة درهم فلي ان يكون امراة فهو جازي اذا قال قبلت بمحض من
الشهود ويكون ذلك نكاحا متبدا فان النكاح انما ينفق بلفظة الكون فلهذا من قال لامرأة كوني امراة
بانه مقبلت بمحض من الشهود صح اذا قال لامرأة ست حتى في منافع بضعك بالث فقال نعم صح النكاح
قال شمس الائمة الحلواني قال مشايخنا لو قال الرجل لامرأة كنت لي امراة فقال نعم او صرت لك كال
نكاح في كتاب الصلح في باب الصلح في النكاح وقد قيل بخلافه ايضا ذكرني صلح الاصل في باب الصلح في
النكاح ادعي رجل قبل امرأة نكاحا فحدث وطأها علي مائة علي ان تنزل ذلك فارتدت فهذا الاقرار
مها جازي والمال لازم وهذا الاقرار منها بمنزلة انشاء النكاح لان هذا الاقرار مترون بالوضع الاقرار
الذي هذا حاله عبارة عن تملك متبدا في الحال الاتري ان من قال لعن ابي عبد الله الصديق ان اعطيك

مائة كان يتباحث لو قال الى المصدا لا يجوز واذ اجعل هذه الاقوال معتزلة النكاح فان كان
 محض من الشهود صح النكاح ووسعها المتام مع زوجها وبينهما وان لم يكن محض من الشهود والصح
 انه لا ينفذ النكاح ولا يسمعها المتام مع زوجها وهو نظير ما لو بقي الثاقي بالنكاح بشهادة شهود وور
 ينفذ بقاؤه ظاهرا وباطنا عند ابي حنيفة رحمه الله ويحمل ذلك بمنزلة النكاح فان كان محض
 من الشهود ويصح النكاح وما لا فلا هو الصحيح ذكر الثاقي الامام المنتسب الي استنباح في شرح كتاب
 الصلح ان المرأة اذا قالت للرجل الذي ادعى نكاحي انا امرتك بالث درهم وقيل الزوج مائة
 امرته بالث درهم واذ اعقد اعقد النكاح بلفظ لا يفيان كونه نكاحا ولا يفيان به هل ينفذ النكاح
 اختلف المشايخ فيه قال بعضهم ينفذ وقال بعضهم لا ينفذ وقال واحد من اهل المجلس للطبري ان
 بيت بكواك من يتورني وادم كي توجان مني فتاقت الطبري ذلك فقال ذلك الرجل من بعدهم هل
 ينفذ النكاح بينهما فتاقت لا ينفذ اذا قالت علي وجه الحكاية لان علي وجه الحكاية لا تكون فاصلة النكاح
 والجواب صحيح اما المعنى ليس بصحيح لان القصد في باب النكاح ليس بشرط ان يكون القصد لا يكون
 نكاح الحارل ونكاح الحارل نكاح واما المعنى الصحيح اهما اذا قالت علي وجه الحكاية لا تكون آتية
 بالاجاب بل تكون حاكية النكاح والغير وحكاية النكاح لا يكون اجابا وفي فتاوي ابي الليث رحمه
 الله اذا قال لامرأة محض من الشهود واجعتك فتاقت المرأة رمنية رمنية يكون نكاحا فقد نص في
 الجامع ان من قال لمطلقة طلاقا بيايا او ثلثا ان واجعتك فتعدي حريضة في النكاح وفي اجلس
 الناطقي اذا طلق امرأة ثلثا او بيايا قال لها واجعتك علي كذا ورضيت المرأة بذلك وكان محض
 من الشهود كان نكاحا صحيحا وان لم يذكر المال فان اجعل علي ان الزوج اراد به النكاح كان نكاحا
 وما لا فلا وتبين بما ذكرني الاجناس ان ما ذكرني الثاوي محمول علي ما اذا ذكر المال او فلا ان الزوج
 اراد به النكاح اذا قال لامرأة هذه امراتي وقالت المرأة هذا زوجي وكان ذلك محض من الشهود
 لا يكون نكاحا وكذا لو قال لامرأة رمنية دن رستم لا يكون ذلك نكاحا وفي فتاوي الشيخ ان فيه خلافا
 المشايخ قال ثمة ولو قضى قاض بعتة هذا النكاح بينه الفضا ويصح النكاح ودلت المسئلة علي ان قضا
 الثاقي في مثل هذه المحبذات صحيح فان قال لها الشهود اجزنا او رضىنا فالا اجزنا او رضىنا لا
 يكون نكاحا سبدا اما النكاح فلا ينفذ بالاجارة والرضا ولو قال لها الشهود حبلة هذا نكاحا فالا
 نعم كان ذلك نكاحا سبدا اما النكاح ينفذ بلفظ الجعل وكان الشيخ الامام ظهير الدين المرعشي في رحمه
 الله يقول في قولنا اجعلنا ذلك نكاحا وكان يقول النكاح لا ينفذ بلفظ الجعل ولكن هذا ليس بصحيح فقد
 ذكر ابن رستم في نوادره عن ابي يوسف اذا قالت المرأة للرجل جعلت لك نفسي بالث درهم محض من الشهود
 فقال الرجل جعلت يكون نكاحا وذكر شمس الائمة الشرحي في دعوي الجامع اذا قال الرجل لغيره جعلت
 ابنتي هذه لك بالث درهم كان صدق ذلك نكاحا لانه ابي يعني النكاح والعبارة للعقد في المعاني دون
 الالتاظ وذكر محمد رحمه الله في الجامع اذا تزوج الرجل بامه رجل بغير اذنه بمائة درهم بغير شهود فقال
 المؤلي اجزى النكاح علي خمسين دينار او كان ذلك محض من الشهود ورضي به الزوج لا ينفذ النكاح
 ولو قال جعلت ذلك نكاحا علي خمسين دينار او كان ذلك محض من الشهود ورضي به الزوج لا ينفذ به
 النكاح لان الجعل انشاؤا اذا قال لغيره جعلتك وكبلا او قال وصيتا فتقبل ذلك الغير صار وكبلا وصيا
 طلب من امرأة زانفتا المرأة للطالب وهبت نفسي لك وقيل الطالب لا يكون نكاحا بخلاف ما اذا وهبت
 نفسها له علي وجه النكاح والفرق انه اذا طلب منها الزنا فتمت المرأة نفسها منه قد يكون تكساف الزنا لا
 هبة حقيقة اذ لو كان هبة حقيقة لم يكن جوازا لما التمس والحاجة في هذا المتام الي الجواب فاما اذا

لنفسها لجهة النكاح تلك هبة حقيقة فيكون عليك وهو نظير ما لو قال لآخر وهبت لك ابنتي فقال لآخر قبلت
 كان نكاحا اذا كان محض من الشهود ولو قال وهبت ابنتي لآخر لم يكن نكاحا وقيل لرجل ورجل
 حرس ربه لرس من اراضي داسي فقال اذا ستم لا ينفذ النكاح بينهما في فتاوي القاضي اذا قال الرجل
 لغير زوجتي بثلث درهم فقال والدها ادفعها واذ هبت بها حيث شئت وكان ذلك محض من الشهود
 لا ينفذ النكاح في فتاوي ابي الليث اذا قال اب الصغير اسندوا ابني قد تزوجت بنت فلان الصغيرة ابني
 فلانا متهر كذا فتقبل اب الصغير ليس هكذا فقال اب الصغير هكذا او لم يزد علي ذلك فالاولي ان
 يحدد النكاح وان لم يحدد اطار فسيل الفتيل عن رجل قال لامرأة زوجت نفسي بثلث درهم فتاقت
 المرأة قبلت قال ينفذ النكاح لان الزوجية لفظ مشترك تقع علي الرجل والمرأة جميعا ولو قال
 بالنارسية حوسن حوسن راسي دادم ستوا هذا درهم فتاقت درهم لا ينفذ النكاح لان لفظه ربي
 بالنارسية لا يقع علي الرجل امرأة قالت للرجل زوجت نفسي بثلث درهم فتاقت درهم لا ينفذ النكاح لان لفظه ربي
 ان قالت المرأة بمائة دينار قال الزوج قبلت لا ينفذ النكاح لان الاجاب من المرأة لم يتم بعد لان
 اول الكلام موقوف علي اخره اذا وحده في اخره ما يغير حكمه اذ له وفي اخر كلامه ما يغير حكمه اذ له فان
 اول الكلام يقتضي انعقاد النكاح بمهر المثل وفي اخر الكلام يقتضي انعقاد النكاح بالمهر المثل فتاقت
 بمائة دينار لا يجاب غير تام فلا يعمل قول الزوج واذا اصاب النكاح الي طهر امرأة او يطهرها ذكر
 شمس الائمة الخلو اني قال مساجنا الاسد من مذهب اصحابنا انه ينفذ النكاح وذكر القاضي الامام
 ركن الاسلام وشمس الائمة الشرحي رحمه الله ما يدل علي انه لا ينفذ

الثاني في المخالفين في الاجازة والقول في هذا الباب

الامام الزاهد عبد الواحد السبكي رحمه الله في الباب الاول من شتعة الجامع اذا قال اب
 الابن اب البنت زوج ابنتك من ابني فقال اب البنت وهبت لك النكاح لابن عمه اكثر المشايخ
 لان معنى قوله وهبت لك وهبت لانيك بحرمك وجاهاك قال لامرأة تزوجتك علي لنت فتاقت
 قبلت النكاح بخساسة قال محمد رحمه الله جاز النكاح علي خسر مائة قال وهذا بمنزلة ما لو قال لثمة قبلت
 بالث وحطت عنك خسر مائة ولو قال المرأة للرجل زوجت نفسي بثلث درهم فقال الرجل قبلت
 بالثين فهذا بمنزلة ما لو قال المستري قبلت بالث وروى النكاح فان قبلت المرأة الزيادة
 في المجلس ثم النكاح بالثي درهم وذكر مسئلة البيع علي نحو ما ذكرنا من مسئلة النكاح في فتاوي ابي
 الليث رحمه الله وكنت في الباب الاول من عقاق الزايدات ان من قال لغيره بعثتك عندي هذا بالث
 درهم فقال ذلك الغير قبلت بالثين انه ينفذ البيع بينهما بالث فعلي قياس ما كتبت من مسئلة البيع
 في الزايدات يجب ان يقال في مسئلة النكاح انها قالت زوجت نفسي بالث درهم وقال الزوج قبلت
 بالثين ان ينفذ النكاح بينهما بالث واذا قال لآخر زوجت ابنتي علي لنت درهم فقال الرجل قبلت
 النكاح ولا قبل المهر كان باطلا ولو قبل العقد وسكت عن المهر ينفذ النكاح بينهما ذكره في فتاوي
 ابي الليث رحمه الله في مجموع الموازل عند تزوج امرأة علي رقبته بغير اذن سيد فقال السيد
 اجزى النكاح ولا اجوز علي رقبته فالنكاح جاز ولو قال لآخر من مهر مثلكا ومن قيمة المهر يتايع فيه
 وهذا لان الاجارة في الانتماء كالاذن في الاستد اذا اخار المؤلي النكاح ولم يجز ان تكون الرقبة
 مهرامرا كان اذ للعبدان يزوج امرأة ولم يقبل علي رقبته وهذا اذا تزوج حرة علي رقبته
 يجوز النكاح فيها كذا في المسئلة في الجامع في الباب الاول من النكاح الا ان المذكور في الجامع في

لك المسئلة انه يجوز النكاح بقبلة العبد وهما قال يجب الاقل من مهر المثل ومن قبلة العبد وتلك المسئلة
مكتوبة في اخر الدفتر ابراهيم عن محمد رجة الله اذا قال الرجل لغيره زوجتك ابنتي هذه وبعثك عيدي
هذا بالث درهم فقال ذلك الغير قبلة البيع ولا قبل النكاح فهو باطل وان زوجت المرأة نفسها
من رجل على الف درهم وقال الزوج قبلة النكاح على غير الالف لا ينعقد النكاح لان هذا يقول النكح
بما سوي الالف وذلك اما الزايد على الالف او النقص عنها والاحتجاب بما يتناول ذلك فانه من
الزوج ابتدا الزوج وليس يقول لا محابا اذا قال اب الصغيرة لاب الصغير زوجت ابنتي من ابك فقال
اب الصغير قبلة ولم يقل قبلة لا يبيح جوار النكاح للابن وكل رجل ان خطبه له ابنة فلان فجا الوكيل الى
اب المرأة وقال هب ابنتك لي فقال الاب وهبت ثم ادعى الوكيل اني اردت النكاح لو كيلي فلان فان كان
هذا القول من المخاطب على وجه الخطبة ومن الاب على وجه الاحتباب لا يبيح العتد لا ينعقد النكاح
بينهما اصلا في نكاح الفضلي وان كان على وجه العتد ينعقد النكاح للوكيل لا للموكل وكذلك لو قال
الوكيل بعد ذلك قبلة فلان لانه لما قال هب ابنتك لي فقال الاب وهبت ثم النكاح من غير قبول
الوكيل وكان قبول الوكيل بعد فضا لا لو كان الوكيل قال اب البنت هب ابنتك فلان فقال الاب
وهبت فلان لا ينعقد النكاح ما لم يقل الوكيل قبلة وانما يخالف لتليل المسئلة الاولى وينبغي على
قياس ذلك التعليل ان ينعقد النكاح للموكل ولا يحتاج الى قول الوكيل قبلة وانما قال قبلة بان
قال فلان مع النكاح للموكل وان قال قبلة مطلقا يجب ان يصح النكاح للموكل ايضا وهكذا ذكر في فتاوي
ابي الليث وان قال اب البنت لغيره جاري بينه وبين الوكيل عدة مات النكاح للموكل زوجت ابنتي
على صدق كذا لم يقل من المخاطب ومن سواه فقال المخاطب قبلة يصح النكاح للمخاطب واذا خطب
الرجل لابنه الصغير امرأة فلما اجبتا للعتد قال اب المرأة لاب الزوج بالفارسية ان دحس
اربي وادمره رادرم فقال اب الزوج بدم جوار النكاح للاب وان جوي بينهما نكاح الابن قال
الصدر الشهيد هو المختار على فقال الاب ان اصاب النكاح الي نفسه ولو قال اب المرأة زوجت
ابنتي من ابك فقال اب الابن قبلة ولم يقل قبلة لا يبيح جوار النكاح اصاب النكاح الى الابن
وقوله المتزوج خرج جوارا لا ينعقد اما حجاب الزوج وصار كانه قال قبلة لا يبيح **الفصل**

الثالث في شرط الحياء والاضا الى وقت المستقبل

في وقت في المستقبل لا يجوز وفي المسئلة ابن جماعة عن محمد رجة الله اذا قال الرجل لغيره زوجتك ابنتي
فلانه ان رضيت وقيل ذلك الغير فالنكاح جائز والشرط باطل ولو قال لبعثك عيدي هذه ان رضي
فلان وسمي رجلا اجنبيا فالبيع جائز والشرط جائز قال الحاكم ابو الفضل تاويله عدي اذا بين
وقت الرضا بان قال اليوم او غدا او ما استبه ذلك وفيه ايضا هشام عن ابي يوسف رجة الله اذا
قال الرجل لامرأة تزوجتك بالث درهم وان رضي فلان اليوم فان كان فلان خاضعا فقال قد
رضيت جوار النكاح استحسانا وان كان غير خاضع لم يجز قال وليس هذا القول قد تزوجتك ولولا
الرضا هذا القول قد اوجب وشرط خيار الاول لم يوجب وجعل الاحتباب مخاطره ولو قال تزوجتك
اليوم على ان لك المشية اليوم الى الليل فالنكاح جائز والشرط باطل وهو مثل شرط الخيار وفي
فتاوي ابي الليث رجة الله تزوج امرأة علي ان اياه بالخيار مع النكاح ولا خيار ولو قال تزوجتك
ان رضي ابي لم يصح قال الفقيه ابو الليث رجة الله لا يعلق النكاح بان الخطر ولا يعلق كذا ذلك وفي
مجموع النوار سئل شيخ الاسلام عن رجل خطب الى رجل ابنة الصغيرة لابنه الصغير فقال المخطوب

اليه زوجته فلا با قبل هذا فلم يصحده المخاطب فقال المخطوب اليه ان لم اكن زوجته فلا نافذة زوجتها
ابنك فلا نافذة الاخر قبلة وكان ذلك خصم الشهود ثم ظمرا انه لم يكن زوجها فلا نافذة قال ينعقد النكاح
بينهما قبل له اليس هذا الزوجان معلقا بالشرط قال هذا تعليق مما هو موجود للحال ومثل هذا التعليق
محقق في واقعات المناطقي اذا قال الرجل لامرأة علي ان تعطيني عتدك هذا فاجابته بالنكاح خاز
النكاح بمهر المثل ولا يبيح له من العتد اما لا يبيح له من العتد لان هذا شرط ناسد واجاز النكاح
فلان النكاح لا يطل بالشرط والناسخ وفي فتاوي ابي الليث رجة الله تزوج امرأة ولم يسم لها مهرا
علي ان يدفع للمرأة الى الزوج هذا العتد فسمي مهر مثلها على قبلة العبد وعلى مهر مثلها لا يبيح البضع
والعتد بارامهر مثلها والعتد ينقسم على قدر قيمة البدل فما اصاب قيمة البدل فالبيع فيه باطل لانها
باعته بشي مجهول وما اصاب

الفصل الرابع في بيان يكون النكاح لا يكون

رجل زوج رجلا امرأة بغير امره فلما بلغه الخبر قال لعمر ما صنع او قال تارك الله لنا فيها او قال الحسن
او اصاب قال الفقيه ابو القاسم رجة الله من ذلك ليس باذن واختيار الفقيه ابي الليث على انها
اجازة وبه كان يفتي الصدر الشهيد رجة الله قال رجة الله الا اذا علم انه قال ذلك على وجه الاستهزاء
فحينئذ لا يجعل اجازة وفي بيوع المسئلة من باع عبد الغير بغير اذنه فقال صاحب العبد للبايع لصنت
واصبت وقت او قال كفتيت مائة البيع واخست فجزاك الله خيرا ان ذلك ليس باجارة وذكر
في موضع اخر من هذا الكتاب ان قوله اخست ووفت اجازة وفي باب الاول من واقعات الصدر
الشهيد رجة الله اذا قال لامرأة اجنبية ابي اريد ان ازوجك من فلان فقالت بالفارسية بوبه
وان لا يكون ذلك اذا ناهى ولو قالت ذلك اليك فهو اذن وتوكيل وهكذا ذكر المناطقي في اجابته
عن ابي يوسف رجة الله وفي واقعات المناطقي العتد اذا اطلب من المولي ان ياذن له في النكاح
فقال المولي ذلك اليك فهو اذن ولو قال انت اعلم او قال بالفارسية بوبه وان فذلك ليس باذن وقال
بعض المشايخ يوداي وبوبه دان في عوضا توكيل وتوضيح بمقالة قوله ذلك اليك وهكذا حكى عن
الفقيه ابي بكر الاسكاف والفقيه ابي القاسم احدث من رجل زوج امرأة من رجل بغير امرها فبلغها
الخبر فقالت يا كذا بنت هذا اجازة هكذا ذكر الفقيه ابو الليث وبه كان يفتي الفقيه ابو جعفر وكذا
ليقول هذا الكلام يستعمل في الاجازة في معارف الناس وليس فيه معنى الاذن والاجازة معناه
انه يستعمل في الاذن ولا يبيح عن الاذن ومن المشايخ من قال ان قوله ما لم تست لا يجعل اجازة لانه
لا يبيح عن الاجازة ولكن هذا ليس بصواب لانه ان لم يكن مبيحا عن الاجازة فهو مستعمل فيها والابن
ليس بشرط لا محالة اما الشرط هو الاستعمال لان الناس في عادتهم يربون بالالفاظ ما استعملت
الالفاظ فيها واذا قبلت المهر فهو اجازة لان المهر من رقبته واذا قبلت الهدية فليست باجارة النكح
في المسئلة في فتاوي الفضلي في عم قال لابنة اخيه ابي اريد ان ازوجك من فلان فقالت بصلح فلان
فانها الم قال لا رضي تزوجها الم قبل ان يعلم بقولها لا رضي من مبي لها قال مع النكاح عدي ابي
حينئذ رجة الله لان الم عتده كالوكيل والوكيل لا يتعزل قبل العلم واما على قول محمد رجة الله فينبغي
ان يصح النكاح لان عتده الم ليس كالوكيل واما يزوجها حتى الولاية له في تزوجها وحين زوجها حتى
الولاية زوجها ويغير اجنبية بذلك فلا يجوز رجل زوج ابنة رجل وهي صغيرة تبلغ الحرا لا فكت
لا يكون اجازة النكاح ولو بعث الزوج هدية بعد ذلك وقبلها الاب فبذلك الميس باجارة ايضا ولو
بعث الزوج المهر وقبل الاب هل يكون اجازة قيل على قياس المسئلة المنتهية يكون اجازة وقيل

ان يكون فيه اختلاف المشايخ قياسا على المرأة اذا تزوجت نفسها من غير الكفو واخذت الاب المهر هل يكون ذلك
اجازة وفيها اختلاف المشايخ فمن المسئلة يجب ان تكون على قياس تلك المسئلة الفصولي اذا زوج رجلا
امراة بغير امره بغيره فبلغ الخبر ذلك الرجل فقال بالعادة من يدعي ديار دواي دارم ديه
بح ديار دواي دارم كان هذا من الرجل رد النكاح لان بقوله يدعي ديار دواي دارم ديه في الاجازة
مطلقا ويقول بح ديار دواي دارم اساد كلاما اخر ذكر المسئلة في الجامع الكبير صورة المذكورة
خبر تزوج امرأه رجل بغير اذن مولاهما بديار دواي فقال المولي اجازة لا يجوز
ان ردني حسين بديار لان هذا من المولي نقصا للنكاح حي ولو اخذ النكاح بعد ذلك بانه لا يجوز لان
بقوله لا يجوز في الاجازة مطلقا استأنفت كلاما اخر فلا يوجب هذا عادة العقد بعد بطلانه ولهذا
المسئلة تقريرات احدها ان يقول المولي اخذته علي ان يزني حسين بديار دواي هذا الوجه قبل الزوج
الزيادة يجوز وان قال الزوج لا ارضى بالزيادة ولا اريدك بيتي النكاح على الوقت وهذا لان المولي
اعتب الاجازة المطلقة لشرط قبول الزوجه بالزيادة لان كلمة علي في المعاصات هي المشروط الا ترى ان
من قال لامراة طلقك علي الت ديه كان بمنزلة قوله طلقك بشرط ان تبقي الت ديه فيكون معنى قول
المولي اجازة ان ردني حسين بديار او قد صح هذا التعليق لان تعليق الاجازة في النكاح الموقوف
يقول الزوج زيادة مال علي المهر المستحق في اصل النكاح او يقول مال اخر سوى ما كان مستحق العقد
ولا يصح تعليقها بغيرها من الشروط وانما كان كذلك لان الاجازة في العقد الموقوف لها حكم استثناء العقد
فيعتبر باصل العقد وتعلق باصل العقد بقبول الزوج اصل الماله جازا وان كان لا يصح تعليقها بشروط
فكذلك الاجازة وانما ثبت ان الاجازة مطلقة بقول الزيادة فنقول المعلق بالشرط لا ينزل قبل وجود
الشرط وسر بعد وجود الشرط فان قبل الزوج الزيادة فقد وجد الشرط فنزل الاجازة وان لم يقبل
الزوج الزيادة فقد وجد الشرط فلم ينزل الاجازة وان قال لا ارضى ولا اريدك لا يكون هذا منه نقصا
للنكاح لان هذا الكلام محتمل محتمل لا ارضى باصل النكاح ومحتمل لا ارضى بالزيادة علي المسمى فلا يثبت النقص
بالشك وكذلك لو قال المولي لا اجيز النكاح الا بزيادة حسين درهما فان قبل الزوج الزيادة ثبت
الاجازة لان هذا الكلام من المولي ليس برد للنكاح بل هو اثبات لاجازة عند قبول الزيادة لان كلمة
الاستثناء والاستثناء من الشيء والاشتمال ثبات وكذا اثبات الاجازة عند الزيادة فان
قبل الزوج الزيادة ثبت الاجازة وما لا فلا وكذلك لو قال المولي اجيز النكاح حي يزني حسين
ديار كان الجواب كائنا لان المولي في الاجازة وعدة النبي الي غاية الزيادة لان كلمة حي كلمة غايه وحكم
مانع الغايه بحال حكم ما قبل الغايه فيكون نفي الاجازة قبل وجود الزيادة واثباتها لها بعد وجود
الزيادة ولو كان المولي قال لا اجيز النكاح ولكن ردني في الصداق حسين بديار او قال لا اجيز النكاح ولكن
اجيز ان ردني حسين كان هذا من المولي نقصا لان قوله لا اجيز حصل مطلقا وقوله ولكن ردني كلام
مستبعد وكذلك قوله ولكن اجيز ان ردني حسين بديار كلام مستبعد لان التعليق له ما قبل ولكن في مثل هذا
القطع والاستثنائ في الاول مطلقا وقوله لا اجيز مطلقة للشيخ فيجعل عليه فان قيل قوله لا اجيز احاد عن
عدم الاجازة والعقد الموقوف لا ينسخ لعدم الاجازة اما ينسخ بالنسخ ولم يوجد النسخ فلما انعقدت
ليعتبر لاحكامها اذ هي المقصودة والعقد الموقوف لاحكم له فيصير هذا ان لا يعتبر واما اعتبار ما فيه من
احتمال الاجازة علي سبيل القلية لان الظاهر ان النسخ لا يباشر العقد الا ان كان غالب زايده
بحيز العقد فاذا اضر عن عدم الاجازة فقد بطل ما اعتبر العقد لاجله وهي الاجازة الموجودة علي
القلة فبطل العقد لعدم الثابتة في ابقائه لعدم الاجازة ثم في المسائل المتقدمة اذ ارضى الزوج

بالزيادة حتي تم العقد لو دخل بها الزوج او مات عنها فلها الاصل منع الزيادة وان طلبها قبل الدخول
بها فلها نصف الاصل ولا يبي لها من الزيادة في قول ابي حنيفة ومحمد وهو قول ابي يوسف الاخر في
قوله الاول لها نصف الاصل ونصف الزيادة ولو كان المولي حين بلغه النكاح مائة درهم قال اجرت
العقد علي حسين بديار او رضي به الزوج خاز النكاح بحسين بديار لان الموقوف علي اجازة المولي العقد
والنسخة جميعا فاجاز النكاح ولم يحجز النسخة خاز النكاح وبطلت النسخة وبطلان النسخة لا يوجب
بطلان النكاح وصداقته تزوجها ولم يسم لها مهورا ثم ان المولي من لها مهورا حسين بديار او رضي الزوج بذلك
وذلك جاز وبه وقع العقد بينه فداو بين ما اذا تابع الرجل مال غيره بغيره بغيره مائة درهم فقال المولي
اجرت البتيع بحسين بديار او رضي به المشتري حيث لا يجوز ذلك البتيع لان المولي لما اخذ البتيع ولم يحجز
النسخة بقي البتيع بالنسخة الا ان خلو البتيع عن النسخة يوجب بطلان البتيع بخلاف النكاح فان دخل بها
زوجها او مات عنها فلها خمسون دينار وان طلبها قبل الدخول بها فلها المنفعة في قياس قول ابي حنيفة
ومحمد وهو قول ابي يوسف الاخر رحمه الله وفي قوله الاخر لها نصف حسين بديار لان الاب علي هذا القول
المعروض بعد العقد كالمستحق في العقد وهما لا الا اول قد استثنى بينهما والثاني لم يكن مستحق في العقد فلا
يخصف بالطلاق قبل الدخول فيكون لها المنفعة كنكاح لا نسيئة فيه وكل جواب عرفت في المولي مع الامه كذلك
الجواب في المولي تزوج المرأة الثالثة بغير امرها لم يلها الخبر في جميع ما بينا اكره الرجل ابنه علي ان
يوكله بتزويج ابنه لهذا لان الاب لا يرضى ان يزوج ابنته بغير امره وادع جواهي لمن قد ذهب الاب
وروج الابنة لا يجوز النكاح لانه لا يزوج الابن ابنته التحقيق في فتاوي البغلي في فتاوي ابي الليث صبي تزوج
امراة وغاب الصبي فلما حضر الصبي تزوجت المرأة بزوج اخر والصبي قد اجاز النكاح بعد البلوغ فان
تزوجته المرأة قبل اجازة الصبي نكاحا حازا نكاحا وان تزوجت بعد اجازة الصبي فان كان نكاح الصبي
مهر مثلها وانما يتعين للناس فيه لا يجوز نكاح الثاني وان كان نكاح الصبي مهر كبير لا يتعين للناس في
مثله فان كان للصبي اب او جد فذلك وان لم يكن اب ولا جد حاز لان هذا النكاح لا يزوج لان لم يكن
له خبر حال وقوعه فاذا اجاز الصبي لم تصادق اجازة عقد امه فلو لم يعمل **ومما يتصل**
مسائل الاجازة رجل زوج ابنته الصغيرة من رجل كبير بغير امره خاطب عنه ابوه ثم مات اب
الصغيرة قبل ان يجيز الزوج النكاح بطل النكاح لان الاب الصغير ان ينسخ هذا
العقد لانه في هذا النكاح قائم مقام الصغيرة والصغيرة لو كانت كبيرة وروحت بغيره من ابن كبير
لرجل بغير اذنه خاطب عنه ابوه كان لها ان تنسخ النكاح قبل ان يجيز الاب فيقبل موته بغيره رجوعه
وفسخه كذا ذكر المسئلة في النوازل ولو كان مكان الصغيرة كبيرة زوجها بغير اذنه في المسئلة
نكاحا لا يبطل النكاح بموت الاب لان الاب لا يملك بفسخه في هذه الصورة لانه يعني الفصولي وذكر في
المسائل بموت الاب في المسئلة الاولى لا ينسخ النكاح ايضا وصورة ما ذكر في المسئلة من رجل ابنته
الصغيرة من رجل غيب ثم مات اب الصغيرة ثم بلغ الخبر الغائب واجاز النكاح حاز ولو انسخ النكاح بموت
الاب لما عمل اجازة فاذا ذكر في المسئلة دليل علي ان قيام الفصولي في باب النكاح ليس بشرط لعل الاجازة
وفي باب البتيع شرط لان في باب البتيع الحقوق ترجع الي الماتة وفي باب النكاح **ومما يتصل**
مسائل الاجازة ايضا اذا اذن لصديقه ان يتزوج امراة وقد كان العبد تزوج قبل ذلك
العبد كان موقفا علي اجازة المولي لم يبي المولي لالحق العبد لانه وجد الرضا من العبد بالترام حكم النكاح

وقد صحح والله سنة لاسن اهل الرضا بالتزام حكم النكاح فانه مكلف وانما التوقف على المولي اما لانه حصل من
في ملك المولي حيث شغل ما لئله المولي بالمرور والنفقة او لانه حصل بمقتضى فاني حق المولي لان نكاح العبد
حق المولي وبالعتق زال حق المولي فتقدم على العبد بالرضا الذي وجد منه حال العقد فاما بالاذن لم
يطلب حق المولي عن العبد بقي التوقف لقيام المانع من التزوج ولا يثبت الا باخارة المولي او باخارة نايه
وهذا العبد ثم فرق بين العبد وبين الصبي فان الصبي اذا تزوج ثم بلغ لا يثبت النكاح الا باخارته والعبد
اذا تزوج ثم عتق يثبت من غير اخارته والفرق ان مسئلة الصبي امتناع النكاح قبل البلوغ لحقه الحق المولي
لان نقاد النكاح على الانسان ليعتد الرضا بالتزام احكام النكاح وما وجد منه من الرضا حالة العقد غير
معتبر شرعا لان المقرن ذاب بين الضرر والنفق ورضا الصبي بالمقرنات الدائرة بين النفع والضرر
غير معتبر شرعا ولا بد من الاخارة بعد البلوغ ليعمل رضاه بذلك فاما في مسئلة العبد امتناع النكاح قبل
العتق لحق المولي لحق العبد فانه قد روي بالتزام حكم النكاح ورضا معتبر شرعا لكونه اهلا له ذلك والنفق
زال حق المولي فزال المانع من العقد فتقدم **وما يتصل بمسائل الاخارة ايضا**
صبي عاقل تزوج امرأة وغاب وتزوجت المرأة باخر فخص الصبي وقد بلغ واخار الذي ياتشره في حال
ضمره فيظن ان كانت المرأة قد تزوجت باخر قبل بلوغ الصبي واخارته مع النكاح الثاني وبعض اهلها
على النكاح الثاني فسخا للنكاح الاول وان كان قد روي نفسها بعد اخارة الصبي وبلوغه بان كان النكاح
من الصبي بمهر المثل او التمسده او ما يتبين الناس فيه لا يصح النكاح الثاني لان نكاح الصبي في هذه
الصورة انعقد وعمل اخارته بعد البلوغ وصارت المرأة امرأة الصبي فلا يصح نكاحها مع الثاني وان كان نكاح
الصبي بالكر من مهر مثلها معتدا لما لا يتبين الناس فيه فان كان للصغير اب او جد فذلك لان نكاح
الصغير معتقد في هذه الصورة ايضا موقوف على اخارة الاب او الجد لانها يمكن مباشرة هذه العقد
على الصغير فيمكن اخارته وهذا الجواب انما يستقيم على قول اني حنفية رحمه الله على ما عرف وان لم يكن
للمصغرات ولا بعد نكاحها مع الثاني صحيح لان نكاح الصبي في هذه الصورة لا ينعقد لانه لا يحجز له ولا نقل
اخارته فيصح نكاحها مع الثاني هذه الجملة في ثنائي العقبة اي الذي رحمه الله **وما يتصل بهذا**
الفصل في نكاح العتق الموقوف على الاخارة قال محمد رحمه الله وادركه ان يزوجه
امرأة فزوجه امرأة بغير اذنها زوجها فله يملكها الخبر حتى نقض الوكيل النكاح بغير محض منها ولا
من ابيها ولا من زوجها فانه على كالمدة بعد لان العزل لم يوجد ولم ينته الوكالة ايضا اذا
لم يات بما وكاله لتخصيله على التام لانه وكاله بالعقد النافذ وقد اتي باصل العقد وادابني على وكاله
كان تصرفه كصرف الموكل والموكل يتدبر على ابطال ما يتقبل المطلاق من العتق فذلك الوكيل وصار
هذا الوكيل بالبيع بملك البيع بشرط الخيار لاطلاق التوكيل بملك فسخه في مدة الخيار لبقاء الوكالة
وكونه بمنزلة الموكل حال قيام الوكالة كذا ههنا فان قيل انما يصح نقض الموكل قرارا عما يلزمه من الحقوق
فان الحقوق لم يزمه من اخارة المرأة النكاح وكان له فسخ هذا النكاح قرارا عن ذلك فاما التوكيل
بالنكاح متى باشره عتق ام موقفا لا يلزمه الحقوق من اخارة المرأة النكاح فلا يصح فسخه قرارا عما يلزمه
من الحقوق ولم يوكل بالفسخ من جهة الموكل ليعتد فسخه حكم التوكيل فلا يصح فسخه وصار كالقضي في باب
النكاح اذا فسخ النكاح الموقوف قبل الاخارة لا يملك فسخه وانما لا يملك لما قلنا كذا ههنا قلنا الموكل انما
يملك الفسخ لما ذكره من العلة لعله اخري وهو ان الفسخ قبل الاخارة امتناع عن اتمام العقد من
وجه فانه ينتج عن اتمام الحكم فانه غير ثابت والمقصود من العقد الحكم لا عينه ان كان فسخا من وجه من
حيث انه تم العقد باعتبار الاحتجاب والقبول والوكيل الامتناع من اتمام العقد كاله الامتناع من مباشر

العقد كما في حالة المساومة اذا قال الوكيل للمرأة زوجك من فلان بالغ درهم فقيل ان يقول قبلت
ادرج الوكيل مع الرجوع وانقص ما وجد منه من الاحتجاب وان كان الاحتجاب بعد الاحتجاب الوكيل الى صنع
من جهة لانه امتناع عن اتمام العقد فصح ذلك منه كذا ههنا فان قيل لو صح الانتقاص من الوكيل اعتبار
هذا المعنى كان يجب ان يصح من القضي ايضا باعتبار هذا المعنى فان له الامتناع عن اتمام العقد كما في
حالة المساومة ثم لم يكن القضي فسخ النكاح قبل الاخارة واعتبر هذا منه فسخا للعقد عين ولم يعتبر
منه امتناعا من اتمام العقد فيجب ان يعتبر في حق الوكيل ايضا فسخا للنكاح ١٧ امتناعا من اتمام العقد
قلنا بعض النكاح الموقوف قبل الاخارة فيفسخ للعقد من وجه وامتناع من اتمام العقد من وجه على
ما بينا والعلل بالشهدين في حق الوكيل والقضي معتد رلا بينهما من الثاني فلهذا يشبه الفسخ في حق
القضي فلم يجوز ذلك منه لانه يفسخ عقده غيره وهو غير وكيل عنه بالفسخ وعلنا يشبه الامتناع في حق
الوكيل وجوزنا ذلك منه وانما عملنا على هذا الوجه ولم نقل على العكس لانا لو عملنا بشبه الامتناع
في حق القضي وجوزنا ذلك منه لزمنا ان يجوز في حق الوكيل من طريق الاول لان الوكيل يابى عن
الموكل اعلا حال من القضي فاصح من القضي يصح من الوكيل فحينئذ يتعطل العمل بالشهدين ثم يصح
نقض الوكيل سواء كان محض من المرأة او بغير محض منها وذلك لانا انما صححنا الفسخ من الوكيل قبل الاخارة
من حيث انه امتناع عن اتمام العقد لاس من حيث انه فسخ والامتناع عن اتمام العقد صحيح من غير ان يتوقف
على علم احد كما في حالة المساومة اذا قال الوكيل زوجك من فلان ثم قال رجعت قبل قبول المرأة مع
ذلك من الوكيل علت المرأة بذلك او لم تعلم لانه امتناع من اتمام العقد فكذا هذا قال ولوان
الوكيل لم ينتقض النكاح الاول ولكن زوج الموكل اخت المرأة الاولى باذن الاخت الثانية او بغير
اذنها وكان ذلك قبل ان تبلغ الاولى كان هذا من الوكيل نقضا للنكاح الاول ولوان الوكيل روجه
امرأتين في عتقه بعد الاولى احداهما اخت الاولى لم يكن ذلك منه نقضا للنكاح الاول فوقف بين هذا
وبينها اذا روجه اخت الاولى وحدها والفرق انه متى روجه اخت الاولى وحدها لم ينتقض
النكاح الاول بالنكاح الثاني فيصير الموكل جامعا بين الاثنين عتدا لان النكاح الاول كان من وكيله
وعتادة الوكيل في النكاح منتولة الي الموكل والنكاح الثاني ايضا من وكيله لانه لم يخرج عن الوكالة
بالنكاح الاول لانه وكاله بالعقد النافذ وقد اتي باصل العقد وقد استعمل امر موكله في النكاح الثاني
لما روجه امرأة واحدة فصار عتادة الوكيل في النكاح الثاني منتولة الي الموكل ايضا فكان
الموكل تزوج الاولى بغير رضاها ثم تزوج اختها بغير رضاها فيصير جامعا بينهما عتدا ولم ينتقض نكاح
الاولي نكاح الثانية وامكن رفع الاول والثاني لان الاول محل النقص فاما في المراتين متى لم
ينتقض نكاح الاول لا يصير الموكل جامعا بين الاثنين لاسلكا ولا عتدا اما لاسلكا لان العقد الموقوف
قبل الاخارة لا يثبت الملك واماعة افك ذلك لان عتادة الوكيل في حق الاول استل منه لانه كان
وكيلا عنه في الاول وفي المراتين مقصور عليه لانه مقصور في المراتين لان الوكيل يتزوج امرأة
واحدة لا يملك تزوج امرأتين فلهذا لم ينتقض النكاح الاول بالنكاح الثاني بل بقي نكاح الكل موقفا
على الاخارة لما بينا وكذا لو تزوجه اربعاً في عتده لا فزاده بينهما وبين الاولى كان نكاح الاولى
على حاله ويوقف نكاح الرابع على اخارته لانه لو لم ينتقض نكاح الاول نكاح الرابع لا يصير الموكل جامعا
بين الجنس لاسلكا ولا عتدا لان عتادة الوكيل في الاول منتولة اليه كانه تزوج بنفسه وفي الرابع
مقصور عليه لانه مقصور في الاول لم ينتقض النكاح الاول بالنكاح الثاني بل
بقي نكاح الاول موقفا ونكاح الرابع كذلك حتى يجزوا بينهما شاقا لمحمد رحمه الله ولوان امرأة زوجت

نفسها من رجل وتقبل عن الزوج فتصولي ثم ان هذا التصولي ينتقل النكاح قبل ان يبلغ الخبر الزوج فينقذه
باطل وروي عن ابي يوسف رحمه الله في الاما في انه قال يجوز نقضه وجهه ما روي عن ابي يوسف
رحمه الله في غير رواية الاصول ان هذا التصولي باشرعده معاً وصلة فيملك نفقة قبل الاجارة
قياساً على البيع وجه ظاهر الرواية وهو ان نقض العقد الموقوف على الاجارة فسخ من وجهه والتمتع
عن الاما من وجهه على ما بينا فلهذا يشبه الفسخ في حق التصولي وعلى ما يشبه الامتناع عن الاثم
في حق الوكيل اما التصولي في باب البيع انما صح فسخه لما قلتم انه باشرعده معاً وصلة بل لان
الفسخ قبل الاجارة مملوك له في باب البيع اعتبرنا شبه الفسخ وشبه الامتناع عن الاثم ان اعتبرنا
شبه الفسخ ولا يرفع الحقوق عن نفسه فيملك الفسخ كما يملك المالك وان اعتبرنا شبه الامتناع
فذلك ايضا كما في حق المساومة فاما التصولي في باب النكاح ان ملك الفسخ قبل الاجارة من
حيث انه امتناع عن الاثم لا يملك من حيث انه فسخ لان هذه الفسخ لا يرفع عن نفسه لاحقوق العقد
ولا حكم العقد ولا يملك بالشك والاحتمال قال وكذلك لو ان التصولي زوجة اخته الاولى ينتقض
نكاح الاولى والثانية صح اجازته وينتقض الاخر من بين هذه المسئلة وبين مسئلة الوكيل المدة
في اول الفصل فان الوكيل لو زوجة اخته الاولى قبل الاجارة الاولى نكاحها ينتقض نكاح الاولى
بطلان الثانية بصحها الموكلة بالفسخ وهو ان الفسخ متى كان وكيلاً لم ينتقض نكاح الاولى
بنكاح الثانية بصحها الموكلة بما بين الاختين عقداً ان لم يصير جاسماً بينهما ملك نكاح لما ذكرنا والجمع
بينهما عقداً اخرام كالجسماً بينهما ملك نكاح اما الفسخ اذا كان فسخاً لثانياً ولم ينتقض الاولى بالثانية
لا يصير من عقداً له جاسماً بين الاختين لاعتداده لملك نكاح لان عبارة التصولي منقورة
عليه قال محمد رحمه الله فتصولي زوج رجل امراة بوضا لغير اذن الزوج ثم ان الزوج وكله ان
يزوج له امراة فاجاز ذلك النكاح جازاً استصفاً والقياس ان لا يجوز فلولم يجوز ذلك ولكن ينقضه
بعد ما ذكره الزوج لم يصح نقضه ولو انه وزجه اختها بعد ما وكله بغير وضو الاخت زوجها ابوها في
كبره كان هذا النكاح من النكاح الاول وذلك لانه وكيل في نكاح الاخت الثانية وعبارة
الوكيل في النكاح فيها دخل تحت الوكالة منقولة الي الموكل فصارت ان الوكيل تزوج اختها ولو تزوج
امها كان ينتقض الاول لانه متى لم ينتقض بغير الموكل جاسماً بينهما عقداً من وجهه لان النكاح الذي
وجبه من الوكيل قبل الوكالة دخل تحت الوكالة في حق الاجارة ان لم يدخل في حق النقض فيصير
عقد الوكيل كعقد من وجهه فصارت الموكلة جاسماً بينهما عقداً او الجمع بينهما عقداً اخرام فانقض النكاح
الاول ليزول الجمع وكذلك لو ان الزوج تزوج امراة بغير اذن زوجها اياه ابوها ثم ان الزوج
وكل رجلا ان يزوجه امراة منتقض الوكيل نكاح الزوج قبل ان تجوز المرأة فنقضه باطل قال ولو
ان الوكيل لم ينتقض النكاح في هذه المسئلة ولكنه وزجه اختها بغير وضو ها كان ذلك فنقضه
نكاح الاولى قال ولو ان رجلاً وكل رجلاً ان يزوجه امراة بغير وضو اياه بغير اذن زوجها
ابوها ثم ان الوكيل وزجه اختها بغير وضو الاخت لم ينتقض نكاح الاولى لان نكاح الثانية لم يدخل
تحت التوكيل فصارت تزوجه وتزوج اجني اخر سواء لو ان الوكيل قال قد فسخت النكاح الاول قبل
ان تجوز المرأة الاول مع ذلك منه لانه كان وكيل في النكاح الاول وقد ذكرنا ان الوكيل بالنكاح
متى باشر نكاحاً فموقوف على اجارة المرأة ثم نقضه قبل اجارة المرأة فانه يصح نقضه ولو انه انكحها
ثانياً بغير المهر الاول بان كان النكاح الاول ثانياً بغير وضو الثاني بلف درهم كان هذا النكاح
الاول ولو ان رجلاً وزوج رجلاً امراة بلف درهم بغير امر واحد منهما وحاطب عن المرأة ابوها

وفي مملكة حتى يوقت النكاح على اجازتها ثم اياهما سي التصولي واما المرأة فحدها نكاحاً على هذه
المرأة بغير امر الزوج وبغير امرها خمسين ديناراً ذكرناه بقية النكاحان على اجازتها قبل ان
يجوز اياه النكاحين شأنا اجاز الاول بالثاني درهم وان شأنا الثاني خمسين ديناراً فلا ينتقض
الاول بالثاني وان كان الاول يحل النقض وذلك لان النكاح الاول جري بين الفصولتين
من جانب الزوج والمرأة وقد ذكرنا ان التصولي في باب النكاح لا يملك نقض النكاح لا منتقداً
بفسخه ولا حكماً للعقد او فعل عدته بعد ذلك فلهذا لم ينتقض الاول بالثاني فان اجاز الثاني بطل
الاول وكذلك ان اجاز الاول بالثاني درهم ينتقض الثاني هذا اذا جري النكاحان جميعاً بين الفصولتين
فاما اذا جري النكاحان بين الفصولتين والمرأة فان زوج التصولي امراة بوضاها من رجل بغير امر
بلف درهم حتى يوقت على اجارة الزوج ثم اياهما عقد النكاح بين الفصولتين والمرأة كذلك الرجل
خمسين ديناراً ذكرنا النكاح الاول ينتقض بالثاني حتى لو اجاز الزوج النكاح الاول لا ينتقل اجازته
ولو اجاز الثاني صح وانما انتقض الاول بالثاني لان المرأة فسخت نكاح الثاني ولا يمكن تصحيح
النكاح الثاني الا بفسخ النكاح الاول وبقي مملكة فسخ النكاح الاول لانه كانت مملكة في النكاح الاول
ولم تكن فصولية بينهما عقدت على نفسها والمالك متى عقدت على ملكه عقد امر موقوف على اجارة غيره فانه
يملك نقضه قبل الاجارة حتى لا يلزمه حكمه وان كانت مملكة نقض النكاح الاول فلا صحة للثاني
الا بفسخ الاول انتقض الاول واما قلنا انه لا صحة للنكاح الثاني في حق المرأة الا بعد فسخ الاول
لان النكاح نافذ في حق المرأة ولهذا لا يحتاج الي اجازتها للتأديت مع بقا الاول موقوفاً
تصير المرأة في حق نفسها باقية بغيرها من الزوج وهي مملوكة للزوج وبغيرها الزوج في حق المرأة
مشترطاً بغيرها مملوكة له فهو معنى قولنا ان الثاني لا يصح في حق المرأة الا بعد ائتمام الاول
والمرأة مملكة نقض النكاح الاول قبل اجارة الزوج فانقض الاول بالثاني وانما انتقض الاول
بالثاني لم يصح من الزوج اجارة الاول بخلاف الفصولتين لان العقد الاول غير نافذ بوجهه مالا
في حق المرأة ولا في حق الزوج ولهذا يحتاج التاثير الي الاجارة من جهة في صح الثاني مع بقا الاول
موقوفاً على الاجارة لا تفسير المرأة باقية بغيرها من الزوج وهي مملوكة للزوج ولا الزوج مشترطاً
بغيرها بل بقي ملكه فلم ينتقض الاول بالثاني قال محمد رحمه الله رجل امر رجلاً ان يزوجه امراة على
درهم فزوجها اياه على خمسين ديناراً او بغير اذنها ثم زوجها ثانياً بغير اذنها بلف درهم فهذا
فسخ النكاح الاول لانه فتصولي في النكاح الاول فينقض على اجازته واخاها ان كان النكاح بغير
اذنها وعلى اجازته ان كان النكاح بانها الاية وكيل في العقد الثاني فصارت مباشرة بكاشفة للموكل
ولو باشر الموكل العقد الثاني بنفسه كان ذلك فسخاً للاول فكذلك اذا باشر الوكيل والمعني في ذلك ان
الثاني وقع نافذاً من وجهه لانه كان باذن الزوج ولو كان نافذاً من كل وجه ينتقض الاول لانه ستر
اجازته لان الاجارة لها حكم النكاح المبدأ والنكاح المبدأ لا يجوز في منكوخة فكذلك الاجارة واذا
كان الحكم هكذا فيما اذا كان الثاني نافذاً من كل وجه فكذلك اذا كان نافذاً من وجهه لان المعني جميعاً
قال ولو كان الوكيل زوجها اياه النكاح الاول بلف درهم الذي هو ما سوره بغير امرها حتى يوقت
على اجازتها ثم زوجها اياه ثانياً خمسين ديناراً بغير امرها زوجها ابوها فاما النكاح الاول على حاله ان
اجازته جاز لانه وكيل في النكاح الاول فتصولي في النكاح الثاني ولو كان فصولياً في النكاحين جميعاً
لكان لا ينتقض الاول بالثاني فلهذا الاول وهل يوقت النكاح الثاني على اجازتها لم يذكر هذا في
الكتاب ويجوز ان لا يوقت لتعذر الاجارة لان الاول نافذ من وجهه لانه نافذ في حق الموكل ولو كان نافذاً

من كل وجه لا يثبت الثاني لما قلناه ان اذا كان نافذ من وجه فان زوجها ابوها النكاح الثاني باسرها فانه
فسخ للنكاح الاول لانه لما زوجها ابوها ما دناها صار كان المراجعة زوجة لنفسها منه فحسب ديارا ولو كان كذلك
افسخ الاول لان الثاني منه عليها وهي ملك فسخ العقد الاول فيفسخ ذلك فسخ الاول قال محمد رحمه الله في
رجل زوج رجلا امرأة بغير اذننا بالف درهم وخاطب عن الرجل رجلا بغير اذنه فكانا فصوليين ثم
انها جازت النكاح فحسب ديارا بغير اذنها حتى يوفى النكاحان عليا جازت مما علي ما سمرتم ان المرأة اجازت
احد النكاحين واجاز الزوج احد النكاحين فان اجاز الزوج النكاح الذي اجازته المرأة بان اجازت
هي النكاح بالف واجاز الزوج ذلك ايضا جاز النكاح بالف درهم لان الزوجين اجتماعي اجازة النكاح
بالف وكان موقوف علي اجازتهما فكل اجازتهما فيه وتجب الف من المهر وينسخ الثاني بعد الاجازة
لان الاجازة بمنزلة عقد سبدا علي ما سمرنا ابتدا النكاح فحسب ديارا بعد ما نفذ النكاح بالف لا يجوز
فكده لا يجوز الاجازة وان اجاز الزوج النكاح الاخر بان اجاز النكاح فحسب ديارا فانه لا يجوز لان
الاجازة لا تقع عند استسوا لانه انفسخ باجازة المرأة النكاح بالف لانه نفذ ذلك النكاح في حقها
وان بقي موقوف في حق الزوج فلذلك الاحتياج الي اجازتها بعد ذلك ولو نفذ النكاح بالف في حقها جميعا
بان اجازته انفسخ الثاني لعدم الاجازة فكذلك اذا نفذ في حقها انفسخ الثاني لعدم الاجازة علي
ما سمرنا اجتماعي بعد ذلك علي اجازة الثاني لا يجوز لان العقد منفسخ علي ما سمرنا وان اجتماعي اجازة
الاول كان جائزا وكان ينبغي ان لا يجوز ويجعل اجازة الزوج النكاح الثاني قبل ذلك رد للنكاح
الاول كما جعل اجازة المرأة النكاح الاول رد ونسخا للنكاح الثاني والجواب النكاح الثاني انما
انفسخ باجازة المرأة النكاح الاول لان النكاح الاول قد نفذ علي المرأة ومن ضروره انتفاض الثاني
لعدم الاجازة فاما النكاح الثاني لم ينفذ علي الزوج فاجازته النكاح الاول حتى ينتقض الاول
ضروره لعدم الاجازة لان النكاح الثاني قد انتقض باجازة المرأة النكاح الاول فلهذا المير يتنقض الاول
باجازة الزوج النكاح الثاني وكذلك لو ان المرأة بدأت فاجازت النكاح الثاني كان ذلك نسخا الاول
حتى لو اجتماعي الثاني يجوز ولو اجتماعي الاول لا يجوز وكذا لو بدأ الزوج فاجاز احد النكاحين
طلب الاخر لما قلناه الذي ذكرنا اذا علم الحجاز او لامن الحجاز اخر اما اذا انسا الحجاز الاول ثم
اجمع بعد ذلك علي احد النكاحين ونفاد فاعلي ذلك بان قال لا تذكرنا ان هذا هو الحجاز او لا فانه طار
هذا النكاح لانه صار معلوما بفسادهما لان الابهام كان بينهما فيعتبر بينهما فيه والجواب في المعلوم
كذلك علي ما سمرنا ان لم يذكر الحجاز او لا واجمع علي احد النكاحين من غير تذكر الحجاز او لا لم يجز واحد
منهما ابدا لان ما اجتماعي محتمل لانه هو الحجاز او لا فيجوز ويحتمل لانه غير فلا يجوز مع الاحتمال هذا
كمن طلق احدي امرأته ثلثا والاخرى واحدة وقد لسي المطلقة للثالث من الاخرى ثم عين احديهما للثالث
من غير تذكر او طلق احديهما من غير تذكر لا يصح التعيين لما ذكرنا فكذلك اهذا لو قالت المرأة ابدا
اجز النكاحين كان للزوج ان يجيز اي النكاحين شاء اما النكاح بالف واما النكاح فحسب ونحو ذلك
ولم يزم الزوج المسمى فيه قال ولا يكون اجازتهما النكاحين مما ينقض احدهما صاحبه وكان ينبغي ان ينقض
احدهما صاحبه لانه متى اجاز احدهما النكاحين فقد اجاز كل نكاح بعينه النكاح بالف والنكاح بالدينار
واجازة احدهما احد النكاحين بعينه ينقض الاخر فان اجاز كل نكاح بعينه يجب ان ينقض كل نكاح النكاح
الاخر والجواب ان المباشرة بين العدين ليست باعتبار المحل لان كل واحد من العدين ورد علي امرأة
في محل له وانما المباشرة باعتبار التبدل فتصير في اجازة احد العدين كإمرأة قالت زوجك نفسي بالف
درهم او فحسب ديارا لو قبل الزوج احدهما جاز كذلكهما وجواب اخر ان اجازة احدهما كلا النكاحين معا

[illegible]

القدوري قوله مع محمد والاصح انه مع ابي حنيفة ثم مولي الموالاته ثم السلطان ثم القاضي ومن نصبه القاضي
ان شرط تزويج الصغار والصغار في عهده اذا لم يشترط فلا ولاية له ثم انما يحتاج اليه الولي في الصغير
والصغيرة والمجنون والمجنون اذا زال الصغير والجنون يزول الولاية عنه اذا اصابته الجنون الى القاضي
وقالت لم يزل ولي والي اريد ان تزوج نفسي القاضي باذنها بالنكاح لانه لو علم لها وليا باذن لها
لما بالنكاح فقد صح رجوع محمد الى قول ابي حنيفة رحمه الله فنهى ابي لهذا كونه الصدر الشهيد رحمه الله
وسئل اسماعيل بن حماد عن امرأة جاءت الى القاضي وقالت ابي اريد ان تزوج وليس لي ولي ولا غيري
اخذت القاضي يقول لها ان لم تكوني قرشية ولا عذبية ولا ذات زوج ولا في عتقة احد قد ادست لك
وذكر شيخ الاسلام رحمه الله في كتاب الزواجة لو ان امرأة جاءت الى القاضي وقالت ان فلانا يخطبني
وليس لي ولي زوجي منة فان القاضي ان يكلها اقامة البيعة عليها ادعت وان شاق لها زوجي ففسك
ان كان الامر كما وصفت وبعد اقامة البيعة يلزم القاضي ما ادعت من غير حياء واذا اجتمع المجنون اب
وابن فالابن اولى في قول ابي حنيفة واحدي الروايتين عن ابي يوسف رحمه الله وقال محمد والاباوي
وعلي هذا الاختلاف المحدث الابن هكذا ذكر القدوري وذكر شيخ الاسلام ان عند ابي يوسف الابن
اولى من الجد وولاية واحدة وفي نوادر هشام عن محمد ان كان الرجل محملا وله ابن واب قال الزوج الى
الابن عند ابي حنيفة رحمه الله والمبيع الى المبيع وذكر عن هذه المسئلة في المسئلة والكرات علي ما حكاهما
فكرنا في هذه القول ابي يوسف وقال محمد هاجميا الى الاب واذا اجتمع الجد والاب وامر اولاد
وعند ابي حنيفة الجد اولى وعندهما يسويان كافي الميزات قال الشيخ الامام الاحل ضمن الامة الحلي
رحمة الله في شرحه الاصح عدي ان الجد اولى بالنكاح عند الكل واذا اجتمع الابن والاب وامر اولاد
لاب فلي قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمه الله الابن اولى وقال محمد رحمه الله الابن اولى وفي المسئلة
قال محمد رحمه الله اذا كان للصغيرة والد وجد لم يزوجها القاضي وان كان الاب فاسد او الحد ينفى
للقاضي ان يزوجها الكفو وان زوج الصغير او الصغيرة بعد الاوليات كان الاب حاضرا وهو
من اهل الولاية لو تمت نكاح الابد على اكانت وان لم يكن من اهل الولاية فان كان صغيرا او كبيرا
محملا كان ان كان الاقرب غالبا غيبة منقطعة خا نكاح الابد وتكلموا في حد الغيبة المنقطعة والم
المشاخ الكلام فيه وكذلك اختلفت الروايات فيه والاصح انه اذا كان في موضع لو انتظر حضوره او
استلغى ذابوات الكفو الذي حضر فالغيبة منقطعة والي هذا السار في الكتاب فقال ارايت لو
كان في السواد وخو اما كان يستطلع ذابيه اشار الى ان المعتبر استطلاع الزاي من المشايخ من لم
يخا ورعن هذا المقام منهم من خا ورعنه وقال الكفو لا ينتظر ايا ما كثيرة وينتظر قليلا ولا بد من
حد فاصل بينهما وقد رنا ذلك بثلثة ايام وليا لها وهذا قول ابي عصمة سعد بن سواد القدوري ومحمد بن قيس
الرازي فصار حد الغيبة المنقطعة على قول الثلثة ايام وليا لها وهكذا كان يبي القاسم الامام ركن
الاسلام علي السعدي فانه سئل عن صغيرة زوجها ولها ولي بنفس وهذا السؤال كان بخاري قال
من بخاري الى سيف مسيرة سعد بن عتبة منقطعة قال القاضي الامام هذا رحمه الله اذا زوج الولي
الابعد ولا يعرف ان الولي الاقرب ابن من يجوز ان يظهر انه في ذلك المصروفان زوجها الاقرب من
حيث هو اختلف المشايخ فيه في المستأمن محمد رحمه الله المرأة اذا لم يكن لها ولي حاضرا استحسن ان يولي
رجلا يزوجها وهكذا جاء عن ابن عمر رضي الله عنهما والرجل الذي يتول الصغير والصغيرة والولاية
له في النكاح كما في ذلك الوصي لا ولاية له في النكاح الصغيرة سواء اوصي الى الاب بالنكاح او لم يوص الى
اذا كان الوصي ولها خبيث يملك النكاح بغير الولاية في مجموع النوازل سئل شيخ الاسلام عن رجل

غالبية منقطعة وله بنت صغيرة تزوجه اختها لاب وامر اولاد والام خاضرة قال ان لم يكن لها عصمة اولى
من الاخت قال لا لا يجوز النكاح قبل له الا ان تكون الام اولى من الاخت قال لا لان الاخت لاب وامر اولاد
من قولها لاب والنساء اللواتي من قولها لاب لهن ولاية الزوج عند عدم العصبات باجماع بين اصحابنا
وهن الاخت والعمة وبنات الاخ وبنات العم فاما الام والنساء اللواتي من قولها لهن ولاية عند ابي حنيفة
رحمة الله وعند محمد لا ولاية لهن وهذا الذي ذكره شيخ الاسلام ان النساء اللواتي من قولها لاب لهن ولاية
الزوج عند عدم العصبات باجماع بين اصحابنا رحمه الله مستقيم في الاخت لا في العمة وبنات الاخ وبنات العم
لان من جلة ذوي الارحام وذوي الاربعة مختلف فعند ابي حنيفة رحمه الله لهن ولاية وهذا الصحيح
وعند محمد رحمه الله لا ولاية لهن على ما مر واذا زوج الصغير او الصغيرة غير الاب والجد لم يخطبا
الخيار عند ابي حنيفة ومحمد رحمه الله والمسئلة معروفة ولورجها امها فليقت فلها الخيار عند ابي حنيفة
رحمة الله علي اصح الروايتين والقاضي اذا زوج الصغير او الصغيرة لم يخطبا فلها الخيار في اظهر الروايتين
عند ابي حنيفة وهو قول محمد اذا كان الوصي وليا وزوج الصغيرة او الصغير وبلغ فلها الخيار في العي
مقوّهة وجهها او حرها ثم عقلت فلها الخيار واذا كان زوجها ابوها او جد هاتم عقلت فلها الخيار
وان زوج معقوّه ابوها فلا ولاية فيه عن ابي حنيفة رحمه الله ويجوز ان لا يكون لها الخيار لان عند
ابي حنيفة رحمه الله اذا اجتمع الابن والاب في المسئلة المعقوّه فلا ولاية بالنكاح لابن وان كان
الابن موصيا علي الاب عند ولا خيار لها في تزويج الاب جاز ان لا يكون لها الخيار في تزويج الابن من
طريق الاولي وكما ثبت خيار البلوغ للابن لا يثبت للذكر ولا تكون النوقه فيه الا بقضاء القاضي ويطلب هذا
الخيار في حائنه بالسكوت اذا كانت بكرا ولا يثبت له في اخر المجلس حتى لو سكنت كما بلغت وهي بكر يطل خيارها
وان كانت ثيبا في الاصل او كانت بكرا الا ان الزوج قد يني بها ثم بلغت عند الزوج لا يطل خيارها بالسكوت
ولا يثبتا عن المجلس والمنا يطل خيارها اذا رضيت بالنكاح صريحا او بوجدتها فليستد به علي الرضا
وذلك كقول الثميين من الجامع او طلب النفقة او ما استبه ذلك اما لو اكلت من طعامه او خدمته كما كانت في
علي خيارها وفي حائنه لا يطل هذا الخيار بالسكوت والمنا يطل خياره بصرح الرضا او بما يله عليه من ثمن
المرأة او تجهيزها او تسليم الصداق اليها وهذا الخيار يطل بالجلد وتفسير ذلك اذا علمت بالعتدسا
ما بلغت لكن جعلت بثبوت الخيار فسكت بطل خيارها اما لم يعلم بالعتدسا ساعة ما بلغت كان لها الخيار اذا
علت واذا بلغت وسالت عن اسم الزوج او غيب المهر المستي او سلمت علي الشهود بطل خيار البلوغ وان ا
وقعت النوقه بخيار البلوغ ان لم يكن الزوج دخل بها فلا مهر لها وقعت النوقه باختيار المرأة وان كان
قد دخل بها المهر كاملا وقعت النوقه باختيار الزوج او باختيار المرأة اختلف المشايخ في ان خيار
البلوغ هل يثبت للملوك بعضهم قالوا بيبث وبعضهم قالوا لا يثبت صورة المسئلة الاولى اذا زوج عبد الصغير
امرأة ثم ان المولى اعتق العبد ثم بلغ العبد هل يثبت له خيار البلوغ قال بعضهم بيبث وقال بعضهم لا يثبت
وهو الصحيح ولو كان مكان العبد مكان العبد بان زوج المولى امرأته الصغيرة من رجل ثم اعتق ثم بلغت فليس لها خيار
بالاطلاق بين اصحابنا اما علي قول من يقول في فضل العبد خيار البلوغ لا يثبت للعبد فلان المعني ثم ان
العتدسا ومن له ولاية متكاملة وهذا المعني موجود ههنا اما علي قول من قال ثم بثبوت خيار البلوغ
في العبد فلانه يثبت للامة خيار العتق وخيار البلوغ لا يظهر مع خيار العتق وسأني المسئلة في خيار العتق
بعد هذا ان شاء الله تعالى في فضل علي حدة ابراهيم عن محمد رحمه الله ينبغي للصغيرة ان تختار نصيبها مع ذوية
الدم قلت فان زات الدم في جوف الليل قال ينبغي ان يقول بنفسها وقد فسخت النكاح وتشهد اذا أصبحت
وتقول رايت الدم الان قال ابراهيم قلت لمحمد رحمه الله وسيتك ذلك قال نعم قال هشام سألت محمد رحمه الله

عن الصغيرة التي زوجها عنها اذا حاصت فقال له جدته قد اخترت لي علي خياري فان بعثت خادها بحسن
خاصة تدعو اليهود لتشهدهم فلم يقدروا على السهو وروي في موضع منقطع عن الناس فكنت اياما لا اقدر على الشهود
قال الزمها النكاح ولم يجعل هذه اعداء من ساعدته عن محمد رحمه الله اذا اختارت نفسها واستمعت علي ذلك
ولم يقدّم الي القاضي شهرين ثم علي خياريهما ما لم تكن من نفسها اذا وكل القاضي صغيرة لا ولي لها ولم
يكن السلطان اذن القاضي في تزويج الصغار يوم اذن له في ذلك فاحذر ذلك النكاح لم يجوز ان كان
صلوة اذن له قبل التزويج تزويج خاد هلك اذ لم يفتاوي العقل والقياس ما قال محمد في الجامع
المبداء ان تزويج امرأة بغير اذن المولي ثم ان المولي اذن له في النكاح فاحذر ذلك النكاح انه يجوز لخصا
النصوي اذا روج رجلا امرأة ثم ان الزوج وكله ان يزوجه امرأة فاحذر ذلك النكاح انه يجوز
استحسانا ينبغي في هذه المسئلة ان يجوز ولعل احارته ذلك النكاح استحسانا بسبب شمس الائمة الاولى
رحمه الله عن صغيرة لها اخ لا يزوجهما القاضي بغير امر الاخ قال لا يصح النكاح الا اذا كان الاخ
غاليا او عاملا لمصلحة يجوز للاب او الجد او غيره اذا روج الصغيرة ممن لا يباينها وروج الصغيرة
امرأة ليست بكنوة هذه المسئلة تأتي في فصل الكفاءة ان شاء الله تعالى وادار زوج الاب او الجد
الصغيرة امرأة بالثمن مهر مثلها او روج الصغيرة بثلث من مهر مثلها ان كانت الزيادة والتفان
حيث يتقاي الناس في مثلها يجوز بالانفاق وكذلك الخواب في غير الاب والجد من سابق الاوليا
وانما اذا كانت الزيادة والتفان فاحش بحيث لا يتقاي الناس في مثلها فيني الاب والجد قال
ابو حنيفة رحمه الله صح النكاح وكفى الخطأ الزيادة وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله لا يجوز ولا يفتي
في الاصل ما اذا يجوز النكاح او التسمية وروي الحسن ابن زياد عن ابي يوسف رحمه الله ان النكاح
جائز والتسمية لا يجوز وذكر هشام عن محمد رحمه الله ان النكاح جائز وفي الجامع الصغير عنهما ان
النكاح لا يجوز واجوز اعلم ان غير الاب والجد لوراد او نقصن حيث لا يتقاي الناس انه لا يجوز النكاح
حتى لو اجاز بعد البلوغ لا قبل اجارته اذا اجن المولي حيوانا مطبعا يزول ولا يسه فان كان حيا وينتق لا
يزول ولا يسه فيقدر ضرره في حالة الاقامة وفي الحد الناصر بين المطبق وغير المطبق كلمات في بعض
المواضع عن ابي يوسف رحمه الله يدر المطبق بالكثر السنة وفي فضا الموازل عن محمد رحمه الله انه قد ر
سبعة اشهر وهو قريب من قول ابي يوسف وروي ابو بكر الرازي عن ابي يوسف انه قد ربه بالكثر من
يوم ليلة وعن محمد انه قد ربه بشهر ثم قد ربه بستة كاملة هذا اخر قوله وفي مجموع الواقعات الناعلي
عن ابي حنيفة رحمه الله انه قد ربه بشهر وهكذا ذكره شيخ الاسلام في شرح المادون وكان الصمد
الشهيد بخار التدرج بشهر والخاصات ان في تدرج الصلوات المطبق يدر ليست صلوات وفي حق
الصوم بالشهر وفي الزكاة واساؤها علي خلاف الذي ذكرنا وادعوت حد الجنون للمطابق فغير
المطابق مادونه وهو المراد من قوله في الكتاب حن ودينق اذا كان الرجل حن ودينق هل ثبت ولاية
الغير عليه في حال جنونه ذكر شمس الائمة الحلواني رحمه الله في ادب القاضي في باب شهادة الاعمي اذا
كان حن يوسا او يوسين فمذمومة المعنى عليه لا يثبت للغير عليه ولاية في حال جنونه وتبيل شدة دته
في حال افاقته واما الجنون المطبق يوجب الولاية وذكر الفقيه ابو بكر في غير هذه المسئلة خلافا فقال
الابن اذ بلغ عاقل لم يحن او عنة فعلى قول ابي يوسف رحمه الله لا تعود ولاية الاب بياسا حتى لو تفرقت في ماله
او روجه امرأة لا يجوز بل يعود الولاية الي القاضي وعلي قول محمد رحمه الله تعود الولاية الي الاب
استحسانا وقال الفقيه ابو بكر المسد الي تعود ولاية الاب عمدا لثلاثة رحمهم الله قال زفر رحمه الله
لا يعود بل يعود الي السلطان والاب اذا عنة لا يثبت للاب ولاية الصغيرة في ملكه وهل يثبت له ولاية التزويج ذكر

شيخ الاسلام في اقرار اب ان الاب للمصبي والمعمورة ان علي قول من يقول يثبت للاب ولاية التزويج للاب
اذا اجن الابن يقول يثبت الولاية للابن ههنا وعلي قول من يقول لا يثبت للاب ولاية التزويج ثم
يقول لا يثبت الولاية للابن ههنا وقد ذكرنا الخلاف بين ابي حنيفة وابي يوسف وبين محمد رحمهم الله فيها
اذا كان للمعمورة ابوان وفي فتاوي ابي الليث روج ابنه الكبير امرأة فلم يجز الابن حتى جن جنونا
مطبعا فاحذر الاب
وما يمتنع من المسئلة النكاح بلا ولي الحرة العاقلة
ذلك النكاح يجوز ولا يمتنع لها او ليس بكنوة لها فقد النكاح في ظاهره وانما ابي حنيفة رحمه الله وهو قول ابي
يوسف رحمه الله اخر الا ان الزوج اذا لم يكن كفوا فلا وليا حتى الاعتراض وروي الحسن عن ابي
حنيفة رحمه الله ان الزوج اذا لم يكن كفوا لها لا ينقد النكاح وكان ابو يوسف او لا يقول بوقوع النكاح
الي ان يجيزه المولي او الحاكم علي كل حال وهو قول محمد رحمهما الله وصح رجوع محمد الي قول ابي حنيفة
وابي يوسف رحمهم الله اخر اذ كره في كتاب الحيل اذا انقضت في مهر مثلها فلا وليا حتى خاصة الزوج
حتى يبلغ تمام مهر مثلها او يفرق القاضي بينهما او اذ انقضت في مهر مثلها فلا وليا حتى خاصة الزوج
قول ابي يوسف ليس للاوليا حتى الخاصة واما النكاح باسمه وقول محمد رحمه الله او لا يفتي في
هذه المسئلة لان علي قوله الاول النكاح بغير ولي لا يجوز وانما النكاح عمدة لا يفتي في
الفرق والما يفتي في مسئلة اخرى ان السلطان اذا كره رجلا لمزوج وليته كفوا باقل من
مهر مثلها ورضيت المرأة بذلك ثم زال الاكراه فللمولي حق الخصومة مع الزوج حتى يبلغ مهر مثلها او
يفرق القاضي بينهما وعلي قول ابي يوسف ومحمد رحمهما الله لاحق للمولي في ذلك لان هناك النكاح
صه ومن المولي فجاز الا انه لم يوجبهم الرضا بفتنات المهر وكان للاوليا حتى الاعتراض بسبب
فتنات المهر عمدة ابي حنيفة خلافا لما ذكرنا ذلك في مسئلة الاكراه اذا كانت المرأة مكرهة ثم زال
الاكراه وعلي قول ابي حنيفة رحمه الله حق الخصومة للمرأة مع الولي وعلي قولهما حق الخصومة
للمولي لا غيره وهو يتأ علي ان الحق الي تمام مهر مثلها عمدة ابي حنيفة للمرأة وللادلي حتى الكفاءة
الحق للمرأة لا غيره اذا انقضت بان زوجت نفسها علي الف درهم ومهرها الوف ولم يعلم الا وليا
بذلك حتى ماتت المرأة فليس لهم حق مطالبة الزوج بكال المهر وهذا لان حق الاوليا حال حيوتها
ليس في ثقل المهر عينا بل حتم في احد شيئين اما تكيل او تفرق القاضي وبعد موت المرأة لا يمكن التا
التفرق فلما استغنا لم حق تكيل المهر فمذمومة اثبتت له عينا وانما ليس بثابت عينا فان امرت رجلا
حتى روجها فهو علي هذا الخلاف وان طلبها الزوج ثلثا قبل اجارته المولي والحاكم فقبلي قول ابي
حنيفة وابي يوسف اخر لا يخل له ان تزوجه قبل التزوج بزوج اخر وكذلك علي قول محمد علي القول
المرجوع اليه وعلي قوله الاول بكراهة له التزوج بزوج اخر ولكن لا يجوز وفي المستقابرهم عن
محمد رحمه الله صغيرة زوجها امها رجلا ثم طلبها الزوج قبل ان يدخل بها له ان يتزوج امها وان
كانت كبيرة فزوجت نفسها او زوجها امها برضاها ثم طلبها قبل ان تخلوها فليس له ان يتزوج بها
وعنه ايضا روج اخيه برضاها من غير كفوا قال ابو ما ذكرا طلب النكاح لا يكون ابطالا حتى يطلب
القاضي وقال للمولي ان يجيز النكاح وليس له ان ينقضه اشار الي ان في النكاح بغير ولي يحتاج
الي ابطال القاضي ولا يكتفيه ابطال المولي وفي فتاوي القاضي سئل عن امرأة زوجت نفسها بخصرة
امرأتين وخصره لها رجلا قال النكاح جائز علي مذهب ابي حنيفة رحمه الله ويصير المولي شاهدا
مع المرأتين الترمذي في الباب ان المولي اذا اعتبر شاهدا كان هذا نكاحا بلا ولي الا ان النكاح بلا ولي

ما ينعقد اي صفة من هذه الله ويحي ان يكون الجواب هكذا علي قول ابي يوسف آخره كذلك علي قول
 محمد علي القول المرجوح اليه في نوايد المشتاح المتأخرين بخلاف ان القاضي اذا زوج الصبي من نفسه
 فهو نكاح بلاولي لانه رعية في حق نفسه واما الحق الذي هو نكاح وهو القوي والوالي ايضا في حق
 نفسه رعية وكذلك
الفصل السابع في نكاح المرأة والرجل بالتمشية
والاشارة امرأة وكلت رجلين وجه من نفسه فذهب الوكيل وقال لجماعة استهدوا الي وقد
 تزوجت ولانة ولم يعرفوا الشهود فلا يجوز النكاح ما لم يذكر اسمها واسم ابها واسم جد لها لانها
 غائبة والغائب لا يعرف الا بهذه الاشياء الا ترى انه لو قال بين يدي الشهود تزوجت امرأة قد
 وكلتني بنكاح لا يجوز واما لا يجوز نكاحها لما قلنا هكذا وكذا الصمد والتمهيد في الباب الاول من
 والثانية وذكر الحنفية في حيلة مسئلة تدل علي ان مثل هذا التعريف يكفي لجواز النكاح ومروءة
 ما ذكر الحنفية رجة الله رجل خطبة امرأة الي نفسها فاجابة الي ذلك وكرفت ان يعلم بذلك اولياها
 فجلست اسرها في تزويجها المهر واقفا علي المهر ففكره الزوج ان يسميها عند الشهود قال ينبغي للزوج
 ان يقول بين يدي الشهود اني خطبت امرأة الي نفسها وبذلك لها من الصداق كذا وكذا انما نصبت
 بذلك وجعلت امرها الي بان تزوجه فاستهدكم اني قد تزوجت المرأة التي امرها الي علي صداق
 كذا وكذا فينعقد النكاح بينهما اذا كان كثر الها قال الشيخ الامام الاجل شمس الامة الحلواني رجة
 الله الحنفية كبير في العلم وهو من جملة من يبيع الا فتدابه قال رحمه الله وذكر في المشتاق ايضا ان
 مثل هذا التعريف يكفي فينكح عند الفتوي هذا اذا كان الشهود لا يعرفون فلانة فاما اذا كانوا
 يعرفونها فذكر الزوج اسمها لا غير جاز النكاح وان كانت غائبة اذا عرفت الشهود ان اراد بطلان
 التي عرفتوها لان المقصود هو التعريف وتزويج الفتوي بخلاف ذكر الاسم وفي البناء اذا لم
 يفسر الزوج ولم يعرفها الشهود وسعة فيما بينه وبين الله تعالى وان كانت المرأة حاضرة الا انما
 متيقنة لا يعرفها الشهود فقال الزوج تزوجت هذه وقالت المرأة تزوجت جاز قال الصمد والتمهيد
 رحمه الله هو المختار وانه كان يقول كثير من المتأخرين خلا لما يتوله نصير لانه حاضرة والحاضر يعرف
 بالاشارة قال الصمد والتمهيد رحمه الله والاحتياط ان يكشف وجهها او تدركها بوجهها فينعقد
 الامر من ان يرفع الامر الي قاضي فيميل الي قول نصير فيبطل النكاح وكان شمس الاسلام لا يوجب
 لا يفي بالجواز اذا كانت متيقنة وبه كان ينبغي ظهور الدين جارية لها اسم سميت به في صغرها فلما كبرت
 سميت باسم اخر فتزوجها باسمها الاخر جاز ان صارت معروفة بهذا الاسم في نكاح فتاوي ابي الليث
 رجل له بنت واحدة اسمها فاطمة قال لرجل زوجت منك ابنتي عائشة ولم تنع الاشارة الي شخصها وذكر في
 فتاوي الفاضل انه لا ينعقد النكاح لانه اذا لم تنع الاشارة الي شخصها كان انعقاد النكاح بالتمشية
 وليست له ابنة بهذا الاسم ولو قال زوجت ابنتي منك ولم يزد علي هذا وله ابنة واحدة جاز لانه يمكن
 صحيح النكاح بدون التسمية وفي شرح عتاق الاصل اذا قال لغيره لعنك عدي او قال عدي الي وليس
 له الا بعد واحد هل يجوز اخذت المشتاح فيه بعضهم قالوا لا يجوز كما قال لعنك عدي الي مكان كذا وليس
 له في ذلك المكان الا بعد واحد وذلك جاز بخلاف ولعنه قالوا لا يجوز واليه اشار محمد رحمه الله
 في باب الشهادة علي الحق وبه اخذ شمس الامة الحلواني فيجوز ان تكون مسئلة النكاح علي اختلاف بين
 المشتاح لمسئلة البيع ودققت في مسائل من هذا الجنس واقتت وصورتها سري راد حواشي علي باسري
 وبني حرسوي فقال اب الا يفتن لرجل بالغار سبعة من دجور حوش را سوا سري راد واما دجور في كفت

فقد قيل ينعقد النكاح لان الظاهر ان الاب ينعقد بهذا النكاح الصحيح وحل النكاح الصحيح ابنة واحدة
 وكذا قال زوجة ابنتي منك وله ابنة واحدة وقيل لا بد من ذكر اسم البنت لان اكثر ما فيه انا محل كان له
 ابنة واحدة الا ان من له ابنة واحدة اذا قال لغيره زوجت ابنتي منك فنعقد شبهة اختلاف المشتاح علي
 قياس مسئلة بيع العبد الذي تقدم ذكرها في فتاوي الفاضل اذا كان للرجل ابنتان كبيرتي واسمها فاطمة
 وصغرى واسمها عائشة فاذا قال ابن زوج الكبري ينعقد النكاح باسم عائشة بان قال زوجت منك ابنتي عائشة
 ولم يشر الي احد منهما ولم يقل ابنتي الكبري ينعقد النكاح علي عائشة ولو قال زوجت منك ابنتي الكبري
 عائشة لم يذكر هذا الفصل ثمة قال الصمد والتمهيد في واقعة جية ان لا ينعقد النكاح اصلا لانه ليس
 له ابنة كبري بهذا الاسم اذا اراد ان يزوجه امته من النكاح فقال زوجت منك امي فبلغ او قال بنفسه
 جاز اذا لم يكن له بهذا الاسم الامة واحدة وكذا اذا اراد ان يزوجه امرأة من عبده فقال زوجتك
 من عبدي ستعجوا اذا لم يكن غلام اخر الا ترى انه اذا اراد ان يزوجه ابنته يقول زوجت ابنتي فاطمة
 مثلا واذا اراد ان يزوجه ابنته يقول ابني احمد مثلا ويجوز ان لا يكون له ابن اخر وابنة اخرى بهذا الاسم
 كذا همنا وفي مجموع النوازل سئل شيخ الاسلام عن رجل قال لاخو زوجت ابنتي فلانة من ابنك فلان
 كذا ولان الابن قال فلان ثبوت ابنتي ولم يقل فلان لا يجوز النكاح ولو قال قبلت ولم يقل ابنتي جاز
 النكاح للابن المسمي في التزوج لان في الفصل الثاني اسكن حبل قوله قبلت جوازا للاجاب السابق
 لانه لم يزد علي حرف الجواب فينتقيده بالاجاب وصار كانه قال قبلت لابنتي فلان اما في الوجه الاول زاد
 علي حرف الجواب وقهر عن التام فلا يمكن ان يحل جوازا فلا يفتقده بالاجاب فيقول منها فلا يبيع والحال
 انه اذا كان للزوج ابنة واحدة وللغافل ابن واحد فقال زوجت ابنتي من ابنك يجوز علي ما ذكر في الفتاوي
 وعلي قياس مسئلة البيع المذكور في العتاق يكون فيه اختلاف المشتاح وان كان للزوج ابنة واحدة
 وللغافل ابنتان فسمي المزوج الابنة والابن باسمها ان سمي الغافل الابن باسمه صحيح النكاح للابن المستأ
 وكذلك اذا لم يسمه واقصر علي قوله قبلت يجوز النكاح لابنة المساء وحل قول الغافل قبلت جوازا لا يفتقده
 بالاجاب ولو ذكر الغافل الابن لانه لم يسمه باسمه بان يقول قبلت لابنتي لا يبيع لانه لا يمكن ان يحل جوازا
 لانه زاد علي حرف الجواب فان كان يكتفيه قبلت بخلاف ما اذا سمي الابن باسمه لانه زاد علي حرف
 الجواب ما قصر عن التام وحسن
الفصل السابع في النكاح علي الشاغل
 هذا في الجاهل مع بني الايات
 ان كل من هلم وليا في النكاح بولاية نفسه يعلم شاهدا في النكاح وما لا فلا ولا ينعقد النكاح بشهادة
 الشاهدين الذين لا يسمعان كلام المتعاقدين والاصميين هكذا ذكر في نظم الرد وليستي وذكر القاضي في الامام
 الاستيعابي ان النكاح ينعقد بشهادة الاصميين وذكر القاضي في الامام ركن الاسلام علي السعدي في شرح
 سير الكبير في ابواب الامان هكذا ان النكاح ينعقد بشهادة الاصميين والمسئلة في الحامل بنا علي
 ان سماع الشهود كلام المتعاقدين هل هو شرط انعقاد النكاح وقد اختلفت المشتاح فيه بعضهم قالوا
 ليس بشرط واما الشرط حصصا فانه لا يلزم ان يقول باعقدا النكاح بشهادة الاصميين وبعضهم قالوا
 هو شرط فانه لا يلزم ان يقول باعقدا النكاح بشهادة الاصميين ونفق الله وري في كتابه انه لا يكون
 سماع الشهود كلام المتعاقدين وسببا في بطلان هذا اعني ابي يوسف رحمه الله ما يدل عليه ان شأ القاضي
 واما في الشهود كلام المتعاقدين هل هو شرط فقد ذكر القاضي في فتاوي قتل الاعيان ولسامع الشهود
 لفظ النكاح وان لم يعرفوا تفسيره قالوا لظاهر خلافه وفي البناء في فتاوي قتل الاعيان عن محمد رحمه الله فيمن تزوج
 امرأة بمحضة هذين لم بينهما ولم يكتفها ان يغير اسمها لم يجز وفي النوازل عن محمد رحمه الله عتق هذين

المسئلة ان اسكنهما ان يعبراما فالواجب ان النكاح في المسكن عن ابي يوسف رحمه الله رجل تزوج امرأة ومع
 احد الشاهدين كلاهما ولم يسمع الشاهد الاخر ثم اعاد ا على الذي لم يسمع من الشاهد الاخر ثم اعاد على الذي
 كان ان المجلس واحد اذ ان استحسننا ان كان مستقفا لا يجوز قال الحاكم ابو العفل وقد روي من وجه اخر
 عن ابي يوسف انه لا يجوز حتى يسما معا اذ لا يوجد عندك واحد من النكاح الا شاهد واحد وفي فتاوي ابي
 الليث في كتاب الشهاذات تزوج بمحض رجلين احدهما لم يسمع السبع ولم يسمع الاخر حتى مناصبه في
 اذنه او غيره لا يجوز النكاح حتى يكون السماع معا في نظر الرد وليسي اذ سمع احد الشاهدين كلام المرأة وسمع
 الشاهد الاخر كلام الزوج ثم اعاد العقد فالدعي سمع كلام الزوج في العقد الاول سمع كلام المرأة في العقد
 الثاني لا غير والذي سمع كلام المرأة في العقد الاول سمع كلام الزوج في العقد الثاني لا غير فان كان العقدان
 في مجلسين مختلفين لا يجوز بالانفاق وان كانا في مجلس واحد قال عامة العلماء لا ينعقد ومما قال بعضهم مثل
 ابي سهل الشريفي انه ينعقد قال الرد وليسي ولا ينعقد يقول ابي سهل الشريفي في فتاوي ابي الليث رحمه
 الله رجل قال لقوم اسندوا لي تزوجت هذه المرأة التي في هذا البيت فقالت المرأة قبلت فسمع الشهود
 معا فلم يبرأ شخص فان كانت في البيت وحدها جاز النكاح لانه لا جهالة وان كان معها في البيت اخري لا
 يجوز لان الجهالة متكينة وكذا لو دكت المرأة رجلا فسمع الشهود فلهما لم يبرأ شخصهما فلو علي ما ذكرنا من
 الوجهين وفي شهاذات الفتاوي رجل زوج ابنته من رجل في بيت وقوم في بيت اخر ليسمعون التزوج
 ولم يشهدوا ان كان من هذا البيت الي ذلك البيت كوة راوا الاب منها تتنقل فتدبرهم وان لم يروا الاب
 تتنقل شهاذتهم واذا تزوج الرجل المسلم مسئلة محضرة عديدين او صبيين او كافرين ومهما شاهدها ان
 مسلمان حران بالغان جاز لان هذا النكاح لم يشهدوا ان ادرك الصبيان او اعققت العبدان او اسلم
 الكافران وشهدا انه تزوجها ذكر في الاصل مطلقا انه تتنقل شهاذتهما وذكر شيخ الاسلام في شرحه ان
 المسئلة على التقصيل ان شهدا انه تزوج محضرا وكان معا رجلا حران مسلمان جازت شهاذتهما ولو
 شهدا وقال لم يكن معا غيرنا لا تتنقل شهاذتهما لانها شهدا بالنكاح فاسد واذا شهدا شهاذته تزوجها اسس
 وشهدا اخرانه تزوجها اليوم فشهاذتهما باطلة لان كل واحد منهما شهد بعقد عقد محضروه وحده وذلك عند
 فاسد وكان امتناع التصاعد الشهاذة ليكون المسهود به فاسدا لا خلاص الوقت لان الشهاذة قامت على
 القول والقول شهاذة القاطنة على القول لا ينعقد اختلاف الوقت كافي البيع حتى قالوا لو شهد كل واحد انه
 كان مع رجل اخر فصا شهاذتهما لان كل واحد منهما شهد بنكاح صحيح لم يبين الا اختلاف في الوقت وانه لا يمنع
 قبول الشهاذة متى قامت على القول هكذا ذكر شيخ الاسلام رحمه الله هذه المسئلة في شرح كتاب النكاح
 وذكر شمس الامة السرخسي رحمه الله معنى يقتضي عدم القبول على كل حال يقال النكاح بمنزلة الافعال وهذا
 لان النكاح وان كان قولالا لا ينعقد فغلا هو احضار الشهود وقضار النكاح لمحض بالاعمال من هذا
 الوجه واختلاف الشهود في المكان والزمان في الافعال يمنع قبول الشهاذة وفي حق هذا المعنى لا فرق
 بينا اذا شهد كل واحد منهما انه كان مع رجل اخر او لم يشهد على هذا الوجه وهكذا ذكر شيخ الاسلام في
 شرح كتاب الشهاذات قال الشيخ الامام الرد وليسي في نظره و ينعقد النكاح لشهاذة الاخرين اذا كانا
 سمعين في واد وقع التجاح فلا شهاذة لهما لانهما لا لفظ لهما وكذلك ينعقد النكاح بشهاذة الاخي والمهود
 في العقد او في الزنا وكذلك ينعقد بشهاذة امه لانهما وبشهاذة امها لانهما وبشهاذة ابنته منها المرأة
 اذا زوجت بنتها النكاح محضرها برضاها محضرة رجل وامرأة جاز النكاح وان كانت البنت غائبة لا يجوز
 لان البنت اذا كانت حاضرة يمكن ان يجمل في مروجها لان الامميرة عنها بقيت الامم مع المرأة الاخرى
 والرجل شهودا واما اذا كانت غائبة فلا يمكن ان يجمل في مروجها فبقيت الامم مروجها ووراه رجل وامرأة

ولو كانت البنت صغيرة وباتي المسئلة تخالفها لا يجوز النكاح سواء كانت البنت غائبة او حاضرة ومن هذا الجنس
 ذكر شيخ الاسلام حواضر اذ رجه الله في شرح كتاب الرهن وصورتها وكل رجل رجلا ان يزوجه امرأة فزوج
 الوكيل امرأة محضرة شاهدا واحدا ان كان الموكل حاضرا لا يجوز وطريقته ان الموكل يعين موزجا ويعين الوكيل
 مع الشاهد الاخر شاهدا وان كان الموكل غائبا لا يجوز واصل هذه المسائل مسئلة ذكرها في اخر الباب
 الاول من كتاب الجامع الصغير وصورتها رجل امر رجلا ان يزوجه بنتا له وهي صغيرة فزوجها والاب حاضر جازت
 شهاذة الزوج وان كان الاب غائبا لم تجز شهاذة الزوج وطريقته ما قلناه ومن هذا الجنس مسئلة ذكرت
 في مجموع النوازل سئل عنها الامام رحمه الله وصورتها امرأة وكلت رجلا ان يزوجه
 رجلا فزوجها محضرة امرأتين والموكلة حاضرة قال يجوز النكاح ونصير الموكلة هي الموكلة فيقال فان
 انكر الزوج او المرأة الموكلة هذا العقد هل يتنقل شهاذة الوكيل والمرأتين على النكاح قال نعم اذا لم
 يقل الوكيل انان وجها اياه بالوكالة قبل له بكل يكفيه ان يقول هذه امرأة هذا قال لا بد من اثبات
 العقد قال ولو قال قائل ان الوكيل يشهد ويقول هذه امرأة هذا العقد صحيح تام بزوج من له ولاية
 التزوج ويتول من له ولاية القبول لا ينعقد ولكن لا يحفظ في هذا رواية قال رضي الله عنه والاب
 ان يشهد الوكيل ان هذه امرأة هذا العقد صحيح في ذلك ولا حاجة الي اثبات العقد فقد جكي عن
 العتيق ابي القاسم الصمد انه سئل عن تولى نكاح امرأة من رجل وقدمت الزوج والورثة يتكرو
 النكاح هل يجوز للذي تولى العقد ان يشهد قال نعم وينبغي ان يذكر العقد لا غير فيقول هذه منكحة
 وكذلك قالوا في الاخرين اذا راوا جازا شهاذتهما او اذا ان يشهدا على النكاح ينبغي ان يقولاهن منكحة
 ولو قالوا نحن زوجناها لا تتنقل شهاذتهما واذا وكل الرجل رجلا ان يزوجه امرأة فزوج الوكيل
 العبد امرأة لشهاذة رجل واحد والعبد حاضر لا يجوز لانه لو جاز انما يجوز ان تتنقل عبارة الوكيل الي
 العبد فيجمل كان العبد تزوج بنفسه ولا وجه اليه لان الوكيل ليس بوكيل من جهة العبد حتى تتنقل
 عبارة الي العبد ينبغي الوكيل من جالا شهاذته واذا ان الوكيل لعبد ان يتزوج امرأة فزوج
 امرأة لشهاذة المولي ورجل اخر فقد قبل لا يجوز النكاح لان العبد وكيل من جهة المولي وعبارة الوكيل
 في نكاح النكاح تتنقل الي الموكل فكان المولي روجه بنفسه ولكن هذا القول ليس بصواب وانه مخالف
 اصل اصحابنا فمن اصلهم ان العبد المأذون ليس بوكيل عن المولي بالتصرف والاذن ليس بوكيل
 بل هو فك الحرج ونصرف العبد بحكم المالكية الاصلية فتقتصر عبارة ربه عليه ولا يستقل الي المولي
 فيصليح المولي شهاذته واذا تزوج المولي عبده القاطن العاقل امرأة والعبد حاضر محضرة رجل
 واحد جاز العقد لان العبد ان كان حاضرا يخرج المولي من ان يكون مزوجا ولا يصير كان العبد ش
 النكاح بنفسه والمولي يصليح شهاذته فيكون النكاح محضرة شاهدين حتى لو كان العبد غائبا لا يجوز
 لانه لا يمكن اخراج المولي من ان يكون مزوجا في هذه الصورة فلا يصليح شهاذته وكذلك لو كان العبد
 حاضرا الا انه غير عاقل لا يجوز لانه لا يمكن ان يجمل كان العبد باس بنفسه لان الصبي والمجنون
 ليسا من اهل المناسرة بعض بتصيل مسائل الشهاذات بعد هذا ان شاء الله تعالى والله اعلم
 اذا وكل رجلا ان يزوجه امرأة

الفصل الثامن في الوكالة في النكاح

ان كانت الزيادة بحيث يتعابن الناس في شهاذة لا يجوز بالاخر وان كانت الزيادة بحيث لا يتعابن الناس
 الناس في مثلها فذلك عند ابي حنيفة روجه الله وعند مالك لا وهذا سأل علي ان المطلق من الالفاظ
 جعل على اطلاقه ما لم يوجد دليل القيد غير انما يقولان وحده دليل القيد شهاذته هو العرف والابو

حينئذ رجع الله يقول العرف مشترك وفرت ابوحنيفة رجع الله من الوكيل بالنكاح وبين الوكيل بالشرأ
اذا اشترى بها لا يتقاس الناس في مثله يصير مشترى بالنفس والعنف ان في مسئلة الشرأ اصل العقد
مضيق الى الوكيل لان الوكيل بالشرأ يستغني عن اضافة العقد اليه فكله فتمكن التهمة في نفوقه انه قصد الشرأ
لنفسه فلما ظهر العرف جازم الى الامر بما في مسئلة النكاح اصل العقد مضيق الى الموكل لان الوكيل بالنكاح
لا يستغني عن اضافة العقد اليه الموكل فلا يمكن التهمة في نفوقه فلهذا اختلفوا في كل تصور جازم ان يزوج
له امرأة بعينها بعد لسي فزوجها الوكيل لنفسه بذلك المبدل جازا النكاح للوكيل بخلاف الوكيل بالشرأ
سواء استغني عن ذلك الشئ لنفسه بذلك المبدل حال غيبة الموكل بحيث يصير مشترى للموكل
واذا اؤكلت المرأة رجلا ان يزوجها فزوجها من نفسه لا يجوز وكذلك لو قالت زوجي من شئت فزوجها
من نفسه لا يجوز في باب النكاح المخاطبة من الجامع اذا اؤكله ان يزوجه امرأة ولم يسمها فزوجها امرأة هي
لبيت كقولها القياس ان يجوز على الموكل وبه اخذ ابو حنيفة رجع الله عملا بطلاق الوكيل وبقي الاستحسان
لا يجوز على الموكل وبه اخذ اماما بغيره ان اللفظ المطلق بالعرف واوحى حنيفة رجع الله يقول العرف مشترك
نقد تزوج الرجل من غير كذا وعلى هذا الخلاف اذا تزوجه امرأة عمتا او متطوعة الميراث او رثا
او متلوحة او مجنونة او معنوعة ذكرنا اختلاف في هذه الفصول في رواية ابي سليمان وفي المنقلا
ابراهيم عن محمد رجع الله اذا قال لعنوه زوجي فزوجها عملا او متطوعة الميراث او الرجلين لا يجوز ذكر
المسئلة من غير ذكر خلاف ولو تزوجه عورا او متطوعة احدي البدين جازا واذا امره ان يزوجه امرأة
فزوجها صغيرة لا جامع مثلهما جازا لان اسم الحرة اسم حرة بيتا والصفيرة والكبيرة وملك
النكاح في الصغيرة ببيت حسب ثبوتها في الكبيرة وتأخر الجامعة لا يكون اكثر من عدمها بغيرها بان كانت
وتنالا منع الحرة فذلك نأخرها وبقي المستأني بغير رجل امرا رجلا ان يزوجه فزوجها ابنة الصغيرة
وابنة اخيه الصغيرة وهو لا يجوز وكذلك من يولي امرها بغير امرها قال وذلك بمنزلة رجل
امر امرأة ان تزوجه امرأة فزوجته نفسها ولو تزوجه ابنة الكبيرة بغيرها هادئ في الاصل ان على
قول ابي حنيفة رجع الله لا يجوز الا ان يزوجها الزوج وعلى قولهما يجوز بقاء علي ان عند ابي حنيفة رجع
الله عطلق الوكيل لا يملك التفرق مع ولده للتهمة فالتهمة دليل بغير المطلق وعندها يملك ولزوجته
اخيه الكبيرة بغيرها جازا بخلاف لامه لائمة في حق الاخت وروي ابن ساعدة في الاملاء عن ابي
يوسف رجع الله رجل امرا رجلا ان يزوجه امرأة فزوجها ابنة الصغيرة او الكبيرة باذنها لم تجز
استحسانا اذا اؤكله ان يزوجه امرأة بالث درهم فابت ان يزوجه حتى زادها الوكيل ثوبا من ثياب
نفسه فالنكاح موقوف على اعادة الزوج لانه زاد على المستني مضارها لها فهو بمنزلة ما لو اؤكله ان
يزوجه بالث درهم فزوجها بالث وخمس مائة قال قيل انما يصح مخالفتها لان الزيادة لو كانت الزيادة
على الزوج لان الوكيل لم يبيعها اليه ماله اما هيئت الوصحة الزيادة كانت الزيادة على الوكيل لان الوكيل
اضاف الزيادة اليه ماله فلا ضرر على الموكل في الزيادة قلنا ان لم يتصور الموكل في الحال يتصور في الثاني
بان يملك الثوب قبل التسليم او استحق من يده فانه متى تمت الزيادة تجب قيمته ذلك على الزوج ولا يجب
على الوكيل لان الوكيل مستبرع فاذا هلك العن لاجب عليه قيمته فوجب على الزوج متى تمت الزيادة ولو
وكله ان يزوجه امرأة بعينها فزوجها اياه على عبد للزوج فان العبد لا يصير ميرا اما لم يرض الزوج به
لان الزوج ما امره بالزلة العبد عن ملكه فضا واذا اؤكله العبد عن ملكه ليس من ضرورات ما امره به
ايضا القياس ان لا يجوز هذا النكاح لانه مضار لها بغيره ما لم يرض بغيره فانه امر بالتزوج
بالث فزوج بالبين وبقي الاستحسان يجوز النكاح لانه لم تضار ما امره بغيره فانه كما لم يرض بغيره

العبد لم يرض عنه ايضا لكن امتنع صحة التسمية في حق العن لما ذكرنا وذلك لا يمنع جواز النكاح كالزوج
امرأة على عبد العير فانه يصح العقد وان لم يصح التسمية في حق العن حتى لا يجب تسليم العن من يرض
به صاحب العن كذا هيئتنا ذكرنا في المسئلة ابراهيم عن محمد رجع الله في الوكيل بالنكاح من جانب الزوج
اذا ضمن المهر للمرأة وكانت الصان بغير امر الزوج واودي رجع ما اودي على الزوج فقد جعل الامر
بالنكاح على رواية المستأني امرأعات المهر حتى يثبت للوكيل حق الرجوع على الزوج وان لم يأمره
الزوج بالصان من يرضى في الاصل لم يجعل الامر بالنكاح امرأعات المهر حتى قال لا يرجع الوكيل
على الزوج ما ضمن من المهر وفرت على رواية الاصل بين الامر بالنكاح وبين الامر بالخلع فجعل الامر
بالخلع امرأعات الصان حتى قال لا يأمور بالخلع اذا ضمن بدل الخلع يرجع ما ضمن وان لم يأمور المرأة
بالصان والعرف وهو ان في باب الخلع الوكيل بعد الوكالة مباشرة الخلع على وجه يوجب المبدل
على الموكل ابتداء بان يرسل المبدل وبذلك المتأثرة على وجه يوجب بدل الخلع على نفسه ابتداء بان يصف
المبدل اليه نفسه اما امانة ملك او امانة صان وهو ملك هذا النوع بدون الوكالة وقد دخل هذا النوع تحت القول
ان الخلع يبدل على الاجني صحيح واذا ملك هذا النوع بدون الوكالة وقد دخل هذا النوع تحت القول
بحكم اطلاق اللفظ كانت فائدة دخول تحت الوكيل الرجوع على الموكل ما اودي اما الوكيل بالنكاح
لا يملك المتأثرة على وجه يلزمه التبدل ابتداء لان النكاح يبدل على الاجني لا يصح فكان لزوم التبدل
على الوكيل بطريق الكفالة انما يرجع على المكنول عنه ما اودي اذا كانت الكفالة بامره فلهذا اختلفوا في
الجامع الكبير لو ان رجلا وكل رجلا ان يزوجه امرأة فزوجها الوكيل امرأة على عبد للوكيل او على
عوض له صحيح المتزوج وبعد ولزم للوكيل تسليمه واذا استلم لا يرجع على الزوج ليشي ولو كان مكان النكاح
خلع يرجع على المرأة بقيمة ما اذا اؤكلت ما ذكرنا في باب النكاح اذا لم يرجع على الزوج ليشي لا يظهر
ان النكاح انعقد ببدل على غير الزوج بل المبدل على الزوج لكن الوكيل يتبرع عنه بالاداء اذا اؤكلت المتبرع
المرأة العبد الذي هو مخرجي صلك لا ضمان على الوكيل وتزج المرأة بقيمة العبد على الزوج فرت
بين هذا وبين الوكيل بالخلع اذا خلع على عبد الوكيل وهلك العبد قبل التسليم فان الوكيل يضمن
قيمته والعرف ان في باب النكاح تسليم المهر على الزوج حكم المعة لا على الوكيل لان الوكيل يتبرع عنه
بالاداء اذا اؤكلت العجز عن تسليمه بالخلع بطل تبرعه فكان تسليم قيمته على الزوج اما في باب الخلع تسليم
العوض على الوكيل ابتداء حكم الخلع واما الرجوع على المرأة حكم الامر اذا هلك فقد عجز عن تسليمه
والسبب الموجب للتسليم في حقه قام فيصير اليه قيمته ولو تزوجه الوكيل امرأة بالث درهم من ماله بان
قال زوجتك هذه المرأة بالث من مالي او قال زوجتك هذه المرأة بالثي هذه جازا النكاح والمال على
الزوج ولا يطالب الوكيل بالالف المثار اليه وكان ينبغي ان يطالب لان الوكيل مستبرع والدراهم والنساء
يتعبدان في التبرعات قلنا هذا يتبرع في ضمن المعارضة والدراهم والدراهم ان كانت لا تعين في المعارضة
فكان لا تعين فيها يثبت في ضمن المعارضة فلهذا لا يطالب الوكيل بالالف المثار اليه ولا يطالب بالث
اخر لان اتمام الصان اذا اؤكلت المرأة رجلا بان يزوجهها بربا بية درهم فزوجها الوكيل اذا قام الزوج
معه مدة ثم رجع الزوج ان الوكيل وجبها منه بدينار وصدة فلهذا الوكيل في ذلك فهو على وجهين ان اؤكل
الزوج ان المرأة لم تؤكله بدينار كان الخيار لها ان شئت اخارت النكاح بدينار وليس لها غير ذلك
وان شئت ردت ولها مهر مثلها بالعاما ببلغ ولا نفقة لها في العدة وان كانت الزوج انكر ذلك ووقع
الاختلاف بين الزوج والمرأة فذلك الجواب ايضا لها الخيار لان القول فلهما مع يمينها في ثناوي
ايه للبيت رجع الله كذلك الجواب وسائر الاوليا اذا كانت المرأة بالثمة واذا اؤكل الرجل رجلا ان

يزوجه امرأة مائة فوجه مائة وخمسين حتى صار لها مائة الف في العقد ويتوقف النكاح على جازة
الزوج فان اجازته وجب مائة وخمسون وان رده وقد كان دخل به ولم يعلم لزمه الاقل من المساكن
مهر المثل كما في النكاح الفاسد في مجموع التوازل رجل قال لرجل زوجتي امرأة علي مائة فوجه امرأة
علي الف درهم ومهر مثلها الف درهم ودخل بها فلما الف درهم لا ينفق بالث درهم وفيه ايضا
امرأة قالت لرجل زوجتي علي الف درهم فوجه علي مائة درهم ودخل بها ومهر مثلها الف درهم فلما
الف درهم لان الوكيل لم يزوجها علي ما رضيت به **الفصل التاسع في الكفاة** الرواية الاولى عن ابي
يوسف رحمه الله رواه ابن زياد عنه والمختار في ظاهر الرواية القدرة على المهر والمنفعة ولا تعتبر
الزيادة على ذلك حتى ان من كان قادرا على المهر والمنفعة كان كذا وان كانت مباحة اموال كثيرة
هو الصحيح من المذهب وان كان يدر على نفقة ما للكتب ولا يدر على مهرها اختلف فيه المشايخ عاينهم
عليه انه لا يكون كفوا لها وذكر هشام بن نويرة عن ابي يوسف انه يكون كفوا لها وهكذا روي عن محمد
رحمه الله وروي عن ابي يوسف رواية اخرى انه اذا كان يدر على المهر ولو كان كفوا لها قال شيخ الاسلام
رحمه الله وهو الصحيح عن ابي حنيفة رحمه الله وفيه روايات ذكره الباقي في فتاويه وفي المستمعين
اذا كان الرجل قادرا على المهر والمنفعة لستة اشهر فهو كفوا والنفقة لا تعتبر الا في الصغيرة اذا
كانت صغيرة المراه ولا يجد نفقة نفسه فهو كفوا اما تعتبر القدرة على النفقة اذا كانت المرأة كبيرة
او صغيرة تصلح للجماع اما اذا كانت صغيرة لا تصلح للجماع لا تعتبر القدرة على النفقة لانه لا نفقة لها في
هن الصورة ويكتفي بالقدرة على المهر والنفقة استأثر ابن رستم في نوادره وفي المستأثر وهو في
نزلت المهر فله المهر ولو كان يدر على مهرها ونفقة يوم تزوج وفي فتاوي اهل سمرقند
ولا زوج اخوة وهي صغيرة وهو وليها من صبي ليس له طاعة المهر وتقبل ابوه النكاح وهو عتي جاز لان الصغير
يعتد عتيا في المهر بعتا الاب ولا يبد عتيا في النفقة بعتا الاب لان القادة لا يبا يتجولون المهر عن الابنا
ولا يتجولون النفقة وفي فتاوي الفضلي سئل عن العم اذا زوج الصغيرة من صبي صغير لانه له ولا يله
مال كثير والصغيرة مال كثير هل يكون هذا كفوا لها وهل يجوز النكاح قال اختلف المتأخرون فيه من علمائنا
منهم من لم يره كفوا لها ومنهم من حمله كفوا لها لانه يعتد عتيا بعتا ابيه ولم ينفصل بين المهر والمنفعة قال رحمه
الله وقول من قال انه كفوا لها اعجب الي سئل شيخ الاسلام عن رجل زوج اخوة الصغيرة من صبي له طاعة
النفقة وليس له طاعة المهر فتقبل الاب النكاح وهو عتي جاز لانه يعتد عتيا بعتا الاب في حق المهر دون
النفقة جرت العادة فيما بين الناس انهم يتجولون المهر من الابنا الصغار دون النفقة وفي مجموع التوازل
رجل ملك الف درهم وعليه دين الف درهم تزوج امرأة بالف درهم ومهر مثلها الف درهم خاز
وهذا الرجل كفوا لها وان كانت القدرة على المهر شرط طاقا فان القدرة ثابتة ههنا فانه يتقضي اي المدينين
شاذ ذلك المال رجل زوج ابنته الصغيرة من رجل على فلي انه مصلح لا يشرب الخمر فوجه الاب شربا
مدنا وكبرت الابنة وقالت لا رمني بالنكاح ان لم يعرف ابوها يشرب الخمر وعليه اهل سنة ما لحون
فالنكاح باطل اي يبطل وهن المسئلة بالانتقاء والمسئلة المحلقة بين ابي حنيفة وصاحبه رحمه الله
فيما اذا علم الاب ان الزوج ليس بكفو ومع هذا روي عنه انه اذا زوجها مائة الف درهم لم يفسخ النكاح
غاية التماس وعرف هذا المعتد مصلحة في حقها اما ههنا فانه كفوا فالظاهر انه لا يفسخ بغير السكوان
اذا قصر من هذا بنية لا يجوز والصاحي اذا فعل ذلك يجوز لان الظاهر من حال السكوان انه لا يبا يتجول
والظاهر من حال الصاحي انه يبا يتجول امرأة زوجت نفسها من رجل ولم تعلم انه عبدا وحر فاذا هو عبدا مؤثرا

في النكاح ليس لها الخيار والخيار للاولياء ولورسوخ الاولياء برضاها ولم يعلموا انه عبدا لم يعلموا لاختيار
لا يفسخ وبمثلها لو اخبر الزوج انه حر وبا في المسئلة كذا لها كان له الخيار بهذه ابدا على ان المرأة اذا
زوجت نفسها من رجل ولم يشرط الكفاة ولم تعلم انه كفوا لم يفسخ لانها علمت انه غير كفوا لاختيارها وكذا في الاولياء
اذا زوجوها برضاها لم يعلموا عدم الكفاة ثم علموا اما اذا شرطوا او اخبرهم بالكفاة فزوجوها على ذلك
ثم ظهر انه غير كفوا كان لها الخيار قبل باب الرضا من كتاب النكاح وفي المتن قال هشام سالت محمد رحمه
الله ما تقول في رجل خطب زوج ابنته من مملوك نفسه قال ان كانت كبيرة ورضيت به جاز وان كانت صغيرة
لم يجز قلت ان ابا يوسف اجازة فلم يقبله مني اذا زوجت نفسها من مملوك فيكون كفوا لا يرفع الامر الي القاضي
حتى يفسخ وان لم يكن الولي وارحم محرم منها لان حق النسخ انما يثبت لدفع العار والولي بطيئة العار وان
لم يكن ذا رحم محرم منها وسئل شيخ الاسلام عن مجهول النسب هل يكون كفوا لامرأة معروفة بالنسب
قال لا ولا لعق ابوه وخدته لا يكون كفوا لامرأة لها ابوان في الحرية عند ابي حنيفة ومحمد فلا يابا
يوسف رحمه الله في المجد ومن كان له ابوان في الحرية كان كفوا لامرأة لها ثلثة ايام في الحرية او
اكثر الكلام في الاسلام الا في المولي نظير الكلام في حرينهم وفي فتاوي ابي الليث رحمه الله المرأة
اذا كانت امهارة الاصل والدم هاتين والعق لا يكون كفوا لهن المراه وروي ابراهيم عن محمد
الله من كان له اب واحد في الاسلام وله فضل ودين فهو كفوا لامرأة لها ابوان في الاسلام وكذا
في الحرية وروي المعلي عن ابي يوسف ان من اسلم على يدي النسيان لا يكون كفوا للمولي العتاقة وذكر ان
سماعة عنه في الرجل يسلم والمرأة معتقة انه كفوا لها وفي شرح الطحاوي معتقة اشرف القوم تكون كفوا
للموالي لان لها شرط الولد والمولي شرط الاسلام الا باو مولي الوضيع لا يكون كفوا للمولي اشرف القوم
حتى ان معتق العتق لا يكون كفوا للمعتقة الهاشمي وكان لموها حق النقص وفي الخاوي ان القوي
كفوا للمدني والعالم كفوا للعالمية وذكر شيخ الاسلام ان الناس لا يكون كفوا للمعتد عند ابي حنيفة
رحمه الله سوا ان معلن الفسق او لم يكن وذكر شمس الامة السرخسي رحمه الله ان الصحيح عند ابي
حنيفة رحمه الله ان الكفاة في التقوي والحسب غير معتبرة وعن ابي يوسف رحمه الله انه اعتبر الكفاة
في الحسب ولم يعتبره في التقوي وفسر الحسب فقال هو مكانه والاخلاق حتى روي عنه ان الذي يشرب
المسكران كان معسك مسكورا حيث يسكران لا يكون كفوا لامرأة مباحة من اهل البيوت وان كان بصير محكم
حيث يسكر وليست به ابنة وبغيره وبهتكم لا يكون كفوا لامرأة مباحة من اهل البيوت هكذا ذكر شمس
الامة الحلواني وذكر شمس الامة السرخسي رحمه الله ان الذي يسكر يخرج وليست به ابنة الصبيان
لا يكون كفوا لامرأة مباحة من اهل البيوت وكذلك اعوان الطلبة من ليستغف به منه لا يكون كفوا
لامرأة مباحة من اهل البيوتات وعن ابي يوسف انه قال للذي يشرب المسكران كان ليس ذلك ولا
يخرج شكرا ان كان كفوا لامرأة مباحة من اهل البيوتات وان كان يعلم ذلك لا يكون كفوا لها فاذا ذكر
شمس الامة السرخسي رحمه الله من قول محمد بن ابي ماذن ما ذكر شمس الامة الحلواني من قول ابي يوسف رحمه
الله قبل وعليه التقوي واقتل واما الكفاة في الحرف فانه اعتبرها ابو يوسف ومحمد وهو اهدى الروايات
عن ابي حنيفة رحمه الله وعن ابي هريرة رضي الله عنه ان الناس بعضهم اكنا لبعض الاحبا واجاما
وفي رواية بعضهم او باغا قال مشايخنا رحمه الله ورواههم الكناس فواحد من هؤلاء لا يكون كفوا
لصغيري والجهوي وعليه التقوي هذا بعد هذا المروي عن ابي يوسف ان الحرف مني نقاوت لا يعتبر
النقاوت ونسبت الكفاة فالخاوي يكون كفوا للخاوي والدباغ يكون كفوا للكناس والصنار يكون كفوا
للخاوي والطار يكون كفوا للبرار قال شمس الامة الحلواني وعليه التقوي واما الكفاة في العقل فانه

مستبرة عند بعض المتأخرين من المشايخ حتى ان الزوج اذا كان محبونا لا يكون لغوا المرأة العاقلة وعند
 بعضهم غير مستبرة ثم المرأة اذا زوجت نفسها من غير كفو مع النكاح في ظاهره والولاية عن ابي حنيفة رحمه
 الله وهو قول ابي يوسف اخره قول محمد بن احمد بن محمد بن حنبل التبريد بينه حكم الطلاق والظهار والولاية
 والتوارث وغير ذلك ولكن للاولياحق الاعتراض وروي الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله ان النكاح لا ينفذ
 وبه اخذ كثير من مشايخنا ولا يكون التبريد بذلك الاعتراض القاضي يريد به انه ينبغي للمولي ان يرفع الامر الى
 القاضي لينسخ القاضي العقد بينهما اما بدون نسخ القاضي لا يفسخ النكاح بينهما ويكون هن فرق بين
 طلاق حتى لو لم يكن الزوج دخل بها ولا شيء لها من المهر وان كان قد دخل بها فلها ما سمي لها من المهر
 وعليها العدة واذا زوجها الولي من غير كفو ثم فارقه ثم زوجت نفسها اياه بعينها ولي كان للولي حق
 التبريد ولا يكون رضاه بالنكاح الاول رضاه بالنكاح الثاني في نكاح الاصل ولو طلقها طلاقا رجعيا
 ورجعها بغير رضا الولي لا يكون للولي حق التبريد في نظم المهر وليس يريد به اذا كان اصل النكاح
 برضا الولي واذا زوجت المرأة نفسها من غير كفو بغير رضا الولي فقبض الولي مهرها وجهها فلهذا
 منه رضا وتسليم ولو قبضته ولم يجرها فلهذا خلت المشايخ فيه والصحيح انه يكون رضا وتسليمها واذا
 لم يقبض مهرها ولكن خاتم نفسها زوجها في نفسها وبعده يجرها عليه بوكالة منها كان ذلك منه رضا
 وتسليمها للعد استحضانا وهذا اذا كان عدم الكفاة ثابتا عند القاضي قبل ختمها الولي اياه فاما اذا
 لم يكن عدم الكفاة ثابتا قبل ذلك عند القاضي لا يكون رضاه بالنكاح ثانيا واستحضانا في المسألة ان
 عن محمد رحمه الله في امرأة تحت رجل هو ليس بكنو لها خاتمة اخرها في ذلك وابوها غايه عنه غيبة
 منقطعة او خاتمة ولي اخر غيره اذ في منه وهو غايه عنه غيبة منقطعة فادعي الزوج ان الولي لا ولي
 زوجة بوسرية زامة البينة ولا ينفذ بينهما فان اقام بينة على ذلك قبلت بينته واجزها على الاول
 يعني على الولي الذي هو اولى لان هذا اخص في نكاح المسك بغير عن ابي يوسف رحمه الله رجل زوج
 امه له وهي معتبرة رجلا اذ ادعي انها بنته ببيت النسب والنكاح على حاله ان كان الزوج كفو وان لم
 يكن كفو انما في القياس لا زمر ولو تابعها رجلا اذ ادعي المشتري انها بنته وكذا ذلك اذا كان الزوج
 كفو وان كان الزوج غير كفو فالقياس كذلك وفي كتاب الطلاق من المسك رجل تزوج امرأة بجهولة
 النسب ثم ادعاها رجل من قريش وابنته القاضي نسبته منه وجعلها بنتا له وزوجها ختام فلذلك للاب
 ان ينفذ بينهما وبين زوجها ولو لم يكن ذلك لكن اقرت بالرق لرجل لم يكن لولاها ان يبطل النكاح بينهما
 او اسمي رجل لامرأة بغير اسم وانتسب لها الى غير نسبته فلما زوجت نفسها اياه علمت بذلك فذلك المسئلة
 على وجهين الاول ان يكون النسب المكتوم افضل والمهر لها بان اخرها انه عربي فاذا هو قريشي في
 هذا الوجه لا خيار لها ولا لولها عن ابي يوسف رحمه الله ان لها الخيار وكذا في المجرى وفي المسئلة
 للحسن بن رباح عن ابي حنيفة رحمه الله اذا تزوج امرأة على اسمي فاذا هو قريشي فلها الخيار والثاني
 الثاني ان يكون النسب المكتوم كفو لها بان تزوج عربية على انه قريشي فاذا هو عربي وفي هذا
 القسم لا خيار للاوليا ولها الخيار عمة علمنا بالثلاثة وذكرنا لرجل رحمه الله في جامع انه لا خيار
 لقول القسم الثاني اذ لم يكن مع هذا النسب المكتوم كفو لها بان تزوج قريشية على انه من قريش
 فاذا تبين انه عربي او من الموالي وفي هذا القسم لها الخيار ولو رخصت به كان للاولياحق الحفومة
 وهذا ظاهر وان كانت المرأة هي التي عزت الزوج وانتسبت الي غير نسبته فلما تزوجها علم بذلك ولا
 خيار له هكذا ذكر في الاصل من غير ذكر خلاف وهذا السارة الى ان الكفاة غير مطلوبة من جانب
 النساء وذكره همام بن نوادة عن ابي يوسف رحمه الله اذا تزوج امرأة على انها قريشية فاذا هي

منطقة وله الخيار وقال ابو حنيفة رحمه الله لا خيار له وكذا في كتاب الوكالة من كتاب النكاح من الجامع
 الصغير ولوان امير المؤمنين رجلا ان يزوجه امرأة تزوجه امه لعنه قال ابو حنيفة رحمه الله يجوز وقال
 لا يجوز قال مستأخرا هذه المسئلة ولعل علي ان الكفاة في جانب النساء للرجال معتبرة عند ما خلافا
 لابي حنيفة رحمه الله وفي وكالة الامثل ان الكفاة في النساء للرجال استحضانا وليس بيننا وفي
 المستأخرا الحسن بن رباح اذا تزوج امرأة على انه فلان بن فلان فاذا هو اخوه او عمة فلها الخيار في مجموع
 التهازل المسكران اذا زوج ابنته الصغيرة باقل من مهر مثلها بعد انما لا يتفان الناس فيه لا يجوز
 بالاجماع خلاف الصالح على قول ابي حنيفة رحمه الله والنفق ان ابا حنيفة رحمه الله لا يجوز ذلك
 من الصالح لانه ذو سنة كاملة وراي كامل فالظاهر انه كامل غاية التامل وراي في نقصان مهرها
 منقعة تقود اليها تزويجها على هذه التقصان وهذه المعنى لا يوجد في حق المسكران اذ ليس له راي كامل
 فيقي التقصان ضررا محضا والله اعلم بالصواب

الفصل العاشر في نكاح الصغار وتسليم المرأة

ونقص الولي في المهر وفي اذ القاضي المختص رحمه الله في باب المطالبة بالمهر والاب ولاية مطا
 الزوج مهر ابنته البكر وان كانت كبيرة استحضانا الا اذا اتممت عن القبض فحينئذ ليس له ولاية
 مطالبة وليس لاحسن الاوليا ذلك الا بوكالة منها واذا كانت ثيبا ان كانت كبيرة فليس للاب
 ولاية المطالبة بمهرها الا بوكالة منها وفي المستأخرا يرهيم عن محمد رحمه الله وشرع ابي يوسف رحمه
 الله اذا اقرا بالاب بقبض المهر والابنة تنكر صفة وفيه ايضا يرهيم عن محمد رحمه الله رجل تزوج امرأة
 بكرا ودفع المهر الى الاب بري وليس للاب ان ياخذ الزوج بالمهر الا بوكالة منها ولو قبض المهر وهذه
 الزوج لم يكن قبضه قبضا للزوج ان ياخذ ذلك من الاب معنى المسئلة اذ اوجب الزوج امراته
 قبل ان يتيها هبة او هدي اليها بقبض الاب ذلك والابنة تنكر قبض الاب لا يكون قبضا لها
 حتى كان للزوج ان ياخذ ذلك من الاب بخلاف قبض الاب المهر فانه جعل قبضا لها اذا كانت بكرا حتى
 يري الزوج عنه ان امرأة زوجته ابنته وهي صغيرة فقبضت مدها فانه اذ ركت فان كانت الام ومعتبها
 فللمتة ان تطالب امها بالعتاق دون الزوج وان لم تكن وصيتها لها ان تطالب زوجها الزوج صحيح
 على الام لانها قبضت وليس لها حق القبض وكذا هذا الجواب في سائر الاوليا سوى الاب والمجدد كذا
 الصدر الشهيد رحمه الله في الباب الاول من واقعاته في المستأخرا عن ابي يوسف رحمه الله اذا
 زوج الرجل ابنته وهي بكر وكان الزوج مترا بالنكاح والمهر فلا للاب ان يخاطم بالمهر والمنفعة وان
 كان خادما بالمهر والنكاح فليس له ان يخاطم الا بوكالة وفي فتاوي القاضي والرجل ان يخاطم في مهر
 ابنته البكر البالغة بغير وكالة منها كان له ان يتيقن المهر في البتالي واما الشرا بالمهر فلا شبهة انه
 لا يجوز وتيل يعتبر به العامة ثم الاب في حق البكر البالغة انما في قبض مدها المساحة اذا كان المتنا
 ايضا لا يملك قبض السود وكذا ذلك على العكس هكذا ذكر في اذ القاضي المختص في باب المطالبة بالمهر
 وهذا تفصيل على انه لا يملك قبض المصاع بعد الا عن الدوام وذكر في فتاوي ابي الليث ان الاب اذا
 قبض منه مهر ابنته البكرات كان ذلك في بلد لم يجز العامة بدفع الصيغة بالمهر لم يجز لان هذا
 شرا وليس بقبض المهر وليس للاب ان يشتري على ابنته البالغة وان كان في بلد جزي النصارى
 بذلك جاز وفي بلاد اخرى النصارى بذلك في الرسايق والمجرى في البلد وان كانت ابنة صغيرة
 فاذا الاب كان المهر صيغة فان كان ليساوي المهر جاز وان كان لا يتساوي ان كان في بلد لم يجز
 النصارى انهم ياخذون الصيغة بالمهر باصناف قيمتها لم يجز وان كان في بلد جزي النصارى بذلك جاز

ذكر في النكاح والنفقة والطلاق والرجوع من الزوج ثم ادعى عليه الرجوع ثانياً فان
كانت الابنة بكرًا لا ينفق الا بيمينه لان له حق النكاح وليس له حق الرجوع وان كانت ثيباً ينفق لانه ليس
له حق النكاح فادفع الزوج ما سأل الزوج كان امانة في يده من جهة الزوج فينفق في دعوي الرجوع على الزوج
كالزوج اذا قال وددت الودعة في نكاح فتاوي سمرقند فان في النكاحي وللغاضي ان يقبض مهر المهر
المطلقة كالاب والجد والوصي رواه هشام عن محمد بن جهم الله واطلق الحنفية انه لا يقبض الا الاب
يعني بغير وكالة منها وفيه ابيها ولا يجوز ان يراد الاب بعد بلوغها يقبض المهر في صغيرها ولا يقبض الزوج لان
الزوج قد صدقته الا ان يقول وقت القبض انقبضت علي ان ابرائكم من ابنتي يعني المسئلة اذا رجع الزوج
ابنته وهي صغيرة ثم ادركت فطالبة روجها بالمهر فقال الزوج وقت الي ابيك وانت صغيرة وصدقه الاب
في ذلك فان اقر الاب اليوم لا يجوز علي ابنته ولها ان ترجع بالمهر علي الزوج ولا يرجع به الزوج علي الاب
من قبل انه مترا به دفعه اليه ودفعه جاز وان كان الاب قال اخذت منك المهر علي ان ابرائكم من ابنتي
وباتي المسئلة كالحاكم للزوج ان يرجع علي الاب لانه قبضه علي ان يبرئه من صلحته قال في المسئلة والحكم
فيما بين الوكيل والمديون قرب الدين في مثل هذا نظير الحكم فيما بين المرأة والاب والزوج وادار الزوج
الرجل ابنته وهي صغيرة لا يستتبع به فلاب ان يطالب الزوج بمهرها فزوج بين المهر والنفقة والفرق
ان النفقة ما زال الاحتباس عن الزوج وهي غير محبوسة حتى الزوج لان الزوج لا يستتبع به فخلق المهر
المهر ما زال الملك والملك ثابت وفي النكاحي قيل ليس للاب ان يطالب الزوج بمهر ابنته الصغيرة الي ان
تصير بحال تنفع به ذكر الحنفية في ادب القاضي لو ان رجلاً قد رجع لرجل في النكاحي وقال اني روجت هذا
ابنتي علي صدق كذا وكذا ما مرها وهي بكوك يا ابراهيم صدق فان اقر الزوج بالنكاح والمهر وقال
لم ادخل بها امره بدفع المهر الي الاب ولا يشترط احضار المرأة للاستيفاء عند علمائها الثلاثة وهم ابي
وقال وفورجه الله ليشترط احضارها وهو قول ابي يوسف اخراً هو يقول بان النكاح معاوضة فكان
بمؤلة البيع ثم النكاح اما عليك مطالبة المشتري بالتمن اذا حضر المبيع مع نفسه ليس له عيب فقبض
التمن وكذا في النكاح وانما نقول الفادة جرت فيما بين الناس بتسليم الصداق او لا ويجوز الرجوع الي المرأة
بذلك ثم بتسليمها الي الزوج مع جهارها فصار الزوج راضياً بخير تسليم المرأة فلامعني لاشترط احضارها
ولا لذلك البيع فان قال الزوج للقاضي مرا الاب فليقبض المهر يعني وتسليم الجارية الي قال له القاضي
اقبض المهر وادفع الجارية اليه فان قال الاب ليس علي دفعه فهو يطالبها حيث هي والقاضي يقول له
ان المهر الذي تريد اخذه ممن قبضه وعليه اذا كانت كبيرة وقبضت المهر ان تسلم نفسها الي الزوج فاذا
قبضت امته المهر لها كان عليك تسليمها اليه ان كانت في منزلك فان قال الاب ليست هي في منزلي ولا
اقد رعليها فانما اقبض المهر وهو يطالبها حيث هي ليس له ذلك وان قال هي في منزلي فانما اقبض المهر وادفعها
به واسلمها اليه والقاضي يامر الزوج بدفع المهر اليه فان قال الزوج هو يدفعني عنها ويريد ان ياخذ
المهر مني ولا تسليم الي منة فليؤتي الي من المهر فيقبل القاضي بالقاضي يامر الاب ان يرضى من المهر للزوج فيقبل
فيعطيه كقبول المهر ويا امر الزوج بدفع المهر حتي اداسلم الابنة اليه يري الكفيل وان عجز عن ذلك قبل
الزوج الي حقه بالكفيل فمعدل النظر من الجانبين وهكذا كان يقول ابو يوسف او لا ثم رجع وقال القاضي
يا امر الاب ان يحفل المرأة بمباة للتسليم وحضرها ويا امر الزوج بدفع المهر اليه بتسليم الابنة فيكون
دفع الزوج المهر عند تسليمها الي الزوج لان النظر لا يحصل للزوج بالوكالة لانه لا يقبل الي المرأة
لا وكالة بالوكالة وانما النظر في تسليم المهر بخبرها قال الحنفية وهذا احسن القولين فان كان الاب قد
الزوج الي قاضي الكوفة والخصومة بينهما علي ما وصفتنا فقال الاب ابنتي بالبعث وانه كان عدده النكاح او

قال كانت ابنتي بالكوفة الا انها انتقلت الي البصرة فانما اسلمها اليه بالبعثة فان الاب لا يجبر علي حملها الي
الكوفة ولكن يقال للزوج ادفع المهر الي الاب واخرج الي البصرة مع الاب وخذ المودة هناك من الاب وقد
ذكرنا قبل هذا ان احضار المرأة ليس بشرط لتسليم المهر فان ابرأ الزوج لابل ما قلنا من قبل والقاضي يامر
الزوج ان ياخذ من الاب كقبول المهر علي انه ان سلم الاب البنت بالبعث يري الكفيل فاذا ان البنت
وسلم الاب البنت اليه يري الكفيل والاب وان عجز عن تسليم الابنة اليه يحاكم الكفيل فيستوفي حقه فيقبل
النظر من الجانبين فان قال الزوج وكيلي الي فان كان الوكيل محرماً فله ذلك بناء علي ان المرأة اذا استوفت
ذلك له وان قال الزوج وكيلي الي فان كان الوكيل محرماً فله ذلك بناء علي ان المرأة اذا استوفت
صدقتها كان للزوج ان يتقبلها حيث احب وساتي المسئلة بعد هذا مع قول القاضي ابي القاسم الصنفان ان
شأنه وان لم يكن الوكيل محرماً لم يرضى بالزوج معه وان رضي بالزوج بذلك لانه رضي بما لا يرضى به
الشع وهو زوج المرأة الي السوسن غير محرماً هذا هو الكلام في الاب جيبنا الي الوكيل يقبض المهر
من جهة المرأة فنقول اذا وكلت المرأة رجلاً يقبض مهرها من الزوج كان الامر في اشتراط حضور المرأة
واخذ الكفيل بالمهر من الوكيل عند النفقة ووجوب ابي يوسف كالقاضي في الاب وهذه المسئلة علي هذه المسئلة
استنبطت من جهة الحنفية وان كان الزوج قد دخل بمواثمة فليس للاب ان يقبض مهرها الا بوكالة
منها فان طالب الاب الزوج بالمهر وقال ابنتي بكرتي في منزلي وقال الزوج دخلت بها قال في ذلك قول
الاب لانه يمسك بالاصل وسكر العاقر فان قال الزوج للقاضي حلف الاب انه لم يعلم اني قد دخلت
ذكر الصفة والتمهيد رجة انه هذه المسئلة في الواقعات في الباب المعلة بعلامة النون وقال لم يذكر
جواب عن هذه المسئلة في الكتاب فيجوز ان حلف لان الاب لو اقر بذلك مع اقترانه فحق نفسه حتي لم
يكن له ان يطالبة بالمهر وكانت المطالبة للابنة وكان الحل في مستند او نص الحنفية في ادب القاضي
في باب المطالبة بالمهر انه لا حلف وانما حلف الزوجين احدهما ما اشار اليه الحنفية فقال لانه لو اقر
بالدخول لم يجر ذلك عليها لانه اقر علي الغير الا انه يتطل حصة في القبض ما لم يوجه التوكيل منها وكان
بمؤلة الوكيل يقبض الدين اذا ادعى المديون ان الموكل ابرأه او اسقني الدين منه وهناك لا
حلف الوكيل وان كان الاب او الاستيفاء من الموكل لو ثبت بطلان حق الوكيل في القبض والثاني ان الزوج
لا يدعي علي الاب شيئاً وانما يدعي عليها يعني وهو الدخول حتي لو ثبت ذلك ليسقط حق الاب في قبض الصداق
وهذا بمؤلة ما لو استقري جارية ثم ادعى انها ذات زوج وطلب بين البائع لا يمين عليه لانه لا يدعي
علي البائع شيئاً وانما يدعي عليها يعني وهو النكاح حتي لو ثبت النكاح يثبت المشتري حق الرجوع بالعيب كذا
ههنا فان قال الزوج للقاضي مرا الاب باحضارها وسلمها عما افول من دخولي فان كانت المرأة من
تخرج في حوائب امره باحضارها لسيانها عن دعوي الزوج لان الزوج لو ادعى عليها شيئاً اخر وهي ممن
خرج في حوائبها للقاضي حضرها لمجلسها كذا ههنا وان كان ممن لا يخرج في حوائبها للقاضي بيعت اليها شيئاً
من اسبابه ويدخل عليها الاب رجلين عدلين من يبرأ مع الامين والزوج وليها الامين عن دعوي الزوج
فان اقرت بذلك مثلاً السأه ان بذلك عند القاضي واخبرها القاضي علي المصير الي منقول زوجها
وطالبه مهرها ولو انكوت الدخول فالقول قولها فان قال الزوج لامين القاضي حلفها اني لم ادخلها
حلفها الامين ان كان القاضي امر الامين بالسؤال فان انكوت وان قال الزوج قد دخلت بها برضاها
وقالت هي لم ادخل بذلك ولكنه استكرهني علي فنيبي فالقول قولها مع يمينها علي ذلك انه لم يدخلها برضاها
وفي نظير ما اذا قبض المشتري المبيع قبل نقد الثمن وادعي القبض رضي البائع وانكر البائع وذلك كان
القول قول البائع وطريقه ما قلنا ولو قال المرأة قد دخلني الا لانه لم يقع علي ولم امكنه من ذلك حتي قبض

مروي قال قول قولها ولم يزل يزوج ان يخرج على القاضي ويقول ان الخلوة اقيمت مقام الجماع ولو كانت قالت
 جاعني العيس ان يلزمها الذهاب الى منزلي لم يطالبني بالمهر فهاكذلك لان من حجة القاضي ان ينزل الخلوة
 ليست بجاع حبيبة وانما اقيمت مقامه في حق بعض الاحكام دون البعض الا ترى انه لو طلق بعد الخلوة
 لا يملك مراجعة في هذه العدة نظرا الى ان مهرها قد قال في صغيره وقال الزوج انا دفع المهر اليه فراه
 فلو فقهنا الى فانما تطيق الرجال وتصلح للجماع فان كانت المرأة ممن خرج احزجها القاضي واحضرها ونظر
 الي فانما ان صلت للرجال امر بدفعها الى الزوج وان لم تصلح لم يمسوا وان كانت ممن لا يخرج امر من يتق من
 من السوا ان ينظرون اليها فان قلن انها تطيق الرجال وتصلح للجماع فمثل للاب افقن مهرها وادفعها اليه
 وان قلن لا يخلو لرجال اجبر الزوج على دفع المهر الي الاب والاب لا يجبر الاب على تسليمها الى الزوج في ادب
 القاضي في نكاح المطالبة بالمهر وان ادعى الزوج انها بلغت مبلغ النكاح قال الاب هي صغيرة لم تبلغ ولم
 تحمل لرجال وهي ممن لا يخلو لرجال فقلن انها تحمل الرجال ودفعنا الى الزوج في هذا الباب ايضا
 وان اتى الزوج ببينة تشهد على سنها وتعرف مولدها فان كان في علقها خمس عشرة سنة وقعت الى الزوج
 لان الظاهر ان المرأة اذا بلغت هذا المبلغ تصلح للرجال فتدفع اليه الا اذا تبين خلافه الا ترى ان البينة
 اذا كانت لا تحمل لا يبرم الاب بدفعها اليه واجناس هذه المسائل في هذا الباب ايضا الوكيل بالنكاح
 من جهة المرأة اذا زوجها من رجل او لاب او زوج ابنته الكبيرة باذنها او الصغيرة من رجل يبرأ
 الوكيل او الاب الزوج عن كل المسمى او البعض على شرط الصنان ذكر المسئلة في سنها ذات فتاوى القاضي
 رحمه الله وقال اذا تزوجت المنكحة الهبة او المرأة لم يلزمها الصنان لان الصنان للزوج انما يكون فيما
 له على غيره وهذا انما ضمن له ان يدفع اليه مثل ما وهب له من مال فتسره ومثل هذا لا يجوز كذا قال لغيره
 صحت لك ان ادفع اليك من مالي كذا او لي

الفصل الحاد عشر في نكاح الابكا وسكوتها وما

يقول بذلك السكون من البكر المتألفه اذا كان المستأمر وليا اما اذا لم يكن المستأمر وليا
 او كان وليا الا ان هناك ولي اخر هو اقرب الى المرأة من هذا الولي المستأمر فالسكوت لا يكون اذنا
 في حق الولي المستأمر الا اذا كان المستأمر رسول الولي وذكر شمس الائمة الخواني رحمه الله ان المستأمر
 او المحبر بالنكاح اذا لم يكن وليا ولم يكن رسول الولي فسكوتها كان سكوتها رضا في ظاهرها الرواية وذكر
 الكرخي رحمه الله انه لا يكون رضا في السبالي واكثر المتأخرين على ان الرسول كالولي وقيل عن ابي حنيفة
 رحمه الله خلافة في المؤادر وهو ظاهر قول الكرخي وقيل في الرسول بعد النكاح انه كالولي وفي مجموع
 النوازل ان المحبر بالنكاح اذا كان اجنبيا فسكوتها هل يكون رضا فيه اختلاف المسانج والمختار انه رضا
 وفي فتاوي شمس الائمة الشرحي رحمه الله وشمس الاسلام الا وهدي رحمه الله انه لا يكون رضا وهذا
 الذي ذكرنا في حق الاوليا اذا سمى الزوج عند التسمية يقع لها المدة وكان الزوج كقول المهر وان
 اما اذا لم يسم الزوج لم يكن السكوت رضا كذلك اسمي الزوج وسمي المهر والزوج ليس يكون المهر ليس
 يؤاخره وكان الزوج كقول المهر ليس يؤاخره وكان المهر اقرا الا ان الزوج ليس يكون السكوت لا يكون
 رضا في حق جميع الاوليا الا في حق الاب والجد عند ابي حنيفة رحمه الله لا بما وليا في ذلك عنده
 اجنبيا عند سماع المسئلة معروفة وقال بعض مسانجنا اذا كان المحبر بالنكاح اجنبيا ليس بولي ولا
 رسول عنه فان كان المحبر رجلا عين عدلين او غير عدلين او كان واما اعدا لا يثبت النكاح حتى لو سكنت
 ولم تدره بلزمه النكاح وان كان المحبر رجلا واحدا غير عدل فان صدقة بذلك يثبت النكاح وان
 كذبه لا يثبت وان ظهر صدق المحبر عند ابي حنيفة رحمه الله وعند ما يثبت النكاح اذا ظهر صدق المحبر

وفي فتاوي ابي الليث رحمه الله البكر المتألفه اذا استأمرها ابوها في التزوج فسكوتها زوجها ابوها
 قالت لارض ينظر ان كان الاب وقت الاستأمر لم يذكر من يزوجها ولم يذكر انه يزوجها لا ينفذ النكاح
 ولها ان تزود وان كان الاب ذكر الزوج والمهر جميعا فنكاح ولا يصح التزود وان كان ذكر الزوج ولم
 يذكر المهر فان وهبها فنكاح بمهر المثل وان زوجها بمهر سبي لا ينفذ النكاح لانه اوها تمام العدة
 بالزوج والوادة ماله بالزوج فيتم الرضا بهذا العقد واذا زوجها بمهر سبي تمام العقد بالزوج وذكر
 المبدل وهي غير غالبة بالمبدل فلا يتم الرضا بهذا العقد قال الشيخ الامام الاصل شمس الائمة الشرحي في شرح
 كتاب النكاح ان اشتراط تسمية المهر عند الاستأمر قول المتأخرين من المسانج لان رغبة تختلف باختلاف
 الصدقات في القلة والكثرة فاما ما عليه استاذات محمد رحمه الله في كتاب النكاح لتسمية المهر عند الاستأمر
 ليس بشرط اما الشرط لتسمية الزوج فعلى ما عليه استاذات محمد رحمه الله ينفذ نكاح الاب في هذا الوجه
 وان كان بمهر سبي وذكر شمس الائمة الخواني في شرحه انه اذا لم يسم لها الزوج او المهر فسكوتها فيه
 اختلاف المتأخرين منهم من رآه رضا منهم من رآه مطلقا من غير فصل بينها اوها او زوجها بمهر سبي
 هذا اذا اخبرها بالنكاح قبل العقد واما اذا اخبرها بعد العقد فسكوتها فيها اذا لم يذكر الزوج والمهر
 قال القاضي ابو الليث رحمه الله لا ينفذ وهو الصحيح وعليه الفتوى وبها اذا ذكر الزوج والمهر ينفذ
 وبها اذا ذكر الزوج ولم يذكر المهر فالمسئلة على التتميم الذي ذكرنا وهو اختيار المصدر الكبير
 الائمة تقي رحمه الله بالرجة اذا قال لها الولي ازوجك فلانا او فلا فسكوتها فيها راجح لان السكوت
 كان دليل الرضا صارا كانهما اذنه ان يزوجها احدهما بها مشا ولو سمى جماعة مجالا فقال ازوجك من
 جبراني او بني عي فان كانوا يجضون فهو اذن وان كانوا لا يجضون لا يكون اذنا لان من تحمي بمهر معلوما
 بالذكر فصار السكوت فيه رضا ومن لا تحمي لا يصير معلوما فكيف يرضى به مع جهلته هذه الجملة من الفتوى
 ولو قال لاساه خولس ربي مذهب او نه لاسدعم خولس وله جهوات وبه فسكوتها لا يكون رضا وان
 كانوا يجضون بخلاف قوله من جبراني او بني عي وهم محضون لان هناك الاستأمر وقع بصيغة العود
 فيثبت الرضا بصيغة العود اذا كانوا معلومين اما ههنا الاستأمر وقع باسم الوصان وانه مجهول فلا
 يثبت الرضا فعلى هذا اذا قال لها الولي رايه لسرا فلان ربي مذهب وله ابنا فسكوتها
 اذن لزوجها من احدهما يجوز ولو قال رايه لسرا فلان ربي مذهب وله ابنا فسكوتها لا يكون
 اذنا اذ بلغ الخبر الى البكر فسكوتها ذكر خواهرها اوه رحمه الله في شرح كتاب النكاح في باب البكر
 والتدوير في شرحه انه يكون رضا مطلقا وذكر شمس الائمة في هذا الباب ايضا انها اذا فسكت
 كالمستأمر به لما سمعت لا يكون رضا وذلك معروف بين الناس واما اذا بكت وذكر التدوير ان
 عن ابي يوسف روايتين في رواية لا يكون رضا وهو قول محمد وبعض المتأخرين قالوا ان كان الدع
 حارا فهو رد وان كان باردا فهو رضا قالوا وهكذا روي عن محمد رحمه الله وبعضهم قالوا ان كان
 النكاح مع الصبيح والصوت فهو رد وان كان مع السكوت فهو رضا وهو الاوجه وعليه الفتوى اذا
 استأمر البكر الولي في التزوج من رجل فثالث غيره او لم يكن ذلك اذا ناولوا خبرها به بعد العقد
 ثالث كان ذلك لجانة في نكاح يشرح التدوير امره بالعة وزوجها وليها فليدفع الخبر فقال التدوير
 الزواج او قالت لا يريد فلا فاني الوجه الاول قالوا لا يكون رد وفي الوجه الثاني يكون رد اذا
 قال رحمه الله في وثاقته المختار انه يكون رد في الوجهين جميعا البكر اذا قالت للولي عند الاستأمر
 لا تزوجني من فلان فاني لا اريد فزوجها ابوها فليفت فسكوتها خاد النكاح ولو قالت حين طهرته كنت
 قلت اني لا اريد فلانا ولم تزود علي هذا المحبر بالنكاح لانه اخبرت انها على ابيها الاول في فتاوي ابي

اللبث رجة الله بكر بلعها الخبر بالكاح فاحذر العطاس او السعال فلما ذهب عنها قالت لا ارضي جازا الرد
 او اقالته ذلك متصلا به وكذلك اذا اضفتها ثم نزلت لا ارضي في هذا الموضع ايضا البكر او ارجل
 يزوجها وهي سطاوعة ثم قالت لم ارضي لم تصدق علي ذلك وان دخل بها وهي مكرهه تصدق علي ذلك في
 نكاح الكافي في باب المكو ولا يصدق الولي انما قد رخصت في هذا الموضع ايضا اذا نزلت بكارتها بالزنا مرفي
 فان اخرجت واقم عليها الحد او صار الزنا عادة لها فالصحيح انما تزوج بعد ذلك كما تزوج البنت ذكوة
 حسن الاية في شرح هذا الباب ايضا البكر اذا بلغها الخبر فتالت لا ارضي ثم قالت بعد ذلك رخصت فلا
 نكاح بينها ولو استوسق او لا تزوجها الولي كذلك فيكفها الخبر فسلكت كان ذلك وصارها وكان ذلك جازا
 كتبت هاتين المسئلتين من نكاح الاصل **وما يتصل بهذا الفصل** ذكر الحضانة في ادب القاضي
 في باب الشفعة اذا زوج الرجل ابنته البكر الثالثة ثم خاصمت مع الزوج فقال الزوج بلغك الخبر وكنت
 وقالت المرأة بلغني الخبر يوم كذا فرددت قال القول نزل المرأة وتملكه لو قالت المرأة بلغني الخبر
 يوم كذا فرددت او قالت وقت كذا فرددت او قالت عليت يوم كذا فرددت وقال الزوج لا بل سكت
 قال القول نزل الزوج وهكذا ذكر المسئلة في كتاب الاستحلاف وفي نوادر هشام عن محمد رجة الله خلاف
 هذا وصورة ما ذكرته قال هشام سألت محمد عن بكر زوجها ولها فتالت بعد سنة قد بلغني الخبر يوم
 زوجني فلم اسكت وقلت لا ارضي ولدي الزوج انما كانت رخصت قال القول نزل المرأة لان اصل النكاح
 ليس بثابت وليس هذا كادعا الصغيرة بعد البلوغ انما لم تزف حين ادركت لان اصل نكاحها كان صحيحا
 وهكذا روي الحسن عن ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله جواب المسئلتين وفي نكاح المسك البكر اذا
 زوجت فاقامة البينة انما يحسن اخبرت سكتت فالبينة بينة المرأة ولو شهدته بغيره انما يحسن اخبرت
 رخصت اخذت ببينة الزوج وفيه ايضا رجل اقام بينة ان ابا هذه المرأة زوجها اياه وهي بنت ثمانين
 واقامة هي البينة انة زوجها منه وهي بنت عشرين سنة قال القول فلهما والبينة بينهما قال ابو الفضل
 رجة الله ما يليه انما اتفقا علي وقت النكاح واختلفا في سنها في ذلك اليوم فصارت بينهما اقدم قال
 ابو يوسف رجة الله في امرأة زعمت ان اخاها زوجها من هذا وهي صغيرة كارهة له وانه بنت يهودي
 صغيرة كارهة ودخل بها ثم جات غاصمه وتريد فداقه وقالت ادركت اليوم وقال الزوج بنيت بها وهي
 كبيرة وطهرتها وقد ادركت قال القول قول الزوج وفي العيون لو كان عذها فوم حين بلغها الخبر فقلت
 قد رددت النكاح حين بلغني لكن لم يسموا مني لا يتقبل قولها لانه ثبت سكوها بعد ذلك القول فثبت الرضا
 ظاهرا ولو كان زوجها في حالة الصغر وقالت بعد ما ادركت اني قد اخبرت نفسي حين ادركت لم يقبل قولها
 لان الملك ثابت عليها في ما قالت تزويجا بطل الملك الثابت عليها فكانت مدعية صورة وفي نوادر من ساء
 عن ابي يوسف رجة الله رجل زوج بنتا له كبيرة بغير امرها فجات تطلب الميراث وقالت كنت اجزى النكاح
 لم تصدق الا ببينة وان قالت زوجني باسمي قال القول فلهما وعنه ايضا يروى اني خالدين مع رجل زوج
 اختا له وهي كبيرة وهو ولها قال الزوج بعد ذلك للمرأة انت قد علمت وما رخصت وقالت المرأة رخصت
 واجزت لا يكون هذا القول من الزوج خرقه وفي امر دته والقول فلهما وكذا اذا قال الزوج لم
 تقبل وقالت المرأة لا بل علمت واجزت قال القول فلهما ولو مات الزوج قبل هذه المدة فتالت المرأة
 ومكنا رخصت وقالت المرأة لا بل رخصت قال القول فلهما وهذه الرواية تحالفت روايتها
 ساعة ورواية فتاوي ابي اللبث رجة الله فندكر في فتاوي ابي اللبث رجة الله في هذه الصورة
 ان القول قول ورثة الزوج ولا مهر لها ولا ميراث لانهما اتفقا ان النكاح وقع غير تام فبعد ذلك
 المرأة بنو لها رخصت تدعي الاثام والورثة يكرهون وان كان ورثة الزوج قالوا المرأة بعد موت

الزوج لم تعلم لم توث حتى تقيم البينة علي سكوها بعد العلم في حيوتها ان كانت بكرا وعلي رضاها ان كانت ثيبا
 هكذا روي خالد وان كانت المرأة لم تقبل بلقي النكاح واجزت ولكن قالت زوجي باسري صدقت ولها
 المهر والميراث وعليها العدة هكذا روي خالد عن ابي يوسف رجة الله وانه يوافق رواية ابن
 ساعدة لانها اختلفا في وقوع العدة بصفة الثام والاصل في عقود العقلاء الثام للمرأة تدعي تمام العدة
 وفي في ذلك متمسكة بالاصل ولو كانت المرأة في الميمنة والمطالب للميراث هو الزوج والاخ الزوج هو
 الوارث فقال الاخ لم يكن امرتي ولم تعلم حتى ماتت وادعي الزوج رضاها بهذا النكاح وانما امراته بذلك
 فلي الزوج البينة علي ذلك رجل زوج ابنة البالغ امرأة ومات الابن فقال اب الزوج كان النكاح
 اذن الابن ومات قبل الاخارة وقالت لابل اجازتم مات ذكوا الصداق الشهيد رجة الله ان القول
 فلهما والبينة بينة الاب وعلي قياس المسئلة الاولي بيني ان يكون القول قول الاب لانها اتفقا
 ان العدة وقع غير لازم للمرأة تدعي المهر والاب يكره حتى لو كانت المرأة قالت كان النكاح باذن
 الابن كان القول فلهما وهكذا كتبت في المحيط في اصل المتفرقات ان القول قول الاب الولي اذا زوج
 وليته فرددت ثم اختلفا فقال الولي انما صغيرة والود باطل وقالت المرأة انما بالعة قال القول فلهما
 ان كانت مراهنة لان الحرية يتحمل الثبوت وهي مكرهة الملك عليها معني وادار زوج الرجل ابنته فها
 ابا بالعة والنكاح لم يصح وقال الاب لا بل هي صغيرة فان كانت مراهنة قال القول فلهما كما ذكرنا انما
 تنكر ثبوت الملك عليها وقد قيل القول قول الاب والاول اصح وعلي هذا اذا باع الرجل مبيع ابنه فها
 الابن انما بالغ وقال المستشري والاب لانه معتبر بالقول قول الابن لانه يكره رذال ملكه وقد قيل
 بخلافه **الفصل التاسع عشر في النكاح الموقوف** وفي نكاح اهل رجل تزوج
 والاول اصح **الفصل التاسع عشر في النكاح الموقوف** امة بغير اذن مولاهما ثم تزوج
 حرمة ثم اخذ مولاي الامة النكاح لم يجز انما لان الاخارة لا فنة عند امسوخ لان النكاح الامة واقع
 بعد نكاح الحرمة باعتبار التطاير ما هو المقصود من العدة وهو الملك والحل فانتسخ نكاح الامة بنكاح
 الحرمة لولانه اعترفت بعد عدة الامة قبل الاخارة ما يمنع ابتداء عدة الامة فتمتنع الاخارة ايضا الا
 بزيادته لو تزوج امرأة نكاحا موقفا ثم تزوج اخبرته ان المولي اجازة لغيره انما لو تزوج امره هذه
 الامة او ابنتها وهي حرة قبل اخارة مولاهما كان يجوز لاشك انه لا يجوز وفي نوادر من ساعدة عن
 محمد رجة الله عبد تزوج حرة ثم تزوج امة ثم اجاز المولي كلاهما ثم اجاز نكاح الامة الاخرة ولو كان
 دخل بكل واحدة منهم لم يجز نكاح في منهن وفي نوادر من رستم عن محمد رجة الله عبد تزوج امة ثم حرة
 بغير اذن المولي فبلغ المولي فاجاز النكاحين فنكاح الحرمة جائز ونكاح الامة باطل ولو كان تزوج حرة
 ثم امة بغير اذن المولي فاجاز المولي فنكاح الحرمة جائز ونكاح الامة باطل في قول ابي حنيفة رجة الله
 وقال محمد رجة الله نكاح الامة جائز ونكاح الحرمة باطل لان محمد رجة الله يقول نكاح الامة في عدة
 الحر جائز **الفصل الثالث عشر في انتقال النكاح** **الفصل الثالث عشر في انتقال النكاح** **الفصل الثالث عشر في انتقال النكاح**
 والله اعلم **الفصل الثالث عشر في انتقال النكاح** **الفصل الثالث عشر في انتقال النكاح** **الفصل الثالث عشر في انتقال النكاح**
 الشان ثم تنتقل الاخارة الي غير وتقع باخارته وقد لا تنتقل الاخارة الي غير بيان الاول اذا زوج
 الرجل ابنة اخيه من ابيه وهما صغيران ولا بنة اخيه اب ماتت الاب قبل اجازة النكاح فاجاز العمد هذا
 النكاح قبل بلوغها تحت الاخارة وقد نكح النكاح وكذلك اذا زوج الرجل ابنة المبالغ بغير اذن الابن فلم
 يبلغ الابن النكاح حتى صار مستوها يعني لابن صار مستوها فاجاز الاب ذلك النكاح خاذا وكذلك اب
 العبد اذا تزوج بغير اذن المولي ثم خرج عن ملكه الي ملك غيره فاجاز المبيع او بالحنة او بالارث اما الا

فانه لم يحل فزوجها المالك الثاني بان ورثها جماعة او ورثها ابنة وكان الميت وطيبا او باعها او وهبها من جماعة
او من ابنة وكان الاب وطيبا فلو ارثت الاخارة وبيان الثاني اذا كانت الجارية محل للثاني في هذه الصور
بان وهبها تامن اجني او باعها من اجني او من ابنة ولم يكن الاب وطيبا او ورثها ابنة ولم يكن الميت وطيبا فانه
لا يقع الاخارة من الثاني فلا يصح النكاح باخارة الثاني والاصل في جنس هذه المسائل ان الاخارة
انما تقع لانتم لها الي غير من يوفق العقد عليه اذا ثبت الحل لذلك الغير وهو معنى ما نقل عن المشايخ
ان الحل المات اذا طري على الحل الموقوف اطلبه اما اذا لم يثبت الحل لذلك الغير صح لانتم على غير
من يوفق عليه العقد وعن هذا قلنا ان الجارية اذا رزحت نفسها من غير ان يكون المولي وطيبا الزوج
ثم باعها المولي من رجل صح الاخارة من الثاني لان وطى الزوج يمنع ثبوت الحل للمشتري فلم يرفع الحل
الموقوف

الفصل الرابع عشر في المهور هذا الفصل يشتمل على انواع الاول ذكر شيخ الاسلام
عن لا يتعلق بعينها وانما يتعلق بمثلها دينيا في الدائمة واذا اصبحت الي ذراهم دين في دمة المرأة
يتعلق بعينها ولا يتعلق بمثلها دينيا في الدائمة وانما كان كذلك لان المهر عرض من وجه من حيث انه ملك
بمناجاة شئ اصله من وجه من حيث انه لا مال له لما يتاخر من كل وجه حتى يجب الحيوان دينيا في الدمة في
النكاح والذراهم تنقضي في الصلابة ولا تنقضي في المعاوضة فلو كانت حقيقة المعاوضة اذا اصبحت الي
ذراهم عن فلم تنقضي بعينها بل تعلق بمثلها وعلمنا معنى الصلابة اذا اصبحت الي ذراهم فتعلق العقد بعينها
علما بالشيئين وهذا اذا كان المصنف اليه النكاح على المرأة فاما اذا كان على غير المرأة فالنكاح
لا يتعلق بعين ذلك الدين وانما يتعلق بمثلها بيان الاول اذا كان له حلين على امرأة الت ذرهم
فتزوجها احد الرجلين على حصصة لا يكون للنكاح ان يتبع المزوج فباخذ منه ما تبين وحسين لان النكاح
تعلق بعين الحصصة لا بمثلها دينيا في الدمة وسنظ عن دمة عن حصصة الزوج فصار كالوسط في ذلك
والا براد ذكر هذه المسئلة في القدر ويذكر عن ابي يوسف فيها ذرايتين في رواية يرجع عليه
شريكه بنصف حصصة وفي رواية لا يرجع وهو قول محمد رحمه الله ولو تزوجها على خمس مائة كان الشريك
ان يتبع الزوج فباخذ منه ما تبين وحسين لان النكاح ههنا اصبحت الي حصرية مرسلة وللزوج عليها
مثل ذلك فالتاقتا ماضيا وصار الزوج مستقنيا بحصيته لانه صاحب اول الدينين وصاحب اول الدينين
يصير مستقنيا فيكون لستر بكم حق المشاركة معه هكذا ذكر شيخ الاسلام رحمه الله وشمس الائمة الحلواني
رحمة الله انه ليس لصاحب الدين ان يتبع الزوج بشئ بيان الثاني اذا تزوج امرأة على اربعة اشهر على
عائنها وامرها فقبض ذلك فالمرأة بالخيار ان شاءت اتبعت الزوج وان شاءت اتبعت الما قبله ولتعلق
النكاح بالدين المضاف اليه لم يكن لها اتباع الزوج وانما كان كذلك اذا كان على غير المرأة فلو تعلق العقد
بعينها ادي الي تملك الدين من غير من عليه الدين وانه لا يجوز هذا المعنى لا يبياني فيها اذا كان الدين
على المرأة في ذراهم سماعا عن محمد رحمه الله رجل تزوج امرأة على الالف التي له على فلان فالنكاح جائز
فان شاءت اخذت الزوج بالالف وان شاءت اخذت فلانا وتأخذ الزوج حتى تؤكلها بقبضه كمنه وعنه ايضا
في رجل قال لامرأة تزوجك على الالف التي لي على فلان الي السنة ورضيت بذلك فاذا اخذت زوجها
بالالف اخذته

نوع آخر المهر على خلاف المسمى ذكر في نكاح لاصل اذا تزوج امرأة على
الدين الحل فاذا هو حرا وعلى هذه الشاة الذكينة فاذا اي مينة قال ابو حنيفة رحمه الله التسمية فا
ولها مهر المثل في المسائل وقال ابو يوسف رحمه الله التسمية صحيحة في المسائل كلها ولها في مسئلة العقد

قمة المهر المثل اليه لو كان عبدا وفي مسئلة الشاة قبة الشاة المثل او البهلو كانت ذكينة وفي مسئلة الحجر
مثل ذلك الدين حل وسط هكذا ذكر في الاصل وفي القدر ويذكر ان علي قول ابي يوسف رحمه الله
في مسئلة العبد لها مثل ذلك المهر عبد في الاوصاف ومثل ذلك الشاة ذكينة ومثل ذلك الدين حل
وسط وقال رحمه الله في المهر المينة كما قال ابو حنيفة رحمه الله وفي الحجر كما قال ابو يوسف رحمه الله
وذكر الكرخي في الجامع الصغير الذي منته ان من تزوج امرأة على هذا الدين من الحجر فاذا هو حل او
او على هذه الشاة للمينة فانما هي ذكينة او على هذا الحرفاذا هو عبد قال روي ابو يوسف عن ابي حنيفة
رحمهما الله ان لها العين المثل المثل في المسائل كلها وهو قول ابي يوسف وروي محمد بن ابي حنيفة رحمهما
الله ان لها مهر المثل وهو قول محمد رحمه الله قال محمد رحمه الله وهذا من ابي حنيفة نزل اصله هكذا
روي عن بن ساعدة يريد به ان لها حنيفة اعتبار الاشارة في المسائل المتقدمة حتى اوجب مهر المثل لان
المثل المهر لا يصح مهر الا لا ليس بمال فوجب مهر المثل وفي هذه المسئلة المثل المهر المهر الا انه
مال مع هذا المهر يعتبرها ووجب مهر المثل وهو يعني قوله هذا من ابي حنيفة نزل اصله قال الكرخي
ورواية ابي يوسف عن ابي حنيفة لا يلزم ابا حنيفة نزل اصله وذكر محمد رحمه الله في الجامع الصغير
اذا تزوجها على هذين العبد بن فاذا احد ما عرفني قول ابي حنيفة رحمه الله ليس لها الا العبد الثاني
اذا كان خفية العبد الثاني عشرة ذراهم واكثر وان كان قبة العبد الثاني اقل من عشرة ذراهم
بكل لها عشرة ذراهم وقال ابو يوسف لها العبد الثاني وقبة الحرفاذا كان عبدا وقال محمد رحمه الله لها
العبد الثاني الا ان يكون مهر مثلا اكثر فحينئذ يبلغ الي تمام مهر مثلها وذكر القدر ويذكر رحمه الله هذه
المسئلة في شرحه وروي ابو يوسف عن ابي حنيفة رحمه الله ان لها المال المثل المثل المهر المهر الا انه
رواية اخرى عنه يبلغ مهر المثل وذكر محمد رحمه الله في كتاب العطل اذا تزوج الرجل امرأة على عبد
بعينه فاذا اتي جارية او على ثوب مروي بعينه فاذا هو موهي فان عليه عبد بعينه المارية وثوبا موهيا
بعينه الموهي واذا تزوجها على هذا الدين من الحل فاذا هو موهي ان عليه مثل ذلك الدين حل او على
نقل لان هذه كلها اموال قال وليس هذا لغيره ما اذا تزوج امرأة على عبد فاذا هو حرا على
دين من حل فاذا هو حرا

نوع آخر المهر على خلاف المسمى الاصل ان جهالة المسمى اذا كانت جهالة
لان هاتين ليس بمال

نوع آخر المهر على خلاف المسمى الاصل ان جهالة المسمى اذا كانت جهالة
واذا كانت جهالة لصفة لا تمنع صحة التسمية والمزاة الوسطا من ذلك بيان الاول اذا تزوج
امرأة على ذرية او ثوب فلها مهر مثلها بالمتايلع وكذلك اذا تزوجها على ذراهم لان المسمى مجهول الجنس
بيان الثاني اذا تزوج امرأة على عبد او ثوب مروي ولم يصب فالتسمية صحيحة ولها الوسط من
ذلك نظر الجاهلين والزوج بالخيار ان شاء اعطاها الوسط وان شاء اعطاها القبة والوسط من العبد
في زماننا ادي التركي وارفع الهدي وتعتبر قبة الوسط على قدر غلا السعر والرخس عند ما هو
الصحيح وهذا اذا ذكر العبد والثوب مطلقا غير مصنف الي نفسه فاما اذا ذكره مصنف الي نفسه
بان قال لامرأة تزوجك على عبد او على ثوب او قالت المرأة لزوجها اجعلت نفسي ملكا على عبد
ثم اتي بالقبة لا تجوز على العتول فالاصل ان الرقيق او الحيوان اذا ذكر مصنف الي لعاقبة لا يكون للمينة
فيه مدخل ذكره محمد رحمه الله في السير في باب الامان ما يدخل هو فيه وما لا يدخل وهذا لان الاضافة
الي نفسه وانما من اسباب الترفيع كالاشارة ولو كان الرقيق او الحيوان مضافا اليه لم يصدق عليه ولا
يكون للمينة فيه مدخل فكذا اذا كان مصنف اليه فان قيل ليس ان الاضافة في باب الوصية لم يلحق
بالاشارة حتى هو ان من اوصى لانشان بعشرة من رقيقه وله رقيق فهل يملكوا واستناد رقيقا اخر من

لا تطل الوصية والخت الاضافة بالاطلاق لا بالاشارة اذ لو اختلفت بالاشارة لطلبت الوصية كالواشار
الي الرقيق في الوصية وملك الرقيق قلنا الاضافة بمنزلة الاشارة من وجه من حيث ان كل واحدة
وضعت للتقريب الا انها بمنزلة الاطلاق من وجه من حيث انها لا تنقطع الشركة من كل وجه والقول يشبه
الاطلاق والاشارة معقدي جميع العقود لمكان التناهي فقلنا يشبه الاشارة في الامكان والكناح
والخلع وعلمنا يشبه الاطلاق في الوصية عملا بالشبهين بقدر الامكان واذا ازوجت نفسها بمهر
امها والزوج لا يعلم قدر مهر امها فالكناح كما بمنزلة ارمها ولو طلقها الزوج قبل الدخول بها قلنا نصف
ذلك وللزوج الخيار اذا علم مقدار مهر امها كالواشترى يورث هذا الحجر ذهبهم علم يورثه والخيار للمرأة
والمراة ان تنزع الزوج من الدخول بها حتى يوفيه جميع المهر
نوع آخر المرأة تمنع نفسها لها وليس للزوج ان يبينها من السر والزوج من منزلة اوزارة
اهلها حتى يوفيه المهر وان كان المهر موقلا لم يكن لها ان تمنع نفسها منه وله ان يمنع من السر وزيادة
بعض اهلها بخبر اذنه وقال ابو يوسف رجة الله القياس كذلك كما في البيع لكناحنا وقلنا لها ان
تمنع نفسها منه والله ليس له ان يبينها من السر وزيادة بعض اهلها حتى يوفيه المهر قال وليس هذا كالبيع
وهذا الاخر قوله هكذا ذكر القندوري وقال ابو يوسف رجة الله اذ كان بعض المهر موقلا ولا يعينه
موقلا فله ان يدخل بها واذا اعطاها الحال وقال ابو حنيفة رجة الله اذ كان المهر موقلا فلم يدخل بها
الزوج حتى حل الاجل فمنعت نفسها عن الزوج حتى يوفيه المهر فليس لها ذلك من قبل ان يصله لم يكن
كالام لا خلاف لاحد ان نجل المهر اذ كان الي غاية معلومة كونه ثراثة سنة انه صحيح وان كان لا غاية
معلومة فقد اختلف المشايخ فيه بعضهم قالوا لا يصح وبعضهم قالوا يصح وهو الصحيح وهذا لان الغاية
معلومة في نفسها وهو الطلاق او الموت الا ترى ان نجل البعض صحيح وان لم يبق علي غاية معلومة
بحول السر والاشارة والناصح بالطريق الذي قلنا قال مشايخنا رحمهم الله وفي عرف ديارنا ليس للمرأة
ان تمنع نفسها من زوجها حتى يسوي جميع المهر لان في عرفنا البعض موقل والبعض موقل والبعض ليس
وسمى بها والموقل يسمى كاس كروبي والمعدون كالمسوط فان بينا مزار المجل ومقدار المجل فهو
عليها بينا وان لم يبينها شيئا يظهر الي المسمى والى المرأة ان مثل هذه المرأة لم يكن لها من مثل هذا المسمى
موقلا ولم يكن لها موقلا في العرف فيقضي بالعرف وما ذكرني مجموع التوارل ان يقضي لها بنصف مهر موقلا
فاما ذلك بناء علي عرف اهل سمرة فانه يعلمون النصف من المساء وهو اختيار الغنيبة اي الميث رجة
الله الا ان ذلك اختلف باختلاف البلاد والصحيح ما ذكرنا وان شرطنا فجيل الكل في العقد فهو كشرطا
ووجب فجيل الكل اذ لا معتبر بدلالة العرف اذا جاء الصريح بخلافه ولو دخل الزوج بها او حلالا بها برضا
فلما ان تمنع نفسها منه ومنعه عن السر بها حتى تسوي جميع المهر علي جو اب الكل والمجل في عرف ديارنا
وقال ابو يوسف ومحمد رجة الله ليس له ذلك واجوا علي انه لو دخل بها كارهها ودخل بها كوي صفيقة
او محبونة انه لا يطل حتى في المنع والحسن رجة الله ان الحقو عليه صار مسلما بالوطية الواحدة الا
ترى ان المهر كله يتاكد بوطية واحدة فلو ثبت لها حق المنع بصير مستردة والثابت لها حق المنع عن التسليم
لاحق الاسترداد بعد التسليم ولا ي حنيفة رجة الله ان المستوي بالوطية وان كثر فهو مستحق بعقد
الكناح ولا يجوز اخلاؤه عن العرض ابانة لحظه الا ان في حق تأكيد المهر اية بوطية واحدة مقام جميع
الوطيات لانه لا يمكن تأكيد بقدره لانه لا يعرف مقدار عوده ولكن اذا وجد وطيات اخرها لبدل يتاكد
الكل وكانت ممتنعة عن تسليم ما يقابلها البدل لاستردده وكان الغنيبة ابو القاسم الصغار يفتي في السر
بقول ابو حنيفة وفي منع النفس بقولها واستحسن بعض مشايخنا اختياره في العيون تزوج امرأة علي لقا

درهم الي ستة فاذا زاد الزوج الدخول بها قبل السنة قبل ان يعطيه شيئا فان شرط الزوج في العقد ان يطل
بما قبل السنة فله ذلك وليس لها ان تمنع نفسها منه بخلاف وان لم يشترط لها ذلك فذلك في قول محمد
وعلي قول ابي يوسف ليس له ذلك استحسننا ولها ان تمنع نفسها منه وهو قول ابي يوسف رجة الله علي
ما حكينا عن القندوري قبل هذا قال الصمد السهيد رجة الله وبهذا يفتي والله حسن قال رجة الله
وبني ديارنا اذ الذي المجل ولم يور الموقل فله ان يبي بخلاف ان الدخول عند اذ المجل شرط
عرفنا فصار كالموقل ايضا فاما اذا كان الكل موقلا فالدخول غير مشروط لا عرفنا ولا يفتي
بكون له ان يبي علي قول ابي يوسف استحسننا قال القندوري رجة الله في كتابه قال ابو يوسف
رجة الله لو كان المهر موقلا فاحقة مدة فاذا الدخول بها قبل مدة فليس له ذلك ولها ان تمنع
نفسه منه وهذا مستقيم علي قول ابي يوسف رجة الله اخرها هو استحسن لان الاجل لو كان مقارنا
للعقد كان لها ان تمنع نفسها منه علي قوله استحسننا فكذا اذا كانت طاريا وفي المسفا اذا كان المهر موقلا
فاختلف عليه عواما بالمهر فلما ان تمنع نفسها منه حتى ياحد عنهما بمنزلة وكيلها ولو ان الزوج لها
بالمال علي عويم له ان ابرأته من المهر في القياس له ان يدخل بها وفي الاستحسن ليس له ان يدخل
بها حتى ياحد المهر وعن ابي حنيفة رجة الله روايتان روي الحسن بن زياد عنه ان له ان يدخل بها
قبل ذلك وروي الحسن بن ابي مالك انه ليس له ذلك ولو باعها بالمهر موقلا فلما ان تمنع نفسها منه
حتى تنقض المتاع وقال ابو يوسف اذ قبضت المهر فاذا هو يوف او رايه لا تنقض فلما ان تمنع نفسها
منه حتى يبعها ولو كان دخل بها برضاها فم وحدت المهر المتعوم من ريوفا او ما شبه ذلك او كان
متاعا اشترت منه ونقضته فاستحق بعد ما دخل بها فليس لها ان تمنع نفسها منه لان من اصله انها لو
سكنت نفسها من غير قبض فلها حق المنع في الحس نهما او يوف واذا تزوج امرأة بصدقة موقلا
اخال بمجولة كالحصاد والدياس او الي السرور او الي المهرجان ولا روية لهذه المسئلة في
الكتب الظاهرة وقد اختلف المشايخ فيه قال شمس الامة السرخسي رجة الله والصحيح ثبت هذه الاجال
في الصداق لان اشراط هذه الاجال لا يورث في اصل الكناح واما ما يورثها في تأخير المطالبة ويجوز
تأخير المطالبة الي هذه الاجال كما في الكفالة ومن المشايخ من قال لا يثبت هذه الاجال في الصداق
وغير هذه التاويل بين الصداق والكفالة والفرق ان ما هو المعقود عليه وهو المرأة لا يثبت
الجمالة فكذا الاجل في البدل المستروط فيه بخلاف الكفالة والاول اصح عندنا لان هذه الاجال اذا
كانت لا تؤثر في اصل العقد بقي هذا الاجل في الدين المستحق بالعقد لا في العقد المهر كمثل جهالة الصنة
وجاهلة الاجل ايضا وفي المتقالات تزوج امرأة علي ثوب موصوف الي اجل فلما حل الاجل عصبته
من الزوج ثوبا علي تلك الصنة فهو قصاص ولو تزوج امرأة علي خادم وسط فنصبت منه خادما
وسطا لم يكن قصاصا **نوع آخر في مسائل السعة** واذا تزوج امرأة علي صداق
في السر وسعي في العلانية اكثر من ذلك فالمسئلة علي وجهين الاول ان يتواصفا في السر علي
مهر ثم يعاندا في العلانية اكثر فنقول ان كان ما تناقدا عليه في العلانية حبس ما تواصفا عليه في
السر الا انه ما تواصفا عليه في السرقات اتقنا علي المواصفة او استهدا الرجل عليه وعلي وليها ان المهر
هو المسمى في السر والزيادة سعة فالمهر ما تواصفا عليه في السر وان اختلفا فادعي الزوج المواصفة
في السر علي الغنى وانكرت المواصفة علي ذلك فالمهر هو المسمى في العقد ويكون القول قول المرأة الا
ان نقرم للزوج بينة وذكر ابن سبعة في نوادره عن محمد رجة الله اذا استهد الزوج علي نفسه في السر
المهر الذي يريد ان يزوج عليه الف ثم شهد علي نفسه من العقد العيون قال ابو حنيفة رجة الله

المهر المثل وقال ابو يوسف رحمه الله اذا شهدته المهورات في السر ان المهر المثل وان سعى
 بالعلم والمهر المثل وهذا خلاف ما حكى عن ابي حنيفة رحمه الله في الاصل وان كان ما تناقاه عليه في
 العلانية من خلاف جنس ما توأما عليه في السر فان لم يتفق علي المواصفة فالمهر هو المثل في العقد
 وان اتفق علي المواصفة يتعدى النكاح بمهر المثل وفي كتاب الاكراه اذا وضعت الرجل والمرأة في السر
 ان المهر والمهر المثل توأما عليه في السر لانه لم يوجد وتزوجها في العلانية علي ان لا مهر لها كان مهرها
 الدنانير التي توأما عليه في السر لانه لم يوجد ما يوجب الاعراض عن تلك الدنانير لان مهر المثل
 لم يبرم كذا ومتفق عند النكاح لانه بقي المهر منكم باع من لا يصير الثمن مذكور فيقضي عنه البيع
 لغة حتى لا ينفذ البيع فكذا اذا تزوجها علي ان لا مهر لها اذا لم يوجد ما يوجب الاعراض عما توأما
 عليه صارت الدنانير التي توأما عليه مذكورة في النكاح فصارت مهرها في النكاح فكذا ان
 تزوجها في العلانية علي ان لا تكون الدنانير مهرها او تزوجها في العلانية وسكت عن المهر انفق النكاح
 بمهر المثل في الزوجين جميعا الوجه الثاني ان يتفقوا في السر علي مهر ثم افترقا في العلانية باكثر من
 ذلك فان اتفقا علي ما صنعا في السر او شهدا ان الزيادة في العلانية سمعة فالمهر هو المذكور عند
 العقد في السر فانما اذا لم يشهدا ان الزيادة في العلانية سمعة ذكره شمس الابهة المرحوم رحمه الله
 ان علي قول ابي حنيفة المهر هو العلانية ويكون هذا ممة زيادة لها في المهر وعلي قول ابي يوسف
 ومحمد رحمهما الله المهر هو الاول وفي شرح مختصر الطحاوي ان علي قول ابي يوسف المهر هو الاول وعلي
 قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله المهر هو مهر العلانية ويكون زيادة علي المهر الاول سواء كان من جنسه
 او من خلاف جنسه غير انه اذا كان من خلاف جنسه فجميعه يكون زيادة علي المهر الاول وان كان
 من جنسه فنقد الزيادة علي المهر الاول يكون زيادة وذكر ابن سبعة في تولده عن محمد رحمه الله
 في هذه الصورة ان المهر هو الاول في قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمه الله وانما كذا الزيادة
 اما بالدخول بها او بالحلوة الصحيحة او موت احد ما حيي لو وقعت الفرقة بينهما قبل وجود واحد من هذين
 الاشياء بطلت الزيادة ونقصت الاصل دون الزيادة وذكر شيخ الاسلام انهما اذا تناقضا في السر
 بالغ والظاهر ان العلانية خلاف ذلك ثم اختلفا فقال الزوج ما اقررت في العلانية هول وقال
 المرأة لا بل خدفتا قول قول المرأة والمهر هو المذكور في العلانية الا ان بينهم الزوج بينة علي ما
 ادعي نوع اخر في النكاح من غير تسمية المهر وفي نفي المهر اذا تزوجها علي ان
 لا مهر لها صح النكاح وجب لها مهر المثل والنساء التي تعتبر مهرها بمهرهن قوم ايها احوالها لا يها
 وامها او لا يها وعما يتاويان عنهن ولا يعتبر مهرها بمهر امها الا ان تكون امها من قوم
 ايها ما كانت ابنة عم ايها فحينئذ يعتبر مهرها بمهرها ولا يعتبر مهرها بمهرها ولا يعتبر مهرها
 والجمال والسن والمال والبكارة وكذلك يعتبر ان تكون تلك المرأة من بيلوها ومن المشايخ قال
 لا يعتبر الجمال في المرأة اذا كانت من اهل بيت الحسب والشراف فان لم يوجد من قوم ايها امرأة بمهره
 الصفة وذكر شيخ الاسلام في اول باب المهر انه يعتبر مهرها بمهر مثلها من الاقارب في بلدها ولا يعتبر مهر
 مثلها من قوم امها وذلك هو ايضا في مسئلة اختلاف الزوجين في هذا الباب ان علي قول ابي حنيفة
 رحمه الله لا يجوز نكاح بغير مهرها باقرا من ان لا يوجب وكان المذكور في اول الباب قولها اذا تزوج
 امرأة ولم يبرم لها مهر ثم سمي لها مهر او من مهرها او رافعة الي القاضي فنقض لها مهرها جاز ويكون
 ذلك نكاحا للمهر المثل وفي العناوي سئل ابو النعمان امرأة زوجت نفسها بغير مهر وليس لها مهر
 قبيلة ايها في المال والجمال قال ينظر الي قبيلة اخرى مثل قبيلة ايها فيقضي لها مهر مثلها من نساء

لك القبيلة وانما يعتبر حالها في السن والجمال خالة الزوج ذكرني يوسع المسما في باب الاختلاف قبل
 قوله المهر او بعد عن ابي يوسف في المرأة يموت عنها زوجها فتدعي مهرها هو مهر مثلها فالورثة يتولون
 وتزوجها علي مهر لا بدري كرهوا قال اجعل لها مهر مثلها قال ابن سبعة وقد كان قال قبل ذلك خلا في
 هذا في رجب سنة ثلاث وسبعين ومائة نوع اخر الاب اذا تزوج ابنته من انسان وطلبوا
 منه ان يبدقض شي من الصداق او يهب شي من الصداق فالأقارب بالتبطل لان هذا المجلد
 ليعرف انه كذب حقيقته وانما الهبة فان كانت الابنة كبيرة فالاب يقول اهب يا ابن البنت كذا
 وكذا ثم يقضي للزوج عنها ويقول ان انكرت الا ان بالهبة ورجعت عليك فانما صان لك عنها ويكون
 هذا الصان صحيحا لكونه مضافا الي سبب الوجوب وان كانت الابنة صغيرة فالهبة ان يباشر العقد
 علي ما رواه القدر الملتزم فلهذا احتاج ان الي الهبة او يحيل الزوج بعض الصداق علي اب الصغير
 ويتقيد بتمتته ان كان اب الصغير املي من الزوج اذا جعل الاب بعض مهر ابنته النافعة لغيره البعض
 مولا والبعض هبة كما هو المهور ثم قال الاب ان لم يجز الابنة فهي علي لا يلزم الاب بهذا سني في
 سندات تناوي نوع اخر فيما لا بد من المرأة انه المهر وكان ذلك في صحة جاز ومما
 اني للث رحمه الله اذا قبلت المرأة الصداق او ادي الاب ذلك ان كان الا في حالة الصحة لا يرجع علي الابن ثا
 اذي استغسانا الا اذا كان يشترط الرجوع في اصل الصان وفي المسما عن محمد رحمه الله اذا شهد عند
 الا اذا ان يرجع في مال ابنة فله ان يرجع وان لم يشهد علي الرجوع حين ضمن وذكر ابراهيم هذه المسئلة
 في تولده ووضعها فيها اذا اكبر الابن وادي الاب واستدعيه الا اذا ذكر الجواب علي نحو ما تبين
 وفي المسما في موضع اخر ان لم يشهد عند العقد لا يرجع والماله يرجع بدون الشرط بحكم العرف
 فان العادة ان الاب يتجملون المهر عن الابن الصغار وهو نظير ما لو شق علي ابنة الصغير في طعامه
 وكسوته من مال نفسه فانه لا يرجع في مال الصغير بذلك الا ان استقرط الرجوع وقت الاتفاق
 وانما لا يرجع بحكم العرف والعادة وهذا بخلاف ما لو اشترى لابنه الصغير شيئا اخر سوى الطعام
 والكسوة ونحوه لثمن من مال نفسه فانه يرجع علي الصغير بذلك وان لم يشترط الرجوع لانه لا عرف
 ان الاب يتجملون الثمن عن الابن ولو كان مكان الاب وصيا او غيره من الاولياء ضمن المهر عن الصغير
 وادي من ماله رجع في مال الصغير وان لم يشترط الرجوع لانه لا عرف في الاوصياء ولا بالاعدس
 الاولياء انهم يتجملون المهر عن الصغار هذا اذا كان الصان في حالة الصحة والا في حالة المرض
 وذكر الخصان في ادب القاضي انه لا يكون متبرعا عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله وحسب ذلك من ميراث
 الابن وعلي قول ابي يوسف يكون متبرعا حتي لا يرجع هو ولا ورثته بعد سوتة علي الابن بشي هذا اذا
 ادي الاب ذلك في صحته او مرضه فانما لا بد للميراث في ذلك حتي مات الاب بهذه صلة لورثته لان
 ثم المرأة بالخيار ان تات الصداق من الزوج وان شئت اخذت من تركه الاب فان اخذت
 من تركه الاب رجع ساير الورثة بذلك في نصيب الابن او عليه ان كان يقض نصيبه عند اصابها الثلاثة
 في سراج الكافي في باب نكاح الصغير والصغيرة وذكر الخصان ان علي قول ابي يوسف رحمه الله ساير الورثة
 لا يرجعون بذلك في نصيب الابن ولا عليه ان كان قد تقضى نصيبه ووجه ذلك ان هذا الصان النافعة
 غير موجب للرجوع الا في مال الاب اذا ادي ذلك في حياته وصحته لا يرجع بذلك في مال الابن ولا
 يتقلب موجب للرجوع بعد ذلك واهو حقيقته ومحمد رحمهما الله قال لا ادخل الا في سر من الموت او
 بعد الموت وكل ذلك باطل ولا كذلك ما اذا حصل الا في حالة الصحة وهذا كله اذا حصل الصان

المعاوضات بتدريه تسليم له المبدل والمبدل لا حقيقة استيقا المبدل الا توي ان التايغ اذ اخل في البيع
وسمى المستوي او الاخر اذ اخل في المستاجر والمستاجر يتاكد المبدل وان لم يوجد التيقن حقيقة والمعنى
فيه اننا لو وقفنا بتدريه المبدل على استيقا المبدل حقيقة فنحن عليه المبدل بمنع عن الاستيقا فاصد الامر
من له المبدل والضرر مدفع شرعا وتفسير الخلوة الصحيحة ان لا يكون ثمة مانع يمنع عن الجماع لا حقيقة
ولا شرعا حتى لو كان احد من الزوجين اعمى لا يمنع الجماع لا تقع الخلوة وان كان من غيرهما لا يمنع الجماع
تقع الخلوة والحاصل ان المرض في حايها يتنوع باختلاف راما المرض من حايها فقد قيل انه ممنوع ايضا قيل
انه غير ممنوع وانه يقع صحة الخلوة على كل حال جميع انواعه في ذلك على السواء قال الصدر الشهيد رحمه
الله هو الصحيح وكذا لو كان احد من الزوجين اعمى لا يمنع الجماع لا تقع الخلوة وكذا اذا
كان احد من الزوجين اعمى لا يمنع الجماع لا تقع الخلوة واختلقت الرقابة في غير صوم رمضان قال القدوري رحمه
الله الصحيح ان الصوم التطوع والنفا والمذرا لا يمنع صحة الخلوة ولو كان معها ثالث لا يقع الخلوة الا ان
يكون الثالث ممن لا يشترط ذلك فغير لا يعقل او محي عليه وان كان الصبي يعقل فهو كالرجل والجنون كالصبي
وفي بعض المواضع وان كان معها مجنون او محي عليه لا يقع الخلوة من غير فصل ولو كان معها اعمى او اعمى
لا يقع الخلوة ولو كان ثمة لمه كان محمدا رحمه الله يقول لا يقع الخلوة بخلاف ما لو كان ثمة امه ثم رجع
وقال لا يقع الخلوة وهو قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله ولو خلاها ومعه امرأة اخري لهذا الزوج
فقد بقي محمدا رحمه الله بالرواية انه خلوة ثم رجع عنه وقال ليس بخلوة قال هشام كان محمدا رحمه الله يقول
او لا للرجل ان يطأ امراته بين يدي امرأة اخري له فخل ذلك خلوة ثم رجع وقال ليس له ان يطأها بين
يدي امرأة اخري له فخلها خلوة والمكان الذي تقع فيه الخلوة ان ما بينا فيه اطلاع غيرهما عليها بغير اذنهما
كالدار والبيت وما اشبهه وهذه الانواع للخلوة في المسجد والطريق لا اعظم والحام وكان شذو يقول
في المسجد والحام ان يكون خلوة اذا كان في الظلمة لان الظلمة لا كالمسرة اذ لا يراهما احد في المسرة
ابراهيم عن محمدا رحمه الله رجل ذهب بامرأة الى رستاق فزجج اعدا استبه ذلك وكان ذلك بالليل
قال ان سارها في طريق الحادة لا يكون خلوة ولو عدل بها عن الطريق في موضع خال كان خلوة ولو حج
بوتزل المفادة من غير خيمة فليس بخلوة قال وكذلك لو خلاها في جبل ولو خلاها في بيت غير مستقلا
خلوة وكذلك لو خلاها على سطح من الدار فهو خلوة وذكر مسألة السطح في المسماة مطلقا لو اذالم يكن على
جوانب السطح ستر لا يكون خلوة وهكذا ذكر القدوري في شرحه ولفظ القدوري في لفظ السطح لا يجب
عليه فليس بخلوة وعليه قياس ما قاله شذو في مسألة المسجد والحام انه يكون خلوة اذا كانت في ظلمة
يجب ان يكون خلوة في مسألة السطح اذا كان في ظلمة ايضا هشام عن محمدا رحمه الله اذ خلاها في بيتان
ليس عليه باب يغلق فليس بخلوة وان كان له باب وغلق فهو خلوة ولو خلاها في محل عليه فيه مضروبة
ليل او نهارا فان كان يتدرا ان يطأها فهو خلوة ولو خلاها وبينها وبين السائر من سعة من ثوب رفيع
ويمنه قال ابو يوسف رحمه الله ليس هذا بخلوة قال وكذلك لو كان سعة قصيرة فدراما لو قام السا
برائهم رواه ليش المرأة اذا دخلت على الزوج ولم يكن معه احد ولم يفرقها الزوج فمكثت ساعة ثم خرجت
او الزوج اذا دخل عليها ولم يفرقها لا يكون هذا خلوة ما لم يفرقها هكذا اخذنا في المسئلة ابو الليث رحمه
الله لان الخلوة انما تقام مقام الوطى اذا تحقق التسليم بالخلوة ودالا يحصل بدون المعرفة وقال الفقيه
ابو بكر رحمه الله يكون خلوة وكذلك اذا كانت نائمة وان عرفها الزوج ولم يفرقها فهو خلوة هذه الزيادة
من مجموع النوازل وفي مجموع النوازل ايضا سئل شيخ الاسلام السعدي رحمه الله عن من تزوج امرأة
فادخلها انها عليه وحزبت وردت الباب الا انها لم تغلقه والبيت في خان ليسكنها اناس كثير ولهذا البيت

طوائف متنوعة والناس تقود في ساحة الخان ينظرون من بعد هل صح من الخلوة قالوا ان كانوا
ينظرون في الطابق يزدرون لما وما يعلمان بذلك لا تقع الخلوة فاما النظر من بعد والعقد في
الساحة فغير مانع عن صحة الخلوة فاما بتدرا ان يتنقل في هذا البيت الى زاوية لا يقع انصارهم
عليها فقد قيل ان الزوجين اذا اجتمعا في بيت باه مستوح والبيت في دار لا يدخل عليها احد الا باذن
فالخلوة صحيحة والافلا هذا اجله ما ذكر شيخ الاسلام السعدي رحمه الله وعليه قياس ما روي ليش عن
ابي يوسف رحمه الله في المسئلة القصيرة ينبغي ان يقال في هذه المسئلة اذا كانت البيت والطوائف
لو نظر فيها انسانا ما لا تقع الخلوة وكان معها كلب عقور لا تقع الخلوة وقيل في الكلب ان لم يكن عقورا
ان كان كلب المرأة يمنع صحة الخلوة وان كان كلب الزوج لا يمنع ولو اخلها ولم يكن من نفسه فقد خلقت
المنحرون منه وفيه الملاقاة النوازل وعليه نصف المهر لان الطلاق وقع عيب الخلوة فلا فصل فلم يكن
مكتسبا من الوطى لقيام التمكن مقام الوطى والخلوة بالرفق ليست خلوة وخلوة الجيوب خلوة صحيحة عند
ابي حنيفة رحمه الله وعندهما ليست بخلوة هكذا ذكر الكرجي في مختصره وفي المسئلة ابن سماعه عن ابي يوسف
رحمه الله انه قال لا يجب في خلوة الجيوب بامرأة ثمة ما الا ان تجي بولد فان جات بولد لزمه وعليه
المهر لانهم رجعوا الى الجبل وخلوة العين والخصي خلوة صحيحة ثم ان احتجابا رحمه الله انما هو الخلوة مقام
الوطى في حق بعض الاحكام وروى البعض اما الاحكام التي انما هو الخلوة فيها مقام الوطى ناك لجميع المسي
ان كان في العقد نسبية وناكد مهر المثل ان لم يكن في العقد نسبية وشبوت النسب وجوب العدة وجوب
النقعة والسكنى في هذه العدة وحرمة تكاح اخها ما امة العدة نائمة وحرمة تكاح اربع سواها
وحرمة تكاح الامة عليها علي قياس قول ابي حنيفة رحمه الله في حرمة تكاح الامة على الحر في العدة عن
طلاق ما بين ومزاجاة وقت الطلاق في حقها واما الاحكام التي ما انما هو الخلوة فيها مقام الوطى وفي
الاخصان حتى لا يصير محصنا بالخلوة وحرمة المسات والاحلال للزوج الاول والرجعة والميراث حتى
لو طلقها ثم ماتت وهي في العدة لا يرث واما وقوع طلاق اخر في هذه العدة فقد قيل لا يقع وقيل يقع وهو
اقرب الى الصواب لان الاحكام ما اختلفت فيه القول بالوقوع احتياطا في هذه الطلاقات يكون رجعا
او باينا وذكر شيخ الاسلام رحمه الله في شرح كتاب الطلاق في باب العين انه يكون باينا وكاسيا لجميع
المهر بالدخول وبالخلوة الصحيحة نياكد بموت احد ما ولو قيلت الحره نفسها فلما المهر عده ناولو كانت
امة قبلها المولي فلا مهر عده ابي حنيفة رحمه الله وعند ابي يوسف ومحمد رحمهما الله يجب المهر للمولي
ولو قبلت الامة نفسها فعن ابي حنيفة رحمه الله ووايتان في رواية لا يجب وفي رواية يجب وهو قولها
واذا اناكد المهر لم يستطع وان جات الزوجة من قبلها بان ارتدت او طاعت اربع روجها بعد ما دخلها
او خلاها وقيل ذلك ليستط

نوع اخر بيان حكم المهر وما للمطلقة بالطلاق قبل

الدخول ٥٦٦ والمطلقة قبل الدخول بها نصف العدة من لقوله تعالى فنصف ما فرضتم وان لم يكن في
النكاح صدا فلها المنة وان لم يكن في النكاح جز وصدا فنصف لها بعد العقد مهر انقضت او رقت
الامر الى القاضي فنصف لها مهر ما لم يطلها قبل الدخول بها فكلما قول ابي يوسف رحمه الله الاول لها نصف
المهر من بعد العدة وهذا هو المسمى في العقد سوا ثم رجع وقال لها المنة وهو قول ابي حنيفة ومحمد
الله لان المهر من بعد المهر المثل وعلى اعتبار الطلاق قبل الدخول لا يجب مهر المثل ولا يجب نصف المهر من
وعلى هذا اذا سمى لها مهر ثم راد لها في مهرها ثم طلقها قبل الدخول بها فلا نصف المسمى مع نصف الزيادة
وعلى قوله الاخر وهو قول ابي حنيفة رحمه الله لها نصف المسمى في العقد بل كل الزيادة بالطلاق

الوقت

قبل الدخول ثم المتعة واجبة المطلقة قبل الدخول اذا لم يسم مهر او كذلك كل فرقة جات من قبل الزوج قبل
الدخول ولم يسم لها مهر او انما سحجة لكل مطلقة يري به المطلقة بعد الدخول ولم يسم لها مهر او انما
مسحجة لكل مطلقة اذا لم يكن في النكاح نسبية او كان فيه نسبية والمطلقة قبل الدخول بها اذا كان
في النكاح نسبية وفي الدخول وكل فرقة جات من قبل المرأة فلا متعة فيها وان كان من قبل الزوج
ففيها المتعة وفيه ايضا وكل فرقة من جهة الزوج بعد الدخول لسحب فيها المتعة الا ان يردا وباتي
الاسلام وفيه ايضا ولو حترام او امة فاحترام في نفسها في فرقة من جهة الزوج والمتعة ثلثة ارباب هي
ولمعة ومثقة وسط لا يصدقها الجوده ولا روي غايه الرواية فيجب لها ذلك او لا او ذلك على من
هو مثله فحينئذ لها نصف مهر مثله وان كان لا يرد يد ذلك على نصف مهر مثله فلا الا ربان الا ان
تنقص فيها عن خمسة دراهم والحاصل ان لها اقل من نصف مهر المثل ومن المتعة الا ان تكون قيمة
المتعة اقل من خمسة دراهم وهذا لان مهر المثل هو العوض الاصيل ولكن بعدد نصفه كالمهر فيصير
الي المتعة ثلثا عنه فلا يجوز ان يرد يد على نصف مهر المثل ولا ينقص من خمسة دراهم لان المهر لا يكون
اقل من عشرة دراهم وان كان المتعة مثل نصف مهر المثل فله المتعة ويعتبر فيها حال الرجل لقوله
بقالي على المورقة وروى علي المختار في روجه الله يقول هكذا في المتعة المسحجة اما في
المتعة الواجبة يقول يعتبر حالها لا يخالف عن مهر المثل وفي مهر المثل المحتبر حالها فكذلك في خلفه **نوع**
اخر في سقوط كل المهر ونصفه اذا جات الفرقة من قبل الزوج اذا وقعت الفرقة
بين الزوجين يعني من قبل الزوج قبل الدخول بها ان وقعت بالطلاق لعظا وحكما او حكام لا نظاويجب
سقوط نصف الصداق وان وقعت بها هو فسخ من كل وجه بان لم يوجد لعظا الطلاق ولا حكمه فيوجب سقوط
كل الصداق وهذا لان الفرقة من قبل الزوج قد تكون بما هو فسخ من كل وجه لا يري ان غير الارب
والحداد اذ زوج الصغير امرأة ثم بلغ قبل الدخول واختار الفرقة وفسخ العاقي العدة بينهما كان ذلك
فمنها من كل وجه حتى يسقط كل الصداق في كل موضع وجد الطلاق لعظا او ثبت حكمه كانت الفرقة بالطلاق
فيسقط نصف الصداق وفي كل موضع لم يوجد الطلاق لعظا او لم يثبت حكمه كانت الفرقة بحكم الفسخ
فيوجب سقوط كل الصداق وصارت الفرقة الواقعة من قبل الزوج بحكم الفسخ نظير الفرقة الجائنة
من قبل المرأة قبل الدخول وانما فسخ من كل وجه لانه لو كان يحل تلك الفرقة بالطلاق لانها لا تملك
الطلاق وتلك الفسخ فانها تنسخ النكاح بخيار البلوغ وعدم الكفاة فاعتبر فسخا من كل وجه فيوجب سقوط
كل الصداق وهذا لان سقوط نصف المهر بالطلاق قبل الدخول عرف بخلاف القياس بالشرع وانه
فسخ يعني لانه لو لم يرد المهر عليه الي ملك العاقد كما خرج عن ملكه من غير سبب جدي بطلاق حقيقة
وحكاما كل ما كان في معناه من كل وجه او من وجه يلحق به وما لا فلا فلهذا اختلفا انه اذا ارادت الزوجة اذ
قبل ام امرأة ليستوثق قبل الدخول بها سقط نصف الصداق لانه فسخ معنى وطلاق حكما فان حكم الطلاق
ينتوي الحرية وقد ثبتت الحرية والزوج يملك اثبات الحرية بالطلاق فيعتبر طلاقا في حق المرأة فيجب
سقوط النصف واذا استتري منكوحة قبل الدخول بها سقط كل الصداق والفرقة جات من قبل
الزوج قبل الدخول بها وسع هذا سقط الصداق كله لان الفرقة وقعت بما هو فسخ من كل وجه لانه
لم يوجد الطلاق لا لعظا ولا حكما فان الحرية لم تثبت ههنا هذه الجملة في شرح الجامع وفي المتقا
رجل وكل رجل اشري امرأة فاسترها الوكيل من المولي حتى فسد النكاح فلا مهر للمولي على الزوج ولو لم يسم
المولي من رجل ثم ان الزوج اشترها من المشتري فعليه نصف المهر للمولي الاول لان في هذا الوجه
لم يكن من قبله معونة على فساد النكاح ولو وكل الرجل من يشترها له وكل المولي من يبيعها فاسترها وكيل

الزوج من وكيل المولي فقد بطل المهر ولو باعها المولي من اجنبي وخرج المشتري بها الي بلع اخري وعلى الزوج
في السراية ما يونه فلا مهر لها على الزوج حتى يوتي بها في قول ابي حنيفة رجه الله وكذلك قول ابي يوسف
رجه الله **نوع اخر من هذا الفصل المتفرقا** تزوج امرأة على قطعة ففقدت شيئا من ثيابها عشر
الله الا انها لا تساوي عشرة مصر ونية جاز النكاح
ولا يلزم الفصل وبمثل في السرقة لا يجب القطع قال المطلقة لا تزوجك ما لم ينهي مالك على من المهر
نوهب مهرها على ان تزوجها بالمهر على الزوج تزوجها او لم يتزوجها لا يباحل المهر عوضا عن الزوج
ولا يملك ان يكون العوض على المرأة في النكاح تزوج امرأة على لالت التي لم على ثلاث فالتكاح جائز
فان ثلثت احدث الزوج بالثلاث وان ثلثت احدث فلانا وتاخذ الزوج حتى يوكها بالثمن فالتكاح
اذا اضيف الي دراهم في دين في دمة غير المرأة لا تتعلق بعينها بل تتعلق بمثلها وسباني الدمة ذكرناه
في اول هذا الفصل وكان لها الحيا ومن هذا الوجه المسئلة مروية عن محمد رجه الله براءة بن
سباحة وعنه ايضا رجل قال لامرأة تزوجك على الالف التي لي فلي فلان الي سنة وصنيت بذلك فاذا
اخذت زوجا بالالف اخذتها الي سنة اذا وهبت المرأة المهر من زوجها حيل لها مهرها ان زوجها
حيل لها مهرها بان استبدان لها عليه كذا من المهر اختلف المشايخ فيه قال الفقيه ابو العيث رجه الله
الاصح عندي ان يبيع ويحبل كانه زاد لها في المهر فالزيادة في المهر بعد هبة المهر صحيحة وعامة المشايخ
عليه اية لا يبيع ولا يحبل زيادة في المهر الا ان يزي الزيادة والزيادة في المهر بعد الفرقة لا تصح نص
عليه شيخ الاسلام رجه الله في كتاب الاكراه تزوج امرأة بدينار ربحية صح النكاح ويجب لها الدينار
مع تمام عشرة دراهم قيمته خمسة دراهم ولا يجب لها مهر المثل لان وجوب المسمى وان قل يبيع وجوب
مهر المثل اذا اطلقها قبل الدخول بها بنصف العشرة ويجب خمسة دراهم اذا اطلق امرأته ثم راجعها قبل
لها ان تطالب الزوج بالمهر المثل فيه اختلاف المشايخ واذا ارادت المرأة عن الاسلام ثم املت
واجبرت على النكاح مع زوجها الاول هل لها ان تطالب بالمهر المثل فيه اختلاف المشايخ ايضا اختلفت
المرأة ان تبايع على الزوج على ان يودي اليها المهر ثم وهبت المرأة المهر لا يبيع في حل السرقة بين
وما ينصك بهذا الفصل من مسائل المهر امرأة وهبت مهرها من زوجها وما

لديها من مئة فطلبت ورثتها مهرها من زوجها قالوا كانت وهبتها في حالة المرض ولم يبيع وقال الزوج
لا بل كانت الهبة في حال الصحة وقد صحت فالقول قول الزوج وكان ينبغي ان يكون القول قول ورثة
المرأة لان المهر كان واجبا في دمة الزوج فالزوج يدعي السقوط وهم يتكفرون ذلك فالحجواب لهم
الدين كان واجبا على الزوج ولكن حق المرأة لا يقر لها رثتها منهم يدعون الاستحقاق لانفسهم ولم
يعرف هذا الاستحقاق والزوج يتكفرون ذلك وكان القول قول الزوج من هذا الوجه **نوع**
الفصل الخامس عشر في دعوى النكاح والحصول الواقعة وقام البينة عليه
في المنتقا ابراهيم عن محمد رجه الله رجل اقام بينة على امرأة انها امرأته واقامت المرأة بينة على
رجل اخر انها امرأته وهو متحد بالبينة بينة الزوج على مقال لان شهود الزوج شهدوا عليه بالنكاح
وبه ثبت اقرارها بالنكاح هذا الرجل واقارها على نفسها اصدق من بينها قال لا تري اني لو اقام
رجل بينة على رجل اني اشترت منك ثوبا هذا واقام صاحب الثوب بينة على اخر اني بعتك هذا الثوب
وهو متحد بالبينة بينة المدعي على صاحب الثوب وطريقته ما قلنا قال ولو كانت المرأة حين اقامت
البينة على ذلك الرجل ادعي الرجل نكاحا كانت البينة بينة المرأة وهو كما امرأة اقام عليها رجلا ان

البينة على النكاح ولم يوفيا فانيما صدقة فهو زوجنا هذا هو لفظ المستعان رجلان ادعيا نكاح امرأة في
تحدد ليست في بيدها ما قاما فاما البينة على النكاح واقام الاخر البينة على النكاح وعلى اقرار
المرأة له بالنكاح لا يخرج بينة من يدعي اقرارها على النكاح لان الاخر بينته اثبت نكاحا به ثبت اقرارها
بالنكاح الاخر فاستوت البينتان في اثبات الاقرار معني وقيل يخرج بينة من يدعي اقرارها لان الثابت
بالبينة القاطنة كالثابت عيانا ولو عانيا اقرارها لا حدهما بعد ما اقاما البينة لان المتر له اولى وما
يقول بان الاخر اثبت اقرار المرأة قلنا نعم لكن في ضمن اثبات النكاح وهذا اثبت اقرارها قصدا ولا شك
ان اعتبار القصدي اولى من اعتبار القضي رجلان ادعيا نكاح امرأة وهي ليست في بيدها ما قاما
البينة من غير تاريخ وسبقت المرأة عن ذلك فلم تقبل لاحد مما حكي هنا ثبوت البينتان ثم اقام احدهما البينة
على اقرارها له بالنكاح فبقي له بالنكاح كالواقعة لاحد ما بعد ما اقاما البينة عيانا ادعي رجل نكاح
امرأة وهي ليست في بيدها ما قام بينة على دعواه فبقي له بالمرأة فان جاء رجل اخر واقام بينة على مثل
ذلك لم يحكم له بها الا اذا شهدته شهود الثاني انه تزوجها قبل الاول لان دعوي النكاح بمنزلة دعوي
الشرا ومن ادعي الشرا في عين من رجل وقضي له ثم ادعي اخر الشرا في ذلك العين من ذلك الرجل لا
يبقي للثاني الا اذا شهدته شهود الثاني انه اشتراه قبل الاول كذا ههنا وفي الحادي اذا شهدته الشهود
بعد الدعوي والاثبات انما امراته وحلاله ولم يتزوجا الا انه تزوجها قبل لا تقبل البينة ما لم يشهد
على العقد قالوا وفي كتاب الحدود واستارة انها تقبل فان محمدا رجه الله يقول اذا قال اذا قال المشهود
عليه بالزنا في تزوجها او قال هي امراة في دعوي المحسوي بين الامرين فدل انما واحد فيقبل
ادعي رجل نكاح امرأة في بيدها ما قامت المدعة المدعي ثم اقام البينة بدون التاريخ بعض مشايخنا قالوا
يقضي الخارج بحكم الاقرار وقال بعضهم يقضي لصاحب اليد فلو انهما اقرتا الخارج حتى اقام الخارج بينة
على النكاح واخرج شهوده واقامه والميد بينة على النكاح مطلقا من غير ذكر تاريخ ان اقامه والميد بينة
على انما امراته وسكوته كانت بينة الخارج اولى كافي الملك وان اقام بينة على له تزوجها كانت بينة
ذي اليد اولى وان لم تزوج وكان بين دليل سبق نكاحه هكذا حكى عن بعض مشايخنا قالوا
يجب ان تكون بينة ذي اليد اولى على كل حال لان السبب سفين في باب النكاح فيصير مذكورا في الحالة
ولا حل هذا المذهب فكلنا ان من ادعي على امرأة انها امراته بسبب النكاح وشهدته الشهود ومطلعا انها
امراته تقبل الشبهة لان السبب كما كان متعينا في باب النكاح صار هو مذكورا في الشبهة ولو اقام
الخارج بينة على النكاح واخرج شهوده واقام بينة على اقرار ذي اليد ان نكاح ذي اليد كان في وقت
كذا ودلوقنا بعد تاريخ بينة الخارج كانت بينة الخارج اولى وسد فبقي بينة ذي اليد الا اذا وقع
ذو اليد فقال تزوجها قبل تزوج الاخر ثم جردنا العقد بعد ذلك التاريخ حينئذ لا تندفع بينة ذي
اليدي بينة الخارج وكانت بينة الخارج اولى رجل ادعي امرأة في بيدها ما قام بينة واقام على
ذلك بينة واقام الذي في بيدها بينة انها امراته قال بعض مشايخنا ان ادعي كل واحد منهما امراته
مطلقا ولم يذكر كل واحد منهما انه تزوجها لا يقضي لذي اليد بل يقضي للخارج وان ذكر كل واحد منهما
انه تزوجها والشهود كذلك شهدوا ويقضي لصاحب اليد وهذا التماثل قاس هذا على دعوي الملك فان
الخارج مع ذي اليد اذا ادعيا ملكا عن ملكا مطلقا واقام البينة على ذلك يقضي للخارج ولو ادعيا الشرا
من رجل واحد واقام البينة يقضي لصاحب اليد ومنهم من قال يقضي لصاحب اليد على كل حال لان السبب
متعين وهو الزوج وصار ذلك مذكورا في الدعوي ولا كذلك في ملك العين في فتاوي ابي الليث
الله سئل ابن سلمة عن امرأة ادعت على رجل انه تزوجها فانكر قال ابو يوسف تخلف بالله ما هي بزوجة له

وان في زوجة له في طالق بان اما الاستحلال على النكاح فهو مذهبهما وهو المختار اخذارة العقبه ابو الليث
رجحه الله وبقا للناس واما ختم الحلف بالطلاق الى الحلف على نكاح فلان يجوز ان يكون كادبا في الحلف ويجوز
لا يتبع الطلاق فبقي معلقه فيقف اليه الحلف بالطلاق حتى لا يبقى معلقه لو كان كادبا في الحلف على النكاح وفي
الجامع قال حلف مني حلف ولا بينة لها فاما القاضي يقول فترت بينكما وما لم يقبل ذلك لا تتبع الفرقة يعني اذا
لم يقيم الحلف بالطلاق الى الحلف على النكاح ولو ادعي رجل على امرأة نكاحا والمرأة في نكاح الغير لا بينة
للدعي يستحل الزوج والمرأة وسيد البين الزوج فيحلف بالله ما يعلم انها امرأة هذه المدعي فان حلف انتقم
دعوي الملك وان نكل تخلف المرأة على الثبات بالله ليست بامرأة لهذه المدعي فان نكلت فبقي عليها بالنكاح وفي
دعوي الفناوي عن محمد رجه الله فمن تزوج امرأة واجهها في عقدين ثم قال لا ادري السابق منهما وكل واحد
ادعت السابق يحلف لكل واحد منهما انه ما تزوجها قبل صاحبتها بايها شأبه وان شأنا فزع فان حلف لاحد
ثبت نكاح الاخرى وان نكل لزمه وبطل نكاح الاخرى وسئل بعض عن رجلين ادعيا نكاح امرأة فاقترت هي
لاحد مما قال ليس للآخران حلفها ما تخلف الذي اقرت هي له فان حلف بري وان نكل عن العين يقر بينهما
ثم تخلف المرأة فان حلفت برئت وان نكلت عن العين صارت زوجة له في المستعاض بن الوليد عن ابي
يوسف رجه الله اذا تزوج العبد حرة ثم ادعي ان المولى لم ياذن له في النكاح وقالت المرأة قد اذن له فاني
افرق بينهما لا تزوجه بنسب النكاح قال ولا سلطة في انطال المهر والزمن الساعة ان كان دخل بها ولها
الثقة ما دامت في العدة وان لم يدخل بها حلفت عليه نصف المهر وكذلك اذا قال لا ادري اذن
لي ولم تاذن وفي فتاوي القاضي سئل عن من مات وشهد شاهدان هذه المرأة كانت امراته وشهد اخر
ان انه كان طفلها قبل الموت قال بينة النكاح اولى انه يحفل كانه طفلها ثم تزوجها وقال القاضي لا نام
ركن الاسلام على لسعد رجه الله بينة الطلاق اولى لا يثبت زيادة امره وهذا الطلاق بعد
النكاح وفي مجموع النوازل اذا شهد احد الشاهدين انها زوجت نفسها منه وشهد الاخران وليها
زوجها برضا هامة والمدعي يدعي ان وليها زوجها منه لا تقبل شهادته هذين الشاهدين لا اختلاف فيما
لما ومعني فلو ادعي هذا المدعي بعد هذا الدعوي انها زوجت نفسها منه ثم شهد بذلك شاهدان تقبل
فلا يتحقق التناقض لانه يمكنه ان يقول تزوجها مرة بتزوج الولي اباهما مني وتزوجها مرة اخرى
بزوجها نفسها مني وفيه ايضا اذا قامت المرأة بينة على الطلقات الثلاث واقام الزوج بينة في
دفع دعواها عليها انها اقرت انها اعتدت بعد تظليتها الثلاث وتزوجت بزوج اخر ودخل بها
ثم طلبها وانقضت عدتها ثم تزوجها وهي حلال له هل يبيع دعواه عليها على هذا الوجه قال لا لان كل
ما فيه انه يثبت بين البينة انها مطلقة في دعواها الا ان دعواها ليس بشرط لسام بينة القائمة على
الحرمه وصحتها قال وهو نظير ما لو اقامت عليه البينة انه طلقها ثلاثا ادعي الزوج في دفع دعواها
انها استأجرت هؤلاء الشهود ليشهدوا لها بذلك بزور ولا يقبل ما اقامت من البينة على الطلقات
الثلاث لانه وان ثبت بينة الزوج بطلان دعواها وان اقرارها يكذب الشهود الا ان دعواها ليس بشرط
لسام البينة على الحرمه ادعي على امرأة نكاحا فشهد الشهود بهذا اللفظ ما هو ودارن وشري
دلسه ام القاضي لا يقضي بشأه دتم لان هذا بمنزلة ما لو قالوا لشهد بغيرها يعلم وذلك مقبول عند ابي
حنيفة وكذلك لو شهدوا فقالوا النساء حسان باشه امدي رنان وسوان باسند لا تقبل شهادتهم
ادعي على امرأة نكاحا واقام على ذلك بينة ثم ان المرأة ادعت عليه على وجه الدفع انك اقررت في حال
جوارك طائفا انك خالعتني ووقعت الفرقة بيننا بالخلع ولم يبق بيننا نكاح واقامت على ذلك
بينة ثم ادفع صحيح وتحفل كان المدعي تزوجها ثم خالعا وهذا من باب التل بالبينتين وسوا كان هذا

الدفع قبل التصان بالنكاح او بعد لان اقامة البينة على الخلع تقر بالنكاح السابق ٥ ادعى على امرأة نكاحا
وحي تنكر وحلفت على دعواه لا تجل للزوج ان يتزوج باختياره واربع سواها لان في زعم الرجل ان النكاح
ثابت وان المرأة كاذبة في انكارها وزعم معتبر في حقه وكذلك لو ادعت امرأة النكاح على رجل وظن
لاجل لها ان تزوج بزوج اخر لان في زعم المرأة ان الرجل كاذب وان منكوحيه رجل ادعى على امرأة
نكاحا والمرأة بمحمد نكاحه وتقر بالنكاح لرجل اخر فاقام المدعي بينة على دعواه فلم تظهر عدالة الشهود
فالتاضي بسلم المرأة الى المقرلة وهذا اذا قال المدعي لا بينة لي سوى هذه البينة اما اذا قال لي بينة اخرى
فالتاضي لا يسلمها الى المقرلة بل يحول بينها وبين المقرلة الى ان يظهر عجز المدعي عن اقامة البينة امرأة
ادعت على رجل النكاح والرجل بمحمد فاقامت المرأة شاهدين فتشهد احدهما ان هذا الرجل اقتران هذه
المرأة امرائي وشهد الاخر انه اقترانها كانت امرائي فتقبل هذه الشهادة وكذلك اذا شهد احدهما
انها كانت امرائه وشهد الاخر انها امراته او شهد احدهما بالنكاح ربيعة ان روي است وشهد الاخر
ان روي يودست فتقبل لان الذي شهد انها كانت امراته شهد انها كانت امراته للحال الا ترى
ان في باب دعوي ملك الاعيان لو شهد احد الشاهدين ان هذا العبد كان ملكا هذا المدعي
وشهد الاخر انه ملك هذا المدعي فتقبل شهادتهما ولو كان الزوج يدعي انها كانت امراته وشهد
الشهود انه امراته ينبغي ان لا تتقبل هذه الشهادة كما في دعوي ملك العبد فان من ادعى عينا في
بد الشك ان كان ملكه وشهد الشهود انه له لا تتقبل هذه الشهادة عند اكثر المشايخ وهو الاصح
رجل ادعى النكاح على امرأة وهي تحمد وتقول ان لي زوجا في بلد كذا وسميت ذلك الزوج ولم تسلم فاقام
الرجل بينة على دعواه فالتاضي يقضي بالنكاح عليها ولا يكون اقترانها بالنكاح يعتبر هذا المدعي بما
من القضاة بينة المدعي تزوج امرأة لبها ذة شاهدين ثم انكرت المرأة النكاح وتزوجت بآخر
وقد مات شهود الاول ليس للزوج الاول ان يخاص المرأة لان الخاصية للتخلف والمقصود
من التخلف النكول الذي هو اقتران ولو اقرت صراحة بغير النكاح الاول بعد ما تزوجت بالثاني لا يصح
اقرارها ولكن الزوج الاول يخاص الزوج الثاني ويخلعه فان نكل حتى صار مقرا بطلان نكاحه الا ان
خاص المرأة ويخلعهما وقد ذكرنا تمام هذه المسئلة قبل هذا وفي واقعات الناطقي لو اقام رجل بينة
على امرأة ان اباهان وحيما منه قبل بلوغه واقامت المرأة بينة انه زوجها منه بعد البلوغ بغير رضاها
فبينما اولى لان البلوغ معنى حادث فثبت بينة فكانت اكثر اثباتا ثم ثبت فساده النكاح ضرورة وفي
فتاوي الفضلي تزوج الرجل امرأة ودخل بها ثم ادعت بعد الدخول انها قد ردت النكاح حين زواج
الاب واقام على ذلك بينة فتقبل بينةا قال الصدر الشهيد رحمه الله في واقعاته الاصح انه لا تتقبل بينةا
لان المبين قائم مقام الاقرار ولو ادعت الرد بعد الاقرار لا يصح دعواها الرد ولا تتقبل بينةا على
ذلك كذا ههنا وفي هذا الموضع ايضا اذا زوج الرجل ولبيته ورددت النكاح فادعى الزوج انها مقيمة
وادعت ايضا بالعمة فالتقول قولها ان كانت مراهقة لانها ان كانت مراهقة فقد اخبرت عما هو
محتل الثبوت فيقبل قولها انها منكوكة معني وان كانت مدعية صورة لا بها تنكر وقوع الملك عليها
وتجوز الشهادة على النكاح بالشبهة والشامع وفي المسئلة الشهادة على المهر بالنكاح لا تجوز واما
الشبهة على الدخول بالشبهة والشامع فتقبل لا تجوز وسأني هذه المسئلة مع اجابها في كتاب
الشهادات واذا اقرت المرأة اثباتا كالمهر ينبغي ان تثبت الحلكة بالشبهة والشامع وبه
احد شمس الامة السرخسي رحمه الله ادعى النكاح على امرأة فشهد الشهود بهذا اللفظ لراي سمي دم
لي حور روي راي دادر وادعت نكاح بذكر وقال بعض مستأجنا لا تتقبل هذه الشهادة لانهم

شهدوا على الرضا بالنكاح لاعلى النكاح وهذا سمي ينبغي ان تتقبل الشهادة لانهم شهدوا على النكاح وعلى
رضائها بالنكاح حيث قالوا حور روي راي دادر ادعى النكاح بمحض من الشهود لا بد وان يذكر
سباع الشهود كلام المتعاقد بن هل هو شرط والاصح انه شرط فلا بد من ذكره لتصح الدعوي اذا شهدوا
انه زوج ابنته فلا بد من هذا المدعي الا انها فالأصح لا تفرق بينهما فان لم يكن له ابنة واحدة
او كانت له ابنتان او ثلاث الا ان له ابنة واحدة فالأصح لا تفرق بينهما فان لم يكن له ابنة واحدة
كبري وصغري فتشهد شاهدان انه زوج ابنته الكبرى من هذا وقالوا نحن لا نعرف الكبرى بوجهها
والشهادة جارية ويقتضي التام بالنكاح واذا حضر المدعي بعد ذلك امرأة وادعى انها الكبرى في القاضي
بامر ما قامة البينة على انها هي الكبرى وفي اقتران المتنا امرأة ادعت على رجل انه تزوجها فقال
الرجل ما فعلت ثم قال لي فعلت فمدا حاجز وكذلك لو ادعى الرجل النكاح وانكرت المرأة ثم اقرت ولو
كانت المرأة بة ان بالدعوي فتألت زوجي اياك ابي فقال قد فعلت الا ابي قد ردت النكاح ثم قال
بعد ذلك قد كنت اجزت النكاح فلانكاح بينهما الا ان تقول المرأة اني تصديقك لحبيبك بحور وليس نكاح
النكاح كادعائه الفسخ الا ترى انه لو اقامت بينة على رجل ان اباهان وحيما بهما وقد رضي بالنكاح فقال
الرجل زوجي اياها الا ابي قد فسخ النكاح ولم اقبل واني افرق بينهما والزمه نصف المهر ولو بد الزوج
فقال زوجي اياك ابوك فتألت قد فعلت الا ابي قد ردت او قالت لم يفعل ثم قالت قد فعلت ورضيت
لزماني الرجعين وفي كتاب الدعوي من المسئلة ابن سامة عن ابي يوسف رحمه الله في رجل مع امرأة لها
منه اولاد وحي معه في منزله بيطاها وتلد له سنين ثم انكرت ان تكون امراته قال اذا اقرت ان
هذا الولد ولد من امراتي وان لم يكن بينهما ولد وانما كان معي على هذا الحال فالتقول قولها فيه
ايضا رجل ادعى على امرأة انه تزوجها وانكرت ثم مات الرجل فجاءت تدعي ميراثه فلها الميراث وكذلك
لو كانت المرأة ادعت النكاح وانكره الزوج ثم ماتت المرأة فجاء الرجل يطلب ميراثها ونعم انه تزوجها
فله الميراث وفي اقتران الاصل اذا اقر رجل انه تزوج فلانه بالت وصدقة المرأة بعد ما ماتت عمل صدقة
حيث كان لها المهر والميراث وسأني فضل بقية المرأة الزوج في النكاح بعد موت الزوج في الفصل
الذي يلي هذا الفصل خلافا لما ذكره ههنا وان اقرت امرأة انها تزوجت فلان بالت درهم وهذه الزوج
بعد موتها على بقية عده ما حيي يورث منها وعندها بينة حقة رحمه الله لا يعمل تصديقه حتى لا يورث منها ادعى
انها امرأة وشهد الشهود انه تزوجها في شهر كذا فتقبل وعلى العكس لا تتقبل واذا شهد احد الشاهدين
انه تزوجها وشهد الاخر انها وهبت نفسها منه فتقبل هذه الشهادة لان لفظا لهبة صارت كناية عن التزوج
بما ذكرنا وكذا اذا شهد احدهما انه تزوجها وشهد الاخر انه نكحها قبلها فتقبل لان النكاح يستعمل
في الرطب وهذا القابل يقول لو شهد انه نكحها وهو ادعى انه تزوجها لا تتقبل الشهادة وعلى القول الاول
تقبل هو الصحيح ولو شهد احدهما انه نكحها وشهد الاخر بالنكاح ربيعة وراوي حواس لا تتقبل هذه الشهادة
هكذا اقبل وقيل لا تتقبل وهكذا ذكر الباقين في فتاويه واذا اختلفا في الزمان فقد ذكرنا هذا الفصل
في صدر الكتاب في فضل الشهادة واذا اختلفا في المكان لا تتقبل هذه الشهادة وكذا اذا اختلفا في
الاشياء والاقتران لا يتقبل اقترانها بالنكاح وتقبل بالشبهة وادعى على امرأة نكاحا وشهدوا
على اقترانها بالنكاح بتقبل الشهادة ولو ادعى رجل على امرأة انه تزوجها على لسان وحيما بهما وشهدوا
لاخرانه تزوجها على لسان قبلت الشهادة على النكاح بالت لان المقصود والمستغنى من كناية الزوج ملك
الضع وقد اتفق عليه ولو كان الدعوي من جانب المرأة فكذلك الجواب هذا في حنيفة رحمه الله وعندهما
لا يفتي بالنكاح وعن ابي يوسف في الاصل مثل قول لي حنيفة رحمه الله ولو شهد احدهما انه تزوجها

عليه هذه العبد و قيمته التي و شهد الاخر انه تزوجها علي التان كان الدعوي من جانب الزوج بقي بالنكاح
وان كان الدعوي من جانب المرأة يجب ان يكون المسئلة علي الاختلاف ذكر في باب دعوي النكاح من الكافي

الفصل السادس عشر في اختلاف الزوجين في صحة العقد فسادا وما

بذلك امرأة قالت لزوجتي لغيري شهود وقال الزوج لا بل تزوجتك لغيري شهود قال القائل قول الزوج
ولو قالت المرأة تزوجتني وانا صبيته وقال الزوج تزوجتك وانا بالغة قال القائل قولها الاصل في جنس
هذه المسائل ان الزوجين اذا اختلفا في صحة العقد وفساده قال القائل قول من يدعي الصحة لغيره
الظاهر له فتبعد ذلك ان كان المدعي للصحة المرأة يثبت بينهما وجعل كان الزوج ان يثبت حرمة حاته
كانه قال لها انت علي حرام الخال فبينما له عليها نصف المهر ان لم يدخل بها وجميع المهر ان دخل بها
وعليها العدة واذ اختلفا في وجود اصل النكاح قال القائل قول من يثبت وجوده اذا ثبت هذا فنقول في
الفصل الاول اختلفا في صحة العدة وفساده لاني وجود اصله لان الشهادة شرط صحة العدة لا شرط
وجوده وفي الاصل الثاني اختلفا في وجود اصل العقد لان النكاح في حالة الصغر قبل اتمامه لا يوجب
لبس بكاح يعني لان النكاح تزود بين الضرر والنعق وعبارة الصبي في مثل هذا العتق حكمة بالعدم
وكانت منكورة وجود العقد وكان القول قولها واذ اختلفا القول قول الزوج في المسئلة الاولى
وقضي القاضي بالنكاح بينهما ذكر ان في قياس قول ابي حنيفة والي يرس الاول وسبعان بدعة فجامعا وان
مات الزوج حل لها اخذ الميراث وان كانت ضا دقة فيما قالت وعلي قول ابي يوسف الاخر وهو قول محمد
ان كانت ضا دقة فيما قالت لا يسمعها الفاسدة ولا يسمعها ان تدعها فجامعا ولا ياحزم ميراثها الا ان يرجع
هذا القول قبل موت الزوج وهذه المسئلة فرع مسئلة فضا القاضي بشهادة الزوج وكذلك اذا قالت المرأة
لزوجها تزوجتني وانا معتقة ثلاث وقال الزوج تزوجتك بعد ان تقض العدة قال القائل قول الزوج ويضي
بالنكاح بينهما لان الاختلاف وقع في صحة العدة والزوج يدعي صحته فيكون القول قوله وقيل يسمعها الفاسدة
معه وان تدعها فجامعا ان علت وقت التقضا ان كانت منقضية العدة لسمعها ذلك في قول ابي حنيفة وابي
يوسف الاول ورحمهما الله لان بالنكاح ثبت بينهما نكاح مبداء في هذا الوقت كانت خالصة عن العدة محلا
للنكاح وان علت ان وقت التقضا كانت في العدة لا يسمعها ذلك بالاشاق لان بالنكاح انما يثبت بالنكاح في
حله ومعتقة الغير ليست بمحل اصلا وفصل اخذ الميراث علي هذا ان علت ان وقت التقضا كانت منقضية
العدة حل لها اخذ الميراث علي هذا ان علت ان وقت التقضا كانت في العدة لم يحل لها اخذ الميراث فان عادت
الي تصديق الزوج ان كان ذلك قبل الموت ثم مات الزوج لها كان لها الميراث وان كان ذلك بعد موت
الزوج لم يكن لها الميراث لانه في التصديق بعد الموت مهمة لكون ما بعد الموت وقت الميراث ولا كذلك
حالة الحياة وقد ذكرنا في الفصل المتقدم ان المرأة اذا صدقت الزوج في دعوي النكاح بعد موت
الزوج ان تصدق به قبل وكذا ذلك لو ان زوجة اسلمت فادعي عليها رجل النكاح بعد اسلامها قالت المرأة تزوجتني
قبل الاسلام قال القائل قول الزوج ويضي القاضي بالنكاح بينهما وهل يسمعها المتامعة بهو علي ما ذكرنا
وكذا ذلك لو ان امرأة قالت لزوجي ابي اختلف من الرضاع وقال الزوج لا بل انت لغيري قال القائل قول الزوج
ويضي القاضي عليها بالنكاح وهل يسمعها المتامعة ولقد ميز انه هو علي ما ذكرنا هذه الجملة في شهادة الخادم
في الحايظ المائل

الفصل السابع عشر في اختلاف الامة اذا اعتقت ما تزوجت

اذا اعتقت الامة بعد ما تزوجها فلها الخيار لان بالعتق ارضا الملك عليها لان قبل العتق كان

يزول ملكه بتطليقين وبعد العتق لا يزول الا بالثلاث وكان لها ان تدفع الزيادة عن نفسها ولا يملكها دفع
الزيادة الا بدوام الملك فثبت لها رد اصل الملك وكما ثبت لها الخيار بالعتق قال قتادة الملك فكذا ثبت
لها الخيار بالعتق في العدة عن طلاق رجعي هكذا ذكر في المستند والسقوي ان تكون الامة صبيحة او كبرية غير
انها ان كانت صبيحة لا تقصر عن حكم هذا الخيار فتجاوز اجازة ما لم يبلغ فتجاوزت اجازة نفسها واجازة بان
تجاوز زوجها لان هذا العتق تزود بين الضرر والنعق والصغير لم يترك لكل قولك وكذلك ولها لا يملك العتق
بهذا الخيار لان ولها قائم مقامها اذا بلغت خبرها المتاضي خيار العتق ولا يخبرها خيار البلوغ قوله لا يخبرها
خيار البلوغ بمحل لا يخبرها خيار البلوغ لانه ليس لها خيار البلوغ ويختل لا يخبرها خيار البلوغ مع ان خيار
البلوغ ثابت لانه ثبت لخيار العتق وخيار العتق ينظم خيار البلوغ لانه احد من خيار البلوغ منهم فان
بالاول وهو الصحيح وهكذا ان ذكر محمد رحمه الله في الجامع في فصل العبد علي ما في بيانه بعد هذا وهذا لان
العقد مدبر من هو كامل الولاية لان ولاية المولي علي مملوكه ولاية متكاملة لان ولايته ليست بالملك ولا
تقتضي في الملك وكانت ولاية متكاملة فلا يثبت خيار البلوغ كما في الاب والجد والكلام في خيار العتق في
مصول احدها ان خيار العتق يثبت للثاني دون الذكر والثاني انه لا يبطل بالسكوت وببطل يقول او
فعل يدل علي اختيارها النكاح فقد ذكرنا الكرجي عن محمد رحمه الله ان المعتقة اذا قالت ارضيت بالنكاح يبطل
خيارها والثالث انه يبطل بالتأخير عن المجلس والرابع ان الجهل بخيار العتق عذر حتي لو علت بالنكاح لم
تقل بالخيار لا يبطل خيارها وان قامت عن المجلس علي ما عليه اشادات الجامع وهو قول الكرجي وخجاعة
من سناج بخاري خلافا لما قاله القاضي الا امام ابو الطاهر الدباس واحمد بن بصا والحاس ان العتقة
خيار العتق فزوجة لغير طلاق وان خيار العتق انما يثبت للثاني دون الذكر والعتقة من جانب المرأة
لا يكون طلاقا قال في المستأخيار العتق تطير خيار الطلاق سوي بين الخيار مطلقا وفي الكتب الطاهر
بينها فرق في حق بعض الاحكام فان العتقة بطلان طلاق والجهل به ليس بعذر الي غير ذلك من الاحكام
واراد الزوج الرجل عبد الصغیر امرأة حرة ثم ان المولي اعقن العبد ثم بلغ فليس له خيار البلوغ ولا خيار
العتق وبهذه المسئلة ينبغي ان الصحيح في فصل الامة قول من يقول بان خيار البلوغ غير ثابت لها الا
انه ثابت لكن ينقطع خيار العتق الاتري ان في حق العبد خيار العتق غير ثابت ولم يثبت له خيار البلوغ
والمعنى ما ذكرنا ان الانكاح مدبر من له ولاية كاملة وان انكاح المملوك حق المولي باعتبار ملكه ولم
يكن حقا للعبد عليه بطريق النظر حتي يجب التخيير بطريق النظر بخلاف ما اذا انشا النكاح بعد العتق وهو
صغير لانه حق المولي بطريق النظر قال القاضي في ثوابه ومهر مثل الامة علي قدر الرغبة فيه وعن ابي
ثعلبة في رواية في المسماة من سماعة عن محمد رحمه الله في امة تزوجت بغير اذن المولي ثم وطئها المولي لم يكن ذلك
نقضا للنكاح وعن ابي يوسف رحمه الله انه يفسخ النكاح ولو باعها علي انة بالخيار فهو نقض للنكاح من قبل
البيع ينذر ان سكت عن

الفصل الثامن عشر في ما يجوز له من النكاح وما لا يجوز له

نقضه حتي يضي مدة الخيار قال ابن خنيس رحمه الله ان يتزوج بامر امرأة دخل بها او لم يدخل بها وهذا القول له نقلا في
قال اصحابنا رحمه الله يجوز للرجل ان يتزوج بامر امرأة دخل بها او لم يدخل بها وهذا القول له نقلا في
لساكن حرم امهات النساء مطلقا وهو معنى قول ابن عباس رضي الله عنهما امر المرأة مهتمة في القرآن ايج
مطلقة ولا يجوز ان يتزوج باسنة امرأة ان كان دخل بها وان لم يدخل بها فلا بأس به لقوله تعالى وربنا
اللاتي في مجوركم من نسائكم اللاتي اذلمن منهن فان لم تكونوا دخلتم منهن فلا جناح عليكم واذا جمع بين
امرأتين في النكاح فالاصل في جنس هذه المسائل ان كل امرأتين لو صورنا احداهما من هذا الجانب او
من ذلك الجانب وذكرنا يجوز النكاح بينهما برضا او نسب لم يحذر الجمع بينهما ولو جاز لواحد منهما ان يتزوج

بالاخرى فالجمع جائز كالجمع بين المرأة وابنة زوجها كان لها من قبل وان كانت ابنة الزوج لو كان ذكرا
لا يجوز النكاح بينهما الا ان امرأة الاب لو كانت ذكرا يجوز النكاح بينهما وهذا لان الاصل في هذا الباب
دواني رحمه الله وهناك الحرمة ثابتة من الجاهلين لوصفنا احدى ارجل اي جانب كان فكل امرأتين
ما في معصية ابنته هذا الحكم في حرمها وما لا فلا ولا يجوز للرجل ان يتزوج باخت امراته في عدة امراته
فكذلك لا يجوز ان يتزوج احد من ذوات محارمها في عدة بنتها لانها في معنى الاختين في حرمة الجمع قال رحمه
الله في الجامع وكل رجلان يزوجه امرأة وكل رجلا اخر مثل ذلك تزوجه كل واحد منهما امرأة بغير امرها
وما لخص من الرضاع ونوع العقدان معا بما اطلاق واما بطلاق وحين الموكل لان عبارة الوكيل
في النكاح مستقلة الى الموكل فاذا خرج الكلامان منها معا صار كان الموكل خاطبهما بالنكاح فان قيل الجمع
وجب في احد شرطتي العقد والمحرم هو الجمع في شرطتي العقد لان المحرم هو الجمع المطلق والجمع المطلق هو الجمع
في شرطتي العقد فكذا الجمع في احد شرطتي العقد كان للفتا ولا ينافي انفسه اذ اوجد الجمع في الشرطين
جاء نكاح احداهما ونكاح الاخرى وليست احداهما بان تعين للجواز والاخرى للفتا وبولي من الاخرى
مستند اجمعا هذا المعنى موجود اذ اوجد الجمع في احد شرطتي العقد اما في الخطاب او في التبول لان التبول
في احداهما جائز وفي الاخرى فاسد ولا يدرك فتسا التبول بينهما اذ انفسه صار وجوده في العدد بمنزلة
فكانه وجدا شرطتي العقد لا غير ثم استشهد بمحمد رحمه الله فقال لا تزويج رجلا لزوج امرأة
في عدة الامة برضاها ولاها والحرمة بغير رضاها كان نكاح الامة باطلا للزوج والجمع في احد شرطتي العقد
من جانب الزوج الا انه قد نكح الامة لا غير لان الجمع في احد الشرطين لا يكون اقوي من الجمع في الشرط
وجب بطلان نكاح الامة لا غير فكذا في الشرطين بخلاف الجمع بين الاختين وهذا لان في فضل الامة
الحرمة منها متعينة وهي الامة فكذا في نكاحها لا غير وفي فضل الاختين المحرمة غير متعينة فكذا
بنيان النكاحين او رد هذه المسئلة ليس ان الجمع في احد شرطتي العقد يوجب فتسا العقد كالجمع في شرطتي
العقد قال محمد رحمه الله رجلان لم يركلا نكاح وكانا فصوليين ودارا رجلا اختين في عدة بنتين
بوضي الاختين وخاطب عن كل واحد منهما خاطب ووقع العقدان معا فبلغ ذلك الزوج وادار نكاح احد
جاء لان كلاما متصلا في الاصل لكن يحكم الوكالة اجتمعت عبارة النكاح لا فتا لهما الى الموكل وقد
انقضت الوكالة ههنا فثبتت عبارة متصلة فلم يوجب الجمع بينهما لاني العقد ولا في الحكم متوقفا
علي الاقامة ولو انما زوجه في عدة بان قال كل واحد منهما زوجة فلا نه وخاطب فلا نه وخاطب
رجلان لا يجوز شي من ذلك قال محمد رحمه الله ولو ان اختين قالت كل واحدة منهما لرجل واحد قد زوجت
نفسك بيك اذ اخرج الكلام منها معا قبل الزوج نكاح احداهما فزوجا به لان الجمع لم يوجب لامن
الاختين لامن الزوج اما من الاختين فان كل واحد منهما زوجة لنفسه على حدة ولا دالة لاحد لهما على
صاحبه بحيث يصير كلام كل واحد منهما منفوقا الى صاحبه بحيث يثبت الجمع فلم يثبت الجمع من الاختين ولم
يثبت من الزوج فانه قبل نكاح احداهما يثبت نكاح الاخرى ولو لم يزل الزوج فقال تزوجا كل واحد
منهما بالقدرة فثالثت احداهما رضية وابنة الاخرى ان تزويجها باطل لان الزوج جمع بينهما
في الخطاب فتد وجب الجمع في احد شرطتي العقد وانه كاف للفتا وم قال لا تزويج رجلا قال لخص لسوة
معا قد تزوجت علي الف درهم فثالثت احداهن رضية لا يجوز نكاحا للوجود الجمع بين جنس لسوة من جانب
الزوج او رد هذه المسئلة ليس ان تحت الجمع في احد شرطتي العقد يوجب فتسا العقد كالجمع في شرطتي
العقد قال في الاصل واذ كان للرجل جارية بطاها فاستري اخيه كان له ان يطاها الاولي وليس له ان
يطاها الثانية ولو كان مكان الشرا تزوج بان تزوج بالاخت بعد ما وطئ الاولي ليس له ان يطاها الاولي

والوجه في ذلك ان الجمع بين الاختين نكاحا هو حرام فالحج بينهما وطئا وطئا حرام قال عليه السلام
لا يخل رجل بومن بالله واليوم الآخر ان يجمع ماوه في رجم اختين اذا ثبت هذا فنقول لو وطئ الاولي بعد
ما تزوج باخيه يصير جامع بينهما كالان رجم المتزوجة صار مستغلا بما به حلال النكاح الحق بالوطئ في
حق ثبات النسب حكما وادامه رجم المتزوجة مستغلا بما به حلال النكاح الحق بالوطئ في حق ثبات النسب لا يصير جامع بينهما
لا يجوز اما لو وطئ الاولي بعد ما استري اخيه لا يصير جامع بينهما لان رجم المتزوجة لا يصير مستغلا
بما به مستغلا حكما بنفس الشرا لان الشرا الحق بالوطئ في حق ثبات النسب لا يترى انه لو جاز بالولد
لا يثبت النسب منه بدون الدعوى فلا يصير بوطئ الاولي جامع بينهما فظهر الفرق بين فضل النكاح بين
فضل الشرا قال ابو حنيفة رجمه الله لا تزوج الامة في عدة الحر وقال لا تزوج في عدة المستقرة ما يترن
المحرم اذ حال الامة في نكاح الحر لا الجمع به دليل ان الاصل نكاح الامة اذا كان سابقا يجوز ولا يفتق الاصل
اذا كانت الحرمة مستقرة واما بوجوب رجمه الله يقول لان عدة من حقوق النكاح وانما اثاره فيتحقق
الاذخار على الحرمة من وجه فثبتت بما لا يدخل من كل وجه احتياطا لامن الحرية ولو تزوج امة وحرمة
والحرمة في عدة عن نكاح فاسد او عن وطئ شبهة ذكروا الحسن رجمه الله انه على هذا الخلاف وعنه قال
يجوز نكاح الامة ههنا بالافتق وهو الاظهر والاسيه قال ابو حنيفة ومحمد رحمهما الله يجوز ان يتزوج
امرأة حامل من الزنا ولا يطاها حتى تضع وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله لا يصح النكاح والنقوي على
قول ابو حنيفة ومحمد رحمهما الله وهذا لان المانع من النكاح اذا كان محل من النكاح لان الحق المحرم
لصاحب المال كذا يخل على فواسه غيره فاما فيما يرجع على الجمل بنفسه فانه في الحق المانع من الوطئ كذا
يصير سابقا لزوج غيره بما به وفي مجموع النوازل اذا تزوج امرأة قد زني هو وطئها فله النكاح
جائز عند الكل ولما ان بطاها عند الكل وليست في الفتنة عند الكل في المسئلة ههنا سالت محمد رحمه
الله رجل تزوج امرأة لم يكن لها زوج قبل ذلك وبناها فجات بولد تام لا قل من ستة اشهر من يوم تزوج
قال النكاح فاسد في قول وفي قول ابو يوسف رجمه الله لانه تزويجها وهي حامل وان جازت لست
استبان طعة او بعض طعة لا رتبة اشهر منه تزويجها او اكثر فالنكاح جائز وان جازت به لا قل من ذلك
فالنكاح فاسد قال بلخثا انه يكون نقطة اربعين يوما ثم نقطة اربعين يوما ثم نقطة اربعين يوما فاذا
استطت باربعة اشهر منه تزويجها او اكثر من ذلك فهو ابن الزوج والنكاح جائز قال محمد رحمه الله
والاربعة اشهر وجب عدي في المسئلة الذي استبان خلقة مثل السنة لا اشهر في الولد التام قال
والحفظ عن ابي حنيفة رجمه الله في المسئلة الذي استبان خلقة شيئا وان نقص عدد الاربعة اشهر
من عشرين ومائة يعني في المسئلة لم انظر فيه الى الشهور يعني الى الاهلة اما انظر فيه الى عدد الايام
علي ما جاز في الحديث والوقت فيه ثمانية وعشرين يوما اما الولد التام فعلى عدد الشهور فان
تزوج علي راس عشرة ايام من شهر عدت لها عشرين يوما من هذا الشهر وحسنة اشهر بالاهلة
ايام من الشهر السادس اذا تزوج الرجل حرة في عدة امة عن طلاق رجعي ثم راجع الامة جاز وكان
بينهم ان لا يجوز لان النكاح بالطلاق الرجعي وان لم يزل ولكن صار بعد من الزوال فانه يزول بانقضاء
العدة فالزوج بالمرا حرة بركن ويطل ملك العرسية وللنا كيد حكم الاثبات عرف ذلك في موضعين
الرجعة لها حكم الاثبات والاسيا فيكون بالرجعة تتر وجا للامة على الحرمة من وجه فينتهي ان لا يجوز
ان الرجعة ليس لها حكم الاثبات بوجه من الوجوه بل هي استدامة واستيفاء من كل وجه لا تزي ا ت
الرجعة تقع من غير رضاها ولو كانت انشا وانشا بوجه من الوجوه لشرط رضاها وجواب اخوان
سلطان في الرجعة معنى الاثبات من وجه الا ان الزوج حين طلق الامة طلاقا رجعيا قد صارت الزوجة

م

حاشا للزوج عليه من حيث ان الرجعة اثبات ان كان يبطل حصة في المراجعة ههنا حيث انها ابنا
 واستدامة لا يبطل لانه من هذا الوجه لا يكون بزواج علي الحرة وقع الشك في بطلان حق الرجعة فلا
 يبطل الشك **الفصل التاسع عشر في اسباب التحريم** فنقول اسباب التحريم
 والاصال المصاهرة قال محمد رحمه الله في الاصل ادا وطئ الرجل امرأة بنكاح او محرم عليه امر
 وابنتها وهو محرم لها لانه لا يجوز له نكاحها وحرمت هي علي ابنا به وكنيت هذه الحرمة بالوطئ
 مثبتة بالمس والقبيل والنظر الي الزوج ليشهوه سواء كان بنكاح او ملك او جوار وعذنا ادا كان المحل
 مشبه ولا يشبه هذه الحرمة بالنظر الي ساير الاعضاء وان كان عن شهوة وحده الشهوة ان تنشر الله بالنظر
 الي الزوج والمس ادا لم يكن منتشر قبل هذا ادا كان منتشر اذ كان يزداد قوة وسعة بالنظر للمس
 كان ذلك عن شهوة وما لا فلا وهذا اذا كانت سابقا وراعي الجماع فانه كان شيئا وعيننا لحد الشهوة
 ان يتحرك قلبه بالاشبه ان لم يكن محترقا قلبه قبل هذا لك ويزداد الاشبه ان كان محترقا بهذا هو حد
 الشهوة التي حكاه النبي عن اصحابنا رحمهم الله واليه مال الشيخ الامام المعروف بخوارزمي وشمس
 الائمة السرخسي وكثير من المشايخ رحمهم الله لم يشترطوا الانتشار وحصلوا حد الشهوة ان يميل قلبه اليه
 ويشبه جماعا وكان الفقيه محمد بن مقاتل الرازي رحمه الله لا يعتبر تحريك القلب وانما يعتبر تحريك الالهة ولا
 لا يفي بشهوة الحرمة في الشيخ الكبير والعين والذي ماتت شهوته حتى لم يتحرك عضوه بالملاسة وروي
 ابن رستم عن محمد رحمه الله انه اذا المسها بشهوة فلم ينتشر عضوه او كان منتشر فلم يزد وانتشاره حتى
 تركه ثم اراد انتشاره بعد ذلك لم يثبت به الحرمة وانما ثبت الحرمة اذا انتشر بالمس وهو بعد لامسها
 او يزداد انتشاره وهو لامسها بعد حين الي حد المشبهة حكمي عن الشيخ الامام الجليل ابي بكر محمد بن
 الفضل رحمه الله انها اذا كانت بنت تسع سنين او اكثر فهي مشبهة من غير تنصيص وان كانت بنت خمس
 سنين او دونه لم تكن مشبهة وان كانت بنت سبع سنين او بنت سنة سنين او بنت ثلثي سنين ينظر ان
 كانت عبله صحيحة كانت مشبهة وما لا قال الفقيه ابو الليث رحمه الله في امان الفتاوي المشايخ كلوا
 في الثاني والسبع والعالب انها لا تستثنى ما لم يبلغ تسع سنين قال الصدر الشهيد رحمه الله في شرح
 كتاب النفقات وعليه الفتوي وحكي عن الشيخ الامام ابي بكر رحمه الله انه كان يقول ينبغي المعنى
 ان ينبغي في السبع والثاني انها لا تحرم الا اذا بالغ السائل بها عليه صحيحة وحسنة فحينئذ يثبت بالحرمة
 وفي الفتاوي سبل الفقيه ابو بكر عن قبل امارة ابنه وهي بنت خمس سنين او ست سنين عن شهوة قال
 لا يحرم علي ابنه لانه غير مشبهة وان اشبهها هذا فلا ينظر الي ذلك قبل له فان كبرت حتى خرجت عن حد
 الاشبه والمسئلة تخالفها قال حرم لان الكبرة دخلت تحت الحرمة فلا يخرج وان كبرت ولا ذلك الصغرة
 وسئل ابن سلة عن امرأة ادخلت ذكر صبي في فرجه والصبي ليس من اهل الجماع قال ثبت بحرمة المصاهرة
 قال اصحابنا رحمهم الله وثبت الحرمة بالقبيل والمس والنظر الي الزوج ليشهوه في جميع النساء اللواتي هن
 في ذلك علي السواء بخلاف المعتدلة المس اما يوجب حرمة المصاهرة ادا لم يكن بينهما ثوب فان كان صغيرا
 لا يحوز امة المسوس لاشبه حرمة المصاهرة وان انتشرت الله كذلك وان كان رقيقا بحيث يبطل حرارة
 المسوس الي بين يده حرمة المصاهرة وفي طلاق المنة الحسن بن زياد عن ابي حنيفة رحمه الله ادا
 لمس الرجل شيئا من جسد امراة من فوق الثياب عن شهوة فان كان محمد مستحيضا هاجمت عليه
 امراة فذلك ادا لمس رجلها فوق الحنف او ساق الحنف او اسفل الحنف واعتبر في النظر الي هذا اهل الزوج
 وذلك انما يكون ادا كانت متكئة اما ادا كانت قاعدة مستوية او قائمة لاشبه حرمة المصاهرة قال شيخ

يوسف

الاسلام هو الصحيح وقال ابو يوسف رحمه الله في رواية من سماعه النظر الي المدخل والركب سواء يحرم
 بذلك امها ادا كانت ليشهوه وروي ابراهيم عن محمد رحمه الله ان النظر الي موضع الجماع من المدبر في حومة
 المصاهرة تطير النظر الي الفرج ثم رجع وقال لا يحرم النظر الي الفرج من داخل وروي ابن سماعه عن ابي
 يوسف رحمه الله ان النظر الي دبر المرأة لا يوجب حرمة المصاهرة وكذا ان لمحمد رحمه الله في الزيارات
 في باب اثبات المصاهرة في غير الزوج والجماع في الدبر لا يوجب حرمة المصاهرة وبه اخذ بعض مستأجنا
 قالوا يوجب حرمة المصاهرة وبه كان يفتي شمس الائمة الا وروى رحمه الله ووجه ذلك ان الجماع في
 الدبر لا يخلو عن المس ويجوز المس ليشهوه يثبت حرمة المصاهرة عندنا نعم ان الزيادة ان كان لا يوجب
 زيادة حرمة لا يوجب خلافا وما ذكر محمد رحمه الله اصح لان المس ليشهوه انما يوجب حرمة المصاهرة لكونه
 سبياسفينا الي الوطئ في القتل الذي يحصل به الحزوبه وبالايتان في غير الما يثبت ان ذلك المس
 لم يكن مضميا الي الوطئ الذي يحصل به الحزوبه فلا يثبت به حرمة المصاهرة الا يري ان من مس امرأة
 ليشهوه وامني لاشبه حرمة المصاهرة وكذلك ادا نظر الي فرج امرأة ليشهوه وامني لاشبه حرمة المصاهرة
 لان المس المجردة النظر المجردة انما اوجب حرمة المصاهرة لكونه سبياسفينا الي الوطئ الذي هو سبب للمسه وبانصال
 الاثر ان به يبين ان ذلك المس لم يكن يدين الصفة فلا يثبت به حرمة المصاهرة ادا قبلها ثم قال لم يكن
 عن شهوة او لمسا او نظر الي فرجها ثم قال لم يكن عن شهوة فقد ذكر الصدر الشهيد ان في القبلة يفتي بغير
 الحرمة ما لم يبين انه قبل بغير شهوة وفي المس والنظر الي الفرج لا يفتي بالحرمة الا اذا بين انه فعل ليشهوه
 لان الاصل في القبيل الشهوة بخلاف المس والنظر وفي سبوع العيون بخلاف هذا ادا استوي جاريه
 علي انه بالحجارة وقبلها او نظرا في فرجها ثم قال لم يكن عن شهوة وازداد بها قول قوله ولو كانت
 متباعدة وقال لم يكن عن شهوة لم يفتي من المشايخ من فصل في القبيل بين ما اذا كان علي الفم وبينما
 اذا كان علي الجبهة والراس فقال اذا كانت القبلة علي الفم يفتي بالحرمة ولا يصدق انه كان بغير شهوة
 واذا كان علي الراس او علي الدفن او علي الحد لا يفتي بالحرمة الا اذا ثبت انه فعل ليشهوه ويصدق
 في انه لم يكن ليشهوه وهكذا اذكر في مجموع النوارل وكان الشيخ الامام طهيري رحمه الله يفتي بالحرمة في القبلة
 علي الفم والدفن والحد والراس وان كان علي الفتحة وكان يقول لا يصدق في انه لم يكن ليشهوه وظاهر
 ما اطلق في سبوع العيون يدل علي انه يصدق في القبلة سواء كانت علي الفم او علي موضع اخر وفي البقالي
 ويصدق ادا انكر الشهوة يعني في المس الا ان يقوم اليها مستقرا فيها قال ثم وكذا اقال في المجرد
 وانتشاره دليل الشهوة وهذا اشارة الي ان في المس لا يفتي بالحرمة ما لم يفتي دليل اخر اليه
 علي الشهوة وسئل المسألة علي الاقرار بالمس ليشهوه وعلي الاقرار بالقبيل ليشهوه وهل لقبيل الشهوة
 علي نفس المس القبيل عن شهوة اختلف المشايخ فيه قال بعضهم لا يقبل واليه مال الشيخ الامام ابو
 بكر محمد بن الفضل رحمه الله وهذا لان الشهوة امر باطن لا يوقت عليه عادة وقال بعضهم يقبل واليه
 مال الشيخ الامام الجليل الزاهد علي البزدوي رحمه الله وهكذا اذكر محمد رحمه الله في نكاح الجماع لان
 الشهوة مما يوقت عليها في الجملة اما تحريك العضو من الذي يحرك عضوه او باثارة اخر من لا يحرك عضوه
 سماعه في نوادره عن ابي يوسف رحمه الله رجل نظر الي فرج ابنته من غير شهوة ففتا ان يكون له جارية
 فوقع له الشهوة مع ووقع نظره قال ان كانت الشهوة منه علي ابنته حرمت عليه امراة وان كانت
 الشهوة وقعت علي ما قال ان كانت الشهوة منه علي ابنته حرمت عليه امراة وان كانت الشهوة وقعت علي
 ما نكح المحرم لان النظر الي فرج الابنة حينئذ لا يكون عن شهوة وفي الوافات للناطقي ادا قصده
 ان يقيم امراة علي فراشه ليجامعها وهي نائمة ومها ابنتها المشبهة فوصل به الي الابنة وهي تشتهي لهامرة

عليه امرأة وان كان حسيها امرأة لانه مسبه لشيء وان كان لا شئ له في وقت ملاستها لا حرم لانه
لم يوجد مسبه لشيء وان اختلفا فالقول قول الزوج لانه يكره ثبوت الحرمة والقول قول المكره في
قناوي ابي الليث رحمه الله روج حلة المرأة محرم لها ان كان قد دخل بالحلة سواء كانت الحلة من قبلها
او من قبل امها ورج بنت البنت محرم للحلة وحل الزوج بها ولم يدخل لان البنت لا حرم بنفس نكاح الام
وكذا بنفس نكاح الحلة والام محرم بنفس نكاح البنت فكذلك بنفس نكاح بنت البنت ان حرمه المصاهرة بواحد
به ونزق بينهما وكذا اذا اختلف ذلك الي ما قبل النكاح بان قال لامرأة كنت جامعة امك قبل نكاحك
بواحد به ونزق بينهما ولكن لا يصدق في حق المهرجني لا يجب المسمى دون المصدق ولكن ان كان قبل الدخول
لا يجب نصف المسمى وان كان بعد الدخول لا يجب المسمى والاصح ان علي هذا الاثر ان ليس بشرط في النكاح
حتى لو اقر نكاح امرأته او سها ثم رجع عن ذلك وقال كذبت فالقاضي لا يصدق ولكن فيما بينه وبين الله
لغالي ان كان كاذبا فيما اقر لا حرم عليه امرأته هكذا قيل وفيه نظر فقد ذكر في قناوي الشيخ الامام
محمد الدين السبكي رحمه الله من الاجنبية بوجوب حرمة المصاهرة عندنا اذا كان عن شهوة ولا يشترط شهوة
جميعا بل يكفي استنها أحدما اذا كان الاخر يحمل الشهوة ولا يشترط بلوغهما ولا يشترط كون الممسوس محل
الاستهبة واستهبة أحدهما عند المس المتكاثرة الذكر والاني الماس والممسوس ذكر محرم رحمه الله في كتاب
النكاح اذا قال الرجل لامرأة هذه امي من الرضاع او قال اخي من الرضاع ثم اراد ان يتزوجها بعد ذلك
وقال اوهت احظاظ فلان يتزوجها استحسانا وسناني تلك المسائل بعد هذا ان سنا الله لغالي والدوام
علي المس ليس بشرط لثبوت الحرمة حتى قيل اذا امر به الي امرأته لشيء فوقع على كفايتها فان رادت
شهوة حرمة عليه امرأته وان نزع من ساعته والشهوة من احد الجانبين فضل المس بكني لثبوت هذه الحرمة
ذكر محرم رحمه الله في نكاح الاصل ان النكاح لا يرفع حرمة المصاهرة والرضاع بل يفسد حتى لو طلق الزوج
قبل التزوي لا يجب عليه الحد استتبه عليه او لم يستتبه ومن حلة استتبه الحرمة الرضاع قال اصحابنا رحمهم
الله المحرم بالرضاع كما ثبتت من جانب المرأة ببيت من جانب الرجل وهو الزوج الذي تزول لبيها بوطيئة
النفق لبن الخمل وبيان ان المرأة اذا ارضعت لبن حدث من حل رجل وذلك الرجل اب الرضيع لا حل
لذلك الرجل نكاحها ان كانت ابنتي وكذلك اذا كان لرجل امرأتان وحلتا منه فارضعت كل واحدة منهما
صغيرا فقد صاروا اخوين لا ب فان كانت احدا ابنتي لا حل للنكاح بينهما وان كانتا ابنتين لا حل للجمع بينهما
وان كان لرجل امرأة واحدة فحلت منه فارضعت صغيرها ابنا اخوين لا ب وامرأته اخوات الزوج عمات
الرضع لا حل له منهن وتزوج له منهن مائة او ادهن وام الزوج حبة الرضيع محرم عليه ولا حل لهذا الرضيع
ان يتزوج امرأة وطبق الزوج ولا الزوج ان يتزوج امرأة وطبق الرضيع هذا هو تفسير لبن الخمل في
النكاح الحسن بن زياد في امرأة ولدت من زوج وارضعت ولدها ثم تبس ثم تزول لها اللبن بعد ذلك
وارضعت صبيا ان هذا الصبي ان يتزوج بابنة هذا الرجل من غير هذه المرأة قال وهذا الصبي بلبن
الخمل وكذلك اذا تزوج امرأة ولم تلدها منه فطم ثم تزول لها اللبن فان هذا اللبن من هذه المرأة دون
زوجها حتى لو ارضعت صبيا لا حرم علي ولده هذا الزوج من غير هذه المرأة ولورنا بامرأة تولدت منه
فارضعت هذه اللبن صبيا لا يجوز له هذا الذي ان يتزوج عنده الصبية ولا ابنته ولا لاسيه ولا ابنا ولا
لزوج البعوضة بين هؤلاء وبين الزاني والرضاع موجب للتحريم ما كان في حالة الصغرة والكبر وقيل
الرضاع وكثيره في اثبات التحريم سواء اذا صنع لبن المرأة في طعام فاكله صبي فان كان النار قد
مست وانفع حين تغير لا تثبت الحرمة سواء كان اللبن غالبا او مغلوبا وان كان النار لم تمسه فان كان الطما
هو الغالب لا تثبت به الحرمة وان كان اللبن هو الغالب فعلي قول ابي يوسف ومحمد تثبت الحرمة اعتبارا

للغالب فعلي قول ابي حنيفة ان يكون الطعام مستتبيا معناه اذا كان بمنزلة الثوب قيل انما تثبت الحرمة
علي قول ابي حنيفة رحمه الله اذا كان لا يتقاطر اللبن عند حمل اللثة فاما اذا كان يتقاطر تثبت به الحرمة
وقيل لا تثبت الحرمة عند ابي حنيفة رحمه الله علي كل حال واليه مال الشيخ الامام محمد بن ابي حنيفة
الله وذكر الشيخ الاسلام حوا هو زاده ان علي قول ابي حنيفة رحمه الله انما تثبت الحرمة اذا اكل اللثة لثما
اذا حصلوا سوا سوا الحرمة وقيل ان وصل اللبن منفردا الي خلعه ولا خلاف وان تناول الثوب ولا خلاف
وفي كتاب الرضاع للمصنف اذا اردت له خيرا في لبنه حتى يفسد الخبر ذلك اللبن او لثته به سوبها او لثام
اطعمة اياه ان كان طعام اللبن يوجد فهذا رضاع وهذا قول ابي يوسف ومحمد رحمهما الله هكذا ذكر صاحب
الاجناس ولو خلط لبن المرأة بالما او بالمدار او بلبن البهيمة فالعبرة للغالب في المستقار فلهذا
في رواية بن ساعدة عن ابي يوسف فقال اذا جعل في لبن المرأة دوا فغير اللون ولم يغير الطعم
او علي العكس فاجزبه مسية حرمة وان غير اللون والطعم فلم يوجد طعم اللبن وذهب لونه لم يحرم
الغلبة في رواية بن الوليد عن محمد رحمه الله فقال اذا لم يغيره الدوا من ان يكون لبنا تثبت به الحرمة
وان خلط بلبن امرأة اخرى فكذلك عند ابي يوسف رحمه الله يعني بعينها الغالب وعند محمد رحمه الله تثبت
الحرمة منهما هو رواية عن ابي حنيفة رحمه الله واذا طلق الرجل امرأته ولها منه لبن فزوجته بزوج
اخر بعد ما انقضت عدتها وطبق الثاني اجعوا علي انها اذا ولدت من الثاني فاللبن من الثاني وينقطع
من الاول واجعوا علي انها اذا لم تحلب من الثاني وينقطع من الاول واجعوا علي انها اذا لم تحلب من الثاني
فاللبن من الاول واما اذا حلبت من الثاني ولكن لم تلدها قال ابو حنيفة رحمه الله اللبن يكون من
الاول حتى تلدها من الثاني وقال ابو يوسف ان علم ان اللبن من الثاني بامارة او علامة فهو من الثاني
ولن علم انه من الاول فهو من الاول وان لم يعلم انه من الاول او من الثاني فهو من الاول ولكن
في اختلاف زفر ويعقوب رحمهما الله ان علي قول ابي يوسف رحمه الله اللبن من الثاني علي كل حال ورد
الحسن بن زياد عن ابي يوسف رحمه الله ان اللبن من الاول كما هو قول ابي حنيفة رحمه الله وقال
محمد رحمه الله اللبن منها ولا فرق في التحريم بين الرضاع الطاري والمتقدم بيانه اذا تزوج رضيعه
فارضعت حرمة عليه وكذلك اذا تزوج رضيعتين فارضعتا امرأة واحدة معا او واحدة بعد
واحدة حرمتا عليه وتجب لها نصف الصداق ويرجع الزوج علي المرضعة بذلك ان نكحت العشاء
وتفسد العقد مع العلم بالحكم وان اخطأت او اردت الخبر بان خافت علي الرضيع الهلاك من
الجوع لا يرجع عليها ويصدق المرضعة انها لم تتعد العشاء اذا لم يظهر خلافه في الثاني وعن محمد انه
يرجع عليها بكل حال ولو كانت تحت مغيرة وكبيرة فارضعت امر الكبيرة الصغيرة بانها وكذلك لو ارضعتها
اخت الكبيرة ولو ارضعتها مع الكبيرة او خالها لم يثن واحدة منهما وان كان تحت الرجل صغيرة وكبيرة
طلق الكبيرة ثم ان اخت الكبيرة ارضعت الصغيرة والكبيرة في عدة بعد بنة الصغيرة ولوروج
رجل ابنه الصغير امرأة فارذت وبنت من الصبي ثم اسلمت وتزوج رجل فحلت منه فارضعت بلبنها
ذلك الصبي الذي كان زوجها حرمت علي الزوج الثاني لان الصغير صار ابنا له من الرضاع وكانت
هذه امرأة ابنه محرم عليه ولوروج رجل ام ولد له ملوكا له وهو صغير فارضعت بلبن السيد حرمت علي
زوجها وعلي مولاه لان الزوج صار ابنا للسيد من الرضاع فحرمت علي زوجها باعتبار كونها موطوءة ابنه
من الرضاع وحرمت علي السيد باعتبار ابنا زوجة ابنه ولو تزوج مغيرة طلبها ثم تزوج كبيرة فارضعت
هذه الكبيرة تلك الصغيرة بلبنه اذا قال الرجل هذه المرأة امي من
اول لبن غيره حرمت عليه

فصل في نكاح الرضا

ثم اذا ان يتزوج بعد ذلك وقال او همة او اخطأت او نسيت وصدة فته المراهة فاما صدقان على ذلك
وله ان يتزوجا وهذا استحسان وان ثبت على قوله الاول وقال حتى كما قلت ثم تزوجا ففوت بينهما قياسا
واستحسانا واذا اقرت المراهة ان هذا الذي من الرضاعة او اخي او ابن اخي وانكروا الرجل ثم الكذب
المراهة نفسها وقالت اخطأت فتزوجا فالنكاح جائز وكذلك لو تزوجا قبل ان تكذب نفسها ولو قالت المراهة
بعد النكاح قد كنت اقرت قبل النكاح انك اخي وقد قلت انما اقرت به حتى حين اقرت بذلك وقد وقع
النكاح فاسدا فانه لا يفرق بينهما ولو كان هذا القول من الزوج يفرق بينهما واذا اقر الرجل ان هذه
المراهة اخه من الرضاعة وثبت على ذلك واسمعه عليه شهودا ثم تزوجا ولم يعلم المراهة بذلك فحلت
بهم الحجة بعد النكاح فزوت بينهما ولو اقر بذلك جميعا ثم كذبا لنفسهما وقالا اخطأنا ثم تزوجا كان
النكاح جائزا وكذلك هذا في النسب ليس يلزم من ذلك الامسا عليه لان الغلط والاستباه فيه
ما يتحقق ولو تزوج امرأة ثم قال بعد النكاح هي اخي من الرضاعة او ما استبهته ثم قال او همة ليس
الامر كما قلت لا يفرق بينهما استحسانا ولو ثبت على هذا المنطق وقال هو حتى كما قلت فزوت بينهما
ولو وجد بعد ذلك لا ينفعه مجردة والحاصل ان مثل هذا الاقرار انما يوجب الفرقة بشرط الثبات
عليه وانما قال او همة فقد انعدم ما هو شرطه فلا يوجب الفرقة واذا قال بعد الاقرار هو حتى
كما قلت فقد وجد الشرط وبقي الحكم فلا ينفعه الجور بعد ذلك ولو قال هذه اخي او قال هذه ابنتي
وليس لها نسب معروف ثم قال او همة بصدق وهذا اختلال ما لو قال هذا ابني او قال لأمته هذه
ابنتي ثم قال او همة لا يصدق وحكم بعتق العبد والامة ولو قال هذه ابنتي من نسب قال ذلك امر
وثبت عليه ولها نسب معروف لمرافق بينهما وكذلك اذا قال هي امي وله امر معروف وثبتت على ذلك
لم يفرق بينهما ولو قال هي ابنتي وليس لها نسب معروف ومثلها يولد لمثله وثبتت على ذلك يفرق بينهما
فبعد ذلك ان صدقته المراهة ابنته ثبت النسب وما لا فلا وان كان مثله لا يولد لمثله لا ثبت
النسب بينه ولا يفرق بينهما

الفصل المملك عشرون في النكاح الفاسد وقرن القاضي بين

الزوج والمراهة فان لم يكن دخل بها فلا مهر لها ولا عدل وان كان قد دخل بها فلا الاقل ما حتى ومن مهر
المثل ان كان ثم مسمى وان لم يكن ثم مسمى فلا مهر المثل بالتمام بل وفي العدة وتعتبر العدة من حين
يؤثر بينهما عدل عليا بينا الثلاثة ورحمهم الله وكل واحد من الزوجين فسخ هذا النكاح بغير محضر من
صاحبه عند بعض المستأخ وعنده بعضهم ان لم يدخل بها فذلك الجواب وان دخل بها فليس لواحد منهما
حق الفسخ الا محض من صاحبه كإني البيع الفاسد لكل واحد من المتعاقدين حق الفسخ بغير محضر من
صاحبه قبل القبض وليس له ذلك بعد القبض واذا فزت القاضي بين الرجل وامرأته حكمت فساد
النكاح وكان ذلك بعد الدخول بحيث وجبت عليها العدة ثم تزوجا في العدة نكاحا صحيحا ثم طلعتا قبل
الدخول به فله المهر الثاني كاملا وعليها عدة مستقبله عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله وعند
محمدا رحمه الله يجب نصف المهر الثاني ويلزمها بقية العدة الاولى وكذلك لو كان النكاح الاول صحيحا
وطلعتا بطلقة ثانية بعد ما دخل بها ثم تزوجا في العدة ثم طلعتا في النكاح الثاني قبل الدخول فله المهر
الثاني كاملا عدهما فالحاصل ان الدخول في النكاح الاول دخول في النكاح الثاني اذ حصل نكاح الثاني
في العدة واجمعوا على ان العدة في النكاح الثاني لو كان فاسدا وقرن بينهما قبل الدخول به في النكاح
الثاني لا يجب المهر الثاني ذكر في فتاوي أبي الليث رحمه الله رجل تزوج امرأة نكاحا فاسدا ووجبت له
البيسة انتهى سببه النسب فالنكاح الفاسد بعد الدخول في حق النسب بمنزلة النكاح الصحيح وتعتبر المدة

وذلك ستة اشهر من وقت النكاح عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله وعند محمد رحمه الله من وقت
الدخول قال القاضي أبو الليث والفتوي على قول محمد رحمه الله وذكر في كتاب الدعوى من الامثل
ان تزوجت الامة بغير اذن المولي ودخل بها الزوج وولدت لستة اشهر منذ تزوجا فادعاه المولي الزوج
بنواين الزوج فقد اعتبر العدة من وقت النكاح لامن وقت الدخول فانه وضع المسئلة فيما اذا ولدت لستة
اشهر منذ تزوجا ولم يحك فيه خلافا قال الشيخ الامام شمس الامة الحلواني رحمه الله هذه المسئلة دليل
على ان الفرائض يفتقر بنسب العقد في النكاح الفاسد خلافا لما يقوله بعض متأخريه انه لا يفتقر الا للدخول
وتأويل هذه المسئلة على ما ذكره شيخ الاسلام ان الدخول كان عقيب النكاح فلا فصل فيكون المدعي من
وقت النكاح ومن وقت الدخول اذا تزوجا نكاحا فاسدا وظلما وجات بولده وانكروا الزوج الدخول فمن
أبي يوسف رحمه الله رواية في رواية قال يثبت النسب ووجب المهر والعدة وفي رواية قال لا يثبت
النسب ولا يجب المهر والعدة وهو قول من فزوا ان لم يدخل بها لا يلزمها الولد في مجموع النوازل للطلاق
في النكاح الفاسد ليس بطلاق على الحقيقة بل هو مباركة هي لا ينقض من عددا للطلاق والمباركة في النكاح
الفاسد لا يفتقر بعد مجيء كل واحد منهما الي صاحبه وانما يتحقق بالقول بان يقول الزوج مثلا ركنك
تركها خلت سبيلك

الفصل الحادي والعشرون في بيان ما للزوج ان يفعل وما لا يفعل

بيان ما للمرأة ان تفعل وما لا تفعل ذكر المحققان رحمه الله في ادب القاضي في باب نفقة المراهة
وفي كتاب النفقات اذا منع الرجل امر المراهة او اباحتها او احدا من اهله من الدخول عليها في منزلها
ذلك وكذلك اذا منعها عن الخروج الى بيت الابوين فله ذلك ولكن لا يمنعهم من النظر اليها وتقاضها
والتكلم معها فيقوموا على باب الدار والمراهة ذاهلة الى هذا في حق الابوين وكل ذي رحم محرم
ومن لا يهتم الزوج اما اذا لم يكن محرمًا وبهتته الزوج كان له ان ينفقه من النظر اليها وكذا ان كان
له ولد من غيره ليس له ان ينفقه من ان ينظر اليه بعض روي عن أبي يوسف رحمه الله ان الزوج لا
ملك ان يمنع الابوين من الدخول عليها للزيارة في كل شهر مرتين وان بينهما من الكيونة وفي فتاوي
أبي الليث عن القاضي أبي بكر الاسكاف ان الزوج لا يملك ان يمنع الابوين من الدخول عليها للزيارة في
كل جمعة وان بينهما من الكيونة وعليه الفتوى واما عن الابوين من المحارم فقد ذكر المحققان ايضا في
هذه في الموضوعين انه يمنعهم من الدخول عليها ولا يمنعهم من النظر اليها وقال مستأخ بلح لا يمنعهم من الزيارة
في كل سنة وعليه الفتوى واما اذا ارادت المراهة ان تخرج الى زيارة المحارم بخوالة والعمه
او الى زيارة الابوين فهو على هذا يمنع لا يمنع من زيارة الابوين في كل جمعة وعن زيارة المحارم في
كل سنة وكان القاضي الامام ركن الاسلام على السعدي رحمه الله يقول لا يخرج الى زيارة الابوين ولكن
الابوان محضران منزلهما محضرة الزوج في كل شهر او شهرين مرة وفي رواية فصل بن قاسم عن أبي يوسف
رحمه الله انها لا تخرج الى زيارة المحارم والابوين اذا كانا ينفقان ان عليا يتأخران ان كانا لا ينفقان ان
عليا يتأخران ان كانا في زيارة شهرين وخوالة وذكر هذه المسئلة في هذه النوازل في موضع اخر وقال
يذهب الى الابوين لعيادة ان مرضا او مرضا احدهما ولا يمنعها الزوج عن العيادة اما غيره هذا فلا ذكر في
فتاوي أبي الليث ان للزوج ان يضرب امرأته على اربع خصال وما هو في معنى الاربع احدها على ترك الزينة
لزوجها والزوج يبريها والثانية على ترك الاحابة اذ ادعاهما الى فراشه والثالثة على ترك الصلاة وفي
ترك الغسل والرابعة على الخروج من المنزل وفي كتاب العلل ليس للزوج ان يضرب امرأته على ترك الصلاة
وليس للاب ان يضرب ولان علي ترك الصلاة وفي رواية لعقلك وللرجل ان يامر جارية بالكناية بالنسل

رحمة الله هذا الفصل في الكتاب بعض ما يحتاجوا لوالا يعرف بينهما خصوصية الوكيل بل ينتظر حضورها كما لا بد من
خصوصية الاب وبعضهم قالوا يعرف بينهما ولو ان امراة كبيرة روجت نفسها من صبي وهو ليس بفعل لها يعرف ان
ولها قبل النكاح عن الصغير ابوه ثم ان ولي المرأة دفع الامراة الى القاضي والقاضي ينفق بينهما ولا ينتظر بلوغ
الصبي لان سبب الفوقه وتعتق وهو عدم الكفاة وانه مما لا يجري رواه البلوغ الصبي ولكن لا ينفق بينهما
عالم يكن عن الصغير ختم حاضروا لو ان معزها لا يجري صحته ووجهه ولها امراة كبيرة فاذا هو محجوب
والقاضي يعرف بينهما الحال محضه ولها ولو لم يكن محجوبا الا انه لا يصير اليها والقاضي يصب عنه ختما ان لم
يكن له ولي ويوطئه فان لم
يصير اليه فرق القاضي بينهما

الفصل الثالث والعشرون في الحضانة والامتناع بالولد اذا امتنع

من صغره وله وهي منكوحة او مائة ذكرتمس الامة الحلو الي رحمة الله في شرح كتاب ادب القاضي للحضات
انما يجبر على ذلك سواء كان الزلد باخذ من لمن غيرها ولا ياخذ في ظاهرها رواية عن ابي يوسف رحمه
الله انما يجبر اذا لم يلح من لمن غيرها وذكرتمس الامة المسرحية رحمه الله في باب نفقات الصبيان من ادب
القاضي انما يجبر اذا لم ياخذ الزلد من لمن غيرها من غير خلاف قال الصالح ولو لم يكن للصبي مال وليس
للاب مال يجبر الامر على ذلك وهو الصحيح لانها ذات لبيار في اللبن تهو نظير ما قلنا في الرجل اذا عاقب
وترك امراة وصغيرة ولا مال للغائب والمرأة مال والمرأة تجبر على الاتفاق على الصبي علام يرجع على الاب
كذا همنا واذا امتنت الامر وليس احد من النساء للصغير ذار حرم محرم حتى الحضانة للرجال من الحضانة
على ترتيب الميراث فان لم يكن عصبة بهذا الحق ثبت لدوي الارحام في اخر نفقات الحضات في باب
حق الرجال في الولد الامر وغيرها من النساء اوليها بالولد ما لم يتزوج فاذا تزوجت فالاب او ولي لا
ان يتزوج بذي رحم محرم من الولد مخيبيد لا يكون الاب او ولي بالصغير بل هي اولي مثله امه الصغرى اذا
تزوجت لغير الصغير لا يكون الاب او ولي فاذا عرفت هذا في العم وكذا اذا تزوجت بذي رحم محرم اخر
حيلة الامر وهي ارامها اذا اجتمعت مع الحالة ذكر في الجامع الصغير وفي موضع اخر ان الحدة وان علت
اولي وهو الجواب الصحيح وذكر الحضات في اخر النفقات ان الحالة اولي امه اب الاب لا تكون بمنزلة
من كان من قرابة الامه هذه الحيلة في نفقات الحضات في الرواية اظهر ولو كان للصغير اخوة لامه في الملم
اولي فان كانوا سواها فأكبرهم سنا في اخر النفقات المرأة اذا طلقت وهي ام ولد او امه او مكاتبه ليس
لها حق امساك الولد حتى الحضانة بعد ذلك ينتظر ان كان الولد حرا لا يكون مولاهن اولي به وان
كان ربيعا كانت مولاهن اولي به وهذا الجواب في المكاتبه محمول على ما اذا ولدت قبل الكتابة امّا
اذا ولدت بعد الكتابة فهو اولي به من غيرها لانه يدخل في مكاتبته في باب الولد عندهم يكون من ادب
القاضي واذا امتنت الامر حتى وصلت الحضانة الي ام الامر ليس لها ان تنتقل الي مصرها وان كان العقد
بها ما هو حق الامر خاصة في ادب القاضي في باب المرأة يطلعها زوجها فيريد ان يخرج وليس لام الولد
اذا اعتقه مولاهن ان يخرج بالزلد من المهر الذي فيه ابوه الابن اذا بلغ بخير بين ابويه وقبل البلوغ
الاب احق اذا بلغ سبع سنين فان اراد بعد البلوغ ان ينفق له ذلك وان كان فاسدا ارتخى عليه شيء
لمن الاب بسبب ذلك فان اراد قبل الاب ان ينفق الي نفسه وان كانت بنتا فان اد الاب ان ينفق الي نفسه
ان كانت بكر له ذلك وان كانت ثيبا ان كانت مأمونة ليس له ذلك وان كانت غير مأمونة له ذلك فان
اختلف الاب واليمنت البالغة ليس له عن حالها وكذا العليم اذا بلغ عاقل زال ولاية الاب واخى للاب
ان كان

الفصل الرابع والعشرون في المطلقه بغير نكاح ذكر في باب الاحصان من
نكاح الاصل اذا اقرت المطلقة

الغلاف

الثلاث بعد ما تزوجت باخر وطلعتها ان الزوج الثاني قد دخل في حل للزوج الثاني ان يتزوج بها لا غير
بذوال الحجة التي هي حق الشرح والعبد مصدق فيها هو حق الله تعالى ولم يشترط في الكتاب ان يكون ثمة
وكذلك لو اخرج عنها بذلك ثمة يربو به انها اذا ارسلت رسولاً بذلك كان الحول كما في الفقه والعدالة
في الرسول ولم يشترط ذلك في المرأة في تجزئ التدوير اذا كانت المطلقة الثلاث الى زوجها وقالت
تزوجت زوجها ودخل بي وانتصت عدتي جاز له ان يتزوجها ويصدقها اذا كانت عند ثمة او وقع في قلبه
بما صدقة ولو قالت له حللت لاجل له ان يتزوجها بالمرتبقة لاختلاف الناس في حلها للاول بمقد
العدة الثاني قبل الدخول وان كان الزوج هو الذي اقر بالدخول والمرأة ما اقرت بذلك لم يحل للزوج
الاول ان يتزوجها ولا يصدق الزوج الثاني عليها وان كان قد دخل بها ولو انكرت الدخول بعد ما
تزوجها الاول فاقرارها لم يصدق في ذلك لكونها متناقضة فيه وان كان الزوج الاول بعد ما تزوجها
انكر ان يكون الزوج الثاني دخل بها وادعت في الدخول كان القول قولها لان اقرار الزوج الاول على
النكاح بعد نكاح الثاني اقراره بالدخول دلالة ولما اقر بذلك صرحاً انكر لا يلتفت الي انكار ذلك
كذلك ههنا يريد بقوله لا يلتفت الي قول الزوج الاول ان يقول لا يظهر فتاد النكاح من الاصل اما
بمسند النكاح بقوله الخال حتى يجب عليه نصف المسمى ان لم يكن دخل في ذكر المسئلة معسرة وفي تجزئ
الدوي وقال الحسن بن زباد اذا تزوجها ولم يخبره بشي ثم قالت لم اتزوج او لم يدخل بي في الثاني
وكذا الزوج فالقول قول المرأة في ذلك ولو كان الزوج هو الذي قال لم يتزوجي او لم يدخل بك
الثاني وقالت المرأة لا بل كان ذلك فالقول قولها وبمسند النكاح بقوله ولما عليه نصف المسمى ان لم يدخل
بها والكل ان دخل بها وفي فتاوي ابي الليث رحمه الله المطلقة الثلاث اذا طلعتها الزوج الثاني واعتدت
مبتدعات الى الزوج الاول ينكح جديدهم ادعت ان الثاني لم يكن دخل بها فان كانت عالة بشرابط
الحلل الاول لا يصدق وله ان يسكنه وان كانت عالة بشرابط صدقت لان اقرارها على النكاح مع العلم
بشرابط الحل اقرار بوجود تلك الشرابط فاما الاقدام مع الجمل بشرابط لا يكون اقرار بوجود الشرط
وفي نكاح المسك قال هشام رحمه الله مسالت محمد ارجه الله عن رجل طلق امرأته بعد الدخول ثم تزوج
بزوج اخر بعد الطلاق بيوم فقال الزوج تزوجتك ولم تنقض عدتك وقالت قد كنت اسقطت بعد الطلاق
فالقول قول الزوج وان بدأت في قبل ان تزوج نفسها من هذا الرجل او بعد ذلك وقالت قد كنت
اسقطت بعد الطلاق وانتصت عدتي وتزوجت قبل قولها فان قال الزوج بعد ذلك كنت في العدة
حين تزوجتك فسخت النكاح بينهما ففسخت لهما بنصف المهر على الزوج وفي طلاق المسك ابو سليمان عن
ابي يوسف رحمه الله رجل طلق امرأته ثلاثاً فكنت شهرين ثم تزوجها رجل فقالت بعد النكاح لم تكن عدتي
انقضت لم تصدق المرأة وله ان يسكنه في قول ابي حنيفة رحمه الله وقولها وتزوجها نفسها اقراراً بانقضاء
العدة ولو كان المتزوج بعد الطلاق في وقت لا تستغني العدة في مثله قبل قولها ولو تزوجها الزوج الاول
بعد سنين من وقت الطلاق فقالت بعد ذلك لم اتزوج غيرك فالقول قولها وليس هذا كالعدة واذا
عادت الى الزوج الاول وتزوجت نفسها منه وكان ذلك بعد مضي مدة يمكنها الاعتداد والتزوج باخر
والاعمة اومن الثاني ثم قالت من حلاله بلرده يودم لم يصدق في ذلك وان كان اقل من ذلك ينبغي ان
تصدق في الثاني ثم قالت من حلاله بلرده يودم لم يصدق في ذلك وان كان اقل من ذلك ينبغي ان
تصدق في الثاني ثم قالت من حلاله بلرده يودم لم يصدق في ذلك وان كان اقل من ذلك ينبغي ان
تصدق في الثاني ثم قالت من حلاله بلرده يودم لم يصدق في ذلك وان كان اقل من ذلك ينبغي ان

الا ان الكتاب من الغائب مع الخطاب من الحاضر فيترقان من وجهه فان الحاضر اذا خطبها فلم يجبه في مجلس
الخطاب واجامه في مجلس اخر لا يصح النكاح وادانها الكتاب وقوات الكتاب ولم تزوج نفسها منه في ذلك
المجلس وانما زوجت نفسها منه في مجلس اخر بين يدي اليهود وقد سمع اليهود كلامهما في الكتاب يجوز النكاح
واذا بلغها الكتاب فثالثت زوجت نفسها من فلان وذلك بحضر من اليهود لا ينفق النكاح وان بلغه الخبر
ولما عنده اي حنيفة ومحمد رجهما الله لان سماع اليهود كلام المتعاقدين شرط انعقاد النكاح والشهود
ان سمعوا كلامهما لم يسمعوا كلام الزوج ولو قرات الكتاب على اليهود او قالت انا فلانا كذا في خطبي
فاشهدوا اني قد زوجت نفسي منه صح النكاح لان اليهود سمعوا كلامها بايجاب العقد وسمعوا كلام الخطاب
باسماعها اياهم اما بقراءة الكتاب او العادة عنه وان جاء الزوج بالكتاب محتوما وقال هذا كتابي الى فلانة
فاشهد واعليه لا يصح في قول اي حنيفة ومحمد رجهما الله حتى ينزل عليهم الكتاب او يعلم ما في الكتاب خلافا
لاي يوسف رجه الله ثمرة الخلاف تظهر فيها ان احمد الزوج الكتاب مشتهدا وان هذا الكتاب الي فلانة
ولم يشهدوا بما في الكتاب لا قبل الشهادة عندهما ولا ينقض بالنكاح وادان الرسل اليها رسولها والمروءة
والصغير والكبير العدل والفاسق في ذلك على السواء لان الرسالة تبليغ عبارة المرسل الى المرسل
اليه ولكل واحد من هؤلاء عبارة مفهومة تبليغ الرسالة منهم فان ابلغ الرسالة وقال ان فلانا
ليسا لك ان زوجي فنسلك منه فاشهدت انك قد زوجت كان ذلك جائزا اذا اقر الزوج بالرسالة او
قامت عليه البيينة لان الرسول بلفظ عبارة المرسل وكان المرسل حاضرا بنفسه وعبر عن نفسه بين يدي
الشهود وان كان الرسول قد خطبها ومن لها المهر وقال امرني بذلك فزوجت نفسها ثم حضر الزوج وصعد
الرسول في الرسالة والامر بالصمان صح النكاح وصح الصمان اذا كان الرسول من اهل الصمان وادى
الصمان جميع ذلك على الزوج وان كذبه في الامر بالصمان وصدقة في الرسالة صح الصمان وصح النكاح
فيما بين المرأة وبين الرسول لا في حق المرسل حتى كان للمرأة ان تزوج على الرسول بالصدقة ولا يرجع الرسول
على الزوج بما ادوى من ذلك وان كذبه في الرسالة والامر بالصمان ولا بيعة له على ذلك فالنكاح باطل
ولا مهر على الزوج ولها ان تطالب الرسول بالمهر لان في زعمها ان النكاح صحيح وان الصمان صحيح بعد
هذا اختلفت الروايات ذكرني نكاح الاصل وفي بعض روايات كتاب الوكالة ان تطالب الرسول بجميع
المهر فتقبل في المسئلة روايات وتقبل اختلف الجواب لا اختلاف الموضوع وهو الصحيح موضوع ما ذكرني
كتاب النكاح ان القاضي يزوج بينهما بلفظ ذلك حتى لا يبقى معلنة مظلومة فسقطت نصف المهر عن الاصل
بزعمها تكون العتقة جارية من قبل الزوج قبل الدخول فيسقط عنه الصمان وموضوع ما ذكرني كتاب
الوكالة ان المرأة لم تطالب المقربين لكن قالت اصبر حتى يتر بالنكاح او اخذ بيعة على الامر بالنكاح فيفي
جميع المهر بزعمها على الاصل فلكذا على الكفيل وان قال الرسول لم يامرني فلان وليكن ان وجهه واضمح
المهر ففعلت اجاز الزوج النكاح جاز عليه ولم الرسول الصمان ان في الزوج ان يجيز النكاح لم
يكن على الرسول شي من الصمان لان اصل السبب قد استثنى برد الزوج النكاح فينتهي حكمه وهو وجوب الصداق
وبراة الاصل حقيقة تزوج براءة الكفيل واذا عتق عند النكاح واحد وهو ولي من الجانبين بولاية
اصلية نحو الملك او العتقة او بولاية عاصمية عن الوكالة صح العقد بين الاول اذا زوج ابنه اخته
الصغيرة لابن اخيه الصغير وليس لها ولي اقرب او زوج ابن عمه وبني صغيرة من نفسه لا ولي لها اقرب منه
ولو كانت ابنة العم كبرت قال لها اني اريد ان ازوجك من نفسي فسلكت وهي بكر فذهب وتزوجها ببيان الماني
اذا وكله رجل ان يزوجه فلانة وكلت فلانة ان يزوجه من ذلك الرجل او وكلت المرأة رجلا ان يزوجه
نفسه فزوجها ولا يتوقف شرط العقد على ما رواه المجلس عند اي حنيفة ومحمد رجهما الله خلافا لاي يوسف

رحمة الله حي ان فصولها لو قال زوجت فلانة من فلان ومما غايبان ولم يتقبل منه احدا وقالت امرأة
زوجت نفسي من فلان الغائب ولم يتقبل منه احدا وقال رجل تزوجت فلانة وهي غائبة ولم يجبه عنها احد
فبلى قول اي حنيفة ومحمد رجهما الله لا يتوقف هذا على اشارة الغائب وعلى قول اي يوسف رجه الله
يتوقف وكذلك اذا كان فصولها من احد الجانبين وكذا من الجانب الاخر فينوقف كلامه اختلف ولو
قال فصولي زوجت فلانة فقال رجل فصولي قبلت عنه في هذه المسائل يتوقف العقد على الاشارة بلفظ
هذا هو الكلام في النكاح وانفق علما وانما ان شرط العقد في باب البيع لا ينف على ما رواه المجلس حتى
ان الرجل اذا قال لزوج استشهدوا اني لينة عبيد فلانا فبلغ ذلك فلانا فقال قد استشهدت لم يجز
بالانفاق قال محمد رجه الله ولو كتب الي رجل يعني عبدك بالف درهم فقال بعت كان جائزا قال شيخ
الاسلام وهذا الجا ديم لان الحاضر لو قال لغيره يعني عبدك بكذا فقال بعت لايه البيع مالم يتقبل قبلت
فكذا اذا كتب فلا بد من زيادة شي وذلك بان يكتب قد استترت عبدك بكذا فبيعه مني وان قال لا
بعت لم يجز بيم البيع بينهما لو كان حاضرا وذاكرته في الامة السرخسي رجه الله وجهه صحيح ما ذكر محمد رجه
الله ان قول الحاضر يعني يكون استيما عادة وعرفا ومن الغائب اذا كتب احد شرطه العقد عادة فاذا
انتم اليه البيع

الفصل الثاني والعشرون في مسائل الفروع الجارية بعد

امارة غزلت فظن زوجها ثم وقع بينهما فزنته واختلفا في الغزل فقال كل واحد منهما الغزل لي فان كان
الزوج يتبع الظن فالغزل لها وعليها مثل فظن الزوج لان الظاهر انه اشترى الظن للتجارة لا للغزل
المرأة فتصير المرأة غاصبة بالغزل وان لم يكن للزوج يتبع الظن فالغزل له لان الظاهر انه
اتامل الظن الي ست لغزل المرأة والظاهر ان المرأة تغزل للزوج وكذلك هذه الجواب فيها اذا طغت
المرأة القدر من المحرم الذي جابه الزوج ولو قال لها الزوج حين جاء بالظن اغزلي فيكون لك ولي
منه الثوب فالمستاع فالغزل للزوج ولها اجر مثلها لانه استأجرها ببعض ما يحصل من عملها فان اختلفا
كان القول قول الزوج لان هذا الشرط هو شرط المجر ليسناد من قبله فيكون القول له مع مبيته
هذه الجملة في فتاوي اهل سمرقند وفي نكاح فتاوي اي الليث رجه الله امرأة غزلت فظن زوجها باذنه
وكا ناسيها من ذلك الكرياس وشترت بالثمن امتهن الحاجة بينهما واخذت ببعض الكرياس ثياب البيت
فجميع ذلك من الكرياس وما اشترى به للزوج لان المرأة تغزل للزوج عادة فيكون ذلك للرجل الا اذا
اشترى لها او علم عادة انه اشترى لها فيكون لها وفي فتاوي اي الليث رجه الله رجل كان يبيع
الي امرأة ما يحتاج اليه وكان يرفع اليها لحياءا وراهم ويقول اشترى فظنوا اغزلي وكانت
تشتري وتقول لم يبيع وتشتري بثمنها امتهن البيت كانت الامتهن لها لانها اشترت من غيره فكيل الزوج
اباها بالشر ففكون مشتركة لنفسه ولو اشترى الزوج فظنوا فغزلة المرأة باذنه او بغيره كان ذلك
للزوج لان هذا من جملة خدمة البيت وكانت غاملة للزوج وفي المستأجر عن اي يوسف رجه الله في
رجل اشترى فظنوا امرأة ان تغزله فغزلة فهو لها ذنه ولا شي عليها هو مائة الطعام وضعه في
بيته فاكلته وفيه ابنا رجل فظن لغزله امرأة ولم يتقبل لها اغزله او قال لها اغزلي وبوك عند
نقعة لئلا تاكله وتتبعها ولم يزوجها اكل منها ثم نقعة فاشترت منها فظنوا فغزلة فهو للزوج في جميع هذه الوجوه
وان فرض لها في كل شهر نقعة واشترت منها فظنوا فغزلة فهو لها وان كان له في بيته فظن فغزلة بغير امره
فهو لها وفي نوادر هشام عن محمد رجه الله رجل اشترى فظنوا فغزلة امرأة فقال لها الرجل اغزلي لبي
امري فالقول قوله قال لان الظن له رجل حيا الي معتد الغير وقال انفق عليك مادمت في الحق الي ان

تزوج نفسك متى اذا انقضت عدتك ورضيت به المرأة فانفق عليها حتى انقضت عدتها كان له ان يرجع عليها
 بما انفق زوجته نفسها اولم تزوج في فتاوي النكاح وحكي عن بعض المشايخ ان الزوج انما يرجع اذا شرط الرجوع
 عند الاتفاق بان قال انفق عليك بشرط ان تزوجني نفسك متى فان لم تنفقي رجعي عليك بما انفق اما بدون
 شرط الرجوع لا يكون له حق الرجوع والاصح انما اذا ارادت نفسها منه لا يرجع عليها بما انفق وان لم تزوج
 نفسها منه يرجع عليها بما انفق بشرط الرجوع عند الاتفاق اذا لم يزوج نفسها منه او لم يشترط هذا اذا
 انفق عليها بشرط التزوج فاما اذا انفق عليها من غير هذا الشرط ولكن علم عرفا انه ينفق بشرط ان تزوج
 نفسها منه اختلف المشايخ فيه منهم من قال يرجع علي فاس ما ذكره النكاح لان المردف كالمشروط وهو
 الاشبه عندنا قال الصدر الشهيد وجهه انه الصحيح انه لا يرجع ومن هذا الجنس اذا قال الرجل اعلم اني
 كرمي هذه السنة حتى ارجعك ابنتي فعمل معه السنة كلها ثم بدا للرجل ان يزوج ابنته منه هل يجب للرجل
 عليه اجرة مثل غلله وقد اختلف المشايخ فيه بعضهم قالوا لا يجب وبعضهم قالوا يجب وهو الاشبه وكذلك لخلها
 فيما اذا عمل العامل ابنته من غير اسرار ابنته اياه بالعمل بشرط التزوج ولكن علم انه انما يعمل معها طمعا
 في التزوج وعليه هذا اذا قال الرجل اعلم اني كرمي حتى افعل في ذلك كذا وكذا ثم اني ان يفعل رجل
 زوج ابنته وجهرها فانت ابنته تزعم ابوها ان الذي دفع اليها من الجهار ماله وان لم يمتد منه ما
 اعادها من ماله قال الزوج وعليه الاب البينة لان الظاهر شاهد للزوج لان الظاهر ان الاب اذا جهز
 ابنته فدفع اليها ذلك بطريق الملك والبينة الصحيحة ان يشهد عند التسليم الي ابنته اني اعطيت هذه
 الاشياء الي ابنتك بطريق العارية او بكتب نسخة معلومة ويشهد الاب علي انوارها انما جميع ما في هذه
 النسخة ملك والدي عارية في يدي منه لكن هذا يصلح للنكاح لا للاحتياط لحواله انما اشترى لها بعض
 هذه الاشياء في حالة الصغر ثم اذا انقضى لا يصير للاب فيها بينة وبين الله تعالى فالاحتياط ان يشترى
 منها ما في هذه النسخة بشئ معلوم ثم ان البينة تنزيه عن الثمن وحكي عن الالقاضي الامام ركن الاسلام
 علي السعدي وجهه انه ان القول قول الاب لان اليد استقضية جهة فيكون القول قوله انه باي جهة
 استأجره اخذ بعض مشايخنا وهكذا ذكره شمس الامية السرخسي وجهه انه في شرح كتاب المستدعي في باب
 الرصينة بالمال فقال العارية تنزع والهيبة تنزع والعارية اذا كان مسترا ان الاب يدفع ذلك جهرا لا عارية كما في بياننا
 والقول قول الزوج وان كان العرف مشتركاً فالقول قول الاب وفي فتاوي ابى البت وجهه انه امرأة
 ماتت واتخذت والدها مائتا بيت زوج البنت اليه بقرعة فدفعها اليها المائتا فطلب الزوج قيمة
 البقرة فان اتفقا انه بعت اليها وامرها ان تدفع وتطعم من اجتمع عندها ولم يذكر القيمة لسبب ان
 يرجع عليها لانها فعلت ما فعلت باذن الزوج من غير شرط القيمة وان اتفقا علي انه بعت اليها لتدفع وتطعم
 من اجتمع عندها ليرجع بالقيمة عليها كان له ان يطالبها بالقيمة لانها اتفقا عليها بشرط القيمة وان اختلفا
 في ذلك فالقول قول ام الحقيقة لان حاصل اختلافهما في شرط الثمن وام الحقيقة تنكر ذلك **نوع في**
مسائل المتفرقات اذا اسلم احد الزوجين المجوسين في دار الاسلام عرض القاضي الاسلام
 علي اخر فان صرح بالابا بالقاضي لا يعرض عليه الاسلام مرة اخرى ويترق بينهما فان سكنت ولم يقل شيئا
 بالقاضي يعرض عليه الاسلام مرة بعد مرة حتى يتم الثلث واحتياطاً كسبته في شرح السير في باب ما يكون
 انا وما لا يكون انا فاعلي شرط اذعت امرأة علي زوجها انه صالحا من نفقة علي عشرة دراهم
 كل شهر وقال الزوج صالحك علي خمسة دراهم كل شهر فالقول قول من يشهد له نفقة مثله ان كان
 نفقة مثله عشرة او اكثر فاعشرة وان كانت خمسة او اقل فلها خمسة دراهم ذكره شيخ الاسلام في

شرح كتاب الرجوع عن المفادات والنفقة للناسخة ما دامت علي شئونها والمسئلة معروفة وليست في
 ان تكون نفقة معروفة او لا تكون معروفة لان الناسخة انما لا تستحق النفقة خالفاً للنسوة لان النفقة
 انما يجب بان الاحتباس في بيت الزوج فبدون الاحتباس لا يجب وفي حق هذه المعنى المفروضة وغير المفروضة
 علي السوا اليه اشار محمد رحمه الله في الجامع في باب الثاني من كتاب النكاح تزوج الرجل امرأة لاجل ابنة
 وبعث الرجل بعد ايا سوي الرسي الي المرأة ثم مات الابن قبل تسليم المرأة اليه هل يرجع الاب بما بعثت
 اليها اباه ينظر ان كان يثبت اليها من مال الابن برصانه لا يرجع وان كان يثبت من مال نفسه يرجع
 في المستألو تزوج امرأة علي ثوب موصوف الي اجل فلما حل لاجل غصبته من الزوج ثوباً علي تلك الصفة
 فهو نقصان ولو تزوج امرأة علي خادم وسط فغصبته منه خادم ما فهو ليس بنقصان وحل تبرع بالمهر عن
 الزوج ثم طلبها الزوج قبل الدخول بها عام نصف المهر الي ملك الزوج ولو كانت العروقة من قبل عام
 كل المهر الي ملك الزوج وفي كتاب النكاح من الزيادات من بقي دين غيره بسبب نفقة ارتقاع ذلك
 السبب يعود المقتضي الي ملك القاضي ان قضاه بغير امر المقتضي عنه وان قضاه بامر المقتضي عنه يعود الي
 ملك المقتضي عنه وذكر في مجموع التوارك سبل شيخ الاسلام رحمه الله عن رجل ادعي علي امرأة انما استكسبه
 وحلاله وهي تقول كنت امرأة طليقة وانقضت عدتي فنزوجة بهذا الرجل الثاني والرجل الثاني يدعي
 ذلك ولم يتم لهذا المدعي بينة فتوسط المؤسسون بين المدعي وبين هذه المرأة حتى اختلفت منه بال
 واعتدت هل حل للزوج من غير عيب للعدت قال لا حاجة الي تحديد العدت الي الاعتذار عن المدعي
 ولا حاجة لهذا الخلع لان نكاح المدعي لم يثبت فكيف يصح الخلع واقدمها علي الخلع وان جعل كارتا رها
 بالنكاح والالة الا ان اقرارها الاول صريحاً بعد ما اقرت للثاني لا يصح فكذلك اقرارها ولا تمن طريق
 الاولي ان ادعت امرأة علي رجل نكاحاً وحجروا استخلف علي قولها خلعت فزمت علي تلك الحفوفة معه
 في النكاح لا ينفك النكاح حتى لو تزوجت بزوج لا يجوز لان النكاح لا ينفك بخلاف البيع فان هناك
 اذا خلعت المدعي عليه وعزم المدعي علي ترك الحفوفة ينفك البيع اما اذا عزم قبل الخلع لا ينفك
 البيع في باب من البيع في الغيب وغيره يكره ان اقاله من بيعه الجامع والله اعلم بالصواب **باب**
كالاطلاق هذا الكتاب يشتمل علي خمسة وعشرين فصلاً الاول في بيان الطلاق
 او حاملاً قد استبان حملها وهذا لان الاصل في الطلاق الخطر والاباحة باعتبار الحاجة وذلك ليل
 الحاجة الا اذا ام علي الطلاق في زمان كال الرعية فيه وزمان كال رعية الزوج فيه زمان الحمل
 سنة علي المولد وزمان الطهر الذي لم يجامعها فيه لانه لم يحل مقصوده منها في هذا الطهر اما
 زمان الحيض زمان نفرت عنها طبعاً وشرعاً والطهر الذي جامعها فيه زمان قلة رغبته فيها ليحصل تصور
 منها في هذا الطهر فكان الطلاق في الطهر الذي لم يجامعها فيه وفي حالة الحمل واقعا عن خافه فيكون
 سنيا وفي الطهر الذي جامعها فيه وفي زمان الحيض واقعا عن حاجة فيكون بدعياً ثم طاهر ما ذكره
 محمد رحمه الله في الاصل في هذه المسئلة يدل علي انه بطلان متى طهرت من الحيض فانه قال بطلانها اذا
 طهرت من الحيض قبل ان يجامعها واختار بعض مشايخنا خيراً لا يتابع الي اخر الطهر ليكون البعد عن
 نظو لمدة العدة وهو رواية ابى يوسف عن ابى حنيفة رحمه الله ثم الطهر الذي لم يجامعها فيه انما يكون
 ومما للطلاق السني اذا لم يجامعها ولم يطل في الحيضة التي سبقت هذا الطهر فان الجامع في حالة الحيض
 والطلاق في حالة الحيض حرمان الطهر الي عتبه من ان يكون محلاً لخل للطلاق السني فن عليه في
 الزيادات وهذا اذا لم يراجع حين طلبها في حالة الحيض واما اذا راجعها فقد ذكر في الاصل انها

اد اظهرت ثم خاضت ثم ظهرت طلبها ان ساء وهذا السادة الي ان بالمرجة لا يعود الطهر الذي عتبت
الحيض محل الطلاق السبي وذكر الطحاوي انه يطلق في الطهر الذي في الحيضة وهذا السادة الي انه يعود
محل الطلاق السبي قال ابو الحسن ما ذكره الطحاوي قول ابي حنيفة وما ذكره في الاصل قوله لو طهر
في حالة الحيض ثم تزوج ثم اراد ان يطلق في الطهر الذي في هذه الحيضة فهذا الطلاق يكون سنيا
بالاقاق وهذا كله اذا كانت المرأة مدخولا بها وهي ممن يحض فان كانت ممن لا يحض لصغرها وكبر طهرها
سني ساء واحدة وان كان عتبت الجماع وكذلك الحمل وقال في الفصل بين الطلاق والعتاق في حق
الابنة والصغيرة لشهر الصحيح من هب علمنا لان الطلاق في حق ذوات الاقارب الطهر الذي جامعها
فيه اما كان حراما لانه ربما يكون سببا للندم بان يظهر بها حمل فيندم على طلاقها واما يقع بناح الانواع
بشرط ان يامن الندم هذا المعنى في حق الابنة والصغيرة قال الشيخ الامام محمد بن ابي حنيفة في قوله
انه وان شئنا يقول هذا اذا كانت صغيرة لا يرجع منها الحيض والحمل فاما اذا كانت صغيرة يرجع
منها الحيض والحمل فالفضل لا يفضل ان يفصل بين جامعها وطلاقها يشهد في الاصل اذا طلق امراته في طهر لم
يجامعها فيه واحده ثم راجعها في ذلك الطهر بالقول فله ان يطلقها ثانيا في ذلك الطهر وكان سنيا عنه
الي حنيفة رحمه الله وعند ابي يوسف لا يكون سنيا عنه مجرد اتيان وعلى هذا الخلاف اذا راجعها
بالقبلة والملاسة فابو يوسف رحمه الله يقول بشرط الفصل بين طلاق في السنة الحقة الكاملة
ولم يوجد ذلك ههنا و ابو حنيفة رحمه الله يقول الفصل بالحصة اما يعتبر اذا كانت الثانية تقع
في العدة والمراجعة ارتفعت العدة وكانت الثانية بمنزلة ابتداء الايقاع وقد حصل في طهر الجماع
فيه فيكون سنيا ثم الغنى لا يبي حنيفة رحمه الله في المسئلة ان ايقاع الثانية حصل عن حاجة فيكون
سنيا كما لو كان مكان الرجعة نكاحا بيا نه ان الحاجة الي ايقاع الثانية عليها حاجة الملامس عنها عند
عجزه عن الامساك بالمعروف وقد تحدثت هذه الحاجة بالمرجة فانه عا د فله في القسم فيجب عليه
الامساك بالمعروف وذكر في المسئلة النكاح على الخلاف ايضا وما ذكرتموه اذا قال لامرأة ولم
يدخل بها انت طالق ثلاثا للسنة وقت واحدة ساعة ما تكلم به فان تزوجها وقت اخرى ساعة تزوجا
في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف لا يقع حتى يفي شهر كامل من الطلاق الاول وكذلك لو كانت حائلا
وقال لها انت طالق ثلاثا للسنة حتى وقت واحدة ساعة ما تكلم به فلو وضعت حملها بعد ذلك بنوم
وتزوجها وعلى هذا اذا المسألة بشهوة ثم قال لها في حالة الملاسة انت طالق ثلاثا للسنة يقع عليها ثلاث
تطلعات على التماس بعد ابي حنيفة رحمه الله ولو كان راجعها بالجماع فان لم يحبل فليس له ان يطلقها
اخرى ولو حبلت فله ان يطلقها اخرى عند ابي حنيفة رحمه الله ويكون سنيا وقال ابو يوسف ليس له ان
يطلقها اخرى فابو يوسف مذهبنا في الاصل ان الشرط للفصل بين طلاق السنة الحقة الكاملة فابو حنيفة
رحمه الله فرق بينهما اذا حبلت وبينهما اذا لم تحبل والفرق انهما اذا لم تحبل فهذا طهر جامعها فيه والطلاق
عتب الجماع في الطهر لا يكون سنيا لاحتمال حدوث الندم على ذلك لاستباه الامر وهذا المعنى لا يتأني
اذا كان الحبل ظاهرا ولو طهرها وهي صغيرة ثم خاضت وطهرت قبل مضي الشهر فله ان يطلقها اخرى في
قولهم جميعا لان الشهر انما يعتبر للفصل بين الطلاقين في حق الابنة والصغيرة لا عن الحيض
فاذا وجد الحيض سقط حكم التول ولو طهرها وهي من ذوات الاقارب لم يستفد ان يطلقها اخرى في
باس عدا اليه حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف رحمه الله لا يطلقها حتى يفي شهر وان طلق امراته
التي لم يدخل بها ولم تحبل في حالة الحيض لم يكن مكرها لانه ايقاع الحاجة لان جميع الانسنة في حق
غير المدخول زمان كال الرغبة لانه لم يقض طهره منها والمزناق الي ما لم يبل وبه فارق المدخول

بها ولو طلق غير المدخول بها ثلاثا بدعي فتنع حق العدة وسوا بين المدخول بها وغير المدخول مكرها في
حق المدخول بها ولم يجعله مكرها في غير المدخول بها لان الجمع انما كره لحم باب النكاح وانه لا يختلف
فاما الايقاع في حق المدخول بها في زمان الحيض انما كره لانه زمان العدة عنها فيكون ايقاعا لعن
حاجة وجميع الانسنة في حق غير المدخول بها زمان كان الرغبة فيها وكان الايقاع عن حاجة فانتزعا
والمرأة التي خلاها زوجها في حق سراعاة وقت الطلاق بمنزلة المدخولة لان الخلوة اقيمت مقام المدخول
في حق بعض الاحكام فكذلك في حق هذا الحكم احتياطا والطلاق الثاني ليس بشي في ظاهر الرواية وفي
زيادات الروايات انه شئ والمحلل سني كان في حالة الحيض او في غير حالة الحيض وفي المسئلة ذكر مسئلة
الحمل هذه الصورة والباس بان تحلل في الحيض اذا راي سنا كره وفيه ايضا لباس بان تحل امراته
في حالة الحيض والباس لها ان تخار بنفسه في الحيض وفيه ايضا ادركت واختارت بنفسه فلا باس
للغاضي ان يفرق بينهما في **الفصل الثاني في بيع طلاقه من كسبه** وفي غضب
قالة الحيض والله الموفق ان المصنف فيهم تخطت الكلام فاسد الترتيب الا انه لا يضرب ولا يشتم كما يفعل المجنون
ان المعقوه من كان قليل التهم تخطت الكلام فاسد الترتيب الا انه لا يضرب ولا يشتم كما يفعل المجنون
طلاق الصبي غير واقع وكذا طلاق المجنون والمعقوه وقيل في الحد الفاصل بين المعقوه والمجنون
والفارق ان الفارق من يستقيم كلامه واقواله وعبره نادروا المجنون منه والمعقوه من تخطت كلامه
واقواله فيكون هذه غالبا وذلك غالبا وكما سوا وقيل ايضا المجنون من يفعل هذه الافعال لا عن
قصد والفارق يفعل ما يفعله المجانين في الاحاس لكن لا عن قصد يعني يفعل على ظن الصلاح والمعقوه
من يفعل ما يفعله المجانين في الاحاس لكن عن قصد يعني يقصد فعله مع ظهور روجه الفساد المرأة اذا
لغت زوجها الطلاق بالمعقوبة فطلقاتها وهو لا يعلم معنى الطلاق اصل المسئلة ما ذكره محمد رحمه الله في طلاق
الاصل اذا قال الرجل لامرأة انت طالق وهو لا يعلم معنى قوله انت طالق فانه يبيع الطلاق وعلى هذا
اذا اعتق عبده بالعربية او بغيره وهو لا يعلم معناه وهذا بخلاف ما لو باع او اشترى او اشترى العتق
وهو لا يعلم حقي لا يبيع قال ابو الليث رحمه الله اذا قال لامرأة انت طالق ولا يعلم هذا القول
طلاق طلقت في القضا ولا تطلق فيها بينه وبين الله تعالى وكذا العتاق وفي الجماع الاضطر يضرب عن
ابن سناء قال سمعت محمد ارحم الله يقول في رجل قال لامرأة وهو عراقي اللسان انت طالق فبعه
العجمي فظن انه لطف اوسب فقال مثل ذلك لامرأة طلقت امراته وحكي عن الغاضي الامام محمود الاول
رحمته رحمه الله انه سئل عن طلاق لعنته امراته فطلقاتها وهذا يعلم بذلك وقال وقت هذه المسئلة
ما وجد فشا ورت اخوان في ذلك واتفقوا ايضا انه لا يفتي بوضع الطلاق صيانة لملك الناس
عن الابطال بزوع تليس ولولفتها ان تخلف نفسها منه فهوها ونقطة عتقها فاختلت وبخالع الزوج من
المشايخ من قال يبيع لكن ما لم يبيع الزوج لا يبيع ومنهم من قال لا يبيع ما لم تعلم به وبه يفتي وكذا لولفتها
ان تبره عن المهر ونقطة العدة وهذا يدل على ان المديون اذا لقن رب الدين ان يبره عن الدين
بالرغبة وانه هو لا يعلم لا يبيع ينظر في اول هذه الموازل واذا قال لها طلاق فها هنا خمسة
الفاظ احدها هذا الثاني بلاع بالتا والدين والثالث تر الملال بالتا والكاف والرابع تر اطلاق
بالكاف والخامس تر اطلاق بالدين فلا يتأني في هذا اللفظ غير الوجه الخمسة واما التلاك بالتا
والكاف فقد شك في الشيخ الامام ابي بكر محمد بن الفضل رحمه الله انه يبيع الطلاق لان العرف بين الناس
انهم يقولون كذلك وقل ما يحسنون ان يقولوا طلاقا باللفظ والظاهر ان هذا المتعارف بين العوام
والعقلاء وان كان الرجل عربيا فكذلك ايضا لان من العرب من يبدل الكاف من التا والطا والثاني

مخرج واحد قبل له فان لم يمد ذلك وقتان لا ينفصل بهذا الطلاق قال لا ينفصل في ذلك في القضاة ينفصل
فيما بينه وبين استعصالي الا اذا استند قبل ان يتلفظ بذلك اللفظ يقول ان امرائي تطلقني الطلاق
ولا ينفصل لي ان اطلقها فان لفظ مثل هذه اللفظة قطعا للنفقة ولفظ كذلك ومع الشهادة كذلك وسمي بذلك
لخبرته لا يحكم القاضي بالطلاق بينهما وكان الشيخ الامام ابو بكر هذا يقول او لا اذا كان الرجل مبرأ لهما
يعرف الزوج بين الطلاق بالطاوين الثلاث بالنوا بين الكاف والعين من الازواج الخمسة التي
ذكرنا ههنا لا يقع في حقه ان كان جاهلا لا يميز بينهما فانه يقع في حقه ثم رجع عن ذلك وقال يقع في حق
الكل ولا يميز بين العالم والجاهل ذكرنا انهم كل ما يحسون ذلك خصوصا في حالة المساجرة والخصومة
ثم قال الشيخ الامام ابو بكر رحمه الله واستتبع في تركي قال لامرأته نزالك بالثأ والكاف وهو عندنا
بالتركي الطلاق فقال اردت به الطلاق وما اردت به الطلاق فاقبت انه لا ينفصل في النكاح ما ذكرنا
ان التلاك والطلاق مما يجري على الالسة بالناس ولا يميزون في ذلك عالميا كان الطلاق موجودا
ظاهرا فهو يتوكله اردت به كذا او اردت به انه لا يقع يكون مدعيها خلاف الظاهر فلهذا قلنا انه لا ينفصل في
القضاة ينفصل فيهما بينهما وبين الله تعالى وكذلك طلاق النائم غير واقع واذا طلق النائم امرأته في
حالة النوم ثم قال بعد ما استبانه اجرت ذلك الطلاق لا يقع شيء ولو قال او قتلت ذلك يقع تطبيقه ولو قال
او قمتا تلفظت به في حالة النوم لا يقع الطلاق وعلي هذا الصبي اذا طلق امرأته ثم قال بعد ما بلغ
اجرت ذلك الطلاق لا يقع ولو قال او قتلت ذلك يقع وكذلك لو ان رجلا طلق امرأة الصبي فقال الصبي
بعد بلوغه او قتلت الطلاق الذي وقع فلا يقع ولو قال اجرت ذلك لا يقع ذكره مجر في شرح المادون
الكبير طلق امرأته اربعا او خمسة فقلت المرأة الثلاث كسبي فقال الزوج او قتلت الزيادة على ذلك
فانه لا يقع على ثلاثة في شرح شيخ الاسلام في اجواب الطلاق وكذلك لو قال الزوج في هذه
المسئلة الثلاث لك والباقي لصواحبك لا يقع على المرأة الا في شيء في طلاق الوفاقات قال القدوري
في كتابه وطلاق السكران واقع اذا سكر من الخمر والنبيذ وهو مذهب اصحابنا وكان ابو الحسن الكرخي
رحمه الله يخار انه لا يقع وهو قول الطحاوي واحمد بن حنبل فيهما الله ولو اكره على الشرب او
شرب الخمر عند الضرورة مذهب عقلة فطلق امرأته فطلاقه واقع واما ههنا عن مجر رحمه الله قال
نقال لان عقلة انما ذهب ببلوغه فقال ولو ذهب عقله من اليبس بلون اما ذهب بلون قال وطلق امرأته
لا تطلق وكذا لو شرب البهيم وذهب عقله لا تطلق وذكر عبد الله بن الزمزمي قال سألت ابا حنيفة في التور
عن رجل شرب البهيم فارتفع الي رأسه وطلق امرأته قال ان كان حين شرب لم يعلم انه ماهر لا يطلق
ولو شرب النبيذ ولم يذهب عقله بالصداع دون الشرب لم يقع طلاقه ولو شرب من الاسرة التي
تخذه من الخبث او من العسل او السمك وسكر وطلق امرأته لا يقع طلاقه عند ابي حنيفة وابي يوسف
رحمهما الله خلافا لمجرح رحمه الله وطلاق اللاعب والمخارل به واقع وكذلك الرجل يربو ان يسكر بكلامه
لسانه بالطلاق فالطلاق واقع قال القدوري في كتابه وطلاق العتاق سوا في جميع ذلك في المشهور
وفي المسبق وقال ابو حنيفة رحمه الله لا يجوز النكاح في الطلاق ويجوز في العتاق حتى ان الرجل اذا اراد
ان يقول لامرأته استقي نسبي لسانه فحري على لسانه فقال انت طالق قال في طالق ولو قال ذلك في
العتاق يدين فيما بينه وبين الله تعالى حتى لا ينفصل وقال ابو حنيفة رحمه الله ههنا سوا لا يجوز الخلط
واحد منهما سوى ابو يوسف في الاملا بينهما على قول ابي حنيفة رحمه الله وقال علي بن قول ابي حنيفة لا
يدين فيما بينه وبين الله تعالى فيما يقع الطلاق والعتاق ديانة وقضاة عن ابي يوسف واية اخرى
انه لا يقع الطلاق فيما بينه وبين الله تعالى وبيع العتق لان الطلاق محتمل طلاق النكاح وطلاق الوفاق

فإذا لم يقصد طلاق النكاح لا يقع اما لا ينفصل الا وجهها واحدا وعن مجر رحمه الله يقع الطلاق والعتاق
حيثما ديانة وقضاة واه ابو سليمان عنه وروي ليش بن مساور عن بعض اصحابنا ان من اراد ان يسكر
ليشي فقال انت طالق لا يقع الطلاق ولو اراد ان يسكر غيره يقع وفي الجامع الاصغر سالت راسدا
عن اراد ان يقول ربي طالق فحري على لسانه عجزه او اراد ان يخط على الحجر فحري على لسانه الحيز قال
امام الطلاق في العتاق يطلق التي سمي فيها بينه وبين الله تعالى لا يطلق واحدة منهما وكذلك في الخبز مع اللحم
واذا اشوي مسكوكه ثم طلقها لا يقع الطلاق لان الطلاق انما يقع في النكاح او في العدة ولا يقع فيها
واعلم وكذلك لو قال لمسكوكه وفي امة انت طالق للسنة ثم اشترها ثم جاء وقت السنة لم يقع طلاقها في
فان اعتقها ثم جاء وقت السنة وقع الطلاق لان حكم العدة يظهر بعد العتاق فكانت محلا للطلاق واذا اراد
الرجل ولحقه بد الخبز لم يقع طلاق على المرأة طلاق فان عاد الى دار الاسلام فهي العدة وقع الطلاق ولو
ارادت المرأة ولحقته بد الخبز لم يقع طلاق الزوج عليها فان عادت قبل الحيز لا يقع طلاق الزوج
عليها عند ابي حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف يقع
الفصل الثالث في انواع الطلاق على انواع نوع في
صريح الطلاق اذا قال لامرأته يا مطلقة وقع الطلاق عليها ولو قال اردت به الستم دعي فيما بينه وبين
الله تعالى ولم يدعي في العتاق لانه وصفتها بالطلاق فاذا قال اردت به الستم فقد نوي شيئا ليس
بوصف لها فيكون مدعيها خلاف الظاهر فلا ينفصل في الطلاق ولو قال اردت طلاق زوج لها كان قبل
ذلك ان لم يكن لها زوج قبل ذلك لا ينفصل الى قوله وكذا اذا كان لها زوج قبل ذلك وتدمت عنها
زوجا لا ينفصل الى قوله فان كان قد طلقها صدق ديانة بالعتاق الروايات ويدين في العتاق في رواية
ابي سليمان لا وصفتها بطلاق واقف والطلاق لا يخص بالعتاق روج دون روج فيصدق في ذلك ولو
قال لها انت مطلقة بالخطيب بذلك على النية اذا قال لها في حالة العتق والخصومة اي هو اطلاقه
ووقع ثلاث تطبيقات لان هذا تفسير قوله يا مطلقة وكذلك اذا اي سه طلاقه وكذلك اذا قال اي
طلاق ذاه واه اذا قال يا طالق تطلق في ايمان الجامع ولو قال لها انت طالق ونوي طلاقا من وثاق
لم يدين في القضاة يدين فيما بينه وبين الله تعالى ولو صرح وقال انت طالق من وثاق لا يقع في العتاق شيء
ولو قال انت طالق من ثمة او من علة ذكر هذه المسئلة في المسي في موضعين واحدا في احد الموضعين
انه لا يقع الطلاق في العتاق واجاب في موضع اخر انه يقع الطلاق في القضاة وروي الحسن بن دبا عن
ابي حنيفة رحمه الله اذا قال لامرأته انت طالق من هذا العتق او من هذا العتق لم يطلق ولو قال انت
طالق من هذا العتق او من هذا العتق تطلق ثلاثا ولم يدين في القضاة ولو قال انت طالق واذا دعي بها
طالق من العتق لم يدين فيما بينه وبين الله تعالى لانه نوي ما لا يجزله لفظه لان الطلاق لا رالة العتق
غير مقبولة بالعل وروي عن ابي حنيفة رحمه الله انه يدين لان الطلاق يذكر بواحدة الخلفين عن العمل
فكان نوا بما احتمل لفظه ولو قال انت طالق من هذا العمل وقع الطلاق في القضاة ولا يقع فيما بينه وبين
الله تعالى لان المرأة اذا لم تكن متبينة بالعل كان قوله من هذا العمل بياناً بصورة لاحقية فلا يصدق
قضاة باعتبار الحقيقة ويدين فيما بينه وبين الله تعالى لوجود البيان صورة ولو قال لها انت طالق وقال
لم اعن الطلاق عن وثاق النكاح فانه يقع الطلاق فيما بينه وبين الله تعالى كما يقع في القضاة والوجه في
ذلك ان الطلاق في حقيقة اللغة وان كان لا يطلق عن وثاق العتق لانه منار لا يطلق عن وثاق
النكاح حقيقة ولا يطلق عن العتق الحقيقي بخار لانه ثبت هذا الاسلام للطلاق عن وثاق النكاح عرفا
وسمعا والاسم في حيث لغويا وضع له عرفا وسمعا فالاسم في حيث لغويا وضع له عرفا لا يفسر لذلك حقيقة

ولما وضع له محارداً الحقيقة من الكلام لا ينفذ حكمه إلا بالزلة المحارداً ما يجوز ترك نية الحقيقة من غير نية
المحارداً لا ينفذ حكم الحقيقة لأن النية ليست بشرط لثبوت ما هو حقيقة اللفظ فلا يمنع ثبوت الحكم الحقيقة بترك
النية والحاصل أن الكلام أنواع أربعة المحارداً لأنه الحق بالحقيقة ومحارداً متعارف ومطلق اللفظ ينفذ
اليه ولكن إذا نوي أن لا يثبت بمطلق الكلام إلا بالنية رجل قال لامرأته بترأسه طلاق بين الثلاث لأن
هذا بمنزلة قوله أعطيتك ثلاث تطلعات إلا أن نوي أنه لو قال لغيره هذا التوب كان حتمه وكان بمنزلة قوله
أعطيتك هذا التوب هكذا ذكر الصدر الشهيد في باب النون وفي هذا الباب أيضاً إذا استأجر الرجل مع
امرأته فقال لها بالفسادية هذا طلاق ولم يزد على هذا اللفظ الثلاث لأن هذا فاسدة قوله بالتطلعة
لك ولو قال لك تطلعة لك بين الثلاث لأنه لو قال لك تطلعة بين الثلاث فكذلك إذا أتم الموضع هكذا
ذكر محمد رحمه الله لتبديل المسيلتين مع جوازهما في فتاوي أهل سمرقند من طلاق برادام فان لا يتبع
وقع وأن نوي التوفيق لا يتبع لأنه محتمل التوفيق وإن لم يكن له نية بين لانه يتبع طاهر فيصرف اليه ما
لم يوسئاً آخر وفي فتاوي القاضي بطلاق ايتاع طلاق را توفيق ان طلعت نفسها في المجلس بين وفي المتي
رجل قال لامرأته لك الطلاق قال أبو حنيفة رحمه الله ان نوي الطلاق نية طلاق وإن لم يكن له نية
فلا شيء عليه وقال أبو يوسف رحمه الله ان نوي الطلاق مطلقاً والأقوال لا يوسئها ولو قال عليك الطلاق
في طلق إذا نوي وفيه أيضاً أن أبي يوسف رحمه الله إذا قال لامرأته لك الطلاق أنه طالق في القضا
وبين بينهما وبين الله تعالى أن عني عبودتك ولو قال لها طلاقي عليك وأجب وقته إذا قال لها
الطلاق عليك وأجب ذكر البتالي في فتاويه ولو قال لها طلاقك علي لا يتبع ولو قال طلاقك علي وأجب أو
لأمر أو فرض أو ثابت ذكر الفقيه أبو الليث رحمه الله في فتاويه خلافاً بين المسأخين منهم من قال يتبع
وأحق رجعية نوي أو لم يوسئ منهم من قال لا يتبع نوي أو لم يوسئ منهم من قال في قوله وأجب يتبع برون
النية وفي قوله لا أمر لا يتبع وأن نوي والعارف العرف وعلي هذا الخلاف إذا قال لها ان فعلت كذا فطلاقك
علي وأجب إذا قال لا أمر أو قال ثابت ففعلت وذكر التدوير في شرحه أن علي قول أبي حنيفة رحمه الله
لا يتبع الطلاق في الكل وعند أبي يوسف أن نوي الطلاق يقع في الكل وعن محمد رحمه الله أنه يتبع في قوله
لا أمر ولا يتبع في قوله وأجب واختار الصدر الشهيد رحمه الله أنه علي الوتوع في الكل لأن نفس الطلاق
لا يكون واجباً ولا مأموراً وإنما يكون حكمه واجباً وحكمه الطلاق لا يجب إلا بعد الوتوع وكان الشيخ
الإمام طهيري الدين المروغيتاني رحمه الله يعني بعد الوتوع في الكل وعن بن سلام فنهى قال ان فعلت
كذا فثلاث تطلعات علي أو قال علي وأجب أنه يعتبر عادة أهل البلد هل غلب ذلك في إيمانهم ولو قال
لامرأته طلاقك الله طلعت وإن لم يوسئ لأنه لا يطلعه الله إلا في طلق هكذا ذكر في فتاوي أبي الليث
رحمه الله وفي المسقي وفي الرين بشرط النية والأول أصح ولو قال لها بترأسه طلاق بأس أو قال بطلاق
أس حكم النية وكان الشيخ الإمام طهيري الدين رحمه الله يعني بالوتوع في هذه الصورة بلانية إذا قال
لامرأته أنت طالق من امرأة فلان وهي مطلقة فذلك علي نية إلا أن يكون جواً بالمسئلة الطلاق هكذا
ذكر التدوير في شرحه وصورة ذلك أن المرأة إذا قالت لزوجها قد طلق ثلاث أمراً فطلعتي فقال الزوج
أنت اطلق منها فبطلت ثلاثاً لا يوسئ وكذا إذا قال أنت اطين منها وسئل يصير عن ذلك فقال يتبع ثم قال في
اليوم الثاني وجدت رداً يعني أبي يوسف رحمه الله أنه لا يتبع قال الفقيه أبو الليث رحمه الله أنه لم يوسئ
وإذا نوي يتبع كذا روي عن أبي يوسف في الأماي إذا قال لامرأته حذري طلاقك يتبع إذا نوي فتاوي
أبي الليث فقال أخذت وكذا إذا قال لها أودعت طلاقك يتبع وإذا قال لها ستيت طلاقك وذكر شيخ
الاسلام في شرحه أنه يتبع الطلاق ولم تشترط نية الإيتاع وذكر شمس الأية السرخسي رحمه الله في شرحه إذا

قال شيت طلاقك بنية الإيتاع يتبع وذكر في المسقي في باب اللغيف من كتاب الطلاق قال لامرأته شيت
طلاقك وهو نوي الطلاق طلعت وذكر في باب الكايات إذا قال لها ان ستا الله طلاقك فبني الله طلاقك
شيت طلاقك أمصبت طلاقك فبني طلاقك لا يطلق إلا أن نوي ولو قال هو شيت طلاقك أحبت طلاقك
رصبت طلاقك أردت طلاقك لا تطلق وإن نوي قال في المسقي في القياس في كل ذلك سواء غير أن شيت
داسه الطلاق فاستحسنه وحده في المعناي إذا قال لامرأته تكونين عدا طالقاً لم يصح بخلاف قوله كوني
وفي التدوير عن محمد رحمه الله إذا قال لامرأته كوني طالقاً أو اطلقي قال إزاه وأتعا وكذا إذا
قال لامرأته كوني حرة أو اعنتي ويروي في قوله بطلعتين عدا أنه إيتاع في العدة وأن نوي العدة ديناً في
سقطتين تبيل في قوله يقبحين عدا طالقاً لها تطلق إذا جاء العدة وإذا قال لها ستوبين طالقاً تقودين
طالقاً فهو إيتاع الحال إذا قال لامرأته في حالة العقب ان فعلت كذا إلى جنس سنين يصيرين مطلقة
بني فاذا بذلك تخويفاً ففعلت ذلك الفعل قبل انقضائها التي ذكرها فإنه ليس الزوج هل كان خلف
بطلانها وإن أجبراً أنه كان خلف فعل خبز وتحكم بوقوع الطلاق عليها وإن أجبراً أنه لم يخلف به قبل قوله
لأن قوله يصيرين مطلقة محتمل يصيرين مطلقة بهين فنهى وتحتل يصيرين مطلقة بإيتاع مبنية أو
أكون من عتاه ان فعلت كذا اطلاقك لا محالة فيقبل قوله في ذلك هكذا أحكي فتوي بعض المشايخ وفي
فتوي شمس الاسلام الأورنجندي رحمه الله إذا قال لامرأته إذا دخلت الدار صرت مطلقة فدخلت
وقال الزوج أردت تخويفاً لا يصح فقلت لزوجها طلقتي ثلاثاً فإذا ان طلقها فخذت انسان فنهى
فلا يقع به قال إذا أمرها فبطلت ثلاثاً هكذا أحكي فتوي شمس الاسلام الأورنجندي وفي فتاوي
أهل سمرقند إذا قال الرجل لامرأته فولي طلعت نيتي ثلاثاً ففعلت نيتي ثلاثاً طلعت وفي فتاوي
القاضي إذا قال لامرأته فولي أنا طالق لا يطلق ما لم يقل ولو قال لغيره قل لامرأتي أنا طالق تطلق إن
لم يقل ذلك الغير وفي فتاوي بكر بن سعيد البجلي إذا قال الرجل لغيره قل لامرأتي أنك طالق طلعت
امرأته وإن لم يقل لها ذلك ولو قال له قل لها أنت طالق لا تطلق ما لم يقل لها ذلك وإذا قال الرجل
أخبر امرأتي بطلاقها فبطلت ساعة ما تكلم أخبرها ذلك الرجل ولم يخبرها وكذلك إذا قال بترها
بطلانها أحل البه طلاقاً أخبرها أنها طالق قل لها أنها طالق خلافاً لما لو قال قل لها أنت طالق فإنه لا
يتبع الطلاق هناك ما لم يطلعه وفي المعناي إذا قال لها ان لم تطلعي فتنسك فانت طالق فبني عليك
سرا طلاق ده فقال الزوج هرج بائناً أنه رطلانست برادام لا يتبع في إذا قال لها بترأسه طلاق
وإذا سجد لا يتبع في لانه ذكر الإيتاع دون الوقوع امرأة قالت لزوجها طلقتي ففعلها وقال أسك
طالق لا يتبع لانه لم يوجد الامانة ولو قال أسكت طلاق يتبع كذا أحكي عن شمس الأية الحلواني رحمه
الله وفي مجموع النوازل في كتاب الأيمان سئل شيخ الاسلام عن امرأة قالت لزوجها عند المستاجر مر
طلاق ده مرد حوب برادامت وي روي كس دأر طلاق قال لا يطلق وسئل الإمام أحمد التلاسي عن
امرأة قالت لزوجها طلقتي ففعلها وقال أسك سبه طالق قال بطلق ثلاثاً قال ولو قال لها أنت كذا فيك
دو أسك سبه ولم سلفط بالطلاق لا تطلق قال جهم الدين النسفي جواب شيخ الاسلام في المسئلة الثالثة
كجوابه في المسئلة الأولى يعني لا يطلق وجواب التلاسي في المسئلة الأولى كجوابه في المسئلة الثانية
يعني بطلق فتشيع الاسلام سمي الصرة طلاقاً بطلت والتلاسي يقول بلفظ بالطلاق فينبغ سئل الفقيه أبو
عن قال لامرأته هزأر طلاق بدامت أذكر كرم قال ان كان هذا في مذكرة الطلاق فذلك وإن
لم يرد الطلاق فالقول قوله مع مبيته إذا قال لها طلاق فوفاً وكوسه براسه فتوي وبي المسئلة المحقة
لا يتبع الطلاق عليها في الحال ولا بعد ما لبست المحقة وكذا لو قال لها طلاقاً فوفاً وسنان بترها ده است

وقد قيل خلاف ما ذكرنا في المسئلةين جميعا وهو الاظهر والاشبه لان هذا يقتضي وجود الطلاق وراية
 نوي جرم الدين المستفي في قوله سه طلاق ذكر انه حادث بدست انه يقع الطلاق قال لها دار طلاق
 بنوي بعد ما الاضافة اليها وقيل يقع من غيرية وهو الاشبه لان قوله دار في العادة وقوله حد
 سوا ولو قال لها حدي طلاق يقع من غيرية كذا اهمنا شمس الامة الا ويرجى عن امارة قالت
 لزوجي ان كان الطلاق بيدي طلعت نفسي الف بطلقة فقال الزوج من هو هذا ادم ولم يقل دار
 ترأى قال يقع الطلاق لان كلامه خرج جوابا امرأه قالت لزوجي طلقني ثلاثا فقال الزوج انك هذا
 لا تطلق من غيرية لان قوله انك هذا كلام محتمل ولو قال ان ركني مراعاة استسه طلاق ولم
 تسب امرأته في بيته وقت هذه المقالة تطلق امرأته اذ ليس المراد من النكاح فكاة قال المرأة
 التي في نكاحي طالق ولو قال ان كمرأته ان خاتمة اندر استسه طلاق وليست امرأته في ذلك البيت
 وقت هذه المقالة لا تطلق امرأته لان المراد من اسم البيت عند تعيين البينة حقيقة البيت لا بيت
 النكاح رجل طلق امرأته فقبل له في ذلك فقال داسس هذا ركن طلق ثلاثا من غيرية لان ذلك
 يقتضي الزيادة على ما سمي عليه او لا وهو الطلاق تضار كانه قال داسس هذا طلاق ولكن امرأة
 قالت لزوجي من يربو سه طلاق فقال الزوج بسمي او قال بسمي او قال بسمي كركي حرم كوي هذا كانه
 افرا منه بالثلاث فبقي ثلاث بطلقات سبل العتية ابو بكر رحمه الله عن قال لامرأته هذا طلاق
 بركي كرم قال يقع ثلاث كانه قال طلعت العتية وكذا اذا قال هذا طلاق راي كرم بوي الطلاق
 بطلق ثلاثا لا يبرأ من هذا الكلام الايجاب وقيل في الصورة الاولى بنوي الزوج لانه محتمل هذا
 طلاق بركي كرم ما يك بار ستم فيكون هذا وعدا في الايتاع بنوي لهذا وقيل في الصورة الثانية
 لا بطلق وان بنوي لانه هذا وعد ولا محتمل الايتاع في الحال امرأة سالت من زوجها الطلاق فقال
 الزوج لها انت طالق خمس بطلقات فقالت المرأة الثلاث فكيف فقال الزوج الثلاث لك والباقي
 لصواحبك وله سواه امرأة او امرأتان يقع عليهما الحاطة ثلاث بطلقات ولا يقع علي غيرها لان الزيادة
 علي الثلاث لمؤثر عاقد صرف الي غير الحاطة ما هو لغو سوا عاقد لا يعل وي فتاوي اي اللي رحمه الله
 امرأة قالت لزوجي كيف لا بطلقتي فقال لها بالفا رسية تؤخذ سرتا ي طلاق كرده قال سأل الزوج
 عن مراده لانه اخبر عن الطلاق فبطلقتي فقال له طلاق كرده قال سأل الزوج
 ورني ان بنوي طلاق يقع الطلاق ولو قال سه طلاق خذ يقع الطلاق من غيرية وفي المستفي ليرى عن
 اي يوسف رحمه الله رجل قال لامرأته ان ثلثة لك انت طالق فالت طالق ثم قال لها قد طلقك فقال
 تطلق اخري قال وان عني ان يكون الطلاق معلنا باللفظ وهو قوله انت طالق لا يدين في القضاء
 ويدين فيها بينه وبين الله فتاوي شمس جرم الدين عن قالت امرأة طلقني فقال لها امرأته طلاق ما ردت
 وله نكاح مدحور وبني قال هذا اقرا انه طلق ثلاثا سبل جرم الدين عن قالت له امرأته ما ردت ما ردت
 باسمه نيسه مرا طلاق ده فقال الزوج حون وورني طلاق شدو قال له انوي الطلاق هل يصيدق قال
 نعم ووافقه في هذا الواجب لفض الامة وعنه ايضا اذا قال لها اذهبي الي ابيك فقالت طلقني حتى اذهب
 فقال نور ومن طلاق دو ما دموني بفسم قال لا تطلق بهذا القدر سبل جرم الدين عن قال لغيره ان لم
 افعل كذا اعذ بك انك مراعاة استسه طلاق است فلم يفعل ذلك الفعل عدا بني طالق ولا فرق بين قوله
 بذاك بطلقات است فلم يفعل ذلك الفعل عدا بني طالق وفي فتاوي اهل سمرقند اذا قال لها طلاق يقع
 عليها بطلقة لان معناه بوطلا في **نوع اخر** في تكرار الايتاع في المدخول بها وفي الواقيات اذا
 طلق امرأته ثم قال لها قد طلقك او قال بالفا رسية طلاق داسس وادام هذا طلاق يقع بطلقة بانه

وعن المدخول بها

ولو قال قد كنت طلقك او قال بالفا رسية طلاق داسس او را ايتع بني بالكلام الثاني وفي الاصل في باب
 الطلاق اذا قال لامرأته قد طلقك اسس وهو كاذب كانه طالق في القضاء ولو قال لها انت طالق قد
 طلقك ثم قال عنيته الاولى دين فيها بينه وبين الله فتاوي ولم يدين في القضاء ومن هذا المجلس ما ذكر في
 الفتاوي اذا قال لامرأته بك طلاق دست باردا سم او قال دست باردا سم بك طلاق فقال امرأته
 باركوي بارك ان لسو يد بارك لا ربارد ووحس كفت دست باردا سمه ادم بالو بدست باردا سمك
 كون واحد ولو قال دست باردا سمك بك طلاق يقع اخري اذا قال عنيته الثاني الايتاع فيصدق
 ديانة وفي الاصل والجامع اذا قال لها انت طالق طالق وقال عنيته بالاول طلاقا والثاني ان ايتها
 صدق ديانة لا يقتضي في العتوي ايضا اذا قال لها انت طالق او قال لها طلقك طلقك او قال
 انت طالق قد طلقك ثم قال عنيته الاول دين فيها بينه وبين الله فتاوي ولم يدين في القضاء ولو قال لها
 انت طالق فقال له رجل ما قلت فقال طلقك او قال قلت بي طالق بني واحدة في القضاء لان قوله في المرة
 الثانية خرج جوابا فيكون اخبار عن الايتاع الاول فيحقق جوا باخلاف المسئلة المتقدمة لان قوله
 في المرة الثانية خرج على سبيل الاستدراك ايتاعا من الجملة في شرح الفتاوي رجة الله ولو قال لها
 انت طالق ثم قال لها يا مطلقه لايتع اخري لانه صادق في سالتة امرأة قالت لزوجي طلقني وطلقني
 وطلقني وقال الزوج طلقك طلقك ثلاثا بنوي الزوج الثلاث اول بنوي ولو قالت بغير حرف الواو
 طلقني طلقني طلقني فقال الزوج قد طلقك فان بنوي الثلاث طلعت ثلاثا وان بنوي واحدة اول بنوي
 سياتع واحدة لان بدون حرف الواو محتمل تكرار الاول ومحتمل الابتداء في ذلك بنوي الزوج
 صحت بيته هكذا ذكر في عيون المسائل وفي المستفي اذا قالت طلقني طلقني بدون حرف الواو
 فقال الزوج قد طلقك ان يقع ثلاث بطلقات ولم يشترط بنية الزوج الثلاث اذا قال لها قبل الدخول
 ١٠ انت طالق وطالق او قال وطالق او قال انت طالق او قال ثم طالق يقع واحدة بخلافها اذا قال لها
 انت طالق ثلاثا فانه يقع الثلاث وكذلك لو قال لها انت طالق ثنتين فتع ثنتان والوجه في ذلك ان في
 هذه الصورة اول الكلام يتوقف على اخيه لان في اخر الكلام ما يغير حكمه او له لان قوله انت طالق محتمل
 العدد عندنا ولهذا يقع بنية العدد فيه واذا توقف اول الكلام على اخيه لان الوقوع عند اخيه فيصاف
 اخر الكلام ويمنكو حصة بخلاف ما اذا كرر لفظ الطلاق حرف العطف او بغير حرف العطف لان هذا
 ليس في اخر كلامه ما يغير حكمه او له فلم يتوقف او له على اخيه فطلعت باول الكلام وبانت لا الي هذه فيصاف
 الكلام الثاني ويمنانة فقلت وفي فتاوي العتوي اذا قال لها قبل الدخول بها اكر برون مني بك طلاق
 ودو طلاق دست باردا سم يقع ثلاث بطلقات ولو لم يقل دست باردا سم يقع واحدة لان في الوجه
 الاول انما يقع عند قوله دست باردا سم لانه صار معبرا للاول فتوقف فيقع الثلاث جملة وفي الثاني الاول
 كلام تام فبانت به لا الي عدا قال لامرأته المدخول بها بك طلاق دامت ودو طلاق دامت يقع عليها
 ثلاث بطلقات لان هذا في الفارسية عطف بمنزلة قوله وسين في العربية ولو قال دو بغير حرف الواو
 فان بنوي العطف يقع الثلاث وان لم يبنو العطف يقع واحدة وفي فتاوي المستفي اذا قال لامرأته المدخول
 بها اهلك طلاق براك طلاق ثمرة بمنزلة قوله انت طالق ولو قال لها دامت بك طلاق وسكت ثم قال
 ودو طلاق قال يقع ثلاث بطلقات لان الكلام الثاني يتألف على الاول بدليل ادخال حرف العطف والمجلس
 واحد ولا يفسر قوله ودو كلاما منه اعير مضاف الي المرأة وان ذكر بغير حرف العطف طلعت ثلاثا وان
 لم يبنو العطف يقع واحدة واذا قال لها اراك طلاق اكر من كسي رادحي ودو وسه قال شيخ الاسلام ابو
 الحسن رحمه الله يقع الثلاث عند وجود الشرط وقال الشيخ الامام محمد بن علي القواسم يقع واحدة قال

٥٢

لامرأة ولم يدخل بها انت طالق طالق ان دخلت المذابة بالاولي ولم يتعلق الثانية بالدخول ولو كان
معتوقا فقال انت طالق وطالق ان دخلت المذابة او طالق ان دخلت المذابة جميعا بالدخول لا ينشأ
وذكر حرف الواو اعلم ان عرض الزوج من الاول التعليق والاول بان يصح في معنى التعليق فيوقت اول الكلام
على اخره فعلق الكل بالشرط بدقة واحدة وبها اذا لم يذكر حرف العطف لم يظهر ان عرض المتكلم من الاول
التعليق فيقول الاول بخير فبانت بالاول لا الى عدة ولغت الثانية لان تعليقه حصل في غير الملك اذا
قال لها ولم يدخل بها ان دخلت المذابة طالق وطالق فدخلت المذابة ربيع واحدة عند ابي حنيفة
رجه الله وعند هاشم بن عمار الثلاثة ولو قدم الجزاء فقال انت طالق وطالق وطالق ان دخلت المذابة دخلت ربيع
الثلاث بلا خلاف والمسئلة مدونة ولو قال لها انت طالق ثم طالق ثم طالق ان دخلت المذابة ربيع ابي
حنيفة يقع عليها واحدة للحال وتبين بها وبطل ما بعد ذلك من الكلام وعند هاشم بن عمار في الكل على وجود
الشرط واذا وجد الشرط يقع الثلاثة هكذا ذكر المسئلة في النوازل وذكر العدة وروي ان علي بن ابي
طالب قال في الثلاثة عند وجود الشرط اذا وجد الشرط بعد ما دخل الزوج بها اما اذا وجد الشرط قبل ان
يدخل الزوج يقع واحدة وهو الاشبه وجهه فلو لم يكن ان كلمة ثم من حرف العطف كالواو والفاء الا انه
يقضي العطف على التراخي فلا تقتضيه العطف قلنا يتعلق الكل بالشرط وباعتبار افتتاضه المتراخي قلنا
تتأخر الثانية والثالثة عن الاول وقوعا ولا يبي حنيفة رجحه الله ان خاصية هذه الكلمة المتراخي قد
دخلت على اللفظ فيجب اظهار التراخي في نفس اللفظ وذلك بان يتراخي تعليق الثاني عن الاول وعلى
هذا الاعتبار يقع الفصل بين الاول والثاني فصا كما لو فصل بينهما بالسكوت وهناك الجواب كما قلنا
هذه الكلمة فالحاصل انهما يظهران التراخي في الوقوع دون التعليق و ابو حنيفة اظهر التراخي في
التعليق دون الوقوع ولو قدم الشرط فقال ان دخلت المذابة طالق ثم طالق ثم طالق فعلق الاول
بالدخول ووقت الثانية ولغت الثالثة عند ابي حنيفة رجحه الله عند هاشم بن عمار في الكل على وجود الشرط
واذا وجد الشرط يقع واحدة والكلام في هذا الفصل بنا على ما ذكرنا في الفصل المتقدم انما يظهر ان
التراخي في الوقوع و ابو حنيفة يظهر التراخي في التعليق اذا قال اكره ان يدخل بي رجل لم يدرى من سبي
ودووسه طلاق فتزوجها نطق لا تأكلها حتى عن نجم الدين السبكي وليس هذا كله اكره ان يدخل بي رجل
كم يدرى من سبي طلاقا ودووسه طلاق فتزوجها فان هناك يقع تظليعة واحدة عند ابي حنيفة رجحه الله
والقول ان قوله ان من سبي كلام مبهم محتاج الى التفسير وكذلك هو التفسير بذكر الطلاق وعند
ذكر الطلاق الاعداد اختلفت فصار كقول انت طالق ثلاثا اما قوله ان من سبي طلاق كلام مبهم
ويثبت عليه الثاني والثالث فيتركان عند الشرط والاول يكون في الملك فيقع وما وراء ذلك لا
يكون في الملك فلا يقع رجل قال لامرأة بوجع وحنانة ما دروسه ما عدى من ارساوي معنى سخن
اوله بد استه ناسي فقد قيل يقع عليها ثلاث تظليعات وقد قيل تظليعتان احدا اما بقوله بوجع والثاني
بالصريح ولا يقع بقوله حنانه ما دروي ابن سماعه في نوادره عن ابي يوسف رجحه الله في رجل له امرأتان
لم يدخل بواحدة منهما فقال امرأتي طالق امرأتي طالق ثم قال اودت واحدة منهما لا اصدقه واجبها
منه وكذلك لو قال امرأتي طالق وامرأتي طالق ولو كان دخل بها وبات في المسئلة بخلافه ان
يوقع الطلاق على احدهما وما يتصل بهذا النوع رجل قال لامرأة هذه طالق هذه
لامرأة اخرى طلعت الاول لا غير ولو قال هذه طالق طلعت الاخرى لا غير ولو قال لامرأة واحدة
لا يقع الا واحدة في الوجهين هكذا ذكر في النوازل وذكر في المسئلة اذا قال هذه طالق هذه لامرأة
اخرى طلعتا وكذلك لو قال هذه اوتيت وفي العميون اذا قال لامرأة انت طالق انت اوقال انت طالق

وانت

وانه يقع واحدة ولو قال ذلك لامرأة اخرى يقع على كل واحدة تطليقة وعن محمد رحمه الله فيها اذا قال
 لامرأة واحدة انت طالق وانت يقع تطليقتان وما ذكر في العيون فيها اذا قال لامرأة انت طالق انت
 لامرأة اخرى انه يقع على كل واحدة تطليقة موافق لما ذكر في المسقى في قوله هذه طالق هذه لامرأة اخرى
 ويخالف ما ذكر في الموازل وانه علم **نوع آخر** في ايقاع الطلاق بطريق الاقرار وفي ترك الاقرار
 والتسمية وما يفسد بذلك ولو قال لامرأة براسه ذكر الصدر المشهيد رحمه الله في واقفاته حكى عن ابي القاسم
 الصنار انه لا يطلق لان الفارسية ليس لها اقرار بخلاف العربية قال الصدر المشهيد وانا اخفى انه يقع
 اذا بوي لان قوله براسه محتمل الطلاق وغيره فيبين الطلاق بالنية هذا من باب تعيين احد محكي اللفظ
 لا من باب الاقرار وقيل المحكي عن ابي القاسم كذلك لكن في قوله بوسكي بوسه لا في قوله براسه وفي الجامع
 الاصغر عن ابي نصر الدبوسي رحمه الله فحين قال اس ذكره من است نسه لا يقع وقال ابو بكر العياشي رحمه الله
 تطلق ان اراد بذلك طلاقا وقال ابو بكر الوردسي يطلق امرأته وفي فتاوي السبكي رجل ائتمه امرأته
 بشي وطليقة منه ان خلف على ذلك بطلانها خلف بهذا اللفظ اكر فلات كاركوده امر بوسه والجاب افعالا
 تطلق وفي فتاوي الفضلي اذا قال لها انت مني ثلاث بوي الطلاق طلقت لانه بوي ما يجتمع لفظه وان
 قال لمرأتي الطلاق لم يصيد اذ كان الحال حال المذكورة الطلاق قالت لزوجي طلقني فاشار اليها
 بثلاث اصابع يريد بذلك ثلاث تطليقات لا يطلق ما لم يتل لهسانه لانه لو وقع وقع بالصبر والطلاقة
 لا يقع بالصبر اذا قال لها في حالة الغضب اكر بون مني سه طلاق لا يقع شي لانه حذف التثنية لم يكن مصيغا
 اليها فلا يكون موجبا وعلي هذا افضل التعليق اذا قال هردي كه بوي كتم سه طلاق فزوج امرأته لا يقع الطلاق
 هو الصحيح وسئل ابو نصر عن سكران قال لامرأة ان تزديس ان اطلقك فتالت نعم فقال بالفارسية
 اكر بون مني بك طلاق ودو طلاق وسه طلاق قومي واخرجي من عمدي وهو يزعم انه لم يرد به الطلاق
 فالقول قوله قال الغيبة ابو الليث رحمه الله لانه لم يصف الطلاق الي المرأة ولم يذكر الايقاع
 رجل ائتم امرأته برجل ثم راي ذلك الرجل في بيته فغضب وقال زن عور اطلاق دام قيل يقع الطلاق
 اذا بوي وقيل بالواقع من غير نية رجل جمع اصدقاه وامرأته ان تحقه لم طعاما فلم تغد وذهبت
 عن بيت الزوج فقال الزوج ري كه دوسه ودومن مرانو وارمن سه طلاق وذكر في مجموع الموازل
 انه يطلق امرأته رجل قال لحذمه ومم يذكرون امرأته لبسوحدان كركسه لسه طلاق كركس يقع
 الطلاق عليها سالت امرأة زوجها ان يطلقها واحدة فقال الزوج دادم لي ودوسه فقال حكي وجهه
 وجهه فلم يجبه بشي فقد قيل تطلق ثلاثا وظهر بسبق سؤال العدد في الطلاق انه اذا تعدد الطلاق
 بهذه الحالات رجل له امرأتان طلق احداهما ثم اذا ان تزوجها فتالت لا ان وحك نسبي جي تطلق الاخرى
 فقال طلقتها ثم قال بعد ذلك اردت غيرها لم يصيد فقالت لان كلامه جري جوابا والجواب يفتن اغادة
 ما في السؤال رجل قال طلقت امرأة او قال امرأة طالق ثم قال لا ابي امرأتي يصيد ولو قال عمر
 طالق وامرأته عمر وقال لمرأع امرأتي لم يصيد فقالت ان في الوجه الاول لم يعرف امرأته اصلا
 وفي الوجه الثاني عرفها بالاسم ذكره في فتاوي اهل مرقند سيل خمر الدين رحمه الله عن رجل عادة
 اذا بوي صبي ان يقول له اي مارد سه طلاقه فسكر فخافه اجه فقال الرجل له اي مارد سه طلاقه
 وهو لم يعرفه قال تطلق امرأته ثلاثا اذا قال لاني فلان طالق نسب امرأته الي ابيها ولم يسها واسنها
 اليها او الي اخيها او ما شبه ذلك ولم يذكر اسها طلقت امرأته اذا كانت كذلك وعن ابي يوسف رحمه
 الله بين قال عمر بنت صبيح طالق وامرأته بنت حفص ولا نية له لم تطلق امرأته فان كان صبيح زوج
 اها وكانت في حجره وكانت تنسب اليها اباها حفص وهو يعلم نسبها ولا يعلم او قال مثل ما قلنا ولا نية له

ولم يدين له في القضاء يقع الطلاق واما فيها بينه وبين الله تعالى ان كان يعرف نسبه لا يقع الطلاق وان
كان لا يعرف يقع الطلاق وان نوي في هذه الوجوه امرأة طلقت امرأة في القضاء وفيما بينه وبين الله تعالى
وان كان لا يعرف باسم امرأة واما ما يورد الاسم الذي سمي على النسب الذي اضافه اليه وهو يعرف نسبه
لم يطلق في القضاء وفيما بينه وبين الله تعالى ولو قال امرأة الحبيشة طالق ولا ينفك له في طلاق امرأة
وهي ليست بحبيشة لا يقع عليها وعلى هذا المرأة السدنية وعلامه السدنية وعلى هذا اذا سماها بغير
بغير اسمها ولا ينفك في طلاق امرأة وان نوي طلاق امرأة في هذه الوجوه طلقت امرأة وان سمي امرأة
باسمها واسمها بان قال امرأتى عمره بنته صبيح ابن فلان او قال امرأتى فلان او قال امرأتى فلان في وجهها المائل
طالق طلقت امرأة سواء كان في وجهه الحال او لم يكن لانه وصفا باسمها ونسبها ثبتت المعرفة الشرعية
فلا حاجة الي ذكر شي اخر كعدمه اذا قال الزوج فلانة بنت فلان من نسائي طالق وله امرأتان بهذا
الاسم فقال الزوج لمرأى عن احدهما يعني لارادة هذه المسئلة في الكتب قال مستأجنا وينبغي ان لا
يحل له وطئ المرأتين اللتين بهذا الاسم والنسبة كما لو طلق احداهما يعني ونسبها ووجهه ذلك ان
الطلاق اضيق الي المعرفة لانه وحده الاسم والنسبة في المصنف اليها الطلاق وانما وصفا للعرف
كالاشارة فصار الطلاق مصفا الى المعرفة الا ان هذه المعرفة لم تعرف فهو بمنزلة ما لو طلق
احدا ما يعني ثم نسبها وهناك كان الجواب كما قلنا والفتا على هذا استخرجت هذه المسئلة من
مسئلة ذكرها محمد رحمه الله في باب الخيار في الايمان في السيرة في المسمى رجل تزوج امرأة فقالت
اني اسأبت عبد الله التري والرجل لا يعرف فقال الرجل بعد ما تزوجها كل امرأة لي طالق غير انما
بنت عبد الله التري واسم هذه المرأة كانت ربيبة النبطية فبني طالق في القضاء ولا تطلق فيها بينه
وبين الله تعالى قال في الجامع ولو قال قد كنت طلقت امرأتى كانت لي او قال كنت طلقت امرأة
تزوجتها او قال كانت لي امرأة فطلقتها ادعت المعرفة انها هي وقال الزوج كانت لي امرأة اخرى
غير المعروفة واما ما طلقت فالقول قول الزوج لان الزوج لم يعبء بالاتباع للحال في هذه الصورة
واما انما لا ياتى في نكاح ماضي لان قوله كنت اخبار عن الماضي والافتاء لا ياتى في نكاح
ماضي في نكاح قد كان لا يستدعي محلا فاما في الحال حتى يتبين المعرفة لهذا الطلاق حكم الظاهر فيصير
الزوج نافلا الطلاق عن محل ظاهر الى محل خفي بل يكون منكرا وقوع الطلاق على المعرفة فكان
القول قوله فان قيل هذا الكلام لا يستقيم في قوله فطلقتها لان قوله طلقها اتيان الحال والاتباع
الحال يستدعي محلا فاما في الحال ولا يعرف للزوج محلا في الحال الا المعرفة فتصير المعرفة سقيمة
لهذا الطلاق حكم الظاهر فيصير الزوج نافلا الطلاق عن محل ظاهر فلا يصدق قلنا قوله فطلقتها
عطفت على قوله كانت لي امرأة وذلك اخبار عن نكاح ماض فيصير قوله فطلقتها اخبار عن طلاق ماض
فيصير قوله فطلقتها اخبار عن طلاق ماض حكم العطف لان حكم المعطوف حكم المعطوف عليه فلهذا كان
الجواب كما قلنا فان قيل هذا البشكال ما لو قال كانت لي امرأة فاسأبت والى طالق وادعت المعرفة
انها هي فالقول قول المعرفة حتى يطق المعرفة وقوله انها طالق معطوف على نكاح ماض ثم لم يحل
اخبارا عن طلاق ماض حكم العطف قلنا قوله انها طالق معطوف على قوله فاسأبت او قوله فاسأبت والى
الحال وقوله انها طالق يعود انشا للطلاق للحال ولو قال طلقت امرأة لي او قال امرأة من نسائي
طالق وباتي المسئلة محلا فاسأبت في محلا فاما في الحال والمعرفة فليثبت لذلك من حيث الظاهر فيصير
الزوج بدعي لارادة غير هامة فاما لطلاق عن محل ظاهر الى محل خفي فلا يصدق وكذلك لو قال
قد كنت طلقت امرأة لي وباتي المسئلة محلا فطلقت المعرفة في الحكم لانه لو كان اضاف الطلاق الى

الماضي لانه اضاف الى الماضي طلاق المرأة مصانة اليها في الحال والمرأة المصانة اليها في الحال من حيث
الظاهر المعروفة وكان هذا اقرا من حيث الظاهر فتطبيق المعرفة من قبل الا ان من اقر بطلاق
امرأة من قبل يحكم بوقوع الطلاق في الحال فلا يصدق في دعوي الاستناد وكذلك لو قال طلقت اول
امرأة قد كنت تزوجتها او قال طلقت امرأة كانت لي وباتي المسئلة محلا فطلقت المعرفة في الحكم
لان قول الزوج طلقت امرأتى اتيان الحال والاتباع في الحال يستدعي محلا فاما في الحال والحال
الماضي في الحال في الظاهر المعروفة فاصح في الااتباع عليها وقوع الطلاق عليها حكم الظاهر فلا يصدق
الزوج في صفة الطلاق عليها اذا قال لنسائي اهل الدنيا طالق او قال لنسائي اهل الدي و هو من الذي
او قال لنسائي اهل بغداد و هو من اهل بغداد تطلق امرأة عند ابي يوسف رحمه الله الا ان يزوجها
لا يها هذا المرام وعن محمد رحمه الله و ابيان روي ابن سماعة عنه انه تطلق لمرأى من غير النية
وروي هشام عنه انه لا تطلق لمرأى الا ان يزوجها وروي اهل سمرقند ان في قوله جميع
نسائي اهل الدنيا طالق وجميع اهل العالم طالق انه تطلق امرأة من غير نية ولو قال لنسائي اهل
هذه السكة طالق و هو من اهل هذه السكة طلقت امرأة وكذا اذا قال لنسائي هذه الدار طالق
و هو من اهل هذه الدار طلقت امرأة بلا خلاف ولو قال لنسائي اهل القرية طالق وذكر لخصمك النسائي
فيه من الحق بالبيت والسكة ومنهم من الحق بالمصر ووجه عدم الوقوع في قوله لنسائي اهل الدي
نسائي اهل الدنيا انه لو وقع الطلاق على امرأة اقبلت في حق الكل لا بد وان يزوج علي اخبار عنهم
القابل واذا اعتبر النسائي في حق هذا القابل يعتبر النسائي في حق الكل لا بد وان يزوج علي اخبار عنهم
واخباره اهل الدنيا يتزوج على هذا الفصل السكة والقرية لا على قول بعض المشايخ رحمه
الله والله الموفق **نوع آخر** في اتيان الطلاق بالعقد اذا قال لامرأة وهبت لك
ثلاث تطلقات يقع الثلاث في الحال في فتاوي الفقيه في تعليل المسئلة وهكذا ذكر شيخ الاسلام
خوارزمية في قوله وهبتك طلاقك انه يقع وذكر القندري رحمه الله اذا قال لها وهبتك طلاقك
ينوي ان يكون الطلاق في يدها لم يدين في القضاء وروي عن ابي حنيفة رحمه الله انه لا يقع
الطلاق وهذا احد بعض المشايخ ولو قال لها اعزتك الطلاق يصير الطلاق بيدها في التوازل
وهكذا ذكر البقالي في قوله ابي حنيفة رحمه الله وذكر شيخ الاسلام خوارزمية رحمه الله انه لا
رواية لهذا في المبسوط وعن ابي حنيفة رحمه الله يقع وروي هشام عن محمد رحمه الله انه لا يقع ولو
قال اقضيت طلاقك يقع ولو قال لها تعبتك طلاقك فقالت اشتريت بيع رجعي بخلاف قوله تعبتك طلاقك
بمهرك بخلاف قوله تعبت نفسك فقالت اشتريت حيث يقع بائنا ولو قال تعبتك لا يقع ما لم يقل
اشتريت وكذا لو قال تزوجني لا يقع ما لم يقل صديقه وليستط المهر عنه وان لم يذكر المهر في التوازل
نوع آخر في الاتيان بالامانة الى قبض المرأة اذا قال لامرأة واسك طالق فاعزل
في جنس هذه المسائل ان كل جز يعبء به عن جميع البدن خوفا والاس والرقبة والدرج والوجه يصح
امانة الطلاق اليه وكل جز لا يعبء به عن جميع البدن ان كان جزا لا يستمتع به خوفا مع والدين
والدم لا يصح امانة الطلاق اليه بالاتفاق هكذا ذكر شيخ الاسلام خوارزمية رحمه الله في
شرحها قال شمس الامة الحلواني رحمه الله ولو نوي جميع سائر بدنها من الدم ينبغي ان يطلق وذكر
الصدر الشهيد في اوابل باب الطلاق انه اذا اضاف الطلاق الى دمه فبني روي ابيان على رواية
كتاب العتاق لا يطلق وعلى رواية كتاب الكتالة تطلق وان كان جزا يستمتع به خوفا واليد والرجل لا
يبر امانة الطلاق عليه عندنا قال شمس الامة الحلواني اذا قال لها واسك طالق وعني اقتصار

الطلاق عن الراس لا يعد ان يقول لا يطلق ولو قال لها يدك طالق واداد به العبداء عن جميع
 البعد لا يعد ان يقول بانها تطلق وفي البناي انه لا يقع الطلاق بالاصانة الى البعد وان يوي
 وادان قال لها نصفك طالق وذكر شمس الائمة في شرحه انه لا يقع وذكر شمس الائمة الخواني في شرحه
 انه يقع وهكذا وقع في بعض النسخ وادان قال طهرك طالق او يطهرك طالق وذكر شمس الائمة في شرحه
 ان الاصح انه لا يقع واستدل بمسئلة ذكرها في الاصل وادان قال طهرك طهر ابي او يطهرك على كبري ابي
 انه لا يصير مظاهرا وذكر شمس الائمة الخواني في شرحه ان الاستدلال بذهب اصحابنا رحمه الله به يقع الطلاق
 قال وهو نظير ما قال مشايخنا في اذ اصنف عند النكاح الى ظهور المرأة او الى بطنها ان الاستدلال بذهب
 اصحابنا به يقع النكاح وذكر القاضي الامام ركن الاسلام علي السعدي رحمه الله ان الاصح انه يقع
 وادان قال لها يدك طالق قال محمود عن اصحابنا انه لا يطلق بخلاف قوله فترك طالق والله اعلم **نوع**
اخر في تشبيه الطلاق بغيره اخر وادان قال لها انت طالق مثل عظم راس الابرة او قال مثل الخيل
 او قال مثل حبة الخردل فالاصل عن ابي حنيفة رحمه الله في جيب هذه المسائل انه اذا شبه الطلاق
 بشي عظيم او صغير يقع بانها اي شية كان سواء ذكر العظم او لم يذكر والاصل عند ابي يوسف ومحمد رحمه
 الله انه متى ذكر العظم باللفظ يكون بانها وان كان المشبه شيئا صغيرا او متى لم يذكر العظم باللفظ وشبه
 بشي عظيم او بشي صغير يقع بان كان له حل يكون بانها وان لم يكن له حل يكون رجعيًا بانه في مسائل
 وادان قال لها انت طالق عظم السمسم او عظم الخردل فمقتضى ما يقع تطبيقه بانه اعتبارا للفظ ذكره
 وذكر رحمه الله يقع واحدة رجعية في المسيلين اعتبارا للصغر المستوي ولو قال مثل راس الابرة يقع واحدة
 بانه عند نما ولو قال مثل السمسم يقع واحدة رجعية وعند فريقع واحدة رجعية في المسيلين جميعا ولو
 قال مثل الاساطين او المواب او الخبال عند ابي يوسف ومحمد يقع تطبيقه رجعية وعند فريقع تطبيقه
 بانه في هذه النقول كلها للاصل الذي من ذكره بعض مشايخنا قول محمد رحمه الله مع قول ابي يوسف علي نحو ما بينا
 وذكر بعضهم قول محمد مع ابي حنيفة رحمه الله وادان قال لها انت طالق مثل سحرة ذاتن وفارسية ذلك
 سكي را طلاق يقع واحدة ولو قال مثل سحرة ذاتن وصف وفارسية ذلك وهم منك يقع ثنتان
 ولو قال بهم كدر منك يقع واحدة ولو قال جوار والكم بهم در منك يقع ثلاث تطليقات والحاصل ان
 النقول علي عدد السجرات المتعارفة فيما بين الناس ولو قال لها انت طالق هكذا وادان اشار باصبع واحد
 في واحدة وان اشار ثنتين في ثنتان وان اشار بالثلاث في ثلاث وان اشار بثلاث اصابع وقال
 عنيته بهذه الاشارة الستة بالثلاث دون الاصابع لا يفيد فضا ومن المأخرين من قال اذا حصل
 الكف اليها والاصابع الي نفسه صدق فضا وان قال عنيته اثنتين بالاصبعين اللتين عند كفا لا يفيد
 في النصار يقع ثلاث تطليقات وبعض مشايخنا قالوا انما لا يفيد فضا اذا كانت الاصابع كلها مضمومة
 مثل الاشارة صلب ثلثاها وقال انت طالق هكذا لا قال عنيته بها الاصابع المعقودة تفيد فضا
 ولكن هذه اخلاق رواية محمد رحمه الله اما اذا كانت الاصابع كلها مضمومة عند الاثنتين منها وقال انت
 طالق هكذا وقال عنيته بها الاصابع المعقودة تفيد فضا ولكن هذه اخلاق رواية محمد رحمه الله
 قال محمد رحمه الله في الاصل وادان قال عنيته اثنتين بالاصبعين اللتين عندت لا يفيد فضا والقاضي وتوله
 عندت بقتني انها كانت مضمومة من قبل وان اشار بالاصابع كلها وقال انت طالق ولم يقل هكذا يقع
 واحدة والله الموفق **نوع اخر** فيما يقع به الثلاث وما يقع به الواحدة وادان قال لها انت طالق
 لو بين من الطلاق فيما تطليقتك ان يلك الرجعة وادان قال ثلاثة الوان في ثلاثة وكذلك وادان قال

الوان من الطلاق في طالق ثلاثا فان قال ثوبته الوان الحرة والصغرة وله نية بينهما وبين الله تعالى
 وكذلك وادان قال من رواه او اوعاه او جوهاسن الطلاق وفي نوادر بن سماعه عن ابي يوسف رحمه الله
 وادان قال لها انت طالق واحدة تكون ثلثا او صغير ثلثا او بقود ثلثا فهو ثلاث وكذلك وادان قال سم ثلاثا
 ولو قال لها انت طالق تمام ثلث او ثلث ثلاثة فهي ثلث ولو قال لها انت طالق اخر ثلث تطليقات فهي واحدة
 ولو قال لها طلقك اخر ثلث تطليقات وطلعت ثلثا وادان قال لها راسا رطلان ولا نية له يقع تطليقتان
 هكذا ذكر في فتاوي اهل سمرقند وفي البناي وادان قال لها انت طالق عامة الطلاق او قال جل الطلاق
 بها تطليقتان ولو قال اثرا الطلاق فهو ثلاث ولو قال كل الطلاق فهو واحدة ولو قال اكثر الثلاث
 فهو ثنتان ولو قال انت طالق الطلاق كله فهو ثلاث وكذلك وادان قال كل طلبة ولو قال عد واسن الطلاق
 فهو ثنتان وكذلك وادان قال عدد الطلاق ولو قال عدد الطلاق فهو ثلاث ولو قال انت طالق واحد واخرى
 فهي واحدة ولو قال انت طالق واحدة واخرى فهي ثنتان ولو قال انت طالق غير واحدة فهي ثنتان
 ولو قال غير ثنتين فهي ثلاث وروي ابن سماعه عن ابي يوسف رحمه الله في قوله انت طالق غير واحدة
 الا انها واحدة الا ان يوي ولو قال لها انت طالق لا قليل ولا كثير حكى عن الشيخ الامام ابي بكر محمد بن
 الفضل رحمه الله انه يقع واحدة وهكذا حكى عن ابي بكر البجلي رحمه الله ان الطلاق لا يوصف بالسلطة
 والكثرة فلما ذكر القلة والكثرة واختيار الصدور المشبهة علي انه يقع الثلاث لانه لما قال الا لا قليل
 فقد تضمنه اتياع الثلاث لان الثلاث هو الكثرة فلا يجل قوله ولا كثيرا بعد ذلك قال رضي الله عنه
 فلي هذا الوقال لا كثير ولا قليل يقع واحدة وحكي عن القاضي ابي جعفر الهمداني رحمه الله انه يقع
 ثنتان لانه لما قال لا قليل فقد تضمنه اتياع الثنتين لان الثنتين كثير علي ما بينا فلا يجل قوله ولا كثيرا بعد
 ذلك وهذا القول اقرب الي الصواب ولو قال لها انت طالق ساهين واحدة وثلاث فهي واحدة هكذا
 روي عن ابي يوسف رحمه الله خلاف قوله الي ثلاث وفي نوادر هشام عن محمد رحمه الله وادان قال لمرأة
 انت طالق فواحدة حتى يتيقن بثلاث وهو يوي ثلاثا طلعت ثلاثا واحدة بعد اخرى ولو قال لها انت
 طالق حتى يتيقن فان يقول حتى يتيقن العدة فهي واحدة وان يوي حتى يتيقن بثلاث فهي ثلاث فيما اطن الشك
 من هشام وفي باب اللغيف من المسئلة طالق حتى تحرمي حتى يتيقن لكي يتيقن كسني انها واحدة وان يوي
 ثلاثا فهي ثلاثا وعن ابي يوسف وادان قال لها انت طالق حتى تستكمل ثلاث تطليقات فهي طالق ثلاثا ولا
 يلزم في النصار علي ابطال ذلك وابن سماعه عن ابي يوسف رحمه الله وادان قال لامرأة انت طالق وبارين
 او قال انت طالق ثم بارين وقال لم ابو يعقوب ما بين سناهي طالق تطليقة رجعية ولو ذكر حرف النواو في
 المسئلة فالحق ان طالق تطليقة بانه وفي المسئلة اذا طلق امرأته ولم يدخل بها ثنتين ثم قال كس طلقك
 واحدة قبل الثنتين فاني لا ابطال عنه الثنتين والزومة التي اقترها ولا يحل له حتى سلك رجعا عنه وفي المسئلة
 ايضا رواية بن سماعه عن ابي يوسف رحمه الله وادان قال لها انت طالق واحدة تكون ثلاثا او صغير ثلثا
 او بقود ثلاثا او تم ثلاثا بثلث **نوع اخر** في تغيير صفة الواقع اذا طلق الرجل امرأته طلاقا رجعيًا
 ثم قال جلت هذه التطليقة بانه او قال ثلاثا فان كانت المرأة في العدة يصير بانه بائنا في الروايات
 وهل يصير ثلاثا فغيره روايات والحسن عنه انه لا يصير ثلاثا وفي رواية اخرى عنه انه لا يصير ثلاثا فلي
 رواية لشرق ابو يوسف بين البناي وبين الثلاث وادان قال في الفرق فقال العدة اذا انقضت كانت
 التطليقة بائنة من غير كلام فلا تكون ثلاثا هذا الكلام ابي يوسف رحمه الله وعند محمد رحمه الله لا يصير بانه
 ولا ثلاثا وان قال ذلك بعد انقضت العدة لم يلزمه بهذا القول شي وروي لشرع عن ابي يوسف رحمه الله
 وادان قال لامرأة اذا طلقك واحدة فهي بارين او ثلاث هي طلقك واحدة لم تكن بائنا ولا ثلاثا قال من قبله

قدم القول قبل بطلان الطلاق وكذا اذا قال لها اذا دخلت الدار فانت طالق ثم قال لها جعلت هذه التظليعة
بائنا او بلانا وكان ذلك قبل ان يدخل الدار وفي المسئلة اذا اطلق امرأته واحدة ثم قال في العدة الزمنية امرأتني
ثلاث تظليعات بذلك التظليعة او قال الزمنية تظليعتين بذلك التظليعة فانه يقع عليها في الصورة الاولى
تظليعتان مع الاولى فيكون ثمان وروي ابو سليمان عن ابي يوسف رحمه الله فبين طلق امرأته واحدة ثم
قال جعلت بائنا اس الشهر قال ان لم يزوجها فبني بابين وان راجعها فبني بين ذلك لا يحول الى البيوتة ولو
ظلمها تظليعة تظليعة رجعية ثم قال جعلتها ثلاثا قال وليس يشبه قوله جعلتها بائنا قوله جعلتها ثلاثا قالوا
ابو يوسف رحمه الله بعد ذلك لا يكون ثلاثا ويكون واحدة بآية **نوع آخر** في بنية الثلاث وما
يصل بها اذا نوي الثلاث في قوله انت طالق ذكر في شرح الخجوي رواية عن ابي حنيفة رحمه الله
انه يصح وعن ابي يوسف رحمه الله ايضا انه يصح بنية الثلاث في قوله انت طالق قال سمس الامة السرخسي
هو قول الاول قال لها ان طلاق او دامت طلاق ونوي الثلاث يصح في اول باب مخرج الطلاق من
طلاق الطحاوي بخلاف قوله انت طالق والفرق ان قوله طالق لغة فرد ونعت الفرد لا يحل العددا
الطلاق مصدر والمصادر اسماء الاجناس واسم الجنس بيتا والاولى واحمل الكل في الاصل امر المسبية
صرف الى الوحدة واذا نوي الثلاث فقد نوي ما يحمله لفظه واذا قال لها طلعي فتسك ونوي الثلاث محتمل
بنية لان معنى كلامه انقل فعل التظليع او نفي على تسك كما ان معنى قوله اضرب افضل فعل الضرب والطلاق
مصدر والتعريب ما ذكرنا وفي التدوير عن ابي حنيفة رحمه الله انه لا يصح بنية الثلاث في قوله انت
طالق طلاقا في ظاهر الرواية يصح ولو نوي التثنية في قوله انت طالق الطلاق لا يصح وان كان طلقها
واحدة الا ان تكون امة وان كانت حرة قال عني يقول انت طالق واحدة ويقول الطلاق اخري يصدق
في الطحاوي والتدوير ولو نوي الثلاث في قوله اعدتي واستبوي رجلك وانت واحدة لا تكون الا
واحدة رجعية في شرح الطحاوي **نوع آخر** في اتياع بعض التظليعات اذا قال لامرأته انت طالق
ثلاثة اشقات تظليعتين يقع عليها ثلاث تظليعات هكذا ذكر في الجامع الصغير واعلم بان من هذا الجنس
مسائل اربعة اذا قال انت طالق فبني تظليعة ببيع تظليعة واحدة لان نصبي تظليعة يكون تظليعة
واحدة كنفسي درهم يكون درهما واحدا الثانية اذا قال لها انت طالق ثلاثة اشقات تظليعة ببيع تظليعتين
لان ثلاثة اشقات تظليعة ببيع تظليعة ونصف فكانه قال انت طالق تظليعة ونصفا الثالثة ان يقول لها
انت طالق اربعة اشقات تظليعة ببيع تظليعتان لان ثلاثة اشقات تظليعة تظليعتان كان اربعة
اشقات درهم درهماين فصار كانه قال انت طالق تظليعتين الرابعة ان يقول لها انت طالق نصف
تظليعة في واحدة لان نصف التظليعتين طلعة فكانه قال لها انت طالق تظليعة وذكر في موضع اخر انه
يبع تظليعتان والخامسة اذا قال لها انت طالق ثلاثة اشقات تظليعتين وفي مسئلة الجامع الصغير
والجواب فيها ما ذكرنا انه يقع ثلاث تظليعات لان التظليعتين نصنا وهو تظليعة وثلاثة اشقات تظليعتين
يكون للاثنا ضرورة والسابعة اذا قال لها انت طالق نصف ثلاث تظليعات يقع تظليعتان لان نصف
الثلاث تظليعة ونصف فكانه قال لها انت طالق تظليعة ونصفا الثامنة اذا قال لها انت طالق فبني
ثلاث تظليعات طلعت ثلاثا لان الثلاث تظليعات نصنا وذلك طلعة ونصف وطلعة ونصف مرتين
يكون ثلاث تظليعات واذا قال لها انت طالق نصف تظليعة وثلاث تظليعة وسدس تظليعة يقع ثلاث
تظليعات لان التمرة اذا كورت كانت الثانية غير الاولى فتصير موقعا ثلاث تظليعة اخري وسدس
تظليعة اخري ولو قال نصف تظليعة وثلاث ببيع واحدة لانه اضاف الثلث والثلث لسدس والنصف الى
الواحدة الواقعة ببيع جميع اجزاها فلا يتصور اتياع شيء منها اخري هكذا ذكر سمس الامة السرخسي

رجه الله في شرحه وجهه كان يعني ظهور الدين المرتعبياني وذكر الصدر السهيد في واقعة اذا قال لها
انت طالق نصف تظليعة وثلاث تظليعة وبيع تظليعة ببيع ثمان هو المختار لانه متى جع هذه الاجزاء اراد
على الواحدة فبني قياس ما ذكر الصدر السهيد رحمه الله يعني قوله انت طالق نصف تظليعة وثلاث تظليعة
وسدس تظليعة انه يقع تظليعة واحدة لانه متى جع بين هذه الاجزاء لا يرد ادعى الواحدة ولو قال نصف
تظليعة وثلاث وبيع وقعة ثمان هكذا ذكر الحسن ابن زياد لانه اذا اراد على اجزاء الواحدة لانه وان
ذكرت الزيادة من طلعة اخري وبعض مستأجنا قالوا ببيع واحدة واليه مال الشيخ الامام سمس الامة
السرخسي رحمه الله ولو قال لها انت طالق واحدة ونصفا او قال واحد وربعا او ما اشبه ذلك يقع ثمان
ولو قال واحدة ونصفا او قال واحدة وبيع واحدة والفرق ان في هذه المسئلة الاولى في كونها
مطلقة واربعا مطلقا فان بقي ذلك تظليعة واحدة وفي المسئلة الثانية ذكر نصف والربع مضادا الى
الواحدة الواقعة لكونها كناية عن المذكور ولا وقد وقعت الاولى بجلتها فلا يتصور اتياعها ثانيا
نوع آخر في الرجل يوقع الطلاق على امرأته ثم يقول لي امرأة اخري فالمطلقة هي في
المسئلة ابن سماعه عن محمد رحمه الله او قال الرجل ربي امرأة طالق وخاصة الى القاضي في الطلاق
فقال لي امرأة اخري بطلعة اسمها ربي وعرفها القاضي بذلك فانه يوقع الطلاق عليها ويرد الى الاولى
ويطيل طلاقها وكذا اهداني الحق وعن ابي يوسف انه يطيلها جميعا ويعتقها جميعا وروي هشام عن محمد
الله او قال الرجل امرأة طالق فاستعدت عليه امرأة فقال لي امرأة اخري غايبة وابها عني
قال ان اقام البينة ان له امرأة اخري غايبة سواها وقت الامر ولم يوقع الطلاق حتى يقدم الى القاضي
وعن ابي يوسف رحمه الله فبين قال امرأة طالق وله امرأة معروفة فقال لي امرأة اخري وجات امرأة
اخري وادعت انها امرأة وصدها الزوج في ذلك وقال ابها عني او قال اخترت ان اوقع الطلاق
عليها فان اقام بينة علي التزوج بالمجولة قبل الطلاق صرحت الصداق عن المعروفة وان لم تقيم بينة
علي ذلك وتقي القاضي بطلاق المعروفة ثم قامت له بينة علي الزوج بالمجولة قبل الطلاق اخرو قبل
ان يقضي القاضي بطلاق المعروفة وقال الزوج عني بالطلاق المجولة فالقاضي يطيل ما بقي من طلاق
المعروفة ويردها اليه ويوقع الطلاق على المجولة وكذلك لو كانت المعروفة قد تزوجت وفي المسئلة
اذا قال لاسرائي علي الت درهم وله امرأة معروفة ثم قال لي امرأة اخري والدين لها قال قول قوله
ولو قال امرأة طالق علي الت درهم فالطلاق والمال على امرأته المعروفة ولا يبعد في صرفها الى
غيرها ولو قال امراي طالق ثم قال لامراي علي الت درهم وله امرأة معروفة ثم قال لي امرأة اخري
وابها عني صدي في حق المال ولم يصدق في حق الطلاق وفي طلاق الاصل في باب السهارة في الطلاق
اذا قال ثلاثة بنت فلان طالق سمي امرأته ونسبهم قال عني بذلك امرأة اجنية هي علي هذا الاسم لم
يصدق نصا وان قال هذه المرأة التي عنيها امراي وصدة فبني ذلك وقع الطلاق عليها باقراره ولم
يصدق في حق صرف الطلاق على المعروفة الا ان يشهد السهارة على نكاح هذه المرأة بالنكاح او على قرار
الرجل وهذه المرأة بالنكاح او على اقرار المرأة المعروفة بذلك تخيير بومر الزوج بالبيان ان يقع
الطلاق على ابنتها والله اعلم **النص الرابع في الكتابات** هذا الفصل
يشمل على انواع نوع منه في قوله انت علي حرام وما يؤول به اذا قال لامرأته انت علي حرام فانه
ليزال عن نيته هذا هو المذكور في كتب محمد رحمه الله فان نوي الطلاق لبطل كمن نوي فان نوي لانا
ثلاثا وان نوي واحدة وفي واحدة باينة وان نوي ثنتين فبني واحدة باينة ايضا ولو كانت المرأة امة
فانه يصح بنية الثنتين ولو طلق امرأة الحرة واحدة ثم قال لها انت علي حرام معني ثنتين لا يصح نيته

ولو نوي التلث في هذه الصورة نفع نيته ومع تظليتها انحراف ذات نوي الطلاق في قوله انت علي
حرام ولم ينو العدة دني واحدة وان لم ينو الطلاق في نوي اليمين او لم ينو لان تحريم الحلال بين غير
ان اليمين في الزوجات اطلاقا فربما كان الكفارة وان لم ينو بها حتى مضت اربعة اشهر بان لا يلا
وكذلك هذه الحكم في جانب المرأة اذا قالت لزوجي انت علي حرام او قالت انا علي حرام كان بيننا وان لم
ينو كما في جانب الرجل حتى لو كنت زوجا خنت في نية ولزمت الكفارة بمخوط عن اصحابنا في النوادر ومما
اقتوا في قوله انت علي حرام حلال من حرام مخرج حلالا لست من حرام انما يصرف الي الطلاق من غير
نية بحكم العرف وكذلك في اطلاق حلال الله علي حرام او قال حلال اريد عروجه من حرام او قال حلال
خداي من حرام ان فعلت كذا او قال حلال المسلمين فذلك طلاق باين بالافتاء فيه وذلك ينظر ان كان
له امرأة وقت الحلف كان يميناً طلقت واحدة بآية وان لم يكن له امرأة وقت الحلف كان يميناً لا يقدّر
صوف الي المرأة فيجعل يميناً لان تحريم الحلال يمين حتى ان من قال لعين حرامت ما يوحى كمين كان
يميناً حتى لو كلفه يلزمه الكفارة اذا حث هكذا وذكر الصفة والسهم في واقعة وبه كان يمين القاضي
الامام شمس الاسلام الاورجدي رجة الله فكان العقبة ابو جعفر رجة الله يقول اذ لم يكن له
امراة وقت اليمين وتزوج امرأة بطلت ويصير بقدر كلامه كل امرأة اتزوجها في طالق وكان يجر الدين
السنة رجة الله اذ لم يكن له امرأة وقت اليمين يبطل الكلام ولا يجعل هذا يميناً اذ لم يكن له امرأة
وقته هكذا المتأله ثم علي قول من يقول بان يكون يميناً اذ لم يكن له امرأة وقت هذه المتأله اذ اعني التعليق
حتى يصير بقدر كلامه ان تزوجت في طالق ان فعلت كذا اهل صدق في ذلك وهل يصح عناية قالوا ينبغي
ان يقع وهكذا في فتوي شمس الامة رجة الله وحكي عن الامام ابي الحسن الرستقي رجة الله انه كان
يقول فحين قال حلال المسلمين علي حرام ونوي الطلاق وله امرأتان ان يقع علي كل واحدة تظليقة في
فتاوي اية بخاري فيمن قال حلال الله علي حرام وله امرأتان قال محمد بن الفضل رجة الله ان لم
يكن له بينة طلقا وان نوي ان يطلق احداً ما يدين فيها يمينه وبين الله تعالى ولا يدين في القضا وحكي في
القاضي الامام شمس الامة الاورجدي وشيخ الاسلام الخطيب مسعود بن الحسين الكسائي رحمه الله
انه يقع الطلاق علي واحدة سهمين واليمين الي الزوج وهو الاظهر والاستبه اذا قال هرج بدست رست
لعمرو وسياي بعد هذا اخلاصه ولو قال هرج بدست كرمه او قال كوفته ام لا يكون طلاقاً لان عدم الفرق
ولو قال هرج بدست كرمه فذلك قيل يجب ان يكون طلاقاً وسيل جرم الدين رجة الله عن قال هرج بدست
دست كوفته من حرام كه فلا كان لمتم ولو تطلق امرأته وبطل لا يكون طلاقاً سبل جرم الدين ايضا
عن رجل خلع امرأته ثم تزوجها بعد ذلك ثم قال لها بعد ذلك بوم من حرامي ما خلع قال حرم قيل له ما
ذاجب لها حكم هذا الكاح المسمي او هو المثل قال المسمي في هذا الكاح واذا قال لامرأته انت علي حرام الف
مرة يقع واحدة سبل جرم الدين ايضا عن امرأة قالت لزوجي حلال خداي تزوج حرام قال اري ابن ري
بروي حرام سودك طلاق قال سودم في قوله حلال الله واجناسه اذ وقع الطلاق بغير بينة كانت
الواقع ماينا وحكي عن شيخ الاسلام علي الاسجاي رجة الله كان يقول في حبس هذه المسائل يميني للعتي ان
ينظر الي سؤال السائل ان كان سأل اني قد قلت كذا اهل يكون طلاقاً يكتب في الجواب نعم ان نوي
الطلاق وان كان سأل اني قلت كذا لم يقع من الطلاق يكتب في الجواب ان يقع واحدة ولا يقع من البينة
وانه حسن وفي واقعات الساطعي اذا قال لها انت معي في الحرام فهو كقوله انت علي حرام اذا قال لها انت
علي حرام والحرام عنده طلاق لم ينوي الطلاق في طالق علي قول من يشترط نية الطلاق في هذا اللفظ
لانه لما كان الحرام عند طلاقاً كان ذكره وذكر الطلاق سواء كان نفع اضافة التحريم الي المرأة نفع اضافة

الي الرجل بان قال الرجل انا عليك حرام حرمت نفسي عليك غير ان اضافة التحريم الي المرأة صحيحة من غير
ذكر الزوج حتى لو قال حرمتك ونوي الطلاق يقع الطلاق وان لم يقل حرمتك علي نفسي و اضافة التحريم الي
الزوج لا يقع من غير ذكر المرأة حتى لو قال حرمت نفسي او قال انحرام ولم يقل عليك ونوي الطلاق لا يقع
وكذلك نفع اضافة البينة الي الرجل كما يقع اضافة الي المرأة غير ان اضافة البينة الي المرأة صحيحة
من غير ذكر الرجل حتى ان الرجل اذا قال للمرأة انت باين ولم يقل يمين يقع الطلاق اذ لو قال انا باين
ولم يقل منك لا يقع الطلاق وان نوي اذا قال لها انت علي الحرام والتحريم فهذا او ما لو قال انت علي حرام
سواء علي تفاصيل التي قلنا ان الحاصل ان النسبة اذا حصل ما هو حرم العين نحو الحرام والتحريم والمبينة
فالحكم فيه بالحكم في قوله انت علي حرام الا ان في قوله انت علي حرام اذ لم ينو شيئا كان يميناً بلا خلاف
بين المسامح وهما اذ لم ينو شيئا فقد اختلفت المسامح فيه انه هل يكون يميناً امرأة قالت لزوجي انا عليك
حرام او حلال لك فقال انت علي مثل ما انت علي جميع اهل المصر او قال بالفارسية مراصاي كه باهه سهر
في طالق اذا نوي الطلاق **نوع آخر** في قوله اعندي ذهبي وما يتصل به في هبة المرأة واباحت
وفي اسرها بالتزويج وتبع الطريق عليها ورد بها بالعبية اعلم ان في قوله اعندي لا يكون الواقع الا
واحدة ملك الرجعة وفي قوله اخو جي ذهبي اعندي يستتري بخوري تقع بنية الثلاث واذا قال لها
وهيك لاهلك فهو من جملة الكتابات لا يقع الطلاق فيه الا بالنية وليستوي ان قبلها او لم يقبلها
وروي عن ابي يوسف رجة الله انه اذا قال لها وهيك لاهلك او لا يهلك او لا يزوج هو طلاق
اذا نوي واذا قال وهيك لاهلك او ما اشبه ذلك فليس بطلاق وان نوي واذا قال وهيك نفسك
منك فهو من جملة الكتابات ان نوي به الطلاق يقع وما لا يلا ولو قال اتركك لا يقع وان نوي به الطلاق
واذا قال لها حرام رواه مروكساده است لا يقع الطلاق وان نوي ما لم يقل حدي اهاست عبد الله المشايخ
وانه منقول عن محمد رجة الله واذا قال لها حرام رواه مروكساده يقع الطلاق اذا نوي وان لم يقل حدي
اهاست ولو قال لها ذهبي وتزوجي لا يقع الطلاق الا بالنية وان نوي في واحدة بآية وان نوي
الثلاث في ثلث واذا قالت لزوجي طلقني فقال لا افعل فقالت ان لم تطلقني اذهب وتزوج فقال الزوج
سوي كن حواهي كي حواهي وجره سبه لا يقع الطلاق في واقعات الصدة والشهيد ولو قال لها ان ذهبي
فيميني اللوب او قال اذهبي فتعني او ما اشبه ذلك واذا بقوله الطلاق لا يطلق في مجموع النوادر
ارسن بدار فقال لها ذهبي الي جعتم يقع الطلاق سبل جرم الدين عن قال لامرأته وادمت سرحو لس كبر
وروي حوس طلب كن قال الطلاق الاول رجعي فان لم ينو بقوله سرحو لس كبر طلاقاً بني الاول رخصاً ولا
يقع بهذا القول حتى ولو نوي به الطلاق كان طلاقاً بايناً فيصير الاول مع الثاني باينين من قال لزوجي
مراصين كوان به حرمت بارة فقال الزوج با د ادم وهو ينوي الطلاق قال شيخ الاسلام ابو
الحسن رجة الله لا يطلق قبل له وان كان ابوا المرأة كران به حرمت من بارة قال ادم ونوي الطلاق
قال تطلق ويكون هذا بمنزلة قوله لامرأته الحق باهلك وهو ينوي الطلاق والله اعلم **نوع آخر**
في قوله لمستم وما يتصل به الاصل في هذا النوع من الالفاظ ان يقال كل لفظ في الفارسية يستعمل
في الطلاق ولا يستعمل في غيره وهو كصريح الطلاق بالعربية وان كانت اللفظة مستعملة في الطلاق
وغيره فهو بمنزلة كتابات العربية اذا ثبت هذا فنقول اذا قال الرجل لامرأته لمستم برا اذ لم يقل
بان هذا اللفظ استعمله اهل جراسان واهل عراق في الطلاق وانه صريح عبد الله يوسف رجة الله
حتى كان الواقع به رخصاً ويقع بدون النية واما اذا قال لمستم برا ولم يقل اذ لم يقل فان قال في جملة
غضب او مذاكرة الطلاق فواحدة ملك الرجعة وان نوي بايناً او ثلثاً فهو كذا نوي وقول محمد في هذا

كقول أبي يوسف رحمه الله وعن أبي حنيفة رحمه الله روايات في رواية الحسن يقع الطلاق بلانية
ويكون رجعيًا وبه أخذ الفقهاء محمد بن ابراهيم الميموني وفي رواية بن رستم لا يقع الطلاق الا بالنية وبه
أخذ الفقهاء ابو نصر احمد بن سهل وذكر القدوري في شرحه قال ابو حنيفة رحمه الله في قاضي قال لامرأته
تسليمي او تسلمت ارضي ان لا يكون طلاقا الا بالنية وانه يوافق رواية ابن رستم من قال فان نوي
الطلاق ولم ينو البتة ولا عددا فهو واحد ملك الرجعة وان نوي ثلاثا ثلاثا وان نوي باينا
كان باينا قال القدوري رحمه الله فصار هذه اللفظة ملحقة بكلمات العربية من حيث اعتبار اصل
النية وصحت نية الثلاث ولم يلحقه في حق صفة البتة ان الميموني البتة قال القدوري وانه
المعجزة بين الرتبة والارسية من وجه اخر فقال لو قال في حال مذكره الطلاق بالترتبة خلتك
انه طلاقا يتعين بدلالة الحال ولو قال بالارسية في حال مذكره الطلاق او العصب مشتم
لم يقع حتى ينوي ولو قال ركه كرم ترافقه اخلاف الشيخين علي بن محمد وكرنا في قوله مشتم ولو قال
دست بارد اسم برافقه اخلاف الشيخين ولكن علي عكس ما ذكرنا في قوله مشتم ولو قال باي كساده
كروم برافقه الطلاق بلانية ويكون رجعيًا باتفاق الشيخين ولو قال خلتك بارد اسم فهو نظير قوله دست
بارد اسم ومن المتأخرين من يحتاج الى راسن حول الثلاث الاول تفسير قوله طلفت عن ما في يقع بلا
نية وحمل الواقع والخامس تفسير قوله خلتك سبيلك حتى لا يقع الطلاق الا بالنية ويكون الواقع
باينا وكان الشيخ الامام طهيري الميرزا في بيانه يقول مشتم بالواقع بلانية ويكون الواقع
رجعيًا وبقي فيما سواها اشتراط النية ويكون الواقع باينا وعن شمس الائمة الاورجدي انه كان
يقول صريح الطلاق في ديارنا طلاقا وادمت باي كساده كروم وفي بلاد عراق مشتم وفي
قشادي القضي اذا قال لك طلاق دست بارد اسمت في واحدة بنية ولو قال لك طلاق دست بارد
اسم ترافقي واحدة رجعية لان قوله دست بارد اسمت صفة للمرأة فكانه قال خلتك واسم قوله دست
بارد اسم من غيرنا المحاطة صفة الطلاق فكان هذا فارسية قوله خلتك سبيل وكذا اذا قال رها كرم
مت اوله كروم لك طلاق في واحدة بنية واذا قالت رها كرم مت اوله كروم مت اوله كروم رها
كروم في قشادي الشنبي رحمه الله واذا قالت دست بارد اسم كروم مت اوله كروم مت اوله كروم
واذا قالت مت اوله كروم مت اوله كروم مت اوله كروم مت اوله كروم مت اوله كروم مت اوله كروم
الزوج بحسب ما ان نوي الطلاق يقع وان لم ينو لا يقع استدلالا لما لو قال لعبد انت لله واجللك الله
فان هناك فان نوي العتق يقع العتق والافلا ويصدق في انه لم ينو الطلاق فيما بينه وبين الله تعالى
وفي القناسوا كان ذلك في حالة العصب او في حالة الرضا او في جواب كلامه وفي قشادي اهل سمرقند
اذا قال الرجل لامرأته دست ارمين باردة او قالت المرأة باردة اسمت طلاق فقال الزوج من سر
دست بارد اسم ارمين نوي واحدة او ثلاثا فكان نوي وان لم ينو شيئا لا يقع شي وهذا الجواب يوافق
قول الفقهاء محمد بن ابراهيم رحمه الله اما علي قول الفقهاء ابي سهل رحمه الله يقع الطلاق وان لم ينو
نوع آخر في قول الرجل لامرأته لست بامرأة لي ويدخل فيه التبرأة عنها والتبرأة عن نكاحها اذا
قال من احري سائلي وكرو هذا القول ونوي به الطلاق لا يقع الطلاق وكذا اذا قال لم يكن بيننا
نكاح او قال لم اتزوجك ونوي الطلاق يقع بالاجماع ولو قال لست بامرأة وما انا بزوجك ونوي
الطلاق فطلاق عند ابي حنيفة رحمه الله خلافا لها واذا سئل الرجل الملك امرأة فقال لا نوي الطلاق
فهو على هذا الخلاف فرق ابو حنيفة بين قوله لست بامرأة وبين قوله لم يكن بيننا امرأتك ورجلك ولو
قال لا نكاح بيني وبينك ذكر القصد والشهيد في واقفاته اذا نوي الطلاق يقع ولم تحك فيه خلافا قيل

فقال داسم

ويشني ان يكون هذا قول ابي حنيفة بن علي ما اذا قال لست بامرأة ونوي به الطلاق وعلى هذا اذا
قال ليس بيني وبينك نكاح ونوي الطلاق ولو قال لم يبق بيني وبينك شي ونوي به الطلاق لا يقع ولو
قالت لزوجها لست لي بزوج فقال الزوج صدقت قال الفقهاء ابو نصر احمد رحمه الله اخاف ان يقع عند
ابي حنيفة رحمه الله كما في قوله ما انا بزوجك ونوي الطلاق ولو قال والله ما انت لي بامرأة وقال
علي حجة ان كنت لي بامرأة لم يكن طلاقا بلا خلاف وان نوي هكذا ذكر القدوري في كتابه ومن مشايخنا
من قال هذه المسئلة على الخلاف ايضا وذكر الناطقي في طلاق الهداية اذا قال ما لي امرأة ونوي
الطلاق لا يكون طلاقا عند ابي حنيفة رحمه الله ولو قال لست بامرأة ولم يوجهها لا يقع به الطلاق
عند ابي حنيفة رحمه الله وان نوي في هذا الموضع اذا قال لست لي بامرأة ان دخلت الدار ونوي
به الطلاق يكون طلاقا قال الناطقي وهو قول ابي حنيفة رحمه الله ولو قال لها فسخي النكاح الذي
بيننا وبينك ونوي الطلاق فهو طلاق وعن ابي حنيفة رحمه الله ولو قال لها فسخي النكاح الذي بينك
وبيني ونوي الطلاق فهو طلاق وعن ابي حنيفة رحمه الله اذا قال لها لا حاجة لي بك فليس بطلاق
وان نوي في مجموع النوازل امرأة قالت لزوجها احرقن يوم قال الزوج به ونوه رباؤه الطلاق
رجل قال لامرأته برئت منك او قال برئت اليك من طلاقك ان لم ينو الطلاق لا يقع وان نوي
فقد اختلف المشايخ فيه واختار الفقهاء ابي الليث رحمه الله انه لا يقع شي ولو قال انا بري منك اطلاق
يقع الطلاق وفي مجموع النوازل امرأة قالت لزوجها انا بري منك فقال الزوج انا بري منك ايضا
فقال انظر ماذا يقول فقال الزوج ما نويت الطلاق قال لا يقع الطلاق لعدم النية وبني قشادي
شمس الاسلام الاورجدي رحمه الله اذا قال لها ابرائك عن الزوجة يقع الطلاق من غير نية
في حالة العصب وغيره والله اعلم **نوع آخر** في قوله داده كروم مت اوله كروم مت اوله كروم
والهين امرأة قالت لزوجها امرأ طلاق داده فقال الزوج داده كروم او قال داده ما دسوي فان
نوي لا يقع يقع الطلاق وان لم ينو لا يقع شي واذا نوي لا يقع حتى يقع الطلاق يكون
رجعيًا ويجوز اشتراط النية ويكون الواقع رجعيًا وكذا اذا قال كرده كبر او كرده ما دوان قال داده
ست وكرده ست يقع الطلاق نوي او لم ينو ولو قال داده انكار وكرده انكار لا يقع الطلاق وان
نوي ولو قالت امرأ طلاق ده فقال الزوج كسبه كرو لا يقع الطلاق وان نوي ولو قالت مدام ارفقال
الزوج ناداسته كرو يقع الطلاق اذا نوي ويكون باينا وكذلك اذا قالت دست ارمين باردة او فقال
الزوج بارداشته كرو يقع الطلاق اذا نوي ويكون باينا ولو قالت مروت بطلام فقال الزوج هيمنان
كروم في مجموع النوازل انها تطلق وفيه اختلاف المشايخ ولو قال هيمنان ولم يقل كرو لا يطلق لانه ليس
في الجواب والامر ان يقول هيمنان تسمة هيمنان كبر قال لامرأته انت طالق فقال لا اكفي بواحدة
فقال الزوج دو كبر فان نوي الزوج بقوله دو كبر يقع الطلاق تطلق ثلاثا ويكون قوله دو كبر يقع
التسمة ابدا وقد سبقنا طلقه فطلقت ثلاثا لهذا قال مولانا رافعي رحمه الله وقد نظروا في ان يقع
بطلينتان ولو قالت مرامله كن او قالت رها كن فقال الزوج مرامله كبر او قال رها كبره كبره
علي ما قلنا انه ان نوي لا يقع يقع ولو قال خوسين حرمه ارمين بفسخ فقال الزوج مروحه كبر
فقد قيل ينبغي ان يقع الخلع وهذا اذا اراد به التحقيق ولو قالت سو كند حور بطلاق من كه فلا
لا يمكن فقال حورده كبر حكي فتوي شمس الاسلام الاورجدي رحمه الله بانها لا تطلق وعلي قناس
المسائل المتقدمه ينبغي ان تطلق اذا التحقيق امرأة قالت لزوجها من مك سو ووسك سو فقال
الزوج هيمنان كرو لا يطلق امرأة قالت لزوجها من حوامه كبر من رن بوه فقال الزوج به كبر

لا يطلق رجل دعي امرأة الي الفرائس ثابت وقال لها اخرجي من عندي فقال طلقتي حي اذهب فقال
 الزوج اكرار سروي بوحيت حسن كبر ولم يكمل شيئا وقامت لا تطلق في ايمان مجموع الموارل في
الفصل الخامس ما يكون جوابا في الطلاق والخلع
 طلاق كقول فلان كانه كرده فقال بنوار طلاق كان قوله بنوار طلاق جوابا حي انه لو لم يكن فعل ذلك
 الفعل لاسع الطلاق وفي كتاب العلل اذا قالت المرأة لزوجها طلقني ثلاثا وقال لها طلقك كان ثلاثا
 ولو قال لها انت طالق فتوي ثلاثا وقال لها طلقك كان ثلاثا ولو قال لا يكون والفوت ان قولها طلقني
 امر بالتطبيق وقوله طلقك تطبيق فيمكن ان يجعل جوابا والجواب يتحقق اعادة ما في السؤال وكان قال
 لها طلقك ثلاثا اما قوله انت طالق لميس تطبيق بل هو اجاب عن صفة قايمة بالحل كقوله جالس قائم
 واما سبب التطبيق فتصا تصححا لهذا الوصف والثابت انصفا ثابت بطريق الضرورة فيثبت التطبيق
 في حق صفة هذا الوصف ولا يثبت في حق ضرورة هذا الكلام جوابا واذا لم يثبت التطبيق في حق
 الجواب ففي قوله انت طالق كلاما مستهدوا انه لا يحتمل الثلث فلهذا لم يقع الثلث وفي الجامع الاصغر اذا
 قالت لزوجها طلقني ثلاثا فقال الزوج فعلت فبي ثلث وفي المسني ان قول الزوج طلقك غيب سوال
 المرأة وقوله فعلت جواب ويقع الثلث كما ذكر في العلل في الجامع الاصغر وكان نصير ابن يحيى يقول اذا
 قالت لزوجها طلقني ثلاثا فقال الزوج انت طالق انه يقع ثلاث تطبيقات وكان النبي رجة الله يقول
 يقع واحدة وكان ساذ ان يقول لبيال الزوج فان قال نوت جواها يقع الثلث وان قال نوت واحدة
 فواحدة وفي المسني ان سماعة عن محمد رجة الله في عين هذه الفتوة انه يقع واحدة رجعية وهكذا روي
 هشام عن محمد رجة الله واستار الي المعنى وقال لان هذا ليس بجواب ثم قال وان عني الجواب في قوله
 اسقسن ان اصلها ثلاثا اذا قالت طلقني ثلاثا فقال الزوج قد انك هذه اجواب وهي ثلث وكذلك اذا
 قال انت باين قالت لزوجها مراكن طلاق سرا طلاق كن قالت ذلك ثلاث مرات فقال الزوج كرده
 كرده تطلق ثلاثا هكذا احكي السيد الامام الاشرف وتوي شمس الدين السنخي رجة الله تطلق
 واحدة والاول اصح وعن محمد الدين رجل قال لعنبره زن سروي هرا طلاق است فقال ذلك العنبر
 سروي بوحين است بهذا اقرار وعنه ايضا امرأة قالت لزوجها حلال حذاي سروي حرام وقال
 رجل ذلك لرجل اخر فقال اري حرمة عليه بنظريته قال لامرأته سريته سي واري له حرام كرده
 كما وسري كرده بهذا اقرار من الزوج بالحرمة سبيل جيم الدين عن قال لامرأته راد ادم حرمدي
 فقال له حرمة وحوسين راسه باره شتم اري فقال لها الزوج رسي قال ان ارا يقول رسي الجارة
 وقع الثلاث وان لم ينويه الاجارة يقع واحدة رجعية سبيل جيم الدين عن قال لامرأته حرام والنكاح
 بيننا احيا طافنا لمرأة بين وجه الحرمة حتى اعرف ونازعه في ذلك وقالت لم تكلم الحرمة فقال
 الزوج سري ان ركان است كه هيئان حرام بداري هل يكون هذا اقرار بحرمة هذا قال نعم ولو
 قال سري ركان است له حرام بداري لا يكون اقرار بحرمة هذا طلق امرأته تطليقة ثم قال بعد ذلك
 دن سري حرام است لبيال الزوج عنيته بقوله دن سري حرام امرأته تلك التطليقة او هذا الكلام
 مستد ان قالت عنيته الحرمة بتلك التطليقة وقد جعل الطلاق الرجعي بايضا والمسئلة مرسنة من قبل
 وان قال هذا كلام مستهدا بهذا اطلاق اخر باين ابراهيم عن محمد رجهما الله رجل قال لعنبره اطلقتك
 ثلاثا قال نعم قال في النيباس يقع الثلاث ولكنها تنفسن ويجعلها واحدة وفي نوادر هشام عن ابي
 يوسف رجة الله اذا قالت لزوجها طلقني ان تزوجت فلانة علي فقال الرجل انت طالق وهو ينوي الجواب

وسماه انت طالق تزوجت بهذا ليس بجواب في القضا وفيما بينه وبين الله قضا انه يسكنها **الفصل**
السادس في ما اذا كان الطلاق في الاوقات
 اذا اذاري ايام الجمعة فهو كما نوي وان نوي يومه ذلك فالطلاق باطل وان لم يكن له فيه فهو علي
 اليوم المستفصل ولا يدين في القضا اذا نوي يومه ذلك ويدين فيما بينه وبين الله تعالى وفي نوادر
 المعلي عن ابي يوسف رجة الله اذا قال لها اذا كان ذلك والفتنة فانت طالق وقد مضى بقضه قال
 بي طالق ساعة تكلم قال لها يوم الخميس انت طالق يوم الخميس او في يوم الخميس فهو علي اليوم الخميس
 التام اكراسال دن حوام وي واطلاق هذا يقع في السلاخ وفي الحجة لان قوله لمساك استارة
 الي السنة الثانية فيصير عبارة عما يعني من السنة في الاول سن وانفقات المصدرا المهتدي وفي الجامع
 الصغير اذا قال لامرأته انت طالق اليوم عدا و عدا اليوم فهو باطل الوقتين الذي معناه به
 يريد به ان في قوله انت طالق عدا اليوم يقع الطلاق في اليوم ويلغو ذكر العدد في قوله انت طالق
 عدا اليوم يقع الطلاق عدا ويلغو ذكر اليوم والاصل في جسد هذه المسائل ان الزوج متى اصناف
 الطلاق الي وقتين وليس بينهما حرف العطف فانه يتعلق بالاول والآخر فيصير الثاني حوالا من الكلام
 وكذلك اذا قال لها انت طالق الساعة عدا يقع الطلاق في الحال فان قال عنيته بهذه الساعة السا
 من العدا لا يصدق قضا لانه ادعي خلاف الظاهر لانه ذكر الساعة بلام التعريف والمعرف في الساعة
 القايمة لانه لا يزوجها غيرها في القيام فكانت حي اولي باسم المعرفة من الساعة من العدا لان تلك
 الساعة مجهولة لا بدري ولكن تصيدت فيما بينه وبين الله تعالى لانه لما نوي ساعة مجهولة فقد جعل الا
 الجنس للتعريف وانما يحتمل ذلك الا انه خلاف الظاهر وانما قال لها انت طالق اليوم اذا عدا
 في طالق عدا حين يطالع الجرا لان قوله انت طالق الي اليوم ايتاع الحال وقوله اذا عدا تعليق فتداني
 بالاتباع والتعليق والجمع بينهما مستعذر فلا بد من اعتبار احدهما فاعتبرا بالتعليق لان في اعتبار التعليق
 العاكمة واحدة وهي اليوم وفي اعتبار اليوم العاكمة واحدة وهو قوله اذا عدا ولا شك ان العاكمة
 واحدة اهون واذا اعتبرنا التعليق منار بقدر مسيلتنا انت طالق اذا عدا اذا قال لها انت
 طالق الساعة عدا يقع في الحال ولا يقع عدا اخرى وكذا اذا قال لها انت طالق اليوم عدا يقع في اليوم
 تطليقة ولا يقع اخرى اذا عدا لان قوله انت طالق ايتاع الواحدة من حيث الحقيقة فلو وقع الاخرى
 في العدا انما يقع كذا يلغو اذ كرا لعد ولا يلغو اذ كرا لعد اذا لم يقع اخرى في العدا لانه جعل العدا ظروفا للكونها
 طالق او اوقت واحدة في اليوم فالعد لا يكون ظروفا لكونها طالق في العدا فان قيل العدا معطوف
 علي اليوم وحكم المعطوف والمعطوف عليه واحد والمعطوف عليه ظرف لسبب الاتباع وكونها طالق
 فيجب ان يكون العدا كذلك ولا يمكن ان يجعل العدا ظروفا للاتباع الموجود في اليوم لان ذلك كلام
 قريحي انما يبي حكمه وهو صيرور طالق فاقضي ايتاع طلاق اخر في العدا لغيره فاما من حيث اللفظ
 فانه قال انت طالق اليوم واما صار ظروفا للاتباع منرورة ايضا فلهذا طالق فانه ما لم يقع عليها
 الطلاق لا تصف بكونه طالق وهذا ضرورة معروفة في العدا لانه متى وقع الطلاق عليها في اليوم
 سقطت بكونها طالق في العدا بدون الاتباع في العدا فلا حاجة الي اتباع حد بد في العدا خلافا لقوله انت
 طالق اليوم واذا عدا العدا لان قوله واذا عدا العدا لا يصح ظروفا لشي لان فعل الفعل لا يصح ظروفا
 فيكون شرطاً محضاً والشرط لا صحة بدون الجزاء والطلاق الواقع في اليوم لا يمكن ان يجعل جزاء في العدا
 لان الواقع فلا يجعل التعليق اذ لم يمكن ان يجعل الطلاق الواقع جزاء في اليوم في العدا حجة الي ان

بغير انما عا لعل الشرط انما عا اخر فمهما كذا الشرط وصار بعد برئته انت طالق اليوم وانت طالق
اذ اجاز عد ولو كان نوي في الصورة الاولى وقوع تطلبة اخرى في الغد صحته بيته قال لها وقد دخل بها
انت طالق عدوا اليوم طلقت الساعة واحدة وعدا اخرى وان لم يكن دخل بها طلعت الساعة واحدة
فان تزوجها قبل مجي الغد طلعت اخرى اذ اجاز العد وان لم يتزوجها اليوم حتى جاء الغد ثم تزوجها لم يطل
اذا قال لها انت طالق راس كل شهر فانهما تطلق ثلاثا في راس كل شهر واحدة ولما قال لها انت طالق في كل
شهر طلعت واحدة لان في الاول بينهما فصل في الوقوع وكذلك في الثاني ولو قال لها انت طالق امس
واليوم مع واحدة ولو قال لها انت طالق امس اليوم مع واحدة ولو قال اليوم امس بغير ثمان كانه
قال لها انت طالق واحدة قبلها هذه الجملة من المستقي في الله اعلم **نوع اخر** من هذا الفصل اذا
كان مع الاضافة وذكر المال رجل قال لامرأته انت طالق الساعة واحدة وعدا اخرى بالف درهم
فتبطلت وقع عليها واحدة في الحال بنصف الالف فظاهره اما وقوع الواحدة عند بغيري لان شرط وجوب
البذل بالطلاق وتوكل الملك به وقد زال الملك بالطلقة الاولى فلا يزول بالطلقة ولكن هذا لا يمنع
وقوع الطلاق لان وقوع الطلاق على مال شرط قبول المال لاجوبه وان تزوجها قبل مجي الغد ثم
جاء الغد يقع عليها تطلبة اخرى تخسبها لوجوه الشرط وهو زوال الملك لا رجل قال لامرأته وقد
دخل بها انت طالق الساعة واحدة امك الرجعة وعدا اخرى بالف درهم فتبطلت وذلك وقع عليها تطلبة
للمحال بغيري لانه فرق بالتطلبة الاولى ما بينا في ان يكون عمالة بدله وهو قوله امك الرجعة
فان الطلاق ببدل لا يكون رجعي ففرقنا انه اذا صرف البذل الى التطلبة المضافة الى الغد فاد
جاء الغد وقعت تطلبة اخرى بالف لان الالف مقابل لها وقد وجد شرط وجوب البذل بمقابلتها وهو
زوال الملك بها لان التطلبة الاولى رجعية وبالطلاق الرجعي لا يزول الملك بخلاف المسئلة الاولى
عليها مرقا وكذلك لو قال لها انت طالق اليوم تطلبة ثانية وعدا اخرى بالف درهم وقع للحال
تطلبة ثانية بغيري لانه قد فرق بالتطلبة الاولى ما بينا في ان يكون عمالة بدله وهو جعلها
بانية بصرح الابانة لانه انما يحتاج لكونه بانيا الى صريح الابانة ان لم يكن بمقابلتها شيء وكلامه العاقل على
على ما يحتاج اليه لا على ما لا يحتاج اليه ففرقنا انه اذا صرف البذل الى التطلبة الثانية فاد اجاز
العد وقع عليها تطلبة اخرى بغيري لان شرط وجوب المال في التطلبة الثانية لم يوجد وهو زوال
الملك عنها بالزوال الملك بالتطلبة الاولى لكونها بانية بان قبل ما تبين انه لا يمكن انجاب البذل عا
التطلبة الثانية عرفنا انه اذا صرف البذل كله الى التطلبة الاولى ولا يمكن صرفه الى التطلبة
الاولى الا بالغا لفظ الاباحة فبلغوا لفظ الابانة قبل لا يمكن انجاب البذل بمقابلتها بالثانية
اذا وجد شرطه وهو تزوجها قبل مجي الغد حتى اذا قبل ذلك ثم جاء الغد وقع عليها تطلبة اخرى بالف درهم
فقال بياك لم يجب البذل عنه انما شرطه ولا يغير ذلك دلالة الصرف الى التطلبة الاولى قال وكذلك
لو قال لها انت طالق اليوم تطلبة بغيري وعدا اخرى بالف وقع في الحال تطلبة رجعية بغيري لانه
فرق بينهما ما بينا في ان يكون عمالة بدله وهو قوله بغيري فان الواضع بصرح اللفظ بغيري لكون رجعي
وكونه رجعي ينبغي ان يكون بمقابلته شيء فاد اجاز الغد وقعت عليها تطلبة اخرى بالف درهم لوجوه شرط
وجوب البذل وهو زوال الملك عنها قال ولو قال لها انت طالق واحدة وانت طالق اخرى بالف درهم
فتبطلت وقعت تطلبتان بالف وانصرف البذل اليها وكذلك لو قال لها انت طالق اليوم واحدة وعدا
اخرى بالف درهم فتبطلت وقعت في اليوم الواحد بالف درهم وعدا الاخرى بنصف الالف ان حلل البذل
لانه انصرف البذل اليها ولو قال لها انت طالق الساعة واحدة امك الرجعة او بغيري او بانية وطالق اخرى

بالف درهم كان المال على القول الاخر ووقت تطلبة في الساعة بغيري وطلعت اخرى بالف درهم
لانه فرق ما لاول ما بينا في ان يكون له بدل فانصرف البذل الى الثاني وتطلق تطلبة اخرى بالالف الا
في فصل واحد وهو قوله انت طالق الساعة واحدة بانية وحال اخرى بالف درهم فان في هذا الفصل
طلعت اخرى بغيري لان شرط وجوب البذل بالطلاق الاخر لم يوجد وهو زوال الملك لان الملك قد
زال بالاولى ولا يجوز تحليل الزوج ههنا لانه ليس بينهما زمان ولو قال لها انت طالق الساعة واحدة
امك الرجعة وعدا اخرى امك الرجعة بالف درهم ينصرف البذل اليها وكذلك اذا قال لها انت طالق الساعة
ثلاثا وعدا اخرى بانية بالف درهم او قال لها انت طالق الساعة واحدة بغيري وعدا اخرى بغيري بالف
درهم فالبدل ينصرف اليها ويكون كل تطلبة بخمس مائة فيكونان باثنين فيقع في الحال واحدة بنصف الالف
وعدا اخرى بخمسة الا ان يتزوجها قبل مجي الغد ثم جاء الغد تخسبها الثانية عد بنصف الالف وانما
انصرف البذل اليها لانه لا بد من الحاق احدهما اما الوصف الثاني واما البذل والمال الثاني اول لانه
ذكر الثاني اول ولو ذكر البذل اخر اذا لا حرج لهما يكون باسما للاول ولو قال لها انت طالق الساعة واحدة
امك الرجعة او بانية او بغيري وعدا اخرى بالف درهم فالبدل ينصرف الى الطلقة البانية ولو قال
انت طالق اليوم واحدة وعدا اخرى امك الرجعة بالف ينصرف البذل اليها لانه فرق بالتطلبة الثانية
وصانها بالبذل وفي مثل هذه ينصرف البذل الى التطلبتين فان قيل لكان ينبغي ان ينصرف البذل
الى الاولى لانه فرق بالتطلبة الثانية ما بينا في ان يكون له بدل فيل ولا يمكن صرف البذل الى التطلبة الاولى مع
اعتبار الوصف الثاني للبذل المتقون بالطلقة الثانية لانه اذا صرف البذل الى الطلقة الاولى نصير
بانية ومع كون الاولى بانية لا يتصور ان تكون الثانية رجعية لا بد من العا الثاني واد العا الثاني
ضارت الا الثانية والا في سوا لانه ذكر البذل عقب الطلقة الثانية لا يجوز العاها عن البذل
وصرفه الى الطلقة الاولى لانه اقرب لا بد من العا الثاني وعنده ذلك نصير الثانية والا في سوا
وانه اعلم **نوع اخر** من هذا الفصل الاصل فيه ان الطلاق اذا اضيف الي وقت موصوف
بصفة ينصرف الي وقت في المستقبل لا في الماضي حتى ان من قال لامرأته انت طالق بغير الجمعة ينصرف
الي الجمعة لانه لا ياتي الجمعة لان المقصود من الاضافة تاخير الحكم الي وجود الوقت المضاف
اليه وانما يحصل هذا المقصود اذا انضمت الاضافة الي وقت في المستقبل لا في الماضي لان الماضي لا
يصلح موقرا وصار هذا كالتعليق بالشرط فان المقصود من التعليق بالشرط ما كان تاخيرا الحكم الي وقت
وجود الشرط وهذا المقصود لا يحصل الا بشرط في المستقبل انضمت الي شرط في المستقبل كذا في الاضافة
واذا اوجبه اصل الوقت في المستقبل ولم يوجد الصفة التي ذكرها الخالف لا يقع الطلاق لانه ما التزم
الطلاق الا في وقت موصوف بصفة فلو وقع الطلاق بعد ذلك الصفة فقد لزم ما لم يلزمه وانه لا
يجوز اذا اوجبه الوقت المضاف اليه الطلاق مع الصفة التي ذكرها الخالف يحمل المضاف كالمرسل اذا صح
الاضافة كافي المعلق بالشرط يحمل عند وجود الشرط كالمرسل فبعد ذلك ينظر ان كان المضاف والمعلق طلاقا
صحيا فالمرسل بالوقت كالمرسل طلاقا صحيحا فيقع وان كان المعلق والمضاف طلاقا باطلا لا يقبل الوقوع
كان المرسل طلاقا باطلا ضرورة ان الواقع عند الشرط والوقت المضاف اليه عين المعلق والمضاف فلا
يتبع هذا الصل اعتبره الكرخي وغاية مشايخ ما وراء النهر وكان القاضي ابو حامد رحمه الله ينصرف هذا الصل
مستقلين احدا ما ان من قال لامرأته وهو صحيح انت بوم الجمعة طالق او قال اذا جاء يوم الجمعة فانت
طالق فجا يوم الجمعة وهو يجوز فانه يقع الطلاق ولو كان المضاف والمعلق عند وجود الوقت المضاف
اليه وعند وجود الشرط كالمرسل ينبغي ان لا يقع الطلاق كالمرسل المسئلة الثانية اذا قال لاجنبية

ان دخلت الدار فانت طالق او قال لها انت طالق عدا فتزوجها بعد ذلك ودخلت الدار او حيا العدا لا يقع
الطلاق ولو كان المعلق والمصاف والمرسل عند وجود الشرط وعند وجود الوقت المصاف المية ينبغي ان
تطلق كالمرسل والجواب عن المسئلة الاولى انما جعل المصاف والمعلق عند وجود الوقت وعند وجود الشرط
كالمرسل لاشياء اخرى المعلق والمصاف كان كلام صحيح لا كلام يحنون حتى يصير المصاف والمعلق مرسل لا شيئا
فيصير المرسل كلام صحيح لا كلام يحنون حتى يصير المصاف والمعلق مرسل لا شيئا اخر فيجعل كانه ارسل وهو
صحيح ولو ارسل وهو صحيح يقع فهاهنا كذلك والجواب عن المسئلة الثانية ان المعلق والمصاف يجعل
كالمرسل عند وجود الوقت اذا صح المعلق والاصافة وانه المعلق والاصافة باطلة لان صحة الاصل
والتعليق يعتمد الملك والاصافة الى الملك او الى سبب الملك ولم يوجد شيء من ذلك او يقول المصاف
والمعلق هناك طالق باطل فيجعل المرسل عند وجود الشرط والوقت طلاقا باطلا لا طلاقا صحيحا اذا
وجد الشرط ووجد الوقت المصاف اليه الطلاق وكان المعلق والمصاف طلاقا صحيحا فالطلاق بطل
عقب الشرط وعقب الوقت لان الحكم مؤخر عن سببه وانما يوجد السبب بعد وجود الشرط وبعد الوقت
واما المعلق والمصاف كل واحد منهما ليس بسبب الخال عندنا على ما عرفت وانما يصير سببا عند وجود الشرط
والوقت وعند وجود الوقت والادلة كانت السببية معلقة بوجود الشرط كان السبب متأخرا عن الشرط
والوقت والحكم متأخرا عن السبب فيكون متأخرا عن الشرط والوقت ضرورة ان ثبوت الحكم بسببه والسبب
متأخر نوع اخر في اضافة الطلاق الى احد الوقتين وفي الاضافة الى وقتين وفي التعليق بالتعليق
وفي الجمع بين الوقت والفعل في الاضافة الى احدهما او اليهما الاصل ان الطلاق المصاف الى احد
الوقتين يقع اخرهما لان الزوج وصيه بالطلاق في احد الوقتين يقع اخرهما لان الزوج وصيه بالطلاق
في اخر الوقتين ولو وقع عند او لما كانت مرسومة بالطلاق في وقتين لان الموصوفة بالطلاق اسر
مرسومة بالطلاق اليوم ولان الموصوفة بالطلاق اليوم موصوفة بالطلاق عدا هذا هو عبارة عامة
المساج كان القاضي الامام ابو سعيد البردعي رحمه الله يقول انما يقع الطلاق عند احدهما لان الزوج
اوقع الطلاق باحد الوقتين الاخت والافلظ وهو التخييل والتأخر فان المؤخر خفف من المجل والاصل
في مثل هذا ان تتعين الاخت للزوج لانه متيقن ولهذا قلنا ان من قال لامرأته انت طالق باين ارجي
يوقع الرجعي وكذلك اذا قال لامرأته انت طالق ثلاثا او واحدة يقع واحدة وطريقته ما قلنا بيان هذا
الاصل اذا قال لامرأته انت طالق عدا بعد يقع الطلاق لآخر الوقتين والمعنى ما ذكرنا الا اذا نوي
ان يقع لكل وقت تطلبة فحينئذ يقع تطلبة عدا وتطلبة بعد عدا لانه نوي ما يجتله لفظه باصا كلمة في
وتصير بعد المسئلة انت طالق عدا وفي بعد عدا وهناك يقع كل وقت تطلبة لما تبين كذاهما والمصاف
الى الوقتين يقع عند وجود او لما لان الزوج وصيه بالطلاق في الوقتين وانما تكون موصوفة
بالطلاق في الوقتين اذا وقع الطلاق عند وجود او لما اذا وقع عند وجود اخرها كانت موصوفة
بالطلاق في احد الوقتين ثم اذا وقع الطلاق عند وجود او لما لا يقع عند وجود اخرها حتى اذا لم يكن احد
الوقتين كائنا او كان احدهما كائنا وبداه بالكائن في الحالين جميعا يقع الطلاق واحده عند وجود او لما
بيان هذا الاصل فيما اذا لم يكن احد الوقتين كائنا ان يقول لها اليوم انت طالق عدا او بعد عدا وبيان
فيما اذا كان احد الوقتين كائنا وبداه بالكائن ان يقول لها اليوم انت طالق اليوم عدا يقع الطلاق ساعة
ما قال هذه المقالة ولا يقع عليه في العدي لانه وصيه بالطلاق في الوقتين الكائين والاي وفي الطلقة
الواقعة في الوقت الكائين والاي فلا ضرورة الى اتباع طلاق اخر في الوقت الا في وعلى هذا اذا قال
لها في الليل انت طالق في ليلك وبنارك يقع عليها الطلاق ساعة ما قال هذه المقالة ثم لا يقع في النهار شيئا

قلنا وهذا اذا لم يكن له نية فان نوي يقع بكل وقت تطلبة كما نوي لانه نوي ما يجتله لفظه باصا كلمة
في رتبة تطلبة وتصدق عليه فتصح نيته فاما اذا كان احدا الوقتين كائنا او لآخرها تباين بالاي بان
قال لها في الليل انت طالق في بنارك وليلك يقع طلاق واحد ساعة ما قال هذه المقالة ويوقع اخرها اذا
طلع النيران وصيه بكوبها طالق في الوقت الا في الكائين ولو قال لها انت طالق في ليلك وبنارك فانه
ذلك ليلارا قال لها انت طالق في بنارك وليلك قال ذلك بنار اطلعت في كل وقت تطلبة فان نوي
تطلبة واحدة دين فيما بينه وبين الله تعالى لانه نوي ما يجتله لفظه اما بحرف كلمة او جعلها قائمة متا
كلمة مع حتى يصير بعد عدا انت طالق في بنارك مع ليلك وكل ذلك سايع في اللغة جينا الى المعلق فنقول
باحدا لتعليق يقع باولهما لانه جعل احدا لتعليق شرط وقوع الطلاق وانما يكون احدهما شرط اذا
وقع باولهما بيان هذا اذا قال لها انت طالق اذا بنار اسر السهر او اذا قدم فلان فانهما وجد ولا يقع
الطلاق ثم لا يقع عند اخره لان المعلق طلاق واحد الا ان نوي بكل فعل تطلبة فيكون كما نوي
لانه نوي ما يجتله لفظه لان او قد تذكر معنى الوار قال الله تعالى وقالوا ان نومن لك حتى نغير لنا
من الارض بيوتنا او تكون لك جنة معناه ويكون لك جنة فيصير كانه قال لها انت طالق اذا بنار اسر
السهر او اذا قدم فلان كانت طالق ولو قال هكذا اعلق بكل فعل تطلبة على صفة كذا اهمنا جينا الى
المعلق بالتعليق وانه على ثلاثة اوجه اما ان قدم الجزاء على المعلق او وسط الجزاء او اخر الوجه
الثاني الاول فيما اذا قدم الجزاء قال انت طالق اذا قدم فلان او اذا قدم فلان اخر او ذكر كلمة
ان او ذكر كلمة متى فاما ما قدم فانه يقع الطلاق ولا يقع بالثاني حتى الا اذا نوي ذلك وانما كان
كذلك لان قوله انت طالق اذا قدم فلان هذا الكلام تام لانه ذكر الشرط والجزاء وصيه على وجهه
بكله الرجوع عنه فلا يمكن تغييره ففهم الشرط الثاني المية فكان قوله واذا بنار فلان ابتدا ذكر الشرط ولم
يذكر له جزاء فصار جزاء الاول جزاء للثاني حكم العطف اذا العطف يقتضي المشاركة بين المعطوف والمعطوف
عليه فيها هو ناقص فصار كانه قال انت طالق اذا قدم فلان او اذا قدم فلان اخر فانت طالق ذلك
التطلبة ولو نص على هذا كان الجواب كما قلنا فكذا اهمنا فرق بين هذا وبين ما لو قال انت طالق اذا
قدم فلان وان هناك ليشروطه وهما لوموع الطلاق لان هناك لم يذكر للثاني حرف الشرط فكان
ناقضا في معنى الشرطية كما هو ناقص في معنى الجزائية وقد عطفه على الاول بحرف الجمع والجمع بحرف
الجمع كالجمع بلفظ الجمع فصار شرط الاول وجزاء الاول شرط للثاني فصار كانه قال انت طالق اذا
قدم فلان او اذا بنار فلان لم يذكر له جزاء فصار جزاء الاول جزاء للثاني حكم العطف فلما
افترقا الوجه الثاني فيما اذا وسط الجزاء فقال اذا قدم فلان قوله اذا قدم فلان فانت طالق
بين تامة فاذا قال واذا قدم فلان فقد ذكر له حرف الشرط ولم يذكر له حرف الجزاء فصار جزاء
الاول جزاء للثاني حكم العطف فلما كان الجواب كما قلنا الوجه الثالث فيما اذا اخر الجزاء فقال اذا
قدم فلان واذا قدم فلان فانت طالق فالم يوجد فاما لا يقع الطلاق لان قوله اذا قدم فلان فليس
بلام تام هل هو ذكر شرط محض فتح الرجوع فيه ويمكن الخالف من ابطاله عليه بالسكون فيمكن من شرط
اخر اليه فاذا قال واذا قدم فلان فهذا ايضا شرط محض فاذا قال فانت طالق عقيبها صار جزاء لما فعلق
بزوله لوجودهما فالم يوجد لا يزل الجزاء خلاف ما اذا قدم الجزاء او وسط الجزاء لان هناك الكلام الاول
بين تامة فاذا قال واذا قدم فلان فقد اخر الثاني بالشرطية ولم يذكر له جزاء فصار جزاء الاول
جزاء للثاني وصار حكم المية الثانية حكم المية الاولى اما اهمنا الكلام الاول ليس بين تامة على ما
مر فلما افترقا ومتى جمع بين الوقت والفعل واصاف الطلاق الى احدهما بان قال لها انت طالق

راس الشهر او اذ اقدم فلان قال وجه الفعل او لا بان تقدم فلان في هذه الصورة او لا يقع الطلاق ويجعل كان المصوم اليه فعل وهذا الطلاق معلقا باخذ الفعلين فيقع باولهما وان جاز راس الشهر او لا لا يقع الطلاق مالم يقدم فلان ويجعل كان المصوم اليه وقت فكان الطلاق مضافا الي احد الوتين فيقع احدهما وهذا لان الجمع بين قضيتي الفعل وقضية الوقت مستبعد كما بين التعليق والاضافة من تضاد فوجب القول بالترجيح فترجح بالسبق لان السابق لا مزاحمة له فيعطي له حكمه ويجعل كان المصوم اليه فعل اخر وقد علق الطلاق باحد مما وان وجد الوقت او لا جعل الاخر متعاهلا كما نه من جنسه فان وجد الفعل او لا جعل كان المصوم اليه وقت اخر وقد اضاف الطلاق الي احدهما واستشهد بمحمد رحمه الله الذي الزاوا لا يباح هذه المسئلة بمسئلة فقال لا تزي ان من قال لامرأة انت طالق عدا وان شئت نثأت الساعة يقع الطلاق ولا ينتظر مجي الغد ويجعل كان المصوم اليه المسئلة فعل اخر وكان الطلاق معلقا باحد الفعلين كما في مسيلتنا الا ان بين مسيلتنا وبين مسئلة الاستسقاء نوع فرق ان في مسئلة الاستسقاء اذا قامت عن مجلسه قبل ان تساهلنت عدا وفي مسيلتنا اذا جاز قبل ان يقدم فلان لا يطلق مالم يقدم فلان والوقت ان في مسئلة الاستسقاء التعليق بالمسئلة قد يطل بتمامها عن المجلس قبل المسئلة في الطلاق مضافا الي الغد لا غير فاذ جاز يقع الطلاق اما في مسيلتنا بالعدام الوقوع للحال لا يطل بالغد ومقتضى الطلاق معلقا فاعلم بوجود العدم لا يقع الطلاق وسي جمع بين الوقت والفعل واصناف الطلاق اليها بان قال انت طالق عدا واذ اقدم فلان فثابتان الظليقتان مطلق عدا واحدا واذ اقدم فلان تطلق اخري لان قوله انت طالق عدا اضافة الطلاق الي العدم وقوله اذا قدم فلان تعليق بالفعل ولا يخالفان في المسئلة بين الفعل والوقت حتى يصير جزء الاول جزءا للثاني حكم العطف اذ المشاركة اما ثبتت في جنس واحد لا في جنسين وقد فاك للثاني حرف الشرط ولم يذكر له جزا فكان نامضيا في معنى الجزا فاسمى ان يكون له جزا فاذ اقدم رجل جزا الاول جزءا للثاني اسدي الجزا الثاني طالق تظليقة اخري بخلاف ما اذا ذكر تعليق او وقتين لان هناك الثاني من جنس الاول فصار جزءا الاول جزءا للثاني حكم العطف فلم يستدع الثاني جزا اخر فكان التعليق بالثاني غير التعليق بالاول لا طلاقا اخر فلهذا اختلفوا

الفصل السابع في بيان متى دخل تحت قوله امك له وفي
بيان هذه الصيغة انها للحال او للاستقبال واذ قال الرجل كل امرأة امك له فهي طالق ان دخلت الدار او قال ان دخلت فكل امرأة امك له فهي طالق وفي ملكه امرأة يوم الحلف وتزوج امرأة قبل الدخول لامرأة بعد الدخول طلقت التي في ملكه يوم الحلف لا غير وهذا استحسان والقياس ان تطلق التي في ملكه في المستقبل ولا تطلق التي في ملكه يوم الحلف وجه القياس في ذلك ان صيغة الفعل للاستقبال حقيقة لان الالف من حروف الاستقبال لا تزي ان الرجل يقول اسأفوا وتزوج وبريد به الاستقبال واذ كانت حقيقة للاستقبال صار كانه مترح وقال كل امرأة امك له فبما استقبل ولو قال هكذا لا تطلق الحالية وكذلك هيئته وجه الاستحسان ان صيغة الفعل للاستحسان حقيقة والحال حقيقة لا يما مستعجلة بينهما جميعا في الحال كقوله السأفدين يدي لنا حتى شهد وكقولنا شهد ان لا اله الا الله وفي الاستقبال لقول الرجل اسأفوا وتزوج اشرب وهذا لان الارملة ثلاث ماض وحال ومستقبل ولا اسم للحال غير هذا فكان هذه الصيغة حقيقة للحال كما في حقيقة للاستقبال والجمع بينهما استدلالا بان الثاني فان الحال عبارة عن موجود وقائم والاستقبال عبارة عن معدوم وسوي بينهما الثاني بعد فقد اختلف عبارة المشايخ ليعلمهم قالوا اني للحال احق اذ ليس للحال صيغة سوي هذه اما للاستقبال صيغة اخري وهي ساقط سوف افعل واذ كانت هذه الصيغة للحال احق فتمد الاطلاق بغيره البود

قالوا لما كان حقيقة لها بعين لاحد ما لا يعرف وعليه الاستعمال كما بعين الاستقبال في قوله اتزوج اسأفوا بعين الحال في قوله اسأفوا فمقول في الامر الاغلب استعمال هذه الصيغة للحال يقول الرجل انا امك لك كذا وكذا وفلان يملك كذا وكذا ويزاد به الحال ناذ اغلب استعماله في الاملاك للحال صار الحال كالمقصود عليه فصار كانه قال كل امرأة امك له للحال طالق ان دخلت الدار ولو لم يرض علي هذا ودخل الدار تطلق كل امرأة كانت في ملكه يوم الحلف لا غير كذا هيئته فان قيل وضع الحال اسم غير هذا وهو قوله انا امك لك لهذا هذا اسم المفاعل واخبرنا اني اثبات الاسم للحال الفعل وليس ذلك الا ما ذكرنا قوله انا امك لك يجب ان يعلم ان كلمة في حقيقة الظرفية فاذ دخلت علي ما لا يصلح للحال علي الشرط المناسبة بين الظرفية وبين الشرطية لان الظرف ليس على الظرف من جوانبه وبنيته الاتصال بينه وبين الظروف وبين الشرط والمعلق به نوع اتصال فيعمل على الشرطية لكان المناسبة من الوجه الذي ذكرنا عند تعدد العمل بحقيقة تاصيها بالحال الاعا واذ جعلت علي الشرطية جعل ما كان ظرفا لشرطا وما كان مظهرا فاجزا او عدا وتعدد الظرف شرطا لمعنا كلمة في وبيان هذا الاصل ان قال لامرأة انت طالق في دخولك الدار لا تطلق حتى تدخل ولو قال فيها دخولك الدار طلقت ساعة ما تكلم لان في الفصل الاول جعل الطلاق مظهرا وجعل الدخول ظرفا لان ذكر في يكون حرف لها يصير صفة المذكور اولا وهو الطلاق والدخول لا يصلح ظرفا لانه فعل والفعل لا يصلح ظرفا فضع شرطا فصار الطلاق معلقا بدخول الدار فلا يقع ما لم يدخل الدار اما في قوله انت طالق في دخولك الدار جعل الطلاق ظرفا للدخول مظهرا فالا لانه ذكر في جميع حرف لها فيصير صفة المذكور اخرا وهو الدخول والطلاق لا يصلح ظرفا للدخول ولا يمكن جعل الطلاق شرطا ايضا لان الطلاق لا يصلح شرطا للدخول اما الدخول فيصير شرطا للطلاق الا عند تعدد العمل بالظرفية ما كان مظهرا فاجزا وجعل جزا وما كان ظرفا لجعل شرطا والظرف هيئته الطلاق لانه لا يصلح شرطا فتعدد العمل بالظرفية والشرط فلما كلف في وبقى قوله انت طالق فيقع الطلاق في الحال

الفصل التاسع في كونه
وقبل ومع اذ ذكرت بين الطلاق والوقت مع حرف المعاو بدون حرف لها وان قال الرجل لامرأة انت طالق تظليقة بعد ما يوم الاضي طلعت للحال ولو قال بعد يوم الاضي والوقت ان في الفصل الاول التقديمية صفة المذكور اخر او هو يوم الاضي فيقع الطلاق خاليان الوقت فيقع في الحال ويكون الواقع في الحال تظليقة بعد ما يوم الاضي فيكون الوقوع كما اوقعة اما في الفصل الثاني التقديمية صفة المذكور اولا وهو الطلاق فتعدد الوقوع الطلاق بعد يوم الاضي فلا يقع الا كما اوقعة ولو قال لها انت طالق قبل يوم الاضي يقع الطلاق للحال وهذا الجواب ظاهر في قوله انت طالق تظليقة قبل يوم الاضي مشكل في قوله تظليقة قبل يوم الاضي لان التظليقة هيئته صفة المذكور اخر او هو يوم الاضي ومن ضرورة تقدم يوم الاضي على الطلاق تاخر الطلاق عنها ولكن الوجه في هذا ان يقال بان تاخر الطلاق ليس بمذكور صرحا لو ثبت التأخر في الطلاق انما ثبت ضرورة وصف يوم الاضي بالتقدم عليه وهذا الوصف منه باطل لان الوقت مما لا يتقبل التقدم والتأخر اذ اطلت وصف التقدم ليوم الاضي ثبت وصف التأخر للطلاق فينبغي الكلام خاليان عن الصفة فيقع للحال والحاصل ان الطلاق اذ اضيف الي وقت لا يقع ما لم يوجد الوقت المضاف اليه الطلاق واذ اضيف الوقت الي الطلاق يقع الطلاق ساعة ما يتكلم به المتكلم واختلف عبارة المشايخ في ذلك قال بعضهم الطلاق ما خلف به ويصح تعليقه بالشرط واذ اضافة الي وقت يتعلق مجي ذلك الوقت فالمر بوجوه ذلك الوقت لا يقع الطلاق فاما الوقت فلا يخلو به ولا يقع تعليقه بالشرط فيبقى اضافة الي الطلاق لم يثبت بينهما

تطلق والى تزوجها بعد الكلام تزوجها بعد انعقاد المهرين فتطلق ولو قال كل امرأة تزوجها فني طالق
ان كلف فلانا ان يصح علي الوقت بان قال كل امرأة تزوجها ابدا او الي ثلاث سنين تطلق المتزوجة قبل
الكلام والمتزوجة بعد الكلام وان لم يصح علي الوقت بان قال كل امرأة تزوجها فني طالق ان كلف تطلق
المتزوجة قبل الكلام ولا تطلق المتزوجة بعد الكلام وصار الزوج في هذه المسئلة شرط انعقاد المهرين
فالكلام شرط انحلال المهرين فالتى تزوجها بعد الكلام تزوجها قبل انعقاد المهرين فلا تطلق ولو كلف فلانا
مرة اخرى هل تطلق المتزوجة بعد الكلام الاول في الجامع انها لا تطلق لانها لو طلعت اما ان تطلق بالكلام
الاول ولا وجه اليه لانه وجد قبل انعقاد المهرين او بالكلام الثاني ولا وجه اليه لان الكلام يصير شرطا
متكررا وقد ذكرنا الكلام بكلمة ان وانها لا توجب التكرار وذكرنا بعض مستأجنا ان المذكور في الجامع مخالف
المذكور في القدر في فقد ذكر في القدر وري ان من قال كل امرأة تزوجها فني طالق قد دخل المدة ارم
تزوج امرأة لا يقع عليها الطلاق فان دخل المدة ارم ثانيا وقع عليها الطلاق قال القدر والمشهد الذي
باح الدين رحمه الله وليس الامر كما روي لان موضع المذكور في القدر وري انه دخل المدة قبل الزواج
اصلا والدخول قبل الزواج لم ينعقد عليه المهرين ولم يصير شرطا في المهرين اصلا فحان ان يقع الطلاق
بمدخل اخر يوجد بعد الزواج اذ الدخول حينئذ لا يصير شرطا متكررا او موضع ما ذكر في الجامع انه
تزوج امرأة قبل الكلام وتزوج امرأة قبل الكلام ثم تكلم مع اخرى والكلام الاول انعقد عليه المهرين
فصار شرطا في حق المتزوجة قبل الكلام بحكم المهرين حتى وقع الطلاق على المتزوجة قبل الكلام الاول
بالكلام وادام الكلام الاول شرطا بحكم هذه المهرين غير مكرره بخلاف ما ذكر القدر وري لان الدخول
الاول فيما ذكر القدر وري لم يصير شرطا اصلاحي لوصار شرطا بان تزوج امرأة قبل دخول الدار وتزوج
امرأة بعد دخول الدار لا يقع الطلاق على المتزوجة بعد دخول الدار وان دخل الدار ثانيا لما ذكر
في الجامع وفي مسئلة الجامع لو لم يصير الكلام الاول شرطا بان لم يتزوج امرأة اصلاحي كلف فلانا ثم تزوج
امرأة يقع الطلاق عليها اذ كلف فلانا مرة اخرى بعد ذلك فاذا الاحتمال بين ما ذكر القدر وري وبين
ما ذكره ههنا من حيث المعنى وانما المحالفة من حيث الصور لاختلاف الموضع **نوع اخر** في التعليق
حرف الشرط وفي الاضافة اليه مسمى بوصف بصفة الاصل ان الخالف مسمى على الجزاء من حروف
الشرط تتعلق وجوده بوجود ما دخل عليه حرف الشرط ومن لم يعلقه بحرف من حروف الشرط ولكن اضافته
الي مسمى بوصف بصفة ان كانت المسمى معروفا بالاشارة او بالامانة او بالنسبة لا تتعلق بذلك الصفة
بل يلغى ذكر الصفة لان الصفة بدون حرف الشرط بذكر التعريف والمسمى معروفا بالاشارة او بالامانة
فلا حاجة الي التعريف وان لم يكن المسمى معروفا لهذه الاشياء تتعلق تلك الصفة لان الصفة ههنا محتاج
اليها للتعريف فيعتبر وهو معنى ما نقل عن المستأج ان الصفة في الغايب معبرة وفي الحاضرة لغوية اذ القا
ذكر الصفة في حق المعرف صار ذكرها وعدم ذكرها بمنزلة ولو انعدم ذكرها ونفع الجزاء المحال فكذا اذا
صار ذكرها وعدم ذكرها بمنزلة واذا اعتبر ذكر الصفة في غير المعرف صارت الصفة في المسمى معنى الشرط
لان الشرط ما يكون ملحوظا به وهو على خطر الوجود ونفع الجزاء على وجوده وقد وجد ذلك فيما
نحن فيه الا ان يستقيم ذكر الجزاء ههنا بحرف القاء لغو حرف لان الصفة ليست بشرط حقيقة فظاهر وانما
لغوا لانه لم يذكرها متفردة بحرف الشرط بل هي للتعريف حقيقة الا انها صارت شرطا بمعنى لوجوده ومعاني
الشرط فيها من حيث انها من شرط معنى استقام ذكر الجزاء بدون حرف القاء لانهما قال محمد رحمه الله ولذا
قال الرجل المرأة التي تزوجها طالق او قال فني طالق فتزوج امرأة تطلق ولو قال هذه المرأة التي
اتزوجها طالق فتزوجها لا تطلق لان في المسئلة الاولى المسمى غير معروف بالامانة ولا بالاشارة ولا

بالنسبة فيعلق الحكم بصفة التي ذكرها فيها وهو الزوج وصار الزوج بمعنى الشرط كانه قال ان تزوجت
امرأة فني طالق ولو قال هكذا فتزوج امرأة تطلق كذا ههنا اما في المسئلة الثانية المسمى معروفا بالاشارة
ولا يتعلق الحكم بالصفة التي ذكرها فيها وهو الزوج بل يجعل ذكرها والعزم بمنزلة وادام ذكر الصفة
والعزم بمنزلة صار كانه قال فني طالق ومن قال لاجنبية ههنا طالق ثم تزوجها لا تطلق كذا ههنا ولو
قال فلانة بنت فلان التي تزوجها طالق فتزوجها لا تطلق لانه عزمه بالاسم والنسب والتعريف بالاسم
والنسب كالتعريف بالاشارة ولو عزمه بالاشارة لا يصح ذكر الصفة فيها ولا يتعلق الحكم بها كذا ههنا
فان قيل التعريف بالاسم ليس بشرط نظير التعريف بالاشارة بل ليل ما ذكر في الجامع رجل اسمه محمد
ابن عبد الله وله غلام فقال له كلم غلام محمد بن عبد الله هذا احد فامرأة طالق اشار الخالف الي الغلام
لا الي نفسه ثم ان الخالف كلم الغلام بنفسه تطلق ولو كان التعريف بالاسم كالتعريف بالاشارة لكان
لا تطلق امرأته كذا لو اشار الي نفسه قلنا في ذلك ان الاسم والنسب وصفا للتعريف الغايب للتعريف
الحاضر بل للتعريف الحاضر بالاشارة كاني المشاهدة فانها اذا قامت علي غايبه او مية بشرط الاسم والنسب
واذا قامت علي حاضر لشرط الاشارة وان ثبت ههنا فتقول في مسئلة محمد بن عبد الله الخالف حاضر
فني شرط للتعريف بالاشارة او بالامانة بالكتابة ولم يوجد فلم يصير معروفا اصلا بل يبي متكررا فبذل
عنه اسم النكوة وفي مسئلة الطلاق الاسم والنسب في الغايب لاني الحاضر فيحصل بهما التعريف وتلغوا
الصفة حتى ان في مسئلة الطلاق لولا ان كانت فلانة حاضرة عند الخلف فبذل كذا اسمها ونسبها لا يحصل التعريف
ولا تلغوا الصفة ويتعلق الطلاق بالتزوج هكذا وكذا في الاسلام في الجامع وبعض مستأجنا قالوا
في المعرف ان التعريف بالامانة والاشارة لا يجمل التكثير بوجه ما والتعريف بالاسم يحتمل التكثير
وهذا المحسن ان يقال من محمد بن عبد الله حتى يراد في تعريفه فيقال الغلابي واذا احتل التعريف
بالنسبة جهة التكثير يحل عليه اذ الوكيل عليه وقد دل الدليل في مسئلة محمد بن عبد الله علي
التكثير وهو الاعراض عن الاضافة مع انه اقصر عبارة وامر معاني من غير ضرورة وهذا امر
معناه فيما بين الناس فان الرجل اذا اراد ان يكتسب ملكه علي عين يقول هذا املاك عبد الله ويقول
نفسه ههنا كذلك يحل اضراره علي لتكثير فني الخالف متكررا فبذل ختم اسم النكوة فاما في مسئلة الطلاق
لم يوجد دليل علي اختيار جهة التكثير لان الاثبات بالنسبة اما كان ضرورية اياها لم تكن حاضرة
والغايب اما يعرف بالاسم والنسبة وصفا للتعريف والاصل يحل علي التعريف فصار المرأة معروفة
فالصفة في المعرف لغو فصار ذكرها والعزم بمنزلة وكانه قال لاجنبية ههنا طالق ثم تزوجها ولو قال
كل امرأة تزوجها ما امة عمره حتى او قال حتى يموت عمره فني طالق فتزوج عمره وذكر محمد ان عمره
كانت مشارا اليها بان قال ما امة عمره ههنا فاما اذا لم تكن مشارا اليها لطلق وبذلك ختم اسم
النكوة وعلي قياس ما ذكره شيخ الاسلام ينبغي ان يقال اذا كانت عمره حاضرة تطلق واذا كانت غايبة لا تطلق
ولو قال للنسابة المرأة التي تدخل منكن الدار طالق قد خلت امرأة من نسابة الدار طلعت ولا تطلق
واحدة منهن قبل الدخول ولو قال امرأته فلانة التي تدخل الدار طالق طلعت فلانة حين ما قال ههنا
المقالة دخلت الدار اوله تدخل لان في المسئلة الاولى المسمى غير معروف فعلق الحكم بصفة المذكورة وصار
بمعنى الشرط كانه قال ان دخلت امرأة من نسابة الدار فني طالق ولو صح بذلك بطلاق التي تدخل ولا
تطلق واحدة منهن قبل الدخول وعلي قياس مسئلة عمره ينبغي ان يقال علي قول عامة المستأج انها تطلق
علامة للحال اذ كانت مشارا اليها لان التعريف لا يحصل بالاسم من كل وجه فلا يلغى اذ ذكر الصفة وعلي
قياس ما ذكره شيخ الاسلام يجب ان يقال اذا كانت فلانة حاضرة لا تطلق فلانة لانه المحال لانها اذا كانت

خاصة لا يصير معرفة بالاسم فلا يجوز ذكر الصفة فيها والتخفيف بالعدم كانه قال فلا تطلق ولو صرح
بذلك طلقت فلا تطلق كذا امكننا قال محمد رحمه الله وادان قال الرجل فلا تطلق فلان طالق ان دخلت
الدار لم تطلق حتى تدخل خلاف ما لو قال فلا تطلق فلان طالق التي تدخل الدار طالق والفرق ان قوله
ان دخلت الدار صرح في الشرط ومن حكم الشرط ان المعلق به لا ينزل الا بعد وجود الشرط وفي هذا
المعنى المعروف والمنكر سواء قاما بالنسبة فليست بصرح في الشرط وكذا الصفة لكن يعتبر الصفة والنسبة
شرطا اذا صرح ذكرهما وانما يصح ذكرهما في المنكرة دون المعرفة فلهذا الفرق **نوع اخر** في معرفة
عمل كل وكما في تعليق الطلاق بالكلمتين بالعربية والفارسية الاصل ان كلمة كل اذا اضيفت الى
اسم منكر متغير عن الصفة ان كان محله ذلك المسمى غاية معروفة صرف هذه الكلمة الى جملة وان عتله
غاية معلومة يصرف الى الو احد من ذلك الاسم وهذا لان كل كلمة تقع الاسما قال كل من عليها فان وقال
استغاثي كل نفس ذائقة الموت وقال الله تعالى الله خالق كل شيء والمعل حقيقته الاسم واجبه ما
امكن فاذا كان لما دخل عليه هذه الكلمة غاية معلومة فالعمل حقيقة هذه الكلمة وهو العموم يمكن وجوب
العمل بالحقيقة والصرف كلمة ذلك الى جميع ما دخلت عليه من هذا الاسم وادان لم يكن لما دخل عليه
هذه الكلمة غاية معلومة والعمل بحقيقة هذه الكلمة وهو العموم غير ممكن فنصرف هذه الكلمة الى الواحد
من ذلك الاسم وهذا لان عمده تغذ العمل بالحقيقة منع التعارض بين المقادير وليس البعض اولى
من البعض فيصرف الى المتعين وهو الاقل والذي يوجب هذا الاصل مسألة الاجارة فان من
قال لغيره اجرتك هذه الدار كل شهر بكذا استعارة على شهر واحد في الحال حتى كان له ان يفسخ
الاجارة على راس الشهر الثاني لانه اضاف الاجارة الى شهر منكر متغير عن الصفة وليس بحقيقة ما اضيف اليه
هذه الكلمة وهو الشهر غاية معلومة لان غايته لقيام الساعة ولا يعرف قيامه الساعة الا الله تعالى
فانصرفت الاجارة الى شهر واحد ومثله لو قال اجرتك هذه الدار سنة كل شهر بكذا لغيره وادان يصرف
الاجارة الى جميع شهور السنة في الحال حتى لا يكون له ان يفسخ الاجارة راس الشهر الثاني لان كلمة كل
في هذه الصورة الى صيغة الى ماله غاية معلومة وهو شهر سنة واحدة وامامسألة المقتة فان من
قال لامرأة غيره كملت لك بنتة كل شهر كذا يصير كناية لبنتة شهر واحد ولو قال لها كملت لك بنتة
كل شهر كذا يصير كناية لبنتة السنة الثرى ما ذكرنا في مسألة الاجارة ولا يلزم على ما قلنا ان قال كل امرأة
اتزوجني طالق فان بنته يصرف الى جميع نساء العالم وان لم يكن للجملة غاية معلومة لانا قلنا كلمة كل اذا
اضيفت الى اسم منكر متغير عن الصفة دلت على كل اذا اضيفت الى اسم منكر متغير عن الصفة لانه ذكر المرأة
موصوفة بصفة الزوج والمرأة الموصوفة بصفة الزوج لها غاية معلومة وانصرفت هذه الكلمة الى جملة
بيان هذا الاصل ان قال لامرأة انت طالق تطليقتك مع كل تطليقة بنتي طالق ثلاثا لان كلمة كل في قوله
مع كل تطليقة دخلت على اسم منكر متغير عن الصفة وهو التطليقة والطلاق حجة معلومة وهو الثلاث اذا
كانت المرأة حرة فانصرفت هذه الكلمة الى الثلاث وصار كانه قال لها انت طالق تطليقتك مع كل تطليقة
من الثلاث فصار موقعا ما اذا على الثلاث الا ان الطلاق لا يزيد على الثلاث وقوعا فيبطل الزيادة
مع الملاء ولو قال لغيره لك علي درهم كل درهم اذ قال لك علي مع كل درهم درهم لزمه درهمان لان
كلمة كل في هذه الصورة في قوله مع كل درهم دخلت على ما ليس له غاية وهو الدرهم فانصرف على الواحدة
منه اما في مسألة الطلاق كذا دخلت على ماله غاية معلومة وهو الطلاق فيعلم الطلاق وانما مسألة
الدوام مثل مسألة الطلاق ما اذا نظر الى دوام معدودة بات نظر الى عشرة دوام مثلا وقال فلان
علي مع كل درهم من هذه الدوام درهم وهناك يلزمه عشرون درهما لان كلمة كل دخلت على ماله غاية

مطلوبة في هذه الصورة فبينا جميع الدوام المسار إليها وصار مقرا على نفسه بجميع الدوام المسار إليها
مع كل درهم منها درهم فيلزمه عشرون درهما فرق بين هذا وبينها اذا كان للرجل سنة قال لو اخط
منهن بغيرها انت طالق مع كل امرأة لي فان هناك لا يتعدى الطلاق على الحقيقة بتعدد السنة بل يقع عليها
طلقة واحدة وفي مسألة الدوام بتعدد الدوام حتى قال يلزمه عشرون درهما وفي الحقيقة لا فرق
لان في مسألة الطلاق ومن المعينة بكونها طالع كل امرأة فلا حاجة الى تعدد الطلاق في حتمها اما في
مسألة الدوام التزم مع كل درهم من الدوام المعينة درهما منكر او ايا يلزمه مع كل درهم من الدوام
المعينة درهما منكر اذا تعددت الدوام المنكرة حسب تعدد الدوام المعينة حتى قلنا ان في مسألة الدوام
لوعين درهما نظر الى عشرة دوام وقال فلان علي مع كل درهم من هذه الدوام هذا الدرهم لا يلزم
الا احد عشر درهما وان قال كل امرأة اتزوجها بنتي طالق فبذلك على كل امرأة لكن مرة واحدة حتى لو تزوج
امرأة وطلقت او تزوجها ثانيا لا تطلق ولو قال كلما تزوجت امرأة بنتي طالق فبذلك على كل امرأة لكل مرة
حتى ليسوي ثلاث تطليقات حتى لو تزوج امرأة وطلقت او تزوجها ثانيا وثالثا تطلق ايضا هكذا ذكر في الاصل
وفي طلاق المسقي عن ابي يوسف رحمه الله ان قال كلما تزوجت امرأة بنتي طالق فتزوج امرأة طلقت
فان تزوجها ثانيا لم تطلق ولا عنت في هذا امرين وهذا امثل قوله كل امرأة اتزوجها بنتي طالق وقال
ابي يوسف وليس هذا كقوله كلما تزوجك اذا خطبها بعينها فان هناك عليها الطلاق كلما تزوجها والاصل
ان على قوله ابي يوسف على رواية كتاب المسقي كلمة كلما اذا دخلت على المعين او على المخاطب يقتضي التكرار
ولو ادخلت على غير المعين وعلى غير المخاطب لا يقتضي التكرار ووضح ذلك في الكتب مسائل منها اذا قال
كلما اشتريت هذا الثوب فهو صدقة وكلما كتبت هذه الدابة فعلى صدقة كذا فانه يلزمه في كل دفعة ما
التزم الامرأة واحدة اذا قال لها كلما دخلت الدار فانت طالق فدخلت الدار ثلاث مرات حتى وقع
ثلاث تطليقات وتزوجت هذه المرأة بزواج اخر ثم عادت الى الزوج الاول فدخلت الدار لا يقع شيء لان
اليمن انعدت على تطليقات الملك الذي خطف عليه وهذا سموا ما يهاكها فان تعدت اليمن عادت الى
الزوج الاول واليمن مؤنثة واما اذا اضاف الطلاق الى الملك الثاني او الى كل ملك من مباحث
في العمل ابدان يقول كلما تزوجت فدخلت هذه الدار بنتي طالق في اول ايمان الذوري في المسئلة
الاولي وما اذا قال لها كلما دخلت الدار فانت طالق فدخلت الدار مرة او مرتين ولم تدخل بعد ذلك
حتى انقضت عدتها فتزوجت بزواج اخر وعادت الى الزوج الاول حتى عادت بثلاث تطليقات هذه ابي
حنيفة والي يوسف رحمه الله لو دخلت الدار ثلاث مرات وقع ثلاث تطليقات عدتها نظري باب المسئلة
في طلاق الكافي في مسألة انت طالق كما شئت وادان قال كل امرأة لي طالق لا تدخل فيه المباشرة بالخلع والا
الا ان يبين في باب الخلع من شرح شمس الائمة المرحومي رحمه الله وفي ايمان فتاوي السبكي اذ قال ان
من لسه طلاق قال ذلك المختلعة طلقت لانه اشار وحي فكون العبرة للاشارة كانه قال هذه طالق
وفي محل لصريح الخلاف وهو نظير ما لو قال المراس فاطمة را حوا تم امن بطلاق اشار الى امرأة فاذا
تبين ان اسمها عيشة تطلق وكانت العبرة للاشارة وادان قال كلما كتبت الحمد فكذا الزمة الحنث بكل لغة
اكل لان كل لغة اكل ولو قال كلما شربت الماء فكذا الزمة الحنث بكل شرب لان كل شرب شرب على حدة ولا يلزمه
الحنث في نفس واحد اكثر من مرة واحدة يعني لا يلزمه الحنث بكل شرب لان الكل شرب واحد ولو قال لغيره
كلما تعدت عندك فكذا افقعد عند ساعة لزمه الحنث ثلاث مرات لان الدوام على القعود بمنزلة قعود
مستتبل اذ قال هروري كه وي را بود ناسي سأل بنتي طالق فان لم ينوشيا يقع الطلاق على التي يتزوجها
ولا يقع على التي عنده وقت اليمن لان قوله هروري كه وي را بود صار عبارة عن قوله هروري كه يري كيدورا

لوطي امرأة او اعتق امته ثم تزوجها لا يثبت في يمينه والفرق ان النكاح للوطي حقيقة وللعقد مجاز لان
النكاح في اللغة عبارة عن الضم والضم في الوطى دون العقد الا ان العقد لما كان وسيلة الى الوطى الذي
فيه وطي وسببا له سمي نكاحا مجازا اذا ثبت هذا افتقد في المكوحة والمملوكة العمل بالحقيقة غير ممكن لانه يترتب
عن الوطى حقا للشرع فانصرف يمينه الى المجاز واختلف حكم اليمين لاختلاف المحل المضاف اليه اليمين وهو يوطى
ما لو قال لامرأته ان زاحمتك فكذا انصرف يمينه الى المراجعة الحقيقية لا الى العقد حتى لو طلبها ثم تزوجها
لا يثبت في يمينه ولو طلبها ثم زاحمتك ولو قال لا جنبية انما زاحمتك فغدي حتر يفرق يمينه (في
العقد لان في الاجنبية العمل بالرجوع الحقيقية غير ممكن فلم يفرق يمينه الى الحقيقة بل انصرف الى المجاز
قال في الجامع ايضا اذا تزوج امرأة لا يجل له وطئها ثم قال لها ان طلتك فغدي حتر لم يثبت في يمينه
الحال ان طالق لا يثبت عند عذابي حقيقة رجة الله وانما يثبت اذا تزوجها ثم طلقها لان عقد الاجنبية
النكاح ينفذ على المخارم على سبيل التهمة ويقصور في هذا المحل طلاق يتطوع النكاح على سبيل التهمة فلا
ضرورة الى صوفه الى النكاح بالطلاق ولو قال لامرأة خل له اذا طلتك فغدي حتر لا يثبت في يمينه ما
لم يزوجها نكاحا صحيحا وطلعت لان حقيقة الطلاق هي ما مقصور لفة وشرعا بان تزوجها نكاحا صحيحا ثم
طلعتا فانصرف يمينه اليه عملا بالحقيقة وصار يمينه ان تزوجك وطلعتك فغدي حتر قال في
الجامع ايضا اذا قال لامرأة لا خل له وهو يعلم ذلك ان تزوجك ان تخلك هو على صورة النكاح وهو
النكاح اللزوي لانه هو المقصود لو قال ان تزوجك المخارم فكذا لا تنفذ اليمين اصلا لان هناك لا يثبت
التزوج اصلا لانه لا شرعا فلا يثبت ذلك تزوجا لفة ولهذا لا تنفذ اضافة التزوج الى المخارم والار
لغة والتعلق ما لا يكون نكاحا صحيحا اما في غير المرأة التي لا خل التزوج مقصور لفة ولهذا لا يثبت اضافة
التزوج اليها فانفذ اليمين عليه وفي القدوري اذا حلف لم يزوج هذه المرأة اليوم ولها زوج وعلى
هذا النكاح القاسد ان لا يقصور العقد الصحيح فيها فانصرف الى النكاح القاسد حتى لو طلق امرأة ولم
يعيد باليوم بان حلف لم يزوج هذه المرأة كان يمينه على النكاح الصحيح لانه اذا لم يثبت يمينه باليوم كان
يمينه على التزوج في العمر والتزوج الصحيح فيها في العمر مقصور فلا ضرورة الى صرف اليمين الى النكاح القاسد
وقيل فيها اذا ثبت اليمين باليوم اما ان تكون مدخولا بها الا انها حائل فالنكاح الصحيح مقصور في اليوم فلا ضرورة
الى صوفه الى النكاح القاسد وفي القدوري اذا حلف الرجل ليمين ام ولد او هذه المرأة الحرة او
هذه الحرة المسلم فتابعهم في يمينه عند ابي حنيفة رجة الله وقال ابو يوسف في الحرة المسلم كذلك قائما
في ام الولد والحرة واليمين على الحقيقة ان مردها مسامع وتول محمد بن حبان ان يكون الي يوست رجمها
انه اصل المسئلة ما ذكر في الجامع اذا قال الرجل لامرأة حرة اذ املكك فانت حرة او قال لها اذا
استرنيك فانت حرة فارتدت وحلفت بدار الحزب نسب فلها الخالف عمتت عند حاد علي قول ابي حنيفة
لا تنفق فيما يحفلان الردة والخالف في السبي مذكورة في الجامع بتجسيدا لا يتجاسر الحرية اذا ثبت هذا افتقد
في مسئلة القدوري اذا اعتد اليمين على ام ولد او على حرة امكن حل يمينه على البيع حقيقة عند ما يادراج
الوساه التي ذكرنا فلا ضرورة الى حل يمينه على البيع صورة وفي الحرة لا يمكن حله على الحقيقة لان الحرة لا
لست تحمل على البيع صورة واو حنيفة رجة الله يقول في مسئلة الجامع تعليق العتق انما يقع اذا حصل
التعلق في ملك القائم وبالصيانة الى ملك بوجوب تيقن الجزاء عند وجوده وهما لم يوجد التعلق في
الملك القائم وانه ظاهر لان تعليق العتق في الملك القائم تعليق عتق المملوك له في الحال فلم يوجب الا
الي ملك بوجوب تيقن الجزاء عنده ايضا لانه اضافتها الي ملكا مطلقا وانما يملكها بالنكاح والاحارة وهذا

الملك لا يثبت الحرية حقيقة وبملكها بعد وجود هذه الوسائط التي ذكرتم وانه يثبت الحرية حقيقة وهو ما
امتناع العتق الي ملكها بعد وجود هذه الوسائط ليكون مصيفا العتق الي ملك بوجوب تيقن الجزاء عنده فهو
معي قولنا ان تعليق العتق ههنا ما حصل في الملك القائم ولا مضافا الي ملك بوجوب تيقن الجزاء عنده وجوده
فلا يثبت صحة التعليق وزول الجزاء عند وجود الشرط ولا فلا انه يحمل هذه الاشياء مذكورة تصحها انما
الحرمة فلما اختلف عبارة المساج في جوابه بعضهم قالوا كلام القائل انما يقع بطريق محتمل انه قصد الضمة
بذلك الطريق ونحن نعلم بتدقيق العتق ان الخالف لم يقصد الضمة بالطريق الذي قلتم وهو ردة المستلم
والحرية بدار الحزب ثم سبها ولم يسبق فهم اليه فلا يقع هذا الطريق وبعضهم قالوا غير المذكور انما يحمل
مذكور تصحها المذكور انما لم يكن المذكور صحة بدونه بخلاف المذكور ههنا صحة بدونه في الجملة بالصرف
الي ما يليق بظاهرها وهو ملك النكاح والحرية عنه بالطلاق فلا ضرورة الى حمل غير المذكور مذكورا
بوجه انه امتناع الملك الي الحرية وملك الحرة ملك نكاح وشرا الحرة نكاح وهذا الواشترى الحرة منها
كان نكاحا فالنكاح ينفذ بلفظ البيع والشرا الحرف ذلك في كتاب النكاح فانصرف يمينه اليه فلا يدخل تحت
الملك الحقيقي الا توي انه لو قال للمملوكة نكاحا فاسدا ان طلتك فغدي حتر يفرق يمينه الي طلاق مثل
كدامهنا اذا ثبت هذا احينا يخرج مسئلة القدوري فنقول ان ابا حنيفة رجة الله لا يثبت في هذه الوسائط
وبدونها لا يمكن حل يمينه على البيع حقيقة فانصرف يمينه الي البيع صورة ولو كان قال في مسئلة الجامع
اذا ارتدت وحلفت بدار الحزب وسببت فكان كذلك عتقت عتقت جميعا اما عند ما فظاهروا اما عند ابي
حنيفة رجة الله اما على العبارة الاولى فلا لما نص على هذه الوسائط فتد اضاف اليمين بالعتق الي
ملك بوجوب تيقن الجزاء عنده فوجد شرط صحة التعليق فصح واما على العبارة الثانية فلا لما صرح بمنع
الوسائط علمنا ان قصد الصحة بهذا الطريق واما على العبارة الثالثة فلا لما صرح بهذه الوسائط
علمنا ان ما اراد به ما يليق بظاهرها وانما اراد به الملك الحقيقي فانصرف يمينه اليه وهذه المسئلة
ذليل على ان اليمين بالعتق تنفذ على الحرة فالويل ان بقي على الحق وبه يطل قول من قال ببطالان اليمين
بالعتق بطلان المحلية والله اعلم **نوع آخر** في تعليق الطلاق بالطلاق او بوقوع الطلاق اذا
قال لامرأة وعدد حل بها كذا وقع طلاق في ملكك فانت طالق فطلعت واحدة طلعت ثلاثا ولو قال لها كما
طلعتك فانت طالق فطلعت واحدة طلعت ثنتين والفرق ان في المسئلة الاولى الطلاق معلق بالوقوع
فيترك الطلاق الا ان الطلاق لا يزيد على الثلاث فينقصر الوقوع على الثلاث اما في المسئلة الثانية
الطلاق معلق بالايثاع ولم يوجد الا ايثاع الامرة فيقع تطلعتان احدا انما حكم الايثاع والاخرى حكم
التعليق والله اعلم **نوع آخر** فيها يكون شرطان يمينين اذا قال لامرأة اذا حلفت حنيفة فانت
طالق واذا حلفت حنيفة فانت طالق فحلفت حنيفة طلعت باليمين الاولى واذا حلفت حنيفة اخرى
طلعت اخرى باليمين الثانية وكانت الحنيفة الثانية كال شرط في اليمين الاولى وبعض الشرط في اليمين
الثانية ومثله لو قال اذا حلفت حنيفة فانت طالق ثم اذا حلفت حنيفة فانت طالق ليشترط لوقوع الطلاق
حكم اليمين الثانية وجود حنيفة بعد الحنيفة الاولى **نوع آخر** في دخول شخص واحد تحت
اليمينين اذا قال اذا تزوجت فلانة فاني طالق ثم قال كل امرأة تزوجت فاني طالق فتزوج فلانة
طلعت تطلعتين حكم اليمينين لانه فلانة وامرأة وكذلك اذا قال لامرأة ان كلفت فلانة فانت طالق
وان كلفت فلانة فانت طالق فكلت فلانة تطلق تطلعتين حكم اليمينين **نوع آخر** في وجود بعض
الشرط في النكاح وجود البعض في غير النكاح اذا كان الطلاق معلقا بشرطين فوجد الشرط الاول
وفي نكاحه وجد الشرط الثاني وبقي ليمت في نكاحه ولا في عدة فان اباها بواحدة بعد الشرط الاول

واقعت عدها ووجد الشرط الثاني ثم تزوجها لا يقع الطلاق عندنا ولو وجد الشرط الاول وبني ليس
 في نكاحه ولا عده ووجد الشرط الثاني وهي في نكاحه بان تزوجها بعد ذلك يقع الطلاق عندنا لان الزفر
 رجه الله وادان الطلاق معلقا بشرط واحد فوجد بعض الشرط في نكاحه ووجد البعض وبني ليس في
 نكاحه ولا عده ثم تزوجها بعد ذلك ان وجد اول الشرط في نكاحه ووجد اخر الشرط بعد ما اباهما واقعت
 عدها ثم تزوجها لا يقع الطلاق وان وجد اول الشرط بعد ما اباهما واقعت عدها ووجد الشرط بعد ذلك
 يقع الطلاق مثال الاول اذا قال لها ادولدت ولدين فانت طالق او قال لها ان كنت زيدا وعمرا فانت
 طالق ومثال الثاني اذا قال لها ان كنت هذه الرعيه فانت طالق فانها باهها واقعت عدها فالكه غامه
 الرعيه ثم تزوجها بعد ذلك لا تطلق ونما ههنا المسائل في باب الطلاق فمن شرح شمس الابهة المرحوم
 رحمه الله **نوع اخر** في عطف الخاص والعام في التعليق قال الخطابه الخاص لا يمنع الدخول
 في الخطاب العام حتى انه لو قال لامرأته انت ومن دخلت الدار من نسائي طالق كانت الخطابه طالق
 للمالك فان دخلت الدار وهي في العده طلقت اخري ولو قال انت وفلان طالق ان دخلت فلان الدار اطلق
 واحدة منهما حتى تدخل فلان الدار ولو قال كل امرأة من نسائي تدخل الدار فنتي طالق وفلان طلقت فلا
 للمالك ولو دخلت الدار وهي في العده طلقت اخري هكذا ذكر في المستقي قال ابو الفاضل هذه اخلاف خالف
 في الجامع وعبد من عبيدي حر ولو قال كلما دخلت امرأة من نسائي الدار فنتي طالق وانت قال ذلك
 لامرأة اخري لم يملكها الطلاق ساعة ما سكنت وان دخلت الدار لم يملكها اخري ما دامت في العده ولو قال كل
 امرأة تزوجها فنتي طالق وفلان طلقت فلان للمالك ولا ينظر التزوج ولو قال لامرأته انت طالق وفلان
 ان تزوجها لا تطلق امرأته حتى يتزوج وفلان وبني المستقي اي امرأة تزوجها فنتي طالق وعمر امرأة
 الخالف فتزوج امرأة طلقت هي ونحوه فان تزوج امرأة اخري بعد ذلك طلقت هي ولا تطلق عمره ولا
 بعد الحنفية في عمره مرتين وكذلك اذا قال ان دخلت الدار فنتي طالق وانت قال
 ذلك لامرأته كان كافا ولا يقع الطلاق على امرأة ما لم يدخل الدار وان دخل الدار وقع الحنفية
 على امرأته ولا ينظره تزوج امرأة ولو قال ما استعدت من امرأة او ما ملكت من امرأة فنتي طالق وانت
 ثم قال بعد ذلك لامرأته او قال كل امرأة تزوجها فنتي طالق وانت طالق لا تطلق امرأته حتى يستعيد
 اخري الا ان يبي التي في ملكه الآن وفيه ايضا كل امرأة تزوجها فنتي ونسائي طالق وقع الطلاق على
 نسائي الساعة ولو قال لعبد انت حر ومن دخل الدار من عبيدي عتق المخاطب للمالك فان عتق تلق
 عتق الاول بدخول الدار لا يمين بقا في المتقي بشرع النبي يوسف رحمه الله اذا قال ان دخلت هذه
 الدار فانت طالق وهذه طالق قال لامرأة اخري لم يملكها حتى تدخل الاولى ولو قال لها وانت
 طالق مكان قوله وهذه طالق فالثانية تطلق في النكاح لان قوله وانت طالق انصرف عن مخاطبة الاولى
 وفي المسقي اذا قال لامرأته انت طالق عدا وهذه كانا جميعا على العدة ولو قال هذه طالق عدا وهذه
 طلقت الثانية وساعتيد وكذا في عتاق العبدين وكذا في عتق وطلاق بان قال لامرأته انت
 طالق عدا وهذا حر واستار الي عبد له كان العتق على العدة وفيه ايضا لو قال لامرأتين احدهما ربيته
 والاخرى عمره انت باعته طالق ويا ربيته لم تطلق ربيته الا ان يتوبها قال كل امرأة تزوجها باسك
 فنتي طالق هذه المرأة ثم تزوجها لا تطلق وان كان مؤاهها عند البيه **نوع اخر** في تعليق
 الطلاق بالفعلين صورة ومعني والفعلين صورة وبفعل واحد معني اذا قال الرجل لامرأتين له
 ادولدتا ولدا ان ولدتا ولدا فانتا طالق تولدت احدا ما ولدتا ولدا فانتا طالق وهذا استحسن
 والقياس ان لا تطلق واحدة منهما على هذا القياس والاستحسان اذا قال لهما ادحضتا حبيضة فانتا

طالقان فحاصت احدا ما فانتا طالقان استحسننا والقياس ان لا تطلق واحدة منهما اصلا بل والقياس
 عياران احدهما ان الزوج علق الطلاق بفعلها فلا يقع بفعل احدهما لانه بعض الشرط وبوجود بعض الشرط
 لا يترك التعليق الا ترى انه لو قال لهما ان ولدتا ولدا فانتا طالقان (ادحضتا حبيضتين فانتا طالقان فولدت
 احدا ما وحاصت احدا ما لا يقع الطلاق وانما لم يقع لما قلنا العبارة الثانية انه علق الطلاق بما لا
 يكون وهو لا يمتثل ولا واحد او حاضتا حبيضة واحدة فانه قال ان ولدتا ولدا او حضتا حبيضة واحدة
 بما لا يكون ففي الحكم كالتعليق بولوج الجمل في سم الحياض وما اشبهه وجه الاستحسان ان الطلاق علق
 بفعل احدهما فان ولدت احدا ما وحاصت احدا ما فانتا طالق ووجد شرط وقوع الطلاق عليهما فوقع بيانه
 وهو ان الزوج وان ذكر فعلهما الا انه تقدر العمل بحقيقته لان ولدتا ولدا واحدا او حضتا حبيضة
 واحدة مستحيل وامكن جعله مجازا عن فعل احدهما فان ذكر الاثنين واردة الواحدة سابع في اللغة
 ومستعمل فيمن اهل اللسان قال الله تعالى يا معشر الجن والانس انكم رسل منكم اصناف الرسل
 الى الجن والانس كما والرسول كان من الانسان دون الجن وقال الله تعالى في قصة موسى عليه السلام
 لنسألهن اصناف النسيان اليها والنسيان كان من الواحد وهو يوسف عليه السلام الا ترى انه
 قال فاني نسيت الخوت وقال عليه السلام لما لك بن الحويرث ذابن عقره اذا سافر فافادنا وانما
 وليوم اكثر كما فترانا واصناف الاذان والاقامة الى الاثنين والاذان والاقامة يكون من الواحد
 دون الاثنين بدلت ان ذكر الاثنين واردة الواحد سابع والمعني في ذلك وهو انه ليس في ذكر الاثنين
 فاردة الواحد الا ارادة الحفوص من العوم والعام تحتل الحفوص وانما خذوا ذكر الاثنين واردة
 الواحد في هذه المواضع بهذا الطريق وهذه الطريق ههنا موجود فحفظنا ذكر الاثنين مجازا عن ذكر
 الواحد وصارت ثمة بهذه اليقين كانه قال ان ولدت احدا ما ولدتا ولدا وحاصت احدا ما حبيضة فانتا
 طالقان ولو قال هكذا فولدت احدا ما ولدتا وحاصت احدا ما حبيضة طلقت كذا هذا انما يتبين ان
 التعليق حصل بفعل واحد منهما لا بفعلهما فكان فعل واحد منهما كل الشرط لا يقضي الشرط وتبين ايضا
 ان التعليق حصل باسكون اذ ولادة الواحد من احدا ما سكون بخلاف ما اذا قال ان ولدتا ولدا
 ولدتا ولدين لان الشرط في الصورة الاولى ولدتا مطلقا لا ولدتا ولدا واحدا ولدتا متصور
 وفي الصورة الثانية الشرط ولدتا ولدين وذلك متصور ايضا بان تلد كل واحدة منهما ولدا فالحال
 بالحقيقة ممكن هناك فلا يفتار الي المجاز وصار الشرط بفعلها فلا يترك الجزا بفعل احدا ما وكذا في قوله
 ان حضتا حبيضتين العمل بالحقيقة ممكن على نحو ما قلنا في فصل الولادة فصار الشرط بفعلها اما بهما فخلا
 فان قيل اجتماع الرايتين على ولادة واحد ان كان مستحيلا فاجتماعهما على ولادة الولدين ليس مستحيلا
 فلماذا استعمل عليه وقد امكن ذلك الولد اسم حبيس وانه محتمل العوم قلنا اسم الجنس محتمل الكل والاول
 اما لا محتمل العدد والاسان عددا فلا يمكن الحمل عليه قال ولو قال لامرأتين له ان حضتا حبيضتين فانتا
 طالقان فحاصت احدا من حبيضتين لم تطلق واحدة منهما لان الزوج علق الطلاق بفعلها وذلك ممكن
 بهما فلا يكتفي بوجود الفعل من واحد منهما وكذلك اذا قال لهما ادولدتا ولدين فانتا طالقان فولدت
 احدا ما ولدين لا تطلق واحدة منهما لما قلنا ولو حاصت كل واحدة منهما حبيضة او ولدت كل واحدة منهما
 ولدا طلقتا ولا يشترط ولادة كل واحدة منهما ولدين كما في قوله ان دخلتا هاتين الدارين فانتا طالقان
 اذا دخلت كل واحدة منهما دارا طلقتا ولا يشترط دخول كل واحدة منهما الدارين والمعني ان هذا جمع
 قول الجميع فيعتبر احاد ان حق الاحاد وعلى من يمين ربيعة اني يوسف رحمه الله في الاسامي في مسئلة
 الدخول انه لا يشترط لو وقع الطلاق عليهما دخول كل واحدة منهما الدارين ينبغي ان لا يشترط لو وقع الطلاق

عليها ههنا ان يحض كل واحد حشيتين وان تدرك واحدة وله من اذا قال لثلاث اكلتها هذا الرغيف
فانما طالعان لا يتبع الطلاق ما لم يالكلا جميعا لانه علق الطلاق بفعل يتكون منهما وهو اجتماعهما على الاكل على
يكون الماكول رقيقا ولم يجب مراعاة وجود الفعل منهما الحث اذا كان فعلا يتكون منهما جميعا مراعاة الاسم
ايضا لا تزي ان من قال لرجلين ان ملككما عبد الجارية حرة فاشترى باعدا لا تنق الجارية وان ملكا
العبد لانه ملك كل واحد منهما عبدا فاما ملك بعض العبد وشرط الحث ملك كل واحد منهما العبد وههنا
اذا اكلوا الرغيف ان اكل من لم يوجد من كل واحد منهما اكل الرغيف وههنا اذا اكلوا الرغيف انما
وجد اكل بعض الرغيف واذا اكلت احدا جميع الرغيف ان لم يوجد الاكل منهما فقد وجد اكل جميع الرغيف
من واحد منهما فلم كان مراعاة جانب الفعل او لي من مراعاة جانب الاسم فلما لم يجب مراعاة الاسمين
عند الامكان اساعده عدم الامكان فلازم المسئلة التي استشهد بها الامكان ثابتة ان سلمنا ذلك المسئلة
لان الشرط ملكهما عبدا مطلقا لا عبدا بعينه وتلك كل واحدة منهما عبدا مطلقا ممكن فوجب مراعاة ما يمكن
وان تلك المسئلة موزعة فقد ذكر محمد رحمه الله في الجامع ان الجارية تفتق اذا اشترى عبدا اما ههنا
الامكان غير ثابت لان اكل واحد منهما جميعا هذا الرغيف معا وعلى التعاقب غير ممكن فلا يجب مراعاة
واما يجب مراعاة احد مادون الاخر فنقول مراعاة جانب الفعل او لي فانا اذا ارعينا الاسم وجعلنا
الشرط اكل احدا جميع الرغيف سقطت مراعاة فعل احدا من كل وجه فقد شرط فعلهما جميعا وبقي راعيا
جانبه الفعل وجعلنا شرط الحث وجود الفعل منهما لا سقطت مراعاة جانب الاسم في حق واحدة منهما
بل يمكن الخلل في بعض الاسم لان كل واحد منهما صار اكله بعض الرغيف ولا شك ان القائلين الاسم
اهون من القائلين واحد منهما من كل وجه فجعلنا شرط الحث اكلهما بهذا وصار يتقدم به هذا اليقين انه
قال ان اكلت كل واحد منهما بعض هذا الرغيف فانتما طالعان ولو قال هكذا لا تطلق واحد منهما
ما لم ياكل بعض الرغيف كذا ههنا فان اكلت احدا من الاخرين طلقنا لان الشرط اكل كل واحد
منهما مطلقا لا بعضا فقد اراد ذلك من كل واحد منهما اكل بعض الرغيف فان اسم البعض كما يطلق على
الشرط ينطلق على التليل حتى لو اكلت احدا ما مقدار لا ينطلق عليه اسم البعض فان اكلت كسرة خبز لا
يتبع عليها شي لا تفقد اسم الشرط وهو اكل كل واحد منهما بعض الرغيف **نوع آخر** في تعليق الطلاق
الطلاق بعدم الفعل في محلين في وقت معين اذا قال لم ادخل هذين الدارين اليوم فامرته
طالق او قال ان لم اصرب فلانا سوطين اليوم فامرته طالق فدخل احدي الدارين او ضرب احدا سوطين
حتى مضى اليوم حث في بيته وانما يحث لان الشرط البر دخول الدارين وضرب السوطين ولم يوجد
فئات شرط البر وعند فوات شرط البر يتعين الحث وفي ذلك اذا قال ان لم اكل فلانا فلانا اليوم
ففيه حث فكل احدهما دون الاخر حتى مضى اليوم حث في بيته وصار اصل ان اليقين متى عقدت على
عدم الفعل في محلين يتقدم فيها الي شرط البر وعند فوات شرط البر يتعين الحث في ايمان الجامع في
باب من الايمان ما يوجب الرجل على نفسه وقد وقعت في زمان من هذا الجنس مسئلة فان رجلا ادعى على
اخرا في اشترى منك محمدا وابشرع دينارا وهبت مني من ذلك خمسة دنانير فاقتر البائع بالبيع وانكر
هبة خمسة دنانير وخصما الي الحاكم فقال المشتري ان لم احضر بعد خمسة ايام في اليوم السادس خمسة
عشر دينارا ولم اقم البينة على هبة خمسة دنانير فقد وكلت الحاكم قاله هذا البيع فاحضر بعد اليوم
الخامس خمسة عشر دينارا ولم يقم البينة على هبة خمسة دنانير حتى مضى اليوم السادس فقال الحاكم
بينهما فانتبها ان الاقالة صحيحة لان المؤكبل بالاقالة معلق بعد الفعل في محلين فكيفي احدا ما لم يزل
ولو قال ان لم ادخل الليلة المدينة ولم الق فلانا فامرته طالق فدخل ولم يصادفه في منزله فلم يلقه

الي ان اصبح فان كان عالما به غاب عن المنزل وقت الحث بحث في بيته وان لم يكن عالما به لكان وقته
الحث لا بحث في بيته هكذا ذكر في فتاوي ابي الليث رحمه الله وعليه قياس المسئلة المتقدمة ينبغي ان
بحث في بيته ههنا ايضا لما ذكرنا من المعنى انه ان اليقين متى عقدت على عدم الفعل في محلين فيظهر فيها
الي شرط البر وعند فوات شرط البر يتعين الحث وشرط البر ههنا ان تدخل الليلة الليلة ويلي فلانا
دخل الليلة ولم يلق فلانا لم يتم شرط البر فيتعين الحث فينامل عند الفتوى ومن هذا الجنس ان لم
يذهبن ولم ياتي الي بذلك الحام فانت طالق فذهب لثاني به فطار الحام يقع الطلاق والله اعلم
المسائل التي يتقدم فيها الي شرط البر وههنا لا فقال الواهب امرتي طالق ثلاثا ان انفتحت هذا
البال الذي وهبت لك الا اهلك ثم ان الموهوب له انفق بعض الهبة على اهله وقضى بالتبقي دينارا و
حج او تزوج لا تطلق امراته الواهب ذكر وخو اهرزاده رحمه الله هذه المسئلة في شرح كتاب الحيل في
باب قبيل باب البيع والشراد علل فقال شرط بره اتفاق جميع الهبة على غيرها ههنا فيكون شرط حثه
صدد ذلك وهو اتفاق جميع الهبة على اهله ولم يوجد ذلك ههنا ونظير ما لو حلف لياخذ ما له على
فلان الاجيبا واخذ البعض دون البعض لا بحث لان شرط بره اخذ جميع الدين حلة فيكون شرط
حثه صدد ذلك وهو اخذ جميع الدين متقفا ولم يوجد ذلك ههنا **نوع آخر** في التعليق بما
مثار حث الشرط عرفا رجل قال امراته طالق ثلاثا ان كان ركبت فان لم يتعارفوا التعليق بقوله
كه يقع الطلاق الخال وان لم يتعارفوا التعليق لا يتوله كه لا يقع الطلاق الخال وان تعارفوا التعليق
بقوله كه وتصرح الشرط كما في ديار ناد كذا التعليق في فتاويه انه يقع الطلاق الخال وقال غيره من
المساج لا يقع الخال وهذا اصح **نوع آخر** من هذا الفصل في المسترققات في القدوري عن ابي
يوسف رحمه الله اذا قال لامراته ان دخلت هذه الدار ولم تعطيني ثوب كذا فانت طالق ودخلت
الدار قبل عطاء الثوب طلعت اعطت الثوب بعد ذلك او لم تعطه ولو اعطته بعد ما دخلت الدار لم
تطلق لان الواو في مثل هذا الحال كقولها ان دخلت الدار وانت واكتبة فصار شرط الحث الدخول
خال عدم الاعطاء فان سبه الاعطاء لم يوجد شرط الحث وان لم يبيعه وحسب شرط الحث ولو قال ان
لم تعطيني هذا الثوب ودخلت الدار لم يقع الطلاق حتى يجتمع الامران دخول الدار وعدم الاعطاء
يتم بموت احدهما او بهلاك الثوب فاما امات احدهما او هلك الثوب ودخلت الدار فقد اجتمع الامران
تطلق لان قوله ان لم يعطيني شرط وقوله ودخلت شرط اخر معطوف عليه فيتعلق الحث بوجودهما فلا
يتبع الحث ما لم يوجد ولو قال ان لم يعطيني هذا الثوب اليوم ودخلت هذه الدار فانت طالق فان اعطته
الثوب في اليوم قبل الدخول او بعد لم تطلق اذا قال لامراته ان دخلت دار فلان فانت طالق فان
صاحب الدار دخلت فان لم يكن على الميت دين اصلا او لم يكن مستغرقا للثوب لا تطلق وان كان عليه
دين مستغرق للثوب اختلف المساج فيه واختار الفتية ابي الليث انها لا تطلق في فتاوي ابي الليث
رحمة الله اذ علق الطلاق بفعل في وسعها فامته لا يقع الطلاق الا في اخر جز من اجازة حياته وان كان
فلا ليس في وسعها فامته وقع الطلاق الخال الا اذا وقعت لذلك وقتا يجيزه لا يقع الطلاق الا بعد
مضي ذلك الوقت او قالت لامرته ان لم تكوني غسلت هذه النضعة فانت طالق وكانت المرأة امرت
خادما بغسلها فغسلت الخادمة ان كان من عادة المرأة انها تغسل بنفسها لا يغريه الطلاق وان كان من
عادة المرأة انها لا تغسل الا بخادم وعرف الزوج ذلك لا يقع الطلاق وان كان من عادتها انها تغسل
بنفسها وخادما ايضا فلما هوانه بيع الا اذ اعني الزوج الامر بالغسل فحينئذ لا تطلق في الباب الاول
من طلاق الوافقات واجناس هذا في ايمان الكافي وايمان القدوري اذا قال لامرته ان ذهبت الي قرية

احكاما يتمايز الزوج والمرأة بحب اقامتهما ولا يوقف علي ذلك الا من جعلتا فتمارت مؤتمنة شرعا فيما يحرم
 الطهر والحض لا فامة بالغلق فاما من الاحكام المتعلقة بما قام به حال قيامهما فكان الايمان قائما
 والموتن حال قيام الايمان اذا اخبرنا او ممن فيه قبل قوله كذبه في ذلك صاحب الامانة او صدقه كالموت
 اذا قال زدت الوديعه وقالوا انما الاحكام المتعلقة بما يزول فيزول سبب الايمان فلا يبقى مؤتمنه
 فلا صدق فيما اخبرنا ذلك بها الزوج كما لو ادعت عليه شرطاط يطلع عليها وهذا اختلاف الوديعه فان الموضع
 اذا قال زدت الوديعه وقال هلكت فانه يصدق فلا يشترط صدقته فيما اخبرنا الامانة لان الموضع صار
 امينا من جهة صاحب المال صرحا وابتداء لا ضرورة الي اقامة الاحكام وصاحب المال ايتمنه مطلقا اما المرأة
 اما صارت امينة فيما اخبر من المحض والطهر من جهة الشرع ضرورة اقامة الاحكام المتعلقة بما فادام
 الاحكام قائمة كان الايمان قائما من جهة الشرع فيصدق واذا كانت الاحكام منقصه كان الايمان قائما
 فلا يصدق اذا عرفت هذا **جيبنا الجرح المسئلة** تقول اما قبل قولنا في هذه المسئلة
 اخبرنا عما هو شرط وقوع الطلاق حال قيامه لان شرط وقوع الطلاق في هذه المسئلة الطهر فانه
 قال ان حصنة حصنة والحصنة اسم للكمال منها ولا كمال الا بوجود الجرا الاول من الطهر فادان اخبرنا عن
 الطهر والطهر قائم فقد اخبرنا عما هي مؤتمنه فيه حال قيام الايمان فيجب قبول خبرها اذا قبل خبرها شبهة
 المخبره فثبت ما يثبت عليه من الطلاق وغيره من احكام الطهر ولو قال حصنة وطهرت واما الان فابيض
 بحصنة اخري لا يتقبل قولها ولا يتبع عليها الطلاق لانهما اخبرنا عما هو شرط وقوع الطلاق حال فوا بها
 وانفادها فلا يصدق ولا يتبع الطلاق ولا بها اخبرنا عما هو شرط وقوع الطلاق حال فوا بها وانفادها
 فلا يصدق الا اذا اخبرنا عن الطهر بعد انقضاء هذه الحصنة فحينئذ يقع الطلاق لانها عاها عما هو شرط
 وقوع الطلاق حال قيامها واذا قال لها ان حصنة فانت طالق فثبت خمسة ايام ثم قالت قد حصنت منذ
 خمسة ايام واما الحال فابيض صدقة ووقع عليها الطلاق لانهما اخبرنا عما هو شرط وقوع الطلاق وهو
 دوو والدم فان الشوط في هذه الحال نفس الدم المحض والحض عتادة عن دوو والدم ولو قالت في
 هذه الصورة حصنة وطهرت لا يصدق اذا كذبها الزوج لانهما اخبرنا عما هو شرط وقوع الطلاق حال
 فواها واذا كان للرجل اربع نسوة طلقت واحدة ممنهن وقال الزوج التي طلقت طالق ثم ادعت واحد
 منهن انها هي التي طلقت وانكر الزوج ذلك في الاصل ان القول قول الزوج وذكر في السير الكبير اذا
 حاصر الامام اهل حصن وقال لهم ليخرج البيا هو لا اربعة اشار اليهم باعيا منهم حتى يراهمهم على العلم
 وم اسون ليخرج اليهم اربعة واشكل علي الامام اهدا وليك الاربعة فسا لهم الامام فقالوا نحن اوليك
 الاربعة فتقبل قوله من المشايخ من قال ما ذكر في السير يصير رواية في الطلاق وان القول قول
 المرأة لان منفعة الطلاق تحصل للمرأة كما ان منفعة الامان تحصل للرجل ومن المشايخ من فرق بين
 بين المستبشرين ووجه ذلك ان في مسئلة الطلاق امرأة تدعي امرأ عاصدا الزوج فيكون هو في انكاره
 مستسك بما عرف بثبوت وهو النكاح فكان القول قوله في مسئلة الامان الامام يدعي امرأ عاصدا وهو الرق
 وهم يذكرون ذلك ثم في انكارهم متمسكون بما عرف بثبوت فان الحرية اصل في بني ادم فكان القول قوله
 والله الموفق **نوع اخر** في ذكر الشرطين يتبعتهما احداهما الاخر فاداة في نواحد لشرع عن ابي يوسف
 رجة الله فيمن قال لامرأة ان دخلت هذه الدار وخرجت منها فانت طالق فاحتملها انسان وادخلها وهي
 كارهة ثم خرجت بنفسها ودخلت ولم يخرج ونعم الطلاق لان الواو لا ينقض الترتيب وما ينقض الجم فكا
 الشرط وجودهما وقد وجد كذلك الغبار والقعود والصوم والافطار وما اشبه ذلك ولو قال لها
 وفي خافض اذا حصنة وطهرت فانت طالق فظهرت من هذا الحيف ثم حاصته لم يبع الطلاق حتى تظهر

وكذلك لو قال لها وهي حلي اذا حلت وولدت فانت طالق فولدت لم حلت لم تطلق ما لم تحض كما في الحيض
 والطهر وكذلك الزوج والحصان بان قال ان زعتا رمني هذه حصنة والارض مزرعة بطير الحيض
 والطهر والاصل في ذلك ان كل شيء في العادة يتعقب احدا الامرين فيه الاخر يعتبر فيه الترتيب نوع
 على مسئلة الزرع فقال لو لم تكن الارض مزرعة فزعتا الخالف بنفسه وحصد غيره لم يزرع عن حصنة
 هو بنفسه لا حنث واليهين علي ان تحصدها بنفسه ولو قال لها اذا تزوجت وصليت فانت طالق فصلت
 وهي علي غير وضوء ثم وضعت وقع الطلاق قبل ان تصلي قال الفقيه ابو العباس رجة الله الصواب عندي
 ان يقال صلت علي وضوءا كان قبل اليهين ثم تزوجت ولو قال لها ان غزلت بوشا ونسجت فانت طالق فنسجت
 بوشا من غزل غيرها ثم غزلت بوشا ولم تنسج لا تطلق ما لم تغزل وتنسج ذلك الغزل وهذا مثل الحبل والوك
 ولو قال لامرأة ان تزجك وطلعتك ففديتي حر فطلعتها واحدة باينة ثم تزوجها عتق عنها وهذا
 الرخول والخرنوب **نوع اخر** في التخيير في صورة التعليق اذا قالت المرأة لزوجها يا فلان
 فقال لها الزوج اكرمن فلنكتم بر اطلاق قال الفقيه بنوي الزوج فان اراد به المجازاة والمكافاة
 وبارسية حسم رادن بيع الطلاق وان لم يكن الزوج بذلك الصفة وان اراد به التخليق لم يقع ما لم
 يكن الزوج كذلك ثم قال ان كان ذلك في حالة الغضب فالغضب انما هو على المجازاة وقال نصيب بن يحيى
 ومحمد بن سلمة هو على المجازاة لان الظاهر هذا وعند نصير هو على الشرط لان الصيغة صيغة الشرط وفي
 الجامع الاصغر قال الفقيه ابو جعفر اذا قالت المرأة لزوجها شيئا من السب او الشتم نحو فوطان وسفله
 ونحو ما فقال الزوج ان كنت كذا فانت طالق فلا تطلق امرأته سواء كان الزوج كما قالت او لم يكن
 لان الزوج في الغالب لا يريد الا ان يزوجها بالطلاق كما أدته بالسباع ما سمعته وقال ابو بكر الاسدي
 بين قالت له امرأته يا فوطان فقال الزوج ان انا فوطان فانت طالق فقال تطلق فان قال اردت
 الشرط يصدق فيما بينه وبين الله تعالى خاصة وفي فتاوي الجواني ان فتوي اهل جاري علي انه علي
 المجازاة دون الشرط والمختار للفتوي انه ان كان في حالة الغضب فهو علي المجازاة والا فهو علي الشرط
 وتكلموا في تفسير الفوطان فقال بعض المشايخ هو الذي رعي مع امرأته او بعض محارمه رجلا فيدعه
 خالها بها ولا يبار وقال ابو القاسم هو المسبب يعني اشين يعني غير محمود وقيل من يبعث امرأته مع غلا
 بالغ او مع مزارعه الي الضيعة او يادك له بالتحول علي امرأته حال غيبته وحكي ان امرأته جات الي
 ابي عصمة فقالت ان زوجي يا مربي كل يوم ياطيح وارجل علي الحمر فقلت له كتماننا الي بني الطخ فقال ان
 كنت كتماننا فانت طالق فقال ابو عصمة ان كان اذا سمع رجلا يذبح اليك لسوء لم يبال بذلك فهو كتمان
 وان لم يرض بذلك فليس بكتمان والمخرج من لا يبال بما صنع قال مشي الامة الحلواني رجة الله نار
 بين سب واما السفلة فمن رجة الله ان السفلة هو الذي لا حسب ولا نسب له ويسرق شيئا لا يثمة
 له قال ابن المبارك السفلة هو الذي ليس له لغير الناس به وقال بعضهم السفلة هو الحالك والحمار
 والدباج والسمك وقال بعضهم الذي لا يخاف الله تعالى وهذا موافق لحديث عمر رضي الله عنه وقال
 سفيان هو الذي يتخلف الي القضاة وقال غيره هو الطنبلي وقال بعض مشايخ لمخ هو الذي يجمع
 التوايب ولو قالت اي كرسه فقال اكرمن كرسه امرأته لطلاق وروي عن ابي حنيفة رجة الله انه بعد
 اسائة فان كانت ثانيا وعشرين بيع الطلاق لان من كانت اسائة ثانيا وعشرين يكون كوحا وقال بعضهم
 ان كانت لحيته خفيفة غير شغل فهو الكوسح ذكره شيخ الاسلام جواهر ردة رجة الله في شرح الدرر
 وفي الواقعات **الفصل الحاد عشر في ايقاع الشك الطلاق** او عدده وفي ضمير امرأته
 اختيارا لا خيرا

اذا قال لامرأة انت طالق ثلاثا او لاني او قال انت طالق واحدة او لاني بغير واحد عند محمد وهو قول
ابي يوسف رحمه الله ثم رجع ابو يوسف وقال لا يتبع شي وانما اذا قال انت طالق ولم يذكر عددا ثم قال ولا
او قال او لاني فان قال او لا يتبع شي بالثلاث الروايات وان قال او لاني ذكر في رواية ابي سليمان انه
لا يتبع شي من غير ذلك خلاف وذكر في رواية ابي حفص انه علي الاختلاف الذي تقدم وهكنا ذكره القتيبي ابو
الليث في مختلفاته وهذه الجملة ذكر شيخ الاسلام في شرحه والصحيح ما ذكر في رواية ابي سليمان انه لا يتبع
شي بلا خلاف فوجه قول محمد رحمه الله ان كلمة الشك دخلت على الواحدة والثلاث لا يها ذكرت عتبه بالبيت
كلمة الاتباع وهو قوله انت طالق بلا شك فيتم به واحدة بخلاف قوله انت طالق او لان هناك كلمة الشك
دخلت في الاتباع ولا توقع مع الشك في الاتباع ولا في يوسف رحمه الله ان هذا الكلام اتباع الرا
او الثلاث لان يكون اتباعا واحدة وثلاثا وقد دخل عليه كلمة الشك فكان الشك في الاتباع لا في
وفي نوادر من سماعة عن محمد رحمه الله اذا سلك انه طلق واحدة او ثلاثا فهي واحدة حتى ليستين او يكون
الكثرة على خلافه فان قال الزوج عزمت على انك ثلاث او هي عذبي على انك ثلاث اصعب الامر على
فان اخبره عدول حضروا ذلك المجلس فقالوا لو كانت واحدة قال اذا كانوا عدولا اصدقه واحدا
بغيرهم وعن هشام قال سالت ابا يوسف رحمه الله عن رجل حلفت بطلاق امراته ولا يدري بثلاث
حلفت او بواحدة قال يحزى الصواب فان استوي ظنه عمل باسئد ذلك وذكر القتيبي في رواية محمد بن
عن ابي امراته ما لا يتبع عليه الطلاق مثل الحجر والبهيمة وقال احمد الكاظمي او قال هذه طالق او هذه
طلقة امراته في قول ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد لا تطلق لان كلمة او اذا دخلت بين السبعين
بروح الشك فصارت في حق المرأة كانه قال انت طالق او غير طالق وبما ان الشك انما يتبع حكم كلمة او اذا
مع ضم غير المنكوحة الي المنكوحة والضم لم يصح ههنا لان عدم المحلية في حق المضموم اصلافضات المنكوحة
منعينة للاتباع ولوجع بين منكوحة وبين رجل وقال احمد الكاظمي او قال هذه او هذه لم يصح الطلاق
عليه منكوحة في قول ابي حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف بغير لان الرجل ليس يحل للطلاق وكان
كالبهيمة ولا في حنيفة رحمه الله ان الرجل محل امانة الطلاق اليه في الجملة الا نزي انه لو اضاف امانة
الي نفسه بان قال لامرأة انك باين ونوي الطلاق صح والابانة طلاق وكذا حكم الطلاق وهو
الحكمة ثبت في حقه واذا جاز وصف الرجل بالطلاق لم يكن الضم لغوا من كل وجه ولو ضم الي امراته
امرأة اجنبية وقال احمد الكاظمي او قال هذه طالق او هذه لم تطلق امراته الا بالنية لان الاجنبية
تحل له ذلك حبرا ان لم يكن خلا له الشاوهن الصيغة لم تطابق الحقيقة مع الضم فوقع الشك ولو قال في
هذه الصورة طلقت احدا كاطلقت امراته من غير نية ذكره في طلاق الاصل واذا قال احدي امراتي
طالق وليس له الا امراته واحدة يتبع عليها الطلاق ذكر الصدر الشهيد في باب السهادة في الطلاق
من شرح الكافي اذا قال رن مرا طلاق وله امرأتان او ثلاث حكمي فتوي شمس الامة الاورجدي رحمه
الله انه يتبع علي كل واحدة تطليقة قال لان اسم جنس بالنارسية وغيره من المشايخ قالوا بطلاق امرأة
واحدة واحدة مهنن وللزوج خيار التعيين وهو الصحيح والرواية في المستقي **الفصل الثاني**
عشر في بيان ما يتبع الحاق العدد بالاتباع قال رحمه الله رجل قال لامرأة ولم يزل
بها انت طالق واحدة فانت بعد قوله طالق قبل قوله واحدة لم يتبع عليها شي لان العامل ههنا الراصة
المذكورة لان الزوج وصل لحظة الطلاق بذكر العدة وتكون العامل هو العدد لا قوله انت طالق الا
نزي انه لو قال لها قبل الدخول بها انت طالق الا نزي سبعين يتبع ثنتان وكذا ذلك اذا قال لها انت طالق
ثلاثا يتبع الثلاث ولو كان العامل قوله انت طالق وقد بانته بقوله انت طالق لا في عن لا يتبع عليها الزيادة

علي الواحدة فعلم ان العامل في مثل هذه الصورة الواحدة المذكورة وقد صا دنها وهي سبعة فلا يتبع شي على
هذا اذا قال لها انت طالق ثلاثا فانت بعد قوله طالق قبل قوله ثلاثا لا يتبع عليها شي لما قلنا قال في
الكتاب وكذلك اذا قال لها انت طالق ثلاثا ان شاء الله فانت بعد قوله طالق ثلاثا قبل قوله ان شاء
الله لا يتبع عليها شي لان قوله ان شاء الله اذا انقل بالكلام بطله وقد انقل ههنا بالاتباع فاخرجه من
ان يكون اتباعا والنجاب والموت يبا في ايجاب الطلاق والنجاب في ايجاب ما يبطل به الطلاق بل يلايه
ولم يذكر في الكتاب ما اذا قال لها انت طالق وهو يريد ان يقول ثلاثا فامسك رجل علي فيه فلم يقل شي او
ثبات الزوج قبل ان يقول ثلاثا وذكر في الاصل انه يتبع واحدة لان لحظة الطلاق ههنا لم يقبل به العدة
ليكون العامل العدد فكان العامل قوله انت طالق ونية الثلاث لا قبل في قوله انت طالق انت طالق
وفي الاصل اذا قال لها انت طالق واحدة فانت المرأة قبل ان تنكح بالثاني كانت طالقا واحدة
لان كل كلام عامل في الوقوع فانما يعمل ما صا دنها وهي حية ولو قال انت طالق واحدة فانت طالق ان دخلت
الدار فانت المرأة عند الاول وعند الثاني لا يتبع شي لان الكلام المعطوف بعضها على البعض اذا
انقل الشرط باخره يخرج من ان يكون اتباعا كما اذا انقل به الاستثناء وقد وجد اتصال الشرط به بعد
الموت **الفصل الثالث عشر في العطف على الاتباع بعد السكوت** واذا قال لها
زادتك طلاق وسكت ثم قال ودطلاق وسه طلاق طلقت ثلاثا لان الثاني في العطف على الاتباع
يعود السكوت والثالث يبا على الاول والمجلس واحد فلا ينقطع العود وهو نظير ما ذكر في العتدوري في
كتاب الايمان في باب الرجل يعطف على اليهن بعد السكوت وقال هذه طالق ثم قال وهذه بعد ما سكت طلقت
الثانية وكذا لك المعتقد فاما اذا قال برائك طلاق وسكت ثم قال ودطلاق لعن حرف العطف قبل ان
نوي العطف يتبع الثلاث وان لم ينو العطف يتبع واحدة ولو قال لامرأة ان ههنا دخلت هذه الدار
فانت طالق فسكت سكوتة ثم قال وهذه لامرأة اخرى دخلت الثانية في اليهن والاصل في جنس هذه
المسايل ما ذكره العتدوري في كتاب الايمان في الباب الذي تقدم ذكره عن ابي يوسف رحمه الله اذا
عطف على ميمنه بعد سكوتة ما يوسع على نفسه لم يبع كالاستثناء وذلك بان يقول انت طالق ان دخلت
هذه الدار ثم قال بعد ما سكت وهذه الدار الاخرى وان كان فيه لستة يد عليه بان قال ان دخلت
هذه الدار فانت طالق ثم قال بعد ما سكت وهذه لامرأة اخرى فانه يصح ذكر في الثاني لحسام
الدين رحمه الله الخالف اذا لم يسمي شترطا اخر بعد ما سكت ان كان الشرط الملقى له لا يتحقق بالاتباع
كما ذكر في العتدوري في الاصل الاول وان كان الشرط عليه كما في الفصل الثاني هل يلحق فيه اختلاف
المشايع والصحيح انه لا يلحق قال به لان هذا اقرب الي قول ابي حنيفة رحمه الله لان تعلق السكوت
عند يمتنع تعلق الجزاء بالشرط **الفصل الرابع عشر في ايقاع الطلاق على المأ والمطلقة بغير الطلاق**
ويدخل فيه بيان وجوه العرف التي يتبع بها الطلاق والذي لا يتبع اجماع العلماء علي ان الصحيح على الصحيح
ما دام في العدة وكذلك للباين يلحق الصحيح والصريح للباين ما دام في العدة عندنا لان بديانة
معية الطلاق باقية مادامت العدة باقية لان محلية الطلاق بتمام العدة وبعد الابانة التبدل باق تمام
بيته العدة بدليل بقاء الاثر المحقق به وهو المنع عن الحزج والبورود والتزوج بزواج اخر والباين لا
يلحق الباين الا انه يتقدم سببه بان قال لها ان دخلت الدار فانت باين ونوي به الطلاق ثم اباها ثم
دخلت الدار وهي في العدة ونعت عليها تطليقة بالشرط عند علمائها الثلاثة خلافا لوجه قول زهران
التعليق بالشرط عند الشرط كالمرسل ولورسل الابانة عند دخول الدار بعد ما اباها لا يتبع فلا يزل

حكم التعلق والدليل عليه انه اذا علّق بدخول الدار ظهر او ايلام انا بنام دخلت الدار لا يترك الظاهر
والا بطريقه ما قلنا ولما ان العلق بالشرط عند وجود الشرط كالمسلك ولكن لما تعلّق في الشرط
وبالتعلق بالشرط طلاق باين لا يجرّد الابانة كانه قال لها انت الشرط انت طالق باين ومن قال للمائة
وهي في العدة انت طالق باين بطلن كذا هيمننا وانما قلنا ان العلق بالشرط طلاق باين ان قوله انت باين قد
مع لصداقة المكسوة وانه يصح صفة المرأة وصفة الطلاق يقال طلاق باين وامرأة باينة فيجعل صفة
للطلاق لثبوت السبب او لان الاصل بثبوت النسب ولا يثبت الحكم بعينه والصفة مستغنى ذكر المرفوع
فصير في التقدير كانه قال لها انت طالق باين فصرح عند الشرط انت طالق باين والتعريف ما ذكرناه وهذا
بخلاف ما لو قال لمائة انت باين بعد احيى لا يصح ولا يجرّد كانه قال انت طالق باين لانه انما يحل ذلك اذا صح
قوله انت باين وقوله للمائة انت باين لم يصح لعدم مصادقة محقق لان محل الابانة السابقة بهذا هو
الفرق بين الصورتين وهكذا يقول في فصل الطهارة العلق بالشرط عند وجود الشرط كالمسلك الا انه
لو ارسل الظاهر بعد التبنينة لا يصح لان حكم الظاهر ليس هو الطلاق بل حكمه حكم حرمة المنفعة لثبوت
بالحرمة والحرمة تثبت بالبينونة فلا تثبت بالظهور واما مسألة الابانة فغير مسلم لو آليتها ثم طلقها وادع
بابنة ثم مضت مدة الابانة قبل ان تنقضي عدة الطلاق يتبع عليها تطليقة اخرى بالابانة مع كان بمنزلة
ما لو قال لها ان لم اتك اربعة اشهر فانت طالق فيكون العلق بمعنى اربعة اشهر لم يقع بها فيها الطلاق لا
البينونة ولا الحرمة وعلي هذا اذا قال انت باين عدا ونوي به الطلاق ثم ابانت ثم جاء العدة يتبع عليها تطليقة
بالشرط عند ما قال مشايخنا ويثبت على نيات هذه المسئلة انه اذا قال لها ان كنت فلا فانت باين بنوي
به الطلاق ثم دخلت الدار وقع عليها تطليقة واحدة ثم قلت فلا فانت بعد ذلك يتبع عليها تطليقة واحدة اذا قال
لها ادع اعد فاحضري ثم ابانت ثم جاء العدة فاحضرت لنفسها لا يتبع الطلاق كما لو حضر المحضر وكذا اذا قال
لها احضري ولم يزل ادع اعد ثم احضرت لنفسها بعد ما ابانت لم يتبع عليها شيء لان قولها احضرت ابتاع صدا
منها وليس باجاء لشرط ونوع الطلاق الواقع بقولها احضرت البينونة فانه من جملة الكتابات فصار كما لو
قال انت باين ابدا وهناك لا يتبع به شيء فبها هنا كذلك فاما الدخول في مسألة التعلق السابق ووثق
التعلق كان النكاح قابلا صح قوله انت باين وصار بمنزلة قوله انت طالق باين ولو قال لمخلعه اعدي
بنوي الطلاق او قال لها استبري رجلك او قال لها انت واحدة يتبع عليها تطليقة وقال ابو يوسف لا يتبع لها
شي لا تمان جملة الكتابات ولها ان هذه الالفاظ في حكم الصريح على معنى ان الواقع بها رجعي واما اعتبار
النية لا يحتمل وجوها اخرى اما بعد ما نوي كان الواقع صريح والصريح يلحق بالاجماع واذا قال للمائة
انتك تطليقة لا يتبع عليها شيء ولا يلحق قوله انتك بخلاف ما لو قال لها انت طالق باين فانه يتبع عليها تطليقة
ويبلغ قوله باين لان قوله انت طالق باين لو الغينا قوله باين بقي قوله انت طالق وانه كلامه مبني
الابتاع والغينا تفصيلا للابتاع اما في قوله في الابتاع انتك تطليقة لو الغينا قوله انتك بقي قوله
بتطليقة وانه غير مبني في الابتاع وعلي هذا اذا قالت المخلعة لزوجها حوسن حردم او نواكك
ورقة علة فقال الزوج نزوجك طلاق لا يتبع شيء ولا يلحق قوله نزوجك لاننا لو الغيناه بقي قوله نك
طلاق وانه لا يبيد شيئا وما ينقل منه المسائل قال الله وري في كتابه كل من تزوجة بوجع الخمر
موبقات الطلاق لا يلحق بالمرأة لانه لا يظهر له اثر واذا وقعت الفرقة بخيار البلوغ او بعد الكفاة
فطلعت الزوج وهي في العدة لا يتبع الطلاق عليها وكذلك اذا وقعت الفرقة بخيار العلق فطلعت الزوج
وهي في العدة لا يتبع الطلاق المسائل المذكورة في الجامع الصغير للرجعي والمسقي وفي كتاب الطلاق
القاضي الا انما ركن الاسلام على التسعدي واذا وقعت الفرقة بسبب العنة فطلعت الزوج وهي في العدة

يتبع الطلاق والحاصل ان كل من تزوجة في نسخ من كل وجه لا يتبع الطلاق فيها وان كانت في العدة وكل من تزوجة
لم يثبت نسخ من كل وجه يتبع فيها الطلاق اذا كانت في العدة وهي في هذا المقام تحتاج الى بيان الفرق التي
في طلاق والتي لم يثبت بطلاق فتقول الفرقة بسبب الحب والعنة تزوجة بطلاق عند ما اذا كان الزوج
من اهل الطلاق بخلاف بين المشايخ واذا لم يكن الزوج من اهل الطلاق بان كان صبيانا فاختلف
المشايخ فيه قال بعضهم هي فرقة بغير طلاق وقال بعضهم هي فرقة بطلاق ويكون طلاقا باينة ولها المهر
كاملا وعليها العدة وهذه الفرقة لا تتبع الا بيقين القاضي والفرقة بخيار البلوغ واما نسخ على قولين
يقول بخيار البلوغ فان لم يكن الزوج دخل بها فلا مهر لها سواء كانت الفرقة حاشية من قبل الزوج
او من قبل المرأة وان كان قد دخل بها فلها المهر المستحق سواء كانت الفرقة حاشية من قبل الزوج او من قبل
المرأة وهذه الفرقة لا تتبع الا بيقين القاضي واما ما كانت قبل البلوغ او بعد البلوغ قبل تقرب القاضي
برية المحي والفرقة بسبب عدم الكفاة والتقصير في المهر واما نسخ بطلاق فان لم يكن الزوج
دخل بها فلا شيء لقام المهر وان دخل بها او خلاها فلها المهر كاملا وعليها العدة واما ما كانت قبل تقرب
القاضي ورثة المحي ولها ما سمي لقام المهر كاملا والفرقة في اسلام احد الزوجين فانه اذا اسلم احد
الزوجين بعرض الاسلام على الاخر فان اسلم بيقين على النكاح وان اتى ان يسلم فرق القاضي بينهما ولو
طلاقا ان كان الكافر هو الزوج والمرأة مسلمة والزوج من اهل الطلاق واذا لم يكن من اهل الطلاق
بان كان صبيانا الا انه عتق الاسلام وعرض عليه الاسلام فاني ان يسلم فنيه اخلاف المشايخ بعضهم
قالوا هي فرقة بطلاق عند ابي حنيفة رحمه الله ومحمد كما في النكاح اذا اسلمت امرأة وقد اتى هو الاسلام
وقال بعضهم هي فرقة بغير طلاق اجماعا وان كان الكافر في المرأة وهي مجوسية والزوج اسلم وعرض عليها
الاسلام فانت ان تسلم فرق القاضي بينهما سواء كانت صغيرة او كبيرة عاتلة وتكون هذه الفرقة بغير طلاق
اجماعا وهذه الفرقة لا تتبع الا بيقين القاضي ثم المتقدم في هذه بين الفضلين اذا كان الزوج صغيرا او
كانت المرأة صغيرة تقول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله لان علي قولهما ردتا عن الاسلام صحبة واما انكار
بعد الاقرار او ان ياتي ان يصح باها واما ما امتنع عن التبول فاما علي قول ابي يوسف رحمه الله فقد
اختلف المشايخ فيه منهم من لم يصح باها علي قوله وسوي بين الاثبات وبين الردة حتى ان علي قول هو
لا يفرق بينهما ومنهم من صحح اباها وسوي فرق بين الاثبات والردة علي قوله فليقول هذا القائل يفرق
باها علي قوله والفرقة باللعان واما فرقة بطلاق وهذه الفرقة لا تتبع الا بيقين القاضي فاما ما بعد
ما قلنا لا تتبع الفرقة بينهما الا بيقين القاضي خلافا للقاضي رحمه الله قالوا بقض مستأجنا هذا الجواب
علي قول ابي يوسف لا يستقيم فانه يقول الثابت باللعان حرمة مؤبدة حرمة الرضاع والمصاهرة والمهر
بسبب الرضاع والمصاهرة لا تنقضي على يقين القاضي قال شيخ الاسلام رحمه الله ما ذكر من الجواب
مستقيم علي قول ابي يوسف ايضا لان المذهب عند علي بن ابي النكاح لا يرفع حرمة المصاهرة والرضاع
بل ينسحق لو وطئ قبل التدقيق لا يجب عليه الحد استبته عليه او لم يشبهه نص عليه محمد رحمه الله في نكاح
الاصل والفرقة في النكاح الناسد لا تتبع الا بيقين القاضي او الزوج قال واذا اخرجته الحرمة
مسئلة الي دار الاسلام فلم يخرج ورجعوا لكن طلقها في دار الحرب قبل ان تسلم لم يتبع طلاقها عليها اما علي
قول ابي يوسف رحمه الله فلا يهاون ان كانت في عدة الا ان هذه عدة لا تنقضي علي صاحب العدة فيها
ولا سكني فانه ما دام حربي في دار الحرب والمرأة في دار الاسلام لا يجب عليه النفقة ولا السكنى
فانتهى العدة من النكاح الناسد والمعدة عن نكاح فاسد لا يتبع عليها طلاق الزوج وهذا خلاف ما
لو اسلم وطلعتا بعد ما اسلم في دار الحرب او بعد ما خرج الي دار الاسلام حيث يتبع طلاقه عليها عند محمد

رحمة الله لا إذا سلم بعد وجبة عليه النفقة والسكنى فأنه هو العدة من النكاح الصحيح فيتع طلاقه عليها
كما يقع طلاق الزوج على معتدته كما حاصصنا ولا يحل الطلاق بعصية الأصل النكاح لأن الطلاق وضع
لقطع النكاح فاما يقع في الموضع الذي يقع سببها بحالة النكاح فإذا خرجت المرأة النكاحية والزوج كان
في دار الحرب ولا نظير لهذا من النكاح إذا لا يجوز أن تكون المرأة المسلمة في دار الاسلام ووجهه هو
في دار الحرب فلا يمكن ابتاع طلاقه عليها بسببها لحالة النكاح فاما بعد ما سلم زوجها وخرج إلى دار الاسلام
أو هو في دار الحرب فله نظير من النكاح إذا يجوز أن يكون للمرأة المسلمة في دار الاسلام تزوج مسلم في دار
الحرب فيكون ابتاع طلاقه عليها ما دامت العدة باقية بسببها لحالة النكاح وهذه عندنا ما نظير حرة تحت عبدا
زوجها لا يقع طلاق الزوج عليها وإذا باعته أو اعتقته وهي في العدة بعد بيع طلاقه عليها ما عا على الوجه
الاول فلا بد ما دام عبد لها فلا نفقة لها عليه ولا سكنى ولا بيع طلاقه عليها بعد ما باعته أو اعتقته فلا نفقة
والسكنى عليه فيتع طلاقه عليها ما عا على الوجه الثاني فلا بد ما دام عبد لها فله حالة لا نظير لها من
النكاح لأن حالة النكاح أن يكون الزوج قويا ما عا على امرأته والمرأة هيئتها في النكاح على وجهها فلا يمكن
ابتاع الطلاق عليها في هذه الحالة بسببها لحالة النكاح ولا ذلك بعد ما باعته أو اعتقته ونظير هذه عندنا
الغيا الرجل إذا ارتد عن الاسلام ولحق به دار الحرب كانت على امرأته العدة فان طلقتها المرتدة وهو في دار
الحرب لم يقع طلاقه عليها ولو سلم ثم طلقتها في دار الحرب أو بعد ما خرج إلى دار الاسلام وقع طلاقه عليها
وأنه يخرج على الوجهين جميعا فكذا في مسيلتنا وإذا كانت المرأة معتدة بعد الوطء لا بعد الطلاق لا
يبيع طلاق الزوج عليها فاما يقع طلاق الزوج على المعتدة إذا كانت معتدة بعدة الطلاق بيان هذا إذا
طلق امرأة واحدة باينة أو تنتين أو طلقتها ثم وطئها في العدة من غير دعوى الشهادة وضع العلم بالحرمية
ليست العدة بكل وطنية وسيدخل مع العدة الأولى لأن لا تستقي الأولى وإذا انقضت الأولى بقيت
الثانية والثالثة عدة الوطء لا عدة الطلاق فلو أن الزوج طلقتها في هذه العدة لا يقع عليه الطلاق ولو
ارتدت المرأة ولم تلحق به دار الحرب وطلقتها الزوج وهي في العدة وقع عليها الطلاق ولو طلقها لا يقع الطلاق
لأن لا يرتد أدانت والملاحة يلحقها صريح الطلاق أما لا يلحقها الخلع **الفصل الخامس**
عشر في تقويض الطلاق لها أو إلى اجنبي هذا الفصل يشتمل على أنواع نوع منها في تقويض
الطلاق إليها أو إلى اجنبي بقوله لها أمرك بيدك أو لاجنبي امرأتي بيدك إذا قال الرجل لامرأته أمرك
بيدك ينوي الطلاق فإن كانت تسع فأمرها بيدها ما دامت في مجلسها وإن لم تسع فأمرها بيدها إذا علمت
أو لم يعلم الأصل في هذا أن الزوج يملك ابتاع الطلاق بنفسه فيملك التقويض إلى غيره وينقض عمله على
العلم لأن تقويض طلاقها إليها يتحقق معنى التمليك لأنها بما فوض إليها من طلاقها عاملة لنفسها يكون مالكها
ولا يكون ناسيا عن الغير وعن التمليكات تعت على علم من يقع التمليك منه ولاجل ذلك استقر الجواب على
المجلس كما في سائر التمليكات إلا أن هذا التمليك يشارك سائر التمليكات من حيث أنه يبي إلى ما وراء المجلس
إذا كانت عائنة وسائر التمليكات لا سبي إلى ما وراء المجلس لأن هذا التمليك يقتضي معنى التمليك فإن
الابتاع أن صدق من غير الزوج إلا أن الوقوع مضاف إلى معنى من قبل الزوج فلا بد من اعتباره معنى التمليك
فقلنا سبي الحجاب إليها ما وراء المجلس إذا كانت عائنة واعتبرنا معنى التمليك فقلنا لا تنقضا على مجلس العلم
مخلابا ليلين بيد الامكان والذي ذكرنا فيها إذا جعل امرأته اجنبي أن كان الاجنبي لبيته كلامه
فأمرها سبي الاجنبي ما دام في مجلسه وإن لم يسمع فأمرها بيدك إذا علم ثم الأمر بالمير قد يكون مرسلا
وقد يكون معلقا بشرط ما قال دام فلان فأمر امرأتي بيدها أو قال بيد فلان فإن كان مرسلا فهو
على وجهين أن كان منتظما غير مؤقت فله ما ذكرنا أن المعتوض الوعد أن كان لبيته فامر به ما دام في ذلك

المجلس وأن لم يسمع أو كان عائنة فاما يصير الأمر بيدك إذا علم أو بلغه الخبر ويكون الأمر بيدك ما دام في
مجلس العلم والقبول في المجلس ليس بشرط ولكن إذا رد المعتوض المير ذلك سريه بوجه وهذا لما ذكرنا
أن الأمر بالمير يقتضي معنى التمليك ومعنى التمليك والقبول في التمليكات ليس بشرط واعتبرنا معنى التمليك
فلم بشرط القبول من المعتوض المير فاعتبرنا معنى التمليك فقلنا لا يرد بالرد على المعتضين بقدر الامكان
فاما أن كان مؤقتا بوقت فإن علم المعتوض المير بالامر مع بقائه من الوقت فله الخيار في بنية الوقت ولا يطل
بالقيام عن المجلس وإن قضى الوقت قبل علم المعتوض المير بذلك يفتي الأمر لانه حصن التقويض بزمان
ولا يفتي بعد معنى ذلك الزمان وأما إذا كان الأمر معلما بشرط فاما يصير الأمر بيد المعتوض المير
إذا كان الشرط فاما إذا كان الشرط أن كان الأمر مطلقا غير مؤقت بوقت صار الأمر بيدك في مجلس علمه والقبول
في ذلك المجلس ليس بشرط ولكن يرد بالرد وإن كان مؤقتا فعلم المعتوض المير بالامر مع بقائه من الوقت
فالأمر بيدك ما دام ذلك الوقت باقيا فإذا مضى الوقت قبل العلم يفتي الأمر لاله امرك بيدك
يوما أو شهرا أو سنة فلها الأمر من تلك الساعة إلى استكمال المدة التي ذكرها لا تستطال القيام عن المجلس لا
يبي آخر هذا ما ذكرنا أن في هذه التقويض معنى التمليك والتقويض بلام التمليك فصح من حيث
أنه يقتضي التمليك وإذا مضى الوقت صار الطلاق بيدك في هذه المدة ولو بطل الأمر بعد ذلك يفتي
عن المجلس وليس له أن يملك للمناقبة حينئذ فأنه يكون الشهر ههنا بالآثار لأن التقويض حصل في
بعض الشهر فلا يمكن اعتبار الأهلة فيه فيعتبر بالآثار لا بأجاء ولو عرفنا فقال هذا اليوم أو هذا الشهر
أو قال هذه السنة كان لها الخيار في بنية اليوم والشهر والسنة ويكون الشهر ههنا على الهلال وروي
عن أبي يوسف رحمه الله إذا قال أمرك بيدك هذا اليوم فمضى على اليوم كله ولو قال في هذا اليوم
كان على مجلسها لأن في الفصل الاول جعل كل اليوم وقتا للأمر بالمير فمضى الوقت وفي الفصل الثاني
جعل الأمر بيدك في جزء من اليوم لانه جعل اليوم ظرفا وذلك لا يقتضي التقويم فإن المظنون قد يعمل
جزا من الظرف الا ترى أنه لو قال لله علي صوم عثماني بليمة صوم عمرو ولو قال في عثماني بليمة صوم يوم
من العثماني يبين لك الفرق بين المظنين وذكر ابن سبابة عن محمد إذا قال لها أمرك بيدك رأس
الشهر كان الأمر بيدك القليلة التي يبل فيها الهلال أو من الغد إلى الليل ولو قال لها أمرك بيدك في
رأس الشهر كان لها مجلسها حتى تقرب الشمس قال الأثرى أنه لو قال لها أمرك بيدك عدا كان لها العدة
كله ولو قال في عدا كان على المجلس حتى تقرب الشمس من العدة وذكر ابن سبابة عن محمد ما جازف هذا وقد روي
عنه إذا قال أمرك بيدك رمضان أو قال في رمضان فمضى سواها الأمر بيدك رمضان كله وكذلك إذا
قال لها أمرك بيدك عدا أو في عدا فمضى سواها في العدة وروي عن أبي يوسف إذا قال لها أمرك
بيدك في رأس الشهر فلها أن تطلق نفسها مرة واحدة في الشهر وليس لها أن تطلق أخري في الشهر لانه
جعل الشهر وقتا للطلاق وإذا أطلقت مرة واحدة فقد استوفت ما جعل لها فلا يملك ابتاع العدة
ولا يخرج الأمر من يدها بيدك المجلس ليكون المناقبة مبيدا ولو قالت اخترت زوجي بطل خيارها في اليوم
ولها أن تخار نفسها من العدة في قول أبي حنيفة رحمه الله وقال أبو يوسف خرج الأمر من يدها في
الشهر كله ذكر العدة وروي الخلاف في هذه المسئلة على هذا الوجه وذكر الخلاف في مثل هذه المسئلة على
عكس هذا في جميع الشهر عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله وقال أبو يوسف رحمه الله لا يبطل خيارها في
مجلس آخر وجه قول من قال بان خيارها لا يبطل في مجلس آخر ردها لقيامها عن المجلس فإذا لم يبطل خيارها
اختارها في المجلس الثاني كذا الرد وجه قول من يقول بطلان الخيار في المجلس الثاني أن الأمر متحد
في نفسه وقد صدق الرد من خيارها بطل في نفسه بخلاف القيام عن المجلس لانه ليس برد صريحاً وإنما هو استناع

عن الاتحاد في نفسه اذ لم يبق في نفسه لم يكن الشاقيت متبعا ولو قال لها امرك بيوك اليوم وبعد
يدخل الليل في ذلك حتى لو اضرارت نفسها في الليل لا ينع وان ردت الامر في يومها بطل امر ذلك اليوم وبعد
دخلت الليلة تحت الامر وان ردت الامر في يومها بطل امر ذلك اليوم وبعد
في المسئلة في الجامع الصغير اما في الليلة في الفصل الاول لان كل واحد من اليومين ذكر مفرودا
واليوم المفرد لا يستقيم ما اذا ردت في الليل واما في الفصل الثاني لانه جمع بين اليوم والليل
في الفصل الثاني نحو الجمع فيقول منزلة الجمع بلغة الجمع فكانه قال يومين وهناك يدخل الليلة واما كان
لها الامر بعد العدة في الفصل الاول المرجو واما لان يجرى العدة فيقطع الامر الاول لما لم يدخل الليل
في الامر والامر اذا انقطع لا يعود لا يتجدد الامر فاقضي ذكر ما بعد العدة معطوفا على اليوم واما
اخر حتى يصح العطف فتبت ان الامر متعدها باطل احدهما لا يكون ابدا لا اخر اليوم كما لو قال لها امرك بيوك
اليوم وامر بك بعد عدة بخلاف المسئلة الاولى على قول من يقول بطلان الخيار في جميع المنزلات
قالت اختوت زوجي لان هناك الامر واحد لان الوقت واحد اما لم يتخلله وقت لاحدا وفيه ولها دخلت
الليالي واما كان الامر واحد افاذا بطل بالرد لاسي في نفسه اما في الفصل الثاني المرجو واما واحد
لانه جمع بين العدة واليوم فخرق الجمع فصار كما انه جمع بينهما بلغة الجمع وهناك يكون الامر واحد كما في ذلك
فاد اطلت في اليوم بطل في نفسه وتكون ساعة عن محرمها الله اذ قال لها امرك بيوك اليوم
وعدا وبعد عدة وكذلك ان ردت اليوم عدا فلها الخيار بعد العدة ثم رجع عن هذا اذ قال اذا ردت الامر
اليوم بطل الامر كله وقال ابو يوسف رحمه الله اذ قال لها امرك بيوك هذه السنة فاحضرت نفسها ثم
تزوجها لم يكن لها خيار في باقي السنة لان الامر واحد الا ان تمتد فاد استوفت من لا يبق في نفسه قال
ابو يوسف وقياس قول ابي حنيفة رحمه الله ان يثبت لها خيار اخر ولم يظهر لنا وجه التماس ولو طلعت
زوجها ولم يكن دخل بها ثم تزوجها في تلك السنة فلها الخيار في قول ابي حنيفة رحمه الله لانها لم تستوف
موجب الخيار وتطبيقات ذلك الملك باقية فيبقى موجب الخيار قال ابو يوسف رحمه الله لاحدا ولها لان
الزوج ازال بنفسه عن ما جعل اليها ار الله فيخرج الامر من بيدها كما لو طلق بالبيع اذ اباع عتيق ما وكل
ببيعه عتيق ان هذا مشكل لان التخيير يفرق الى تطليقات هذا الملك فاد ابي في من تطليقات هذا الملك
بني موجب التخيير اذ قال لها امرك بيوك في تطليقة في تطليقة رجعية لانه جعل امرها بيد ما في تطليقة
والتطليقة رجعية بالكتاب المسئلة في العدة وفي المستي اذ قال لها امرك بيوك في ثلاث
تطليقات فطلعت نفسها واحدة او اثنتين في رجعية اذ قال لها امرك بيوك فطلعت نفسها قال الصدر
المستفيد رحمه الله المختار انه يقع الطلاق لان هذا يبلغ في التقويض من جعل امرها بيد ما في البتالي
عن محمد رحمه الله انه لا يقع الطلاق قال محمد في الاصل اذ جعل الرجل امر امراته بيد ما او محبوك او
عبدا او كافرا فهو في يده قبل ان يقوم من ذلك المجلس وليس له ان يخرج عن ذلك الامر ما امر في ذلك
المجلس كما لو فوض ذلك الى المرأة قال شيخ الاسلام المعروف بخوارزمي رحمه الله ولا اشكال ان التوضيح
الى الكافر والصحيح لان العبد والكافر من اهل التملك وكذلك الصبي الذي يعقل من اهل التملك واما
الاشكال في الصبي الذي لا يعقل والمجنون لانها ليس من اهل التملك فينبغي ان لا يصح جعل الامر بيد ما
لان جعل الامر بيد تملك الا ترى انه لا يصح ساير التملكات بينهما فكذلك هذا النوع من التملك ولكن
الوجه في ذلك ان التوضيح الى الصبي والمجنون ان كان لا يصح باعتبار التملك يصح باعتبار التعلق
لان في التوضيح تعليفا معي فكانه قال لامرته ان كان قال لك هذا الصبي او هذا المجنون انت طالق فانك
طالق ولو فوض ذلك لم قال ذلك الصبي او ذلك المجنون لها انت طالق ليس لها تطلق كذا هيما الا انه

يقض على المجلس وان كان جوارحه باعتبار التعلق لان هذا التعليق انما كان في ضمن التملك والتملك يقضي
خوابا في المجلس فامكن اعتبار الافتقار على المجلس لا ترى اذ لو قال لها ان قال لك هذا المجنون في هذا المجلس
انت طالق فانه يصح ويقض على المجلس فكذاهاهاهاها هذا التعليق استخرجنا جواب واقفة النوي في
موردنا اذ قال لامرته وهي صغيرة امرك بيوك يولي الطلاق فطلعت نفسها ثم وقع الطلاق لان تقدير
كلامه كانه قال لها ان طلعت نفسك فانت طالق ولو فوض ذلك وطلعت نفسها ليس لها تطلق كذا هيما فان
جعل امر امراته بيد ما فقال الزوج انت علي حراما وانت ممي يمين او انا عليك حرام او انا ملك يمين هذا
كله طلاق ولو قال انت حرام ولم يقل علي او قال انت يمين ولم يقل ممي فهو باطل ولو قال انا حرام ولم
يقول عليك او قال انا يمين ولم يقل منك فهذا كله باطل وفي المستي اذ قال لامرته طلعت نفسك فقلت
انا حرام او حليمة او برة او بنة او يمين فهذا كله طلاق فالاصل في هذا ان كل شيء يكون من الزوج طلاقا
فيما يقوله اذ اسأله المرأة فاجابها فاد اذ وقعت المرأة مثل ذلك على نفسها بعد ما صار الطلاق بيد ما
يقع الطلاق والمرة لو قالت لزوجها طلقتي فقال الزوج انت حرام او انت يمين كالتة طالق فاد اذ قالت
المرة مثل ذلك بعد ما صار الطلاق في يدها يكون طلاقا ايضا ولو قالت لزوجها طلقتي فقال الخبي
ياهلك وقال له اليوم الطلاق كان معصفا ولا يقع الطلاق فاد اذ قالت المرأة مثل ذلك بعد ما صار
الطلاق معصفا اليها بان قالت الحق فتبني باهلي لا تطلق رجل جعل امر امراته بيد ما فقال دست بارد
اسم ولم يقل خويستين واليمن ولو قالت عتيق فتبني ان كان المجلس قائما مبدقة لانه ملك الانسان وان
تبذل المجلس لا يصدق وانما لا يثبت في الصورة الاولى لانها لم تقض الا بانه الي نفسها فصارت كما لو قال
لها اختاري فقالت اختوت هكذا ذكر في فتاوي الفضلي وبعض مستأخرا قالوا ينبغي ان يقع استدلالا
مسئلة الجامع فانه اذا قيل للمرأة خويستين حردي فقالت حردي ثم قيل للزوج تزوجني فقال فو حتم يتم
الخط وان لم تزوج الا مضافة الي المرأة ولا يستقيم الاستدلال بمسئلة الخيار لان لم توجه الا مضافة
الي نفسها من الجانبين حتى لو قال لها اختاري نفسك فقالت اختوت يقع الطلاق وهما وجدت الاضافة
اليها من جانب الرجل حين جعل امرها بيد ما وذلك كاف لوقوع الطلاق وساق مسئلة الخيار وتعالى
بعد هذا ان شاء الله تعالى ولو قالت انكدم ليسا ل ما اذا انكدمي ان قالت الطلاق تطلق وما لا فلا
وان قالت طلاقا انكدم تطلق يولي الطلاق امر لا لان هذا اللفظ يحكم العرف فحين لا يقع الطلاق
يقال ان فلان امر انكدم ويقيم فيما بين الناس انها طلقت نفسها واد اجعل امر امراته بيد ما فقالت قبل
نفس طلقت سئل الشيخ الامام طهري رحمه الله عن الرجل جعل امر امراته بيد ما عليه ان
عاب عنها ثم يدين في تطلق نفسها من ساق ثياب شهرين الا يوما وحضر في اليوم الاخر فقيمت
المرأة نفسها حتى سهرت ان لم طلعت نفسها فاجاب ان يقع الطلاق وفيه نظرا يعرف ان شاء الله تعالى
اذ جعل امر امراته بيد ما عليه ان عاب عنها عن ثياب شهرين فكان ذلك قبل ان يدين بها فطلعت المرأة
نفسا فقد قيل بانها لا تطلق لان العينة منه قبل البناء لا يتحقق لان العينة انما يتحقق من الحاضر وقيل
البناء هو عاب عنها فلا يتحقق العينة على جعل امر امراته بيد ما عليه ان يدين بها فقيمت في تطلق نفسها
فخرجت من البيت فغير ان الزوج ففرها هل يصير الامر بيد ما ان او في صفة المعجل وان لم يوفها
ذلك يصير الامر في يدها لانه اذا لم يوفه المعجل فله ان يذهب الي بيت ابيها من غير اذنه وتنع نفسها
المعجل فلا يكون الخرج حناية وكان ظهير الدين الموعنياني يفتي بان الامر لا يصير في يدها من غير تمثيل
وكان يقول خرج من البيت حناية مطلنا وليس لها ولاية الخرج عن بيت الزوج فغير ان الزوج
وتنع نفسها منه اجل العدة ان فانه يمكن منع نفسها عنه في بيته والاول اصح فقد ذكر القدر في شرحه في

لم يصح الرجوع عنه عللا لئلا يلزم بعد الامكان ولو قال لا يجني طلق الا في حق من اراد الرجوع عنه مع
ولو قام من مجلسه لم يطل الامر ما لم يمتد منه صرخا لان طلقا لا يراد بالاجبي لا يتقيد بالجلس
الوكالات وهذا لان الامر مستعين والما مورعين وقد يفسر على المعين الاغاة في المجلس وقد لا
يتبين فلم يتقرر على المجلس تحقيق المقصود الامر وقيل الرجوع عنه دفعا لصدر المنع عن نفسه ولو قال
لا يجني طلق امراتي ان شئت يتقرر على المجلس ولا يملك الرجوع عنه لانا وجدنا في لفظه ما يدل على التملك
وهو التخصيص على المشية فان المالك هو الذي يتصرف عن مشيئة فاما الوكيل فيقتصر عن امره والامر
معناه في اصل الرضخ الاحباب والالزام لا التملك وفي الموضع الذي لم يلزمه انما يلزمه لقصور ولاية الامر
لان الامر لا يصلح له بالحاصل ان في حق المرأة قوله طلق نفسك عليك ذكول المشية ولم يذكر لان معنى
المالكية في حقها لازمة وهو انها تصرف لنفسه برفع القيود والملك عن نفسها ولا يحتاج الي ذكر المشية لصير
تملكها والا فالصيغة صيغة لهابة وتوكيل وكذلك قوله لامرأة طلقني صاحبك توكيل حتى لا يتقرر على
المجلس لانها في حق صاحبها اجنبية **نوع آخر** في الجمع بين التوضيحين وفي الجامع الصغير اذا قال
الرجل لرجل امراتي بيدك تطلقها تطلقها الوكيل على ان ينزع عن المجلس في واحدة باينة الا ان
ينوي الزوج بالانكار لو اقام الرجل عن نفسه قبل ان يطلقها بطل الامر لان قول الزوج فطلقها عقيب
قوله امراتي بيدك علم انه اراد بما سبق قبل الامر به في الطلاق وكان هذا التوضيح الطلاق
اليه والتوضيح مقصور على المجلس وكذلك لو قال فطلقها فامرها بيدك كان هذا او ما تقدم سواء ولو
قال له طلق امراتي فندرجت ذلك المبله او صرخا قال جئت طلاق امراتي اليك فطلقها فندرجت
الاول سواء يرد به انه يتقرر على المجلس ولو اطلقها في المجلس كان الواقع وجبا لخللان الفصل
الاول لان في الفصل الاول التوضيح حصل بقوله امراتي بيدك وانه من جملة الكنايات يكون
التوضيح اليه تلبية باينة والتوضيح ههنا حصل بقوله طلقها وانه صرخ الطلاق وقوله فندرجت
ذلك اليك صرخ الطلاق فطلقها ولو نص على ذلك كان التوضيح اليه طلاقا وجبة كذا ههنا وفي المسنى
اذا قال لغيره طلق امراتي فندرجت امرها بيدك فطلقها فندرجت علي المجلس والطلاق باين ولو قال
له طلق امراتي فندرجت امرها بيدك فطلقها فندرجت علي المجلس والطلاق الباس ولو قال له طلق امراتي
فندرجت امرها بيدك فان طلقها في المجلس طلقها تطليقتين لا يملك الرجوع بعد ذلك ولو قام من مجلسه
وطلقها ببع واحدة رجعية لان قوله طلق امراتي توكيل بصرخ الطلاق وقوله فندرجت امرها بيدك
ههنا توضيح اخر ليس حكم الاولي لان حرف الواو لا يجمل ذلك وقد صار الخالف حال مدركة الطلاق
بما سبق ذكره وهو قوله طلق امراتي فكان هذا التوكيل بصرخ الطلاق وهو ايضا للطلاق المبادا
قالت في المجلس طلقها صرخا بها لها ولا رجعة مع البيونة فليد اقال ان وقعت لا تطليقتان فليد
الرجعة **نوع آخر** اذا قال لامرأة اذا تزوجت عليك امرأة فامر تلك المرأة بيدك
ثم طلقها او طلقها باينا او ثلاثا ثم تزوج امرأة اخرى لا يصير امرها بيدها اذا قال لها اذا تزوجت
امرأة فامر تلك المرأة بيدك ولم يقل عليك ثم انه طلقها باينا او ثلاثا وخالها ثم تزوج امرأة يصير
امرها بيدها لان في الفصل الاول الشرط التزوج عليها وفي هذا الفصل الشرط التزوج مطلعا ولو
قال لها ان تزوجت عليك في هذا النكاح فامر تلك المرأة بيدك ثم طلقها فندرجت امرها بيدك ثم
انه طلقها واحدة باينة ثم تزوجها ثم تزوج امرأة اخرى لا يصير امرها بيدها لان الشرط التزوج عليها
في ذلك النكاح وهذا نكاح اخر **نوع آخر** رجل جعل امرأته بيدها ان لم يعطها كذا في وقت
كذا في تطلق نفسها بتي ساتت فبقي ذلك الوقت وانكرت المرأة ذلك فالتقول قول الزوج في حق

الطلاق حتى لا يحكم بوقع الطلاق عليها لانه منكره وقوع الطلاق والقول قول المرأة في حق عدم وصول
ذلك الشيء اليها لانه منكره وصول ذلك الشيء اليها اصل المسئلة مسئلة ذكرها في المسنى وموردتها رجل
قال لا يبي امرأة ان لم اناك الي اربعين يوما فامر امراتي بيدك فاذا مضى او بعون يوما قبلها من
الساعة التي علم فيها فامرها بيدها ما دام في مجلسه فان قال الزوج بعد ذلك قد انبتك وقال ابو الهيثم
لم ياتي بالقول قول الزوج لانه منكره وصول الامر بيده ونظير هذا مسئلة الجامع الصغير اذا قال الرجل
عبد حر ان لم ارجع العام فبقي العام فقال المولي تحت وقال العبد لم ارجع قال قول المولي لانه يكره الحق
وعلي هذا اذا قبل امرها بيدها انه متى منى بها بغير حباية في تطلق نفسها فصرها ثم اخذها فقال
الزوج منى بها بجانبة فالتقول قول الزوج لما ذكرنا وقد نكحها بغير حباية اذ في كتاب المكفالة مسئلة بذل
علي ان القول قول المرأة وصورته رجل قال لعبد ان مات فلان قبل ان يطيحك الالف التي لك عليه
فانكيتك بها ثم وقع الاختلاف بين الكليل وبين الطالب بعد موت الطالب فقال الطالب لم يعطني وصرا
كفلا وقال الكليل قد اعطاك ولما مر كليل ذكر ان القول قول الطالب وهذا المستحسن لانه يذكر
الاستيفان قبل ان كان منكر الاستيفان صورة يدعي المكفالة على الكليل معني والكليل منكر المكفالة فلم
كان اعتبار الصورة اولى من اعتبار المعني الا ترى ان من قال لعبد ان لم ارجع العام فبقي العام فالتقول
خرفني اليوم فقال العبد لم يدخل وعنتت وقال المولي لا بل دخلت الدار ولم ترقى والقول قول
المولي لانه يدعي الدخول فيكون ثبوت الحق وان كان منكره معني ان كان مدعيه صورة كذا ههنا وال جواب
وهو ان الاصل في حجب هذه المسائل انه متى امكن اعتبار المادعة فيها وقع فيه الاختلاف صورة لا اعتبار
المادعة من حيث المعني وفي مسئلة المكفالة امكن اعتبار المادعة فيها وقع فيه الاختلاف من حيث الصورة
لان الاختلاف من حيث الصورة وقع في ابياء الدين والمادعة في ابياء الدين معتبرة في الجملة
ويكون القول قول من ينكر الا ترى انه لو لم يكن بالمالك كليل وقع الاختلاف بين رب الدين
وبين المدعيون في الابياء فالتامني بليفت الي مادعتهما ويجعل القول قول رب الدين في معني قولنا امكن
اعتبار المادعة فيها وقع الاختلاف من حيث الصورة فلا تعتبر المادعة من حيث الصورة المعني باعتبار
الصورة الطالب منكره معني مسئلة البين فندرجت المادعة فيها وقع فيه الاختلاف صورة وهو القول
وعدم الدخول ابدان غير ان يكون فيه تعليق الحق لا يعتبر المادعة اصلا ما عبط المادعة في المعني
ومن حيث المعني المولي منكره للحق وخرج على هذا مسئلة الجامع الصغير لان هناك بعد اعتبار المادعة فيها
وقع فيه الاختلاف وهو الحج وعدم الحج الا ترى انه لو وقع الاختلاف فيه ابدان غير ان يكون فيه
تعلق الحق لا يعتبر المادعة فيه اصلا واسا فاعتبرنا المادعة من حيث المعني جينا الي مسئلة الاب
باليد فنقول امكن اعتبار المادعة فيها وقع فيه الاختلاف صورة وهو اعطاء النعقة وعدم الاعطاء الا
ترى انه لو وقع الاختلاف فيها ابدان قال الزوج للمرأة اعطيت نفقتك فقالت المرأة لم تعطني كان
القول قول المرأة فندرجت امكن اعتبار المادعة فيها وقع الاختلاف فيه صورة وباعتبار الصورة المرأة
فيكون القول قولها وخرج على هذا مسئلة المسنى ايضا لان في تلك فندرجت اعتبار المادعة فيها وقع فيه
الاختلاف من حيث الصورة وهو الايتان وعدم الايتان الا ترى انه لو وقع الاختلاف فيه ابدان قال
الرجل لا يبي المرأة ابيد انبتك وقال ابو الهيثم لا يبي لا يعتبر هذه المادعة اصلا واسا فاعتبرنا المعني
ومن حيث المعني الزوج منكره وصول الامر بيده لابل الا ان هذا الاصل ليشكل مسئلة ذكرها في المواد
موردتها رجل جعل لنفسه رجل وناعليه وقال الطالب ان لم ارجع العام فبقي العام فالتقول قول
اختلاف من بعد القول قول الكليل اني قد جيتا ولم ارجع انتا المادعة في المعني وعدم المعني غير معتبرة

في نفسها لو لم تتعلق بغير المحي برأه الكليل فينبغي ان يعتبر المقصود وهو برأه الكليل وعدم برأه وباعتبار
المقصود الطالب منك والكليل مدعي يجب ان يكون القول قول الطالب مع هذا اجل القول قول الكليل
نوع آخر اذا قال لها امرك بديك كلما شئت فلما ان تخشا نفسك كلمات في ذلك المجلس وغيره
حتى تبين ثلاث لان كلما عتقي تكرارا لافعال فكرر التعويض بذكر المشية الا انها لا تطلق نفسها في كل
مجلس كثر من واحدة لان كلمة كلما تقتضي التكرار صادقا انه قال لها في كل مجلس امرك بديك فاذا اختارت
فمنها من قد استوفت موجب ذلك الامر من التولية وانما يتجدد لها الملك عند مشية مستقبلة واذا استوفت
ثلاث تطلعات لم يعاد اليه بعد روج اخر فلا خيار لها لانهما استوفت دون الملك بتمامه والعوض اليها
ذلك اذ هو الملوك للزوج هكذا ذكر المشية في بعض الكتب وفي الجامع الصغير ليس لها ان تطلق نفسها
ثلاثا في كلمة واحدة عند اي حبيبة رجه الله اما ان ترضى اليها الواحدة في كل مشية الا انه عوض اليها
المشية مرة بعد مرة فاذا كانت الثلاث لم يبع شي عند اي حبيبة وعندها يبيع واحدة كما لو قال
لها امرك بديك اذا شئت او متى شئت فلما ان تخشا نفسك مرة واحدة في ذلك المجلس وغيره اما
الاقتصار على المرة لان اذ وسمي لا يقتضي ان التكرار واما المتعدي الي ما بعد المجلس لان كلمة اذا وسمي
بوجبات تعيم الوقت فقد جعل لها مشية عامة في الاوقات كلها كما انه قال لها في اي وقت شئت وللخيار
زوجها يخرج الامر من يدها لانهما ردت ما جعل اليها هذه الجملة من العدة وري ولو قال لامرأته
امرك بديك لطلعتا مني شئت فمدت مسورة والامر يتبدلها في ذلك المجلس ذكره في المشية **نوع**
آخر في تعليق الطلاق بالمشية وفي تعليق التعويض بالمشية اذا قال لامرأته انت طالق
ان شئت فذلك اليها ما دامت في مجلس فان شئت في مجلسها وقع الطلاق لان هذا في معنى الخيار من
حيث ان المشية عمل لها لا اختيار ويكون الواقع رجعي لان الوقوع بمصرح الطلاق وهو قول الزوج
انت طالق وكذلك اذا قال لها طلقي نفسك ان شئت او لم تبذل ان شئت فذلك اليها في مجلسها وتذكر
هذه المسئلة الا ان ههنا لا تطلق نفسها بخلاف المسئلة الاولى فان هناك اذا كانت طالقا تطلق وان لم
تطلق نفسها لان ههنا المعلق بالمشية التولية وهناك المعلق بالمشية الطلاق ولو قال لها انت طالق
ثلاثا ان شئت فتألف شئت واحدة فهو باطل لان معنى قوله ان شئت ان شئت الثلاث فصار الطلاق
معلقا بمشيتها الثلاث وعلى هذا اذا قال لها طلقي نفسك ثلاثا ان شئت فطلعت نفسها واحدة لا يبيع شي
لان معنى كلامه طلقي نفسك ثلاثا ان شئت الثلاث فاذا طلعت نفسها واحدة فتدثرات واحدة دون
الثلاث وروي ابن سماعة عن ابي يوسف رجه الله اذا قال لها انت طالق ثلاثا ان شئت فتألف ان طالق
لا يبيع الا ان يقول اما طالق ثلاثا اذا قال لها طلقي نفسك ان شئت فتألف المرأة قد طلعت نفسها يبيع
الطلاق لانهما استأن حبيبة طلعت اذا قال لها ان شئت فانت طالق عدا كانت المشية اليها في الحال ولو قال
لها ارا قال لها اذا عدا فانت طالق ان شئت كان لها المشية في العدة لان في الفصل الاول على الطلاق
مشيتها ثم جعل المعلق مشيتها مصافا الي العدة فلا بد من اعتبار مشيتها او لا يفتح الاشارة الي ما بعد
العدو في الفصل الثاني على الطلاق بمجي العدة وجعل المعلق بمجي العدة معلقا بمشيتها فلا بد من مجي العدة
او لا يتعلق ذلك بمشيتها هكذا ذكر المشية في الزنا ذات وذكر في الاصل اذا قال لها انت طالق عدا
ان شئت فلها المشية في العدة ولو قال ان شئت فانت طالق عدا فلها المشية في الحال ولم يذكر في المشية
خلافا لرواه هذا في حبيبة ومحمد رجهما الله وعن ابي يوسف رجه الله اذا قال لها انت طالق عدا
ان شئت او انت طالق ان شئت عدا فان ابا حبيبة رجه الله قال لها المشية عدا وقال ابو يوسف رجه الله
ان قدم المشية فلها المشية في الحال وان اخرها فهو على ما قال ابو حبيبة رجه الله وعلى هذا اذا قال لها

اختاري عدا ان شئت اختاري ان شئت عدا امرك بديك ان شئت عدا فالمشية
في العدة في الحالين عدا ابي حبيبة وعلى هذا اذا قال لها طلقي نفسك عدا لم يكن لها ان تطلق نفسها حتى يجي
عدو في قول ابي حبيبة وقال ان قدم المشية فلها ان تطلق نفسها في الحال فنقول في الحال طلعت نفسها عدا وذكر
هنا عن محمد اذا قال لامرأته انت طالق عدا على ان شئت فتألف في الحال شئت لا يبيع الطلاق حتى يقول
الزوج قبل ان لا يجاب من الزوج مصافا الي العدة فالمشية من المرأة قبل مجي العدة يصير ابيها ولو تبدلت
مشية الطلاق على ان شئت فتألف شئت ان يكون عدا طالقا وقع الطلاق في العدة ولو قال شئت ان
او يوي ذلك ولم يبيع الساعة فتألف شئت ان يكون عدا طالقا وقع الطلاق في العدة ولو قال شئت ان
يبع الطلاق في اليوم فانه لا يبيع الطلاق في اليوم ويخرج الامر من يدها وفي المشية داود بن رشيد عن محمد
رجه الله ان قال لامرأته انت طالق واحدة ان شئت انت طالق شئت ان شئت فتألف شئت واحدة
بدمية شئت قال او وصلت فهي طالق ثلاثا اذا قال لامرأته انت طالق ان شئت انت لا تطلق بدين
اليه ابد لانه جعل المشية والابا شرط واحد فبشرط اجتماعها في حالة واحدة وانه لا يصور هكذا
ذكر في المشية وفي النوازل وفي العيون انها اذا كانت تطلق وان ابا فذلك تطلق ولا يكون الا بالا
بكلامها والصحيح ما ذكر في المشية والنوازل وكذلك اذا قال ان شئت وابتعت فانت طالق وكذلك اذا
قال ان شئت ولم تبذل او لو قال انت طالق ان شئت وان لم تبذل فان شئت في مجلسها طلعت بحكم المشية
وان قامت عن مجلسها طلعت ايضا لانها لم تبذل وهذا لا يجل المشية وعدم المشية كل واحد منهما شرط
على جود لوقوع الطلاق فاباها ما وجد يبيع الطلاق وكذلك الجواب فيها اذا قال لها انت طالق ان شئت
او لم تبذل ان شئت ان شئت في المجلس طلعت بحكم المشية وان قامت عن مجلسها طلعت ايضا لما قلنا واما اذا
قال لها ان شئت وان لم تبذل فان شئت لا تطلق بدين اليه ابد لانهما احررت الطلاق لم يكن قوله
ان شئت كلاما تاما فهو وقع على ذكر الطلاق وان قال وانه لم تبذل فان شئت في مجلسها طلعت بحكم المشية
في حالة واحدة وانه لا يصوره ما ذكر من الجواب في قوله انت طالق اذا شئت او اجبت على رواجه
المستقي فذلك فيما اذا لم يكن للزوج نية فان لوي ابيع الطلاق عليها على كل حال بربيه انك طالق شئت
او اجبت انت طالق ان شئت وان اجبت انت طالق ان شئت وان لم تبذل فان شئت في مجلسها طلعت بحكم المشية
عليها لا محالة لبشر بن الوليد عن ابي يوسف رجل قال لامرأته انت طالق ثلاثا الا ان تبذل واحدة
فتدثر من مجلسها قبل ان تبذل ثلاثا وان شئت واحدة قبل ان تبذل لزمها تطلعة واحدة
وكذلك لو قال لها انت طالق ثلاثا الا ان تبذل واحدة الا ان تبذل واحدة الا ان تبذل واحدة
وكذلك لو قال لها انت طالق ثلاثا الا ان تبذل واحدة الا ان تبذل واحدة الا ان تبذل واحدة
اذا الا ان بربيه واحدة فهو مثل ذلك وان لم يكن فلانا حاصرا فله ذلك اذا علم به في المجلس الذي يعلم
فيه ولو قال لها انت طالق ثلاثا الا ان تبذل واحدة غير ذلك فهذا على المجلس فان قام فلان عن المجلس
قبل ان يري غير ذلك طلعت المرأة ثلاثا وهذا وما لو قال لها انت طالق ثلاثا ان لم يري فلان غير ذلك
سواء وذلك يقتصر على المجلس لان عدم الروية صفة من صفات القلب والتعلق بها هو من صفات القلب
فيقتصر على المجلس لا يري انه لو علق الطلاق بالروية بان قال انت طالق ثلاثا ان يري فلان ذلك يقتصر
على المجلس كما ههنا ولو قال لها انت طالق ثلاثا الا ان تبذل واحدة غير ذلك فهذا لا يقتصر على المجلس كما ههنا
ولو قال انت طالق الا جتي لو قال بعد ما قام عن المجلس رايته غير ذلك لا يبيع الثلاث وكذلك اذا قال
الا ان استأنا غير ذلك فهذا لا يقتصر على المجلس اذا قال لامرأته انت طالق اذا استأنا وان اجبت او
ان رعي وان هو يوان اراد يبيع ذلك فلانا فله مجلس علمه بخلاف ما اذا قال ان شئت انا ان اجبت

المحب لا يتقرر على المجلس لا العرف ان قضية النياس في الاجنبي ان لا يتقرر على المجلس كسائر الشروط ولكن
تركها للنياس في الاجنبي انه تملك معنى وجواب التملك يتقرر على المجلس هذا المعنى لا يتأتى في حق الزوج
لان الزوج كان مالكاً للطلاق قبل هذا فلا يتأتى منه التملك فبقي هذا الشرط في حق الزوج ملغياً بسائر
الشروط واذا لم يتقرر على المجلس في حق الزوج اذا قال ان شئت انا فالزوج كيف يقول حتى يقع الطلاق
بذكر محمد رحمه الله هذه المسئلة في شيء من الكتب قال مستأجنا رجمته الله وبيعتي ان نقول شئت الذي جعله
الي ولا يشترط نية الطلاق عند قوله شئت ولا يشترط ان يقول شئت وانما يقع الكلام السابق الا ان
الطلاق بالكلام السابق معلق بمشيئة ومشيئة اعتبرت شرطاً محضاً فعد قوله شئت يقع الطلاق بالكلام
السابق فلم يدرم لشرط نية الطلاق ولا ذكر الطلاق عند قوله شئت والحاصل ان تعليل الزوج طلاق
المرأة بصفة من صفات قلب غيره فهو بغيره وتلك معنى فيقتصر على المجلس وتعليل طلاقها بصفة من
صفات قلب نفسه ليس بتقويين وتلك بوجه من الوجوه ولو قال لها انت طالق ان لم يشأ ذلك فقال
فلان في المجلس لا شأ طلقت ولو قال ذلك لنفسه لم قال لا شأ لا تطلق حتى يموت والعرف ان يقول
الاجنبي لا شأ يقع المباش عما هو شرط البر وهو مشيئة طلاقها في المجلس لان المجلس قد تبدل من حيث الحكم
والاعتبار بقوله لا شأ لا شأ له بما لا يحتاج اليه في الايقاع فانه يكفيه في الايقاع السكوت حتى يقوم عن
المجلس فانه لو قام عن المجلس فلم يزل شئت طلاقاً يقع الطلاق والمجلس يتبدل حكماً اذا اشغل الموضع
اليه بما لا يحتاج اليه اما يقول الزوج لا شأ لا يقع النياس عما هو شرط البر لان المجلس وان تبدل من
حيث الحكم والاعتبار الا ان شرط البر في حق الزوج عدم المشيئة في العرف والعرفان في الطلاق

الفصل السادس عشر في الاستئناس بالطلاق

سواء كان مسوعاً او لم يكن عبد الشيخ ابي الحسن الكرجي رحمه الله وكان العتية ابو جعفر رحمه الله يقول
لا بد وان يسمع نفسه وبه كان يعني الشيخ الامام الحليل ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله قال الكرجي في
كلامه يقول كلمة ان شأ الله اذا وصلت بالكلام برفع حكمة اي صرف وكان الشيخ الامام شمس الاله الحلواني
رحمه الله يقول كلمة ان شأ الله اذا دخلت على ما يحقق باللسان نحو الطلاق والعناق والبيع برفع حكمة
واذا دخلت ما لا يحقق باللسان لا برفع حكمة وكان يقول اذا قال الرجل بنية ان امره ان شأ الله كانت
صوابه صحيحة حتى لو صار تلك النية عند الجور لان النية لا تحقق باللسان وانما تحقق بالقلب وفي فتاوي ان
كلمة ان شأ الله اذا دخلت على الامر لا برفع حكمة وفي الجامع ما يدل على ان شأ الله حكم الاوامر ايضا واذا قال
لها انت طالق ان شأ الله فهذا استئناس وكذلك انت طالق ما شأ الله فهو استئناس وكذلك اذا قال لان شأ الله
الله ولو قدم الاستئناس فان ذكر الطلاق بحرف النافان قال ان شأ الله فانت طالق فهذا استئناس صحيح
وهو كذلك اذا قال ان شأ الله فوالله لا ادخل هذه الدار بهذا استئناس صحيح لو دخل الدار لا حيث في بيته
الا ان يجري انه لو ذكر مكان ان شأ الله شرطاً اخر بان قال مثلاً ان دخلت الدار فانت طالق كان تعليلها
صحيحاً وان ذكر الطلاق بدون حرف النافان قال ان شأ الله فانت طالق فهذا استئناس صحيح في قول ابي
حنيفة وابي يوسف وقال محمد هذا استئناس منقطع والطلاق واقع في القضا ويدين فيما بينه وبين الله
فتأني ان كان اراد به الاستئناس ذكر الخلاف وعلي هذا الوجه في العتدي وعن ابي يوسف اذا قال
ان شأ الله طالق فهذا استئناس وعنه ايضاً ان شأ الله واستئناس وعنه ايضاً اذا قال انت طالق فان شأ الله
او قال انت طالق فان شأ الله فهذا ليس باستئناس في المسبق اذا قال انت طالق ثلاثاً الا ما شأ الله بها
تطلق واحدة قالته واذا جعل الاستئناس على الاكثر وذكر بعد ذلك مسائل انت طالق ثلاثاً الا ما شأ الله

انت طالق ثلاثاً الا ان شأ الله وذكر انه لا يقع الطلاق اصلاً واذا قال لها انت طالق الا ان شأ الله
ولا يجري اي شيء ان شأ الله لا يقع الطلاق لان الاستئناس ليس بايقاع فله وجعله يكون فيه
سواء لا يجري ان سكوت البكر لما جعل رضا شرعاً استوي فيه العلم والجهل حتى لو زوجها بوجهها شكك
وهي لا تعلم ان السكوت رضا بخور النكاح ولم يعتبر جهلها ولو قال لها انت طالق لغيري على لسانه من غير قصد
ان شأ الله وكان قصده ايقاع الطلاق لا يقع الطلاق لان الاستئناس قد وجد حقيقة والكلام مع الاستئناس
لا يكون ايقاعاً فهو تطبيقاً ولو قال انت طالق لغيري على لسانه او غير طالق ولو ضم مع مشيئة الله تعالى مشيئة
غيره كان استئناساً ان قال انت طالق ان شأ الله وشئت او قال ان شأ الله تكا لساناً ولو شرط مشيئة
من لا يعلم مشيئته يجوز ان يقول شأ جبريل او الملائكة او المشايخ كان استئناساً وبطل الكلام وهذه اوامرو
شرط مشيئة الله سواء في التوارل اذا قال لامرأته انت طالق اليوم واحدة ان شأ الله وان لم يشأ الله
فتمتنع فيفي اليوم ولم يطلها رقع ثنتين لان الله تعالى كوشاً الواحدة من طلاقها لطلقة قبل يفي اليوم
فلا لم يطلها علم انه لم يشأ الواحدة وقد علق بعدم مشيئة الواحدة تطبيقاً فلهذا اذا قال ان شأ الله اليوم
ولم يطلها طلقت تطبيقاً وان طلقها واحدة قبل يفي اليوم لا يقع عليها الا تلك الواحدة لان وقوع
ما زاد على الواحدة معلق بعدم مشيئة الله تعالى الواحدة اليوم وقد شأ ذلك حتى طلقها الواحدة قبل
مضي اليوم ولو لم يفسد باليوم فقال لها انت طالق واحدة ان شأ الله واست طالق ثنتين ان
لم يشأ الله لا يقع شيء اما بالكلام الاول فلان الاستئناس اما بالكلام الثاني لانه لو وقع الطلاق بنية
مشيئة الله تعالى فوجود الاستئناس كلها بمشيئة الله تعالى بخلاف ما اذا قيد اليوم وهو بالكلام الثاني علق
وقوع الطلاق بعدم مشيئة الله تعالى لا بمشيئة الله فيطلق الا بيقاع ضرورة وذكر هذه المسئلة في المستقي
وومنها في الثنتين والثلاث فقال لها انت طالق اليوم ثنتين ان شأ الله وان لم يشأ الله في اليوم
فانت طالق ثلاثاً فيفي اليوم ولم يطلها طلقت ثلاثاً وان لم يكن وقت في اليومين جميعاً فهو الي الموت
واذا لم يطلها طلقت قبل الموت بلا فصل هذه الرواية في المستقي وانه مخالف لما ذكر في التوارل وذكر
في المستقي انما قبل هذه المسئلة اذا قال لها انت طالق ان لم يشأ الله طلاقاً لا تطلق بمكة اليهن ابا
وانه يوافق ما ذكر في التوارل وفي المستقي عن محمد رحمه الله ان قال لها طلقتك امس ان شأ الله

نوع اخر

انه يقع الطلاق نوع اخر في بيان ما يقع به الفصل بين الايجاب والاستئناس وما لا يقع
عن ابي يوسف رحمه الله اذا فتن حلت بالطلاق واستئناس وتنقض بين الاستئناس وبين الطلاق ووجه
من النفس بدا ولم يجد بدا قال اذا وصلته فهو استئناس في الجامع الصغير اذا قال لامرأته يا زانية
انت طالق ان شأ الله كان استئناساً وعلى الطلاق ويصير فاداً فالحال ولو قال لها انت طالق يا زانية
بنية الزانية ان شأ الله والاستئناس على الكل حتى لا يقع الطلاق ولا يلزم حدة ولا لقان لان النسبة انما
تذكر لتعريف المنادي وبه واعلامه فيصير من جملة المناد الذي لا يصير فاصلاً فكذلك ما هو من جملة
المناد فان قيل التعريف يقع بالنسبة الي الاب دون الام فلم يكن قوله بنية الزانية عتاقاً اليه لتعريف
المنادي فيجب ان يصير فاصلاً فلما النسبة الي الام ما يقع به التعريف الا ان الام لا تذكر في النسبة لا
التعريف بها لا يقع لان الانسان الي الا بالانثري انه لو قال لها انت طالق يا عمره بنية فاطمة ان دخلت
الدار لا يكون قوله بنية فاطمة فاصلاً كما لو قال يا عمره بنية عبد الله وطوبى ما قلنا ولو قال انت طالق
للانثري طالق ان شأ الله يصير الاستئناس الي الكل حتى لا يقع شيء من الطلاق وعن ابي حنيفة رحمه الله انه
يقع ثلاث تطليقات ويصير قوله يا طالق فاصلاً بين الثلاث فعلى هذه الرواية فوق اوجهية رحمه الله
بين هذه المسئلة وبينها اذا قال لها انت طالق يا زانية ان دخلت الدار حتى لا يصير قوله يا زانية فاصلاً

من الطلاق والشرطي يتعلق الطلاق بالحرول وهما قال يا طالق يصير فاصلا والشرطي ان قوله يا
طالق يطلق كالوقال له انت طالق واذ كان انما عامعي صار كانه قال له انت طالق ثلاثا طالق
ان شاء الله ولو قال هكذا كان قوله فاصلا بين الثلاث وبين الاستثناء اهنا اما قوله يا رانية
اخبر عن صفة قايمة لها وليس بايضا بقي بدا واما الا يصير فاصلا بين الشرط والجزاء الصحيح ما
ذكرني ظاهر الرواية لان قوله يا طالق هذا بصيغته وليس بايضا والما بينه وبين قوله يا طالق
بطريق الضرورة يصير اللفظ المعني قائم بالمنادي لا بموجب الحقيقة وهما لا ضرورة الى القول بالثبوت
بطريق الافتراض لا يمكن القول به لما كان الاستثناء متصلا بقوله يا طالق فكان هذا بطريق كونه
يا قاطبة يا عاتبة والمد لا يصير فاصلا وفي المستقي اذا قال انت طالق يا عمره بنت عبد الله ان شاء الله
تطلق فالنسبة الى الابوين والكر من ذلك فاصل بين الايضا والاستثناء النسبة الى اب واحد
ليس بفصل وفي نوادر من الزمير عن ابي يوسف اذا قال له انت طالق يا رانية ان شاء الله فالاستثناء
علي الاخر هو العتق ويتبع الطلاق اذا قال له انت طالق يا طالق ان شاء الله ولو قال له انت
طالق يا حبيبة ان شاء الله كان الاستثناء على الكل ولا يقع الطلاق كانه قال لها يا فلانة وذكره اصلا
وقال المذكور في اخر الكلام اذا كان يقع به طلاق او يجب به حدة فالاستثناء عليه نحو قوله يا رانية يا
طالق وان كان لا يجب به حدة ولا يقع به طلاق فالاستثناء على الكل وذلك نحو قوله يا حبيبة واذا قال
له انت طالق ثلاثا وثلاثا ان شاء الله فالاستثناء باطل والثلاث واقع عند ابي حنيفة رجة الله
وعند سماع الاستثناء لم يقع عليها شيء وعليه هذا اذا قال لعبد انت حر وحران شاء الله عتق عتبه
عند ابي حنيفة وقال لا يقع وعليه هذا اذا قال له انت طالق ثلاثا وواحدة ان شاء الله ولو قال له انت
واحدة وثلاثا ان شاء الله مع الاستثناء في قوله جميعا في خبري العتق ووري ومسئلة العتق في اقرار الاصل
والطحاوي وفي ايمان الجامع اذا قال الرجل ان دخلت هذه الدار فعدت حرة والدار
واحدة فالعباس انه لا يثبت حتى يدخل دخليين وفي الاستحسان بحث به حرول واحد وكذلك اذا قال
ان كنت فلانا فعدت حرة ثلاث رجل واحد فهو على النيباس والاستحسان الذي ذكرنا في مسئلة الله
وطريق الاستحسان ان يجعل الشرط الثاني تكرارا واعادة للشرط الاول فيكون هذا تقليدا بحول
واحد معني فان قيل لو جعل الشرط الثاني تكرارا واعادة للشرط الاول ينبغي ان يثبت العتق في الحال
علي قوله ابي حنيفة رجة الله ويصير الشرط الثاني فاصلا كما في قوله انت طالق ثلاثا وثلاثا ان شاء
الله انت حر وحران شاء الله ومع هذا تعلق وهو طعن الكرخي في هذه المسئلة والجواب وهو ان
الفرق لا يبي حنيفة رجة الله بين هذه المسئلة وبين تلك المسئلة ان قوله وحران بيان كان تكرار اللفظ
معني فلو ليس تكرار اللفظ لان عطف الثاني على الاول والشي لا يعطف على نفسه واما يعطف على غيره والفرق
في هذا الباب للفظ واذ لم يكن تكرار اللفظ كان حشا فاصلا اما في مسئلة الكلام الثاني عن
معطوف على الاول فامكن ان يجعل الثاني تكرارا وكان شيا واحدا من حيث المعني فلا يصير فاصلا وان
مسئلة من تلك المسئلة كما اذا قال عبد حران شاء الله ولو قال هكذا لا يثبت العتق ولا يصير
فاصلا ولا رانية في هذا الفصل عن ابي حنيفة رجة الله فيمنع علي قياس مسئلة هذا الكتاب وهذه
الفرق بوجه قول مستأخ سؤقت في قول الرجل هو ربي كره وراود وراسد وراسد فكذا ان هذا اللفظ
لا يتعق لان قوله يود وراسد يرجعان الى معني واحدا والثاني ليس بتكرار لاختلاف اللفظ فلا يجعل
شيا واحدا فيصير الثاني فاصلا ولو قال له انت طالق البنت ان شاء الله او قال له انت طالق يا بن
ان شاء الله فلا استثناء صحيح ولا يصير قوله البنت فاصلا لان الطلاق قد يكون بايضا وقد يكون غير بايضا اذا

قال البنت او قال يا بن فقد وصفت الطلاق بوصف يليق به ولا يصير فاصلا بخلاف ما اذا قال انت طالق
البنت او قال ثلاثا يا بن ان شاء الله فان هناك لا يصح الاستثناء ويصير قوله البنت وبواين فاصلا على
ظاهر الرواية لان الثلاث لا يكون الا بايضا فليقوا هذا الوصف ويصير فاصلا عن مجرد رجة الله
بصير فاصلا ولو قال انت طالق ثلاثا ان شاء الله لا يصح الاستثناء بخلاف **نوع آخر** في ايقاع
عدد من الطلاق واستثناء بعضه او قال له انت طالق الا واحدة او واحدة وقع الثلاث في باب
الطلاق من الكافي قال له انت طالق ثلاثا الا واحدة او واحدة وقع الثلاث وبطل الاستثناء
عند ابي حنيفة رجة الله عند ابي يوسف منع واحدة ذكره ابو يوسف رجة الله في الاما في وهكذا ذكر
الدوري في شرحه قول ابي حنيفة رجة الله في باب الرجل يوقع عددا من الطلاق ثم استثنى بعضه قبل
وقول مجري هذه المسئلة يصير قول ابي حنيفة وقال هشام سالت مجدا عن قال لامرأتك طالق
ثلاثا الا واحدة او واحدة او واحدة قال وقع الثلاث وبطل الاستثناء في قول ابي حنيفة وفي قولنا
تطلق ثنتين وعن ابي يوسف رجة الله انها لا تطلق واحدة فالاصل ان استثناء البعض من الكل صحيح قبل
الاستثناء او كثر واما ينظر في هذا الى اللفظ لا الى الحكم الا في قوله لو قال له طالق اربع الا ثلاثا صح
الاستثناء وان كان هذا استثناء الكل من الكل حيث حكم لان ذكر الاربع وذكر الثلاث لان الطلاق لا يبرئ
الثلاث اعتبار اللفظ وسيا في شيء من هذا في اخر هذا النوع واستثناء الكل من الكل باطل بالاحلال
بين اصحابنا واختلف الناطق المشايخ فيه بعضهم قالوا الاستثناء جار مجزي التحصيص والتحصيل لا
يرد على الكل وبعضهم قالوا الاستثناء اذا دخل في الكلام يصير كل ما بالثاني فلا بد وان يكون الكلام
باقيا بعد الاستثناء قال ابو يوسف رجة الله الكلام محل على الفحة ما امكن وذلك في مسئلة ابي
افتقارا لاستثناء علي الاول والثانية عند ابي يوسف وعليه الاول عند مجد وعند ذلك لا يتحقق
استثناء الكل من الكل وابي حنيفة رجة الله يقول اول الكلام يتوقف على اخذه او اوجهه في اخره ما يصير
حكم اوله ويذكر الثالثة بتغير الحكم في الاول والثانية لان الكل اذا اعتبر جملة بلغوا الاستثناء لانه
يصير كانه قال انت طالق ثلاثا ثلاثا ولو قال له انت طالق واحدة واحدة واحدة واحدة الا ثلاثا
بطل الاستثناء لانه استثنى الكل ولو قال له انت طالق ثنتين واحدة الا ثنتين بطل الاستثناء وكذلك
الجواب فيما اذا ابدى بالواحدة فقال له انت طالق واحدة وثنتين الا ثنتين بطل الاستثناء اما اذا ابدى بالواحدة
لان الاصل في الاستثناء ان ينصرف الى ما يليه فيصير مستثنا لكل ما تكلم به نظرا الى ما يلي الاستثناء
فيلغوا اما اذا ابدى بالثنتين لانه لا يمكن صرف الاستثناء الى الثنتين المذكورتين في صفة الكلام
اما لانه يكون مستثنا جميع ما تكلم به واما لان الواحدة فاصلة ولا يمكن صرف الاستثناء الى جملة الكلام
لانه يصير مستثنا الواحدة المفردة بتمامه فيصير مستثنا جميع ما تكلم به نظرا الى الواحدة المفردة
ولو قال له انت طالق واحدة وثنتين الا واحدة يقع ثنائات ويصير مستثنا الواحدة من الثنتين وانه
استثناء البعض من الكل فيصح ولو قال له انت طالق ثنتين وثنتين الا ثنتين مع الاستثناء وقعت ثنائات
في قول ابي يوسف ومجد رجة الله ويجعل مستثنا من كل تطلبية بقصها لكل الما قبل بتدرا المكن هكذا
ذكر الفقه ووري في شرحه وذكر شيخ الاسلام هذه المسئلة في شرحه وذكر انه ينبغي الزوج فان
عني استثناء احدي الثنتين بكاه اما الاول واما الاخر كان الاستثناء باطلا وان يوي واحدة من
الثنتين واحدة من الثنتين الاخرين كان الاستثناء صحيحا ويقع الاستثناء عند ما ووري مجد
رجة الله اذا قال له انت طالق ثنتين وثنتين الا ثلاثا قال في ثلاث والاستثناء باطل وكذلك اذا
قال له انت طالق ثنتين واو بيا الا حشا هكذا ذكر الفقه ووري رجة الله وفي المستقي اذا قال له انت

يصير قوله بالذات ماصلا لما كان لتاكيد تعريف المحل واداء قال لامرأة قبل الدخول به انت يا ابن اخط
 الذر لا تطلق ما لم يدخل الدار ولا يصير قوله يا ابن فاصلا بين الطلاق والشرط لما ذكره لتاكيد تعريف
 الواقع جينا الى المسائل قال محمد درجة الله في الزنا ذات اذ اقال لامرأة انت طالق ثلاثا الواحدة
 للسنة كانت طالقاً لتبين السنة عند كل طهر تطليقة لان وصف السنة يلحق بالمستثنى منه واقع اما
 المستثنى فغير واقع لجمعها صفة للمستثنى منه وصار كأنه قال انت طالق لتبين السنة او تقول بحمل
 وصفا لكل يصير كأنه قال انت طالق ثلاثا للسنة الواحدة لجمعها صفة للمستثنى منه وصار كأنه قال لها
 انت طالق ثلاثا الواحدة او احضت وطهرت او انك طلبة فلا تادان دخلت الدار كانت الطلقتان
 معلقين بالحيف والطهر في المسئلة الاولى وبالكلام في المسئلة الثانية ويصرف الشرط الى المستثنى
 منه دون المستثنى لانه يلحق بالمستثنى منه ولا يلحق بالمستثنى لانه اما يحتاج الى الشرط فيما يقع الزك
 يقع بالمستثنى دون المستثنى او يقول يصرف الشرط الى الكل ويصير معللتا الثلاث بالشرط مستثنى
 واحدة منها ولو قال لها انت طالق ثلاثا البتة الواحدة او قال باينة الواحدة كان طالقاً لظن
 رجعتين ولا يصير قوله البتة البينة فاصلا بين الاستثناء وبين الايجاب لان كل واحد منهما صفة
 اصلية للثلاث لا يوجد الثلاث الا وان يكون سه بانه فصار ذكرها ولا ذكر سواها كأنه قال لها
 طالق ثلاثا الواحدة ولو قال لها انت طالق ثلاثا الواحدة باينة البتة طلقت تطليقتين حجتين
 وذكره هشام في نوادره عن محمد درجة الله ان من قال لامرأة انت يا ابن الواحدة ونوي بالباين الثلاث
 قال في طالق واحدة لانه الثلاث الواحدة سنة الثنتين ومن قال لامرأة انت يا ابن سوي ثنتين
 بيع واحدة البتة الواحدة ونوي بالبتة الثلاث علم انه ما جعلها صفة للواحدة لان الواحدة لا يحمل
 بية الثلاث فلما ذكر الواحدة وصار كأنه قال انت طالق البتة الواحدة وقد نوي بالبتة الثلاث
 وهناك الجواب كما قلنا واما المقتضى الواحدة لا يالو لم يلحقها بطل الاستثناء وهو اصل وكان القائل الوا
 وي نعت اولى قال في الزنا ذات اذ اقال لها انت طالق اثنتين البتة الواحدة في طالق واحدة
 باينة لان البتة تصلح صفة للثنتين لان الثنتين لا تكون به بنفسها فتصح وصفها بالبتة وقد استثنى
 واحدة منها فتصح واحدة به وكذلك اذ اقال لها انت طالق ثنتين الواحدة في طالق واحدة باينة
 لان البتة لا تصلح صفة للمستثنى منه او يحمل صفة للكل وصار كأنه قال انت طالق ثنتين الواحدة وي
 المسئلة المتقدمة ولو قال لها انت طالق واحدة رجعية لان الباين لا يصلح صفة للمستثنى منه فانه
 لا يقال تطليقتان باين واما يقال تطليقتان باينتان ويصلح صفة للمستثنى فيحمل صفة للمستثنى فيبطل
 بطلان المستثنى بخلاف قوله البتة لانه يصلح صفة للتظليقتين فانه يستقيم ان يقال تطليقتان البتة
 قال في الكتاب الا ان نوي ان يكون الثاين صفة للثنتين حينئذ تطلق واحدة باينة لانه نوي بحمله
 لفظه بالنفس قد بينت بفتح الواحدة قال الله تعالى ولم يري الذين كفروا ان السموات والارض كانتا رابعا
 فنفثنهما ولم يفتننا الله تعالى الا ان يري الذين كفروا ان السموات والارض كانتا رابعا فنفثنهما ولم يفتننا الله تعالى
 قبل رقتين

الفصل السابع عشر في دعوى المرأة القبول على الزوج بالزنا او بالطلاق

قال محمد درجة الله واداء المسلمون رجلا من المسلمين ثم انه انكث ورجع الى دار الاسلام فراقته ذو
 الي القاضي وقالت ان زوجي هذا ارتد عن الاسلام حين اسره المسلمون وقد بنت منه وقال الزوج
 ان ملك اهل الحرب اكرهني على ذلك وقال لا تملكك اولئك ان بانه فعلت ذلك مكرها وكذبته المرأة
 لاني الاكراه والقول قول المرأة لان الزوج لما اقر بالكره فقد اقر بالسبب الموجب للمبينة اذ الكذ
 سبب البينة ثم بدعوى الاكراه بدعي بمعنى يمنع حكم السبب فيصدق في الاقرار بالسبب لانه امر عليه

ولا يصديق في دعوى المانع لان ذلك امر له كما اذا اقر بالبيع ثم ادعى الاكراه عليه اذ لو ادعى شرط
 الخيار بوضعه انه اصاب سبب الفزقة الي خالة لم يعرف ذلك منه وهو الاكراه وفي مثل هذا لا يقبل
 قوله كما اذا قال طلقت امرأتي وانا محبون ولم يعرف منه حينئذ في وقت فان هناك لا يقبل قوله
 كذا همتا فان قيل الزوج ما اقر بكذب زوجة بيمينها فلم لا يحمل هذا بمزلة امرأة نكران الزوج
 طلقها ثلاثا في المرض فانه لا يحرم عن الميراث وهل لاحد ان يقول بانها اقرت بالسبب الموجب حرمان
 الميراث وهذا الطلقات الثلاث ثم بدعوى كون الثالث في المرض ادعت ما لا يمنع فتكون مصدقة
 في الاقرار بالسبب مكدبة في دعوى المانع فينبغي ان يحرم عن الميراث ولكن قيل بانها اقرت
 بطلاق بوجب حرمان الميراث فلا يصير محرمة فلما ليس مسئلتنا نظير تلك المسئلة لان في تلك المسئلة
 المرأة تقول طلقتي طلاق الا لانه كان طلاقا لا بوجب حرمان الميراث وهما يقول الردة لم تكن
 بعدنا اقر بها فصار كأنه يقول تكلمت بالبيع ولم يكن بيعا ان جاء الزوج بشهود ستهدوا ان الملك قال له
 لتكنون بالعه او لا تملك ولا تدري الكراه لم يكن قال الزوج فاني كبرت حينئذ ولم اكذب قبل ذلك
 ولا بعد فان القول قول الزوج مع تبينه ولا يمين امرأة لانه است المانع عن حكم السبب المحجة
 ولا يمين السبب الي خالة معهودة فيه وهو الاكراه لان شهادة الشهود صارا الاكراه مع وفو
 الفزقة فكان القول قوله ولا يقع الطلاق كالمو قال لامرأة طلقك وانا صبي وان لم يكن للزوج بية
 على الاكراه ولكن صدقة المرأة في دعواها فانه لا يمين بقصد بية لانهما اقراما بوجب الفزقة وتعلق
 به عن الشرع من غير حجة وليس لهما هذه الولاية وان كان المدعي على الزوج غيرا امرأة بان جاء واحد
 من المسلمين عند القاضي وقال ان هذا كوفي ذار الحرب وهو يمين على امراته فالتزمي امره فالتزم
 ان اهل الحرب اكرهوه على ذلك وصدة فته المرأة على ذلك ولا يعلم الاكراه الا بقولها فان قال القاضي
 يفرق بينهما حتى يقيم الزوج البينة على الاكراه لان الباب باب الفزق والتبريق حتى الشرع فكل احده
 يتكلم به بطريق الحجة ويكون بقصد بية وتكذبها في ذلك على السواء الا نوي انه يتقبل الشهادة على الطلاق
 حجة من غير دعواها لا يباحق الشرع ولو ان مسلما ادعت عليه امرأة انه طلقها ثلاثا وانه ارتد
 عن الاسلام فبانت منه فسال القاضي الزوج فقال اصابي جئون فكان ذلك حجة انا محبون او قال
 اصابي برسام وذهب عقلي او اصابي وجع اذهبت عقلي فان عرف ان ذلك اصابه فالقول قوله لان
 المحبون صار منهجورا له فته اصاب الطلاق الي خالة معهودة عرفت منه والطلاق في تلك الحالة لغو
 فصار كالوفاك طلقك وانا صبي وهما الطوبى اذا قال لها طلقك قبل ان اخلق او قال قبل ان
 معني والقول قول المنكر في الشرع وهما الطوبى اذا قال لها طلقك قبل ان اخلق او قال قبل ان
 ارتد حرك لا يقع الطلاق الا اذا قام بينة على ذلك كما في دعوى الاكراه ولو قال طلقته وانا نام كان
 القول قوله صدقة المرأة في ذلك او كذبته لان النوم معهود لكل احد كالصفر والطلاق في حالة
 النوم لغو فصار كما اذا قال طلقك وانا صبي وفي المستثنى اذا قال سرتني فذهب عقلي او قال خربت
 نفسي او قال ضررتني عنري فذهب عقلي فتكلمت بذلك وانا ذاهب العقل فان كان عرف
 ان ذلك اصابه فالقول قوله ولا يقع الطلاق لان هذه حالة الطلاق فيها لغو فكان نظير قوله طلقها
 وانا محبون طلقته وانا صبي وان لم يعلم ان ذلك اصابه لا يصدق ويقع الطلاق كما ذكرنا ولو قال سرت
 حتى سكربت فذهب عقلي فطلقته وانا ذاهب العقل وصدقة المرأة في ذلك او كذبته فان كان علم انه
 سرب حتى ذهب عقله بسبب الشرط طلقت امرأة لان السكر من المشرب لا يمنع وقوع الطلاق فته
 اصاب الطلاق الي خالة لا يمنع وقوع الطلاق فلا يكون منكر الطلاق خلافا لما اذا قال سرتني فجا

وهذا لان السكر من الشراب لا يزيل العقل ولكن يغلب على السرد وفيمنعه غلبة السرد وعن استقال عقله
ويجعله غائبا عن نفسه كما اخبر الله تعالى عن ضواحيات يوسف فلما رآه الكبرية ونطق ابيهم وانما فعل
ذلك في حال غلبة السرد وحي عن انفسهم واذا لم يذهب عقله بالسكر لم يصير بمنزلة المجنون ولا يقع
الطلاق بخلاف البغ لانه يزيل العقل فيصير كالمجنون ولو كان مكان دعوي الطلاق دعوي الردة بان
ادعت امرأة على زوجها انه ارتد والحياد بالله فقال الزوج شربت حتى ذهب عقلي فتكلم بذلك وانا
داهب العقل فالنكاح ان يبين منه امراته في الاستحسان لا يبين امراته بناء على ان السكر يمنع وقوع
الفرقة بالردة استحضانا فقد اصاب الردة الى حالة سباتي ووقوع الفرقة وهذا اذا عرفت منه السكر في
وقت عدم الصفة واما اذا لم يعلم منه السكر في وقت عدم الصفة فانه يبين منه امراته في سائر احوالها
لانه ما اصاب الردة الى حالة معهودة وهذا في الحكم اما فيما بينه وبين ربه بنى امراته اذا كان
صادقا فيما قال وفي جميع ما ذكرنا ان القاضي لا يصدقه لا يسمع المرأة ان تصدقه وفيما يصدقه القاضي
وسمعا ان تصدقه ولو قالت امرأة للقاضي اني سمعت زوجي يقول المسيح ابن الله فثبتت منه فقال
القاضي الزوج عن ذلك فقال اما تكلمت ذلك حكمة عن يمينه بقوله فانه ان لم يكن قبل هذا الكلام ولا
بعده كلام وقد بان منه وصدة فثبت فيما قال لانه ظهر بما تراه كلامه كلمة الكفر والتكلم بما هو كافر به
الفرقة فهو يقول اردت الحكمية عن يقول ذلك بربوب اخراج الكلمة عن الكفر وابطال البينة فليس
للقاضي ذلك دليل فلا تصدقه فيه الا ترى انه اذا تكلم بالطلاق وقال عنيته به الطلاق عن الوثان
لا يصدق واما فلما يصدقه فلما قلنا وان قال وصلت بكلامي الضماري يقولون المسيح ابن الله
فلم تسمع المرأة اول كلامي او قال قلت المسيح ابن الله فقول الضماري فلم تسمع المرأة اخر كلامي كان القول
في ذلك قول الزوج مع عييه لان قوله المسيح ابن الله مع هذه الزيادة ليس بكلمة كفر فاذا ادعى الحكم
بعدم الزيادة فاما قوله بكلمة الكفر بل انكر التكلم بالكفر فكان القول قوله مع عييه وهو نظير ما لو ادعت
المرأة على زوجها انه قال لها انت طالق وقال الزوج قلت لها انت طالق ان دخلت الدار وقلت لها
انت طالق ان شا الله كان القول قول الزوج لان قوله انت طالق مع الشرط ومع الاستئذان ليس بايقاع
فالزوج يدعي الشرط او الاستئذان لا يكره الايقاع فيكون القول قوله وكذلك اذا قال الزوج اظن
قولي المسيح ابن الله واخفيت قولي الضماري يقولون الله وقد بذلك وصلت ذلك بكلامي كان القول
قول الزوج لما قلنا فان كان شتمه عليه شهود انهم سمعوه قال المسيح ابن الله ولم يقل غير ذلك والقاضي
يقبل شهادتهم ويبين امراته منه لان الشهود انتموا الكلمة الكفر لشهادتهم وقوله مماثلة للشهادة مردود
فان قبل كيف يقبل قول الشهود لم يقل شيئا غير ذلك وهو شهادة علي المعنى قلنا اختلف عبارة المشايخ
بعضهم قالوا ان كان هذه شهادة علي المعنى الا ان الشهادة على النبي اما لا تقبل اذا لم يكن موضوعا بالامان
يقبل الا لانه ان الشهود على الزانية او اذ قالوا الشهود ان هذا ارتد المسب لا يقبل له ولا عيونه قالوا
يقبل قولهم لا يعلم له غير هذا حتى يدفع المال الى الشهود له من غير ملوم وانه يفي مع هذا قبل لما كان
موضوعا بالامان كذا هيما وبصمهم قالوا الشهادة على النبي اما لا تقبل لانه ما لا يوقته عليه وعلى هذا اذ
لا يمكن للشهود ان يظنوا اليه وقت التكلم ويأملون ما به فاذا رآوا الم يجوزك لسانه وسعنته فقد يثبتوا
انه لم يتكلم بالزيادة ولو قال الشهود سمعناه قال المسيح ابن الله ولم نسمع غيره ولا ندري اقال الضماري
يقولون اولم يقل وقال الزوج لا بل قلته وصلت بكلامي الا ان الشهود لم يسمعوا مني فالقول قول الزوج
والمرأة امراته لانهم قالوا لا ندري اقال هذه الزيادة امر لا فقام قالوا لا ندري الكفر ام لا فقام
شك في كرمه والشهادة مع المشتك لا حكم لها وعلي هذا الا انه ادعى التكلم بالاستئذان في الخلع او الطلاق او ادعى

هذا بيان ان هذه الزيادة كانت في خبره وانه
اشارة وما في خبره لا يستأن لا يصدق ما استأمن
مخرج به فيقبل بالبرهان وانه يوجب الزينة ويصم
قالوا

النكاح بالشرط بالطلاق وشهد الشهود وعلى الخلع والطلاق بغير استئذان قبلت شهادتهم ويقضي القاضي بالخلع
والطلاق وان قال الشهود لم يسمع منه غير كلمة الطلاق والخلع والقاضي لا ينفق بينهما فكان القول في ذلك
قول الزوج الا ان يظهر منه دليل صحة الخلع من قبض النكاح او ما استئذنه ذلك لحينه لا يقبل قوله وقد ذكرنا
مسئلة الطلاق والخلع في الفصل المتقدم ولوان رجل اعترف انه من مائة مثالت امراته انه ارتد الباحة
او قالت طلقتي ثلاثا وقال الزوج غاودني المجنون الباحة فتكلم بذلك وانا مجنون فالقول قول الزوج
مع عييه لان المجنون متى حدث في الادبي لا يزل ولا يرد الا نزي انه اذا اوجده مرة في حالة الصغروا
الكبر كان عينا لادما ابدان نقل عن الاطباء انهم قالوا من نظر من اهل البصر في حالتي عين المجنون يظهر له
بما اثره واذا قال غاودني المجنون فقد اصاب كلامه الى حالة معهودة وان لم يعرف بالمجنون مرة
لم يقبل قوله ويفرق بينه وبين امراته لما قلنا وان لم يعرف القاضي بينه وبين امراته حتى علم ان
مثال كنه هكذا الباحة ولم يعلم ذلك الا بقوله فانه لا يقبل قوله ويفرق بينه وبين امراته لان المجنون
قد يحدث بعد ان لم يكن الا نزي ان العبد اذا جن في بيا مسنوني لم يرد على البائع ماله بيبث انه كان
جن في بيا البائع فانه في اليوم لا يولد على انه كان من قبل فلا يصدقه في الاسناد فاما بعد ما وجده
مرة لا يولد على وجه لا يبيث اثره فلهذا قبلنا قوله لم يقبل قوله فانه في ذلك اليوم لو ادعت المرأة
انه طلق ثلاثا وقت العصر فقال الزوج كنت نائيا في تلك الحالة فتكلم بالطلاق وانا نائم فالقول قوله
لان اليوم يعتري المرادة في كل وقت وانه مما يذهب ويعود فقد اصاب كلامه الى حالة معهودة فيقبل
قوله ولو علم انه سكر من شرب حتى ذهب عقله فقال المرأة انه ارتد الباحة او قالت طلقتي ثلاثا فقال
الزوج سكرت الباحة كما سكرت منذ شرب فتكلم بذلك وانا لا اعقل فانه لا يقبل قوله ويفرق بينه
وبين المرأة لان السكر بعدد وانه لا يعود واما يجذب له السكر بعد ذلك باكتساب سببه وهو الشرب
ولم يعلم منه الشرب الباحة الا بقوله فلا يقبل قوله في ذلك الا حجة وكذلك لو علم ان المسكرين
اكرهن على الكفر من وكفرتم ادعت امراته انه كثر بعد ذلك وانه قد بان منه قصة بها كثر الشاري
واذ عي انهم اكرهن ثانيا فانه لا يثبت وبانت منه امراته لان الاكراه ليس باسرها فانه اذا زال
لا يعود الا باحداث فعل اخر من المكره وحدوث الفعل من المكره لم يعرف الا بقوله فلا يصدقه في بینه كما
لا يصدق في دعوي حدوث السكر وكذا اذا علم انه مبرسا منذ سنة وذهب عقله ثم قال اصابي ذلك
الباحة وذهب عقلي فتكلم بالكفر او بالطلاق وانا اذهب العقل لا يقبل قوله لان المبرسا ليس بأسرها
لا يرفاهه اذا زال لا يعود الا بسبب حادث وحدوث ذلك السبب لم يعلم الا بقوله وكذلك لو علم انه
شرب البغ منذ سنة ثم قال شربت الباحة وذهب عقلي فانه لا يصدق على حوضا فذكرنا في المسامحة
وكذلك على هذا المعنى لان كل واحد من هذه الاشياء ليس بأسرها وكل قول من هذا لا يصدق
فيه ويبين امراته فان القاضي يجعل ذلك منه اسلا ما حين حجه ويجعل كانه ارتد ثم قاب لان حجه الكفر
توبة والله اعلم

الفصل الثامن عشر في ايقاع الطلاق على مال

قبلت بيع الطلاق بمنزلة ما لو قال لها انت طالق على ان يذهب لاني هذا الخجاب الطلاق يجعل
وليس بتعلق بشرط الاعطاء بمنزلة قوله بعت منك هذا العبد على ان يذهب فيكيتي يقول ما لو وقع الطلاق
فقبل هذا اذا قال بالعارية تر الطلاق بان شرطه ان يذهب فقبلت بيع الطلاق ولو قال لها
ان اعطيتي الف درهم ان جيتي الي في اعطيتي الف لا يبيع الطلاق ماله بوجه الاعطاء لان تسليم
الطلاق بالشرط صحيحا والمعلق بالشرط عدم قبل الشرط بخلاف قوله على الف درهم فان هناك اذا قبلت

يقع الطلاق ولا يتوقف الوفاق على الاعطاء في قوله ان اعطيتني الفان جيتني بالف درهم لا يقع الطلاق
ما لم يجره الاعطاء في المجلس لان هذا تعليق صورة ومعاوضة معني لان الطلاق لا يقع الا بمال وهذا هو
المعاوضة فاعتبرنا معني التعليق فقلنا لا يقع الطلاق الا في المجلس او خارج المجلس واذا قال لامرأة
انت طالق وعليك الف درهم فقبلت او قال لقد انت حرز عليك الف فقبلت عن العبد وطلعت المرأة ولا
يجب عليها في قول ابي حنيفة رجة الله وقال علي كل واحد منهما الف درهم لان قوله وعليك الف درهم يستعمل
في معني المعاوضة بآلة اجل هذا المتاع الي منزلتك وعليك الف درهم احيط هذه التوبة لك وعليك درهم
بذلك هذا التوبة وعليك درهم وكان يتزلة قوله بدرهم فصار نقد بمسئلتنا انت طالق بالف درهم
ولا في حنيفة رجة الله ان الزاوي قد نفي معني العطف وقد نفي معني الاستدراك ولو جلسنا علي العطف بحسب المال ولو
جلسنا علي الاستدراك فلا يجب بالمشك وفي البيع والاجارة جل علي العوض بآلة العدة فان كل واحد من
العدة في معاوضة فذكر ما يكون ذكر العوض وتزله وعليك الف درهم يكون ما بينا لذلك وفي مسئلة الجاهل
والخياط يحمل علي العوض لان مثل هذا العمل عرفا لا يحمل الا بعوض فاما الطلاق فقد يقع بالقبول وبغيره
بوقع بغير عوض وعلي الخلان اذا قال انت طالق الف درهم علي اني بالخيار او علي انك بالخيار ثلاثة ايام
فقبلت بالخيار باطل اذا كان للزوج وهو باء اذا كان للمرأة وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله الجاهل
باطل في الوجهين جميعا واذا قالت المرأة لزوجه طلقني ثلاثا لم يملكها واحدة وقعت الزمة بائنة لله
الالف ولو قالت طلقني ثلاثا علي الف فطلقها واحدة وقت واحدة رجمية وهذا قول ابي حنيفة رجة الله
وقال لا يقع واحدة بائنة بثلاث الالف فابو يوسف ومحمد رحمهما الله فاسا كنه علي حرف التام من حيث ان كل
واحدة منها تستعمل في المعاوضات استعمالا واحدا يقول الرجل لعزيره بعت بك الف درهم وبنت منك
علي الف درهم وابو حنيفة رجة الله يقول كنه علي الشرط وفي موضع اللغة وامكن العمل بحقيقة في باب
الخلع لان تعليق بدل الطلاق كارتبعا للطلاق لان البذل يكون تنبعا للبذل في المتأولات كالتمتع
للمتمتع فاذا صح تعليق بدل الخلع تنبعا للطلاق حيلنا وجوب الالف معلنا باتباع الثلاث لا بوجوب الشرط
كالكه فلا يترك شي من الجزا فاسا في باب البيع والاجارة فالعمل بحقيقة الشرط غير ممكن لان كل واحد
من التبدلين في باب البيع والاجارة لا يتقبل التعليق يحمل علي محار عن حرف الباء والتبدل ينقسم علي البذل
اذا كان متعدا او اذا قالت المرأة لزوجه طلقني وصرتي علي الف درهم فطلق من رتبنا او طلقنا بحسب
نصف الالف اذا كان مبرما علي السوا لو قالت طلقني وصرتي بالف درهم وان كان مبرما علي
التعاون بحسب اما علي قول ابي حنيفة رجة الله لا يجب شي عليه ومنهم من قال هذا علي قول الكل والاول
اصح واما اذا قالت طلقني وصرتي علي الف فطلق واحدة اما ثلاثا واثمة في هذه الصورة ولما قال ان
يقول يلزمه حصته من الالف ولما قال ان يقول لا يلزمه شي من الالف ما لم يطلعه بجملة واذا كان للرجل
امرأتان سالته ان يطلقها علي الف درهم او بالف درهم فطلق واحدة اما لزم المطلقه حصته من
الالف فان طلق الاخرى لم يمسها حصتها ايضا ان كان طلقها في المجلس وفي الاصل في امرأة قد كان طلقها
زوجها شتين قالت لزوجه طلقني ثلاثا علي ان لك الف درهم فطلقها واحدة لزمه الالف كلها الاصل
في هذه المسائل واخبرنا بها ان التزمه لا بمعاولة طلاق يقع ومعاولة طلاق لا يقع بحسب الكل بمعاولة
طلاق يقع كما لو قالت له طلقني وهذا الحمار بالف درهم فطلقها فانه يجب عليها جميع الالف وفي القودري
اذا خالته للمرأة لزوجه طلقني واحدة بالف فقال لها انت طالق ثلاثا ولم يقل بالف وقع الطلاق الثلاثا
بحسب ابي حنيفة رجة الله وعندنا بحسب جميع الالف وهذا بناء علي ان عند ابي حنيفة الثلاث لا تصح

جوابا للمواصلة وكان سيد يا لا يتباع وعندنا بحسب جميع الالف الزوج الف بما سألته فيلزمها ما التزمت
من الالف ولو قالت طلقني واحدة بالف فقال الزوج انت طالق ثلاثا بالف وقنع علي قبولها عند ابي حنيفة
رجه الله فان قبلت حار والاطل وعندنا بحسب جميع الثلاث واحدة بالف والثلاثان بغير شي بناء علي الاصل
الذي تقدم وحكي ابو الحسن عن ابي يوسف انه يرجع الي قول ابي حنيفة في هذه المسئلة ووجه الرجوع
ان الزوج جعل الالف بمعاولة ثلاث تطلقات وهذا غير ما سألته بخلاف المسئلة المتقدمة وفي المشي
ابن جماعة عن محمد رجة الله اذا قالت المرأة لزوجه طلقني واحدة بالف فقال لها انت طالق ثلاثا بالف
فان قبلت فهي ثلاث بالف والالف يقع في قال الحاكم ابو الفضل رجة الله وكان محمد يقول اولاي
هذه الصورة انه يقع واحدة بثلاث الالف وان لم يتقبل المرأة ولا يقع الثنتان الا اذا قبلت واذا
قبلت ونعنا بغير شي وكان يقول هذا بمنزلة رجل قال له امرأته طلقني واحدة بالف ففعلت ثم قال
لها انت طالق ثنتين بالف فالثنتان حي قبلت واذا قبلت وقنعنا بغير شي ثم رجع وقال ان قبلت المرأة
ما قال الزوج وقع الثلاث بالف وان لم يتقبل لا يقع شي كما هو رواية ابن جماعة وهذه الجملة ثبت رجوع
محمد الي قول ابي حنيفة في هذه المسئلة ايضا وفي نوادر مشيخ ابي يوسف اذا قال لامرأة انت طالق
ثلاثا بالف درهم انت طالق ثلاثا بماية دينار فقالت قد قبلت بنحو جواب عن الكلام الاخر وروي ابن
جماعة عن محمد انه يلزمها المالا لان وعن ابي يوسف ايضا اذا قالت المرأة لزوجه طلقني ثلاثا بالف
درهم طلقني ثلاثا بماية دينار فقال لها انت طالق ثلاثا بحسب الاول او بالحسب الثاني فهو كما قال وان
طلقها ثلاثا ولم يتعوض المحل بنحو جواب الكلام الاخر حتى لو كان الكلام الاخر بغير رجل يقع الثلاث
ولا يلزمه شي وان كان الكلام الاول بغير شي والكلام الثاني يحمل لزمه المحل وعن ابي يوسف في رواية
اخرى انه فرق بين جانب الزوج وبين جانب المرأة فقال لو كانت المرأة قالت لزوجه طلقني ثلاثا بالف
درهم طلقني ثلاثا بماية دينار فقال طلقك بالحسب الاول يتوقف قولها لان هذا ابتدا انجاب من
الزوج وليس بخواب بآية ان الانجاب الثاني رجوع عن الانجاب الاول واقامة الانجاب الثاني
تمام الانجاب الاول وقد صح رجوعها اذا الانجاب من جانبها لا يقع الا بما عرف ان الطلاق علي مال
من جانب المرأة معاوضة الرجوع في المعاوضة قبل قبول الاخر صحيح وعلي هذا الركاز الزوج قال
لها في هذه الصورة طلقك بالحسب يتوقف علي قبولها لان هذا ابتدا انجاب في حقها وليس بخواب ولو
كان الزوج قال لها انت طالق ثلاثا بالف درهم انت طالق ثلاثا بماية دينار فقبلت الثلاث الاول
الاول او الثلاث الاخر بالحسب الثاني صح لان الطلاق علي مال من جانب الزوج بين وتعليق التعليق
يقع لا راسا علي وجه لا يصح الرجوع عنه فيبيح الانجاب الاول ويصح الثاني فاي ذلك اختارت او اختارها
فقد اختارت انجابا قايما فيصح وان اقامت المرأة لن زوجها طلقني ثلاثا بالف درهم فطلقها ثلاثا صح
في المجلس واحد فانها ليس ان يقع تطلقته بثلاث الالف وبع الاخران بغير شي وفي الاستحسان يقع ثلاث
تطلقات بالالف درهم من مشايخنا من قال ما ذكر من جواب الاستحسان بحسب علي ما اذا وصل الطلاق
بشيء الي بعض اما اذا وصل بين كل تطلقته بسكوت لا يجب جميع الالف وان حصل الانبعاث في مجلس واحد
واستدل هذا القائل بما ذكر محمد رجة الله في باب الشبهة اذا قال لها انت طالق ثلاثا ان شئت فقالت
شئت واحدة واحدة واحدة وصوت لا يقع الثلاث ويصير كما قالت اسيت الثلاث ولو قالت شئت
واحدة وسكت ثم قالت واحدة وسكت ثم قالت واحدة فانه لا يقع الثلاث وان كان المجلس واحدا
واعتبر مع اتحاد المجلس الوصل فكذلك هنا ومنهم من يقول اذا كان المجلس واحدا لا يثبت الوصل
واستدل بهذا القائل بما ذكر محمد رجة الله لهذه المسئلة اذا قالت المرأة لزوجه طلقني ثلاثا فان

تلقني ثلاثا بالف درهم فطلعتي واحدة فلك ثلث الالف وقال الزوج لا بل طلقك ثلاثا بل عليك جميع
الالف والقول قول الزوج اذا كان في المجلس فقد اعتاد اتخاذ المجلس ولم يعتدوا اتخاذ الوصل في الظل
وهذا التاويل بين هذه المسئلة وبين مسئلة المشيئة وهو الصحيح وفي قوله طلقني ثلاثا على الف
درهم ان اطلقها ثلاثا مستغفرا وان طلقها ثلاثا مستغفرا في مجلس واحد فالمسئلة على قولنا على التماس
والاستحسان كافي حرف المدا وعدا الى حنيقة رجة الله يقع ثلاث تطلقات فبأسا واستحسانا خلاي
حرف الباء اما اذا اطلقها ثلاثا في مجلس مختلفة فبلي قولنا جيت لك الالف كافي حرف المدا وعدا الى
حنيقة لا يستوجب عليها شيء والجواب في قولنا طلقني ثلاثا على الف ان لك الف درهم تطير الجواب في قولنا
طلقني ثلاثا على الف درهم ذكره الشيخ الامام سيف الدين عبد الرحيم الكوسيني رجة الله في سترج الخلع
في الباب الثاني من كتاب المكاتب ان من طلق امرأة على الف درهم على فلان النارب فانه يتوقد وقوع
الطلاق على قول فلان النارب الالف ولو قبل رجل اخر الالف وقع الطلاق واذا قال لها ان طلقني
ي رمان من نعتاه انت طالق علي اي يري من يترك بان قبلت ذلك يقع الطلاق ويسقط المصداق عن
ذمة الزوج وان لم تقبل لا يقع الطلاق ووقعة واحدة من جنس هذا موصوفا اذا قال لها الف فقلت
كذا فانت طالق علي اي يري من يرها فان وقعت اجوبة النارب انه يشترط قبولها ولكن بعد ما قبلت
الفعل لان هذا تعليق الطلاق بشرط المرأة بمباشرة ذلك الفعل فيصير عند مباشرة ذلك الفعل
قالا لها انت طالق علي اي يري من يترك ويشترط القول في ذلك الوقت والله الموفق **الفصل**
التاسع عشر في الخلع هذا الفصل يشتمل على انواع شتى من مائة في بيان صفته وكيفيته قال
علما ونا رحمهم الله الخلع طلاق بائن ينتقض به عدد الطلاق به ورد الاثر عن رسول الله صلى الله عليه
وسلم عن عمرو بن عبد الله بن سمعود رضي الله عنهم اجمعين وقال المتألفي رجة الله فسخ لا ينتقض من
عدد الطلاق وهو قول بن عباس رضي الله عنه وتكلم اصحابنا رحمهم الله فيما اذا اقصي فاض يكونه لخصا
هل يبيد بقتاده ومنهم من قال يبيد ومنهم من قال لا يبيد وتكلم المشايخ في لفظ البيع والشرا هل لاين
عباس فيه قول كافي الخلع قال بعضهم ليس له فيه قول وهو طلاق بائن بالاتفاق وقال بعضهم خلافه
في كل موضع عدم فيه لفظ الطلاق وانه من جملة المكايات حتى لا يقع به الطلاق بدون النية ويقع
نية الثلاث فيه واذا قال الزوج لم اؤبه الطلاق فانه لم يذكر به لصدق ديانة ونقضاء وان ذكر
بذلك بان قال لها سلا خالعك على الف درهم لم قال لم اعن به الطلاق لا يبيد ويعتبر من جانب الزوج
بينا وتعليقا للطلاق لغو لها حتى لو قال لها خالعك على كذا ثم رجع عنه على قبول المرأة وكذلك
لا يبطل بتيامه عن المجلس قبل قبول المرأة وكذلك لا يتوقف على حضورها ثم يجوز اذا كانت غائبة فا
بلغها فلها خيار القبول في مجلسها وصح التعليق بشرط والاضافة الى الاوقات بخوان يقول اذا جاء
فقد خالعك على الف درهم واذا قدم فلان فقد خالعك كان القبول اليها بعد مجي الوقت وقدم فلا
ومن جانب المرأة يعتبر بالاجاب والقول في باب البيع حتى انه ان كان البداية من جانب المرأة بان
قال له اخلي علي كذا اصح رجوعها قبل قبوله ويبطل بتيامها عن المجلس وبقيامه لا يتوقف حال غيبة الزوج
ولاجوز التعليق منها بشرط وصح على هذا ما قال ابو حنيفة رجة الله واذا خالعها وسوطت المرأة
لنفسها حيازا وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله لا يجوز ولو شرط الزوج الخيار لنفسه لا يجوز لغيرها
فيما فاساجاب المرأة جانب الزوج وابو حنيفة يفرق بينهما ان الخلع من جانب الزوج بين وبين المبيئن
غير قابلة للخيار ومن جانب المرأة مغاوضة والمغاوضة قابلة للخيار واذا قال لامرأة كل امرأة
ازوجها فقد بعث طلاقها منك بكذا ثم تزوج امرأة فالقول اليها بعد التزوج فان قالت بعد التزوج

قبلت او قالت اشترية طلاقها ببيع الطلاق وان قالت قبل التزوج قبلت فهذا المبيئي لان هذا
الكلام من الزوج خلع بعد التزوج فانما يشترط القبول بعد ذكر في فتاوي عمر قد بان قال لامرأتان
دخلت الذار فقد خالعك على الف درهم فتراضيا عليه ففعلت صح الخلع ويصح في ان يعتبر بقولها بعد
دخول الذار على قبول ما ذكرنا **نوع اخر** واذا امر الرجل امرأته بالخلع فهو على اربعة
اوجه الاول ان يقول اخلي نفسك بالف درهم او على الف درهم مثلا وفي هذا الوجه اذا خلعت
نفسها ولم يقبل الزوج بعد ذلك خلعت فتنه روايتان عن اصحابنا والمختار انه يتم الخلع بنا على ان
الواحد لا يتولي طرفي الخلع اذا كان المبدل معتدرا وفي رواية يولي وهو المختار ونصير المرأة وكيلة
من جانب الزوج لانه يمكنها الامتناع وحقوق العدة لا يرجع اليها حتى يقال يودي الى القضاء في حق
الاحكام والما اذا قال لها اخلي نفسك بماله ولم يقدر المال او قال ما شئت فقلت خلعت نفسي على كذا
ففي ظاهر رواية اصحابنا لا يتم الخلع يقول المرأة وفي رواية بن ساعدة يتم وبعض مشايخنا اخذوا بروا
ابن ساعدة وهذا بناء على ان الواحد يتولي طرفي الخلع اذا لم يكن المبدل معتدرا معلوما ففي ظاهر الروا
لا يتولي لان التقويل لا يصح لانه لا بد من التسمية واذا لم يكن المبدل معتدرا معلوما لا يودي اي
قد رسي فيخرج عن الامتناع فلا يصح الامر وكيله من جهة الزوج فلا يتم الخلع بمجرد قوله خلعت ولان
المال ان لم يكن مذكورا وصارن وكيله يودي الي ان يصير الواحد مستريدا ومستقصا في عدد واحد
وانه لا يجوز واما اذا قال لها اخلي نفسك بغير مال فقلت خلعت يتم الخلع بقولها لان الخلع بغير بدل
طلاق بائن كانه قال لها طلقني نفسك بثلثة مائة فقلت خلعت وهناك يقع الطلاق هنا كذلك
واما اذا قال لها اخلي نفسك لم يزد على هذا ذكر شيخ الاسلام في سترجه انه يتم الخلع بقول المرأة
اخلعت للمعني الذي ذكرنا في قوله اخلي نفسك بغير مال وحكي عن الشيخ الامام اي بكر محمد بن الفضل
رجة الله كانه يقول خلعت الروايات في هذا الفصل وعن محمد رجة الله ان هذا بقوله قوله
اخلي نفسك بماله وعن ابى حنيفة رجة الله ان هذا بقوله قوله اخلي نفسك بغير شيء وما ذكر شيخ الاسلام
وهو المروي عن ابى حنيفة على ما ذكرنا الفصل يشتمل على ما اذا قال لغيره اخلي امرأتي فخلعت بغير عوض
فانه لا يصح ولم يحمل كانه قال له طلق امرأتي طلاقا بائنا والجواب ان الخلع طلاق بغير عوض عونا
الا ان في حق نفسك المرأة اذا لم يكن المبدل مذكورا بتدريج على الوكالة لما ذكرنا ان الواحد
مستريدا ومستقصا في عقدة واحدة اما في حق الوكيل اسكن حله على الوكالة لا يتبدل شاه الوكيل لان
العدة لا يتم به بل به والمراه ولا يودي الي ان يصير الواحد مستريدا ومستقصا واذا سالت المرأة
من زوجها ان يخلعها فهو على اربعة اوجه ايضا الاول ان يقول اخلي من نفسك مثلا بالف درهم او
على الف درهم وفي هذا الوجه اذا خلعها على ذلك يتم الخلع بقول الزوج ولا يحتاج الي قول المرأة
اخلعت قبلت وفي رواية هو المختار ويصير الزوج وكيلة عن المرأة بالاختلاع الوجه الثاني ان يخلع
من نفسك بماله او قالت على ماله ولم تنه ولم تبين مصادره وفي هذا الوجه اذا خالعها على شيء لا يقع الخلع
بمجرد قول الزوج ماله ثقل المرأة اخلعت قبلت في ظاهر الرواية وفي رواية بن ساعدة ومعني قولنا لا
يتم الخلع في ظاهر الرواية ان يقول الخلع لا يجب عليها ثم هل يقع الطلاق اختلعت المشايخ بعضهم قالوا
ينبغي وبه كان يفتي الشيخ الامام طهيري الدين المعتزاني رجة الله وبعضهم قالوا لا يقع وهو الاظهر والاشبه
الوجه الثالث ان يقول اخلي بغير مال وفي هذا الوجه اذا قال الزوج خلعت يقع الطلاق لان تقدير
المسئلة ان المرأة قالت طلقني طلاقا بائنا فمقال الزوج خلعت الوجه الرابع اذا قالت اخلي ولم ترد
على هذا وفي هذا الوجه ذكر شيخ الاسلام رجة الله ان يقع الطلاق بقول الزوج خلعت وعلى قياس ما

حكى عن الشيخ الامام الجليل اني بكر محمد بن الفضل رحمه الله فيما اذا امر الزوج المرأة بالخلع يجب ان يكون
في المسئلة روايتان هذا اذا انطلقا بلفظ الخلع فاما اذا انطلقا بلفظ البيع والشرايان قال لها حوسن
ار من حر كذا او قال لها اشترى نفسك مني بكذا فقالت حر بدمي واشترى بيته الخلع يتوفاها في رواية وهو المختار
وان قال لها اشترى نفسك مني قال ولم يبين مئذاه ولم يسمه او قال لها حوسن ار من حر مال او قال
خامه فقالت اشترى بدمي لا اسمي الخلع يتوفاها في ظاهر الرواية وان قال حوسن حر ار من لم يبين مال او
قال اشترى نفسك مني بغير ما لعقد راسيتك بلفظ الشيخ الامام شمس الائمة الخلو في رجة الله عقيب
ذكرنا مسئلة امر الزوج المرأة بالخلع عن الشيخ الامام الجليل اني بكر محمد بن الفضل رحمه الله وكذلك لو انطلقا
بلفظ البيع والشرا في الفصول كلها فتو على ما وصفتنا في اشارة الى ان في هذه المسئلة يقع الطلاق
بتوفاها بدمي كما في قوله اخلني نفسك بغيري ولم يقل عن غيره في هذه الفصل بخلافه وانما اذا قال
حوسن ار من حر اشترى نفسك مني فتلى ما ذكره الشيخ الامام الجليل ابو بكر يجب ان يكون في المسئلة
روايتان وذكر الصدر الشهيدان من قال لامرأة حوسن ار من حر اشترى نفسك مني فقالت حر بدمي
اشترى بيته لم يطلق ما لم يقل الزوج فزوجته لعمري فوله اخلني والفرق ان قوله
اخلني امر بالطلاق بلفظ الخلع والزوج بذلك امرها بذلك بغير بدل فصح الامر وان لم يكن البدل
مذكورا اما قوله حوسن ار اشترى نفسك امر بالمعاوضة والامر بالمعاوضة لا يصح او لم يكن البدل
مذكورا معلوما اذا قالت المرأة لزوجها من مزاروس او قالت سر مزاروس او قالت يا لعمري بغيري
فتو على اربعة اوجه على حسب ما ذكرنا فيما اذا قالت لزوجها اخلني واذا قال لامرأة حوسن حر بدمي
وكاس فقالت حر بدمي وقال الزوج من مزاروس الخلع لان الخلع يتم بتوفاها بعد قول الزوج حر علي
هذا اذا قال لها حوسن حر بدمي وكاس فقالت حر بدمي وقال الزوج بعد ذلك من يكي طلاق اذا
يقع عليها طلاقا واحدا بالخلع والثاني بالتطليق واذا قال لها حوسن حر بدمي ار من مهورك ونفقة
عذلك فقالت حر بدمي ولم يقل الزوج فزوجته قال بعض مشايخنا يتم الخلع وقال بعضهم لا يتم وقال
الشيخ ابو جعفر رحمه الله ليسا الزوج اذا اراد بقوله حر بدمي التحقيق او السترمان قال اردت
السوم لا يتم الخلع وان قال اردت التحقيق يتم وعن الفقيه اني الليث ما هو قريب من هذا فانه قال
لا يتم الخلع الا اذا اراد بقوله حر بدمي التحقيق وحكي عن شيخ الاسلام لا وجه له عن شمس الائمة اني
رحمهما الله انه كان يقول يتم الخلع وان لم يقل الزوج فزوجته لان تعدد كلامه حوسن حر بدمي من
فزوجته ولو قال حر بدمي لم يترك نفقة عذلك ولا يسمه حقا فقالت حر بدمي الخلع ما لم يقل الزوج
فزوجته ولو قال لها حوسن من حري بكذا فقالت حر بدمي لا يتم الخلع ما لم يقل الزوج فزوجته وهذا اتفاق
الا قال لان هذا السوم خاصة فلا يحتمل التحقيق وكذا اذا قالت حوسن من حرم فقال الزوج فزوجته
لا يتم الخلع وفي فتاوي القسلي اذا قالت المرأة لزوجها حوسن حر ميا اربوا اعطيني فقال الزوج
فزوجته يتم الخلع ولا يبيها انما اردت العدة او الايجاب وان قال حرم لا يصح ولا يبيها لان في العدة
للايجاب لفظا وهو مؤلفا جري والعدة لفظا وهو مؤلفا حرم ولا يبيها وفيه ايضا اذا قالت حوسن
حري اربوا عدي ونفقة عدي فزوجني فقال الزوج اري يتم الخلع لان مؤلفا بالعارسية حري اربوا
وقول الزوج اري جواب فتا كانه قال فزوجته ولو قال اري يتم لان في النزقة وفي فتاوي القسلي
ان مؤلفا حري ليس بايجاب حتى لو انها قالت حوسن حري فقال الزوج فزوجته لا يتم الخلع وذكر الجليل
لم يذكره الا لاستتمه ما اذا قالت لزوجها حري كما مرار بوس حوسن حر بدمي فقال الزوج فزوجته
لا يكون خلعيا بل مال ولو قال لزوجها حري كان خلعيا بل مال ولو جرت العادة بينهما بين الناس انهم

يريدون هو حقي بمرحتي يجب ان يصح الخلع والنزوي انه لا يصح الا ان يكتب في النزوي كذا اجرت العدة
خليفة بنتي بالبيعة وبي موضع اخر لو قالت هو حقي كما مرار بويها بدخول حوسن حر بدمي اربوا وقالت
سرحوسن ميا اربوا ميا بد ونصير كما بدأ ابتداء فقالت حوسن حر بدمي اربوا واذا قالت المرأة اخلت
بمهرتي ونفقة عدي ولم تقل منك فقال الزوج طلعت ولم يقل طلعك لا يكون هذا خلعيا صحيحا وكذا
اذا قالت بالعارسية حوسن حر بدمي وقال الزوج فزوجته لا يكون خلعيا صحيحا ولو قال فزوجته بهذا
خلع صحيح هكذا اذكر في مجموع الفتاوى عن شيخ الاسلام السعدي رحمه الله قال لا بد من وكرا الاضافة
من احد الزوجين فانما اذا قال لها اخلني فقالت اخلت لا يقع شيء ولو قال اخلني فقالت
اخلت لفتي او قال اخلني نفسك فقالت اخلت وقع الطلاق وفي فتاوي القسلي رحمه الله اذا
جرت بلفظ مات الخلع بين الزوجين فقالت بعد ذلك حوسن حر بدمي وكاس وقال الزوج فزوجته
وان لم يقل منك وعلى هذا البيع والطلاق وحكي عن جمل الدين السبكي انه قال اتفق المشايخ في زماننا
ان الخلع صحيح بغير الاضافة الى احدكما لكثرة الاستعمال من العام وعده هم هذا خلعيا صحيحا فصار
بمؤلفه قوله مخرج بدت راسيتك كرم من حرام ومؤلفه البيع والشرا اذا قال التاجع ببيت هذا
وقال المشتري اشترى هذا فان هناك يتم البيع كذا ههنا واذا قالت المرأة لزوجها حوسن حر بدمي
اروكاس ونفقة عدي فقال الزوج قد رضيت واجزت فقدم الخلع وكذا اذا قال الزوج لامرأته
تن وفزوجته بكاس ونفقة عدي فوفت الزوج اجزت رضيت قبلت فقدم الخلع اصل المسئلة مسئلة
ذكرها في المستقى وهو رها اذا قالت المرأة لزوجها اخلت لفتي منك بالث درهم طلعت لفتي منك
بالث درهم طلعت لفتي منك بالث درهم قالته ذلك للامرات فقال الزوج رضيت واجزت كان
ثلاثا بثلاثة الاف درهم ولو قال الزوج للمرأة قد طلعت علي ما لك علي من المهر قالت ذلك ثلاث سرا
ولم يسم شيئا فقالت المرأة قبلت ورضيت طلعت وعن الفقيه اني الليث رحمه الله اذا قالت المرأة
لزوجها حوسن حر بدمي اربوا بعدت وكاس فقال الزوج قبلت لا يقع الخلع لان كلام الزوج لا يصح
حوا بالجل ابدأ رجل قال لامرأة من حوسن اربوا بعدت وكاس حر بدمي وبني الطلاق وقالت المرأة
فزوجته فقد قيل مع الخلع كمن قال لامرأة انا منك باين وبني الطلاق فان هناك تطلق المرأة
والكثر المشايخ على انه لا يصح الخلع لانه ليس للزوج مهر ولا نفقة حتى يصح قوله حر بدمي وكاس وهو نظير
ما لو قال لعمري حوسن اربوا حر بدمي وقال العبد فزوجته فانه لا يقع العبد كذا قالوا والمصنف الصحيح
لم يقول بعدم الصحة انه امات الشرا الى غير محله لان الشرا لا يثبت الملك فاما نعم اضافته الى
عمل لا يملك فيه المشتري والزوج ما لك نفقة فكيف يصح منه شرا لنفسه **نوع آخر** واذا
قال لها طلعك ولم يذكر المال املا فقالت قبلت لا يثبت شيء من المهر هذا جواب ظاهر الرواية
وذكر الشيخ الامام شيخ الاسلام المعروف خواهر زاده رحمه الله في اول اقرار الكافي اذا قال
لها طلعك فقالت قبلت يقع الطلاق ويقع البراءة للزوج عن المهر ان كان عليه مهر وان لم يكن عليه
مهر يجب عليها وما ساق اليها من المهر لان المال مذكور غروفا ذكر الخلع وهكذا اذكر القاضي الامام
ركن الاسلام على السعدي رحمه الله في شرحه واذا قالت بالعارسية حوسن حر بدمي اربوا وقال الزوج
فزوجته يقع تطليقة باينة ولا يرد ما نفقت من المهر وان لم تقبض بربي الزوج من المهر لان الخلع بوجي
البراءة هكذا اذكر الصدر الشهيد رحمه الله في الفتاوى ورايت في بعض الكتب ان في براءة الزوج عن المهر
اذا لم يذكر في الخلع شيئا روايتان عن ابي حنيفة رحمه الله والاصح هو البراءة وفي شرح الكافي ان الزوج
يبرأ عن المهر عدا ابي حنيفة وان لم يذكر في الخلع شيئا ولا تسقط نفقة العدة الا بالذكور اذا قال لها

خالصك ونزوي الطلاق ويقع الطلاق ولا يبرأ الزوج عن المهر بالانقاف و اذا قال لفلان بالزينة بعدك لا يقع
الطلاق ما لم نقل استرثت و اذا قالت استرثت حتى وقع الطلاق حكم المهر ما ذكرنا فيها اذا قال لها الفارسية
نزوجك هذا اذا خالها ولم يذكر المال اصلا و اما اذا خالها على مهرها فمدها على وجهين ان خالها على جميع
مهرها والمهر متبوض وذلك الف درهم مثلا والمراة مدخولا بها كان عليها رد ما قبضت من المهر او رد مثله
او كان غير متبوض سقط عن الزوج جميع المهر لانه وجب للزوج عليها الف درهم لانه خالها على مهرها ومهرها
ومهرها الف درهم وكان للمراة على الزوج مثل ذلك فليستين فخاصا ولا يتبع احد ما يشي من المهر بسبب
الطلاق من الفضلين جميعا وان لم يكن الزوج دخل بها خالها والمهر متبوض فالقياس ان يرجع الزوج
عليها الف وخمس مائة الف بدل الخلع وحسبة نصف المهر بالطلاق قبل الدخول وفي الاستحسان يرجع
عليها الف درهم لا غير خمس مائة بدل الخلع وحسبة نصف المهر بالطلاق قبل الدخول وان كان المهر غير متبوض
فالقياس ان يرجع الزوج عليها خمس مائة وفي الاستحسان لا يرجع عليها بشي ويبرأ عن جميع المهر ويبرأ
وجه الاستحسان انه اضاف الخلع الى مهرها ومهرها ما يجب لها بالزكاح حتى ورد الطلاق قبل الدخول
نصف المهر وذلك خمس مائة وكانه خالها على حصة واحدة ولو خالها على حصة واحدة ان كان المهر غير متبوض
فالزوج لا يرجع عليها بشي لانه وجب للزوج عليها خمس مائة بعد الطلاق قبل الدخول فالقياس فخاصا
وان كان متبوضا يرجع الزوج عليها الدخول كذا هذا اذا خالها على جميع مهرها وان خالها على بعض
مهرها بان طلعتا على عشر مهرها مثلا والمهر متبوض وذلك الف درهم والمراة مدخولة بها فللزوج
عليها من المهر مائة بدل الخلع والتباني ما لم لها وان كان بلا خلاف وسقطت العتمة الباقية بسبب
الخلع عند ابي حنيفة رحمه الله لان الخلع عنه بوجبه براءة كل واحد منهما عن صاحبه عن حقوق
النكاح سمى ذلك في الخلع اول اسم وعندهما لا يسنط العتمة الباقية لان عتمة ما لا يسنط بالخلع لا
ما سميا فيه وان لم يكن الزوج دخل بها والمهر متبوض فالقياس ان يرجع الزوج عليها بستانة بدل
الخلع وخمس مائة بالطلاق قبل الدخول بها تبين ان مهرها خمس مائة وان عشر مهرها خمسون
فكانه خالها على خمسين وان كان المهر غير متبوض فبقي قول ابي حنيفة رحمه الله على جواب الاستحسان
ليسنط عن الزوج خمسون درهما بسبب الخلع ويرجع عليها ما ربعا به وخمسون بستانا على الامثل الذي يتر
وعلى هذا القياس يخرج جبر هذا المسائل هذا اذا خالها على جميع مهرها او على بعض مهرها وان اراها
جميع مهرها او على بعض مهرها فعنده محمد رحمه الله الجواب فيها كالجواب في الخلع لا يسنط الا ما سميا
فيها وعندهما الجواب فيها كالجواب في الخلع على قول ابي حنيفة رحمه الله حتى يري كل واحد منهما عن
صاحبه عن جميع حقوق النكاح و اما اذا خالها على مال مسمي معدوف سوى الصداق فان كانت المراه
مدخولا بها والمهر غير متبوض فانها تسلم الى الزوج بدل الخلع ولا يتبع احد ما عن صاحبه بعد الطلاق بشي
وان كان المهر غير متبوض فالمرأة تسلم الى الزوج بدل الخلع ولا يرجع على الزوج بشي من المهر عند ابي
حنيفة رحمه الله خلافا لما سألنا على الاصل الذي قلنا و اما اذا كانت المراه غير مدخولة بها والمهر
متبوض فان الزوج باخذ منها بدل الخلع ولا يرجع عليها نصف المهر بسبب الطلاق قبل الدخول عند ابي
حنيفة رحمه الله وهذا الفضل تبين ان ما ذكر من جواب الاستحسان فيها اذا خالها على مهرها والمراه
غير مدخولة بها والمهر غير متبوض قول ابي يوسف ومحمد رحمه الله وان لم يكن المهر غير متبوض باخذ الزوج
منها بدل الخلع وهي لا ترجع على زوجها نصف المهر عند ابي حنيفة رحمه الله خلافا لما سألنا ان اراها
مال معلوم سوى المهر فالجواب فيه عند محمد رحمه الله كالجواب في الخلع عند ابي حنيفة و اما نفقة العتمة
ومؤنة السكنى ان شرط ذلك في الخلع والمباراة نفع البراة عنها للزوج بلا خلاف وان لم يشترط الا

في الخلع والمباراة لا نفع البراة و اما على قولنا فلا يشك و اما على قول ابي حنيفة رحمه الله
فان عتمة الخلع انما يوجب البراة عن حقوق قايمة وقت الخلع ونفقة العتمة تجب شيئا فشيئا والخلع لا
يتبع بثبوت حتى يبعد بسبب يوجد بعده و اما نفقة الولد وبني مؤنة الرضاع فلا نفع البراة عنها ان لم يشترط
ذلك في الخلع والمباراة بالاجماع وان شرط ان وقت لذلك وقتا بان قال ابي حنيفة رحمه الله
ذلك جاز وان لم يوقت لا يجوز ولا نفع البراة عنها وسياقي بعد هذا الخلافه و اما من احرسوي المهر
فلا نفع البراة عنه في الخلع والمباراة بدون الشرط في ظاهر الرواية عن ابي حنيفة وفي رواية الحسن
عنه نفع البراة عنه بدون الشرط و اذا قالت خسر ستن حردم مهر حردم كهر سراسوات لا نفع البراة
نفقة العتمة لان نفقة العتمة ليست لها في الحال وان شرطت البراة عن السكنى في الخلع لا يقع لان السكنى
في بيت العتمة حق الله تعالى واستأطها لا يعمل في حق الله تعالى و اما ان اطلعتا بما احرسوي المهر
فالجواب فيه عندنا كالجواب في الخلع و اما عند ابي حنيفة فنقد وي الحسن عنه ان كل واحد منهما يبرأ
عن حقوق النكاح وبه اخذ الفقهاء ابو بكر الطخفي وفي ظاهر الرواية عنه لا يبرأ به اخذ عامة المشايخ
و اما اذا كان العقد بلفظ البيع بالعربية او بالفارسية فبقي قولنا الجواب فيها كالجواب في الخلع و اما
عند ابي حنيفة رحمه الله فقد اختلف المشايخ فيه قال مشايخ بخارا يوجب براءة كل واحد منهما عن حقوق
النكاح و اذا خالها على مهرها من المهر طامنة ان لها عليه بقية المهر ثم علم انه لم يبق لها عليه من المهر
وقع الطلاق على مهرها فيجب عليها ان ترد المهر لانه طلعتا بطبع ما من عليه فلا يقع الخلع مجازا وتظهر
هذا ما لو قال لها خالنيك على عبدك الذي لك عندي او على مائة الذي في يدك فاذ البس في يده
شي وقع الخلع على مهرها وان لم تقبض المهر يبرأ الزوج عنه وان قبضت ردت المهر عليه و اما اذا علم
الزوج ان المهر عليه وما في المسئلة خالها بغير ولا ترد على الزوج شيئا بترتة ما لو خالها على ما في هذا
التيه من النكاح والزوج يعلم ان لا ستاع فيه ذكره الصمد والتهديد رحمه الله في الباب الاول من الرافقا
وعلى هذا اذا قال لها خالنيك بلفظ متهرك والزوج يعلم انه لم يبق لها عليه شي من المهر فاستوت هي كغير
بقع الطلاق رجعيان و اذا تزوج امرأة على مهر مسمي ثم طلعتا ببيان ثم زوجها ثانية على مهر ثم اخلعت
من زوجها على مهرها يبرأ عن المهر الثاني دون الاول لان الخلع وقع في هذا النكاح فيصير الى مهر
هذا النكاح ولو قالته بالفارسية حردم او حردم او حردم وبه حردم كهر سراسوات لا يبرأ عن المهر
الاول **نوع آخر** اذا اخلعت المراه من زوجها على شي احرسوي المهر فمدها على وجهه الاول
ان لم يبق في الخلع شي لا قيمة له نحو الخبز والخبز والميتة والدمروني هذا الوجه الخلع واقع ولا شي للزوج
على المراه لان الزايل بالخلع عن الزوج منافع البضع ومنافع البضع غير متبوضه في الاصل لعدم
الممانعة فلا تصير متبوضه بنفس الخلع لان الخلع لغیر المال جازوا اما تصير متبوضه بنفس الخلع لان الخلع
غير المال جازوا اما تصير متبوضه اذا سمي في الخلع ما هو مال من كل وجهه والخبز ما استبهما مالا من
وجه دون وجه لانهما ان كانت مالا عند غيرنا فليس مال عندنا فلا يجبت التقويم بتسميتها فوق الخلع
بحالها الوجه الثاني ان لم يبق في الخلع ما احتمل ان يكون مالا وان لا يكون مالا بان اخلعت على ما
في بيتها او على ما في يدها من شي فان اسم الشئ كان يتناول المال يتناول غير المال وفي هذا الوجه ينظر
ان كان في يدها او في بيتها في تلك الساعة شي فذلك للزوج وان لم يكن في بيتها ولا في يدها شي فلا شيء
للزوج وهذا لان البذل في العقود لا يثبت الا بالتسمية او بمقتضى العقد وبالاشارة ولم يوجد هنا
تسمية المال لانصا وهذا ظاهر ولا مقتضى العقد فان الخلع بغير مال صحيح وكذلك لم يوجد الاشارة الى
المال فلم يثبت ذكر المال اصلا فلهذا يقع الخلع مجازا وكذلك اذا اخلعت على ما في بطون غنم او جارية

ولم ينس على الولدان ما في البطن قد يكون ما لا وقد لا يكون بان يكون حال الوجه الثالث اذا سمعت في الخلع
ما هو مال الالة ليس بموجود في الحال وانما يوجد في الثاني وان اختلفت على ما يخرجها العام وفي هذا
الوجه يجب عليها ما مضى من المهر وجد ذلك امر لان المعدوم لا يصح ذكره عوضا في شيء من الفتوى
فيبقى مجردا ونسبة ما هو مال مستقوم وذلك بوجوبه وما مضى من المهر على الزوج لما بين بعد هذا ان
سأله تعالى الوجه الرابع اذا سمعت في الخلع ما هو مال لا يتعلق وجوده بالزمان الالة لا يتوقف
على قدره ان اختلفت على ما في بينهما وفي يد هاتين المتاع او اختلفت على ما في خيلها من الثمار اذا اختلفت
على ما في بطون غنمها ولد او على ما في ضرع غنمها من لبن وفي هذا الوجه ان كان هناك شيء مما يمتد في
الخلع فله الزوج ذلك وان لم يكن هناك شيء لم يهرأر وما مضى من المهر لا يصح رفعه من راس وجهها بغيره
ما هو مال فلا يكون الزوج الى قيمة البضع لانه قيمة البضع عند الزوج عن ملك الزوج فوجب الزوج
الي ما قام على الزوج وذلك ما اعطاه من المهر الوجه الخامس اذا سمعت في الخلع ما هو مال وله مقدار
معلوم بان اختلفت على ما في يد هاتين دراهم او دينار فان اقل ما يطلق عليه اسم الدرام ثلاثة وكان
مقداره معلوما وفي هذا الوجه يظهر ان كان في يدها ثلاثة دراهم فصاعدا فله الزوج ذلك وان لم
يكن في يدها شيء من ذلك فله ثلاثة دراهم او دينار او عدة من الفلوس وانما وجب انقل
ما يطلق عليه اسم الدرام والدينار لا يتكفر من ذلك بمقابلة ما ليس مال مستقوم وكان هذا في حقتها
قياس لا توارى الوصية ومن اقر لعينه بدرام او وصي له بدرام فانه يلزمه ثلاثة دراهم وان كان
في يدها درهمان فوسرهما ثلاثة دراهم لانها ذكرت ما التزمته باسم الجمع والمنتهى وان كان فيه معنى
الجمع فليس يجمع مطلق فان التسمية غير الجمع فان قيل قد ذكرت في كلامها كلمة من وانما للتعيين في الدرعان
بعض الجمع فلا يلزمه الزيادة عليها قلنا كلمة من امانة ذكر للتعيين في كل موضع كان الكلام صحيحا بها
اماني بعض موضع فان كان الكلام محلا بدو بها فكله من تكون صلبة تصحها للكلام وهذا الكلام لا يخل
كله فانها تصير قابلة لاجلتي على ما في يدي دراهم وهذا محتمل لجعلها هائلة فهي لنظ الجمع في الدرام
معنى اجواب احزان كلمة من في مسيلتنا علمت في التمييز مرة لانها دخلت على العام وهو قولها ما في يدي
فتقولها من الدرام مميزات الدرام من غيرها وان علمت في التمييز مرة لا تقل في التبيين من اخرى
وان لم تقل هذه الكلمة في تبيين الدرام صار ذكرها في حق الدرام ولا ذكره مرة ولولم تذكره
من وقالت اخليني على الدرام التي في يدي لزمها ثلاثة دراهم لانها اقل ما يطلق عليه هذا الاسم الوجه
السادس اذا سمعت في الخلع ما هو مال واستارت الي ما ليس مال بان اختلفت على هذا الدرع من الخلق فاذا
هو حرم وفي هذا الوجه ان علم الزوج بكونه حرم فلا شيء له وان لم يعلم رجوع عليها بالمهر الذي اعطاها هذا
عند ابي حنيفة رحمه الله عنه مما له مثل ذلك الدرع من الخلق كما في الصداق **نوع آخر** في بيان
ما يصلح جوابا وما لا يصلح رجل قال له امراته اخليني او قالت حولن حرمه او توعدت وكاس فقال
الرجل است طالق او طلقك بين تطلقة باينة لان هذا اخرج بخرج الجواب وانه يصلح جوابا في فتاوي
ابن المبرك رحمه الله وفي مجموع المواويل عن شيخ الاسلام ابي الحسن انه بين تطلقة رجعية ولم يخلع جوابا
والصحيح هو الاول وهكذا كان ينبغي شمس الاسلام الاورجدي وجاعة من مستأجر رثانه وهل هو الزوج
على المهر على قول هو لا اختلفوا فيها بينهم قال بعضهم براء او قال بعضهم لا يبرأ وهذا لا يصح وكذلك اذا قال لها
بعت منك طلاق فمهر لك الذي لك على فقالت طلقت نفسي بين طلاق باين مهر له قولها اشتريت لان
هذا جوابا فيخل جوابا بخلاف ما اذا قال بعت منك تطلقة فقالت اشتريت فان هناك بين تطلقة واحدة
رجعية اذا قالت لزوجها حولن حرمه او توعدت وكاس فقال الزوج من يكي طلاق رجعي دام بين

تطلقة رجعية لان هذا استقالة لا يصلح جوابا بخلاف قوله من يكي طلاق دام لان ذلك يصلح جوابا
فيخل جوابا قالت حولن حرمه بعد وكاس فقال الزوج من يكي طلاق رجعي مراف وحتم فهذا جوابا ويتبع طلاق
باين لانه لا يبرأ من القائلين اما قوله فزوجت والى قوله طلاق رجعي اولى لان المرأة سالت
جواب كلامها وجواب كلامها فزوجت لا الطلاق الرجعي والله اعلم وفي فتاوي السبكي رحمه الله اذا قالت
المرأة لزوجها حولن حرمه او توعدت فقال الزوج من دست كونه كونه لا يكون جوابا
وقيل ينبغي ان يكون جوابا لانها اذا تزوجت او تزوي الطلاق قال لها بعتك تطلقة فمهر لك وتنته عن نسك
فقلت المرأة كان حرمه يبيع الخلع ويتبع الطلاق لان هذا جوابا على سبيل المبالغة كقولها بارز وحرم
المؤسسون اذا قالوا للمرأة هو رجعي كره ان ردك ردك سو ان تود منك طلاق فحولن حرمه ي
فقلت حرمه فقال الزوج من ملك طلاق لست دادم المرأة مدخول بها بين تطلقة رجعية لانه لو
وقع تطلقة باينة لا يكون سله فيكون هذا ابتداء الكلام من الزوج لا جوابا سواء الها هكذا ذكر في فتاوي
سمرقند الا ان هذا الجواب انما يستقيم على رواية الاصل لان علي رواية الاصل البان ليس بيمين اما
على رواية زيادة الزيادة البان سبي فلا يستقيم هذا الجواب على تلك الرواية اذا قال لامرأة
هو رجعي كره ان ردك سو ان تود منك طلاق فحولن حرمه فقال الزوج من دست كونه كونه لا يكون
بين الطلاق لان قوله وكون محتمل اظهار العفة عنها لما علم من مقالها فلا يتبع الطلاق الا بالنية
في هذا الموضع ايضا وهذا الجواب انما يستقيم على قوله من يقول في قوله حولن حرمه فقال حرمه
ام لا يخلع اما على قوله من يقول يتم الخلع لا يستقيم هذا الجواب وكذلك اذا قالت حولن حرمه او
كاسين وتنته عدت فقال الزوج بطريق الاستهزاء انما لا يكون قوله ورجعوا الا بالنية
امرأة قالت لزوجها حولن حرمه فقال الزوج بطريق الاستهزاء انما لا يكون قوله ورجعوا الا بالنية
صحيح والحيد والحد والنفذ وغيره القصد فيه سواء اذا قالت لزوجها حولن حرمه بعدت وكاس
فقال الزوج فزوجت لسه طلاق فهذا ابتداء الكلام من الزوج وليس بجواب فيقولها فان قلت
بين الثلاث والافلا يتبع حي اها كانت المرأة نوت السوي بثلاث تطلقات فحينئذ يقع الخلع ويكون كلامه
الزوج جوابا فينتع الثلاث وكانت واقعة الفتوى امرأة قالت لزوجها حولن حرمه او توعدت
حادي فقال الزوج من يكي حرمه فزوجت فان قيل ان كانت الكدرة مثل الحادي او اصغر منه يكون
جوابا وان كانت ازيد منه لا تكون جوابا بل تكون ابتداء فبحسب فيه الي قبول المرأة وان كانت الكدرة
مختلفة لبيان الزوج كدام كره حواسي وبعني الحكم عليه وان قال له امراد بوعانها ان قيل لا يجليها
فله وجه وان قيل بغيره فيخل جوابا ويصرف كلامه الي اصغر الانواع فله وجه ايضا قال لها حولن
حرمه بعدت وكاس فقال كاسين لا يتبع الخلع ما لم يزل الزوج لبت لان هذا الكلام من المرأة ليس بجواب
لانها اذا دت على حرف الجواب فانه يلغىها ان تقول حرمه ولو قالت حرمه بعدت وكاسين بين يقع
الخلع ان لم يزل الزوج لبت ويجعل ذلك منها جوابا وان دت على حرف الجواب الا انها اقرب عن
التمام لغايات جميع ما في السؤال والزيادة على حرف الجواب انما يمنع الجواب اذا قصر الجيب عن التمام
بان لم يجد جميع ما في السؤال اما اذا اعاد جميع ما في السؤال لا يمنع الجواب وهذا الاصل معروف في
امرأة قالت لزوجها حولن حرمه او توعدت فقال الزوج فقلت يكون خلعها ولو لم تقل فزوجت لا يكون
خلعها هكذا قيل وفيه نظرون في فتاوي الاصل امرأة قالت لزوجها اخلعت منك بكرا وهو من الكراس
فجعل بينك وخامس ثم قال خالتك ان لم يطل فمذا جوابا وقيل هو جواب وان طال اذا كان كلامهم يتعلق
بالخلع وعلى عن شمس الالية الاورجدي رحمه الله انه سئل عن امرأة قالت لزوجها اشتريت راسي بكرا

قال الزوج بعد ما استعمل بكلمات لبت قال ان كان كلامهم يتعلق بالخلع لا يتبدل المجلس وفي مجموع النوازل
اذا قالت المرأة حولت من حرمي بعدت وكاين فقال الزوج بك امد يدي اليك بخواب وفيه ايضا حولت
حرمي او يوكاين ونفقة عدت فقال الزوج فزوجتم حكم حولت بعد اطلع تام واذا قالت حولت حرمي
عدت وكاين فقال الزوج فزوجتم كرم بعد اطلع تام وهذا اذا اراد الزوج المحقق اذا قالت المرأة
حولت او يوكاين وكذا اذا اراد الزوج فقال الزوج فزوجتم وقال عني غيرها لا يصدق فضا لان كلامه خرج
حوالي السؤال والجواب يتقيد بالسؤال وفيها مسائل سبع بعضها فانصرت كلام الزوج الي نفسها ظاهرا فاذا
قالت عني غيرها فندعي امراخلات الظاهر فلا يصدق في القاضي طلبت الطلاق من الزوج فقال الزوج
ايراني عن كذا حتى اطلقك فقال ايراني عن كل حق النساء علي الا وراح فقال الزوج في موردك
طلقك واحدة والمرأة كانت مدخولا بها يقع عليها طلاق باين لان هذا طلاق بعوض وهو الا بوا
ولالة في باب الخلع بعلامه السنين وفي فتاوي اهل سموت قد جري بين الزوجين كلام فقالت بالعارسية
بوار من جهتي حواهي اراي حرمي راكركون نواست نرا ركست دست ارسن مدار فقال لها علي النورسك
طلاق باي كساده كزست انها تسال فان قالت لم اجعل المرأة عوضا عن الطلاق فالواقع رجعي والزوج
بري من المهر دون النفقة وان قالت جعلتها عوضا عن الطلاق ليسال الزوج فان قال اريدت جواها
وجعلت الطلاق عوضا عن الطلاق عما سالت فالواقع باين وان قال ما اريدت جواها فعليه مهرها
والواقع رجعي قال لها اجبت منك تطليقة بمهرتك ونفقة عتدتك فقالت كان حرمي راكركون وقالت ما رن وحيد
يقع الطلاق في فتاوي ابي الليث رحمه الله خلع امرأة تطليقة واحدة فقال له رجل بالعارسية وكو
له فقالت اذ ادمت مع اخوي في هذه الموانع ايضا امرأة قالت لزوجها حولت من حرمي او يوكاين
وكاين فقال الزوج لرجل اخر قل فزوجتم فقال ذلك الرجل فزوجتم ثم الخلع بينهما سوا اخرج الزوج
الكلام بمخرج الكفالة او بمخرج الرسالة لان الوكيل في باب الخلع سينبر ومعبوفكون عبارة كعبارة
الزوج علي كل حال **نوع آخر** ذكر ابن سماعه عن محمد في امرأة اختلعت من زوجها ما لها عليه
من المهر ورضاع ولده الذي هي حامل به اذا ولدته سنين فذلك جاز فان ولدته فمات اوله
يكن في بطنها ولدها فانهما ثمة الرضاع قال بعد هذا ولو مات الولد او ماتت بعد سنة فقبلها
قيمة ورضاع سنة ولو شرطت انها ولدها ثم ماتت قبل الحولين فهي برة من قيمة الرضاع فذلك جاز وهذا
مما لا يجوز في الخلع زاد في نوادر بن رستم عن محمد رحمه الله اذا شرطت انها اذا لماتت او مات الولد
فلا شيء عليها فهذا الشرط جاز قال بعد هذا وكذلك لو قالت علي ان اهلك علي ذبيتي هذه الي
ملكه فان بدا لك ان تخرج فلا تخرج علي فهو جاز وفي الاملا واية بن ليشون غياث قال ابو يوسف
رحم الله لو خالع امرأة علي رضاع ولد سنين علي انه ان مات الصبي فلا شيء عليها فالشرط باطل
قيمة الرضاع في قول ابي حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف الشرط جاز وفي نوادر بن ليشون الولد
امرأة اختلعت من زوجها علي ان ترضع الولد ان كان في بطنها ولد فان ولدته جاز وان تلده فليتها
مهرها وي اوسليمان عن محمد عن ابي حنيفة رحمه الله في المرأة اختلعت عن زوجها بنته ولد له منها
ما عاشوا فان عليها ان ترضع المهر الذي منه وروي هشام عن محمد رحمه الله فتمت خلع امرأته علي رضاع
ابنه ولم يسم له ذلك وقتا قال هو جاز وهو علي سنين ولو خلعها علي رضاع ابنه سنين وعلي نفقة ابنه هذا
عشر سنين يعني بعد النظام قال هو جاز وهو علي سنين قلت البس هذا مجهولا قال هذا يجوز في الطلاق
وعلي هذا اذا خلعها علي ان تمسك الولد سنتين وعلي ان تكسوه من مالها في هاتين السنتين والخلع
جاز بهذا الشرط وان كانت الكسوة مجهولة لم يذكرنا واذا جاز الخلع بهذا الشرط فطلبت من الرجل

كسوة الولد لم يكن لها ذلك وان لم يشترط ذلك في الخلع فلها ان تطالب بكسوة الولد وفي كتاب الطلاق
لحسن بن زياد رحمه الله امرأة حامل اختلعت من زوجها بعتدتها ورضاع ما في بطنها سنتين وسنة بعد
النظام عشر سنين وذلك جاز ولو ولدت ميتا كان له ان يرضع ما جرة الرضاع سنتين ونفقة عشر سنين
التي وقع عند الخلع عليها ولو خلعها علي مهرها وعلي ان ترضع الصبي في الحولين كل شهر درهم جاز ويجوز
المرأة علي الرضاع يعني حمله لو لم يذكروا الرضاع به لا معلوما جاز بهذا وفي النوازل اختلعت من
زوجها علي مهرها ونفقة عتدتها وعلي ان تمسك ولدها سنتين بنفقتها فلم يرضعها اياها ردت الولد
علي الزوج اجبرت هي علي مسالك الولد لان الخلع بهذا الشرط قد منح فوجب عليها الوفاء بالشرط وان تركته
علي الزوج ونذرت وهربت فللزوج ان ياخذ قيمة النفقة منها لانها امتنعت عن اتياء الولد الخلع
توجب عليها قيمة المهر كالمهر لو اختلعت علي عتده ولدت العتد كان عليها قيمة العتد كذا هنا واذا اطلقها
علي ان تمسك ولده الي وقت الادراك ثم انها ابت اسمك الولد اجبرت عليه وان ابت فليها المهر
اسماكه الي وقت الادراك وبعض مسائلنا قالوا اذا وقع الخلع علي اسمك الولد وهو رضيع ان
بين المدعي ورجل له يبيع المدعي لا يبيع وانما يخالف رواية هشام عن محمد رحمه الله علي ما ذكرنا
وكذلك قالوا اذا وقع الخلع علي اسمك الولد وهو رضيع بنفقتها لا يجوز وان بين المدعي ورجل له خالف رواية
هشام عن محمد وخالف المدعي في مجموع النوازل واذا اختلعت من زوجها علي ان تزك ولدها عند
الزوج فالخلع جاز والشرط باطل في باب الولد عتد من يكون في النفقة **نوع آخر** اذا اراد
الرجل ان يخلع ابنته من زوجها ويصغيرة او كبيرة ينبغي ان يخلعها بشئ من ماله او يفتن بدل الخلع
ويكون الخلع وانما اذا خالعها علي الصداق فان كانت كبيرة فانه كان الخلع باذنها جاز وذلك علي ما كان
كان بغير اذنها فان لم يضمن الاب الصداق لا يجوز الخلع ولا يقع الطلاق الا ان رضي او البنت اذا
اجازت وقع الطلاق وبري الزوج وان لم يجز لا يقع الطلاق وسقي الصداق في ذمة الزوج علي حاله
اما ان اضمن الاب الصداق للزوج فانه يقع الطلاق واعتبر هذا الخلع معاوضة فيما بين الزوج والخالع
طلافا بغير بدل في حق المرأة فبعد ذلك اذا خلعها الحيوان اجازت فعد عليها فبري الزوج من الصداق
وان لم يجز كان لها ان تزوج علي الزوج بعتدتها وانما الزوج يرجع علي الاب بحكم الضمان وتصير نفقة يرضاها
الخلع لان الخلع قال للزوج ان يلعن الخبز واجازت فانه له علي وان لم يجز فالبدل علي ما يجب علي الخالع
من الضمان فاجب بحكم العقد لا بحكم الكفالة فاما ان كانت صغيرة فقد حصل الخلع علي صداقها فان ضمن
الخالع الصداق للزوج صح الخلع ووقع الطلاق سواء كان العتد اياها او اجنبيا فاذا بلغت كان لها ان
تأخذ الزوج نصف الصداق ان لم يكن الزوج دخل بها وان كان دخل اخذته بكل الصداق ثم الزوج
يرجع بذلك علي الضمان بحكم الضمان قال الشيخ الامام شمس الامة السرخسي رحمه الله انه يرجع للست
علي الاب نصف الصداق في الفصل الاول وبكل الصداق في الفصل الثاني ولا يرجع علي الزوج قال
رحم الله ان عند بعض المتأخرين ناول هذه المسئلة اذا خالعها علي مال مثل صدقها فاما اذا خالعها علي
الصداق لا يجوز الخلع اصلا قال رحمه الله والصحيح ان الخلع علي صداقها وعلي مثل صدقها فانه صحيح وانما
اذا لم يضمن الخالع الصداق للزوج لاشك انه لا يفي بصدقها هذا الخلع ولكن هل تقع المبيونة ان قبلت
الصغير هذا الخلع وكانت من اهل ذلك بان كانت تعقل العقد وتغير بقرع الطلاق بالانفاق لم تبطل
الصغير عند الخلع هل يقع المبيونة فيظن ان كانت العتد لذلك اجنبيا لا تقع المبيونة بالانفاق ولكن
يظن ان هل يوقت لذلك علي اجاز بها اذا بلغت قال بعضهم لا يوقت وقال بعضهم يوقت ونفق علي
هذا الحضانة في شروطه في باب الخلع واليه اشار في حيل الاصل حيث قال لا يصح الخلع الا اذا ضمن الاب

اوغيره المذكور والذكر في الصداق انما يتحقق اذ المرء قد كان القاذبا ولو لم يضمن الصداق
للزوج هل يقع الطلاق ذكر الشيخ الاسلام المعروف بنحو اهرزاده في شرح كتاب الطلاق ان فيه اختلاف
المشايخ وذكر الشيخ الامام الاجل شمس الائمة الخلو اني رجعة الله ان فيه روايتين في رواية لا يقع وبني
رواية يقع وان لم يشترط الصداق قال رجعة الله واليه استأثر في الشرط فانه ذكر في الشروط من الصداق
انه يقع الطلاق ولم يتعرض لصحان الاب فانه دليل على ان ذلك ليس بشرط لوقوع الطلاق الا انه قد
في جمل الاصل انه لا يقع الطلاق سالم بضمين الاب المذكور قال الشيخ الامام المعروف بنحو اهرزاده في شرح
جمل الاصل ما ذكر في كتاب الشروط محمول على ما اذا ضمن الاب المذكور للزوج فيجوز على هذه الروايتين رواية
كتاب الشروط وبين رواية كتاب الجمل فاما اذا اختلفت الصغيرة من زوجها وبني فعقل العدة وتبرعن
نفسا فانها تبين بالاتفاق ولكن لا يجب المال ولا يستطع صداقها ان حصل الخلع على الصداق بالاتفاق واما
اذا وكلت الصغيرة رجلا بالخلع فخلعها الوكيل بصدقتها ان ضمن الزوج ذلك تنفع البينة بالاتفاق
وان لم يضمن ذكر في كتاب الوكالة انها تبين من زوجها وذكر في النوازل انها لا تبين قال الشيخ الامام
شمس الائمة الخلو اني وقال مالك بان الاب اذا خالفها على صداقها وراي الخلع خير لها بان علم انها لا
تحسن العشرة مع زوجها فان الخلع يصح والصداق يزول عن ملكها فادقضي بذلك فاضت فقتاوه
لان هذا اضافي فصل بمحمد بنه الامة اذا اختلفت من زوجها وطلعتا على جمل فانه يقع الطلاق ولا
يؤخذ به لجعل في الحال واما لو اخذ به بعد العتق وان اختلفت باذن المولي بواحدة به الحال وباع
فيه الا ان يبينها المولي كما في سائر الديون والامة تتارق العاقلة اذا اختلفت من زوجها فانها لا تؤخذ
ببطل الخلع بعد البلوغ كما لا تؤخذ به في الحال والمدبرة وامر الولد في ذلك كالامة الا انها لا تحل البيع
فيؤدي اليه لمن كسبه اذا التزمت باذن المولي والمكاتب لا تؤخذ ببطل الخلع الا بعد العتق سوا
اختلفت باذن المولي او بغيره وان اختلفت الامة من زوجها بغيره فان سواها يقع الطلاق
ولكن لا يستطع المهر لان مهرها حق المولي فلا يستطع الابرضي المولي ينبغي على اصل ان خطاب الخلع يجرى
بين الزوج وبين المرأة كان القبول الى المرأة سوا كان البطل مرسل او مضافا الى المرأة او الى الاجنبي
اضافة ملك او اضافة ضمان اما اذا كان البطل مرسل فلا بد ان الخطاب لوجوهي بين الزوج وبين
اجنبي وكان البطل مرسل كان القبول الى المرأة فاد اجري بين الزوج وبين المرأة اولى واما اذا كان
البطل مضافا الى المرأة فلا بد ان البطل لو كان مرسل في هذه الصورة او مضافا الى الاجنبي كان القبول
الى المرأة فاد كان مضافا الى المرأة اولى واما اذا كان البطل مضافا الى الاجنبي فلا بد ان شروع المرأة
في الخلع والبطل ليس لها بسبب الخلع بميزة استمر اطا الصمان على نفسها لالة لان البطل بقضية الاصل
انما يجب على من تسلم له المهر فقد وجد من المرأة استمر اطا الصمان على نفسها لالة بقضية الاصل وجد
اضافة البطل الى الاجنبي ايضا متحاوكل واحد منهما يجوز ان يكون عاقدا في باب الخلع اما المرأة فظاهر
واما الاجنبي فبذلك انما يجب عليه بطل الخلع يحكم العدة على ما تبين واد اصل كل واحد منهما عاقدا كان
جمل المرأة عاقدا حتى يشترط قبول المرأة اولى لانا اذا جعلنا الاجنبي عاقدا احتاج الى اثبات عده
من جهة مع انه لم يوجد منه العدة حقيقة فجعلنا لها عاقدا وشرطنا قبولها وجعلنا الاجنبي كنبلا حتى
لا ينظر اضافة العقل اليه وصار بقية بر السلسلة كان الزوج قال لها خالعتك على لف درهم على ان فلانا
كنيل عنك به لك ولو فرض على هذه كان القبول الى المرأة كذا اهنا واما اذا اجري خطاب الخلع بين الاجنبي
وبين الزوج فان البطل مرسل فالقبول الى المرأة وصورة ان يقول اجنبي للزوج اطع امرائك فلانة
على لف درهم فالقبول الى المرأة لان الاجنبي يجوز ان يكون هو العاقدا بان اذ يقول على لف والمرأة

يجوز ان يكون هي العاقدة بان اذ يقول على المرأة وكان جمل المرأة عاقدا والمنفعة تحصل لها اولاد ان
كان البطل مضافا الى الاجنبي اضافة ملك او اضافة ضمان لا يشترط قبول المرأة ولا جمل المرأة عاقدا
ان يقول اجنبي للزوج خالع امرائك على لف درهم او على لف علي في ضمان او يقول خالع امرائك على لف
من مالي وهذا لا يوجب للمرأة عاقدة احتاج الى اثبات عده حتى جعلنا الاجنبي عاقدا او مضافا لغيره
حتى ولو جعلنا الاجنبي عاقدا احتاج الى اثبات عده حتى جعلنا الاجنبي عاقدا او مضافا لغيره
الخلع كان الاجنبي قال للزوج خالع امرائك باللف يجب على لا على المرأة ولو صرح بهذا لا يشترط قبول
المرأة لان القبول انما يشترط لوجود المهر لا لوقوع الطلاق بيان هذه الاصل من المسا قبل ما ذكرنا
رجعه الله في كتاب الخلع رجل قال لغيره اخلع امرائك على هذه العدة او على هذه الدار او على هذه الالف
فالقبول الى المرأة لان خطاب الخلع وان جري بين الاجنبي وبين الزوج ولكن البطل مرسل وفي مثل هذه
الصورة العاقدة المرأة وتظهر هذا اذا قال الرجل لغيره اخلع عتقك هذا من ذلك باللف درهم او قال هذا
العدو بوقت على قبول فلان وطريقه ما قلنا الا ان البيع يقع على قبول فلان في المجلس ولا يقع على قبوله
بعد المجلس الخلع يقع على مجلس علم المرأة والزوج معروف ثم اذا قبلت المرأة الخلع كان عليها ان تسلم
الى الزوج ما سمي في عده الخلع ان قد ردت على تسليمه لانها هي العاقدة وان عجزت عن تسليم ذلك بالاستحقاق
او بسبب اخر فعلى تسليم المثل في المثل وتسلم القيمة في غير المثل والبيع في هذا الخلع لان البيع
ينسخ بالاستحقاق فيسقط السبب الموجب للتسليم فعند العجز عنها يبرأ الى القيمة او المثل ولو كان قال
للزوج خالع امرائك على عتقي هذا او على ذاري هذه او على التي هذه فتخل بالخلع وافق ولا احتاج الى
قبول المرأة لان العاقدة في هذه الصورة الاجنبي لان خطاب الخلع جري منه والمهر مضاف اليه اضافة
ملك لم يبرأ من الزوج فقلت ولا يحتاج الى قبول الاجنبي لان الواحد يصح عاقدا في باب الخلع من الجانبين
والعاقدة من الجانبين او كان واحدا من العدة بقوله فعلت كالا ب اذ باع ماله منهم من نفسه فانه يتم العدة
بقوله بتم اذ وقع الخلع وجب على الاجنبي تسليم ما سمي في الخلع لا التزامه ذلك ولو قالت المرأة لزوجي اطع
على عتق فلانة او قالت على ذار فلان فتخل الخلع ولا يحتاج في هذا الى قبول صاحب العدة والدار لان
العاقدة في هذه الصورة المرأة لان خطاب الخلع جري منها ولم يشترط في الكتاب قبول المرأة لتام الخلع ولا
لا يشترط قبول المرأة في هذه الصورة في كتاب الوكالة وفي نوازل من سماعة شرط قبول المرأة فعلى رواية
هذا الكتاب محتاج الى العتق بينهما ان كانت البتة من المرأة وبنيها ان كانت البتة من الزوج فان
قال لامرأته خالعتك على ذار فلان او على عتق فلان فان هناك لا يشترط قبول المرأة لتام الخلع والفرق
ان الخطاب اذا كان من جانب المرأة فالزوج مأمور بالخلع من جهة المرأة فيجعل عاقدا من جهة نفسه
بطريق الاصلالة ومن جهة المرأة بطريق النيابة عنها فيتم الخلع بالزوج فلا يشترط قبولها ثانيا واما الخطأ
اذا كان من جهة الزوج فالزوج غير مأمور من جهة المرأة فلهذا لا يشترط قبول المرأة قال وعلى المرأة
لتسليم العدة والدار ان اجاز ذلك صاحب الدار والعدو ان لم يجز فعلى تسليم القيمة هذا اذا ابتدت
المرأة بالخطاب فاما اذا ابتدت الزوج بالخطاب بان قال لها طلقك على عتق فلان او خالعتك على عتق
فلان كان القبول الى المرأة لانها هي العاقدة ولو ان الزوج خاطب صاحب العدة والمرأة حاضرة فقال
يا فلان قد طقت امرائي بعتقك فالقبول الى صاحب العدة لان خطاب الخلع جري بين الزوج وبين صاحب
العدو ولو ان اجنبي قال للزوج خالع امرائك على عتق فلان هذا فالقبول الى صاحب العدة كذلك ولو قال
الاجنبي للزوج خالع امرائك على لف فلان فلان ضامن لها فالقبول الى فلان لما ذكرنا ولو قالت المرأة
لزوجي خالعتك على لف درهم على ان فلانا ضامن لها فقلت ثم الخلع ولا يلتفت الى قبول الضامن فبذلك

سقطان قبل ثلاث المال كان للزوج الحيوان سقا أخذ المرأة بحكم الاصل وان سقا احد الصبي بحكم الكفاية وان
لم يقبل الصبي ذلك لاني عليه ولا يطل الخلع ثم الاصل لما بعد هذه الاصل ان جواب ايجاب الخلع انما يصح ما
تناوله خطاب الايجاب فان تعدد اعتبار الخطاب بان كان الزوج مخاطب احدا بغير الجواب ممن يلزم حكم
الخطاب فان استوي اثنان في لزوم حكم الخطاب يعتبر الجواب من كان الحكم الكرا نصا لا بياضه فمن قال المرأة
استطاعت بعد ذلك الذي علي فقالت لا اقبل وقال ابو هانبلت وصحت الصداق لا يقع الطلاق لان
الزوج خاطبها ولم يخاطب الاب وكذلك اذا قال لرجل امرأتني طالق علي عبدك هذا فان قبل لزمه الطلاق
وكان له العبد ولو قبلت المرأة ولم يقبل صاحب العبد لا يقع الطلاق لان الخطاب يتناول الاجنبي دون
المزوجة ولو قال امرأتني طالق علي التدرهم فقالت المرأة يقع الطلاق ولو قبل اجنبي لا يقع لان الخطاب
لم يوجد فيعتبر الحكم والحكم انما يقبل بالمرأة لانه يحصل لها الخلاص عن حالة الزوج **نوع آخر**
قال في الجامع امرأة وكلت رجلا بان يخلعها من زوجها بالثدرهم ففعل الوكيل هذا علي وجهين اما ان ارسل
الوكيل اليه بان قال خالع امرأتك علي التدرهم او قال علي هذه الالف او اضاف العبد الي نفسه
اضافة ملكا و اضافة صانع بان قال خالع امرأتك علي التدرهم من مالي او قال علي التدرهم علي ابي فلان
وفي الوجهين جميعا يتم الخلع بقول الوكيل لان الوكيل نائب عن المرأة فيكون يتوكله كقولها وينبغي ان يتم
الخلع بقول الزوج فعلته ولا يحتاج الي قبول احد بل سبلة فثبتا في اخر هذا النوع و قد قيل مسئلة
تقدم ذكرها علي رواية الجامع فبعد ذلك ينظر ان كان العبد مرسلا فاميل اليه وفي المطالب به لان
الوكيل في باب الخلع صير وصوفى العبد مرجح الي من وقع العقد له لا الي المستبر و دلالة كونه مستبرا انه لا
يستقي عن اضافة العبد الي المرأة لا بد وان يقول للزوج خالع امرأتك وفي مثل هذا الوكيل مستبر كان
النكاح وان كان العبد مضافا الي الوكيل اضافة ملك او اضافة صانع فالوكيل هو المطالب بالعبد دون
المزوجة ويرجع الوكيل بما ادي علي المرأة وانما كاف كذلك لان ما يجب علي الوكيل بالخلع من كان العبد مضافا
اليه اضافة ملك او صانع يجب ابتداء حكم العقد لا حكم الكفاية عن المرأة لان ما يملكه الوكيل من الخلع قبل
الوكالة نوعان نوع يجب العبد علي المرأة بان ترسل الوكيل او سقا لا نوع بوجوب العبد علي الاجنبي ابتداء
حكم الخلع لا حكم الكفاية عن المرأة بان مخاطب الاجنبي الزوج بالخلع ويصير العبد الي نفسه اضافة ملك
او اضافة صانع واذا كان ما يملكه الوكيل من الخلع قبل الوكالة نوعان وقد امر به بالخلع مطلقا بغير
الامر المطلق الي النوعين وكان قابلية الامر وان كان ما يملكه الوكيل الوكالة الرجوع بما من علي الموكل كما
في الوكيل بالشري وان كان ما يملكه الوكيل من الصانع متى كان العبد مضافا اليه اضافة ملك او اضافة
صانع يلزمه ابتداء الخلع لا حكم الكفاية وقد دخل هذا الخلع تحت هذا الامر كان له ان يرجع بما من علي يوكله
وكانت المطالبة علي الوكيل خاصة كافي الوكيل بالشرا ولهذا امكن الرجوع علي المرأة قبل اداء الوكيل
بالشري لانه يرجع بحكم الخلع ابتداء حكم الكفاية واذا وكلت رجلا بان يخلعها من زوجها فخلعها علي عوض له
بغير الوكيل وهكذا العوض في يد الوكيل قبل التسليم الي الزوج فان الوكيل يضمن قيمة ذلك كما ذكرنا انما
يجب علي الوكيل من بدل الخلع اذا كان العبد مضافا اليه يجب ابتداء حكم الخلع لا حكم الكفاية فصار الوكيل
في هذا بمنزلة المرأة والمرأة لو اخلت من زوجها علي عرض لها وملك العرض كان عليها تسليم العرض كذا
ههنا **نوع آخر** في الخلع في المرض واذا اخلت في مرضها مهرها الذي كان يزوجهما عليه فهذا علي
وجهين اما ان يكون الزوج قريبا منها بان كان ابن عم لها او اجنبيا وكل وجه علي وجهين اما ان كانت
المزوجة مدخولا بها او غير مدخولة بما و من كانت مدخولا بها ان يورث في العدة او بعد انقضائها فان
لان الزوج اجنبيا والمرأة مدخولة بها وماتت بعد انقضاء العدة فانه ينظر الي المسمى في بدل الخلع والي

لكن ما لها فان كان المسمى مثل ثلث مالها او اقل فللزوج ذلك وان كان اكثر من ثلث مالها فليس للزوج
الزيادة علي ثلث مالها الا باجارة باقي الورثة وهذا لان الخلع منها بمنزلة التبرع لانها بدل مال لا زاما
لا يتعلق به حق الورثة وهو منافع بعضها من غيرها فانها غير محتاجة الي الخلع حاجة اصلية
والتبرع من المرض اذا حصل مع الاجنبي يصح بتدبير الثلث من غير اجارة الورثة وبقيت فيها اربعة ثلث
علي اجارة الورثة والتبرع منها حصل مع الاجنبي لما ماتت بعد انقضاء العدة لانه لم يبق وارثا لها في هذه
الحالة لا لقطع سبب الورثة وهو النكاح بعد انقضاء العدة من كل وجه ثم ما ذكر من الجواب انما يستقيم
اذا كان لها المال عند المخرج المسمى من الثلث وانما اذا لم يكن لها الا المهر الذي تزوجهما عليه فانه يعتبر
الثلث من المهر و فرق بين الخلع وبين الصلح عن القضاء فان المريضة اذا اصابته عن قصاص يجب
عليها ما قال فانه يصح من جميع المال وقد بدلت مالها بما لا يتعلق به حق الورثة لان الصلح من حوائجها
الاصل لا ينافي بذلك حقها فان لم يصالح قبلت فاسبه النفقة والنكاح فان المربعين اذا تزوج امرأة
بمع النكاح من جميع المال لان في النكاح احياؤه ومعني فانه يحصل الولد الذي يحيي به اسم الاب وحق الميراث
في الخواص الاصلية مقدم من حق الورثة و فرق ايضا بين الخلع وبين الاستبراء فان المريضة اذا استأجرت
دارا بدينم في اجرتها نفق الاجارة من جميع المال وان بدلت المال باراسا لا يتعلق به حق الورثة
وهو منافع الدار لان اسبجار الدار من الخواص الاصلية الذي يتعلق به الحياة وان الحي لا بد له من
السكنى لا بد له من المأكل والملبس هذا اذا كان الزوج اجنبيا والمرأة مدخولة بها وماتت بعد
انقضاء العدة وان ماتت قبل انقضاء العدة وباقي المسئلة كالحا ينظر الي بدل الخلع والي قدر ميراثه
منها فان كان بدل الخلع بمنزلة التبرع مع الوارث لما فيه من ابطال حق الباقيين عن الزيادة علي ميراثه
وليس في قدر الميراث ابطال الحق عن الباقيين فلم يضر محجورة عن التبرع مع الوارث فاما اذا كان
بدل الخلع اكثر من ميراثه منها فانه لا يسلم له الزيادة علي ميراثه الا باجارة بقية الورثة لان حق
الباقيين يطل عن الزيادة علي قدر الميراث وقد حجت عن ذلك في حالة المرض بسبب النكاح والنكاح
وان ارتفع بالخلع فالعدة باقية وكل عجز يثبت النكاح سببي ما ثبتت العدة علي ما عرفت بخلاف ما بعد انقضاء
العدة لان المحجور عن التبرع فيما اراد علي قدر حصة في الميراث الي تمام الثلث انما كان بسبب النكاح
والنكاح انتفع بانه فيزول المنع وصار حاصل المتفاوت فيما قبل انقضاء العدة لان بعد انقضاء العدة
لا ينظر الي قدر حصة في الميراث وانما ينظر الي الثلث فسلم الزوج قدر الثلث من قدر الخلع وان
كان ذلك اكثر من حصة في الميراث وقبل انقضاء العدة لا ينظر الي الثلث وانما ينظر الي قدر حصة في الميراث
فسلم الزوج قدر حصة في الميراث من بدل الخلع ولا يسلم له قدر ثلث مالها اذا كان ثلث مالها اكثر
من حصة في الميراث والنزق ما مر وان كان الزوج ابن عم لها فان كان لا يورث منها حتى القرابة بان
كان له عصبة اخري اقرب منه فمهرها او ما لو كان اجنبيا سوا وان كان يورث منها حتى القرابة وقدما
بعد انقضاء العدة فانه ينظر الي بدل الخلع والي قدر ميراثه منها حتى القرابة فان كان بدل الخلع قدر
ميراثه منها او اقل فله ذلك وان كان اكثر فالزيادة علي قدر ميراثه منها لا تسلم له الا باجارة باقي
الورثة هذا الذي ذكرنا اذا كانت المرأة مدخولا بها فاما اذا كانت عن غير مدخولة بها وقد اخلت من
زوجها مهرها فان النصف يعود الي الزوج بحكم الطلاق لا حكم الوصية لا توي انه لو طلقها قبل الدخول
بها ولم يخلع منها الزوج ذلك فلا يعتبر ذلك النصف الي الزوج من حصة المرأة حتى يكون تبرعا عن حصة
فاما النصف الاخر ومن الهم من جهة فان بدون الخلع لا يسلم له ذلك فيعتبر مستبرعة في ذلك النصف
فبعد ذلك ينظر ان كان زوجها اجنبيا فمده استبرع علي الاجنبي لان النكاح انتفع بامره فسلم ذلك النصف

للزواج من الثلثة وان لم يكن لها مال سوى المهر لم يسل للزوج ثلث ذلك المصنف وان كان الزوج ابن عمه لغيره
منها فله الاقل من ميراثه منها ومن نصف المهر على ما بيننا في الكل هذه الامانة من ذلك الموضع وان تزات
منه لسل للزوج جميع ما ستم له من ماله وهب له شيئا و تزات من مهرها ولو اختلفت من زوجها في صحته
والزوج مريض فالخلع جائز بالمسي فلذلك او كثر لهما وان صارت مشرعة الا انها صحيحة والنوع من
الصحيح ما قد ولا ميراث بينهما سواء كانت قبل النكاح او بعد ذلك لوجود الرضا من كل واحد منهما بطلاق حته
وان تبرع اجني باخلافهما من الزوج كمال ضمنه للزوج وكان ذلك من الاجني في مرض موت الاجني فالخلع
جائز والطلاق وانع ويعتبر بدل الخلع من ثلث مال الاجني لان الخلع عدتير عا من المرأة مع انه يحصل
لها بالخلع زوج فانه فلا يبعد تبرعا اذ في وان كان الزوج مريض نصن تبرع الاجني باخلافها فله الميراث
ان مات الزوج من مرضه وفي في العدة لم يرض بهذا الطلاق فيعتبر الزوج فازاه **نوع اخر**
من هذا الفصل في المتفرقات اذا اختلف الزوج والمرأة كما كان بينهما من الخلع مثالا الزوج كان للخلع
بيننا سرتين وقالت المرأة لا يل كان ثلثا فالقول قول من حكى فتوي شيخ الاسلام علي بن احمد الاسجاني
رحمة الله ان القول قول الزوج وحكي عن محمد بن الدين الشافعي رحمه الله انه كان يقول ان كان هذا بعد
نكاح جري بينهما فتا لمرأة النكاح لم يصح لان النكاح بعد الخلع الثالث وقال الزوج لابل مع النكاح
لانه بعد خلعين فالقول قول الزوج واما اذا اختلفا بعد ما تنقضت عدهما عن طلع والزوج يقول هذا
هو الخلع الثاني ويريد ان يتزوجها والمرأة تقول هذا هو الخلع الثالث وليس لك ان تتزوجني فالقول
قولها ولا يجوز النكاح بينهما واذا جري بين الرجل والمرأة طلع صحيح فساله رجل بارن حادي كره فيقال
نعم فهذا اقرا منه بالحرمه واقرا به حجة عليه واذا اختلفا على ثوب فان كان بينهما خلع والخلع وان
كان الزوج عين ذلك وان كان يجبر عليه في العبد يجوز وفي الثوب لا يجوز وان كان العبد بعينه الا
لم يره فليس فيه خيار الروية فان وجد فيه عيبا فان كان يسيروا لا يبرده وان كان فاحشا يبرده والخلع
في هذا وفي النكاح سواء العيب اليسير ما يدخل تحت لقوم المؤمنين ومعناه انه مأمور صحيحا بعشرة
وقد يؤمر مع هذا العيب بعشرة ونقت في زماننا ان رجلا وكل رجلا خلع امرأته وقال بالعارسية بو
وكيل مني طلع بارن من حورن من قنات سنة وهذه امة وقت ما الرجل الي الوكيل وجري الخلع بينهما
وكنت خط البرأت كما هو الرسم فيه فنظر الزوج الي المتبا فوجد بلا بطة فقبل بالخلع ولو كان له
بطانة الا انه لا يمكن لها ولم يكن له احد الكمين فقبل فيها اذ لم يكن له كان انه لا يصح وفيما اذ لم يكن له
الكمين ان الخلع صحيح وقيل يصح الخلع وان لم يكن له كان واستدل هذا القائل بما ذكره رحمه الله في بيان
الاصل اذا اختلف الرجل لا يلبس ثوبا ليس له كان تحت في يمينه وقيل ينظر ان كان في راع الرجل
ان قناه مع البطانة ومع الكمين كان التوكيل بشرط دفع القباس البطانة والكمين فلا يصح الخلع اذا اظهر
انه لا بطة الا كره له وكان في راع الرجل ان قناه بدون البطانة او بدون الكمين كان التوكيل بشرط دفع
القبا الذي لا بطة له او لا كره له وقد وجه فيصح الخلع وهو الاظهر والاستبه وسيل جزم الدين عن
قال لامرأته هم ريان حورن او مردان درسم من است دامت لسه هذا الطلاق مرد لعت طلاق داومت
طلاق داومت وي كود افسوس وي حورن وي ورحمن وي قال له طلاق امة لان صبيغته صبيغته النطق
وي بيني ان يقال ان عبر اليمعة بحيث يعلم انه اذ اذ به درسوس رن ورحمن وي لا تطلق وقد مر في من
هذا انها قد اذ قالت المرأة لزوجها حورن حردم عدت وكاس فقال الزوج دست كونه كودم
لا ينع الخلع اذا اختلفت المرأة زوجها على ان ينفق اياه فنقل فالعق عها فان العتق عن الزوج لان
في الفصل الثاني لا ينع التملك منه فتعلق على ملكه ولا كذلك في الفصل الاول في الفصل الاول اذ لم

يع الخلع لعتق عن الزوج هل ينع الزوج لانه شرط عليها ما ساق اليها اختلفا المشايخ فيه قال بعضهم ينع لانه
شرط عليها شفعة الا لا بنفسه ولو قيل ذلك والاصح انه لا يرجع عليها بشي لان الولا ليس بمال سقوم فصار كالو
ظلمة على خرد هناك لا يرجع عليها بشي فبنا كذلك كسنة في اخر عتاق المسزاد امرأة قالت لاجني حورن
من سح وبار سود هدر اسك طلاق ما ي كساده كن سوي سح وبارا حادي داد احبي يا سوي رن طلع كود
يو كامن ونفقة عدت كامن ونفقة عده سود ساق سود حواب الست له سود لان قولها للاجني باي من
سك طلاق كساده كن يو كمل لها بالخلع معلقا باعطاء الدنيا لمرأة الحسة اليها والخلع لا يكون الا بتدول وبدله عفا
بقية المهر ونفقة فكانه قال سوا سوي من طلع كن سوا كن ونفقة عدت واذ اكل الرجل رجلا بطلاق
امرأة فظلمتها مهرها ونفقة عدتها وخالها على ذلك قال الفقيه ارجع حورن ذلك كانت المرأة مدخولا
بها او غير مدخول بها لان العا لسن عادات الناس اتمم يريدون بالتوكيل بالطلاق الطلاق يحصل
لكن هذا الوجه غير مختار لان هذا العبد وقال الفقيه ابو بكر الاسكاف رحمه الله من لا يجوز من
غير تفصيل بين المدخول بها وغير المدخول بها لانه وكله بالخير وقد ابي بالتعليق وهذا التعليل
يوجب البيونة بين المدخول بها وقد كان يعني الشيخ الامام طهيم الدين المرعشي في حجة الله وهو المختار
الفقيه ابي الليث رحمه الله وقال الفقيه ابو بكر الاسكاف مرة اخرى ان كانت المرأة مدخولا بها لا يجوز
وان كانت غير مدخول بها يجوز هكذا حكى عن الفقيه ابي القاسم الصنار رحمه الله وهو لصاحب الصدر
الشهيد في واقفاته والوجه في ذلك ان المرأة اذا لم يكن مدخولا بها فهذا من الوكيل الي خير لانه
وكله بطلاق يقع بقطع النكاح بما نوافدا في بطلاق لا ينع فهذا من الوكيل خلاف الي شر لانه وكله بطلاق
لا يقطع النكاح بغير عوض والطلاق بغير عوض في المدخول بها لا يقطع النكاح وهذا في بطلاق قطع
النكاح فهذا كان خلافا لابي سرقا عن خلافا وفي فتاوي ابي الليث رحمه الله رجل قال لغيره طلق
امرأتي علي ان يخرج من البيت فلا يخرج منه شيئا فتعلق بم اختلفا فقال الزوج اخرجت وقالت المرأة
لم اخرج فالقول قول الزوج لانه يتكر شرط وقوع الطلاق قال الصدر الشهيد رحمه الله في واقفاته
في السيلة زوج لهما لانه ان اراد بقوله طلق امرأتي على شرط ان لا يخرج من البيت علق طلاقها بشرط
ان يخرج من البيت ولا يخرج منه شيئا وهذا صحيح لان المعلق بالشرط عدم قبل وجود الشرط فالزوج
بقوله اخرجت شيئا من البيت التكر شرط وقوع الطلاق فيكون القول قوله فان اراد بقوله طلقها
على شرط ان لا يخرج من البيت شيئا قال لها انت طالق علي ان لا يخرج من البيت شيئا فهذا الجواب صحيح
لانها اذا قبلت يعني ان يقع الطلاق للحال اخرجت شيئا ولم تخرج فان الرواية محمولة فيها اذا قالت
طالق علي ان تغطي الثوب درهم فتقبلت تطلق وان لم تغطي الا لانه استعمل الاعطاء استعمال العوض
وكان الشرط قبوله لوجوده قال في الزيارات اذا وكلت المرأة رجلا بالخلع ثم رجعت من غير علم
الوكيل لا رجوعها فرق بين هذا وبينها اذا قالت خلعت نفسي من زوجي بالغ درهم فاذ هب يا فلان الي
زوجي واخبره بذلك فلما ذهب الرسول شهدتها انها قد رجعت عن ذلك ثم بلغ الرسول الزوج ذلك فقبل
كان قبوله باطلاحي لا ينع الخلع علم الرسول بالرجوع او لم يعلم وكذلك لو رجعت بعد تبليغ الرسول قبل
قبول الزوج صح رجوعها ايضا وان لم يعلم الرسول بذلك وكذلك هذا الجواب في البيع والعتق والنكاح
والاغارة اذا رجع المرسل قبل قبول المرسل اليه صح رجوعه وان لم يعلم الرسول به واذا قالت لزوجها
اطعني علي الف درهم ثم رجعت من غير علم الزوج لا يصح رجوعها قال لامرأة كل امرأة تزوجها فقبلت
طلاقا منك درهم ثم تزوج امرأة فالتبطل اليها بعد التزوج فان قالت بعد التزوج قبلت او اشترت
طلاقا او طلقها بغير وان قبلت قبل التزوج فهذا ليس بشي لان هذا الكلام من الزوج خلع جدا التزوج

فبشرط الغتول بعد التزوج في الباب الاول من خلق الواعقات قال لا زناه حراما كحرمه باده فقال
الزوج فوجه ما وان وما يقع الخلع وما الاطلاق والنفقة في باب النكاح المسمى **المكمل عشر**
في مسائل العدة عدة الوفاة لا تجب الا في النكاح الصحيح حتى ان المنكوحه تكا حافسا اذا ماتت
عنها زوجها بعد ثلاث حيض اذا وجبت العدة بالشهر في الطلاق او الوفاة فان اتفق ذلك في غير
الشهور اعتبرت الشهور بالاهلة وان نقص العدد من ثلاثين يوما وان اتفق ذلك في خلال الشهور
عندنا في حصة رجة الله واخدي الروايتين عن ابي يوسف رجة الله بعشرين في ذلك عدد الايام تسعون
يوما في الطلاق وفي الوفاة لعنتم مائة وثلاثون يوما وعند محمد رجة الله واخدي الروايتين عن
ابي يوسف بحسب الشهر الاول بالايام وبكل من الشهر الاخير وبالي الشهور بالاهلة وذكر المصدر
المشهور في فتاوي الصغري ان في باب العدة تعتبر الشهور بالاهلة لا بالاجماع واذا وجبت العدة في
النكاح الفاسد تعتبر العدة من حين ينفك بينهما هكذا ذكرنا في شرحه وفي اختلاف المتقدمين
والمؤخرين قال ابو القاسم الصغار رجة الله بحسب العدة من وقت وطئ الاخر وقال ابو بكر من وقت
الفرقة وبه كان يقول القتيبي ابو جعفر وهو قول ابي يوسف وجواب ابي القاسم قول زوجة القتيبي
الليث عن اختلاف فتود يعقوب والمشهور بول عن الحيف فيمن لا يحض لصبر او كبر او فقد حيضه في
به الايسة ولا تعد برأيتين في حق الايسة في رواية واباسها على هذه الرواية ان تبلغ من السن ما
لا يحض مثلها فاذا بلغت هذا المبلغ وانقطع الدم حكما باسها فان رأت بعد ذلك دم يكون حيفا هذه
الروايات وتظهر كونها حيفا في حق بطلان الاعتدال لا شهر في حق نسيان الايسة وفي رواية فيها
تقدير واختلاف الاقوال في التقدير قال المصدر المشهور رجة الله والمختار خمس وخمسون سنة
وعليه اكثر المشايخ فاذا بلغت هذا المبلغ وانقطع دمها حكما باسها فان رأت الدم بعد ذلك هل يكون
حيفا على هذه الرواية فتد اختلاف المشايخ فيما بينهم قال بعضهم لا يكون حيفا ولا يبطل به الاعتدال
ولا يظهر به نسيان الايسة وقال بعضهم يكون حيفا ويبطل الاعتدال لا شهر لان الحكم بالايام بخمس
وخمسين او نحو كان بالاجتهاد فان رأت الدم والنفس ينفك كون الري وما وجد النفس بخلاف الاجتهاد
فبطل الحكم بالايام الذي ثبت بالاجتهاد حتى ان علي قول هو لا ما يكون حيفا اذا رأت دما سودا واحرا
اما اذا رأت دما احفرا او امرا لا يكون حيفا لان كون هذا حيفا يثبت بالاجتهاد وقال بعضهم ان
كان النافي ففني بخلاف ذلك النكاح ثم رأت الدم لا يقتضي نسيان ذلك النكاح وطريق النسيان يدعي
احد الزوجين نسيان النكاح بسبب قيام العدة فيقتضي النافي بخلافه وبالنسبة العدة بالاشهر وكان
المصدر المشهور حسام الدين عيني رجة الله بعشرين يوما لو رأت الدم بعد ذلك على اي حصة رأت يكون
حيفا وبني بطلان الاعتدال لا شهر ونسيان الايسة ان كانت رأت الدم بعد تمام الاعتدال بالاشهر
ففني بخلاف الايسة اما لا واذا خالع الرجل امرأته بطلبية وحاصت حصة او حقيقتين في خالعها الزوج
ووطئها مع الاقرار بحرمها فليها ان تستقبل العدة لان الخلع من كتابات الطلاق والكتابيات عند بعض
الصناعات وراجع فاورت ذلك شبهة في المحل والاجل ذلك لا يجب الحد منه والوطئ فكان بمنزلة الوطئ
في النكاح فيبطل الاعتدال فوجب عليها الاستقبال وكذلك لو طلقها بطلبية بآية او بطلبيتين بايتان
ثم ووطئها في العدة مع الاقرار بالحرمه كان عليها ان تستقبل العدة استقبالا لا ردة اخل مع الاول لان
تستقبلي الاولى واذا انقضت الاولى وبقيت الثانية والثالثة كانت الثانية والثالثة عدة الوطئ
حتى لو طلقها في هذه الحالة لا يقع طلاق اخر فالاصل ان العدة بعد الطلاق يلحقها الطلاق والعدة بعد
الوطئ لا يلحقها اما المطلقة ثلاثا اذا اجامها زوجها في العدة مع علمها انها حرام عليه ومع اقراره بالحرمه

لاستأنف العدة ولكن برجح الزوج والمواة كذلك اذا قالت المرأة علي بالحرمه ووجه ارتباط الاحصان
وان ادعي الشبهة بان قال طنت انها تلحق في نسيان العدة بكل وطئة وسد اخل مع الاولى ان لا يستقبلي
الاولى واذا انقضت الاولى وبقيت الثانية والثالثة كانت هذه عدة الوطئ حتى لا يستحق النفقة فيمن
الحالة فالمعنة بعد الطلاق تستحق النفقة اما المعنة بعدة الوطئ لا تستحق النفقة وهذه الذي ذكرنا
اذا اجامها بغير اطلاقها فاذا اجامها بغير اطلاقها فاما ما يستقبل العدة وكذا لمن طلق امرأته ثلاثا انه
طلق امرأته منذ كذا فان كذبته المرأة في الاصل او قالت لا ادري بحسب العدة من وقت الاقرار قالوا
هذا الجواب في حق النفقة والسكنى اما في حق حل الزوج باختها او اربع سواها فتعتبر العدة من وقت
الطلاق وهكذا ذكر في الخلع في باب نكاح المخاطبة وذكر شيخ الاسلام في منزه اقرارا لاصل ان في حل
الزوج باختها واربع سواها تعتبر العدة من وقت الاقرار وايضا فيما لم عند النووي وان هذه المرأة
في الاصل قال محمد رجة الله في الاصل بحسب العدة من وقت الطلاق واختيار مستباح بلح على انه بحسب العدة
من وقت الاقرار عقوبة عليه جزا على كتمان الطلاق ولكن لا يجب لها نفقة العدة ولا مودة السكنى لان
ذلك جهاد وقد اقرت في بسطوطه فيفتي على قول هو لا ان لا يحل له التزوج باختها واربع سواها ما لم
تتقى العدة من وقت الاقرار وحكي عن شيخ الاسلام ان الحسن الرضوي رجة الله انه كان يقول ما
ذكر محمد رجة الله في الاصل ان العدة تعتبر من وقت الطلاق محمول على ما اذا كانا متفرقين من الوقت
الذي استعد الطلاق اليه اما اذا كانا مجتمعين والكذب في كلامها ظاهرة فلا يفيد فان في الاصل قال
محمد رجة الله وعلى هذه الاقوال الرجل امرأته وما نام قال لها طلقك منذ كذا والمرأة لم تعلم بذلك
بعدت وتعتبر عدها من ذلك الوقت وفي نكاح فتاوي الليث رجة الله طلق امرأته طلاقا وكلم طلاق
عن الناس فلما حاصت حقيقتين وطئها فخلعت ثم اقر بطلانها كان العقبه ما لم يقع والابن المرأة طلاق
زوجها واموتة فوليها العدة من يوم مات او طلق لان العدة اسم للعد من حيث لا يخبر عن الطلاق اولانها
النكاح من كل وجه بالموت ومضي المد لا يتوقف على العلم وان استشهد شاهدان على رجل انه طلق امرأته
ثلاثا بعد ما دخل بها فلم يعد لاحي سعي ايام ثم عده لا يقتضي النافي بالفرقة بينهما تعتبر العدة من يوم
النهاية لان يوم النكاح في الباب الثاني من فضاء الجامع اذا طلق الرجل امرأته وهي صغيرة لم تحض
وتدوخل بها فليها ان تعد بثلاثة اشهر هذه احوال الكتاب حكي عن الشيخ الامام ابي بكر محمد بن
الفضل البخاري رجة الله ان كانت امرأة متحجرا مع مثلها وقد كان دخل بها الزوج فعدت بها لا تستقبل الا شهر
بل يوقت امرها الي ان يظهر انها هل حبلت بذلك الوطئ ام لا فان ظهر انها حبلت كان انقضت العدة ووض
الحمل ان ظهر انها لم تحبل كان انقضت عدها بثلاثة اشهر ولو طامت في الاشهر الثلاثة نسيان العدة
بالحيض وذكر النسبي في فتاويه اختلاف مستأخر جهنم الله في الطلاق ايجاب العدة على الصغير الكرشا
لا يلقون لفظ الوطئ لا ينافي بمخاطبة لكن ينبغي ان يقال عدت باحد اسمين وفي نكاح فتاوي الليث
رجه الله رجل تزوج صبية بنت عشرين ودخل بها وقال لم ادخل بها ثم قال فارتها قال القتيبي ابو القاسم
اجب الي ان تعد بثلاثة اشهر وفي الفتاوي امرأة بلغت هرات يوما دما ثم انقطع عنها الدم حتى ضا
سنة ثم طلقها زوجها فعدت بها لا شهر لان نكاحها لم يكن حيفا فخلت تحت قوله تعالى والايام لبعض
واذا كانت المعنة حاملا فولدت ولدين انقضت العدة باحد اسمي لان الله تعالى جعل الاجل في حق
الحامل وضع الحمل والحمل اسم للكل وتيل في الرجعية اذا ظهر منها اكثر الولدان في الاصل والزوج احيا
من مستأخرين قال ينبغي ان لا تخل للزوج لان الحمل للزوج لا ينفك بالانقضاء العدة وفيما نحن في الرجعة
ستبشرط قيام العدة فاذا انقضت الرجعة دل ذلك على انقضاء العدة فخل للزوج ومنهم من فرق

بينها لان الاكثر انما يتاثر مقام الكل في حق انتطاع الرجعة احتياطا وان لا يقع مقام كل واحد
في حق طه للارواح وروي همام عن محمد رحمه الله اذ اطلقها وهي حامل فاد اخرج الولد من قبل الرجل
او من قبل الزا من النصف من المدن سوى الرجلين او سوى الواس فقد انتقضت العدة قال محمد رحمه الله
والمدن هو من المسنة الى منكبيه ويجب على الكاكية اذ كانت تحت مسلم وما يجب على المسلمة الحرة كالحرة
والامة كالامة واذ كانت تحت ذمي فلا عدة عليها في موت ولا فراق في قول ابي حنيفة رحمه الله وقال
ابو يوسف ومحمد رحمهما الله عليها العدة لان في العدة حق الزوج ان كان فيها حق السرة والكاكية مخاطبة
لحقن العباد ولاي حنيفة رحمه الله ان العدة لو وجبت على الكاكية لما انجب الحق الشرع ولا وجه اليه
لانهم لا ينجبون لحقن الشرع واما ان يجب الحق الزوج ولا وجه اليه ايضا لانه لا يستند ذلك فرع على
ابي حنيفة رحمه الله فقال اذ كانت حاملا متنع من الزوج اذ كان كذلك في دينهم هكذا وقع في بعض النسخ
وفي بعض النسخ اذ كانت حاملا متنع من الزوج على قول ابي حنيفة رحمه الله ولم يذكر اذ كانت كذلك في
دينهم وان كانت الرواية تمنع عن التزوج من غير ذكر تلك الزيادة فوجهه ان المنع من التزوج على قول
ابي حنيفة ما كان لوجوب العدة بل لانه في بطنها ولد ثابت النسب الا نوي ان المولي اذ ازوج امرأته
وهي حامل فانه لا يجوز وان لم يكن عليها عدة لان في بطنها ولد ثابت النسب فان كانت الرواية اذ
كانت كذلك في دينهم يجوز ان يقال ان المنع عن التزوج لوجوب العدة لانه ابا حنيفة رحمه الله يرى وجوب
العدة على الذمية حتى زوجها المذمي اذ كان زوجها ذميا بذلك وعلى عدة على المهاجرة في قول ابي حنيفة
رحمه الله وقال لا يجب معنى المسئلة الحربية اذ اهاجرت الى دار الاسلام مسلمة فوجه قولهما ان الزمة
وقعت في دار الاسلام وهي مسلمة فكانت كسابي المسلمات ولاي حنيفة رحمه الله قوله الله تعالى يا ايها
الذين امنوا اذا جاءكم المؤمنات مهاجرات اليه قوله ولا جناح عليكم ان تتكهنن ابايح التزوج بالمهاجرات
مطلقا ولم يشترط ان تقبض العدة فعدا لبل على ان العدة غير واجبة لان العدة اثر من انا العدة والى
الذين امن حنيفة رحمه الله ساني النكاح على ما عرف في موضعه فينا في اثره وهو العدة وان كانت حاملا فنحن ابي حنيفة
روايات روي ابو يوسف عنه انه جواز النكاح ولا يطأها حتى تضع وهو احتياطا للكرخي وروي محمد عنه
انه لا يجوز جهاد وجه رواية ابي يوسف ان المنع عن التزوج في الحامل اذ كانت مسلمة لحق صاحب الفرائض
والاحرم على الحربي ووجه رواية محمد ان النكاح وضع لانثبات الفرائض الذي هو اساس النسب ولما كان
في بطنها ولد ثابت النسب كان عليها فرائض لصاحب النسب فلا يستقيم ان ادسب الفرائض لغيره وفي المستقي
عن ابي يوسف ما يدل على انه لا عدة على المهاجرة فانه قال اذ اخرجت وتزكت زوجها في دار الحرب وفي جليل
فتزوجت حاد وان جاء الزوج مسلما وتزكيا في دار الحرب فلا عدة لها في قولهم جميعا فقد تدقوا من الذمية
والحربية فاجبوا العدة على الذمية من المسلم ولم يوجبوها على الحربية والفراق ان الذمية من اهل
دار الاسلام والمطاب قد ساع في دار الاسلام فاقم البيوع مقام البلوغ فاما الحربية في دار الحرب
ولا شوب في دار الحرب فلا يقوم مقام البلوغ وبدون البلوغ لا يثبت حكم النكاح والخلو العقيمة توجب
العدة في النكاح الصحيح دون الفاسد لان الخلو انما اقيمت مقام الوطئ لوجود التمكن من الوطئ فلا يمكن في
النكاح الفاسد فلا يتم الخلو مقامه والخلو الناسد على ضربين وكل خلو يمكن بهما من الوطئ حقيقة
وهو ممنوع لحق الشرع بحب العدة كالوكان احدهما صائبا او محرما او حائضا وكل خلو لا يمكن الوطئ كحلل المهر
المهر الصغير والصغيرة فلا عدة هكذا ذكره الدودي في شرحه والحفي كالحلل في حق الولد والعدة
كذا ذكر في الاصل ولو خلاها وبيدنا فلا عدة عليها هكذا ذكره الدودي رحمه الله وفيه المستقي وفي
الاحل ان عليها العدة لان الوطئ مقصور بالعنف ولو خلاها وهو محبوب فعليها العدة في قول ابي

حنيفة رحمه الله لانه احتمال نزول الماء الحي قاي يروى في العدة حتى المولد حتى الله تعالى فيحاط فيها واما
على قولهما ذكر ابو الحسن رحمه الله ان العدة واجبة على قولهما ايضا وقال ابو يوسف رحمه الله ان كان ينزل
فعليها العدة وان كان ينزل فلا عدة عليها واذ اطلق امرأته في مرض مائة ثلاثا او اطلقها باينام
مائة قبل انقضاء العدة فورثت اعتدت بارتبة اشهر وعشر فيها ثلاث حيف في قول ابي حنيفة ومحمد
وقال ابو يوسف وعليها ثلاث حيف وكذلك كل معتدة ورثت بريدية اذ ارثت الزوج ثم قتل او مات
في الرقة ورثت وعليها من العدة ما يتبعها على الاختلاف وجه قول ابي يوسف رحمه الله ان النكاح قد انتقض
بينهما قبل الموت بالطلاق المبين والطلاق الثلاث ولهذا يجب الحد او طهها ولم يترع شبهة فلا
يلتزم بالموت وعدة الوفاة اما يجب بانها النكاح بالموت بقي هذا العدة انما توث ثلثا ما توث
باعتبار العدة لا باعتبار النكاح لان الزوج لما قصد الفراق رد الشرع عليه قصده واقام العدة مقام
النكاح ولما ان الزوجية في حق الارث باق لان جريان الارث فيما بين الزوجين حين عرف بالفسخ
والنكاح واجب الارث باسم الزوج فكذا ايدل على ان متعلق الارث الزوجية فاذ ابني الارث دل على
بقاء الزوجية في حق الموت في حق الارث فوجب عدة الوفاة بانها النكاح وقد كانت عدة الطلاق واجبة
بانتطاع النكاح بينهما في حق احكام اخر لجمعنا بينهما احتياطا وكذا كان الطلاق رجعي في صحة او من
فعلها للمدونة اشهر وعشر وقد بطل عنها الحيف في قولهم جميعا لان الطلاق الرجعي لا ينقطع النكاح عند
وكانت الزوجية قائمة والله تعالى جعل كل الواجب على المرأة عدة موت الزوج التبرص بارتبة اشهر
وعشر وكان من مخرورية سقوط الاعتد بالحيض واذ ماتت الصبي عن امرأة وهي حامل فعدها ان
تضع حملها في قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله وقال ابو يوسف رحمه الله عدها بها بالاشهر ووجه قوله
ان طاهر قوله تعالى والذين يتوفونكم يفتقروا وجوب الاعتد بالاشهر على كل موتي عنها زوجها
من غير فصل بينهما اذ اذ كان الزوج بالنا او صبيها لكن تترك طاهرا لانه فيها اذ اذ كان الزوج بالنا
بالاجماع والاجماع فيما اذ اذ كان الزوج صغيرا فبقي على طاهره وما يتولان ان طاهر قوله تعالى والذين
الاخوال اجلهن ان يمتحن حملهن يفتقروا بعد العدة في حق الحامل بوضع الحمل من غير فصل بينهما اذ
كان الزوج صغيرا او بالنا وان كان الحمل حاد ثا بعد الموت فعدها بالاشهر في قولهم جميعا لان
العدة في حق وجوب العدة لحال وجوبها وحال وجوبها عند الموت فاذ لم يكن حاملا عند الموت
وجب العدة بالاشهر لانه لا سمير محدوت الحمل بعد ذلك قال ابو الحسن رحمه الله العدة تنقض
كلها طاهرا كان عند الموت او غير طاهر والذي لا يستقي به العدة الحاد وهذا اصح لان شرط
الدخول تحت قوله تعالى واولات الاخوال اجلهن ان يمتحن حملهن فبما الحمل لا يكون طاهرا عند النكاح
قال ابو الحسن وان حلت التي عدها الحيف بعد الطلاق فلا حاد ثا فعدتها ان تقع حملها وان كانت
لاكثر من سنتين لان الاعتد بالحيض انما شرع لعرف براءة الرحم مع قيام الحمل لا يحصل بعرف براءة
الرحم فشرط وضع الحمل لانقضاء العدة وقال محمد رحمه الله اذ اقبلت بعد الطلاق ثم حلت بولده لاكثر
من سنتين حملنا امرها على انها تزوجت بعد انقضاء العدة جلا لا امرها على الصلاح فرفق بين المطلقة
اذ اقبلت بعد الطلاق وبين المتوفى عنها زوجها اذ اقبلت في العدة فان عده المتوفى عنها زوجها اذا
حلت بالاشهر والفراق ان المقصود من عدة الطلاق معرف براءة الرحم ووضع الحمل اذ لم يعرف
براءة الرحم فكان اعتباره اولى اما المقصود من عدة الوفاة ليس لعرف براءة الرحم الا نوي انها يجب قبل
الدخول واما المقصود منها اظهار النافس وفي حق هذا المقصود لا يتبادر واذ اقال زوج المعتدة
اخبرني ان عدها قد انتقضت وذلك في مدة لا يستقي في مثلها العدة لا يتقبل قوله وكذلك لا يتقبل

عشر ذكره في آخر باب العدة من شرح الكافي وفي بعض الروايات عن أبي يوسف رحمه الله انه اعتبر بان
الشعر وهو قول مالك رحمه الله وذكر شمس الائمة السرخسي رحمه الله في اول كتاب السير واما الكلام
فيظهر في اول ما يقع به الفرقه من اختلاف الفقهاء في الميث رحمه الله ذكر القدر في باب من الخيال
انحد البلوغ بالسن في العلام بما في عشرة سنة وفي الجاوبة سبع عشرة سنة عند أبي حنيفة رحمه الله في
العلام سبع عشرة سنة ومعناه انه طعن فيها وعن محمد انه قال بالسنة في العلام خمسة عشرة سنة وفي الجاوبة
سبع عشرة **الفصل الثاني والعشرون في طلاق المريض** واذ اطلق امرأه طلاقا
وجعيا ورثت مادامت في العدة ولو طلقها طلاقا بائنا او ثلاثا ثم ماتت وهي في العدة فكذلك عدتها تارث ولو
انقضت عدتها ثم ماتت لم تارث والحاصل ان الزوج بالطلاق في حال مرضه بقدر ابطال جهتها لانه تعدل لطل
الزوجية والزوجية من الوجه الذي هو متعلق الارث جهتها فيرد عليه ابطاله وذلك بانها الزوجية من الوجه
الذي هو متعلق الارث مادام امكان الابطال ما دام امكان العدة باقية فالامكان ثابت لان الشرع ورد
بما خبر على الطلاق الى وقت انقضاء العدة في كونه من الاحكام فكذلك في حق هذه الحكم اما بعد انقضاء العدة فاما
عن ثباته لان الشرع لم يرد بما خبر على الطلاق بعد انقضاء العدة في حق حكم ما فنزل الطلاق عمله وارتفع الحكم
من كل وجه فلهذا لا يثبت وهذا اذا اطلقها من غير سوء الظن فاما اذا اطلقها بسوء الظن فلا ميراث لها وكذلك
اذا وقعت الفرقة بمعنى من قبلها فلا ميراث لها لانها ما يقع النكاح في حق الارث مع وجود القاطع بمباعدة
لجهتها وقد وضعت بطلان جهتها بسوء الظن والطلاق وبمباعدة سبب الفرقة فعمل القاطع عمله وعن هذا انشا
ان امرأة العتق اذا اختارت نفسها في مرض الزوج وبثا الارث بعد الفرقة بسبب الضرر وذلك عند اصابة الفعل
توث لان الفرقة غير مضاف الى الزوج وبثا الارث بعد الفرقة بسبب الضرر وذلك عند اصابة الفعل
المية فاذا لم يوجد الفعل لا يبقى الميراث قال في الاصل الا ان يكون الاب امرأه لان ذلك لا يوجب
بثقل فعل الابن الى الارث في حق الفرقة كانه باسرت له وفي فتاوي أبي الليث رحمه الله اذا قالته لزوجها
طلعتي فطلقها ثلاثا وهي في العدة ورثت استحسانا لانها سالت الزوجة وهو طلعها ثلاثا فقد طلعها بغير
ا. رضاهما بل وحده المرض الذي يصير الزوج بالطلاق فيه او لا يصح من المريض بترعا به ان يكون صاحب
فراش قد اصناه المرض فاما الذي يجي ويذهب في حوائجه فليس بمريض ولا فراش وان كان يشكو مع ذلك
ولم يزد ذكر محبة رحمه الله وهكذا ذكر الحد وري في شرحه فلهذا شرط ان يكون صاحب فراش وبه
بعض مستأج يلج مأوى الهرجي ان علي قول هو لا من احد وجع البطن لا يكون مريضاً من الموت ولا يخلو
فيها منهم في معنى قوله واما الذي يجي ويذهب في حوائجه فليس بمريض ولا فراش وان كان يشكو مع ذلك
في البيت من مشيه الى الخلا واسأه ذلك قال مستأجنا اراد به الذهاب الى حوائجه خارج البيت حتى
ان علي قول مستأجنا اذا امكنه الذهاب الى حوائجه في البيت ولكن لا يمكنه الذهاب الى خارج البيت فهو
مريض وهو الصحيح وهذا الذي ذكرناه في حق الرجل فاما المرأة لا تحتاج الى الخروج من البيت في
حوائجها فلا يعتبر هذا الحد في جهتها ولكن اذا كانت بحيث لا يمكنها الصعود الى السطح فهي مريضة وقد ذكر
محمد رحمه الله في الاصل مستأجل نزل علي ان الشرط خوف الهلاك على طريق العلة لا كونه صاحب فراش
فانه قال اذا خرج الرجل للنقص او الرجم فهو في حكم المريض وكذلك اذا بارز وخرج عن الصف فهو في حكم
المريض ولو كان محصورا او محسورا في حقل او قنطرة او وفاقا في صيد القتال فهو في حكم الصحيح لان
الهلاك غالب في الذي اخرج للقتال او خرج للعدا وليس لبال في الجحش والواقعة في صف القتال
والرأة في حالة الطلق في حكم المريض وان لم يكن صاحب فراش لان التلف في هذه الحالة غالب وذكر القدر
رحمه الله اذا نزل في مسبة او دكب سقيمة فهو في حكم الصحيح لان الهلاك في جهتها ليس بغالب واذا

اخذ السبع بنيه او انكسرت السقيمة ونقي على لوح فهو في حكم المريض في باب الهلاك في جهتها غالب وفي
الجامع الصغير ايضا ما يدل على ان الشرط خوف الهلاك على طريق العلة فانه قال في المسلول والتعدد للزوج
ما دام يزاد ما به فهو في حكم المريض لانه ما دام يزاد ما به من العلة فالغالب ان اخره الموت وان
صار ما لا يزاد فهو عتلة الصحيح لانه لا يخاف منه الهلاك وكذلك الموت على هذه اوجه اخذ بعض
المستأج وبه كان يفتي الصدر الكبير وهناك الائمة والصدور الشهيد حسام الدين رحمه الله ومن المستأج
من قال اذا اخرج للرجم فهو في حكم المريض واذا اخرج للنقص فهو في حكم الصحيح وفي المستأج بوسلطان
عن أبي يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله ان المبارز طلاقه كطلاق الصحيح وهو خلاف ما ذكرنا في مسائل الاصل
في كل موضع صار في حكم المريض وطلعتها وماتت وهي في العدة ورثت ماتت بهذه الجهة او بجهة اخرى هكذا
ذكر في الجامع الصغير لانه لما ثبت له حكم الموت صار الموت الواقع عتية وعقيب سبب اخر مضافا اليها
كالموت الواقع عتية جرحين متالحين لحصول الزهوق واذا كان على العتية والتراخي ولهذا قال
في الاصل المريض الذي هو صاحب فراش اذا اطلق امرأته ثلاثا ثم قتل امراة او اذا قال للرجل لامرأة
في مرضه فذكت طلعها ثلاثا في مرضي او قال جامعة امرأتي او قال امية امرأتي او قال تزوجها بغير
سوء او قال كان بيننا رضاع قبل النكاح او قال تزوجها في العدة وانكوت المرأة ذلك كانت منه ولها الميراث
ان ماتت وهي في العدة اما اذا قال لطلعتي فلا في صحي فلا في العدة فلا في الميراث ولا في الاسناد واليخالة
الصحة ولم يصدق في دعوى الاسناد صحتها لجهتها في الميراث في الاقوال اربا لطلاق في المرض واما اذا
قال فقلت في الصحة فلا لا يصدق في دعوى الاسناد لما ذكرنا في الاقوال اربا لطلاق في المرض واما اذا
في المرض واما اذا قال كان بيننا رضاع او قال تزوجها في العدة فلا في العدة فلا في الميراث من الاصل الاثر
بنشاد النكاح من الزوج جعل النكاح في الحال على ما عرفت في كتاب النكاح واذا مات الرجل فماتت
امراة فلا تطلق ثلاثا في مرض موته وماتت ولها في العدة والميراث وقالت المؤلفة طلعك في صحة
ولاميراثك فالقول قولها لان الظاهر انها لا ينهاه عن بيعها النكاح بعد الموت في حق الميراث
والنكاح كان ثابتا والظاهر في الثابت البقاء وكان الظاهر انها لا ينهاه عن بيعها النكاح بعد الموت في حق الميراث
الرجل بعد موته فذكت اعتقت قبل ان يموت زوجها ولي الميراث وقالت المؤلفة لا بل اعتقت بعد موته
او قالت امرأة مسلمة وهي يتو دية او نصرانية بعد موته اسلمت قبل موته وقالت المؤلفة لا بل اسلمت بعد
موته فالقول قول المؤلفة لان هناك الظاهر انها لا ينهاه عن بيعها النكاح بعد الموت في حق الميراث
في العوارض ان يقال حدوها الى حرمها ظاهرا مائضا خلافا واذا اطلق امرأته ثلاثا في مرض موته وماتت
وهي تقول لم تنقض عدتي قبل قولها مع اليقين وان نظروا في المدة لا ينهاه عن بيعها النكاح بعد الموت في حق الميراث
العدة تطلق فاذا احدثت الميراث وان نكحت فلا ميراث لها كما لو اقوت ما تنقض العدة ثم انكوت
الاقتناء وان لم تنقل شيئا ولكنها تزوجت بزوج اخر في مدة تنقض في مثلها العدة ثم قالته لم تنقض عدتي من
الاول فانه لا يصدق على الثاني وفي امرأة الثاني ولا ميراث لها من الاول وجعل امة على الزوج
انوارها ما تنقض عدتها دالة ولو لم تزوج ولكنها قالته انيت من الحيض واعدت بثلاثة اشهر ثم مات
الزوج وحرمت عن الميراث ثم تزوجت بعد ذلك بزوج وجأت بولد وحاصرت فلها الميراث من الاول والنكاح
ه. الاخر فاسد ولو جأت الزوجة من المرأة في مرضها او في حال طلعها برده ورث الزوج منها لان حق الزوج
سقط ماله في مرضها كان حق الميراث يتعلق بماله في مرضه فكما يقع الزوج عن ابطال جهتها بوعدها
اطاله في جهتها فكذلك بوعدها المرأة ابطالها في حق الزوج وبقي النكاح في حق ميراثه عنها فان قيل كيف
يكن ابقاء النكاح مع الردة والردة تنافي النكاح فلما الردة تنافي الحل اما لا تنافي الميراث فان المسلم

119
والعشرون في مسائل الرجعة اذا اراد ان يراجع امراته فالاصح ان يراجعها بالتول لان رجعة

الرجعة بالتول متفق عليها وصحة الرجعة بالفعل مختلف فيها وليست بان يعلمها بالرجعة كمالا في المعصية فانها
رما تزوج اذا انقضت عدتها بغير رجعة في المعصية والجماع في العدة رجعة اذ لو لم يحل ذلك رجعة
لظهر في الاخرة انه وظلها حراما لا ينعان انقضا العدة من وقت الطلاق والتخوف عن ذلك ممكن بان يحل
ذلك من الزوج دليل استنباط الملك واذا اظن الكلام في الجماع ظهر الكلام في التقبيل واللمس بشهوة والنظر
الي لشهوة لان هذه الاشياء من دواعي الجماع فيكون حكمها حكم الجماع وقيد شيخ الاسلام رجعة الله النظر
بالنظر الي داخل الزوج والنظر الي وبعدها موضع الجماع منتهى لئلا يكون رجعة في قباس قول ابي حنيفة
رجعة الله هكذا ذكره الدوري لان هذه السلسلة عندنا لا تجري مجرى الرجوع الا ترى ان الوطى فيه لا يوجب الحد
عنده وفي نوادر بن رستم عن محمد بن رجعة الله ان النظر الي الذي لم يمس بوجعة واذا اظن بالملقة طلاقا
رجعيا فقد قيل انه ليس بوجعة واليهما اشار القدوري في كتابه وفي بعض الكتب ليس له ان يمسها بها ولا يمس
بها ليس بوجعة وليس لها ان تخرج بنفسها ايضا المستور وما دونه سواء لان المص الحرام لم يمسها طلاق قال
الله تعالى والقد والله ربكم لا تخرجوهن من بيوتهن الا بوجعة رجعة الله في الطلاق اما اذا
طلق امراته واحدة تلك الرجعة لا يحل لها ان تنسا زوجها قاله ليس ذلك من قبل انه غير زوج وهو
زوج وهو عتلة المحرم ولكن الله تعالى قال لا تخرجوهن من بيوتهن ولا تخرجن الا بوجعة وفي المجدد عن ابي حنيفة
رجعة الله ان كان الزوج طلقها طلاقا ملكا الرجعة تخرج بها زوجها رجعة معه فله ان يراجعها الا بوجعة بالملقة
ويكره ان يراجعها مخدرة اذ لم يرد الرجعة وكذلك يكره التقبيل واللمس بغير شهوة ولا بوجعة لان
بشبهتي يصير مزاجها لها فاما اذا لم يكن من قصد الرجعة فطلعتا من ساعة فتودي الي توطئ العدة عليها
وذلك معنى عنه وان كانت المرأة فتلته بشهوة او لمسة بشهوة او نظرا الي فرجة بشهوة فان كان ذلك يمكن
من الزوج فهو رجعة ومعنى تلك الرجعة هنا ان الزوج علم بذلك منها فتزكها حتى تغتسل ذلك وان غفل
اختلعا لا يمكن من الزوج ذكر شمس الائمة السرخسي وشيخ الاسلام حواضر زاده ان علي قول ابي حنيفة
ومحمد رجعتا الله يصير مزاجها خلافا لابي يوسف رجعة الله وذكر شمس الائمة الحلواني ان علي قول ابي حنيفة يصير
مزاجها وعن محمد روايات والظاهر من قول ابي يوسف انه مع قول ابي حنيفة ثم انما ثبتت الرجعة بغيرها اذا
انقض الزوج انها فعلت ذلك بشهوة فان انكر الزوج ذلك قال محمد بن ساعدة في نوادره عن محمد رجعة الله لو
شهد الشهود علي الفيلة واللمس بشهوة لا تفيل شهدهم بالشهوة عيب لا يجوز الشهادة عليها وذكر في كتاب
الجامع ان الشهادة علي اللبس والتقبيل بشهوة حائزة وفي القدوري ان فعل المرأة لا يثبت بالرجعة عند
محمد وفي نوادر بن ساعدة ان فعلها رجعة اذ افسدت بها الزوج في الشهوة او مات الزوج وصدة بها ورجعة الزوج
فصار عن محمد رجعة الله روايات كذا ذكر شمس الائمة الحلواني قال في نوادر بن ساعدة وكذلك قبله وهو
ناهم او معنوه ثم ماتت وصدة بها الورثة في الشهوة وعن ابي يوسف رجعة الله في الاساءة ان المرأة اذ لمسة
بشهوة واخذ الزوج انها فعلت بشهوة فان ابا حنيفة رجعة الله قال هذه رجعة وان نظرت الي فرجة بشهوة
فان لا احفظها قول لا وهو في القياس مثل ذلك ولكن هذه افاحش فيجب لا يكون رجعة ولو اشدت وهي كرهه
ثم تزكها عليه فهو رجعة وفي نوادر هشام عن محمد رجعة الله اذا قال لامراته اذا اجامعتك فانت طالق فاجامعا
قال ابو يوسف رجعة الله اذا اخرج ذكره ثم ادخل فهو رجعة اذ تزوج الرجل المطلقة طلاقا رجعتا يصير
مراجعا لها قال الصدر الشهيد في الباب الاول من واقعاته هو المختار لان العمل بحقيقة التزوج ان لم
يكن لكن العمل بمخارجه بان جعل مخارضا عن الرجعة وكنت في المسير اذا علي قول محمد يصير مزاجها وعلي قول

اي يوسف يصير مزاجها قال المطلقة طلاقا رجعتا استعدي كائنت وقال استعدي امراتي فان توي الرجعة يصير
مزاجها وان توي في حكم الميراث وغيره او لم يكن له نية لا يصير مزاجها في هذا الموضع ايضا وفي فتاوي
الاصول اطلق امراته طلاقا رجعتا وقالت زدت في مهرك لا يصح لان الزيادة مجهولة ولو قال راجعتك
بمهر الف درهم ان قبلت المرأة ذلك صح وما لا فلا لان هذه زيادة في المهر فيشترط فيه لفظ هذا بقوله
بالمهر والمهر قال في الجامع الصغير واذا اطلق امراته وهي حامل او ولدت منه وقال لم اجمعا فله
عليها الرجعة لانه قضيتا بكتاب النسب منه وثبات النسب منه دليل وجود الوطى منه فثبت الوطى منه حكما
بدليل شرعي اذ اوجب الوطى منه تاكد الملك في البضع والملك المتأكد في البضع لا يبطل بنسب الطلاق فيثبت
الرجعة وقول محمد رجعة الله في الكتاب او ولدت منه معناه ولدت منه قبل الطلاق اما لو ولدت منه
بعد الطلاق تنقضي العدة بالولادة فلا يصح الرجعة **الفصل الرابع والعشرون**
في الايلاء والايلاء هو اليمين علي ترك وطى المنكوحة اربعة اشهر فضاها لان كتاب الله تعالى في
اربعة اشهر حتى لو عتد بيمينه علي ترك وطى المنكوحة اقل من اربعة اشهر لا يكون الايلاء يكون بينا وانه
علي وعين احدهما ان يكون باسم الله تعالى وانه يمين بالله تعالى لان صورة اليمين بالله تعالى قوله
وانه لا افعل كذا او صورة الايلاء اذا كان الايلاء باسم من اسم الله تعالى ان يقول لامراته والله لا
اترك اربعة اشهر والثاني ان يكون بطلاق او عتاق او ما استهته وانه يمين بالطلاق والعتاق لان
صورة اليمين بالطلاق والعتاق ان فعلت كذا وامرته ثلاثة طالق ان فعلت كذا فعتقتي فلان جروص
الايلاء اذا كان الايلاء بطلاق او عتاق ان يقول لامرته ان تركتك فعتقتي فامراي
فلا طالق وحكم الايلاء ان احدهما يتعلق بالحنث بان يمينها في مدة الايلاء وهو لزوم الكفارة ان
كان بالايلاء باسم من اسم الله تعالى ولزوم ما يحل حراما ان كان الايلاء بغير الله تعالى والثاني يتعلق بالبر
فان لم يبرها حتى مضت مدة الايلاء هو وقوع تطلقة باينة قاله يوافق سائر الايمان في حكم الحنث وهو
وجوب الكفارة لوجوه الملوك عليه وهو القديان ان كان الايلاء بالله ولزوم ما صار حراما اعلي الملوك
عليه وهو الطلاق او العتاق ان كان الايلاء بالطلاق او العتاق وتعالف سائر الايمان في حكم البرهان
في سائر الايمان لا يلزمه بالبرهان وفي الايلاء يلزمه بالبرهان باينة وما رتق بيا الايلاء في حق حكم البر
كانه قال ان عتقت اربعة اشهر ولم اترك فانت طالق تطلقة باينة عتقت ذلك بقوله تعالى وان عتقوا
الطلاق فان الله سمع علم جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال عن عتقت معنى اربعة اشهر
وهكذا نقل عن بن مسعود وابن عباس وابن عمر رضي الله عنهم اجمعين انهم قالوا عتقة الطلاق معنى
اربعة اشهر قال القدوري ولا يكون الايلاء بالحنث علي الجماع في الزوج خاصة لان الايلاء انما صار طلاقا
بواسطة الظلم لئلا يفسد المسقى وحنثا في الجماع في الرجوع وروي عن محمد اذا حلفت لا يمس جلدك لا يكون
الايلاء بحنث بغير الجماع والا يلا بما يوقعت الحنث فيه علي الجماع زاد في البتالي الا ان توي الجماع وكذلك
اذا قال والله لا اسك لا يكون الايلاء في البتالي الا ان توي الجماع وفي الفتاوي اذا قال والله ليس
بشيء بزوجك فهو مولي وقال محمد رجعة الله اذا قال ان اجتمع راسي ورأسك وعيني به الجماع فهو مولي وان
لم يمس الجماع فليس مولي وله ان يجمعا بغير اجتماع علي الفرائض ولا يجمع راسها عليه ولو اجتمعا علي شيء
واجتمع راسها من غير جراح حنث في يمينه وفي فتاوي ابي الليث رجعة الله اذا قال لامراته اكرما بوحسب
فانت طالق فان لم يكن له نية فهو مولي لان اليمين علي الجماع وقت عرفا وان توي التورم فهو ليس بمولي
ويستعدي المناجعة ان صاحبتها حنث في يمينه وان لم يجمعا وبدون المضحية لا حنث وان قال لامرته
اكرما بوحسب ما نود حول اكرم ما عزمست بطلاق هل ينعقد هذا النكاح الا يفتي لو تركها اربعة اشهر

وما في به حب وما في دخول به او رد هل يقع عليها الطلاق حكم الايلا والحواب انه لا يقع الايلا لا
يكن حل حصة حسم على الدخول هنا لا قال دخول افودم فيعلم ضرورة انه لم يرد بقوله حسم الدخول وانما
ازاد به المصاحفة فقد ادخل كلمة ما من قوله حسم وبين قوله دخول او رد فكأن المراد احدهما فان كان
المراد احدهما حقيقة المصاحفة لا يستفاد لان الايلا هو اليهن على ترك وطئ المنكوحة لا اليهن على تركه بطلان
الفعل فلا يقع الايلا الشك اذا قال لامرأته بالفسخ اكرار اكون ما لك سال كود كود وهو جلاله
بحواهم من حرام ما من دون محبة كد حوا الله الست اكر من حرام ما اروت سوكه محبة
كوده ما سدرن بروي حوا لم تشد اكرار بعد كد سستن حوا ما سده محبة كوده ما سدرن حوا حكم الايلا لان
الزوج في هذه الصورة صار موليا عند اي حبيبة ومحمد رجها الله اصل المسئلة اذا قال لامرأته ان
ترينك فكل ملوك املاكه فيما استقبل فهو حرا وكل امرأة اتزوجها فهي طالق يكون موليا عند ما وعده اي
يوسف لا يكون موليا لانه لا يلزمه ما لعنوا في شي وبعد العزوبة يمكن ان يتزوج المصاحف والطلاق عن
نفسه بان لا يترك ملوكا بعده ولا يتزوج امرأة ولما ان لا يتكلم من قولها ان لا يبين بليته فيكون موليا
كما لو قال ان ترينك فهذا العبد حرا ان دخل البدر وهذا لان الانسان يمتنع عن التزام اليهن بالطلاق
والعتاق كما يمتنع عن التزام موجب اليهن لان اليهن اذا التزم الانسان بخلاف الي ان يمتنع من خصم الشوط
للا يقع الطلاق والعتاق فيكون خوف الوعد يكون مانعا له عن الزمان وهذا في قوله كل ملوك املاكه
فيما استقبل حوا لان المملك في المستقبل قد يحصل له من غير صيغة بالمرات قال وقال ابو حنيفة
ومحمد رجها الله اذا قال ان ترينك فخذني حوا فهو مولى وروي عن ابي يوسف رجحه الله انه لا يكون
موليا فانه يمكنه فربما في المدة من غير شي يلزمه بان يبيع العبد وجه ظاهرا والرواية انه لا يمكن فربما
الا يمتنع يلزمه فيكون موليا ولا يعتبر نكته من البيع لان البيع لا يمتنع به وحده وربما لا يمتنع في المدة
مستثرا فيستثريه منه وان آلي من امرأته المدخول بها ولم يفرقها حتى مضت اربعة اشهر وباشته
تظليته وجب عليها العدة ثم مضت اربعة اشهر اخرى ولم يفرقها وهي في العدة بان امته طهرها لا يقع
عليها نظليته اخرى عند غامة المستباح والمية سال الكرخي رجحه الله والمية اشار محمد في الجامع في باب
اليمن في الايلا على هذا بما دون الاخرى وقال بعض مستأجنا يقع عليها نظليته اخرى واجتمعوا على
انه لو تزوجها بعد ما باشته منه مضت اربعة اشهر ثم مضت اربعة اشهر اخرى من غير فريان انه يقع عليها
نظليته اخرى وكذلك في الفكرة الثالثة واجمعوا على انها لو فادت المية بعد الزوج الثاني مضت
اربعة اشهر من غير فريانه ان لا يقع عليها نظليته اخرى رجحه الله قول بعض المستأج ان بعد وقوع الطلاق
حكم الايلا الايلا باق الا في ان لو تزوجها ثم مضت اربعة اشهر من غير فريان انه يقع عليها نظليته
اخرى حكم الايلا لا يجاع فاد مضت اربعة اشهر بعد ذلك فقد مضت مدة الايلا حال قيام الايلا وان
يوجب وقوع الطلاق ولو لم يقع الطلاق اما لا يقع لقيام البيونة في المحل الا ان قيام البيونة لا
يمنع وقوع الطلاق حكم الايلا الا في ان لو آلي منها ثم ابانها بتظليته ثم مضت مدة الايلا وهي معدة
ينبغي عليها نظليته حكم الايلا وجه قول عامة المستأج انها لما باشته ما لا يلازمة محتاج الي استيفاء مدة
الايلا عليها والمبنة ليست محل لا يلا فلا تكون محلا لاستيفاء المدة لان استيفاء المدة الايلا
يعتبر باستيفاء الايلا لان المدة اثر في ابتاع الطلاق كما لا يلا فلا خلاف ما اذا آلي منها ابانها لان
هناك انعقدت المدة من وقت الايلا وقع الشك في ابطالها بالبيونة ان امكن ابطالها من حيث ان الكلع
يتم من وجه فلا يبطل بالشك على ان المدة انما تستأنف ليقع الطلاق بمضيها دفع لظلم الزوج يمنع خفي في هذه
المدة وبعد البيونة لم يبق لها حق فكل الزوج في الجماع فلا يتحقق الظلم فلا حاجة الي استيفاء المدة فلم

الفصل الخامس والعشرون في اللعان

مفتد المدة الثانية فلا يقع الطلاق **الفصل الخامس والعشرون في اللعان** يجب ان
يعلم بان اللعان مشروع فيا بين الاواح تحت شجرة لقوله تعالى والعن يومون او واجهم الاية وما وري
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا عن بين العجلاي وبين امرأة وبين هلاله من امية وبين امرأة وسببه
قدن الرجل امرأته بالزنا وصورة ما قال محمد رجحه الله في الاصل ان بيده العاض بالزوج فيقول له قم
والعن فيقوم الرجل فيقول اربع مرات استهد بالله اني لصادق فيما رميته من الزنا ويقول في الخامسة
لعنة الله عليه ان كنت كاذبا فيما رميته من الزنا ثم تقوم المرأة وتقول اربع مرات استهد بالله انك كاذب
فيما رمتني من الزنا وتقول في الخامسة لعنة الله عليها ان كان صادقا فيما رمتني به من الزنا وهذا
الترتيب استقيد من كتاب الله تعالى ومحمد رجحه الله ذكر قياما عند اللعان وانه ليس بامر لازم الا في
ان كتاب الله تعالى لم يفتقر من له وعن ابي حنيفة رجحه الله انه يحتاج الى لفظ المواجهة وهو ان يقول فيما
رمتك من الزنا لانه اذا ذكر بلفظة المعاقبة يمكن فيه شبهة واحتمال وقال ابو الحسن الكرخي رجحه الله
اذا ذكر بلفظة المعاقبة وأشار كني لان الاشارة ينقطع الاحتمال وفي الفتاوى اذا رمتها بالزنا ولفي
الولد ذكر في اللعان وفي كتاب العدل ان التعق يؤلف يقول استهد بالله اني لصادق فيما رميته من لعي
الولد وكذا في جانب المرأة واهله عند ما من كان من اهل الشهادة حتى ان اللعان لا يجري بين الزوجين
عندنا اذا كانا محمدين في العدة او احدهما او كانا زقيقين او مجنونين او احدهما كافرا او اياهما
اخرين او احدهما او صبيتين او احدهما وفيما عدا ذلك تجري اللعان وحكمه حزمة الاستماع اذا فرغا
من اللعان من غير حكم القاضي حتى ان بعد التلاعن لا يحل لاحدهما الاستماع بصاحبه لقول عليه محمد رجحه
الله في السقي لان العدة لا تثبت الا بقضا القاضي بالفرقة بينهما وانما تثبت هذه الحزمة بنفس اللعان
بالحديث قال النبي صلى الله عليه وسلم المتلاعنان لا يجتمعا ادا في اباحة الاستماع اجتماع فيحرم
الاستماع وانما يوقف وقوع العدة الحزمة بينهما على قضا القاضي لحديث العجلاي كذبت عليها رسول
الله ان اسكنها فاني طالق ثلاثا ولم يترك عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم مع الله ولو كانت العدة تقع
لسبب اللعان لا يكره وعن عور رضي الله عنه انه سئل عن البيعة بين المتلاعنين فقال العدة بين بينهما
تزعان اللعان ثم العلماء اختلفوا في صفة الحزمة التي تثبت بينهما بنفس اللعان قال ابو حنيفة ومحمد رجحه
الله تثبت حزمة موقفة الي غاية تكذيب احدهما بنفسه وقال ابو يوسف رجحه الله شبهة حزمة موقفة
مثل حزمة الوضاع والصهرية وقرة الخلاف يظهر فيها اذا كذب المتلاعن نفسه بعد ما نطق القاضي بها
ثم اراد ان يتزوجها قال ابو حنيفة ومحمد رجحه الله له ان يتزوجها وقال ابو يوسف وروى ليس له
ان يتزوجها حتى ابي يوسف وروى قوله صلى الله عليه وسلم المتلاعنان لا يجتمعا ادا حجة الي حنيفة
ومحمد ان الثابت بالنس اللعان بين الزوجين والثابت بالاجماع اصل الحزمة الموقفة فقد اشبه الزنا
على النفس والاجماع وانه لا يجوز والمعنى ان اللعان غير موضوع للفرقة وانما حكم بالفرقة لغوات الاسال
بالمعروف من حجة الزوج وعين الترخ بالاحسان وقيام القاضي مقامه عند امتناعه عن الترخ بالاحصا
ومثله ان يكون طلاقا لان فعل القاضي بنبأه كفعله بنفسه واثبت انه طلاق والحزمة الواقعة
بالطلاق لانها والحديث لا حجة له فيه لان النبي صلى الله عليه وسلم بين اجتماع المتلاعنين وحقيقة هذا
الامر لم يكن مستغلا باللعان ومجازه لمن نفي اللعان في حجة حكما وعندنا لا يجتمعان ما بقي اللعان بينهما
حكما وانما يجتمعان اذا زال اللعان حكما لا كذاب لانه وجب عليه حدة العدة بالكذبة نفسه ومن ضرر
طلان اللعان ولو كذب نفسه وجب الحد ولو صدقته المرأة فلا حد ولا لعان ثم اذا فرغا من اللعان
نطق القاضي بينهما ولزم الولد لأمه وروي عن ابي يوسف ان القاضي يترك بينهما ويقول الزمة أمته

واخرجته من نسب الوالد لانه ليس من ضرورة اللعان وبالمقرب في معنى النسب كما بعد موت الولد يترك
بينهما ولا ينفى نسب الولد فلا بد ان يصير القاضي ينفي الولد لهذا وكل نسب ثبت باقرار او بطريق الحكم لا
ينفي بعد ذلك اللعان اما اذا ثبت باقراره فلا انكار بعد الاقرار غير مسجوع واما اذا ثبت من طريق
الحكم بينهما روي عن ابي يوسف في رجل مات امرأة بولد فتعاه فلم يلعنها حتى قد مات اخي بالولد فجد
ثبت نسب الولد ولا ينفى بعد ذلك لانه لما ماتت قد ماتت فحكم بكنهه وكذلك حكم ببنات النسب والنسب
المكتمل به لا ينفى ولو نفي ولد زوجته وهما من اللعان بينهما لا ينفى لان الميثم للنسب وهو الزناش قائم
والقطع باللعان فاذا استنع اللعان انعدم الناطع فيثبت النسب وكذلك لو كان العلوق في حاله المأ
بينهما ثم صار حاله يلعن ان كان كانه المرأة امة او كانه حالة العلوق فاعتقت او اسلمت فلا يلعن
بلان ولا ينفى نسب الولد لان ثبت النسب وقت العلوق كان على وجه لا يمكن قطعه ولا يابطه فلا ينعين
هذا الحكم بعد ذلك ولو نفي ولد زوجته قصد منه فلاحول ولا لعان وهو اسما لا يصدق ان على النفي اما لانه
واللعان لمكان التصديق واما لا يصدق ان على نفي النسب الولد فلان نسب الولد قد ثبتت حكم الزناش
والناطع هو اللعان واللعان ممنوع **في آخر** يجب ان يعلم ان ولد الملاعنة في حق بعض الاحكام
الحق بالنسب حتى قالوا سبادة ولد الملاعنة لاني لا تعال وكذلك شهادة الرجل لولد الملاعنة لا تقبل
وكذلك لو وضع الرجل زكوة ماله في ولد الملاعنة او وضع ولد الملاعنة زكوة له في ابيه لا يجوز
وكذلك لو كان لولد الملاعنة ابن وللزوج بنت من امرأة اخرى فتزوج هذا الابن تلك البنت او كان
ولد الملاعنة بنتا وللزوج ابن من امرأة اخرى فتزوج ذلك الابن هذه البنت لا يجوز وكذلك اذا
ادعى انسان هذا الولد لا يصح وان صدقته الولد في ذلك وفي حق بعض الاحكام الحق بالاجاب حتى قال
لا يثبت كل واحد منهما من صاحبه ولا يثبت كل واحد منهما النسبة على صاحبه واختلفت عبارة المسأخ
في ذلك فعبارة بعضهم ان نسب هذا الولد كان ثابتا من الزوج لانه ولد على فراشه وقد قال صلى الله
عليه وسلم الولد للفراس وتعلق به احكام منها استناع قبول الشهادة وهذا امر عليه وسبحة حرمة وضع الزكوة
وحرمة المناكحة وهذه الاحكام مبدل عليه ايضا ان هو حق الشرع ومنها فساد دعوة الغير وهذا امر
حق الولد حتى لا يشبهه نسبها ومنها استحقاق الارث والنسبة من الجانبين وذلك امر عليه فهو بهذا
القدور واللعان يريد ابطال هذه الاحكام فلا يقدّر على ابطال ما عليه وما هو حق الشرع وما هو حق
الولد وفي استناع قبول الشهادة وحرمة وضع الزكوة وحرمة المناكحة وفساد دعوة الغير الولد فاما
استحقاق الارث والنسبة كما هو عليه فهو له وبطلان ما له لم يبطل ما عليه ضرورة ان النسب لا
يثبت من احد الجانبين وعبارة بعضهم ان نسب هذا الولد كان ثابتا من الزوج تعلق بها احكام وهو
استناع قبول الشهادة وحرمة وضع الزكوة وفساد دعوة الغير الولد وباللعان انقطع نسب الولد في
بعض الاحكام باجماع الامة والحق في حقه بالاجاب وهو الارث واستحقاق النسبة وفي النسب في
حق بعض الاحكام وهو فساد دعوة الغير باجماع الامة وفي استناع قبول الشهادة وحرمة وضع الزكوة
وحرمة المناكحة فتبين ان هذه الاحكام نظير الارث والنسبة فيلحق في حق هذه الاحكام بالارث
او نظير فساد دعوة الغير ونسبه فيلحق في هذه الاحكام بالنسب فتقول هذه الاحكام نظير فساد
دعوة الغير لا نظير النسبة والارث لان فساد دعوة الغير من الاحكام المختصة بالنسب بحيث لا ينفك
النسب عنه كمال فانه لا يقصور ان يكون الولد ثابتا بالنسب من انسان وصح دعوة غيره لنسب الولد فاما
النسبة والميراث ليس من الاحكام المختصة بالنسب بحيث لا ينفك النسب عنه كمال بل ينفك فان
الارث اذا كان حرا والابن اذا كان الارث مسلما والابن كافر لا يجري الارث بينهما ولا يستحق

احدا النسبة على صاحبه قلنا واستناع قبول الشهادة وحرمة وضع الزكوة الى اخره من الاحكام المختصة
بالنسب بحيث لا ينفك النسب عنه كمال فكانت هذه الاحكام ملحقه بفساد دعوة الغير والنسبة باللعان
لم ينفى فساد دعوة الغير ولا ينفى في حق هذه الاحكام والله الموفق **الفصل السادس**
والعشرون في المتفرقات اذا قال ان فعلت كذا فخلال الله علي حرام ثم قال
ان فعلت كذا فخلال الله علي حرام و ذكر فعلا اخر ثم فعل احد الفعلين حتى وقع الطلاق على امراته
ثم فعل الفعل الاخر وفي في العدة هل يقع طلاق اخر عليها حكم اليمين فتدقيل ان لا يقع لان فساد قوله ان فعلت
كذا فخلال الله علي حرام ان فعلت كذا فامرأة طالق تطليقة باينة فاذا فعل الفعل الاول بانه منه امراته
كانه قال عدم مباشر الفعل الاول امراته طالق تطليقة باينة فتعد مباشرة الفعل الثاني بصرفا بلا
ايضا امراته طالق تطليقة باينة ومن قال لامرأة انت طالق وله امرأة مائة لا يقع عليها الطلاق لانه
او وقع الطلاق على امرأة مصانفة اليه على الاطلاق والمبانة لا تنضاف اليه على الاطلاق ومنهم من قال يقع
عليها طلاق اخر وهو الاظهر والاشبه والوجه في ذلك ان المأزول عند الشرط عين ما تعلق بالشرط لا
شي اخره المعلق بالشرط كلام صحيح يقع به الطلاق فان الزوج لو قال وقت مباشرة اليمين امراته طالق
او قال خلل الله علي حرام يقع الطلاق على امراته فتعد مباشرة الفعل الثاني بقول كلام صحيح يقع الطلاق
الاخرى الى ما ذكرنا قبل هذا ان من قال لامرأة وهو صحيح انت طالق يوم الجمعة فجا يوم الجمعة وهو محمول
فانه يقع الطلاق ولو قال لها هو محمول انت طالق لا يقع الطلاق ولكن قيل بان المصانف كلام صحيح يقع الطلاق
فيجعل المرسل كلاما صحيحا كانه ارسل وهو صحيح اليس ان يقع الطلاق فكذلك يجعل المرسل كلاما صحيحا يقع به
الطلاق كما تعلق فكذلك في مسيلتنا جعل المأزول عند وجود الفعل الثاني كلاما صحيحا يقع به الطلاق فلهذا
يقع طلاق اخر قال محمد رحمه الله في الجامع حرم تزوج مكاتبة بادن سيد فاعلى حاربه فبقيها فلم يبقض للمكاتبة
الجارية حتى تزوجها من رجها على مائة درهم جاز النكاح فان طلق الزوج المكاتبة او لا لم يطلق الامة
وقع الطلاق على المكاتبة ولا يقع على الامة لان بطلاق المكاتبة سقطت الامة وغاد نصبتها الى الزوج بنفس
طلاق ومن ملك شيئا من امراته بفساد النكاح ففسد نكاح الامة قبل ورود الطلاق عليها فلم يطل
طلاقها وبطل جميع مهر الامة عن الزوج وكان ينفى ان يبطل نصف صداقتها لا غير لان العزقة من الامة
ومن الزوج جاز من جهة الزوج قبل الدخول بها لان هذه العزقة اتممت بسبب طلاق المكاتبة وطلبا
لان من قبل الزوج والعزقة من جاز من جهة الزوج قبل الدخول بها باي سبب كانت فسقطت نصف الصداقة
لا غير اما اذا وقعت بالنسبة من كل وجه فانهما يوجب سقوط كل الصداقة الا ان يكون غير الاب والجد اذا
زوج الصغير امرأة ثم بلغ قبل الدخول بالمرأة وفسخ النكاح بخيار البلوغ فانه يبطل كل المهر وان جاز
العزقة من قبل الزوج قبل الدخول بها لانها جازت بما هو فسخ من كل وجه قلنا والعزقة في مسيلتنا وقعت
بما هو فسخ من كل وجه لانه لا يمكن ان يجعل هذه العزقة بالطلاق لانه لم يوجد الطلاق لفظا ولا حكما اما
لفظا فظاهر واما حكما فلان حكم الطلاق الحرمة اما حقيقة او غليظة ولم يثبت بملك الزوج امراته لحرمة
حقيقة ولا حرمة غليظة وانما لا يجل للزوج وطى الجارية في مسيلتنا للشرع لا للعزقة وان تعدد ان يجعل
هذه العزقة محالها على الطلاق حقيقة وحكما كان محالها على النسخ وهذا كما قلنا فبمن اشترى منكوبة
قبل الدخول بها انه ليستقر الصداق كله والعزقة جازت من قبل الزوج لان فساد نكاح الزوج حكم معلق
بملك وكل حكم معلق بالملك فانه محال به على قبول المشتري لا على إيجاب النكاح كالعبد اذا كان بين يمين
باع احدهما نصيبه من ثوب العبد والمشتري موسر فان الساتك يضمن المشتري نصيبه لا المتابع فان
عنى الزبيب معلق بالملك فاصنف الى قبول المشتري كذا في مسيلة النكاح مع هذا سقط كل الصداقة وانما

بإطلاق امرأته قال قبله في شهادته أن إن له عليه الف درهم فالزومة النافذة الالف على قوله
أي يوسف رجة الله تحت وعلي قولنا لا يحث قال وكذلك لو قال كان له علي الف فقطه وكذلك لو قال
كان له علي الف فقطه ينهنا يحل أن يكون بينا أن هذا الفصل على الخلاف ويحل أن يكون تبرعا على قوله
بمخاصة فزانية في المستقي عن أبي يوسف أن المدعي عليه أن كان حرم أصل الدين فقال لم يكن عليه
شي وإقام المدعي بيعة على الدين طلعت امرأة المدعي عليه وإن قال كان له علي الف فوفيته لم تطلق
المرأة وبني المستقي أيضا عن أبي يوسف رجة الله رجل طلق بطلاق امرأة علي دار في يديه امرأة فأما
الرجل البيعة أن الدار دارة وقضى النافذ بالدار للمدعي فإن الزوج تحت وتطلق امرأة في النفا
وإن كان الزوج أفر فقال قد كانت لفلان إلا أني اشتريتها منه فإن فلانا بطلت بالله ما بعته منه فإن
حلت بقي بملكه والزوج صدق في بيته ولا تطلق امرأة قال المزني هذا مخالف للماجهوني وبأدعشاً
قال سألت محمد رجة الله عن رجل أذنت عليه امرأة أنها امرأة طلق الرجل بطلاق امرأة له أخري
ما في امرأة في فاقامة المرأة بيعة أنها امرأة فقال كانت امرأة في فقلتها هل تحت في بيته لم يذكر
هذا الفصل وعلي فباس مسئلة الدين يجب أن لا يحث أيضا على قوله قال هشام قلت لمحمد أن ادعي بملك
له أنه اعتقه وأدعي غلامه أنه ابنه ولد علي فزأسته وحده هو ذلك وحلف بالطلاق ما هذا ابنه وما اعتق
هذا وأقام المدعي بيعة أنه ابنه وأدعي اعتقه وأمضى النافذ ذلك قال في هاتين المسألتين يحث
وإذا طلق امرأة ولم يدخل بها تتبين ثم قال قد كنت طلقها وأحقت قبل التبين فأي لا يبطل عنه
المتين والزومة التي أقر بها ولا تحل له حتى تنكح زوجا غيره وروي لبش عن أبي يوسف رجة الله قال
لامرأة أن تلت لك أنت طالق ثم قال لها قد طلقك قال تطلق أخري وإن عني أن يكون الطلاق حلقا
بالنظر هو قوله أنت طالق يدين فيما بيته وبين الله تعالى ولا يدين في النفا المعلي عن أبي يوسف
رجة الله رجل قال لامرأة أن حرمت نفسك علي فانت طالق فتألت حرمت نفسي عليك لا تطلق وبني
نوادير سماعة عن أبي يوسف رجة الله رجل طلق امرأة قد حلت عليه امرأة وعاسه وقالت
طلعت أختي لتطليقتين ولم يحفظ حق أبيها فقال الزوج هذه ثالثة أو قال هذه ثالثة لزومة الثالثة
وإن لم يذكر الطلاق في مقابلتها وبني المسئلة فالحاق قوله هذه ثالثة ليس بشي إلا أن ينويه الطلاق
إذا قال كل امرأة لي طالق أن فعلت كذا أو ليس له امرأة وقت التبين لا تنفقه التبين إلا إذا عني به
كل امرأة أتزوجها تنقض عتايه ويصير نقدر كلامه كل امرأة تكون لي امرأة أتزوجها تشرب السويق أو
قال ليس المعصية في طالق فهذا علي أن تشرب السويق وليس المعصية بعد الزوج إلا أن يكون منه
علي ما قبله رجل طلق امرأة وأحقت فقال له بعض جهوانه إن كم بوكدي حري دست أو قال بكون طلاق
حري دست فقال الزوج أكرمك طلاق حري دست سه طلاق دارس فقيل في الجواب يقع تطليقتان
أخروان وليس هذا بتعليق بل هو تمييز ومعناه حركي راد سماعه دست هوسه طلاق دارس قال
لامرأة بك دينار سوسد حوسين حودي بدت ولا بين وأزاد به التحقيق فتألت حريد وقيل هذا
طلع نامحيز لأن معناه حوسين حودي بدت وكاسيك دينار ك سوسد طلاق امرأة طلاقا
رجعيا لا يثبت لها حكم المطالبة بالمهر لأن المهر موحد وأجله أحد شيئين بالموت أو وقوع الزقة ولو لم
يوجد الموت ولم تقع الزقة لأن الطلاق الرجعي لا يبطل النكاح عذنا قال لسكوحة أن دخلت الدار
هذه الدار فانت طالق ثلاثا فاعتقت قد حلت الدار تطلق لئلا تار رجل زوج ابنه البالغ امرأة بغيب
أذنه فأخبر الابن بذلك فقال أكرمه فلا تار به من حواسه است وراسه طلاق يكون هذا بإجازة
النكاح ويقع عليها ثلاث تطليقات رجل قال لفسوة له من دخل سكن الدار فنت طالق قد حلت امرأة مرارا

سقط لان العتقة انما وقعت حكم النسخ من كل وجه كذا هنا وكذا اذا ورثت منكوحه سقط الصداق كله وان لم يوجد صنف من احد لان العتقة وقعت حكم النسخ وصار من هذا الوجه نظير العتقة الواقعة من قبل المرأة قبل الدخول بها وانما نسخ لانه نكح وان حمل هذه العتقة بالطلاق لانها لا تملك ذلك وملك النسخ فانها نسخ النكاح بخيار البلوغ وعدم الكفاة واعتبر فسخا من كل وجه فوجب سقوط كل المهر كذا هنا بخلافه في الطلاق قبل الدخول لانه نسخ معنى كانه عاد المعقود الي ملك العاقدة كاذخ عن ملكه من غير سبب جديد وطلا حبيبة وحكما فاستطاعت النصف وستينا النصف علما بما وكذا انك اذا ارثته الزوج او قبل امرأته لم يبق سقط نصف الصداق اذا قال للمختلعة نطليقة واحدة اكردم واما تزوجها فقد قبل ان قال هذه المأثلة بعد انقضاء هذا لا يستعد اليهين لانها ما حصلت في الملك ولا مصافا الي سبب الملك لان دموي ليس بسبب ملكها فان قال هذه المأثلة حال قيام عدتها متقعد اليهين لانها حصلت في حال ملك الرجل ايتاع الطلاق عليها فان المختلعة لجهتها صريح الطلاق ما دامته العدة فان تزوجها فان سبق منه طلب نكاحها وهي في العدة بعد فقد وقع عليها الطلاق بذلك الطلب لان بذلك الطلب دموي امد فقد وجد شرط وقوع الطلاق عليها وهي في عدتها فيقع عليها طلاق اخر والمخلت اليهين فان تزوجها بعد ذلك لا يقع عليها شيء لان زوجها اكردم وهي امدن حسنت لا يكون شرط وقوع الطلاق في هذه اليهين الا ان هذه اليهين قد اخلت وقد عدت لم يظ لا يوجب التكرار وان كان طلب بعد ما انقضت عدتها وتزوجها لا يقع الطلاق بانقضاء عدتها خرجت من ان تكون محلا لوقوع الطلاق عليها فاخلت اليهين بذلك الطلب لا الي اخر فان تزوجها بعد ذلك لا يقع عليها شيء بالطريق الذي قلنا اذا قال لامرأته اكردم بدل امر نكحت اجنت في بيته لان قوله اكردم يدل ارم حكم العرف عبارة عن قوله اكردم وتوارى بوي كم رجل له امرأتان فقال بالمفارقة هرج بدست واست كرم من حرام اكرفلان كركم ثم حلف فقال حلال بين حرام اكرفلان كركم وكو عن الفعل الذي ذكره في اليهين الاولي ثم خالف مع اخذي امرأته ثم تزوجها ثانيا ثم خالف معها ثانيا ثم تزوجها ثم فعل ذلك الفعل اخلت اليهين وطلعت المختلعة ثلاثا وطلعت الاخرى ثنتان والمسئلة واقعة للنوي تحتاج معرفة هذه المسئلة الي مقدمة ان كان له نسوة فقال هرج بدست اليوم من حرام اكرفلان كركم وكذا انه يقع على كل امرأة نطليقة لان قوله هرج فارقسية كذا هذا الحلف حكم النكاح طلاق نطليق اكرفلان كركم وهناك اذا فعل ذلك الفعل يقع على كل امرأة نطليقة كذا هنا ومن قال حلال بين حرام اكرفلان كركم وله نسوة ففعل ذلك الفعل نطلي واحدة والله السبعين اذا سمع هذا اجبتا الي مسيلتنا فنقول اذا كان الشرط مفلا واحدا ففعل ذلك الفعل اخلت اليهين ووقع حكم اخذي اليهين على كل امرأة نطليقة وصارت المختلعة مرتين مطلقة بثلاث والاخرى بواحدة ثبت نطليقة اخري التي كانت دايمة بينهما وقد زالت من اجهة المختلعة للاخرى فتعين الاخرى لكل النطليقة فلماذا قال طلعت المختلعة ثلاثا والاخرى ثنتين قال محمد رحمه الله اذا قال الرجل لامرأته انت طالق ان شربت نبيذا او قال حراحي اسكر فشهد عليه شاهدان انهما وحده اسكرانا وحده امسه ليجه الخمر او جاء به الي الحاكم على تلك الحالة فانه يحلف ويؤلف بينه وبين امرأته ولا يحمل هذا على انه او حراما هذا لانه شربه قال الاخرى انه اذا وجد الرجل سكرانا او وجد منه ريح الخمر او الشراب انه يحلف ولا يحمل هذا على انه اكر عليه قال ابو الفضل رحمه الله يحمل ان يكون هذا قول محمد فقد قال في الاصل لا يجد بالزبح ولا بالتسكرف قال محمد رحمه الله وان قال لامرأته انت طالق ان شربت نبيذا حراحي سكرت فشهد عليه شاهدان انه سكر وفا لا يجد منه ريح الشراب ولا يذري من اي شيء سكر فامضي القاضي عليه الحكم بالطلاق ثم رفع اليه الم انقض مضاهه وفي نوادر ههنا قال سالت محمد عن رجل ادعى قبل رجل ما لا يخل

فإذا أقرت بالجلد وقت النكاح فقد أقرت بشيئين يتبادر النكاح وأنه أثر على الزوج وأنه أقر على
نفسها مقصود في حق نفسها ولا يصدق في حق الزوج وقد أخذت نفقة ستة أشهر فذلك ثم الأصل
أن المرأة إذا كانت كبرياء وهي غير مانعة نفسها عن الزوج بغير حق سخط النفقة على الزوج أن يقدروا عليها
بعارض نحو الرق والقرن والحصى والمرض سوا حصل هذا العارض في بنية الأب قبل الانتقال إلى بيت
الزوج أو بعد ما انتقلت إلى بيت الزوج حتى أن المرأة الكبيرة إذا مرضت في بيت الزوج مرضا لا يتدر
الزوج معه على جماعة سخط النفقة استحضاراً وكذلك الكبيرة إذا مرضت في بيت الأب مرضا لا يتدر
الزوج معه على جماعة ورفقة إلى بيت الزوج كذلك أو لم تزف إلى بيت الزوج إلا بما غير مانعة نفسها
من الزوج بغير حق سخط النفقة وكذلك المرأة إذا كانت رتقا أو ثوبا أو صارت مجنونة أو أصابها بالآ
منع من الجماع أو كبرت حتى لا يمكن وطئها حكم كبرها كانت لها النفقة سوا أصابها هذه العوارض بعد ما انتقلت
إلى بيت الزوج أو قبل ذلك أو لم تكن مانعة نفسها من الزوج بغير حق هذا الذي ذكرنا في هذه المسائل
جوهرها هو الرواية والوجه في هذه المسائل ما ذكرنا أن المعتبر في إيجاب النفقة احتباس منفعة يتنع
بها الزوج استغناء مقصود بالجماع لنكاح وهو الجماع أو الدواجي إلى الجماع والاستغناء من حيث الدواجي
هذه المسائل فاصل وروى عن أبي يوسف في الرتقا والموضعية التي لا يمكن وطئها أنه لا نفقة لما قبل أن
ينقلها الزوج إلى بيت نفسه وإن انتقلت إلى بيت الزوج من غير رضا الزوج فللزوج أن يردّها إلى
أهلها فاما إذا نقلها الزوج بنفسه مع علمه بذلك فليس له أن يردّها إلى أهلها بعد ذلك ولها النفقة
ووجه ذلك إلى التسليم الذي والعقد تسليم من غير مانع يمنع من الوطئ وذلك غير موجود هنا فكان في
التسليم نوع قصور وظل فلا يفتق إذا نقلها الزوج إلى بيته مع علمه بذلك فقد رضي بالخلل فكان عليه
النفقة ولا يجوز ردّها برضاها بالتسليم الناصر خلاف الصغيرة التي لا تصلح للجماع لأن هناك المنفعة فإن
فكان له أن يردّها لا يجب نفقتها أما هنا خلافه حتى لو كانت الصغيرة بحال تصلح لمنفعة الخدمة والاستئجار
فنقلها الزوج إلى بيت نفسه ليس له أن يردّها ولسحق النفقة عند أبي يوسف فكانه اعتبر بمنفعة الاستئجار
على هذه الرواية روي عن محمد رحمه الله أنه لا يلزم الزوج نفقتها قبل أن ينقلها الزوج بنفسه
إلى بيته كما هو قول أبي يوسف رحمه الله ثم فرق أبو يوسف بينها إذا حولت إلى بيت الزوج مريضة وبينها
إذا مرضت في بيت الزوج فقال إذا حولت إلى بيت الزوج مريضة فللزوج أن يردّها ولا نفقة عليه وإذا
مرضت في بيت الزوج بعد ما حولت إليه صحبة فليس له أن يردّها ويفق عليها إلا أن يطاول قال لأن في
النكاح عقد للصحة والالف وليس من الالف أن يتنع من الاتفاق أو يردّها بتقليل مرض فلا يطاول
ذلك فهو بمنزلة الرق الذي لا يزول عادة فصار كالوكانت صغيرة لا جامع مثلها فنسقط نفقتها وهي كما
الأقضية إذا تزوج رتقا أو مريضة فلها النفقة على ذلك لأن الرتقا قد يتدر على جماعة فيها دون الزوج
وكذلك المريضة فكان الاحتباس لمنفعة مطلوبة من النكاح فوجب النفقة قالوا فعلى قول هذه التقليل
إذا كانت الصغيرة مشبهة ويمكن جامعها فيها دون الزوج يجب النفقة قالوا إذا حبست المرأة في دبر قبل
القتل فإن كانت قد رأت غلي بينه وبين نفسها فلها النفقة وإن كانت في موضع لا يتدر الزوج على الزوج
إليها فلا نفقة لها وهذا لا ينادى أقرت على أن توصل الزوج إلى نفسها فقد قدر الزوج على استئجارها
ولو لم يكن الاحتباس في بيته الزوج ما كان من جهة فلا يفتق حتماً فاما إذا لم يتدر أن توصلها إلى نفسها لم يكن
الزوج من الاستغناء بها فلا تسحق النفقة فاما إذا حبست نفسها بعد النكاح وبعد ما فضل القاضي لها
النفقة لا يظن نفقتها لأن التسليم قد وجد والمنع حاصل بعارض من غير مضاف إليها فلا يثبت في استغائها
كالحيض وهذا كله إذا كانت محبوسة في دين لا يتدر على الأداة وإن قدرت على الأداة فلم يفعل فلا نفقة لها

الحصول المنع مضافا إليها وهذا كله قول أبي يوسف وهو اختيار القاضي الإمام علي السعدي لها النفقة
فالحاصل أن علي رواية أبي يوسف وهو اختيار القاضي الإمام رحمه الله وذكر محمد رحمه الله في الجامع الكبير
وفي الفصل أنها إذا حبست فلا نفقة لها من غير تفصيل وذكر الحنفية في أدب القاضي أنها إذا حبست
فكانت قادرة على أداء الدين أو لم تكن أو حبست ظمنا بغير حق فلا نفقة لها وكذلك لو هرب بها هارب لم
يسحق النفقة على رواية الأصل والجامع ورواية الحنفية وعلى رواية أبي يوسف رحمه الله وهو
اختيار القاضي الإمام علي السعدي والمعتبر لغوات النفقة قوات الاحتباس من جهة ما لم يوجد ذلك
هنا وعلى رواية الجامع والأصل ورواية الحنفية والمعتبر لسقوط النفقة قوات الاحتباس من جهة
الزوج وقد فات الاحتباس هنا لا من جهة الزوج وهذا هو الصحيح والمعنى في ذلك أن النفقة إنما يجب
عوضا عن الاحتباس في بيت الزوج فإذا كان القول للمعنى من جهة الزوج يمكن أن يجعل ذلك الاحتباس باقيا قد برا
بأنها قد برا أما إذا كان القوات للمعنى من جهة الزوج لا يمكن أن يجعل ذلك الاحتباس باقيا قد برا
ويبدو أنه لا يمكن إيجاب النفقة وهو نظير ما قلنا في العاصب إذا عصى المستاجر من بد المستاجر لا يجب
الأمر على المستاجر هذه القوات يمكن من الاستغناء لا من جهة المستاجر كما هنا قال وإن حبس الزوج
وهو يتدر على الأداة لا يتدر أو حبس ظمنا أو هرب أو لشر كانت لها النفقة لأن الاحتباس هنا قوات
لمعنى من جهة الزوج قالت المرأة حجة الاسلام فإن كان قبل تسليم نفسها فلا نفقة لها وإن كان الزوج في
بها لم يجب مع حرملكها النفقة في قول أبي يوسف وقال محمد رحمه الله قول أبي يوسف رحمه الله أن الزوج
لما ينيها فقد وجد التسليم والمناخ إذا الرض من في منطوقه في ذلك الخلاف ما لولم يبين بها لأن هناك
لم يرد التسليم أصلا وجه قول محمد رحمه الله أن منفعة الاحتباس قامت لمعنى من جهة المرأة فهو يجب سقوط
النفقة لما قبل هذا الخلاف ما لوصلة أو صامتة عن رضائن فروع على قول أبي يوسف رحمه الله فقال يرض
لها نفقة الإقامة دون السفر يعني بعين قيمة ما كان قيمة الطعام في الحضر لا ما كانت قيمة له في السفر
لأن هذه الزيادة لحقت بأثر منفعة جعل لها فلا يكون ذلك على الزوج كالتزينة لا تسحق المداواة
على الزوج وليس على الزوج أن يكره لها لأن هذه ليس من نفقة الحضر فيكون في مالها ولو قامت هناك مدة
لا يحتاج إليها بطلت نفقتها لأنها غير منطوقة في ذلك وصارت كالنساء ولو طلبت من الزوج نفقة مع الدعا
والحلم لم يكن لها ذلك ولكن يعطيه نفقة شهر لأن الواجب لها نفقة الإقامة دون السفر ونفقة الإقامة
تفرض لها شهر أصهرا ثم قال فإن غادرت أمة ما بقيت حرة ذكر العدة وروي ومحمداه وفيه نظر فإن نفقة
الزوجات لا تصير مضافا إلا بالقضاء أو بالتراضي على ما بين بعد هذا إن شاء الله تعالى ولم يذكر القضاء
ولا التراضي هنا وكانت المسئلة ما ولدت قال فإن حج الزوج معها فلها النفقة على الزوج بالاتفاق
ولكن يجب نفقة الحضر ولا يجب غلا الشعر ولا زينة السفر لما قلنا وروى عن أبي يوسف رحمه الله أن المرأة
إذا أرادت حجة الاسلام يوم الزوج أن يخرج معها في حجة ويسحق عليها قال في حجاب الأقضية امرأة
حجرت إلى الحج حجة الاسلام مع زوجها ولم يكن معها زوجها فإن كان دخل بها فلها النفقة وإن لم يكن دخل
بها فلا نفقة لها الأثر في أنها لو صامتة ومضان لم ينعده ذلك من النفقة وكذلك حجبها بعد دخوله بها في
الزينة في نفسها ليس له أن يمنعها منه وليس عليه نفقة الحج إنما عليه نفقة الطعام والشراب في المقام على قدر
السفر في الموضع الذي ما فيه معيها كنفقتها في بيتها ليس عليه أن يعطيها على قدر سفر مكة والطريق وإذا
لم يدخل بها فلا نفقة لها في الحج لأنها غائبة عن الزوج فلا نفقة لها حتى تزوج وتقدر على نفسها في نفقة شوش
الجواب لأنه ذكر في الاستدعاء سوى بيتها إذا كان معها زوجها ولم يكن في الفصل جميعا في المدخول وغير المدخول
وذكر في آخر المسئلة إذا لم يدخل بها فلا نفقة لها لأنها غائبة عن الزوج فهذا إشارة إلى أن غير المدخول بها

وعدم وجوب النفقة لانه لم يكن مهرًا وزوجها وتعليله لوجوب النفقة في ابتداء المسئلة ان الحج فريضة عليها
والاستسقاء بصوم رمضان في وجوب نفقتها على الزوج دليل على ان الحكم لا يختلف بكون الزوج وعدمه والمحمل
ان الفرق بينهما قبل الدخول وبعد كان باعتبار ان الظاهر ان زوجها لا يذهب معها قبل الدخول بل قبل قوله
لها غايية عن الزوج وعلى ما ذكرنا في ابتداء المسئلة فهو دليل على ان مهره روايتين في هذه المسئلة في هذه
الرواية لا تسقط نفقتها وان حرجت وحدها بخلاف ما ذكر في ظاهر الرواية فوجه ما ذكره ان الحج فريضة
عليها كالصوم والصلاة ثم لا تسقط نفقتها بالاستسقاء عن الاستسقاء بهما المكان الصوم والصلاة كذا اصابه
ظاهر الرواية ان الاستسقاء اذا كان منها بوجوب سقوط النفقة لا غاصية كانت او مطيعة لغوات الاحتباس
الذي وجب النفقة باعتباره وقد وجدنا فوجب سقوط النفقة وفي الصوم والصلاة امكن الاستسقاء
ثابت لانه لا يشترط كونه مكان الاستسقاء في جميع الاركان ولكن الاحتباس لاجل الاستسقاء بهما المكان ثانيا
والحمل على الاستسقاء كفي لوجوب النفقة في الصوم والصلاة المحل قابل للاستسقاء والاحتباس ثابت فوجب النفقة
فانما في الخروج الى الحج فان الاحتباس فلا يمكن القول بان يجب النفقة اذا تزوج الحر المدة والمكاتب او المذنب
بانه رجل كان لها على الزوج النفقة بعد ما يكتفها لكن بعد ما نواها ما نواها دون النوبة لا تسحق النفقة
وتفسير النوبة ان على المولى بين الامة وزوجها في منزل الزوج ولا يستحق منها لان المعنى في استحقاق النفقة
انها نفسها للقيام بمصالح الزوج وذلك لا يحصل الا بما قلنا قال في الكتاب وكذلك العبد والمكاتب او
المذنب اذا تزوج امرأته قد نوبت معه من الغرض عليه نفقتها فقد شرط النوبة في الحرية ايضا وهذه الاشياء
لان الحرية هي انما للقيام بمصالح الزوج اذ ليس هناك من يستحق منها ويقتضيها من الزوج بخلاف الامة وبينما لا تسحق
الحق النفقة في هذه المسائل اذ لم تكن مانعة نفسها وان لم توجد النوبة الا في ان الحرية اذا تزوج حرة تسحق
النفقة وان لم توجد النوبة اذ لم تكن مانعة نفسها من الزوج كذا هنا قال والمدبرة ذام الولد نظير الامة
اذ المعنى لا يوجب الفضل بينهما ثم قال والنوبة غير واجبة على المولى لان حق المولى في الاستسقاء بان نواها
المولى النوبة وقد اطلنا حقه في الاستسقاء وهذا مما لا وجه له ولا سبيل ولو نواها المولى ثم بدله ان يستحق
فله ذلك لما ذكرنا ان حق المولى في الاستسقاء احرى فلا يسقط بالنوبة كما يسقط بالانكاح ثم اذا استحق المولى
بعد ذلك ولم يعمل بينهما وبين الزوج فلا نفقة لها لانه فاته ما كان يجب نفقتها وهو النوبة من جهة من له الحق
فما ثبت الحق الناشئ قال ولو نواها المولى فكانت تسير الى المولى في بعض الاوقات وتخدمه من غير ان يستحق
لم تسقط نفقتها لان النوبة ما قامت من جهة المولى والنفقة انما تجب على المولى فلا تسقط بصنع زوج من غير
المولى بخلاف ما اذا استحق منها المولى على ما سبق قال ولوجبات الى بيت الزوج في وقت والمولى ليس في البيت
فاستحقها اهل البيت ومنعها من الرجوع الى بيته لا تسقط نفقتها لان استخدام اهل المولى اياها بمنزلة
استخدام المولى وفيه تقوية النوبة قال واذا تزوجت المكاتبه ما دون المولى فهي كالحرة ولا تحتاج الى السؤ
لاستحقاق النفقة لان منافعها على حكم ملكها بصيروريتها احض بنفسها ومنافعها بعد الكفاية ولهذا الميراث
للمولى ولاية الاستسقاء فكانت كالحرة فلا تحتاج في حقها الى النوبة وهذه المسئلة تؤيد ما ذكرنا في الحق اذا
كانت تحت عدا ومكاتب او مديون فخرج على مسئلة العبد فقال اذا تزوج العبد ما دون المولى وفضل النافي عليه
النفقة فالنفقة تتعلق بالنوبة رقبته لان من النفقة ظهر في حق المولى لان سببه وهو النكاح كان برضا
المولى فاذا اجتمع عليه من النفقة ما يجزى عن الادايات فيه الا ان يبدى المولى ثم اذا اجتمع عليه النفقة
مرة اخرى ساء العبد ثانيا قال شمس الامة السرخسي رحمه الله وليس في حق من دون العبد ما يتبع فيه مرة
بعد مرة الا النفقة وهذا لان النفقة تجدد وجودها بمعنى الزمان فذلك في حكم دين خادش ولا كذلك سائر
الديون قال وان مات العبد بطل ما اجتمع عليه من النفقة لا يؤخذ المولى بشي لان محل الاستسقاء قد فاته قال

فان قيل العبد ما نفقة في قيمته قال الشيخ ابو الحسن القدوري رحمه الله في شرحه هذا العبد صحيح وانما
الصحيح ان لا تسقط لان النفقة في معنى الصلة على ما ياتي بعد هذا ان ساء الله تعالى والصلوات تسقط بالموت
فيل الفرض والعبد انما يقع مقام الرقبة في دين لم يسقط بالموت لاني دين سقط بالموت هذا الذي ذكر
في العبد واما المكاتب اذا تزوج ما دون المولى فالنفقة متعلقة بكسبه كسائر الديون وكذلك نفقة امرأة المكاتب
تعلق بكسبه ما دام مكاتباً لا نفقة الاستسقاء من الرقبة فاذا عجز منع فيها لا مكان الاستسقاء من الرقبة بعد
العجز وهذا الذي ذكرنا اذا تزوج العبد او المكاتب او المدة بوبان المولى فاما اذا تزوجوا بغير اذن
المولى فلا نفقة عليهم ولا هو لان وجوب النفقة والمهر ليهما جهة العدة ونكاح هو لا بغير اذن المولى لا يبيع
فان عتق واحد منهم جاز كما حرجت عتق لسقوط من المولى وجب المهر عليه والنفقة في المستقبل قال
ويعلق البعض عدا في حنفية رحمه الله بمنزلة المكاتب وعنده ما عتق له حرة عليه دينه بان العتاق
عندما لا يجزي وعندها في حنفية يجزي وكان بمنزلة المكاتب الا ان الرقبة في الرق بالجزء لا ينصو
وفي المكاتب ينصو رداً ما قبل العجز في الحرة واحدة قال واذا تزوج الرجل امته من عتق وبواها بيها اول
بنوي نفقتها على المولى لانها جميعاً ملك المولى ونفقة المملوك على الملك وسياق الكلام في نفقة المملوك
بعد هذا ان ساء الله تعالى وان زوج الرجل امته من عتقه فطلبت النفقة كان لها النفقة على العبد
لان النفقة في معنى سائر الديون من وجه والبيت تسحق الدين على الاب فكذلك على عتق الاب فاذا
كان للرجل نسوة بعضهن حرة وبعضهن امهات فبعضهن امهات فبعضهن امهات فبعضهن امهات فبعضهن امهات
للكتابة وذلك لا يختلف باختلاف الدين والرق والحره الا ان الحق تسحق خادمها على ما ياتي بعد هذا
ان ساء الله تعالى والامة لان الحق تسحق والامة فاما الامة خادمة في نفسها فلا تسحق نفقة الخادم
قال لا نفقة في النكاح الفاسد ولا في العدة منه لانه لم يحصل للزوج بهذه الاحتباس منفعة من منافع النكاح
وهو الوطى والداعي لانه ممنوع شرعاً فصار بمنزلة الصغيرة التي لا يجامع مثلها قال ولو كان النكاح صحيحاً
من حيث الظاهر فممنوع النافي لها النفقة واحدت ذلك شهرتها فظهر فساد النكاح بان شهدها الشهود وانها
اخترت من الرضا ومن ذلك الغايي بينهما رجوع الزوج على المرأة اما احدت لا يثبت ان هذا احدت ذلك بغير
حق وهذا اذا فرض النافي لها النفقة فاما اذا انقضى الزوج عليها مسامحة من غير فرض النافي لها
النفقة لم يرجع عليها بشي كذا ذكر الصفة والمهتد رحمه الله في شرح ادب الغايي وفي الحاوي في التناوي
ان الرجل اذا اتم بها مائة ثم ظهر بها حمل فزوجت من هذا الرجل فان لم يتردها الرجل بان هذا الحمل
منه فان النكاح فاسد عندنا في يوسف رحمه الله فلا تسحق النفقة وعندها النكاح صحيح فتسحق النفقة
وذكر في موضع اخر ان علي مولى لما لا تسحق النفقة ايضا لان النكاح وان كان صحيحاً عندنا الا ان
الزوج ممنوع عن وطئها واما اذا اقر الزوج ان الحمل منه فالنكاح صحيح بالاتفاق وهو غير ممنوع عن وطئها
فتسحق النفقة عند الكل وفي فتاوي المتبني في منكوحة تزوجت بزوج اخر ودخل بها الزوج الثاني
وذكر بينهما حق وجبت العدة في الحالة التي بعد لا نفقة لها الا على الزوج الاول ولا على الزوج الثاني اما
على الزوج الثاني فلان النكاح الثاني فاسد واما على الزوج الاول فلا ينافر ما تشرع عن الاول فلا
تسحق النفقة عليه قال ولا نفقة للناشرة ما دامت على تلك الحالة لانها انما تسحق النفقة بتسليمها الى
الزوج وترتيبها نفسها بمصالح الزوج فاذا استعت عن ذلك صارت ظالة ففاته ما كان تسحق النفقة
وقد صح ان سراج رحمه الله سئل ان الناشرة هل تسحق النفقة قال نعم فتقبل كمن قال حق الحق من
تراب يبي لا نفقة لها ثم فسّر المختص الناشرة فقال الناشرة هي الخارجة عن منزل زوجها المانعة نفسها
منه لانه اذا كانت مقبلة مع الزوج في منزله في الظاهر ان الزوج يقدر على تحصيل المنصور منها فلا يوجب

ذلك بطلاق نفعها وكذلك لو كان المنزل ملكا للمرأة والزوج ليس معها فيه فتنفعة من الدخول عليها لكن لها
نفعة ما دامت على تلك الحالة لا بما لا تنفع من الدخول عليها فقد حصلت نفعها منه فصارت كأنها شترت الى
موضع اخر فقال في الكتاب الا ان يكون سائله ان يجوز لها ان يتزوجه الخاضعة لا آخر لصيرها فيه ويقول
ان لصاحبه ان يتزوي ونفعة من الدخول عليها فلها ذلك وعليه النفعة لان منفعة الاحتباس هنا انما كانت
لمعنى من جهة الزوج فلا يوجب بطلان النفعة ثم في كل موضع سقطت نفعة المرأة لاجل الفسوز لو تركت الفسوز
كانت لها النفعة لان المسقط للنفعة هو الفسوز فاذا تركت الفسوز ارتفع المسقط فصارت الحال بعد ترك
الفسوز كما كانت قبل الفسوز وذكر في الفتاوى عن ابي مهران انه وفيه يسكن في ارض الغنم فاستنت
في منه قال لها النفعة لا بما تحته وليست بناسرة فقال اذا عبت المرأة من زوجها اوابت ان تتول
معه الى منزله او حيث يريد من البلد ان وقد ادواها مهرها فلا نفعة لها عليه لانها مسطرة في هذا
المع فكانت ناسرة وان كان لم يعطها مهرها وبات في المسئلة بخلافها فلها النفعة لانها تحته في هذا
المع هذا اذا لم يدخل بها وان دخل بها فكذلك الجواب في قول ابي حنيفة رجة الله وفي قولنا لانفعة
لها سوا ادواها المهر او لا وهذا ايضا على ان بعد ما دخل الزوج بها ليس لها ان تمنع حتى يوفيه الزوج
المهر عفا ما وعدها عند ابي حنيفة لها ذلك فكانت مسطرة في هذا المعنى عفا عما فلا نفعة لها قال القتيبي
ابو القاسم الصغار رجة الله هذا ان في زمانهم انما في زماننا فلا يملك الزوج ان ينفق بها وان اوفى
مدها لان في زمانهم العاقل في الناس الصلاح واما في زماننا فسد الناس فالمرأة اذا كانت
بين عشرين فما فوق الزوج لا يقدر على ان يظلمها ومن يظلمها الى بلد اخر ظلمها فقل ان يخرجها من البلد الى
الغربة او على العكس فان ذلك ليس بسفر واخراجها الى بلد اخر سفر والنفعة المفروضة تسقط
بالفسوز لغير المفروضة ذكر المسئلة في الجامع **النصف الثاني في كسوة**
المرأة والاصل في ذلك قوله عز وجل وعلى المولى له رزقه وكسوته بالمعروف والمعنى الذي
اوجب النفعة للمرأة على الزوج وهو كونه محبوسة في بيت الزوج لمنفعة نفردا في الزوج بوجوب
الكسوة ايضا على الزوج اذا عرفنا هذا قال محمد رجة الله في الكتاب الكسوة للمرأة على المعسر في السنة
درع يهودي وملحفة نظي وخمار ساري وملحفة در روم وخمار ارسم وكساء اخي ولها في الصيف ربع
ساري وملحفة كان وخمار ابرسيم فعدا وجب لها في الشتاء اكثر مما اوجب في الصيف لان الحاجة في
الشتا الى الكسوة لدفع اذى البرد ما لا يحتاج لدفع اذى الحر فذكر محمد رجة الله في الاصل للمرأة
الدرع والخفاف ذكر القتيبي فاما سوا غير ان الدفع ما يلبسه الشتاء هو ان يكون محسنا من قبل الصدر
والقميص ما يكون محسنا من قبل الكتف فتوسع الخفاف واكثر ذلك للشتا وذكر الملحفة وتلكوا في شتائها
فقال بعضهم عفا الليل فيلبس في الليل وقال بعضهم الملاة التي تلبسها المرأة عند الخروج وقال
الخفاف في كتابه الملحفة سنة الرداء غير ان الملحفة اعرض من الرداء فتكون اسر للمرأة ثم لم يوجب للمرأة
الا زارة الخفاف اوجب الا زار لها في كسوة الشتاء الا في كسوة الصيف ومحمد رجة الله لم يوجب لها
الا زارا اصلا قال شمس الائمة السرخسي انما لم يوجب محمد اعتبارا ان الا زار انما يحتاج اليه المخروج
والمرأة سنية عن الخروج ما مودة بان يكون تهبة لنشاط الزوج ولا يكون على الزوج ان يتخذ ما يحل
بينه وبين حقه بهذا التعليل اشارة الى انه لا يبرئ المرأة الا زار في ديارها ايضا وقال غيره من الشافعي
هذا ايضا عرف ديارهم فان في عرف ديار محمد رجة الله المرأة تلك في بيت الزوج بلا سواريل وليس ديار
طوبلاوي عرف ديار الخفاف وهو ديار عراق تلك المرأة في البيت مع السواريل لكن في الصيف لا
يكن ذلك لشدة الحر وفي الشتاء يكتفي بهذا ابي عرف ديارهم انما في عرف ديارنا يجب لها الا زار وديات

اخر يحتاج اليها في الشتاء الحية وما استنبه ذلك ولم يوجب المرأة الملعب والخت لان كل واحد منهما آلة
للزوج والمرأة لا تحتاج الى الخروج والبرور قال ونجب لها في الشتاء الخاف او طيفة ان لم يكن ختم لها
وكذلك يجب لها فرائش شام عليه لان النوم على الارض ربما يورثها وجربها وهو مبني عن الخاف الضرب
والاوي بها قال في الكتاب وجعل لها القاضى شام عليه مثل الفراش والضرية او المتعة وفي الشتاء
لحان يتغطي بها ذكر لها فرائش شام على حدة ولم يوجب لها فرائش واحد لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم قال
الفرائش ثلاث فرائش لك وفرائش لا هلك والثالث للشيطان لما ذكر محمد رجة الله في الكتاب من النيا
هنونا على عادتهم وذلك يختلف باختلاف الاماكن في سدة الحر والبرد وباختلاف العادات فبالجملة
الناس في كل وقت فيجب على القاضى اعتبار الكفاية بالمعروف وفيما يبرئ في كل مكان **النوع الثالث**
في فرض القاضى نفعة المرأة وكسوتها قال اذا طالت المرأة زوجها بالنفقة وفي امرائه على حالها
وقالت انه يفتيق علي ويضربني في القاضى بامره بالنفقة عليها لان الله تعالى امر الزوج بالامساك بالمعروف
قال الله تعالى فامسكوهن بيوتهن وليس من المعروف ترك التوسع في النفقة والذي وجب هو الذي
يلي الاتفاق الا ان يظهر للقاضى مظهر انه يهينها ولا يفتيق عليها حينئذ يفرض القاضى لها نفقة عليه في
كل شهر وامر ان يعطيهما لتنفق في علي نفسها نظرا لها فاذا لم يعطها وقدمه مزارا ولم يقبل يصح للقاضى ان
يجع فيه وعظه حسبه القاضى يظهر مظهره وظله وسياتي الكلام في الحبس بعد هذا ان شاء الله تعالى قال
اذا طالت المرأة من القاضى ان يفرض لها نفقة على الزوج فالمسئلة على وجهين اما ان كان الزوج
حاضرا او غائبا فان كان حاضرا وكان الزوج صاحب مادية والقاضى لا يبرئ من لها النفقة وان طلبت لاه
منفعة في طلب النفقة لان الرجل اذا كان يدين الصفة يفتيق علي من ليس عليه نفقة فلا يمنع من الاتفاق
علي من عليه نفقتها فلا يفرض لها القاضى النفقة الا اذا ظهر للقاضى انه يهينها ولا يفتيق عليها حينئذ
يفرض لها النفقة وان لم يكن الزوج صاحب مادية والقاضى يفرض لها نفقة كل شهر وامره ان يعطيها
هكذا ذكر في الكتاب على قياس المسئلة الاولي يفتيق ان يكون الزوج هو الذي يلي الاتفاق الا اذا ظهر
للقاضى مظهر الزوج وظله علي ما ذكرنا حينئذ يفرض لها قال ولا ليس في النفقة نفد بل لا ردم لان القصور
النفقة الكفاية وذلك مما يختلف فيه طباع الناس واحوالهم ويختلف باختلاف الاوقات ايضا وفي النفقة
بعد ارضاء واحد بما الذي قال في الكتاب ان كان الزوج معسرا فرض القاضى لها النفقة لكل شهر
اربعة دراهم فهدا ليس يتقدر بل لا ردم لان هذا يختلف باختلاف الاسعار في الغلاء والرخس واختلاف
الاقوات فكان في التقدير بالدرهم اقواتا باحدهما فلا يعتد بذلك الا ان محمد رجة الله ذكر التقدير
بالدرهم علي ما شاهد في زمانه فاما الذي حق علي القاضى في زماننا اعتبار الكفاية بالمعروف فيما
يبرئ من كل وقت ومكان والاصل في ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم لهذه عدي من مال ابي حنيفة
ما يكتفيك وولده بالمعروف والمعنى في ذلك ان في النفقة معنى الصلة والصلات سرعة على وجه
يكون نظرس الجانبين ان يتقيد بالمعروف بلا سرور ولا اعتد قال وكما يفرض القاضى لها قدر الكفاية من
الطعام فكذا من الادام والدهن اما الا زار فلان الخبر لا يتناول عادة الاما واما الدهن فانه
لا يستغنى عنه خصوصا على اصل ابي حنيفة رجة الله فانه لم يجعل اللحم من الادام في اليدين ولكن ينظر
ان كانت المرأة معزلة لستار ماكل الحلو وما استنبه ذلك والزوج كذلك يبرئ من عليه مثل ذلك وان
كان من اوساط الناس فعلى حسب ما يتادمون في عاداتهم يفرض على الزوج قال والجواب في الكسوة
كالجواب في النفقة بوجوبه ان القاضى يفرض لها من الكسوة للشتا والصيف ما يكتفيها بالمعروف لقوله
تعالى رزقهن وكسوتهن بالمعروف والمعنى فيه ان اتقا النفس عادة بها والحاجة الي ذلك تختلف فيه

بأختلاف الاوقات فيقضي لها في كل وقت ما تحتاج اليها بالمعروف غير ان الكسوة تعرض لها في كل وقت
لان حاجتها الي الكسوة مما يختلف باختلاف الشئ والصيف فيقضي لها في كل فصل بتدبير الحاجة والمنفعة تعرض
لها في كل شهر ودفع اليها لانه يتغير على القاضي ان يغير من لها المنفعة كل ساعة ويتغير عليه ان يرض
لها المنفعة في جميع هذه النكاح لان ذلك يجوز فانه بكل شهر لانه اقل الاحال المعناد بها بين الناس
فرض على هذا فقال اذا فرض القاضي لها نفقة شهر فلم يدفع الزوج ذلك فزادت المرأة ان تطالب
كل يوم فاما بطلب عند المساء لان حصة كل يوم معلوم فيمكنها المطالبة بذلك ولا ذلك ما دون اليوم لا يقد
بالساعات فلا يمكن اعتبارها قال شمس الامة السرخسي رحمه الله في شرحه ما ذكره محمد رحمه الله ان النفقة
تعرض لها شهر بشهر ليس بتدبير لازم انما ذلك يتألف على عادتهم وبعض المتأخرين من متأخرينا قالوا لا يعتبر في
ذلك حال الرجل فان كان محترفا تعرض عليه النفقة يوما بيوم وان كان من التجار تعرض عليه النفقة
شهرًا أو ان كان من الهاتنين تعرض عليه نفقة سنة فسنة لان الاداء على الدهاقين انما يتبين عند ادراك
العلة في كل سنة وعلى الناجر عند اتحاد الحوائث ويغيرها في كل شهر وعلى المحترف بالاكساف كل يوم في ظاهر
الرواية الاصل المعتمد في فرض النفقة حال الزوج في البسار والعسار وهكذا ذكر الفقه وروي رحمه الله
في شرحه وهذا قوله تعالى علي الموسر قدره وعلي المتقدره وقال تعالى ليعقوب وسعة من سعته وقال
تعالى ومن قدر عليه رزقه فليعقوب ما اتاه الله لا يهلك الله نفسا الا ما اتاهها وذكر الحنفية رحمه الله في
النفقات انه يعتبر حالهما في البسار والعسار حتى لو كانا موسرين كانت لها نفقة الموسرين ولو كانا عسرين
فلما نفقة العسرين وان كانت موسرة والزوج عسرا تعرض لما فوق ما تعرض لو كانت موسرة فيقال لما
مكلف ان يطعمها خبز السارحة او بلصتين وان كان الزوج موسرا معطر البسار حتى ان ياكل الخلو والليل المشوي
والبلطات والمرأة فقيرة كانت تاكل في بيوتها خبز الشعير لا موجد الزوج ان يطعمها بنفسه ولا ما كانت تاكل
الزوجة في بيت اهله ولكن يطعمها فيها من ذلك ويطعمها خبز البر وما حقه وامحنت هذه اهو معني اعتبار حالها
واسارة الحنفية في ادب القاضي متعارضة في بعضها ليسير الي انه يعتبر حال الزوج وفي بعضها ليسير الي
انه يعتبر حالها قال مشايخنا رحمهم الله والمسقط للزوج ان كان موسرا معطر البسار والمرأة فقيرة
ياكل معها ما ياكل بنفسه لانه ما مورحس العشرة معها وذلك في ان يواكلها تكون نفقة وتنفقها قال
في الكتاب وكل جواب عرفته في فرض النفقة من اعتبار حال الزوج او اعتبار حالها فهو الجواب في الكسوة
او المعنى لا يختلف قال واذا فرض القاضي للمرأة ما تحتاج اليه من البسار المتيقن وسائر المول فقالت انا لا اعمل
ولا اخبز ولا اطبخ ولا اعالج شيئا منها فاما لا يجبر علي ذلك وعلي الزوج ان ياتينا من كيتها على الطبخ والخبز
وما اشبهه وهذا لان الجواب لحاجتها على الزوج والطعام قال الله تعالى من اوسطا تطعمون اهليكم والطعام
ما ياكل شأوله والدة فتيقن مهية وذلك بالخبز والطبخ كذا ذكر الحنفية في ادب القاضي والنفقات
قال الفقيه ابو الليث رحمه الله في نكاح الفناوي هذا ان كانت المرأة لها علة لانفقه رعي الطبخ والخبز
او كانت المرأة من الاشراق اما اذا كانت المرأة تقدر على هذه الاعمال وهي ممن يخدم بنفسها لا يجبر على
الزوج ان ياتينا من يعمل هذه الاعمال لانها متفطنة في ذلك قال شمس الامة السرخسي رحمه الله اذا استفت
الزوجة من الطبخ والخبز واعمال البيت كان للزوج ان يمتنع من الاداء ايضا ويطعمها خبز البر ما يمكن اكله
وحده ويقول هو طعام وليش علي سوي الطعام وذلك اذا طلبت العواكف كان للزوج ان يمتنع عن بعض
النواكف وان اعطاها خبز الشعير لا بد من الاداء لانه لا يمكن تناوله ولكن لا يجبر علي ذلك في الحكم وسمي
اقامة الاعمال في البيت فالزوج يودي هذه الاشياء اليها ويؤم بذلك وبانه لا يجبر ولا يحكم علي طاهر الرواية
فرف بين نفقة المرأة وبين نفقة خادماتها فان خادمتها اذا امتنعت عن هذه الاعمال لا تسحق النفقة

علي زوج مولاهما والنفق وهو ان نفقة الخادم بارأ الخدمة فاد امتنعت عن هذه الاعمال لا تسحق
النفقة علي زوج مولاهما والنفق ان نفقة الخادم بارأ الخدمة فاد امتنعت عن هذه الاعمال لم يوج
ما تسحق في النفقة بمطالبتها فاما نفقة المرأة انما تجب بارأ المالكين وقد مكنت فلاحب عليها هذه الاعمال
هذه الذي ذكرنا كله اذا كان الزوج خاضرا فاما اذا كان الزوج غائبا وله مال خاص في بيته وطلب
من القاضي ان يرض لها النفقة فان كان القاضي يعلم بالنكاح بينهما فرض لها النفقة في ذلك المال
لان هذا انما تجب للمرأة وليس بقضاء علي الزوج بالنفقة لان النفقة واجبة علي الزوج حكم الزوجية
مثل وقتا القاضي والقاضي عرف بها الزوجية ههنا انما الحاجة اليها لا يبا والابا لا يستحق بسبب العينة
الا ترى ان من اقربدين لم غاب وله مال خاص من حبس لدين وطلب صاحب الدين من ذلك حدث هذا
علي ما عرف ولكن ينبغي للقاضي ان ينظر للغائب وذلك في ان يحلها ان لا يعطيا النفقة لجوار ان يكون
اعطاها النفقة واحدا منها كنفيل اهكذا اذكر شمس الامة السرخسي رحمه الله في شرح ادب القاضي الحنفية
ان القاضي اذا استوفى منها بكفيل حصن وان لم ياخذ كان جازا قال الصدر الشهيد رحمه الله والصحيح
ما ذكره شمس الامة السرخسي لان القاضي نصب ناظرا فكل من عجز عن النظر لنفسه بنفسه يجب علي القاضي
ان ينظر له ونظره ههنا في احدا الكفيل لجوار ان حصن فيقيم بتيته ان كان او فاهها النفقة او يقيم بتيته
انه ارسل اليها بالنفقة وبني كساب الا تضيته ان القاضي لم ياخذ منها كنفيل دفع اليها النفقة بهذا الشارة
الي ان احدا الكفيل نوع احتياط لا يكون لازما فان حصن الزوج وقال كنت او فيتها النفقة او ارسلت
اليها بالنفقة فالقاضي يقول له افرقات اقام امرها القاضي بردها احدث لانه ظمعه القاضي اليها اخذ
ليبرحق وللزوج الخيار ان ساء اخذها او جيد ذلك وان ساء اخذ الكفيل لاني اذا اخذت وانفقت علي نفسها
صار دينا عليها وفي الدين الذي به كنفيل لرب الدين الخيار علي الزوج كذا ههنا وان لم يكن للزوج بيتة
المرأة علي ذلك فلا شيء علي الكفيل وان نكحت عن اليمن ونكل الكفيل لزمها وللزوج الخيار علي ما قلنا
فقد ذكر في هذه المسئلة تكول المرأة وتكول الكفيل وتكول المرأة لانه اما تكول ليس بلان لم يزل ذلك
المرأة فذلك يعني لشئ الخيار للزوج وان لم يملك الكفيل لان التكول اقرار والاصيل اذا اقر بالمال
لزم الكفيل وان محدا الكفيل ذلك ههنا اذا كان النكاح بينهما معلوما للقاضي فاما اذا لم يكن النكاح معلوما
للقاضي فادوات المرأة ان تقيم البيعة علي النكاح لم يتقبل القاضي ذلك منها ولا يعطيها النفقة عند علمها
الثلاثة رحمهم الله لان هذه اقطاعا علي الغائب لان دفع ما له اليها لتتقن في علي نفسها لا يكون الا بعد القضا
بالنكاح والزوجة فيكون وقضا علي الغائب فلا يجوز وعنده روي الشيخ القاضي البيهية منها ولا يفي بالنكاح
ويطعمها النفقة من مال الزوج وان لم يكن للزوج مال فامرها بالاسداء فان حصن الزوج واقر بالنكاح
امر به بقضاء الدين وان انكود ذلك كلها القاضي اعادة البيعة فان لم تقدم امرها بردها احدث ولم يقض
لها شيء مما اسدات علي الزوج ههنا قول رافق وهو قول ابي يوسف ذكر الحنفية ابي يوسف في النفقات
يفعل ان ما ذكره الحنفية في النفقات قول ابي يوسف الاول كان نص عليه في مختصر الكافي وكان ابو
حنيفة رحمه الله يقول او لا يقضي بالنفقة علي الغائب وهو قول ابراهيم ثم رجع الي قول شرح فقال لا يقضي
وعنده محمد لا يقضي قولا واحدا وما يفعل القاضي في زماننا من قبول البيعة من المرأة وفرض النفقة
علي الغائب انا ساعد لانه قول علمنا الثلاثة في ظاهرها لرواية لكن كونه مختلفا فيه انا مع رافق ومع
ابي يوسف علي ما ذكره الحنفية فتد لكونه فقنا في فصل مجتهد فيه وهو الحق بالناس ثم علي قول من يقول
فرض النفقة في هذه المسئلة لا يحتاج المرأة الي اقامة البيعة ان النكاح لم يحلها النفقة الدليل علي ان
الحنفية ذكره في ادب القاضي انها اذا ادعت انها زوجة فلان والقاضي يرض لها عند ابي يوسف ولم

يقول باقامة البينة ان الزوج لم يخلها نفقة هذا الذي ذكرناه كله اذا كان المال في بيته الغائب فان احضرت
المرأة غريبا للزوج او مودعا في يد مال الزوج فان كان القاضي يعلم بالنكاح والودعية وبالدين سال
المرأة هل عمل لها نفقة فان قالت لا استعملها فان حلت بقي لها النفقة فلما وان انفق المودع على امرأة
المودع والمديون على امرأة رب الدين يضمن ولا يبرأ المديون ولكن يرجع المدين على ما انفق عليه وان
لم يكن الحال معلوما سألها القاضي عن الودعية والدين فان كان المودع للمديون مقرر بالزوجية والمال
سأل المرأة هل عمل لها نفقة فان قالت لا استعملها ما زاد اخلت امرها القاضي باعطاء النفقة من ذلك لا يثبت
النكاح والمال للغائب بضمها فوجب على القاضي بياحتمال من ذلك المال كالمال في بيت
الزوج وهذا خلاف دين اخر على الغائب فان صاحب الدين لو احضر غريبا او مودعا للغائب لم يمس القاضي
بضمها الدين وان كان مترايا للمال وبدينه وهو ان القاضي انما يامر في حق الغائب بما يكون نظرا له وحفظا
لملكه عليه وليس في قضاء الدين من ماله حفظ ملكه عليه بل فيه قضاء عليه بقول الغيور وهذا يجوز وان
يحدد المال للغائب او عهد النكاح او يحدد كلاهما لم يخل منها على شيء من ذلك اما على المال فلا ينفق البينة
تثبت الملك للغائب وهي ليست تختم في اثبات الملك للغائب واما على الزوجية فماد ذكر في الكتاب انه لا
يقبل منها قول مجرد الله وهو قول ابي حنيفة الاخر ابو يوسف احرز رحمه الله اما على قول ابي
حنيفة الاول وهو قول ابي يوسف الاول يقبل منها البينة ولكن على قول ابي حنيفة الاول يبقى بالنكاح
بينهما وعلى قول ابي يوسف الاول لا يقضي هكذا ذكر الحنفية في نفقته وذكر القدر في قول ابي حنيفة
الاول والاخر لما ذكر الحنفية ولم يتخذ من لقول ابي يوسف وانما لا يقبل هذه البينة منها على النكاح
لانها بينة البينة تثبت النكاح على الغائب والمودع والمديون ليس تختم في اثبات النكاح على الغائب فاذا
امر القاضي المودع ان يدفع نفقتها فدفعتها وحضر الغائب وانكر النكاح او اقام البينة انه عمل النفقة
لها فان القاضي يضمنها ما اخذت وعلاصان على المودع لان امر القاضي بالدفع اليها صريح لان القاضي
نصب ناظر للغائب ونظر الغائب في ابي امارة لم يفي حقه في نكاحها واذا صرح امر القاضي هناك امر المودع
ولو دفع امر المودع اليه لايضمن فكذلك اذا دفع امر القاضي فاما المرأة صامعة لانها اخذت ما ليس
لها اخذت الا ترى انه لو قال المودع امر في ان لا ادفع اليها شيئا فالقاضي لا ينفق له الى قوله ويأمره بان
ينفق عليها ولاصان عليه ان يجرد رب الودعية فمدا يبين لك ان امر القاضي قد صرح لها وان كان القاضي
دين وودعية والمودع والمديون كل واحد منهما مقر بالودعية او الدين والنكاح فالقاضي يامر بالانثاء
اولا من الودعية ولا ذكر لهذه الفصل في الاصل وذكر في السيرة الكبرى انه يامر ما اول بالانثاء من
الودعية لان القاضي نصب ناظرا ونظر الغائب في البداية من الودعية يجمل الهلاك بخلاف الدين هذا
الذي ذكرناه اذا كان الزوج مال خاضعا ما اذا لم يكن للزوج مال خاضع فطلب من القاضي ان يسرع فيها
على النكاح ويضمن النفقة على الغائب ويأمرها بالاستدانة لم يجبه الي شيء من ذلك لان هذا قضاء على
وهذا قول ابي حنيفة الاخر وهو قول ابي يوسف ومحمد اما على قول ابي حنيفة الاول وهو قول رفر
يجبهها الى ذلك وذكر قول ابي حنيفة الاول في السيرة الكبرى فكان لا يفي حقه الله في حوازل القضاء على
الغائب روايتان فكان هذا فضلا بجهته ان ينفق كان القاضي محال وذكر في ادب القاضي الحنفية اذا لم
يكن للزوج مال حاضر والقاضي يعلم بالنكاح فطلب من القاضي ان يضمن لها النفقة يامرها بالاستدانة
لا يجبهها الى ذلك خلافا لفرق كان هذا فضلا بجهته ان ينفق كان القاضي محال والذي ذكرناه في النفقة
كذلك في الكسوة وهذا الذي ذكرناه كله اذا كان مال الغائب في بيته وما كان وودعية عند النساء من
جنس جهنبا ان كان دراهم او كان شيئا من جنس كسوتها وكان طفا ماله فاما اذا كانت الودعية والمال

في بيته الزوج من خلاف جنس جهنبا ليس لها ان تنفق شيئا من ذلك في نفقة نفسها وكذلك القاضي لا تنفق ذلك
في نفقة ما عدا الكل اما عدا ابي حنيفة رحمه الله فلا تنفق البينة على طريق الحجر والحجر عدا ابي حنيفة على
الحجر النافع لا يصح واما على قولهما فذلك الجواب لان عداهما انما ينفق القاضي على الحاضر المستحق فلما الغائب
فلا يعلم امتناعه ولا تنفق ماله وينفق القاضي عليه من غلة الدار والعبد الذي هو للغائب فان كان ذلك
من جنس جهنبا ولكن ينظر القاضي على الوجه الذي قلنا قبل هذا قال في الكتاب عقيب هذه المسائل وفي كل
موضع كان القاضي ان يقضي لها النفقة في مال الزوج فلما ان تاخذ من مال الزوج ما يكفيها بالمعروف من
غير قضاء القاضي على الله عليه وسلم لهذا امرأة ابي سفيان حذيت من مال ابي سفيان ما يكفيها وذلك
بالمعروف قالوا واذا طلقت المرأة من القاضي ان يرض لها النفقة على زوجها وكان للزوج على المرأة دين
فقال الزوج احسبوا لها نفقتها من مال ذلك لان الدين من جنس واحد تنفق المقيمة كافي سائر الدين
تنفق المقيمة تمامها ولم يتناصا وهذا يحتاج الى رضاء الزوج لو فوج المقيمة وانما كان هكذا لان دين النفقة
انقرض من سائر الدين فان سائر الدين لا تنسقط بالموت ودين النفقة يستلزم على ما بين بعد هذا ان
شا الله تعالى وكان دين الزوج اقوى فلا تنفق المقيمة الا برضاء الزوج كالوكان احد الدينين حري
والاخر ربا فاما اذا قال الزوج احسبوا لها نفقتها من مال ذلك لان الدين من جنس واحد تنفق المقيمة كافي سائر الدين
القاضي للمرأة الكسوة فملكته او سرقته منها او خرقته قبل الوقت فلم يش عليه ان يكسوها حتى يضي الوقت
الذي لا يبقى اليه الكسوة هكذا قال في الكتاب والاصل في هذه المسائل ان القاضي يفي بظهر له الخطأ
في التقدير بوجه فاما اذا لم يظهر له ذلك لا يبرده وهذا الا انه اذا لم يظهر الخطأ في التقدير يفي بالتقدير
معتبر انما يفي الوقت قدره القاضي لا يقضي لها بالكسوة اخرى اما لو ظهر الخطأ في التقدير يجعل على
التقدير بوجه بطلت فكان القاضي يقضي لها بالكسوة ولم يوفها وقتها فنفقة من غير اضرار وهذا
يقضي بكسوة اخرى كذا هنا اذا ثبت هذا فنقول اذا هلكت الكسوة وسرقت ثيل الموت ولم يبين خطا فيه
ولا يقضي بكسوة اخرى حتى يضي تلك المدة وان خرق الكسوة لا استعمال قبل حتى الوقت ينظر ان خرق
خرق استعماله لم يبين الخطأ في التقدير فمضمونه ولا يقضي بكسوة اخرى حتى يضي ذلك وان خرق بالاستعمال
العناد يبين الخطأ في التقدير لانه وقتا لا يبقى الكسوة الى الوقت فيقضي لها بكسوة اخرى وكذلك
الجواب في النفقة اذا صنعت او سرفت او اكلت او سرفت او لم تسرق وكان ذلك قبل مضي الوقت فهو
كالمدة في الكسوة فرق بين كسوة الزوجات ونفقتهم وبين كسوة الاقارب ونفقتهم فان القاضي اذا
روض الاقارب الكسوة او النفقة فصاعته من ايديهم قبل مضي الوقت فان القاضي يرض لها مائة
اخرى والزوج وهو ان نفقة الاقارب انما تستحق باعتبار الحاجة ولهذا الاستحقاق مع المعنى ومنع
الكسوة والنفقة فذكر حد من الحاجة اما نفقة المرأة لا تستحق باعتبار الحاجة ولهذا الاستحقاق المرأة
النفقة مع التنازل انما تستحق الكفاية بالصياح قبل مضي المدة لا يبين انما تكن كافية في تلك المدة فاذا
المدة وكسوة المرأة باقية فان لم تستقل تلك الكسوة املا حتى مضي الوقت يرض من القاضي لها كسوة
اخرى اذا لم يظهر خطأ القاضي في التقدير وان استعملت تلك الكسوة وان استعملت منها كسوة اخرى
تلك المدة لم يظهر خطأ القاضي في التقدير وان لم يستعمل مع هذه الكسوة كسوة اخرى لا يرض لها كسوة اخرى
لانظر خطأ القاضي في التقدير بوجه وقتا وقفا في كسوة ورا ذلك الوقت فرق بين هذا وبين ما
اذا فوض لها القاضي عشرة دراهم نفقة شهر في شهر وقد بقي من العدة في حيث يرض من لها القاضي في التقدير
يقين بخواتم انما بقي من العدة في التقدير وحدها في الاتفاق على نفسها في التقدير بمعنى ان يقضي لها
لها عشرة اخرى انما في باب الكسوة اذا البست جميع المدة ولم يخرق فظهر خطأ القاضي في التقدير يبين

لأننا لم نجد في التفسير في اللبس فرق بين نفقة الزوجات وكسوتهن وبين نفقة الخادم وكسوتهن
فإن في الأقارب إذا مضى الوقت وبين من الدواهم ما ذكرنا أو بيت الكسوة فالقاضي لا يقضي بأمر
في الأحوال كلها والفرق ما ذكرنا أن نفقة الأقارب وكسوتهم إنما يستحق باعتبار الكسوة ظاهرة وما يبي من
الدوام أو بيت الكسوة لاحاجة إلى أخرى أما من وجه والقاضي ما جعل هذا المال عوضا عن الاحتباس في
بيت الزوج من وجه والقاضي ما جعل هذا المال عوضا عن احتباس مقدار ما لم يظهر خطا القاضي في التقدير
بين من احتباس آخر لم يأخذ بأمره عوضا فيبقى لها بخاري هذا هو الفرق بينهما قال وإذا فرض القاضي
ما يكفيها فلما ان ترجع عن ذلك لأنه يظهر خطا القاضي حيث بقي ما لا يكفيها فعليه أن يمدد له الخطا بالنفقا
لها ما يكفيها وكذلك إذا فرض على الزوج زيادة على ما يكفيها فله أن يستع عن الزيادة لأنه يظهر خطا القاضي
حيث فرض لها زيادة على ما يكفيها وذكر في الخاوي في التناوي أن القاضي إذا فرض لها بالاكل من الدرهم
لرجح الطعام فعلا وكان على العكس كان لها أن تطلب الزيادة وله أن يستع عن الزيادة قال وإذا فرض
على المعسر نفقة المعسرين ثم البصر بمن عليه نفقة المؤسرين عند طلبها لأن النفقة تحت شيئا على ما
يأتي بعد هذا أن شاء الله تعالى فيعتبر حاله في كل وقت فلما استأنف القاضي نفقة المعسر بعد البصر لا
ليست ذلك النفا أيضا والله أعلم **النوع الرابع** في نفقة خادم الزوجة قال في الكتاب وإذا
كان زوج المرأة موصرا أو المرأة خادم واحد فرض على الزوج نفقة ذلك الخادم لأنه لابد لها من خادم
واحد يخدم غفمتها ويحمي أسرتها حتى لتفرغ المرأة لحوائج الزوج وكان ذلك من حوائج المرأة ومنفعة
تعود إلى الزوج فيكون ذلك على الزوج لا يزوي أنه لا يفرض القاضي كفاية في مال بيت المال يفرض كفاية
خادمه أيضا إذا هنا وهذه إذا كانت المرأة حرة وإن كانت أمة لا تستحق نفقة الخادم وفي كتاب القضية
جعل المسئلة على وجهين الأول أن تكون المرأة من خدم نفسها وأنه على وجهين أيضا أحدهما أن يطبخ
الطعام مهيا وفي هذا الوجه لا يفرض لها نفقة الخادم لأنها لا حاجة لها إلى الخادم في هذه الصورة وإن
اعطاها الطعام غفمتها فإنه يفرض لها نفقة الخادم لأنها في هذه الصورة تحتاج إلى الخادم لمهيتها لها
الطعام فإن ذلك ليس عليها وإن كانت المرأة ممن لا خدم نفسها فإنه يفرض لها نفقة الخادم لئلا
كان لها حاديات إذا كثر على قول أبي حنيفة رجة الله ومحمد لا يفرض لأكثر من خادم واحد وقال أبو
يوسف يفرض لها نفقة الخادمين لأنها تحتاج إلى الخادمين أحدهما يأمور داخل البيت والآخر يأمور
خارج البيت ولما لا حاجة المرأة بترفع بخادم واحد عادة وما زاد على ذلك للمزينة والجمال وجوب
النفقة على الزوج بالكتابة دون الرتبة والجمال فرق أبو حنيفة ومحمد رحمهما الله بين الزوج والأولاد
فإنه إذا كان للمؤسرا ولاد يكتفيهم خادم واحد يفرض عليهم نفقة الخادمين والفرق وهو أن المرأة
الواحدة يكتفيها خادم واحد عادة والزيادة على الواحد غير محتاج إليها عادة أما الأولاد إذا كانوا
لا يكتفيهم خادم واحد فإن يفرض عليهم نفقة خادمين أو أكثر فعندنا ما يكفيهم والاختلاف في هذه المسئلة
نظير اختلافهم في الغازي إذا أقاد فرضين لا يسمي له إلا فرض واحد عبد أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله
وعبد أبي يوسف رجة الله ليهن لفرسين وذكر في فتاوي سمرقند أن المرأة إذا كانت من بجان الأشراف
ولها خادم كبيرة بحجر الزوج على نفقة خادمين لأن مثل هذه المرأة تحتاج إلى خادمين ليؤمرا أحدهما بالمو
داخل البيت والآخر يأمور خارج البيت من الرسالة وغيرها وعن أبي يوسف في رواية أخرى إذا
كانت فاعه ست مائة رقت إلى بيت زوجها مع خدم كثيرا سمحت نفقة الخدم كلها على الزوج هكذا روي
هشام عن محمد رجة الله فإن قال الزوج لامرأته ٧ نفق على أحد من خدمك ولكن اعطى خادما من
خدي لخدمك فأت المرأة لم يكن للزوج ذلك ويجوز على نفقة خادم واحد من خدم المرأة لأن المرأة هي

لا يثبت لها الاستجداء من خدم الزوج وعن بعض مشايخنا أنه قال للزوج ذلك قال وإن لم يكن للمرأة خادم
لا يفرض نفقة الخادم على الزوج في كلهما رواية عن أصحابنا الثلاثة رحمهم الله لأن استحقاق نفقة
الخادم وهو نظير القاضي إذا لم يكن له خادم لا يستحق كتابة الخادم في بيت المال كذا هيئتها الذي
ذكرنا أنه إذا كان الزوج موصرا أو موصرا موصرا لم يفرض عليه نفقة الخادم في رواية الحسن عن
أبي حنيفة رجة الله وإن كان لها خادم وجه قول محمد أنه إذا كان لها خادم بهذا المواة لم تكف نفقة
نفسها فيجب على الزوج نفقة خادمها كما في حالة البسار وجه رواية الحسن عن أبي حنيفة أن المرأة
تدكتفي بخدمة نفسها واستعمال الخادم لزيادة التوفيق وذلك مستوفي حالة البسار دون البسار
لأن المعسر يلزمه أدنى الكفايات ولا يلزمه الزيادة على ذلك ثم اختلف مشايخنا في الخادم خادم المرأة
لستحق النفقة على الزوج منهم من قال المملوكة لها حتى لو كانت حرة أو لم يكن مملوكا لا يستحق ومنهم من
قال كل من خدم مباحرة كانت أو مملوكة لها أو غيرها يستحق النفقة قال ولا يفرض نفقة الخادم بالدوام
على ما ذكرنا في نفقة المرأة بل يفرض لها ما يكفيها بالمعروف ولكن لا يبلغ نفقة خادمها نفقتها لأن الخادم
سبع المرأة تنقص نفقة الخادم عن نفقتها حتى يظهر مروتها على الخادم لم يرد بقوله تنقص نفقة الخادم
عن نفقتها المتضمنان في الخبر لأن النفقة بيد الكتابة وعسى يستوفي الخادم من الخبز في الأكل أكثر مما يستوفي
المرأة وإنما أراد به المتضمن في الأولاد قال فان كانت المرأة مملوكة كثيرة حتى وجب على الزوج نفقة
خادم واحد عبد أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله فقالت المرأة للزوج اتفق عليهم من مهري ففعل فقالت في
لا احتسب من مهري لأنك استخدمتهم وفي فتاوي أبي الليث رجة الله ما اتفق عليهم بالمعروف فهو محسوب
عنه لأنه أدنى ما وجب على المرأة بالمرأة والمرة على الزوج المهر فتدبر ما اتفق عليهم بالمعروف
يكون محسوبا عنه قال في الكتاب وفي كل موضع يفرض القاضي نفقة الخادم على الزوج بفرض الكسوة
لخادمها أيضا والكسوة للخادم على المعسر في الشفائيق كراس وأزارو كسا كرخص ما يكون وفي
الصيف قميص مثل ذلك وأزارو على المؤسرين الشفائيق وطي وأزارو كراس وكسا رخص وفي
الصيف قميص مثل ذلك وأزارو فند أوجب لها في الشفائيق الكسوة أكثر مما أوجب في الصيف وإنما فعل
كذا لما قلنا في المرأة في المرأة لم يفرض لها نفقة الخادم الحار وفرض للمرأة ذلك لأن الحاجة إلى الحار
لستر الرأس ورأس المرأة عورة ولما زاد من الخادمة ليس بقورة وفرض لها الأزارو لأن الخادم
محتاج إلى الخروج لمهني أمور خارج البيت فتحاج إلى الأزارو وقد ذكر اختلاف المشايخ في أزارو المرأة قال
في الكتاب والخادم المرأة المملوكة أو الحرة ولم يفرض للمرأة ذلك لأنه لا حاجة للمرأة إلى ذلك لأنها لا
محتاج إلى الخروج والبروز والخادم محتاج قال مشايخنا رحمهم الله وما ذكر محمد في الكتاب في بيان الخادم
توكبا على عاداتهم وذلك لاختلاف الامكنة في شدة الحر والبرد واختلاف العادات في كل
فعل القاضي اعتبار الكتابة في نفقة الخادم فيما يفرض في كل وقت ومكان على ما ذكرنا في كسوة المرأة
الأنه لا يبلغ كسوة الخادم كسوة المرأة لما ذكرنا في النفقة **النوع الخامس في الخصومة**
في نفقة الأئمة المأصية ويدخل فيه بيان الأسباب التي تستلزمها النفقة المفروضة قال وإذا احتسب
المرأة زوجها في نفقة ما مضى من الزمان قبل أن يفرض لها النفقة وقبل أن تراضيا على شيء فإن القاضي
لا يقضي لها نفقة ما مضى عندنا وعند المشايخ فيبقى إجمعا أن يفرض من نفقة القاضي لها النفقة أو بعد
تراضيها على شيء نفقة كل مهر أو غاب الزوج عنها شهرا أو حبس لو كان حاضرا أو امتنع عن الاتفاق وقد
استأنس على الزوج أو أكلت من مال نفسها كان لها أن تأخذ الزوج بنفقة ما مضى وأصل المسئلة أن
نفقة الزوجات تصير دينيا بنفقة القاضي أو بتراضيهما على شيء معلوم لكل شهر بالانفاق أما قبل قضاء

القاضي وقيل تراصها على شيء معلوم لا يصير ديناً عندنا وعند الشافعي رجة الله يصير ديناً وقيل
ان النفقة عوض من وجه وصلة من وجه لان النفقة بارز الاحتباس والاحتباس ان كان حق الزوج من
حيث الاستمتاع وقضا المهر أو منها اصلاح امر المعيشة فقيه حق المشرع من حيث خصيل الولد وصية
كل واحد منهما عن الزمان حيث ان الاحتباس حق الزوج امكن جعل النفقة عوضاً عنه ومن حيث ان حق
المشرع مستحق على كل انسان لا يصلح ان يكون عوضاً عنه فكان عوضاً من وجه وصلة من وجه فمن حيث انما
صلة لا يصير ديناً من غير قضاء لارضاء كنفقة الاقارب ومن حيث انها عوض تضر ديناً اذا وجد القضاء
الرضا على الالة لم يلزم بعد الامكان وكذلك لو استأنت المرأة على الزوج نفقة مثلاً قبل فسخ القاضي وقيل
التراضي بينهما على شيء فانما لا ترجع بذلك على الزوج لانها لو رجعت اماناً تزوج بحكم انما صارت مستديرة
على الزوج ولا وجه لذلك لانه ليس لها ولاية ايجاب الدين على الزوج واما ان تزوج حكم ان نفقة تامة
ديناً في ذمته ولا وجه اليه ايضا لما ذكرنا ان نفقة الزوج لا يصير ديناً لا بقبض القاضي او التراضي
ولم يوجد شيء من ذلك هنا وتفسير الاستدانة على الزوج ياتي بعد هذا ان شاء الله تعالى قال على الله
المشرعي رجة الله في شرح النكاح في باب النفقة في الكلام لطلاق ان هذا الجواب قول ابي حنيفة الخ
وجه الله اما على قوله الاول كان لها ان ترجع بنفقة مثلها على الزوج فكان على قول ابي حنيفة رجة الله
الاول نفقة الزوجه تصير ديناً على الزوج قبل قضاء القاضي وقبل التراضي بينهما كما هو قول الشافعي رجة
الله قال اذا فرض القاضي لها على الزوج كل مهر كذا او تراصها على نفقة كل مهر لمضت مهرها ولم يبطها
شيان النفقة وقد كانت استأنت تانقت او انقضت من مال نفقتها ثم مات الزوج او ماتت المرأة
سقط ذلك كله عندنا على ان النفقة عندنا تسحق استحقات الصلوات من وجه والصلوات تسقط لوط
قبل القبض وشبه ذلك في الكتاب من وجبت عليه الجزية ثم مات وهذا لا يسقط في الجزية من تركته
كذا هنا وكذلك لو طلقها الزوج في هذا الوجه ليستطاع اجتمع عليه من التفتات بعد فرض القاضي كما
حكى عن القاضي الامام ابي الحسن الشافعي رجة الله وكان يقول وحديثنا رواية هذه المسئلة في كتاب
الطلاق وبه كان يفتي الصدر الشهيد والشيخ الامام ظهير الدين المرعبي رجة الله وشبهه بالذي لا
اجتمع عليه خراج راسه ثم اسلم لسقط ما كان اجتمع عليه وجه التشبيه به ان الذي امانا كان يوجبه
خراج الراس لا صراره على الدين الباطل وقد زال ذلك المعنى بالاسلام فتسقط الجزية كذا هيئنا
اما تسحق النفقة بالوصلة التي كانت بينهما وتلك الوصلة قد انقضت بالطلاق وفي فتاوي ابي الليث
رجة الله اذا وقت الخصومة بين الزوجين في امر النفقة فتوسط ابو الزوج واعطاها شيئا طلقها
الزوج ليس للاب استرداد ما توقع به هذا الذي ذكرنا اذا فرض لها القاضي النفقة ولم يارضها
بالاستدانة فاما اذا امرها بالاستدانة على الزوج فاستدانت ثم مات احداهما لا يبطل ذلك هكذا ذكر
الحاكم الشهيد رجة الله في مختصره وذكر الحنفية انه يبطل ايضا والصحيح ما ذكر في المختصر ان استدانة
باسم القاضي وللشافعي ولاية عليها بمنزلة استدانة الزوج بنفسه ولو ان الزوج استدانة بنفسه لا يسقط
ذلك الدين بموت احداهما كذا هيئنا وكذا في مسئلة الطلاق يجب ان يكون الجواب هكذا يعني المستدانة
هل يسقط بالطلاق يجب ان تكون المسئلة على روايتين في رواية لا يسقط وهو الصحيح حيث ان المشور
فتقول النفقة المفروضة تسقط بالنشوز هكذا في قضاء الجامع وهكذا ذكر في كتاب الصلح والمسدات هل
تسقط بالنشوز يجب ان تكون على الروايتين على اصح الروايتين لا يسقط والله اعلم **وما يتصل**
هذا الفصل ما ذكر محمد رجة الله في الكتاب لو عمل الزوج لها نفقة مدة ثم مات احداهما قبل مضي
المدة لم يرجع عليها ولا يتركها في قول ابي حنيفة وابي يوسف رجهما الله وقال محمد رجة الله يرجع حصة

ماضي رجة الله الثاني ان كان قائماً وقيمة القاضي ان كان مستهلكا وجه قول محمد رجة الله انما اخذت ذلك
من مال الزوج لمقصود ولم يحصل ذلك المقصود له فكان له ان يسترد هاتين كما لو عمل لها نفقة لزوجها
فقال ان يتزوجها ولما اتمها صلة من وجه على ما ذكرنا وحق الاسترداد في الصلوات تسقط بالموت كالزوج
في الحية وروي عن محمد رجة الله انما اذا قبضت نفقة شهر فادونه فلم يرجع عليها بشيء وكذلك اذا قبضت
نفقة شهر كثيرة مات احداهما قبل مضي المدة والثاني من المدة شهر او دونه لا يرجع عليها ولا في حكم العيسر
فتار كنفقة الحال وهذا استحسان قال محمد رجة الله وان كان اكثر من الشهر يعني ما بين من الاخل
وفي كتاب الافضية لو اعطاها نفقة سنة او كسها ثوباً بمائة المرأة والدرهم فاهية بعينها والكسوة
فاهية في ميراثها استحساناً وهو قول ابي يوسف الاخر والقياس ان يسترد منها نفقة ما بقي من
المدة وهو قول محمد وابي يوسف الاول وعند ابي يوسف اخرا الامان وجه قول محمد وهو القياس ان
النفقة وجبت بارز الاحتباس وقد وجد الاحتباس في بعض المدة دون البعض فيسترد حصة ما لم يوجد
فيه الاحتباس وجه قول ابي يوسف الاخر وهو الاحتباس ان النفقة اعتبرت صلة بيني وبين الاحتباس
من ثلها سبب في حقة في ذلك كما في خيار العتيق وخوجه وهذا الغررة حتى فاعتبرت النفقة صلة فاذا
مات بالتسليم لا يبقى لصاحبها الاسترداد كما في سائر الصلوات وفيما اذا التزمت عتقت عوضاً والعوض
لا يسلم بدون سلامة المحض قال في الافضية وحكم النفقة في الطلاق والموت سوا قال به وهذا
اذا طلق قبل الدخول بها حتى اوجب سقوط النفقة كما في الموت فاما في الطلاق بعد الدخول النفقة
عنده راحة فلا ياتي هذا وفي نفقة المطلقة اذا مات الزوج الجواب على هذا الفصل الذي ذكرناه هذا
به والله اعلم قال في شرح الافضية واختلف المشايخ فيما اذا مات الزوج قال بعضهم الحلال فيها واحد
وقال بعضهم اذا مات الزوج لا يسترد منها شيء بلا خلاف فعلى قول هذا القاضي يحتاج الى الفرق لمحمد رجة
والفرق له ان موت المرأة بموت الاحتباس من كل وجه فيها بقي من المدة فتعود بارائه الى ملكه وموت
الزوج لا ينفذ الاحتباس ما لم يمتي العدة والله اعلم **النوع السادس** في الاختلاف الواقع
بين الزوجين في دعوى العسر والعسر قال في الكتاب روي ان امرأة اخفقت مع زوجها في
نفقة ما قال الزوج ليس عدي نفقة فتال لها ابو يوسف رجة الله حذري غامسة وانفقها على نفسك
قال القاضي ابو الليث رجة الله يحتمل ان ابا يوسف عرق ان له عامة اخري فاما لو لم يكن له عامة اخري
لا يجب عليه ان يسع هذه العامة في النفقة وفي سائر الديون وفي شرح ادب القاضي للمختص ان قال
لا يجب عليه ان يسع الا زار لان به حاجة الى الا زار وفي الحاجة الى ستر العورة فاما ما سوي الا زار
يجب عليه ان يسع الا اذا كان موضع برد لحين يترك لنفسه ما يدفع به صور البرد ويسع ما سوي ذلك
ومن المشايخ من قال يترك لنفسه دسمن الثياب ويسع ما سوي ذلك واليه مال حسن الائمة الحلوي
رجة الله ومن المشايخ من قال يترك لنفسه دسمن ويسع ما سوي ذلك واليه مال حسن الائمة المرجعي
رجة الله وهذا لان الحاجة ماسة الى دسمن من الثياب فانه اذا غفل احداهما احتاج الى الاخر في
ثيابا اذا كانت له ثياب حسنة يمكنه الاكتفاء بدون ذلك يسع ثيابه ويشترى بالبعض ثوباً يكتفيه وبالباق
يبقي الدين وينفق على روجه به ورد الاثر هكذا ذكر في ادب القاضي للمختص في باب الملامة قال
محمد رجة الله في الكتاب واذا فرض القاضي نفقة المرأة على الزوج فامتنع الزوج من الانتاق وقال
انامصر وقالت المرأة لا بل هو موسر وطلبت المرأة من القاضي ان يحبسها للنفقة لا يحبسها القاضي
اول من لان الحبس عقوبة لا يسو جها الا الظالم ولم يظهر ظله في اول مرة فلا يحبسها ولكن يأس بالانتاق
وتخبر ان حبسه ان غابت فان اعدت اليه مرتين او ثلاثاً حبسه لظهور ظله واذا حبسه لا يسقط

هذه النفقة ويومر بالاستدانة هي بوجع على الزوج اذا ظهر له مال وانما كان هكذا لان هذا ليس بحق
وقد وجد المنع من جهة فيلزمه النفقة لما يستقبل وهو في الحبس فان ما طلبنا بالنفقة فماتت النافذة
ينرض لها عليه نفقة فعل ذلك ويكون ما اجتمع عليه من النفقة بعد العزم من دينها مع الصدقات فتستد
الحبس الى ان يوفي الكل على ما ياتي بعد هذا ان شاء الله تعالى فان قال الزوج للنافذة احبسها معي فان
لي موصفا في الحبس خاليا فالنافذة لا يحبسها معه ولكنها تصير في منزل الزوج وتحبس الزوج لتمام اذا
حبس النافذة اعلم انه يحتاج على سبيله لانه مستحق للنفقة في مسيرة بالنظر قال ويغني النافذة ان حبس
شهرين او ثلاثة في نفقة او دين ان لبيال عنه وفي بعض المواضع ذكر اربعة اشهر وفي رواية الحبس عن
الي حنفية رجة الله سنة اشهر وفي رواية الطحاوي عن ابى حنيفة رجة الله شهر والحاصل انه ليس في
تدبر ولا زمر لان الحبس لا يجازي ذلك ما يختلف فيه احواله الناس فيكون ذلك معزنا الى راي
النافذة فان وقع في راي النافذة ان هذا الرجل يصحبه هذه المدة ويظهر المال ان كان له مال سال
عن طاله بعد ذلك وذكر هشام بن عمار عن محمد رجة الله ان النافذة ان لبيال عن طاله لم يصير
في ذلك مدة فاذا سال عنه فقامت بنية على عشرته اخرجته النافذة من الحبس ولا يحتاج الى طاله
بل اذا اخبر به لبيال كفي قال الشيخ الامام المعروف بخوارزمي رجة الله هذا السرا ليعمل به
النافذة احتياط وليس بواجب لان الشهادة بالغير شهادة بالنفي والشهادة بالنفي ليست بحجة فكان
للنافذة ان لا لبيال ولعل براءة ولكن لو سال مع هذا الا انه يحوط والنفي للمهمة عن النافذة ثم اذا
اخذناه معسور على سبيله لا يحول بين الطالب وبين ملازمة عندنا بالمار وفي عن النبي صلى الله عليه وسلم
انه قال لصاحب الحق يدو لسان والمراد باليد الملازمة وان اقام المحبوس بنية على عشرته واقام
صاحب الحق بنية على لسانه احذ بنية صاحب الحق لان بنية تثبت امرا عارضا ليس بثابت ونية
المحبوس تثبت امرا اصليا وهو المقر فكان بنية صاحب الحق اكثر ثباتا فكان اولى بالقبول وان
قامت البنية على عشرته قبل الحبس هل يقبل النافذة ذلك وفيه روايتان في احدي الروايتين يقبل
وبه كان يقضي الشيخ الامام الجليل ابو بكر محمد بن الفضل رجة الله وفي رواية اخرى لا يقبل وبه كان
يقضي عامة الساجين وهو الصحيح قال وان كان المحبوس غنيا ادا ما النافذة حبسه حتى يودي النفقة
والدين فان لم يرد ان كان له مال من حبس النفقة والدين ادي النافذة ذلك من ماله وان كان
ناله عروضا او غنارا فالنافذة لا يبيع شيئا من ذلك لاني النفقة ولا في الدين الا برضاها وهذا قول
ابي حنيفة رجة الله وعلي قولهما يبيع عروضا في الدين والنفقة رواية واحدة وبيع العقار على ظاهر
الروايتين عنهما ذكر قولنا في العروضا في ظاهر الرواية وفي العقار وجميع الاموال في ادب النافذة
لخلاف وباب الحبس في الدين ثم اذا اثبت للنافذة ولاية البيع عندها ما يبيع بالعرفان فادام الدين
العروض بالدين والنفقة تستقبل حينئذ يبيع العقار وتزيب الاموال في نقض الدين في ركن الجاه
على سبيل الاستقام قال خوارزمي رجة الله في شرحه فيما ذكر في ابتدا هذه المسئلة اشارة الى
ان القول قول المرأة في انه قادر على الانفاق فانه لو كان القول قول الزوج انه عاجز لكان بحسبه
النافذة وان عادت اليه مؤارا وذكر في كتاب الحوالة الكتالة انه اذا وجب المهر على النكاح ولم يود
واذعي انه معسور ادعت المرأة انه قادر على الانفاق فالقول قول المرأة حتى يحبس النافذة اذا
عادت اليه مرتين او ثلاثا فقد سوي في ظاهر الرواية بين النفقة والمهر والقرض وبين البيع وذكر
المختار في ادب النافذة عن اصحابنا في المهر والنفقة القول قول الزوج حتى لا يحبس الزوج ما لم تثبت
المرأة شيئا من النفقة والمهر روايتان فعلى ظاهر الرواية جعل الاقدام على النكاح اقرا

بالنفقة على النفقة والمهر على رواية المختار ولعل جعل هكذا ذكره شيخ الاسلام المعروف بخوارزمي
رجه الله وذكر محمد رجة الله في الاصل اذا وقع الاختلاف بين المرأة والزوج فقال الزوج انا
معسور على نفقة المعسرين وقالة المرأة لا بل انت معسور عليك نفقة المومنين فالقول قول الزوج
مع يمينه وعلى المرأة البينة لان المقر في الناس اصل فالزوج يمينه ما هو الاصل فيكون القول قوله
مع يمينه وهكذا ذكر شيخ الاسلام في شرحه ولم يذكر ان هذه المسئلة على الروايتين وانما كان هكذا
لان الاقدام على النكاح يمكن ان يجعل اقرا بالنفقة على نفقة المومنين فلهذا كانت هذه المسئلة على
رواية واحدة من المتأخرين من قال في المسئلة الثانية حكم فيه رويان كان عليه راي الاغنيا يقبل
قوله انه معسور لان الذي علامة على غناه وما ظهر من العلامة يجعل حكما عند اقدم دليل قوله قال
الله تعالى ولوا زاد والزوج لا عدوا له علة وقال تعالى في نفقة يوسف وان كان في نفسه قد من
قبل فصدقت وهو من الكاذبين فني هذا دليل على ما ظهر من العلامة يجعل حكما فيجعل الذي حكما
الا يفي حق النكاح والعروة فانهم يكلون للذي مع العسرة ليعظم الناس ولا يجعل الذي في حجتهم حكما
لظهور العادة بخلافه فعلى هذا العود ان كان الزوج يزي النكاح او ادعت المرأة ان هذا غير
رأيه وكان عليه راي الاغنيا قبل ان يحضر مجلس لثقتان النافذة شالها البينة فان اقامت البينة
على ذلك سمع النافذة وجعل القول قولها وان لم يكن لها اقامة البينة للحال حكم رايه في الحال ويجعل
القول قول الزوج ثم فرع على المسئلة الثانية فقال على ظاهر الرواية ان لم يكن للمرأة بنية على
ليارة فتسأل النافذة ان لبيال عن لبيال الزوج في السور ليس على النافذة ذلك لان النافذة وجد
دليلها بغير الفصل الحكم وهو التمسك بالاصل وليس عليه ان يطالب بدليل اخر وان سال فاباه عنه
انه موسر لا يرض النافذة عليه نفقة المومنين الا ان خبره رجلان عدلان بانه موسر ويكونان بمنزلة
الشاهدين يشهدان على لبيالته ولا يحتاج الى لفظة الشهادة كان في النفقة حق الله تعالى وحق المرأة
وحق الله تعالى ثبت بقول الواحد منهم بذلك واخبر وحق العبد لا يثبت الا بقول اثنين بلفظة
الشهادة فاذا كان بين حق الله تعالى وحق العبد علمناهما فشرطنا العدة من حيث ان حق العبد واثبتنا
بالحبس حيث انه حق الله تعالى علانا ولا يلزم بغير الامكان وان قال بلغنا انه موسر لا يثبت لبيال
بذلك انما ما لا علنا ولا ما لا بلغنا وسمعا وقد يبلغ الانسان التامل كما يبلغه الحق وكذلك
الكذب ليس كالبصير الصدق فلا يثبت اليأس مثل هذا الخبر الذي ذكرنا ان لم يكن حال الزوج
في العسرة معلوما للنافذة فاما اذا كان معلوما للنافذة فالنافذة لا يحبس لان الحبس جزا الظلم
هنا ولا يفرق بينهما ايضا عندنا خلافا للشافعي رجة الله والمسئلة معروفة ثم اذا لم يفرق النافذة
بينها عندنا لم يحبس الزوج مادام يصنع بامر المرأة بالاستدانة على الزوج حتى يوجع عليه اذا البسر
فرق بين هذا وبين سابقا الذي ان سابقا الذي من عليه الدين اذا عجز عن قضاء الدين لا يور
صاحب الدين بالاستدانة عليه وهنا بعد ما فرغ النافذة لها النفقة يؤمر بالاستدانة على الزوج
بعد فرض النافذة عسى يوت هو او يوت الزوج فتستط نفقتها على ما تروا اذا سقط لا يبعد النفا بالنفقة
لما شيا فتومر بالاستدانة من النافذة بعد فرض النفقة لما كبر حجتها في النفقة وهذا المعنى مودو
في سابقا الذي من عليه اذا فرقا وان الامر النافذة بالاستدانة على الزوج يرجع بذلك على الزوج اذا
السر لان استدانتها بامر النافذة على الزوج وللنافذة ولاية كاملة عليها كاستدانتها من الزوج فتعد
ذكر محمد رجة الله بالاستدانة على الزوج ولم يبين تفسيرها وذكر في باب ادب النافذة للمختار ان نصير
الاستدانة على الزوج السري بالنسبة ليعني الحق من مال الزوج قال مشايخنا رحمهم الله وليست فأتت

الاستدانة بعد فرض القامعي اثبات حق الزوج على المرأة على الزوج لان بعد فرض القامعي صارت
النفقة ديناً للمرأة على الزوج وثبت لها حق الرجوع بالنفقة على الزوج سواء كانت من مال نفسها او
استدانة بامر القامعي او بغير امر القامعي ولكن فائدة الاستدانة انها اذا استدانة على الزوج
بامر القامعي كان لرب الدين ان يرجع بذلك على الزوج ويدون الامر على الاستدانة ليس لرب الدين
ان يرجع بذلك على الزوج ولكن يرجع رب الدين على المرأة والمرأة تزوج ما فرض لها القامعي على الزوج
وهذا لان الاستدانة على الزوج احباب الدين في ذمة الزوج فاذ حصل بامر القامعي فقد احباب الدين في ذمة
الزوج من المرأة وليس لها على الزوج هذه الولاية وذكرني خبر يد القدر في ان فائدة الامر بالاستدانة ان
حبل المرأة العديم على الزوج وان لم يرخص الزوج بذلك ويدون الامر بالاستدانة ليس لها ذلك الا بمرضا
الزوج وذكر الحالم التمهيد في المختصر ان فائدة الامر بالاستدانة يرجع بذلك على الزوج وفي ماله ويدون
الامر بالاستدانة لا يرجع على ما مر قبل هذا اذا كان الزوج معسر ابن مؤسر سابق بعد هذه المسئلة
في فصل نفقة ذوي الارحام في الزوج الثالث **وما يتصل بهذا النوع** اذا فرضت النفقة
للزوجة على الزوج بغير المهر فاعطاها الزوج شيئا من ثيابه اخلف فقال الزوج هو من المهر وقالت لا بل هو من النفقة
فالتول قول الزوج لان التملك قول المهر وكذلك هذا في جميع بقايا الديون اذا كان من وجه مختلفه
قال الشيخ الامام الزاهد المعروف بخو اهر زاده رحمه الله اذا كان المادي شيئا يعطي في المهر عادة
اما اذا كان شيئا لا يعطي في المهر عادة كقصعة ثوب ورديف فأكفه وما اشبه ذلك في طبق لا يتبدل قول
الزوج لان الظاهر كونه كذلك اذا ثبت اليها ذمام فقال نفقة وقالت المرأة هدية فالتول قول المرأة
لما بينا وكذلك اذا ثبت اليها ثوب وقالت هي هدية وقال الزوج هو من الكسوة فالتول قول الزوج
مع يمينه لما قلنا الا ان يتم المرأة البينة على ما ادعت وان اتى ما البينة فالبينة بينة الزوج لان
البينتين استوفيتان في بيان حجة الملك للمرأة الا ان بينة الزوج تزجج بزيادة الاثبات لان بينة الزوج
مع اثبات حجة الملك اثبتة البتة للزوج عاوجه عليه من النفقة والكسوة وبينه المرأة في ذلك وكذا
بينه الزوج اثباتا فكانت ادلي بالتول وكذلك ان اتى كل واحد بينة على امر او الاخرى ادعاه لان
الزوج هو الذي المعنى القضا فيها عليه من الحق فبقي الاثبات في بينة الزوج اكثر فكانت ادلي بالتول وكذلك
لو اطلق على ان يعطيهما الزوج كل شهر خمسة عشر درهما والزوج يدفع ذلك في بيتهما وهما معني على ذلك
زمان ثم اخلفا فالتول قول الزوج لما قلنا قال القاضي ابو الليث رحمه الله ومن جعلنا القول للزوج
من المهر كان للمرأة ان تخذ من الزوج قدر ما فرض لها وقدر ما اصطفا عليه من وقت المهر والاصطلاح
الي هذا الوقت الذي اختلفا فيه لان اصطلاحهما يتصفا القامعي صارت النفقة ديناً في الذمة فكان لها
ان تطالب بذلك الدين قالوا اذا وقع الاختلاف بين المرأة والزوج فيما وقع الصلح عليها او فيما وقع الحكم
به في الجسور او القدر فالتول قول الزوج والبينة بينة المرأة لا يثامدعية الزيادة فحتاج الي اثباتها
بالبينتين والزوج منكر لذلك فالتول قوله مع يمينه بعد هذا ينظر ان كان ما اقربها الزوج وحلف عليه
كثيها بها وان كان لا يكتفي بها هو يبلغ الكتابة في الموصف كالرثت الصلح والحكم بذلك القدر بالتقاضي وقدمت
هذا من قبل قالوا اذا وقع الاختلاف بين الزوج والمرأة فيما بقي من المدة من وقت المهر او من وقت
الصلح فالتول قول الزوج والبينة بينة المرأة لا يثامدعية الزيادة دين والزوج منكر فيكون القول
مع يمينه قالوا اذا ادعى الزوج الانتاق وانكرت المرأة فالتول قولها مع البين كافي ساير الديون والله اعلم
النوع السابع في الكفالة بالنفقة وفي الاستدانة قال ولا يؤخذ من الزوج
كفلاً بالنفقة ومعناه ان الزوج لا يجبر على اعطاء الكفيل بالنفقة لا قبل مبرورة النفقة ديناً على الزوج

ولا بعد ذلك هكذا ذكر الحالم في المختصر وذكرني المختص في ادب القامعي ان المرأة اذا اختلفت زوجها عنها
وهو يريد ان يعيب فقالت اقم لي كفلاً بنفقة شهر افسهوا علي قول ابي حنيفة رحمه الله لا يجبر على اعطاء الكفيل
وعلي قول ابي يوسف رحمه الله لا يجبر على اعطاء الكفيل بنفقة شهر واحد وذكر المختص في التفتات ان علي
قول ابي يوسف ومحمد يجبر على اعطاء الكفيل بنفقة شهر واحد لم يذكر الخلاف في المختصر بل ذكره مطلقاً لانه
لا يجبر وانما لا يجبر لان اعطاء الكفيل تبرع والمرأة لا تجبر على التبرعات ومما ذكره ابن الموحل اذا اراد ما
الدين ان يخدمه كفلاً قبل حلول الاجل مخافة ان يعيب عنه عند حلول الاجل فانه لا يجبر على ذلك مما اذا
قال شمس الائمة السرخسي في شرح كتاب النكاح وقد روي عن ابي يوسف انه قال اذا قالت المرأة انه يريد
ان يعيب ولا يترك لي نفقة امن القامعي ان يحمل لها نفقة شهر او يعطيها كفلاً بنفقة شهر وذكر المختص عن
ابي يوسف ايضا ان القامعي ليس له ان يترك الزوج انك كره يعيب فان قال شهر او يخدمه كفلاً بنفقة شهر وان قال
شهرين او يخدمه كفلاً بنفقة شهرين وهكذا في كتاب الاقضية رجل من لامرأة غيره النفقة والمهر عن
زوجها قال صمان النفقة باطل لانه صمن ما لا غير واجب لان النفقة لم يجب بعد قال الا ان لسي لكل شهر شيئا
ومعناه ان الزوج مع المرأة يصطحان على شيء مقدار النفقة كل شهر ثم يصنع رجل خبيثه بخور الصمان لان
هذا الاصطلاح حب النفقة فيصح الصمان ولكنه لا يلزمه نصين اكثر من شهر لان العمل بحقيقة كلمة كلهما مستوف
لانه لا يمكن صمنها الي الا بدلاً لهما لا يعيشان الي لا بد ولا يمكن القول بتجديدها لكفالة عند الشهر الثاني كما
في الاشارة اذ اوردته كل شهر لانه ليس ميني الكفالة على التجدد لا ينافي الدائمة في حق المطالبة
والدائمة لا تجدد ساعة فساعة فاذ اتقدرا العمل بحقيقة كلمة كل لعت نصار كانه صمن لها نفقة شهر ولو كان
كذلك لا يلزم اكثر من شهر واحد كما ههنا وهذا يعني قول ابي حنيفة ان كلمة كل اذا اضيف الي ما لا يدور
منها يكون المراد به الواحد وسه في الكتاب هذا رجل من لامرأة ما فرض لها القامعي على زوجها من
النفقة كل شهر فان ذلك يلزمه لشهر واحد وهو ما ذكرنا الا ان يقول ما ذمت امرأته او عشن شهر
فحينئذ يلزمه كالتزم قال وان اعطاها الزوج كفلاً بنفقة كل شهر عشرة قال ابو حنيفة رحمه الله يقع ذلك
على الابن ما دام زوجين هكذا ذكر المختص في التفتات وهكذا ذكر شمس الائمة السرخسي في شرح نكاحه
وذكر الحالم في المختصر ان الكفالة تنصرف الي شهر واحد من غير ذكر خلاف فيجوز ان يكون المذكور في المختصر
قول ابي حنيفة رحمه الله وجه قول ابي يوسف ان المطلق فيما جعل المأبذ يضاف الي لا بد فانه نص عليه
ولم يرض علي لا بد فقال كفلت بنفقة كل شهر عشرة ابد او مادامتا زوجين يقع علي ابي حنيفة رحمه الله ان
العمل بكلمة كل مستند في الكفالة لان كلمة كل اذا اضيف الي جملة من الاعداد فلا يتناول كل عد من تلك الجملة
علي سبيل الانفراد الا ترى انه لو قال كل امرأة اتزوجها مئة طالق حنت بنكاح كل امرأة تزوجها كانت عتق المهرين
عليها لا غير فلا يشترط نكاح الجماعة لوقوع الحنت اذا كان بينا وكل عد من الجملة علي سبيل الانفراد لو
صححت الكفالة في الشهر الثاني والثالث وقد تناولت الكفالة الشهر الثاني كانت اول لا يتناولت
واحد عد من مختلفين احدهما مرسل والاخر مصنف وبين المرسل والمصنف تضاد فنياني وان اتقدرا العمل
بكلمة كل لعت كلمة كل نصار كانه قال كفلت بنفقة شهر ونظيره الاجارة اذا اوردته كل شهر عشرة تنصرف
الاجارة الي شهر واحد كانه قال اجرتك شهرًا ولهذا كان لصاحب الدار ان يجزئ من جارات الشهر الثاني كذا
هذا خلاف ما لو قال كفلت كل شهر بنفقة كل شهر عشرة ابد ما عشت كان الصمان صحيحاً كما قال ان هناك
المذكور وقت واحد وهو المهر فيكون الثابت عدة او احدى نصف الكفالة بنفقة جميع المهر وكان ذكر المهر
اسم لوقت واحد بمنزلة ذكر السنة او ما اشبه ذلك ولو قال كفلت بنفقة سنة او عشرة اشهر صححت الكفالة
بنفقة جميع المهر وانضمت الي الوقت المذكور لكون الوقت واحداً كذا ههنا ما في قوله كل شهر المذكور او

مختلفة فكان الثابت عنودا مختلفة قال و اذا اكلت ينفعها علي زوجها ابد او مائة او زوجين فان ذلك جاز
واذا بالابد اما علي النكاح لان لفظة الابد فيها بين الزوجين نفع علي انتهاء النكاح حتي لو مات احد هاتين
النكاح بينهما فلا نفقة لها علي الكفيل هكذا ذكر في ادب القاضي المختصان وذكر المختصان في نفقته ان هذا
يتناول زمان العدة ايضا وهذا الامة كليل ينفعها مائة النكاح باقيا والنكاح هنا باق من وجه انما هي
الكفالة في هذه المسئلة الي وقت انتهاء النكاح من كل وجه لان الوقت هنا واحد وان العقد واحد وان
فرق بين هذه المسئلة وبينها اذا اكلت لها نفقة ولدها ايدامطلقا كان باطلا وان كان الوقت واحدا لان نفقة
الاولاد لا تحب علي النكاح مائة اذ يبلغ سقط النفقة عن الاب وكذا لك اذا البتوا ما نفقة المرأة
تحب علي النكاح مائة النكاح فاما نفقة كانت او معسرة فلهذا افرقا ونوق ايضا بين هذه المسئلة وبينها
اذا اكلت بنفقة خادمها ما عاش حيث لا يجوز لان نفقة الخادم لا تحب ما عاش لان استحقاق الخادم النفقة
باعتبار الحاجة الي الخدمة وربما استغنى المرأة عنها ساعة فساعة فكان يجوز لا ما نفقة المرأة فحب ما يبي
النكاح وذكر في الفتاوي في امراة قالت لزوجها انت يري عن نفقي ايدام كنت امراة لك لا يصح هذا الا بآ
لان صحة الابراة تعتمد الوجوب او قيام سبب الوجوب ولم يوجد شيء من ذلك فهدمتا علي ما ياتي في نوع الصلح
عن النفقة ان سنا الله وبعد ما فرض لها القاضي نفقة كل شهر ولو قالت ذلك قبل ان يبي زمان من
وقت الرض يري من نفقة الشهر الاول لا غير ولو قالت بعد ما يبي شهر صحة البتة اقلما يبي دون ما يبي فلهذا
لو اجزه كل شهر كذا او كل سنة كذا ثم ابراه عن الاخر صح للشهر الاول وللشهر الثاني كذا **التاسع**
التاسع في الصلح عن النفقة قال و اذا اصالحته المرأة زوجها عن نفقتها علي ثلاثة دراهم كل شهر
فهو جاز ولا ينبغي ان لا يجوز لان الصلح من نفقتها ابراه العوض فيعتبر بالابرأ بغير عوض وذلك لا يصح
لان النفقة للحال ليست لا اجبة واما تحب شيئا فشيئا والجواب هذا انما يستقيم ان لو كان جواز الصلح
عن النفقة بطريق المعاوضة وجوز هذا الصلح بطريق المعاوضة اما كان بطريق ان يبي نفقتها
كل شهر يبي معلوم جاز وهذا بخلاف الآخر اذا ابراه المساجرة عن الاجرة قبل استيفاء النفقة حيث يجوز ان
هناك سبب الوجوب وهو العقد موجود فقام مقام حقيقة الوجوب في حق صححة الابراة بعد الوجوب اما هنا
سبب وجوب النفقة في المستقبل وانه غير موجود للحال في الاصل في جنس مسائل الصلح عن النفقة ان
الصلح عن النفقة من الزوجين مني يحصل لتي يجوز للقاضي ان يبي من علي الزوج في نفقتها بحال يستبرأ الصلح
بعد النفقة ولا تعتبر معاوضته سواء كان هذا الصلح قبل فرض القاضي النفقة وقبل زواجه الزوجين علي
شيء الكل شهر او كان هذا الصلح بعد فرض القاضي لها النفقة او بعد تزوايتها علي شيء او كل شهر وانه اوقع
الصلح علي شيء لا يجوز للقاضي ان يبي من علي الزوج في نفقتها بحال كما لو منع الصلح علي ثوب او علي عدي يظن ان كان
الصلح منها قبل فقضا القاضي لها بالنفقة وقبل تزوايتها علي شيء لكل شهر يعتبر هذا الصلح منها معاوضة فلهذا
اعتبار العقد برجوز الزيادة علي ذلك والنقصان عنه وقابله اعتبار المعاوضة ان لا يجوز الزيادة علي
ذلك ولا يجوز النقصان عنه وعلي هذا الاصل يخرج جلي هذه المسائل قال و اذا اصالحته المرأة زوجها علي
ثلاثة دراهم لكل شهر فقالت المرأة لا يكفي في هذا العذر ان كان لها ان تحب ما يبي يبيها من ان لا يبيها
كان الزوج موسرا واما كان هذا لان صلحها لا يكون اقوي من وقتها القاضي لو قدر لها نفقتها في كل شهر فلهذا
ما لا يكفيها كان لها ان مطالبة ما كانتا بينهما هنا اولي قال و اذا اصالحته المرأة زوجها علي ثلاثة دراهم
نفقة كل شهر قال الزوج لا اطيق ذلك فانه لا يصيد في ذلك لانه التزم باختياره وذلك دليل علي كونه
قاررا علي واما التزم فاذ قال لا اطيق فقد ادعي خلاف ما كان تابنا فلا يصيد ويلزمه جميع ذلك قال
في الكتاب الا ان يبي القاضي عن خاله بالسؤال من الناس فان اخذوه انه لا يطيق ذلك فنقضه واوجب

علي قدر طاقته الا تزي ان في الاستدلال علم القاضي ان الزوج لا يطيق هذه المقدار لان يبي من عليه ذلك
المقدار ويبي من يبي قدر طاقته فاذا علم في الاية ان رفع عنه الزيادة علي قدر طاقته ايضا او تنبيه المرأة بنفسها
لان النفقة حق المرأة فكان لها ان ترضى به دون حبتها او يرضى المستقر فيكفيها دون ذلك فالقاضي يرفع عنه
قدر الزيادة وهذا الماد كثر ان المعتبر في النفقة مقدار الكفاية والكفاية خاصة بدون الزيادة فنوع
عنه الزيادة قال فان لم يبي شيء من الشهر حتي صالحها من هذه الدرام علي شيء ان كان شيا يجوز للقاضي ان
يبي من في نفقتها بحال خوما اذا اصالح من هذه الدرام علي ثلاث محاسم دقيق بعينه او بغير عينه يعتبر هذا
الصلح بقدر النفقة وان كان شيئا لا يجوز للقاضي ان يبي من في نفقتها بحال يعتبر الصلح الثاني معاوضة
وان اعتبر بالتقدير والمعاوضة قد ذكرنا قبل هذا قال محمد رحمه الله في الكتاب عتبت هذه المسئلة ولا شبه
هذا الديون يري به اذا كان لوجلي علي اخر ثلاثة دراهم فصالحه من الدرام علي ثلاثة محاسم دقيق بغير
لا يجوز الصلح والعقد ان في سائر الديون الصلح منها معاوضة لان الدين كان واجبا وقت الصلح فاعتبر
الصلح معاوضة وكان هذا سبب دين يبي فلا يجوز الا ان يوقع الدقيق في المجلس فاما هنا قبل صبي الشهر
فالنفقة لا تصير دينيا فلم يكن الصلح الثاني معاوضة بل كان بقدر النفقة حتي لو مضي الشهر وصارت الملائمة
دراهم وبنام صالحه علي ثلاثة محاسم دقيق بغير عينها لا يجوز الصلح ايضا لما قلنا واذ اصالحته المرأة
زوجها علي ثلاثة دراهم نفقة كل شهر ثم ان الزوج اعطاها كفيلا ببدل الصلح جاز لان الكفالة ببدل الصلح
والصلح منها بقدر النفقة كفاية بالنفقة والكفالة بنفقة المرأة جازة اذا حصلت الكفالة بعد فرض
القاضي او بعد اصطلاح الزوجين علي شيء لان نفقة الدين تصير دينيا بقضاء اصطلاحها علي شيء لكل شهر
فالكفالة حصلت بدين واجب فيجوز وكذا لك الصلح عن نفقة الاقارب علي هذا لان النفقة تستحق بالروحة
منه وبالزبابة اخري وكان الجواب في نفقة الاقارب كالجواب في نفقة الزوجية وهذا علي الرواية التي
تقول بان نفقة الاقارب تصير دينيا بقضاء القاضي اذ لا اصطلاح علي شيء مقدار ما علي الرواية التي لا تصير
دينيا لا يجوز الكفالة لان الكفالة حصلت بما ليس يوجب قال في الكتاب والذي ذكرنا من الجواب الصلح
عن النفقة وكذلك في الصلح عن الكسوة الخاصة والمعتبر فيها الكفاية كما في النفقة قال و اذا اصالح
الرجل امرأته من كسوتها علي دفع موددي وملحة ورجلي وخمار سايري ولم يسم طوله وعرضه وورقه جاز لان
الثوب عين حبتها لان حبتها في المعلوم والملبوس وانه وجب بدلا عما ليس بمال وهو الاجناس المستحق عليها
لسبب النكاح والثوب اذا كان معلوم الجنس يجوز ان يجب دينيا في الدمة بمحول الوصف بدلا عما ليس بمال
كما في الخلع والنكاح واذ اصالح امرأته من نفقة سنة علي ثوب دفعها اليه فهو جاز علي ما ذكرنا فان استحق
الثوب بعد ذلك سيطر وان دفع الصلح علي الثوب بعد ما فرض القاضي لها النفقة او بعد ما اصطلاحها علي شيء
نفقة كل شهر ثم وقع الصلح عن ذلك علي هذا الثوب فانها ترجع بما فرض لها القاضي من النفقة وبما وقع الصلح
عليه اول مرة لان النفقة صارت دينيا علي الزوج بمعنى المدة فاذا اخذت يوما بمائة النفقة صارت مستر
لهذا الثوب بما وجب لها علي الزوج من المال وسوي ما ينفسخ باستحقاق الثوب وبالرد بالعيب فيثبت لها
الرجوع بعينه وذلك ما فرض لها واما اذا دفع اية الصلح علي الثوب فاما ترجع بقيمة الثوب لان اية
الصلح اذا وقع علي الثوب فالثوب انما ملك باذنا ليس بمال وهو الاحتباس المستحق عليها بنفقة النكاح والثوب
اذ ملك باذنا ملك بمال فثبت الاستحقاق بثبته الرجوع بنفقة الثوب كما في النكاح والخلع وهو نظير ما اذا
وقع الصلح عن نفقة المرأة علي وصيف وسط ولم يحفل له اجلا او جعل له اجلا فان كان قبل فرض القاضي قبل
اصلاحها جاز لان النفقة غير واجبة في هذه الحالة فيكون الوصيف بدلا عن الاحتباس الذي ليس بمال
والحيوان يثبت دينيا في الدمة بدلا عما ليس بمال خالا وموجلا وان كان هذا الصلح بعد فرض القاضي او بعد

حيثين وطها لمخلت ثم انزلها فثا وقال لها النفقة ما لم تضع حملها لان النفقة ما موضع الحمل قال وان
طلق الزوج امراته وهي صغيرة ولم تحض بعد وقد دخل بها وسقطها جامع بعد ثلثة اشهر على ما عرف في
كتاب الطلاق وينبغي عليها اذامة العدة فائمة لما ذكرنا وهذا اذا لم تكن المرأة مراهقة فاما اذا كانت
مراهقة فعدتها ثلثة اشهر بل توقف في حالها الى ان يظهر انها هل حبلت بعد الوطء ام لا فينبغي
ان يدرك عليها النفقة ما لم يظهر نزاع رجها هكذا حكى عن الشيخ الامام الحليل ابو بكر محمد بن الفضل البخاري
وجه الله ثلثة اشهر في هذه الاشهر ثلثة اشهر في العدة بالحض ويكفي لها النفقة نفقة عدتها لما
ذكرنا قال ولا يعتبر في هذه النفقة ما كفيها وهو الوسط من الكفاية وهي غير معدرة لان هذه النفقة تظهر
نفقة النكاح ثم بعد انقضاء العدة بالنفقة النكاح حال قيام النكاح لتسحق النفقة حال قيام العدة وكل
امراة لا تسحق النفقة حال قيام النكاح لا تسحق النفقة حال قيام العدة فان المولى اذا ابوا الامة منها
لما تسحق النفقة حال قيام النكاح اسحقته ايضا بعد العدة ومن لم يزوجها المولى بيها كما لم تسحق النفقة
حال قيام النكاح لا تسحق النفقة بعد العدة ايضا اذا ثبت هذا فنقول المعتد اذا لم يخامر في نفقتها
ولم يرض القاضي لها شيئا حتى انقضى العدة فلا نفقة لها لان النفقة في حالة العدة وان كان الزوج غائبا
فاستأن عليه ثم قدم بعد انقضاء نفقة عليها نفقة مثلها وهو قول ابي حنيفة الاول ثم رجع وقال لا يفي
كافي نفقة النكاح واما القاضي لها النفقة في حالة العدة وقد استأنت على الزوج او لم تستأنت ثم انقضت
عدتها قبل ان يقبض شيئا من الزوج فان استأنت باسم القاضي كان لها ان ترجع على الزوج بذلك لان
استأنت المرأة باسم القاضي والقاضي ولاية متكاملة معزلة استأنت الزوج بنفسه واما اذا استأنت
غير اسم القاضي او لم تستأنت اصلا هل ترجع على الزوج بذلك ام لا قال شمس الامة الحلواني وجه الله في
شرح ادب القاضي فيه كلام قال الشيخ الامام الاجل السهربري وجه الله والظاهر عندي انه لا يسطر وأشار
شمس الامة السرخسي وجه الله اليه ان لا يسطر حيث علق وقال سب اسحقاق هذه النفقة العدة والمسمى
بعد السبب في حكم الصلة فلا بد من قيام السبب اسحقاق المطالبة الا ترى ان الذي اذا اسلم وعليه
خراج زوجه لم يطالب بشيء منه فكذا هذا وهو الصحيح قال الحنفية في نفقته وكل نكاح كان الزوجان يتوار
عليه لومات احد ما فطلقها فيه الزوج وقد دخل بها فان لها فيه النفقة والمهر بدخوله بها قال وجه الله
في شرحه وهذا الاصل غير سديد على قول ابي حنيفة وجه الله كان الذي اذا تزوج بامه فانها تسحق
النفقة عنده ولا يتوارثان لومات احدهما وكالتسحق المعتدة النفقة تسحق الكسوة لان المعنى جمعها
وهي الحاجة غير ان في الكتاب لم يذكر كسوتها لا يفي في العدة مدة يحتاج الي الكسوة عالمها حتى لو اصاب
مفرض لها ذلك ايضا الدليل على ان المعتدة تسحق الكسوة انها تسحق النفقة واسم النفقة كما يتناول
الطعام يتناول الكسوة قال هشام بن بريدة قلت لمجد وجه الله النفقة هي الطعام وحده قال لكن الطعام
والكسوة قال في الكتاب وفي كل موضع وجبت على الزوج نفقة العدة يجب عليه مونة السكينة فعليه ان يسكنها
بينها وان لم يكن للزوج منزل مملوك فيكفي من لافها يكون الكرا على الزوج لان الاسكان عليه وان كان
الزوج معصرا ثم المرأة ان تستدرك او تودي ثم يرجع على الزوج اذا البتة كما هو الحكم في النفقة
حال قيام النكاح ثم الاصل لما بعد هذا ان الزوجة معصية وقت بين الزوجين فيظهر ان كانت الزوجة من جهة
الزوج فلها النفقة سواء كانت الزوجة معصية او غير معصية وان كانت الزوجة من جهة المرأة ان كانت
حق فلها النفقة وان كانت معصية فلا نفقة لها وان كانت الزوجة معصية من جهة المرأة ان كانت
لان النفقة صلة وعصيان من لا يسحق الصلة لا يؤثر في بطلان الصلة اما عصيان من لا يسحق الصلة
يؤثر في ذلك واعتبر هذا ان لو اذارت اذا قبل المهر او كان حتى لا يجرى عن المهر وان كان لا يغير حق

محرم كذا هنا اذا عرف هذا الاصل فنقول الملائمة لها النفقة والسكينة لان النفقة باللعان فزقة
بطلاق وكانت جارية من قبل الزوج وكذلك الجارية بالخلع والابلا وودة الزوج وبجامعة الزوج
تسحق النفقة لان هذه الزقات كلها من قبل الزوج بعد ان كانت مسحقة للنفقة في اصل النكاح فيبقى هذا
الحق بقاء العدة وامراة العين اذا اختارت الزوجة فلها النفقة والسكينة وكذلك الصغيرة اذا اوردت فاختارت نفسها
اذا اعتقا وجامعة الزوج قد يوافقها فلها النفقة والسكينة وكذلك الصغيرة اذا اوردت فاختارت نفسها
فلها النفقة والسكينة وان جات من قبل المولا في هذه المسائل الا ان الزوجة ما جات بسبب هو عصية
وكذلك اذا وقعت الزوجة بسبب عدم الكفاية بعد المهر فلها النفقة لان الزوجة جات بحق مسحق
والمكروه اذا ارتدت او طاعت ابن الزوج حتى وقعت الزوجة لا نفقة لها ونزق بين النفقة وبين
المهر فان الزوجة اذا جات من قبل المرأة قبل الدخول ليست المهر سواء كانت عاصية في ذلك او حقة
والزرق وهذا ان المهر عوض من كل وجه ولهذا لا يسقط بموت احد ما فاذ اقامت العوض يعني جاس حقة
من له العوض يسقط حقة في العوض اذا العوض لا يسحق بدون العوض كالقن في باب البيع اما نفقة الزوج
يعوض من وجهه وصلة من وجهه فان كان بين العوض والصلة اعتبرناه عوضا من جات الزوجة بسبب
في ذلك عاصية والعوض يسقط من جات العوض من جهة من له الحق في العوض كافي المهر ومن حيث انها
صلة لا تسقط العوض وان اقامت العوض من جهة من جات الزوجة في ذلك حقة والصلوات تجب للعوض كنفقة
الا تبارك ثم قال في الكتاب والمكروه اذا ارتدت حتى وقعت الزوجة لا نفقة لها اصبحت على ذلك او حقت
عن الرودة فبانت فرق بين هذا وبينها اذا التزمت بطلها الزوج ثم تركت الشور فانها تسحق النفقة
ماذ امت العدة بانية وهناك اذا سلمت والعدة بانية لا تسحق النفقة والفرق هو ان في الردة المسقط
للنفقة فزقة جات من قبلها بسبب هو معصية وهذا لا يرتفع السقوط فاما في تلك المسئلة المسقط هو الشور
دون الزوجة الجارية من قبلها لان النفقة لا تقع بالشور فاذا اقامت التي بيت الزوج ارتفع الشور وان
المسقط هو الردة في الخلع الاسكيني لها ولا نفقة لها رجها في النفقة ثم ما ذكرنا في الكتاب ان الخلية
تسحق النفقة وذلك انما يكون اذا وقع الخلع مطلقا واذا شرط في الخلع الاسكيني لها ولا نفقة فلها السكينة
ولا نفقة لها لانها بهذا الشرط اسقطت النفقة والسكينة والنفقة حق المرأة والسكينة في بيت العدة كما هو
حقها فحق الشرع فاسقاطها ان عمل في حقها لا يبدل في حق الشرع حتى لو شرط الزوج في الخلع الا يكون
عليها مونة السكينة ورضية المرأة ان تسكن في بيت نفسها او لمزومة السكينة من مالها بان كانا يسكنان
في بيت كراهم وجب الاجر عليها لان ذلك محض حقها من فرق بين هذا وبينها اذا ابرأت المولاة زوجها من
النفقة قبل ان تصير النفقة دينيا في الدامة فانه لا يبيع ذلك بالانفاق واذا شرط في عدة الخلع براءة
الزوج عن النفقة مع والفرق هو ان الابراء اذا شرط في الخلع كان ابراء بعوض والابراء بعوض يكون
استينافا ونفقة البراءة عنه لان العوض قائم مقام ما دقت البراءة عنه والاستيناف قبل الوجوب جائزا
اذا اخذت نفقة شهر حلة جاز فانما في غير الخلع الا براءا انما يحصل بغير عوض فيكون استينافا محض واستنا
الشي قبل الوجوب لا يبيع بالانفاق وكذلك الجواب في نفقة وهو مونة الولد وهو مونة الرضاع لا يسقط
بسبب الخلع وان لم يشترط ذلك في الخلع وان شرط في الخلع بان قال الي سنة او سنتين او ثلاث جازوا
لانلا وقد ذكرنا هذه المسئلة مع ما فيها من اختلاف الروايات في كتاب الطلاق ونصل الخلع واذا دقت
حتى طار ان مائة المولاة قبل تمام المدة فالزوج يرجع عليها فيما بين من اجر مثل الرضاع الي تمام المدة هكذا
ذكر في الكتاب والخيلة في ذلك حتى لا يرجع ان تقول المرأة للزوج حتى يقول لها الزوج على هذا الوعد
خالعتك على ان يري من نفقة المولاة الي سنتين وان مات في بعض السنين فلا رجوع في ذلك قال في الكفاية

وفي فصل الخلع في كل موضع لم يصح الا برأى السكني نظرا ان كان المنزل ملكا للزوج ينبغي ان يخرج الزوج من المنزل
 ويتركها ويتركها في ذلك المنزل الى ان يرضى عنها وكذا ان كان المنزل بكرا وان استكرى لها منزلا اخر
 يجوز لكن الافضل ان يتركها في المنزل الذي كانا يسكنان فيه قبل الطلاق هو الكلام في الطلاق البائن فاما
 اذا كان الطلاق رجعيا فقد ذكر الحنفية في نفقته انه يسكنها في المنزل الذي كانا يسكنان فيه قبل الطلاق لا
 لا يجب على الزوج ان يعتزل عنها وكان له ان يسكنها في ذلك المنزل وهو فيه وفي الطلاق البائن يسكنها في ذلك
 المنزل لكن الزوج يخرج عن ذلك المنزل ويعتزل عنها في ناحية قالوا اذا طلق الرجل امرأته طلاقا بائنا
 وهي امة وقد كان نواها المولي يتابعها في النفقة فان اخرجه المولي لخصته وكانت في العدة لان نفقة
 لها فان اعادها الى بيت الزوج وترك استخدامها فلها النفقة وهذا لان النفقة في العدة معتبرة بنفقة
 النكاح والجواب في نفقة النكاح على هذه التماسيل فكذا في نفقة العدة فاما اذا كانت قبل الطلاق في
 بيت المولي ولم تعد الى بيت الزوج حتى طلقها ثم عادت الى بيت الزوج بعد الطلاق فلا نفقة لها عند
 علمنا ان الثلاثة رحمهم الله فروا بين هذا وبين الحرة اذا كانت ناشرة وقت الطلاق ثم عادت الى بيت
 الزوج فانها تستحق النفقة والعزق ان حق الامة النكاح خالة الطلاق لم يكن سببا لوجوب النفقة لانه
 لم يكن سببا لوجوب الاحتباس ولله الوارد الزوج ان يعيدها الى منزل من غير رضى المولي لم يكن له ذلك
 وبالطلاق زال النكاح من وجهه وبقي من وجهه فادعاه الى بيت الزوج وتحقق الاحتباس ان صار
 النكاح سببا من الوجه الذي هو بان من بالوجه الذي هو راجل لا يصير سببا فلا يصير سببا لسبب
 والاحتباس اما في الحرة النكاح قبل الطلاق كان سببا لوجوب النفقة لانه كان سببا لوجوب الاحتباس
 ولله الوارد الزوج ان يعيدها الى بيته كان له ذلك سواء او ابت الا انها لا تستحق نفقة الاستيفاء
 على الزوج فحوت بالمتنع من الاستيفاء ايضا عليها عادت الى بيت الزوج فقد تمكن الزوج من استيفائها على
 فتمكن المرأة من استيفائها عليه ايضا فزق بين هذا وبينها لو اخرجه المولي من بيت الزوج بعد الطلاق
 ثم اعادها كان لها النفقة لان النكاح خالة الطلاق كان سببا لوجوب النفقة لكن السقوط كان بتعارض
 فاذا زال القارض ارتفع المسقط فبرقع السقوط اما هنا بخلافه على ما مر قالوا وان رجلا تزوج بامه
 رجل بامر المولي ولم يهرها المولي يتابعها الزوج طلاقا رجعيا فان للسيد ان ياحد الزوج حتى
 يهرها بامر المولي ان يخلي بينها وبين الزوج في بيت واحد وينفق الزوج عليها حتى تنقضي العدة لان
 الطلاق الرجعي لا ينقطع النكاح فان كان الطلاق بائنا فليس للسيد ان ياحد الزوج حتى يهرها بامر المولي لا
 يخلي بينها وبين الزوج في بيت واحد لان الطلاق البائن يحرم الرطي وهل للمولي ان يطالب الزوج
 بالنفقة ما كانت معتدة ذكر الحنفية في نفقته انه لم يملك قال الصدر الشهيد برهان الامة رجعه
 اليه انه ليس لها النفقة ما ذكرنا من المسئلة قبل هذه المسئلة يصير رواية لما قاله محمد رحمه الله وهذا
 لانه لا يستحق النفقة خال قيام النكاح قبل البيوتة وكل من لا يستحق النفقة خالة النكاح لا يستحق بعد
 الطلاق وقد ذكرنا هذا الاصل قبل هذا فارجع على هذه المسئلة فقالوا لو طلقها الزوج طلاقا رجعيا ثم
 اعتنقها المولي كان لها ان تطالب الزوج حتى يهرها بامر المولي لا يملك امر نفسها وان كان الطلاق
 بائنا والزوج لا يخلوها في بيت واحد فلما قلنا وبني لا يملك بالسكني وهل لها ان تأخذ بالنفقة ذكر الحنفية
 ان لها ذلك والصحيح انه ليس لها ذلك لما قلنا قالوا اذا اعتنق امرؤ له نفقة لها في العدة لان ما به
 تستحق النفقة وهو ملك المهرين قد زال كله فسقطت النفقة الواجبة قبل العدة لو وجبت النفقة في
 ابتداء العدة لانها لا يجب نفقة لم تكن وكذا لو مات المولي حتى عتق ام الولد بموتة لان نفقة لها في مكة
 الميت ولكن ان كان لها ولد فنقبتها تكون في نصيب الولد لان الام اذا كانت مسورة فنقبتها على

الولد وان كان الولد صغيرا على ما ياتي بيانه ان سئل عنه تعالى قال محمد رحمه الله في الكتاب و اذا اقر
 الرجل بحرمته امرأته ودخل بها وفزق بينهما فلما المسمى من المهر ونفقة العدة ومعنى هذه المسئلة ان
 الزوج يتأكد النكاح من الاصل او اقربا بالحرمه واسند الحرمه الى زمان في الماضي وهذه الان الزوج
 اقر على نفسه بالحرمه وعليها بسقوط المسمى والنفقة فيصير في حق نفسه لا في حقها واذا فرض القاضي
 لها نفقة العدة فنالت المرأة لم تنتقص عدتها وقال الزوج قد انتقصت عدتك قال قول المرأة مع نفسها
 لا بها امينة في الاجار عاني رجمها والقول قول الامين مع بيته فياجعل امينا فان طلقها اخذت النفقة
 وان تلكه منارت مقدرة انه لا نفقة لها واقرها حجة في حقها والله اعلم **فروع اخرى** في اسباب
 المسقط هذه النفقة قال محمد رحمه الله المعتدة اذا وجبت لها النفقة كانت في العدة بمنزلة الزوجة
 التي لم تطلق فواجب للزوجة التي لم تطلق من النفقة فكذلك للمعتدة ما كانت في العدة والمراد به اذا
 ارتدت عن الاسلام في عدتها فحسبت حتى تتوب او حسبت المعتدة في الدين او خرجت الى الحج لانه لما كانت
 حنفية الاحتباس بهذه الاسباب فان سقطت مبينة ما الزوج ولا تستحق النفقة فاما اذا لمعت الاحتباس
 في العدة بان ارتدت في العدة ولكن لم تحبس بعدا فاما في بيت الزوج او قبلت ابن الزوج او ما شبه ذلك
 فانه لا تسقط نفقتها حتى حصلت في العدة وان كان لسقط النفقة حال قيام النكاح وانما كان كذلك
 لان في حال قيام العدة اذا لم ينفذ الاحتباس بسبب هذه الاقوال كانت منفعته وهي مبينة لما حاصله
 للزوج فكان ما هو المقصود حاصل للزوج فنفسق النفقة اما في حال قيام النكاح فوقت الاحتباس
 الذي هو مطلوب بالنكاح وهو الاحتباس للنفقة الرطي ودواعيه فحوت بالحرمان فزق على ما اذا
 ارتدت وحسبت حتى سقطت النفقة فقال لو رجعت الى دار الاسلام فلها النفقة والسكني لان استحقاق
 النفقة كان ثابتا لها لكن السقوط كان بفارض وهو الحسب بالردة حتى توبت فاذا سلمت زال القارض
 فبرقع الاستيفاء كما لو شررت ثم عادت الى بيت العدة فزق بين هذا وبينها اذا ارتدت وبني منكوبة
 حتى وقعت الرقة وسقطت النفقة ثم اسلمت بعد ذلك فان النفقة لا تعود والعزق ان العدة في
 ارتداد المنكوبة انما وقعت بعين مضاف اليها وهو معصية فسقطت النفقة اصلا فلا يعود وبعد ذلك
 اما اذا ارتدت وبني معتدة فسبب الوجوب قد تغير لكن امتنع الوجوب في بعض المدة فعارض امرودة
 زال ذلك فبرقع المنع كما في الشور قال فان كانت معتدة حين ارتدت لحقت بدار الحرب ثم اسلمت
 بعد ذلك وسببت واعتقت فلا نفقة لها لانها لما لحقت بدار الحرب مرتدة فقد سقطت العدة بمعنى المدة
 وهذا الذي ذكرنا كله في الطلاق البائن والطلاق الثلاث جيبا الى الطلاق الرجعي فنقول للعدة
 بالطلاق الرجعي او او طلقها ابن الزوج لو قبلها بالبرهنة وبني مطاوعة او ارتدت فحسبت ولم تحبس فلا
 نفقة لها لان في الطلاق الرجعي العدة ما وقعت بالطلاق فيكون وقوع الرقة بسبب وجدها وهو
 معصية فبرقع ذلك سقوط النفقة ولا كذلك في الطلاق البائن والطلاق الثلاث قال المعتدة
 اذا اخرجت عن بيت العدة لسقط نفقتها هكذا روي عن الصحاح لا مطلقا وهذا اذا كانت على الشور
 فان عادت الى بيت الزوج كان لها النفقة والسكني كما في حال قيام النكاح ثم الخروج عن بيت العدة
 على سبيل الدوام ليس لشرط لسقوط النفقة فانها اذا اخرجت زمانا وسكنت زمانا لا تستحق النفقة
 هكذا ذكره شمس الامة السرخسي رحمه الله في ادب القاضي المحض في شرح احاديث باب احداث اثبات
 الوكالة قالوا اذا كانت ناشرة وقت الطلاق ثم عادت الى بيت الزوج بعد الطلاق تستحق النفقة
 وهذا لما ذكرنا ان نفقة العدة انما تستحق النكاح فنكون هذه الحالة معتبرة بحال قيام النكاح والاحتباس
 حال قيام النكاح على هذا الوجه فكذلك لخال قيام العدة في فتاوى النسبي المعتدة عن طلاق بائن اذا اخرجت

في العدة ووجه الدخول في وقت بينهما وجبت عليها العدة منها لا نفقة لها على الزوج الثاني ان النكاح
الزوج الثاني فاسد وانما نفقتها على الزوج الاول لانها لا تؤمن بالشهود منها نفسها منه هذا لان الطلاق
بين الرجلين هكذا ذكرها وتاويل هذه المسئلة ما اذا تزوجت في العدة لم يخرج من بيت العدة
اما اذا خرجت عن بيت العدة لا تسحق النفقة لما قلنا **نوع آخر** في الصلح عن نفقة العدة
قال واداه الصالح الرجل امرأة عن نفقتها ما دامت في العدة يغلي ذراهم مستاة لا يزيد عليها حتى
تتقضي العدة يظهر ان كان عدتها بالحيض لا يجوز الصلح وان كانت بالاسهر جاز وانما كان هكذا لان العدة انما
كانت بالحيض فنفقة محمولة فلا بد من حصة كل يوم من المصالح عليه وانما يحتاج الى استيفاء حصة كل يوم
بعد الصلح لان كل يوم معنى نفقة ذلك اليوم فمجرد سبها لها على الزوج فيكون استيفاء ذلك لا محالة فاذا
لم يكن حصة كل يوم معلومة منع بينهما سارة ما فسد من التسليم والتسليم مثل هذه الحالة منع جوار الصلح
كما لو صلحت عن نفقتها مع الزوج ما دامت زوجة له على مال معلوم كان الصلح باطلا فكذا هنا بخلاف ما اذا
كانت عدتها بالاسهر لان مدة النفقة معلومة وهي ثلاثة اشهر فيكون حصة كل يوم بمعنى وقت الصلح فكان
الصلح جازا قال وادخل الرجل امرأة او طلقها بغير ما جاز من السكني على ذراهم فان هذا لا يجوز لان
السكني حال قيام العدة وان كان من حقوق الزوج فبني على الله تعالى ايضا فلو جاز هذا الصلح اذ لم يكن
ابطال حق الله تعالى فلا يجوز وانما جاز من النفقة على ذراهم ان لم يشترط في الخلع براءة عن النفقة
جاز الصلح وان شرط في الخلع براءة عن النفقة لا يجوز الصلح لان البراءة عن النفقة من كانت مشروطة في الخلع
صححة فهي اما ما لم تحت عما ليس بحق لها فلا يجوز استشهاده في الكتاب فقال لا ترى ان المنكحة كما قاله
اذ اصالحت مع زوجها من النفقة على ذراهم لا يجوز لانها ما لم تحت عما ليس بحق لها فكذا هنا **نوع آخر** في
اخلاف الزوجين في وقوع الطلاق وبيان احكام النفقة قال الخفاف في نفقاته ولو ان رجلا قدمه امرأته
الى القاضي وطالبته بالنفقة قال الرجل للقاضي كنت طلقها منذ سنة وانقضت عدتها في هذه المدة وجئت
المرأة الطلاق فان القاضي لا يقبل قوله لان الطلاق ظهر لقوله في الحال وهو في الاستاد يريد استأناف
النفقة عن نفسه فلا يصيد الا بيينة فان شهد له ساهدا ان بذلك والقاضي لا يغير بها فانه يأمس بالنفقة
عليها لان وقوع الطلاق في ذلك الوقت لم يظهر بعد فان عدلة الشهود واقرت انها قد خاضت ثلاث حيض
في هذه السنة فلا نفقة لها عليه فان كانت اخذت منه شيئا ردت عليه لانه ظهر انها اخذت من المال العبراني
حق قال ولو شهد شاهدان على رجل انه طلق امرأته ثلاثا وهي تدعي الطلاق او تنكر فانه يثبت للقاضي ان
يمنع الزوج من الدخول عليها والحلوة معها ما دام القاضي مستغفلا بتركيبه الشهود لان الشهود دخلت ان
يلووا صدقة وعلى هذا التقدير كانت امرأة الخبيثة وتحمل ان يكونوا كذبة وعلى هذا التقدير كانت
توجب المنع احتياطا ولا يخرجها القاضي في هذا الوجه من منزل زوجها في الجامع ولكن يجعل معها المرأة
امينة تمنع الزوج من الدخول عليها وان كان الزوج عدلا فارق بين هذا وبينها اذا طلق الرجل امرأته
ثلاثا ومنزلة من قبل بينهما ستر احبلا فانه يكفي ولا يحتاج الى امرأة امينة اذا كان الزوج عدلا والزم
عرف في موضع النفقة وامينة هنا في بيت المال لانها مستغفلة بمنع الزوج عن الدخول عليها لانه
تعالى احتياطا لامر الزوج فكانت عاملة لله تعالى فيكون نفقتها في مال الله تعالى وهو مال بيت المال
طلبت المرأة من القاضي النفقة وهي تقول طلقني او تقول لم يطلقني او تقول لا ادري اطلقني ام لا فلهذا
وجع ان لم يكن الزوج دخل بها بالقاضي لا ينفق لها بالنفقة لانه وقع الطلاق عليها في مائة من
غيره فلا يجب لها النفقة وان لم يقع الطلاق عليها فهي بحبوسة عن الزوج والمنكحة متى حبست عن الزوج
لا تسحق النفقة وان كان قد دخل بها بالقاضي ينفق لها بمدة ارا العدة الى ان يسأل عن الشهود لانه قد

عليها بالنفقة العدة وان لم يقع لا نفقة لها لانها منكحة بحبوسة عن الزوج فاذا احتل بتقضي لها بالنفقة
العدة الى ان يسأل عن الشهود فان تقاوت المسئلة عن الشهود حتى انقضت العدة لم يزدها القاضي على نفقة
العدة شيئا لانها تنقضاء لا نفقة لها بعد من مدة العدة لانه وان وقع الطلاق عليها فنفقة انقضت عدتها
وان لم يقع الطلاق عليها فهي بمنزلة من تزوجت بعد هذه الا ان ركب الشهود فرق بينهما وسلم لها ما اخذت
من النفقة لانه سببين اهما معتدة اخذت نفقة العدة فيكون احدهما حتى فيسلم لها وان لم يترك الشهود
وجبت عليها ان تزود على الزوج ما اخذت من النفقة لانه سببين اهما منكحة بحبوسة عن الزوج لا يفعل
الزوج فليكن لها نفقة المكاح فكان احدهما يبرح حتى يجب عليها الرود استشهاده في الكتاب لا يصح هذه المسئلة
فقال لا ترى ان القاضي لو فرق بينهما بشهادة الشهود فمكثت زمانا وقد كانت للمرأة على الزوج نفقة
نفقة معلومة لكل شهر فكانت المرأة تاحد ذلك حالة العدة ثم علم ان الشهود صيدا او محمدا ومن في
الوقت فردت شيئا منهم وروت المرأة على زوجها يجب عليها ردم ما اخذت في هذه المدة لانه سببين اهما منكحة
في هذه المدة بمنزلة من تزوجت لا يعني من جهة الزوج كذا هنا والله اعلم **وما يتصل بهذا**
الفصل اذا اتفق عليها السنان لغير وجهها لما انقضت العدة استأناف تزوج بنفسه منه فهذا على
وجهين الاول ان يشترط الزوج وقت الاتفاق بان يقول لها اتفق عليك ما دامت في العدة على ان تزوجني
تسلكني اذا مضت عدتك وفي هذا الوجه للزوج ان يرجع عليها بما اتفق ثم سوان وجبت نفسها منه او
لم تزوج لانه اتفق عليها بشرط فاسد وفيه نظروا ذكر في فتاوى القاضي في هذا الوجه ان الزوج اذا
كان اعطاها ذراهم فله ان يرجع عليها اذا استأناف تزوج نفسها منه الا ان يكون اعطاها ذراهم على
وجه الصلة الوجه الثاني ان ينفق عليها من غير شرط التزوج لكن علم عرفا انه ينفق بشرط ان تزوج المرأة
بشخصه ثم لو تزوج وفي هذه الوجه اختلفت المسائل بعضهم قالوا يرجع لان المعروف كالشرط وبعضهم
قالوا يرجع قال الصدر الشهيد رحمه الله وهو الصحيح لانه اتفق على قصد التزوج لا على شرط التزوج
وفيه نظروا الله اعلم **الفصل الثالث في نفقة ذوي الارحام** هذا الفصل يشتمل على
انواع النوع الاول فيما يجب على الاب والام من مصانع السوء ونفقاته والاصل في ذلك قوله تعالى
والوالدات يرضعن اولادهن حولين كاملين لمن اراد ان يرضع الرضاعة الاية واهل العلم في معنى اول
الاية الى اخرها كلاما ما قوله تعالى والوالدات يرضعن اولادهن اختلفوا فيه قال بعضهم هذه احضان
الوالدات كذا يفعلن في العام العال ولبس فيه ايجاب الارضاع على الامهات وقال بعضهم فيه ايجاب
الارضاع على الامهات وان كان بصيغة الخبر كقوله تعالى والمطلقات يتربصن بانفسهن ثلاثة قروا وعن هذا
قلنا ان حال قيام المكاح لا يجوز لها ان تاحدا لاجر الرضاع لانه يجب عليها الارضاع وبينا ان كان لا يجب
عليه ذلك في الحكم واخذ الاجرة راما ما يجب عليها من الدين لا يجوز الا ترى انه لا يجوز لها اخذ الاجر من الزوج
لنسيب اعمال داخل البيت لهذا ان اعمال داخل البيت واجبة عليها وبينا كذا هنا وفي الخبر على الارضاع كلامي
واخلاف باقي بعده هذا ان سأل الله تعالى واما قوله تعالى حولين كاملين ففيه اختلاف فانه ان رضع
في حق الحر ثم ما اذا قال ابو حنيفة رحمه الله ثلاث سنين او الحج معروفة في المبسوط ثم مدة الرضاع ثلاث اوقات اذ في
ابو يوسف ومحمد رحمهما الله ثلاث سنين او الحج معروفة في المبسوط ثم مدة الرضاع ثلاث اوقات اذ في
واوسط واقصي فالأدنى حول ونصف والاوسط حولان والافقي حولان ونصف حتى لو نفق على الحولين
لا يكون شططا ولا زادا على الحولين لا يكون تعديا والوسط هو الحولان فلو كان الولد يستغني عنها دون الحولين
نقطته في حول ونصف لا جاع حل ولا يأم ولو لم يستغن عنها حولين حل لها ان ترضعه بعد ذلك عند الحاجة

العلماء اجمعين على ان ابنا الكلام في ثبوت الحرمة واستحقاق الاجرة عند الوفاة حنفية رحمه الله ببيتة
الرضاع الى ثلاثين شهرا وعندهما الحيوان في استحقاق الاجرة قال الشيخ الامام شمس الائمة
الحلواني رحمه الله هو على هذه الخلاف حتى ان من طلق امرأته فارضعت بعد الحولين وطلبت الاجرة عند الوفاة
حنفية رحمه الله تسحق الاجرة الى ثمانين شهرا ونصف وعند صاحبيه لا تسحق الاجرة فياذا الحولين واكثر المشايخ
على ان هذه الرضاعة في حق استحقاق الاجرة على الاب متدرة نحو لبن عند الكل حتى تسحق المطلقة اجرة الرضاع
بعد الحولين بالاجماع ولا تسحق في الحولين بالاجماع واما قوله تعالى لمن اراد ان ينم الرضاعة يعني من اراد
تمام الرضاع وضع حولين كاملين لا ينقص عن ذلك ولكن اذا نقص عن ذلك وكان الولد يستحق عن ذلك
بحوزة وقدره هذا واما قوله تعالى وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف سنين معناه بعد هذا ان
سأله تعالى قال استحقاقهم الله ولا يجبر الام على الرضاع ولهذا لان الارضاع بمنزلة النفقة والنفقة
حجب على الابا على الامهات فكذلك الارضاع فان كان الصبي لا ياحد لبن غيرها ولا يوجد من يرضعه فهل
يجبر الام على الارضاع ذكر شمس الائمة الحلواني رحمه الله في شرح ادب القاضي للحفصاني في باب نفقة الصبي
ان في ظاهر الرواية عن اصحابنا لا يجبر وروي عن ابي حنيفة وروي يوسف رحمه الله في التوار والنجبر
وذكر شمس الائمة السرخسي رحمه الله في شرح ادب القاضي للحفصاني انها لا تجبر من غير ذكر خلاف وهكذا ذكر
في شرح القدوري وهذا لانها لو لم تجبر والولد لا ياحد لبن غيرها ادي الى تلك الولد وهي موعة
عن ثلاث الولد وجه ما ذكر شمس الائمة الحلواني رحمه الله ان الولد يفي بالدهن وغيره من المبيعات فلا
يؤدي هذا الى تلك الولد قال الصالح اذا لم يكن للصبي او الاب مال اجبرت الام على الارضاع وهو الصحيح
لانها ذات لبن في اللبن مضار هذا اقياس ما قاله اصحابنا في الاب اذا غاب وليس له مال وترك امرأته
صغيرة وللزوجة مال فالزوجة تجبر على الاتفاق على الصبي ثم يترج عليه كذا ههنا ان رضاع الصغير اذا كان
يوجد من مومعه اما حجب على الاب اذا لم يكن للصغير مال اما اذا كان له مال ما كان امة فورثت مالا
او استقادت مالا بسبب اخر تكلم مونة الرضاع في مال الصغير وكذلك نفقة الصبي بعد العظام اذا كان
له مال في ماله لا يجب على الاب فرق بين نفقة الولد وبين نفقة الزوجات فان المرأة وان كانت موسرة
فنفقة على الزوج والنزق وهو ان نفقة الزوجات انما تجب بارأى التمكن من الاستمتاع وكان سببه البذل
والبذل يجب وان كان من يستحقه فاما نفقة الولد لا يجب بارأى التمكن من الاستمتاع وانما يجب لاجل الحاجة
فلا يجب بدون الحاجة كنفقة الخادم فان كان للصغير عتار او اراد به او ثياب واجتج الى ذلك للنفقة
فان كان للاب ان يبيع ذلك كله وينفق عليه لانه عن يمينه الاشياء ونفقة الصبي تكون في ماله اذا كان
عينا فان كان مال الولد غالبا يوم الاب ان ينفق من ماله على ان يرجع في مال الولد اذ احضر ماله
ولكن ان استند على ذلك فله ان يرجع في الحكم وان اتفق بغير استناد لكن على نية الرجوع ليس له ان يرجع
في الحكم لان الظاهر ان الانسان يقصد فيما ينفق على ولده التبرع والقاضي لا يطلع الا على الظاهر اما
الله مطلع على العنا برف الظاهر فكان له ان يرجع اذا كان قصده عند الاتفاق الرجوع اما اذا لم يكن للصبي
مال فالنفقة لا والله لا يشاركه في هذا المعنى فلا يشاركه في النفقة عليه وروي عن ابي حنيفة رحمه الله ان النفقة
على الاب والام الاثلاثا على حسب ميراثهما الا ان في ظاهر الرواية جعل الكل على الاب لان النفقة نظير الارضاع
فلا يشارك الاب فيك لا يشارك الاب في مونة الارضاع احد فكذا في النفقة قال فان كان الاب معسرا
والام موسرة استأن ان تنفق من مالها على الولد فيكون دينا على الاب وان كان معسرا كنفقة نفسه فكانت
الام فاضية حقا واجبا عليه بامر القاضي فخرج عليه اذا لم يشارك اذا ادت بامره ثم جعل الام او ابى العمل

من ساير الاثارب حتى لو كان الاب معسرا والام موسرة وللصغير جد موسر مؤمرا لا اتفاق من
مال نفسها ثم ترجع على الاب ولا يومر الحدية لك لانه وقعت الحاجة الى الاسدانة فكانت الاسدانة من
مالها وهي اقرب الى الصغير ولي قال رجل له صغير وامه في كاحه فطلبت من زوجها اجرة الرضاع لتسحق
وان استاجرها الزوج على ذلك كما ذكرنا من المعنى ومعنى اخر ان نفقة النكاح واجبة على الزوج ولو اجنبا
عليه اجرة الرضاع جتمع اجرة الرضاع مع نفقة النكاح في مال واحد وهذا الاجور هذا اذا لم يكن للصغير
مال واما اذا كان له مال هل يجوز ان يعرض اجرة الرضاع في ماله وذكر الصدر الشهيد رحمه الله في
اول شرح النفقات للحفصاني انه روي عن مجاهد انه يفرق في مال الصبي وهكذا ذكر في اجازات القدوري
قال مجاهد رحمه الله في شرح اول شرح النفقات وليس فيه اختلاف الروايتين ولكن ما روي عن مجاهد
الله انه يفرق في مال الصغير تاويله اذا لم يكن للاب مال وما ذكرنا من الزوج اذا استاجرها على رضاع
ولم لا يجوز تاويله اذا عرض اجرة الرضاع في مال نفسه فلا يسحق ذلك كيبلا يودي الى اجتناع اجر الرضاع
مع نفقة النكاح في مال واحد وهذا المعنى لا يتحقق اذا فرض لها في مال الصغير فقلنا انها تسحق
ذلك قال وان كانت الام معتدة عن طلاق رجعي لا تسحق اجر الرضاع على الزوج ايضا لان بالطلاق
الرجعي النكاح لم يزل فصارت هذه الحالة حالة قيام النكاح اما اذا كانت الام معتدة عن طلاق بائن او
طلقات ثلاث هل تسحق اجر الرضاع فيه روايتان ايضا وجه الرواية التي قال تسحق انها بالطلقات
الثلاث والطلاق البائن التحت لبنا لا يجنبات ثم الاجنبية تسحق اجر الرضاع فكذا هذه المرأة
وجه الرواية الاخرى ان العدة من احكام النكاح ولهذا يجب النفقة ما بقيت العدة والدليل عليه ان
الرجل اذا دفع زكاة ماله الى معة عن طلاق بائن او ثلاثا او شهد لمعة عنه عن طلاق بائن او ثلاث
لا يجوز روايته واحدة فعلم ان هذه الحالة معتبرة بحال قيام النكاح فلا تسحق اجرة الرضاع كما في حال
قيام النكاح اما بعد انقضاء العدة تسحق اجر الرضاع باتفاق الروايات لان هذه الحالة ليست بحال قيام
النكاح املا فان كانت في هذه الحالة سلمت بالاجنبات من كل وجه فخرج على هذه المسائل في كتاب الصلح
مثال لومصالح المرأة زوجها على اجر الرضاع على شيء ان كان حال قيام النكاح او في العدة عن طلاق رجعي
لا يجوز وان كان الصلح في العدة عن طلاق بائن او عن طلقات ثلاث حاز على احدي الروايتين لان
الصلح على ان يعطيه شيئا لموضع ولدها استيجار لها على رضاع ولده منها وذلك على هذه التفصيل على
ذكرنا كذا ههنا واذ اجاز الصلح بعد الطلاق البائن على احدي الروايتين كان الجواب فيه كالجواب فيما
اذا استاجرها على عمل اخر من الاعمال ولو استاجرها على عمل اخر من الاعمال على راتبهم اذا صلحوا
عن تلك الدارهم على شيء بعينه حازوا ان صلح عن تلك الدارهم على شيء بعينه لا يجوز الا ان يدفع ذلك
في المجلس حتى لا يكون هذا بيع دين بدين كذا ههنا في كل موضع حاز الاستيجار ووجبت النفقة لا تسقط
بوت الزوج لانه اجرة وليست بنفقة ثم اذا المجر اجرة الرضاع حال قيام النكاح من كل وجه وفي العدة
عن طلاق رجعي او طلاق بائن او ثلاثا على احدي الروايتين كان لها ان تمتنع من الارضاع ولا تجبر على ذلك
ولكن بالشروط التي ذكرنا قبل هذا واذ لم تجبر ولم يكن للصبي مال كان على الاب ان يكره امرأته برضعه
عند الام ولا يترج عن الام لان الامة اجمعت على ان الحجر لها لكن لا يجب على الظاهر ان تلت في نية الام
اذا لم يشترط عليها ذلك عند العقد وكان الولد مستحق عن الظاهر في تلك الحالة بل لها ان ترضع وتؤم
اليمزها وان لم يشترط ان ترضع عند الام عند الام كان لها ان ترضع للصبي الى مزلها او تقول اخرجه
ترضعه عند فتا الدار ثم يدخل الولد على الوالد الا ان يكون شرط عند العقد ان الظاهر يكون عند الام
فحينئذ يلزمها الوفاء بذلك الشرط فان قالت الام انا ارضع الولد مثل تلك الاجرة ففي كل موضع تسحق

في اجرة الرضاع كما في لعمري عن طلاق ما بين او ثلاث على احدي الروايتين او بعد انقضائها على الروايات
كلها كانت في اولي بخلاف ما اذا كانت تطلب زيادة على ما وضعه غيرهما حيث لا يكون في اولي والفرق هو
ارضاع الامناع للصغير فاذا كانت ترضعه ما يرضع به في اقل من اربع اشهر في انتزاع الولد منها متعنتا
للاضرار بالولد فكانت اولي اما اذا اطلبت الزيادة على ما يرضع به لم يكن الزوج في انتزاع الولد منها
متعنتا وكان للزوج ذلك والي هذه اوقت الاشارة في الكتاب قال الله تعالى وان تأسروهم فاسترضع
لهم احويجا في التفسير ان التماس ان يحوي بينهما في الاجرة ولو ان رجلا له اولاد متعارفين بغير رضع
وبعضهم فظيم وامم ووجهه وليس للاولاد مال خاصة امهم في نفقتهم فالقاضي يرض لهم النفقة على الاب
ما داموا صغارا لان نفقة الاولاد تكون على الاب بالاجماع فان منكر الامرضعه ونسبه في النفقة عليهم
فيمنع القاضي ان يبيع شيئا منها ويضع نفقة الاولاد اليها لان الاب اذا كان يبين عليهم رعايته
وجوازه في نفقة الاولاد اليها لا ينفق بالاولاد فلا يصح عليهم فان قال الاب انها اخذت
نفقة الاولاد ولا تنفق ذلك على الاولاد ومنعهم لا يتقبل قوله عليها لانها امينة ودعوى الحيانة على
الامم لا تنفع من غير حجة فان قال للقاضي سل جيرا عنها فالقاضي ليس له جيرا عنها احتياطاً وانما يسأل
عن كل من يداخلها لانه انما يعرف حالها فان اخبر جيرا عنها سأل الذي ادعى الاب رجوعها للقاضي ومنها
عن ذلك لانه يصعب ناظر المسلمين ونظر الصغار في هذا ومن المشايخ من قال اذا وقت المرأة بين
الزوجين في هذا الباب وظهر قدر النفقة فالقاضي بالخيار ان شاء فمها الي ثقة بينهما اليها ما حا
وسا ولا يرفع اليها جلة وان شاء امر غيرها ان ينفق على الاولاد قال وان صاحبة المرأة زوجها
نفقة الاولاد الصغار مع سوا كان الاب معسرا او موسرا لان نفقة الصغار من الاولاد لا تسقط بغير الاب
ثم اختلفت عبارة المشايخ ان ياتي طريق جاز هذا الصلح قال بعضهم انما جاز لان الاب هو العاقد
من الجانبين الا ترى ان الاب يبيع مال نفسه من الصغير وليشترى من الصغير لنفسه ويكون هو العاقد
من الجانبين وقال بعضهم انما جاز لان العاقد من جانب الاب والاب ومن جانب الصغار الام ونفقة الصغير
من اسباب التزويج والحضانة وكان للام في ذلك ولاية وانما جاز هذا الصلح بولاية الاب ولا يراها
وبعضه استظوان كان ما وقع الصلح عليه اكثر من نفقتهم فان كانت الزيادة مما يتعينان الناس فيه
بان كانت الزيادة زيادة تدخل تحت نفقته المتضمنين في مقدار رعايتهم فانه يكون عفو الاله لا يمكن التفرق
عنه وان كانت الزيادة بحيث لا تدخل تحت تقدير المعتدلين فانه يطرح عنه لان الواجب مقدار الكفاية
فيما زاد على قدر الكفاية لا سبب له فيبطل وان كان المصالح عليه اقل من نفقتهم بان كان لا يكفيهم مبلغ
الي مقدار رعايتهم لان الواجب على الاب مقدار ما يكفيهم فرق بين نفقة الاولاد وبين نفقة الاقارب
فان المعسر اذا صالح قريبه عن النفقة لا يجوز الصلح لان نفقة الاقارب لا تجب الا على الموسر على ما ياتي
بعد هذا ان شاء الله تعالى بهذا الصلح انما وقع على البس من القريب فلا يبيع اما نفقة الاولاد واجبة
على الاب وان كان الاب معسرا فالصلح انما وقع عما هو حق للاولاد فصح قال رجل له اولاد صغار لامل
لهم ولا مال للصغار ايضا هل ترض النفقة على الاب فان كان الاب قادرا على الكسب يرض عنه
فيكسبه وينفق عليهم لان نفقة الاولاد الصغار لا تسقط بالعسرة قال الله تعالى علي الموسر قدره علي
المعسر قدره ثم قال تعالى من وجدكم والوجه هو الطاعة علي ان هذه النفقة لا تسقط بالعسرة والى
يرض عليه مقدار طاقته لما تلو من النص فان ابني ان يكسب وينفق عليهم جبر علي ذلك وليس
مخلاف سائر الذين فان الوالدان وان علوا لا يحبس بهيون الاولاد وفي هذا الذين قال بحبس الذين
وهو ان الاستماع عن الاتفاق هنا اتفاق النفس والاب ليس موجب العقوبة عند تصدق الخلاف

كالوعدا على ابنة بالسيف كان للاب ان يتنقل بخلاف سائر الذين فان كان الاب عاجزا عن الكسب لما
يمن الرضاة او كان متعذرا يتكف الناس وينفق عليهم هكذا ذكر في نفقات الحضانة ومن المتأخرين
من قال تكون نفقة الاولاد في هذه الصورة في بيت المال لانه اذا كان بهذه الصفة تكون نفقة في
بيت المال فكذا نفقة اولاده وذكر الحنفية في ادب القاضي ان هذه الصورة ان القاضي يرض من
النفقة على الاب ويا امر المرأة بالاسدانة على الزوج سواء التمس المرأة ذلك من القاضي او لم تطلب
فانما البسرة وقد رخص عليه طالبة المرأة بما استدانته وكذلك لو كانت الاب واحد للنفقة لكن امتنع عن
النفقة على الصغير يرض القاضي على الاب نفقة الاولاد فامتنع الاب عن الاداء والقاضي يامر بها ان
تسدن عليه وتنفق على الصغير لترجع بذلك على الاب قال وكذلك ان فرض القاضي النفقة على الاب
فقال الاب وتوكلتم بالنفقة فاستدانته بامر القاضي كالاتفاق عليهم بامر القاضي لاب وكذلك هذا الحكم
في بونة الصانع اذا كان الاب معسرا فالقاضي يامر الامم بالاسدانة فادان البسرة بجمع عليه بالعقد
الذي امرها القاضي بالاسدانة لما قلنا وان لم تكن المرأة استدانته بعد الفرض لكنهم كانوا ياكلون
مسئلة الناس لم يرجع على الاب لشي لا يتم اداسا لو ادعوا صار ذلك ملكا لهم فوقع الاستماع عن
نفقة الاب واستحقاق هذه النفقة اعتبار الحاجة فادان وقوع الاستماع لهذه النفقة الحاجة وتسقط
النفقة عن الاب فان كانوا اعطوا مسئلة او نصف الكفاية سقطت النفقة على الاب وتصح الاسدانة
في النصف بعد ذلك وعلى هذا القياس فانهم وليس هذا في حق الاولاد خاصة بل في نفقة جميع المحارم
اذا اكلوا من مسئلة الناس لا يكون لهم حق الرجوع على الذي يوجب نفقتهم عليه ولعب المسئلة ان
نفقة الاقارب لا تصير ديناً بقضائها القاضي بل تسقط بحضي المدة بخلاف نفقة الزوجات والفرق قد مر
قبل هذا وذكر في نوادر ركة الجامع ان نفقة المحارم تصير ديناً بقضائها القاضي واختلف المشايخ فيه
قال بعضهم انما اختلف الجواب لاختلاف الموضوع فوضع ما ذكر في الجامع اذا استدان القاضي له بالنفقة
وانفق من ذلك فتكون الحاجة قائمة لغنيام الدين وموضوع ما ذكر في سائر المواضع اذا انفق من
مال صدقة تصدق بها عليه فلا تنفي الحاجة بعد مضي المدة والي هذا مال شمس الاله السرخسي في شرح
كتاب النكاح وقال بعضهم ما ذكر في سائر المواضع محمول على ما اذا طالبت المدة اما اذا قصرت فغيرها
وكيف لا يصير ديناً اصلاً لم يكن الامر بالقضاء بالنفقة معني وقاية لكن لا بد من صدق فاصل بين الصغير
والديده فقد روي الصغير بما دون المشهور وذكر في الحاوي في الفتاوى هذه المسئلة وقرئ بين نفقة
الصبي وبين نفقة سائر الاقارب لا تصير ديناً بقضائها القاضي قال فان كان القاضي بعد ما فرض لها نفقة
الاولاد امرها بالاسدانة فاستدانته حتى سببت لها حق الرجوع على الاب فان الاب قبل ان يرضي
اليها هذه النفقة هل لها ان تأخذ من ماله ان ترك مالا لا ذكر الحنفية في نفقاته انه ليس لها ذلك وذكر
في الاصل ان لها ذلك وهو الصحيح لان اسدانة المرأة بامر القاضي وللقاضي ولاية كاملة بمنزلة
اسدانة الزوج بنفسه ولو اسدانة الزوج بنفسه ثم مات لا يسقط عنه الدين كذا هذا اذا استدان
بامر القاضي فاما اذا فرض القاضي نفقة الاولاد لكن لم يامر بها بالاسدانة فاستدانته ثم مات الزوج
قبل ان يرضي ذلك اليها ليس لها ان تأخذ من ماله ان ترك مالا بالاتفاق وقد مر حبس هذه الفصول
في باب نفقة الزوجات ثم قد روي رحمه الله بنفقة الصغير وكسوة علي المعسر بالدرهم وهذا ليس
بقدراً لازم انما المعسر ما يحصل به الكفاية لكن ان كان موسراً يومر بان يوسع على الاولاد ايضا قال
واما المذكور من الاولاد اذا بلغوا احد الكسب ولم يبلغوا في انفسهم فادان الاب ان يسلمهم في عمل
ليكسبوا وينفق عليهم من ذلك فله ذلك وكذلك لو اراد الاب ان يوجهه في عمل او خدمته فله ذلك لان

بأنه نفعه للصغير لانه يتعلم الكسب اما قبل ان يتعلم او بعد ما تعلم ولكنه لا يستحسن العمل ونفعته على الاب
لانه اذا كان لا يحسن العمل لا يستعمل في الاعمال غالبا وظاهرا فكانه لم يتعلم اصلا وانما اذا كان الولد من
الاناث وليس للاب ان يواجرها في عمل او خدمته لان المستاجر يخلو بها وذلك مهي في الشرع في المذكور
اذا سلم في عمل واكتسبوا اموالا فالان ياحد كسبهم وينفق عليهم من كسبهم لان ذلك ملكهم ونفقة الولد
في ماله اذا كان له مال وما فضل من نفقتهم فالان يحفظ ذلك فليعلم الي وقت بلوغهم كسبا وملاكم
فان كان الاب مبدرا لا يورث على ذلك فالغايي يخرج من بين ذلك ويجعله في يدا من يحفظه لم فاذا
بلغوا اسلم اليهم وهذا لا يختص بهذا المال بل هذا هو الحكم في جميع اموال الصبيان قالوا وان كان
الامة المشتركة بولد فادعاه الموليان فنفعه الولد عليهما وعلى الولد ان اكبر نفقة كل واحد منهما وهذا
يشكل على اصل اي حنيفة ومحمد رحمهما الله فانما يقولان الاب احد صاحبي فالالا ينفق واحداهما بالنفقة
مع هذا استحق كل واحد منهما نفقة اب كامل انما كان كذلك لانا اوجبت نفقة اب واحد اما ان ينفق
اليما او الي احداهما لوجه الي الاول ان لا يقبل الي الاب كتابته ولا وجه الي الثاني ان ليس احدهما الي
من الاخر ولم يبق هنا وجه سوى ما قلنا وهذا قلنا لا ينفق واحداهما بالنفقة حتى لا يكون المهرق
غير الاب والله اعلم **وما يتصل بهذا الفصل** الكبار الذين الحقوا بصغارهم قال الرجل البالغ
اذا كان زنا او متعذرا او اسلم اليدين لا ينفق بها او معوزها او معزها فان كان له مال تجب النفقة في
ماله وان لم يكن له مال وكان له اب موسر او موسرة تجب النفقة على الاب لان الله تعالى اوجب النفقة
على الوالد مطلقا قال الله تعالى وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن الا ان هن هن عن هذا النقص من كان له
مال او من كان قادرا على الكسب فينبغي ما عداه علي ظاهر النص وان اطلب من الغايي ان ينفق بالنفقة
على الاب اذا جابه الغايي الي ذلك ويدفع ما فوض اليهم لان ذلك حرمهم ولم ولاية الاستيفاء حقوقهم
وكذلك الاناث من الاولاد فينفقن بعد البلوغ على الاب اما لم يزوجن ان لم يكن لهن مال لان من
يجز عن الاكساب فكن بمنزلة الرزقي من المذكورين ما ذكر ان نفقة البالغين من المذكورين الرزقي من
الاناث على الاب هذا جواب المبسوط اما على ما ذكر الحنفيا في نفقة جبه على الاب والام ان لا نفقة
على الاب وثقلها على الام ووجه ما ذكر في المبسوط ان البالغ اذا لم يكن من اهل ان ينفق على نفسه صاها
والصغير سواها ما ذكر الحنفيا وهو الفرق بين البالغ الرزق والصغير وهو ان للاب على الصغير
ولاية كما لم على نفسه فكان الصغير بمنزلة نفسه وغير الاب لا يشارك الاب في النفقة على نفسه فكذلك في
النفقة على الصغير فانما البالغ فليس للاب عليه ولاية ليصير في معنى نفسه فان اعتبر لبا بالحق فكون
نفقة باعتبار ميراثه وميراثه يكون بينهما اثلاثا فكذا النفقة ثم ذكر في الكتاب ما اذا كان الاب البالغ
عاجزا عن الكسب وله اب موسر او موسرة ووجب جميع النفقة على الاب علي رواية المبسوط ولم يذكر
ما اذا كان الاب معسرا الا انه قادر على الكسب والابن الكبير عاجز عن الكسب والام موسرة هل يورث
الام بالانفاق علي ان ترجع بذلك علي الاب فمن مشايخنا من قال علي قياس ما ذكر في الكتاب يورث الاب
بذلك حتي ترجع علي الاب فانه قال في الكتاب الولد الكبير اذا كان عاجزا عن الكسب فهو بمنزلة الصغير والصغير
اذا كان له اب معسرا قادر على الكسب وله ام موسرة او موسرة لا ينفق علي الاب فان ترجع الام علي الاب فانما
انفقت ورفق هذا القابل بين الصغير والكبير الذي لا ينفق علي الكسب وهكذا روي عن ابي حنيفة رحمه
الله وجه الفرق وهو ان نفقة الولد الصغير على الاب وان كان معسرا الا ان لا يمكن جبر الاب على الكسب
فتور الام بالحق عنه فكانت الام قاضية دينها واجبا على الاب فلا ترجع بذلك علي الاب فلهذا انفردا قال
والصحيح الذي به قوة العمل الا انه لا يحسن نفقته على الاب لانه اذا كان لا يحسن العمل فالناس لا يأمرونه

بالنيل فصار هو عاجزا عن الكسب قال حنن الامة الخوازي رحمه الله الرجل الصحيح قد لا ينفق علي الكسب بحرقه
اولكو به من اهل البيوتات فيكون عاجزا عن الكسب فاذا كان هكذا كانت نفقة علي الاب وهكذا قالوا في طائفة
العلم اذا كان لا ينفق الي الكسب لا تستط نفقة عن الاب بمنزلة الرزق والاني هذا الذي ذكرنا كله فانا
كان الاب عاجزا وان كان الاب غائبا او متعذرا فقد قال في الكتاب لا ينفق بالنفقة في مال احد اذا
كان رب المال غائبا الا الوالدان والولد والزوج والام اذا كان المتزوج من جنس حرمهم وهذا يعني على اصل
معروف ان النفا على الغايي باطل والباقي واجب علي الغايي من ماله جازيا والمضايقه الوالدان
والمولودين والزوج والام ما وجب علي الغايي وليس بغضا علي الغايي لان النفا بحجاب مالم يكن واجبا
قبل النفا ونفقة الوالدان والمولودين والزوج واجبة قبل النفا حتي اذا ظهر واحد من هؤلاء
بحسن حرمهم كان لهم الاخذ من غيرهم ولا نفا فاما نفقة سائر الاقارب لا تجب الا بالنفا او بالرضي
حي لو ظهر واحد من الاقارب بحسن حرمهم لم يكن لهم الاخذ الا بالنفا او رضنا ولما كانت نفقة الوالدان
والمولودين والزوج واجبة قبل النفا كان النفا من الغايي اما نفقة سائر الاقارب لالم تكن
واجبة قبل النفا كان النفا من الغايي اجبا مسدا والنفا علي الغايي باطل قال في كتاب
المنفق والغايي من اعطي النفقة فهو لاس مال الغايي ان استوفى كنفيل من الاخر فحسن لجوار ان
هو لاخذوا النفقة من الغايي حال حصرت او بعث الغايي بالنفقة اليهم فينظر الغايي للغايي حال
غير الغايي عن النظر لنفسه بنفسه وان لم يخدمه كنفيل فهو مستقيم ايضا اذ ليس هناك طلب من
الغايي اخذ الكفيل وانما يجي علي النفا في اخذ الكفيل عند طلب الخصم ذلك وذكر حنن الامة الترجي
رحم الله في شرح كتاب النكاح ان روجه الغايي اذا اطلبت النفقة من الغايي وللغايي مال خاص
والغايي يعلم بذلك كله فمن هذا النفا في النفقة بعد ان يحلها انه لم يعطها النفقة فلا اطلقت اعطاها
النفقة واخذ منها كنفيل وهو الصحيح وقد ذكرنا وجه ذلك في باب نفقة الزوجات فزع علي هذا فقال
ان كان للغايي عند الوالدان والولد والزوج مال من غير حرمهم فاستوفوا علي نفقتهم جازوا ولم
يضموا الا نفقهم واخذ حرمهم وكانت لهم ولاية الاخذ من نفقتهم فان كان من عند غيرهم فاعطاهم باس
الغايي حتي انفقوا علي نفقتهم لم يضمن صاحب اليد وان اعطاهم بغير امر الغايي كان مائنا له لان صاحب
اليدهما مورا بالحفظ ودفعه الي غيره ليعنف علي نفسه ليس من الحفظ في يني فيصير بالغايي مائنا وهو ينظر
المودع اذا اقتضاه المودع بالوديعة كان مائنا كذا انها وكان الحاكم الامام ابو اعحق التوكدي
رحم الله يقول في المودع اذا قضى دين المودع بالوديعة كان مائنا كذا انها وقال الحاكم انه يضمن
والصحيح انه يضمن واليه اشار محمد رحمه الله في كتاب الوديعة هذا اذا كان مائنا كذا الغايي من جنس
حرمهم فاقبال ان لم يكن من جنس حرمهم فارادوا ان يبيعوا شيئا من مال الغايي بفقتهم اجمعوا ان سوي الولد
المحتاج لا يملك بيع عتار الغايي ولا يبيع عروضة بالنفقة وانما الاب المحتاج يملك بيع المنقول بالنفقة
استحسانا فلا يملك بيع العتار الا اذا كان الولد الغايي صغيرا وهذا قوله ابي حنيفة رحمه الله في كتاب
المنفوق وكذلك قياس قوله في المنفوق والقياس ان لا يملك الاب البيع علي ابنه الكبير الغايي في النفا
وغيره كما لا يملك غير الاب واجمعوا علي ان حال حصرت من جبه عليه النفقة ليس لاحد من يستحق النفقة
بيع المروض والعتار وجه القياس في ذلك وهو ان ولاية الاب تنقطع ببلوغ الصبي وشيئا الا انها
حصنا لولد الغايي فان الابن اذا بلغ وهو غايي فلا يبيع الاب عروضة حصنا علي الغايي
وانما يبيع لنفسه وليس له هذا وهذا هو لا يبيع حصنا علي الغايي وانما يبيع لنفسه وليس له هذا والوجه
وجه الاستحسان وهو ان ولاية الاب وان زالت بالبلوغ لكن بقي اثره ولهذا امر منه الاستيلا في

منه ولدا ولم تلحق استراها فو لدت ولدان فنفقة الاولاد على المكاتب لان الامة مكرات نسب المكاتب
واولاده من كسبه مكاتبون عليه فصاروا بمنزلة اقاليمه والله اعلم **النوع الثالث** فيما يخص على
الاولاد من نفقة الاب والامهات قال رحمه الله وخبر الرجل الموسر على نفقة ابنته وامه اذا كانا حيا
لقوله تعالى وروصنا الانسان بوالديه حسنا فقد اوجب على الولد الاحسان بوالديه زاس الاحسان
بوالديه وذلك بالاتفاق عليهما وقال النبي صلى الله عليه وسلم ان الطيب ما ياكل الرجل من كسبه وان
ولد من كسبه فلو ان كسب اولادكم اذ احييتهم اليه بالمعروف وان للاب في مال الابن حق الملك قال صلى الله
عليه وسلم انت وما لك لا يملك ولو كان له فيه حقيقة الملك كان نفقته في ماله فكذلك اذا كان له فيه حق الملك
ثم لشرط في المكاتب ليس ارالين لا يجاب النفقة للوالدين عليه لان نفقة الاقارب صلة محضة والصلوات للمالة
ما شرعت الاعلى اهل الثروة واليسار واعتبره بصدقة الفطر والاضاحي هكذا ذكره الشيخ الامام الزاهد
المعروف بخواجه زاده رحمه الله والشيخ الامام الزاهد شمس الامة السرخسي والحضات رحمه الله في كتابه
اعتبر لفة رة على الاتفاق ولم يعتبر الميسار في كسبه الابن فضل عن نفقة تاجر الابن علي ان ينفق علي ابيه
من ذلك الفضل وهو موافق لقوله عليه السلام كلوا من كسب اولادكم قال وان كان الاولاد ذكورا وانما
يوسرين نفقة الابوين عليهم بالسوية في اظهر الروايتين دروي الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله ان النفقة
بين الذكور والامهات الثلاث اهل قياس الميراث واعتبره بنفقة ذوي الارحام وجه الرواية الاخرى وهو
الاصح ان استحقاق الابوين على نفقة الابن لما في مال الولد من ميراثه الحديث وفي هذا الذكر
والامهات سواء لانه اثبت لهما الاستحقاق مع اختلاف الملة عنه ناوان ان عدم التوارث بسبب اختلاف
الملة ثم فرض على الابن نفقة الابدان لان محتاجا والاب موسر اسوا كان الاب قادر على الكسب او لم يكن
هكذا ذكر الشيخ الامام خواجه زاده في شرح الاصل وذكر شمس الامة السرخسي في شرح ادب القاضي
الحضات ان الاب اذا كان كسوبا والابن لا ينفق كسوبا ينفق الابن على الكسب والنفقة على الاب وذكر شمس
الامة الحلواني في شرح ادب القاضي الحضات انه لا يجبر الابن على نفقة الاب اذا كان الاب قادر على
الكسب واعتبره بذوي الرحم المحرم فانه لا يستحق النفقة في كسبه قربة ولا في قربة الموسر اذا كان موسرا
وهذا لان استحقاق النفقة على الاقارب عند الفقر والحاجة فانه اذا كان قادرا على الكسب كان غنيا
باعتبار الكسب فلا ضرورة اليه اجاب النفقة على الغريم على ما ذكر الشيخ الامام خواجه زاده وشمس الامة
السرخسي رحمه الله عن حاج الي الفرق بين نفقة الولد وبين نفقة الوالد اذا كان ذكرا بالغا وهو قادر على
الكسب لا يجب علي الاب نفقة والفرق وهو ان استحقاق النفقة للاقارب باعتبار الحاجة والاب نابة
فضيلة على الولد في الاستحقاق باعتبار الحاجة فانه لا يستحق ماله ولن بالحاجة الضرورية وهي الحاجة الي
النفقة تعتبر الحاجة الضرورية كالاستيلاء والولد لا يستحق ماله الوالد بالحاجة الضرورية وهي الحاجة
الي النفقة فلو شرط عجز الاب عن الكسب لاستحقاق النفقة على الابن كما شرع في حق الابن لو تمت المسادة
بينهما في الاستحقاق بسبب الحاجة وهذه اما لوجه له ولا سبيل عليه فالحاصل ان نفقة الوالد ينسب
الفقر لا غير على ما هو ظاهر الرواية الا على قول شمس الامة الحلواني قال رجل مسر له ابناء اعدا موسر
مكفروا اخر موسر وسط الحال كانت النفقة عليهم ما جعل على الموسر المكثرين ذلك اكثر ما جعل على اخر هكذا
ذكر الحضات في ادب القاضي وفي نفقته والفرق وهو ان استحقاق النفقة للاقارب باعتبار الحاجة والاب نابة
للنساء وكل واحد منهما موسر فكانت النفقة عليهما على السواء وقال الشيخ الامام شمس الامة الحلواني
قال شيخنا رحمه الله انما تكون النفقة عليهما على السواء اذا تناقوا وتناقوا فاحتاج ان يتناقوا في تد
النفقة ثم اذا نقى القاضي بالنفقة عليهما فاي احد سما ان يعطي للاب ما يجب عليه والقاضي بامر الاخر بان

يعطي كل النفقة ثم يرجع على الآخر حصته لانه لو لم يكن الا هو كان كل النفقة عليه فاذا وقع الجزع بينهما جهة
الاخ بوجه كل ذلك سنة ثم هو يرجع على الاخ حصته قال وان كان للرجل المعسر زوجة لسبب امر ابنه الكبير لم
يجبر الابن علي ان ينفق علي امه ابنته وكذلك ام ولد وابنته لا يجبر الابن علي نفقة هؤلاء لان نفقة
الاب اما وجبت بسبب القرابة ولا قرابة بينه وبين امه ابنته وبين ام ولد وامه ولا يجبر علي النفقة علي
الا ان يكون بالاب علة لا ينفق علي خدمة نفسه فيحتاج الي خادم ينفق له ثباته وتخدمه فحينئذ يجبر الابن
علي نفقة خادم الاب من كسبه كانت او امه لان الاب لا يستغنى عنها فصار ذلك من قروض الحاجة الاب فصا
كنفقة الاب فيجوز ان يستحق بقرابة الاب هكذا الحكم الحضات مع ادب القاضي نفقته هذا الاحتجاج الي الفرق
بين امه والاب وبين امه والابن اذا كان معسرا وكان عاجزا عن خدمة نفسه بان كان زمانا وصغيرا
بحيث لا ياكل وحده ولا يلبس وحده بغير نفقة خادمه علي الاب وان كان صحيح البدن يمكنه خدمة نفسه
لا يرضى كافي الاب وذكره شمس في بواره عن ابي يوسف رحمه الله بغير نفقة امه الهب علي ابنه اذا كان
المراهمة مطلقا فلي هذا يحتاج الي الفرق بين امه والاب وبين امه والابن وهذه الفرق بينهما ان
نفقة الاب تشبه نفقة المراهمة وجهه حتى تستحق مع صرب عيه بان كان الاب قادر على الكسب ثم يرض
نفقة خادم المراهمة علي الزوج علي كل حال فكذلك نفقة خادم الاب اما نفقة الابن صلة محضة لا تستحق نفقة
المراهمة بوجه تاحي تستحق صرب عيه بان كان الابن قادر على الكسب فكان نفقة الولد نظير نفقة سائر
الاقارب وفي سائر الاقارب نفقة تحت نفقة القريب ولا تحت نفقة الخادم كذا هنا قال ولو ان امه توفى
لها ابن موسر ولها زوج معسر وليس هو بالابن كانت نفقتها علي زوجها لان نفقة الزوج لا تستقط بالغا
علي بامر في نفقة الزوجات الا ان هنا بامر الاب ان ينفقها علي زوجها فادال السير الزوج رجوع عليه بما
انفقتها لان الزوجية تستقط النفقة عن ذوي المحارم الا ترى ان الاب يرض عليه نفقة ابنته المراهمة
واذا زوجها تستقط نفقتها الا ان الزوج هنا معسر ونفقة زوجته لا تستقط بالمعسر فوجب النفقة عليه
لكن بامر الابن بالاقراض لانه اقرب اليها وهي محتاجة الي الاستدانة ففسد من اقرب الناس اليها فان
اي الابن ان ينفقها النفقة قال الحضات رحمه الله في ادب القاضي قال الحسن بن زياد فزمت عليه نفقتها
واحدة بذلك ويكون دينها علي الزوج ولو اخذ به اذا السير قالوا والمراد من الغرض المذكور في هذا
هو الجبر على الاقراض لا المزمع بطريق الادب فيجب لان الزوج لما كان معسرا واي الابن الاقراض كان
الزوج بمنزلة الميت فمريض على الابن النفقة وانما ذكر قول الحسن لانه لم يحفظ في هذا رواية عن ابي حنيفة
رحمة الله وذكر الحضات هذه المسئلة في نفقته الا ان هنا وضع المسئلة في الزوج مع الاخ وفي الزوج
مع الاب وذكره هنا الاخ الموسر والاب الموسر اذا امتنع عن الاقراض بحسب لان هذا من المعروف لان
كل نفقة سرور وصلة فيجوز ان خبرني الامر بالمعروف وفي المستثنى في عين هذه المسئلة ان علي قول ابي يوسف
القاضي لا يرض نفقة المراهمة علي الاخ علي قول محمد رحمه الله يرض ويكون ذلك دينها علي الزوج يرجع به الاخ
علي الزوج اذا السير في الاصل في نفقة الوالد والولود بين انه يعتبر القرب والحرم ولا يعتبر الميراث
واذا استويا في القرب يجب علي من له نوع رجحان وان لم يكن لاحد رجحان فحينئذ يجب النفقة بقدر الميراث
بيان هذا الفصل اذا كان للفقير ولد وابن ابن فالنفقة علي الست خاصة وان كان الميراث بينهما لان
البيت اقرب واذا كانت له بنت بنت او ابن بنت والاخ لاب وام فالنفقة علي ولد البيت ذكرا كان او انثى
وان كان الميراث للاخ لا لولد البيت فعلم ان العبرة للقرب القرابة والحرم وان سفل ولد الولد وكانوا
ولدت او ولد ابن ثم سوا في النفقة عليهم دون الاخ لما قلنا ولو كان له والد ولد وبنا موسر فالنفقة
علي ولد وان استويا في القرب الا ان الابن ترجح باعتبارنا وبل ثابت له في مال ولد ولو كان له جد وابن

فالتفقة عليها على قدر رتبها على الحد السادس والباقي على ابن الابن ثم استشهد في الكتاب لبيان ان العبرة
في تفقة الوالد بن والمولود بن للقراب والمجودة دون الارث مما يوجب منها ان المسلم المفسر اذا كان له اثنان
مؤسرا احدى مسلم والاخر ذمي فتفقت عليه جميعا بالسوية وان كان الارث لا يجري بين المسلم والكافر
وكذلك اذا كان للرجل البقي بنت واخت لاب ومما مؤسرا فان التفقة على البنت وان كانا يسويان في الميراث
وكذلك اذا كان للفقير المسلم ابن فقراي وله اخ مسلم ومما مؤسرا فان التفقة على الابن وان كان الميراث
للاخ وكذلك اذا كان للفقير بنت ومولي عتاقة ومما مؤسرا فان التفقة على البنت وان كانا يسويان في الميراث
قال الرجل اذا كان محاجا وله ابن كبير وطلب الاب منه التفقة ونازعه في ذلك الى القاضي فانه القاضي
لا يجبر الابن على تفقة الاب الا ان يعلم انه يطبق وفي بعض النسخ الا ان يعلم انه مطلع كذلك اي قادر عليه وكذا
لان شرط وجوب الاتفاق لغة رقة على الاتفاق فالاب يدعي على الابن التفقة بواسطة شرط وهو يتكبر في
الاب ان ثبت الشرط بالحجة فان قال الاب انه يكتسب ما يقدر على ان يتفق على منه فان القاضي ينظر في كسب
الابن وان كان فيه فضل عن قوته جبر الابن على ان يتفق على ابيه من ذلك الفصل لاشارة وجوب التفقة
على الولد القدرة على الاتفاق وقد وجد وان لم يكن في ذلك فضل عنه فلا يفي عليه في الحكم لكن يؤمر من
حيث الديانة بان لا يضيع والده وقال بعض العلماء جبر الابن على ان يدخل الاب في قوته اذا كان ما يبيع الاب
من ذلك الوقت يقوم معه ماله ولا يضره اضرار يبيع من الكسب وروي عن ابي يوسف ان علي بن ابي طالب في هذه
الصورة ان يبيع الاب الى نفسه لانه لو لم يبيع لصانع الاب ولو فعل لاختفى الهلاك على الولد فالانسان لا
يملك على نفسه بطنه الا ان يظاهر الرواية عن اصحابنا رحمهم الله لا يجبر على ذلك لقوله عليه السلام ابد
بتفك ثم من قول هذا الذي ذكرنا اذا كان الابن وحده فاما اذا كان للابن زوجة او اولاد او اخوة او اب
المسئلة كما للحاق القاضي جبر الابن على ان يدخل الاب في كسبه وحيله كأحد العيال الذي يتفق عليهم ولا يجبر
ان يبيع له شيئا على حد فرق بين هذا وبينها اذا كان الابن وحده على ظاهر الرواية والفرق وهو ان الابن
اذا كان يكتسب ما يبيع له ولو زوجته واولاده الصغار فاذا دخل الاب في طعامهم مثل الصغار لان طعام الاب
اذا فرق على الحصة لا يتقرر كل واحد منهم متورا فاحشا اما اذا دخل الواحد في طعام الواحد متورا فاحشا
الصغار فاذا اقال الانسان ولدي هذا الكسب يبيع على ان يكتسب مقدار ما يكتفيه ويكتفي ببيع العمل
كيلا ينفصل ما يبيع شيئا منه ببيع ذلك فهو في نظر القاضي فيما قال وطريق التطور ان يسأل من اهل حرفة
لان لم يظروا في هذا الباب فان لم يظروا في ان الامور على ما قاله الاب جبر الابن على تفقة ابيه واحده
لانه قصد الامور بالاب وهذا كله اذا لم يكن الاب كسوبا فاما اذا كان كسوبا هل يجبر الابن على الكسب
والتفقة فتدكرنا فيه الاختلاف قبل هذا فلا يبعد فان كان للاب مسكن او دابة فالمذهب عندنا ان
يفرض التفقة على الابن الا ان يكون في المسكن فضل خزان يكتفيه ان ليسكن ناحية منه فحينئذ يورس الاب
بيع الفضل والاتفاق على نفسه فاذا آل الامور الى الناحية التي ليسكنها الاب يرض تفقته حينئذ على الابن
وكذلك اذا كان للاب دابة تنسبه يومرا يبيع ويشترى الاوكس ويتفق الفضل وسق على نفسه فاذا
آل الامور الى الاوكس يرض التفقة على الابن ويسوي في هذا الوالد بن والمولود بن وسائر الخارجه
الصحيح من المذهب فان يرض القاضي تفقة الاب على الابن المؤسرا كل مؤسرا او فرض الكسوة للاب على
كل سنة فحقت الكسوة ولم يرض التفقة قبل محض الوقت او بقيت الكسوة وشي من التفقة بعد معنى الوقت
فقد موث في الفرق بين تفقة الاقارب وكسوتهم وبين تفقة الزوجات وكسوتهم في باب تفقة الزوجات فلا
يعيد قال فان طلب الاب التفقة من ولده فقال الوالد هو عني وقال الاب انا فقير قال في المستق روي
عن ابي يوسف رحمه الله انه ليسال عن حال الاب فان اخبر انه فقير جعل عليه التفقة وان قالوا لا يدي

جند على الابن التفقة تالم بة الاب معه انه معسر فلم يحكم بتفقه قوله الاب انه فقير وان كان الظاهر شاهدا
للاب فان ااصل في الاودي هو الفقر الا ان الاب بهذا الظاهر يوجب اثبات الاستحقاق على الابن
والظاهر لا يوجب اثبات الاستحقاق وان اقاما جميعا البينة والبينة بينة الاب لان بينة الاب
ثبتت الاستحقاق على الابن وبينة الابن سفي ذلك ما كانت بينة الاب اولى بالتفقه وذكر في شرح القديري
في الاب اذا اتفق من مال الابن حال غيبة الابن لم يرض الابن فقال الابن للاب كنت مؤسرا وقت الاتفاق
من مالي وقال الاب كنت معسرا نظرا الى حال الاب وقت الحضور لان الحال يهبط ويصير على الماضي وله
امثلة في الشرح كسيلة الطاحونة وغيرها فان اقاما البينة والبينة بينة الابن لان شهود الابن يثبتون
الرجوع على الاب بما اتفق وشهود الاب ذلك والاثبات اولى من البقي في باب البينات والله اعلم **التوقع**
الرابع في تفقة الاحداد واولاد الاولاد قال في الكتاب الجديد تفقة الاب في استحقاق التفقة عليه
اذا كان الاب مينا او كان الاب حيا الا انه فقير لان الفقير يلحق بالميت في استحقاق التفقة على المورس
وفيه كلمات ان من لحن بالميت ومن لا يلحق سياتي بعد هذه الا ان شاء الله تعالى ويعتبر في حق الجدة لاستحقاقه
التفقة القوي لا غير على ما هو ظاهر الرواية كما في حق الاب والجد من قبل الام لا الجد من قبل الاب كما
يقرر تفقة الجدات من قبل الام والجد تفقة الجدات من قبل الاب ويعتبر في حق الجدات ما يثبت في حق
الجدات او ايضا قال فان مات الاب فالتفقة على الجدة لانه قائم مقام الاب فان كان للصغير امر وجدوا
على الام والجد على قدر ميراثهما اثنان فلكذا في الجدة والام وروي الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله بخلاف
الاب في ظاهر الرواية وهذا الفرق وهو ان اتصال الماتلة بالجد بواسطة الاب كما يقال بالاخ ثم في
الاخ والام التفقة عليها على قدر ميراثهما اثنان فلكذا في الجدة والام وروي الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله
على الجدة وهذا ان التفقة كلها البقي بمذهب ابي حنيفة في الميراث فانه يلحق الجدة بالاب مطلقا معني قال
الجد اولى من الاخوة والاخوات قال فان كان للفقير اولاد صغار وجد مؤسرا يرض من التفقة على الجد ان التفقة
لا يجبه على الجد حال قيام الاب ولكن يومر الجدة بالاتفاق ميانة لولد الولد ويكون ذلك ديناً على والد
الصغار امره بذلك هكذا هذه المسائل في القديري فلم يجعل التفقة على الجد حال عسرة الاب وقد
ذكرنا في اول هذا الفصل ان الاب البقي يلحق بالميت في استحقاق التفقة على الجدة وهو هو الصحيح من
المذهب وما ذكرنا القديري قول الحسن ابن الصالح هكذا ذكر المصدر السعيد رحمه الله في اب القاضي
للحقاق قال وان كان الاب رسنا قضي بتفقة الصغار على الجد ولم يرض على احد بالاتفاق لان تفقة
الاب في هذه الحالة على الجد هو كذا تفقة الصغار وروي عن ابي يوسف رحمه الله انه في صغيره والد
امن فرضت تفقته على قرابة من قبل ابيه دون امه وكل من جبر على تفقة الاب جبر على تفقة الغلام
فان لم يكن له قرابة من قبل ابيه قضيت بالتفقة على ابيه وامرته قرابة الام بالاتفاق فيكون ذلك دينا
على الاب وهذا لان قرابة الام لا يجوز ان يجبر عليهم تفقة الولد لما عرف ان الاب لا يشاركه غيره في
تفقة الصغير فان لم يكن للاب قرابة لم يرض هنا وجعسوي ان يقتضي بالتفقة على قرابة الام ويكون ذلك
دينا على الاب كيلا يشارك الاب غيره في تفقة الولد فاما قرابة الاب يلزمهم تفقة الاب فاما ان يلزمهم
تفقة الغلام لكون تفقته جاريا يجري تفقته هكذا ذكر هذه المسئلة في شرح القديري وهذا الجواب
انا يستقيم اذا لم يكن من قرابة الام من يكون محرما للصغير ويكون اهلا للارث لان شرط وجوب التفقة
من غير قرابة الاولاد المحرمية اذا كان في قرابة الام من كان محرما للصغير وهو اهل للارث يجب عليه التفقة
ولحق الاب المعسر بالميت لما ذكرنا قبل هذا **التوقع الخامس** في تفقة من سوي الوالد بن والمولود
من ذوي الارحام والاصل فيه قوله تعالى وعلى الوارث مثل ذلك والمزاد الوارث الذي هو ذو

رحم محرم وهو قول عبد الله بن مسعود رضي الله عنه وهكذا كان بين ابيه احدا صحابيا حتى لا تحب النفقة
على ابن العم وان كان وارثا لانه ليس بمحرم للصغير والمراد من الوارث المذكور في هذه الآية كونه وارثا
حقيقا وبما احدا صحابيا حتى انه اذا اجتمع الحال وابن العم فالنفقة على الحال عدا وان كان الميراث
لابن العم لان الحال ذور محرم وهو اهل للارث وابن العم وان كان وارثا ليس بمحرم للصغير فالحاصل
ان هذه النفقة لا تحب الا على ذي رحم محرم وهو اهل الارث سواء كان وارثا في هذه الحالة او لم يكن وعند
الاستوائ المحرمية واهلية الارث يترجح من كان وارثا حقيقة في هذه الحالة حتى انه اذا كان له عم وحال
فالنفقة على العم لا يما استوائا في المحرمية وترجح العم على الحال في هذه الحالة لكونه وارثا حقيقة وكذلك
اذا كان له عم وحالة فالنفقة على العم المؤسرا لا غير لانه سواء في المحرمية والعم هو الوارث وولما
وتكون النفقة عليه ولو كان العم مسورا فالنفقة على العم والحالة اثلاثا على قدر ميراثهما ويجعل للم
كالميت اما سبب هذه الجملة فنقول هذه النفقة تحب بطريق الصلة والصلوات تحب على الاغنياء دون الغدا
لمكان التفاضل لا بد من معرفة هذا السبب الذي يتعلق به وجوب هذه النفقة وذكر ابن سماعه عن
ابي يوسف رحمه الله انه اعتبر نصاب الزكوة وروي هشام عن محمد بن عمار انه اذا كان له نفقة شهر
لنفسه وعياله وفصل عن ذلك يجبر على نفقة الاقارب وان لم يكن شي وبكسب كل يوم واما وكيفية اية
دواين ينفق الفصل عليهم وذكر الشيخ الامام الزاهد المعروف بخوارزمي رحمه الله ان الميراث الخبيث
لسائر محرم للصنفه بان ملك ما فضل عن حاجته ما يبلغ ما يدرهم فصاعدا وهو الصحيح وهذا لانه لم
ليشترط لوجوب صدقة الفطر على من وجب الزكوة وانما شرط على محرم للصدقة فكذا في حق ايجاب النفقة
لان النفقة صدقة الفطر شبهة بالزكوة لان في صدقة الفطر معنى المونة ومعنى الصدقة فادام بشرط
لصدقة الفطر على من وجب الزكوة وهي صدقة من وجه مونة من وجه فلا لا يشترط للنفقة على موجب الزكوة
واما مونة من كل وجه كان اولى قال ولا يبقى نفقة لاحد من ذوي الارحام اذا كان عتيا واما اذا كان
الكبار الامتناع فلا ينبغي لهم ينفعهم على غيرهم وان كانوا اقربا الا الابوين والجدود والحق مع عدمها وقد
ذكرنا فيما تقدم رجب نفقة الاناث الكبار من ذوي الارحام وان كن صحبات للميت اذا كان له من
حاجة الى النفقة وقد ذكرنا سبل هذا في نفقة الاولاد ثم الاصل في نفقة من سوي الوالدين والمولودين
من ذوي الرحم المحرمة ان ينقسم على قدر الميراث لان الله تعالى اوجب النفقة باسم الوارث قال الله تعالى
وعلى الوارث مثل ذلك فكذا وجب باسم الوارث فوجب النفقة بوجه ولقد اقلنا اذا وصي لورثة بني فلان
وله بنون وبنات كانت الوصية لم علي قدر الميراث ولو وصي لولد فلان كان الذكر والاثنى بنه على
السوا فلي هذا يخرج حينئذ المسائل قال وان كان للصغير ام وعم اقام ذاك لاب وام كل واحد منهما
موسر فالنفقة عليهما على قدر الميراث وكذلك الرضاع عليهما الاثلاث لان الرضاع بنفقة الولد فيكون
عليهما على قدر الميراث كنفقة الولد بعد النظام الجواب هكذا وكذلك فيما يحتاج اليه من النفقة قبل النظام
فاما الرضاع كله على الام لانها موسرة باللبين والعم معسري ذلك ولكن في ظاهر الرواية قدره العم على
مخضبل ذلك حاله يعلم موسرا فيه فلم يرد ان كان عليهما الاثلاث فان كان العم فقيرا والام غنية فالرضاع والنسبة
على الام لا ذكرنا ان المعسر يجعل كالمعدوم في حق ايجاب النفقة على المعسر وان كان له ام واذ لاب وام
او اخ لاب وعم اغنيا فالرضاع على الام والاعث اثلاثا بحسب الميراث لان المعسر ليس بوارث في هذه الحالة
فترجح الاخ على الام لكونه وارثا حقيقة قال واذا كان للغير الزمان ابن صغير معسرا وكبير من وهذا
لثلاثة اخوة سقن اثنين اهل ليا رنفقة الرجل على الاخ من الاب والام والاعث من الام اسد اسالان الابن
الصغير والمسر يجعل كالمعدوم في ايجاب النفقة على الغير لما ذكرنا ان نفقة معسرا الوالدين والمولودين

حب علي وارث ذي رحم محرم وما لم يجعل الابن كالمعدوم لا تقيرا لاختوة ورثة فتعذر ايجاب النفقة عليهم
حال قيام الابن كالمعدوم ويجعل الميراث من الاخ لاب واموين الاخ لام اسد اسالان النفقة ولو كان
مكان الابن بنت فنفقة الاب على الاخ لاب وام خاصة لانا لا احتاج الي ان يجعل البنت كالمعدوم وفي حق ايجاب
النفقة على الاخت لانه يرث مع البنت الاخ لاب وام وقد تعذر ايجاب النفقة على البنت فحب على الاخ لاب
واما ما نفقة الصغير فينفق العم فحب على الاخ لاب وام خاصة لان الاب المعسر في حق النفقة يصل كالمعدوم
وبعد الاب ميراث الولد للعم لاب وام خاصة فكذا نفقة الولد يجب على المعسر لاب وام قال فان كان مكان
الاخوة اخوات متزونات فان كان للولد ذكر فنفقة الاب على الاخوات اجاسا لان اخوات من الاخوات
لا يرث مع الابن فلا بد ان يحول الابن كالمعدوم لمكن ايجاب النفقة على الاخوات وبعد الابن ميراث الاب
بين الاخوات اجاسا ثلاثة اجاسا للاخت لاب وام وجهه للاخت لاب وام وجهه للاخت لام فصاروا
فالنفقة عليهم بحسب ذلك ونفقة الولد على الاخت لاب وام خاصة عدا لان الولد المعسر يجعل كالمعدوم
وعند عدم الولد ميراث الولد للعم لاب وام خاصة عدا فالنفقة تكون عليها ايضا وان كان الولد بنتا
فنفقة الاب على الاخت لاب وام خاصة لانهما وارثة مع البنت فان الاخوات مع البنات عصبة فلا يجعل البنت
كالمعدوم هنا ولكن لو مات الاب كان نصف ميراث البنت والباقي للاخت لاب وام فكذا النفقة
على الاخت لاب وام ونفقة البنت على العم لاب وام فكذا النفقة على الاخت لاب وام خاصة عدا لان
الاب جعل كالمعدوم وعند عدمه ام الولد ميراث البنت تكون للعم لاب وام خاصة عدا فكذا النفقة
عليها ايضا عدا وصار الاصل في ايجاب النفقة لاجاب من سوي الوالدين والمولودين من ذوي الارحام
انه اذا اجتمع المؤسرون والمعسرون من قرابة يقر الى المعسر فان كان المعسر حال المحرور كل الميراث
يرث معه احد من المؤسرين كالاخت والاخوات مع الابن يجعل هذا المعسر كالميت وينظر الى المؤسرين
فحب النفقة عليهم على قدر ميراثهم وان كان هذا المعسر لا يحول كل المال كالبنت مع الاخوة والاخوات
لا يلحق هو بالميت بل هو يعتبر هو بقرابة يقر الى المعسر فان كان المعسر لا يحول كل المال كالبنت مع الاخوة والاخوات
التي كانت نصيبهم من الميراث بيان هذا الاصل ان كان للصغير ام وثلاث اخوات متزونات والنفقة
من الاب والاخت من الام معسرتان والام والاخت لاب وام وسرتان فكل النفقة يجب على الام وعلى
الاخت لاب وام ولكن على اربعة اسهم ثلاثة اسهم على الاخت لاب وام وسهم على الام لان ميراث الصغير
بينهم يقسم على ستة اسهم ثلاثة اسهم للاخت لاب وام وسهم للاخت لام وسهم لام وكان
للأم من ميراث الصغير سهم والاخت لاب وام ثلاثة فتكون النفقة عليهما ارباعا ولو كانت الاخت لاب وام
لام لمختنان بالاموات كان ميراث الصغير بين الام والاخت لاب وام اجاسا فصاروا واثني ان يكون
النفقة عليهما اجاسا ايضا علم ان المعسر ما قلنا فعلى هذا الاصل يخرج حينئذ المسائل **الفصل**
الرابع في نفقات اهل الكفر ولا يجبر المسلم على نفقة الكفار من قرابة ولا الكافر على نفقة المسلمين
من قرابة لان استحقاق النفقة يتعلق بعقبة الوارثة قال الله تعالى وعلى الوارث مثل ذلك واختلف
الدينين مع الوارثة فيمنع القضا بالنفقة الا الزوجة والوالدين والولد اما الزوجة فلان استحقاق
الزوجة النفقة حكم العقد وذلك محقق مع اختلاف الدينين واما الوالدين والولد فالقياس ان لا
يثبت لهم استحقاق النفقة مع اختلاف الدين لان استحقاق الوالدين والولد النفقة بطريق الصلة
كأن سائر الاقارب ولكن في الاستحقاق ثبت الاستحقاق اذا كان احد ما مسلما والاخر ذميا فعوله
لغاي ومناجهما في الدنيا معروفا وليس من المصاحبة بالمعروف ان سئل في نفقة الله تعالى وبتركها بيان
جوعا لان الاستحقاق فيما بين الوالدين والمولودين يتعلق بالولادة وذلك لا يختلف باختلاف الدين

دون من بقوله وان الميراث لا يقع في المتعة وكل من حصل له المتعة فكانت النفقة
عليه سواء كان هو المالك الرقبة او لم يكن اذا ثبت هذا نقول اذا اوصى بامته لرجل فباني بطنها اخر فان نفقة
الجارية على الموصي له برقبته لان نفقتها تحصل له ولو اوصى بدار لرجل وبسكنها لآخر فخرج من الثلث
النفقة على صاحب السكنى لان النفقة تحصل له فرع على مسئلة السكنى فقال لو ائتممت كالدراكلما قبل
ان يقضيه فقال صاحب السكنى انا ايتها واسكنها كان له ذلك ولا يصير مستوطعا لانه لا يقبل اليه الا بعد امواله
مضطروبه نصار لصاحب العلوق صاحب السفن اذا ائتممت السفن فاستمع صاحب السفن على ثلثه فبناه
صاحب العلوق لا يصير مستوطعا ويرجع عليه صاحب السفن لكن اذا ارجع عليه فيه كلاما في بعد هذا ان شأ
الله تعالى فكذا هنا لا يصير مستوطعا فادان نفقت السكنى ينظر ان اجتماعا على ان يكون البنا صاحب الرقبة
ويطبخ فيها بخور لان البنا كان ملكا صاحب السكنى فادان باعة من صاحب الرقبة بخور وان لم يجز
كان له ان ينقص بناءه كما في المشتري اذا بناه ثم جازا الشئ كان الجواب على هذا الترتيب كذا هنا قال ولو
اوصى لرجل بخول ولاخر بتمترة ابدان الوصية جازية وتكون النفقة على صاحب التمرة لان النفقة
تحصل له ومن هذا الجنس اذا اوصى لرجل بتمترة هذه الخطة او وصى لآخر بالخطة فان بقي من الثلث شي
فالتخلص يكون في ذلك المال وان لم سبق فالتخلص يكون عليهما لان النفقة تحصل لهما فزوج بين هذا
وبينا اذا اوصى لرجل بدهن هذا التسم او وصى لآخر بكسبه فان اجر التخلص على صاحب الدهن والذرق
ان الدهن متاعا ونفقة الحاجة الي اطعماره فاما الكسب فظاهر فكان التخلص على صاحب الدهن
فيكون اجره عليه فاما الحفظة فحاصلة غير انما مستورة كالتمترة حاصل غير انه سبب فكان التخلص على
لها فكان الاجر عليهما وكذا الزينة والزيتون على هذا الغياض قال محمد رحمه الله لو ان رجلا اوصى
بتمترة لرجل بتمترة ولاخر بتمترة فالتخلص عليهما اذا لم سبق من الثلث شي كما في الخطة والتمترة فان
كانت الشاة حية وباني المسئلة فالحلها فاجر الدخ على صاحب اللحم لان اللحم لا يحصل الا بالدخ فلما اخلد
حاصل من غير دخ لا يبا وان كانت ميتة يحصل الجلد واجر السلاخ عليهما لان منفعة التلخ تحصل لهما
نوع آخر في الاتفاق على الملك الموقوف واذا شهد شاهدان على رجل في يديه امته ان هذه
الامته حرة قبل القاضي هذه الشهادة ادعت الامته بذلك او جحدت وبضع القاضي الامته على يدي عدل
ما دام في مسئلة اليهود هكذا ذكر الحنفية في ادب القاضي وذكر محمد رحمه الله في الجامع ان القاضي يحرر
على يدي امرة نفقة ويسوي فيه ان يكون المولي عدلا او غير عدل كما في طلاق المرأة على ما سبق
هذا فان طلبت النفقة بعد ما وضعها القاضي على يدي عدل فزول القاضي لها النفقة على الذي كانت
في يديه وهو المولي الظاهر لان نفقتها كانت واجبة عليه تمام السنة فان كانت البينة صدقة سقط
نفقتها عنه وان كانت كذبة لا تستلزم وان صارت مجموعة عن المولي فان نفقة المملوك لا تستلزم عن
المولي وان كان موزعا عن المولي على ما ياتي بعد هذا وقع الشك في سقوط النفقة فلا يسقط بالشك
وتول محمد رحمه الله في الكتاب ان القاضي يرضى لها النفقة ليس المراد منه العرض حقيقة لان مولاها
ظاهر نفقة المملوك لا تصير دينا على المولي فيها معنى وان اتصل بها القاضي اذا المملوك لا يستحق على
مولاها دينا ولكن المراد منه ان القاضي يرضى لها نفقة ويجزئه على اذائها فالرضى هو التذبير قال الله
تعالى فنصف ما نزلتم اي قد رتمتم قال فان احدثت نفقة شهرا ثم لم تزل اليهود ووردت الامه على
مولاها لا يرجع المولي عليها فانفق وبني المنكحة اذا كانت مدخولا بها فزول القاضي لها النفقة فلم تزل
اليهود ووردت المرأة على الزوج فالزوج يرجع عليها فانفق وبني المسئلة جميعا يعين ان كل واحد
منهما منكحة ومملوكة متعنا عن الزوج الا ان المنكحة اذا امتعت عن الزوج لا يعين من جهة الزوج لما

من قبل هذا المملوكة اذا امتعت عن المولي لا يعين من جهة المولي لا تبطل نفقتها لان نفقة المملوك بعلة
الملك والملك باق في هذه الحالة وان ركبته اليهود فان اتفق المولي عليها من وجه التبرع او اكلت
في بيت المولي بادن المولي فلا يرجع له عليها كما في ساير التبرعات وان اجبر القاضي المولي على ذلك او
اكلت في بيت المولي بغير اذن المولي يرجع عليه بخلاف الطلاق وهذا الاستحقاق ههنا حكم الملك وبين
انه لا ملك في ذلك الوقت اذا القاضي ائتمم يرضى عنها من الوقت الذي شهد به اليهود وبين ان ابناة
ليبر حتى يرضى الاستحقاق باعتبار كونها محبوسة تحت الزوج وبين ان ابناة محبوسة تحت الزوج في العدة ويستوي
في جميع ما ذكرنا ان شهد اليهود بخبرتها من الاصل او خبرتها باعتاق وخدم من المعنى ان المعنى لا يجب
التصل قال ابن ساعدة عن محمد رحمه الله في رجل في يديه عبدا وامة ادعيا ابنا حرة او ادعيا رجل
واقام المدعي البينة على ما ادعي فاني اجعل الامة على يدي عدل وادعي العبد في يدي عدل حتى يحضر اليهود
ليشهدون عليه بعينه اما حكم ترك العبد في يدي عدل فظاهر لان الاستحقاق لم يثبت بعد واما الحيلولة في
الامة فشكل لان الحجة لم تقم على استحقاق عين الجارية لانه وضع المسئلة فيها اذا كانوا شهدوا واحال
عنية العبد والامة بذليل انه قال حتى يحضر اليهود فيشهدون عليه بعينه والشهادة على الامة حال
عينية لا تقبل للاستحقاق بحال ما مع هذا الواجب الحيلولة وانما كان كذلك لان هذه الشهادة تقيده
بزوج حكم في حرمها وهو استحقاق الاحضار الي مجلس القضاء حتى لو امتنع عن ذلك حبس به وامر المخرج
في يدي عدل ان يثبت الحيلولة بمثل هذه الشهادة ولا يوجد لهذه المسئلة رواية الا ههنا قال الامه في يدي
رجل ادعي رجل اتماله واقام شاهدين فالتقاضي يصنعها على يدي عدل ما دام في مسئلة اليهود فلما قلنا
فان طلبت النفقة فزول لها القاضي النفقة ثم تزل اليهود ووردت الجارية على المولي فالمولي لا يرجع
بما اتفق على احد لما قلنا وان ركبته اليهود وقضى القاضي بالجارية الذي لم يكن لليهود عليه ان يرجع
على المدعي لانه اتفق على جارية الغير بغير اذن ذلك الغير وهل يرجع بذلك على الجارية على قول ابي
حنيفة رحمه الله لا يرجع وعلى قولنا يرجع فيكون ذلك دينا في ذمة الجارية فباع فيه الا ان المدعي عليه
كان غاصبا في حال ما اتفق عليها لا ياتي يدي العدل ويهدى العدل المحيطة يدعي المدعي عليه ولهم الوهكت
في يدي العدل من المدعي عليه قيمتها فبين ان الجارية استمكنت شيئا من مال الغاصب ومن اصل حبيبة
رحمة الله ان حبيبة المصوب على مال الغاصب هدر كجارية المملوك على مال المالك وعندنا ما معتبر
كالجارية على مال الاجنبي وهي من مسائل الدييات ثم عندنا اذا بيعت او فداها المقتني له يرجع على المقتني
عليه بالاقلام قيمتها ومن العدة او كذا لك لو رافعتها الي القاضي وهي في يدي عدل فزول لها نفقة او اكلت شيئا
من ماله بغير اذنه ثم استحققت منه او الاول سواء يعين لم يصير دينا في رقبته بعد ابي حنيفة رحمه الله
ظلالا لما قال وان كان مكان الجارية عبدا وباني المسئلة فالحلها لا يضع العبد على يدي عدل الا اذا كان
المدعي عليه لا يجد كفيلا بنفسه وكفيلا بالعبد وكان المدعي لا يقدر على ملازمة فكان المدعي عليه يحرقها
على ما يري به بالانلاف فحينئذ يصنع القاضي على يدي عدل بخلاف الامة والذرق عرف في موضعه وكذا
اذا كان المدعي عليه فاستامعده فاما للخروج العلمان فالتقاضي يصنع على يدي عدل وهذا لا يختص
بالدعوى والبينة بل في كل موضع كان صاحب الغلام معروفا بالخروج العلمان فخرج العلمان عن يده
ويضعه على يدي عدل بطريق الاسرار المرفوف والبي عن المنكحة واذا وضع القاضي العبد على يدي عدل
امر ان يكتب وبني على نفسه اذا كان قادرا على الكسب كما تبطل الوضع على يدي العدل بخلاف
الامة لانه عاجزة عن الكسب فاداة كالمالك الامة فاداة على الكسب معدومة بذلك بان كانت حاضرة
او غائبة فامر بالكسب ايضا هكذا قاله القاضي ابو بكر البجلي رحمه الله والعقبة ابواسحاق الحافظ رحمه

الله وان كان العبد عاجزا عن التكسب لمصرته او صغره يوم المدة عي عليه بالشفقة لانه الآن بمنزلة الامة
قال وان كان مكان العبد ذابة لا يجد الكليل وهو خوف علي ما في يده والمدة عي لا يتدبر علي ملاذهم فالتفاني
يقول المدة عي انا لا اجبر المدة عي عليه علي الاتفاق ولكن ان شئت ان اصنعها علي يدي عدل وانفق عليها والا
اضع علي يدي العبد بخلاف العبد والامة وهذا لان المقصود من الوضع علي يدي العبد صيانة حق المدة
وهو الفضالة والمدة عي به سبي رتبة الشهود وهذا المقصود يثبت في الدابة حتي ان المدة عي الاتفاق لان
المدة عي عليه لا يجبر علي اتفائه وان كان هو المالك ظاهرا علي ما عليه ظاهرا والرواية عن اصحابها فلو لم يثبت
المدة عي علي الدابة سلف الدابة فلا يحصل ما هو المقصود للمدة عي من وضع الدابة علي يدي عدل بخلاف العبد والا
لان المدة عي عليه لا يجبر علي اتفائه فان وضع علي يدي عدل فلا ضرورة الي امر المدة عي بالاتفاق والله علم
نوع آخر في الاتفاق علي العين المشتركة قال ذابة بين رجلين امتنع احدهما من الاتفاق عليها وطلب
الاخر من القاضي ان يامر به بالشفقة حتي لا يقصر سقوطا يقول اما ان يبيع نصيبك او تنفق عليه هكذا ذكر
الحقاني رحمه الله في نفقائه وتعرف بين هذا وبينه ان كانت الدابة كلها له فان هناك اذا امتنع عن
الاتفاق عليها لا يجبر علي ذلك وذكر شمس الامة السرخسي رحمه الله في شرح كتاب المزارعة ان هناك لا
يجبر الا علي الاتفاق ابدا والفرق علي رواية الحنفية ان الدابة اذا كانت كلها للرجل ولم يفسد في ترك
الاتفاق انفاق ملك نفسه فلو وجب الاتفاق وجب ملكه وملكه ذابته وانما ليست من اهل الاستحقاق
انما هي في ترك الاتفاق انفاق ملك الغير وهو ملك صاحبه وصاحبه من اهل الاستحقاق فيجاز الجبر قال
بهم مشترك بين قوم وهو شرب لهم ولا ارضهم احتاج هذا الي المدة عي المدة عي في بعض اهل المدة عي الكلام
هنا في موضع احدها في المدة عي المدة عي المدة عي المدة عي المدة عي المدة عي المدة عي المدة عي المدة عي
بيت المال وكذلك اذا احتج الي اصلاح مسناته ونصرف في هذا الكري مال الخراج والجري وما يجري مجريا
ولا يصرف فيه الصدقات والعشر وان لم يكن في بيت المال شي فالامام يجبر الناس علي الكري من كان يطبق
الكري منهم ثم يجعل مؤنتهم علي الاعتيا الميا سوي الذين لا يطبقون الكري بانفسهم واما المدة عي الذي دخل تحت
التسعة الا ان المشتركة فيها عامة كالكلالة وما اشبهه فكري هذا المدة عي اهلها وان لم يقصم الكري
مجبورا الي علي الكري واما المدة عي الخاص بين قوم من كل وجه فكريه علي اهل المدة عي ان لم يقصم الكري هل
مجبورا الي علي الكري اختلف فيه المشايخ قال بعضهم مجبور اليه مال الشيخ الامام شمس الامة السرخسي
رحمة الله وقال بعضهم لا يجبرونه اخذ النفع ابو جعفر رحمه الله بل يرفع الاموال الي الامام حتي ان الامام
يامر القاضين بكري نصيب الا في من الشرب مقدرا ما يبلغ قيمته ما اتفقوا نصيبه الكري هكذا ذكر
الشيخ الامام الرازي المعروف بخوارزمي رحمه الله هذه المسئلة في كتاب الشرب وبه يبين ان ما
ذكر الحنفية في نفقائه ان في المدة عي الخاص بين قوم مجبر الممتنع علي الكري بذلك قول بعض المشايخ ثم علي
بعض المشايخ الذين يودون الكري اذا لم يرفعوا الي القاضي يرجعون علي الا في ينسب من النفع وهل يقع
الا في من الشرب حتي يودي ما عليه من النفع ذكر الصمد الشهد رحمه الله في شرح نفقات الحنفية ان
فيه اختلاف المشايخ وذكر في عيون السائل ان علي قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله يمنع ولم يحدد
بمقدار شمس الامة الحلواني رحمه الله واما اذا احتج ان ليس المدة عي الخاص والاداء ان خصوه فامتنع
بعضهم فان كان في هذا امر عام بان كان المأخوذ الي طريق المسلمين او الي ارضهم لولم يصلحوا الجبر
الا في علي ذلك وان لم يكن فيه ضرر عام لا يجبر واما اذا اتفق اهل المدة عي الخاص علي ترك الكري في هذه المدة
لم يجبر الامام علي ذلك في ظاهر المذهب وقال بعض المتأخرين من مشايخنا رحمهم الله مجبرهم الامام علي
ذلك لاحتياج السعة في المدة عي هكذا ذكر الشيخ الامام المعروف بخوارزمي رحمه الله في شرح كتاب

الشرب وبه يبين ان ما ذكر الحنفية في نفقائه ان صاحب المدة عي الخاص وصاحب المدة عي علي كري المدة
وعلي اصلاح المدة عي صاحب السعة قول بعض المتأخرين من المشايخ وليس جواب ظاهر الرواية فرع علي هذه
المسائل في كتاب الشرب فقال اذا اتفق اهل المدة عي الخاص علي الكري قال ابو حنيفة رحمه الله مؤنة الكري
علي الكل وقال ابو يوسف ومحمد رحمه الله بكري عليهم جميعا وان لم يهرز المدة عي اخره محض الشرب والارضين
واما اذا جاوروا او هدر رجل هل يدفع مؤنة الكري عدل ابي حنيفة رحمه الله فالصحيح انه لا يدفع ما لم
يجاوروا وعلي هذا الخلاف اذا اصاحوا الي اصلاح خاص في المدة عي واما اذا كان المدة عي عليه قري وليس
منها وبني التي تدعها بالمدرسة كما قال ينفقوا علي كري هذا المدة عي فلو هدر قري هل يدفع عنهم مؤنة
الكري لا رواية له في المسئلة في الميسوط قال شيخ الاسلام رحمه الله وذكر هذه المسئلة في التواذرات
يرفع بالاتفاق وعلي قياس المسئلة الا في ينفق ان يشترط لدفع مؤنة الكري مجاورة الكري ارضي هذه
الرواية قال ذراع بين رجلين ابي ان ينفق احدهما عليه لا يجبر علي ذلك لما قلناه لكن يقال للاخر اتفق
اشد وارجع بصفاء القيمة في حصة شريك وكذا الختام اذا كان بين رجل عانة القدر والموضا وحي من
الحمام فاني احدهما بالاتفاق لا يجبر عليه لكن يورث الاخر بالاتفاق ثم يرجع حصة صاحبه في العلة واما اذا
الهدم الحمام كله فاراد احدهما ان يبي ويبي الاخر نعم ارض الحمام لانه ان كان لا يمكن ان يبي الحمام فيه يمكن
ان يبي شيا اخر قال المدة عي اذا كان بين رجلين وهو سرب لما سبها فامتنع احدهما عن اصلاحه وقال انما
اسمي ما سبني منها لا يجبر علي ذلك لما قلنا واذا اصلاح الاخر لا يكون له ان يرجع علي الا في ولم يذكر الرجوع
هنا علي الا في وذكر الرجوع في المسائل المتقدمة فيجوز ان الذي اصلاح المدة عي يغير امر القاضي وفي
ذلك المسائل اذا كان الاتفاق يغير امر القاضي لا يكون للمنفق ولا في الرجوع ايضا علي الا في ويحصل
ان يكون اصلاح يغير امر القاضي فعلي هذا الاحتجاج الي الفرق بين هذه المسئلة وبين المسائل المتقدمة
والفرق وهو ان النفع ههنا انما يجب بان النفع فاد امتنع عن الانتفاع لم يكن عليه شي انما فيها
تقدم ان تقدم الاجاب بان النفع امكن الاجاب بان ملك الرقبة قال ذراع وحاتوت بين اثنين لا يمكن
تسوية الشاخر فيه فقال احدهما لا الكري ولا شفع وقال الاخر انما اراد ان امتنع فان القاضي يامر بالمدة
لم يبال للذي لا يريد الانتفاع بها في يدي وان شئت فانتفع بها وان شئت فاعلى الكتاب لان في امتناعه
من الممايلة الحاق الضرر بصاحبه قال العبد اذا كان مشتركا بين رجلين غاب احدهما فانفق الاخر بغير امر
القاضي وبغير امر صاحبه فهو منطوع في النفع وكذا الزرع اذا كان مشتركا بين رجلين غاب احدهما
فانفق الاخر بغير امر القاضي وبغير امر صاحبه فهو منطوع في النفع لانه اتفق علي ملك الغير بغير
امر ذلك الغير وبغير امر من يلي عليه وهو غير مضطر في ذلك فانه يمكنه الاتفاق باسم القاضي حتي يجر
ما اتفق في حصته ويجري ملك نفسه فيكون بمنزلة المودع اذا اتفق علي الوديعة او الملتقط اذا اتفق
علي اللقطة بغير امر القاضي وكلاهما اذا بقي دين غيره بغير امر من عليه وهناك كان متبرعا كذا هنا
وكذلك المدة المشتركة اذا اشترت فانفق احدهما في مرتبتها بغير امر صاحبه وبغير امر القاضي فهو منطوع
وهذا اختلاف ما لو اوصى بوقفة نخلة الانسان وبثمرة لاحرم غاب صاحب الثمرة فانفق صاحب الرقبة
علي النخل بغير امر القاضي لم يكن متبرعا حتي كان له ان ليس في ما اتفق عليه من العلة وموضع الفرق
باب العذر في المزارعة في شرح خوارزمي رحمه الله فرع علي هذه المسئلة فقال ان لم يخرج النخل
من العلة فيما يستعمل مثل ما اتفق لا يكون لصاحب النخل ان يرجع بما بقي من نفقته علي صاحب العلة ولكن
يبع الخارج في السنة الاخرى حتي ليستوفي تمام نفقته فرق بين هذا وبين الزرع المشترك بين رجلين اذا اتفق
احدهما باسم القاضي حتي كان للمنفق ولا في اتباع الخارج دون المزارع اذا استوفي حصة المزارع من الخارج

وبقي شيء لا يكون له ان يبيع الخارج في السنة الاخرى ما بقي من النعقة وان كان الاتفاق باسرها في سيلة
الزروع او باسرها في سيلة الخيل كان له ان يرجع على صاحبه وعلى صاحبه العلة بجميع ما اتفق ولا يبيع
الخارج والفرق في هذا الباب انما هو في النعقة على العين المستوك ان كل نعقة تجري الجير عليها اذا
استمع احد الشريكين من الاتفاق وانفق الاخر باسرها القاصي او باسرها القاصي فالمنفق يرجع بصفت النعقة على
الاي بالعامان بلغ سوايقي نصيب الا في سألما و هلك كالعبد الصغير اذا كان بين شريكين ولم يبد واحد
على الاتفاق فانفق الاخر باسرها القاصي وباسرها رجوع المنفق على صاحبه حصته من النعقة بالعامان بلغ سوا
بني الصبي او هلك وكل نعقة لا تجري الجير عليها اذا اتفق في نعقة الدابة المستوك اذا اتفق احداهما على
القاصي لم يكن للمنفق ان يرجع على شريكه فيها ولا على نية نصيبه ولا يهد هلاك الدابة وكل نعقة لا تجري الجير
عليها اذا اتفق عليها احداهما باسرها جميع حصته بالعامان بلغ بني ذلك الشيء اهلك فعلى هذا الاصل يخرج
جس هذه المسئلة من الزرع المستوك وغير ذلك ذكر في كتاب المزارعة اذا كانت وب الارض في وسط المدة
وقال المزارع انا اقلع الزرع وانفق عليه رب الارض باسرها القاصي رجوعا على المزارع بجميع النعقة مسترد
نخصته ولو انقضت مدة المزارعة وانفق رب الارض باسرها القاصي فانه يرجع بصفت النعقة مستردا حصته
ولو كانت المزارعة قائمة وعجز المزارع عن الاتفاق عليه لمعسرة فانفق مناصبه الارض يرجع على المزارع
بما اتفق بالعمدة ما بلغت غير مائة وبالحصة ولحق المسائل بتأصيل وتقرينات في المزارعة كثيرة في باب
الود في المزارعة بعضها في شرح جواهر زاد رجة الله وبعضها في شرح محسن الائمة الحلواني رجة الله
والله اعلم بالصواب **نوع آخر** في نعقة العبد الآبق قال رجل احد عباد ابناو طلب صاحبه فلم
يبد رجليه فجاء الى القاضي واخبره بالنعقة وطلب من القاضي ان يامر به بالاتفاق عليه والقاضي بالنعقة
الي قوله قبل فامة البيعة وبعد ما قام البيعة كان للمصافي الخيار ان ساقط وان سأل ما يتقبل كما في
الليظة والنعقة وبعد ما قبل القاضي البيعة ان كان الاتفاق اصلي لصاحبه ام به ذلك وان كان ترك
ترك الاتفاق اصلي فان خاف ان ياكلها النعقة ام به بيعها وامسك الثمن وتام هذه المسائل في الليظة
والليظة والاباق وكذلك الحكم فيها اذا ادعى ان هذه النية ودبيعة واقام البيعة او لم يبق فهو على ما قلنا
والله اعلم بالصواب **كتاب العناق** هذا الكتاب يشتمل على
تسعة فصول الاول في الالفاظ التي يقع بها العتق والتي لا يقع عيب ان يعلم ان الالفاظ التي
يوقع بها العتق بوعان صريح وكثيرة فالصريح لفظة العتق والحرية وما لفظان لا يعتبر فيهما النية لان النية
انما تعتبر فيما كان مراد المتكلم سميها ولا اشتباه في المصوغات فان استعمال اللفظ لما وضع اصل وثبت
بمذهب اللغتين سواء ذكر ما على سبيل الاخبار نحو قوله اعتقك وحررتك او على سبيل الاشارة نحو قوله هذا عتق
انت حررت عتق او على سبيل المداخلة نحو قوله يا حر يا عتق او على سبيل الاشارة نحو قوله هذا عتق
عتق قال محمد رجة الله في الاصل واذا قال لعبد انت حر لوجه الله عتق قال مشايخنا رحمهم الله ذكروا
الله ليس على سبيل الشرط بل ان محمد اذ كرم في الكتاب اذا قال لعبد انت حر لوجه الشيطان انه يعتق
والاصل فيه قول عمر رضي الله عنه من تكلم بطلاق او عتاق فهو جاري بعتقه من غير فصل لكن ذكر وجه الله
كان لبيان انه قصد بالعتق الحرية وفي المتن قال هشام سالت ابا يوسف عن قال لعبد في صحته او صر
او في وصيته جعلك لله وقال لم انا العتق ومات قبل ان يبدل شيئا قال هو عبد وفيه محمد عن ابي حنيفة
يقول قال للملوك انت لله انه باطل قال محمد واما انما اري انه اذا اراد الحرية فهو حر وعنه في قوله انت لو
الله انه باطل وفي فتاوي ابي الليث من اسلمه ان اسمه عبد حرم نازاه يا حر لا يعتق ولو دعا به بالمعارسية
ما اراد يعتق لان في الوجه الاول دعا باسمه وفي الوجه الثاني دعا بجبر اسماء وفي هذا الوجه لو دعا باسمه

دعا ما اراد لا يعتق ولو سماه يا حر يعتق رجل يعتق عبده الي يله وقال من استبلك وسألك فقل انا حر
فاستبلكه رجل وسأله فقال انا حر يعتق ولا يعتق قبل ذلك الا ترى انه لو قال لعبد انت عبد اقل انا حر يعتق
ما لم يبدل انا حر واذا قال ذلك يعتق كذا ههنا الا ان يكون المولى ساه حرام قال له من استبلك فقل انا
حر فقال ذلك حينئذ لا يعتق وكذلك اذا بعث غلامه مع جماعة وقال من استبلكم وسألكم عنه فقولوا
وي اذا استفتوا لو اود لك يعتق وي دون ذلك لا يعتق فان كان المولى جعل اسمه اراد واسمه على ذلك
ثم قال لهن استبلكم فقولوا وي اذا استفتوا لو اود لك لا يعتق لما قلنا قال لعبد انت حر من عمل كذا
او قال انت حر من هذا العمل عتق في العتق فيها بينه وبين الله تعالى ان لم يرد به العتق لا يعتق لانه محتمل
ان يكون مراده الا لك في اليوم هذا العمل والله تعالى مطلع على ما في ضميره ولكنه خلاف الظاهر فانه جعل
لحرية صفة له في الظاهر فلا يصح فيه القاصي هكذا لو كان في الاصل وفي المتن عن ابي يوسف رجة الله براءة
بشر اذا قال لامة انت حر من هذا العمل يعني قد اعتقك منه في حرة في القضا ولا يشبه هذا اقول له
لامرأة انت طالق من وثاق وعنه ايضا اذا قال لامة فزحك حر عن الجماع عتق في القضا وفي المتن رجل
له عبد فدخل له دمه بالتصا من فقال له قد اعتقك ثم قال بوب العتق عن الدم فانه في القضا على ان
ويلزمه العتق باقراره انه عتقه ولو لم يبدل عتق عتق الدم لم يلزمه العتق الا ترى انه لو قال عتبه
العتق عن الرق كان له ان يتقبله لان وجه الكلام على ذلك كذا ههنا ولو اعنته لوجه الله تعالى عن
التصا بالدم وكان كما قال ولو كان له على رجل حر تصا من فقال له قد اعتقك فهو حرا مستحسنا ولو قال
لداعتقك عن التصا من وعن الثقل فهو عتق فاسا واستحسنا ولو قال لعبد يا حرا وقال لامة يا حرا
وقال اودن به اللعب يعتق ديانة وقضا لان اللعب في اللعب في العتق على المسرا ولو قال اودن به الكذب
لا يعتق بحكم الا ان القاضي لا يبدد في دعوى الكذب لانه دعوى امر بخلاف الظاهر في الخبر الصادر
من عتق ودين ان يكون صفة قاضيا الله تعالى مطلع على التصا بمر والظواهر جميعا والخبر في نفسه محتمل للصد
والكذب فيه صدق ديانة لهذا الا ان احتمال الكذب اما ياتي في الاخبار لا في الايجاب وفي فتاوي ابي
الليث رجة الله سئل ابو بكر الاسكاف عن رجل قال لعبد بواراد بواردي قال لا يعتق لانه بوارد بالشيء
الا ترى انه لو قال لاحرا انت اري الناس لا يكون قاذ فاقال العتق ابو الليث رجة الله هذه الامة
ببوالعتق فاما اذا اراد ان يعتق بغيره لانه بوي ما جعله لفظه الا ترى انه لو قال لامة انت طالق
من ثلاثة وفلان مطلقه وبوي الطلاق تطلق كذا ههنا وقيل يجب ان يعتق بدون النية وفي المتن
عن ابي يوسف ما يدل على انه يعتق وان لم يبد وصورته اذا قال لعبد انت عتق من فلان يعني به عبد
اخر عتق به انت اقدم من ملكي دين فيها بينه وبين الله تعالى ولم يبد في القضا وعتق ولو قال انت عتق
من هذا ابي ملكي او قال في السن لم يوق اصلا وكذلك اذا قال له انت عتق السن ولو قال له انت حر
النفس يعني في اخلاقك عتق قضا ولو قال انت حر النفس في اخلاقك واقبالك لم يوق اصلا وفيه ايضا
اذا قال الرجل لعبد قل لعلمي انك حر او قال قل له انه حر عتق في القضا ساعة تكلم ولو قال قل له انت حر
لم يوق حتى يقول له انت حر وعلى هذا الوكالة كانه وكله بعنة قبل لرجل اعنته هذا العبد فاستأجره
اي نعم لا يعتق مرق بين هذا وبينها اذا كان في يد رجل صبي فقبل له اهو ابنك فاستأجره اي نعم فانه بين
النسب منه والفرق ان العتق بثبوت يفتقر الى العتابة والاستارة لا يثبوت مقام العتابة طالة القدرة
والنسب لا يفتقر بثبوت الى العتابة بخلاف ان يثبت بالاستارة ابن ساعة عن ابي يوسف في رجل قال كل مملوك
في هذا المسجد حرا وقال كل مملوك بغيره اذ هو حر لا يعتق عبده وان كان عبده هناك ويقول احد عتق من
يوسف وذكر ابن ساعة ايضا عن محمد بن قيس قال عتق اهل بيته اذ حارروهم من اهل بيته اذ عتق عبده وكذا

اذ قال كل عبد في هذه المسجد يعني المسجد الجامع يوم الجمعة وعلى هذه الحلائل الطلاق وكذلك اذ قال
كل عبد يدخل هذه المداخره دخل عبد يعق ويتركه احد سدا ولو قال كل ملوك في هذه الدار حر
وعبده فيها عتق عبد بالانفاق ولو قال قد عتق كل رجل عبد من استغني عن عبد لا يعق هذه العبدية
القول منه بالانفاق واستار محمد الى الفرق بين هذا وبين ما تقدم فقال في هذه المسئلة لا ياعلم ان فيه
كاد وان علم لم يخط به اما الذي قبله فيمن وقع به العتق فوقع به ما ادفعه منه على عبده وفي المستقي
رجل اذ قال لعبد وكل حر ليعق كالقول في حر حر حر وفي نوادر من رسم عن محمد لا يعق في هذا الا في المثلين
يا حرا حرة يا مولاي يا مولاي قال وهو قول ابي حنيفة رحمه الله وفي المستقي اذ قال لعبد اذهب حيث
شئت من بلاد الله لا يعق وان نوي به الفسخ او قال توجه ابن ماسية من بلاد الله لا يعق وان نوي به الفسخ
قال لعبد انت كوجه معصية اختلف المشايخ فيه لعبد قالوا لا يعق وهو اختيار الصنفين الشريطين برهان الدين
رحمة الله الا نوي انه يقال في الفرق ان كوحا ان من دعه اذ قال لعبد اذهب الى حان بدر لا يعق وبني
فناوي الى اللبث في باب عتق المحب ابراهيم عن محمد رحمه الله اذ قال للملوك انت عتق ملوك لا يكون هذا
عتقا منه ولكن ليس له ان يدعيه بعد ذلك وان مات لا يرثه بالولا وان قال الملوك بعد ذلك اني لو
له فصدته كان ملوكا له وفي فناوي ابي الليث اذ قال لعبد بالعتاقية ما سدد من نودي بعد اب
نواذ رنود هو ان يكون به بعد اب نواذ رنود يعق في العتق لانه اقرب العتق والصحيح انه لا يعق بدون
النية عند ابي حنيفة كما في قوله ليس لي بامرأة وما اشبهه لانه ليس من ضرورة ان لا يكون عبد المان
يكون حرا او يورثه القول في المسئلة المتقدمة اذ قال لعبد يا سيدي يا سيدي او قال لامته يا سيدي
يا سيدي او قال له يا اراد مردا او قال يا اراد مردي او قال لها يا اراد مردي او قال يا اراد مردي او
قال لها يا اراد مردي او قال يا اراد مردي او قال يا اراد مردي او قال يا اراد مردي او قال يا اراد مردي او
اختلف المشايخ فيه واختار النخبة ابي الليث انه لا يعق لانه يورث بعض هذه اللفاظ اللطيف وبعضها
الاستمانية وليس فيه ذكر ما خفف باعتاقه اياه ولو قال لعبد يا اراد مردي او قال يا اراد مردي او قال يا اراد مردي او
وان نوي العتق هكذا احكي عن النخبة ابي بكر هشام عن ابي يوسف في رجل قال لرجل انا مولاي ابلعني
وهذا نواذ ان يكون ابو اعتقه قبل ان يملوكه وان قال انا مولاي ابلعك ولم يقبل اعتقني قال هو حرة
قد يكون مولا من قبل حرة اذ قال لعبد انت حرة لانه قد يكون مولا من قبل حرة اذ قال لعبد انت حرة
قبل ان استغنيك او قال قبل ان تولد عتق في الفضالة اقرب حرة فان نوي في قوله قبل ان استغنيك
عتقا من قبله وسعد ان سترقه فيها بيمينه ويمين الله تعالى في نوادر هشام عن ابي يوسف اذ قال لرجل
لعبد انت مولاي فلان بهذا ليس بشي وفي المستقي اذ قال كل مال لي حر ولد رقيق لا يعق واحدهم لان محل
الحر الرقيق لا يطلق المال هذا الكلام لمريلق محله فلا يصح رجل قال لعبد وهبت لك نفسك بعتك
نفسك عتق وان لم يقبل نوي او لم يبرؤ كذا اذ قال له وهبت لك رقبك فلا فقال لا ربي عتق
وذكر مسئلة هبة الرقبة في موضع اخر وقال لا يعق والاول اصح لان الهبة والبيع يقتضيان ردا للملك
الا انه اذا اوجبه الانسان يكون مريلا للملك الذي يقتضيه قوله واد اوجه العبد يكون مريلا للملك
بطريق الاستساق فلا يشترط القبول وفي نوادر هشام عن محمد رجل قال له علامه يعني نفسي فقال قد عتقت
عتق وليس في قيمته اذ قال لامته فرجك علي حرام يري به العتق لا يعق لانه حرم المتعة على نفسه
وعجز المتعة بجامع الرق الاتري انه لو اشترى احدة من الرضاع واشترى جارية وطى امها صح وان كانت
المتعة حراما عليه وعن ابي يوسف لامته ان نزل باحارها او قال لامرأة ان نزل باطالق لامرأة
انه ان نوي الطلاق والعتاق تطلق المرأة وتعتق الامة وهذا بمنزلة الكفاية لان هذه الحروف بينهم

ما هو المهر من مخرج الكلام الا لا يستعمل لذلك نصا كالكتابة في الافتقار الى النية واذ قال لعبد
هذه ابني وشله بولد لملكه عتق العبد سواء كان العبد معروف النسب او مجهول النسب وان كان مثله لا
يولد لملكه عتق العبد عتق ابي حنيفة خلافا لما في اصح محمد علي ابي حنيفة وقال لا نري ان لو قال لعبد
هذه ابني اذ قال لجارتيه هذا ابني فانه لا يعق من مشاخي من قال هذه المسئلة على الحلائل ايضا
ومحمد كثيرا مما استشهد بها مختلف على المختلف ويكون عز منه نقل الكلام اليها هو اوضح ومنهم من قال لا يل
تلك المسئلة على الوفاق وهو الاظهر واذ قال لعبد يا بني ذكرني النواذ ربي عتق وروي الحسن عن
ابي حنيفة رحمه الله انه لا يعق وهو الصحيح فعلى ما ذكرني النواذ لا يحتاج الى الفرق بين قوله يا بني
وبني قوله يا حرة وعلى رواية الحسن يحتاج الى الفرق والفرق هو ان النواذ لا يستحق المادي وذلك
بذكرها هو وصف له بتفضية الاصل حتى يعلم انه هو المقصود بالعتاق اذ اذاه يومئذ ملك اجابه فيه
كما في قوله يا حرة جعل ذلك بمنزلة الاحباب ليكون النواذ هو وصف له فيكون الاستحسان بضرورة اللفظ
وتوقع العتق بقوله ابني باعتبار هذا اللفظ وهو البنية لا باعتبار الصورة فلهذا لا يقع الاعتاق
ولو قال لعبد يا ابني يا بني لا يعق وهو با على ما قلنا ولو قال لعبد يا ابني يا بني لا يعق
انه لا يعق ومن مشاخي من قال يعق هكذا ذكر شيخ الاسلام في سرحه وفي مجموع النواذ لو قال
لعبد يا ابني او قال هذا اخي لا يعق لان الاخ اسم مشترك بذكره يورثه الاخ من حيث
الدين ويذكره يورثه الاخ من حيث النسب والمشتراك لا يكون حجة بدون البيان حتى لو قال هذا
اخي لا يورث او قال لا يورث عليه ولا كذلك اسم العم واسم الخال وروي الحسن عن ابي حنيفة في قوله هذا
اخي هذا اخي لا يعق وفي فناوي ابي الليث رحمه الله اذ قال لعبد يا ابني يا ابني يا ابني يا ابني يا ابني يا ابني
الفضالة اقرب البنية والاقرب البنية اقرب البنية لا يعق ديانة لان هذه الكلمة تستعمل للطف
والتشبيه والله اعلم **الفصل الثاني في تعليق العتق** هذه الفصل يستعمل على انواع
الاول تعليق العتق بالملك والشري وكر في المستقي اذ قال للملوك ان ملكك فانت حر عتق حين سكت
والمملك الحاد بعد اليقين ملك وهذا القول ان صححت وفي صحيفة وفي المستقي رجل قال ان استغني عبد
فلان فلهذا حر او قال فلهذا حر في هذه العتق فاستغني عتق ولو قال ان استغني عبد فلان عتق او قال
حر في عتق فاستغني لا يعق رجل قال لعبد رجل ان وهبت مولاي مني فانت حر فوجه منه بهذا على
وجهين اما ان كان العبد في يد الواهب وفي هذه النسخة لا يعق العبد قبل ان يقبل سلب المهر او لم
سلم المهر لانه اخلت اليقين بنفس الهبة ولا ملك في تلك الحالة لا بعد اتمام القبول وهذا اما الثاني على قول
غاية المشايخ لان على قول غاية المشايخ الملك لا يثبت في باب الهبة بدون القبول اما على قول بعض
المشايخ الملك يثبت بنفس الهبة ولا يحتاج فيه الى القبول فيعتق العبد لتمام الملك وقت اخلت اليقين
واما اذا كان العبد وديعة في يد الموهوب له وهو الخالف وانه علي وجهين انه بعد الواهب فقال
وهبتك لا يعق قبل الموهوب له اذ لم يقبل لان اليقين اخلت بنفس العتاق ولا ملك وان بها الموهوب
له وهو الخالف فقال له مني فقال صاحب العبد وهبتك عتق العبد لان القبول لما سبق العبد
متبوض سبب الملك كما وهبت منه فخلت اليقين بالهبة والملك ثابت فلهذا عتق ذكره الصنفين الشريطين في
باب العتق وفي النواذ اذ قال الرجل كل عبد استغني به بنو فاستغني عبد استغني فاستغني فاستغني فاستغني فاستغني
شراحيلا لا يعق لان اليقين اخلت بالشري الفاسد الا ان الشرا الفاسد شري حقيقة لكن لم يثبت العبد
لا تمام الملك لا تمام شرطه وهو النسخ فلا يخل بشرا الصحيح وهذا بخلاف ما لو قال كل امرأة تزوجها
لا يطاق فزوج امرأة ملكا فاسدا لم تزوجها ملكا صحيحا تطلق لان هناك اليقين لا يخل بالشرا الفاسد

ليس يتكاح حقيقة وادالم يتكاح البين بالنكاح الصحيح فلهذا افترق رجل قال كل جارية
استتر بها لم استتر دلالة على جارية بعينها فهي حرة فعاب تلك الجارية المسترة او ماتت فاستترى جارية
اخرى ففي فصل الحينة يفتق كل جارية ليس بها وفي فصل الموت لا يفتق عداي حنينة لان في فصل الموت
البين سقطت عذبة لعدم حضور العامة ولا ذلك فصل الحينة وفي الاصل اذا قال ان استترت فلانا
فهو حرة فاستتره سترافاسد الم يفتق اذا كان العبد في يد البائع وقت الشراء هذا لان الشراء الفاسد
يفقد عذبة تا قبل القبض الا انه لا يفيد الملك قبل القبض فتخل البين بنفس الشراء وفي تلك الحالة الا
ملك فلهذا لا يفتق ولو كان في يد المشتري وقت الشراء فان كان مضمونا عليه بضمان القيمة كالعضوب
وعتبه يفتق ويصير فاضاله بنفس الشراء لان مثل هذا القبض ينوب عن قبض الشراء فيصير مملوكا له بنفس
الشري فيفتق فاما اذا لم يكن مضمونا عليه اصلا لوديقته او كان مضمونا عليه الا ان يكون مضمونا عليه
بالقيمة كالرهن لا يفتق لان مثل هذا القبض لا ينوب عن قبض الشراء فتخل البين بالشراء ولا ملك في تلك
الحالة فلا يفتق **النوع الثاني** في تعليق العتق باء المال اذا قال لعبد اذ الي الف درهم وانت حر
ذكره بالواد فانه لا يفتق ما لم يود ولو قال بالعتاق فانه يفتق في الحال واستأجر من الآية المرحومة الي
الفرق فقال جواب الامر بحرف الواو بمعنى الحال معناه انت حر في حال ادراكك فلا يفتق قبل الاداء فاما
جواب الامر بحرف الفاء بمعنى التعليق معناه اذ الي الف الف الف حر كقول الرجل بشر فداك الف الف فمعا
انك الف الف وقد ذكرنا في السيرة الكبرى اذا قام الامام لاهل القبلة افتخروا الكتاب وانتم اسوة بهم
لا يامنون سالم يفتخروا الكتاب ولو قال فانه آمنون كانوا اسوة بفتخروا الكتاب او لم يفتخروا المعنى ما ذكرنا
واشار شيخ الاسلام رحمه الله الي الفرق فقال كلامه في الخالين خرج جوابا بالامر الا ان جواب الامر
بذكر حرف الواو لغة لا حرف الفاء فاذا ذكر حرف الفاء لم يصح جوابا وبقي كلاما مستبعدا فانه قال اذ الي
الفاو سكنت ثم قال فانت حر علي سبيل الاستدلال فافتق فاما اذا ذكر حرف الواو صح جوابا وانما يكون جوابا
للامر اذا تعلق بالامر اما اذا لم يتعلق بالامر كان استدلالا ولم يكن جوابا اذا ذكر بحرفه الله المسئلة
في المادون الكبرى علي نحو ما بينا وقرئ بين حرف الواو والفاو لم يذكر في المسئلة خلافا لبعض ما بينا
قالوا ما ذكر في هذه الكتاب من الجواب فيها اذ ذكر حرف الواو وتول اي يوسف ومحمد فاما علي قول
ابن حنيفة يفتق ان يفتق في الحال قبل الاداء او قبل هذه المسئلة نزع المسئلة ذكرها في كتاب الطلاق ان
المرأة اذا قالت لزوجها طلقني وملك الف درهم فظلمتها بفتح الطلاق بغير شيء عند ابي حنيفة ولم يتعلق الطلاق
بالالف وان خرج جوابا بالامر ومنهم من قال لما ذكر في المادون قوله وقرئ هذا القابل لابي حنيفة
بين مسئلة الطلاق ومسئلة العتق والفرق ان حقيقة القياس في المسيلتين جميعا ان جواب الامر يتعلق
بالامر عند ابي حنيفة كيلا يصير استدلالا يخرج من ان يكون جوابا الا ان في مسئلة العتق المتعلق بالامر هو اداء
الف الف الحرة وتعلق الحرية ليس بالامر والشروط جاز في تعليقها بهذا الشرط ايضا فاما في مسئلة الطلاق المتعلق
بالامر وهذا الطلاق المال والمال ما لا يبيع تعليقه ليس بالشروط فكذلك الشرط فلم يتعلق بالامر
وان وجه التعليق فان قيل ليس ان من قالت لزوجها ان طلقني ذلك الف درهم مع التعليق حتى لا
يلزمها شيء بدون التطلق والمعلق بالتطلق المال مع هذا صح ما مع سبعا للطلاق فلما المال جوابا للامر
ان يصير جوابا للامر سبعا للطلاق فلما المال في باب الطلاق ليس يتبع من كل وجه بل هو اصل من وجهين
حيث انه عوض عن الطلاق والمعاوضة لا يتوهم باحد العوضين ولهذا قال ابو حنيفة استراط الحيات في
جانب المرأة جاز ولو كان المال سبعا للطلاق من كل وجه كان لا يجوز استراط الحيات في الطلاق وكذلك
لا يجب بدل الطلاق مع الكثرة بالاجماع وهذا دليل على كونه اصلا وان ثبت ان المال في باب الطلاق اصل

من وجه يتبع من وجه فيقول لو كان اصلا من وجه لم يجب تعليقه بما تقدم حصل التعليق فاما هو جواب الشرط
واما هو جواب الامر كما لو حصل التعليق لشي احزم من سوي الطلاق بان قال لعبد ان دخلت الدار فذلك الف
درهم ادخل الدار وملك الف درهم فانه لا يتعلق الا بالاداء في الخالين جميعا ولو كان سبعا للطلاق من وجه
لمع تعليقه بما تقدم حصل التعليق فاما هو جواب الشرط او بما هو جواب الامر كما لطلاق فاذا كان اصلا من
وجه يتبع من وجه وتربا علي الشريين من حيث انه يتبع للطلاق فلما يتعلق به حصل التعليق بجواب الامر
علما بان يدر الامكان وان مسئلة الطلاق من مسئلة العتق ما اذا قال الزوج لامرأته اذ الي الف
درهم وانت طالق وهناك يتعلق الطلاق باء الف لانه جواب الامر والطلاق يبيع تعليقه ليس بالشروط
وان مسئلة العتق من مسئلة الطلاق ما اذا قال العبد للمولي عتقي ولك الف درهم وهناك لا
يبيع التعليق عداي حنينة ايضا حتى لو اعنته يفتق بغير شيء ولو قال لعبد ان ادبت الي الف وانت حر
يفتق للحال لان جواب الشرط يكون بحرف الفاء واذا ذكر بحرف الواو لم يصير جوابا واما ما كانه
قال لو ادبت الي الف وانت حر ثم قال وانت حر ومن قال لعبد وانت حر علي سبيل الاستدلال يفتق في الحال
كذا هنا وفي المتنا اذا قال اذ الي الف وانت حر لم يفتق حتى يودي اذ قال لعبد ان ادبت الي الف
درهم فانت حر ذكر محمد في الاصل انه علي المجلس وروي ابو يوسف انه لا يفتق بالمجلس ولو قال عتقي ادبت
هذه اما لا يفتق بالمجلس بالاجماع لان اذا وعتي للوقت فعمد الاوقات كلها ولو باع المولي هذا العبد
ثم اشتراه فادى المال مشروطا لم يحرر علي القبول عند محمد ولكن ان قبل يفتق وعند ابي يوسف انه
يجري علي القبول وروي بشر عن ابي يوسف في رجل قال لعبد ان ادبت الي الف درهم فانت حر فادى
العبد الف درهم لادري ما به المولي ثم اشتراه ثم جاء العبد بالدرهم اجبر المولي علي القبول وحكم
بعينه اذ ادى العبد الي المولي من مال الكسبة قبل هذه المقالة عتق في الخالين لوجود الشرط غير
ان الاداء لو كان من كسب الكسبة قبل هذه المقالة يرجع المولي عليه بمثله ولو كان الاداء من كسب الكسبة
بعد هذه المقالة لا يرجع عليه لشي لان منصف المولي من هذا التصرف ان يجبر العبد علي الكتب ليواري
من كسب الكسبة بعد ذلك فيملك المولي ما لم يكن مملوكا له قبل ذلك وهذا المقصود لم يحصل اذ ادري من
كسب الكسبة قبل هذه المقالة وحصل اذ ادري من كسب الكسبة بعد هذه المقالة ولو حظ المولي شيئا من المال
المشروط لم يفتق باء الف الباقي بخلاف الكسبة والفرق ان ترك الكسبة واجب شرعا لان الكتابة معاوضة
في الحال والواجب شرعا محتمل الاستطاعة اما المال المشروط في قوله ان ادبت الي الف ليس بخواب ولكن
اذا وشرط العتق وشرط العتق لا يحتمل الخطا اذا قال لعبد اذ ادبت الي الف فانت حر فاستقرض العبد
من رجل الفاء ودفعا اليه عتق العبد ورجع عزم العبد علي المولي فيما حذمه الف لانه لعنهما من
المولي من قبل ديونهم انه عتق مائة وون له في التجارة وعزم العبد المادون احق بماله حتى يستوفي ديونهم
ولو كان العبد استقرض من رجل الف درهم وقيمتها الف درهم فادى احد الاثنين المستقرض الي مولا
وعتق بها فان المستقرض ان ياخذ من المولي الف التي دفعها العبد اليه ويضمن المولي ايضا للمعزم الف
درهم لان المولي مع العبد محقة من ان يتبع ما عليه من الدين واستأجر من اتبع العبد جميع دينه ايضا
ولو ان المولي اخذ من العبد ما اكسبه العبد المالك ذلك لانه ماله ولا يفتق العبد لانعدام الشرط ذكر
هذه المسئلة في المستبى ولو قال لعبد اذ ادبت الي الف درهم فانت حر فادى خمس مائة يجبر المولي علي
القبول **النوع الثالث** في تعليق العتق بالخدمة روي بشر عن ابي يوسف في رجل قال لعلا م
اعتني سنة وانت حر قال ابو حنيفة يفتق الساعة ولا شيء عليه وقال ابو يوسف لا يفتق الا بالخدمة
قبل او لم يتقبل ولو قال انت حر واعدمني سنة اشتحروا اعطي الف فان قبل ذلك فهو حرة الساعة وعليه

فكذا هذا
الشرط

ان يخدمه سنة و يودي الالف ان كان العتق علي لالف و فيه الخيار حل قال لامته انت حرة علي ان عزي
فلا تله فقلت هي حرة وعليها ان يزد قيمتها قال لان الخدمة مجهولة ولو قال علي ان تخدمني فلانا شهرا
فان ابا يوسف قال يزد قيمتها وقال محمد يزد قيمتها شهرا وفيه ايضا لبس عن ابي يوسف رجل قال لعبد
انت حرة علي ان يخدم فلانا سنة فالقول الي فلان فان قيل عتق وان لم يخدمه رد العبد قيمته **نوع**
اخر قال اذا قال انت حرة علي ان تخدمني فلان فقلت عليه قيمة حجة وسط وسئل العتق ابو جعفر عن رجل
قال لعبد م عني يوما وانت حرة او قال صل عني ركعتين وانت حرة قال عتق العبد صمام او لم يصم صلي
لم يصيل ولو قال حج عني وانت حرة لا يعتق حتى يحج عنه و اشار نجم الدين النسيبي الي الفرق فقال الصوم
والصلوة مما لا يجري فيها النيابة والحج ما يجري فيه النيابة ولان الصوم والصلوة لامنة قيمتهما
فلا يدل علي اشتراط ذلك ولا عتقه والحج فيه مؤنة فيدل علي انه شرط ذلك بدلا كما في قوله فخذ هذا
التوب ولك درهم **نوع اخر** في مجموع النوازل رجل قال لعبد انت حرة بعد موتي ان لم
تسرب الخمر فاقام شهرا ثم شرب الخمر قيل ان يعتق بطل عتقه وان دفع الاموال الي العتق بعد موت المولى
فان لم يسرب الخمر فاعتق فيه العتق ثم شرب الخمر بعد ذلك لم يرد الي الرق ولو قال للعبد انت
حرة علي ان تسرب الخمر فلو شرب الخمر لم يسرب **نوع اخر** في مجموع النوازل رجل قال
لعبد اذا استقيت الخمر فانت حرة فذهب العبد بالخمر الي المأكل لم يسرب الماعق لانه قد سناه و في
نوازل من ساهة عن ابي يوسف رجل قال ان اشتريت من هذا العبد شيئا فهو حرة ثم اشتراه هو وابوه
فانه يعتق بالقرابة ولا يعتق الخالف عليه لان السبب قد تقدم الملك وسقط عتق الخالف
المتبقي رجل قال لعبد ان اشتريت انا وابوك فانت حرة فاشترى ابا عن الالف بالقرابة عند ابي
يوسف وعتق بالقرابة عند ابي حنيفة و في نوازل من ساهة عن محمد بن عبد الله قال لعبد في يدي
رجل ان اشتريته فهو حرة او فانه لفلان ثم اشتراه كان للمرأة ولا يعتق **الفصل الثالث**
في شري بعض العبد في بيع نفسه وحل عبد دفع الي رجل مالا وقال له اشترني من مولي
واعتقني ففعل قال الحسن الصوري البيع باطل والعتق مردود ولا يصيل هذا الا فاستقر كذا قال
ابن سيرين وعن ابراهيم الحنفي ان البيع والعتق باطلان وعلي المشتري ان يرضى به فانه في
عتاق النوازل و في المستقي بن ساهة في نوازه **الفصل الرابع** في نوازل من ساهة في
بيدك بالالف درهم فقلت فخذ خراجة المولى الالف التي في يد العبد ولا يكون علي العبد شي من
الالف الا في الاخرى واما هور بنزلة ما لا يعتقه لغيره **الفصل الرابع** في تقويض العتق الي
الغير و في المتبقي عن محمد بن الاملا رجل قال لغيره جعلت عتق عبدي اليك فليس له ان سناه وهو
اليه في مجلسه وكذلك اذا قال اعنت عني عبدتي هذين سنتين قال وكذلك العتاق بحل ولو قال
لرجل في صحة او مرض او انت فاعتق عبدتي هذا ان اشئت او قال اذا ساه فامر عبدتي هذين سنتين
سنة او قال جعلت عتق عبدتي هذين سنتين فقلت الذي جعله اليه ذلك في مجلسه حتى
قام منه كان له ان يعتقه بعد ذلك من ثلثه وكذلك لو قال عبدتي هذين سنتين فقلت ان شئت كان
حرة بعد موتك ان ساه ذلك الذي جعل اليه بعد الموت فان قام من مجلسه بعد موت المولى قيل ان يقول
شيئا ثم قال بعد ذلك فزيت وجيت الوصية ولا يعتق العبد حتى يعتقه الورثة او الوصي او القاضي
لانه وصية ولا ينها عنه قبل موته جاز والله اعلم **الفصل الخامس** في امور الرجل غيره باعنان
عبد مولى علي الاموال اذا قال الرجل لغيره اعنت عبدك عن نفسك بالالف علي فاعتق لاني لاني الاموال
واذا ادري كان له الاستداد ففرق بين هذا وبينها اذا قال لآخر طلق امرائك بالالف علي فطلق فانه

يلزمه واذا ادري لا يكون له الاستداد و قوله طلق امرائك بالالف علي بمؤلة قوله طلقا عن نفسك
فانه لا يقصرون ان يكونوا الطلاق واقعا عن الامر فان من قال لغيره طلق امرائك علي فطلق يبيح الطلاق
عن المأمور دون الامر في فضل الطلاق لولا اخر المال و في فضل العتاق لم يلزمه الوجه في ذلك
ان قول الرجل لغيره اعنت عبدك عن نفسك بالالف علي بمؤلة قوله كل طعامك بعوضي علي وهناك
اذا اكل لا يلزم الامر شي و هذه الا ان تملك الانسان ماله من غيره انما يكون باخذ العوضين اما
بالبيع او بالمعاوضة ولم يوجب العتق من الامور فانه لم يهب من المأمور ما سطرط له وانما سطرط له ذلك
واعطاه علي سبيل العوض ولا يمكن ان يجعل مملوكا للاكل بعوض لان المعاوضة انما شئت باخذ الطرفين اما
بزوال المأكول عن ملك المأمور الي ملك الامر كما في البيع والجاراة او بزواله عن المأمور من غير ان يذل
في ملك الامر كما لا يفتي من عتق الطلاق جاز لان لا اعتياض يزول ملك النكاح عن الزوج من غير ان
يصير الامر كذلك في قصا الذين قلنا و في اكل الطعام لا يحصل للامر شي ولا يزول المأكول عن ملك
المأمور اعتبارا لان العتق وان زال عن ملكه حقيقة ولكن بمنفعة حصلت له وهو الشبع وتقوية البدن
والزوال لا عوض فلا زوال وبدون الخ زوال من الجانبين لا يفتق المعاوضة وهذا الطريق ياتي
في قوله اعنت عبدك عن نفسك بالالف علي انه لا يمكن ان يجعل المشروط والمودي ملكا للمأمور لا بطريق
البيع وانه ظاهر و بطريق المعاوضة لانه ما زال عن ملكه بالعتق زال بعوض ولا يمكن ان يجعل
المشروط ملكا للمأمور لا بطريق البيع ولا بطريق المعاوضة فلا يلزم الاموال المشروط و اذا ادري كان
له حق الاستداد اما في الطلاق وقصا الذين عتقوا يمكن ان يجعل المشروط ملكا لان الدين زال
عن ملك رب الدين من غير منفعة له سوى العوض الذي ضمن وفي الطلاق زال ملك النكاح عن الزوج
فلا عوض حصل له في الدنيا والاخرة سوى ما ضمن له الصان من منفعة تحقق معنى المعاوضة لان حقيقة
المعاوضة ان يزول شيء من ملك الانسان ويحصل له بان ابي شي اخر وقد وجد ذلك الا في انه لو جري
هذان المزاورة ورجما كان معاوضة وان لم يدخل شي بمأبلة ما حصل له من العوض في ملكه الزوال
المقبوض وهو ملك النكاح عن ملك الزوج كذا ههنا والله الموفق **الفصل السادس**
في المدبر والمكاتب و ام الولد يجب ان يعلم بان المدبر مطلق ومعتق فالمطلق من تعلق عتقه مطلق
موت المولى كقوله لعبد انت حرة بعد موتي اذا ساه فانت حرة و برك انت مدبر و انت يبيع جواز البيع والعقد
من لا يكون عتقه مطلقا مطلق موت المولى كقوله لعبد انت حرة بعد موتك ان ساه فانت حرة
وهذا العقد يبيح جواز البيع ولكن اذا لم يبيع وحده المشروط يعتق و اذا قال لعبد انت حرة بعد
علي الف فقلت فموتك بمرور المال ساقط وانما سقط المال لان المدبر ملك المولى والمولى لا يستوجب علي
ملوكه دين فليست المال من ورثة بخلاف ما لو اعنته علي مال لان ههنا يجب علي المولى والمولى يستوجب
عليه عتقه ما لا يكتب هذه المسئلة في عتاق المستداد و في المتبقي لبس عن ابي يوسف رجل قال لعبد انت
مدبر علي الف درهم قال ابو حنيفة القبول اليه بعد الموت والمولى ان يبيعه قبل الساعة او لم يقبل فاذا
سألت وهو في ملكه فان قال فقلت ادري الالف وعتق كانه قال بعد موتي بالالف درهم وقال ابو يوسف ان
لم يقبل الساعة فله ان يقبل بعد ذلك وان قبل الساعة كان مدبرا وعليه الف درهم او امان سيد
وان لم يكن له مال غيره ليس في الاكثر من الالف ومن ثلثي القيمة ذكر في الاميل لو قال لعبد انت حرة
موتك ان شئت فان المولى ينوي في ذلك لان قوله ان شئت يجوز ان يكون المراد منه المشي في الحال
ويكون المراد بعد الموت فان كان اراد به الساعة صحته قيمة لانه ما نوي ما يجمله لفظه واذا قال العبد
ساعتك شئت يصير مدبرا ويصير بركة بالمسئلة انت حرة بعد موتي ان شئت الساعة وههنا اذا ساه

يصير مدبراً لانه بعد المشية يصير عتقة مطلقاً موت المولى وان كان اراد المشية بعد الموت تحت
نقطة ما يطأ وتكون له المشية بعد الموت وكذلك اذا لم يكن له نية تكون له المشية بعد الموت لانه لم يذكر
المشية وقفاً من حيث النص ولا بد للمشيئة من وقت فكان جعل وقتها بعد الموت في هذه بين الصلحين وذكر انه لا
يكون مدبراً بمرتبته لا يكون مدبراً مطلقاً لا يجوز معه لانه ما تعلق عتقة مطلق موت المولى بل بكونه رئيسة
العبد بعد ذلك والمدبر المطلق من تعلق عتقة مطلق موت المولى او يقول المدبر من تعلق عتقة مطلق
موت المولى وهذا المتعلق بموت المولى لا يصح بالعق لا وقوع العقق وهذا اللفظ يشير الى ان هذا العبد لا
يعتق وان شئت العقق بعد موت المولى ما لم يبعثه المولى وهو اختيار الغنيمه التي بكر الزاوي وهذا اذا ذكر
شيخ الاسلام حواضره زاده ووجه ذلك انه قد تعلق وقوع العقق بمشيئة توفيق بعد الموت لان العقق
لو وقع بمشيئة توفيق بعد موت المولى اما ان يقع بحكم التديرو ولا وجه له لان العقق في التديرو يقع بحكم
موت المولى واما ان يقع بحكم التديرو ولا وجه له ايضا لان العقق حينئذ يكون مصفاً الى حال زوال
الملك وانه لا يصح اذا نفذ رضى التديرو اليه من قبله ان يصح بالعقق متى شئت العبد لان في التديرو
وصية بالعقق فصار كانه قال اعقوا عبيدي بعد موتى ان شئت او صرح به بغيره وذكره شمس الامية الشريفي
في شرحه انه اذا مات المولى فشا العبد عتقه فهو جز من ثلاثة لوجود الشرط لا بالتديرو وهذا انما ينص
على ان المعلق بمشيئة العبد بعد الموت العتق لا لا يصح بالعقق وفي المشتقي ابن سماعة عن محمد اذا قال
لعبد اذا مت فانت حر ان شئت فالمشيئة بعد الموت وقال ابو حنيفة المشية على المجلس الساعة وقال
محمد وكذلك اذا قال ان شئت فانت حر بعد موتى فالمشيئة بعد الموت قال الا ترى انه لو قال اذا جاء عتق
فانت حر ان شئت الميت المشية اليه بعد طلوع الفجر من الغد فكذلك في الموت وسوي بقيت بعد المشية
وتأخيرها وذكره العلي بن ابي يوسف في الاملا رحل قال لعبد انت حر بعد موتى ان شئت او قال ان
شئت فانت حر بعد موتى فالمشيئة للعبد فيهما جميعاً بعد الموت في قول ابو حنيفة وقال ابو يوسف اذا تم
المشيئة فالمشيئة للعبد الساعة واذا اخر فالمشيئة له بعد الموت وفي المشتقي ايضا عن محمد اذا قال لعبد
انت حر بعد موتى ان شئت ذلك بعد موتى فقام عن مجلسه الذي علم بموت المولى لم يبطل ما قبله
اليه حتى يقول قد اطلت الوصية والمشيئة في ذلك وانما من ذلك في حياته يبطل وفي الاصل لو
قال له انت حر بعد موتى ان دخلت الدار لا يصح هذا لا يفرق عنه تأخره لا يخلو ما اذا قال انت حر
بعد موتى وان شئت والرق ان في فصل المشية محققاً بغيره بطريق الوصية وتعلق الوصية بجميع بعد
تصح هذا لا يفرق بطريق الوصية لان تعلق الوصية بدخول المومي له الدار ابطال واذا قال لعبد
انت حر بعد موتى بيوم او قال بشهر فهذا لا يكون مدبراً وهذا المقر ايضا بالعقق حتى لا يعتق بعد
موت المولى بمعنى يوم او شهر ما لم يبعثه الوصي اذا ادعى المكاتب ان الكتابة وقعت فاسد بان ادعى ان
الكتابة وقعت على التدرج ورطل من حر وانكر المولى اشتراط الحر فالقول قول المولى ولزم المكاتب
الكتابة لانها لا تقتضي وجود العقد واختلف في جواز رده فساده فكان القول قول من يدعي الجواز
هكذا ذكر في مكاتب الاصل فكان ينبغي ان لا يفتي بجواز الكتابة بقول المولى لانه لا ينفذ لان المكاتبان
يعجز نفسه ولا يبيع الكتابة الا ترى الى ما ذكر في الشهاذات اذا قام البينة على العبد انه كاتبه بالتدرج
وانكر العبد ذلك فالقاضي لا يفتي ببينة المولى لان البينة بينة المولى لا ببينة المكاتب لان العجز نفسه
ولا يبيع الكتابة والجواب ما ذكره هنا محمول على الرواية التي تقول انه ليس للمكاتب ان يبيع الكتابة متى اعجز
نفسه من غير نقض القاضي فتكون الكتابة عتداً لا زماً حال العجز على هذه الرواية فتكون كالبيع وما ذكر
في كتاب الشهاذات ان محمول على الرواية التي تقول بان المكاتب فسخ الكتابة اذا اعجز نفسه من غير نقض

القاضي فتكون الكتابة غير لازمة حالة العجز على هذه الرواية فتكون بمنزلة الوكالة والرواية الاولى
رواية كتاب المكاتب والرواية الثانية رواية كتاب المتأق قال وعق المدبر يعتق من ثلث المال مطلقاً
كان او متديراً او مودعاً هب علي وسمي من المسيب وشرع والحن والابن سهر بن رضى الله عنهم اجمعين وقد
صح رواية عمرو بن ابي العباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل المدبر من الثلث قوله في الكتاب عتق
المدبر يعتق من الثلث المال او ادبه بعد الدين حتى ان له اذا كان على الميت دين مستغرق للمالية المدبر
فالمدبر ليس في جميع قيمته المقرراً لان عتقه بطريق الوصية والوصية موصية عن الدين فيجب رد عتقه
وذلك بايجاب الساقية عليه وان لم يكن على الميت دين فهو حر من ثلث ما له حتى ان له ان لم يكن له مال اخر سوى
المدبر ليس في ثلث قيمته مدبراً للورثة ومعرفة قيمة المدبر في بعده ان شئت الله تعالى بقرات المولى
كل بصرف السبع في الحر نحو الاجارة والاستخدام والتزويج لا يمنع في المدبر والمدبرة حتى ان المولى يملك اجارة
المدبر والمدبرة واستخدامهما وتزويجهما وكل بصرف لا يمنع في الحر نحو البيع والاهتمام يمنع في المدبر والمدبرة
حتى ان المولى لا يملك بيعهما واهتمامهما وهذا لان المدبر باق على حكم ملك المولى الا انه لا يعتد سبب
الحرية في حقه فكل تصرف يبطل هذه السبب يمنع المولى من مائة حتى المدبر وكل تصرف لا يبطل هذه السبب
فالمولى يكون مطلقاً منه حكم ملك الرقبة اذا ثبت هذا فنقول الاجارة والكساح لا استخدام لا يبطل هذه
السبب ولا يمنع المولى التديرو ويجوز كتابة ايضا لان الكتابة لا يبطل السبب المنع من المدبر بل بالكتابة
يتجمل عند ادائه الكتابة ما كان موجلاً الى يوم الموت ولا يجوز رده لان موجب الرهن ثبوت به الاستيفاء
واستيفاء الدين من مالية المدبر غير ممكن لان استيفاء الدين من المالية يكون بطريق البيع وبيع المدبر لا
يجوز واذا نفذ رضى العتق الاستيفاء من مالية المدبر لا يثبت به الاستيفاء والكتاب المدبر والمدبرة المولى
وكذلك ارشاهما وهبها للمولى لا يملكها بقبضه على حكم ملك المولى كالا معة ولا سيما للذي يدبر لا يثبت له حتى ان
المدبر ان كان بين اثنين اعتقه احدهما وهو مرسو من قيمته نصيب شريكه عتق المدبر في الحقيقة لا من
جهة الذي اعتقه لان المعلق باء الصان لا يمنع نصيب الشريك هنا لان المدبر لا يتكلم الا شاكراً من ملك
الي ملك واما وجب الصان لاشان الحيلولة بعد بيع المدبر والمولى اما ان يقال بان المعلق بملك نصيب
صاحبه من المدبر فلا لما كان الطريق هذا كان العتق في نصيب المدبر من جهة المعلق لا من جهة المعلق بل
المولى المدبر لهذا **مسائل امر الولد** يجب ان يعلم بان جواز بيع امر الولد كان مختلماً فيه في الصدر
الاول فمروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه لا يجوز ان يبيعها ثم رجع المتأخرون على انه لا يجوز بيعها وترك قول علي
اخر وقد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه يفتي ببيع امهات الاولاد وان لا يبيعن والعبي في ذلك
يشبه لهما بالاستيلاء حتى ان عتق موت المولى قال النبي صلى الله عليه وسلم ايما معة ولدت من سيد هاني
عتقة عن دبر فقد اثبت لها رسول الله صلى الله عليه وسلم بالاستيلاء حقاً حتى ان عتق عتق سيد هاني
وفي ان تطلق ابطال حق هذا العتق عليها او تقول بالاستيلاء ثبت لها حق العتق في الحال قال عليه السلام
لما دبره القبطية حين ولدت ابراهيم اعتقها ولدها وهذا اوجب حقيقة العتق في الحال فان لم يثبت حقيقة
العتق في الحال فلا قل من ان شئت حتى العتق وفي البيع ابطال هذا الحق عليها ولو بقي فاض جواز بيعها لا
يقتضي نقضاً به بل يتوقف على نقضاً فاض اجراً صلاً وابطالاً وهذا لان العلماء اختلفوا في جواز بيع امهات الاولاد
هل هو على الخلاف بعضهم قالوا ليس هو على الخلاف وهذا لان العتابة رمت ان الله عليهم وان اختلفوا
فيه ولكن اجمع من بعدهم على انه لا يجوز بيعهن والاجماع المتأخر يرجع الخلاف المتقدم فلم يبق المسئلة مختلماً
فيها والعلماء اختلفوا في كفاية اتمامها بعضهم قالوا لا بل هو المختل في هذه المسئلة يقول بالاجماع المتأخر
لا يرفع الخلاف المتقدم فثبتت المسئلة مختلماً فيها والعلماء اختلفوا في كفاية اتمامها على الخلاف او على الوفاق

الظاهر

هذا هو الوجه في الرواية
فان كان المدبر مدبراً

يتوقف فيها القضاء على قضاء فاضل اخر امتضا او انما لا يتم اختلاف مشايخنا ان هذا الخلاف بين علمائنا ان الاجماع المتأخر
هل يرفع الخلاف المتقدم قال بعضهم على قول محمد يرفع الخلاف المتقدم وعلى قول ابي حنيفة وابي يوسف لا يرفع
الى هذه امال شمس الامة الحلواني رجة الله وقال بعضهم لا خلاف بين اصحابنا ان الاجماع المتأخر يرفع الخلاف
المتقدم والى هذه امال شمس الامة السرخسي واما يرفع قضاء القاضي ببيع امهات الاولاد بامضاء فاضل اخر على
قول هذا القائل على علمائنا لان المسئلة مختلفة بين علمائنا بل لا بعض العلماء يخالف علمائنا في انعقاد الاجماع
من المتأخرين مع الاطلاق في الصلة الاول فتعقد لامضاء الشبهة اخلاف غيرهم ايامهم في هذه انعقاد هذا الاجماع
لان المكان الاطلاق بين علمائنا امر الولد الذي لا يجوز بيعها الجارية التي اسقط له هذا الرجل بذلك المتيقن او
بذلك المكاح او شبهه لم يشترطها بعد ذلك او يملكها بسبب اخر وهذا امر مذهبنا وقال الساجي في الاستسلا
حكم المكاح في استوائها لا يصير ام ولد له وهو قول رفوف في الاستسكان نصير ام ولد له وهو قول علمائنا الثلاثة
رحمهم الله وكذلك لو قال تزوجت هذه الجارية ولدت مني ولا يعلم ذلك الا بقوله وانكذلك المولى الذي
في له فادامها الذي اقر بعد اقامتها نصير ام ولد له ولعدة علمائنا واذ اسقطت امرأة الرجل سقط استئان
خلقه او بعض خلقه صارت ام ولد له وان لم يستثن شي من خلقه لا نصير ام ولد له وهذا هو مذهبنا وقال
ابراهيم الحنفى نصير ام ولد له في النصلين جميعا وفي المستقي قال ابو يوسف رجة الله اذا اقر الرجل ان جازته
هذه قد اسقطت منه ثم اقر انها ام ولد له قال اما يتبع اسم السقط على ما يثبتين خلقه اما لا لم يثبتين
خلقته فلا يسي سقطا لانه لا يدري ما هو وعق ام الولد يعتبر من جميع المال بخلاف المد برفاة يعتبر من الثلث
وفي كل ذلك اشيعا الاثر المعنى في ذلك ان التدبير اضافة العتق الي ما بعد الموت نحن وان جعلنا سببا
للكمال ضرورة انه لا يمكن اعتباره اعتضا فاعيد الموت للآن العتق يتأخر الي ما بعد الموت وكان المد بملكا
للمولى من كل وجه وقمة الموت فيعتبر عتقه من الثلث بخلاف ام الولد لان الاصل في الاستسلا ان يوجب
العتق للحال لانه سببه وقد صح بلا تعليق منه ما يثبت ان يكون حكمه معلقا الا في حق ما نفعه الاجماع عليه
والاجماع انعقد على تعليق الحرية في حق الاستسدام والاستتاع دون غيره من الاحكام فلا يظهر كونها ملزمة
للمولى وقت موته فيماعد الاستسدام والاستتاع فلا يعتبر عتقا من الثلث واذ اقر في صحته ان امته قد
ولدت منه فاما نصير ام ولد له ويكون عتقا من جميع المال سواء كان معها ولد او لم يكن وان اقر بذلك في
مرصته ان كان معها ولد فكذلك الجواب وتصير الجارية ام ولد له وتعتق من جميع المال وان لم يكن لها ولد
لم يصح الاقرار بالاستسلا بل يعتبر وصية حتى يعتق من ثلث المال واذ اسقط له الرجل مديونة صح الاستسلا
ويطل المد بغير معنى قوله بطل التدبير انه لا يظهر حكم التدبير بعد ذلك لان حكم التدبير ان يعتق من
الثلث وهذا يثبت من جميع المال وكان في الاستسلا ماني التدبير وادارة فلا يظهر حكم التدبير واذ لم
يظهر حكم التدبير كان بطل التدبير اذ كانت على شي بعينه في جوارحه واما بيان في بيع سترج الكافي المكاتب
اذ امانت لادن وقال ابو بكر الاسكاف شفع الكفاية حتى لو تظوع الشان باذابة الكفاية منه بعد
موته لا يقبل منه وقال الفقيه ابو الليث لا يفسخ ما لم يفتي القاضي بجزءه وتفسخ الكفاية حتى لو تظوع الشان
باذابة الكفاية قبل قضاء القاضي بالجواز عنه ويعتق في الموارز رجل قال هذه امي ان احمته الي بيعها
ابيعها وان بيعت بعد موته في حرية فباعها كاد وهكذا اني الصمد الشهيد رجة الله والمشاخ بسموتهم
الله **معرفة قيمة ام الولد** المدبر والمكاتب حكم المشايخ في قيمة المدبر قالوا انظر كيف يستخدمه
عمره لان الثاني بعد التدبير ملك الخدمة لا غير وبعضهم قالوا يقوم فاية النافع التي تقوت بالمدبر قالوا
والى هذه اشار محمد رجة الله في بعض الكتب وبعضهم قالوا يعتبر بصفته لو كان قنالا لا استتاع بالملوك
نوعان استتاع بالعين واستتاع ببدله وهو الثمن والاستتاع بالدين قائم بالبدل وهو الثمن لان كان الباقي نصف

قيمة العن والى هذه امال الصمد الشهيد حسام الدين رجة الله وبعضهم قالوا يعتبر ثلثا قيمته لو كان قنالا
في الملوك ثلث منافع الاستسدام والاسترباح بواسطة البيع وقضاء الدين بعد موته المولى وبالدبر بغير
الاسترباح اما لا يثبت الاستسدام ولا قضاء الدين به بعد موته المولى فان المدبر ليس بعد موته السيد
وبعضهم قالوا يسأل عن المتقنين ان العلماء لا تقفوا على جواز بيع المدبر بكم يشترى هذه اعلى ان المشتري
اخر منافع دون رقيمة وعلى ان يعتق بموته فان قالوا بما به يجب ذلك العتق وتكفلوا بعين في قيمة ام
الولد قال بعضهم نصف قيمتها فيه وقال بعضهم ثلث قيمتها فيه لانه فان في جهتها من المنافع الثلاثة متقنين
منفعة الاسترباح ومنفعة قضاء الدين بعد الموت فانها لا تشي وبينة منفعة واحدة وهي منفعة الاستسدام
وقال بعضهم يسأل عن المتقنين ان العلماء لا تقفوا على جواز بيع ام الولد ما ذكرنا في المدبر واما معرفة
قيمة المكاتب فلم ينقل عن المتقدمين فيها شي واما رجة الله في جنابات الجامع الي ان قيمة المكاتب
مثل قيمة العن واما رجة الله في جنابات الجامع وفي الجامع الصغير الي ان قيمته اقل من قيمة العن ولكن
لم يبين معة اربابا وينبغي ان يكون نصف قيمته قنالات الاستتاع بالملوك نوعان استتاع بعينه واستتاع ببدله
واحد الاستتاع بعين باق وهو الاستتاع بالعين على نقة بر الحجز والاستتاع بالبدل على نقة بر الاداء وقيل
يسأل عن المتقنين ان العلماء لا تقفوا على جواز البيع بكم يشترى هذه اعلى انه يعود رقيمة بالجز فليس له
عينه ويعتق بالاداء وليس له بدله والله اعلم **الفصل السابع** في الشهادة على العتق امة بين
رجلين شهد رجلان على احد بما يثبت انه اعتقها وكذبته الامة وادعت على اخر العتق وهذا اخر وحلف عند
القاضي انما اعتقها فانها تفتق بشهادة الشهود وان لم يوجد منها الدعوى لما شهد الشهود به فتدعى
ان الشهادة القائمة على عتق الامة تقبل بدون الدعوى الا ترى ان الامة لو كانت كلها للشهود فليس كان
لعتق بالشهادة بدون الدعوى فان قيل الامة اذا كانت كلها للشهود وعليه ما قبل الشهادة بدون الدعوى
لانها توجب حرمة الفرج وهذه الشهادة لا توجب حرمة الفرج لان حرمة الفرج قبل الشهادة ثابتة قلنا لا
بل هذه الشهادة اوجبت حرمة الفرج لان قبل هذه الشهادة لم يكن فرجا حرما اما على المعتق حرمة توجب الحد
حتى لو وطئها وبعد هذه الشهادة حرم فرجا عليه حرمة توجب الحد ولو طئها فكانت هذه الشهادة قائمة
على حرمة الفرج من هذا الوجه وذكر شيخ الاسلام حواشيه في شرح كتاب الصلح رجل ادعى امة وقال
في امي وقالت في لابل انا حرة فها لحنا المدعي على ذلك على ما به يثبتها الي المدعي فوجاب ان اقامت
بعد ذلك بينة انها حرة الاصل او انها كانت امة لهذه المدعي اعتقها عام الاول بريرة الرجوع بالمانية
على المال المدعي قبلته بيمينها وبطل الصلح وان قامت انها كانت امة لفلان اعتقها عام اول وهو اعتقها
في ذلك الوقت لا تقبل بيمينها ولو كان مكان الامة عبدا او اقام بينة بعد الصلح على حرية الاصل او على
ان الصلح اعتقه عام اول وهو يملكه ان كان الصلح مع العبد على انكاره الرق للمدعي قبلته بيمينه ورجع
بالمائة على المولى لانه غير متناقض فيها ادعى ان كان الصلح مع اقرار العبد على ذلك لان العبد وان
ما رستاقا بطل دعواه الا ان البينة على عتق العبد بعد ما تقبل من غير الدعوى وبعد ابي حنيفة
لا تقبل بينة العبد لان عده الدعوى شرط قبول البينة على العتق في العبد وفي الامة تقبل البينة على كل حال
عده الكل وان صادرت متناقضة في فصل الاقرار وبطل دعواها وكوشح الاسلام رجة الله قد سوي
في المسئلة بين حرية الاصل وبين العتق العارض عند ابي حنيفة وحيل الدعوى من العبد شرط القبول
البينة عليها وحيل التناقض ما نفاحة الدعوى فيها وهذه افضل اختلف فيه المشايخ على قول ابي حنيفة
رجة الله بعضهم قالوا ادعوى العبد في حرية الاصل ليس بشرط عند ابي حنيفة لقبول الشهادة عليها والتناقض
فيها ليس مانع لقبول الشهادة عليها كما هو قولنا واما الخلاف في العتق العارض وبعضهم قالوا ادعوى العبد

عند اي حبيبة شرط في حرية الاصل وفي العتق الفارض الا ان التناقص لا يمنع صحة الدعوى العتق الفارض
فيمن قبول الشاة وبعضهم قالوا دعوى العتق عند اي حبيبة شرط في حرية الاصل والعتق الفارض والعتق
فيهما صحة الدعوى فيهما واليه ذهب شيخ الاسلام في شرح كتاب الصلح على ما ذكرنا والاصح ان دعوى العتق
عند اي حبيبة شرط فيهما والتناقص لا يمنع صحة الدعوى فيهما لان طريقهما طريق الحفا والتناقص فيهما طريق
الحفا لا يمنع صحة الدعوى الا ترى ان المرأة اذا اخلعت من زوجها على مهرها ونفقة عدة تمام اقامت بعد
ذلك بينة ان الزوج قد كان طلقا ثلاثا قبل الخلع قبلت بينتهما وان صادرت متافقة في دعوى الطلقات
الثلاث لا اقدار على الخلع لان الزوج ينفذ بائناح الطلاق من غير علم المرأة فكانت طريقه طريق الحفا لا
يمنع صحة الدعوى فيجوز التناقص فيه عموما ويترك التناقص انما يترك فيها احتمال التناقص بعد ثبوت حرية
الاصل لا احتمال التناقص بعد ثبوت فالتناقص فيها لا يمنع صحة الدعوى وقبول البينة الا ترى ان التناقص في
دعوى النسب لا يمنع صحة حتى ان الملا عن اذا اكدت بنفسه ببيت النسب منه كذا وهذا اعلم **الفصل**
التاسع في اعتناق العبد المشترك عبيد بين رجلين اعتنق احدهما نصيبه فان كان المعتق موسرا فله
الثاثة خياران ثلاث وان كان معسرا فله خياران عتق ابي حبيبة وقال لان كان المعتق موسرا ضمن
نصيب شريكه وان كان معسرا سمي العبد في نصيب بئنه للشريك والمسئلة معروفة زاما او ردا هذه
المسئلة لغير بيانها من جهة ذلك معرفة قدر العتق في ضمان العتق فنقول الروي عن محمد في ذلك ان
يكون المعتق مالكا مائة اربعة نصيب الشريك من المال والمعرض وبه اخذ عامة المشايخ وهذا لا
الحاجة الى تخصيص العبد عن السقاية اولى دفع ضرره لا فساد عن الشريك فتعتبر القدرة عليه ومن المشايخ
من اعتبر بشار المحرم للمدقة وفي المتن عن الحسن بن زياد عن ابي حنيفة ان الموسر الذي مال الشاوي
نصف القيمة سوي المنزل والحاد ومناج البيت وشبابه صهده ومن جهة ذلك ان قيمة العبد في ضمان
والسقاية الاعتناق فتعتبر القيمة في ذلك كما في العتق ومن جهة ذلك ان خال المعتق في اليسار والسقاية
يعتبر يوم الاعتناق ومن جهة ذلك ان اذ اخذ العتق نصيب العتق اذ كان المعتق موسرا اذ اراد ان
يرجع عن ذلك ولينصيب العبد فله ذلك ما لم يقبل العتق الضمان او حكم به الحاكم وهذه رواية بن سماء
عن محمد عن ابي حنيفة وذكر في الاصل انه اذا اخذ العتق نصيبه لم يكن له اختيار السقاية من غير تفصيل ولا
اختار استسفي العبد لم يكن له اختيار العتق بعد ذلك وفي العبد بالسقاية او لم يرخص باعتناق الدرايات
وهذا المتن مع اما بناه في قول ابي حنيفة اما علي فلهما للساكن الضمان اذ كان المعتق موسرا ليس له
غير ذلك وله السقاية اذ كان المعتق معسرا ليس له غير ذلك فمن مشايخنا من قال ما ذكر في الاصل
محول على تفصيل بن سماء لان سقوط حقه في الاستسقاء على تفر رجة في الضمان وحده في الضمان لا
يتم ما لم يتم تملك نصيبه من المعتق وذلك انما يكون بالعتق او بالرضا وكان ابو بكر الرازي هكذا
لقول في الغاصب مع غاصب الغاصب اذ اخذ المالك بعتق احد ما قبل القضا والرضا اراد ان يرجع
عن ذلك ويضمن الاخر فله ذلك بخلاف ما اذا اخذ استسقاء العبد اذ ليس فيه تملك من احد ما فيه تملك
للملك واما المعتق عن الضمان وهذا اما لا يتوقف على القضا والرضا ومن المشايخ من قال في المسئلة ردا
وجه رواية بن سماء ما روجه ما ذكر في الاصل ان اختياره نصيب المعتق يقتضي ابراء العبد من السقاية
وتملك المصون من المعتق والمالك في المصون ان كان يتوقف على القضا والرضا فاما ابراء العبد عن السقاية
بم الشري فلا ينبغي لمعتق في السقاية بعد ذلك ومن جهة ذلك اذ اعات العبد قبل ان يخار الساكن
شيا فاذ تضمن المعتق فله ذلك عند ابي حنيفة في المشهور وروي عنه في غير رواية الاصول انه ليس
له ذلك ومن جهة العتق اذ كان بين جماعة اعتنق احدهم نصيبه واخذ بعض الساكنين

السقاية في نصيبه واخذ العتق بعض الاعناق والمبعض الضمان فكل واحد ما اخذ في نصيبه عند ابي حنيفة
فان مات بعض الساكنين بعد ذلك واخذ بعض ورثته الضمان والبعض السقاية والبعض العتق وروي
الحسن عن ابي حنيفة انه ليس له الا ان يصير جميعا او يعتقوا او يستحقوا الا انه بمقالة المبتة وما كان للبت
كالحيانة بنعيم الاختيار وروي محمد عن ابي حنيفة ان لم ذلك لان نصيب الميت استقل اليهم حكما وضاروا
كالسكاني الاصل ومن جهة ذلك المعتق مع الساكن اذ اختلفا في قيمة العبد يوم الاعتناق ان كانت
المدة قريبة من وقت الاعتناق الا في وقت الخصومة ينظر الى حال العبد ويعرف قيمة من حاله
وان كانت المدة بعيدة فالقول قول المعتق لا بكاره لزيادة ولا يحكم الحال هذا اذا اختلفا ان العتق كان
قبل الخصومة بعد فاما اذا اختلفا فقال احدهما العتق كان الساعة وقال الاخر لا بل كان قبل هذا
ليسين وقد عرفت ان قيمة العبد في ذلك الوقت العتق وقيمة اليوم خمس مائة حكم الحال لان العتق جاز
في حال حدوده الى التراب او مات ظهوره وعلى هذا اذا وقع الاختلاف بين العبد وبين الساكن في قيمة
العبد يوم الاعتناق ينظر الى المدة وكذلك اذا وقع الاختلاف بين المعتق والساكن في حال المعتق
يوم الاعتناق في اليسار والضرر هو على التفصيل الذي قلنا ان كانت المدة بعيدة لا يحكم الحال وان
كانت المدة بعيدة قريبة حكم هكذا ذكر شيخ الاسلام وفي المتن عن محمد اذا اعنته منذ سنة فقال المعتق
اعتقه معسرا وقال الاخر كنت يومئذ موسرا انه حكم الحال فكانه جعل السنة ومن جهة ذلك اذا اصاب
الساكن مع المعتق على اكثر من قيمة نصيبه واهم او دنا بغيره لا يجوز وكذلك اذا كان الصلح على عوض هو اكثر
قيمة جاز وان كان المعتق مريضا عرض الموت وهو موسر فاقطعت ضمان المعتق فلا يسوي ذلك من
تركة بل يسوي العبد للمولى عند ابي حنيفة وعند ما لا يسقط ضمان المعتق ويسوي ذلك من تركة في المتبق
عن ابي يوسف رحمه الله عبيد بين رجلين اعتقه احدهما وهو معسر حتى رجعت السقاية على العبد فان ابي
ان يسقي فهو عزلة حر عليه ومن ابي ان يقضيه والحكم في حقه اذ ائله انه كان ممن ليل بين اوله على عرف
واخر من رجل ووجه اخره ويقضي منه دينه وفيه ايضا عبيد من رجلين اعتقه احدهما وهو معسر فارد
الاخر ان يواجره فان كان العبد ليعمل ورضي به لى جاز عليه وكان الاخر للمولى لم يبق فضاصل من حقه
والله اعلم **الفصل التاسع في المتفرقات** قال محمد رحمه الله في الاصل اذ اقال الرجل
لامته امول بترك بوي به العتق يصير العتق في يدها حتى لو اعتقت نفسها في المجلس عتقت ولو قال
لها اختاري بوي العتق لا يصير العتق في يدها فقد فرق بين الامر بالميت وبين قوله اختاري في باب العتق
وسوي بينهما في الطلاق وفي الاصل ايضا اذا ادعى العبد او الامة العتق على مولاه وليس لهما بينة حرة
فانه يدفع الي مولاه ولا يحال بينه وبين المولى حتى لا يزال يد المولى عنه بمجرد الدعوى وان اقام شاهدا
واحد فانه ينظر ان كان الشاهد فاسقا لا يحال بينهما العبد والامة في ذلك سواء ان كان الشاهد عدلا
فذلك لا يحال بينهما هلكة الا لو محمد في الكتاب قالوا وهذا الجواب مستقيم في العبد غير مستقيم في الامة
فقد ذكر محمد ان المرأة اذا ادعت طلاقا على زوجها اقامت على ذلك شاهدا واحدا لا يحال بينهما وبين
زوجها لان الغلب في الطلاق حق الله تعالى وهذا المعنى موجود في الامة فيجب الحيلولة اعتبار الحق بالله تعالى
فلا يحال الضمان فيمنعت العبد كما في الطلاق قال شمس الامة السخمي ولهذا اذا ادعت ان شاهدا
الاخر من بخلاف العبد لان الغلب في عتق العبد حق العباد فلا يحال الحيلولة كالا يجب القضا وان اقام
شاهدين فان كانا مسورين فقد اعلى وجهين ان كان المولى فاستأخرا عليه في الامة بحال وفي العبد لا
بحال وان كان الشاهدان فاستأخرا في الامة بحال على كل حال لو اقام في العبد اختلاف روايتين ذكر في رواية
استأخرا اذ كان المولى محوفا على العبد وعن محمد رحمه الله اذ اقال لعبد شيت عتقك او رخصت جاز قال

الكاتب شين معاومة وتعلق عتق باذا ما يصح عوضا فباعنا معنى المعاوضة ان كان لوجوب انقضاءها
على القيمة وان لم تكن القيمة ملحوظا بها كما في البيع الفاسد فبقي التعليق يمنع انقضاءها على القيمة اذ لم
تكن القيمة ملحوظا بها لان التعليق بالشروط لا يثبت في موضع مامن غير لفظ فان ادي حد الشرط ان يكون
ملحوظا بها فباعنا واحد المعنيين بوجوب الانقضاء والآخر يمنع الانقضاء والاول لا يمكن ثابته فلا يثبت
بالشك بخلاف البيع لان البيع معاوضة من كل وجه والعوض ما يثبت في المعاوضات من غير شرط كما في
العصب وكما لو اكل طعام غيره حال المحضة تاما شرط العتق في موضع ما لا يثبت من غير لفظ وذكر شمس
الاية السرخسي في شرح كتاب المكاتب ان المسمى في الكتابة اذ لم يكن ما استقوما لا تنقذ الكتابة اصلا
كما اذا كتبه على حكمه او حكم العبد فان حكمه قد يكون بغير المال او كتابته على مينة لا تنقذ الكتابة اصلا
لا على المسمى ولا على القيمة فلا عتق باذا القيمة واذ كان المسمى في الكتابة ما لا استقوما الا انه مجهول
الجس والحد لا تنقذ القيمة على القيمة ويعتق باذا القيمة واذ كان به على مال معين لعبد المكاتب
بان كتابته مثالا على عبد بعينه او على عرض بعينه هو لعبد المكاتب فقد ذكر في الجامع الصغير مطلقا انه
لا يجوز في الحاصل المسئلة على وجهين اما ان لم يجز صاحب العبد او اجاره ان لم يجزه لا يجوز الكتابة
لان الكتابة من حيث انها عتق بقال ونسخ نظير البيع ولو اشترى شيئا بعرض لغيره ولم يصر بمصاحب
العرض فان الشرا لا يصح فذلك الكتابة وهذه الخلاف ما لو تزوج امرأة على عرض لغيره فلم يجزه
صاحب العرض فان الكلاخ يجوز وكان للمرأة ان ترجع على الزوج بقيمة العرض والكتابة لا يجوز وذلك
لان الكلاخ مما لا يفسخ بهلاك الصدق قبل القبض فذلك بالاسمحاق لا يفسخ واذ لم يفسخ
الكلاخ بقي السبب الموجب لتسليم العرض والزوج عاجز عن ذلك فكان عليه تسليم قيمته فاما الكتابة
ما عتق التسخ بالاقالة وكان كالبيع وفي باب البيع اذ لم يجزه صاحب العرض فان البيع لا يجوز
فذلك الكتابة وروي الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله في غير رواية الاصول واصحاب الامالي
عن ابي يوسف انه يجوز حتى انه ان ملك دين العبد فاذا اده اليه المولى عتق وان عجز عن اداية رده
المولى في الرق لان المسمى مال مستقوم وقدرته على التسليم ما يحدث له فيه من الملك وهو مرفوع
التسمية كما في الصدق اذ اسمى عند غيره فانه يصح التسمية بهذه الطريق وروي ابو يوسف عن
ابي حنيفة انه اذا ملك ذلك العبد وادى لا يعتق الا ان يكون المولى قال له اذ اديت الي فانت
حر فحينئذ حكم التعليق يعتق لان ملك الغير لم يصير بدلا في عقد العتق بتسميته لانه غير مرفوع التسليم
له واذ لم يسم شيئا اخر منعه لم ينفذ العقد اصلا فلا يكون العتق حكم العقد وانما يكون باعتبار التعليق
بالشرط فاذا لم يعبرج بالتعليق فكلما انه لا يعتق كما لو كاتبه على ثوب او مائة او اجاره صاحب
العروض قال شيخ الاسلام المعروف بخواجه رده رحمه الله يجب ان تكون المسئلة على ردينين في
رواية يجوز وفي رواية لا يجوز لانه متى اجارها صاحب الرمن مرفوعا العرض من العبد كما في البيع
فصير العرض من كسبه والمولى متى كاتبه عتقه على كل عين في يده وهو من كسبه هل تنقذ الكتابة ام لا
فالوايه وروايتان في رواية يجوز وهو رواية كتاب المزب فذكر في كتاب المزب اذ اكتبه عتقه
على امرئ في يده جازت الكتابة وفي رواية لا يجوز وبعض صاحبنا قالوا او فنعنا على رواية الجواز في كتاب
المزب ولم تنقذ على رواية العتق وعاصم قالوا او فنعنا على رواية العتق وروي اخر كتاب المكاتب في
الاصل وقبل اشار في كتاب الاصل الى هذه الرواية وروي الحسن بن زياد عن ابي حنيفة رحمه اللهضا
انه لا يجوز فصار في المسئلة روايتان وانتفت الروايات ان لو كاتبه على ذراهم في يده العبد من كسبه ان
الكتابة جائزة وجه الرواية التي قال لا يجوز وهو انما يجرى جواز الكتابة على العبد لا على ما ان يجعل

العبد احق بمدة العين او لا لم يجعل له ل الكتابة بعد ما صار احق به ولا يجعله احق به فان لم يجعله احق
به لم يجزه هذه الكتابة لانها لا تنقذ شيئا فان العبد قبل الكتابة مملوك للمولى رتبة ويدا المولى في ذلك بعد
الكتابة ولم يصير العبد احق به لم يستند المولى بهذه الكتابة شيئا لملك الرتبة ولا ملك المضرف وكان
متمزلا ما لو اشترى شيئا من العبد المادون ودين عليه وان جعلناه احق به لا يجوز ايضا وان كان
لوجاز لا فادان المولى يستند به ملك المضرف وذلك لانما يجرى جواز الكتابة على العبد بهذا الطريق
لا يتحقق معنى الكتابة لا يصير الكتابة سترعا احباب حرسين على سبيل النقاب والترادف وهو انما جاز
اليوم حرية الرتبة على ما بينا وسمى جوازنا الكتابة على العبد ثبت الحرمان معا على سبيل النقاب فلو
اعتاقا على ما قال فلا يكون كتابته بيا ناه ان العبد اذ صار احق بالعرض ولا يصير العرض مملوكا للمولى
على الحقيقة بنفس العقد كما لو اشترى منه بعد الكتابة عوضا يصير مملوكا للمولى حقيقة بنفس الشري حتى
لو اشترى امراته من المكاتب فسد الكلاخ بنفس الشرا واذ املكه بنفس العقد يعتق العبد كما فرغنا من
العقد فثبت حرية السيد والرتبة معا لا على سبيل الترادف فيكون اعتاقا على مال حبيبه لا كتابة فاذ
يجوز العتق متقدرا بخلاف ما لو كاتبه على الذراهم التي في يده لا يجوزنا الكتابة على يده الذراهم
العبد احق به فان العقد لا يتعلق بعينه حتى يملك المولى حقيقة بنفس العقد وانما يتعلق العقد مثله
دينا في الذمة لان الذراهم والدينا يتبعان في عقد والمعاوضات عتقنا واما ما يثبت دينا في ذمة
العبد للمولى فانه يملكه المولى على الحقيقة بالقبض ولهذا لم تنقذ الكتابة بها واذ لم يوفق حقيقة الملك
في الدين على القبض يتحقق معنى الكتابة فانه ثبت حرية العبد للمال وحرية الرتبة في الثاني اذ صار
بدل الكتابة ملكا للمولى على الحقيقة فاما اذا كان عينا فان المولى يملكه على الحقيقة بنفس العقد كما لو
اشترى منه واما وجه الرقابة التي باع حوز لان الكتابة على ذراهم في يده العبد يجوز ويصير العبد
احق به فذلك افادت الكتابة فاما فيما يجوز قوله وان صار احق به لا يجوز الكتابة على العبد لانه يثبت
الحرمان معا فيكون عتقا على مال لا على كتابة فكلنا هذا هكذا ان لو جعلنا بدل الكتابة رتبة العرض
فيقال يثبت الملك للمولى في رتبة العرض بنفس كما لو اشترى فثبت الحرمان معا على سبيل النقاب
والترادف ونحن لا نجعل بدل الكتابة رتبة العرض بل نجعل بدل الكتابة ملك المضرف في العرض فثبت
المولى بعتق الكتابة ملك المضرف في العرض وملك الرتبة كما يصح عوضا في المعاوضات فذلك المضرف
يصلح عوضا الا نرى انه اذا اشترى رب المال من المضارب ولا ربح في مال المضاربة مع الشري بعتا
ملك الميرد والمضرف واذ اصبح ملك الميرد والمضرف عوضا كما يصح ملك الرتبة عوضا جعلنا بدل الكتابة
ملك المضرف لملك الرتبة بل يتبع الرتبة على ملك المولى انما فعلنا هكذا انصحبنا للكتابة وهذا الا
متي جعلنا الميرد ملك الرتبة لا تنقذ الكتابة لانه ثبت الحرمان معا على سبيل الترادف واذ جعلنا
الميرد ملك الميرد والمضرف تنقذ الكتابة لانه ثبت الحرمان على سبيل الترادف لان ملك المضرف انما
يصير للمولى بعد العتق فثبت المكاتب حرية الميرد بنفس العقد وثبت حرية الرتبة بعد ما يثبت ملك
الرتبة للمولى بالقبض فثبت الحرمان على سبيل الترادف ففعلنا ذلك تصحبا للكتابة بغير المحكم بخلاف
البيع وذلك اننا اذا جعلنا هذا ملك الرتبة معقودا عليه مع ملك المضرف لا يوردي الي فسادا لجعلنا
كلا الامرين معقودا عليه كما لو اشترى من الحر وان قال كاتبتك على الف فلان من فان الكتابة تجوز
وذلك لان الذراهم والدينا يتبعان بالقبض في عقد والمعاوضات عتقنا واما ما يثبت دينا في ذمة
لعين ما اصبحت الميرد واما ما يتعلق مثله دينا في الذمة واذ لم يتبعنا بالقبض صار وجود هذه التعيين
وعدمه متمزلا ولو عدم التعيين بان كان كاتبتك على الف ذراهم كان فذلك اذا وجد ولم يكن لها غيره

فان ادي الميراثك الالف بغيره لا يشك انه يفتق وان ادي الفاعلها فذلك فرق بين هذين هذان اذ قال
لعبد ان اديت الي الف فلان فاستخر فادي غير هاتان لا يفتق وفي الكتابة تكليف بين كافي قوله ان
اديت الي الف فاستخر فادى اذ اكتب المسلم عبده علي حرا وحضر برفا الكتابة فاسدة لان الحزب والحزب
واحد منها ليس مال مقوم في حق المسلم وتسمية ما ليس بمال مقوم في عقد يحتاج فيه الي التسليم بوجوب
فساد العقد كالبيع فان ادي ذلك قبل ان يتزاحم الي القاضي عتق وعليه قيمة نفسه لان الكتابة قد
فسدت والمعتود عليه في العتود الفاسد مضمون بالقيمة وذكر اختلاف رزوي يعقوب ان عتق رزوي لا يفتق الا
بالقيمة نفسه لان النول في الكتابة الفاسدة هي القيمة وانما يفتق المكاتب بالقيمة والعدل وعندي يوسف
بما ادي المشروط اذ قيمة نفسه فانه يفتق لان النول صورة هو المشروط وعتق معلق بالاداء ومن حيث النول
العدل هو القيمة وانما ادي يفتق وفي المستقي ابن سماعه عن محمد في الكتابة اذا كانت فاسدة بان حصلت على
الف ودخل من حرا وعلي عبدا لرجل او ما استبد ذلك وادي المكاتب الي المولي ما شرط في عقد الكتابة عتق رزوي
في تمام قيمته قال وقال ابو حنيفة رحمه الله ان قال المولي في عقد الكتابة ان ادب الي فاستخر عتق
وعليه تمام قيمته وان لم يتل ذلك في عقد الكتابة لم يفتق وقال ابو يوسف يفتق في قول ابي حنيفة اذ
قال ان ادب الي فاستخر انه اذا ادي عتق ولا شيء عليه واذ اكتب الرجل عبده علي الف درهم وفي يده
الف درهم او اقل او اكثر من الف او اقل لانه ربا لا يزي ان اذ اشترى منه كعبا لعين بعد الكتابة فانه
لا يجوز انما لا يجوز لمكان الربا والفرق ان حكم هذا الربا احت من حكم بعد الكتابة لان العقد هنا بوجوب
العبد ولا ربا بين المولي وعبده وحده هنا بيع لعبد الكتابة والربا يجري بين المولي ومكاتبه فباعته
العقد لا يكون هذا ربا وباعتبار الحكم يكون ربا فكان ربا من وجه دون وجه فبشبهه من هذا الوجه الغنا
عن الاجل لان ذلك ربا عند بعض الفقهاء وليس بربوا عند البعض فكان ربا من وجه دون وجه فذكرنا
هذا الخلاف والوجه مع المكاتب هذا العقد بعد الكتابة لانه ربا باعتبار العقد والحكم جميعا وكان ربا
من كل وجه والمولي مع المكاتب فها كان ربا من كل وجه ملحق بالحرم فها كان ربا من وجه دون وجه ملحق
بالسبب المادون لان المكاتب بين الحر والعبد والله اعلم **الفصل الثالث** في الشوط
والخيار في الكتابة قال محمد رحمه الله اذ اكتب الرجل عبده علي ان يخدمه شهرا القياس ان لا يجوز وفي
الاستحسان يجوز وجه القياس ان الخدمة جمولة الجنس قد تكون في البيت والها مختلفة وقد يكون
طحا وقد يكون كسبا وقد يكون خارج البيت والها مختلفة ايضا وقد يكون سقما وقد يكون كسر حطب وشراخي
والثبات الكثير بوجوب اختلاف الجنس وجهالة الجنس توجب فساد الكتابة قال سفيان خذاهم الله
القياس في الكتابة يكون ذكرا لاخارة فيقال فيها اذا استأجر رجلا لخدمته شهرا انه لا يجوز قياسا من طرق
الاولي لان الكتابة اسرع حوا من الاخارة وان لم يتبين وجه الاستحسان ان اعمال الخدمة معلومة
فيما بين الناس كالمسردا وهذه الاخارة وان لم يتبين نوع الخدمة ويصرف يطلق اسم الخدمة الجارية
خدمة فيما بين الناس في البيت وخارج البيت فكذا هنا واولي لان الكتابة اسرع حوا من الاخارة
اذ اكتبه علي ان يخدم فلا يشترط ان يستحسنه لافقاسا لو كانت عبده علي الف درهم علي ان يخدمه المكاتب
الي غنم له كانت الكتابة جائزة فرق بين الكتابة وبين البيع فانه اذا باع عبده بالف درهم علي ان يودي المشرك
الي غنم النابغ كان البيع فاسدا وقد شرط في الموضعين شرطا لا يقتضيه الاذ الي غير العاقلة والمولي والبيع
في هذا الشرط فائدة لانه استغنى عن نفسه مؤنة القضا الي غنمه فالناس يتناوتون في الاستيفاع هذا
حكم بفساد البيع ولم يحكم بفساد الكتابة والوجه في ذلك ان البيع مثل هذا الشرط انما يفسد بسبب الربا
لانه شرط علي المشتري لنفسه منفعة ليس بارادتها عوضا والربا مالم يفسد البيع وخلاف عوض والربا يفسد

البيع وفي الكتابة لا يصير ربا لانه حال ما يشترط عليه هذه الزيادة المكاتب عبده لان العقد يجري بينهما
وهو عبده وحده بيئت وهو مكاتب فكان ربا من وجه باعتبار الحكم ولم يكن ربا باعتبار العقد ومثل هذا
لا يفسد الكتابة قالوا كانت عبدا له علي نفسه وما في يده من المال بالف درهم علي ان يخدمه بالرجلين
سبده فالكتابة جائزة ولو كان مكان الكتابة سبعا باع عبدا له من رجل بالف درهم علي ان يخدم
المشتري الثمن عنه لغنم النابغ فالبيع فاسد والنول ما ذكرنا قال في الصمان جازر ايضا هذه الاستحسان
والقياس ان لا يجوز ولو قال العبد للمولي كاتبي علي الف درهم علي ان اعطيه من مال ذاك جواز هذه الكتابة
وطريقه انهما وان شرط في الكتابة شرطا لا يقتضيه العقد اذ لم يكن للمشتري فيه منفعة لا توجب فساد
العقد عرف ذلك في كتابه لسبوع وجوز من استأط الحيا ربي الكتابة ما جازر في البيع لانه عقد محتمل
النسخ والاقالة فيجوز الخيار كالبيع وعن ابي يوسف رحمه الله انه لا يجوز استأط الحيا ربي الكتابة لا
للمولي ولا للمكاتب وعن ابي حنيفة رحمه الله لا يجوز استأط الحيا للمولي ويجوز للمكاتب وفي ظاهر الرواية
يجوز علي نحو ما بينا وان شرط الخيار اكثر من ثلاثة ايام لم يجز عند ابي حنيفة كما في البيع كان اجازة
الخيار في الثلاث وان لم يضمنه حتى مضت الثلاث بطلت الوكالة عتقه كما في البيع بشرط الخيار اكثر من
ثلاثة ايام اذ لم يضمن من له الخيار حتى مضت الثلاث فانه يبطل البيع عند ابي حنيفة كذا هنا **الفصل**
الرابع في غير المكاتب وفتح الكتابة بسبب غيره فان اعجز المكاتب عن اداء ابدل الكتابة واذا المولي
ان يفسخ عتق الكتابة ويرويه في الرق ان رضي المكاتب بالفسخ لاشك انه يفسخ العقد بفسخه ايضا كالبيع
والاجارة واسماهما وان لم يرض المكاتب بالفسخ فيفسخ المولي العقد بنفسه ففيه روايات في رواية لا
يبع بفسخه ويحتاج فيه الي نصا قاض وانما كان للمولي حتى يفسخ الكتابة عند غير المكاتب اما انه لا يمكن الخلل في
مقصود المولي ويمكن الخلل في مقصود العادة بعد تمام الرضا في العقد المحتمل للفسخ يمنع لزومه وكل عتق
هو ليس بالارادة فلفظا قد يفسخ بشرط لان هذا بمنزلة العيب من حيث انه يوجب بطلان الخلل في مقصود
القائد فيبطل الرضا في العقد المحتمل للفسخ منع لزومه وكل عتق هو ليس بالارادة وبالعيب يفسخ كل عقد
محتمل للفسخ فبما امر متفق عليه بعد هذا اختلاف الروايات في اشتراط قضاء القاضي لصحة هذا
النسخ وجه الرواية التي قال فيها القاضي ليس بشرط ان هذا عيب يمكن في احد العومين بعد تمام العقد
بالاذا لان المكاتب بعقد الكتابة صار في يده فاستبد من هذا الوجه ما لو وجد المشتري بالمشتري عيبا
بعد القبض وهناك المشتري لا يفسد بالفسخ كذا هنا وان اراد المكاتب ان يعجز نفسه فقال المولي لا اعجزك
هل يفسخ الكتابة وروي عن الفقيه ابي بكر الجعفي قال سمعت ابا نصر محمد بن بصير يسأل عن ابيه محمد بن سطة
رحمهم الله انه قال اذ ادي المولي ان يجزه فله ذلك ولا يفسخ الكتابة بغيره وكان يقول المولي ان يقول
له ان اعجزك فلي ان استكسبك واستكسبك بالكسب ويكون الكسب في خاصة ولي ان لا اعجزك واستكسبك
ويكون الكسب في ذلك وقال الفقيه ابو بكر الجعفي رحمه الله وانه خلاف ما ذكرنا في كتبهم فانه قالوا
للعبد ان يعجز نفسه وذلك لان النفع بعد التغير وفتح الكتابة يكون علي المولي وكذلك حاشية تكون
علي المولي وفي حالة الكتابة كل ذلك علي العبد فله بعد ان يعجز نفسه وينسخ الكتابة حتى لا يلزمه ذلك
فالحاصل ان الكتابة من جانب المكاتب علي قول محمد بن سطة لازمة وعلي ما يقول اصحابنا في كتبهم غير لازمة
وان كانت الكتابة سوية وكسر المكاتب جازا احد اقال ابو حنيفة ومحمد رحمه الله يرد في الرق وقال
ابو يوسف رحمه الله لا يرد ما لم يكسر لجنين فوجه قول ابي يوسف ان النيم الثاني جعل وثلا اذ اما وجب
بالاولي فلا يفسخ عن النيم الاول الا بالثاني ولما ذكرنا من الوجهين انه يمكن الخلل في مقصود المولي
ان هذا بمنزلة العيب ومعنى اخر ان النيم الاول لما مضى صار ذلك النذر حالا فلا يجوز ان ينادى بخوله

وفي التأخير إلى الثاني تأجيل له إلا أنه يجوز يومين أو ثلاثة أيام إذا كان له مال حاضر وأغلب يرجح قدومه
ثم إذا كسر جارا وجين يرد في الرق وإن لم يسيوط المولي ذلك في العقد لان النسخ والرد في الرق عند العجز
فرضية عند الكتابة سواء ذكرنا وما يقتضيه العقد شرعا يثبت من غير شرط **الفصل**
الخامس في بيان ما يملك المكاتب وما لا يملك قال محمد رحمه الله مكاتب كاتب عبد له من اكتسابه
لنحو ما يروى وهذا المستحسن أخذ به علماءنا وجمهورهم والله والقياس أن لا يجوز وهو قول الشافعي رحمه الله
أن الكتابة تعليق العتق بآداء المال في الحال أو اعتاق في الثاني متى أدى ولي الأمرين ما اعتبرنا لا يملك
المكاتب فانه إذا قال لعبد إذا أدبت إلي العاقبة حرأ وعتق عبده في مال لا يصح وجه الاستحسان
أن المكاتب بالكتابة استقام حرية المبدل للحال ولهذا صار أحق بمكاسبه في حرية الرقبة في الثاني عند الأ
فذلك ابتداء لغيره ألا ترى أن العبد المادون يملك دون عبده في التجارة والآن ترى أن الحر يملك
أجاب الحرية لعبد لانه حقيقة الحرية ثابتة له للحال بخلاف العتق على مال لانه لا يجاب حقيقة العتق للحال
وهذا اعتبرنا في المكاتب للحال فلا يملك ابتداء لغيره وبخلاف ما لو قال لعبد إذا أدبت إلي العاقبة حرأ
عتق بالشرط مقصودا وهذا اعتبرنا في المكاتب مقصودا وإنما يثبت له هنا الثبوت ذلك المجرع عن الاكتساب
ولا يملك الحاميه مقصودا لغيره لانه غير ثابت له مقصودا أو يملك الحاميه تبعاً لانه ثابت له والآن انما يملك
الشي لغيره بغيره كما يثبت له ثم إذا صار كاتب المكاتب لو أدى المكاتب الثاني مكاتبته عتق المولي لان الكتابة
عند تأخير من المكاتب وما صح من المكاتب فيه كالحرق أو أعتق الثاني بآداء مكاتبته ينظر أن كان الأول
مكاتباً حال عتق الثاني فإن الوالي يثبت لمولي المكاتب الاعلى للمولاه وهذا ان المكاتب الاعلى كما صار مكاتباً
لثاني مولاه صار مكاتباً لثاني من وجه لا لكل واحد منهما حق الملك في كسب المكاتب بالكتابة رخصة
تحت كتابة الأول فتكون خاصة بأذن المولي فيهدر ما للمملوك من حق الملك في كسبه يصير مقبولا لا للمولي
فيصير المولي مكاتباً له من وجهه ويهدر ما للمكاتب الأول يصير مكاتباً له إلا أن حق المكاتب في كسبه يرجح
من حق المولي لان له حق ملك وحق التصرف والمولي حق الملك وليس له حق التصرف فإذا أمكن اثباته بينهما
بان كان الأول من أهل الولاء من حال عتق الثاني كان اثبات الولاء له في حق التصرف فإذا أمكن اثباته بينهما
لم يكن الأول من أهل الولاء بان كان مكاتباً اثباته من مولاه وإذا ثبت المولا للمولي إذا أدى المكاتب الأول
لعبد ذلك وروى في الرق ولم يرد الثاني مكاتبته بعد بقي الثاني مكاتباً على حاله لان كتابة الثاني قد صح
من المكاتب وكل تصرف صحيح من المكاتب لا يبطل بغير المكاتب وتطهيره العبد المادون إذا أدى لعبد في التجارة
ثم جاز المولي على الأول يبقى الثاني مادونا وإذا بقي الثاني مكاتباً يصير مملوكاً للمولي على الحقيقة حتى لو أعتقه
فقد عتقه على الحقيقة ولو أن الأول لم يجز ولكن مات قبل الأداة ولم يرد الثاني مكاتبته أيضاً بعد هذا
ثم أعلى وجهين أمّا أن مات المولي وترك أمراً لا كثيرة سوى ما تركه على المكاتب الثاني بين بدل الكتابة
وبه وقابل ككتابة وفي هذا الوجه لا تصح كتابة على ما ياتي بيانه بعد هذا أن شاء الله تعالى فيرد
كتابة وتحكم بحرية في آخر جاز من آخر أحيائه وما بقي يكون لورثة الأحرار أن كان له ورثة أحرار وإذا
لم يكن يكون لمولاه وبقي الثاني مكاتباً على حاله ويؤدي مكاتبته إلى ورثة المكاتب الأول ويعتق وإذا
أدى وعتق كان ولاؤه للمكاتب الأول حتى يردته المذكور من ورثته الوجه الثاني إذا مات الأول ولم
يترك ما لا سوى ما تركه على المكاتب الثاني من بدل الكتابة وأنه لا يخلو أمّا أن كان مكاتباً الثاني أن كان
مكاتباً الأول وفي هذا الوجه تنسخ كتابة الأول ويكون عبداً ويبقى الثاني مكاتباً للمولي ويؤدي إليه
مكاتبته ويعتق وإن كانت مكاتبته الثاني مثل مكاتبته الأول أو أكثر منه فلا يخلو أن حلت الكتابة الثانية
وقت موت الأول وتحكم بحرية الثاني للحال وبحرية الأول في آخر جاز من آخر أحيائه وما بقي من مكاتبته

الثاني يكون لورثة المكاتب الأول الأحرار وإن كان له ورثة أحرار ويكون ولا الثاني المكاتب الأول لا يولي
المكاتب الأول وإن حل الكتابة على الثاني بعد موت المكاتب الأول ان لم يطلب المولي النسخ من الثاني حتى
حلت الجواب فيه كالجواب فيها إذا مات الأول فتدخل على الثاني وقت موته وإن طلب من الثاني النسخ
فالثاني ينسخ كتابة الأول لان مكاتبته حلت على الأول وماله على الثاني موجه فيعتبرها المولى مكاتبته إلا
حال حياته وله على الثاني ديون مؤجلة له هناك إذا طلب المولي من الثاني النسخ ينسخ كذا هنا قال ولو
زوج أمه له جاز لانه اكتساب فيملك المكاتب بالكتابة وهذا الاستحسان والقياس أن لا يجوز ذكر القياس
والاستحسان في الأصل ولو دل كل بذلك وكذا يجوز أيضاً لانه يملك المباشرة بنفسه فيملك التعويض إلى
غيره وإن زوج عبداً فانه لا يجوز لأن تزويج العبد ليس بتجارة ولا اكتساب مال وإنما هو اتلاف مال من
غيره من يحصل له فإن رقبته العبد تصبح مستعمولة بالمهر والنفقة من غير مال يحصل له ولا يتوقف هذا العقد
أصاحبه لو كان عتق المكاتب وإجازه لا يتقيد لانه لا يجوز له حال وقوعه ولو وكل المكاتب بذلك رجلاً لا يجوز
أيضاً لانه لا يملك المباشرة بنفسه فلا يملك التعويض إلى غيره فإن روجه الوكيل قبل عتق المكاتب لم يجوز ولم
يتوقف وإن روجه بعد عتق المكاتب يتوقف على إجازة المكاتب لان الكتابة مجعولة لعبد العتق فإن
قال المكاتب للوكيل بعد عتق اجزت وكذلك رصيت بوكالتك جاز ويكون هذا تزويجاً لا لتوكيلاً لا يتوقف بلفظه
الإجازة وإن تزوج المكاتب امرأة بنفسه توقف على إجازة مولاه وكذلك لو وكل وكيلاً فزوجه
يتوقف على إجازة المولي فإن عتق المكاتب قبل إجازة له بعد ذلك النكاح على المكاتب فلا يحتاج إلى إجازة
وإن زوج أمه من عبده فذلك لا يجوز وروى عن أبي يوسف في غيره وأبق الأصول أنه يجوز وجه
رواية أبي يوسف أن تزويج الأمه من عبده اكتساب مال من غير مهر بل حقه فيكون جائز أكثر من إجماع
وأما ثلثاً أنه اكتساب مال لانه اكتساب الولد من غير زواج فانه ضرر بل حقه لان المهر لا يجب على المولي ولا
كانت عليه قبل النكاح فليس في هذا النكاح زيادة ضرر بل حقه لان المهر لا يجب على المولي ولا
في ظاهر الرواية وهو أن الدخول تحت الكتابة تجارة واكتساب مال وتزويج العبد أمه ليس تجارة
ولا اكتساب مال للحال وإنما يصير اكتساب مال إذا حصل الولد والولد قد يحصل وقد لا يحصل فليس فيه
اكتساب مال للحال وفيه نوع ضرر وذلك لانه ربما يبيع الأمه فلا يبطل النكاح فيجب على العبد تقبّلها
وإن أمه الغير فإن قيل يبيعها جلة حتى لا يلحقه هذا الضرر قلنا في بيعها جلة زيادة ضرر بل حقه فإذا كان
لعبد في التجارة جاز لانه لو كانت جازاً فإذا أسسه ان العبد يبيعها لانه لا يرد من ماله من المكاتب ما
صح من المكاتب فالمكاتب في ذلك بمنزلة الحر فإن جازاً للمكاتب يبيع العبد بالدين يبيع بالدين إلا أن يرد
عنه المولي لأن ما صح من المكاتب فالمكاتب فيه بمنزلة الحر كان أدى المكاتب دينه حتى لا يبيع العبد دينه
كان ما أدى مثل قيمته فانه لا شك أنه يجوز عند جميعنا لأن العبد بعد لحوق الدين صار مستحقاً للمهر ما قالوا
بالعبد إصداً كالمشتري منهم وشراء المكاتب بمنزلة قيمته جاز بلا خلاف وكذلك هذا إذا كان ما أدى
عن العبد أكثر من قيمته أن كانت الزيادة على القيمة زيادة يتفان الناس في مثلها جاز بلا خلاف كما لو
اشترى وإن كانت الزيادة على قيمة العبد بحيث لا يتفان الناس في مثلها أشار في الأصل إلى أنه يجوز لانه
لم يفسد بينهما وإن كانت الزيادة على القيمة زيادة يتفان الناس في مثلها أو لا يتفان فمن شأنهما من قال ما
ذكر في الكتاب قوله جميعنا لأن العبد صار كالمحرر من الدين العتق ولو كان مراهقاً يدين المكاتب ثم أنه أفك
الرهن بقضاء الدين جاز وإن كان ما أدى أكثر من قيمته فذلك هذا ومنهم من قال ما ذكر في الكتاب قول
أبي حنيفة رحمه الله فاما على قولنا فلا يجوز لانه صار كالمشتري لهذا العبد بقضاء الدين ولو اشترى بغير
فأشركت المسئلة على اختلاف على ما ياتي بيانه بعد هذا أن شاء الله تعالى فذلك هذا اختلاف الرهن أن

الريادة على القيمة كان على المكاتب لا يمكنه التخليص عنه الا بالقضاء فاما هذا الدين ليس على المكاتب انما الدين على
العبد فاذا التزم كان معنى ويملكه التخليص عن الريادة ببيع هذا العبد فاذا التزم كان معنى المشترين
فاحش لا معنى افنكاه الرهن ولا يجوز هبة المكاتب وصدقة وكذا لان هذه الصفات لم تدخل تحت الكتابة لان
ليس تجارة ولا اكتساب مال بل هي تبرع وما لم يدخل تحت الكتابة فالحال فيه بعد الكتابة كالحال قبلها وان
وبيعه جائز لانه تجارة والتجارة داخل تحت الكتابة وما دخل تحت الكتابة كان المكاتب في ذلك بمنزلة الحر
وان كان في ذلك كحالة ان كانت لبيبة حيث يتفان الناس في مثله جاز عند جميع لان هذا يجوز من
المادون من المكاتب اولي وان كانت بحيث لا يتفان الناس في مثله جاز عند جميع لان هذا يجوز من
المادون من المكاتب اولي وان كان بحيث لا يتفان الناس في مثله فذلك يجوز عند ابي حنيفة رحمه الله
وعند ما لا يجوز والجواب فيه كالجواب في المادون اذ ابيع واشترى بغيره فاحش يجوز عند ابي حنيفة
وعند ما لا يجوز والمسئلة في المادون ولو حط عن اليدين بسبب عيبه ادعى عليه كان جائزا لانه الخط
الخط تجارة وما كانت تجارة كانت داخل تحت الكتابة الا ان في الخط عن بعض الثمن بسبب العيب جاز
من المادون من المادون اولي وان حط عن بعض الثمن من غير عيب لا يجوز لانه تبرع الا ان في انه لا
يجوز من المادون فذلك من المكاتب وكل ما اقر به من دين فهو جائز لانه من منيع التجارة فان من اشترى
شيئا ولم يملكه من الاقرار به ومضى لم يبع اقراره لا يجرمه الناس وكان الاقرار من منيع التجارة
وان لم يكن تجارة على الحقيقة فيكون داخل تحت الاذن الا ان في الاقرار بالدين من المادون
صحيح من المكاتب اولي وان رهن او ارعنت فهو جائز لان الرهن انما هو الاقرار بالدين استيقنا وذلك دا
تحت الكتابة الا ان في المادون لملك هذا المكاتب اولي وان اجرا واستاجر فهو جائز لان الاجارة
تجارة لان التجارة مبادلة المال بالمال والمنافع مال الا ان في الحيوان لا يثبت دين في الذمة بدار
عن المنافع وليس له ان يقرض لان الرهن تبرع والتبرع غير داخل تحت الكتابة ولهذا لم يملكه الاب
والرعي في مال البنين وانما جعل تبرعا وان كان ليس بواجب بدلا لان ما اقرض يخرج عن ملكه للمال ببدل
يجب في ذمة المجلس لان الاستعانة لا يكون الا من المجلس وما يجب في ذمة المجلس كالتأجير في
في المجلس وان استقرض جاز لانه تبرع عليه والتبرع على المكاتب جائز الا ان في ان استقرض من المادون
جائز فلا يجوز من المكاتب اولي وان اقرضه جاز لان الاقرار وان لم يكن تجارة الا انه من
صنع التجارة لانه للتجارة منه وما لا بد للتجارة منه يكون داخل تحت الاموال الا ان في ان يجوز من المادون
من المكاتب اولي وله ان يدفع المال لان المال ملك ذلك المكاتب اولي وانما قلنا لا بد للتجارة منه لانه
اذا باع شيئا في ظرف رعا لا يمكن تسليم ما باع الا بتسليم الظرف فيصير سعيه للظرف وكذلك من يبيع
شيئا لا بد له من ان يحبس على دكانه او على بساطه ويستعار منه السجرات فله ان لا يملكه للتجارة منه وكذلك
اذا اهدى هدية بالمطعم او دعى الى طعام فلا بأس به وهذا استحسنه والمكاتب ان لا يجوز لانه
تبرع والتجارة منه بد في الجلة ولكن يجوز ذلك بالانارة وهو ما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم قال
سلطان حال كونه مكاتباً وروي ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يركب الخمار ويحجب دعوة المملوك ورد
عن ابي سعيد مولى ابي اسيد انه قال عرسه ابا وعبد فدعوت رهطاً من اصحاب رسول الله صلى الله
عليه وسلم ورضي عنهم اجمعين وفيهم ابود وقلما حضر وقت الصلاة فدعوني وصليت بهم فتركنا التماس
بالانارة والاثار اذ ردت بالمطعم وغير المطعم من الدراهم والتمس بالانارة والتمس بالانارة والجواب
في المادون على هذه اذ ابيع وبيعا وقال جاز لان الاقالة تجارة الا ان في ان يجوز من المادون من
المكاتب اولي وله ان يدفع المال مضاربة لانه من التجارة ولانه استيجار للمضارب ببعض الرخ وله الاستيجار

وباخذ المال مضاربة لانه تجارة الا ان في ان المادون يملك ذلك ولانه يواجر نفسه بما شرط له من الرخ
وله ان يواجر نفسه ولا يتصنع لانه وكيل لغيره بالبيع والشرا وله ذلك لانه من التجارة ويستصنع وان كان
التمانة للغير لانه من منيع التجارة لا بد للتجارة منه فيكون داخل تحت الاذن الا ان في ان المادون يملك هذه
الاشياء فالمكاتب اولي **الفصل السادس** في ملك المكاتب وولده او بعض ذي رحم محرم
وامرأته وفي المكاتب يموت عن وتاوي اولاد المكاتب قال محمد رحمه الله المكاتب ان اشترى ابنه مع المراه
وصيرا لابن مكاتباً مثله سواء اشتراه بادن المولي او بغيره اذ فيه ذلك اذا اشترى والده او
والدة واذا اشترى اخاه ارضه او داره محرم منه سوى الوالد والمولودين نحو المولود والمولود
واسماهما فالقياس ان هو لا يكتسب ثمن عليه حتى لم يكن له بينهم وهو قول ابي يوسف ومحمد رحمه الله
وفي الاستحسان لا يكتسب ثمن عليه حتى كان له بينهم وهو قول ابي حنيفة رحمه الله واجمعوا على انه اذا
اشترى ابن عمه لانه لا يكتسب عليه وجه القياس انه ملك داره محرم منه فيصير مثله كالا لانه
كالوكان المشتري من هو احران فان هو لا يصيرون مثله قال المشتري احران فذلك اني المكاتب و ابو
حنيفة رحمه الله يقول صير ورة قال للملوك بمنزلة قال المالك بوجوب سائر محرمية للنكاح وحقيقة
المالك على ما قال النبي صلى الله عليه وسلم من ملك داره محرم منه عتق عليه وفي رواية فهو جعل
العتق سبيل الرأفة المحرمة للنكاح وحقيقة الملك وهذه العلة وحديث في حق الحرمة سواء ملك اخاه
ارائه او اباه لان الحر كملك حقيقة وقد وجدت الرأفة المحرمة للنكاح وان المنة عليه العتق من
الحر في حق هو لا يثبت العتق في حقهم فاما في المكاتب وجدت علة العتق بها اذا كان المشتري ابنه او
والده لانه وجدت الرأفة المحرمة للنكاح وهذا ظاهر وقد وجدت حقيقة الملك ايضا حكما واعتبارا
ان لم يوجد من حيث الحقيقة لانه انتم الي حق الملك الولاد وللولد زيادة اثر في ايجاب القلة
ليس له ذلك بمجرد كونه الرأفة المحرمة للنكاح حتى ان الاب يستحق القلة وان كان كسوبا وتسحق القلة
منه اختلاف الدين واذا انتم الي حق الملك ماله زيادة اثر في ايجاب القلة التي الحق بالحقيقة
من حكم حقيقة الملك ان يصير المملوك مثل حال المالك اذا كان داره محرم منه كذا هنا وفيها اذا
كان المشتري احران لم يوجد علة العتق في المكاتب لانه وجدت الرأفة المحرمة للنكاح لم يوجد حقيقة
المالك لا حقيقة ولا حكما واعتبارا ما حقيقة فلا استكمال واما اعتبارا فلا لانه لم يضمن الحي حقيقة الملك
ماله اثر في ايجاب زيادة القلة لان الموجب لزيادة القلة الولاد وقد انعدم الولاد في قرابة
الاخ فلم يلحق الحق بالحقيقة بل بقي مجرد الحق مع الرأفة المحرمة للنكاح وانه ليس بعلة تامة لصيرور
المشتري مثل حال المشتري واذا اشترى المكاتب امرأة ان لم تكن ولدت منه كان له ان يبيعه فاما
اولي وان ولدت منه ولدا ان ملكها مع الولد فانه ليس له ان يبيعه بالاجماع وان ملكها وحدها قال
ابو حنيفة رحمه الله له ان يبيعهما وقال ابو يوسف ومحمد رحمه الله ليس له ان يبيعهما واذا اشترى
المكاتب ابنه حتى يكتسب عليه او ولده في كتابته ثم مات المكاتب عن وقار يودي منه بدل الكتابة وحكم
محرمة في اخر جزم ان اجزا حيا حكم بحرية الولد في ذلك ايضا فيبين ان هذه احكام عن ابنه حر
فروته هذا الذي ذكرنا اذا مات المكاتب عن وقار مات لا عن وقار ولكن ترك والدان كان
الولد مولودا في كتابته فانه ليس على جزم ابنه عند علمائنا رحمه الله وان كان الولد مشتري فذلك
الجواب في قول ابي يوسف ومحمد رحمه الله ليس على جزم ابنه وكذلك اذا كان مكان الولد ابا اشتراه
المكاتب ليس على جزم المكاتب عندهما وعلى قول ابي حنيفة رحمه الله لا يقبل من الاب بدل الكتابة وبياع
كسبا ككتابته ويقال للولد المشتري اما ان يودي بدل الكتابة للحال او يودي في الرق ولا يمكن من السعاية

علي بن جرم الاب وابو يوسف ومحمد رحمهما الله ذهبا في ذلك الي ان الولد المستوي والاب ساويا الولد المولود
في المكاتبه حال حياته المكاتب حتى حرم بيعها حال حياته المكاتب كما حرم بيع الولد المولود في الكفاية وكذلك
ليدون المكاتب وجب ان يساويا الولد المولود في حالة المكاتبه والولد المولود في حالة الكفاية ليس على
بحرم الاب فكذا الولد المستوي والاب ولاي حنيفه رجة الله ان الكفاية في هولا انما ثبت بسبب التبعية
للمكاتب الاصل لا ينفرد الا انه لم يوجد فيهم كتابة مقصورة فثبت فيهم حكم الكفاية بقدر التبعية لان الحكم
انما ثبت بقدر ثبوت السبب والتبعية للولد المولود اكثر من التبعية للولد المستوي والتبعية للولد
المستوي اكثر من التبعية للولد المستوي فثبت حكم الكفاية للولد المولود اكثر مما يثبت للولد المستوي وثبت
للولد المستوي اكثر مما يثبت للاب وانما قلنا ان التبعية للولد المولود اكثر وذلك لان التبعية للولد المولود
في الكفاية ثابت في الملك والبعضية الثابتة حقيقة وقت ثبوت العقد وقت ثبوت حكم الكفاية اما الملك
فلان الولد المولود في الكفاية كالمملوك في الامم حتى كان لها استكساب الولد كما لو كان مستوي والمملوك
بايع للمالك حتى يصير مائرا لغيره مائرا فامته وسرب الكفاية بالبعضية الثابتة بينهما حقيقة وحال فان
الولد ينقل من الامم والامم مكاتبه وتبعية الولد المستوي دون تبعية الولد المولود لان تبعية الولد
المستوي ثابتة بالملك والبعضية الثابتة بينهما من حيث الحقيقة لان بعد الانصال لا تبعية بينهما
من حيث الحقيقة وانما ثبت حكم السبب حرمه المناكحة فانما حكم البعضية بالتبعية في المستوي ثبت الملك
وبالبعضية الثابتة من حيث الحكم والاعتبار لان من حيث الحقيقة فكان تبعية الولد المستوي دون
تبعية الولد المولود في الكفاية وتبعية الاب والامم دون تبعية الولد المستوي لان الاب والامم صلا
تابعين لما بسبب الملك لا بسبب البعضية فان الاب ليس ببعض من الابن وكذلك الامم فدل ان تبعية
الامم والاب للمكاتب الاصل دون تبعية الولد المستوي وتبعية الولد المستوي دون تبعية الولد
المولود في الكفاية اكثر وحكم الكفاية ثابت بسبب التبعية يثبت فيه جميع احكام كفاية الاصل قولنا حرمه
بيعه حال حياته وقول بدل الكفاية منه علي بن جرم الامم ولما كان الولد المستوي دون في التبعية قلنا
بحرم بيعه حال حياته المكاتب وقبل منه بدل الكفاية بعد موته حاله ولا يمكن من السعاية علي بن جرم الاب حتى
يظهر نقصان حاله عن حال المولود في التبعية ولما كان الاب دون الولد المستوي في التبعية قلنا
بحرم بيعه حال حياته ولم يثبت منه بدل الكفاية بعد موته لاحالة ولا حيلة ليعلم نقصان رتبته في
التبعية من الولد المستوي وعن الولد المولود في الكفاية قد كونا ان المولود المولود في حال الكفاية
يدخل في كفاية الولد تبعا والامم تدخل في كفاية الولد تبعا له فاذا مات المكاتب عن ذواته كان تبعا
وحكم بحرية المكاتب في اخر جزم من اجزائه بحرية الولد والوالدة في ذلك الوقت ايضا واذا مات
لاعن وقاوس الولد والامم في بدل الكفاية علي بن جرم المكاتب بحرية الولد والامم وحكم بحرية المكاتب
مقصود اعلي الحال فالاصل ان في الوفا يستد العتق الي اخر جزم من اجزائه المكاتب في سعاية الولد
مع الامم واذا مات لا يستد العتق الي اخر جزم من اجزائه المكاتب بل ينصرف علي وقت الاداء اما جاز العتق
باعتباره انه اذا مات عن وقاوس مات لا عن خلف لان المال لا يصلح خلفا عنه والولد لا يصلح خلفا حال
بقاء المال ولهذا لا يثبت الجرم بل يحل الكفاية فلا يبيح للميت حكم الحياة وقت الاداء المست الصلوة الي
الاستاد واذا مات لا عن وقاوس مات عن خلف لان الولد يصلح خلفا عنه حال تقدم المال ولهذا لا يثبت
البدل من عتق الميت حكم الحياة الي حين الارثا يثبت للميت في حال تبعا للميت ولو اعق المولي ولد لها المولود في
الكفاية او المستوي فانه ينفرد عنه استحسانا والقياس ان لا ينفرد وجه القياس في ذلك ان ولد لها مملوك
عبد من كسبه بدليل ان لها استكساب ولدها كما لها استكساب عبد من اكسبها فوجب ان لا ينفرد عنه

في عبد وهو من كسبه وجه الاستحسان ان ولد لها مملوك المولي من كل وجه لانه بعض منها ورثته مملوكه
المولي من كل وجه حتى ينفرد عنه في الامم فكذا ولد لها يكون مملوكا المولي رتبة من كل وجه انما لها الاستكساب
من حيث الاستكسابه وقيام حق العتق في المنفعة لا يمنع المقتضى المالك كما في المستاجر وهذا الخلاف
عند اخر من كسبه لان كسبه غير مملوك المولي رتبة من كل وجه انما له حق ملك كما للمكاتب وحق الملك لا يكفي
لنفاد العتق كما للمكاتب فاستمع العتق في كسبه من المولي لعدم الملك في رتبته حقيقة لان حيث ان لها
الملك في منفعة هذا الكسب فاما هذا المولي حقيقة ملك في رتبة الولد ولما كان مكاتبه ينفرد فاستد
الامم من هذا الوجه **الفصل السابع** في العبد الذي يكون بين رجلين فكانت احدهما
قال محمد رحمه الله واذا كان العبد بين رجلين فكانت احدهما نصيبه بغير اذن شريكه صحة الكفاية في
نصيبه وانقصت عليه عند اي حنيفه رجة الله لان في الكفاية معاوضة وتعليق عتق الاداء في ذلك
ما اعتبر مع من احدث ما في نصيبه فانه لو باع احدهما نصيبه كان ولو علق نصيبه باء المال ايضا يجوز
وكان الشريك الساكن بالحيا وان شأنا من هذه الكفاية وان شأنا نصيبها عتق على ما خلافا لابن ابي ليلى
واجموعا علي انه لو باع احدهما نصيبه او اعق او دبر او علق عتق نصيبه باء المال انه ليس للساكن ان
يشترى والوجه في ذلك ان المكاتب بكتابة نصيب نفسه وان تصرف في حاله ملكه الا انه الحق لغيره وهو
الساكن ضرر فان بسبب كفايته سطل على الساكن حتى البيع في نصيبه لان نصيب الساكن بالكتابة صار
حراية الحال وحرية اليد ما نفعت جواز البيع كحرية الرقبة فهو معنى قولنا انما الساكن والكتابة قابلة
بالفسخ وكل تصرف صدر من المالك وقد وقع اضراء بالغير وانما محل الفسخ كان لمن يوجه عليه الضرر فسخه
الا ترى ان المرأة اذا زوجت نفسها من غير كفولان للاوليا حق الاعتراض وان تصرف في حاله ملكها
لاها الحق ما تصرف ضررا لاوليا فكذا هنا بل اولى لان الكفاية قبل الفسخ من الفسخ فان الفسخ
لا يفسخ الا بقصور في الولاية للعقد والكتابة تفسخ بتراضيها من غير قصور في الولاية الخاتمة وليس كوا
باع احدهما نصيبه لان ليس في بيع احدهما نصيبه ضرر علي صاحبه لان بسبب هذا البيع لا يبطل حق صاحبه
في البيع في نصيبه حتى ان في موضع كان بيع احدهما نصيبه ضررا لصاحبه كان لصاحبه حق فسخ بيعه فان
الدار اذا كانت بين اثنين باع احدهما نصف بيت معلوم من رجل كان للآخر حق الفسخ لا حتى لا يترق نصيبه
في الدار زيادة ونقص وليس كما لو اعق احدهما نصيبه او دبره لان كل واحد منهما لا يقبل الفسخ وليس
كما لو علق نصيبه باء المال لانه يحل الفسخ ثم ان عامة المشايخ لم يشترطوا الصحة هذا الفسخ القضا
او الرضا والشيخ الامام نجم الدين السبكي في شرح شرط القضا او الرضا اشار الي المعنى وقال لانه لا يفسخ
في ملكه فان فسخ الساكن الكفاية عاد الامر الي ما كان قبل الكفاية وان لم يفسخ كما حتى اذ في العبد كانت
فانه يثبت نصيب المكاتب واقتصر العتق علي نصيبه عند اي حنيفه رجة الله وللساكن خياران ثلاثة ان
كان المكاتب موسرا وان كان مقسرا فله خياران لان المكاتب مائرا مفعقا نصيبه عند الاداء والحكم في عتق
بين شريكين اعق احدهما نصيبه عند اي حنيفه رجة الله ما ذكرنا ثم يرجع الساكن علي شريكه فراجع دسه
نصف ما اذنه من العبد ويأخذ من العبد نصفه ما بقي في بيع من الكسب لان الكفاية لما افتضرت علي
نصيب الساكن عند اي حنيفه رجة الله كان هذا نصفه عند رتبة المكاتب ونصفه للساكن ثم يرجع المكاتب
علي العبد ما اذنه الساكن فرق ابو حنيفة رجة الله بين هذا وبينها اذ الكاتب احد ما جميع العبد في
اذن شريكه واذا العبد المالك الي المالك تبعا ورجع الساكن علي المكاتب واخذ منه نصف ذلك لا يكون
للكاتب ان يرجع علي العبد لشي لان هناك جعل المبدل المستوي باء كل العبد فكان باء نصيبه نصف المستوي
وقد سلم نصف المستوي بحاله اما هنا جعل المبدل بمقابلة نصيبه ومع ذلك عند اي حنيفه لا يقتصر الكفاية

على نصيبه منه نصيبه لا غيرنا اذا استحق شي منه كان له حق الرجوع بذلك القدر
هذه احوال الزك لا حجة الى ما ذهب اليه ابو يوسف ومحمد فقال اذا ادي المالك كتابه بدل الكتابة عن جميع
العبد عما لان الاعناق لا تجزي عنه ما كان للمساكنة حتى تعيين المالك او كان موسرا او حرا اسكا
العبد كان معسرا او يرجع المساكنة على المالك فباخذ منه نصف ما اخذ من العبد وياخذ ايضا ما بقي في
يد العبد بعد اداء بدل الكتابة وكان ينبغي ان لا يرجع على كسب المالك شي عنه مما لان الكتابة عنه لا تجزي
فيصير الكل مائنا على المالك ويصير ملكا على الساكنة نصيبه فيكون جميع المودي كسب مائنا ينبغي ان
يسلم له ذلك ولكن الوجه في هذا ان يقال بان نصيب الساكنة بل نصيب ما ذواته في التجارة اما حق
المالك فباعتبار ملكه ومكانه المالك والكتابة تحالف العتق والتدبير والاستيلاء عند ما كان احد
الشركين اذا اعتق نصيبه او دبر او استولى بملك نصيب صاحبه بالصفان ويظهر ذلك في حق الكل والوجه
في ذلك ان يقال بان مال الغير لا يملك الا بصحوة ولا تخفى الضرورة في فصل الكتابة الى ملك
نصيب الساكنة اما في فصل الاعناق والمدة بغير الاستيلاء ضرورة وبيان ذلك ان في فصل الكتابة
لوصار ملكا نصيب الساكنة اما يصير ملكا ضرورة ان الكتابة لما تعدت في نصيب المالك لا بد من
اثبات حكمها فيه وهو حرية اليد في حق الاكساب والعتق فلا يمكن اثبات حرية اليد في نصيب
المالك الا باثبات الحرية في نصيب الساكنة عند الوساطة فلتأمن ضرورة حرية اليد في حق الاكساب
والعتق في نصيب المالك حرية اليد في حق الاكساب والعتق في نصيب الساكنة ترك ملك نصيب
الساكنة وجعل نصيب الساكنة ملوكا للمالك في حق الساكنة لان هذا المقصود يحصل في نصيب الساكنة
اذا صار نصيبه ما ذواته في التجارة في حق الساكنة مكاتب في حق المالك ما في التجارة في حق الساكنة
مكاتب في حق المالك واذا بقي نصيب الساكنة ما ذواته في التجارة في حق الساكنة مكاتب في حق المالك
كان هذا الكسب غير مشترك فكان للمساكنة ان ياخذ نصيبه اما في الاعناق والتدبير والاستيلاء
تحتت الضرورة الى ملك نصيب الساكنة لان الاعناق والتدبير والاستيلاء لما صح في نصيب المالك
لا بد من اثبات حكمها في نصيبه ولا يمكن اثبات حكمها في نصيبه الا باثبات حكمها في نصيب صاحبه لانه لا
يجزي ولا يمكن اثباته في نصيب الساكنة بسبب اخر غير العتق وكذا حكم التدبير لا يثبت بسبب اخر غير العتق
لانه لا يثبت حق العتق للرقبة حتى لا يجوز عن كفارة قيمته وحكم حقيقة العتق لا يثبت بسبب اخر دون العتق
فكذلك حكم العتق في نصيب الساكنة بالعتق والتدبير العتق والتدبير في نصيب الساكنة لا يصح الا
بعد ان يصير ملوكا له وصار ملكا نصيب الساكنة واما الثابت بالكتابة للمالك حرية اليد في حق المالك
لا حقيقة الحرية ولاحق الحرية ولهذا قبل للشيخ حارسه الى الكفارة وحرية اليد كما ثبت بالكتابة ثبت
بالادان فيمكننا اثبات حرية اليد في نصيب الساكنة بجعل نصيبه ما ذواته في التجارة ثم اذا اخذ الساكنة
من المالك نصف المكتوبة لا يرجع المالك على العبد لشي عنه مما لان اضافة الكتابة الى البعض والكتابة
عنه لا تجزي في حق المالك بمنزلة الاضافة الى الكل ولواضاف الكتابة الى الكل يصير نصيب الساكنة
مكاتب في حق المالك لا يدر عليه حتى يتقسم البذل على المصنفين فلا يرجع على العبد اذا اخذ منه الساكنة
شيئا في حق الساكنة ليعتبر ما ذواته لا مكاتبها كذا هنا هاهنا اجلة ما ذكره شيخ الاسلام رحمه الله وطريقه
اخرى لبيان ان الساكنة ياخذ من المالك نصف ما اخذ من العبد وياخذ من العبد نصف ما بقي في يده
وعلى هذه الطريقة يسلم ان نصيب الساكنة صار مكاتبها هو اصلها في عدم جري الكتابة وجه ذلك
ان الكل وان صار مكاتبها الا ان للمساكنة قبل اداء بدل الكتابة ان ينسخ الكتابة وياخذ نصف الرقبة
ونصف الكسب بعد الا اذا ان تعد الرقبة في الفسخ في الرقبة ما سدر في الكسب ينسخ الساكنة العتق في نصف الكسب

في كتابه نصيبه

وعند ذلك يعود نصف الكسب الى ملكه فباخذ بطريق نسخ الكتابة ثم لا يرجع المالك على العبد لشي ليس
للمالك ان يحتاج العبد يقول قد استحق علي بعض ما ادبت في ان ارجع عليك بذلك لان في حجة العبد ان
يقول له فبمنه سلامة جميع الكسب عندهما لان الكتابة لا تجزي عنه ما اذا استحق عليك بعض ما اخذت
لو رجعته به على ان كان لي ان ارجع عليك بما رجعته على لان ذلك كسبي وقد ضمت لي سلامة كسبي ولم يسلم فكان
لي حق الرجوع عليك بما رجعته به على فلا ينبغي الرجوع هذا الذي ذكرنا اذا كانت نصيبه من العبد فاما اذا
كان جميع العبد بغير اذن شركه ونذاري المالك جميع المسمى بالجواب فيه عدا في حصة رجه الله الجواب
فيها اذا كانت نصيبه لا غير الا في فصل وهو ان الساكنة اذا اخذ من المالك نصف المودي فان المالك
لا يرجع على العبد بما اخذ منه الساكنة فاما فيما عدا ذلك فالجواب فيه كالجواب فيها اذا كانت نصيبه وعلى
قولنا الجواب فيه كالجواب فيها اذا كانت نصيبه لان اضافة الكتابة الى نصيبه اضافة الكتابة الى نصيبه
امانة الى الكل وفي نذاري سلبان عن ابي يوسف رحمه الله عده من رجلين كاتب احدهما بغير اذن
شركه فلم يرد ذلك شركه حتى ادي المالك عتق قال ابو يوسف رحمه الله لا يرجع الذي لم يكاتب على الذي
كاتب لشي فيما قبض من المكتوبة لان المكتوبة قد ثبتت وصار الكسب للمالك يوم كتابته فيما قبض الذي
كاتب خالص حق المالك لا حق الذي لم يكاتب فيه فلا يرجع فيه ولكن يضمن الذي لم يكاتب الذي كاتب نصف
قيمه ان شاذ انه خلاف المذكور في الاصل **الفصل الثامن** في الرجل يكاتب شقيقه ملوكا
قال محمد رحمه الله في الاصل اذا كاتب الرجل نصف عده حارسا فان ادي عتق نصفه وسعي في نصف قيمته
عند ابي حنيفة رحمه الله وان اكتسب اموا لا قبل الا اذا نصفه له مكاتب نصفه للمولى لان المصنف اخر
ليس مكاتب عده بل هو ما ذواته له وعلى قولنا اذا ادي عتق كله ولا شي للمولى من كسب الكسب قبل الا اذا
لان كله مكاتب عدهما لان الكتابة عنه لا تجزي وما اكتسب بعد الا اذا افكاه له لانه حارسه مما سفسى
عند ابي حنيفة رحمه الله والمسمى بمنزلة المكاتب وكسب المكاتب له وزع على قول ابي حنيفة في الاصل
وقال اذا كانت نصفه ثم اراد ان يحول بينه وبين العمل والطلب والكسب والسعاية في مكانه ليس
له ذلك لان العبد مكاتبه النصيب استحق عتق النصيب باء بدل الكتابة ولا يمكنه الا الا بالاكساب والطلب
فاذا امنعه عن الاكساب والطلب فقد اراد ان يغيث عليه ما اثبت له في حق العتق بالكتابة ولا يكون
له ذلك كالوكاتب له ثم اراد ان يحول بينه وبين الكسب والعمل ليس له ذلك كالباطل عن العبد حق العتق
فاما لو اراد هذه العبد ان يشارا الى المولى ان يبعه فله ذلك قياسا في قول ابي حنيفة وفي الاحتياط
ليس له ذلك وجه القياس وهو ان المكاتب يشترى رقبته من المولى واذا كانت نصفه فقد اشترى من
المولى نصف رقبته فيعتبر بما لو اشتراه غيره ولو اشترى نصف رقبته غيره اراد ان يشتري ان يشار
بالعبد فبمنه التايك لان له ذلك فذلك هذا او المعنى في المسئلة وهو الفرق بينهما اذا سفعه عن المسافرة
وبينما اذا سفعه عن اصل الطلب والكسب فانه ليس له ذلك قياسا واستحسانا لان في ذلك ابطال حق العبد
في العتق بينين وليس في سفعه من المسافرة ابطال حقه في العتق لا محالة لانه يمكنه اداء بدل الكتابة بالكتابة
بذل الكتابة في المصروفه الاستحسان ان المولى بالكتابة اثبت للعبد حق ان يعتق باء الكتابة ولا
يمكنه الا الا بالاكساب وربما لا يمكنه الا بالمسافرة فمضى اطلاقنا له المنع من المسافرة وما
لا يمكنه الا اما عليه من الكتابة بدون المسافرة لان في ذلك ابطال حق العبد عسي وكلا يكون للمولى
اطلاقا ما ثبت له من الحق بالكتابة بينين لا يكون له مباشرة ما يتوهم بسببه ابطال حق العبد عسي ثم ان محمدا
رحمه الله ذكر القياس والاستحسان في المسئلة في ثلاث مواضع احدها في المسافرة والثاني في الاحتياط
اذا اراد المولى ان يستخدمه يوما وخليه الكسب يوما فالقياس ان يكون له ذلك وفي الاستحسان لا يكون له

ذلك وجه القياس في ذلك ما ذكرنا ان المكاتب بمنزلة المشتري بنصف رقبته عند ابي حنيفة وجه الله ولو
اشترى نصف رقبته مشتري اخر ثبت للتابع حق المهادني مع المشتري فكذلك هنا وهذا لا يثبت في الهنائي
ابطال حق علي العبد لا يهاجمي بهايما احتاج المكاتب الي كسب المستي ومي لم يهاجمي احتاج الي كسب نصف المستي
ولا فرق في حق العبد بين ان ياخذ المولي نصف منفعة وبين ان ياخذ نصف كسبه وفي الاستحسان لا يكون لغير
المهادية لان القول بثبوت حق المهادية للمولي قد يصير سببا لغوات حق العبد في نصف المنفعة بغير عوض املا
ومني لم يثبت للمولي حق المهادية في المنفعة وحصلنا المكسوب بين العبد والمولي نصفين لا يصير ذلك سببا لابطال
حق المولي بغير عوض في نصف منفعة العبد لانه ياخذ نصف الكسب مكان نصف المنفعة وبالمهادية قد يبطل حق
العبد بين ذلك ان الاسواق تكون راحة في بعض فصول السنة وكاسدة في بعض الفصول على هذا على عادة
الاسواق في كل تجارة وصناعة لم يثبت للمولي حق المهادية امكن للعبد كسب نصف المستي في نصف السنة وفي
لم يكن كسب المستي في نصف السنة يرد في الرق فيثبت حق العبد عن العتق اصلا بالمهادية وفي القول بترك
المهادية لا يتوهم فوات حق المولي عن المنفعة بغير عوض املا وكان الظاهر في الحالين في ترك المهادية في
نصف المكسوب وليس كما لو اشترى نصف العبد غير العبد لانه ليس في المهادية توهم فوات حق احد الشريكين
فوجب القول بنصف المنفعة بالمهادية فاما القول بنصف المنفعة هنا بالمهادية قد يصير سببا لغوات حق
العبد والقول بنصف المكسوب لا يصير سببا لغوات حق المولي بغير عوض اصلا فكان القول بنصف المكسوب
اولي من القول بنصف حقيقة المنفعة بالمهادية ولو كانت نصف جارية فولدت فولد لها بمولدها ويكون
نصف كسب الولد للمولي لان نصف الولد مملوك له كصنف الام ونصف كسبه للام لانه داخل في كتابة
الام فان ادت عتق نفسها وعتق نصف الولد معها وليس في كل واحد منهما في نصف قيمته لان كل واحد منهما
معتق البعض وكل واحد منهما مستقيم في هذه السعاية وما اكتسب الولد بعد ذلك فهو له دون امه وذلك
لانه مادام المكاتب بالزمن من السعاية في نصف قيمته مقصودا وان مات الام قبل ان يودي شيان
مكاتبها سقي العبد في المكاتب لان نصفه تابع للام في الكتابة فيقوم مقامها بعد هذا في السعاية وفي المكاتب
فان اذا عتق نصيب الام في اخر جز من اجزاها عتق نصيب الولد ايضا كما لو ادت في حياتها عتق
نصف الولد ايضا وليس في بعد ذلك في نصف ولا يسمي في نصف قيمة لان ذلك لما يكون حكم التبعية ولا
تتبعية بينهما في ذلك النصف وهو بمهولة رجل اعتق نصف جارية ونصف ولد لها ماتت الام فلا سعاية
علي الولد من قبل الام ولو كان اعتق نصف امه وهي حلي فولدت بعد ذلك او حبلت بعد العتق فهذا
الولد يسمي فيها علي امه مادامت لان جميع الولد تتبع لها الا ان ياتي له ليس عليه شيء من السعاية مقصودا
تسمى فيها عليها بعد موتها والله اعلم **الفصل التاسع** في الاختلاف الزايع بين
المولي وبين المكاتب اذا كاتب الرجل عبده ثم اختلف المولي والعبد في بدل الكتابة قال العبد كاتبني علي
الندوم وقال المولي كاتبك علي العتيق واختلفا في جنس المال كان ابو حنيفة رحمه الله ولا يقول
بجملتان وهو قولهما لانهما اختلفا في بدل عتقها لا وينسخ فصار كالبيع والاختار في ربح وقال القول
قول العبد مع بيته وعلي المولي البيعة لان الخالف في باب البيع عرف بالنص والكتابة ليست في معنى البيع
فالنص لو ارد في البيع لا يكون واردا في الكتابة ثم اذا جعل القاضي القول قول المكاتب مع بيته والزم
الندوم اقام المولي بعد ذلك بيعة انه كاتبه علي العتيق لزمه اللتان وليس فيهما لانه لا قوام لليمين اذا
جات البيعة بخلافها وان لم يقر المولي بيعة علي ذلك وادي العبد الف درهم وقضى القاضي بعتقه ثم اقام
السيد البيعة بعد ذلك علي انه كاتبه علي العتيق فالقياس ان لا يثبت مال المولى يود العتيق لانه ظهر بالحجة
ان هتكت تعلق باء الا لعتق وفي الاستحسان هو حر وعليه درهم اخري لان قضاء القاضي فيه ظاهر

مدد عن دليل شرعي وهو اليقين وقد دفع الشك في نفسه لان شهود المولي شهيد واجبة العبد علي اليقين
لا غير ومن الجارية كاتبة علي العتيق انه حر بقي ادي الف والالف الاخرى عليه بعد العتق وعلي هذه الاعيان
لا يجوز نقض القضاء ومن الجارية لم يقل انه حر بقي ادي الف درهم وعلي هذه الاعيان لا يجوز نقض القضاء
ومطلق الشهادة بالكتابة يحمل كلا الامرين فهو معنى قولنا دفع الشك في نقض القضاء فلا ينقض بالشك
بخلاف ما لو اقام المولي البيعة قبل قضاء القاضي بالعتق لان هناك عمدا الالف الحاجة الي انجاب
القضاء بالعتق ان كاتبه علي العتيق درهم ادي الف درهم فهو حر والالف الاخرى عليه بعد العتق
حيث القضاء بالعتق ولم يقل علي انه ماني ادي الف درهم فهو حر لا يجب القضاء بالعتق بالشك والاختلاف ولو
قال المولي كاتبك علي العتيق بعد العتق ولو اقام العبد بيعة ان المولي كاتبه بالف درهم ولم يقل ان
اديتها فان حر وباني المسئلة محالها وقضى القاضي علي العبد بالبيعة درهم فانه لا يثبت مال المولى يود درهم
ويجب ان يوثق في الفصل الثاني بالالف ايضا لانه لما كاتبه علي الف درهم قال له ان اديتها فان حر
لان معنى الكتابة وحكمها هذا والجواب هو الفرق بين المسئلة ان في المسئلة الاولى بيعة العبد ما قبلت
علي بيعة الكتابة بالف درهم لاننا لو قبلنا ما علي الكتابة الف درهم احتجنا الي اثبات عتق كاتبة بالف
درهم بيعة العبد وكاتبة بالف درهم بيعة المولي فلا وجه اليه لان الكتابة الثانية نسخ الاولى في الحالة
واذا انعقد القضاء بالعدين وجب القضاء باحدهما فنقضنا بالعقد الذي ادعاه المولي ببيعه لان بيعة
الكراتيات لا تثبتا بيعة العبد قول المولي اذا ادعى الي الف درهم لا اصل للعقد وجعلنا لان المولي
كاتبه علي الف درهم وقال له اذا ادعى الي الف درهم فانت حر وعليك الف درهم اخري بعد العتق وفي
المسئلة الثانية لا يمكن اثبات قول المولي اذا ادعى الي الف فان كانت حري بيعة العبد لان شهود العبد
لم يشهدوا بذلك صرحا لو ثبت ذلك انما يثبت مقتضى ثبوت العقد بالف درهم ببيته ولا وجه اليه
لان بيعة العبد علي اصل العقد غير مقبولة علي ما ذكرنا وان كاتب الرجل عبدا واختلفا في المعقود
عليه فقال المكاتب كاتبني علي عتيق وماني علي الف درهم وقال السيد بل كاتبك علي نفسك دون ما لك
فالقول قول السيد عند عدم جميعا ولا يخالفان ههنا لا اجماع لانهما اختلفا في مقدار المعقود وعليه
علي العبد ولو اختلفا علي هذا الوجه في باب البيع بان قال المبيع بكعت منك هذا العبد بالعتق
وقال المشتري لابل اشتريت منك هذا العبد وهذه الجارية بالف درهم لا يخالفان ويكون القول
قول التابع مع بيته وعلي المشتري البيعة ولو اقاما البيعة فالبيعة بيعة المكاتب لانهما اختلفا تاوولو
قال المولي كاتبك يوم كاتبك وهذا المال في يدك وهو مالي وقال المكاتب بل هو لي اصبته بعد
ما كاتبته والقول قول المكاتب لانه صاحب يد فهو مستحقه ظاهرا والمولي مدعيه فكان علي المولي البيعة
فان اقاما البيعة فالبيعة بيعة المولي لان الدعوي في مطلق الملك والمولي خارج حتى لو كان المولي في
يد المولي كانت البيعة العبد اولى لان الخارج هو العبد في هذه الصووة ولو اختلفا في اصل الاجل
فالقول قول المولي مع بيته فرق بيته وبين المسلم والفرق في المسلم الاجل بشرط جواز العتق والذي
يدعي الاجل يدعي صحة العتق والظاهر ليشهد له اما هنا الاجل ليس بشرط جواز هذا العقد لم يصير
مدعي الاجل مدعي جواز العقد وانما يدعي شرط ايد او المولي ينكره والقول قول المنكر لو اختلفا
في مقدار الاجل فالقول قول المولي لانه ينكر زيادة الاجل ولو اختلفا علي اصل الاجل ومثله انه
ولكن اختلفا في نصيبه فالقول قول العبد لان المولي يدعي علي العبد ايضا حجة بعد ما اقر له بالحق
والعبد ينكر الاستيغاف فيكون القول قول العبد ولو ادعى العبد انه كاتبه علي الف درهم ونحوه عليه
شهر ما يقر قال المولي لابل نعت عليك كل شهر ما بين قال القول قول المولي لا تحصل اختلافهما في مقدار

الاجل فالمولى يقول خمسة اسهر والعبد يقول عشرة اسهر وادفع الاختلاف بين المولى وبين المكاتب في ولدها
فقال المولى ولدته قبل ان اكملتك وقالت المكاتب ولدته بعد ما اكملتني فان كان الولد في يد المولى فالقول
قول المولى وان كان الولد في يد المكاتب ولا يعلم متى ولدت فالقول قولها اعتبارا لليدي في الفصلين ولم يذكر
مجرد رحمة الله في الاصل ما اذا كان الولد في ايديهما وروي بشر عن ابي يوسف رحمه الله ان القول قول المولى
وان اقاما البينة فالبينة بينة المكاتب لان في بيئتهما زيادة اثبات حرية ليست في بيئته المولى وهي حرية
الولد عند ادب الكفاية وهو نظير ما رواه امة على مولاها انة اعتقها وولدها والمولى يقول اعنتني
واقام البينة وهناك البينة بينة الحاربة لانه فيها زيادة اثبات عتق كذا هنا وادعي المكاتب ان
الكفاية وقت فاسد بان ادعي ان الكفاية وقت على الف درهم ورطل من جروا انكر المولى اشتراط الجرو
فالقول قول المولى ويلزم المكاتب المكاتب لانهما تفتاعا على وجود العتد واخذنا في جواز وفساده
فكان القول قول من يدعي الجواز هكذا ذكر في مكاتب الاصل وكان ينبغي ان لا يقضي بخوار الكفاية
بقول المولى لانه لا يثبت لان المكاتب ان يجوز نفسه وينسخ الكفاية الا تزي الى ما ذكر في كتاب الشهادة
اذا اقام المولى البينة على العبد انة كان بتمه الف درهم وانكر العبد ذلك فالقاضي لا يقضي بعتقه المولى
لان القضا بينة المولى لا تقيد لان المكاتب ان يجوز نفسه وينسخ الكتاب والجواب ما ذكره من محمول على
الرواية التي تقول بانه ليس للمكاتب ان ينسخ الكتاب متى اعجز نفسه من غير قضاء القاضي فتكون الكفاية
عند الادعاء حالة الجوز على هذه الرواية فتكون كالبيع وما ذكر في كتاب الشهادات ان محمول على الرواية
التي تقول بان المكاتب نسخ الكتاب متى اعجز نفسه من غير قضاء القاضي فتكون الكفاية غير لازمة حالة الجوز
على هذه الرواية فتكون بمنزلة الوكالة والرواية الاولى رواية كتاب المكاتب والرواية الثانية رواية
كتاب العتاق **كتاب الولاء** هذا الكتاب يشتمل على اربع فصول
الفصل الاول في ولاية العتاق اعلم ان بين العلماء اختلاف في سبب هذا الولاء بعضهم قالوا سببه الاعتراف
واسئل هذا القائل يقول النبي صلى الله عليه وسلم الولاء من اعنت وعامته على ان السبب هو العتق
على الملك فكم ان السبب هذا فنقول كل من حصل له العتق وهو الصحيح لا تزي ان من ورث فترسيه حتى عتق
عليه كان ولا وله ولم يرحم الاعتراف هنا ائنا وجد العتق على الملك فكم ان السبب هذا فنقول كل
من حصل له العتق على الملك فكم ان السبب هذا فنقول كل من حصل له العتق من جهة الشان ثبت ولا
العتق منه سواء شرط الولاء ولم يشترط او سراعته وسرا كان الاعتراف ببدل او بغيره بدل وسواصل
العتق بالاعتراف او بالقرابة او بالكتابة عند الاداء او التدبير او الاستيلاء بعد الموت وسواك العتق
حاصلا بغير الوجبة الواجب كقارة البين وما استشهد بها لان ظاهر قوله عليه السلام الولاء من اعنت
يتناول مطلق الاعتراف وسواك ان العتق رجلا او امرأة لان ظاهر قوله عليه السلام الولاء من اعنت
عام لانه ذكره بكلمة من ويعلق بهذا الولاء احكام من جعلها الارث فنقول مولى العتاق من جهة الورثة
عرف ذلك بالانارة المعنى في ذلك ان العتق بالاعتراف محي العتق كما لان الرقيق هالك كما لا تزي
انه لا يثبت في حقه كثير من الاحكام التي تعلقت بالاصحاب القضا والشهادة والسعي الى الجمعة والخروج
الى العيدين واستيائه ذلك وبلا عتاق ثبت هذه الاحكام في حقه فكان الاعتراف سببا لثبوت احكام الايمان
في حقه فكان العتق بمنزلة الاب له حكما فكان احياءا كما ثبت منه كما يورث الاب وانه مخرج عن سائر العتاق
مقدم على ذوي الارحام والولاد يورث ويكون اقرب الناس عصبة من العتق حتى انه لو مات العتق
وترك ابنا وابنة ثم مات العتق كان الميراث لابن العتق ولا يكون لابنته حتى ولو مات العتق وترك
ابن ثم مات احد الابنين وترك ابنا ثم مات العتق فالميراث لابن العتق لا لابن ابن العتق والحال

ان وارث العتق من هو اقرب الناس عصبة الى مولى العتاق فينظر عند موت العتق ان مولى العتاق
لو كان حيا في هذه الحالة ومات من يرثه من عصباته وهو اقرب الناس اليه عصبة فيورث ذلك الشخص
من العتق ثم ما ذكرنا ان الولاء يورث ظاهر رواية اصحابنا وعن ابي يوسف انه يورث ويقيم بين الابن
والبنت على سهام الميراث المذكور مثل حظ الانثيين وهكذا روي عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه في
رواية وبه اخذ ابوهم القتيبي وشرح القاضي رحمه الله واذا مات العتق ولم يترك الابنت العتق فلا
يحيى لبنت العتق في ظاهر رواية اصحابنا رحمه الله وميراث العتق لبنت المال وبعض مشايخنا كانوا يفتون
في هذه المسئلة بدفع المال الى ابنه العتق لا بطريق الارث لانها اقرب الى الميت من بيت المال الا تزي بها
لو كانت ذكر السحق المال كيف وانه ليس في زماننا بينة المال وانما كان بيت المال في زمن الصحابة
والتابعين رضوان الله عليهم اجمعين ولوصف ذلك الى سلطان الوقت او القاضي فالظاهر انهم لا
يصرون ذلك الى مصارفه وهكذا كان ينبغي القاضي الامام ابو بكر النورحري والقاضي الامام صدر
الاسلام رحمه الله وذكر القاضي الامام عبد الواحد السهيد في فرائضه ان الفاضل عن سبب الزك
والزوجة ولا يوضع في بيت المال اليوم واستار الى المعنى الذي قلنا بل يدفع اليها لانها اقرب الى الميت
من غيرها من جهة النسب فكان الصنف اليها اولى قال محمد رحمه الله وكذا الابن والبنت من الرضاع اذا
لم يكن غير الميت غيرهما تصرف ماله اليها وكما يثبت للعتق ولا معتقة ببيت له ولا معتق معتقة حتى ان من
اعتق عبدا ثم ان العبد المعتق اعترق امة ثم مات العبد ثم ماتت الامة فورا الامة لمعتق العبد
وكذلك لو مات معتق العبد لان الامة قد ثبتت عتق فيكون اقرب الناس اليه عصبة والمراة في
ذلك كالرجل يورثه انة كما يثبت للرجل ولا معتق معتقة ثبت لها ولا معتق معتقة ولو ان المرأة اشترت
اباها حتى عتق عليها ثم ماتت الاب عن هذه البنت المشتريه وابنة اخرى فالتثلثان لمعا حكمه الذي هن
والتباني للمشتريه حكم الولاء ولو كان الاب بعد ما عتق على بنتها اعترق عبدا ثم ماتت الاب ثم ماتت عتق
الاب وبقيت البنت المشتريه كان الميراث للمشتريه لانها معتقة معتق هذا العبد يورث ابن العتق من
ولد العتق لانه عصبة معتق ابيه فيورث منه كما يورث من ابنه العتق فانه يعطي لصاحب الرع فرضه ولا
والتباني للعتق وعصبة وانه اعلم **نوع آخر** واذا مات العتق وترك عصبة عصبة العتق
فانه لا يرثه ففصبة عصبة العتق تخالف عصبة العتق في هذا الحكم بانه في امارة اعتقت عبدا وماتت
المراة وترك ابنا ورجلا باهه الابن ثم مات العتق فالميراث لابنه لانه عصبة لها ولو كان قد مات الابن
وترك اباه ورجل المعتقة ثم مات العتق فلا ميراث لزوج المعتقة ورجل المعتقة عصبة ابنه وابنه
عصبة المعتقة لهذا عصبة عصبة العتق ومع هذا لم يورث واذا اعترق الرجل عبدا ثم ان العبد اعترق
عبدا آخر ثم ان العتق الثاني اعترق عبدا ومات العتق الثالث وترك عصبة العتق الاول يرثه وان
كان هذا في صورة عصبة عصبة العتق ولكن من حيث المعنى ليس كذلك لان العتق الاول حر ولا هذه الميت
ويرثه عصبة العتق الاول لقيامه مقام العتق الاول لانه عصبة عصبة العتق الاول قال النبي صلى
الله عليه وسلم ليس للنساء الا ما اعتقن او اعنتن او كاتبن او كاتب من كاتبين او حورن ولا معتقت
او معتق معتقتين وهذا كله اخذ علماء دارهم الله صورة حر ولا العتق امراة عبدا فزوج العبد المعتقة
فوزم باذن المراة وحدث له منها اولاد فولا الولد يكون لمولى الام لانه تعدد اثبات الولاء من طبه الاب
يكون الاب عبدا فيثبت من جانب الام فلوان المراة اعتقت هذا العبد حر العبد ولا الولد اليه وحرت
في ذلك الي نفسه وهذا ان الاصل في ولا الولد الاب لان الولاء لجهة النسب وانما يثبت ولا الولد
في هذه الصورة من مولى الام لغيرنا عن اثباته من الاب لكونه عبدا اذا اعترق الاب ارتفع العتق بانه

من الاب كما في حقيقة النسب اذا اكد الملاحن نفسه وصورة حرة ولا معتق المعتق امرأة اشترت عمداً
واعتقه ثم ان هذا العبد المعتق اشترى عبداً ثم ان العبد الثاني تزوج بمعتقة قوم وصدت له منها
اولاد فان ولا الاولاد لاولد الوالد الام فلو ان المعتق اعتق هذا العبد جرحه هذا العبد ولا ولد له ثم جرح
المعتق الاول ذلك الى نفسه ثم جرت المزاة ذلك الى نفسه فالا ب جرح ولا الولد الى نفسه بالاجماع ولما
الجدهل جرحه كاحده وفي ظاهره وانه اصحابنا رحمهم الله لا يجوز سوا كان الاب حياً او ميتاً وروى الحسن
عن ابي حنيفة رحمه الله انه جرح وصورة ذلك عبد تزوج بمعتقة قوم وحدت له منها ولد ولهذا العبد
ابحى واعتق الاب بعد ذلك وبنى العبد عبداً على حاله ثم مات العبد وهو ابو هذا الولد ثم مات
الولد ولم يترك وارثاً جرحه ميتاً كان ميتاً لموالي الام ولوجني عليه كان عتقه على موالى الام
عنه علمنا رحمهم الله ولما جرح الولد لا خلافة الى موالى له وانما كان كذلك لانه قد رتب ان مات
الوالد من اجل ما ذكرنا ان الوالد الحق بالنسب شرعاً والنسب انما يثبت من الحدا اذا ثبت من الاب
الابن ان نسب ولد الرزنا انما يثبت من الزاني لا يثبت من الجد وهذا لا يثبت نسب ولد الولد من ابه
لكنه عتق فلا يثبت من جده ثم ان الاب اذا اعتق امه جرح ولا الولد الى نفسه اذا لم جرح على الولد
عتق مقصود اما اذا جرح عليه عتق مقصود افلاو هذه المسئلة صور كثيرة من جملة ذلك عبد
تزوج بامه قوم وحدت له منها ولد فاعتق الولد كان ولاؤه لموالي الام فان اعتق الاب بعد ذلك
فالا ب لا يجوز ولا الولد الى نفسه بل يكون لموالي الام على حاله وانما كان كذلك لانه جرح على الولد
عتق مقصود اضرار الولد اصله في الرزنا وبعدها صار اصله في الوالد لا يكتفي ان يجعله تابعاً لغيره
في الرزنا الا بعد ان ينسخ ما يثبت له من الرزنا لانه لا يصح تصور اصله وتبعاً في الرزنا ولا في النسخ متقدراً لان
منه ينسخ سببه وهذا العتاق متقدراً لما تقدم من نسخ ما يثبت له من الرزنا لا تقدم رجعه تبعاً لابي في الرزنا
فاد المتجرح على العتق عتق مقصود حتى عتق الاب فاما جرح الاب ولا مع ولاؤه ثبت للام بسبب حرة
الام والحرة لا يقتل النسخ لان هناك لم يثبت الولد ولا نفسه بل كان ثابتاً في الرزنا لا في النسخ ذلك
الى الاب وبعد ما نقل ذلك الرزنا الى الاب يكون تابعاً في الرزنا ايضا اما اذا ثبت له ولاية نفسه
مقصوداً لا يمكن اقامة لغيره الا بعد نسخ ما يثبت له من الرزنا فلهذا افتقر **نوع آخر** من هذا
التبيل رجل مات وترك اموالاً لم يترك وارثاً فادعاه رجل انه وارثه بالولاء وجأ بشاهدين شهدا
ان الميت كان مولاه وان هذا الرجل وارثه والتاخي لا يقضي بشهادتهما حتى ينبر المولي لان المولي اسم
مشترك قد يجي بمعنى الناصر فله الله تعالى وان الكافر من لا مولي له اي لا ناصر له وقد يجي بمعنى
ابن العم قال الله تعالى والي خنت المولى من واري وقد يكون بسبب العتق وقد يكون بسبب الرزنا
فلا يثبت عند التاخي كون المدعي وارثاً وكذلك اذا شهد ان هذا امولاه مولي عتاقه لان اسم
مولي العتاقه كما يتناول الاعلى يتناول الاسفل الاعلى وارث الاسفل ليس بوارث الاعلى مذهب
الحسن بن زياد رحمه الله ولعل الشاهدين اعتقدوا مذهب الحسن وشهدوا بوارثته بتأجيل ذلك فلا
يثبت عند التاخي كون المدعي وارثاً بمن السادة ولو شهدا ان هذا المدعي اعتق هذا الميت وهو
بملكه وانه وارثه لا يعلون له وارثاً غيره يتقبل شهدا دتما وقضى بالميراث لهذا المدعي لانما لما افترا
ثبت كون المدعي معتقاً وارثاً فقد شرط ان يتولا اعتقه وهو يملكه وانه شرط لازم لان الاعتاق
بدون الملك لا حكم له اصلاً وشرط ان يتولا انه وارثه لان مولي العتاقه يصير محجوباً بالعصبة من
جهة النسب فيجوز قولنا انه اعتقه لانه لا يثبت كون المدعي وارثاً وكذلك لو شهدا ان هذا الميت كان
مرا هذا المدعي بالملك وهذا المدعي قد اعتقه فالتاخي يتقبل شهدا دتما ويقضي بالميراث للمدعي لانه

لو ثبت ان اراد الميراث للمدعي عند القاضي وثبت اعتاق المدعي لايه عنده معاينة كان يقضي له ميراث
الميت فكذلك اذا ثبت ذلك بالبيينة ولو شهدا ان اباً المدعي هذا اعتق اباً الميت هذا او هو يملكه ثم مات
المعتق وترك هذا المدعي ثم مات المعتق وترك ابنة هذا الميت وقد ولد من امرأة حرة بقى الميراث
لهذا المدعي لان المدعي لو كان حياً كان ميراث بن معتقه له فاذا كان ميتاً كان له ميراثه لا ميراث العتقا
الى المعتق وهو ابنة المدعي هذا وشرط في الكتاب ان يكون ابن المعتق من امرأة حرة لانه لو كان من
امه وقد اعتقه مولي لامة كان ميراثه لموالي لامة بشرط ان يكون من امرأة حرة ليكون ميراثه
لموالي الاب ولو شهدا بذلك ولكن قد لا يخفى لم يترك اباً هذا المدعي المعتق ولكن علمنا ذلك والقاضي لا يقبل
شهادتهما عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله لانهما شهدا اعلى لولا بالتسامح والشهادة على لولا بالتسامح
غير معتولة عند جما اذا احقهم رجلان في ميراث ميت واقام كل واحد منهما بيينة انه اعتق الميت
وهو يملكه وانه وارثه لا وارث له غيره ولم يوقت السيان وثناقتي بالميراث بينهما لانهما استويا
في الدعوي ولحيثين القاضي كذب احدي البينتين يجوز ان كل فريق غاب شيئاً بطلت له اذا الشهادة وهو
النقض في العبد واعتاق العبد بعد ذلك والمشهد به ما يحتمل الاشتراك فيقضي بينهما نصفين كما في الاملاك
هذا المثل اذا لم يوقت البيتان فان وقتا وقت احدهما سبق فيقضي لاسبقهما وان جاء احدهما مدعين او لا
فاقام البيينة انه اعتق الميت وهو يملكه فالتاخي لا يقضي للثاني ولو جاء معا واقاما البيينة على دعواهما
نقض بالولاء بينهما والرق ان اعتق بالعتق من احدهما وبالولاء له ولا ينفذ قضاءه ظاهراً ولو نقض
للتاخي بعد ذلك محتاج الى نسخ العتق عن الاول في النسخ والعتق النافذ لا يحتمل النسخ واذا جاء معا لا
محتاج الى نسخ العتق في شيء لانه لم يقض وانما الحاجة الى النسخ بالعتق والولاء بينهما وان مقتضو بان
يكون العبد بينهما اعتقاه وادامات الرجل وترك اموالاً في يدي رجل فاجل رجل واعني انه اعتق الميت
وهو يملكه وانه وارثه لا وارث له غيره واقام على ذلك بيينة واقام ذو البيينة بمثل ذلك فقي
المال بينهما نصفان وكان ينبغي ان لا يقضي بالمال بينهما لان احدهما خارج والاخر صاحب فاما ان يجعل
هذا البيينة الخارج مع ذي البيدي دعوي الملك المطلق فيقضي بيينة الخارج ويحصل هذه البيينة ذي
اليد مع الخارج في دعوي يلقى الملك من الواحد فيقضي بيينة ذي اليد اما العتقا بينهما نصفان فلا
وجه له والجواب ان كل واحد منهما بيينة اثبت الرزنا هو المقصود في هذا الدعوي واستحقاق
المال بيني عليه وهذا لان الرزنا حق مقصود في نفسه يمكن اثباته بالبيينة وان لم يكن ثم مال وانما
يثبتان الرزنا على الميت ومائتي اثبات ذلك على السواء والولاء ليس برخصة اليد ليعتبر احد حماة خارجا
واخر صاحب اليد بل كلاهما خارجان فيه فيقضي به بينهما وبعد ان ليس المقصود من هذه الدعوي
المال بقول اما دعوى يلقى الملك من هذا المال من جهة واحد وهو الميت وهما في دعوي التلقي على
السواء ولا يخاف لاحد ما على الآخر بخلاف ما اذا الرزنا يلقى الملك من جهة واحد بالسري واحد بما
صاحب اليد لان هناك لصاحب اليد رجحاناً على الخارج لان يرد على سري سري الذي هو السبب
المستحق للملك اما هاهنا صاحب اليد لا يرد على اعناق فضل من سببه ولان السبب هناك يتأكد
بالنقض فذو اليد يثبت شرأ مثلاً باليد فاليد على المال لا كما تير لها في تالكيد الاعناق فلم تكن بيينة ذي
اليد الثراثاً فلهذا افتق بينهما **نوع آخر** من هذا الفصل فيه بعض مسائل جرح الرزنا قال
محمد رحمه الله معتقة قوم تزوجت رجلاً وحدت بينهما ولد فهذا علي وجوه اما ان تزوجت نفسها من
عبداً ومكاتب رجل وفي هذا الوجه ولا الولد لموالي الام فان اعتق الاب بعد ذلك كان ولا الولد
لموالي الاب وجرح الاب ولا الولد الى موالى له ومقدم هذا من قبل فان كان عاتقه الامر عتقوا عن الولد

ثم اعنى الاب لا يرجعون على عاقلة الاب بذلك لان الاولاد انجزوا الى الاب فاما الخدي الحال فلا يستين
ان ما عقل عنه عاقلة الام لم تكن عاقلة الام عاقلة واما ان زوجت نفسها من معق توفى في هذا الوجه
ولا الولد لموالي الاب لانه استوي الجانبان في الاولاد فكان في كل جانب ولا عتانة والاب هو الاصل في
الاولاد فكان الاثبات من جانب الاب اولى واما ان زوجت نفسها من عوي في هذا الوجه ولا الولد لموالي
الاب ايضا والكلام في هذا الوجه اظهر لانه استوي الجانبان في هذا الوجه لان في جانب الام شرف
ولا العتانة وفي جانب الاب شرف نسب العرب فوق شرف ولا العتانة حتى لا يكون مولي العتانة كقول المغربي ولو
استوي الجانبان في الشرف فان اثبات الواس من جانب الاب اولى واما ان زوجت نفسها من رجل اسلم من اهل الحرب
والارض لا اولى بالول في هذا الوجه قال ابو حنيفة ومحمد رحمهما الله ولا الولد يكون لموالي الام وقال ابو
يوسف رحمه الله ان كان للاب مولى الولد للاب واما اذا زوجت نفسها من عوي له ابا في الاسلام وفي هذا الوجه
ولا الولد لولم الاب عبد ابي يوسف رحمه الله لان في المسئلة المتقدمة تزوج جانب الاب عنه اسرف حرمه
الاصل فلان يزوج جانب الاب هنا وقد انضم الى شرف حرمه الاصل شرف اسلام الابا اولى ولما علي قول
ابو حنيفة ومحمد فقد اختلف المتأخرين في كمال العيش في النكاح الصغار ان ولا الولد لموالي
الاب علي قولها ايضا وغيرهما فالوالموالي الام رجل له امة زوجها من عبد احده لابي وامر اولاد ثم ان مولي
الامة اعق الامة لجات بعد ذلك بولد لستة اشهر من حين اعتمها كان ولا هذا الولد لعق الامة لانه قد ر
اثبات ولا الولد من جهة الاب لان الاب عبد والعبد ليس من اهل الاولاد وان تعدر اثبات الواس من جانب
الاب اثباته من جانب الام كما في ولد الملاعة فلذا في الاولاد ان مولي العبد بعد ذلك اعق العبد وهو اخر
معق الامة لابي وامر اولاد ثم مات معق العبد ولم يتولد وارثا عصبة سوى اخيه الذي اعق الامة لانه لم يولد
ولم يتولد وارثا فان ميراث الولد يكون لمعق الامة لانه عصبة معق العبد ولا الولد يكون لمعق الامة لاسب
الحرمه انما كان الولد لمعق الامة لان الاب كان عبد الخمين اعقته مولاة فقد جرد ولا له الى نفسه فيكون
الولد لمعق العبد فيكون لعصبة معق العبد اذا كان معق العبد ميتا وعصبة اخوه لابي وامر اولاد وهو
معق الامة فيكون ميراث الولد لمعق الامة لاسب الامة لولا الاب لا يولد الامة اذا جات بالولد لستة اشهر
فصلها فاما اذا جات بالولد لاقل من ستة اشهر فميراث الولد لمعق الامة ايضا لا يولد الاب ولكن لانه معق
الولد لانه جوي منه في الولد اعق مقصوده بين ما ولدت لاقل من ستة اشهر لان هذه مدة لا يحدث في
مثلا الخليل **نوع اخر** في توقيت الولد رجل استوي عبد اس من رجل ثم ان المشتري شهد ان البائع كان
اعقته قبل ان يبيعه فالعبد حر ولا موقوف اذا كان البائع يجحد ذلك لان المشتري يقر بالولا لالباب
وبايه يتبرأ منه فان صدق البائع المشتري بعد ذلك لزمه البائع الولد ولو ايهن علي المشتري وهذا ظاهر
ذلك لان صدق المشتري ورثة البائع بعد موت البائع بعد اموال الوعدن البائع المشتري في حياته
سواء هذا استحسان والتباس ان لا يبيتر تصدقهم في لزوم الولد لانهم يلزمون الميت ولاوه ولست لهم
الولاية وفي حق رد الثمن يبيتر تصدقهم لان رد الثمن يجب من التركة والتركة حتمهم ولكن استحسان واعتبر
تصدقهم في جميع ذلك لانهم قالوا بتمام الوعد فكان تصدقهم كصدق الوعد وان ائتمر المشتري البائع
كان دبره فهو موقوف فان مات البائع بعد ذلك عتق العبد لان المشتري مالكة ظاهره وقد اقر بان عتقه
معلق بموت البائع فيكون ولاوه موقفا فان صدق ورثة البائع المشتري يبيتر تصدقهم في حق لزوم
الولا البائع وفي حق رد الثمن استحسانا علي نحو ما بينا في العتق عبد بين رجلين شهد كل واحد منهما علي صاحبه
بالعتق كالعبد يخرج الى الحرية بالسعاية ويسمي لهاموسين كانا او عشرين او كان احدهما مورا او اخرهما
فيكون الولد بينهما لان العبد عتق عليهما فيكون الولد بينهما وهذا قول ابي حنيفة رحمه الله وعلي قولها العبد حر

وولاده موقوف بينهما لان كل واحد منهما يقر ان العبد عتق علي صاحبه وجميع الاولاد وصاحبه يتكلمونه
بين رجلين وسند كل واحد منهما ايماء ولدت من صاحبه ويكر صاحبه فان الجارية تكون ام ولدموقوفه لا يما
نضاد علي كونهما ام ولد فان في رجم كل واحد منهما ان يضيته في الجارية صار لصاحبه وصارت ام ولد له وهذا
امر عليه ورجم كل الشان فيما عليه معتبر ويكون موقوفه لان كل واحد منهما يقر لصاحبه وصاحبه يبرأ عنها فتكون
موقوفه الي ان يموت احدهما فاذا مات احدهما عتقت فيكون ولاوهاموقوفه بالاخلاق واذا كانت امة لول
معروف ايماله فولدت من غيره ولد افعال رب الامة للمستولد بعينها ما لى درهم وقال المستولد لال رجل
بما به فان الجارية تصير ام ولد موقوفه لان المولي يقول بعينها للمستولد والمستولد يقول ما شئت به واني
ملك المولي وقد اقر لها المولي بحق الحرية وهذا اقراره فقد نضاد قاعلي ثبوت حق الحرية فنضارت بمزلة
ام الولد تكون موقوفه لا يستخدمها احد ولا يطاها ولا يشغلها لان ابا الولد يبرأ عنها بانكاره المشتري
والمولي يبرأ عنها بما دغا عليه البيع علي المستولد والولد حر لانها اتفقت علي حرية فاذا مات المستولد عتقت
الجارية لان مولاها قد اقر بعينها بموت المستولد والمستولد كان مزايا اقراره فقد نضاد قاعلي ثبوت
عدم موت المستولد ولاها موقوف لان كل واحد منهما يبيعه عن نفسه وبأخذ البائع العبد من ابي الولد
فصاها باليمن لا يما نضاد قاعلي وجوب هذا العتد او اذا اقر الرجل ان اياه اعق عتقه في برصه او حقه
ولا ذارت له غيره فولاده موقوف ولا يبيعه علي الاب لان المولي يبرأ عنه النسب لا يثبت من الميت باقراره
احد الورثة فكذا الاولاد في الاستحقاق الولد يكون للابن ولا يكون موقفا لانه لا يخلو اما ان كان الاب
مادنا فيما قال او لا دنا ان كان صادقا كان الولد له وان كان كاذبا يبرأ عنه هذا النضاد عتق في حق العبد
ويكون ولاده له حتي لو مات العبد فالابن يرثه ولم يذكر محمد في كتاب الولد ان عاقلة الاب هل يعقل عنه
مشتاخرهم الله فضلو الجواب فيه تفصيلا فقالوا ان كان عصبة الابن وعصبة واحد ابا ان اعتمها حل
واحد وتوفى من حي واحد كان عتقه علي عاقلة ابيه لانه يملك الزام العقل عليهم بالنشأ العتق فانه لو
عبد كان عتق لعصبة عليهم فيملك ذلك بالاقترار ايضا فاما اذا كانت عصبة الابن غير عصبة الاب بان اعق
الاب رجلا واعق الابن رجلا اخر لا يكون عتقه علي عاقلة الاب لانه لا يملك الزام الولد عليهم بالنشأ العتق
ولا يملك بالاقترار ايضا ويكون العقل موقفا فصا والجواب في حق العقل علي التفصيل وفي الميراث التفصيل
بل الميراث للابن علي كل حال هذا اذا لم يكن مع الابن المقر وارث اخر فاما اذا كان معه وارث اخر وقد
كذب في هذا الاقرار كان للكذب ان يستسعي العبد في حصته لان اقرارا واحدا يبرأ ابيه لا اقرارا يعق
صاحبه ولو اقر ان صاحبه اعق العبد وصاحبه يكر فالعبد ليس في الشهادة عليه بالاخلاق واما الاخلاق في
حق الشاهد فكذا المكذب مشهود عليه فيسعي في حصته ثم عند ابي حنيفة رحمه الله ولا هذا النصف الذي
هو حصته المستسعي المستسعي لانه يدعيه ويوعده عتق عن ملكه ما اذا السعاية ولا النصف الذي هو حصته
الميراث كالولكان الكل له واقرار الاب اعقته وعتقها النصف الذي هو حصته للميراثية ولا النصف الذي
هو حصته المستسعي موقوف لان عتقها العتق لا يجزي وقد رجم المستسعي ان كل العبد عتق علي المقر باقراره
والولا للمقر والمقر يبرأ عنه فيكون موقفا علي قولها لهذا في كل موضع قلنا يتوقف الولد اذا مات لمعق
ميراثه بوضع في بيت المال لان هذا مال المستحق الا انه غير معلوم وكل مال هذا حاله بوضع في بيت
المال لان يظهر مستحقه كالنقطة وعتقه علي نفسه ولا يعقل عنه بيت المال لان بيت المال ليس بعاقلة لانه
لا يرث منه وهذا لان بيت المال اثار اذ لم يكن الميت مولي احد وقد بينا ان هذا الميت مولي احد اذا
لم يرثه بيت المال لا يعقل عنه ايضا **نوع اخر** من هذا الفصل دعي اعق عبد اميا كان ولا العبد له
فان مات العتق ان مات علي الكفر فبرأه للذي الحق لان الذي يرث من الذي بالنسب فكذا بالولا الذي

هو كحلجه النسب ويستوي ان يكون العبد والولي يهوديين او نصرانيين او كان المولى يهوديا والعبد نصرانيا
او علي العكس وان كان المسلم قد اسلم او كان مسلما الاصل فيمن انما نسب المال او الم يكن الحق عصية من المسلمين
اما اذا كان له عصية من المسلمين فيمن انما نسبته وعقل الحق عليه لانه قد راجحنا على بيت المال لان بيت
المال ليس عاقلة مولا ولا يكون عاقلة وقد راجحنا على الحق وعاقلة لان العقل انما يكون بالتناصر
والتناصر في غير العرق انما يكون بالتعلق المسئلة فيتعين ان يكون عليه نصراني من العرب اعني عبد اسلم
ثم مات العبد فمات العبد لا قرب العصبية الي الحق من المسلمين وعقله على قبيلة الحق وان كان الحق
كافر افرق بين هذا وبينها اذا كان الحق رجلا من المولى وهو كافر والعبد مسلم فان هناك عقل العبد
على نفسه والفرق ان العقل انما يجب بالتناصر لا ان التناصر فيما بين العرب بالقبيلة لان بالاتفاق المسئلة
والحق ناصر له باعتبار القبيلة فيصير عاقلة للعبد ويصير عاقلة الحق عاقلة للعبد ايضا فاما كحل
العقل على العاقلة وبما امكن ايجاب العقل على العاقلة لا يجب على الحائي اما التناصر فيما بين غير العرب بانما
المسئلة لا بالقبيلة هلكه اجرت العادة فيما بينهم فاد الم يكن بين الحق والعبد اتفاق المسئلة لا يصير الحق
ناصرا له فلا يصير عاقلة الحق عاقلة له لان عاقلة الحق انما يصير عاقلة الحق بواسطة الحق فتعذر
ايجاب العقل على العاقلة فيجب في مال الحائي حربي وكل دار الاسلام بايمان فاشترى عبدا او اعنته كان
ولاؤه له فان رجع المولى الي دار الحرب وسبي فانه يكون عبدا ولا العبد المقتضى على حاله لان ولاؤه يثبت بسبب
عقده وعقده باق بعد سبي الحربي فان قيل اليس ان الحق اذا سبي يخرج من اهل البيت من اهل الولاء اذا
يبطل الولاء وهذا قلنا الحق بالسبي لا يخرج من ان يكون اهلا للمولى لان الولاء بمنزلة النسب والعبد من اهل
بنات النسب فيكون اهلا للمولى فان مات الحق وان سبوا انه لبيت المال فعقله على نفسه وقد عظم هذا
حربي اشترى عبدا في دار الاسلام واعنته ثم رجع الي دار الحرب وسبي ثم استردده ذلك العبد المقتضى وان
فولا كل واحد منهما لصاحبه لانه وجده من كل واحد منهما اكساب سبب الولاء وهو الاعناق فلا منافاة بين الولاء
الا تزي ان مثل هذا يجوز في النسب حتى ان الاخيرين ثبتت كل واحد منهما الي صاحبه فكله اني الولاء لما ذكرنا
ان الولاء بمنزلة النسب **الفصل الثاني** في ولا الموالاة تفسير ولا الموالاة ان يسلم الرجل على
بيدي رجل فيقول للذي اسلم علي بيدي او اخبر وليك علي ان مات فيمن اني لك وان جئت عني عليك وعلي
عاقلة فكذلك قيل الاخر منه فمما هو تفسير ولا الموالاة واذا جئنا الاستل جناية فعقله على عاقلة المولى الايلي
وان مات الاستل يرثه الاعلي وان مات الاعلي لا يرث الاستل منه ولا تثبت هذه الاحكام بمجرد الاسلام بدون
عقد الموالاة ومولي الموالاة مخرج من العصبية وعن ذوي الارحام بخلاف مولي العتاقة فانه من مدم على
ذوي الارحام والقياس ان يكون مولي العتاقة موحدا عن ذوي الارحام كما هو مذاهب علي رضي الله عنه لان
المقتضى بمنزلة القريب من وجه ومنزلة الاجنبي من وجه من حيث انه احياه حكما لا حقيقة وذوي الارحام قريب
من كل وجه فينبغي ان يكون القريب من كل وجه مدم ما لكن تركنا القياس في مولي العتاقة بالانوار والآثار الواردة
في مولي العتاقة لا يكون واراد اني مولي الموالاة لان مولي الموالاة دون مولي العتاقة قابل للنسخ والتا
ليس بقابل للنسخ واذا مات الاستل والاعلي ميت فمما انما لا قرب الناس عصية الي الاعلي كافي ولا العتاقة
ولكل واحد منهما ان ينسخ هذا العقد بمحض من صاحبه ولم يمس له ذلك بغير محض من صاحبه فينقض اصرا
فصاحبه اما اذا كان النسخ من الاستل لانه وما يوثق الاستل فحسب الاعلي ان ماله صار ميراثا له فيصرف
فيه فيصير مضمونا عليه واما اذا كان النسخ من الاعلي فلان الاستل ربما يفتق على حساب ان عقله عند علي
مولا ولو صح النسخ بحسب العقل عليه فيصير لاجل هذا المعنى شرط ابو حنيفة ومحمد رحمهما الله في الشرط الحياران
يكون النسخ بمحض من صاحبه حتى يصح النسخ والمولى الاعلي ان ينقض عقد الموالاة وليس له ان يتحول بالولاة الى غيره فانه

لوقال حلة ولا يفلان لا يصير له حلة ولا اسئل ان يتحول بالولاة كانه ان ينقض الولاء فمما ان له ان يوالي
مع اخر وينتقض العقد مع الاول اذا اعتد مع غيره ان النسخ من الاستل ان وجد مقصودا بشرط الصحة حضرة
الاعلي وان قال لا مع غيره ينتقض العقد مع الاعلي وان كانت الموالاة مع غيره بعينه الاعلي فكانت بمنزلة
العتبة وللواهب الرجوع قبل حصول العوض وبعد العقد حصل العوض **نوع اخر** من هذا الفصل اذا
اسلم الرجل على بيدي رجل وعاقده عقد الموالاة ثم ولد له ابن من امرأة اسلمت على بيدي رجل وعاقده عقد الموالاة
الي اخر فوالله ولا الولد للموالي الاب لان الولد في جانب الاب ولا الشا هو الذي في جانب الام والاصل في
الولاة هو الاب فيترجح جانب كافي ولا العتاقة وكذلك ان كانت اسلمت وقالت ويحيي ثم ولدت بعد ذلك فانا
ولا الولد للمولى الاب وهذا بخلاف ولا العتاقة فانها اذا اعتنت ويحيي يكون للموالي الام والفرق ان الحق
يصير المحسب مقصودا بالاعتناق وبالمولاة لا محل لاصافة العتق اليه وبعد ما صار مقصودا بالولاة لا يمكن ان
يحل تابعه لغيره في الابد فصح ما ثبت له مقصودا وذلك مستعدرا ما هنا لا يثبت للعقب ولا نفسه وان كان
موجودا في البطن لانه ليس بحل عقد الموالاة عليه لان تمام عقد الموالاة لا بايجاب والقبول وليس لاحد
ولاية الايجاب والقبول على الجنس وكان تابعا للمولاة فيجعل تابعا لاب لان الاب هو الاصل في الولاء ولو كان
لما اولاد صغيرا ولدوا قبل الاسلام فاسلم الاب على بيدي رجل والامه اسلمت المرأة على بيدي رجل والامه
فان ولا الاولاد للمولى الاب بالاجماع لان الاب حين عقد الموالاة على نفسه فقد عتقه وعلي ولد الصغير يتبع
له وله مباشرة العقد على الصغير وصار الصغير مولي للموالي الاب بطريق التبعية وبعد لسلام الام وموالاة ابنا
رجلا اخر سبي ولا الاولاد ولا وجه اليه اما علي قول ابي يوسف ومحمد رحمهما الله فلانه ليس للام ولا يتبعها
عقد الموالاة على الصغير فصار وجود هذه العقد من الام وان كانت ملك بمباشرة عقد الموالاة على الصغير
الا ان ولا الصغير اذا كان تابعا للصغير بعد الام بان اسلمت قبل الاب وقالت رجلا فاسلم الاب بعد ذلك
ووالا رجلا اخر ولا الولد الي الاب فاذا كان ولا الصغير تابعا ولا كان سبي كذلك علي حاله بعد الاسلام المرأة
وموالاة رجلا اخر كان ابي واذ اسلمت المرأة على بيدي رجل ولها ولد صغير ووالامه فان ولاها ولا ولد
يكون لموالاة من مستأجنان قال هذه المسئلة فرع على مسئلة ولاية الانكاح فان المرأة ان سلك ابنته الصغيرة
عند ابنة فيكون لها ان تعقد عليها عقد الموالاة وهذا القابل يقول يجب ان يكون ابي يوسف في هذه
المسئلة قول اول واخر ويكون قوله الاخر مع ابي حنيفة كافي مسئلة النكاح والي هذا القول مال شيخ الاسلام
رحمة الله ومنهم من قال هذه المسئلة مسئلة هذا القول مال شمس الابن السرخسي وابو حنيفة رحمه الله عاقلة
ولا الموالاة على ولا العتاقة شتبه للولد من جهة الاماد الم يكن له ولا من جهة الاب وما يقولان عقد الموالاة
عقد يتزدد بين المنفع والضمر وليس للام ولاية مباشرة هذا العقد على الصغير واذا اسلم الرجل
على بيدي رجل صغيرا او عبدا ولا له لم تجز فان كان الاب لادن للصبي بذلك او كان المولى اذن للعبد بذلك
فغير ان بي فضل الصبي لصبي المصبي وفي فضل العبد يصير مولي لمولي العبد والفرق ان العبد ليس من اهل
الارث واذا لم يكن العبد من اهل الموالاة جعلنا المولى لمن هو اقرب الناس اليه وهو مولاة فاما الصبي من
اهل ان يثبت له المولاة لانه من اهل حله وهو الارث الا تزي كيف يثبت له ولا العتاقة فكله اول الموالاة والله
اعلم **الفصل الثالث** في الاقرار بالولاة اذا اقر الرجل انه مولي عتاقة لفلان بن فلان من
فوق او من تحت وصدة فلان في ذلك فانه يصير مولي له بعقل عنه وبشرته الا تزي ان لو اقر انه ابن فلان
او ابو فلان وصدة فلان في ذلك يثبت النسب منه وكذا ان اقر بالولاة لان الولاء بمعنى النسب وكذا ان اقر
انه مولي مولاة لفلان وصدة فلان في ذلك يصير مولي لفلان واذا كان الرجل امرأة هي ام الاولاد فقلت
المرأة انما مولي عتاقة لفلان وصدة فلان وقال الرجل انما مولي عتاقة لفلان اخر وصدة فلان الاخر

فان كان واحد منهما يكون مصدقا فيما اقر له ويكون ولا الولد لمولي الاب لان الثابت بتصادم كالتبعية
ولو عابنا ان كل واحد منهما مولي عنقائه للذي اقر له اذا حدث منهما او لادكان الاداد مولي المولي الاب كذا
هنا واذا كان الرجل من العرب له زوجة لا يعرف ولدته منه او لادام ادعت انها مولاه اعتنق فلان رصدها
فلان بذلك فانما صدقة في حق نفسها فلا صدق علي ولدها لان الولد بما له من النسب يستغني عن الولا
واعتبار قولها علي الولد باعتبار المسفعة فادان التقدمة المتبعة هنا لا يعتبر قولها عليه وان كان فلان
في العتق وقال هي امي وما اعتنقها امي امه لانها اقرت علي نفسها بالرق له ثم ادعت الحرية عليه فصدق فيها
اقرت ولا صدق فيها ادعت ولا صدق علي الولد الموجود في البطن وقت الاقرار واما الولد الذي حدث
بعد ذلك فانما تصدق عليه عند ان يوسع حتى يحدث رقيقا ولا تصدق عند مجيء حديث حرا امرأة في
بنيها ولد لا يعرف ابوه انها معتقة فلان وصدها فلان في ذلك لم يصدق علي الابن عند ان يحنقه الا
تملك مباشرة عند الولا علي الصغير فذلك الاقرار به وانما فارق هذه المسئلة المسئلة المتقدمة علي مؤل
اي حنيفة رحمه الله لان موضوع هذه المسئلة في انه ليس للصغير كسب معروف فلم يصير مستغنيا عن الولا
فاعتبر قولها عليه وموضوع المسئلة المتقدمة في ان الولد ابامعروف فاسم العرف فصار مستغنيا بما له من
النسب عن الولا فلم يعتبر قولها عليه عند ان يحنقه رحمه الله واذا اقر الرجل فقال انا مولي فلان وفلان
اعتنقني واقر احدكما وانكر الاخر فهو بمنزلة عبد بين ستر كين معتقة احدهما ولو قال انا مولي فلان واعتنقني
ثم قال لا بل انا مولي فلان الاخر اعتنقني هو اذ اعياه جميعا فهو مولي الاول وان قال اعتنقني فلان او فلان
وادعي كل واحد منهما جميعا انه هو الحق لا يلزم العبد شي لانه لو لم يمتد له انما يلزمه حكم اقراره لا بدعواهما وهذا
الاقرار وقع باطلا لانه اقر بالجهول وان اقر ما حده بما يمينه بعد ذلك لمن شأنا من شأنا جرحهم الله من قال
ما ذكرني الكتاب انه اذا اقر لعبد بما يجوز اقراره حيا ان يكون قولها ما علي قول اي حنيفة رحمه الله يجوز
اقراره لان الاقرار بالولا اقرار بالنسب ومن اقر بالنسب لاني ان كان بعد ذلك بالنسب لا يجوز اقراره
لثاني عند اي حنيفة رحمه الله وان لم يثبت النسب من الاول ما كان كغيره الاول فكذا اذا اقر بالولا ومنهم
من قال هذا علي قول الكل لان الاقرار به واقع باطلا لكونه واقعا للجهول اما في تلك المسئلة الاقرار
وقع لمعلوم فلم يقع باطلا واذا اقر الرجل انه مولي امرأة اعتنقة وقالت المرأة اعتنقتك ولكن اسلمت علي يدي
فوالهيتي يني ومولاها انتفاعا علي ثبوت الولا لهما الا انها اختلفا في سببه والاختلاف في سبب ثبوت لا يمنع
ثبوت الحق علي ما عرفت في كتاب الاقرار فان اراد التحول عنها الي غيرها ففي قياس قول اي حنيفة ليس له ذلك
وعلي قياس قولها له ذلك وهذا يتألي ان الثابت ما اذا عتقها الثابت ولا المولاة ولا المولاة تنزل النفل
والتحول عنه اي حنيفة الثابت ولا العتاقة ولا العتاقة لا يتقبل التحول والنفل فوجه قولها ان الولا
هنا يثبت بتصدق المرأة فانما يثبت بعد ما وجد منها من التصديق ولا في حنيفة رحمه الله ان المنة يقال في
اقراره كان ما اقر به هو حق وفي رعيه ان عليه ولا العتاقة وان اقراره اسلم في يديها والاهاد قالت هي
بل اعتنقتك فهو مولاه او له ان يتحول بالولا الي غيرها لان الثابت ههنا ولا المولاة بلا خلاف لان الثابت
عند تصديق المنة له عند اقراره بالولا والمرة اقر بولا المولاة وذلك لا يمنع التحول ما يتأكد بالعقل **الفصل**
الترالع في الاستخلاف في هذا الباب واذا ادعي رجل علي رجل ان كنت عبدا له واعتنقني وقال المدعي
عليه انك عبدي كما كنت وما اعتنقتك قال قول المولي فان اراد العبد ان يخلقه فله ذلك لان الدعوي
هنا وقع في العتق والاستخلاف يجري في العتق بلا خلاف وان قال المدعي عليه انت حرا اصل وما كنت عبدا
لي قط وما اعتنقتك واذا استخلافه استخلف عند اي حنيفة رحمه الله لان الاختلاف ههنا في الولا عند
اي حنيفة وكذلك اذا ادعي علي ورثة حر ميت مات وترك بنتا وقال اني كنت اعتنقت الميت ولي نصف الميراث

معك انما البنت لا يستحق علي الولا ويستخلف علي المال بالله ما علم له اذ احتيا في ميراث ابيهك وهو نظير ما لو
ادعي رجل علي الميت انه ابن الميت وادعي الميراث لنفسه استخلف الميت علي الميراث استخلف علي الميراث
بالله ما علم له اذ احتيا في ميراث ابيهك ولا المولاة في هذا الولا العتاقة لا يستخلف عليه عند اي حنيفة
خلافا لما قاله غاد المله علي عليه الي تصديق المدعي بعد ما انكر دعواه فهو مولاه لا يكون اقراره نقضا للولا
لان النقص يرفع في العتق بالرقع بعد الثبوت وانكار اصل الشيء لا يكون نقضا فيه واذا ادعي الرجل من
المولي علي عتق ان مولاه اعتنقه والعربي غايب ثم ادعي المدعي فادعي ذلك علي اخر واراد استخلافه الاستخلاف
عند اي حنيفة لوجهين احدهما ان الدعوي علي اخر لم تنقض لانه اقر للاول والثاني ان الدعوي وقع في
الولا وهو لا يجري الاستخلاف في الولا ولو اقر المدعي عليه الثاني للمدعي بما ادعاه لم يكن مولا للمدعي عليه
الثاني عند اي حنيفة وعند ما الامر موقوف ان قدم الغائب وصدق المدعي فيها ادعاه لا يثبت الولا لمن
الثاني وان كذبته يثبت الولا من الثاني والله اعلم **كتاب** **الامان**
هذا الكتاب يشتمل علي ستة وعشرين فصلا الفصل الاول في المناظير بين وانواع انواع في الخلف
باسم الله تعالى في ذلك علي السوا تعارف الناس الخلف به او لم يتعارفوا هو الظاهر من مذهب اصحابنا
رحمهم الله ومن اصحابنا من يقول كل اسم لا يسمي به غير الله تعالى كقوله الله الرحمن فمؤمن وما يسمي بشي
الله تعالى كالحكيم والعالم فان اراد به الميم كان يمينا وان لم يرد به الميم لم يكن يمينا وكان لبشر المرعي
بحة الله يقول اذا قال الرجل ان اراد به اسم الله فهو يمين وان اراد به سورة الرحمن لا يكون يمينا
وهكذا ذكر الفقهاء ابو الليث رحمه الله ولو قال الله يكون يمينا اتفق علي هذا اهل السنة والجماعة الا ان اهل
الفرقة اختلفوا في اعرابه عند حذف القسم الضرب وعند اهل الكوفة اعرابه الخلف ولو قال الله يكون يمينا
ولو قال بالله العظيم كي يوركر من يما است كه افضل كذا او قال لا افضل كذا ان يكون يمينا ويتعلق الفعل
ولا يصير قوله كره يوركر من يما است فاصلا وكذلك اذا قال كي يوركر من سو كره است وسيل مثل السلام
الاورجدي رحمه الله عن قال بالله الكرام كركم قال اختار استادي لا يكون يمينا ولو قال والحق لا افضل
كذا فهو يمين وعن لي نصر انه ان اراد بقوله والحق اسم الله يكون يمينا واذا لم يرد به اسم الله لا يكون يمينا
ولو قال وحق الله لا افضل كذا لم يكن يمينا في قول اي حنيفة ومحمد واحدي الروايتين عن اي يوسف رحمه
الله هكذا ذكر العدوي في شرحه وهو الصحيح ولو قال وحالا افضل كذا لم يرد كره رحمه الله في شي من
الكتب وقد اختلف المشايخ فيه بعضهم قالوا يكون يمينا وبعضهم قالوا لا يكون يمينا كما لو قال وصدق قال
شمس الامة الحلواني واذا قال وحرمة الله لا افضل كذا فهذا نظير قوله وحق الله لا افضل كذا وفي تناوي
النسفي اذا قال بحرمة الله شهد الله ولا اله الا الله ان لا افضل كذا انه لا يكون يمينا ولو قال واسم الله لا
افضل كذا في ذكر شيخ الاسلام رحمه الله في تفصيل قوله والحق انه يكون يمينا ولو قال لسم الله ذكر الصدر
الشهيد في واقعة اختلف المشايخ فيه قال رحمه الله والخيار انه لا يكون يمينا وفي العدوي اذا قال
لسم الله فهو ليس يمين الا ان ينوي وفي المنتقى ابن رستم عن محمد رحمه الله انه يمين مطلقا فبما لم عند الفتوي
ولو قال الطالب العتاق لا افضل كذا فهو يمين وهو متعارف اهل بغداد ولو قال وجه الله فهو يمين وروي
الحسن عن اي حنيفة انها ليست يمين وتاويله انه اذا قصد به الجارحة ولو قال لسم الله يكون يمينا ولو قال
اسم بالله او اقموا اسما بالله او اعزم بالله فهو يمين ولو قال علي يمين الله فهو يمين وفي المنتقى اذا قال
علي يمين لا كفارة لها يريد به الايجاب فليعلم يمين لها كفارة رواه عن اي حنيفة رحمه الله وفيه ابعاض اي
يوسف اذا قال لله علي يمين وهو يريد ان يرجعها علي نفسه ولم يقل ان فعلت فليعلم عليه شي وكذلك اذا قال
الله علي يمين غدا وهو متكل قوله والله ولم يقل شيئا ولو قال لله علي يمين اذا جاء غدا فمما مثل قوله ان فعلت

ولو قال ان فعلت كذا فعلى من ان شأ فلان عدو او هو مثل قوله والله لم يقل شيئا ولو قال الله علي بين اذما
عدو فعل ذلك الفعل وشأ فلان لزمه كذا قال ولو قال ان كذا فلان فليكن من الامكان ما شأ فلان وكل فلان وشأ
الرجل ان يلزمه من الامكان ثلاثة او اقل او اكثر لم يلزمه ذلك ولو قال علي بين ان شئت لزمه هذا امثل
قوله علي بين ان كذا فلان وكذا اذا قال علي عند الله او مشيئة او ذمته فهو بين وان قال الله بدمي ما داي
كه ارحم من بركة ساري رحمي حرم فقد قيل انه يكون بينا اذ انوي اليه والاصح انه بين بدون النية
فان قوله بدمي وعهد كودم سواء ذلك بين هذا كذلك وذكر شمس الالية الحلواني في شرحه اوردني غير
رواية الاصول اذا قال علي بين مخلوقه وتفسيره سوكت حورده كمن كان كرم فهو بين قال رحمه الله واذا
قال سوكت حورده لا يكون بينا ولو قال في حورده او قال في حوري يكون بينا وقيل سوكت حورده بين ايضا
مذكور في فتاوي التفتي وكذلك اذا قال سوكت حورده امر ان كان صادقا كان بينا وان كان كاذبا
فلا شيء عليه وفي التوافقات في باب السنن اذا قال سوكت حورده مخرجا ان فعلت كذا فهو بين خلاف قوله
سوكت حورده بطلاق حيث لا يكون بينا ولو قال بدمي سوكت است كرم من ان كان كرم فهو بين وهو معنى
قوله علي بين وما يتصل بهذه المسائل وان لم يكن من هذا الجنس ولو قال سوكت بطلاق است كمن
سراب حورده فسر بطلت امراته وان لم يكن حلف ولكن قال قلت ارفع لعمريهم لاصدق فتقار اذا قال
سواسوكت حورده است كمن سرب حورده وسرب بطلت امراته ذكره في فتاوي التفتي رحمه الله ولم يشترط
نية المرأة والشيخ الامام الاجل ظهير الدين المرغيناني كان يشترط النية لوقوع الطلاق لا يصح في تناوي
الاصول اذا قال امراته لا يخرج من المذار غير اذ في ثاني قد حلفت بالطلاق فحلفت بغير اذ لا تطلق
وروي محمد رحمه الله اذا قال آليت لا فعل كذا فهو بين ولو قال لا اله الا الله اذ فعل كذا او سبحان
الله اذ فعل كذا فليس بين الا ان ينويه والله اعلم **نوع آخر** قال شيخ عرق رحمه الله اذا
حلف بصفة من صفات الملائكة فهو بين وان حلف بصفة من صفات الفعل فليس بين وجعلوا الغامضين
صفات الذاتية وبين صفات الفعل علامة فقالوا كل صفة يومض الله به وبصفاته هي من صفات الفعل
كالرضا والغضب والرحمة والسمخ وهذه الصفات ما يوصف الله به وبصفاته هي الاله تعالى برحم المؤمنين
ولا يرحم الكفار ويرمي عن المتقين ويغضب على المنافقين وكل صفة يوصف بها الله تعالى ولا يوصف بصفاتها
هي من صفات الذات كالعزة والعلو والقياس ان يكون قوله وحكم الله يكون بينا الا انما تركنا
القياس فيه وتلقاها به لا يكون بينا ومشاخ ورا الهو رحمه الله قالوا ان حلف بصفة تعارف الناس الحلف
بما هو بين واذا حلف بصفة لم يتعارف الناس الحلف بها لا يكون بينا اذ عرفنا هذه الجملة والله اعلم
حينما لي بخرج المسئلة اذا قال رحمه الله لا افعل كذا لا يكون بينا وكذا اذا قال وعقبت الله او قال
وعذاب الله او قال وسخط الله او قال ورضاء الله او قال ونؤاب الله لا يكون بينا ولو قال وقدرة
الله يكون بينا ولو قال وسلطان الله ذكر في القدر ان الله ان اراد به القدرة كان بينا ولو قال وقدرة
الله يكون بينا وان اراد به القدرة لا يكون بينا **نوع آخر** اذا قال وبين الله لا افعل كذا فهذا ليس
بين وكذلك اذا قال وطاعة الله او قال وشرايحه وعدوه او قال وعبادته او قال باسائه او قال
بالصناد المردة او قال بالصلاة او قال بالصيام او قال بالزكاة او قال بالصدقة او قال بشهوة من الزمان
فليس ذلك بين وعلى هذا اجنس هذه المسائل **نوع آخر** اذا قال دخول الدار علي حرام كان بينا
لان حرم الحلال على نفسه وتحريم الحلال بين عندنا وفي البيوت اذا قال هذا الرغيف حرام علي كان بينا
وكذا اذا قال بالغارسية حرام است بانوحي لمن كان بينا وروي الحسن ابن زياد عن ابي حنيفة رحمه الله
اذا قال كلام فلان وفلان علي حرام فكل احد ما بحث ولو قال هذا الحرام حرام علي ثم شتمها اختلف ابو حنيفة

داوود يوسف رحمه الله فيما بينهما قال احدهما هو ليس بين ولا يلزمه الكفارة وقال الاخر هو بين ويلزمه
الكفارة قال الصدوق والشهد رحمه الله في واقفاته المختار للفتوي انه ان اراد به التحريم جبا الكفارة
وان اراد به الاجتنان لم يكن له نية لا يلزمه الكفارة واذا كان في بين درام فقال هذه الدراهم حرام علي
ينظر ان اشترى بها شيئا بحث في بينه وان وهبها او تصدق بها لا بحث في بينه لان تحريم الحلال وان كان
بين الا ان لا يبراد بعد التحريم تحريم الهبة والصدقة وانما يبراد به تحريم المستري كمن قال كل حل علي
حرام لا يبراد به تحريم كل حلال ولا يصح في بينه في كل حلال وانما يصح في الطعام والشراب خاصة حتى لو
اكل طعام او شرب شرابا بحث في بينه وان وطئ امرأة او جارية او لبس ثوبا او ركب دابة لا بحث في
بينه كذا هذا وعن ابي يوسف في هذه المسئلة انه اذا التفتها بوجه من الوجوه بان اشترى شيئا وهو
او تصدق بها او اعطاها في اجرة بيت او ما اسببه ذلك فعليه كفارة بين ورواه بشر ابن الوليد قال
والخرج منه ان ينجي رجل من اهله فتتبعه او في البقاي لو حرم طعاما او حرمه فهو بين علي ما بينا وله المعتاد
الا في المأكول واللباس والملبوس الا ان يعي غيره قال وكذا لك سائر النصفان في الاستيفاء ولا يصح
استيفاء الطعام بالاكل ولو قال لا يجلي لي ان افعل كذا فان نوي تحريمه عليه فهو بين وفيه ايضا اذا قال
المحتر بخرام فهو ليس بين الا ان يقول حرام علي ان كلفته وعلي قياس مسئلة المحرم ان يكون فيه
خلاف بين ابي حنيفة وابي يوسف وعلي ما اخذاه الصدوق الشهيد في مسئلة المحرم ان تكون مسئلة
المحرم كذلك وفي البقاي ايضا اذا قال ان اكلت هذا الطعام فهو علي حرام فهو ليس بين حتى لو اكله
لا يلزمه الكفارة ولو قال والله لا اكل هذا الطعام فان اكلته فهو حرام فاكل منه لزمته الكفارة وفي
المنقي اذا قال كل طعام اكله في منزلك فهو علي حرام ففي القياس لا بحث اذا اكله وهكذا روي ابن سماعة
عن ابي يوسف وفي الاستحسان بحث ويكون هذا على معاني كلام القياس والناس يربون بعد ان
اكله حرام وفي الجبل اذا اكلت عندك طعاما ابداه فهو علي حرام فاكل لم تبحث ولو قال هذا الثوب علي حرام
ان لبسته فلبسته فلم يتزعم حنت في بينه امرأة قالت لو وجها است على حرام او قالت حرمته علي فبقي هذا
بين حتى لو طاعة في الجاه يلزمها الكفارة وكذلك لو اكرهها علي الجاه يلزمها خلاف ما اذا حلف لا
يدخل اذ فلان وفي المستقي اذا قال حرام علي قتل فلان ان قتلته فقتله ولم يكن له نية حلف كان بينا
نوع آخر اذا قال هو يهودي او نصراني او مجوسي ان فعل كذا او قال هو يهودي من الله او قال
هو يهودي من الاسلام ان فعل كذا فهو بين عندنا حتى لو فعل ذلك الفعل يلزمه الكفارة وهل يصح كفا
اختلف المشايخ فيه قال شمس الالية السرخسي رحمه الله والمختار للفتوي ان كان عده انه يكرهني ابي هذا
الشرط ومع هذا ان يكرهه كذا الرضا ولكن وكفارة ان يقول لا اله الا الله محمد رسول الله وان
كان عده انه اذا اني بالمشروط لا يصير كافرا لا يكرهه وهذا اذا حلف بهذا الشرط على امر في الماضي بان
قال هو يهودي او نصراني او مجوسي ان كان فعل كذا امس وهو يعلم انه قد كان فعل لا شك انه لا يلزمه الكفارة
عدها لا يما بين غوس وهل يصير كافرا اختلف المشايخ فيه بعضهم قالوا يصير كافرا قال شمس الالية
السرخسي المختار للفتوي انه ان كان عده ان هذا امين ولا يكرهني حلف به لا يكرهه وان كان ان يكرهني حلف
بغيره لرضاه بالكره وانما اذا قال يعلم الله انه قد فعل هذا هو يعلم انه قد فعل هذا هو يعلم انه لم
يفعل ولم قال يعلم الله انه يفعل كذا وقد علم انه فعل اختلف المشايخ فيه قال عامتهم علي انه يصير كافرا ولو
قال هذا اياكل المسئلة ان افضل كذا الا يكون بينا وكذلك اذا قال هو يستحل الميتة او يستحل الخمر او الخنزير
ان فعل كذا الا يكون بينا والحاصل ان كل شيء هو حرام حرمه مودة بحيث لا يسطر حرمته حال من الاصول ولكن
واشبهه فاستحلاله محلفا بالشرط يكون بينا وكل شيء هو حرام حرمته حال كالميتة والخنزير

ذلك فاستقلالة معلقا بالشرط لا يكون يميناً ولو قال ان فعل كذا فاستهد و اعلى بالضم انية فهو يمين وذكره الغيبة
ابو الليث رحمه الله في فتاويه وفي مجموع النوازل اذا قال اناس من المجوس ان فعل كذا ولو قال اره رار
موج و برساموم ان فعل كذا لا يميناً ولو قال الكرم ان رن راخوامم ورا موع حواسه و جهود حواسه و صل
سار كست ثم تزوجها لا يمينه في فتاوي النسبي ولو قال لهج معان معي كرده اند و جهودان جهودي كرده
اندر كردن من كه اين كاد كرده ام و قد كان فعل ذلك لا يمينه في و اذا قال هرجه سلماي كرده ام و كان
داوم ان فعل كذا لا يكون شيئا و اذا قال مسلماني كرده ام ان كرفلان كان كم فعد اليه يمين الا اذا عني
ان ماصام و صلي لم يكن حثا ان فعل كذا الحثيئ يكون يميناً فلي هذا التماس اذا قال بالعارضة ما اذا قال
الله تعالى كذب ان دخلت الدار كان يميناً في آخر الباب الاول من ايمان الوائعات اذا قال بالعارضة
هو امره في كي ارصد اي لغاي داره يومه و ان فعل كذا فعد اليه يمين في ايمان النوازل **نوع آخر** اذا
قال ان فعل كذا فابري من الله تعالى فهو يمين ولو قال ان فعل كذا فابري من الله و رسوله فهو يمين
واحدة ولو قال فابري من الله و بري من رسوله ففعل لزمت كثراتان هكذا ذكر في فتاوي ابي الليث
رحمة الله و في فتاوي اهل سمرقند اذا قال ان فعل كذا فابري من الله و رسوله و الله و رسوله
بريان منه فعليه اربع كثرات قيل ما ذكر في فتاوي اهل سمرقند ليس بصحيح و اما الصحيح ما ذكره في فتاوي
ابي الليث رحمه الله و لو قال فابري من الله ان كنت فعلت كذا امس و قد كان فعل و هو يعلم اختلف للشيخ
فيه و المختار للفتوي ما ذكرنا في قوله هو يمين ان كنت فعلت كذا ان كان في رجه ان مثل هذا الخلف
كذلك و لو قال ان فعل كذا فابري من القرآن فهو يمين و لو قال ان فعل كذا فابري من المصحف
فهذا ليس يمين بخلاف ما اذا قال فابري مما في المصحف حيث يكون يميناً و لو قال ان فعل كذا فابري
من كل اية في المصحف فهو يمين واحدة في الحيثون وكذلك اذا قال ان سجد و سجدت آت قران سراج و
يمين واحدة و لو قال ان فعل كذا فابري من الكتب الاربعة فهو يمين واحدة و كذلك اذا قال ان فعل
كذا فابري من القرآن و الزبور و الانجيل فثمة كثرات و واحدة و لو قال فابري من القرآن و
من الزورة و بري من الانجيل فهي اربعة ايمان و لو قال ان كنت فعلت كذا امس فابري من القرآن و قد
كان فعل و علم فالجواب المختار فيه كالجواب فيما اذا قال فابري من الله و لو رجع كتاب الفتا و دفتر الصا
فيه مكتوب بسم الله الرحمن الرحيم و قال فابري فابري ان فعل كذا فابري اذا قال ان حادي برامه
وان لا اله الا الله برامه و ان شهد الله برامه ان فعل كذا ففعل فعليه كثرات اذا قال ان فعلت
كذا فابري من صوم رمضان او من الصلوة برامه و مكلو الغرض فهو يمين و لو قال فابري من هذه
يوم يمين من شهر رمضان ان فعلت كذا ان نوي القراة من فرضها يكون يميناً و لو قال فابري من الايمان
ان فعلت كذا ان نوي البراة عن اخوها لا يكون يميناً و ان لم يكن له نية لا يكون يميناً في الحكم لكان التمسك
وفي الاحتياط كذا و لو قال ان فعلت كذا فابري من حبي التي تحت او من صلاتي التي صليت فعد الا يكون
يميناً بخلاف ما اذا قال ان فعلت كذا فابري من القرآن الذي فعلت حيث يكون يميناً و لو قال ان
فعلت كذا فابري من القبلة و ذكر في الفتاوي لابي الليث رحمه الله انه يكون يميناً و ذكر في فتاوي اهل
سمرقند انه ليس يمين و الصحيح انه يمين و البراة عن الاسلام يمين و ذكره في الفتاوي الصغرى المرتبة و اما
الي آخر الباب الثاني و العشرين من ايمان الجامع و لو قال فابري من المعلقة ان فعلت كذا فعد اليه
يمين و لو قال عاني المعلقة فعد قتل انه ليس يمين و قيل انه يمين و لو قال ان فعلت كذا فابري من
الشقاعة و ذكر في مجموع النوازل انه يمين و قيل انه ليس يمين و هو الصحيح و في فتاوي ما و الله اذا قال
ان فعلت كذا فلا اله الا في السما قال ابو الاسد و عبد الله لكرمي يميناً رحمه الله يميناً و لا يكون **نوع آخر**

ذكر عن ابراهيم الخفي رحمه الله انه قال اليه علي بنية الخالف ان كان مظلوماً و ان كان ظالماً فلي عليه المخرج
و به اخذ احتجاً بمثال الاول اذا اكره الرجل علي بيع عين في يديه خلف المكروه بالله انه دفع الي هذا الي
لان يمين به بايعه حتى يقع عند المكروه ان ما في يده ملك غيره فلا يكرهه علي بيعه و يكون كما نوي و لا يكون
ما خلف يمين غموس لاحقيقة و لا معني اما حقيقة فلا نوي ما يحمله لفظه فيجعل ما نوي كالصريح و لو
صرح بما نوي كان صادقا فكذا اذا اصر ذلك بقلبه و اما معني فلا نوي بين الغموس ما يقطع بها حق امري سلم
و لم يوجد ذلك هنا لان الخالف لم يقطع حق غيره ايماناً مع الظلم عن نفسه مثال الثاني ان ادعي عيني في
يدي رجل اني اشتريت منك هذا العين بكذا و انكر الذي في يديه الشري و اراد المدعي ان يخلص المدعي
عليه بالله ما وجب عليك تسليم هذا العين الي هذا المدعي فيخلص المدعي عليه علي هذا الوجه و يعني التسليم
الي هذا المدعي بالهبة و الصدقة لا بالبيع و هذا و ان كان صادقا فما خلف و لم يكن فيها خلف يمين غموس
فهو يمين غموس معني لانه قطع بهذا اليه حق امري سلم فلا يعتبر بنية لهذا كان المعني في ذلك ان المدعي
عليه اذا كان ظالماً فاليمين مشروعة حتى المدعي ليعني المدعي عليه عن اليه فيحصل المدعي الي حقه و احلف
كاذباً بذلك بسبب اليه الكاذبة كما اهلك حقه فيكون اهلكا ما رآ اهلكا كاللصا من فاما يحصل هذا
المعني اذا اعتبر بنية المستخلف اما اذا لم يكن المدعي عليه ظالماً فاليمين مشروعة حتى المدعي عليه حتى
منازعة المدعي معه من غير حجة فتعتبر بنية الخالف في ذلك و لهذا يعتبر في اليه علم الخالف علي ما قال عليه
السلام من خلف علي يمين لا يسبني بالبر و الاثم فيها علي عليه يعني اذا حلف و عنته ان الامر كما حلف عليه
ثم تبين خلافه لم يكن اثماني يمينه و يعتبر فيه ما عنته صاحب الحق قال الشيخ الامام الزاهد شيخ الاسلام
المعروف بخا هر راده و هذا الذي ذكرنا في اليه بالله فاما اذا استخلف بالطلاق او العتاق و هو
ظالم او مظلوم فنوي خلاف الظاهر بان نوي الطلاق عن الوثاق او نوي العتاق عن عمل كذا او نوي
الاختيار فيه كاذباً بانة بعيدة فيها يمينه و بين ربه حتى لا يقع الطلاق و لا العتاق فيها يمينه و بين ربه
لانه نوي ما يحمله لفظه و الله تعالى مطلع عليه الا انه ان كان مظلوماً لا ياتم اثم الغموس لانه ما قطع بهذا
اليه حق امري سلم و اذا كان ظالماً ياتم اثم الغموس و ان كان ما نوي صادقا حقيقة لان هذا اليه
غموس معني لانه قطع بها حق امري سلم قال القدر و رحمه الله في كتابه ما نقل عن ابراهيم ان اليه عليه
المستخلف ان كان الخالف ظالماً فهو صحيح في الاستخلاف علي الماضي لان الواجب باليمين كان بالاثم في
كان ظالماً فهو اثم في يمينه و ان نوي ما يحمله لفظه لانه يوصل بهذا اليه الي ظلم غيره هذا المعني الثاني
في اليه علي امري المستقبل فيعتبر فيه بنية الخالف علي كل حال رجل قال لا حرة و الله لا ابي اليه في ذلك
فقال رجل اخر الخالف لا ابي اليه في ايضاً قال نعم فيصيرها لثاني حق الثاني يتزله نعم حتى لو ذهب
اليه في اية الاول او اليه في اية الثاني حث في يمينه في مجموع النوازل و الله اعلم **نوع آخر**
في تكرار ما يكون يميناً و احدا او يمينين قال محمد رحمه الله في الجامع اذا قال الرجل و الله و الرحمن
لا فعل كذا انا يمينين حتى اذا حث بان فعل ذلك الفعل كان عليه كثراتان في ظاهر الرواية و روي
الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله انه يمينين واحدة فالصل في حث هه المسائل ان الخالف بالله تعالى
اذا ذكر يمينين و بين عليه الخالف فان كان الاسم الثاني يصلح تعنا للاسم الاول و لم يذكر بينهما حرف العطف
كنا يميناً واحدة بالعتاق الروايات كلها في قوله و الله الرحمن لا فعل كذا الان الثاني لما صلح تعنا
للاول لا بد و ان يجعل تعنا كما في قوله مررت بالزيد الصالح كان الصالح تعنا للزيد فقلنا و الفت مع
المنفوت شي واحد و ان كان الاسم الثاني يصلح تعنا للاسم الاول و قد ذكر بينهما حرف العطف كانا
يمينين في ظاهر الرواية و روي الحسن عن ابي حنيفة انه يمينين واحدة يمينه في قوله و الله و الرحمن

لا فعل كذا وجه هذه الروايات ان هذا الواو يجوز ان تكون واو العطف فيكون الخبر المدكور للاسم الثاني
 خبر الاول فيكون يمينين على هذا الاعتبار ويجوز ان تكون واو القسم ما يمينه اية وحرف العطف ما يمينه
 مع على هذا التقدير يصير فادكا القسم بالاسم الاول مستديا القسم باسم الثاني كانه قال والله وسكت ثم قال
 والرحمن لا فعل كذا فيكون يميناً واحدة وقع المشك في ثبوت ما زاد على اليمين الواحدة فلا تثبت الزيادة بال
 وجه ظاهر الرواية ان هذا الواو اذا احتل ان يكون واو العطف واحتمل ان يكون واو القسم حمل على واو
 العطف عندنا لاطلاق الواو احتياج اليه للعطف والعطف بدونه لا يصح غير محتاج اليه لان القسم بدون الواو
 صحيح فكان جملة ما احتاج اليه اولى وان اقبلنا واو العطف صناد الخبر المدكور للاسم الثاني مدكور للاسم الاول
 وكما يمينين فهذا اذا كان الاسم الثاني يصلح لغا الاول فاما اذا كان الاسم الثاني لا يصلح لغا الاول
 وذكر بينهما حرف العطف كما في قوله والله والله لا فعل كذا كما يمينين في ظاهر الرواية وروي ابن سنان
 عن محمد بن ابي يمين واحدة وهكذا روي عن ابي يوسف في المستقني والصحيح ما ذكر في ظاهر الرواية كما قلنا
 في قوله والله والرحمن وان لم يذكر بينهما حرف العطف كان يميناً واحدة باتفاق الروايات هكذا ذكر شيخ
 الاسلام وجه الله في شرح الجامع بيانه في قوله والله والله ويكون ذكر الاسم الثاني على سبيل التكرار والاعمال
 للاول وفي المستقني ان اقاله والله والله لا فعل كذا اقال محمد وجه الله وذلك ثلاثة ايمان في القياس
 بمنزلة قوله والله والرحمن والرحيم لا فعل كذا وفي الاستحسان يكون يميناً واحدة قال علي بن ابي طالب
 كلام الناس ومعنى هذا الكلام لان الناس في عرفهم وعادتهم مدون ذلك يميناً واحدة الا انهم يكررون
 ذلك للتأكيد وذكر محمد في الجامع لبيان ان الخالف باسمين اسم الله تعالى اذا ذكر اسمين ولم يذكر
 بينهما حرف العطف والثاني يصلح لغا الاول انتهى يمين واحدة فقال الا ترى ان الثاني يستلزم المدعي
 عليه بالله الذي لا اله الا هو الطالب الغالب الذي يعلم من السر ما يعلم من العلانية ما لم يعلم كذا
 وكان يميناً واحدة ان ليس للقاضي ان يستلزم المدعي عليه في حضرة واحدة اكثر من يمين واحدة ثم
 اختلف المشايخ ان القاضي لا يمين بذكر هذه الروايات في اليمين بعضهم قالوا لا يكون ذلك الباعث في
 المنع من اليمين الواحدة وبعضهم قالوا لا تنفع الامن عن الحرث فانه لو اقتص على قوله بالله والله وكل
 من الخالف ان يذكر الله ممدوداً بالخفض فيريد اللام من اللام او يذكره مستقراً يقول بغير من اللام
 فذكر هذه الروايات يميناً واحدة والتخريف وفيه ايضا اذا قال والله لا فعل كذا انها يمينان وكذا
 اذا قال والله لا فعل كذا انها يمينان وكذا ذلك هو يهودي او نصراني ان فعل كذا او هو نصراني ان فعل
 كذا انها يمينان او قال هو يهودي او نصراني ان فعل كذا فهو يمين واحد وفي القدر روي عن ابي يوسف
 عن ابي حنيفة رحمه الله فبين حلف في سعة واحد قال عليه لكل يمين كفارة والمجلس المجلس
 وان عني بالثانية الاولى لم يستفهم ذلك في اليمين الواحدة بالله لان في وجوب الكفارة في اليمين بالله
 يذكروا الاسم الثاني غير الاول في الذكر وليس هو باخبار عن الاول قال وان كان حلف اوعمة
 فهذا استقيم لان الصيغة صيغة اخبار فيستقيم اراد به الاخبار عن الاول وفي الايمان الاصل في باب
 من الايمان اذا حلف الرجل على امر لا يفعله ثم حلف في ذلك المجلس او في مجلس اخر لا يفعله ابدأ ان
 نوي بالثانية يميناً سبداً ونوي بالتقليط والتشد يد على نفسه او لم يؤسسيا كما نسا يمينين حتى اذا حلف
 كان عليه كفارة يمينين وان نوي بالثانية الاولى كان عليه كفارة يمين واحدة وفي البياضي عن سالم
 اذا قال انا اعتقد ان النار على نفسي كما تعتقد النصارى وانا بري مما اتى به جبريل عليه السلام انما يمينان
 والله اعلم **الفصل الثاني** في انواع اليمين يجب ان اليمين نوعان يمين بالله ويمين
 بغير الله واليمين بالله نوعان ايضاً نوع في الاثبات ونوع في النفي وكل نوع من ذلك على وجهين مطلق

وموتة اما المطلق في الاثبات بان قال مثلاً والله لا اكل هذا الطعام والله لا شرب هذا الشراب ولم يقل
 اليوم وما استشهد بالبر فيه انما يكون بتحصيل الاكل او الشرب في العرف وفوات البر بهلاك الخالف والمخوف
 عليه حتى ان في هذه المسئلة اذا اهلك الطعام بان اضرقت او اكله غيره او ما استشهد بذلك او مات الخالف
 بين الحنث ويلزمه الكفارة لان شرط الحنث وجوب اليمين باقية لان شرط الحنث في هذه المسئلة فوات
 الاكل او الشرب غير معتد بالوقت لانه لم يذكر ليمينه وقتاً الا ترى انه لو اهلك الطعام من ساعة حنث في
 يمينه وهذا بهلاك الطعام او المأفاته الاكل والشرب واليمين قايمة لا ينال من قبل ذلك وكذا بهلاك
 الخالف فوات الاكل واليمين قايمة لان الاكل ينفوت اذا وقع الناس عن فعله في اخر جزء من اجزاء حياته
 واليمين قايمة القول بالحنث وانجاب الكفارة واما اذا وقت لذلك وقتاً بان قال مثلاً والله لا اكل هذا
 الطعام اليوم والله لا شرب هذا الشراب اليوم فالبر فيه انما يكون بتحصيل الاكل او الشرب في اليوم وفوات
 البر يعني اليوم مع بقا الطعام او الشراب وبقا الخلف ولا ينفوت البر بموت الخالف قبل معنى اليوم حتى لا
 حنث في يمينه بالاتفاق وهل ينفوت البر بهلاك الطعام او الشراب قبل معنى اليوم اجمعوا على انه
 لا ينفوت قبل معنى اليوم حتى لا يلزمه الكفارة قبل معنى اليوم واختلفوا فيها اذا مضى اليوم قال ابو يوسف
 ينفوت البر ونجب الكفارة وقال ابو حنيفة ومحمد لا ينفوت ولا تجب الكفارة وعلى هذا الاختلاف اذا قال
 والله لا قضين حق فلان عدا انقضاه اليوم او ابراه اليوم ثم جأ العدة ومعنى فالمسئلة على هذا الاختلاف
 وعلى هذا الاختلاف اذا حلف لعقصة حق فلان يوم الجمعة او قال ان لم ادفع اليك حنك يوم الجمعة
 نكذ ايمان فلان قبل يوم الجمعة فطلب اليمين عند ابي حنيفة ومحمد وحاصل الخلاف ارجح الى جرح ان
 بهلاك الخلف عليه قبل معنى اليوم او بهلاك الخالف قبل معنى اليوم هل تحل اليمين عند ابي حنيفة ومحمد
 تحل لان بهلاك ينفوت محل اليمين وهو خبر محتمل للصدق والكذب محل اليمين عند ما حنث محتمل للصدق
 والكذب الا ترى ان عند ما لا يعتد اليمين استداً اذا لم يكن الخبر محتملاً للصدق والكذب حتى ان حلف
 وقال لا شرب الماء الذي في الكور ولا تأخيه لا تنفع اليمين وانما قلنا ان بهلاك الخالف او الخلف
 عليه ينفوت الخبر الذي هو محتمل للصدق لان تحقيق الصدق فيها خبر بعد هلاكها كما لا يقصور وادنا الخلف
 اليمين بهلاك احد شرط الحنث وهو عدم الاكل وحيد واليمين بخلة فلا يتبع الحنث وعند ابي يوسف بهلاك
 لا محل اليمين لان بهلاكها قبل معنى اليوم لا ينفوت محل اليمين عنده لان محل اليمين عنده خبر في المستقبل
 دكونه محتملاً للصدق فصل في الباب الا ترى ان كون الخبر في المستقبل محتملاً للصدق ليس بشرط لانعتاد اليمين
 استداً حتى ان في مسئلة الكور تنفع اليمين عنده فلو ان كون الخبر محتملاً للصدق لا يكون شرطاً لبقاء اليمين
 ويوجد شرط الحنث واليمين باقية فيقع الحنث فيقول الكلام الى الاستدوار وجه قول ابي يوسف ان الله
 على تحقيق الصدق ليست بشرط لانعتاد اليمين استداً لا بمسئلة نفس السبا وغو بل الجرد هباً فان من حلف
 وقال والله لا سمن السما والله لا حولن الجرد هباً فانه تنفع يمينه وكذلك اذا حلف ليقبل فلانا وفلان
 ميت وهو يعلم فانه تنفع يمينه وان كان عاجز عن تحقيق الصدق وان لم يكن العدة ردة على تحقيق الصدق
 فيها خبر شرط لانعتاد اليمين لا يكون الخبر محتملاً للصدق شرطاً ايضاً لان المقصود من كون الخبر محتملاً
 للصدق تحقيق الصدق فيها خبر لان العبرة بنوع وهو المعقود من اليمين و ابو حنيفة ومحمد قال لا يمين
 في الاصل شرعت لاجاب الصدق في الخبر فيكون محله خبر محتمل للصدق لان محل الصدق ما يقصور فيه حكم
 العقد لمحل البيع فان محل البيع ما يقصور فيه حكم البيع وهو عين هو مال لان البيع شرع لاجاب المال فكذا
 اليمين شرعت لتحقيق الصدق فيما أخبر وتحقق الصدق فيما أخبر انما يكون في خبر محتمل للصدق والصدق
 انما يتحقق فيها خبر بالاكل والشرب والاكل والشرب لا يتحقق في المأكول والمشروب بعد وفاء فالفعل

بدون محله لا يقصور والصدق انما يقصور بقصور الفعل ولما اذا حلف ليقطن فلانا وفلان سنة فلنا ذكر
بمجرد مسئلة القتل في الاصل على التخصيص وقال اذا كان الحالف يعلم بموته وقت الحلف تحت بالاجماع واذا
كان لا يعلم بموته فعلى قول ابي حنيفة ومحمد لا تتعد بموته وعلى قول ابي يوسف يتعد وفي مسئلة الكور لم
يفصل بينهما اذا علم الحالف وقت الحالف انه ليس في الكور وما بينهما اذا لم يعلم من مشايخنا من قال مسئلة الكور
على هذا التخصيص ايضا لان المعنى لا يوجب الفصل ومنهم من فرق بينهما والطلاق محمد في مسئلة الكور يدل
على الفرق الفرق وهو ان في الفعل شين ازالة الروح والبصع والجرح فمضى لم يعلم الحالف بموت فلان فقد عتق
بمينه على امرين على الجرح وارهق الروح التام وقت الحلف وهو ميت مستحيل الكون فلم يتعد بموته واذا
علم بموته فقد عتق بمينه على ما يتاخر فيه وهو الجرح فان جرحه فقد برئ بمينه وما لا فلا في مسئلة الكور
عتق بمينه على ايجاد الشرب في الماء المثار اليه وايجاد الشرب في الماء المثار اليه بدون الماء مستحيل الكون
فقد عتق بمينه على ما هو مستحيل الكون فلا يتعد فلهذا افترقا وذكر في طلاق المستحي مسئلة القتل على خلاف
ما ذكر في الاصل فقال اذا قال الرجل عتقه حران لم يقتل فلانا وفلان سنة فان كان يعلم بموته حين حلف
فهو عتق له بمينه على شرب الماء الذي في هذا الكور ولما فيه فلا يتعد عتق ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله لا
لمحلف على شيء وان كان لا يعلم بموته حين حلف بنوحاشه وقال ابو يوسف تحت في الوجهين ولو قال ان لم اشرب
الماء الذي في هذا الكور عتقه حران وقال امروا طالق فادري الماء او مات الحالف ان لم يوت ذلك وقتا
بان قال الترمذ ان ادين الماء قبل مضي اليوم بالاجماع وهل يلزمه الحنث بعد مضي اليوم على قول ابي حنيفة
ومحمد لا يلزمه الحنث بالاجماع وان لم يكن في الكور ما يتوعد على الخلاق الذي مر واد اقال لا فعل كذا وذكر
لذلك وقتا بان قال شهرا او يوما او ما استبه ذلك او لم يذكره وقتا فله ان يتعد ذلك الفعل متى شأ ولا
يلزمه الفعل من وقت اليقين واذا قال لا افعل فهو من وقت اليقين جيبنا الى النوع الثاني وهو اليقين بغير
الله تعالى فنقول هذا النوع ينقسم قسمين قسم في بيان صفة وشيئة وشروط صحة فتقول اليقين بغير الله
تعالى ذكر شرط وجز الحلف به عادة لان اليقين بغير الله تعالى انما يعرف بالجزا اذا كان الجزا اما لا يجلت به
لم يكن التعليق مبينا وتعلق الجزا بالشرط على الحقيقة لا تزي انه لو علق بالشرط الا ان ادركه او لا
استبه ذلك لا يكون ذلك مبينا على الحقيقة وطريقه ما قلنا والشرط يصح في الملك وفي غير الملك والجزا لا
يصح الا في الملك او اثره او مضافا الى الملك والى سببه ولو قال لها انت طالق ان ولم يذكر بعد فلا لم
يتركه هذه المسئلة في الكتب الظاهرة وفي النوادر المسئلة معدومة كونه على الخلاق على قول محمد بن
الطلاق الخال وعلى قول ابي يوسف لا يقع والله اعلم **فصل آخر** في بيان شروط الشرط يجب ان يعلم
ان شروط السوطان واذا اذ اما ممتي وسما ومن وما وكل وكما هذا هو المذكور في كتب عامة المشايخ
وذكر التدوير ان شروط الايات سنة ان واذا اذ اما ممتي وسما وكل وكما قال والاصل ان شرط
محض وما سواها فميتة بمعنى الوقت قال وهذه الحروف تتعلق بالافعال المستعجلة دون الماضي وخلفها
دون الايام واستوي ان دخل على فعله او فعل غيره واما النظمه كما بان قال امروا طالق ثلاثا في ابي كركه
فقد ذكرنا هذه المسئلة في كتاب الطلاق وذكرنا انهم ان تغاروا التعليق بهذا ونصح الشرط وذكرنا ان
يقع الطلاق الخال وغيره من المشايخ قالوا لا يصح وهو الاصح فقد روي ابن سماعة عن ابي يوسف انه قال
اذا قال امروا طالق ان دخلت فان لم يكن داخل الدار يطلق وان كان داخل الدار لا يطلق وهذا ما
لو قال انت طالق ان لم ان دخلت الدار عتق فله ادخلت الدار فله ان لم يدخل الدار فله ادخلت
فصل آخر في لفظ التي يقع بها التعليق ما يكون خاصا وما يكون عاما قال اد اطلق امراة
بفعل ان حصل التعليق كله ان واذا اذ اما ممتي وسما فميتة على من واحد حتى لو فعلت ذلك الفعل مرة

وقع الطلاق لو فعلت مرة اخرى ذلك الفعل لا يقع الطلاق وان حصل التعليق بكلمة طلقا فكلما تكرر الفعل
تكرر الطلاق حتى يستوفي طلاق ذلك الذي حلف عليه حتى اذا قال لامراة طلقا فميتة فميتة طالق فميتة
مرة بعد من وقع عليها ثلاث تطلقات لم يبطل اليقين حتى لو تزوجت بزوج اخر وعادت الى الزوج الاول تطلق
ولو قال كل امراة تزوجها فميتة طالق فتزوج نسوة طلقن ولو تزوج امراة واحدة ثم اطلق الامراة
واحدة وقد ذكرنا مسائل كلها وكل التعليق بمما بالعبية والمارسية في كتاب الطلاق ولو قال اي امراة
تزوجها فميتة طالق يقع على امراة واحدة الا ان يزوج العموم هكذا قيل وذكر في المستحي ان كلمة اي شأول
كل امراة وصورة ما ذكر في المستحي اذا قال اي امراة تزوجها فميتة طالق وعمره امراة الحالف امراة طلق في
عمره فان تزوج امراة اخرى بعد ذلك طلقته في ولا يطلق عمره ولا يعود الحنث في عمره مرتين ولو قال هو
كدامون بري كم فميتة يقع على كل امراة مرة واحدة هكذا ذكرنا التعليق في تناويه وذكرنا الصدق والسمعة في
واقعة انه يقع على امراة واحدة وقال هرجون بري كم فميتة طلق فميتة طلق امراة واحدة مرة واحدة
وقيل يقع على كل امراة واذا قال اي امراة زوجت نفسها مني فميتة طلق فميتة طلق امراة واحدة بخلاف قوله
اخراة تزوجها والله اعلم **نوع آخر** في لو لولا اذا جعل شرطا اذا قال لامراة انت طالق ان دخلت
الدار لم تطلق حتى تدخل لان لو لم يشرط فانه يستعمل لامر موقوف فصار معنى الشرط الذي موقوف الثبوت
فيثبته عليه قال محمد رحمه الله اذا قال لامراة انت طالق لولا دخولك الدار فميتة استثنى ولا يقع الطلاق
عليها وكذلك لو قال لولا لم يشرط على والاصل في جنس هذه المسئلة ان لو لا تستعمل في امتناع الشيء بوجود غيره
قال الله تعالى ولو لا رهطك لرجمناك فيصير فميتة بركلامه ان امتناع وقوع الطلاق عليه مكان مبرك على
ولذلك دخولك الدار وتقول محمد في الكتاب استثناءه ان هذا المعنى الاستثناء فانه يقع بثبوت موجب الكلام
كالاستثناء **نوع آخر** في حرج الميا اذا جعل شرطا اذا قال لامراة انت طالق ان خرجت من هذه الدار لا
بالحي او قال لا يبرئني او قال لا يعلي او قال لها انت طالق ان خرجت من هذه الدار بغير اذنني فميتة
لان كلمة الا غير الاستثناء والجواب فيها ان بالاذن مرة لا يبرئ الميا حتى لو اذن لها بالخروج من حرجت
مخرجت بعد ذلك بغير اذنه طلق وانما كان كذلك لان كلمة الاستثناء دخلت على الزوج لا على الجهة الثانية
باليقين لان محل الاستثناء هو متعدد لان الاستثناء موضوع لاستخراج البعض وذلك انما يتحقق بما هو متعدد
اما الجهة الثانية غير متعددة فاذا قال لها ان خرجت فميتة فميتة عن جميع الخرجات واستثنى حرجا موصوفا
باذن فان وجد الخروج باذن كان مستثنا عن اليقين فلا يطلق وان وجد الخروج بغير اذن لم يكن مستثنى
عن اليقين فيطلق وهو نظير ما لو قال لها ان خرجت من هذه الدار الا بالحقة فميتة طلق فميتة طلق فميتة
طلق وطريقه ما قلنا والحيلة للزوج في ذلك ان يقول لها كلما شئت الخروج فقد اذنت لك فان اذن لها
بالخروج في كل مرة لم يرها عن الخروج قال محمد رحمه الله يعمل بيمينه وقال ابو يوسف رحمه الله لا يعمل بيمينه
واجتمعوا على انه لو اذن لها بالخروج مرة ثم ينهاها انه يعمل بيمينه ولو جعل لها انت طالق ان خرجت من هذه
الدار حتى اذن فاذن لها بالخروج بغير اليقين حتى لو خرجت بعد ذلك بغير اذن لا يطلق لان حجة ثمانية وقد
دخلت على ما قبل الثانية فان اليقين يتقبل الثانية بوقت الا تزي ان من قال لامراة انت طالق ان خرج
فلان من هذه الدار حتى الملية او قال لي الملية كانتا ليمين موقفة اذا شئت هذا فنفعل الزوج جيل بيمينه
عادة وهو الاذن فاذا وجد الاذن مرة فقد وجدت العناية فميتة اليقين ولا يطلق بعد ذلك وان خرجت
بغير اذنه فان عني بقوله حتى اذن الا باذن من حيث يمينه فميتة بيمينه وبين الله وفي النص انه يزوج ما حمله كلاما
وفيه تعليل عليه وان عني بقوله الا باذن حتى اذن من حيث يمينه فميتة بيمينه وبين الله تعالى ولا يقع بيمينه في النصا
وذكر المسئلة في الجامع من غير خلاف ذكر التدوير ان علي قول ابي حنيفة واحدي الروايتين عن ابي حنيفة

فالمقول قول الزوج ولو قال امرأة طالق ان خرجت من الدار الا باذن فلان فالت فلان قبل الا ان يطلق
اليمن في قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله خلافا لابي يوسف رحمه الله فالصل عندهما ان اليمن اذا انعقد
على فعل في المستقبل وفات المعقود عليه ان اليمن تنطلي وعند ابي يوسف لا تنطلي وفي المناوي اذا قال ان
خرجت من هذه الدار بعد اني فانت طالق فالت المرأة للزوج تزيدا ان اخرج حتى اصير مطلقة فقال الزوج
لعمركم طلق ان هذا التمسك وليس باذن واذا قال لامرأة كل امرأة تزوجها غير ادراك في
طالق وطلق امرأته بائنا وثلاثا ثم تزوج بعينها فالت ثلاثا ولم تنفك عنه بحال فبأن يكاح امرأته
انما يستبدل ذلك لو كانت المرأة تستبدل ولاية المنع عن المزوج ولا ية الاذن به حكم النكاح ولا يستبدل ذلك
نكاح قيام النكاح وهذا الحرف يقع الفرق بين هذه المسئلة وبينها اذا قال لامرأة ان خرجت من هذه
الدار غير ادراك قال الا باذن في ذلك فالت ذلك بتقدير حال قيام النكاح لان الزوج يستبدل ولاية
المنع عن المزوج والاذن به حكمه وعلى هذا ارب الدين مع المذنب والله اعلم **نوع اخر** في طلق الشرط
لعمركم على بعض حجب ان يعلم بان الحالف اذا ذكر شرطين وذكر بينهما جزاء فترك كل شرط في موضعه واعتبر الشرط
الاول شرطا لانعقاد اليمن والشرط الثاني شرطا لخلال اليمن وزول الجزا لان الشرط الاول اذا
ذكر ليقع الجزا لان الشرط بدون الجزا لا يعتبر لانه لا ينفك واما يصير مقيدا بالجزا او الجزا ما يذكر عقبه حرف
الفا والمذكور عقبه حرف الفاء فمن ثمة وهي الشرط والجزا فيجعل جزا الشرط الاول ان اليمن القائمة
تصلح جزا الشرط واذا صارت جزا الشرط الاول بوقوع وجود اليمن والشرط الثاني فوجود الشرط الاول
فاذا وجد الشرط انعقد اليمن وتعلق الجزا بالشرط الثاني حتى يور بوجوده فهو معنى قولنا ان الشرط
الاول يعتبر شرطا لانعقاد اليمن والشرط الثاني يعتبر شرطا لخلال اليمن وزول الجزا بيان هذا
فما اذا قال كل امرأة تزوجها فاني طالق ان كملت فلانا فتردج امرأة قبل الكلام وامرأة بعد الكلام تطلق
المتروجة قبل الكلام ولا تطلق المتروجة بعد الكلام عند ابي يوسف ومحمد هكذا ذكر المسئلة في الجامع وروي
اصحاب الاتالي عن ابي يوسف انه تطلق المتروجة قبل الكلام بعض مشايخنا قالوا ما ذكر في الاتالي قول
ابي يوسف او لا ما ذكر في الجامع قول ابي يوسف وهذا اذا لم يوقت لذلك وقتا فاما اذا وقت وقتا لذلك
قال كل امرأة تزوجها ابدا او قال الي ثلاثين سنة تطلق المتروجة قبل الكلام والمتروجة بعد الكلام وهذا
اذا قدم ذكر الوقت فاما اذا قدم ذكر الكلام بان قال ان كملت فلانا فكل امرأة تزوجها ابدا او الي ثلاثين
سنة فاني طالق تطلق المتروجة بعد الكلام ولا تطلق المتروجة قبل الكلام واما وقع الفرق بين تقديم الوقت
وتأخيره الا انه اذا قدم ذكر الوقت فقد وقع الطلاق على كل امرأة يتزوجها في ذلك الوقت الا ان يجعل
الكلام شرطا لترك الجزا في حق المتروجة قبل الكلام وشرطا لانعقاد اليمن في حق المتروجة بعد الكلام واذا
قدم ذكر الكلام فقد وقع الكلام على كل امرأة يتزوجها بعد الكلام ابدا او امكن القول بوقوع الطلاق على
كل امرأة يتزوجها بعد الكلام ابدا من غير تعيين ومن غير تعيين ليعتبر الشرط الاول احد شرطا لانعقاد اليمن وتكون
الجزا فاعتبرنا الكلام شرطا لانعقاد اليمن لا غير نصار كانه قال عند الكلام كل امرأة تزوجها فاني طالق
فيقع الطلاق على كل امرأة يتزوجها ثم اذا لم يذكر الوقت حتى لم تطلق المتروجة بعد الكلام لو لم يكن فلانا ثمرة
اخرى هل يطلق ذكر في الجامع انهما لا تطلق وقد رجع بعض مشايخنا ان هذا الجواب بخلاف ما ذكره القدوري
رحمه الله وقد ذكرنا وجه ذلك في كتاب الطلاق ولو قال ان كملت فلانا فكل امرأة تزوجها فاني طالق وفي هذه
الصورة تطلق المتروجة بعد الكلام ولا تطلق المتروجة بعد الكلام هذا كله اذا ذكر الحالف شرطين وذكر
جزا فاما اذا ذكر شرطين لم يذكر بينهما جزا او انا ذكر الجزا عقبهما فان ذكر بين الشرطين حرف العطف يتعلق
الجزا بهما ويصير ان في معنى شرط واحد بيان فيها اذا قال لهما ان دخلت هذه الدار وهذه الدار فانت طالق فاما

لا تطلق ما لم تدخل الدارين وان لم يذكر بينهما حرف العطف يجعل الشرط شرطا لزول الجزا او لخلال اليمن ويجعل
الشرط الثاني شرطا لانعقاد اليمن ببيان في قوله كل امرأة تزوجها ان دخلت الدار فاني طالق فتزوج امرأة
قبل الدخول وامرأة بعد الدخول تطلق المتروجة بعد الدخول ولا تطلق المتروجة قبل الدخول ويصير بتقديم
المسئلة ان دخلت الدار فكل امرأة تزوجها فاني طالق وهو معنى قول محمد في الكتب الشرط اذا تعرض على الشرط
قبل مجازاة الاول ليشي جعل المقدم موقرا والمؤخر مقبلا وان ذكر الشرطين بغير الجزا عليهما ان جمع بينهما
بحرف الجمع يتعلق الجزا بهما ايضا ببيان فيها اذا قال لهما ان دخلت طالق ان دخلت هذه الدار وهذه الدار فانت
لا تطلق ما لم تدخل الدارين وان لم يجمع بينهما بحرف الجمع يجعل الشرط الثاني شرطا لانعقاد اليمن ببيان فيها
اذا قال لا جنبية انت طالق ان تزوجك ان كملت فلانا فكل امرأة تزوجها فاني طالق ولو تزوجها او لا ثم حكم
فلانا لا تطلق هذا اذا لم يذكر كل شرط صريح حرف الشرط واما اذا ذكر كل شرط صريح حرف الشرط فان
ذكر الجزا بينهما بغير كل شرط في موضعه ويعتبر الشرط الاول شرطا لانعقاد اليمن ويعتبر الشرط الثاني شرطا
لاخلال اليمن وزول الجزا ببيان فيها اذا قال لهما ان دخلت هذه الدار فانت طالق ان كملت فلانا او لا
ثم دخلت الدار لا تطلق وان ذكر الجزا او لا ان جمع بين الشرطين بحرف الجمع فانه يصير كل شرط شرطا لزول
الجزا بطل اليمن ببيان فيها ذكر القدوري اذا قال لهما انت طالق ان دخلت هذه الدار وان دخلت هذه
الدار وان دخلت هذه الدار لا حربي فدخلت احدي الدارين طلقت وبطلت اليمن لانه لما اعاد حرف
الشرط لم يكن عطفا على الاول في الشرطية بل كان شرطا على حده وصار جزا الاول مضرا فيه كانه قال انت طالق
ان دخلت هذه الدار انت طالق ان دخلت هذه الدار لا حربي تلك التعليل وهناك يقع الطلاق بدخول
احدي الدارين وتبطل اليمن لان جزا الثاني لم يبق كذا هذا وكذا ذلك الجواب فيها اذا قال انت طالق ان
دخلت هذه الدار وان كملت فلانا واذا لم يجمع بينهما بحرف الجمع يجعل الشرط الاخر مقبلا على الجزا حتى يصير
الجزا بين الشرطين ويصير الشرط الاخر شرطا لانعقاد اليمن ويصير الاول شرطا لخلال اليمن ببيان فيها
ذكر في الجامع اذا قال عدي حرا ان دخلت هذه الدار ان كملت فلانا فدخل الدار او لا ثم حكم فلانا لا ينعقد
ولو لم يكن فلانا او لا ثم دخل الدار عتي لان الشرط الثاني وهو الكلام صار مقبلا على الجزا وما رتبته للمسئلة
ان كملت فلانا فعدي حرا ان دخلت هذه الدار وهناك كان الجواب كافلا بهذا كذلك وان ذكر الجزا اخر ان
جمع بين الشرطين بحرف الجمع في قول محمد رحمه الله يعتبر كلاهما شرطا واحدا ولا يشترط وجودهما لزول الجزا في
قول ابي يوسف رحمه الله يعتبر كل شرط شرطا لزول الجزا ولا يشترط وجودهما لزول الجزا ببيان فيها ذكر
القدوري اذا قال لهما ان دخلت هذه الدار وان دخلت هذه الدار لا حربي فانت طالق فاني طالق
الا بدخول احدي الدارين وابي يوسف يقول لا فرق في الايمان بعد تقديم الجزا وتأخيرها ومحمد فرق بينهما وان
لم يجمع بين الشرطين بحرف الجمع يجعل الشرط الاول موقرا على الجزا حتى يصير الجزا بين الشرطين ويصير الشرط الاول
شرطا لخلال اليمن والشرط الاخر شرطا لانعقاد اليمن ببيان فيها ذكر في الجامع اذا قال ان دخلت الدار
ان كملت فلانا فعدي حرا فدخل الدار او لا ثم حكم فلانا لا ينعقد عدي حرا فدخل الدار عتي عدي حرا
الشرط الاول وهو الدخول صار موقرا على الجزا وما رتبته للمسئلة ان كملت فلانا فعدي حرا ان دخلت الدار
وهناك لا ينعقد العدي حرا بوجوب الكلام قبل الدخول كذا هذا وروي عن محمد في غير رواية الاصول انه رجع عن
التقديم والتأخير في الشرط المعترض على الشرط بل قد ركب شرطي في موضعه واضر حرف العطف حتى صار تقدم
هذه المسئلة فيها اذا قدم الجزا ان دخلت الدار وان كملت فلانا وصار تقدم المسئلة فيها اذا قال اخر الجزا
عدي حرا ان دخلت الدار وان كملت فلانا وصار تقدم المسئلة في قوله كل امرأة تزوجها ان دخلت
الدار فاني طالق فانت طالق المتروجة قبل الدخول ولا تطلق المتروجة بعد الدخول وروي ابن سماعة عن ابي

أبوي فكذا إذا نوي بعد نوي علي ما نوي وسعناه ان صرتي سدا ولم اصرك بعد ذلك فكذا ان هذا علي ما نوي
ويكون علي الفور والحاصل ان هذه الكلمة وهي قد نفع علي الابد وذلك نحو قوله ان المني يوم انزل ان
ردي ولم اذكر بعد علي الابد وقد نفع علي الفور والمعتبر في جملة علي احد ما معاني كلام الناس وكذلك
الكلمة قد نفع علي قبل وقد نفع علي بعد والمعتبر في جملة علي احد ما معاني كلام الناس او يوجد مطلق لم يبدل
به وما كان تشيها نحو قوله ان كلمتك لم تكلمي بعد علي قبل وبعد فان نوي شيئا من ذلك فهو علي ما نوي في
ما فعلنا في بيته ولو قال ان كلمتي ولم احك فهو علي المستقبل والفور اما علي المستقبل فلان الجواب لا يصح
بقدر السؤال واما علي الفور باعتبار العادة وعن محمد رحمه الله فيمن قال كل جاربة اشترتها ولا يطها
في حرة هذا علي الوطى ساعة لتستري ولو قال فان لم اطهاها بعد علي ما بينه وبين الموت وسبق ذهابها
برتي بيته لان الشرط لا يتقضي التخييل وعن ابي يوسف فيمن قال ان تاتيني اصرك فكذا اني وقال اني
ما صرت برتي بيته الا ان ياتي ان يصير به ساعة ما ياتي وكذلك اذا لم ياتي ساعة ما صرت به وانما في
وقت اخر لانه ليس في لفظه ما ينهي عن التخييل فلا يعمل علي الفور الا بدلالة وعن محمد فيمن قال ان اشتر اليوم
عبدا فاعقته اقول كذا فاستري عبدا او رهنه ثم استري الاخر واعتقه قال اليعني علي العبد الاول
وحث في بيته لان نفع بكلامه استري اليوم عبدا واعتقه فان لم اعتقه فكذا اذا استري عبدا
العتق عليه اليعني لانه لا مزاح له ولا يدخل غيره تحت اليعني وعن محمد رحمه الله فيمن قال ليعني ان يعتق
اليك فلم تاتي فكذا اقبعت اليه فانه لم يثبت اليه فلم يات تحت في بيته وروي المعلي عن ابي يوسف اذا
قال ليعني اذ اقبلت كذا فلم اقبل كذا فامرانة طالق فلم يفعل ما قال علي اثر المحلوق عليه طلقت امراته
وان قال ان فعلت كذا فمهد علي الابد وقال ابو يوسف فاستراوه هو علي الفور وعن ابي يوسف فيمن
قال اذا احدث فلانا لاصريه ما يسطو فاحذره وضربه سوط او سوطين قال هو علي الابد وذكر ابن
ساعة في نوادره عن محمد اذا قال الرجل لغيره ان رايته فلانا فلم ارك به فكذا اخره الخالف حاشا الساعة
لانه لا يستطيع ان ياتي به ولو قال ان رايته فلانا فلم ارك به فكذا اخره اول ما راه مع هذا الرجل الذي
قال له فلم ارك به لم تحت في قول ابي حنيفة ومحمد لانه ليس هنا موضع اعلام وفي قياس قول ابي يوسف
رحمة الله تحت وهو نظير ما قال ان لم اشرب الماء الذي في هذا الكوز عدا فاقبض الماء قبل ان يذهب
نفخ لنا وجه الفرق بين المسلمين في قول ابي حنيفة رحمه الله وروي ابراهيم عن محمد في رجل خرج
الي الصيد فلقى رجلا فقال له اخرج معي الي الصيد فقال نعم اذهب معي الي الهبة فاصنعه وانك فاقبض
له اطلق بالطلاق فخلت بالطلاق لا ياتي به ولم يبق اليوم فانه بعد ما رجع عن الصيد قال هو حلت
قال وفي المستقي اذا قال الرجل لغيره ادخل هذه الدار اليوم فقال ان دخلت اليوم فكذا هو علي تلك
الدار دون غيره وكذا ان قال له كلم هذا الرجل اليوم فقال ان كلمته فهو علي كلام ذلك الرجل
ولما لغيره تروج فلانه فقال ان تروجت ابدانك فمتزوج غير فلانة تحت في بيته وعلي قياس مسألة
التزوج ينبغي ان يقال في مسألة المدخول والطلاق لو كانت قال ادخل هذه الدار ولم يبق اليوم او
قال كلم فلانا ولم يبق اليوم ان يمينه يقع علي تلك الدار وغيرها وعلي ذلك الرجل وغيره **نوع اخر**
بيان كلمة اذا الاصل ان كلمة اذا دخلت بين اسمين واسمي في اباحة كان بمنزلة الواو وكان له عموم وذلك
اذا دخلت بين اسمين او اسامي في التزيم او في النفي كان معني الواو وكان له عموم واذا دخلت هذه الكلمة
بين اسمين وبين اسامي في الاحجاب المبتدأ لا يكون معني الواو وكان الثابت احد الاسمين وكذلك اذا دخلت
بين اسمين او بين اسامي في الاخبار من يجوز عليه الشك اما اذا دخلت في اباحة قال الله تعالى ولا يدين
زعمين الا بقرائن او بايمان او باي قولين كلمة لوني هذه الآية دخلت بين اسامي في اباحة لان قوله

الا بقرائن استثنان التزيم والاستثنان التزيم اباحة وكانت معني الواو حثي الواو حثي العموم فانه يجوز
ايضا الرتبة الناطقة لجمع المذكورين في الآية كان الله تعالى ولا يدين زعمين الناطقة الا بقرائن او
ايمانين او بايمانين وايا بقرائن فتقول الرجل كل هذا السن او هذا العسل ويكون او معني الواو حثي
العموم كانه قال قال السن او هذا العسل وتكون معني الواو اما في التزيم قال الله تعالى قل لا احبها
او حثي الي محرما علي طاعم يطعمه الا ان يكون مية او دما مسنونا او لحم حتر يطعمه او في هذه الآية دخلت بين
اسامي في التزيم لان قوله الا ان يكون مية استثنان اباحة الثانية لقوله تعالى قل لا احبها او حثي
الي محرما والاستثنان اباحة تزيم وكان معني الواو حثي افادت تزيم جميع هذه الاشياء المذكورة في
الآية واما في المستقي قال الله تعالى ولا تلعن منهم ائمة او كنورا طمة او في هذه الآية دخلت بين الاسمين
النفي وهو الامم والكنور جميعا واما اذا دخلت هذه الكلمة بين اسامي في الاحجاب قال الله تعالى في كتاب
اطعام عشرة سكاكين من وسط ما تطعمون اهليكم وكسوتهم او حثي برتبة كلمة او في هذه الآية دخلت
بين اسامي في الاحجاب وكان المراد احد الانواع الثلاثة المذكورة في هذه الآية واما اذا دخلت هذه
الكلمة بين اسامي في الاخبار فتقول الرجل رايته زيدا او حمرا وبنهم منه الاخبار عن ورثة احد ما ولا يدين
منه ورثتها والفتة في ذلك ان كلمة او في حقيقة اللغة الحفوص فانه يذكر هذه الكلمة لبيان ان الثابت
احد ما الا انه ترك هذه الحقيقة في اباحة لعرف الاستعمال كما في قوله كل السن او العسل وفي التزيم
والنفي لعرف الاستعمال اما الاستعمال فانه اذا قال لا كلم فلانا او فلانا كان بمنزلة قوله لا كلم فلانا
ولا فلانا حثي تحت في بيته اذ لكل واحد منهما واما الضرورة فلان المقصود من التزيم النفي وهو
ان لا يوجد التزيم والادبي لا يصير متغيا لا ينبغي لكل كقول الرجل رايته زيدا رجلا لا ينبغي روية الواو
الا بقرائن روية الكل هذه الضرورة والعرف معدومان في الاحجاب والاختلاف فيقبل بينهما المحبة
وهو الحفوص **نوع اخر** مسائل هذا النوع ينبغي علي اصل ان المعروف من كل وجه لا يدخل تحت اسم
النكرة وهو قوله احد ما استتمه والمعروف من كل وجه يدخل تحت النكرة والمعروف من كل وجه
بما لا يشار له غيره في ذلك كالمشار اليه والمصاف بالكتابة بالمشار اليه نحو قوله هذه الدار وهذا
العبد لا يدخل تحت قوله هذه الدار وهذا العبد غير المشار اليه نحو قوله داري وعدي دار فلان
وعبد فلان فاما المعروف بالاسم نحو قولنا محمد بن عبد الله والمصاف الي الاسم نحو قولنا دار محمد بن عبد
الله يدخل تحت اسم النكرة لانه معروف من وجه لان التعريف بالاسم والامانة الي الاسم لا ينطع الشركة
من كل وجه لان المسمى محمد بن عبد الله كثير ولهذا حسن الاستنباط فيقال من محمد بن عبد الله يحتاج الي
زيادة تعريف فيتي فيه نوع شكير ان متادف تعريفان وجه بالاسم ومن حيث ان الاسمي في الاصل تحت
التعريف من حيث انه معرفة ان كان يخرج عن اسمين النكرة من حيث انه يكره لا يخرج ولا يخرج ما يشك
والاحتمال بيان هذا الاصل في مسائل ذكرها محمد رحمه الله في الجامع اذا قال الرجل ان دخل داري هذه
احد فامرانة طالق فدخلها الخالف بنفسه تطلق امراته اذا لم يكن له نية وقت اليعني لان شرط وقوع
الطلاق دخول شخص منكرو الخالف متا من كل وجه باضافة الدار اليه بالكتابة وان نوي الخالف
نفسه تحت لانه نوي ما يحمله لفظه لان احد اسم الشخص من بني آدم يكره فاذ نوي نفسه فقد نوي شخصا
من بني آدم معرفة فقد وجه بعض معاني الحقيقة فكان نوايا المجاز من كلام وفيه تغليب عليه لانه تحت
يدخله بارادة وتحت يدخله غيره بالظاهر في النقصا قال رجل اسم محمد بن عبد الله وله غلام قال له
كلم غلام محمد بن عبد الله هذا احد فامرانة طالق استار الخالف الي الغلام لا الي نفسه ثم ان الخالف كلمة
بنفسه او كلم غيره تطلق امراته وانما وقع الطلاق بكلام الخالف وان متا الخالف مع فبالاسم لانه

عليها قال شمس الآية السرخسي وهذا القول حسن عني كذلك اذا قالت انك تزوجني ان تزوج علي فقال
الزوج كل امرأة تزوجها في طالق فطلق المحاطة ولو قيل لرجل لك امرأة غير هذه المرأة فقال كل امرأة
لي في طالق لا تطلق هذه هكذا ذكر في فتاوي وجه الله فرق بين هذا وبينها اذا قالت المرأة لزوجها انك
تزوجت علي امرأة فقال كل امرأة لي في طالق حيث تطلق المحاطة والفرق ان كلام الزوج في المسئلة
يتعلق بسؤال المرأة وانما يدخل تحت كلام الزوج ما يجوز ان يكون ذلك في سؤال المرأة والمذكور في قول
المرأة انك تزوجت علي امرأة والمرأة اسم للمرأة يتناولها كما يتناول غيرها فجاء ان يدخل في تحت قول الزوج
اما المذكور في المسئلة الاولى في سؤال المرأة غير هذه وقوله غير هذه المرأة لا يحتل هذه المرأة فلا يدخل
تحت قول الزوج قال لامرأة كل امرأة تزوجها باسمه في طالق تطلق هذه المرأة ثم تزوجها لا تطلق وان
تزوجها باسمه **نوع آخر** اذا قال لامرأة طالق ان اكل كذا وشرب كذا او كل فلانا وشرب فلانا او قال ان
اكل كذا وشرب كذا فلانا وامرأة طالق ما لم يجمع هذه الامور لا يقع الطلاق الا ان يبي شيئا آخر هكذا
حكى عن النخعي ابي القاسم الصنادري رحمه الله وان كور حرق السوط فقال ان اكل وان شرب وان كل فلانا وان
قدم الجرافاي في وجه من هذه الاستيا يقع الطلاق ورتب اليه وان اخر الجزا يقع الطلاق ما لم يوجد انور
كلها وهذا يجب ان يكون قول مجرد عنه الله فاما علي قول ابي يوسف رحمه الله او وجد واحد من هذه الاشياء
يبي الطلاق ورتب اليه في الخلاف علي هذا المذكور في قوله ان دخلت الدار وان دخلت هذه الدار الاخرى
طلاق سو كذا خوردي يومين فلان ان رسام وسنه به حتم فدخل الارض ولم يلقظظ النطن طلقت لان كل
واحد منهما متى سبي علي حده فصار كل واحد منهما شرطاً علي حده واذا حلفت بطلاق امرأة ان لا يذوق طعاما
ولا شربا فذوق احد منهما طلقت امرأة وكذلك اذا حلفت ان لا ياكل كذا او لا يشرب كذا فاكل احداهما وكذلك ان
لا يكل فلانا ولا شربا فاكل احداهما لا تحت هكذا ذكر محمد في ايمان الاصل وعن النخعي ابي القاسم الصنادري
عن اعتبار المرفق وفي المرفق يراد به ثوبي كل واحد منهما وكان الشيخ الامام الجليل ابو بكر محمد بن النفل
ينوي الزوج فان لم يكن له ثوبه فالحجاب كما قال في الكتاب اذا قال ان اروي لطلاق الكرسكي خوردي وستامري
كند يوكور ردا وروي عن الشيخ الامام الجليل ابي بكر محمد بن النفل انه قال كل واحد من هذه الاستيا شرط
علي حده وعبره من المشايخ قالوا لكل شرط واحد شرط واحد ولو قال سبكي في محوود ومغامري في كيد
وكور في واردة وكل واحد شرط علي حده فلا خلاف **الفصل الثالث** في اليه اذا جعل لها
اذا جعل الخائف ليمينه غايه وفاتت الغايه بطلت اليه عند ابي حنيفة ومحمد حتى ان من قال لعين والله لا
اكلك حتى ياذن لي فلان قتل الاذن او يري من المال فاليه يمين ساقطة في قولهما خلافا لابي يوسف وعلي
هذا اذا حلفت ليوثين فلانا ما له اليوم فابراه الطالب وعلي هذا يخرج حبس هذه المسائل اذا قال ان
تفعل كذا سادس بخاري فكذا يخرج من غارا ورجع به ففعل ذلك الفعل يجب ان يعلم بان كذا ما زال وما دام
وما كان غايه يمينه اليه بها فاذا حلفت لا يفعل كذا ما دام بخاري فخرج يمينه بالخروج فاذا غاد غاد
واليه يمينه فاذا فعل ذلك الفعل لا تحت في العتدوي وعلي هذا اذا حلفت لا يشرب المنية ما دام
بخاري فخرج ثم غاد لا تحت في يمينه في فتاوي النخعي وعلي هذا اذا حلفت لا يعطى ما دام فلان في هذه
البلدة وفلان امير هذه البلدة فخرج الامير الي بلدة اخرى لامر فاصطاد الخائف قبل رجوعه او بعد رجوعه
لا تحت في يمينه لان باليه يمينه انتهى بخروج الامير في فتاوي ابي الليث رحمه الله وعلي هذا اذا حلفت لا يدخل دار
فلان ما دام فلان فخرج فلان باهله ثم عاد ودخل الحالت لا تحت في يمينه لان اليه انتهت خوردي
العيون وعلي هذا اذا حلفت لا يكل فلانا ما دام في هذه الدار فخرج بمشاعه واثنائه ثم عاد وكلمه لا تحت في
يمينه في العتدوي والعني ما ذكرنا في بعض هذه المسائل ذكر خورجه باهله ومشاعه وفي بعضها ذكر

خروجه ولم يذكر اخراج اهله ومشاعه او عياله او نص في فتاوي ابي الليث في مسئلة اخرى ان اخراج اهله
ومشاعه شرط فانه قال لا خوراه الله لا اكلك ما دمت في هذه الدار فهو علي ما كان ساكنا فيها ولا يسقط يمينه
الاقتال سطل السكيني لان قوله ما دمت في هذه الدار عبارة عن قوله ما سكنت فاما يمينه اليه بطلان
السكيني وذلك بانقاله باهله ومشاعه واثنائه علي ما ياتي في بيانه في فصل السكيني ان شاء الله تعالى يوقض
النخعي في فتاوي ان نكل اهله ومشاعه ليس بشرط وخروج المحلوي بنفسه يمينه لانها اليه فانه قال في
مسئلة الشرب حتى لو خرج من غارا بنفسه لا غير ثم عاد وشرب لا تحت الا اذا اعني بقوله ما دمت بخاري ان
يكون بخارا وطاله وفي العتدوي اذا قال والله لا اكل فلانا ما دام عليه هذا الشوب او ما كان عليه او
ما زال عليه ثم عا لم يلبسه لم تحت ولو قال لا اكلك وعلي هذه الشوب فتزعه ثم لبسه وكلمه حيث لان هذه
الصورة ما جعل اليه من فتاوي بوقت بل قبيده بصفة فبقيا اليه ما بقيت بذلك الصفة وفي فتاوي ابي الليث
اذا قال لا يوبه ان تزوجت ما دمتا حيين وكذا تزوج امرأة في حياتها وحيث لو تزوج امرأة اخرى في حياتها
لا يلزمها الحنث ولو كان قال كل امرأة تزوجها ما دمتا حيين او قال بالنارسية هو في يمينه الحنث بكل
امرأة تزوجها ما دام حيين فان مات احد ما دوي عن محمد انه فسقط اليه حتى لو تزوج امرأة بعد ذلك لا يلزم
حكم الحنث لان شرط الحنث القووج ما دام حيين ولا يفتقر ذلك ليد موت احدهما فسقط اليه ضرورة وفي
النخعي رواية بمجولة اذا قال لا يوبه كل امرأة تزوجها في طالق حتى موتها فان لم تستطع اليه ولو
قال كل امرأة تزوجها في ما دمتا حيين مات احدهما سقط اليه حتى لو تزوج امرأة بعد ذلك لا يلزم منه
الحنث وفي فتاوي ابي الليث اذا قال لامرأة والله لا اكلك ما دام باواك حيين فكلها بعد ما مات احدهما
لا تحت لان اليه قد سقط بموت احدهما في هذه الموضع ان اكلت لا ياكل هذا الطعام ما دام في ملكه
فلان يباع فلان ليعينه ثم اكل الحالت المات لا تحت لان اليه قد انتهى بيع المبيع وان اقال لعين ان لم
اخبر فلانا ما صنعت حتى يضر بك فبيدي حرا وقال فامرا في طالق فاحتر فلان ما صنعت فلم يضر به حتى مات لا
يحت في يمينه الاصل ان كلمة حتى في كلام العرب بمعنى الغايه قال الله تعالى حتى يتبين لكم الخيط الابيض
من الخيط الاسود وبجي معنى لام السبب قال الله تعالى وان احسن المستركين استخاراك فاجره حتى يبيع
كلام الله المعني يبيع كلام الله وبجي معنى العطف ثباته جاني القوم حتى يذبا اي وزيدا معهم غير ان في اصل
للغايه ففعل علي الغايه ما امكن وشرط امكان جعلها علي الغايه ان يكون ما دخلت عليه كلمة حتى فاللغايه
وان يكون ما دخلت عليه كلمة حتى متصوفا وموثر اني انها المحلوف عليه وفي تركه فان تعدد جعلها علي الغايه
محتل ان لام السبب وشرط امكان جعلها علي لام السبب ان يكون العتد معتقودا في فعلين احدهما من جهة والاخر
من جهة غير ليصلح احدهما جزا للاخر فان تعدد جعلها علي لام السبب عمل علي العطف ومن حكم الغايه ان يشترط
وجودها للبرهان اقلع عن الفعل قبل الغايه تحت في يمينه ومن حكم لام السبب ان يشترط وجودها ما يصلح
سببا لوجود السبب ومن حكم العطف ان يشترط وجودها ما للبرهان اثبت هذا اجيبنا الي تخرج المسئلة فتقول
شرط البر في هذه المسئلة الاختيار مطلقا لا اختيار يميني الضرب لان الاخبار مما لا يمينه ولهذا الاضرب لدمية
ولا يقال اخبرته يوما او شهرا او ما اشبه ذلك فلا يمكن جعل كلمة حتى علي الغايه فيجعل علي لام السبب وامكن ذلك
لان الاخبار يصلح سببا للضرب لانه لا اخبار ما صنع اعزاه علي الضرب فكل عليه كانه قاله ان لم اخبر فلانا ما
صنعت لضربك وهذه او قوله ان لم يضر بك سوا ان اذا اخبر ففقد سبب ضربه فيمينه وهو نظير ما
لو حلف ليهن فلان ثوبا حتى يلبسه ودابة حتى يركبها فذهب بر في يمينه ليهن فلان او لم يلبسه ركبها او
لم يركبها وكذلك لو حلف ليهن فلان عليه كذا امين يدي الغايه حتى يقي عليه فيشهد به عليه ولم يقض الغايه
به بر في يمينه ولو قال ان لم اضر بك حتى يضر بي فكذا قصر به الخالف بر في يمينه منزه المحلوف عليه ولم يضر

لان الصرب وان كان يمتد حتى يصرب له مدق الا ان صرب المحلوف عليه الخالف بدعوه الي زيادة الصرب لال
 تركه واهما به فلا يصلح غاية اما يصلح جزا فيجل عليه قال ان لم اصربك حتى يدخل الليل او حتى ينتفخ للفلان ار
 حتى تضج او حتى تشكي يدي فاقطع عن الصرب قبل هذه الايجث في يمينه لان هذه الاشيا تصلح غاية للصرب لان
 الانسان ينتفع عن الصرب بهذه الامور فصار شرط البر الصرب الممتد الي هذه الاشيا اذا قطع قبل هذه الاشيا
 لم يوجد شرط البر فينتفع الحث ضرورية وكذلك اذا قال لعزيمه ان لم الازمك حتى يعقبني حتى فتركه قبل ان يعقبه
 حثت لان الملازمة ما عتد وانما عتد وجوده لا اعادة كلمة حتى على الغاية وصار شرط البر لا
 ممتدة الي وقت الاستيقا ولو قال عتده حر ان لم انك اليوم حتى تعدي عتدك او قال ان لم تأتي اليوم حتى
 تعدي عتدي او قال ان لم انك حتى اعديك او قال ان لم تأتي حتى تعديني او قال ان لم انك اليوم حتى
 اصربك كان وجودها شرط البر لانه لا يمكن حمل كلمة حتى على الغاية لان الايمان بما لا يمتد وانه ظاهر ولا
 على لام السبب لان عتد اليقين على فعلين من وجه واحد وفعل الانسان لا يصلح جزا لفعله فحل على القطع
 وصار عتد بيمينه ان لم انك حتى تعدي عتدك ولو نص على هذا كان وجودها شرط البر لانه لو اطلق
 الكلام اطلاقا فقال ان لم انك حتى تعدي عتدك فكذا فانه لم يتعد عتده ثم تعدي عتده في يوم آخر
 من غير ان ياتيه برمي يمينه لانه لما اطلق الكلام اطلاقا كان شرط البر وجوده في الجملة نحو الفصل اعدا
 بالآخر ولم يتصل او انفصل عنه حتى البراد لا فرق بين وجود شرط البر معا وبين وجوده على التقاطع
 هذه الجملة من الزيادة وفي المسقي عن بن ساعدة قال سمعت ابا يوسف رحمه الله يقول في رجل قال لعزيمه
 لا افارقك حتى تعطيني اليوم وبيته ان لا يترك له زوجه حتى يعطينه حتى يعطينه اليوم ولم يبارقه ولم يعطه
 حثه لا يجتث فان فارقه بعد صبي المدح حثت وكذلك اذا قال لا افارقك حتى افرمكي الي السلطان اليوم او
 حتى يخلصك السلطان في تعطيني اليوم ولم يبارقه ولم يفرمه الي السلطان ولم يخلصه السلطان فهو سوا الاجث
 الا يتركه ولو قدم اليوم فقال لا افارقك اليوم حتى تعطيني حتى يعطيني اليوم ولم يبارقه ولم يعطه حثه لا يجتث
 وان فارقه بعد صبي اليوم لا يجتث لانه وقت ذلك اليوم وفي بعض التوارد اذا قال لعزيمه ان لم
 الازمك حتى تعطيني حتى فتركه قبل ان يعقبه حثت في يمينه لان الملازمة فعل مستدام ولهذا
 يصوب لها مدح فقال لادمه شهرا وما دخل عليه كلمة حتى يصلح غاية للملازمة لان الملازمة تنهي عن وجو
 التقاطع غاية فامكن جعله كلمة حتى غاية لنفس الفعل فجعلناه كذلك فصار شرط البر ملازمة مستد الي الاستيقا
 ولم يوجد حتى فارقه قبل الاستيقا فان عني يتوله حتى تعطيني لم تعطيني ومن فيما بينه وبين الله تعالى لان الملازمة
 تفعل سببا للتقاضي فلا بد من التقاضي لانه تخفيف خلاف الظاهر اما اذا قال لعزيمه ان افارقك ان لم يفرمك ان لم يفرمك
 ما عتد من يمينه ان لم يفرمك ان لم يفرمك فترد امة ما عتد من يمينه ان لم يفرمك ان لم يفرمك فترد امة ما عتد من يمينه
 برمي يمينه لان يمينه على الايمان عند الاحمل معاملته يمينه ان لم يفرمك ان لم يفرمك فترد امة ما عتد من يمينه
 بمجرده الله اذا قال والله لا اجمع حتى اعتمر فاحرم بعزمه في حجه ومعني فيها حتى انما لا يجتث في يمينه قال الله اعتمر
 قبل الحج وانما يكون حاجا حين بيت وفيه ايضا اذا حلفت لا يبطي فلا تامله حتى يعقبني عليه قاض تعقبني القاض
 بذلك علي وكيله فترد امة ما عتد من يمينه ان لم يفرمك ان لم يفرمك فترد امة ما عتد من يمينه ان لم يفرمك
 دعا عتدته الي فراشه فاقب عليه فقال ان لم يجتثني الليلة حتى اجامعك مرتين فانت حرة فجات من عتدتها
 فجامعها من لم يزد عليها قال تعقب وروي عيسى بن ابيان عن محمد رحمه الله اذا قال لامرأة ان لم يجتثني الليلة
 حتى اعتشاك فانت طالق فانت من تلك الليلة فلم يجتثها قال لا حثت عليه قال وانما كانت الليلة يمين علي
 اليه فلم يكن علي عتدته لانه اذا امة فترد برمي يمينه فان شاعته بها وان شاعته بها قال القتيبي ابو العباس
 قال ابو يوسف رحمه الله في مسألة الجارية انما يعتق فيجوز ان يكون في المسئلة اختلاف بينهما وحفل ان هناك

مع ذكر الجامع ذكر عدد وليس هناك عدد في المتبقي عن ابي يوسف رحمه الله اذا قال الرجل ان حرت من هذه
 الدار حتى اظم الذي فيه فكذا وليس بها احد فخرج حثت في قول ابي حنيفة رحمه الله وفي قول لا يجتث وهذا
 الجواب يشك في التولين جميعا وفي فتاوي ابي الليث رحمه الله اذا حلفت الرجل لا يكلم فلانا الي الحصاد فحصد
 واحد من اهل بيته انتمت اليه من علي هذا النياس جنس هذه المسائل اذا حلفت لا يكلم فلانا ما يروى بسند
 هذا علي وجهين اما ان يوي حثت في وقوع الثلج او يوي وقت وقوع الثلج في الوجه الاول لا يقع الحث مالم
 يقع الثلج حقيقة علي الارض ولا يشرط الوقوع علي الارض في الملبد الذي الحالت فيه لاني لم اجد احدا حثي لو
 كان الحالت في بلد لا يقع الثلج حقيقة فحقيقة ان يحتاج الي كسه ولا يثبت ما طار في الهوي او ما لا سس لا علي
 راس جابط او حبيب وان يوي وقت وقوع الثلج وهو اول الشهر الذي يقال له بالعدسية اذ اول ان
 لم يكن له سنة لم يذكر هذه الوجه في هذه المسئلة وانما ذكره في مسألة اخرى وقال يمينه علي وقت الوقوع لانه هو
 التراد من اليقين غادة ولا حلفت لا يكلم فلانا الي الموسم قال محمد رحمه الله بكلمه اذا أصبح يوم الحز وقال ابو يوسف
 رحمه الله بكلمه اذا حلفت التمس يوم معرفة وفي فتاوي اهل سموتة اذا قال العتد لم يطالب والله لا يصيب
 دينك الي يوم الخميس فلم يمتعه حتى طلع الخميس من اليوم الخامس لان الغاية في الصورة الاولى يوم الخميس وفي الصورة الثانية
 كالملا لا حثت حتى تقرب الشمس من اليوم الخامس لان الغاية في الصورة الاولى يوم الخميس وفي الصورة الثانية
 ردة بعد ما طلع الخميس من اليوم الخامس وفي الصورة الثانية العتد خمسة ايام ولا يؤخذ الايام الخمسة الا لا
 لغروب الشمس من اليوم الخامس ولو حلفت لا يكلم فلانا الي عشرة ايام يدخل اليوم العاشر في اليقين وفي فتاوي
 ابي الليث اذا قال الرجل ان تزوجه امرأة الي خمس سنين في طالق فتزوج في السنة الخامسة تطلق ان
 السنة الخامسة داخله في اليقين تحت الاجارة السنة الخامسة كذا هيئت في المتراد في مسألة البيع
 بشرط الخيار الي العتد او الي الدليل في حجة ابي يوسف ومحمد رحمه الله ان الدليل والعقد لا يدخلان تحت الخيار
 الا تزي ان من حلفت لا يكلم فلانا الي شهر رمضان لا يدخل شهر رمضان تحت اليقين وكنت في حجة ابي يوسف
 وانما مسألة اليقين فتدروا الحسن ابن زياد عن ابي حنيفة ان شهر رمضان انما يدخل تحت اليقين بحكم العرف
 فان الناس في عرفهم لا يزيدون اذ حال شهر رمضان في اليقين وقت واقعة من هذا الجنس صورتها سوكمد حور
 بالفارسية كتراصف سكي حور داروي بطلاق دراول ماه صفر سكي حور فاعتدنا بها لا تطلق وفي فتاوي
 القاضي رحمه الله اذا قال ان اكلت من خبز والدتي ما لم اتزوج فاطمه فكل امرأة اتزوجها في طالق فاكل ثم
 تزوج فاطمة طلقت لان عتد اكل قبل التزوج يصير طالق فكل امرأة اتزوجها في طالق فاكل ثم تزوج
 فاطمة طلقت كذا هذا والله اعلم **الفصل الرابع** في الشرط الذي يحمل علي معناه دون النظم وما
 لينتبه اليه اللفظ المرأة اذا حلفت الي بيت زوجها وقران الخطب ومساكن الخ فقال الزوج اكرمن ارورده
 بواده محاوره فانت طالق ثلاثا فاكل شيئا من ذلك الخ تطلق المرأة وان لم ياكل دابة او رده ون لم يقبده
 اليه بالنظر والاعتبار العرض والاصل في جنس هذه المسائل اعتبار اللفظ بغير العرض والمقصود والدليل عليه
 ما ذكر في فتاوي القاضي اذا قال لامرأة اكرمي ارس خاه ودا ان برسي يمينه يمينه يمينه يمينه يمينه يمينه
 ذلك سي عليه ماسمي لا تطلق المرأة وكذلك اذا قال لامرأة اكرمي ارس خاه ودا ان برسي يمينه يمينه يمينه يمينه يمينه يمينه
 شيئا بالراح لا يجتث واعتبر اللفظ في هاتين المسائلين لان اعتبار اللفظ يمكن بينهما فان الشرايفلس واحد
 مكن وكذلك اخراج ودا ان برسي مكن وكذلك ذكر في باب الخرج من ايمان الاصل اذا حلفت لا يخرج امرأتين
 باب هذه الدار فخرجت من غير الباب لا حثت وعرض الحالف المنع من الخروج عن الدار وذلك لا ينافي واعتبر
 اللفظ لان اعتبار اللفظ مكن وفيما اذا قال اكرد دابة او رده لا يجوز انما اعتبر اللفظ ولم يثبت اللفظ
 لان اعتبار اللفظ مكن غير لان الخ لا يكون له دابة فاعتبر العرض والمقصود وعرضه المتباعدة في اعتنا به

عن تناول ما ورد به وحلته فليلا كان او كثيرا واذ اقال ان قلت احد ابراهيم علي او قال بصفته ورمي على
فكذا فلفل رجلا بعشرة دراهم عطر بنيه لا بحث ولم يعتبر العرض لان اعتبار اللفظ ممكن وفيها صار اللفظ مجازا
عن غيره لا يعتبر اللفظ حقيقة ويصرف الي المجاز كما في وضع القدم في الدار وكما في وضع اليد على الدول الا
اذ اوجده ليل لا يدل على عدم اذ اذ به المجاز فحينئذ يعتبر الحقيقة الا ان في ما ذكر في طلاق الثناوي اذا
قال الرجل لامرأته ارئت هذا السليم او وضعت وجهك عليه فانت كذا فوضعت وجهك عليه ولم يرفق فانه يقع
الحنث وان صار وضع الرجل على السليم مجازا عن الارثاء عرفنا ولم يصرف الي المجاز لانه دل على فعل على عدم
اذا اذ به المجاز وهو عطف الوضع على الارثاء لان المعطوف غير المعطوف عليه فلو انما لالة المعطوف ان الراجح
لم يرد به المجاز وانما اذ به الحقيقة واذ اقال اكرمهم من بررت امة ما لان كان كيدا او لمعها ونام في
الليل بحيث لم يقع بصره عليها لا تطلق لان اعتبار اللفظ ممكن ههنا وهذا اللفظ لم يصير مجازا عن الموم والم
معها واذ اقال لامرأته ان لم ابعث نفقتك من كرميه الي عشرة ايام فكذا فبعت النفقة قبل مضي عشرة ايام
ولكن من موضع اخر حث في بنيه ولم يعتبر العرض وهو وصول النفقة اليها لانهما اعتبار اللفظ ممكن واذ
قال لامرأته اكره ان يكون زوجي ارم تزاولك فبعت يريده غيره فقد قيل ان كان الرجل من ياتي بالخم
والجنس ينقسم الي بنيه في العادة والغالب لا بحث وان كان من لا يفعل ذلك سيد نفسه اما يفعل بغيره
حنث وقد قيل ان كان عرض الزوج بنفسه لا يمان بالجنس لا بحث وان كان عرضة ان لا يصير البهادر لا بحث
سبل في الدين رجة الله عن تزوج امرأة وحلفت قبل ان يجلبها بالعارة ودية وقال اكره ان يزوجني طالق
فجلبها غيره الي بنيه لغير امره ورصاه قال وان عني حقيقته الحبل بنفسه لا يطلق وان عني الامساك في بنيه
فان احلها في بنيه ولم يخرجها ولم يمنعها تطلق قال في الفتاوى وري اذ حلفت الرجل لغيره من امرأته في بنيه
او بغيره بنيه فهذا على اشتداد الضرب وفيه اعتبار ان يزوج اذ اقال لامرأته ان لم اضربك حتى اتركك
لاجبة ولا مية فهذا على الضرب الرجوع وفي فتاوى اهل سمرقند اذ اقال لامرأته ان لم اضرب اليوم ولا
علي الارض حتى تشق نصفين فانت طالق ثلاثا ففرضه علي الارض فلم يشق طلقت امرأته لان عدم شرا
البر وانه يخالف رواية الفتاوى في قوله حتى يشق فبطلت امرأته لان عدم شرا
يبدو ان يوجه ضربا صحيح وهو فاسد قول ابي حنيفة وفي المستقن اذ اقال لها لا اضربك بالسياط حتى اقتلك
فهذا على الضرب الرجوع ولو قال لا اضربك بالسيف ضربة حتى توفي فهذا على الموت عرف مراده بمراب لسيف
بالضرب ولو حلفت لغير بيه حتى يقتل عليها او يبول او حتى يبول سبكي او يستقيت فهو علي ما قال وعن محمد في قوله
حتى يبول وخذه امة وقت ولو حلفت ليقتلن فلا نال المرأة وقال عبيد ان ابي علي نفسه بالقتل دين في القضا
ولو حلفت انه سمع فلا تطلق امرأته المرأة وقد سمعته طلعتا ثلاثا دين فيما بينه وبين الله تعالى لان
حكم الثلاث وحكم الالف واحد وكذا لو حلفت انه لتي فلا نال المرأة وقد لتي فلا نال اذ اذ كثره القضا
دون العدد ودين حلفت امرأته انها قبلت البارحة من السوء ذكر في مجموع التوارل على المباحة عرفا فان كان
فدسية واصابه اذي كثير بحيث لم يكن الضرب حتى نام على الارض لا بحث في بنيه وعن ابي يوسف فيمن قال اذ
يؤذي علي رجله انه علي الضرب الا ان يؤذي اكثر وعن محمد اذ اقال لا اسرك بعد هذا علي رجله علي الضرب الا
يؤذي اكثر واذ اقال الرجل لا اسرك بعد هذا علي رجله انه علي الضرب الا ان يؤذي اكثر واذ اقال الرجل
سكة اكره ان اسن ان وي سار او كسان في كم فامرأته طالق ثلاثا فسلط علي اهل تلك السكة عد ابراهيم
فقد توفي بنيه علي هذا المعاني كلام الناس واذ اقال لامرأته اكف باي يومه دم من ساعت فانت طالق
ثلاثا فقيل باطن كنهها وقد منها في المكعب تطلق اعتبار اللفظ عند الامكان رجل تشاجر مع اخيه وقال اكره ان
يكون خرايد ركم فامرأته طالق ثلاثا اختلف المشايخ فيه قال بعضهم لا تطلق امرأته ما عاسوا لانه مضمون

يختم شرط الحنث الا بالموت ومنهم من قال تطلق امرأته لان به العزم محقق عادة اذا نوي الهوى والعلم والصق
عليها فمقع بنيه فلا يقع الطلاق ما لم يمت الخائف او الخوف عليها قبل ان ينقل بها ما نوي وبه كان يفتي القدر
الشهيد رحمه الله اذ اقال لامرأته اكره ان يكون زوجي بكم فكذا ففرض بها علي انها حتى خرج الدم بلط بها فان
كان مراده هذا القدر او لم يكن له بية لا بحث لان الظاهر انه لا يزوج هذا الجمال اذ اقال لامرأته اكره ان
يكون زوجي بكم برون امة بر اطلاق وسرا ان يودي جهان سروي سديكده وفسد سروي لم يكد وعني ربيها
كداكر ان حبرها كد طلاق فتقيد قال لامرأته اكره ان يكون زوجي بكم ففرض بها علي انها حتى خرج الدم بلط بها فان
سرا لا احسانا ولا استاة فان الزوج يسأل عن مراده وبينه فان كان مراده ان لم يفعل بها ما ينبغي ان يفعل
مع الناس من ترك الاذي والحنث ان كان مراده ان ليس لها ضرب او لشم جزا علي مشاجرة فاذا لم يفعل
ذلك طلقت امرأته وان لم يكن له بية امرأته باب المساومة المذكورة في الجاسع الصغير وانما ينبغي علي
اصلين احدهما ان العام من لفظ الخائف يجوز تخصيصه بالعرف اما حذر لان التخصيص بنية المنكح وادارته جاز
بالاجماع واذ اجاز التخصيص بزيادة الواحد فلا يجوز بزيادة الجماعة او في امانا الزيادة على لفظة الخائف
بالسري امانا لا يجوز لما ذكرنا ان العرف اذ اذ به الجملة فلو ردنا شرطنا في اليمين ليس ذلك في لفظ الخائف والحنث
لفظه ولا يقتضيه لردنا مينا اخرى بالارادة واليمين لا تعد بحذر الارادة الا ان في اللفظ كان مثلا
عليه اذ العام ما يكون مثله على مساة كثيرة وبالعرف يتبين ان الخائف اذ اذ به المتي فعل الارادة في
تصرع اللفظ علي بعض ما سنا وله اللفظ في اثبات فيهما مثال الاول اذ حلفت لا يشري راسا فتشري راسا
عصفورا ورأس جزاة لا بحث في بنيه وانما بحث اذ اذ به المتي راس الغنم بالاجماع او راس البقرة والابعد
اي حنيفة رجة الله والراس عام وقد خصصناه ببعض الرؤس اما خصصناه به لالة العرف وكذلك اذ
اشري بالث درهم ينصرف الي نقد التلذد والدرهم اسم عام مع هذا اخصصناه بنبذ البلد اما خصصناه بلالة
العرف مثال الثاني اذ اقال العبد لا تكلم اذا دخلت الدار فانت حرا وقال لا حنيفة انما دخلت الدار فانت
حرا وقال لا حنيفة اذ دخلت الدار فانت طالق فانه لا يصح ولا يرد وانه في ملكي في المسئلة الاولى
في كافي في المسئلة الثانية وان كان المتعارف فيما بين الناس ذلك واصل احزان الدرهم والدنانير
جنسان مختلفان في سائر حكم الربا حتى جاز بيع احدهما بالآخر متفاضلا ولو كانا جنسا واحدا جاز بيع
احدهما بالآخر متفاضلا لا يجوز بيع الدرهم بالدرهم متفاضلا ولا يجوز بيع الدنانير بالدنانير متفاضلا
جنس واحد في حق ما عدا حكم الربا استحسانا ولهذا اهل الكتاب احدهما بالآخر في قيم المتعلقات بالار
ان ساقوم المثلث بالدرهم وان ساقومه بالدنانير والمكره علي البيع بالدرهم اذا باع بالدنانير كان
بيعه مع المكره كالوبا فبالدرهم وصاحب الدرهم اذا نظره بالدنانير المدون كان له ان يأخذ حصه ذلك
ان الدرهم والدنانير فيما عدا حكم الربا اعتبر جنسا واحدا فامة المشايخ رحمهم الله ذكرنا هذا الاصل
في هذا الكتاب علي هذا الترتيب وذكر محمد في وكالة الاصل اذ اكل الرجل رجلا بان يشري له جارية بعين
بالف درهم او بائة دينار وقيل الوكيل الوكالة بمن ان الوكيل اشترى لنفسه فان اشترىها بجنس اخر غير
ها امره بان امره بالشرا بالدرهم فاشترىها بالدنانير او علي العكس جاز وشيخ الحارثي للوكيل وان اشترىها
بذلك الجنس وبذلك القدر ولكن مخرج بالشرا لنفسه فان كان الموكل يصير مشقرا لنفسه وان كان بعينه
لا يصير مشقرا لنفسه قد جعل محمد رجة الله الدرهم والدنانير جنسين مختلفين في هذه المسئلة ولم يجعلها
جنسا واحدا لوجعلها جنسا واحدا الوكيل مشقرا للامور فبالدرهم او بائة دينار وقد اشترى الدنانير
او علي العكس ذكر في كتاب الوكالة اما اعتبر جنسين مختلفين فيما ورا حكم الربا ايضا وكذلك في باب الشهادة
اعتبر جنسين مختلفين حتى ان احدا المشاهدين اذ شهد بالدرهم والاخر بالدنانير او شهدا بالدرهم

والمدعي يدعي العنابر او على العكس لا تقبل الشهادة وكذلك في باب اخذ امة اعتبرا جنسين مختلفين حتى ان ساسا
من اخذ اربا بداراهم واخرها من غيره بدنانير او على العكس وقيمة الثاني اكثر من الاول تطبق الزيادة فاذكروا
في الجامع انها جعلت احدا امة او احدا على الربا على الاطلاق غير صحيح وكتبت في مضاربة الجامع في تعليق ان
في باب القسم اعتبرا جنسين مختلفين حتى لا يجمع نصيب احد الشريكين في احد المالين وكتبت في السيرة بان
ان القاضي اذا نظر بدراهم المديون والدين بدنانير او على العكس كان للقاضي ان يصارفة بخمس حتى يصاحبه المال
ويطلي صاحب المال حقه من مئة استخسا ناعدا اي خنيعة راحة الله وان كان هو لا يري بيع مال المديون لان
هذا ان كان بيعا ضرورية فهو ايتامعني وللقاضي ولاية الايتامية الدراهم والدنانير في حق ايتام الحقوق
جعل احدا او احدا في كان للقاضي ان يقيم المثلث ما بينهما وتقوم المثلث مشروعا لا يتاخر حتى اذا جعل
جسما واحدا في ايتام الحقوق كان بيع القاضي احدا ما بالآخر ايتامعني والعبارة للمعني اذا عرفناه ان قال محمد
رحمة الله رجل ساء ورجلا سوب وابي التايغ ان ينقصه من اثني عشر مثقال المشتري عده حراه اشتراه
باثني عشر مثقال اشتراه بعد ذلك بثلاثة عشر مثقال في يمينه وكان ينبغي ان لا يثبت لو جهن احد جان سوب
الحث الشرا باثني عشر والثاني ان شرط الحث سواكل الثوب باثني عشر فاذ اشتري بثلاثة عشر مثقال
اشترى اثني عشر مثقال من الثوب باثني عشر والجواب اما الاستكال الاول فكلنا لا شرط الحث وقد وجد لان
الحالف وان ذكر الشرا فعد اذ اده التزام الثمن عرفا وعادة ان لا يلزم اثني عشر درهما يصيب هذا
الشري حتى ينقصه التايغ لانفس الشرا فعد اذ اده ان اشترى هذا الثوب باثني عشر درهما يحجز اعرن
ان التزمه اثني عشر درهما بسبب هذا الشرا وقد جاز ذلك لان الشرايين عقد التزام اليهين فمن اذا
جعلنا الشرا يحجز اعرن التزام اليهين عرفا وعادة فقد خصصنا منه العقد ونعنا الداخلة اليهين الالتزام
وكون هذا سيات التحصيل فيما يلغظه به الحالف بدلالة العرف وذلك جائز واذ اضر الشرا يحجز اعرن الالتزام
كان صريح فقال ان التزمه اثني عشر درهما بسبب هذا الشري فعدي حر فاذا اشتري الثوب بثلاثة عشر درهما
فقد التزم بسبب شري هذا الثوب اثني عشر درهما وزيادة والزيادة على شرط الحث لا يمنع الحث وقد خرج الجواب
عن قوله بان الشرا بثلاثة عشر غير الشرا باثني عشر لاننا معقلنا اليهين بالشرا انما معقلناه بالالتزام بطريق
التحصيل والتزام الثلاثة عشر التزام اثني عشر وزيادة واما الاشكال الذي قلنا المشتري التزام اثنا
عشر درهما باكل الثوب لا باكثر ابعث الثوب لانه قابل لثلاثة عشر درهما واسم الثوب لا ينطلق على البعض
وانما ينطلق على الكل فيصير كل جزء من اجزاء الثوب والدليل عليه ان التايغ اذا حط عن المشتري نصف الثمن في
الباقى من الثمن مثلا للكل حتى لا يتقيد العقد في شيء من المبيع ولو كان كل جزء من اجزاء الثمن متقابلا لجميع اجزاء
المبيع واذ اثبت ان كل جزء من اجزاء الثمن يتقابل جميع الثوب صار اثني عشر مثقالا جميع الثوب لا يتقابل
بعضه فيحقق شرط الحث بخلاف ما اذا اشتري نصف الثوب باثني عشر لان هناك ما قابل اثني عشر دراهما
جميع انما قابله بالنصف من ثمنه فلا يمكن ان يجعل مئوما اثني عشر مثقالا جميع الثوب اسما هاهنا خلافا
الا ان في حالة الاحتياك جعل بعض الثمن بمقابلة المشتري مع ان نصية العقد المطلق ان يكون كل جزء من
اجزاء اليهين بمقابلة جميع الثوب بطريق الضرورة كيلا يلزم المشتري جميع الثمن باكثر الثوب وهو لم يقض
به اساني غير طالة الاحتياك فلا ضرورة فسبق كل جزء من اجزاء الثمن متقابلا لجميع الثوب وكذلك لو اشتراه
باثني عشر درهما وادبنا را او باحد عشر درهما وثوبا لا يثبت في يمينه وكان ينبغي ان يثبت ان يثبت لان عرض الحالف ان
لا يلزم اثني عشر درهما او ما يبلغ قيمته اثني عشر درهما بسبب شرا هذا الثوب عرفا وعادة لانفس الشري يصيب
ان جعل هذا كالمذكور في يمينه اذ المعروف فيما بين الناس كالمذكور كان قال ان التزمه اثني عشر درهما او
ما يبلغ قيمته اثني عشر درهما بسبب شرا هذا الثوب ما يبلغ قيمته اثني عشر وزيادة فيثبت ان يثبت في يمينه والجواب

انما يثبت في يمينه بسبب هذا الشرا اذ اردنا في يمينه او ما يبلغ قيمته اثني عشر درهما من مال اخر سوى الدرهم
ولو ردنا ذلك لردنا مجرد العرف والصدق لان اسم الدرهم لا يثبت الا بحدوده وكذا ان اثبت الزيادة في
اليهين مجرد العرف والصدق لا يجوز فكان بمنزلة ما لو حلف ان لا يشتري هذا الثوب بدرهم فاشتراه بدرهمين
لا يثبت في يمينه مع ان الدرهم اكثر من الدرهم ومن رغب عن شري شيء بدرهم كان ارجح عنه بما يبلغ قيمته درهما
وزيادة مع هذا لا يثبت واما لا يثبت لانه لو ثبت انما يثبت اذ اردنا في يمينه او ما يبلغ قيمته درهما او زيادة
ولو ردنا ذلك لردنا مجرد العرف وانه لا يجوز ما ذكر في الجواب فيما اذا اشتراه باحد عشر درهما وادبنا را
انه لا يثبت جواب القياس اما على جواب الاحتياط فيثبت ان يثبت في يمينه لان الدرهم والدنانير جعلوا
حصولا احدا استخسا ناعدا وصادرا كالمواضع باثني عشر الاحتياط والقياس قال مشايخنا ذكر القياس والاحتياط
في اخر الباب ذكره فقال لو ان التايغ هو الذي حلف فقال عده حراه ان يبعثه دراهم فباعه باحد عشر
درهما او بعثه دراهم وادبنا را ثوب لا يثبت في يمينه وكان ينبغي ان يثبت لانه جعل شرط الحلف البيع بعشرة
وزيادة والزيادة في شرط الحث لا يمنع تحقق الحث الا في ان في جانب المشتري بثلاثة عشر واثني عشر
وثوبا شري بعشرة فكذا في جانب التايغ يجب ان يكون كذلك والجواب وهو الفرق بين جانب التايغ وجانب
المشتري ان حقيقة البيع والشري للعقد وفي جانب التايغ العبرة للحقيقة وهو المتوقع من جمعة او ليس
في يمينه التزام من جمعة حتى يجعل العقد عبارة عنه وباعتبار الحقيقة البيع باحد عشر عن البيع بعشرة فلم
يكن اثنا عشر والحث اما في جانب المشتري العبرة للالتزام بالحقيقة على ما ذكرنا والمثلث لثلاثة عشر
ملزم لاثني عشر وزيادة وكان ايتامعني بالحث فيثبت الثاني القياس في جانب التايغ الحث لان التايغ با
عشر باع بعشرة كان المشتري بثلاثة عشر مثقالا المشتري باثني عشر الا اننا تركنا القياس في جانب التايغ بحكم العرف
والعادة ويان ذلك ان البيع بعشرة بثمان مئة بعشرة مئة وبيع بعشرة وزيادة وعرض التايغ عرفا
وعادة مع النفس عن البيع بعشرة مئة لان التايغ مستزيد فانه حلف عرفا وعادة ليزيد المشتري على العرف
فخصصنا من يمينه البيع بعشرة وزيادة بحكم العرف وبقي البيع بعشرة مئة وادخلنا اليهين وخصصنا
بجمله المثلث بحكم العرف جاز ما في جانب المشتري لا عرف لان المشتري مسبب فاما يخرج عن يمينه المشتري
ما هو نقص من اثني عشر درهما المشتري باثني عشر مثقالا او باثني عشر مثقالا سمي وادخلنا اليهين فيثبت
المشتري اذا اشتراه باثني عشر مثقالا وادبنا را ثوبا لا يثبت في يمينه لان التايغ باع بعشرة وزيادة حثا اذا
باع بعشرة مئة ولذا قال ولو ان التايغ باع بعشرة دراهم لا يثبت في يمينه لان التايغ انما منع نفسه
عن البيع بعشرة لما فيها من النقصان والنقصان في التسعة اكثر فيجعل هذا كالمصرح به وصادرا كان قال
ان ثبت هذا الثوب بعشرة او تسعة فعدي حر ولو صرح بذلك كان الجواب كافيا فثبتنا كذلك والجواب لو
في يمينه انما يثبت اذ اردنا في يمينه بقلعة فلور وادنا ذلك لردنا مجرد العرف بالمعقولة لان لفظه لا يحتل التسعة
لان لفظه عشرة واسم العشرة لا يحتل ما دونها وقد ذكرنا ان الزيادة مجرد العرف لا يجوز واذ اساءم الرجل
رجلا ببيع دارا والتايغ النوا سله المشتري بخمسة مئة فقال التايغ هو حران حطت عنك من الالف شيئا ثم
قال ثبت ذلك العبد بخمسة مئة فقبل المشتري ولم يقبل حث التايغ وعقن العبد وكان ينبغي ان لا يعقن العبد
لان عقده معلق بالخطا والخطا هو الاستناط والاستناط بيمينه تقدم الوجوب والجواب عن ان التايغ وان ذكر الخط
الا انه لم يرد به الاستناط واما اذ اده التفتيش والخطا كالمثلث على معنى التفتيش فقد ذكر الخطا وادبنا را بعض
ما يثبت عليه الخطا لانه وبيان ذلك ان التايغ ذكر الالف عده ذكر الخطا مع قابلا الالف واللام فانه قال ان
حطت عنك من الالف شيئا والالف للام لتعريف اليهود والالف لليهود هي الالف المذكورة عن المساء
فانصرف الخطا اليه والخطا عن الالف المسيحية وعنه المساء فعد في حر ولو صرح بذلك كان اذ ابا عهده بخمسة مئة

وكان ينبغي ان يثبت في يمينه

بحث في معنى لانه نقص عن الالف المسمى وقت المساومة فقد حقق شرط الحث والعبد في ملكه فيبقى اذا اقل
المشتري العقد بعد ذلك فاما قبله في الحر فلا يصح ولو ان التابع قال نيل المساومة هذا العبد حران حطت
عن مثله شيئا اثم باع العبد بالن وحسن مائة لا يثبت في يمينه لان شرط الحث ههنا الحط عن الثمن والتمن اسم
للوأجب بالعقد ولم يخط شيئا من الواجب بالعقد ههنا خلاف المسئلة الاولى لان شرط الحث ههنا الحط عن الالف
المسمى وقت المساومة اما ههنا بخلافه ولو انه حط عنه من مثله شيئا بعد ذلك اخلت اليمين ولكن لا يثبت للعبد
اما اخلال اليمين فلو جرد شرطه وهو الحط عن الواجب بالعقد وانما عدمه عن العبد فلا يثبت له من ملكه وكان
اخلال اليمين ههنا لا في جزاء اليمين كما يخل في جزاء الحث لا في جزاء الحث لو كان المعلق به عنق عبد اخر او طلاق
امرأة بحيث ذلك وكذلك لو وهب له بعض الثمن في هذه الصورة قبل القبض او بعد القبض بحث في يمينه
لان هبة بعض الحط والتمن سواء اليه اشار محمد رحمه الله في الكتاب حيث قال الحط ان حط او تبت شيئا وهذا
الجواب ظاهر في الهبة قبل القبض لان قبض القبض الثمن قام في ذمة المشتري فبالهبة سقطت بعضه عن ذمة
المشتري كما سقط بالحط وكانت الهبة نظير الحط وفي الهبة بعد القبض مشكل لان الثمن بعد القبض لا يثبت في
ذمة المشتري فلا يصح ان يسلطه الجواب الثمن بعد القبض باق في ذمة المشتري لان ما قبضه التابع من
المشتري ليس عن الثمن لان الثمن دين وهذا عين بل هو مثل الثمن الا ان التابع لا يطالب المشتري به بعد
القبض لانه لا ينفذ لانه وجب للمشتري على التابع مثل ذلك فالبايع لو طالب المشتري كان للمشتري ان يطالب
التابع فلا ينفذ المطالبة فلم يظهر فيما به في حق المطالبة لعدم الغاية فاما اظهره في حق الهبة فيستدرك ظاهر
ولو ابراه عن ثمن الثمن ان كان قبل القبض والحط والابرا سواء ان كان بعد القبض لا يثبت في يمينه
ولا يثبت للعبد بخلاف ما لو وهب او حط بعد القبض والرفق ان الابرا لا يستعمل في الاستقاط بل يستعمل
في الاستيناف لا في ان يثبت في الصكوك قبض فلان البايع الثمن واستوفاه وابراه المشتري ببراءة
قبض واستيناف فلما شرط الحث براءة يثبت للمشتري بسبب الابرا يثبت له بسبب القبض والاستيناف اذا
كان الابرا مستعمل فيها نادا قال بعد القبض ابرائك بحمل انه اراد به البراءة بالاستيناف وبحمل انه اراد به
البراءة بالابرا ونوع الشك في وجو شرط الحث فلا يثبت الحث بالشك بخلاف الحط والهبة فانها لا
يستعملان في البراءة الحاصلة بالقبض وانما يستعملان في البراءة الحاصلة بالاستقاط والابرا الحث في الهبة
والحط بعد القبض كما بحث بهما قبل القبض ولو حط عنه جميع الثمن او وهب منه جميع الثمن لا يثبت ولا يثبت
العبد لان هذا ليس بحط لان الحط ينبغي عن التخصيص لغة ونقصان الشيء بذهاب البعض وبقاء البعض
الي هذا اشار محمد رحمه الله في الكتاب حيث قال في تعليل المسئلة هذه ليس بحط انما الحط ان يذهب
خط بعض الثمن والله اعلم **الفصل الخامس** في الرجل يخلف فيبني التحصيل قال محمد رحمه
الله في الجامع الصغير ان لبيت فاما اني طالق ونوي نوبادون نوب لا تقع نيته في القضاء ولا يباينه بين
الله تعالى وعن ابي يوسف رحمه الله في النواذر انه يقع نيته فيما بينه وبين الله تعالى وهو قوله السأ في
رحمة الله وبه اخذ الخصاف من اصحابنا وعلى هذا اذا قال ان شررت ونوي شرابادون شراب او قال
ان اكلت ونوي طعاما دون طعام لم تقع نيته في القضاء فيما بينه وبين الله تعالى في ظاهر مذهبي اصحابنا
الارواة عن ابي يوسف اخذ بها الخصاف ولو قال ان لبيت نوبادون او قال ان شررت شرابا او اكلت
طعاما ونوي ما بينه او شرابا بينه او طعاما بينه دين فيما بينه وبين الله تعالى لا يخلو وجه رواية
ابي يوسف انه نوي تخصيص ما سبقت نيته لفظه لانه نوي تخصيص الملبوس والمشروب والماكل
والاشياء المذكورة متضمنة لفظه لان ذكر الاكل والشرب والملبس والوجود لهن الافعال الا بالماكل
والمشروب والملبوس ذكر يندك الاستيناف بمعنى قوله نوي تخصيص ما هو مذكور متضمنة لفظه والثابت في

الثابت فصار لوه ثبت ذكر هذه الاشياء فقال ان لبيت نوبادون كذلك نظائره تقع نيته التحصيل في
فيما بينه وبين الله تعالى اذا ثبت ذكرها اقص هذا الطريق قلنا اذا قال ان خرجت فبني حرو ونوي
خروجادون خرجت نيته فيما بينه وبين الله تعالى والظاهر وانما اصحابنا رحمهم الله روايات اختلفوا
ان النية انما تنقل في المذكور والملفوظ لان النية لتعين ما احتمله المتكلم اذا باللفظ وبعد ما تعين بالمعنى
يثبت باللفظ فيمكن ان يكون اللفظ محتملا لما نوي لا يتعين ما نوي بلفظه لو تعين تعين بنيته ونحو ذلك لا يثبت
في اثبات الحكم اذا ثبت هذا فتقول الملبوس والمشروب والماكل غير مذكور لا نفا وهذا ظاهر في
لفظه لان مقتضى اللفظ ما صحه اللفظ بدونه والملفوظ هنا يصح به كونه الاستيناف لان اليمين المتعذر منع
نفل الاكل والشرب والملبس ولا حاجة عند منع نفسه عن هذه الافعال الي وجود هذه الحال واذا انقضى
هذه الاشياء المذكورة اصلا لموصفت بنية التحصيل صحت في غير الملفوظ ولا وجه اليه وليس لسان هذه الاشياء
مشارت مذكورة امتضا ولكن انما اشارت مذكورة بطريق الضرورة من حيث ان هذه الافعال لا بد لها من هذه
الحال الا ان الثابت بالضرورة لا يبعد وموضع الضرورة لضرورة في حق التعميم لان هذه الافعال لا
من التعميم فلم يثبت ذكر هذه الاشياء في حق التعميم فلا تقع نيته التحصيل لان نية التحصيل فيها لا يعمم له
باطلة العبارة الثانية ان نية لو صحت اما ان تقع في الملفوظ وهو قوله ان لبيت او شررت او اكلت او
يثبت مقتضى الملفوظ وهو الملبوس والمشروب والماكل لا وجه الي الاول لانه لو صحت نيته في قوله
ان لبيت اما ان تقع من حيث انه نوي الحفوف عن العوم ولا وجه اليه لان قوله ان لبيت فعل والفعل
لا يعمم له اما العوم للاشياء هكذا احكي عن سيبويه وهذا لان الاسم يستعمل على اعيان كثيرة فيكون لعموم فاعمال
الفعل انما يقع على معنى واحد فلا يكون له عموم ولان الفعل وجوده بالمشاهدة فيثبت بغير المشاهدة
واما ان يصح من حيث انه احد نوع الفعل ولا وجه اليه ايضا لان اللبس غير موصوف لغة رانما المتبوع في
عمل اللبس ولا وجه ان تقع نيته فيما ثبت مقتضى اللفظ وهو الملبوس ويجمع على ما بينا في العبارة الاولى
وبها اذا قال ان لبيت نوبادون شرابا او اكلت طعاما انما صحت نيته فيما بينه وبين الله تعالى لان
الثوب والطعام والمشروب مذكور نفا على سبيل التكرار في موضع الشرط الذي هو موضع النبي والتكرار في
موضع النبي نعم فادوي شيئا دون نفي فتدوي التحصيل من اللفظ العام وادارة الحفوف من اللفظ
العام جاز ولا يخلو خلاف الظاهر ولا حل الجواردين فيما بينه وبين الله تعالى ولكان انه خلاف الظاهر
لا يصدق القاضي ومن هذا الجنس ذكر في الجامع الكبير صورته رجل قال ان اغتسلت الغيلة فبني حرو
ثم قال غنيت به الاغتسال عن حنانية لا يصدق قضاء وديانة وعن ابي يوسف انه يصدق ديانة وانما لا
تصح نيته قضاء وديانة على ظاهر الرواية لانه لو صحت نيته اما ان تقع في الملفوظ وهو قوله ان اغتسلت
ولا وجه اليه لان حيث انه نوي الحفوف عن العوم لان قوله ان اغتسلت فعل والفعل لا يعمم له ولا
من حيث انه نوي احد نوعي الفعل لان الاغتسال غير متبوع لانه عبارة عن امر او نهي اما التمتع في
الاسباب التي يقع بها الاغتسال فاما ان تقع نيته فيما ثبت مقتضى اللفظ وهو الاغتسال ولا وجه اليه لان
الاغتسال هنا انما يثبت ضرورة صحة الفعل لان الفعل لا بد له من المصدر وهو المفعول والثابت
بالضرورة يتقرر بعد الضرورة والضرورة في اثباته في حق صحة الفعل اما الضرورة في حق التعميم
لان الفعل له بدن من التعميم فكان ذكر المصدر مع ما في حق التعميم فلا تقع نيته التحصيل فيه وفي قوله ان
اغتسلت اغتسالا لا يثبت في الاغتسال الذي هو مصدره ولا اغتسال مذكور انما هو المصدر فاقامها
الاسم والاسم لا يعمم فيقع نيته التحصيل فيه وان قال ان خرجت فتدكر هذه المسئلة في الجامع وجعلها
رجعي احد ما ان يقول ان خرجت خروجا والثاني ان خرجت وكل وجه من ذلك على وجه اما ان لم يثبت

وفي هذا الوجه يبين على السور وما دونه في الوجهين لان الخروج ذكره مطلقا غير متبدا لسر ومادونه
وان نوي السور وما دون المستر صدق ديانة ولا يصدق فتناء ذكر الجواب هكذا في الوجهين وهذا
الجواب ظاهر فيها اذا قال ان خرجت خوفا لانه نوي الحضور عن العوم فيها هو ملحوظ به وهو الخروج
فانه قال خوفا لانه نوي الحضور عن العوم فيها هو ملحوظ به وهو الخروج فانه قال خوفا لانه نوي الحضور
مصدر والمصدر مقام الاسم والاسم له عموم ونية الحضور عن العوم فيها هو ملحوظ صحيحة ديانة لاقتضائكم
فيها اذا قال ان خرجت ولم يزل خوفا لان الخروج اذا لم يكن مذكورا فيه خروج دون خروج يكون نية
تخصيص بالليس ملحوظ وذلك لا يصح كما لو قال ان اغتسلت ونوي اغتسالا دون اغتسال حكى عن القاضي
ابي الهيثم عن القضا الثلاثة رحمهم الله انهم كانوا يقولون لا تقع نيته في هذه الصورة ولا يقولون
ما ذكره محمد رحمه الله من الجواب جواب قوله ان خرجت خوفا لا جواب قوله ان خرجت ابينا وهذا القول
ليزق بين قوله ان خرجت وبين قوله ان اغتسلت والفرق ان الخروج في نفسه متبوع لفظة خروج بدو
ليبي سزا وخروج قصير ليس خروجا فتقع نيته في قوله ان خرجت من حيث انه نوي احد نوعي الفعل فاما
الاغتسال في نفسه غير متبوع على ما مر فان نوي الخروج الى مكان ليغيبه بان نوي الخروج الى بغداد
او الى الذي لا تقع نيته في المسئلةين جميعا لاقتضاء ديانة لانه تخصيص المكان لان الخروج والمكان
ليس في لفظه ونية تخصيص ما ليس في لفظه لا يصح لادبانه ولاقتضاء من هذا الجنس اذا قال ان اغتسل
اللبية في هذه الدار فعدي حرو قال غيبته فلا لا تقع نيته لانه نوي تخصيص الفاعل والفاعل ليس
بمذكور ولو قال ان اغتسل في هذه اللبلة في هذه الدار احد وقال غيبته فلا لا تقع نيته فيها بينه
وبين الله تعالى ولان الفاعل مذكور وانه عام فقد نوي تخصيص العام المذكور فتقع نيته في
الاصل اذا حلف لا يسكن دار اللبلة ونوي باجره لم يكن قبل ذلك كلام فسكتها بغير اجراء فانه بحث
ولا تقع نيته لانه نوي تخصيص السكنى والسكنى الذي هو اسم غير مذكور اما المذكور هو الفعل وهو
قوله لا تسكن فلا تقع نيته في الاسم كما لو حلف لا ياكل ثم قال غيبته طعاما ما دون طعام فانه
لا تقع نيته لان الطعام غير مذكور اما المذكور فعل الماكل فرق بين هذا وبينها اذا حلف لا يسكن دارا
استراها فلان ثم قال غيبته دارا استراها لنفسه فانه يكون مصدقا وقد نوي تخصيص الشري
والشري ليس من لفظه لانه ذكر فعل الشرا ولم يذكر الاسم وهنا قال لا تقع نيته في تخصيص في السكنى
لان السكنى غير ملحوظ اما الملحوظ هو الفعل ووجه الفرق بينهما ان نية الشرا ما صحته من حيث انه
نوي تخصيص واما صحته من حيث انه نوي احد نوعي الشرا فان الشرا نوعان ما يوجب الملك وما
يوجب الملك لغيره وما يخلطان حكما فلا بد من ان يكون نوعين وبيان النوع كما يزاد ان لم يذكر اسم ذلك
النوع واما ذكر الفعل لا غير كما لو حلف لا يخرج ولم يزل خوفا ثم قال غيبته الخروج الى السفر او الى
دون السفر فانه يصح وان لم يذكر اسم هذا الفعل واما ذكر الفعل لا غير لانه بيان نوع لا يبين تخصيص
خلاف السكنى لان السكنى كله حبس واحد لان حكم الكل واحد هو كونه نية في الدار اما تختلف الصفة لا
غير فانه يكون باجره بغير اجرو باختلاف الصفة لا بغير البشى نوعا اخر وجبنا اخره التركي مع الهدي
فيكون الجنس واحدا فيكون هذا نية تخصيص لانية الشرا لنفسه من حيث انه بيان نوع لا يبين
تخصيص كان يجب ان يصدق في النقصا كما في الخروج وفي قوله ان است باين قلنا نية الشرا لنفسه بيان
نوع من وجه وتخصيص عام من وجه في حق الحقوق تخصيص عام لان الشرا لنفسه ولبغيره في حق الحقوق
على السور فيكون من هذا الوجه سنيا واحدا له عموم فاذا نوي احدا ما كان تخصيصا ولكن في حق الملك
بيان نوع لانها يخلطان في حق الملك نوي نوا على الشبهين عظمها فنقلنا من حيث انه بيان نوع يصح هذا الينا

فيما بينه وبين الله تعالى وان لم يكن الاسم ملحوظا ومن حيث انه تخصيص لم يصح في الاقنات وغيره على
الشبهين عظمها بخلاف الخروج لانه بيان نوع من كل وجه وبخلاف الطعام لانه تخصيص من كل وجه وان كان
قبل هذه الكلام يدل عليه بان استأجرها منه واستأجرها منه فاني خلقت وهو نوي السكنى بالاجارة
فشكل بالعارية او كان على العكس لا يجتذ عن ابي يوسف فيمن قال لرجل ذابم الله لا اكل هذا الرجل نوي
ما دام ذابم ولم يتكلم بالعتاب كانت نيته با طلة لانه ليس في لفظه وان حلف لا يكلم هذا العتاييم يعني
ذام فاما ذابم فيها بينه وبين الله تعالى لانه خص ما في لفظه وكذلك لو قال والله لا صون فلانا حسيين وهو
نوي سوطا بينه وبين الله تعالى لو قال ان تزوجت فعدي حرو قال غيبته به فلا نية او امرأة من اهل البيت
لا تقع نيته لان المرأة غير مذكورة ولو قال ان تزوجت امرأة وقال غيبته به فلا نية صحته نيته فيما
بينه وبين الله تعالى لان المرأة مذكورة وقد ذكرت في موضع السوط الذي موضع النفي فلا نية
عامة فقد نوي تخصيص المذكور العام فتقع نيته فيما بينه وبين الله تعالى وروي عن محمد رحمه الله فيمن
حلف لا يتزوج امرأة ونوي كونه او بصرية لم تقع نيته وان نوي عريضة او حبسية صحته نيته بحور
تخصيص الجنس ولم يجوز تخصيص الوصف واجر العريضة والمحبسية بحري الجنس ولو قال له الله لا تزوج
امرأة علي وجه الارض بنوي امرأة بغيرها ومن فيما بينه وبين الله تعالى ولو قال لا استري جارية يعني
مولدة او عني معينه او حلف لا يستري عبدا وعني آبا فنيته با طلة لا تخصيص وصف لا تخصيص جنس في
ايمان فتاوي اهل سرقند اذا قال لامرأة ان اعطيت من جطني احد فانت طالق وعني به امها صحته نيته
ديانة لاقتضاء لو قال بالعارسية اكرسي وهي وعني امها خاصة لا تقع نيته اصلا لان ارادة الخاص من
العام بالعريضة لا تقع بالعارسية وفي فتاوي ابي الليث رحمه الله في كتاب الطلاق اذا قال لامرأة ان
كسيرا اذا من دعي ونوي امها خاصة صحته نيته فيما بينه وبين الله تعالى وفي الوجه الثاني ذكره هم
كسرا وانه لفظ عام بالعارسية فاذا نوي الام فقد نوي الخاص من العام ونية الخاص من العام بالعارسية
غير صحيحة والله اعلم **الفصل السادس** في تنبيه اليه المطلقة بالدلالة او ارادة المرأة
الخروج من الدار فقال الزوج ان خرجت فانت طالق فجلست ساعة ثم خرجت لا تطلق وكذلك لو اراد رجل
ان يعير عبده فحلف رجل ان ضربه فبدا على تلك الضربة حتى لو مكث ساعة ثم ضربه لا يجتذ وليست هذا
بين الثور وهذا لان الجرحه التي قصدت الضربة التي قصدي المقصود بالمنع عنها عرفا وعادة ففعل
ذلك بالعرف والعادة واذا دخل الرجل على رجل فقال له فقال تقدمي فقال والله لا اتقدمي فذهب
الي بيته فقدي مع اهله لا يجتذ وكذلك اذا قال الرجل لغيره ط مع فلان فقال والله لا اكل وجه
ذلك انما يمين معتد على عدا معين وهو العدا الذي دعي اليه لان قوله والله لا اتقدمي خرج جوا ابا
لسؤال المخاطب وامكن جعله جوا ابا لانه لم يرد على حرف الجواب فيجعل جوا ابا والجواب يتضمن اخادة ما في
السؤال والسؤال وقع من عدا بعينه بدلالة قوله تقدمي اي من هذا العدا فيجعل ذلك كالصريح به في
السؤال كانه قال تقدمي من هذا العدا اذا ثبت هذا في السؤال وليس كالرابة اليه لان كلا
لخرج جوا ابا حتى يتقدم بل خرج ابدا وهو مطلق عن القيد فينتقل الي كل هذا او بخلاف ما لو قال والله
لا اتقدمي معك لانه زاد على حرف الجواب ومع الزيادة على حرف الجواب لا يمكن ان يجعل جوا ابا فيجعل ابدا
ولا يتقدمه واذا قال لغيره كلم زيدا اليوم في كذا فقال والله لا اكله فمده اختصاصه باليوم لانه خرج جوا ابا
عن الكلام السابق فيضمن اعلاه ذلك وعلى هذا اذا قال اتي اليوم فقال امرأتك ان اناك قال
التدري رحمه الله في الاداخل من السؤال والجواب عنه **الفصل السابع** في العطف
على اليه بعد السكون الخالف اذا الحق باليهن المعقودة بعد سكوته سوطا ان كان الشرط ان لا يلحق بالاخ

وان كان الشرط عليه هل يلحق قال نعم رحمه الله لا يلحق به اخذ الصفة السهمية وذكر العذري رواية ابي
يوسف في شرحه والملف المروي عن ابي يوسف ان التقط الرجل اذا عطف على يمينه بعد سكوت ما وقع
على نفسه لم يصح كاستثنا وان كان فيه تشديد مع بيان الاول ان قال لامرأة ان دخلت هذه الدار
فانت طالق فسكت سكوت فقال وهذه الدار الاخرى لم يدخل الدار الثانية في اليمين وبقي الطلاق معلقا
بمدخل الدار الاولى لانه قصد بهذا اليمين فان بدون قوله وهذه الدار الاخرى اذا دخلت الدار
الاولى وبقي دخلت الدار الثانية في اليمين لانطلق بمدخل الدار الاولى وهذا هو لا يملك غير اليمين وما
التابع اذا قال ان دخلت هذه الدار فانت طالق فسكت سكوت ثم قال وهذه لامرأة اخرى دخلت الثانية في
اليمين وكذلك اذا قال وان دخلت هذه الدار الاخرى دخلت الدار الاخرى في اليمين حتى ان المسئلة
الاولى لو دخلت المرأة الاولى الدار فطلعت وفي المسئلة الثانية لو دخلت المرأة الدار الاخرى لم يملك
طلعت على رواية ابي يوسف وهو اختيار بصيرين جبي اذ ليس فيه تغيير اليمين فان بدون قوله وهذه المرأة
اخرى المسئلة الاولى ولو دخلت المرأة الاولى بطلت وبعد قوله وهذه طلعت ايضا في المسئلة الثانية
بدون قوله وان دخلت الدار الاخرى لو دخلت الدار الاولى بطلت وبعد قوله وان دخلت هذه الدار
الاخرى لو دخلت هذه الدار الاولى لم يملك طلعت ولو جوف قال هذه طالق ثم قال وهذه بعد ما سكت طلعت
الثانية وكذلك العلق والله اعلم **الفصل الثامن** في الرجل خلف على شيء فينتعز عن حاله اذا
خلف الرجل لا يدخل هذه الدار فصار محررا فدخلها الخالف تحت في يمينه ولو خلف لا يدخل دارا فدخلها
قد انكسر بناؤها وصارت محررا لا تحت ولو خلف لا يدخل هذه الدار فصار محررا ثم بنيت مسجدا
او حاما ودخلها لا تحت في يمينه وكذلك لو بنيت بعد ذلك دارا فدخلها الخالف لا تحت في يمينه الاصل
في جنس هذه المسائل ان الاسم يعتبر في المعين حتى ان اليمين اذا عطف على عين باسم بيتي اليمين فيقال لهم
وهذا ابناء على اصل اخر ان الكلام اما يعتبر اذ لم يعد فلا واسم عليه في المعين وفي غير المعين لان في
غير المعين يبين التعريف وفي المعين اذا كان لا يبين التعريف لان المنة لا تفسد الاشارة بيد نقل اليمين
به حتى لا يبقى اليمين بعد زوال الاسم والصفة في غير المعين غير معتبرة لانها لا تفيد وقاية الصفة الثابتة
وعن هذا قلنا اذا خلف الرجل لا يملك صبيا فكل شيئا لا تحت في يمينه لما الصفة في المعين هذا هو عبارة
غامة المشايخ وبعض المحققين من مشايخنا قالوا الصفة في المعين اما لا تعتبر اذ لم تكن ذلعة الى اليمين
فاما اذا كانت ذلعة الى اليمين فهي معتبرة الا ترى ان من قال لا ياكل هذه الرطب فاكل بعد ما صار
محررا لا تحت في يمينه وقد اعتبرت الصفة في المعين لان صفة الرطوبة ذلعة الى اليمين لان الانسان قد
ليخبره اكل الرطب ولا يعتبره اكل اليابس واعتبرت الصفة وتعلق اليمين بالمعين والصفة وخرج على هذا
مسئلة لان صفة الطيب غير ذلعة الى اليمين لانها لا تدعو الى هجران الكلام بل تدعو الى المبرة والرجعة في
وبعلا فسطح اعتبارها في المعين وتعلق اليمين بالمعين كانه قال لا اكل هذه او غامة المشايخ قالوا الصفة
اذ لم تكن ذلعة الى اليمين اما لا تعتبر في المعين اذ ذكرت على وجه التعريف اما اذا ذكرت على وجه الشرط
فعتبر وهو الصحيح الا ترى ان من قال لامرأة ان دخلت هذه الدار فانت طالق فدخلتها سائبة لا
تطلق واعتبرت الصفة في المعين لما ذكرت على سبيل الشرط وما قاله بعض المحققين من المشايخ لشكل مما اذا
خلف لا يملك هذا الشاب فكله بعد ما شاخ قال هناك تحت وصفة الشاب فضلع اعية الى اليمين ولم يفتد
باليمين بما فالصحيح في الفرق بين هذه المسائل ان يقال في مسئلة الرطب اذ اصابته في مسئلة النسيب
اذ اصابته بيمين فاكله **اما لا تحت في يمينه** لانه اكل بعض ما عطف عليه اليمين لان العيب اسم لاجز هذه الدار
والرطوبة التي فيها فاكله بعد ما زالت الرطوبة فاما اكل بعض ما عطف عليه اليمين فلا تحت في يمينه الا

نري ان قبل الخفاف لو خلف لا ياكل هذه العنب فاكل بعضه لا تحت في يمينه كذا همنا بخلاف ما اذا خلف لا يملك
هذا الصبي فكله بعد ما شاخ او خلف لا يملك هذا الشاب فكله بعد ما شاخ او خلف لا ياكل هذا الحبل فاكله
بعد ما صار كسا لان هناك العين الذي عطف عليه اليمين قائم على حاله لم ينقص بل ازداد والزيادة في شرط
الحث لا تمنع الحث فهذا هو الفرق الصحيح وعليه الاعتماد ثم اذا عطف اليمين باعتبار الاسم وزوال الاسم
لسبب جديد جعل كاسم اخر نظرا الى سبب اخر واليمين لم تنقض على هذا الاسم الا ترى ان في الاعيان اذا احتلت
سبب الملك جعل ذلك بمنزلة اختلاف الملك حكما كذا هنا وان عاد ذلك الاسم لا يسبب جديد فهو اليمين
لان الاسم لم يتغير لاحقة ولا حكما اذ عرفنا هذا الاصل جئنا الى تخرج المسائل فنقول اذا خلف لا
يدخل هذه الدار فصار محررا فدخلها تحت في يمينه واختلف عبارة المشايخ في تخرج المسئلة فبارة **بعضهم**
ان الاسم اذا رلعة اسم للصفة قائم لبيوت العراض دورا وبعد زوال البنية العرصة باقية وكان لبيوت
الدار باقية ولكن هذه العبارة غير صحيحة لان اسم الدار لا يقع على الرصة قبل البنية واذا بنيت لبيوت دارا ولكن
بعد ما بنيت فالعرصة اصل في حق اطلاق هذا الاسم والبنية بمنزلة الصفة الا ترى ان لبيوت دارا بعد زوال
البنية فان الدار دارا وان زالت حوايطه والدليل عليه ان الدار توصف به يقال دار مبنية ودار
مهدومة ودار معمرة ودار خربة وان كان البنية بمنزلة الصفة بعد هذا قال غامة المشايخ الصفة في العين
غير معتبرة فلا تعلق اليمين بها وانما تعلق اليمين بالاسم واسم الدار باقية بعد البناء فاذا دخلها تحت
في يمينه وبعض المحققين من مشايخنا قالوا الصفة في المعين اذ لم تكن ذلعة الى اليمين فهي غير معتبرة وحق
البنية للعرصة غير باق بعد البناء واما اذا قال والله لا ادخل دارا فدخل دارا ذهب بناؤها وصارت
محررا لا تحت في يمينه لان الصفة في غير المعين معتبرة فتعلق اليمين بالعين والصفة وصار كانه قال
والله لا ادخل دارا مبنية ولا دارا قال والله لا ادخل هذه الدار فدخلها وصارت محررا ثم بنيت مسجدا
لا تحت في يمينه لان اليمين انقضت باسم الدار وبعد ما بنيت مسجدا او حاما لا تنقض دارا الا ترى ان من
حدث اسم اخر فله هدم المسجد والحمام بعد ذلك وغار محررا فدخلها لا تحت لانه لا يفسد اسم الدار
اذا بزل اسم المسجد الا ترى ان قال مسجد خراب وحمام خراب وان بنيت بعد ذلك دارا او دخلها لا تحت
ايضا وان عاد الاسم لانه لما عاد بسبب جديد فنزل ذلك الاسم منزلة اخر ولو قال والله لا ادخل هذه
واشار الى الدار الا انه لم يسم الدار فدخلها على اي صفة كانت دارا او مسجدا او حاما او لم يسمنا تحت في
يمينه لان اليمين عطف على المعين دون الاسم والمعين باق بنيت بخلاف ما لو قال هذه الدار فان هنا
اليمين عطف على الاسم وخلاف ما اذا خلف لا يملك هذا الشاب فكله بعد ما شاخ حيث تحت وان عطف اليمين
على الاسم لان الاسم هناك لم يزل فان الشاب صفة للذات يقال رجل شاب ورجل شيخ واذا كان الشاب
صفة بصيرا الرجل مدكورا بذكره فكانه قال والله لا اكل هذه الرطب وهناك لو كلف بعد ما شاخ تحت في يمينه
وخلاف مسئلة الرطب لان الرطب اسم للمعين وليس بصفة ولهذا لا يقال مرطب واذا كان له اسم عين كان
اليمين معتد اعلى الاسم وبعد ما صار مرزا لاسم واذا خلف لا يدخل هذا المسجد فهدم وصار محررا ثم بنى
دارا ثم هدمت وبني مسجد فدخلها الخالف لا تحت في يمينه وان عاد الاسم قال في الجامع واذا خلفت المرأة لا
تلبس هذه الحفة بخط جابتها وجعلت دوعا وجعل لها جب وكان فلبستها لا تحت في يمينه لان هذا الاسم لم ينفك
فالاسم الذي عطف عليه اليمين قد زال فلم يبق اليمين فلم تنقض الحفاطة وتزع عنها الكان والحيفة فلبستها
خس في يمينه لانه عاد الاسم لا بسبب جديد قائم بالمعين لا تنقض الصفة لا يكون صيغة فنقض اليمين وهذا
خلاف ما لو قطعت الحفة وخيطت ثيابا تنقض الحفاطة والتركيب وخيطت بعضها بعض حتى عادت لحفة وليس
حيث لا تحت لان هناك الاسم اما عاد لصيغة جديدة قائمة بالمعين والذلك الكتاب الاول واستشهد في الجامع

مسئلة السنية فقال لا ترى ان من طع لا يركب هذه السنية فتزعت الواجها ونقص التركيب حتى صار حسنا
ثم اخذت من ذلك الحشيش سنية اخرى فركبها لا تحت في يمينه وان عاد الاسم لانه لما عاد بصيغة جديدة فاية
للعين من حلة ذلك اذ اطلق لا يجلس على هذا البساط فخطب جانباه وجعل حرجا يجلس عليه لا تحت لان العين
عقدت عليه باسم البساط وبعد ما خطب خطابه لا يسمي لبساطا وانما يسمي حرجا فان نقصت الخطبة حتى عادت
لبساطا تجلس عليه حش لان الاسم عاد بصيغة جديدة فاية بالعين لان العنق الباطل الصيغة وليس صفة
ولو كان قطع البساط وجعله حرجين ثم قطعها وخطا النطق وجعلها لبساطا ثانيا وجلس عليه لم تحت وان
عاد الاسم لانه لما عاد بصيغة جديدة فاية بالعين لا ترى ان تجرد العنق لا يعود اسم البساط بل يحتاج الي
خطبة لقطع فاما تجلس على لبساط اخر غير الذي عقد عليه اليهين قال مشا تحت هذا اذ ان حرجا اذ ان
حش كان كل واحد منهما لا يسمي لبساطا على الاثر اذ لصغره فاما اذا كان كل واحد منهما يسمي لبساطا فاذ
وخطا احدهما بالآخر وجلس عليه تحت لان بالنسبة عاد اسم البساط لكل واحد منهما لا يصنفه جديدة بالعين
فاد اخط احدهما بالآخر فخطب لبساطا ببساط واذ قال والله لا ادخل هذا البيت فدخل فيه بعد ما
صحرا لا تحت في يمينه لان بالاهمة ام يزول اسم البيت لانه مشتق من البيوت والبيات فيه بعد ما زال
البناء وكان البيت اصلا في اطلاق اسم البيت عليه والذليل عليه قول القائل والبيت ليس بيت بعد
متقدم وقد ذكرنا ان الاسم معتبر في العين فلا يسمي اليهين بعد زوال الاسم ولورفع سقف البيت وبقي خطا
فدخل حش لان اسم البيت لا يزول بمجرد دفع البيت اذ البيوت فيه بعد رفع السقف مكن فلا تنظر اليهين
يرفع السقف او تقول اسم البيت ثابت هذه البعثة لاجل الحيطان والسقف جميعا لانه بالكل يصير محلا
للبيوت فاذ ازال السقف وبقي الحيطان فقد زال الاسم من وجهه وبقي من وجهه واليهين كانت سنية
على العين حشنا الى الاطال والاحلال فلا سطل ولا يحل بالسك والاحتمال ولو حلت لا يدخل بيتا
ولم يمينه فدخل بيتا هدم سقفه وبقي حيطانه على قياس العبارة الاولى تحت لان اسم البيت لم يزل موضع
السقف على قياس العبارة الثانية لا تحت لان اسم البيت من وجهه دون وجهه وحشنا الى عقد اليهين على هذا
العين فلا يفتد عليه بالسك والاحتمال وفي القدوري اذ اخط لا ياكل هذا الحبل فصار كشفا فاكله حش
وكذا لو حلت لا يجمع هذه السنية فجميعها بعد ما صارت امرأة لا تحت وفيه ايضا اذ اخط على فسطاط لا
يدخله او على فله من العدا لا يدخلها فتلقه وضربت في موضع اخر فخطبها الخالف حش لان الاسم لم يبدل
بالنقل من مكان الى مكان ولو حلت لا يجلس الي هذه الاسطوانة وهي سنية تنقص ديني بالنقص ثانيا لم
تحت وكذلك الحائط وان كان الاسم يعود بالنسبة لانه لما يعود وليس بعد ذلك لو حلت لا يكتب بعد
العلم فكسره ثم يراه فكنت به لم تحت لان بالكسر صار حيا وصار حال خرج من ان يكون فلما اصابا فلما
ليسبب حش بعد فيه مشاوا اخر وضرب اخر تحت لان السكين اسم الحديد وفي المستحق لو حلت لا يلبس هذا القميص
او هذه الحبة او هذا الثياب وهذه القلنسوة او هذه بن الحشيش فتقصه واستانف خطبته ثم ليس تحت لان
هذا اذ ان يمينه لا ترى انه يقال قميص منقوش وقبامعوق والخطبة في هذه الاشياء منزلة الصفة اليهين
لا يتغير بتغير الصفة مع بقاء الاسم قال والسر في نظير هذه الالهة هي هذه الاجوبة خلاف جواب الجامع في
المسائل التي تقدم ذكرها واذ اخط على قميص لا يلبسه فضته حية بحشوة ولبسها لا تحت لان الاسم قد زال
وفي القدوري حش على سعة حرجينها لا يلبسها فتقصت وغزلت وجعلت سنية اخرى فلبسها لم تحت لان الاسم
قد زال وفي القدوري بالنقص ولو حلت لا يبر اثني هذه الصوف فجعلت مالث ووقته وحده وفيه وقد
فيه حش وفي المستحق لو حلت لا ينام على هذا الفراش واخرج منه الحشو فتقصته ثم غسله وحشاه حشوه وط
ونام عليه تحت وجواب هاتين المسئلتين على خلاف ما في الجامع ايضا واذ اخط على الايام على الفراش والخرج

منه الحشو ونام عليه لا تحت لان بعد اخرج الحشو لا يسمي فراشا ولو رفع الظهارة ونام على حشوا لا تحت ايضا
لان بدون الظهارة لا يسمي فراشا ليسي بالقارسية جمعوب ولو حلت على فعل لا يلبسه فتقطع شراكه
بغير ثم لبسه حش لان اسم النعل بعد قطع الشراك باق حش لا يلبس من هذا الماء فاجد الماء فاكل من الحش
لا تحت لان الاسم قد زال عنه لما وجد ان ذاب بعد ذلك وشرب منه حش لانه عاد الاسم من سبب حش
الفصل التاسع في الجمع بين الحقيقة والحجاز ويحل اختلاف حكم اليهين لاختلاف الحمل المناقلي
عليه ايضا الخالف على الشرب من الانهار والاولاوي ويحل اختلاف حكم اليهين لاختلاف الحمل المناقلي
اليهين الاصل ان الجمع بين الحقيقة والحجاز مشغ لما بينهما من المصاد والمنا في الحقيقة هو اللفظ المتردد
موضعه والحجاز اللفظ المتقول عن موضعه بين كون اللفظ مذكرا في موضعه وبين كونه متغلا عن موضعه
وتناف وبعض المتأخرين من مشا تحت الواحدة الاصل على قول ابي حنيفة رحمه الله اما على قولهما فالجمع بين
الحقيقة والحجاز يزو وهذا ليس بصواب اذ لم يفتل هذا الاختلاف من المتقدمين ولكن المتأخرين نظروا
الى اختلافهم في الترتيبات فظنوا انه بيانه في خلال المسائل ان شاء الله تعالى واذ اثبت انه لا يجوز الجمع بين
الحقيقة والحجاز في لفظ واحد فنقول ان كانت الحقيقة مستعملة والحجاز غير مستعمل او كان الحجاز مستعملا
ايضا الا ان الحقيقة اغلب استعمالا او كانا في الاستعمال على السواء فالعبارة الحقيقة اما اذا كان الحجاز غير
مستعمل او كان مستعملا الا ان الحقيقة اغلب استعمالا لانها لو استعملت في الاستعمال فان العبارة الحقيقة هنا
اولي واما اذا استعمل في الاستعمال فلان الاصل في الكلام هو الحقيقة فاذ استعمل في الاستعمال لم يزد
ما يبارض هذا الاصل فيجب العمل به وان كان الحجاز اغلب استعمالا فعند ابي حنيفة رحمه الله العبرة بالحقيقة
وعندنا العبرة بالحجاز فوجه قولنا ان المرحوح بمقالة التراجع ساقط الاعتبار وكانت الحقيقة مهيمنة ولو
كانت الحقيقة مهيمنة والحجاز مستعملا كانت العبارة للحجاز فكذا هنا واذ ابر حنيفة رحمه الله يقول الاصل
في الكلام هو الحقيقة فيجب العمل بالحقيقة ما امكن واذ كانت الحقيقة مستعملة فالعمل مكن فيجب العمل بها
ولا يمتار الى الحجاز الا ليدل على بوجوب ترجيح الحجاز وعليه الاستعمال لا يصح موجه لانه العلة لا ترجح بالزيادة
من حش فكان الاستعمال في حد المتعارض فيثبت العبارة الحقيقة بخلاف ما اذا كانت الحقيقة مهيمنة وغير
مستعملة والحجاز مستعمل لان هناك لا تقارض في الاستعمال فحاز ان يقع به التوجيه اما هنا بخلافه ومحمد رحمه
الله يكره في المكتب اذا كانت الحقيقة مهيمنة والحجاز مستعملا فالعبارة للحجاز ولم يذكر ما قاله ارا من التعارض
واختلف المشايخ رحمهم الله فيه قال مشايخ بلخ ارا من المتعارف المتعامل وقال مشايخ ما رواه النهر وكر
في الجامع الصغير مسئلة تدل على ان ما قاله مشايخ العراق قول ابي حنيفة رحمه الله وما قاله مشايخ بلخ
قولنا صورة تلك المسئلة اذ اخط لا ياكل الحما فاكل لحم الادي ولحم الحنق يوحش عند ابي حنيفة رحمه الله
لان النعام والعول يقع عليه فانه ليس للحما ولا تحت عند ما لان التعامل لا يقع عليه لان لحم الحنق يوحش
وكذا لحم الادي ولهذا اثار الوقت عند ما لانه لو وجد فيه المتعارف بالتعامل ولم يوحش عند ابي حنيفة لانه
لم يوجد المتعارف بالاقوال والنعام لان الاختار اصلته فيها بعضها ورد بجوارحه وبعضها ورد ببشاده
والتعارف بالتعامل ليس بحجة عند ابي حنيفة فلا فاما ما جاز الاستصاع عند ابي حنيفة وان لم يحز
فيه المتعارف بالاقوال لان الاخبار لم يرد ببشاده اذ اعرفنا هذا اقال محمد رحمه الله اذ اخط الرجل
ان لا يشرب من المرات ادا شرب منه اعترا فاما من الا لا تحت عند ابي حنيفة حتى يكره من المرات كرا
وعندنا تحت من مشا تحت من قال هذا الاختلاف عمرو زمان لا اختلاف حجة وبرهان كان الكراع مشا
يكره من ابي حنيفة كان الشرب في الا مصاد وكان لا يعيب بعضهم بعضا بالشرب كراما والكرع حقيقة والله
في لا تخار على ما بين ان شاء الله تعالى وقد ذكرنا ان الحقيقة اذا كانت مستعملة والحجاز ايضا مستعمل

كان العبرة بالحقيقة لفظ الكلام ينصرف اليها وفي من اي يوسف ومحمد رحمهما الله لم يبق الكرم معناه ابل
تركوه وكان يجب بعضهم بعضا الشرب كعادته ذكرنا ان الحقيقة اذا كانت معجزة والمجاز استعمالا كانت العبرة
للمجاز فطلق الكلام ينصرف اليه ومنهم من قال هذا اختلاف حجة وبرهان ووجه ذلك ان الشرب من الزرات
حقيقته هو الشرب منه كرها فان الشرب من الشيء حقيقة ان يفتح فاه عليه فيشرب منه بغير واسطة وهذه حقيقة
مستعملة في الكرم معجزة في الشرع حتي روي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم سناقوم قال عليه السلام هل
عنده كم ثياب في سن والاكرمنا في الوادي كرمنا الان في الغالب يزاد به الشرب باليد والانا وانه مجاز
فالحقيقة في هذا الباب مستعملة والمجاز ايضا مستعمل الا ان المجاز اغلب استعمالا لفظ الكلام ينصرف الي
الحقيقة عند اي حبيبة والي المجاز عند ما لم يصر في اصل الباب ثم علي قولها اذا شرب منه كرمنا هل تحت في حقيقته
لم يذكر هذه المسئلة في الكتاب وقد اختلف المشايخ فيه بعضهم قالوا لا تحت لان المجاز هنا صار مراد بالاجماع فلا
يبي الحقيقة مراد التعذر بالجمع بين الحقيقة والمجاز في لفظ واحد وبعضهم قالوا لا تحت في حقيقته وهذا التاويل
ظن جواز الجمع بين الحقيقة والمجاز في لفظ واحد وليس الامر كذلك وليس طريق الحنت عند ما في هذه الصور
لوضح من مدعيها الجمع بين الحقيقة والمجاز في لفظ واحد وانما الطريق العمل بعموم المجاز بانه ان المنصوص
عليه في اليمين الشرب من الزرات والشرب من الزرات لا يصر لانه اسم مكان مجري فيه لما يجعل مجازا عن شرب
الما الذي يجري في الزرات كون الزرات محلا لمؤلفيها المجاورة بينهما حال كونه فيه فقلنا ولشرب الما الذي يجري
في الزرات ومحاوره الزرات طريقان احدهما الكرم لا الثاني الاعتراف فياي طريق شرب منه باليد والانا
تحت في حقيقته لعموم معنى المجاز لا الجمع بين الحقيقة والمجاز وما ركا اذا حلف لا يضيع قدمه في ذار فلا يما
صار وضع القدم مجازا عن الدخول حيث ياي طريق حصل الدخول بان دخل راجعا او راجلا او بغير ذلك
لعموم المجاز وكذا هنا وهذا كله اذا لم يكن له نية فان نوع الكرم صحته نية علي قولنا في المصنفات بين
الله تعالى لانه نوي حقيقة كلامه وان نوي الاعتراف صحته نية علي قوله اي حبيبة فيما بينه وبين ربه ولكن
لا يبعد فيه الثاني لانه نوي المجاز من كلامه هذا اذا شرب من الزرات كرمنا واعترافا فاما اذا شرب من
نهر اخر بل هذا الزرات كرمنا واعترافا لا تحت عندهم جميعا اما عند اي حبيبة رجة الله فلا يبينه انصرف
الي الحقيقة وهو الشرب من الزرات كرمنا واما عند ما عند ما عن الحقيقة فكان الفرق فان الشرب من الزرات
في الفرق يزاد به الاعتراف من الزرات او الكرم او ما لا يرا به الشرب من نهر اخر متخذ من الزرات فلا يكون
الشرب من نهر اخر دخلا في حقيقته فلا تحت بالشرب من نهر اخر ولو حلف لا يشرب من ما الزرات لشرب من
الزرات كرمنا واعترافا بغيره او اذ تحت عندهم جميعا لانه عند حقيقته علي شرب ما الزرات وقد شرب ما
الزرات ياي طريق شرب بخلاف المسئلة الاولى علي قول اي حبيبة رجة الله لان هناك عقد بينه علي الشرب
من الزرات والشرب من الزرات حقيقة بالكرم منه والعبرة بالحقيقة عنده فلا تحت بالاعتراف بالعموم والى
وكذلك لو شرب من نهر اخر باخذ الما من الزرات بحيث عندهم جميعا وهذا الجواب ظاهر علي قول اي حبيبة
رجة الله لا اشكال فيه لانه عند حقيقته علي شرب ما الزرات وقد شرب ما الزرات لان ما يجري بين حافتي
الزرات وهذا يجري بين حافتي الزرات وتختلف المسئلة الاولى لان هناك عقد بينه علي الشرب من الزرات
والشرب من الزرات حقيقة بالكرم منه وانما الاشكال علي قولها فانها حكايا تحت في هذه المسئلة والفرقا
بالحت في المسئلة الاولى كتابة عن ما الزرات والفرق بينهما ان في المسئلة الاولى ما عند اليمين علي ما الزرات
وما جعلنا اسم الزرات مجازا عن مطلق الما الزرات بل عن الما الذي يجري في الزرات لكون الزرات محلا للما
ولقيام المجاورة بينهما حال كونه فيه وقد زالت المجاورة بخبرنا انه في نهر اخر فلا يمكن ان يجعل مجازا عنه لا
مجاورة بينهما الحال والمجاورة الحقيقية لا تصلح طريقا للمجاز فلا يمكن صرف اليمين اليه اما في المسئلة الثانية

اذا عقد بينه علي ما الزرات حقيقة فاما احدث في يمينه بطريق الحقيقة لا بطريق المجاز وروي عن اي يوسف
في غير رواية الاصول انه اذا شرب من نهر اخر باخذ الما من الزرات في المسئلة الثانية لا تحت في حقيقته
لانه عقد بينه علي شرب ما من الزرات الي الزرات وبعد ما يجري في نهر اخر ايضا في الزرات وهو نظير ما لو حلف
لا يشرب من ما المطري دخله ثم شرب لا تحت لما قلنا وان حلف لا يشرب من هذا الجب او من هذا البئر او
من هذه الحقة لم يذكر بهذه المسئلة في الكتاب وحكي عن اي سهل السعدي انه كان يقول اذا كان الجب او البئر
او الحقة ملان يكن الكرم فيه فيمينه علي الكرم عند اي حبيبة وهذا لا يمتنع بل لا خلاف وفي الكرم اختلاف
المشاخ علي حسب ما ذكرنا في الزرات وان لم يكن ملان تحت بالاعتراف اما عند ما فظاهر واما عند اي
حبيبة فلا العمل بالحقيقة غير ممكن هنا بوجه من الوجوه فكانت الحقيقة معجزة منصرف الي المجاز فان
حلف في هذه الصورة وكرم من اسفل الشرب او من اسفل الجب اختلف المشايخ فيه والصحيح انه لا تحت
لان الحقيقة لما كانت معجزة وقت اليمين انصرف يمينه الي المجاز وفي وجوده فلا ينصرف الي الحقيقة بعد
ذلك اذ قال الرجل لامرأة لا يملكها الا لكيفك فانت طالق فنصرف يمينه الي العقد ولو قال ذلك لامرأة
نصرف الي الوطى حتي لو قتل طلق امرأته او اعنت امرأته ثم تزوجها لا تحت والفرق وهو ان النكاح للوطى
حقيقة وللعقد مجازا الماعرف ان النكاح في اللغة عبارة عن الضم والضم في الوطى دون العقد الا ان العقد
لما كان وسيلة الي الوطى الذي فيه ضم وسبيله سمي نكاحا مجازا اذ ثبت هذا فنقول في المنكحة والمملوكة
العمل بالحقيقة غير ممكن لانه ممنوع عن وطى الاجنبية حقا للشرع فلا يبعد نية ذلك فانصرف يمينه الي
المجاز واختلف حكم اليمين لاختلاف الحمل المضاف اليه اليمين وهو نظير ما لو قال لمنكحة ان راحلك
فانت طالق فانصرف يمينه الي الرجعة الحقيقية لا الي العقد حتي لو طلبها ثم تزوجها لا تحت ولو راحك
تحت ولو قال لاجنبية ان راحلك فغدي حرمصرف يمينه الي العقد لان في الاجنبية العمل بالحقيقة
غير ممكن فانصرف يمينه الي المجاز وفي المنكحة العمل بالحقيقة ممكن فلا ينصرف يمينه الي المجاز **الفصل**
القاسم في الجمع المضاف الي الجمع او الي الواحد قال محمد رجة الله اذا قال الرجل لامرأة ان
دخلنا هاتين الدارين فانتا طالقان فدخلت احدا دارا ودخلت الاخرى الدار الاخرى طلقت كل
واحدة منهما استحسانا وكذلك اذا قال لهما ان دخلنا هذه الدار وهذه الاخرى فانتا طالقان فدخلت
احدا دارا ودخلت الاخرى الدار الاخرى وهذا استحسان والقياس في المستلبيين ان لا تطلق
واحدة منهما حتي يدخلها هذه الدار ويدخلها هذه الدار الاخرى وهو رواية عن اي يوسف في الامكاني لو
قال لهما ان دخلنا هذه الدار ودخلنا هذه الدار الاخرى فانتا طالقان لا تطلق واحدة منهما لم يدخل
هذه الدار ويدخلها هذه الدار الاخرى قياسا واستحسانا والاصل في حجب هذه المسئلة ان الجمع
المضاف الي الواحد يعتبر جمعا في حق الواحد المضاف اليه ولا يعتبر واحدا الا في حق من قال لامرأة
ان لعبت شيئا ان ركبتيك وذاك ان دخلت دورك فانت طالق فليست ثوبا واحدا او ركبتي واحدة
واحدة او دخلت دارا واحدة لا تحت والمعنى في ذلك ان الخالفه اضاف الجمع الي الواحد وما اضاف
الواحد الي الواحد في اعتبار الواحد بالواحد ابطال لعقد الذي ذكره المتكلم وفيه ابطال عن من
دانه لا يجوز فيجب اعتبار الجمع في حق الواحد فحينئذ يعتبر واحدا كما في قوله تعالى ولا تأخذوا الايمان
جمع مضاف الي الواحد ولم يعتبر جمعا في حق الواحد حتي لا يشترط للجمع اجتماع الناس علي زنا او
غيره يمكن واما الجمع المضاف الي الجمع يعتبر واحدا في حق الاخذ لان في اعتبار الجمع في حق الاخذ ابطال
القياس الذي ذكره الخالف وهو اضافة الجمع الي الجمع وليس في اعتبار الاخذ بالاحاد ابطال هذا القيد
لان الاخذ اذا اعتبرت بالاحاد لان المضاف جمعا الي الجمع والدليل علي صحة ما قلنا قوله تعالى جعلوا

اصابعهم في اذانهم واستقصوا شيئا من معناه جعل كل واحد اصبعه في اذنه واستقصى ثوبه وقال ركب النور
دولتهم ولبسوا شيئا من معناه ركب كل واحد ابنته وليس كل واحد ثوبه ولكن انما يعتبر اخادا في حق الاخاد وانما يعتبر
ثوبه وقال ركب النور دولتهم ولبسوا شيئا من معناه ركب كل واحد ابنته وليس كل واحد ثوبه ولكن انما يعتبر
اخادا في حق الاخاد اذا كان سببا في الاختصاص بان كان عامما كالذاب والشياب لان العام يذكر
ويراد به الخصوص اما اذا لم يكن تابلا للخصوص لا يعتبر اخادا في حق الاخاد بل يعتبر جمعا في حق الاخاد بل
يعتبر جمعا في حق الاخاد لا يكون في ذلك اثبات للخصوص وانه لا يحتمل الخصوص الا في حق من قال ثلاث
لنوعه انتهى طو الى ثلاثا يقع على كل واحد منهن ثلاث تظلمات وهذا جمع مضاف الى الجمع ولم يعتبر اخادا في حق
الاخاد لان الثلاث لا يحتمل الخصوص لانه اسم عدد والعدد لا يحتمل الخصوص الا بالاستثناء فان من سمي عشرة
وقال اريد ثمانية او تسعة لا يصح وان لم يكن قابلا للخصوص لم يعتبر اخادا في حق الاخاد بل اعتبر جمعا في
حق الاخاد فيقع على كل واحد منهن ثلاث تظلمات اذا ثبت هذا فنقول اذا قال لهما اذا دخلتما هاتين الدار
هذه اجمع مضاف الى جمع لانه اضاف دخولهما الى الدارين فيعتبر اخادا في حق الاخاد وصار تعدد المسئلة
ان دخلت هذه احدى الدارين ودخلت هذه الدار الاخرى فتماطا لثان ولو فرض على هذا ان دخلت كل دار
دارا طلعت كذا هاتين الدارين وجه الاستحسان في هذه المسئلة وهذا بخلاف ما لو قال ان دخلتما هذه الدار
ودخلتما الجمع بالواحد في كل كلام **الفصل الحادي عشر** في عموم المكرة وخصوصها
ان المكرة في الاثبات لخص اذا ذكرت خالية عن الصفة فنزلت بالواحد ولم ينزل لان صيغة المكرة صيغة
فرد وصيغة الفرد اذا ذكرت خالية عن الصفة يتناول الواحدة وتنت بالواحدة اول منقول الا يري
الي قوله تعالى في قوله لما ذكرت المرقبة مكررة في الاثبات خالية عن الصفة خفضت وتناولت رتبة وا
الا ترى اني قول الرجل راسيا اليوم رجلا لما راسية الرجل مكررة في الاثبات خفضت وتنتقي رتبة الواحد فان
تأمل المكرة الخالية عن الصفة في موضع الاثبات قد تعدد الا ترى اني قوله تعالى او مبيتة وقد تناول جميع
الميات فلما العموم هناك متعارف بذلك الية وانما عرف بآية اخرى وهو قوله تعالى حرمت عليكم الميتة والآن
ذكرت المكرة موصوفة بصفة عامة ولم يوصف بالوحدة ثم يعود الصفة وكذلك اذا اضيفت الى اسم علم ثم
يعود المضاف اليه واما اذا وصفت بصفة عامة فللمعنى انما هو ما مستوحا وقد تناول جميع الدماء
وان ذكر الدم مكررة في موضع الاثبات لما ذكرت موصوفة بصفة عامة وقال الله تعالى الا ان يكون تجارة
عن تراض منكم وقد تناول جميع التجارات عن تراض واذا ذكرت التجارة مكررة في موضع الاثبات لما ذكرت
موصوفة بصفة عامة وفي التراضي واما اذا اضيفت الى اسم عام فللمعنى انما هو ما مستوحا وقد تناول
جميع لحوم الخنازير لما ذكر مصفا الى اسم عام والمعنى فيه ان المكرة تتناول واحدا من الجماعة غير معين
ذلك الواحد من اربعين المتكلم فاذا وصفت بصفة فتدبر ان المراد الموصوف بهذه الصفة كان مراد
فكان عاما ولم يلابه التعميم حتى لو نزل بها النبي لم وادامتها بصفة عامة فتدبر عما وجب ان تعلم وتبين انه
اذا وصفت الفرد فردا واحدا هو كل الجنس فان الجنس من حيث انه جنس واحد معني وكذلك اذا اشته
الى اسم عام لان الاضافة للترتيب كما ان الصفة للترتيب فتدبر بالاضافة الى اسم العام ان كل مضاف الى
ذلك الاسم موكلا فيعم ضرورة فتدبر بصفة عامة وله ولاية التعميم والدليل على ان المكرة في موضع الاثبات
اذا وصفت بصفة عامة ولم يوصف بالوحدة انما تم ان من قال والله اعلم الناس الا رجلا كونيها كان له ان
يكل جميع رجال الكوفة والمستثنى رجل مكررة في الاثبات ولكن لما وصفت بكونه كوفيا هذه صفة توحدي
اخصاص كثيرة ولم يوصف بالوحدة تحت حيث كان المستثنى عامنا ثبت ان المكرة في موضع الاثبات اذا وصفت
عامة ولم يوصف بالوحدة انما تم واما اذا وصفت بالوحدة فانها انما لان الوحدة مضافة للعموم فاذا اشته

بالوحدة استمع انصافا لما فيه من الجمع بين المتضادين في محل واحد انه لا يجوز الا ترى ان لو
قال والله اعلم الناس الا رجلا واحدا كونيها كان المستثنى رجلا واحدا كونيها وكذلك اذا لم يثبت بالوحدة
الا انه قد راعى اعتبار معنى العموم فانها لا تضر حتى ان من قال والله ما كلت الا رجلا كونيها لا يكون المراد به
جميع رجال الكوفة وان وصفت المكرة بصفة عامة ولم يوصف بالوحدة لانه لا تعدد العمل بعمومه لا تسمى
علما بعمومه بل يرمي به الذنب فيما اخبر لا ما تعلم بيتنا انه ما كل من جميع رجال الكوفة والله اعلم **الفصل**
الثاني عشر في تعليق الحكم بالجمع المذكر المعروف الاصل ان الحكم اذا علق بجمع مذكر نحو قولنا عبيد
ورجال ولما يتعلق وقوعه بادي الجمع الصحيح وهذا الثلاثي دون المثني لانه في حقيقة اللفظة عبارة عن
متم شفع الى وتوابعه وتوالي وهذا لان الجمع الصحيح ما يوجد فيه الواحد والثنائية وهذا لا يوجد الا
في ثلاثة والدليل عليه انه يجوز ان يسمي الجمع عن الثنتان وليس بالجمع واذا ثبت ان اسم الجمع الصحيح هو الثلاث
فبعد الاطلاق يتعلق بالحكم به ومعنى على بجمع معرف بالالف واللام نحو قولنا العبيد والرجال والسايفون
وقوعه بادي ما يطلق عليه ذلك الاسم عند عامة المشايخ اذا لم يكن معه مهور ولا مع الف واللام يصير
للجنس حقيقة ولا يبقى للجمع حقيقة والحكم المعلق باسم الجنس يتعلق وقوعه بادي ما يطلق عليه ذلك الاسم
عند عامة المشايخ اذا لم يكن معه مهور ولا مع الف واللام يصير للجنس ولا يبقى للجمع لان الف
واللام انما ييطان في الكلام للتعريف ولو بقي الجمع ولم يصير للجنس بطل معنى التعريف من كل وجه اذ ليس للجمع
مهور يعرفه ولا يردون الف واللام ينصرف الى الثلاث وانه مجهول فيبطل معنى التعريف من كل وجه
وان كان من حكم الجمع ان ينصرف الى الثلاث لان الواحد من الثلاث بعبءه وكان جمله على الجنس وليس
فيه ابطال معنى الجمعية من كل وجه او لي من جمله على الجميع وفيما يبطال معنى التعريف من كل وجه وادانته
ان الجمع المعروف بالالف واللام يصير للجنس فعول من علم الجنس ان ينصرف الى المهور وادانته
لما ذكرنا ان الف واللام للتعريف والصرف الى المهور والمعنى من معنى التعريف فينصرف اليه واذ لم
يكن معه مهور ينصرف الى كل جنس عند بعض المشايخ لان كل التعريف في المصروف الى كل الجنس فيصرف اليه
الا اذا تعدد وعند عامة المشايخ ينصرف الى الذي ما يطلق عليه ذلك الاسم لان اسم الجنس كما هو
حقيقة للكل فهو حقيقة للافراد الا ترى ان لو عدم ماوراء الف واللام من ذلك الجنس كان الا في كل الجنس
الا ترى ان ادم صلوات الله عليه حين لم يكن الا هو كان كل الجنس واما صار بها المهور اجماعا امثاله لا
من حيث الحقيقة فعلم ان الاسم حقيقة لهما ولا ان اسم الجنس اسم فرد فانه اسم يعني بالذات يتميز به من
ما يرا الاجناس كما سما الرجل فان اسم الرجل للذات باعتبار معنى قام به يتميز به من ساير الاجناس وذلك
المعنى واحد وانه موجود في الواحد وفي الكل وكان اسم الجنس حقيقة للواحد والكل باعتبار المعنى
فبما ان عند الاطلاق ينصرف الى الا في واحد اما على العبارة الاولى فانه متيقن واما على
العبارة الثانية فلان الواحد فرد من حيث الذات والمعنى والكل فرد من حيث الذات وهذا الاسم
فرد فكان الفرد وانا ومعنى اخرى فان قيل قول عامة المشايخ ليتك بقول الله تعالى يا ايها النبي
من يات منك فاحشة مبينة فان النساء المذكورة فيه جمع معروف بالاضافة ويتناول جميع اذ واج النبي
صلي الله عليه وسلم فلما لا يشكل لا نأقول لا يتناول الواحدة وله اوجبة العدا به متعينين بوجوب
الفاشنة من واحدة منهن فلا يشترط وجود الفاشنة من الكل الا ان هذا لا يوقع اذ اوجب العذاب
بوجوب الفاشنة من واحدة منهن فلا يشترط وجوب الفاشنة من الكل الا ان هذا لا يوقع اذ اوجب
العذاب بوجوب الفاشنة من كل واحد منهن حتى لو وجدت الفاشنة من الاخرى تجب العذاب كذلك
لان الجزائي الية مذكور تحرف الكتابة قال يصفى لها العذاب والكتابة لا يستعمل بنسبها فبما

من المذكور في الشرط والمذكور في الشرط عام معني فكذلك المذكور في الجزاء فيتعذر الا يجب بقدره والجزء
والشرط فارتفع البعض لا يوجب ارتفاع الباقي والله اعلم **الفصل الثالث عشر**
في الخلف على الاقوال هذا الفصل يشتمل على انواع النوع الاول في الكلام وما يتصل به اذا حلف لا يكلم
فلانا ولم يتل ايدا فكذا على الابد في اي وقت كله حثت وان نوي شيئا دون شي بان نوي يوما او
يومين او ثلاثا او نوي بلدا او مترا او ما اشبه ذلك لم يدين في القضاء ولا فيما بينه وبين الله تعالى لانه
مخصص ما ليس بملفوظ ولا حثت حتى ينكسر كلام مسانف بعد اليقين منقطع عنها فان كان موصولا لم ينفك
انه يقول ان كلمتك فانت طالق فاذ هي او فتوي هكذا ذكر في القدوري لان هذه من تمام الكلام الاول
ولا يكون مراد باليهين وكذلك اذا قال واذ هي الا ان يردد هذا الكلام مسانفا وفي تحصر الكرخي ان اراد
يقوله فاذ هي طلاقا مسند اطلقت به واحدة وباليقين اخري لانه صار مسانفا في المستقي اذا قال لامرأتان
كلمتك الى سنة فانت طالق اذ هي باعد والله فقد كلفها بكلام اخر ولو قال اذ هي طلفت لان هذا الكلام
منقطع عن اليقين لا يولي منفصل باليهين فكان له حكم اليقين فلا بد من كلام اخر بعد ذلك الحث وفي نوادر من
سماعة عن محمد بن عمار انه اذا قال لعنوه والله لا اكلك اليوم او عذحت في الحال لانه كلفه بعد اليقين بقوله
او عذرت لو قال والله لا تركن كلامه اليوم او عذرتك كلامه وكلمة عذحت اذا قال لامرأة ان كلمتك
فانت طالق ان كلمتك لم يرد عليه هل يطلق بحكم تلك اليقين لا رواية في هذا الفصل عن محمد بن عمار
وقد اختلف فيه كنيته في الباب الاول من ايمان الجامع ولو حلف لا يكلم فلانا سمعنا من المدعي من وقت الحلف
ولو حلف لا ينكح ولا ينفق له ففعل في وقتها او سمع او همل لم يحنث استحسننا لان هذا وان كان كلاما
حقيقا من حيث ان كلام العتاد اسم لحروف منظومة بصوت مسجع الا انه ليس بكلام استحسننا حكمنا ولهذا
لا تقصد بها الصلوة وكان نافعا في معنى الكلام او نقول هذه ليس بكلام عرفا واما اذا قرأ خارج الصلاة
او سمع او همل لم يحنث عند علمائنا الثلاثة قال الفقهاء ابو الليث رحمه الله هذا اذا عاهد بمسألة العتية
فاما اذا عاهد بمسألة بالنارسية لا يحنث في يمينه بالقراءة والتسبيح والتمليل خارج الصلوة لانه لا يحنث
في الصلاة لان اهل النارسية في عرفهم لا يسمون القاري والمسبح والمهلل متكلما ولو حلف لا يكلم فلانا فم
الحالف على قوم والمحلوف عليه فيهم قالوا لا يحنث الا ان لا يقصد به السلام فيصدق ديانة ولا يصدق نصا
حتى لا يحنث ديانة وحنث نصا وفي مجموع التوازل اذا سلم على قوم والمحلوف عليه فيهم فقال السلام عليكم
الا على واحد لا يحنث هذا اذا سلم خارج الصلوة واما اذا سلم داخل الصلوة فمذاعلى وجهين ان كان
الحالف اماما والمحلوف عليه على يمينه لا يحنث لان التسليم الاول كلام حصل في الصلوة وبه لا يقع الحث
وان كان المحلوف عليه على يساره فقد اختلف المشايخ فيه منهم من قال يحنث ومنهم من قال لا يحنث لانه
كلام حصل في الصلاة من وجه الاتري ان سجدة السهو نوي بها بعد التسليم الثانية عند بعض المشايخ
وفي شرح القدوري فيها اذا كان الحالف اماما لم يحنث بالسلام اذا نواه وان كان على يمينه وفي الثاني
في هذه الصورة انه لا يحنث الا ان ينوي وقت السلام غيره من غير فصل بين جانب اليقين واليسار واما اذا
كان الحالف مؤمنا فالجواب عند أبي حنيفة وأبي يوسف كالجواب في الامام لان سلام الامام لا يخرج الموم
عن حرمة الصلوة عند ما قد ذكرنا في الامام اذا كان هو الحالف والموم على يمينه لا يحنث للاختلاف بين
المشايخ بين اذا كان على يساره ففيه اختلاف المشايخ فلهذا اني حق الموم وعلي قول محمد بن حاتم على كل حال
لان سلام الامام خرج الموم عن الصلاة فقد كلفه بكلام خارج الصلاة ولو كتب اليه كتابا او ارسل اليه
رسولا لا يحنث لان الكلام على المشايخ ومقتضى المسئلة واجناسها ان شاء الله تعالى وكذلك اذا اشار
اليه باشارة او اوي اليه لم يحنث ولو حلف لا يكلم فلانا نداءه من بعيد فان كان يحنث لسمع صوته ان

اصفي اليه اذ نه حثت ولو لم يسمع فغرض امره ان يحنث ولا وان كان اصم وان كان لا يسمع صوته لو اصفي اليه
اذ نه حثت العبد لا يحنث فلما اذا ناداه وهو نائم فاقطعه لاسلك انه حثت وان لم يسمعه فغيبه روايات
بريدية اذا كان المدعي من موضع لو كان يقطن ببعده وقد ذكر محمد في كتاب السير اذا نادى بالمسلم اهل
بالامان من موضع ليعلمون صوته الا ان غالب الراي انهم لم يستمعوا اما ان كانوا مستغولين بالحرب فذلك اما
فقد شرط لثبوت الامان ان يكون المدعي بالامان من موضع يسمع منه الصوت لاحقية السماع قال محمد بن
السرخسي وما ذكر في السيريين ان الصحيح في مسئلة الايمان الحث وان لم يوقظه وقال شيخ الاسلام ان
كان الصحيح في مسئلة الايمان الرواية التي قال فيها انه اذا ناداه ولم يوقظه انه يحنث لاحتاج الى الفرق
بين مسئلة الايمان وبين مسئلة الامان وان كان الصحيح في مسئلة الايمان انه اذا ناداه ولم يوقظه لا
يحنث يحتاج الى الفرق والفرق ان الامان مما يختاط في اثباته لان حرمة الامان حرمة القتل وحرمة
فان ثبت من وجه يجب اثباته احتياطيا لامر الحرمة فاما الحث فاما يختاط في ثبته لاني اثباته فاد النبي
من وجه ينبغي من كل وجه احتياطيا ومن المشايخ من قال علي بن عيسى قول ابي حنيفة رحمه الله حثت وعلي
قياس قوله لا يحنث لان ابا حنيفة جعل النائم كالمسئلة في مسئلة الصيد وما لا يعلن كذلك ولو حلف
لا يكلم فلانا فاذ قال فلانا عليه السلام فقال من هذا الا قال من انت حثت هكذا ذكره القدوري في الاصل
وفي التوازل اذا قال المحلوف عليه بالخالف فقال الخالف بالخالف بالعارسية كيسة لا يحنث ولو قال كي بو
حنث وبه اخذ الفقهاء ابو الليث رحمه الله اذ حلف لا يكلم فلانا ثم ان المحلوف عليه ناداه فقال ليك
او قال لي يحنث وفي القدوري اذ حلف لا يكلم امرأته فدخل الدار وليس فيه غيرها لم يحنث ولو قال
ليست ستوري من فعل كذا لا يحنث وان لم يكن في الدار غيرها لم يحنث وفي مجموع التوازل اذ حلف لا يكلم
نجاة امرأته وهو ياكل الطعام فقال لها ما حثت قال لامرأة اكران سخن طالق ثم ان المرأة كرحتي بالليل
كنت ولكن بشارتي كران فلان بدست طلفت امرأته كمن حلف لا يكلم فان فكله بشارته لم يعرفه فلان
يلزمه الحث كذا هنا وسياتي بعد هذه المسئلة مسائل تدل على من حلف لا يكلم فلانا فكله بشارته لم يعرفه
فلان انه لا يحنث حلف ان لا يكلم فلانا ثم ان المحلوف عليه اراد ان يشتم النساء فاد الخالف انه يقول
له لا تفعل فقال الخالف بالعارسية لم يحنث فذكر يمينه فلم يقل بعد ذلك شيئا اخر فقد قيل لا يحنث وقيل يحنث
لانه كلام حقيق وان لم يكن منه موافاة اذ حلف تحت اليقين مطلق الكلام واللعن عليه مسئلة مجموع التوازل
التي تقدم ذكرها وحكي عن القاضي الامام ابي سعيد البرقي رحمه الله ما يوجب القول الاول فانه قال في
الكتاب الاول من ايمان الجامع في تعليل المسئلة الاولى في الكلام المطلق يضر في ما سببه الا في ما لا ينفك
قلنا اذ حلف لا يكلم فلانا فمذاعلى الخالف فقال الخالف اصنع كذا يا حاطب لامرته ونع ووجه
اسماع المحلوف عليه لا يحنث واذ حلف لا يكلم فلانا فمذاعلى الخالف بالمحلوف عليه فمذاعلى المحلوف عليه فيصح
له الخالف او فتح عليه بالقراءة لم يحنث ذكره في القدوري ولو علم الزان خارج الصلوة يحسنه على ما اختاره
الفتية ابو الليث رحمه الله فلهذا اذ حلف لا ينكح فلانا فمذاعلى الخالف بالعارسية فمذاعلى الخالف خارج الصلوة ان لا يحنث ينبغي انه
اذا عاهد اليقين بالعارسية هنا ان لا يحنث اذ حلف الرجل ان لا يكلم فلانا فمذاعلى الخالف احدنا لا يحنث هذا هو
المذكور في الاصل وفي القدوري وذكر الصدوق والشيخ هذه المسئلة في الباب الاول في ايمان الواقعات
وحصل على ثلاثة اوجه اما ان ينوي ان يحنث بكلام كل واحد منهما وفي هذا الوجه حثت بكلام كل واحد
منهما واما ان لم يكن له نية وفي هذا الوجه اختلف المشايخ قال رحمه الله والخلاف ان لا يحنث حتى يكلمها
امان قال يحنث قال المتعارف ان لا يرد هذا الجمع فاما من قال لا يحنث قال الجمع متعارف ايضا الا انه في
الاول فلا يزل حقيقة اللفظ وحقيقة الجمع وعلي هذا اذ حلف لا يكلم هذا وهذا ولو حلف لا يكلمها او حلف فلا

ما هو دون سخن لوم و نوي الحث بسلام و احدهما لا يقع بينه و اذا بكم واحدتهما لا يثبت لان في قوله فلا
 و فلا ناه هذا او هذا المكن تصحيح بينه ما دخل حرف النفي بينهما فيصير قد بوا المسئلة كانه قال لا اكلم فلا ناه ولا
 فلا ناه و عدد ذلك الحث بسلام كل واحد منهما لان كل واحد منهما صا منقبا سعي على حدة و هذه المعنى لا يثبت
 فيما اذا قال لا اكلهما فلم يثبت الا يقع بينه اذا قال والله لا اكله اليوم ولا بعد عدله ان يكله اللين
 المحللين لان هذه ثلاثة ايمان كل يوم معقودة على يوم واحد كانه قال والله لا اكله اليوم والله لا اكله
 عدوا والله لا اكله بعد عدو اليمين الفرد لا يستقيم ما بارا انه من الليلة فلا تدخل الليالي تحت اليمين بخلاف
 ما لو قال والله لا اكله اليوم وعدا و بعد عدو لا ان كل يمين واحدة عتقت على ثلاثة ايام والايام
 باسم الجمع يستقيم ما بارا ان الليالي قد حلت الليالي المحللتان في اليمين كما دخلت الايام فيها وروي عن
 ابي يوسف انه لا تدخل الليالي في اليمين في هذه الصورة ايضا لان اليمين عقدت على بياض النهار و لا تدخل
 الى داخل الليل فيها ولو قال والله لا اكله في كل يوم من ايام هذه الجمعة او قال لا اكله في كل يوم من
 ايام هذه الجمعة لم يثبت حتى يكله في كل يوم سماء فيكون قد كلف سبع مرات وان ترك كلامه يوما واحدا لا
 يثبت و اذا كلف في كل يوم لا يثبت الا مرة واحدة ثم في قوله لا اكله في كل يوم دخلت الليلة حتى لو كلفه ليل او
 نهارا يثبت و في قوله في كل يوم لا يدخل الليلة حتى لو كلفه ليل لا يثبت و لو قال والله لا اكله يوما يوما
 و ما لو قال لا اكله يومين سوا فدخل فيه الليلة المحللة و لو قال والله لا اكله يوما ولا يومين فقد بوه الاكل
 ثلاثة ايام معقضي اليمين بمعنى اليوم الثالث و لو قال لا اكله يوما ولا يومين فقد اعلى يومين ان كلفه
 في اليوم الثالث لا يثبت في رواية الجامع الكبير و الرواية في باب الدور و ذكر العدة و روي عن ابي يوسف ان
 هذا عملة لقوله لا اكله ثلاثة ايام حتى لو كلفه في اليوم الثالث يثبت على قول ابي يوسف فابو يوسف سوي
 بين قوله لا اكله يوما و يومين و بين قوله يوما ولا يومين من حيث انه في الصورتين جميعا عطف اليومين
 على اليوم و المعطوف غير المعطوف عليه و على رواية الجامع فرق بين الصورتين و الفرق ان في الصورة الثانية
 في المدة الثانية يعني على حدة حيث قال ولا يومين فلا يحتاج في صحة الكلام الثاني الى عطفه على الاول فجعلنا
 بنفسه في حكم النبي كانه افرد اليمين على كل واحدة من المدين فقال والله لا اكلم فلا ناه يوما والله لا اكلم
 فلا ناه يومين الا ترى ان من قال والله لا اكلم زيد او الله لا اكلم عمرو و الله لا اكلم زيد او الله لا اكلم
 اكلم عمرو حتى لو كلف زيد او عمرو احدى المدة تعتبر من وقت اليمين على ما عرف فصار اليوم الاول مشتركا
 محسوبا من المدين و اليوم الثاني لليمين الثانية خاصة فتنتهي اليمينان بمعنى اليوم الثاني اما في الصورة
 الاولى فبقي المدة الثانية سعي على حدة فثبت الصورة التي جعلنا معطوفة على المدة الاولى ليصير في الكلام في المدة
 الاولى شيئا له في المدة الثانية تفصيلا للمدة الثانية و المعطوف غير المعطوف عليه فتقوله و يومين لا يتناول
 اليوم الاول و اما يتناول يومين بعد فكاك قال والله يوما والله لا اكله يومين والله لا اكله ثلاثة ايام
 و الصورة الاولى بالفارسية هي كقولهم بالان في ذلك روز و روز و روز و لو قال والله لا اكلم فلا ناه يوما والله
 يوما والله لا اكله يومين والله لا اكله ثلاثة ايام فاليمين الاولى من حين نزع و اعتدت على اليوم الاول
 ثلاثة ايام و اليوم الثاني عليه يمينان و اليوم الثالث عليه يمين واحد و اذا قال الرجل لغيره في بعض
 النهار والله لا اكله يوما لم يكله ساعة ما طغى حتى ياتي تلك الساعة من العدة كلفه في شيء من ذلك ليل او نهار
 حث لان اليوم اسم لا يثنى عشرة ساعة من بياض النهار و اقل و اكثر على حسب اختلاف الفصول فكاك
 نص على اثني عشر ساعة من بياض النهار و هذا الذي راينا انهم اذا حثوا تلك الساعة من العدة و دخل الليلة
 هكذا ذكر في الجامع و في التوازي انه لا يدخل لان الليل لو دخل هذا لما يدخل بذكر اليوم و لا وجه لله لانه
 ذكر اليوم مفردا و اليوم المفرد لا يستقيم ما بارا ان من الليل وجه ما ذكر في الجامع انه لو اقتصر على قوله والله لا

اكلم فلا ناه و قد بينه على انه لا يثبت فيكون ذكر الوقت لاخراج ما وراه عن اليمين فتبقى الدليل و اطلاق اليمين
 لا يثبت اليوم و لو قال ذلك ليل لم يكله حتى يغيب الشمس من يوم ذلك الليلة لان اليوم الكامل موجود هنا فلا
 حجة الى ادخال تحت اليمين الاخر و اختلف مستأخرا انه لو كلف بعد اليمين قبل طلوع الفجر والصحيح انه تحت اليمين
 اشار محمد رحمه الله في الكتاب حيث قال لم يكله حتى يغيب الشمس من العدة و في المتن في نص عليه فقال اذا قال
 في نصف الليل وقال والله لا اكله يوما ترك كلامه من ساعته بنية الليل و العدة حتى تغرب الشمس و لو
 قال والله لا اكلم فلا ناه يومين فعليه ان لا يكله يومين بلياليهما لان بذكر اليمين يدخل ما بارا ان اليمين الليالي
 و في طلاق المستقي اذا قال لعنير لا اكله ثلاثة ايام سوي هذا اليوم او قال لعنير هذا اليوم كان طلاقا لا
 ان يكله يومين بعد يومه ذلك بقوله لا هذا اليمين يوم استثنى هذا اليوم من الليلة و في الجامع والله لا اكله
 في اليوم الذي يتقدم فيه فلان فكله في اول يوم و قد علم فلان في اخر ذلك اليوم حث و لو قدم فلان في اول
 يوم و كلفه في اخر اليوم وقع في بعض نسخ الزعفراني انه تحت و غامة المشايخ على انه لا يثبت و لا ذكر له
 المسئلة في الكتاب عن محمد و الوجه في ذلك ان القدوم وان كان في معنى الشرط من حيث انه ملتزم على
 الوجود و لا ليس بشرط حقيقة و صورة لان الحالف ما جعله شرطا لانه قد عرف الشرط و منعطفه على
 الشرط بل جعله معروفا بشرط الحث و هو الكلام و اما يكون معروفا للشرط اذا وجد الشرط قبله ان من شرط
 المعرف للشي ان يكون ذلك الشيء سابقا عليه حتى يحصل التعريف بوجود و نفس المعرف فقلنا بالمعروف فقلنا
 اذا وجد القدوم قبل الكلام لا يثبت و علمنا بالشرطية فقلنا اذا وجد القدوم بعد الكلام يثبت الحث فتقوله
 عليه علا بالمعنيين جميعا بقدر الامكان سئل شمس الامة الاور حيددي عن حلف لا يكلم هذا الحيا كما هو يريد
 الاسلام فقال سبعين سنة الاسلام و الذي يبيع الكافر به مسلما ولا يكله فلا يثبت رجل قال لعنير انك
 حاه فلان و دم و ماوي سحي كرم فانت كذا و لم يذهب الى بيته و لكن كلفه في موضع اخر لا يثبت في بيته و لو
 قال اكرحاه فلان به و دم و ماوي سحي كرم فانت طالق و با في المسئلة فالحا حث و طلعت امراته
 هكذا حكي فتوى شمس الامة الحلواني و فتوى ركن الاسلام علي السعدي لان في الوجد الاول شرط الحث
 شيان الدخايب الى بيته و الكلام معه و قد وجد احدهما فانعدم شرط البرسان ان يذهب الى بيته و ان
 يكله و قد وجد احدهما فانعدم شرط البرقات البرود من ضرورته تعين الحث و قد ذكرنا في كتاب الطلاق
 ان اليمين اذا اعتدت على عدم الفعل في مجلس ينظر فيه الى شرط المبر فكذا انما كلف ذلك رجل قال لعنير انك
 و قد كانت ذكرت الشانين بعده ان اعدت على ذكر فلان فانت طالق فقالت لا اعيد عليك و ذكر فلان لا
 حث ما ذكرت فلا ناه اما تلذفت و وصفت انما متبينة عما امرها ان تنهي عنه و كذلك اذا قالت اذا انتهي
 عن ذكر فلان فانا لا اذكره و لو قالت ان تنهي عن ذكر فلان او قلتم لم تنهي عن ذكر فلان فقد ذكرته
 فثبت في المتن اذا حلف لا يكلم امرأة فكله متبينة فقد حكي عن بعض المشايخ انه يثبت و كانه قاس هذه المسئلة
 على الجواب خالف الرواية و الرواية في المتن و في المتن اذا قال والله لا اكله شهر او شهرين فهو بمنزلة
 قوله سنين و لو قال والله لا اكله شهرا بعد هذا الشهر فله ان يكله في هذا الشهر و فيه ابونا اذا قال
 اليوم كلامكم على حرام فاني كلفه حث و لو حلف لا يكلهم لا يثبت حتى يكلهم جميعا و في طلاق المستقي اذا قال لعنير
 والله لا اكله ثلاثة ايام سوي هذا اليوم او قال لعنير هذا اليوم كان طلاقا لا يكله ثلاثة ايام متبينة
 بعد هذا اليوم و لو قال لا اكله ثلاثة ايام لا هذا اليوم كان طلاقا لا يكله يومين بعد يومه ذلك لان
 بقوله لا هذا اليوم استثنى هذا اليوم من الثلاثة قال في الجامع اذا قال الرجل لعنير ان اشدك بالكلام
 فتبدي حرفا لتبني و سلم كل واحد منهما على صاحبه لم يثبت الحالف فيه لان شرط الحث كلام موصوف بصفة
 البداية و العدة يتبنا سبق و الحالف ان يكله بالسلام الا انه لم يسمه قاله ليستط الحالف بهذا الكلام حتى

لا يتحقق بالاستشارة لانه اختار عن كابر سابق وقد ذكرنا ان الاختيار لا يحصل بالاستشارة الا ترى انه لو تروى
عليه صك اقرار وقيل هو كذا فاستشار برأسه اي لم لا يكون اقرارا حتى لا يحصل للمتهم ان يفتنه واعليه
بذلك المال كذا اهنا فان قيل ليس ان الاخرس اذا اقر بالاستشارة فانه يصح ويقتضي القضي به ولو كان
الاقرار ما لا يحصل بالاستشارة ينبغي ان لا يصح قلنا الجواب من وجهين احدهما ان شرط اقرار القضا ليس هو
الاقرار والاستشارة ولم يكن اقرارا اما شرط الحثه عين الاقرار والاقرار لا يحصل بالاستشارة الثاني ان
في حق الاخرس قامت الاستشارة بحكم العجز مقام الاقرار وحاز القضا لوجوه مقام الاقرار في حق الاخرس
لا لوجود الاقرار فاما شرط الحثه الاقرار مقام الاقرار فان قال عني ان الاقرار بالاستشارة هو كما
عني لانه تروى بمعنى الاقرار وفيه تعليل وقته يد عليه واذا حلف ان لا يتكلم لسر فلان لا حثه بالكتاب
والرسالة والاستشارة لان الكلام ما يكون مستانة ببيان لبيته متكلما الا ترى ان موثي صلوات الله عليه
وسلامه كان مخصوصا من جهة الرسل بسلام الله تعالى مع استوائهم في الكتاب والرسالة ولو قيل انه
اكان بين فلان كذا ولو قيل له اقلان كان له ان قال نعم تحت لان نعم جو ابل سابق من السؤال والجواب
يتضمن اعادة ما في السؤال فكانه قال نعم سر فلان كذا في موضع كذا او لو صرح بهذا اللفظ انه تحت كذا
هنا والجواب في قوله لا يحدث لستر فلان نظير الجواب في قوله لا يتكلم لسر فلان ولو حلف على هذه
الايان كلها ثم اقرس الخائف وصار بحيث لا يتكلم على التكلم كانت يمينه على الاستشارة والكتاب الا
حصله واحده انه اذا حلف لا يتكلم لسر فلان او حلف لا يحدث لستر فلان لم تحت بالاستشارة والكتابة
وان كانت الاستشارة والكتابة بعد الحرس وهذا لان الحرس ياتي في الكلام الحديث ولا ياتي في
سوي ذلك من الاقرار والاختيار والاستشارة على حسب ما يلزم بحاله وكان ما ذكرنا انه تحت بالاستشارة
اذا قال استررت وانا لا اريد الذي حلف عليه فان كان جو ابل المتشكي سبل عنه لم يصيد في القضا بصدق
بنيامين وبين الله تعالى لان ما يقوله محتمل فان اراد بالاستشارة الاستدلال الاله خلاف الظاهر
لان الجواب يتقيد بالسؤال فلو كان الاحتمال يدين بنيامين وبين الله تعالى لان ما يقوله محتمل بان
اراد بالاستشارة الاستدلال الاله خلاف الظاهر لان جواب يتقيد بالسؤال فلو كان الاحتمال يدين
بنيامين وبين الله تعالى ولما انه خلاف الظاهر لا يصدق في القضا اذ قال لا اقول لفلان كذا
لم يذكر محمدا رجعة الله هذه المسئلة في الجامع ولا في الزيادة تروى عنه في المواد رانه مثل الخبر
والبشارة حتى تحت بالكتاب والرسالة قال الا ترى انك تقول قال الله تعالى لنا كذا لا تقول
كلما في امانته وهكذا ذكر التروى ولو حلف لا يدعوا فلانا فدهاه بكتاب او رسالة روي هشام
عن ابي يوسف انه لا تحت وفي ظاهر الرواية لا تحت لان في العرف الدعا بالرسالة والكتاب كالدعا
بالمشاهدة سيما لدعا السلطان امير بلده كذا الي ما به وان كتب اليه وارسل اليه والرسول عليه
السلام بعثوا اعيان لكل الي الله تعالى وقد دعا البعض بالمشاهدة والبعض بالرسالة والكتاب والله
الموفق **نوع اخر** من هذا الفصل في السب والشتم وما يقبل بهما واذا حلف لا يشتم فلانا شتمه
في موضع لا يسمع المحلوف عليه شتمه فلا رابة في هذه المسئلة عن محمد وقد اختلف المشايخ فيه قال بعضهم
لا تحت وفاس الشتم على الكلام وقال بعضهم تحت وفوق بين الشتم والكلام والفرق من حيث العرف
فانه يقال في العرف شتم فلان فلانا اليوم وان شتمه بيمينته ولا يقال كلم فلان فلانا الا اذا كلمه شتمه
وفي فتاوي ابي الليث رجحه الله وجل جزى بيته وبين والده مشا جرة فقال الرجل لو اذنته اكراموكي
فاستر لي طالق فاخرج من المنزل فقال والده ما به بوباس ومهرون بوضع الرجل هذه المقالة طلق
امراته لان هذه الاسر وكذا وفيه ايضا اذا حلف لا يشتم احد افقدت او شتم متيا تحت في يمينه وفيه

ايضا قال لامرأته ان شتمت ابي او ذكرتها لغيري فانت طالق فالت له كانت املك ساسية ومكدة طلقت
امراته اذا قال لعنه ان شتمت فانت حرم قال لا بارك الله تعالى فيك لا يفتق وهكذا ذكر في ايمان
الجامع الصغير وفيه ايضا اذا قال لعنه لانت ولا اهلك ولا مالك ان هذا استتم واذا حلف لا يفتق
فلانا ثم قال له يا ابن الزانية عند اختلف المشايخ فيه قال الصدر الشهيد والخوارزمي تحت لان هذا
قدن له حكم العرف والعادة وفي المسي عن ابي يوسف رجل قال لامرأته ان لم اضربك او قال ان لم
اسوك فانت طالق ثلاثا فغاب عنها اشهر لم يفتق عليها وتزوج عليها فقال لها اهلها فدها سالك ووجك
واضربك فالت ما سألني ولا اضربك فالت قول قول المرأة ولا تحت عليه ولو قال ان ضاربك او قال
ان اسالك فانت طالق فتعل ذلك فاصدا اضارها تحت امرأته كانت من علي وجها بشي صنعت في
حقة فقال الزوج اكرامك سرور في كذا فاستغفرت عن ذلك في وجه الزوج ولكن كانت تذكرك عند
عينيته مع غيره فلا تحت اذا كان مراده ذكرها وكل يمين به به هكذا فتوى بخر الدين النسي رجل
قال لامرأته يا زوجه رسام يدي مر امن مكي وسام يديهم را وحلف عليها ثم انها شتمت وجها عشر مرات
وهو لم يشتمها او شتمها ثم ان الزوج شتمها في وقت اخر لم يشتم في ذلك الوقت لا تحت لانه جعل ليمينه
على شتمها غايه وهو شتمها اياه عشر مرات قال بائوده دسام يدي مر افادنا شتمه عشر مرات فقد
انتهت يمينه فلا تحت متى شتمها بعد ذلك ولو قال هر كا هي كوي مراده دسام يدي يمين قبل شتمك اياي
عشر مرات واكر يديهم فكذا فتوى لي وقت شتمها ولم تكن هي شتمته سابقا على شتمه اياها عشر مرات طلق
لان في هذه الصورة ما جعل ليمينه غايه بل جعل شرط الحثه في يمينه شتمه اياها في عموم الاوقات
فقبل شتمها اياه ولو قال هر كا هي كوي مراده دسام يدي من نوراك دسام يديهم فتمتالا
بيني يمين الزوج بوجود الشتم من مراده هكذا امكن فتوى بخر الدين النسي وهذه الاستشارة الي ان قوله
هر كا هي يمين على كل من وقد ذكرنا اختيار الصدر الشهيد فيه انه يقع على مرة واحدة وفي فتاوي ابي
الليث سكران قال لامرأته ان لم يكن فلان اوسع دامت طالق قال ابو بكر الاسكان هذا ابي
غير مضموم ولا معة وروي معرفة فلا يقع به الطلاق وفي ايمان العيون رجل حلف ان فلانا يتكلم وهو
عنده يتكلم وهو عند الناس ليس يتكلم لم تحت الا ان يروي ما عده الناس سبل بوبصر عن شاجر
مع امرأته من قبل احث له فقال لها ان كلمت بين يدي من كلام اخي او مسته سابين يدي فانت طالق
فلانا ثم ان الزوج دخل بها بيمينته وهي تشا جرة اخيه وشتمها هو ليسع ذلك قال ان كانت تشتمه وهو را
وهي تراه فقد سبها بين يدي الاخ فتطلق ثلاثا وسبل بخر الدين النسي عن حلف بطلاق امرأته ان
لا يشتم اياها ثم قال لامرأته اي عرو من رهل تطلق امرأته قال نعم وهذا استتم لا يمينها عنه فيمن
طبعها وليا امرأته بطلا بها كونه مروي حرم يمي وور اخري يمين كني تخلف عن ذلك ثم قال لها بعد
ذلك احدثي دامت ما وجه كره هل تطلق بهذا قال لا وفي فتاوي ابي الليث رجحه الله اذا قال لها ان
شتمت فانت طالق وان لعنتي فانت طالق فلعنته قال محمد بن سماعه يقع بطلقتان لان كل لعنة شتمه الا
تري ان من قال لامرأته ان شتمت فانت طالق فلعنته طلقت امرأته وقال نصير يقع بطلقة واحدة
ولو قالت له لا بارك الله فيك لا تطلق فكذا لو قالت له يا جاهل يا جارا لله لا تطلق ولو قال لها
ان شتمت فانت طالق فقال اي عراي ساهن فكذا استتم عرفا ولو قال لها ان شتمت فانت طالق فالت
المرأة لولدها الصغير منه اي لانه يحفظ ان قالت ذلك لكرامة عن الولد لا يقع الطلاق ويحل
فيه بعض تعليق الطلاق وبعض مسائل النكاح قال محمد رجحه الله في الجامع اذا تزوج الرجل امرأة لا
خل له ثم قال لها ان طلقك فبيدي حرمته اعلني التكلم بالطلاق وهذه المسئلة مع احسانها ذكرناها

في كتاب الطلاق في وقوعه اطلاق حكم التعليق لا خلاف المحل المضاف اليه التعليق فلا ينعقد قال محمد رحمه الله
في الوياضات اذا طلق الرجل لا يطلق امرأته او لا ينعقد عده مؤكل رجلا بالطلاق والعناق فطلق الوكيل
او اعنى تحت وكذا تحت وكذا لو وكل رجلا ان يعق عده او يطلق امرأته ثم طلق ان لا يطلق او لا
يعق ثم طلق الوكيل او اعنى تحت لان عبارة الوكيل في هذه الصورة متعولة لكونه سيرا فكان المؤكل
اعنى بنفسه فحقق شرط الحنفية فاحت في يمينه ولو قال عده حران دخل هذه الدار او قال امرأته
طالق ان دخلت هذه الدار او قال امرأته طالق ان دخلت هذه الدار ثم طلق ان لا يطلق ولا يعق ثم دخل عده
او امرأته الدار حتى وقع الطلاق والعناق حيث ما شاء وفي الاستحسان لا تحت لان شرط الحنفية تطبيق العناق
بعد اليقين لا عرف ان الايمان يقتضي شروطا في المستقبل والتطبيق والعناق هنا وحدهما قبل اليقين لوجود
كلمة الايجاب قبل اليقين وهذا لان الاعتناق ليس الا التلصق بغير العتق والتطبيق بعد اليقين ولكن كلامنا
به الطلاق وهو قوله انت حر وتوله انت طالق وقد وجدنا الاعتناق والتطبيق بعد اليقين ولكن كلامنا
قبل اليقين وشرط الحنفية تطبيق واعتناق بعد اليقين لئلا يستأنع عنه فلهذا المرحمة ولو طلق ان يطلق
امرأته ولا يعق عده ثم قال لعبدان دخلت الدار فانت حرا او قال لامرأته ان دخلت الدار فانت طالق
لم يدخل العبد والمرأة حتى وقع العتق او الطلاق تحت لوجود الاعتناق والتطبيق بعد اليقين لوجود كلمة
الايجاب بعد اليقين على العبارة الاولى ولوجود التطبيق والاعتناق بعد اليقين بكلام الشاه بعد اليقين
على العبارة الثانية طلق ان لا يطلق امرأته فالي يمينها رضى لربعة اشهر من غير قرآن حتى وقع عليها
طلاق الا بل اهل يقع عليها نظمية اخذ يمينها قال نصر رحمه الله بغيره قال لا يقع وفي اختلاف
وقد يعقوب ان علي قول رفر لا يطلق احري باليمين وعلي قول ابي يوسف تطلق ولو حلف وهو عتيق وقد
القاضي بينهما حكم العنة لا تحت هكذا ذكر في النوازل والذوق بين فضل الابلار العنة ان في فضل الابلار
البروح صار مطلعا بعد اليقين لان بعد الابلار ان لم اترك الاربعة اشهر فانت طالق وفي العتق لم
يصير مطلعا ووقع الطلاق ما كان بفعل الزوج بل القاضي الرمة حكم الطلاق وحكمه مطلقا حكما في السقي
اذا آلي منها وبات بالابلار او كان عتيقا خاصة الي القاضي ونوق بينهما فكل شيء من ذلك يكون طلاقا
فانه تحت به الزوج الخالف هذه الاشارة الي ان في فضل العنة يقع الحنفية ايضا فان العتقة في فضل
العنة طلاق وفي المشتق ليس عن ابي يوسف رجل قال لامرأته ان قلت لك طالق فانت طالق ثم
قال لها قد طلقك قال تطلق احري قال وان عتيق ان يكون الطلاق معلما باللفظ وهو قوله انت طالق
لا يدين في العتق ويدين في يمينه وبين الله تعالى وسيل ابو نصر رحمه الله عن قال لامرأته ان تزوج
عليك امرأة فانت طالق واحدة فتألت لا في تطليقة فتألت انت طالق ثلاثا ان لم تزمن بواحدة قال هذا
الكلام يراجه الشرط ولا يراجه الاستدلال لا يقع في الحال شي ابن سماعه قال سمعت ابا يوسف يقول
فمن قال كل امرأة تزوجها فترى السوي فمي طالق او قال كل امرأة تزوجها فليس المعصم فمي طالق
فتزوج امرأة فهذا اعلى ان لشرب السوي وليس المعصم بعد العدة لان تكون نيته على ما قبله المعلي
عن ابي يوسف رجل قال لامرأة كل امرأة تزوجها فترى السوي فمي طالق الا ان تزوجها فترى السوي فمي طالق ثم ان الحلف
عليها ان تزوج نفسها منه فتزوج الرجل امرأة اخرى ثم ان الحلف عليها رجعت نفسها منه قال اذا تزوج
هذه طلقت كل امرأة تزوجها بعد اليقين انما اسال عن حوام فمي طالق ثلاثا فانه يقع على السراح ذي
الحجة سئل القاضي ابو جعفر عن قال اكرموه كرهوا فلان وناشد وسماعا رين بهوان طلاق ثم
ازاد ان تزوج امرأة غيرها قال ينبغي ان يبرأ من تزوج امرأة سوي التي يريد كاحها بما احب فلا يطلق
ان لم يكن الخالف بنية كل امرأة تزوجها وهذه المسئلة تشير الي ان اليقين بهذه اللقطة تنعقد على امرأة

سئل عن الدين عن له مطلقة قد انقضت عدها طلق وقال اكرموه كرهوا فمي طلاق ثم تزوجها
قال لا يطلق وهذا الجواب غير صحيح الا على رواية ابي يوسف وعنه ايضا في امرأة قاله لزوجها اكرموه
ري سوي كي او يوطى قال من طلاق فتزوج امرأة قال لا يطلق ثلاثا لان كلام الزوج خرج حواما
والجواب يقتضي إعادة ما في السؤال فكان الزوج قال لها ان تزوجت عليك امرأة فمي طالق بغير تطليقة
او قال لامرأته ان لم اطلق اليوم ثلاثا فانت طالق فالحيلة في ذلك ان يقول لها انت طالق ثلاثا على
التي فعلت المرأة لا قبل فان في هذه الصورة لا يقع الطلاق في رواية عن ابي حنيفة وبه اختلف كثير من
المشايخ وفي ظاهر الرواية هذا لا يصلح حيلة وتنع التطليقات الثلاث ولو قال لها انت طالق ثلاثا على
التي فتألت لا قبل لا يلزمه الحنفية وهذا الجواب يجب ان يكون على الروايات كلها وفي فتاوي النجاشي اذا
قال لها ان سالتني الليلة طلاقك فلم اطلقك فانت طالق ثلاثا فانت طالق ثلاثا فانت طالق ثلاثا فانت طالق
لجميع ما في هذه الرواية في المسالك فسالته المرأة الطلاق في الليلة فقال لها الزوج انت طالق ان شئت
فتألت لا استأ وصفت الليلة لا يطلق ولو قال لها انت دخلت الدار فانت طالق فمضت الليلة طلق ثلاثا
وفي فتاوي النجاشي رحمه الله ان قال لها بالفارسية اكرموه كرهوا فمي فانت طالق ثلاثا فالحيلة
بعد ما طلع الجرس العدي يظن ان كان مراد الزوج من كلامه السابق منع كونهما امرأة له في شيء من العدة
اذا اضر الخلع الي ما بعد طلوع الجهر طلقت ثلاثا وان لم يكن له بنية اذا طلقها قبل غروب الشمس من العدة
لا يطلق حكم اليقين فان طلقها قبل غروب الشمس من العدة ثم تزوجها قبل غروب الشمس في اليوم الحادي
لا يطلق حكم اليقين وفي فتاوي سمرقند ان اذا قال لامرأة بالفارسية ليل اكرموه كرهوا فمضت دار
فانت طالق ثلاثا فالحيلة في الليلة نظمية بانية ومضت الليلة ثم تزوجها في العدة لا يطلق وكذلك اذا
قال لها هذا اكرموه كرهوا فمضت دار فمضت نظمية بانية في اليوم ومضت في اليوم لا يطلق وفي فتاوي النجاشي
الذي رجل طلق امرأة طلاقا فتزوجت بزوج اخر ودخل بها الزوج الثاني وفارقها فقبل للزوج الاول
لم لا تزوجها قال بالفارسية اكرموه كرهوا فمضت دار فمضت نظمية بانية في اليوم ومضت في اليوم لا يطلق وفي فتاوي النجاشي
ثلاثا ثم تزوجها قال ان كان اراد بقوله سكر سودان يصير حلالا له وهذا الجواب مستقيم فيها اذا اراد
الزوج بيقوله حلالا سحر حل الزوج اما اذا اراد به حل الوطى لا الزوج بالتزوج ينبغي ان يطلق واذا
قال لامرأته اذا طلقك فانت طالق ولم يطلقها حتى ماتت طلقت بيقين ولو به اقتال اذا لم اطلقك فانت
طالق وان لم اطلقك وان طلقك فانت طالق فمي امرأة حتى ماتت طلقت بيقين وان لم يطلقها
طلقت واحدة ولما ماتت او ماتت سئل القاضي ابو جعفر عن تزوجت بزوج بيلج امرأة الحنفية ثم اطلقها
ذهبت الي ترمذ بحيث لا تعرف زوجها ثم قيل له ان لك بتمزدا امرأة فقال ان كان لي بتمزدا امرأة فمي طلق
ثلاثا قال ابو نصر رحمه الله لا يطلق وبه قال ابو يوسف ومحمد وقال غيره يطلق وبه قال محمد رحمه الله
قال وهذا احب الي ثم ان اخذ بقول ابي نصر فلي هذا اذا طلقت امرأة فقبل للرجل هذه امرأته
قبل له اختلف بالطلاق الثلاث ان كان لك امرأة سواها فخلت فاذا التلصق اجنبية هل يطلق امرأته
فالمسئلة تكون على الخلاف قال الصدر الشهيد المختار للفتوى انها تطلق في التلصق فضا لا يات وهو نظير
ما لو تلقت المرأة زوجها طلقها فخلت هو لا يعلم به وفي فتاوي النجاشي رحمه الله اذا قال لاجنبية ان
تزوجت عليك فانت طالق او قال فانت طالق وحي طالق ثم تزوجها ثم تزوج عليها طلقنا اذا قال لا بنية
بالفارسية اكرموه كرهوا فمضت دار فمضت نظمية بانية في اليوم ومضت في اليوم لا يطلق وفي فتاوي النجاشي
المشايخ انها لا تطلق انها لان الخلع من جانبها منع ومن حلف ان لا يبيع لا يبيع النجاشي فاحاز به بيع النجاشي ماله الا
ان يكون ممن لا يتولي البيع بنفسه وسرون امدن رن ارسوي خلع نود لان هذا عبارة عن فروعها

وسائل المحطة ذكرناها في كتاب الطلاق والله اعلم **الفصل الرابع عشر في الخلف**
 علي العقود وهذا الفصل يشتمل على انواع من النكاح بعض مسائل هذه النوع قد تقدم ذكرها في
 كتاب الطلاق ومن جملة ما لم يتقدم ذكره قال في الجامع اذا حلفت الرجل ان لا يتزوج امرأة فتزوج امرأة
 نكاحا فاسدا لم يثبت لان مطلق الاسم يفرض الي الكامل والتمام وتام السبب وكما له باقادة الحكم المحقق به
 المقصود منه والحكم المقصود المحقق بالنكاح المحل والنكاح الفاسد لا يبيد المحل فلم يكن تاما فلا يوجد شرط
 الحث ولان السبب انما يقع بصفة التام اذا لم يكن في المحل ما ينافيه وفي المحل ما ينافي النكاح من وجه
 لان النكاح يقتضي الملوكة والحرية تنافي الملوكة فلا يكون محلا من وجه ومن حيث انها ان من المحلات يقتضي
 ان يكون محلا فكانت محلا من وجه دون وجه وانما سقط اعتبار المانفي باعتبار الحاجة والحاجة تنقذ بالحاجة
 فلا حاجة الي الفاسد كذا وان الحاجة لا تدفع بالفاسد اصلا لانه لا يبيد المحل ثم هذا التعليل استأن الى
 ان النكاح الفاسد منعقد ولكن لا بصفة التام وهذا فصل اختلف فيه المشايخ بعضهم قالوا منعقد ولكن
 لا بصفة التام وبعضهم قالوا لا منعقد اصلا لان في المحل ما ينافي حكم النكاح وانما سقط اعتبار المانفي للحاجة
 ولا حاجة الي النكاح الفاسد اذا لا تدفع الحاجة بالنكاح الفاسد فلا يستط اعتبار المانفي في حق النكاح
 الفاسد فالنكاح الفاسد لم ينفذ في محله فلم يقع اصلا ومنهم من قال منعقد مقتضى الاقدام على الوطء فلو
 ان لا يضيح بالزوج والضرورة في حق الحث فلا يظهر الاغتناء في حق الحث وذكر الشيخ الامام في الاسلام
 علي البزدوي في شرح الجامع الصغير ايضا ان التوكيل بالنكاح مطلقا يفرض الي النكاح الصحيح والفاسد
 عندنا في حنيفة وفي وكالة الجامع الكبير ان التوكيل بالنكاح مطلقا يفرض الي الفاسد ولم يترك فيه خلافا
 قال الصدر الشهيد هو الصحيح قال رحمه الله وما ذكره في الاسلام فذلك قوله ولا يفتي به هذا اذا اعتد علي
 المستقبل ولو عتقه بمبنيه علي الماضي بان قال ان كنت تزوجت امس فكذلك ان كان تزوج امرأة نكاحا فاسدا
 حثا واسم النكاح مطلقا في المستقبل يفرض الي الجائز دون الفاسد وفي الماضي ان يفرض الي الجائز ايضا
 لما ذكرنا ان مطلق الاسم يفرض الي الكامل والتمام ولكن تركنا التماس في الماضي بحكم العرف فان في العرف
 يتراد بالاجازة عن امر ما من الحكاية عن الوجود ولا يتراد به الحكم المقصود الذي شرع له فكلنا والصحيح والفاسد
 في حق حجة الحكاية عن علي السواء ومثل هذا العرف لم يوجب في المستقبل ففعل فيه بفتنة التماس لان
 مطلق الاسم لما يفرض الي الجائز بالليل الذي قلنا صار الجواز كالمقصود عليه في الماضي والمستقبل
 الا انه لو صرح بالجواز في الماضي حثت الفاسد لان النكاح في الماضي صار عينا بالاداء والصفة في العين
 الفاسد فلو صرح بالجواز في الماضي حثت الفاسد لان النكاح في الماضي صار عينا بالاداء والصفة في العين
 في عين العين مستبرة وان نوي الجائز في الماضي او نوي الفاسد في المستقبل دين فيما بينه وبين الله تعالى
 وفي الفتاوى وروي ابن سماعة عن ابي يوسف ان قال ان كنت تزوجت اليوم امرأة فبعدني حر وقد
 كان تزوج امرأة نكاحا فاسدا لا يثبت وهذا اخلاق ما ذكر في الجامع ولو قال ان لم اكن تزوجت اليوم
 امرأة فبعدني حر وقد كان تزوجها نكاحا فاسدا لا يثبت ولو حلفت لا يتزوج امرأة فتزوج امرأة بغير
 امرها لان زوجها منه فتعولي لا يثبت فرق بين نكاح الفتوي وبين بيع الفتوي ولا فرق بينهما من حيث
 الصور لان نكاح الفتوي يبيد الحكم من حيث الجلة فانه يبيد المحل عند اجازة المرأة كما ان بيع الفتوي
 يبيد الحكم وهو الملك عند اجازة المالك وكان كاملا كالبيع فثبتا له مطلق اسم الزوج ومع هذا فرق
 بينهما فقال في النكاح لا يثبت وقال في البيع يثبت والفرق ان نكاح الفتوي لبعض بمنعته علي سبيل التام
 لان في المحل ما ينافيه علي ما مر ولا يكون تاما فلا يتناول مطلق الاسم الا ان الشرع استط اعتبار المتناهي
 حالة محضومة وهي حالة رضاها شيا لثبات النكاح وفيما عدا هذه الحالة لا يستط اعتبارها فلا يتم الاغتناء

والتدريب ما من خلاف السمع الفتوي تام اذ ليس في المحل ما ينافيه فان قيل الحكم في حق الامة نظير الحكم في حق
 الحق وليس في الامة ما ينافي الاغتناء قلنا لا بل في الامة ما ينافي الاغتناء لان بالرق ذهب نصف المحل في
 النكاح كما كان قبل الرق ففي النصف الباقي الجواز باعتبار الحرية ولهذا استعنت القسم كما قبل الرق وان
 المودة اجازت النكاح في اليوم حث لان الاجازة منعقدة بصفة التام فبموجب السبب وكذلك ان اجازت في الغد
 حث فكان ينبغي ان لا يثبت لان النكاح انما يتم في الغد وقد شرط الحث نكاح تام في اليوم والجواب النكاح
 وان تم في الغد لان التام بصفة النكاح والصفة تقوم بالموصوف ويستند الي وقت النكاح ولهذا شرطت
 الشهادة وقت النكاح لا وقت الاجازة وادلاستد التام الي وقت النكاح كان النكاح تاما في اليوم فلهذا
 حث قال في الكتاب الاتري ان من حلفت ان لا يتزوج امرأة بالكونة بغير رضاها فتزوجت وهي بالقبرة
 فاجازت نكاحها حث وان كان تاما النكاح الاجازة والاكراهة وجدت بالقبرة ولكن قيل بان التام بغير
 يستند الي وقت العقد والعقد قد وجد بالكوفة وبها تيقن المسلمين يستند لبعض مشايخنا فيمن حلف بطلاق
 امرأة ان تزوجها تزوج رجل تلك المرأة بغير امره واجازة او نقلا وحلف بطلاق كل امرأة يتزوجها
 فتزوج رجل امرأة بغير امره واجازة او نقلا او تطلق لانه عندئذ ينفذ علي التزوج والاجازة ليست
 بتزوج ولا تزوج الاتري ان مجرد ارجاء الله لم يحل الاجازة في هاتين المسئلتين تزوجا اذ لو حلف بطلاق
 لكان لا يثبت اذا اجازت في المود والاكراهة بالقبرة وهذا فصل اختلف المشايخ فيه بعضهم قالوا لا
 تطلق اجازة فعلا او نقلا واختلفوا فيما بينهم في العلة منهم من قال لان الاجازة ليست بتزوج ولا تزوج ففرقا
 ان الاجازة ليست بتزوج ولا تزوج كما لو تزوجها في الغد وكما لو تزوجها بالقبرة فلا يثبت شرط وقوع
 الطلاق ومنهم من لم يفرق بين الاجازة انها تزوج او تزوج او ليست بتزوج ولا تزوج مع هذا يقول لا
 تطلق المرأة لانه لو طلقت انما طلقت اذا علمت اجازتها وصار تزوجا لياها ولو علمت اجازتها لم يصير تزوجا
 الا ما من وقت مباشرة العقد وتطلق من ذلك الوقت لان الطلاق معلق بالتزوج والاجازة وجدت بعد
 ذلك الوقت فبين ان الاجازة وجدت ولا نكاح بينهما اصلا فبين انما وقعت باطلا وان لم يصير تزوجا
 اياها وان الطلاق لم يقع في اتباع استبداد الطلاق فان الاجازة لم تزوج اصلا وبعضهم
 قالوا لان اجازة بالقول تطلق وان اجازة بالفعل لا تطلق وبعضهم بالفعل او بالقول لان الاجازة في الاشياء
 كالاذن في الامة من حيث ان العاقبة في الاجازة يصير نكاحا من ذلك الوقت وفعل النكاح كفعل الموت
 عنه فيصير مزوجا من ذلك الوقت وخرج علي هذا ما ذكر من المسلمين ههنا لان المرأة بالاجازة صارت
 مزاوجة نفسها في ذلك الوقت الذي عقد الفتوي كالواحدة بدلت في الاستدلال لان الاجازة في الاشياء
 بمنزلة الاذن في الامة فلهذا حث في المسلمين وفي المستقي اذا قال الرجل والله لا تزوجن بالكوفة تزوج
 رجل وليته الكبيرة سجداد فبطلت الخبر فاجازت وفي كوفة فقد برئ بمبنيه لانه انما صار مزوجا يوم
 اجازت النكاح وعلي هذا ان قال لا تزوجن يوم الجمعة تزوج رجل وليته يوم الخميس واجازت يوم الجمعة
 فعلى قياس المسئلة المتقدمة ينبغي ان لا ين عمل الاجازة في تمام النكاح والتمام استند الي وقت
 المباشرة فيصير مزوجا سجداد وفي يوم الخميس فلا يبرئ في العيون اذا حلفت ليتزوجن سواء ما شئت من
 فهو سريان النكاح لا يتصور له بدون الشاهد ولو استشهد ثلاثا حث لان هذا اعلامية لان النكاح يقتض
 بدون الثلاثة فيصير علانية اذا طلقه الناسية كردن او قال كردن ارم فتقوله كردن ارم وتقوله
 كردن حرم فارسية قوله ان تزوجت منع بمبنيه علي العقد وقوله كردن ارم اختلف المشايخ فيه
 بعضهم قالوا هو علي العقد وقال بعضهم هو علي الفعل وهو اوردون وهو الاظهر والاستبه اذا حلف
 لا يتزوج امرأة توكل وكيلاجني تزوجها منه تزوجها منه حث في مبنيه وكذلك اذا وكل رجلا ان يزوجه له

امراة بعينها خلفت ان لا يتزوج فزوجه الوكيل تلك المرأة بحيث في عينه ان الوكيل في باب النكاح سنين
ومعبر فمصر عياره متبولة الى الموكل وكان الموكل تزوجها بعد اليقين ولاجل هذا المعين كانت المهر على
الموكل دون الوكيل ذكره في الزيادة التي المتبقي اذا خلف لا يتزوج امرأة فتزوج صبيته حيث وفيه ايضا اذا
خلف الرجل وهو بعد اذ ان لا يتزوج من نسائه اذ وتزوجها الي واسطه بواسطه لم يتزوجها فخرت الواسطه
حين دخل بعد اذ وطقت بعد اذ لم تزوجها الخالف بحث لا يتناصرت من نسائه اذ وهو الجواب يجب ان يكون
علي قول اي حينة رجه الله به ليل سيلة تاتي بعد هذا وان كان حين دخلت بعد اذ قالت ان تزوجني فلا
اقت بعد اذ والا انصرف الي واسطه فمقت ليست من نسائه اذ فلا بحث بتزوجها قال الا توي انها نصلي
صلاة المسافر في هذه الصورة وفي الصورة الاولى صلوة المقيم اذا خلف الرجل ان لا يتزوج امرأة
فحين تزوجه ابوه لا بحث هكذا ذكر في الفتاوي وفي التدويري اذا خلف لا يتزوج امرأة فمقت معها فزوجه
ابوه امرأة بحث لان المعقوت تعود اليه فكان هو المتزوج عنه خلف ان لا يتزوج امرأة فزوجه المولي
امرأة علي كره لا بحث لانه لم يتزوج ولو اكرهه المولي حتى تزوج بنفسه بحث لانه قد تزوج في العيون اذا
خلف الرجل لا يتزوج من نسائه اهل بصره فتزوج حارية قد ولدت بالبصرة ونشأت بالكوفة واوطنت
بالحث عند اي حينة رجه الله لانه يعتبر بالولادة وهذه المسئلة يتبين ان ما تقدم من مسئلة الواسطه
اذا ووطنت سيدة اذ قولنا لا قول اي حينة واذا خلف لا يتزوج فتزوجه فقد قيل من كان خارج الرض
هو تزوي وهذا الجواب لا يستقيم فحين سكن في قنا المصرا لا توي ان من سكن بخارجي ركنان بون
او في رباط لبنان لا يستقيم فزوي او كود هبة امرأة مصرية الي توي وولدت منه ولدا فالولد تزوي علي
قياس قول اي حينة رجه الله وان ذهبت الي كرم وولدت منه ولدا لا يكون فتزوي وفي فتاوي هل سرق
اذا خلف لا يتزوج من براد فلان فتزوج ابنة بنته حيث ولو قال من اهل بيته فتزوج ابنة ابنته لا بحث
لان ابنته من براما العيت من اهل بيته لان المراد من هذا البيت بيت النسب والنسب الي الابا اذا قال
لا امرأة ان جلست في نكاحك وامرأة طالق فتزوجها لا تطلق لان المهر من هذا الكلام جلوسه في نكاحها
مع غيره لامع نفسه وفي التوال اذا قال والله لا تزوج من اهل هذه الدار وليس للدار اهل ثم سكنها
فوزم تزوج منهم او قال والله لا تزوج من بنات فلان وليس لفلان ابنة ثم ولد له ابنة فتزوجها لا بحث
قال الصدر المشيخي واقفاته ما ذكره هنا بوان قول محمد اسلا بوان قول اي حينة واي يوسف
الله وقد ذكر في الجامع الصغير ان خلف لا يكلم امرأة فلان وليس لفلان امرأة ثم تزوج امرأة وكلها
حيث في عينه عند اي حينة واي يوسف خلا فالحمد ولو قال والله لا تزوج من اهل الكوفة وتزوج امرأة
لم يكن ولدت يومئذ بحث وفي التدويري اذا خلف لا يتزوج ابنة فلان فولدت له ابنة فتزوجها لم بحث ولو
قال بنات فلان او بنات من بيته حيث ويلزمه اليقين في قول اي حينة رجه الله وقال اسد بن عمرو لا بحث
وعن اي يوسف رجه الله فحين خلف لا يتزوج ابنة الصغيرة فامر رجلا فتزوجها فمقت حيث وكذلك ان زوجها
فقتولي فاجاز وهو حيث لان حقوق العقد لا تتعلق بالمعاقبة والصرف الي اليقين الى الاجازة ويستعيد الحكمه
وقد وجد عن اي يوسف ايضا في الرجل خلف لا يتزوج عمة امرأة فزوجه غيره واجاز هو انه لا بحث وعن
محمد في فصل الفتوي انه لا بحث علي الاب لان الاجازة ليست بتزوج واذا خلف لا يتزوج ابنة كبريا فامر
رجلا فتزوجه واجاز الابن لا بحث لانه لم يوجد منه العقد ولا الاجازة عن محمد في امرأة خلفت لا يتزوج لغيرها
فزوجها رجل بامرها او بغير امرها فاجاز حيث وهذه الرواية في الاجازة مخالفة للرواية المتقدمة
وكذلك البكر اذا خلفت ان لا تزوج نفسها فزوجه رجل بغير امرها فقبلتها الحبر فسكت في حاشية ولو خلفت
البكر لانا ان احدا حي يزوجه فزوجه رجل ولبنها الحبر فسكت فلا رواية في هذا الفصل عن محمد رجه الله

واما الرواية في الرجل خلف لا يادون لعينه في التجارة فزوجه يبيع وليشترى فسكت وهو حيث وعن اي يوسف
انه لا بحث في المسئلة لان الاول تفوت توفي لا يوجد الا باللسان وذكر مسئلة البكر في المشتري رواية
بمؤلة انه لا بحث وفي التواد عن اي يوسف اذا خلف لا يتزوج فلانه فامر رجلا فتزوجها لم بحث ولو خلف
لا يتزوج فامر رجلا فتزوجه حيث **نوع آخر** من هذا الفصل في البيع والشرا والملك قال محمد رجه
الله في الجامع اذا خلف الرجل لا يبيع ببيع فاسد ابحث في عينه وفي التواد عن اي يوسف انه لا بحث
والصحيح ما ذكر في الجامع ووجه ذلك ان البيع الفاسد بيع تاما وليس في المحل ما يباي في انعاده الا انه رجي
حكمه وهو الملك وانه لا يدل علي نقصان فيه كالببيع بشرط الحيا ومقتي هذا التدرا انه لا يبيد المحل لاني الحال
واني المال فلما علم الا ان المحل ليس حكمه متفوت من البيع واما المقصود منه والمحقق به الملك والبيع الفاسد
يفيد الملك في الجملة وكال سبب باقادة الحكم المختص به والمقصود منه لا باقادة الحكم الزايد ولو خلف لا
ليشترى اليوم فاشترى بخرا وختر بخرته وعن اي يوسف انه لا بحث هكذا ذكر المسئلة في الجامع وذكر مسئلة
الشرا في موضع اخر وذكر فيها القياس والاستحسان في مسئلة الشري ذكر في مسئلة الشري ولو اشترى ببيعة
او دم لا بحث لان الشري مبادلة المال بالمال والميتة والدم ليسا مال وكذلك اذا خلف لا يبيع ببيع
بالميتة او الدم لا بحث لما ذكرناه ولو خلف لا يشترى فاشترى مكانا او مدبرا او امرا ولد لا بحث وكان
يشتري ان لا بحث لان شرا هو لا يفيد الملك في الجملة بان يجبر المكاتب ببيع نفسه والقاضي يقتضي بخرا ببيع
المدبر وام الولد في رواية فيكون نظيرا لبيع الفاسد والبيع بشرط الخيار من الفتوي والجواب السب
انما انعقد بصفة التمام والتمكين في المحل ما يباي في الانعقاد كما في المسائل التي ذكرها فان في تلك المسائل
ليس في المحل ما يباي في انعقاد البيع لان المحل مال متفوت من كل وجه فانعقد البيع بصفة التمام وان تراعي
حكمه واما القبض والاجازة هناك في ثبوت الحكم لاني ازالة المتبقي عن السبب وفي المكاتب والدم
وام الولد ما يباي في انعقاد السبب وهو الحرية من الوجه الذي يبيع عنها كالحرية فلم يكن الانعقاد تاما
بصفة التمام ولا اجازة المكاتب ان سلمنا بغيره بخرا بخرته في ازالة المتبقي عن السبب لاني اثبات الحكم
واذا وجدت الاجازة والقبض ازال المتبقي عن السبب فينعقد بصفة التمام ويقع الحث حينئذ اما قبل
ذلك فلا بحث فان قيل ليس ان محمد رجه الله ذكر في كتاب البيوع اذا جمع الرجل بين مدبر وقن في البيع
فالبيع ينعقد في حق القن صحيحا ولو لم ينعقد العقد في حق المدبر بل انعقد في حق القن لان بيع القن
حينئذ يكون بيعا بالحصة فلما نحن لا نذكر انعقاد العقد في حق هو لا اصلا واما نذكر انعقاد في حقهم
بصفة التمام وهذا الان امتناع انعقاد العقد في حق المدبر بسبب المتبقي وهو الحرية والحرية في حقه تامة
من وجه دون وجه وكان المتبقي قائما من وجه دون وجه فيمتنع الانعقاد من وجه دون وجه الانعقاد
من وجه في حق المدبر كاف لان انعقاد في حق القن بصفة الصحة لان الانعقاد في حق القن لا يكون بالحصة
هذا الشري حيث الاستيلاء لم يذكر محمد هذا الفصل وحكي عن بعض مشايخنا انه لا بحث كما لو اشترى بالحر
او الخنزير وذكر شيخ الاسلام حوا هذا روجه الله في شرح كتاب المادون ان من خلف ان لا يبيع
بماع المدبر لا بحث على فقال لان بيعه غير معتد ولو اشترى عمة من رجل قد علم المشتري ان العمة
لغير البائع وانه فقتولي في البيع ولم يامر به صاحب العمة به حيث لوجود شرط الحث وهو الشرا بصفة التمام
فاما المشتري من الفتوي بصفة بصفة التمام اذا ليس في المحل ما يباي في انعقاده وانه يعيد الحكم في
الجملة فصار بمؤلة الشرا الفاسد فان كان عمة يمينه علي الماشي بان قال ان كنت اشترى اليوم او قال
ان كنت بعت اليوم وقد كان اشترى شرا فاسدا او باع ببيعا فاسدا لا بحث لانه لما وقع الحث بالفساد
في المستقبل لا يقع الحث به في الماضي اولي قال محمد رجه الله في الجامع الصغير اذا قال ان لم ابع هذا

ان

بعد اليقين قبل العقد فمما يجب ان يكون كذلك قلنا بل المعلق بالشرط عند مجي الشرط كالمرسل الا ان المعلق بمجي
العقد هنا علق الجارية التي في ملكه وقت اليقين لا علق الجارية التي يملكها بعد اليقين فيحصل هذا المرسل ولو
قال في العقد كل جارية كانت لي وقت اليقين فهي حرة لا علق ما استمرها بعد ذلك كذا هذا بيان هذا ان المعلق
ما قلنا ان قوله كل جارية ملكها شرط وقوله اذا جاء شرط ايضا وليس بوقت بل هو فعل والفعل لا يبيح
تطبيقه بالفعل اما معلق الجارية فيصرف قوله اذا جاء الى الجارية وصرح بتقديم كلامه كل جارية ملكها في حرة
او اجاعة واذا انصرف قوله اذا جاء الى الجارية بقي قوله ملكها مطلقا عن الوقت فيتناول الحال فان قيل
الشرط ان هذا شرط اعترض على الشرط ولم يذكر فيه ما حرق العطف فيجعل المتدمر مؤخر او يصير بتقديم كلامه
اذا جاء فكل جارية ملكها في حرة قلنا وان جعلناها كذلك كان الجواب كما قلنا لان قوله ملكها في حرة كان
مطلقا عن الوقت فيتناول الحال فيجعل الحال كالمتصور عليه ويصير كانه قال اذا جاء فكل جارية ملكها في
الحال في حرة ولو قال هكذا لعنى بمجي العقد ما كان ملكها في الحال ولا علق ما كان يملكه بعد ذلك فكذلكها
ولو قال كل جارية ملكها عند انبي حرة وفي ملكه جارية وقت اليقين وقد استند جارية قبل العقد وجارية
بعد العقد علق جميعا عند مجي العقد في يوسن علق المستند في العقد لا غير اجمعوا اعلم ان لو قال لكل ملك
ملكه الي ثلاثين سنة فهو حر ان يمينه على من يملكه في المستقبل لا على من يملكه وقت اليقين فتدقيل على
قياس هذه المسئلة ينبغي ان يقال اذا قال كل جارية ملكها في حرة ان على قول محمد لعنى كل
جارية ملكها في المستقبل الي ان تقرب الشمس من اليوم ولا لعنى التي في ملكه وقت اليقين وهذا التنازل
به كالمجد اصلا في جسد هذه المسائل ان قوله امك اذا ذكر مطلقا يرد به الحال عرفا واذا ذكر مضافا
الي وقت خلل بين الملك وبين الوقت الذي يرد به الاستقبال عرفا كما في قوله كل جارية ملكها اليوم
تقع يمينه على من يملكه في الحال وفي المستقبل الي ان تقرب الشمس وقيل على قول محمد في الضلعين جميعا
وهو ما اذا قال كل جارية ملكها عند او قال الي الغدا ان يمينه على من كانت في ملكه وقت اليقين وعلى من
يملكه في اليوم وفي العقد وفي قوله الي عند لعنى من يملكه في اليوم الي غروب الشمس ولا لعنى من يملكه
من العقد وهو التنازل بقول المخرج الله بانه اضاف الملك الي وقت قائم والي وقت سيوجد فيدخل
تحت ملك قائم الحال وملك سيوجد بعد ذلك كما في قوله كل جارية ملكها اليوم بانه وهو ان اضاف
الملك الي العقد لتسمية العقد لا لتسمية اليا باعتبار اليوم فانه ما لم يوجد اليوم لا يكون ما يليه عدا وان
تسمية العقد لليوم من حيث الاعتبار ولو ثبت تسمية اليوم والعقد من حيث الحقيقة بان قال كل جارية ملكها
اليوم عند انبي حرة كان الجواب كما قلنا فمما كذلك وهذا المعنى ليشل الضلعين بخلاف قوله كل جارية
ملكها الي شهر او الي سنة او الي ثلاثين سنة حيث يقع يمينه على من يستفيدها لا على لان الشهر والسنة
يكون شهر او سنة من غير اعتبار الوقت الثاني الا في ان يقال سنة ما صينية وشهران واذ كان اسم
الشهر والسنة ما يثبت بدون وقت قائم لم يصح مضيها الملك الي وقت قائم للحال بل كان مضيفا الي وقت
في المستقبل لا عرفا فتعنيته على ملك سيوجد في المستقبل لا غير ولا في يوسن رحمه الله ان اضاف
الملك الي ملك في المستقبل من كل وجه لانه اضاف الي العقد والعهد اسم لزمان لم يوجد بعد فكان مضيفا
الملك الي وقت سيوجد من كل وجه بخلاف قوله كل جارية ملكها اليوم حيث يصرح الي الملك الثاني الي
ما يستفيد الي ان تقرب الشمس من اليوم لان هناك انصرف الي الملك الي وقت قائم والي وقت سيوجد
كل وجه بخلاف قوله كل جارية ملكها اليوم حيث يصرح الي الملك الثاني الي وقت سيوجد الي وقت الزرق
فصار الحال والاستقبال مرادا لان اليوم اسم لما لا يعلو خلس ما بين الملك وبين الوقت كما اشار اليه
محمد رحمه الله في العلة الاولى وما اشار اليه في العلة الثانية مشكل بما اذا قال لعندك انت حرة عاقبه

لا يفتق ما لمجي الوقت ولو كانت الاضافة الي العقد اضافة الي اليوم لعنى للحال على مذهب محمد رحمه الله
كالوقال انت حرة اليوم وعدا ولا يلزم ابا يوسف اذا قال كل جارية امكها اذا جاء عدا لان هذا ما صنف
الملك الي وقت في المستقبل من كل وجه وذكر العقد في تلك المسئلة ما كان لاضافة الملك اليه بل لبيان مجي
ما علق به العلق على ما موقال في الجامع اذا قال ان ملكك عند انبي حرة فذلك نصف عبد وباعه ثم ملك نصف
الاخر التماس ان يفتق النصف الاخر وفي الاستحسان ان لا يفتق ولو قال ان ملكك هذا العقد فهو حر
فذلك نصفه وباعه ثم ملك النصف الاخر علق النصف الاخر فيما سوا استحسانا وكذلك اذا قال ان اشترت
عبد او حرة فاشترى نصف عبد وباعه ثم اشترى النصف الاخر او قال ان اشترت هذا العبد فهو حر
فاشترى نصفه وباعه ثم اشترى النصف الاخر علق النصف الاخر فيما سوا استحسانا والفرق على مجي
الاستحسان بين المعين وبين غير المعين في الملك وبين الملك والمصري الفرق فان الاستحسان يستحسن
نفسه ان يتزوج والله ما ملك ما يتي ودم وان ملك اكثر من ذلك من المتعاقبين ولا يستحسن بنفسه ان
يقول ما ملكك هاتين المسئلتين اذا امكها على المتعاقبين وغير الاجتماع في فصل الملك في غير المعين ثابت
بالعرف فصار كما لمصرح به وصار كانه قال ان ملكك عند اجلة واجتمع بين ملكي فهو حر ولا عرف في المعين
في فصل الملك انهم يريدون الاجتماع وكذا لا عرف في فصل الشرا انهم يريدون الاجتماع فقولهم باطلا
اللفظ واللفظ تناول مطلق الملك ومطلق الشري وقد ملك العبد واشترى فوجد شرط يزول
العتق لكن لا يمكن انزال المقتضى في النصف الذي باعه فانزله في النصف الاخر وفي احقاق الاصل
اذا قال ان ملكك عبد او حرة فاشترى نصف عبد وباعه ثم ملك النصف الاخر فالتماس ان يفتق النصف
الاخر وفي الاستحسان لا يفتق وما ذكر في الاصل بين ان المذكور في الجامع جواب الاستحسان اجواب
التماس والله اعلم **نوع اخر** في الهبة والصدقة والقرض والاستعارة والكنالة والرصة
والاستدانة قال في الجامع اذا قال لا يبيع فلان شيئا فوهبه شيئا فلم يقبل حث في يمينه استحسانا
وهو قول علمائنا الثلاثة وعلى هذا الصدقة والهدية او الهبة والحلي ووجه ذلك وهو ان الهبة
عتارة عن التملك بعين شئ لانه لا يملك فيه الا من جاب الزاهب وذلك في قوله وهبت لا تعلق له
بالقول وانما القبول لثبوت الملك والمالك حكم الهبة وشروط الحث تنس الهبة لاحكامها وان عرض الزا
من هذه اليقين منع النفس عن اظهار الجود وينفس الايجاب حصل اظهار الجود وكان الحث متعلقا بالاجاب
من هذا الوجه واذا ثبت هذا الهبة ثبت في الحلي والصدقة لان كل ذلك في معنى الهبة لانه تملك
بعين شئ كالهبة وينبغي على هذا ما اذا قال وهبت لي فلان التذرع وسكت ثم قل ان اقبل الهبة صدق
لان الهبة لما كانت هبة بدون القبول لا يكون الاقرار بالهبة اقرارا بالقبول فيصح منه دعوى عدم
القبول والغارية بدون القبول غارية فاذا حلف لا يبيع فلان شيئا فاغاره فلم يقبل حث عند علمائنا
الثلاثة اما القرض فلم يثبت بدون القبول في قول محمد واحدي الروايتين عن ابي يوسف لانه تملك
بعوض يجب في الثاني فصار نظير البيع وفي رواية اخرى عن ابي يوسف ان القبول فيه ليس بشرط فان ا
حلف لا يقرض فاقترض ولم يقبل المستقرض فلا حث عند محمد واحدي الروايتين عن ابي يوسف وفي
رواية اخرى عنه انه يجب الاستقراض بدون الاقرار استقراضا فاذا حلف لا يستقرض من فلان شيئا
فاستقرض ولم يقرضه فلان حث في يمينه والاجابة بدون القبول ليس باجاعة في ظاهر الرواية وعن
ابي يوسف انه اجارة والحاصل ان كل عقد فيه بدل طلي والحلف عليه لا يوجب الحث بدون القبول
قول محمد واحدي الروايتين عن ابي يوسف وفي رواية اخرى عنه لا يوجب والوهن بدون القبول
ليس برهن واذا قال اقرض فلان ولم اقبل لا يصدق وهذا انما ياتي في علي قوله من يقول بان القرض

بدون القبول ليس بنقض و اذا حلفت لا يمين عده من فلان نوهب رجل عبد الحالف من ذلك بغير امر واذا
 الحالف ذلك حنث هكذا رواه ابن سباعه عن محمد بن لو حلف لا يمين عده و فلان ثم وكعب له علي عوض حنث
 وفي نوادر بشر عن ابي يوسف اذا قال الرجل ان وهبت لي فلان هذا العبد فهو حر فقال فلان قد وهبه
 لك فقال قد قبلته و بعت له يفتق رجل اكره امرأته علي هبة يهوها فوهبته منه ثم ادعي الزوج عليها
 الهبة هل ليس لها ان حلفت بالله ما وهبته فقال الصدوق السهميد المختار ما قاله النخعي ابو الهيثم انه ينبغي
 لها ان تقول للقاضي سلمه يدعي هبة بالطوع او بالكره فان قال ادعي هبة بالطوع كان لها ان حلفت بالله ما
 وهبته منه لانها صادقة فيه رجل قال لاخر والله لا هب لك هذا اليوم مائة درهم فوهب مائة له علي رجل
 وامرأة يتبعها برقي يمينه وان مات الواهب ولم يقبض الموهوب له المائة لا يمكن من اخذها الا بمكسرات
 ملك المورثة في مجموع النوازل وفي نوادر بشر عن ابي يوسف انه احلف لا يبرأ من هذا الدار من فلان
 وقد كان اخوها قتل اليمن كل شهر بدرهم ثم تركها في يوم وجعل سقاه كل شهر تسكنها لا يحنث لانها
 الاجارة التي كانت قبل اليمن ولو سألته اجرة كل شهر لم يسكنها بعد حنث لانها ليست علي الاجارة التي
 كانت قبل اليمن لان حكم الاجارة الاولي لم يملك مطالبتها باجرة شهر لم يسكنها فيكون لهذا الاجارة
 سيده سئل شيخ الاسلام عن رجل له مستغلات حلفت بطلاق امرأته كما ان مستغلا يملكه يهدد
 فاجرت امرأته امك المستغلات و قبضت الاجرة واقعتها او اعطت زوجها لا يحنث لان شرط الحنث عقد
 الاجارة وهو لم يعقد الاجارة قبل اليمن لانه وضع المسئلة في المستغلات والمستغل ما يكون معدا
 للاستقال فتركها ايها في ايديهم لما اذا لا يمتنع الحنث قال لان اليمن عقدت علي العقد ولم يوجد منه
 العقد فان كان الزوج قاله المستاجر بن اقتعدا في هذه المنازل فانه الفصل لم يمتنع عن شيخ
 الاسلام وتبين ينبغي ان يكون اجارة وحنث وكذلك اذا انتصا من اجرة شهر لم يسكنوا فيها فهذا
 منه اجارة وحنث وان انتصا من اجرة شهر لم يسكنوا فيها فهذا ليس باجارة فلا يحنث رجل حلف لا
 يستعير من فلان شيئا فاردفه علي ذابته لا يحنث و اذا حلفت لا يبرأ من فلان فبعت المحلون عليه
 وكذا لا يستعير ولا يقبض المستعار فاجارة اخلف رقبته ويعقوب رجما الله علي قول احمد ما يحنث
 قال الصدوق السهميد رحمه الله وعليه الفتوى لان الوكيل في قاب الاستقارة رسول وهذا اذا
 خرج الوكيل الكلام مخرج الرسالة بان قال ان فلانا يستعير منك كذا فاما اذا لم يتبل ذلك لا يحنث
 و اذا حلفت لا يستعير ديناً فزوج امرأته لا يحنث وان اخذت راسه في سلم حنث وسئل شيخ الاسلام
 الا ورجه رحمه الله عن وهب من اخبرني في حال السكوت حلفت ان لا يرجع في هذه الهبة ولا يخذ
 منه ثم ان الموهوب له وهب ذلك الشيء من اخر واخذه الواهب الحالف منه قال لا يحنث واما كان
 كذلك لا يحنث الحنث الرجوع والاخذ بطريق الرجوع وبعد ما وهب الموهوب لا يميني للواهب حتى
 الرجوع فلا يكون هذا الاخذ بطريق الرجوع بل يكون بطريق القصد فلا يحنث اذا طلق لا يستعير من
 فلان شيئا يضمن الي كل موجود بعد اعارته وذلك عين يتقنع به مع بقاء عينه فان دخل دار المحلوف
 عليه ليستقي من يده فاستقار منه الرضا والى لو اخلف المستأجر فيه منهم من قال يحنث ومنهم من قال
 لا يحنث لانه لم يثبت له عليهما لا يمين في يد صاحبه الدار فلا يكون مستعيرا وهذا اشارت الي ان الاعارة
 لا تتم وهذا هو الطريق فيما اذا اردفه علي ذابته فعلى قياس هذا التعليق ان الاستقارة الر
 والدلوس بغير يمين في ملك المحلوف عليه يحنث ذكره الصدوق السهميد في شرح الكافي في باب اليمن
 في الاكل اذا حلف لا يشارك فلانا ثم ان الحالف شاركه قال لا يمين الصغير والشرط هو الابن دون
 الاب لانه لا ربح للاب في المال اذا حلف الرجل والله لا يشارك فلانا فهو علي ما عليه كلام الناس من الشرط

في الجازات فان استر يا عبد المبحث ولو قال والله لا يكون بيني وبينه شركه في شيء فاستر يا عبد او
 ما استر يا عبد حنث وكذلك اذا قال والله لا يشارك فلانا في شيء ثم استر يا ابا او عبد ايها حنث وان
 ورثاه وقد حلف لا يشاركه في شيء لم يحنث لانه لم يشاركه اما لزمه هذا احب ام كره هذه الجملة في ايمان
 المسئوق اذا حلف لا يشاركه فلانا في هذه المصلحة فخرج من هذا المصلحة ولا يشاركه ثم دخلا المصلحة ولا يشاركه
 اراد باليمن عقدا لشركه لا يحنث وان اراد به العمل ليشركه يحنث و اراد فغ احدما الي صاحبه لا
 معارضة فكذلك لان المضاربة نوع من انواع الشراكة في الباب الاول من ايمان الوافقات و اذا
 حلف لا يعمل مع فلان شيئا في المضاربة او غيرها ففعل مع شريكه يحنث ولو عمل مع عبده المادون لا يحنث
 ولو حلف لا يشارك فلانا في مشاركتك شريكه لا يحنث في الباب ايضا وان حلف لا يشارك اخاه ثم بدله
 بالحيلة في ذلك اذا كان الحالف ابن كبير ان يدفع الحالف ماله الي ابنه مضاربة يتصيب قليل ياذن
 له ان يعمل منه بزيادة ثم ان الابن يشارك عمه فلا يحنث وتحصل مضور الحالف وهو الرخ رجل حلف لا
 يومي بوصية نوهب في مرض الموت شيئا لا يحنث لان ذلك ليس بوصية لكن اعطي الشرح لمحكم الوصية
 فلا يظهر في حق الحنث رجل قال اكر من ابن حر سهر كس دم يعني يعارب فكذا فاعطى بعض الناس مع
 البعض لا تطلق امرأته لانه ما اعطى هو كسبي و ارجل حلف ان لا ياكل او يذرف فقال ان كلفته بما لا
 نفس فله علي ان انقذت فليس فكفل لزمه الوفا به لان هذا النذر معلق بالشرط فهو مرسوم
 عند الشرط وهذا هو الحيلة لمن اراد ان لا ياكل ان يعلق النذر بشي يسير بالكفاية او يقول لي يذ
 ان لا ااكل و اذا اراد ان لا ياكل شيئا بالندوة ولا يحنث من كثرة في النوازل المكثورة اذا حلف الكليل
 بان لا ياكل في رات يوارى بولسه طلاق كراه من بكس يحنث ثم ان الكليل او الاصيل ادي الدين بطل اليمن
 في فتاوي السبني رحمه الله **الفصل الخامس عشر** في الحلف علي الافعال وهو يشتمل علي
 انواع نوع منه في الصلوة والصوم والحج اذا حلف ان لا يصلي فضلي صلاة فاسدة بان يصلي بغير طهارة
 مثلا لا يحنث اسمسا لان مطلق الاسم يضمن الي الكامل والكامل من التفرقات والافعال حتمها
 وحكم الصلوة سقوط الغرض وحصول الثواب وكل ذلك لا يحصل بالصلوة الفاسدة ولو يوي الفاسدة
 صدقة و ديانة و فقا لان الصلوة الفاسدة صلوة صورة لا معنى و اطلاق الاسم الشئ علي صورة جاز مجازا
 فقد نوي ما يحمله لفظه وفيه تعلق عليه لان مع هذه النية يحنث بالحاجز والفاسد جميعا ويدون هذه النية
 يحنث بالحاجز ودون الفاسد وليس طريق الحنث بالحاجز واما طريقه انه وحدي الصحيح ما في الفاسد
 و زيادة علي شرط الحنث لا يمتنع الحنث ولو كان عقد يمينه علي الماضي بان قال ان كنت صليبت فهذا علي
 الحاجز والفاسد جميعا وان نوي الحاجز في الماضي خاصة صححت نيته فيما بينه وبين الله تعالى وفي القضا
 ولو قال عبده حر ان صلي اليوم صلوة فضلي ركعة ثم قطعها لا يحنث لان المنع باليمن فعل الصلوة وان
 يكون المنع فعل مطلق الاسم يضمن الي الكامل والركعة الواحدة ليست بصلوة كاملة لانها لا تقيد
 حكم الصلوة لانها غير جازية فان النبي صلى الله عليه وسلم نهي عن التبرار ركعة واحدة ولو قال عبده حر
 ان صلي اليوم ولم يقل صلاة فضلي ركعة يحنث هكذا ذكرني الجامع لان المنع باليمن هنا فعل الصلوة
 لا يكون المنع فعل مطلق و اذا صلي ركعة واحدة فقد فعل الصلوة فقد وجد شرط الحنث الا انه اذا قطع
 بعد ذلك فقد انتقض فعل الصلوة ولكن بعد صحتة والانتقاض انما يظهر في حق حكم يتقبل الانتقاض الحنث
 بعد حقيقته لا يتقبل الانتقاض فان قيل شرط الحنث فعل الصلوة بالركعة الواحدة لا يصير فاعلا فصل
 الصلوة لان الصلوة اسم لافعال مجموعة من جملة ذلك القعدة ولا قعدة في الركعة الاولى قلنا بل فيه قعدة
 فان بعد ما دفع راسه من السجدة الاخرة يتعد لا محالة الا لان هذه القعدة لا يحنث عن فعل الصلوة لكن

المعنى باليهن الاتيان بفعل الصلوة لا الاتيان بفعل الجزئية عن فعل الصلوة فان قيل هذا المعنى ليس بصحيح
فان بنفس السجود يقع الحث وان لم يرفع راسه فقلنا لا رواية في هذا الفصل عن اصحابنا رحمهم الله وقد
اختلف المشايخ فيه بعضهم قالوا لا بد للحث من رفع الرأس من السجود لصير اسانها بالقعود فيصير انما يجمع
افعال الصلوة وقال بعضهم لا يشترط رفع الرأس لان الساجد ساجد وقاعد والسجود سجدة وقعدة ولكن
بصفة اخرى فقد اتفق المشايخ على اشتراط القعدة وان اختلف في كيفية ولو كان حلف ان لا يصلي ولم
يقبل صلوة فاما بحث اذا قعد الركعة بالشدة حتى اذا افتتح الصلوة وركع ولم يسجد لم يحث لان يبادون الركعة
لا يصير فاعلا لفعل الصلوة ولهذا لا يقال صلى فيها ما صلى ركوعا صلى سجودا هذه الجملة من الجامع وفي نوادر
بن سماعه عن ابي يوسف اذا قال لعبد ان صليت ركعة فانت حر تصلي ركعة بسجودها ثم تكلم قال لم يبق
لانها ليست بصلوة وان صلى ركعتين وقعد قدر الشدة عتق بتمام الركعة وهكذا ذكر العدة وري في شرحه
قا بوسيف رحمه الله لم يحث الركعة بانفرادها صلوة وتبين رواية بن سماعه ان المذكور في الجامع قول
محمد رحمه الله وفي المستقي اذا حلف لا يصلي خلف فلان فانه الحالف عن يمينه قال هو حائث ان لم يكن
له نية وان نوي ان يكون خلف لم يدين في النكاح وفي نوادر بشر عن ابي يوسف رجل قال والله لا يصلي بك
فصليا ظف اسام بحث الا ان يكون نوي ان يصلي معه ليس مباحا غيره وفي العمون اذا حلف لا يؤم احدا
فافتتح الصلوة لنفسه يعني نوي ان لا يؤم احدا فيؤم واقعة وابعد حث فضا لا بدانة ولو استند قبل الصلاة
ان لا يصلي الا بنفسه والمسئلة محالها لم يحث اصلا وكذا الوصلي هذا الحالف بالناس يوم الجمعة ونوي
ان يصلي لنفسه الجمعة حازت الجمعة استحسانا وحث فضا لا بدانة ولو ائتمهم في صلوة الجبارة او في حجة
الذلاوة لم يحث اصلا في هذا الموضع ايضا وفيها ايضا بن سماعه عن محمد رحمه الله رجل حلف فقال والله
ما صليت اليوم صلوة يعني صلوة جماعة اي ان الصلوة في غير جماعة ليست بصلوة كانت نية على هذا البيع
فيما بينه وبين الله تعالى ولو قال والله ما صليت الظهر يعني في جماعة لم يسمع النية في هذا ولو صلى الظهر
في سبعم قال والله ما صليت ظهر يعني ظهر سبعم فان النية تسع في هذا فانه هذا فيما بينه وبين الله تعالى
واذا حلف لا يصلي صلوة فصلي ركعتين ولم يتعد قدر الشدة فقد قيل حث وقيل لا يحث لان المعنى فعل
الصلوة ولو ان المنقول صلوة مطلق الاسم يصرف الى الكامل والركعتان بدون القعدة ليست بصلوة على
ما ذكرنا في الركعة وقد قيل ان قعدة يمينه على النفل لا يحث وان قعدة يمينه على العرض وهي من ذوات
المتى فذلك وان عتق يمينه على المنروض وهي من ذوات الاربع يحث وهو الاظهر والاشبه واذا
حلف الرجل فقال والله ما حرت صلوة عن وقتها وقد كان نام عن صلوة حتى خرج وقتها فصلاها فقد قيل
يحث وقيل لا يحث لان ذلك وقتها قال النبي صلى الله عليه وسلم من نام عن صلوة او نسيتها فليصلها اذا ذكرها
فان ذلك وقتها واذا حلف لا يصلي باهل هذا المسجد ساء ام فلان يصلي فيه فرض فلان ثلاثة ايام فلم
يصلي فيه او كان فلان صحيحا فلم يصلي فيه فضلي الحالف بعد ذلك فيه لا يحث حلف لا يصلي في هذا المسجد
فيه فمبني في موضع الزيادة لا يحث ولو حلف لا يصلي في مسجد في فلان فزيد فيه فضلي في موضع الزيادة لا يحث
هكذا قيل ونيس هذه المسئلة على ما اذا حلف لا يدخل هذا المسجد فزيد فيه فدخل في موضع الزيادة حث
قال لامانة ان لم يصلي اليوم ركعتين فانت طالق خاصة قبل ان يشرع في الصلاة او بعد ما صلت ركعة حكى عن
الشيخ الامام شمس الامة الحلواني انه كان يقول ان كان من وقت الحلف الى وقت الحث مقدار ما يمكنه ان
تصلي ركعتين شغفه اليهن عدا اي حنينة ومجد لا يطلق وعنه ابي يوسف شغفه اليهن وتطلق وعليه قياس
مسئلة الكور والصحيح ان اليهن شغفه عند الكل على كل حال وينفع الطلاق ما ذكر محمد في الجامع الكبير في باب
الحث في الوقت الذي يكون قبل الفعل الذي حلف عليه اذا قال الرجل والله لا صوم من اليوم الذي يتعد

فيه فلان قد علم فلان بعد ما اكل او قبله ولكن بعد الزوال الحث عندهم جميعا لان اليهن معلق بعد الزوال
يعني يعتبر بالترسل عند الفقد وقال والله لا صوم من هذا اليوم وكان ذلك بعد ما اكل او شرب او بعد
الزوال صح يمينه اما عند ابي يوسف فلان عنده شرط صحة اليهن الاضافة الى فعل في المستقبل وقد وجد
وعندهما الشرط على الاضافة الى فعل في المستقبل قطاهروا اما قيام محل الفعل فلان محل فعل الصوم اليوم
والشخص لان الصوم اما بوجود الوقت والامساك والامساك اما يكون من الحالف او انعقدت اليهن لا
انه وقع الحث كما انعقدت للجن عن الاداء القوان شرط التركا وقع الحث في قوله لا تسن السبا والحوال
هذا الحث ذهبوا الى ان ثبت هذا الحكم في مسئلة الصوم ثبت في مسئلة الصلوة لانه واحد من الاضافة الى فعل
في المستقبل في محل الفعل لان محل فعل الصلاة الوقت والشخص لان الصلاة اما توجد بالوقت واقفا
مخصوصة والافعال المحصورة اما تكون من الشخص فان انعقدت اليهن عندهما ايضا كما في مسئلة الصوم
فان قيل الاضافة الى فعل في المستقبل وتيام محل الفعل اما يكون لصحة اليهن عنه بما يطبق في القيام
الفعل ولا بد من ان يكون للفعل تصور لقيام هذا مقامه ولا تصور للفعل في المستقبلين جميعا قلنا الصوم
بعد الزوال وبعد الاكل منصوص فان الله تعالى لو شرع الصوم بعد الاكل وبعد الزوال لا يكون مستحلا
الا ترى كيف شرعه بعد الاكل ناسيا الا انه لم يشرع وكذلك الصلوة مع الحث منصوص لان الحث ليس الا
دورا والدم وانه لا ياتي سرعه في الصلوة الا ترى ان في حق المسحاة ومن سحها الصلوة مشروعة
فلم ان دورا والدم لا ياتي في شرع الصلوة الا انها لم يشرع ولكن شرط اقامة القبل مقام المدلول المنصوص
للاوجود بخلاف مسئلة الكور لان هناك محل الفعل ليس بتمام لان محل فعل الشرب الماء وليس في الكور
اما الموجود هناك الاضافة الى فعل في المستقبل لا غير وانما لا يفي انقضاء اليهن عندهما فان قيل قد علم
ان اليهن انعقدت وحث الحالف فيها للجن عن الاداء القوان شرط الاداء وهذا العزم من اليهن وجب
ان يقع انقضاء اليهن لان ما يرفع النبي بعد صحة يمنع بثبوت من طريق الاولي لان المنع استكمل قلنا الواقع
اليهن هو العزم عن الفعل الواجب اليهن باعتبار وقوع اليأس عن البر ولو لم يبرهن اليهن انما ثبت بعد
اليهن فوجب الفعل ليكون بعد تمام اليهن والمجز عن الفعل الواجب بعد تمام اليهن لا تصور مقارنا
اليهن فان قيل يجب ان تصرف يمينه الى الصوم اللغوي وهو الامساك فانه هو المنصوص بعد الاكل وبعد
الزوال واليهن انما تنعقد على الفعل في محل تحسب ما يتصور فيه الا ترى ان اليهن المعلقة على النكاح
فحين لا حلف له انصرف الى النكاح اللغوي قلنا اسم الصوم عند الاطلاق يغير فالي الصوم الشرعي لانه هو
الكامل ومطلق الاسم يصرف الى الكامل والحالف لا يعلم ان فلانا يتعد في يوم اكل فيه او بعد الزوال
واحتال ان يتعد قبل الاكل وقبل الزوال قائم فلا يكون يمينه قاصدا الصوم اللغوي فامكن مرته الى
الصوم الشرعي والدليل بوجوب ذلك فقصر اليه وتصير كانه نفس على الصوم الشرعي فقال والله لا صوم
اليوم الذي يتعد فيه فلان هو ما شرعا بخلاف مسئلة النكاح لان الحالف علم كونه محرمه فعمله ان المحل
لا يتقبل الا النكاح اللغوي فكان فضده النكاح اللغوي فاصرف يمينه اليه حتى لو يعلم بالحرمه صرف يمينه
الى النكاح الشرعي اذ هو الكامل على ما عرفت فان قيل اليس انك قلتم المعلق عند وجود الشرط كالمرسل ولو
ارسل اليهن بعد الزوال وبعد الاكل وقال والله لا صوم من هذا اليوم تصرف يمينه الى الصوم اللغوي
قلنا المعلق جعل كالمرسل ولكن على الوجه الذي كان معلقا والمعلق وقت التكلم باليهن الصوم الشرعي
فيصير كانه ارسل اليهن بالصوم الشرعي بعد الاكل وبعد الزوال ولو قال والله لا صوم من هذا اليوم
حشا تصرف يمينه الى الصوم اللغوي لانه هو المنصوص في هذا المحل وهو ما لم به فلان فضده الصوم
اللغوي وعن هذا قال مشايخنا رحمهم الله اذا قال والله لا صوم من هذا اليوم هت الملبسة شغفه اليهن على الصوم

المعقود لا نه هو المنصور فكان قد صدق ذلك رجل قال لامرأته ان لم يصح عذا ولم يقبل فانت طالق فاصبحت
 وشرعت في الصلوة فطلعت الشمس اني عشت الامة الخلو اني بعدم الوقوع واخيت ركن الاسلام علي السعدي
 بالوقوع وقول ركن الاسلام اظهر لان هذا اطلاق معلق بعدم الفعل في محلين فينظر فيه الي شرط البرو شرط
 البران يصح ويصلي وقد اصبحت ولم تصل ففات شرط التمتع الحث وقد ذكرنا هذا الفصل بنامه في
 كتاب الطلاق واذا حلفت لا يصوم اليوم يعني به اليوم الا في فاصح ما ياتي افطر لا يحث في يمينه لان الصوم
 فعل ممتد وقد اضيف الي وقت الفعل الممتد اذا اصبحت الي وقت مغرب ربه وانما يكون اليوم معيار للمؤ
 اذا وجد الصوم في جميع اليوم اما اذا وجد الصوم في بعض اليوم كان المعيار بعض اليوم فصار شرط الحث
 الصوم الموجود في جميع اليوم ولم يوجد صوم يوم ولو حلف لا يصوم يوما فاصح ما ياتي افطر لم يذكر
 مجرده الله هذا الفصل في كتبه وذكرنا الكرخي رحمه الله في كتابه انه لا يحث لانه ذكرنا الصوم مطلقا
 فيصرف الي الكمال وهو الصوم المتبع بحكمه وهو الصوم من اول النهار الي اخره وحكي عن القاضي اني
 الهيم رحمه الله انه اذا نوي المصدر تحث وان لم ينوي المصدر لا يحث وعن بعض مشايخ العراق انه يحث
 وان لم ينوي المصدر لان صياح ساعة ما يقرب به الي الله تعالى في الجملة الا نوي ان العلفا قالوا يستحب
 للرجل ان يصوم يوم العيد حتى يقضي صلاة العيد فكان صوما كاملا فينطلق عليه مطلق اسم الصوم ولو حلف
 لا يصوم فاصح ما ياتي افطر تحث في يمينه لان شرط الحث ههنا فعل الصوم ولهذا القدر يصير فاعلا
 الصوم لان الصوم في اللغة عبارة عن الاستسك المحرود في الشرع عبارة عن الاستسك مع النية وكما شرع
 في الصوم بنية الصوم وقد وجد ذلك وما رآه وعليه يكون المحلوف عليه ليس بشرط الوقوع الحث واذا حلف
 لا يحث او لا يحث حتى يفرج بالحق لم يحث حتى يفرج لانه رواه ابن سنان عن محمد رحمه الله وروي ليش عن ابي
 يوسف انه لا يحث حتى يطوف اكثر من طواف الزيادة ولو حلف لا يصوم او لا يصوم عدة لم يحث حتى يحرم بالبر
 ويطوف اربعة اسواط رواه ليش عن ابي يوسف رحمه الله **نوع آخر** في الوضوء والغسل اذا حلف لا
 يتوضا من الرغاف فرغت ثم بال ثم توضا او بال ثم رغت وتوضا فالوضوء منها جميعا وتحث هكذا ذكرني
 المستفي وفيه ايضا اذا حلف الرجل لا يغتسل من امرأته هذه من حنابة واصابها ثم اصاب امرأته اخرى لم تحث
 اصاب المحلوف عليها واعتل هذه الاعتسالات منها وتحث وكذلك المرأة اذا حلفت ان لا تغتسل من حنابة او
 من حنين فاصابها رجهما رخصة فاعتسلت فهو اعتسالات منها وتحث في يمينها هذه الجملة من المستفي وروي
 ابي حنيفة فيمن قال ان اغتسلت من ربيب فبي طالق وان اغتسلت مع عمة فبي طالق فجامع ربيب ثم جامع عمة
 هذه الاعتسالات منها ويقع الطلاق عليها وذكر الشيخ الامام الزاهد عبيد الرحيم الكرمي في شرح كتاب
 الصلاة في باب الغسل والحناية ان الحائض اذا اجبت لا يجب عليها الاعتسالات حتى تظهر من الحيض واذا ظهرت
 واعتسلت فظاهر الجواب ان الاعتسالات منها وقال ابو عبد الله الجرجاني رحمه الله يكون من الاول دون الثاني
 وكذلك الرجل اذا رغت ثم بال فالوضوء من الاول دون الثاني عند ابي عبد الله الجرجاني فالحاصل ان
 علي قول عبيد الله اذا اجتمع الحدثان فالوضوء بعدهما يكون من الاول اخذ الجرجاني واختلف وقال النخعي
 ابو جعفر الهندو اني ان اخذ الجرجاني بال او رغت ثم رغت واستباه ذلك فالوضوء من الاول وان اختلف
 الجرجاني بال ثم رغت او رغت ثم بال ثم احب وقد وجدنا الرواية عند ابي حنيفة رحمه الله ان
 الوضوء يكون منها فرجعتا الي قوله وقاية هذه الاضلال انما يظهر في مسئلة الحلف التي ذكرنا واذني
 حلف لا يتوضا من الرغاف فرغت ثم بال وتوضا حث في يمينه بلا خلاف اما علي قول ابي عبد الله الجرجاني
 فلا نه يعتبر الوضوء من اقل الحدثين والاول الرغاف وعلي قول ابي جعفر رحمه الله الوضوء منها عند
 اختلاف الجرجاني وقد اختلف الجرجاني وعلي ظاهر الجواب الوضوء من الحدثين جميعا في الاحوال كلها

فيصير مؤمنا من الرغاف وهو شرط الحث وان بال او لا ثم رغت وتوضا فعلي قول ابي عبد الله
 الجرجاني لا يحث لان الوضوء عنده وقع عن البول لا عن الرغاف لان البول او كلها وعلي ظاهر الجواب
 يحث لان الوضوء عندها كذلك علي قول النخعي ابو جعفر رحمه الله تحث لان الوضوء عنها لما اختلف
 الجرجاني واذا حلفت لا يغتسل من امرأته هذه فاصابها ثم اصاب امرأته اخرى ثم اغتسل حث بلا خلاف
 اما علي قول النخعي ابي عبد الله لان الاعتسالات عن المرأة المحلوف عليها عندها ايها وما علي ظاهر
 الجواب فلان الاعتسالات وقع عنها فوجب شرط الحث وزيادة وعلي هذا الاصل يخرج حبس هذه
 المسائل والله اعلم **نوع آخر** من هذا الفصل في الاكل هذا النوع ينقسم اقساما القسم الاول
 في حد الاكل اذا حلف الرجل لا ياكل فالاكل يوصل الي الجوف ما يتاقي فيه المضغ والمضغ سواء صغره ثم
 ابتلعه او ابتلعه غير مضغ حتى ان من حلف لا ياكل هذه البنية فابتلعا كذلك حث فالمضغ ليس
 بشرط وانما الشرط ان يكون بحيث يتاقي فيه الذي كان فيه ذكرني فتاوي ابي الليث مسئلة تدل علي
 الحث وسياقي بيها في الشرب ان شارب ان شارب في ذكر الزبد وليس رحمه الله في نظره في كتاب الطلاق
 ان الاكل والشرب عبارة عن عمل السقاء والحلق والدوق عبارة عن عمل الحلق دون السقاء وللص
 عبارة عن عمل المهانة خاصة فكل ما ذكر الزبد وليس ينبغي ان لا يحث ما ابتلاع ما كان في فيه وقت
 اليمن ولو حلف علي اكل شي لا يتاقي فيه المضغ بنفسه فاكل مع غيره فان كان ما ياكل كذلك حث نحو
 ان حلف لا ياكل هذا اللبن فاكل خبز او تمر او حلف لا ياكل هذا العسل فاكله كذلك تحث لان هذا
 السبي الا في العادة وان صبت علي ذلك ما شرب لم تحث لان هذا الشرط ليس باكل وكذلك لو حلف
 لا ياكل هذا السويق فشربه شربا لا يحث لانه ليس باكل وفي القدر وري اذا حلف لا ياكل هذا او ما نا
 فجعل مصه ويبري نقله وابتلع فاه لم تحث في الاكل ولا في الشرب لان هذا السبي صا ولا يبي الاكل
 شربا وعن ابي يوسف رحمه الله فيمن حلف لا ياكل رمانة مضغ رمانة لم تحث وكذا روي عن محمد رحمه
 الله فيمن حلف لا ياكل سكر او خمر او غيره فابتلع ما حاق في فيه وابتلع منه النسي باكل فقد وصل الي جوفه ما
 لا يتاقي فيه المضغ ولو حلف لا ياكل هذا العنب او هذه الرمانة فعصر العنب والرمانة ولم يشرب ما ه
 وشرب القشر والحصرم حث لان العنب بنفسه ما كوله وكذلك الرمانة بنفسها ما كوله ولم مضغ وانبلعه
 كذلك يصير الاكل او ما يصير الاكل بايناع القشر والحصرم لا يبتلاع الماء ذكرنا هذه المسئلة علي
 الوجه في شرحه وانه مثله لان العنب اسم لكل وكذلك الرمانة اسم لكل فاذا اكل القشر والحصرم
 فقد اكل بعض ما عده عليه اليمن فلا يحث الا نوي انه لو حلف لا ياكل هذا العنب فاكله بعد ما صار زبدا
 لا يحث وانما لا يحث لما قلنا في العمود هذه المسئلة مذكورة في صورة اخرى فقال اذا حلف لا ياكل هذا
 العنب فاكله لم يحث فلا كره وري شربه تحث وعلل الصدر الشهيد في واقعة فقال لان العنب اسم
 لهذه الاشياء الثلاثة فعلي الوجه الاول اقل الاقل فلا يصير الاكل للعنب وفي الوجه الثاني اكل الاكثر فيصير
 الاكل للعنب اذا الاكثر حكم الكل في كثير من الاحكام والله اعلم **نوع آخر** اذا عتد يمينه علي الكل ما
 هو ما كوله يمينه يصر في يمينه الي اكل عنبه واذا عتد يمينه علي اكل لبن ما كوله يمينه او عتد يمينه علي اكل
 ما هو ما كوله يمينه الا انه لا يكره كذا في عاده ويصرف يمينه الي ما حث منه مجازا والاصل في حبس
 هذه المسائل العمل بالحقيقة عند الامكان وعند تقدير العمل بالحقيقة او عند وجوده العرف بخلاف
 الحقيقة يترك الحقيقة الا نوي ان من باع شيئا بدينار ام يصر في الي نقد البلدية لالة العرف وفي الصرف الي
 نقد البلدية ترك حقيقة اسم الدينار من وجه فلم انه كما يترك الحقيقة للتعد يترك لاجل العرف اذا ثبت هذا
 فنقول اذا عتد يمينه علي اكل ما هو ما كوله يمينه العمل بالحقيقة مكن فيصرف يمينه الي عنبه واذا عتد

وذكر مسئلة السمن في التوارد وشرط الحنف شرطان ايداعا على ما ذكرنا فقال اذا كان يوري لوان السمن ويوجد
طعمه وكان اذا عصرت سال السمن تحت وفي المستقي رواه هشام عن محمد اذا حلف لا ياكل هذا السمن فحلفه
خبيثا الا انه فيه يوري لوان السمن ويوجد طعمه انه تحت والله اعلم **فصل اخر** من هذا النوع وقع
علي جميع ما حلف عليه او علي بعضه اذا حلف لا ياكل هذه الرمانة فاكلها الا حبة او حبتين حنثا استحسانا
لان اكل الرمانة هكذا يكون فانه لا يمكن اكلها علي وجه لا يستقيم بها شيء ولان العادة فيها بين الناس البعد
اكل الرمانة يتوكلون الحبة والحبتين وان ترك اكثر من ذلك ما لم يخرج العادة ان يتوكل الا اكل لم تحت وهكذا
لو حلف لا ياكل هذا السمن فاكل الحبة او حبتين تركهما فانه تحت لما ذكرنا في الرمانة ولو حلف لا ياكل
لحم هذا الجوز ووجد علي بعضه لو اكل بعضه حنث بخلاف ما اذا حلف لا يبيع لحم هذا الجوز وتباع بعضه حنث
لا تحت لان الاكل لا يتاتي علي الكل بدفعة واحدة فتعقد اليمين علي بعضه واما البيع يتاتي علي الكل بدفعة
واحدة فتعقد اليمين علي كله واذا حلف لا ياكل هذا الطعام فان كان يتبدد علي اكله بدفعة واحدة لم تحت
ماكل بعضه وان كان لا يتبدد علي سوية بدفعة واحدة لم تحت لرب بعضه وكذلك اذا عقد يمينه علي شئ ثم
بعينه وهو يتبدد علي سوية بدفعة واحدة لم تحت لرب بعضه لان المقصود من اليمين في المسئلة الاولى
الامتناع عن جميعه والمقصود من اليمين في الصورة الثانية الامتناع عن اصله لا عن جميعه لان ما يتبع
فعله في العادة والغالب لا يقصد في اليمين وفي المستقي اذا حلف لا ياكل هذا التمر اليوم فاكل بعضه فان
كان التمر لا يستطاع اكل كله في يوم يبيع اكل بعضه وما لا يفلد لو حلف لا ياكل هذه البيضة لا تحت باكل بعضها
لانه يוכל كلها بدفعة واحدة فتعقد اليمين علي الكل وكذلك لو حلف لا ياكل هاتين البيضتين لم تحت حتى
اكلهما جميعا وفي المستقي لو حلف لا ياكل هذه الحباتية من الزيت فاكل بعضه تحت لانه لا يוכל كله بدفعة واحدة
فتعقد يمينه علي البعض ولو كان مكان الاكل بيعا فتباع بعض الحباتية لا تحت لانه يباع كلها بدفعة واحدة
فلا تعقد اليمين وفي المستقي ايضا اذا حلف لا يشرب لبن هذه الشاة فشرب شيئا منه حنث ولو قال اكل
من لبن هاتين الشاتين او من شراطين التخلتين او من هاذين الرغيفين فاكل من احد ما تحت وكذلك
اذا حلف لا ياكل من لبن هذا الغنم فاكل من لبن شاة واحدة وكذلك اذا حلف لا يشرب من ماء هذه الابل
فشرب من ماء ثور واحد حنث لان التبييض وكانت اليمين متناهية بعض المد كور وقد وجد ولو قال لا اشرب
لبن هاتين الشاتين لم تحت حتى يشرب من لبن كل شاة لان اليمين عقد عليهما فلا تحت لشرب احداهما ولو كان
اللبن مخلوطا خلط لا يشربه فانه اعلي بعضه وان كان لا يتبدد علي سوية بدفعة واحدة وقد مر هذا لو قال
لا اشربي من هذين الرجلين لم تحت حتى يشرب منهما ولا يشبه هذا قوله لا اكل من هذين الرغيفين لان
في مسئلة الاكل امكن اعتباره حقيقة كلمة من التبعيض وفي مسئلة الشراطين الكلام واذا حلف لا ياكل هذا
الرغيف فاكل الكل الا شيئا فليلا تحت وان نوي اكل الكل دين فيما بينه وبين الله تعالى وهل يصدق فتاويه
روايتان والله اعلم **فصل اخر** من هذا النوع في الحلف علي اكل من كسب فلان او من ميراثه وما
يتصل به حلف لا ياكل من كسب فلان فاعلم ان الكسب ما صار له بغيره كاحد المتاحات او لقبوله في العتق
فاما الميراث فلا يكون كسبا لان الملك في الميراث يثبت حقا من غير صنع ولا اختيار الي كسبه فاذا حلف
لا ياكل من كسب فلان فوردت المحلوف عليه شيئا واكله الخالف لا تحت ولو اشترى شيئا او وهب لغيره او تصدق
عليه بشئ وقبل فاكله الخالف حنث ولو حلف لا ياكل من كسب فلان فاشترى الخالف من المحلوف عليه ما كسبه
المحلوف عليه او وهب المحلوف عليه ذلك من الخالف واكله لا تحت لان شرط الحنث اكل مكسوب فلان وهذا
اكل مكسوب نفسه فلا تحت رواه ابراهيم عن محمد رجه الله وقال هشام سمعت محمد يقول فبين حلف لا ياكل
من كسب فلان توهب المحلوف عليه شيئا من كسبه من الخالف او تصدق به عليه واكله حنث ولو حلف لا ياكل

من كسب فلان فاكسبت المحلوف عليه ما لا ومات وورثه رجل فاكله الخالف حنث لان الثابت للوارث عينها
كان ثابتا للمورث وكذلك لو ورثه الخالف واكل تحت بخلاف ما لو انتقل الي غيره بغير الميراث بقرية او وصية
حيث لا تحت لانه صار كسبا للمثاني لان المشتري والموصي له لا يملك علي حكم ملك الاول ولو حلف لا ياكل ميراث
فلان فان المحلوف عليه بمات وارثه وورثه غيره فاكله الخالف لم تحت لان لا ارث الثاني بينهم حكمه
الارث الاول فلم يغيرا كلا من ميراث المحلوف عليه واذا حلف لا ياكل من ميراث ياتيه شيئا فاشترى بما ورث
طعاما واكله حنث ولو اشترى بالميراث شيئا واشترى بذلك الشيء طعاما واكله لم تحت وعن ابي يوسف
رجه الله اذا لم يبين الميراث وقال لا اكل ميراثا يكون لفلان فكيف ما غيره واكله تحت لانه في العادة
ينال كافي يدي الانسان انه ميراث وان غيره وروي ابن سماعة هذه الرواية عن معسوه فقال اذا
حلف وقال والله لا اكل من ميراثك شيئا فوردته ورثا واشترى بالورثا طعاما واكله حنث وفي رواية
اخرى عنه في هذه الصورة انه لا تحت وعن ابي يوسف ايضا فبين حلف لا يطعم فلانا بما ورث عن ابيه
فوردته ورثا واشترى طعاما فاطعمه حنث وان اشترى بها طعاما فاطعمه لم تحت لانه امكن اعتبار حقيقة
فيه وهذا الذي اشترى ليس بميراث حقيقة وعن ابي يوسف فبين حلف لا ياكل هذه الدراهم فاشترى بها
طعاما واكله حنث لان الدراهم لا توكل بمصرف يمينه الي ما اشترى بها ولو ابد لها بغيرها واشترى بالتبدل
طعاما واكله لا تحت وعلي هذا اذا حلف لا ياكل من ثمن هذا العبد وروي هشام عن محمد رجه الله في رجل
معه دراهم فحلف ان لا ياكلها فاشترى بها دنانير او فلو شاتم اشترى بالدنانير او الفلوس فاكله واكل حنث
والاشترى بالدرهم عرضا واشترى بذلك العرض طعاما واكل لا تحت في يمينه وكذلك لو اشترى بالدرهم
شعيرا واشترى بذلك الشعير طعاما واكله لا تحت في يمينه وفي المستقي اذا حلف علي ما يוכל ان ياكله
فاشترى به ما يוכל فاكله لم تحت بخلاف ما لو حلف علي ما لا يוכל ان ياكله ثم اشترى به ما يוכל واكله
حيث تحت في يمينه واذا حلف لا ياكل من ملك فلان او مما ملكه فلان فخرج ثي من ملكه الي ملك غيره اكله
لا تحت لان شرط الحنث اكل ما هو صنف الي فلان بالملك وقت الاكل ولم يوجد وكذلك علي هذا اذا حلف
لا ياكل طعام فلان واذا حلف لا ياكل ما يشترى فلان فاشترى لنفسه او لغيره واكله الخالف حنث ولو ان
المحلوف عليه باع ما يشترى لنفسه او باع ما يشترى لغيره بما اشترى له ثم اكل الخالف لا تحت لان شرط الثاني
ينسخ شرط الاول واذا حلف لا ياكل من مال فلان فغصب منه حقة فطبخها او دفنها فخرق واكله حنث هكذا ذكر
في موضع من المستقي وذكر في موضع اخر منه انه لا تحت ولو حلف لا ياكل من طعام يبيعه فلان فباع فلان رجه
واكله الخالف تحت لان الزراعة لا ينسخها الشري فان بدد المشتري ما اشترى ودارعه فاكل الخالف من
ذلك الزرع لم تحت لان الاول قد انقضى بالثاني واذا حلف لا ياكل من طعام يبيعه فلان او من خبز
خبزه فغصبه وباعه فاكل الخالف حنث وكذلك اذا حلف لا يبيع فلان فغصبه فلان فغصبه ثم باعه
لم ينسخ بيمينه بالبيع الا اذا انقض وعزل ثانيا اذا حلف لا يبيع فلان او حلف لا يبيع فلان فباعه فلان
فليس ثوبا فغصبه فلان وباعه فاكل الخالف لا اكل من طعام فلان وفلان باع الطعام واشترى منه
واكل حنث ولو قال لا اكل طعامك هذا فافهذه له فاكل لم تحت في قياس قول ابي حنيفة وابي يوسف
بعد محمد رجه الله حنث وهذه المسئلة فرع مسئلة اخرى قبل هذه وصورتها اذا حلف لا يدخل دار فلان هذه
فباعها فلان فدخلها الخالف واذا حلف لا ياكل من غلة ارضه فاكل من ثمن الغلة حنث لان هذا في الغلة
حتى الاغلة ارضه وان نوي اكل نفسه ما يخرج منها دين في القضا وفيما بينه وبين الله تعالى لانه نوي حقيقة
كلامه والله اعلم **فصل اخر** في اليمين علي ان لا يفعل في محل مصنف الي شخص بعينه ففعل الفعل
في مشترك بعينه وبين غيره واذا حلف لا ياكل من طعام ليشترى فلان فاكل من طعام اشتراه فلان واخر

معها بحث الحالف فرق بين هذا وبين ما اذا خلط لا يدخل ذرا اشتراه فدخل ذرا اشتراه فلا ان وغيره فانه لا
يحتسب او حلت لا يلبس ثوبا اشتراه فلا ان فليس ثوبا اشتراه فلا ان وغيره لا يحتسب ذرا اشتراه فلا ان اسم الطعام يطلق
على القليل والكثير فالقدر الذي اشتراه فلا ان ليس طعاما فقد اكل طعاما اشتراه فلا ان اما اسم الذراع واسم الثوب
لا يقع علي البعض فاذ دخل ما او لبسه فدخل ذرا واشتراه ثوبا لا يحتسب وعلي هذا اذا خلط لا ياكل
من طعام فلا ان فاكل من طعام مشترك بينه وبين غيره بحث في يمينه ولو حلف لا ياكل من جنس فلا ان فاكل
خبر يمينه وبين اخر بحث بخلاف ما اذا حلف لا ياكل من رقيق فلا ان فاكل من رقيق يمينه وبين اخر لا يحتسب
لان اسم الحنظل يطلق على القليل والكثير ولا قليل اسم الرقيق ولو حلف لا ياكل من طعام فلا ان فاكل من طعام
مشترك بين الحالف وبين فلا ان لا يحتسب لان ما اكل الحالف هو من حصته هكذا ذكر في المسئلة واذا حلف لا
يزرع ارض فلا ان فزرع ارضه وبين غيره بحث لان كل من الارض يسمى ارضه ولا كذلك الذراع والذراع الثوب
فان كل جزء من الذراع لا يسمى ذرا وكذلك كل جزء من الثوب لا يسمى ثوبا **سراخر** من هذا النوع اذا
حلف لا ياكل من هذه الشجرة فاحصن من اعضاءها وركبها على شجرة اخرى فادرك ذلك المعضن وانما اكل
من تلك الشجرة ذابته هذه المسئلة في شرح السيرة الكبرى وذكر فيه اختلاف المشايخ قال بعضهم بحث لان هذا
عضن الشجرة المحلوق عليها لو كان على تلك الشجرة ذابته اكل منه بحث فكذا ان اكله على غيره وقال
بعضهم لا يحتسب لان ما ركب على الشجرة واتصل بها صار ثوبا للشجرة الاخرى لا ترى ان يمينه بجذبه اصل تلك الشجرة
وبعض اذ ليس اصل تلك الشجرة ولو حلف لا ياكل من هذه الشجرة فوصل بها عضن شجرة اخرى بان حلف على شجرة
الفتح فوصل بها عضن شجرة المذكرى نظرا ان سمي الشجرة باسم شراخه في اليمين بان قال اكل من هذه
الشجرة الفتح ان قال بالنداسة ارضه دعت تحت رحوم لا تحت وان اقتصر على الاشارة والسمية الشجرة
باسم شراخه بان قال لا اكل من هذه الشجرة وباتي المسئلة تحالفا سمعت من ثمة وهو يقول الرواية هكذا
وعلى قياس المسئلة الاولى ينبغي ان يكون فيه اختلاف المشايخ لان تلك المسئلة ذكرت مطلقة من غير فصل
بينما اذا اتخذ المزار او اخلف وعلى قياس هذه المسئلة يجب ان يكون تأويل تلك المسئلة ان تكون الثمن متحدة
سراخر من هذا النوع اذا حلف الرجل لا ياكل مع فلان طعاما فاكل الحالف في اناء والمحلوق عليه
في اناء اخذ في ذلك المجلس ذكر الصدر السهميد في مختصر عصام في باب كفارة اليمين في الشرب لا يحتسب ذرا
في شرح الكافي انما اذا اكل من ما دية واحدة حلت وتصلت فمضعتا وطعامهما فمضعتا النوى والله اعلم
سراخر من هذا النوع في المنزقات واذا حلف ذلك حمة لوي حورم او حلف لا اكل من قدر تطهر
انت فان اوقدت في النار في طائفة سوا حصل لا يباد بعد ما وضع القد على الكانون منها او في التنور
او قبل ذلك وسمي حصل القد على الكانون منها او من غيرها وان حصل لا يباد من غيرها يمينه ليست
بطائفة واليه اسناد القدر في كتابه حيث قال فالطائفة هي التي توقد النار دون التي تصب القد
وحسب الماء بلقي الا يارب واختيار الفتية اليه اللبث انما يكون طائفة اذا وضعت القد على الكانون او
في التنور بعد انباد النار وان حصل لا يباد من غيرها الا ترى ان في القادة اذا كان في المسئلة توقد
النار فيها امرأة واحدة ثم وضع كل امرأة قدرها في التنور وبعد ذلك من كل واحدة منهن طائفة او قال
الكرامان حمة لو خورده ومسه فان اكل من خبر صرته في التنور بحث وما لا فلا ولو حلف بالنداسة كرمي
حورم ذكره حورم او على لعن فقد قيل لا تحت وقيل لا تحت وقد قيل ان قال كرمي حورم كرمه تحت وان
قال كرمه في حورم كرم حورم لا تحت لان ذكر كرمه كرم متيد والمقيد تحت اسم المطلق اما المطلق لا يدخل تحت
اسم المقيد ولو حلف لا ياكل من طبع فلا نه تحت له قدر اطعمتها غير هال تحت واذا حلف بالنداسة كرم حورم
حمة حورم فكذا ما سلك حورم حورم في حورم لا تحت واذا قال اردك كرمه لا حورم فكذا فصحت قدر اطعمتها

غيرها بحث وان اكل بصل لا تحت هكذا ذكر القندوري وذكر فصل البصل في المستقي وقال لا تحت الا ان
يكون بصل عند سم اشار الى العينة في ذلك للمنفذ واذا حلف لا ياكل حراما فاصطراحي مينة فاكل منها روي
ابن رستم عن محمد بن رجة انه لا تحت لان الشرع سماه رخصة والرخصة استباحة المحظور مع قيام علة الحرمة
فتي محظور اطلق في تناوله وذكر ابو الحسن الكرخي عن محمد بن رجة لا تحت لان الحرمة لا تبقي من كل وجه مع اطلاق
الشرع ومطلق اسم الحرام يتناول ما هو حرام من كل وجه ولو اكل لحم فرد او كلب او حمار فاكل من كل وجه مع اطلاق
فيقال محمد بن رجة انه لو اشترى بدم غصبه طعاما واكله لم تحت وفي انقذات الناطقي ولو اكل خبزا او
لحما غصبه تحت ولو باع الخبز المصوب او اللحم المصوب لبني واكل ذلك البني لا تحت لان الاول حرام مطلق
والثاني لا لانه ملكه ولو غصبه براء لم تحت ان اعطي مثله قيل ان ياكله لم تحت وان اكله قبل ان يعطى مثله تحت
لان وان ملكه الا انه ملكه بسبب تحت والحديث بان من كل وجه قبل اداء القدر واذا ادرك البديل بزل
الحنة او بقل وهذه المسائل يتناولها في كتاب الغصب ان شاء الله تعالى قال القندوري رجة الله في
كتابته والحرام ما كان محرما بعينه لا حتى الا في وفي ايمان الجامع الصغير قال العتية ابو الليث رجة الله
كل شيء في اكله اختلاف لا تحت باكله قال صاحب الجامع الا الصغير ما احسن ما قاله ابو الليث رجة الله لان
ما في اكله اختلاف فهو ليس بحرام مطلق فلا تحت الا بالنية لان الحالف ولو في يمينه الحوام مطلقا اذا حلف
لا ياكل من مال فلا ان سياهه او فارسيته سمع من اكله به وحري حرمة به وحورم وبه لا تحت في يمينه لان
في العرف يسمى كل مال كمالا لنفسه هكذا ذكر في فتاوي ابي الليث رجة الله وهذه المسئلة توافق مسئلة الطعا
التي تقدم ذكرها واذا حلف لا ياكل من مال ابنه وكل من بين الابن والحالف تحت من حل فاكل منه تحت لانه
اكل من مال الابن وهذه المسئلة تخالف مسئلة الطعام التي تقدم ذكرها اذ يقال لو اكلت ان اكلت من
مالك فكذا فاكل بعد موتها لم تحت لانه لم ياكل من مالها ولو قال ان اكلت من مالك بعد موتها وباتي
المسئلة تحالفا تحت في يمينه لانه لما مضى على بعد موتها علمنا انه اراد به الميراث وازاد بالنسبة المحار
مسائل الشرب قال القندوري رجة الله في شرحه الشرب ان يوصل الي جوفه ما لا ياتي فيه الهضم في حال
وصوله مثل الماء والبنية واللبث فان اكل لا يشرب هذه اللبن فاكله لا تحت ولو شربه تحت واكل اللبن
ان سر فيه الخبز ويكل وشربه ان يشرب كما هو ولو حلف لا يشرب هذه العسل فاكله كذلك لا تحت لانه
يسمى كلا ولا يسمى شرا او لوصية عليه ما وشربه تحت لانه شرب حقيقة اذا حلف ان لا يشرب من دار فلا
فاكل منها شرا قال محمد بن سلة بحث في يمينه لان مقصد المنع حدة عن جميع المأكولات فقال بالنداسة من اب
مخارجه واحده فلا ان قال الصدر السهميد في واقعة المختار عندي انه لا تحت الا ان ياتي بجميع
المأكولات لان المعط في باب الايمان سواي واذا شرب جميع المأكولات حنينة تحت لانه ياتي ما يراه به
في العرف فتقع بنية وقد قيل ان كانت اليمين بالعربية لا تحت باكل المأكولات وان كانت اليمين بالنداسة
بحث لان فارسية الاكل والشرب واحد وهو نظير ما قيل فيها اذا حلف لا ياكل هذا السويق فشربه شرا با
انه ان كانت اليمين بالعربية لا تحت وان كانت بالنداسة تحت وطريقه ما قلنا ولو حلف لا يشرب مع فلا ان
شربا في مجلس واحده تحت في يمينه وان كان الا ان الذي يشرب كان فيه تحالفا وكذا ان شرب الحالف من
شرب والاخر من شرب اخر ولا اذا حلف لا يشرب شرا با ولا نية له ما ي شرب من ما او عن تحت
هكذا ذكر في ايمان الفصل وفي جيل الاصل اذا حلف لا يشرب الشرب ولا نية له يوعلي الجرح قال محمد بن ابي
الحلو ان رجة الله نادى في المسئلة روايات وفي فتاوي اهل سمرقند انه لا تحت لشرب الماء لانه لا يسمى شرا با
عرفنا وعلي عن شمس الامة السرخسي رجة الله ما هو قريب من هذا فانه قال في عرف النارسية من حلف شرب
في حورم لا يقع ذلك على الماء واللبن واذا حلف لا يشرب لبنا فصب الماء في اللبن فالاصل في هذه المسئلة واحكامها

انه الخالفنا اعتدنا عليه علي ما يع فاضل ما يع اخر من خلاف حبيبه ان كانت العلة المحلوف عليه لا يثبت وقرا
ابو يوسف العلية فقال ان سفس لون المحلوف عليه و يوجد طعمه وقال محمد رحمه الله لعنوا العلة من جهة القلة
والكثر بالاحزاب اذ اختلف لا يشرب اللبن صب فيه الماء فان كان يوجد طعم اللبن ويرى لونه فهو غالب فيثبت
عندنا في حبيبه يوسف رحمه الله وبدون ذلك لا يثبت واما اذا اختلف بلين اخر فعندنا الي يوسف رحمه الله
هذا الاول سواي اعتبر العالم غير ان العلة من حيث اللون والطعم لا يمكن اعتبارها فثبتا بغيره بالقدرة
عند محمد رحمه الله يثبت ما ياكل حال لا التي لا يصير مستهلكا بحسبه واما يصير مستهلكا بخلاف حبيبه واما
لم يصير مستهلكا وحله الفعل يلزمه الحث قالوا وهذا الاختلاف فيما يترج وتختلف بالمرج والخلط اما لا
يترج فالخلط كالدمن وكان الحلف علي الدمن يثبت بالاعتاق لان الدمن يكون منفصلا من الماء فيصير يشرب
المخلوط شاربا للمحلوف عليه علي كل حال فيثبت في يمينه وفي القدوري اذا حلف علي قدر من ماء زمزم لا يشرب
منه شيئا فثبت في اخره حتى صار معلوما وشرب منه يثبت عند محمد رحمه الله لما بيننا من اصله ان الشيء لا
يصير مستهلكا بحسبه ولو صب في بئر او حوض عظيم وشرب منه لا يثبت لاني لا ادري لعل عين الهمزة
بما صب فيها الحوض اذ اعظم فقل ذلك القدر من الماء لم يخلط بالكل ولو حلف لا يشرب هذا الماء العذب
فصبه في سمانح فغلب عليه وشرب لم يثبت لانه قتيح بوضوح ولم يبق ذلك الوصف بعد الخلط فعلم انه
صار مستهلكا وكذا لو حلف لا يشرب لبن من ماء من لخطها بلين معز حث ولا تعتبر العلة لان في هذه المسئلة
اليمن وقعت علي اللبن وليس فيه ماء ولا معز وفي المسئلة الاولي وقعت علي لبن الماء واذ اختلف شراب
في حوضه فثبت النكي والاحسبه فقل قياس ما ذكر في الحيل لا يثبت في يمينه وهو موافق للعرف واذ
حلف لا يشرب بيمينه افعلم بان النبيذ اسم لما الذي فيه مترا وريب او سكر او فانيه وعلي واشد ولو شرب
العصير الذي صار خمر او السكر لا يثبت هكذا ذكر في الاصل وفي فتاوي القسلي رحمه الله ان يمينه علي التي
من ماء العنب قال الصدر السمين رحمه الله في واقعة الاختار للفتوي ان يمينه علي السكر من ماء العنب
يأكل او مطبوخا لان اسم النبيذ في اللون وقع علي هذا وليست من شرب هذا النبيذ احواره ولا يبي هذا
الاسم غيره وكان شمس الامة السرخسي يقول اسم النبيذ بالعارسية يتبع علي كل مسكر واذ اختلف سكي حور فيمينه
علي كل مسكر لكن من ماء العنب لان الناس في العرف والعادة يسمون شاربا كل مسكر من ماء العنب سكي حواره
وفي فتاوي السبكي رحمه الله ان اسم السكي يتبع علي كل مسكر سواء كان من ماء العنب او غيره والاحسبه وخوها
قلوا لا يثبت الا كان ذلك او خرا ما حثي او شرب المثلث الذي يجوز شربه يثبت في يمينه والصحيح ان اسم
سكي يتبع علي المسكر من ماء العنب لا غير ما كان او مطبوخا فاما اسم الخمر وفارسية في بعض مشايخ سمرقند
جعل هذا بمنزلة اسم السكي وبعضهم قالوا ان نوي المسكر فيمينه علي الذي والمطبوخ جميعا والصحيح ان هذا علي
الذين ما العنب لا غير وان قال مسكره يجوز فثبت قتل ان يمينه علي يتبع علي المتخذ من الخبث لان شرب ذلك
حلال عند ابي حنيفة رحمه الله والسكر منه ليس بسكر علي الحقيقة بمزولة السكر من البعج ولبن الزمكة واشيا
ذلك ولقد الوسكر منه لا يجد ولو طلق في المسكر منه لا ينع طلاقه هكذا ذكر الصدر السمين رحمه الله في
والتفصيل الحد والطلاق فعلي قياس ما ذكر من عدم وجوب الحد ومن عدم وقوع الطلاق بناء علي ان
السكر الحاصل من هذه الاشربة ليس بسكر علي الحقيقة بيمينه ان لا يثبت في يمينه في قوله مسكره بخوارم بعض
المشايخ قالوا لا يثبت في يمينه والصحيح انه يثبت فيه النوى ان كان في العرف يسمى الشراب المتخذ من هذه
الاشيا مسكره وما خلا اذا حلف لا يشرب بيمينه وريب فثبت بيمينه كسمن حث في يمينه لان الكسمن نوع من
الزبيب واذ اختلف بالعارسية بران كسبي را سكره بيمينه فثبت قتل ان كان له بنية وقت الحلف فهو
علي ما نوي ان نوي السبي لا يثبت بالاهل وان نوي الاهد لا يثبت بالسبي والاهد جميعا لان محقق شرط

الحث في كل واحد منهما وهو اعطاء النبيذ في فتاوي ابي الليث اذا حلف لا يشرب شرابا يسكر منه فثبت
منه الكثير يسكر حث لانه شرب شرابا يسكرا واذ اختلف لا يشرب المسكر فثبت المسكر في حلقه فان دخل في
حلقه بغير فعله لا يثبت ولو شرب بعد ذلك حث في اليمن لان اليمن لا يخل بعد واخل حلقه بفعله حث في
يمينه لانه قد شرب هكذا قيل وعلي قياس ما ذكر الشيخ ابو الحسن الرسعني رحمه الله في طلاقه الاكل والشراب
عبرة عن عمل النساء حتي قال من حلف لا ياكل وفي يمينه فثبت لا يثبت لانه لم يعمل النساء في ذلك بيمينه
ان لا يثبت في هذه المسئلة وان دخل المسكر حلقه بفعله لانه لم يعمل النساء فيه وكذا اذا حلف لا يشرب
وفي قدر ماء فصبها وابتلع ماها لم يثبت لانه لم يعمل النساء في ذلك فعلي قياس هذه المسئلة بيمينه ان
لا يثبت في مسئلة المسكر وان وصل الي حلقه بفعله ولو حلف لا يشرب من قدح فلان نصب الخالف المأمن
قدح فلان علي يده وشرب لا يثبت لانه لم يشرب من قدح فلان حلف لا يشرب من هذه القربة مشرب في كروا
لا يثبت في فتاوي الاصل وفي فتاوي شمس الاسلام ان القربة اسم للبر ان حثي لو كان الكروم في العيران
يثبت ايضا اذا قال ان شربة الخمر قبل ان اري الورد الاخر نكذ ان اري الورد الاخر في المشاوشرب
الخمر ملته امراته اذا حلف بالعارسية حثي حور وهدست في كروفا حثي بدين ونقله الي موضع اخر وكذا
في مجموع النوازل انه ان لم يبق قوله بدست كروا الشراب يثبت لوجود شرط الحث وهو الامة حقيقة وقد
قيل لا يثبت لان الشرط هو الاخذ والشراب فلا يثبت باخذها والصحيح ان يثبت لان كل واحد منهما سبي
سبي علي حث فصا لكل واحد شرط علي حث وقل من جنس هذا في كتاب الطلاق وفي ايمان المسيحي رجل عثر
علي شرب الخمر فحلف ان لا يشرب ما يخرج من هذا الكرم مشرب من صرح تحت لانه معاني كلام الناس رجل قال
ان شربة المسكر تصير امرا في مطلقة تصير عدي حرا فشراب المسكر بعد ذلك نطق امراته وعق حثي
ولا يصدق ان لم يرد به الطلاق والعنف واما اذا ربه دفع اعتاقه عن نفسه حلف ان لا يشرب المسكر ولا
ايام فثالث له اربعة اشهر فقال الزوج اربعة اشهر لم يفتد فليل يصير المد اربعة اشهر وقيل لا يصير
المد اربعة اشهر وهذا بناء علي ان الخالف اذا عطف علي يمينه بعد سكوته بالسكوت علي نفسه انه يلتقي بيمينه
عند ابي يوسف رحمه الله واذ اعطى علي يمينه بعد سكوته ما يوسع علي نفسه لا يلتقي بيمينه اختلف
المشايخ في هذه الصورة ان ذكر في المد الثانية تشديد عليه او لوسعه عليه فقد قيل تشديد عليه من
حيث انه يقع الطلاق بالشراب في الشهر الرابع وهو الاصح واذ اعطى يمينه علي شرب ما لا يشرب ويخرج
سنة بالشراب فيمينه علي شرب ما يخرج منه بانه فيا كوفي المسي اذا حلف لا يشرب من هذا الخمر فشراب من
نبيذ يثبت في يمينه وهذا هو الاصل ويخرج جنس هذه المسائل قال محمد رحمه الله في الجامع الكبير اذا
حلف لا يشرب من الزرات ابدام شراب منه اعترافا او من الا لا يثبت في يمينه عند ابي حنيفة رحمه الله في
يكبر في الزرات كرها وعقد ما يثبت وعلي قوله ان شرب كرها هل يثبت في يمينه لم يذكر هذه المسئلة في الكتاب
وقد اختلف المشايخ فيه بعضهم قالوا لا يثبت وبعضهم قالوا لا يثبت في يمينه وهذا كله اذا لم يكن له بنية فاذا
نوي الكرم صحت بنية علي قوله في القضاء وبنا بيمينه وبين الله تعالى وان نوي الاعتراق صحت بنية علي
قوله في حبيبه بيمينه وبين الله تعالى لكن لا يصدق المعاصي هذا اذا شرب من الزرات كرها واعترافا فاما
ان شرب من الزرات باخذ المأمن الزرات كرها واعترافا لا يثبت في يمينه عند جميعا ولو حلف لا يشرب من
ما الزرات فشراب من الزرات كرها واعترافا فاما اذا شرب من الزرات كرها واعترافا فاما
اخذ المأمن الزرات يثبت عند جميعا في طاهر الرواية وروي عن ابي يوسف في عبور ذاب الاصول
انه اذا شرب من الزرات باخذ المأمن الزرات لا يثبت واذ اختلف لا يشرب من ما الزرات نصب ما الزرات في
واذا لم يثبت من الزرات ان كان ما الزرات غالبا يثبت وان كان ما الزرات غالبا يثبت معلوما لغيره هكذا

وذكر المسئلة في الختام من غير ذكر خلاف وذكرنا في اول هذا النوع ان المحلوف عليه اذا اختلط بخمسة فعلى قول ابي يوسف هو كالحقن يعتبر الغالب في ذلك قال محمد بن الحسن وان كان مغلوبا فحجلا وكوفي الخامع على انه قول ابي يوسف او علي رجوع محمد بن ابي يوسف ولو حلف لا يشرب من هذا الكوز اربعة اصبعة الماء الذي في الكوز في كوز اخر وشرب منه فحلفت في يمينه لانه عقد يمينه على الماء الذي في الكوز بان صرتي كوز اخر لا يخرج من ان يكون ذلك الماء خلافا لقوله لا اشرب من هذا الكوز لان هناك عقد يمينه على الشرب من الكوز ولم يشرب من ذلك الكوز ولو حلف لا يشرب من هذا الجيب او من هذا البئر ذكر في الذوق في مسئلة الحب وذكرنا ان لا تحلف عند ابي حنيفة رجعة الله حتى يكون كراعا وذكر مسئلة البئر وذكرنا ان لا استغنى وشرب تحت ذكبي عن ابي سهل السري انه كان يقول ان كان الجيب والبئر فربما يكن الكرع فيه يمينه على الكرع عند ابي حنيفة وعندنا على الاعتراف في الكرع اختلاف المشايخ على قولنا على حسب ما ذكرنا في الزمان قالوا ان لم يكن فلان يمينه على الاعتراف وان لم يكن هذه العقوبة وذكرنا من اسئل البئر او من اسئل الجيب اختلف المشايخ فيه والصحيح انه لا يحلف واذا حلف لا يشرب بغيره ان ذلك واعطاه فلان بغيره وناول له ولم ياد له باللسان وشرب بغيره ان تحت هذا البئر ياد له بل هو ذليل الوصف فالرجل الكرم امت راحته فلان به رموي في دم ذلك ان من سه طلاق فذهب بها في ذوق فلان ولم يستع الجوز قال تطلق امرأته رجل حلف رجلا وما لا يكسبه به هذه الكلمة وان اربسه طلاق في بي حواي بالكا به كين باركا سام وراي دهم وحلف ذلك الرجل على هذه الوجه ثم ذهب المستقلة الى سرقته واسم الحالف فسقاه في الجوز فذهب فحلف قال تطلق امرأته ثلاثا رجل قال اربس وسوس ان بلح محوم وان محومك من بطلا فاكل من حصرمه وعينه تطلق امرأته ولو قال اربس من ان رد محوم فاكل من عينه لا تطلق وانما تطلق اذا شرب من الوب الذي يتخذ من ماء العنب ورجل قال بالعارسية من ابن سوماه ان يكون هال من ردراي كم وبان ان محما محوم وعانه سمرق اووي لسه بطلاق فجل كلها خرا وشرب بغيره مع اصحابه هنا وحل غيره بغير امره بيمينه الى يمينه قال ان كان مراده ان لا يجل كلها الى يمينه بنفسه لا يحلف تجل البعض ولا تجل بغيره بغير امره وان كان مراده ان لا يشرب الكل ههنا ولا يتوك شيا للمل الى بيمينه فحلف وان لم يكن له يمين فلكه لا يحلف وتقبل بيمينه ان لا تطلق امرأته في هذا بينا الوجهين الصواب وهو الصحيح ورجل قال اكرمي حورم ارباكم طلال خدائي من حوام او هرج باعراست كرم من حرام حورم ولكن راي كرد قال تطلق تطلقين رجل خالف امرأته فخطبها فاب الا ان حلف ان لا يشرب الخمر فحلف فذلك القطعة حلال خدائي من حرام اكر باسم ما هي حورم انه تزوجها رئيس اربس ما هي حورم قال لا تطلق سئل ابو القاسم عن رجل قال امرأته ان شرب شيئا من السكر الى سنة فانت طالق فراه الناس سكران خارج فجلس الشراب وحمد هو ان يكون شرب فشهدوا عند الحاكم قال بيني للحاكم ان عتاط لنفسه ولا يقبل شدة من لا يتغيب الشرب وبيتي للمراة ان عتاط لنفسها في معادفة بالعداء وفي احد هذه والمستقي عن محمد رجعة الله اذا قال الرجل امرأته طالق ان شربت شيئا او قال خراجي يسكر فشهد عليه ساه ههنا انها وجده سكران ووجد منه راحة الخمر وجابه الى الحاكم على تلك الحالة قال الحاكم لم تعد وبيدق يمينه وبين امرأته ولا يجل هذا على انه لو وجد وانما هذا على سواه قال انه لا تزويج اذا وجد الرجل سكران او وجد منه راحة الخمر او الشراب انه يجد ولا يوضع على انه لكره عليه قال الحاكم ابو الفضل فحلف ان يكون هذا على قول محمد وقد ذكرنا في الاصل انه لا يجد بالرخ ولا بالسكرونة ابي حنيفة رجعة الله وفي هذا الموضع ايضا قال محمد رجعة الله اذا قال امرأتي طالق ان شربت شيئا حتى سكوت فشهدوا عليه ساه ههنا ان سكره فالا لم يجد منه راحة الشرب ولا يذوي من ابي شي سكر فاصحى القاضي عليه الحكم بالطلاق ثم وقع الى حاكم اخر لم يفتق ففناه والله الموفق **نوع اخر** في الذوق

اذ حلف الرجل لا يذوق طعاما فاكل شيئا من الطعام فحلف وكذا لك اذا حلف لا يذوق شرايا فشرب شيئا ذلك يحلف ولو حلف لا ياكل طعاما او لا يشرب شرايا فذاق شيئا من ذلك لا يحلف والفرق ان في الفصل الاول عقد يمينه على الذوق وفي الاكل والشرب ذوق وزيادة وفي الفصل الثاني عقد يمينه على الاكل والشرب وانه لا يتحقق بالذوق بيبانه ان الاكل والشرب لا يتحققان الا بالاضال الى الجوف والذوق يتحقق بدون الاضال الى الجوف لان الذوق ادخال الشئ في فيه لا استنائه طعمه وادخال في الجوف ليس بلازم فيه واذا حلف لا يذوق طعاما دعني بالفرق الاكل او حلف لا يذوق شرايا دعني بالذوق المصروف ذكر في اصل انه لا يحلف حتى ياكل او يشرب وذكرنا في ذوق في ان يقع يمينه في يمينه وبين الله تعالى ولا يقع يمينه في القضاء لانه يذوق خلاف الحقيقة وروي هشام عن محمد رجعة الله ان من حلف لا يذوق في منزله طعاما ولا شرايا فذاق فيه شيئا دخل في فيه ولم يصل الى جوفه حلف في يمينه على الذوق حقيقة الا ان يكون قد قدم كلامه وتغير ذلك ان من يقول له غيره فقال نعم عندك اليوم فحلف لا يذوق في منزله طعاما ولا شرايا فهذا على الاكل والشرب جميعا وعن محمد رجعة الله فمن حلف لا يذوق في منزله طعاما ولا شرايا فذاق في منزله ان الذوق ادخال الشئ في فيه لاستنائه طعمه والمصطفة ادخال الماء في الفم للظهور لا استنائه طعمه واذا قال لا اذوق طعاما ولا شرايا فذاق احد مما حلف وكذا لك اذا قال لا اكل كذا ولا شرب كذا فذاق شرايا او لو قال لا اذوق طعاما ولا شرايا فذاق احد مما حلف وكان ابو القاسم الصغار رجعة الله يقول يحلف اذا ذاق احد مما وكان يقول اعتبر العرف في هذا وفي العرف برأيه يتي كل واحد منهما كان الشيخ الما الجليل ابو بكر محمد بن الفضل يقول سوي الحالف فان لم يكن له يمين فالحجاب فيه كما قال في الكتاب وقد مر جنس هذا فيما تقدم **نوع اخر** في الجماع والرائيا وما يتصل به من المضاجعة وغيره ما يدخل في هذا اليوم معه وما يتصل به من الخلوة والستاء ذلك اذا حلف الرجل لا يقرب امرأته فاسلف في علي ففناه فيات المرأة وقفت حاجتها منه لا يحلف في يمينه هكذا ذكر في ايمان النوار له وذكر في حدود النوار له انه يحلف في يمينه قال الصدور السهيد العتوي على الحلف وقيل اذا كان يتكلم منه حلف وما لا فلا وان كان نايما فلا حلف وفي النوار له ايضا اذا قال الرجل امرأته طالق ان لم يكن خاسع فلانه الف منقذ اعلى كثر العدد اعلى كالعدد لان الالف تكرر ورا د بها الكثرة ولا تقدر برتبة قالوا الاستيعون كثر وروى اخرا يمان القدوري اذا حلف لا يركب حراما فذاق الرنا وان كان الحالف حفسيا او مجنونا فحلف على القيلة الحرام وما استهينها قال الامواله ان كرا كسي حراما كني برأى طلاق ثم ان هذا الرجل طلقها واحدة باينة وجامعها في عدة فغلى قياس قول ابي حنيفة ومحمد رجعة الله لا يتبع الطلاق وعلي قياس قول ابي يوسف رجعة الله لا يتبع بناء على ان عند ابي يوسف العترة في باب الايمان للفرق والتميز من هذا اليمين ففناه عن غيره والحاصل عليه هذا وما يتصور ان عموم الملقط قيل وينبغي ان لا يتبع الطلاق في هذه الصورة لان الطلاق معلق بحرام والحرام اذا ذكر مطلقا ينصرف الى الرنا واد طي الروح في عدة ليس بربا وفي عيون المسائل امارة اتممت زوجها بالغلان فحلفته ان لا ياتي حراما فقبل غلامه او لمسه بشهوة لا يحلف ولو جامعته فيما دون النزع يحلف وان لم ينزل لانه يراى بالحرام هنا الجماع هو فاني النزع وفيما دون النزع وقيل ينبغي ان لا يحلف هنا لان مثل هذه الاقوال مع غلامه ساح عنه ملك رجعة الله فتمت الشبهة والشبهة لا يحلف النحل حراما واليمين عقدت على الحرام مطلقا فاما يدخل ختمها فقل المحض حراما مطلقا وفي فتاوي القنلي اذا قال لامرأته اكرمي حورم كرهه برأيه طلاق وقد كانت قبلت وجلا غير محرم او جامعها فيما دون النزع لانه يراى دمه في الجماع في النزع عادة وهذه الرواية مخالفة لرواية العيون وفي فتاوي اهل سمرقند رجل اتمم بصبي فتال بالفارسية الكرم الوضاطي لودم فامرأته كذا وقد كان قبله طلقت امرأته واذا قال امرأته

ان حاصك تلك ايمينه على الجماع في الفرج حتى لو جامعها فيها دون الفرج لا يثبت في يمينه هكذا ذكر في بيان
الجماع وهذه الامة على استعمال الجماع المضاف الى المرأة في الجماع في الفرج فصار الجماع الى المرأة حكم عليه
الاستعمال في الجماع في الفرج فطلعت يمينه اليه وان قال عيبت الجماع فيها دون الفرج حياء اليه ولا
صدقة في اخرج الجماع في الفرج عن اليه وكان يميني ان يصدقه القاضي في اخرج الجماع في الفرج عن
اليه لا نوي حقيقة كلامه لان الجماع ما هو عن الجماع وقد وجد معنى الجمع في الجماع فيها دون الفرج ومن نوي
حقيقة كلامه يصدق ديانة وقضاء ان كان ما نوي خلاف الظاهر الا ترى ان من قال عنه حرم يوم يقدم فلان
وعني يارض النهار صدق وطريق ما قلنا والجواب وهو الاصل في جنس هذه المسائل ان الكلام اذا كان له حقيقة
ومجاز وهو يفسر الى المجاز عند الاطلاق فحكم عليه الاستعمال فنوي المتكلم حقيقة القاضي يصدقه كما في
مسئلة القدوم فان اليوم في حقيقة اللغة لبيان النهار والوقت مجاز يعرف للاستعمال في ذكر مفرد وانما
لا يتبعه باليوم فاذا نوي يارض النهار فقد نوي حقيقة كلامه فيصير في القاضي فاما اذا كان للكلام حقيقة
وهو يفسر الى احد المعاني حكم عليه الاستعمال فنوي المتكلم الحقيقة الاخرى فالقاضي لا يصدقه لان الحقيقة
التي انصرف اليها الكلام عند الاطلاق ترجح على الاخرى حكم عليه الاستعمال فتسقط اعتبار الاخرى وصار
الاخرى كالمجاز من حيث الاعتبار ولو كان مجاز حقيقة لا يصدقه القاضي في دعواه فكذا اذا صار مجازا من
حيث الاعتبار وفي اخرج ايمان القدوري اذا حلف لا يطأ امرأة وطأ اخراما فوطئ امرأة وهي حايض او
كان ظاهرهما لم يثبت الا ان ينوي ذلك لان الوطئ في نفسه ليس بخرام وانما نسبت الحرامه بعرض اذا
قال لها ان حلفت النكاح بالحرمان منذ انت امرأة في فانت طالق وقد كان اخذها رجل قبل ذلك ووطئها في
كره منها قال ان كان الاكرامه تحال لا يتدر على الامتناع منه لا تطلق امراته لانه لم يوجد منه الفعل وان
كان الاكرامه تحال يتدر الامتناع منه مطلق لانه وجد منها الفعل هكذا ذكر في النوازل وفي فتاوي ابي
الليث اذا قال ان اغسلت من الحرام فامراني طالق فتعلق اجنبية وانزل لا يثبت لان هذا يقع على الجماع
وفي العمون اذا قال لامرأته ان اغسلت منك من حياء فانت طالق فجامعها وقع الطلاق وان لم يتنسل
لان هذا اللفظ صار كتابية عن الجماع فكانه قال انجامك فانت طالق وفي موضع اخر اذا قال لها ان
اغسلت منك الى شرفك فجامعها في المفارقة ونهت تحت لان يمينه وقعت على الجماع وفي النوازل سكران
دعا امرأته الى الفراش فابت فثالث السكران ان استلكت امرى وساعدني والانت طالق ثلاثا فاستلكت
بعد ان دعاها في المستقبل لم يثبت وان لم تساعده بعد ان دعاها في المستقبل حث لان قوله ان استلكت
امرئ بين واليهين يتقضى شرط في المستقبل فكان شرط وقوع الطلاق ترك الامتناع لا امر يوجد منه في
المستقبل قال لامرأته بالفارسية الكرم بال ساله دسسته وراوي كتم سوفكده ثم جامعها فيها دون الفرج لا يثبت
لان هذا الجماع عادة وقد مرت وفي فتاوي القاضي اذا حلف لا يمتنع على امرأته فآزاد الجماع فيمينه على
الجماع وان لم يرد الجماع ان فتح السراديل لاجل البول لم يجمعها لا يثبت لانه لم يفتح السراديل عليها لان فتح
السراديل ان يفتح لجامها اذا قال لامرأته ومن في بيتها لم يمتنع اليه اللبلة حتى اجامعك فكذلك الحيات
بينه ولم يجمعها قال ابو يوسف رحمه الله تحت وقال محمد رحمه الله لا يثبت حلف ان لا يجل النكاح ان نوي
غيره من النكاح لا يثبت ويصدق ديانة وقضاء لانه نوي حقيقة كلامه وان نوي الجماع يجب ان تحت وفي
العمون اذا حلف بطلاق امرأته ان لا ينظر الى حرام فوطئ رجله امرأته اجنبية لا يثبت لان النظر الى
وجه الاجنبية ليس بخرام اذا حلف لا يتقبل فلا يتقبل به او رجله ففته اختلف المتأخر فيه منهم من قال
لا يثبت وهو على الوجه خاصة ومنهم من فقل بين الملحق وغير الملحق فقال ان عقد يمينه على ملحق يثبت وان
عقد يمينه على غير ملحق لا يثبت ومنهم من قال ان عقد يمينه بالفارسية لا يثبت الا بالقبيل على الوجه لانه لا

سقام الناس بالفارسية الا التقبيل على الوجه وان عقد يمينه بالفارسية فهو على التقبيل بين الملحق وغير
الملحق والاول اظهر واضح لان من قبل يدان لا يتقبل قبله قال لامرأته ان قبلة احد فانت طالق فقبلة
تطلق رجله رجلان يطبقه في كل ما امر به وبها وهو بعيد ذلك عن جماع امرأته فجامعها لم يثبت اذا
لم يكن هناك سبب يدل عليه لان الجماع لا يبرأ منه الا اليه عرفا وعادة وحلف قال لامرأته اكرام ابروس
بكرامه اسد فانت طالق ثلاثا فته على الوطئ حلالا كان او حراما حتى لو كان زنا باموأة ووطئها لم يثبت
امرأته رجل قال اخر اكرامه ان يارب رجاست لم فكذلك امرأته ذلك الرجل طلق امرأته ثم ان الحالف عارضا
حكي نوي شمس الائمة الاورجندي انه ان فعل ذلك قبل انقضاء العدة يثبت وان فعل بعد انقضاء العدة
لا يثبت سبيل شمس الاسلام هذه ارجحة منه عن رجل دعا امرأته الى الفراش فابت فقال الزوج ان بت
معه الى الخريف فجامعها قبل الخريف قال ان نام معها وجامعها طلعت وان لم يجمعها لم تطلق وهذا يثبت
على ان يمينه وقعت على الجماع عرفا وعادة فقد ذكرنا في مسائل الايمان ان من قال لامرأته اكرام باو
حم فانت طالق ثلاثا ولم يبرئ نفسه اليوم انه مؤذي اذا قال لامرأته ولم يدخل بها ان خلوت بك فانت طالق
فخلوها طلعت وعليه نصف المهر هكذا ذكر محمد رحمه الله قال لامرأته ان لم استبعك من الجماع فانت طالق
فقد قبل ان لا يعرف ذلك الا بقولها قال الغنيم ابو الليث والشيخ الامام ابو حنن الجاري انه ان
جامعها ودام على ذلك حتى اتولت فنت استبعها ولا تطلق قال الغنيم رحمه الله وبه فخذ وفي فتاوي القاضي
اذا قال لها ان لم اطالك كاذرة فانت طالق ففدا على المبالغة في الجماع وان لم يلح لم تطلق ولا تطلق رجل
قال لامرأته بعد ما أصبح ان لم اجامعك هذه الليلة فانت طالق فان كان يعلم انه أصبح فيمينه على الليلة
القابلة وان كان لا يعلم وهو ينوي تلك الليلة لم تطلق عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله خلافا لابي يوسف
وفي مسئلة الكور رجل قال كلما وطئت امرأة فهي طالق فتزوج امرأة ووطئها لا تطلق حلف بطلاق
امرأته ان لم يجمعها فاناها في ديورها كوهذه المسئلة في مجموع النوازل في موضعين واجاب في احد
الموضعين بالحنث ولو كان حلف بطلاق امرأته ان لا تزي فاناها في ديورها او انا امرأة اجنبية في ديورها
حكي عن الغنيم لابي القاسم رحمه الله انه قال يمينه على الجماع في الفرج حلف بالفارسية الكرم سكران
موم نوار من سه طلاق ثم ان الحالف نام على فراش رجالة امرأته ووضعت راسها على راسه فانت قال
ان كان الزوج عني هذه المعاملة الجماع فهو بلاء ان فزها في الاوبة الا انها طلعت ثلاثا وان لم يبرئها
حتى مضت اربعة اشهر طلعت واحدة باينة بالاول وان لم يبرئها فالبينة على ان يضع راسه على راسها
سوا كان الزوج معها او وحده قال لامرأته اكرام باي بلسير بوزوكم راطلاق فان لم ينوي الجماع لا يصير
مولى حتى لو جامعها من غير ان يدخل في فراشها لا تطلق ولو نوي الفزوات صدق في حق تعليق طلاقها
بترابها ولا يصدق في حق صرف الطلاق عن دخوله في فراشها من غير فزوات قيل له ايتبع الطلاق بخود
دخوله في فراشها وبمى ليست في الفراش او بتقيد اليه بدخوله في فراشها وبمى في الفراش قال ان كان
الحالف على اليه كراهة استلها بطلان بدخوله في فراشها وبها وان كان الحالف كراهة مضاجعتها
لا يثبت الا بدخوله في فراشها وبها وان كان الحالف كراهة مضاجعتها لا يثبت الا بدخوله في فراشها وبها
فيها واذا حلف لا يطأها جارية الاما دل زوجته فثالث له طاهها في عيها فغن ابي يوسف رحمه الله انه لا
يكون اذا قال له اذابت لو قالت له طاهها في رجلها كان ادنا وعن محمد رحمه الله انه ان وفي المستقي اذا
قال ان لم اكن جامعك امرأة فلان فكذا وقد كان فعل ذلك بامرأة فلان قبل ان يزوجها قال هو حث
في القضاء ويسعه فيها بينه وبين الله تعالى ان اراد ذلك الذي فعل **نوع آخر** في اللبس ويدخل فيه
مسائل الغزل والشج والكسوة اذا حلف لا يلبس ثوبا او حلف لا يلبس ثوبا فلبس ثوبا فلبس ثوبا فلبس ثوبا

العورة ويجوز الصلوة فيه لان الثوب لغة اسم لما ليس الا انه اذا اطلق هذا الاسم بزيادة الملبوس يستتر
 العورة ويجوز الصلوة معه وكل ملبوس هو هذه الصفة كان داخل تحت الميم حتى لو استترى بها او لساها او
 طنبسها ولا تحت في يمينه لان البساط والصحف يستر ولا يستر تحت اسم الثوب ولو استترى كساحرا
 وطيلسان حر ولبسها تحت في يمينه لا يستر بها فليس تحت اسم الثوب هكذا ذكر المسئلة في الاصل وذكر في
 المسئلة اذا حلف لا يسترى ثوبا او حلف لا يلبس ثوبا فاستترى بها او طنبسها او وسادة ولبسها تحت في الشري
 ولا تحت في اللبس فزيادة المسئلة في فصل السراويل في رواية الاصل ولو استترى ثوبا او لساها او طنبسها في
 يمينه اسم الثوب ينطلق على العورة وذكره في الاصل وفي السير الكبير في باب الاستئذان في القتل ولو استترى
 قلنسوة او لبس قلنسوة لا تحت في يمينه لان اسم الثوب لا ينطلق عليه ولو استترى ثوبا صغيرا تحت في يمينه
 هكذا ذكر في الاصل فالواو اذ اذمه ان يكون اذا اراد ان يستر العورة بجوز الصلوة فيه وكذا اذا
 استترى حرقه لا يكون نصف ثوب لا تحت لانه لا يستر العورة وان استترى اكثر من نصف الثوب ولا يستر
 به العورة وفي المدونة اذا حلف لا يلبس ثوبا من عزل فلانه قطع بعضه فان بلغ ما قطع ازارا او ردا
 او سرا او لا تحت بل يستره وان كان بخلاف فلا تحت والعني ما ذكرنا قال به وكذلك المرأة اذا حلفت
 ان لا تلبس ثوبا فلبس ثوبا او معتقة لا تحت اذا لم يبلغ مقدار الاراء وان بلغ حنث وان لم يستتر العورة
 وعلى هذا اذا حلف لا يسترى لامرأة ثوبا او حلف بالعارسية ردا احامه حرد فاستترى لها حراما او
 معتقة لا تحت في يمينه واذا حلف لا يلبس ثوبا فلبس لعانة لا تحت في يمينه لان اللعانة لا تستر ثوبا وعلى
 قياس مسئلة الحارث بن عبيد ان لا تحت اذا كانت اللعانة تبلغ مقدار الاراء وان لبس عامه روي ابن
 سماعة عن محمد بن ابي حنيفة والجرى في الكفارة وروي عن ابي يوسف انه لا تحت الا ان يكون عامة او
 سقطها كان ازارا او ردا او يقطع من مثلها سراويل فكذا تحت ويجوز في الكفارة ثم هكذا ذكر الله وروي
 في كتابه وروي هشام عن ابي يوسف الحنث في العمامة من غير فصل ويجوز ان تكون رواية هشام بحلة
 على عامة تبلغ ازارا او ردا او رواية بن سماعة عن محمد بحلة على عامة لا يبلغ ازارا او ردا وفي السير الكبير
 في باب الاستئذان في الثوب ان اسم الثوب لا ينطلق على العامة والقلنسوة والخف وذكر شيخ الاسلام في
 شرحه ان هذه الجواب في العمامة في عمام الخلف لا يستر بها ثوب كامل ناما في عمامتنا فخلاله
 واذا حلف لا يلبس قميصا فاستترى بقميص لا تحت في يمينه الاصل في حبس هذه المسائل ان من حلف على لبس ثوب
 لا يمينه فعلى اي حال لبسه تحت في يمينه هذا ابتداء على اصل معروف ان الوصف في غير المعين معتبر وليس
 القميص صفة مخصوصة متعارف في المتعارف كالمفصوص عليه فاذ لم يعين قميصا انصرف يمينه الى اللبس
 المعتاد اعتبارا للصفة في غير المعين فالمراد بوجه اللبس المعتاد لا تحت في يمينه واذ اعين القميص انصرف
 يمينه الى اللبس المطلق العا للوصف في المعين فعلى اي حال لبسه تحت في يمينه وعلى هذا اذا حلف لا يلبس
 هذه العمامة فالعامة على عامة تحت ولو كانت العمامة بغير عمامة لا تحت ذكر مسئلة العامة والقميص في
 الجامع وفي الاصل اذا حلف لا يلبس ثوبا فوضع على فائده بربطه لا تحت لانه خامل وليس بلاليس في
 هذه المسئلة خالف رواية الجامع في مسئلة القميص واذا حلف لا يلبس ثوبا او هذا الثياب فوضع على كتفه ولم
 يدخل يديه فيه ففي الوجه الاول اختلف المشايخ فيه بعضهم قالوا لا تحت على قياس ما ذكر في المسئلة ان
 المحرم اذا فعل هكذا لا كفارة عليه والاستدلال به ان محمد لم يجعله لبا اذا وجعله لبا لا يجب عليه
 الكفارة وبعضهم قالوا لا تحت في يمينه لان الثياب هكذا يلبس ايضا في الوجه الثاني تحت بلاطلاق لان اللبس
 المعتاد في المشاء اليه غير معتبر على ما مر واذا حلف لا يلبس ثوبا او حلف لا يلبس هذا الثياب فوضع على الخاف
 حالة التزم لا تحت هكذا حكى ظهير الدين فتوى عمه شمس الاسلام وخواجه في المعين خالف الرواية قال محمد

رحمة الله واذا بالخاف الذي يلبس بالعارسية فراكه فانه لو جعل الثياب على الدار خالة اليوم تحت وعن القصة
 ابي القاسم ان في المعين يعتبر اللبس المعتاد وانه يقال المذكور هنا وان حلف لا يلبس قميصا لم يكن
 ولم يكن له ثياب تحت فانه تحت وكان يجب ان لا تحت لان الكم صفة من اوصاف القميص والصفة في الغالب معتبة
 حتى ان من حلف لا يدخل دارا او دخل دارا ممدومة تحت في يمينه لان المناصفة من اوصاف الدار ووجه الفرق
 بينهما ان القميص مثبت للثوب وان لم يكن له كان في الاصل فانه يقال قميص ذو كمين وقميص لا كمينه ويقال
 استترى القميص كما هو سماه ايضا وان لم يكن له كمينه لم يكن وجوب الكم في القميص شرطا للثوب هذا الاسم في
 الابداء فوالله لا يوجب زوال الاسم بوجه ما فكان الاسم بدون الكم قائما من كل وجه فيحتث في يمينه بخلاف
 الدار وذلك لان اسم الدار للاصل من لا يثبت بدون الثياب فان الارض الذي لم يكن عليه ثياب الدار في الاصل
 لا يسمي دارا وانما يسمي ارضا اذا كان وجود الثياب شرطا للثوب اسم الدار جزاؤه نقصانا في الاسم ولا
 يدخل تحت مطلق الاسم **مسائل الغزل** اذا حلف لا يلبس من عزل فلانه ولا يلبس ثوبا من
 عزل فلانه تحت في يمينه لانه عقد يمينه باللبس على عين غير ملبوس فصرف يمينه الى ما صنع من ثياب
 فان كان ثوب من الغزل لا تحت بل يلبس الثوب لانه ثوب حقيقة كلاله فصحت نيته وصارت الحقيقة مواد افلا
 يبقى الحارث مراد او لو لبس من الغزل لا تحت الا ان يعينه لان الميم انصرف الى عزل مستوح اذا لم يكن
 له ثياب وعلى هذا اذا حلف لا يلبس قطنا فلانه له فليس ثوب فظن تحت في يمينه ولو لبس ثيابا ليس بظن وحشو
 فظن لم تحت الا ان يثوبه لان الميم انصرف الى قطن مستوح وما في الثياب ليس مستوح فلا تحت الا
 ان يثوبه عن القطن فحينئذ تحت كما في مسئلة الغزل ولو حلف لا يلبس من عزل فلانه فليس ثوبا من عزل فلا
 وغزل غيرها تحت في يمينه وهذا بخلاف ما لو حلف لا يلبس ثوبا من عزل فلانه فليس ثوبا من عزل فلا يغزها
 تحت في يمينه والغزل ان في قوله لا يلبس من عزل فلانه شرط الحنث باللبس ثوبا من عزل فلانه ولم يلبس من
 عزل فلانه اما لبس ثوبا بعينه من عزل فلانه من عزلها وقد لبس من عزلها لان اسم الغزل ينطلق على
 القليل كما ينطلق على الكثير وفي قوله لا يلبس ثوبا من عزل فلانه شرط الحنث باللبس ثوبا من عزل فلانه ولم يلبس
 من عزل فلانه اما لبس ثوبا بعينه من عزل فلانه فلهذا لم تحت وفي المستفي بالغ في بيان هاتين المسائلين فروي
 عن محمد بن ابي حنيفة اذا حلف لا يلبس من عزل فلانه فخلط غزها بغزل غيرها في ثوب ولبسه قال تحت وان لم يكن فيه من
 غزها الاخر ولو قال لا يلبس ثوبا من عزل فلانه لم تحت وان كان فيه من عزل غير هاجز من ثياب جزو عن اي
 يوسف اذا حلف لا يلبس ثوبا من عزل فلانه فليس ثوبا من عزل فلانه فيه من عزل غير هاجز حنث وكذلك
 لو لبس قميصا من عزل فلانه فيه لسه من عزل غيرها او ازارا من عزل غيرها ولا يلبس ثوبا من عزل فلانه غير
 وغزها الا ان يغزل غيرها في آخر الثوب او في اوله فقطع غزها من ذلك او لبس القطعة التي من عزل المحلوف
 عليها فان كانت تبلغ ازارا او ردا تحت وان كان لا يبلغ ذلك لا تحت وان قطع سراويل ولبسه تحت وان لبس ذلك
 الثوب قبل ان يقطع منه ما تنسج من عزل غيرها لا تحت ولو كان من عزل المحلوف عليها كلها الا قد رشح فانه من عزل
 غيرها فانه لا تحت قال ولا يشبه هذا العلم واذا حلف لا يلبس من عزل فلانه لا تحت في يمينه وكذلك لو لبس ثوبا
 فيه سلك من عزل فلانه لا تحت في يمينه ولو لبس ثوبا من عزلها لم تحت عند محمد رحمه الله ويقول محمد بن عيسى لا
 بعد لبسا بلبس النكته ورواية في المستفي رواية ابوهم عن محمد بن ابي حنيفة في النكته وفي الزر والعرورة ويقال
 بالعارسية الملك وساكحه لا تحت وكذلك في الزين والنكته ويقال بالعارسية حنث وروى كيسان لا تحت فكذا
 ذكر في فتاوى ابي الليث ورواه عن محمد رحمه الله وذكر في المستفي رواية محمد بن ابي حنيفة في اللبنة تحت وروي عن محمد
 نضال في الرقعة ويقال بالعارسية سنان انه اذا كان من عزلها تحت والعدو الشهيد رحمه الله في واقعة
 اختار الحنث في الزين واللبنة لانه لا لبس لهما وقاسه على مسئلة الرقعة وذكر شيخ الاسلام رحمه الله في ايمان الاصل

ليس في حنث
 غزل فلانه

ان في الحرجين واللعنة حنث لان الحرجين يصير ملبوسا بلبس القميص واللبنة كذلك فاما الزور والمروة لا يصير
ملبوسا بلبس القميص فلهذا افتروا وعن ابي يوسف رجه الله اذا رفع في ثوبه من غزل فلانة شبرا في شبر حنث
وفي فتاوي ابي الليث اذا اختلف من غزل فلانة حرجه قد رتبين ووضع على عورته لا يحنث لانه بعدد الابعدي
لا يساوي وليس قلسوة او سكة ويقال بالفارسية لكوبة حنث لانه لا يصح لابسها اذا حلفت لا بلبس من غزل فلانة
فلبس من غزل فبلغ الذيل الى البشر ولم يدخل يديه في كبة وجلاها تحت الخفاف حنث في يمينه في فتاوي ابي الليث
واذا حلفت لا بلبس هذا الثوب فالتي عليه وهو نام قال محمد رجه الله اخشى ان يحنث قال الصدر الشهيد في واقعة
لا يحنث لانه بلبس وليس بلباس وهو نظير ما لو حلف لا يدخل دار فلان فادخل وهو نام فان انتبه فوجد حرجا
الثوب ان الفاه كما انتبه لا يحنث وان ترك فاستقر بعد الانتباه حنث علم ان الثوب المحلوق عليه ولم يعلم وكذا
اذا التي وهو منتبه ان الفاه عن نفسه كما التي عليه لا يحنث وان تركه حنث علم ان الثوب المحلوق عليه ولم
يعلم واذا حلفت لا بلبس السراديل او حلفت لا بلبس الخفين فادخل احدي رجله في الخف او في السراويل لا يحنث
لانه لا يصح لابس الخفين ولا بلبس السراويل با دخال احدي الرجلين فيه سبل نجم الدين السبكي فبين قال كرسية
من حولى بوسم من ارسن طلاق سكران را در سركت قال ان فعل ذلك على وجه الخامة حيث لا بلبس
غزها وقد قيل لا يحنث لان الغزل على هذا الوجه لانه ليس غزها وقد قيل لا يحنث لان الغزل على هذا الوجه
ليس بمعتاد واليهين عذرت على ليس غزل غيره مستارا ليه فينصرف الى اللبس المعتاد واذا قال لامرأة
بالفارسية كرسية بوسم را در ادا وقال سكران را در سركت فادخله على غزها او خاطبه ثوبا لا يحنث في
فتاوي ابي الليث رجه الله وفي المستقي اذا حلفت لا بلبس من نسج فلان فلبس ثوبا نسج فلان مع غيره حنث ولو
قال ثوبا من نسج فلان فلبس ثوبا نسج فلان وغيره لا يحنث اذا كان الثوب مما ينسجه واحد وان كان لا ينسجه
الا ثنات يحنث وفيه ايضا ولو حلف لا بلبس ثوبا من نسج فلان فلبس ثوبا نسج فلانة وفلان هذا هو المسجل
عليهم فان كان فلان يعمل بده حنث وكذلك على هذه الاعمال كلها ووقعت في زماننا ان رجلا حلف لا بلبس
من غزل فلانة فلبس من غزل امرأة اخرى امرتها فلانة بالزور فافق بعض مستأجنا بالحنث مطلقا وفي بعض
بالحنث على التفصيل الذي مر في مسألة النسيج وهو الصحيح وما ذكر في المستقي عتبت مسألة النسيج وكذلك على
هذا الا فقال كلها بول عليه وفي فتاوي الفضلي رجه الله اذا قال لها بالفارسية كرسية كرسية بوسم را در ادا
سود وريان من ادرارته فلكذا فاعت غزها فاشترت بثمنها الفئاع من غير علم الزوج وشرب الزوج لا يحنث
لانه لم يدخل عين الزور في سهرور وراحه ولا له وعين الغزل كما رسمه وراكركا وادمدل وي كرامه
فلا يحنث وهكذا في جميع هذا النوع من المسائل وفي فتاوي ابي الليث اذا قال لها بالفارسية كرسية كرسية
بوسم را در ادرارته بوسم را در ادرارته فلكذا فاعت غزها فاشترت بثمنها الفئاع من غير علم الزوج وشرب الزوج لا يحنث
في سود رماه الدخول في الملك ولم يوجد وان قضت دنيا على الزوج لا تطلق ايضا لانه لم يدخل في ملك
الزوج ايضا واذا حلفت لا تدخل عن غزها في سود وريانه فباع ثوبا واشترى بثمنه كسوة لابنه الصغيران
اشترى ثوبا بقيت بذلك حنثا عليه بان اشترى كسوة مثله حنث سواء اشترى الثوب باذنها او بغير اذنها لان
شراؤه كان واجبا فصار كانه اشترى لنفسه والمستري عرض عن الثوب الاول محلي لانه عرض عن عوضه وان
اشترى افضل من كسوة مثله بان اشترى بغير اذنها حنث لان الشرايع لنفسه حقيقة ومعني ذكر المسئلة
هذا في فتاوي الفضلي قال الصدر الشهيد في واقعة في المسئلة اشكال واذا حلفت لا ياكل من ثمن غز له
فلانة فباع غزها فذهب الثمن لانيه ان الابن وهبه الخائف فاشترى به الخائف شيئا فاكله لا يحنث وان
اشترى في قبل ان يبيع فاكل الخائف منه حنث في فتاوي اهل سمرقند امرأة تزيدان قطع قبال زوجها فقال
الزوج يا فارسية الكوان ما ي كهي ري بوسم فلكذا ففطعت بعد هذه السنة فلبس الخائف لومة الحنث لان

هذا ليس بنور قال لامرأة ان غزلت ما دمت في يميني فلكذا ففطعت ثوبي الزوج ان اراد بقوله ما دمت
في يميني كونه في يمينه فاذا خرجت من البيت سقطت اليهين وان اراد بقوله ما دمت في يميني كونه في يميني فلكذا
لم تقع العقوبة بينهما لا ترتفع اليهين حلفت المرأة لا بلبس المكعب فلبست الدالك ففطعت لان كان لبس الدالك
في العرف والمعادة مكعبا يلزم الحنث وما لا فلا حلفت لا بلبس من يومها ان الزوج اشترى ثوبا وغزلت المرأة
الظن ووقع الزوج الغزل الى السناج حتى نسجه باجر اعطاه الزوج ثم لبسه الزوج ففطعت ثوبي الزوج
ان كان اراد بقوله من يومها من يوم رسه وي وساحته وي ويلزمه الحنث وما لا فلا وفي فتاوي ما ورا
النهر اذا حلفت الرجل لا بلبس من غزل امرأته فلبس ثوبا فلانة من غزلها ولباسه من غزل غير هافانه يحنث
يمينه وهذا ظاهر وفي مجموع التوازل اذا حلفت فرا لمدون وسفك فراكدر اسامدوا واسودر الدورا
فكدي ابره وي صوسو كد بگردون ساد اذا قال ان ليست قميص فلبس قميصا ونزع
ثم لبس قميصا اخر لا يحنث في يمينه وهذا استحسان والقياس ان لا يحنث عملا باطلاق اللفظ الا ترى انها
لولا ان المعنيين يتبع الحنث ما فعل كذا هنا وجه الاستحسان ان اللفظ وان كان مطلقا الا انه يتبع بالعرف
وان العرف فيما بينه وبين الناس ان اللبس اذا اصبحت الي قميصين بغير اعتبار ان اراد به المصاهر
بينهما ونسبهما معا لا منفردا الا ترى ان الرجل يستحرم من نسجه ان يقول ما لبست قميصين من غزلت وان
كان فلبس قميصا كثيرة اذا لم يظهر بينهما الفرق ولحي من المعاني ومثل هذا العرف لم يوجد في المعنيين
لان الانسان لا يستحرم من نسجه ان يقول ما لبست هذه من القميصين من غزلت ان كان لبسهما على المعاني
بالمعنيين باطلاق اللفظ وفي المستقي اذا حلفت لا بلبس هذا الثوب فاعطاه قلسوة وليس لا يحنث لان
اسم الثوب لا يفي ولو قطع منه قميصا ففصل منه فضله عن القميص رقة صغيرة قدر لبسه وليس القميص حنث
لان اسم الثوب باق وما بقي لا يفتد به وكان لا يسا جميع الثوب وما رجا لو حلف لا ياكل رمانه فاكلها الا
حبة او جنتين حنث استحسانا وطريقته ما تلتا وفي القدر في ذكر هذه المسئلة وزاد عليها فقال ولو اخذه
جوارب ولبسه لا يحنث لان اسم الثوب ليس بياق واذا قال لامرأة رسة بوسم وله ثياب اتخذ من
غزها ثياب الخلف وثياب اتخذ بعد الحلف فيمينه لاطلاق اللفظ واذا قال لامرأة ما عرمت كرسية
بوسم ترا طلاق فلبس بعد ذلك ارسية رن حنث طلعت ثلثا ثم تزوجها لم لبس ارسية وي لا يطلق
في لفظه ما يدل على التكرار وقوله يا عرمت لسان ان المنع بوبه وليس مطلق واذا حلفت لا بلبس
سلاحا ففطعت سيفا او سكة قوسا او ترسا لم يحنث قالوا واذا حلفت لانيهين بالفارسية بان قال سكران
ي بوسم يحنث بهذه الاشياء ولو لبس درع من حديد يحنث ولو حلف لا بلبس شيئا فلبس درع من حديد او خنجر
او قلسوة يحنث ولو حلف لا يمس فلانا شيئا ولا نية له فاعطاه درع من ليشري بها ثوبا لا يحنث ولو ارسل اليه
ثوب كسوة حنث ولو كساه قلسوة او خنجر او جواربين حنث وعن محمد رجه الله ان الكسوة عبارة عن ثوب
في كفارة اليهين ولو حلف لا يمس فلانا ثوبا فمساه قلسوة او خنجر لا يحنث بل اخلاف **نوع اخر** في
الدخول اذا قال ان دخلت هذا الدار فلكذا او هو دخل فيها فادام على ذلك لم يحنث استحسانا والقياس
ان يحنث لان اسم الدخول يقع على دوائمه الا ترى انه لو نوي بالدخول الدوائمه حنث بيمينه ونس عليه محمد في
الاصل وجه الاستحسان ان الدخول فعل لا يمتد ولا يعطي له وانه حكم الاستداه هذا هو الاصل في جنس
الافعال ان لا يمتد من الافعال لا يعطي له وانه حكم الاستداه واما يمتد من الافعال يعطي له وانه حكم الاستداه
والفارق بين الممتد وغير الممتد من الافعال صحة اقران المدة به وعدم صحته وذلك ببل يصح قران المدة
به فهو ما يمتد وذلك كالسكني والركوب واللبس والنظر والقيام والقعود فانه يبيع ان يقال سكن في الدار
بوسم لبس يوما ونظرا في فلان يوما وقد في مكان كذا يوما وقام يوما وكل فعل لا يصح قران المدة فهو مما لا

ملك الرقبة وملك المنفعة جميعا اذا اضافة العتار بملك المنفعة ثابته شرعا وعرفا اما شرعا فلما رد بان رسول
الله صلى الله عليه وسلم من غيابة فثابت له هذا فقال زافع ابن خديج لي استأجرته فراقص اصاب للساح
الي نفسه ولم يذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم واما عرفا فلان في العرف فقال هذا منزل فلان وان كان فلا
يسكن فيها باجارة او غاربه واذا كان اضافة العتار بملك المنفعة ثابته كان حقيقه كاسم الصلوة فثبت ان هذه
الاصافة في العتار حقيقه فمنصرف اليهين اليها ولا كذلك العتد والذابة لان اضافة العتد والذابة بملك
المنفعة ليسبب حقيقه بل هي مجاز لا ينافي ثابته شرعا وعرفا ولو حلف لا يدخل بيتا فلان فدخل بيتا فخرج
من غيره وذكر بعض مستأجراني شرجه ان فيه اختلاف المشايخ وذكر بعضهم عن اصحابنا فيه روايتان في رواية
يحدث من غيرية وفي رواية لا يحدث الابنية فثبت ما روي انه لا يحدث الابنية قول ابي حنيفة وابي يوسف
وما روي انه يحدث من غيرية انه قول محمد وذكرني القنوري وروايتين عن محمد ولم يذكر قول غيره ولو كان
المحلف عليه دار يسكنها ودار غلة فدخل دار الغلة لم يحدث اذا لم يدل الدليل على دار الغلة لان داره
مطلقة دار يسكنها في فتاوي ابي الليث رحمه الله واذا حلف لا يسكن حائونا فلان فسكن حائونا فخرج
غيره فان كان المحلف عليه من يسكن حائونا لم يحدث يسكن هذا الحائون على احدى الروايتين كما ذكر في البيت
وان كان من لا يسكن حائونا لا يبرر فعل كل واحد مراده حائونا هو ملك الغير وفي القنوري اذا حلف لا يدخل
دار فلان فدخل دارا مستورا بغيره وبين غيره فان كان المحلف عليه من يسكن الدار حدث وان كان لا يسكن
لا يحدث فالاصافة باعتبار الملك والملك في الكل غير مصان اليه وان كان الدار مستورا بغيره المحلف عليه
وبين غيره وكل واحد منهما يسكن بيتا منها على حدة فدخل الخالف ضمن الدار او دهره لا يحدث في غيره هكذا
قيل وفي المستق عن محمد رحمه الله اذا قال لعنم والله لا ادخل دارك والمحلف عليه دار ملك يسكنها الخالف
لم يوقه الدار بغيرها ان المحلف عليه يحول من هذه الدار الى دار اخرى وسكنها باجارة او غاربه فدخل
المحلف عليه حدث وان كان بنية الخالف على ارضي ملك المحلف عليه وباقي المسئلة مخالفا لا يحدث وفيه
عن ابي يوسف اذا قال لعنم لا ادخل منزلك فدخل على المنزل الذي هو فيه فان تحول الى منزل اخر فدخل
عليه لم يحدث واذا دخل دار المحلف عليه غير الدار التي المحلف عليه ساكن فيها بغيره لم يحدث وفيه اذا
حلف لا يدخل منزل فلان ثم ان الخالف مع المحلف عليه اكثر من بيتا لا يبيات والخالف في ابيات منها على
حده والمحلف عليه في ابيات منها على حدة فخالف حاش وكل واحد منهما اذا دخل في منزل صاحبه لان المساحة
بينهما وهذا بخلاف مسئلة الدار المشتركة التي يسكن الخالف في بيت منهما وشريكه في بيت منها لان هناك عتد
بينه باسم الدار لا ينطلق على بعضه وهناك عتد اليهين باسم المنزل والمنزل مشتق من المنزل والفتول يتاتي
في البعض كما يتاتي في الكل سبل القتيه ابو القاسم عن حلف وقال ان ادخلت فلانا بيتي فكذا قال هذا اعلى ان
يدخل فلان بغيره بامر علم او لم يعلم ولو قال اذا دخل فلان بيتي فدخل على ان يدخل فلان بغيره بامر علم او لم يعلم
يعلمه ويغيره ولو قال ان تركت فلانا يدخل بيتي فدخل على ان يدخل بغيره بغيره بامر علم او لم يعلم
ان دخل فلان دارك ودخلت دار فلان فالتى فدخلت دار فلان ولم يدخل فلان دارها قال طلعت
لانه لا يبرأ من الجمع والاعتراف به ان لا يبرأ من ذلك واحد منهما المرص هو المنع عن المخاطبة بالكلية حلف لا
يدخل دار امرأته فباعث المرأة القدر من رجل واستأجرها الخالف من المشتري ثم دخلها فان كانت كاهن
الدخول لاجل الدار حدث لان اليهين انعقدت على عين الدار وذكر المرأة للقرين وان كانت كراهة الدار
لاجل المرأة لا يحدث لان اليهين انعقدت لاجل النسبة وقد انقضت النسبة وساتى هذه المسئلة بعد هذا
في فصل الحلف ما يقع على الملك الثام وما يقع على الملك الحادث واذا قال ان وضعت قددي في دار فلان
فكذا فدخلها راكبا او ماشيا حذرا او بغير حذر احث في بيمه لان وضع القدم في عرف الاستعمال صار عبارة

عن الدخول بخار اذا اذ اصاب عتارة عن الدخول بخار اصابه قال والله لا ادخل وهناك باي طريق دخل
يحدث في بيمه كذا اهنا وان يوي حين حلف ان لا يضع قدمه فيها ماشيا حدث بيمته واذا دخلها راكبا لا يحدث
في بيمه لانه يوي حقيقه كلامه ومن يوي حقيقه كلامه يصيدق ديانته ونضاه اذا حلف لا يدخل بيتا فلان
ولاشية له فدخل في من داره لا يحدث حتى يدخل البيت لان شرط الحث الدخول في البيت وهو لم يدخل البيت
هكذا ذكر في الاصل فالوارد هذا على عرف ديارهم فلما في عرف ديارنا الدار والبيت واحد اذا دخل
ضمن الدار حدث وعلية القنوي واذا حلف لا يدخل دارا في هذه المسئلة فدخل دارا في ذلك السكك
قال القتيه ابو بكر الاسكان هذا الى عدم الحث اقرب وقال القتيه ابو الليث هذا الى الحث اقرب واذا
حلف لا يدخل سكة فلان فدخل مسجد في السكة ولم يدخل السكة ذكر هذه المسئلة في فتاوي ابي الليث
رحمة الله وقال لا يحدث ولم يذكر في الخلاف كما ذكر في المسئلة الاولى وهكذا ذكر المسئلة من غير ذكر
الخلاف في فتاوي الفضلي واثبت في موضع اخر انه اذا كان الدار التي دخل فيها باب في السكة المحلوق عليه
انه يحدث في بيمه ويريد هذا القول مسئلة ذكرها في واقعات الناطقي وصورتها اذا حلف لا يدخل
اذا كان يقول دار الها بان كان احد بابها مفتوح الى محله اراد ان والباب الاخر مفتوح الى محله رد
يحدث في بيمه لان الدار تنسب الى المحل جميعا والمسئلة السكة تنسب الى دكرها في معققات طلاق المحل
اذا حلف لا يدع فلانا يدخل هذه الدار فان كان بملك هذه الدار فغلة بالقول والفعل وان كان بملك
بيعه بالقول لا يبرر في الباب الاول من ايمان الواقعات وساتى بعد هذا الحضان شانه تعالى وفي
نوادير من ساعه عن محمد رحمه الله اذا حلف لا يدخل هذه الدار فزير فيها طائفة من الدار لا يبرر فيها
الموضع الذي يريد فيه حدث وفي النوار اذا حلف لا يدخل الدار او قال مدينة ربي او حلف لا يدخل مدينة
بلخ او حلف لا يدخل قرية كذا فدخل على القران وكذا اذا حلف لا يشرب الخمر في هذه القرية فدخل على
القران حتى لو شرب في منبأها او في كرومها لا يحدث في بيمه قاله وهذا بخلاف ما لو حلف لا يدخل كورة
كذا او ساق كذا فدخل في ارضها حدث وتقبل بان الكورة اسم للقران ايضا وهو الاظهر والثلث
اسم للقران ايضا واختلف السلاخ في خارا والقنوي في دما ناعلي انما اسم للقران واما سام اسم الولاية
وكذلك خراسان وكذلك الارمنية حتى لو حلف على واحدة من هذه المواضع لا يدخلها فدخل قرية
من قرها يحدث وكذلك لو حلف لا يدخل هذه الدار لا يحدث اذا دخلها وهو لا يريد الجلوس لا يحدث لانه
على الوصف المستثنى ولو ادخل بيود مريضا ومن رايه الجلوس عنده حدث لانه دخل على غير الوصف المستثنى
وان دخل لا يريد الجلوس ثم رايه بعد ما دخل فجلس لم يحدث لان الدخول ومعد على الوصف المستثنى بعد
ذلك هو ملك والمكت ليس من الدخول قال وكذلك لو حلف لا يدخل هذه الدار اغا بر سبل الا ان
ينوي لا يدخلها يريد المنزل فيها لانه يقال دخل غا بر سبل اذا لم يستقر في المستثنى من هذا الجنس اذا
حلف لا يدخل السوق الا يحدثا فدخل ومن رايه ان يشترى شاس غير ان يجلس لم يحدث وان لم يجلس
ايضا لا يحدث وان دخل ومن رايه الجلوس يحدث ولو حلف لا يدخل دار فلان فاشرع المحلف عليه بيتا
من داره واتخذ حائونا وليس له تاب في الدار فدخله الخالف حدث لانه من حلة ما خاطبه به الدار وعن ابي
يوسف رحمه الله فبين حلف لا يدخل دار فلان فدخل بيتا من هذه الدار وقد اشرع الى الطريق وليس له
تاب الى الدار لا يحدث اذا حلف لا يدخل دار فلان فدخل بيتا من هذه الدار وجعله الى دار
خالف فدخله الخالف لا يحدث في بيمه لانه صار منسوب الى الدار الاخرى ومن هذا الجنس اذا حلف لا
يدخل هذه الدار فاشترى صاحب الدار بيتا الى جنبها ونفخ باب البيت الى هذه الدار وحقق بيمه فيها
وسد باب البيت الذي كان في الدار الاخرى فدخل الخالف هذا البيت من غير ان يدخل الدار التي حلف

عليه تحت لاه لما اصاب التبت الي الدار صار من جلة الدار ذكر المسئلة في المسئلة وقد ذكرنا رواية في سماعه
قبل هذا عن محمد رحمه الله في مسئلة الزيادة في الدار انه لا يثبت اذا اطلق لا يدخل ارقلان فاستدل بالحلف
عليه ذارا لاختار الويلية فيها فدخلها الخالف لا يثبت الا ان يتقبل المغير من تلك الدار وسلمها الي المستغير
والمستغير يتقبل مناعه اليها فادخلها الخالف حينئذ يثبت في يمينه هكذا ذكر في فتاوي المستفي واذا
قال لا ادخل دار فلان فدخل بيتا من دارة ذكر في فتاوي اهل سمقند انه اذا كان البستان من الدار
لم يثبت وان لم يكن من الدار لا يثبت واما دارة كون البستان من الدار ان يكون مجال اذا ذكرت الدار
عرفت ببيتها ومعاها ان يقيم البستان بذكر الدار اسم واذا خرجت المرأة الي البستان فالزوج لا يكره
ذلك فان وجد هاتان العلامتان كان البستان من الدار وفي رواية هشام قال سالت ابا يوسف
انه عن رجل حلف بطلاق او غيره ان لا يدخل دار فلان فدخل بستانا في تلك الدار قال لا يثبت قلنا
فان باع الدار لم يسلم البستان قال البستان منها وان لم يسلم قلنا وان كان للبستان بايان احداهما دخل
الدار والاخر خارج الدار قال هو منها قال هشام رحمه الله وسعت ابا يوسف رحمه الله يقول البستان
ليس من الدار الا ان يسميه او يكون وسط الدار قال هشام وسالت محمد ارجو الله عن رجل حلف لا يدخل
هذه الدار فدخل بستانا وباب البستان الي بيوت في هذه الدار وليس للبستان طريق غيره وعلي الدار
والبستان حائط واحد محيط بهما فدخل البستان قال لا يثبت وكذلك ان كان البستان اصغر من الدار
او اكبر منها ولو كان البستان وسط الدار ومعاها ان تكون الدار محذوفة من البستان يثبت وفي الفتاوي
اذا جعل بستانا في تلك الدار فان كان متصلا بها لا يثبت وان كان في وسطها يثبت وسياقي من هذا
الجنس في نوع الخروج واذا حلف لا يدخل هذا الحائط فخرج للعبه ان والديد قليل العجب للعبه ان
وقبل للديد قليل القول الثاني اذا استعمل الله والعبه ان علي حاله فدخله يثبت ولو كان علي العكس
يثبت والاولا صح وفي الفتاوي الصغرى اذا قال لامرأته ادخلي الدار فانت طالق فمده او قوله اذا
دخلت الدار فانت طالق ستر او لم يذكره ما اذا ذكره فخرجت فانت طالق فانت طالق والجواب فيه انه
يبيح الطلاق في الحال وهو نظير ما اذا قال لعبه ادخلي الدار فانت طالق فمده او قوله اذا
ذكر المسئلة علي هذا الوجه في المادون واختلف عبارة المتأخر في ذلك قال بعضهم جواب الامر بخرج
الواضع في الحال معناه انت خري في حال ادائك فلا يثبت قبل الا اذا فاما جواب الامر بخرج فانت طالق
ادالي لئلا لا تخرج فتقول الرجل لغيره البشرف فادالك العتق وبعضهم قالوا جواب الامر بخرج فادالك
لغة لا تخرج فانت طالق فادالك لغيره البشرف فادالك العتق فاما اذا ذكره فخرجت فانت طالق فادالك العتق فانت طالق
فانت طالق ومن قال لعبه فانت طالق فادالك العتق فاما اذا ذكره فخرجت فانت طالق فادالك العتق فانت طالق
يكون جواب الامر اذا اطلق بالامر اما اذا لم يتعلق بالامر كان اسما للكلام ولم يكن جوابا لامر او اما
قالوا ما ذكر محمد رحمه الله في مسئلة العتق من الجواب فيها اذا ذكره فخرجت فانت طالق فادالك العتق فانت طالق
علي قول ابي حنيفة رحمه الله ينبغي ان يثبت قبل الا اذا جعل هذا التايل هذه المسئلة في المسئلة ذكر
في طلاق الاصل ان الزواة اذا قالت طزوجها طلقتي ولك الالف فطلقها يبيح الطلاق بغير عتق عتق
رحمة الله ولم يتعلق الطلاق بالالف وان خرج جوابا للامر ومنهم من قال لا يل سا ذكر في مسئلة العتق قول
الكل وفرن هذا التايل لا يبيح حنيفة رحمه الله بين مسئلة العتق وبين مسئلة الطلاق والقول ان نصيحة
الناس في المسئلة ان جواب الامر يتعلق بالامر كيلا يخرج من ان يكون جوابا ويصير ابدا لان في مسئلة
العتق المتعلق بالامر هو الالف الحرية وتعلق الحرية ليس بالشرط وجاز في بيع ثوبها بهذا الشرط
فاما في مسئلة الطلاق فالمتعلق بالامر هو الطلاق المالك والمال مما لا يصح تعليقه بغير الشرط فكذا

بهذا الشرط فلم يتعلق بالامر وان وجد المتعلق اذا قال الرجل امرأته طالق ان لم يكن فلان فدخل هذه
الدار من ثم قال عتقه خزان كان فلان فدخل هذه الدار من ثم حلف باليمين علي رجل واحدة وعلي ذاري
واحدة ولا يبري ادخل فلان الدار او لم يدخل ذكر في الجامع انه تطلق امرأته ويعتق عبده قال به من
العلماء من قال لا يثبت عتقه ولا تطلق امرأته وعن ابي يوسف كان يقول ولا يثبت في اليمينين كما في الجامع
ثم رجع عن هذا وقال اذا قال بعد الاول او يمت او غلظت حنت في اليمين الاول ولم يلزمه الثانية
حلف بطلاق امرأته كي ما من راد رادنا المكون به وبقي درود دار حده ودار راد رادنا المكون
درودن بوقت معهود درودن استوهو عتقه الخريف للمقتل الي البيوت طلاق في امر رجل حلف وقال
بالفارسية بادرين ريك عرف انكور ما به استاكر من بري اندرام رن ارمن سه طلاق انكور درودن
بوقت حولس وبخامه برودن بلي لا بد من ان سعي علي المراسم حجات في عتقها او حجات واقبلت علي الارض
لا يثبت ثقلها عن الكرم قال لا تطلق امرأته استخسا ناس رجل حلف وقال انكور فلان راسام باي درين راد
وهذه فامراته طالق ثلاثا ثم ان الخالف زاه في الكرم ولم يره حال ما دخل فيه فلم يخرجوه وترك فيه
نظاق امرأته هكذا ذكر في مجموع النوازل ومن هذا الجنس اذا قال رن ارمن سه طلاق انكور فلان رانا
حانه حولس اندرامه دم فدخل فلان عليه وهو في دارة افني شيخ الاسلام علي الاسيما في رحمه الله
انه لا تطلق امرأته انكور هادي ساي وي اندرامه ماسد وافي بخم الدين النسبي انه لا تطلق امرأته انكور
فان سالت كره درامه مرون كودس وما قاله بخم الدين اظهر هكذا قيل وذكر بخم الدين النسبي عن قال
الكرسيه ما من حانه درامه مكرسيه كره من ودرامه دست كره وادرامه طالق ثلاثا دست مكي ودرامه
ان سرود اندرامه ودرامه مكرسيه ودرامه مكرسيه ودرامه مكرسيه ودرامه مكرسيه ودرامه مكرسيه ودرامه مكرسيه
قال الكريسيه ما من حانه اندرامه مكرسيه من دست كره وادرامه دست مكي سرود كره وادرامه مكرسيه
الكرسيه مكرسيه سرود رادي وي قال رن رادي طلاق سرود ودرامه مكرسيه في الفصل الاول الشخص الذي
ياخذ الخاتل بغير صا ومستثنى عن اليمين والمستثنى خارج عن اليمين واذا خرج هذا الرجل عن اليمين كيف
يبيع الحث بعد خوله بعد ذلك اما في المسئلة الثانية الشخص ليس مستثنى بل المستثنى دخول يكون با دخال
الخالف والدخول الثاني ليس بهذه الصفة فيقع به الحث وعة ايضا يمين حلف بطلاق امرأته ان لا يدخل
بيت مهوره مستاجر بيتا في حال فدخل الحان ولم يدخل البيت الذي فيه مهوره او دخل بيت جاره ليسكنه
يا جارة لا تطلق امرأته ولو جلس علي دكان محمد علي بيت استاجره المهر مع التبت فان كان الدكان تنجيب
ستتبع به مستاجر البيت تطلق امرأته هكذا حكمي وانه مشكل لا تبي ان من حلف لا يدخل دار فلان فقام
علي سكنه الباب فان كان الباب اذا غلق كانت الاسكنه خارج الباب لا يثبت وان كانت داخل الباب
يثبت ولا مثلك ان تبعية الاسكنه الدار فوق تبعية الدكان المحل علي باب الدار لا يقع الحث بالقبض علي
اسكنه الباب اذا كانت الاسكنه بيتي خارج الدار اذا اعلق الباب فمنا اولي وفي الحادي اذا اطلق لا يدخل
الحام فدخل المسخ لا يثبت في يمينه وحكامه عن مشايخ لم يرحمهم الله **نوع آخر** في السكني اذا اطلق الرجل
لا يسكن هذه الدار فخرج منها واهله ومناعه فيها وهو يريد ان لا يعود اليها قال محمد رحمه الله في الجامع
الصغير بحث في يمينه يجب ان يعلم ان السكني في مكان ان سكن بنفسه وقته ومناعه ما سات به وما هله
ان كان له اهل لان السكني هو الكون في مكان علي سبيل الاستمرار والدوام فان من جلس من المسجود
بات فيه لا يسكنه ولا الكون في مكان علي سبيل الاستمرار والدوام يكون بهذا الاشياء اذا اطلق لا يسكن
هذه الدار وهو ساكنها ولا يمينه له ثم اقام فيها بما اذا اكثر تحت في يمينه لان الدوام علي السكني له حكم
الاستدراك اذا اخذ في النقلة من ساعته لا يثبت في يمينه عند علمنا الثلاثه رحمه الله من هذا الجنس

احداها اذا اعتد عليه على الدار فقال والله لا اسكن هذه الدار فخرج من الدار بنفسه وترك استعنته واقتته
واهلك في الدار ولم يستقل بالمتنك تحت عند علمنا بينا الثلاثة لان يمينه اعتنت على السكني الذي كان السكني
كان بالنفس والامعة والاهل والحكم المأبى بعله بقي ببعضها والعرف يستند لما قلنا فان الناس لعاداتهم
يقولون فلان يسكن في محلة كذا وان كان عامة بهارة بالسوق وهذا اذا كان الخالف ابا فان كان في
عقال غيره او كان ابنه كبير يسكن فسلكن اسنه او كانت امرأة خلعت ان لا يسكن هذه الدار فخرجت بنفسه
وترك قاشانه فيها لا يثبت وكذلك ان كان الخالف له حد ابا او كان اليمن بالنارسية اذا خرج بيته ان يكون لا يثبت
في يمينه وان ترك استعنته قال الصدر الشهيد رحمه الله في ذنقاته هكذا اذا اعتد عليه وهو اختيار الفقيه ابي
الليث رحمه الله وحكي عن شيخ الاسلام الاورنجي رحمه الله انه كان يفتي هكذا وكثير من مشايخ زماننا اقولوا خلا
هذا اذا كان الخالف له حلالا وكانت اليمن بالقرية لوسع من الخول وان خرج بنفسه ومنعوا مسامحة واوثقوا
وتبرؤا اياها لا يثبت في يمينه لانه مسكن وليس يسكن ولو اذ ان يخرج فوجد باب الدار مغلقا بحيث لم
يكنه الخروج فلم يخرج وقد اختلف المشايخ فيه بعضهم قالوا لا يثبت وهو اختيار الفقيه ابي الليث وبه اخذ
الصدر الشهيد وهذا بخلاف ما اذا حلف وقال ان لم اخرج من هذا المنزل اليوم فامرأته كذا فبيد وسع من
الخروج حيث تطلق امرأته وكذلك لو قال لامرأته وبقي في منزل والدعاه ان لم تحضري الليلة منزلي فانت طالق
فتعيا الوالد عن الحضور فاما تطلق هو المختار وان كان فيه اختلاف المشايخ والفرق ان في قوله لا يسكن
هذه الدار شرط الحث فعله وهو السكني واما يكون السكني فعله اذا كان بالخيار اياه ما في قوله ان لم اخرج
من هذا المنزل وفي قوله امرأته ان لم تحضري الليلة منزلي شرط الحث عدم الفعل والعدم يتحقق بدون
الاختيار فان لم يمنع احد الخول عن فعل الامعة فخرج من ساعته لطلب مسكن اخر وكان في طلب مسكن اخر وترك
الامعة اياها فقد اختلف المشايخ فيه بعضهم قالوا لا يثبت وهكذا ذكر العدوي في شرحه وهو الصحيح لان
طلب المنزل من عمل الفعل والقول فان المعتاد فيها بين الناس المنك من منزل الى منزل فاما طرح الامعة في
السكة فليس بمعتاد فيصير مدة طلب المنزل المستثنى ان لم يفرط في الطلب وكذلك اذا بقي في نقل الامعة
اياما كثيرة ولم يستاجر له ذلك حالين بل جعل ينقل بنفسه شيئا فشيئا لم تحت اذا لم يفرط لان المعتاد هو النقل
المعتاد لا الانتقال على اسرع الوجوه فاذ امر في نقل المعتاد لا يثبت في يمينه وفي العدوي يقول اذا كان
الثلاث لا يثبت لا يثبت وفي المستثنى يقول ان نقل كما ينقل الناس لا يثبت وان نقل على غير ما ينقل الناس لا
يثبت وان خرج بنفسه ونقل بعض الامعة الى منزل اخر وترك بعض في هذا المنزل اختلفوا في هذه المسئلة
على ثلاثة اقسام قال ابو حنيفة رحمه الله تحت في يمينه اذا ترك شيئا من امتعة وان قل وقال ابو يوسف
ان نقل الاكثر وترك الاقل لا يثبت وان نقل الاقل وترك الاكثر يثبت وقال محمد رحمه الله اذا ترك من المناع
في هذا المنزل فانه يثبت وان ترك منه ارضا لا يثبت به السكني بذلك في هذا المنزل فانه لا يثبت قال
بعض مشايخنا ما ذكر من الجواب على قول ابي حنيفة رحمه الله وكذلك اذا كان الثاني ما يقصد بالسكني
اما اذا لم يكن بهذه الصفة بان كان وهذا او مكتسة او قطعة حصير لا يثبت وقال الفقيه ابو الليث في فتاويه
والعدوي في هذه المسئلة على قول ابي يوسف رحمه الله وفي المستثنى رواية ابراهيم عن محمد رحمه الله انه اذا نقل
الغامة من مناعه حتى يقال قد انتقل ولم يبق الا الشيء اليسير لم تحت في قوله اذ اما في قول ابي يوسف فموضع
حيث ينقل كله وفي الاما على عن ابي يوسف رحمه الله اذا كان المناع المتروك يستعمل بيتا يثبت وان كان للاستل
بينا ولا طائفة منها لا يثبت ولست اجد في ذلك حدا اياها هو على ما يتعارفه الناس وان اخرج الامعة كلها
الى المسكة او الى المسجد ولم ينقل الى منزل اخر هل بقي ساكنها حتى يثبت في يمينه اختلف المشايخ فيه وهذا
اذا لم يكن في طلب منزل اخر فاما اذا كان في طلب منزل اخر لا يثبت بالاجماع هذا هو الكلام في الامعة

اما الكلام في الاهل فنقول نقل جميع الاهل شرط بالاجماع هذا اذا اعتد يمينه على الدار او على البيت واما
اذا اعتد يمينه على المصير فخرج بنفسه وترك اهله ومناعه فيه لا يثبت في يمينه بخلاف ما اذا اعتد يمينه على الدار
او على البيت والعارف هو العرف فان من يكون يصير لا يقال هو ساكن بيوتا وان كان اهله ونقله معه
فاما في المصير من يكون في السوق يقال هو ساكن في محلة كذا اذا كان اهله ومنعه في تلك المحلة وان نقل
يمينه على القرية فقد اختلف المشايخ فيه قال العدوي رحمه الله القرية في هذا بمنزلة المصير اذا
قال من دمه باسم نذهب منه انه لا يعود يوم غاد وباسد تحت قالوا هذا اذا غاد للسكني والقرار ولما
اداعا للزيارة او ليسكن اياها لبيتل مناعه لا للسكني والقرار لا يثبت اذا غاد للسكني والقرار لا يثبت
بالسكني ساعة الحث ولا بشرط الدوام عليه واذا قال الكراسي كوي وروم فكذا ارون ومن صد باسم
واسد سكي وحكم السكني قد مر واذا حلف لا يسكن في دار فلان فسلكن في دارين فلان وغيره تحت
في يمينه قل يمينه ذلك الغير او كثر وقد ذكرنا في مسائل الدخول ان حلف لا يدخل دار فلان فدخل
دارا مشتركة بينه وبين غيره فان كانت المحلوف عليه سكن الدار وان كان لا يسكنها لا يثبت في يمينه عند
العدوي واذا قال لامرأته ان اسكنت هذه الدار فانت طالق وكانت اليمن بالليل فاما بعد ورجعي
يصبح لاني في معنى الكراهية في هذا السكني لانه يخاف ليل ولو قال ذلك في حق نفسه لم يكن معذورا
لانه لا يخاف بالليل حتى لو تحقق الخوف ايضا في حق من جهة المصير او ما اشبه ذلك كان معذورا واذا
قال اكر من امت من سهر باسم فكذا انا صابحي وصار حال لا يمكنه الخروج حتى يصبح تحت فرق بين هذا
وبينما اذا قيد والفرق ان القيد في معنى المكروه والمريض لا لا يمكنه ان يستاجر من ينقله عن المبدور
والمقيد لا يمكنه ذلك لان الذي فيه منعه حتى لو لم يمنعه كان المقيد كالمريض ايضا هو الصحيح وفي
فتاوي اهل سمرقند اذا قال ان سكنت هذه الدار سكرت ابدن وسود فكذا او هو فيها يمد على الاثنيان
للزيارة وللصيانة حتى انه اذا ذهب باهله ومناعه من ساعته ثم جازا ايرا اوصيفا لا يثبت رجل نزل في
خان خلعت بالعارسية الكراسي مشب من اتمامه فكذا سوي لانه يحتل انه اذا بقوله اياها الحجرة التي
نزل فيها في الحال ويحتل انه اذا به المصير ان لم يكن له بية فيمينه على الخان واذا حلف الرجل لا يسكن
بيتا ولا بية له فمد على وجهين ان كان الخالف مصريا فيسكن بيتا من شعرا وفسطاط او حنية لا يثبت
واما يثبت اذا سكن في بيت سبي من مدروا اذا كان الخالف بدويا فيسكن في بيت من مدروا وسكن في بيت
من شعرا يثبت لان البدوي يتعارف كلا النوعين بيتا فاما المصري فلا واذا حلف لا يسكن هذه الدار
وهو ساكنها مع زوجته فخرج وخالفته زوجته وابته الخروج فان عليه ان يجتهد في ذلك فاذا اضرارت
عاليه بمنزلة الغائب لم تحت وان خاضع اليه السلطان او لم يخاضع فهو سواء في مجموع المواد اذا
قال والله لا اسكن هذه الدار فخرج بنفسه وقال عينت بقولي لا اسكن بنفسى دون اهلي ومناعى
صحة يمينه وفي العدوي انه لا يصدق فقنا واذا حلف الرجل لا يسكن فلانا فاعلم ان المساكنة هو
القرب والاضلاط وانما على ميزان المناطة فيشترط الحث وجود فعل السكني من كل واحد منهما على
سبيل المناطة فالسكني في مكان اما شبة بنفسه ومناعه ونقله واهله ان كان له اهل فاذا اسكن في
بيت واحد كل واحد باهله ومناعه فمد سكا على سبيل المناطة فيتحقق شرط الحث وهو المساكنة
فيثبت وكذلك اذا سكن في دار كل واحد في بيت على حدة يثبت في يمينه لان جميع الدار مسكن واحد
في بيت على حدة يثبت في يمينه لان جميع الدار مسكن واحد وان كان في الدار مقاصير يسكن كل واحد
في حجرة او مقصورة على حدة لا يثبت في يمينه هكذا ذكر في الاصل وذكر العدوي لو ساكنه في دار هذا
في حجرة وهذا في حجرة او هذا في منزل وهذا في منزل تحت الا ان تكون الدار كبيرة فيها مقاصير

وهذا قول أبي يوسف وقال محمد رحمه الله لا يثبت الا ان يسكنه في حجرة واحدة وقصر أبو يوسف الدار
الكبيرة فقال كذا الولد بالكوفة وقال شمس الامة السرخسي هو كذا روي بخاريا محمد جعل الحجرين كالدارين
فان كل واحد منهما منعطفة عن الاخرى حقيقة وحكما اما حقيقة فظاهر واما حكمها فبذلك ان الساكن في
احدي الحجرين اذا سرق من الحجر الاخرى يقطع واما أبو يوسف جعل الحجرين كالبيتين من دار واحدة باعتبار
الغريب والاحتياط الا ان تكون الدار كبيرة عظيمة فتكون كالدارين والمخلفين ولو حلف لا يسكنه في هذه
الدار فسلن احداهما حجرة والاخر حجرة حيث لان الدار بينهما ولو حلف لا يسكنه فساكنه في حانوت من
السوق بعلان فيه عملا لم يثبت واليه على المنازل التي فيها المادي لان المراد من السكنى الكون في المكان
الذي يابوي اليه الا نوي انه لا يثبت فلان سكن السوق وان كان يتجر فيه الا اذا كان هناك دالة على ان
المراد به ترك المسكنة في السوق لم يثبت على ما عليه لانه سدد الامر على نفسه ولو حلف لا يسكن فلا
بالكوفة فهو على المسكنة في دار بالكوفة حتى لو سكن الخائف في دار المحلوف عليه في دار اخرى لا يثبت لان
المسكنة هي المخالطة وذلك لا يوجد اذا سكن في دارين وتخصيص الكوفة بالذكر لتخصيص اليقين بها
حتى لا يثبت بالمسكنة في غيرها الا اذا نوي ان لا يسكن هو المحلوف عليه بالكوفة لم يثبت بكونه على ما
نوي لانه سدد الامر على نفسه وكذلك اذا حلف لا يسكن فلانا في هذه القرية فهو على ان يسكنه في
تلك القرية في دار واحدة وكذلك اذا حلف لا يسكنه بخراسان وكذلك اذا حلف لا يسكنه في الدار
ولو حلف لا يسكنه فساكنه في سفينة مع كل واحد اهله ومناعه واتخذ هاتين الحجتين في بيته وهذا
مسكنة في حق الملاحين وكذلك اهل النبادية اذا اجتمعهم حجة واحدة وان تفرقت الحياض لم يثبت وان
تقاربت لان الحياض في اهل النبادية كالدور في حق اهل الحصن وكذلك السنن في حق الملاحين
ولو حلف لا يسكنه ونوي في بيت او حجرة واحدة او منزل واحد كان كما نوي ولا يثبت ما لم يسكنه
فيما نوي وهذا استشكل لان المسكن ليس مملووظة سنية التخصيص لا تعمل فيما ليس مملووظ والجواب انما لا يثبت
ثبته في تخصيص المسكن وانما يصح في تعيين المسكنة ببيان وهو ان الفعل يتقضي المصدر ففصل المصدر هو
المسكنة بذكر الفعل كالمذكور لغة وانما نوعات كاملة وهي ان يجتمع في بيت واحد مع مناعها ونقلها واهلها
ان كان لها اهل ومواد بها ناقصة بمنازلها والناقص من الكامل نوع اخر فصح التنية في تعيين المسكنة
لاني تخصيص المسكن حتى لو نوي بيتا ببيته لا تقع ثبته لانه نوي تخصيص المسكن وفي نوادر من سماعة عن محمد
رحمه الله اذا حلف الرجل لا يسكن فلا يثبت الا بمنزلا ومكنا فيه يوما او يومين او ما استشهد بذلك لا يثبت في
بيته ولا يكون مسكنا له حتى يتيم منه في منزل خمسة عشر يوما متدرا ما لو نوي الإقامة فيه اكل الصلوة
قال وهذا بمنزلة رجل قال والله لا اسكن الكوفة فترت ما سافر او نوي ان يتيم اقل من خمسة عشر يوما
لا يكون ساكنا وان نوي ان يتيم خمسة عشر يوما كان ساكنا والمذكور في الجامع خلاف ما ذكر ابن سماعة
فقد ذكر في الجامع اذا قال الرجل ان ساكن فلانا في هذه الدار في شهر رمضان فكذا ولا ثبته له فساكنه
ساعة من شهر رمضان يثبت في بيته وروى بين المسكنة على رواية الجامع وبين الصوم فقال اذا حلف
لا يصوم شهر رمضان بالكوفة فصام يوما او ساعة من شهر رمضان بالكوفة والنزق ان المسكنة مما
لا يحصى جزاؤها الوقت ومثل هذا الفعل متى اصاب الى وقت كان ذكر الوقت للمصرف لا لتقيد به الفعل
به فاما الصوم فيعلق بوقت فانه يصح بالايام دون الليلي ومثل هذا الفعل متى اصاب الى
وقت كان ذكر الوقت لتقيد به الفعل لا لكونه ظرفا فيشترط وجود الفعل في جميع المدد فان كان الحالف
قال في مسئلة المسكنة عينت مسكنة فلان جميع شهر رمضان على سبيل الدوام ومن فيها بيته وبين الله
تعالى ولا يصدق في التقاض هكذا ذكر في الجامع وكان القاضي أبو بكر الأشعث البلخي والشيخ الامام الجليل محمد

ابن الفضل البخاري رحمه الله يقولان ينبغي ان يدين في القضاء الصحيح ما ذكر في الجامع هذا اذا اعتد
ببيته على المسكنة واذا اعتد ببيته على السكنى بان قال ان سكنت هذه الدار شهر رمضان فتعدي حرتي
بذكر محمد رحمه الله هذه المسئلة في الجامع وقد اختلف المشايخ فيه بعضهم قالوا لا يثبت ما لم يسكن فيها جميع
الشهر وبعضهم قالوا لا يثبت اذا سكن فيها ساعة لان الحامل له على اليقين معنى في الدار ومناظرة صاحب
الدار وذلك على منع التمسك من اصل السكنى فيثبت بالسكنى ساعة كما في مسئلة ساكنه والي هذه افعال
القاضي الامام ابو عامر العامري وفي القدر وري ان كان مسكنا مع رجل فحلف ان لا يسكنه ثم ان الحالف
وهو متناع للمحلوف عليه وسلمه اليه وخرج من ساعة وليس من ربه العود فليس بمسكن له لانه
استكمل وليس له ذلك المنزل متناع وكذلك ان اودعه المتناع او اغاره فخرج وهو لا يريد العود لان المال
في يد المستودع والمستعير قصر الساكن هو المستودع والمستعير وخرج رب المال من ان يكون ساكنا
وروي ابراهيم عن محمد بن علي الرواسي فقال اذا قال له فانت طالق ان ساكنك في هذا المنزل فاولا
ساعة وباعها ساعة ثم خرج بطلب منزل لا يقبض في ذلك يومين او ثلاثة لا يقدر على منزل قال ان كان لا
يريد العود اليه فليس بمسكن لها اطلاقا حلف لا يسكن فلا ينافي ذلك ارا الحالف عتبا فان لم يأتها الحالف
في المتقلة حيث اراد اطلق لا يسكن فلا ينافي ذلك ارا وهو ساكنها فتركها فيها او لم يتركها وقامه ليخرج
فانما يخرج فهو طالق ولو حلف لا يسكنها اياه في هذه السنة وقد كان اجرها منه فاني المستأجر ان
خرج حتى اجارته لم يثبت وكذلك لو لم يخاصمه ببحث وان خاصمه فعقبي عليه لم يثبت وكذلك اذا قال
له اخرج فاني ان يخرج فقد يوفي بيته انما يمينه على السكوت عنه ولو كانت الاجارة مشاهرة كل شهر
سنتي فانه اذا حلف في بعض الشهر مثل حاله في السنة ولو كان الحالف في راس الشهر ان سكنت عتبت
وان قال له اخرج فاني وصار الحال يكون عتبا كما ان رب الدار غير مسكن ولا تارك وفي الجامع اذا
قال الرجل عهدي حرا لم اسألك شهر فترك مسكنه يوما او اكثر لا يثبت في بيته حتى يترك شهره
من حين حلف وانما كان كذلك لان اليقين انقضى على ثبتي المسكنة في الشهر الذي اليقين معنى لان
ثبته بيمينه اسألك هذا الشهر فان لم اسألك هذا الشهر فعدي حرا فلان البر بعلنا بالمسكنة
والحنث بترك المسكنة ولو تعلق الحنث بالمسكنة فان قال ان ساكنك شهر احنث بوجود المسكنة في
ساعة فادخلت البر بالمسكنة وجب ان يبر بوجود المسكنة في ساعة ايضا وانما اعتبرنا شرط البر
بشرط الحنث لان البر يحصل ما اوجبه باليمين والحنث بترك ذلك وادخلت البر بوجود المسكنة ساعة
فنقول ما دام الشهر باقيا فشرط البر هو المسكنة في ساعة واحدة موجودة ومع رجاء شرط البر لا يكتفي
القول بموقع الحنث فاذا انقضى الشهر لم يسكنه فقد فاق شرط البر فيقع الحنث قال محمد رحمه الله لا
تري لو اطلق اليقين حتى انقضى بيمينه على الحر كان شرط الحنث ترك المسكنة في جميع العمر ما دام حيا
لا يثبت لتوهم وجود شرط البر وهو المسكنة في ساعة واحدة من العمر اهنا ويعتبر الشهر من وقت
اليقين لان اليقين عقدت على الشيء مودة فيعتبر ما لو عقدت على الاثبات مودة بان قال ان ساكنك
وهناك تعتبر المدة من وقت اليقين فان لم يسكن فلانا حتى يمضي شهر من حين حلف الا انه لم يحول ساعة
ونقله من الموضع الذي يسكنان فيه هل يحنث ولم يذكر هذا الفصل في الجامع ويجب ان لا يحنث لانه
ما دام نقله ومناعه هناك يعتبر ساكنا فيه وان لم يكن هو هناك الا نوي لوعقده بيمينه على المسكنة
بان قال ان ساكنك شهر احنث حتى يذهب بنفسه الا انه لم يحول ساعة بيمينه واعتبر
ساكنه حتى يحنث في بيته فعد احنث ان يعتبر ساكنا حتى يمضي بيمينه والذي ذكرنا من الجواب في قوله
ان لم اسألك فهو الجواب في قوله ان لم اكلك شهر ان لم اكلك شهر احنث المعنى لا يوجد الفصل وصار

الاصل في جنس هذه المسائل ان النبي صوره لا يتصور بالاثبات صورة فاما ان سوطا للمبر في الاثبات كان
سوطا للمبر في النبي فعلى هذا القياس جنس هذه المسائل ولوحظ لا يمكن دار فلان هذه فاعلمنا فلان
منسكها الخالف والمسئلة على ثلاثة اوجه ان كان نوي باليمين عن الدار فانه بحيث في يمينه وان كان
نوي باليمين الاضافة لا بحيث وان لم يكن له نية قال ابو حنيفة وابو يوسف رحمهما الله لا بحيث وقال محمد
رحمه الله لا بحيث ولوحظ لا يمكن دار فلان هذه فمكن منزلا من حيث في يمينه وان نوي ان لا يمكنها
لمن حيث حتى يسكنها كلها وكذا لو حلف في هذا العنق او طلاق لا بحيث ويكون مصداق في العنق وفيما بين
الله تعالى ولوحظ لا يمكن دار فلان وهو يعني باخر او عارية فمكنها على غير ما نوي ولم يكن قبل ذلك
كلام فانه لا بحيث ولا لعل نية لانه نوي التحصيل في السبب الذي يمكن به من السكنى وانه ليس بملفوظ وان
كان قبل ذلك كلام يدل عليه بان استأجرها منه او اعادها منه فاني فحلف وهو نوي السكنى بالاجارة فمكن
بالقاربة او على العكس لا بحيث رجل قال يا فلان ما سجد من دمه ما من وحلف على ذلك فلم يدخل فلان وكذا
الحال ايا ما ارسل حيث في يمينه لان معنى كلامه اكثر فلان ما سجد كرس دمه من ساسم فشرط حنيفة ما سجد
فحقق شرط حنيفة لا بحيث ولوحظ لا يمكن هذه الدار سنة فمكن فيها ساعة فهو على الاختلاف الذي ذكرنا
في قوله ان سكنت هذه الدار من رمضان والفتوى على الحنفية وذكر السنة لبيان ما سجد باليمين حتى لا يتي
اليمين بعد سفي السنة والله الموفق **نوع آخر** في الخروج والاثبات والحي والذهاب والعود والفتوى
والصعود والنزول والرد والقدوي رحمه الله الخروج من الدار المسكونة ان يخرج بنفسه وساعه
وعيله والخروج من الملبدة والقرية ان يخرج بيده خاصة زاد في المسمى اذا خرج بيده فتدبر اذ
سواء اذ لم يرد ولوحظ لا يخرج وهو في بيت فخرج الى صحن الدار لم يحن لان الدار مكان واحد والخروج
الى صحن الدار لا يعود حرجا واذا حلف لا يخرج من هذه الدار فخرج احدي رحليه من الدار لا بحيث في
يمينه هكذا ذكر محمد رحمه الله في الاصل بعض مستأجرا قالوا اذا كان خارج الدار اسفل بحيث في يمينه
وبعضهم قالوا اذا كان الاعتماد على الرجل الخارج بحيث وان لم يكن خارج الدار اسفل الا ان في ظاهر الروا
عن اصحابنا لا بحيث على كل حال وبه احدى شمس الآية السرخسي هذا اذا كان يخرج قايما بالذمة فاما اذا كان
قاعدا فخرج قاعدا وبه في النية لا بحيث في يمينه الا اذا قام على قدميه في يمينه واما اذا
كان مستلقيا على ظهره او على بطنه او على جنبه فتخرج حتى يمار بعض يده خارج الدار صار اكثر خارج
الدار يبر كارجا وان كان ساقا في الدار لان المتاع والقيام لا يمتي خارجا من الدار الا بالقيام على
القدمين خارج الدار قايما المستلقي والمضطجع ليني خارجا من الدار الا بالقيام على
الدار ومن هذا المسند فاسرا نسنا نأجل حتى اخرجه بحيث وان اخرجه مكرها لا بحيث ومسئلة الخروج في
هذه الصورة على التفاصيل التي ذكرنا في مسئلة الدخول قبل هذا واذا حلف لا يخرج امرأته من هذه الدار
فخرجت من اي موضع خرجت اما من باب الدار او من فوق الخابط واما من بيت سمي بحيث في يمينه لان
شرط حنيفة خروجها من هذه الدار وقد خرجت من اي موضع خرجت واما اذا حلف لا يخرج من باب هذه الدار
فمن اي باب خرجت حيث سوا خرجت من باب قديم او من باب حديثا احدته بعد ذلك لان شرط حنيفة الخروج
من باب هذه الدار اي باب كان فانه لم يبين ما با وان خرجت من باب الخابط او من بيت سمي لا بحيث لانه ما
خرجت من باب هذه الدار هكذا ذكر بعض مستأجرا رحمهم الله في شرح ايمان الاصل وذكر في الحيل اذا حلف
لا يخرج من باب هذه الدار فخرج من السطح الى دار بعض الجيران او فتح بابا اخر هذه الدار وخرج من ذلك
الباب لا بحيث في يمينه قال ابو نصر الدوسي رحمه الله الصحيح انه لا بحيث لان الكل باب هذه الدار واما اذا
حلف لا يخرج من هذه الدار من هذا الباب فخرج من باب اخر غير الباب الذي عليه ذكر في ايمان الاصل انه لا بحيث

وذكر شمس الاسلام في شرح كتاب المضاربة انه لا بحيث وهو اختيار الفقيه ابي النعمان الصغار رحمه الله ووجه ذلك
ان النعمان غير مستبعد لان الخروج من الباب الذي عليه الزوج ومن باب اخر من حيث انه لعسط الزوج سوا
والجواب لا بل النعمان مستبعد لان الباب الذي يعينه الزوج ربما يكون الى الطريق الاعظم والاخر الى السكة
وخروجها الى الطريق الاعظم قد يعيظ الزوج وخروجها الى السكة لا يعيظه وكان النعمان مستبعدا فيجب
اعتباره قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله كان نصر ابن يحيى ومحمد بن سلة رحمهما الله فيا اظن ومن ادركهما من
مستأجرا رحمهم الله برونه طاشا ويصرفون اليمن الى الخروج من الدار قال رحمه الله وهو الاشبه اذا كان
سبب يمينه كراهية خروجها من الدار ولا يرون الباب شرطا وعن محمد بن عبد الله ومحمد بن احيد اسكاف
رحمهم الله انهما كانا يفتيانا بالحنث ايضا اذا كان سبب يمينه كراهية الخروج وان كان سبب يمينه معني في
الباب في من سبب حنث يدسق سببا او قوم جلوس على الباب يكره ان ينظروا اليها فانها لو خرجت من غير هذا
الباب لا بحيث في يمينه وفي فتاوي اهل سمرقند اذا حلف لا يخرج من باب هذه الدار وهو يتي باب الحب
فوقع الباب ثم خرج من ذلك الموضع لا بحيث ولو لم يرد باب الحب لا بحيث لانه اذا نوي باب الحب فاليمين
وقعت على عين الباب وان لم ينفوا ليمين وقعت على موضع الباب واذا حلف الرجل وقال ان خرجت الى مكة
فعمدي فخرجت من مصوره بويدي مكة ثم رجع لان الخروج عبارة عن الانفصال من الدار اهل الى الخارج فاذا
انفصل عن وطنه فاصدا مكة فتخرج اليها قال الله تعالى ومن يخرج من بيته مهاجرا الى الله ورسوله
والمراد من الآية الذي مات قبل الوصول الى مكة وليست بالحنث في هذه المسئلة ان يجاوز عن مكان مقره
لورج لا بحيث وان كان على هذه النية لان الخروج الى مكة سفروا لاثبات لا يبعد مسافرا ما لم يجاوز عن مكان
مقره الملقطة الثانية لفظه الاثبات بان حلف لا ياتي مكة والجواب فيها انه لا بحيث مالم يصل الى مكة لان
الاثبات عبارة عن الوصول قال الله تعالى فانيها فعلا لا المراد هو الوصول اليه وبيال في الطرف
اثباتا كذا والمراد هو الوصول واللقطة الثالثة الذهاب بان حلف لا يذهب الى مكة وقد اختلف
فيه نصر ابن يحيى ومحمد بن سلة رحمهما الله قال نصر ابن يحيى رحمه الله انه بمنزلة الاثبات فلا يحنث مالم يصل
الى مكة وقال محمد بن سلة انه بمنزلة الخروج قال الصمد والشهد رحمه الله في واقفاته وهذا الصمد ان
الذهاب والخروج يستعملان استعمالا واحدا بئال في الطرف فذهب فلان الى مكة اليوم اذا خرج في قصد
ان ياتيها كما بئال خرج وقد وجدت في المسماة رواية عن محمد ان الذهاب بمنزلة الخروج وهذا اذا
لم يكن له نية فان نوي بالذهاب الاثبات فهو على ما نوي حتى لا يحنث بخروج لان الذهاب بمنزلة
معني الاثبات قال الله تعالى فاذهبنا الى قريظة الا ان الذهاب للخروج اصل على اصح القولين فيجعل عليه
عند الاطلاق وان نوي الاثبات تضع نية في الخروج اذا كان السوط بمجرده والخروج وفي الذهاب كذا
على اصح القولين بشرط الخروج عن قصد وفي الاثبات اذا كان الشرط هو الوصول لا بشرط القصد فاما اذا
حنث وان لم يقصد ولوحظ لا يخرج الى جارة فلان وهو في منزل من داره فخرج على نية الخروج الى جارة
ثم رجع قبل ان يخرج من باب الدار لا يحنث في يمينه ولوحظ لا يخرج من الدار الى الكوفة فخرج من الدار بريد
مكة وطريقه على الكوفة قال محمد بن سماعه رحمه الله ان كان حين خرج من الدار بريد الكوفة فخرجت
وان كان نوي ان لا يبر بركا ثم يدا له بعد ما خرج وصار الى الموضع الذي يقرب فيه الصلوة فربما الكوفة لا يحنث
لان الخروج عبارة عن الانفصال فتعتبر النية حالة الانفصال وان كانت نية حين حلف بان لا يخرج الى
الكوفة خاصة ثم يدا له في الحج فخرج من الدار ونوي ان يبر بالكوفة لم يحنث فيها يمينه وبين الله تعالى ولوحظ
لا يخرج من الدار الى المسجد فخرج بريد المسجد يدا له الى غير المسجد لا يحنث لما ذكرنا ان الخروج عبارة
عن الانفصال فتعتبر النية حالة الانفصال واذا حلف لا يخرج الى مكة ماشيا فخرج من عيران مصر ماشيا

ويؤمك ثم ركب حث لانه وحيد الشوط وهو الخرج من ماضياد لخرج من عمران مصره راجعا ثم ركب لا يثبت
لانه لم يوجد الشوط ولوليت لا ياتي بعد اد ماضياد فركب حتى دنا منها ونزل ودخلها ماضياد حث لانه قد اتاها
ماشيان الاتيان عتارة عن الوصول وفي المسما اذا خلعت الرجل ان لا تأتي امرأة عرس فلان فذهب قبل
العرس وكانت حتى صبي العرس لا يثبت هكذا ذكر في المسما وعلل به فقال لا يناما انت العرس بل العرس لها
ولوليت لا ياتي فلانا فهو علي ان ياتي منزله او حانوته لثبته او لم يلقيه وان اتي مسجودا لم يثبت رواده ابراهيم عن
محمد رحمه الله وفي المسما رجل لزم رجلا وحلف الملتزم لثبته عدا فاته في الموضع الذي لزمه فيه لا يبرح حتى
يأتي منزله فان كان لزمه في منزله لم يثبت عدا فتقول الطالب من منزله فاتي الخالف المنزل الذي
كان فيه الطالب فلم يبرح حتى ياتي المنزل الذي يحول اليه ولو قال ان لم اترك عدا في موضع كذا فمدي
حرفاته فلم يبرح فقد برأنا هذا علي اتيان ذلك الموضع وهذا خلاف ما اذا قال ان لم اترك عدا
في موضع كذا فاتي الخالف ذلك الموضع فلم يبرح حيث ثبت لان هذا علي ان يجمع حلف المرأة ان لا يخرج الى
اهلها واهلها ابوان واخوات فاهلها ابواها وليس احد سواها فاهلها لو كانت رنت الي زوجها من
منزل اجنبا و ابواها حسان كان مثل ذلك وان لم يكن ابوان فاهلها كل ذي رحم محرم منها وان كان الاب
مترجلا والامم زوجة وكل واحد منهما منزل علي حدة فالاهل منزل الاب لان منزل الام في المستقي وفيه
ايضا اذا حلف ليعود فلانا او ليزورنه فاتي به فلم يبرح له تزوج ولم يصل اليه لا يثبت في يمينه وان
اتي بانه ولم يستاذن قال يثبت في يمينه ما لم يصنع العايد والزائر قبل وعلي قياس قوله ان لم يخرج من
هذا المنزل الليلة لم يبرح ان يثبت في الوجهين وفيه ايضا اذا قال لامرأة ان لم ارسل اليك هذا
الشهر يمتك فانت طالق فارسل بها علي يدي السكك وصاعت من يد الرسول لا يثبت لانه قد ارسل ولذا
اذا قال ان لم ابعث اليك بشفقة هذا الشهر رجل قال لامرأة اكررا اكررا او راجعي يرون سري
رماوا فكذا ان الزوج ذهب الي سرقته وبعث اليها اصحاب السلطان حتى اخرجوها علي كره مكره
بها الي زوجها بغيره بامر الزوج هل يثبت الزوج في يمينه فتقبل يميني ان يثبت علي ظاهر جواب الكتاب
لزوج ان يتقبل امراته من بلدة الي بلدة من بعد ما وفي دسما بما وصح الامر بالآخر اخرج من الزوج وانقل
فعل المخرج الي الزوج وكان الزوج اخرجها بنفسه فاما علي الخيارات العتية الي اللبث رحمه الله وليس
للزوج ان يتقبلها من بلدة الي بلدة لم يصح الامر من الزوج ولم يتقبل فعل المخرج الي الزوج فلا يثبت في يمينه وفي
مجموع التوازل اذا قال لامرأة ان تزكك تخرجين من الدار فانت طالق ثم قال لها تزكك ثم اتي ان يبعها
قال وقد حث حين قال لها تزكك وفي فتاوي ابي اللبث رحمه الله رجل وامرأة في العدة او علي السطح
اذا رأت ان تنزل وتذهب الي بيت اجنتها فقال لها الزوج ان نزلت من السلم وذهبت الي بيته فانت طالق
فنزله وما ذهب لا تطلق وان نزلت من جانب اخر من السلم وذهبت الي بيته اجنتها تطلق اذا قال امرأته
ان خرجت من هذه الدار ابادي فكذا مضع السائل سائل فقال لها اعط السائل شيئا فان كان السائل
حيث لا يندر المرأة علي الدفع اليه الاخر وجهان من الدار كان اذا نالها بالخروج من الدار وان كانت قد ر
علي الدفع بدون الخروج لا يكون اذا نالها بالخروج وان كان السائل وقت ادن الخروج حيث تقدر المرأة
علي الدفع اليه بدون الخروج من الدار بعد ذلك بحيث لا تقدر المرأة علي الدفع اليه لا بالخروج يكون
ان نالها بالخروج في عيون المسائل رجل كان جالساً والديه في كروم كروم فترى شجرة افتتال الرجل
الكر من احمالهم ادس اسن فامرأة كذا فتقبل يمينه علي الكروم وقد قبل ينظر الي سابقه كلامها مد علي
ازادته المحي الي الكروم فيمينه علي الكروم وان كانت سابقة كلامها مد علي اذ اذ المحي الي القرية فيمينه علي
القرية وان لم تدل سابقة كلامها علي شيء فيمينه علي الكروم امرأة اخذت ثوباً من ثياب زوجها فقال لها الزوج

ان لم ترد ثوبي الساعة فانت طالق فذهبت لتزود لثوبها الزوج وبني فاحذ الثوب من العتية فاحذ الزوج
العتية او منها قبل ان يدفع اليه لا يثبت كذا اختاره العتية ابو اللبث رحمه الله وعلي قياس ما ذكرنا قبل هذا
ان اللفظ مرعي في باب الايمان يعني ان يثبت رجل قال لامرأة ان لم تذهبي وتجي فلان فانت طالق فذهبت
لثوبي فها فلان من جانب اخر فقد حكى فتوي شمس الاسلام لا يبرح حتى ياتي الله ان فلانا ان جاءه عتياً
تطلق وقد قبل ينظر ان كان عرض الخالف نفس يمي فلان لا تطلق اذا جاء فلان يدعوها عن بن منال انه قيل
عن رجل فقال لامرأة ان لم تجيني عدا يمتك كذا فانت طالق فتعتت به مع السكك قال ان كان مؤاده وصول
عن المتاع اليه لا يثبت وان كان عرضة ان يخل بنفسها يثبت رجل قال لامرأة اكررا فلان حراراه يرون
ساري اليوم فانت طالق ولم يكن ذلك الشيء درجانه لا تطلق امرأته عند ابي حنيفة رحمه الله حلف بالان
بالله فزاد درسا يوالي روم بالفلان يميني كي روم بها ده است در ست كد سردا بدرسا يوالي وقت
الايمان فلان لا يبرح فقد قبل بعتد يمينه سوفا بان قال يا فلان لعمري كي رومي بها ده است در داو ست
كد لا يثبت في يمينه عند ما واكر سو كد مطلق حور وه است سو كد بلردا دوقا سو علي مسئلة الكور
والصواب انه لا يثبت وفي الباب الاول من خلاف الواقعات رجل خرج من بخارا الي سمرقند وقال لامرأة
اكررا يرون سري مع فلانة فانت طالق ثلاثا فلم يخرج المرأة حتى رجع الزوج من سمرقند ينظر ان
كان ثلاثا خرجت ولم يخرج امرأته معها وقع الطلاق علي امرأته وان كانت فلانة لم يخرج ايضا فان اراد
الزوج بقوله ان لم يخرجني مع فلانة ان يكون عدم خروجها شرطاً لوقع الطلاق فان لم يخرجها وقع الطلاق
علي امرأته وان اراد الزوج بذلك ان خرجت فلانة ولم يخرج معها علي اثره فاذا رجع قبل خروج فلانة
لا يقع الطلاق وسقطت اليمين اذا قال الرجل لامرأته ان لم اذهب اليك الليلة الي منزلي فامرأته طالق
فذهب بهم بعض الطريق فاحذهم العسس فيسهم لا تطلق امرأته هكذا حكى عن العتية ابي جعفر رحمه الله
قال العتية ابو اللبث رحمه الله هذا الجواب يوافق قولنا في مسئلة الكور وقد مر في اول النوع اختيار
الصحة والشهد رحمه الله في حبس هذه المسائل خلاف هذا وسيل يجران يميني رحمه الله عن قال لامرأة
ان لم تقومي الساعة وتجي الي دار والدتي فانت طالق ثلثت الثياب وخرجت من الدار ثم رجعت وحلفت
ثم ذهبت الي دار والدته قال لا تطلق ما دام في يميني الذهاب ورجوعها وحلوسها ما امت في يميني الدار
لا يكون تزكا للزور وكذلك لو اخذها البول ثلثت ثيابها لا تطلق امرأته قال الاثري ان رجلا
لوقال لامرأة ان لم تجي هذه الساعة الي الدار فانت طالق وهما في سائر ذلك حتى طال عنهما انهما لا
تطلق ولا ينقطع الزور قبل له اذ اتيته ان صاوت دهاب وقت الصلوة فقلت قال الصلوة على اخر في قطع
للزور رجل قال لامرأة ان صعدت هذا السطح فانت طالق فارقت من فاس او ثلثة فقد قبل بحب ان
يكون في المسئلة اختلاف بين نصير وبين محمد بن سلة رحمه الله تعالى ان قال لامرأة ان ذهبت الي
قرية كذا فانت طالق فخرجت اليها قال احدنا لا يثبت بنفس الخروج والا قال الاخر لا يثبت بنفس الخروج عالم
بانهما يمتك ان يكون كذلك قال العتية ابو اللبث رحمه الله وعندي انه لا يثبت الحث ههنا بالاتفاق
سبل شيخ الاسلام ابو الحسن السعدي رحمه الله عن قال لامرأة اذهبي الي فلان واستردي منك ادوية
الي الساعة فانت لم تجلي فانت طالق ثلثا فذهبت ولم تقدر علي الاسترداد فحققت ثم استردته في يوم اخر فحلفه
فقال قد وقع عليهما ثلاث تظلمات فتقبل يميني ان لا يقع الطلاق ويكون عجزها عن الاسترداد منع فلان يا
عن ذلك عدا كما في المسئلة التي تذكرها وهو ما اذا حلف بالعارسية الكرامت ادس اسن ثم يمينه فكذا
فتوجه المخرج فاحذ وحبس فانه لا يلزمه الحث وحبس عمن عن الخروج يمينه ياه عن الخروج عذر او الاول
استه سبل شمس الاسلام ابو الحسن السعدي رحمه الله عن سكران ضرب امرأة فموتت منه فقال ان لم تقدر

الي في طالق ثلاثا وكان ذلك عند العصر فقامت اليه عدة النساء الاخرى قال في طالق ثلاثا لان هذا بين
فوق قيل له هل يصدق وان لم يرد المور قال لا قيل بماذا انقدر منة المور قال بساعة واسئل بما ذكرني
الجامع الصغير اذا قال لامرأته حين ارادت ان تخرج ان خرجت فانت طالق فقامت وخرجت ثم خرجت بعد ذلك
بساعة لا تطلق سيل يحم الدين رحمه الله عن قال الكراحدكس يرون رومين ارمن له طلاق قال هذا
علي ان تجاوز فزها ولو قال اكرار سهو محسب يرون رومين هذا علي ان تجاوز المور قال لامرأته اكرار
كبت بالخانه فلان روي يوار من يوار طلاق فاستاذ نفلد هاب الي حابه فلان فاذن لها فذهبت طلقت
وابورها كرون يور دجل قال لامرأته اكرار يوحى روي ي دسوري من يوسه طلاق بدول دلسادرون
ي دسوري سري حوس قال اكرحابه ههنا روست ورا ان حاحدلس جميع سده است اريمان وهوكي
دول حوسين يي رسيه لا تطلق اما الكرحادي وبه حابه رمان دكر حواضه است بادول وي رسيه تطلق
رجل حلف بالطلاق انه لا يذهب الي ولية فلان والحالف عزيم فلما كان يوم الولاية ذهب العريضة الي دار
الولاية واتبعه الطالب ودخل دار الولاية ليجزجه فنع صاحب الولاية العزيم من الخروج فكت الطالب هذا
ليحفظ العزيم فكتب شيخ الاسلام علي الاستحاي رحمه الله علي الفتوي انه لا تطلق امرأة الحالف وكتبه في
رحمة الله علي الفتوي رن حالف بطلاق في سود حون حالف بحابه سودا رحمت سودا ساهه است رجل قال
لامرأته اكره سه حرون روي است طالق ثلاثا فذهبت يي مع امرأة اخرى الي النطان واختارت شيئا
من ذلك اشترت المرأة الاخرى هل تطلق يي اذ لم تستر بنفسها قال لامرأته اكر ي دسوري يوفلان
داي روم فانت طالق فاستاذ بها والي عليها في ذلك فقال هو لحواهي روله من دسوري يي دم فذهبت
الي ذلك الموضع قال لا تطلق امرأته وتقبل تطلق وهو الاشبه لان قوله هو لحواهي روم فذنا بقوله
يي دسوري يي دم لا يكون اذنا قال لامرأته اكر ي دسوري من ارمن حابه يرون اي يوان من سه
طلاق وكانت ذهبت بمحود المار حلاه رال ويحتاج الي ان يخرج اليه ويتقي دينه ويعقل دهبها وطلب
الاد من الزوج بذلك فقال لها يوسم دك وكرد يرون ارفه هبت فلم تحدد واحتاج الي الخروج مرارا
حتى تم الامور وخرجت كل من يغير اذ ان الزوج قال لا تطلق والله اعلم **نوع اخر** في الضرب والتعذيب
والحبس والاذي واذا حلف الرجل ليعتق من عبده مائة سوط ولا يتيه له فضرته مائة سوط ودفن فانه
يتر في يمينه لوجود البر هو ضرب مائة سوط قالوا وهذا اذا ضربوه ضربا يئام به واما اذا ضربوه خبثا لم
يئام به لا يبر لانه صورة لاعمى والعمى للعبى ولو ضربه بسوط واحد له شتمتان خمسين من كل من تقع
الشتمتان علي يده يتر في يمينه لانه صار مائة سوط لما وقعت الشتمتان علي يده في كل من الا
تري ان الامام يصير مائة سوط فانه المنة اذ فكل الحالف يصير بارا في يمينه وان جمع الاسواط
جميعا وضربه بها ضربة يبر من الاسواط لا يبر لان كل الاسواط لم يقع علي يده واما يقع البعض وان ضرب
براس الاسواط ينظر ان كان قد سوي روس الاسواط قبل الضرب حتى اذا ضربوه ضربا اصابه راس كل
سوط يتر في يمينه واما اذا اندس من لا يقع به اكر عليه عامة المشايخ ومن المشايخ من شرط البرع توبة
روس لا عواد ان يكون كل عود حال لو حصل به الضرب حالة الانذار بوجع به المضروب ومنه من قال اذا
ضربه بالاعواد وتوجع المضروب بها يتر في يمينه سوا اصابه راس كل عود او اندس البعض في البعض وسوا
كل عود حال لو حصل الضرب به حال الانذار بوجع به المضروب او لم يوجع بعضهم قالوا بالحنث علي كل حال
والفتوي علي قول عامة المشايخ رحمهم الله قال محمد رحمه الله في الاصل اذا حلف الرجل لا يضرب عبده
توجاه او فربه او بدسقه وذا في الجامع الصغير المصروا جاب في الكل بالحنث لانه قد مضى به لان الضرب
اسم لفعل يفعل ما يي يحصل به الرجوع والام وهذه الافعال تلك الهبة وكان ضربا بالواد هذا اذا كانت

الافعال في طالع الضرب علي فصد لا سقام فاما اذا فعلت علي سبيل المباحة فواجبها او اصاب راسها
فادامها لا يحنث في يمينه لانه لا يحد هذا ضربا يئام به الناس ولا يكون هذا اسقودا المولى باليمن وبعض متاجنا
قالوا اذا عده يمينه بالعارسية لا يحنث في يمينه يحنث الافعال لان هذه الافعال بلسان العارسية لا يسي ضربا ولو
حلف العوي بالعارسية بذلك يحنث ان يبال فان اراد بها يربو الضرب في العريضة وضع لفظ رذن موضع لفظ الضرب
فهو كالو حلف وان اراد به العريضة يربو بالعارسي فهو كالو حلف به العارسي وان لم يعلم حينئذ يعتبر اللفظ الي
حلف بها وكذلك لو حلف فارسي بالعريضة اذ قال ان ضربك فانت طالق فضررت امته فاصابها وذكرني مجموع
النوازل انه يحنث لان عدم التقيد لا يعدم الفعل وبه ان كان يحنث الشيخ الامام ظهير الدين الموعنياني رحمه
الله وقيل بانه لا يحنث لانه لا يتعارف هذا والزوج لا يقصد يمينه وهكذا ذكر الميعاني في فتاويه وهو الامام
والاشبه واذا حلف لا يضربها فنقض بوجه فاصاب وجهها فواجبها وذكرني فتاوي ابي الليث رحمه الله انه
لا يحنث لانه لا يتعارف هذا وضربا ولا يقصد يمينه وهذه المسئلة توجب قول من قال اودم الحنث في المسئلة
المتقدمة واذا حلف لا يضربها فواجبها لا يحنث في يمينه لان هذا يري وليس بضرب هكذا ذكرني السقا
وفيه اذا قال لامرأتك بالسيب والانية له فضرته بعرض السيف يري يمينه وان كانت تبيته علي الحد فهو علي
الضرب بالحد وان ضربته في غده ولا يتيه له لم يبر في يمينه وان قطع السيف عن وخرج الحد وخرج الحلقف عليه
يبر في يمينه واذا حلف لا يضرب فلانا بالناس فضرته بغيره بغيره بالناس ونا رسيه دسه يور لا يحنث لانه لم يضربه
بالناس اذ قال لها كل امرئيك فانت طالق فضرته بغيره بغيره بالناس فضرته بغيره بغيره بالناس فضرته بغيره بغيره بالناس
اي الضرب المكف والمكف واحد ولو ضربها بغيره طلقت تطليقتين لان الضرب ايمان وعلي هذا القياس يبر
هكذا ذكرني فتاوي اهل سمرقند واذا قال لامرأته ان لم اضربك اليوم فانت طالق وقالت المرأة ان
مس عصفور عصفوي تجاري يرحم ذكرني فتاوي اهل سمرقند ان الحيلة ان تنسج المرأة خمارا يبر من رجل يبر
بهم يبر بها الزوج ضربا خفيفا يبر في يمينه وسقط يمين المرأة ثم استوي المرأة الحاربية من مشربا ولا
يعقن قالوا ولا حاجة في هذه الي الحيلة في هذه الصورة لانه لا يكون الزوج منوها بالحشة ولا يعقن الحاشا
عليها لانه لم يبر عصفورها واما احتاج الي هذه الحيلة ان لو كانت المرأة قالت ان ضربتني تجاري يرحم فتوي
واقعات الناهلي ان قال ليعن ان لتنيك فلم اضربك فكذا وراه من فدر ميل او علي ظهره لا يبر اليه
لا يحنث في يمينه لان يمينه تنسج موضع الضرب عادة لانه قال ان لتنيك في موضع انك من ضربك فلم اضربك
فكذا وهو نظير ما لو قال ليعن ان لتنيك فلانا فلم اعلمك فبدي حر فليته معه فلم يعلمه لا يحنث في يمينه
لان يمينه متيقن بموضع الاعلام وهذا ليس بموضع الاعلام واذا حلف لا يضرب يبر علي حابه فضرته لا يحنث
اذا كانت اليمن لاجل المرأة رجل قال والله لو اخذت فلانا لا اضربه مائة سوط فاحذه فضرته سوطا واد
سوطين قال هذا علي الادب ولا يحنث في يمينه في الحال واذا حلف لا يضرب فلانا فخرسه لم يحنث الا ان
يبري ذلك هكذا ذكرني الفتاوي وهذا لان الحبس تعذيب فاصر فلا يدخل تحت اليمن وفي الفتاوي ايضا
اذا دعا امرأة الي الفراش فابت وقالت انك تعذبني فقال ان عذبتك فانت طالق ثم جات الي الفراش
فجاءها ان جاءها علي كره منها ففقدت بها تطلق وان ظلالا طابعة اذ به لا تطلق واذا قال ان لم احبس
فلانا عذابي فلانا فخرسه جانياني العذابي احرزوا طاعة يمينه لانه ما عذبته جانياني جانياني
لامرأته ان ضربك بغير حانية فانت طالق فاني خير قد اشترا فانت طالق فاني خير قد اشترا فانت طالق فاني خير قد اشترا
لمرؤ فلان حوس ابر وصار فضرته فلانا فانت طالق لامرأته وهكذا اكر فتوي الصدر الشهد وصام
الدين رحمه الله وفي غير هذه الصورة لو جات بقصعة مربعة تصنعها علي الما بقية الموضوعة بين يدي
الزوج فالتة القصعة فانصب بعض المربعة علي رجل الرجل وي حارة فادته قال لا تطلق حلف بطلاق

امراة ان لا يود بها فتجس ثوبه فامر ان يفسله فانت فقال دهره رد لتد رسا مدسسن هل يكون هذا
وهل يظن امراته قال لا والله اعلم **نوع آخر** في السرقة وما هو بمعاها من الرفق والتعب وغير ذلك
وفي الرد والاداء وفي فتاوي ابي الليث رحمه الله رجل قال لامراة انك لسرقين من دراهمي فثالثت بئس ثقتا
لها لورقة من دراهمي فانت طالق فوجدت صرة مطروحة حين كنت البية فرفعت ووضع في ناحية اخري
واخبرت الزوج فقال اذا رفعت لا تحبس عن زوجها رجوا ان لا تطلق لان سياق الكلام يوجب تقييد الرفق
بالسرقة وهو الرفق لتجسس وقد قيل ينبغي ان يحث والاول اظهر واستبه بالصواب رجل ادعى على امراته
سرق ثوبه فاحذر المدعي عليه وقال امراته طالق لي بالمع من حله بوسوده اسه ام قد قيل لا تطلق امراته
ان لم يكن سرق ثوبه لان كلامه خرج جوازا لكلام المدعي والمدعي ادعى السرقة فتقيد بيمينه على الرفق بطريق
السرقة وقيل بطلق مضا اعتبار الصورة الشرط الاول اظهر وفي فتاوي ابي الليث رحمه الله ان من قال
لامراة ان رفعت عن كيسي دراهم فانت طالق فحلت راس الكيس وامرت البية برفعت قال اخاف ان تطلق
لان رفع الاسمين الدرام من الكيس هكذا يكون الاتري ان جماعة لو دخلوا دار رجل واحد والمتاع رجل
المتاع واحدهم صار لكل سوا قال لان سرقة الجماعة كذلك يكون وقيل ينبغي ان لا تحث لان صورة الشرط
يراعي والعمل بحقيقة اللفظ رجل حلف على سرقة شيء مسي تخلف لانه لم يسرقه ولم يره وكان يراه قبل ذلك
فلا حث عليه ان لم يسرق ذلك الشيء لان الحال اوجب تقيد النظر بالنظر بالسرقة الاكار او الوكيل اذا
حلف ان لا يسرق فاحذر شيئا لصاحب الكرم منه نصيب من النواكه او اللعب ولم يجز به صاحبه ان اكل
او يجلي الي منزله للاكل فلا حث عليه لان الناس لا يبعدون هذا سرقة وان اخذ سوي ما ياكل او يجلي الي
للاكل ولم يجز صاحب الكرم ولم يكن من رايه ان يخبره بنحوه لان هذا بعد سرقة واما علة صارا
والخود وكل ما اخذ شيئا من ذلك لاعلي وجه الحفظ بل لئلا يزد به حث لانه سرقة وغير الوكيل والا كان اذا
اخذ شيئا من ذلك صياح حث لانه سرقة فصار ذهب من خاونه مؤث من ثياب الناس فانهم القصار اجرح حلف
الاحير بالفارسية الكروان ريان كودم فامر اي طالق ثلاثا وقد كان الاحير اخذ ذلك الثوب طلعت امراته
هكذا ذكرني فتاوي ابي الليث رحمه الله ووجد ريان كودم ورا لان الثوب الماخوذ لغير النصار لان المزاومة
السرقة والحياثة وقد خافه رجل له ثوب سرق منه سارق فحلف صاحب الثوب وقال ان كان لي ثوب كذا
فسي ذلك فامرته طالق فان عرق ان ذلك الثوب قائم طلعت امراته وان عرق ان ذلك الثوب هالك
تطلق وان لم يعرف حالة الثوب انه قائم او هالك تطلق امراته وتجعل الثوب قائما لان التيام اصل
وتظير هذا اذا ما الرجل ثوب غير بغير امره وسلم الثوب وتقبض الثوب واجاز للمالك المبيع فان علم وثق
الاجارة ان الثوب قائم محبة الاجارة وان علم انه هالك وقت الاجارة لا تنفع الاجارة وان لم يعلم
تنفع الاجارة وتجعل قائما هكذا ذكرني فتاوي اهل حمص وقد وفي فتاوي ابي الليث رحمه الله في مسائل شتى
رجل سرق من رجل ثوبا ثم ان السارق دفع الدرام الي المسروق منه فحذر المسروق منه وحلف قال العتيبة
ابو القاسم الصغار رحمه الله ان كان الثوب قد هب من يد السارق لاشك ان المسروق منه لا يحث لانه ما
لان بالهلاك وجب الضمان على السارق ودفعت المعاصرة بيمينه وجب لرب الثوب وبيها وجب السارق على
الثوب بالحدود وان كان قائما فلا قول بانه حائث لان بعض الناس يقولون له حث حتى ياخذ حقه وعن
غيره قالوا ان كان الثوب قائما فلا شك انه يكون حائثا وان كان الثوب قد ذهب من يد السارق ينبغي ان
يحث ايضا فالذهب عنه هالك المسروق ادهلك في يد السارق بعد القطع انه لا ضمان عليه بان تارق
الروايات واذا استملكه فغيبه واثباته وان هلك المسروق في يد السارق قبل القطع ان اخذ المالك
الضمان فله ذلك وان اخذ الضمان فله ذلك ولا ضمان قبل القطع فالضمان موقوف على اختيار المالك وليس

ثابت على الثبات فكيف تنفع المعاصرة او يقول حق المالك لا تستعمل عن الثوب الي العتيبة بنفس الملاك بل يثبت
على فقهاء المعاصي خصوصا على اصل ابي حنيفة رحمه الله ولهذا قال القاضي مع المعصوب منه اذا اصطلح على
الكثير من قيمة الثوب انه يجوز ويجعل كان الثوب قائم وبعد ان جاور على هذا لا بدري ان حث استعمل من
الثوب الي الدرام او الي الدنانير لان الدرام كما تنفع قيمة واما ستمين احدهما بقضا القاضي فقبل الضمان
لا يتعين فكيف يمكن القول بالمعاصرة والمعاصرة لعمدة الحنيفة لا تحال قال لامراة بالفارسية الكروان ريان
دراي فانت طالق ثم انها وجدت الدرام زوجها في مديف فرفعت المديف واعطت امراته وقال لها اني
منها شيئا فرفعت الما مودة بعض الدرام ورفعت الي الامره فقد قيل ينفع الطلاق لان عين المدعي غير
مقصود اما المعصود والاخذ وقد اخذت بعض دراهم وقد قيل لا تطلق لان اللفظ في باب الايمان سراج اذا
قال ان سرق من مالي شيئا فانت طالق ثم دفع اليها درهم لينظر اليها فرفعت من ذلك شيئا من غير ان
الزوج ثم قال لها الزوج ارفعت من الدرام فقالت نعم لاعلي وجه السرقة وردة على الزوج فان ردت بعد
ما فارقة طلقت وان ردت قبل ان تبارقة لا تطلق وان انكرت طلقت لان هذا الشيء سرقة عند الناس بخلاف
ما اذا لم ينكر رجل قال لاني ان سرق من مالي شيئا فامك طالق فسرقت من داره اجرة ينظر ان كان الرجل
الحالف يحلف عنه بذلك القدر رخصت وما لا فلا امراته اخذت من كيس زوجها درهما واشترت به لحا وخط الحلم
للدرهم بدراهم فقال لها الزوج ان لم ترددي علي ذلك الدرهم فانت طالق اليوم ثلاثا فبقي اليوم وقع
الطلاق لوجود الشرط وهو عدم الرد والحيلة في ذلك ان تاخذ المرأة كيس الحام وتزده على الزوج فيبر
في يمينه هذا اذا ثبت اليقين باليوم وان لم يثبتها باليوم وسالت المرأة القصاب عن الدرام فقال
فابعني لا تطلق ما لم تعلم ان ذلك الدرهم ادبتي والقي في البحر لان شرط الحث وهو عدم الرد مطلقا لا
يقتضي الا باحد هذين الوجهين وفي نوادر من سماعه عن ابي يوسف رحمه الله اذا قال الرجل لعبد
ان ادبتي الي العاقبات حرقا للعبد بالالف ودفعه حثت بتدرا المولي وقال والله ما ادبي الي كان
حائثا اذا قال المولي لاجني ان ادبتي الي العاقبات حرقا فله الف رجل الي المولي وقال هذه الف تحرقها
فابي المولي ان يتبها وهو حث بتدرا المولي في قبضها لا يتبين العبد واذا حلف المولي ما ادبي الي المية حث
واذا كان للرجل علي الرجل الف درهم فقال الذي له المال ان ادبتي فلان الف التي لي عليه فله الف
فما حث فلان فقال للذي له المال هذه الف تحرقها وقال الذي له المال لا احدها فهو حائث واذا حلف
فقال ما ادبي الي فهو حائث وفي المقابل واذا حلف لا يقبض من مالي فلان شيئا فسرقت منه لم يحث لان
يكبر واذا حلف لا يسرق منه وكابوه حث ولو حلف لا يسرق منه او لا يقبض منه فقطع الطريق عليه حث
في القصب دون السرقة والله اعلم بالصواب **نوع آخر** فيما يجري بين متحابي المال وبين غريمه واذا
حلف لياخذ من فلان او قال لا يقبض فاحذر بنفسه او اخذ وكيله فقد بر في يمينه لان الوكيل يقبض
الدين نايب محض ولهذا يرجع على الموكل بالحق من العمد وقيل النايب كقفل الموب عنه فكان الموكل يقبض
بنفسه وان عني ان ساس ذلك بنفسه موقوف ديانة وقفا لانه نوي ما يجزله لقطعه وفيه تشديد عليه
دفع في كتاب الحيل ان الحالف لا يصير قائما بقبض الموكل وكذلك لو اخذها من وكيل المطلوب فقد
بر في يمينه لان الوكيل بالقبض نايب محض فكانه قبضها من المطلوب وكذلك لو اخذها من رجل كمل بالماله
عن المدبون باسم المدبون او من رجل احواله المدبون عليه فقد بر في يمينه هكذا ذكرني القندوري وذكر
في عيون مسئلة تدل على انه لم يبر اذا قبض من وكيل المدبون واحمال عليه وصورة ما ذكر في المدبون اذا
حلف الرجل لا يقبض من فلان من المطلوب اليوم فقبض من وكيل المطلوب حث لان الوكيل بقضا الدين نايب
محض وان قبضه من متطوع لم يحث وكذلك لو قبضه من وكيله او الخيال عليه لم يحث لانه لم يقبض من نايبه

فلم يجعل القبض من الكفيل والمحال عليه قبض من المديون حتى لم تحت فكذلك في هذه المسئلة لا يجعل القبض من
الكفيل والمحال عليه قبض من المديون حتى لا يصير الخالف باذنا قال في القدر وري وكذلك لو حلف المديون
ليقبض فلا نأخذة فامر غيره ما لا اذا او احواله قبض بر في يمينه وان بقي عنه متبرع لا يبروان على كونه
ذلك بنفسه صدق ديانته وقضا وفيه ايضا لو حلف المطلوب ان لا يعطيه واعطاه على احدى هذه الوجوه حيث
وان عني ان يعطيه بنفسه لم يدين في القضا وعلى قياس ما ذكر في العيون ينبغي ان لا يحتج في فصل الحوالة
وفي العيون اذا حلف الرجل لا يقبض ماله على غيره فاحال لطلب رجلا ليس على الطالب شي على غيره وقبض
ذلك الرجل حيث في يمينه لانه وحيل الطالب في القبض وان كانت الحوالة قبل القبض فقبض المحال عليه بعد
اليمن لا يحتج وعلى هذا اذا وكل رجلا يقبض الدين من المديون ثم حلف ان لا يقبض ماله عليه قبض الوكيل
بعد اليمن لا يحتج وتدل ينبغي ان يحتج في يمينه وهذا القابل قاس هذه المسئلة على ما اذا وكل رجلا ان
يؤديه امرأة او وكله ان يطلق امرأته ثم حلف ان لا يزوج او حلف ان لا يطلق ثم فعل الوكيل ذلك حيث
في يمينه لان الموكل ممكن من عزل الوكيل فادام بعزله فكانه انشا الوكالة بعد اليمن وهكذا ذكر مجر
رجحه الله في اخر الجامع وسياتي بيانه بعد هذا ان سأل الله تعالى وفي التوارك اذا قال المديون لربنا
والله لا نقبض ماله اليوم فاعطاه ولم يقبل قال ان وضعه حيث سأل مد لواراد لا يحتج لانه قضاه
واذا قال ان لم اقبض وراحمك التي لك على اليوم فعددي حرمنا عنه بما عدا وسلمه فقد قضاه ورتي
يمينه هذا هو لفظ الجامع وهذا لان طريق قضا الدين الخاصصة ان يصير ما يقبضه رب الدين من الدين
مضمونا عليه ولرب الدين على المديون مثله فيلتفتان تقاضا وهما وقعت الخاصصة بين من الدين
وبين الدرام ومما رتب العبد قضا الدرام لما عرفت ان اخر الدينين يصير قضا لا ولما فاحد الدينين
هنا من العبد قضا الدرام من هذا الوجه فلهذا بر في يمينه وانما شرط تسليم العبد مع ان اليمن يجب
بنفس البيع لانه عوض السقوط ونفزه بقبض المشتري فشرط تسليم العبد لهذا ربي اخر وضع المسئلة
في جانب الطالب اذا حلف الطالب فقال ان لم اقبض مالي عليك من الدرام فكذا فاحذبه ثوبا او عدا
فقد قبض الالف ورتي يمينه وكذلك اذا قال لم اخذ مالي عليك من الدرام فكذا فاحذ ثوبا او عدا
فقد قبض الدرام ورتي يمينه وكذلك اذا حلف ان لم اخذ مالي عليك او قال ان لم استوف مالي
عليك فاحذ ثوبا او عدا ففقد بر في يمينه والمعنى ما ذكرنا واذا حلف الطالب ليقبض ماله على الغير
اليوم ثم ان الخالف استهلك شيئا من العزيم فان كان المستهلك ممتلكا لا يبر في يمينه وان كان غير ممتلكي
قال كان قيمته وقا الدين بر في يمينه لانه وجب القيمة وهو من جنس الدين فتقع الخاصصة ولكن بشرط
ان يكون عتقه او لا ثم استهلكه وان استهلكه ولم يقبضه لم يبر هكذا ذكر في العيون وذكر المسئلة
في القدر وري ولم يشترط هذا الشرط فقال اذا عصب الخالف ما لا مثل دينه او استهلك عليه عرضا او
ديارا ففقد بر في يمينه وجه ما ذكر في العيون ان شرط البر القبض فان عصب او لا ثم استهلك كالقبض
موجب الخاصصة وبالمخاصصة يقع القبض فامكن ان يجعل هذا قبضا لدينه فاسا اذا استهلكه ولم يقبضه لم
يوجه القبض حقيقة ليجعل قضا الدين معني الاتري ان الرجلين لو كان بينهما مال على رجل فذهب احدهما
ثوبا للمدبون واستهلكه رجع عليه شريكه ولو استهلكه في يد المدبون بان اخرقه ولم يقبض لم يرجع
عليه شريكه لان في الوجه الاول صار قاضا وفي الوجه الثاني لا يصير قاضا وفي المسئلة نوع اشكال
خصوصا على اصل اي حبيفة رجحه الله فان من مذهبه ان حق المصوب منه لا ينقطع عن المعين بمجرد
الاستهلاك فالم يقبض القاضي على الغاصب بالقيمة فتقبل قضا القاضي بالقيمة كيف تقع الخاصصة لانه يجوز
ان يقضي القاضي بالقيمة دراما والدين يكون دنانيرا ويقضي بالقيمة دنانيرا والدين يكون دراما فكيف

يكن القول بالمخاصة قبل قضا القاضي وفي المسئلة اذا عصب الخالف منه ما لا مثل ذلك فمدا قبض فيبر
وكذلك لو كان له عتقه ودينه فاقبضها فقد بر في ايمان التوارك رجل له على اخر درام من مسج
ان لا ياخذ منه شيئا فاحذ مكانه حنطة او شعيرا بحيث في يمينه لانه اخذ عوضه فصار اخذاه معني الاتري
انه لو كان له شريك في ذلك الثمن كان للشريك ان ياخذ نصف المقبوض فعلم انه لمن معني قال في الاصل اذا
حلف لا يبارق غيره حتى ليستوي ما عليه فلم يمه ثم ان العزيم فرسه لا يحتج لانه لم يبارق غيره بما فارقه
الغريم ولو كان حلف على ان لا يبارق غريمه وتاتي المسئلة تحالها حيث واذا حلف لا يبارق غريمه
حتى ليستوي ما عليه ففقد مقتدا حيث يراه حتى لا يقره ويحفظه فهو ليس بمبارق له وان حال بينهما اعدا
من عند المسجد فليس بمبارق له ايضا وكذا لك اذا حلف من احد ما خارج المسجد والاخر داخل المسجد والباقي
مفتوح بحيث يراه فليس بمبارق ولو توارى عنه بحائط المسجد والاخر داخل فهو مبارق وكذلك اذا كان
بينهما باب مغلق والمفتاح بيد الخالف والخالف خارج الباب فاعد على الباب هذه الجملة من المسئلة في
الحيل اذ انام الطالب وعقل عن المطلوب او شغلته انسان بالكلام فوجب المطلوب لا يحتج في يمينه ولو
لم يهر ولم يفعل عنه فذهب ولم يذهب معه الطالب ولم يمنعه عن الامكان لا يحتج في يمينه لانه لما لم يمنعه
ولا لم يذهب معه مع الامكان صار كالمبارق لا يحتج ولما ذكر في الحيل تبين ان مسئلة الاصل التي تقدم
ذكرها على التقصيل وفيه ايضا لو سفع انسان عن الملاممة حتى هرب المطلوب لا يحتج في يمينه واذا حلف
لا يبارق غريمه حتى ليستوي ما عليه فاحذبه رهنا او كتيلا حذت الا اذا هلك الرهن قبل الاقرار بقيته
مثل الدين او اكثر لخصيصة لا يحتج واذا حلف الطالب الي باب مد يونه وحلف ان لا يذهب من هذا الموضع
حتى ياخذ حصة في المديون ونجاه عن ذلك الموضع فاسعه استرحسب فاراحسب احسن ثم ذهب بنفسه
قبل ان يقبض حصة فقد قبل تحت في يمينه وقيل الموحان مسوحس اراجاوركي حد كام مرون
ابداحس في ال بدام حوس بر في يمينه ثم ذهب لا يحتج لانه ما ذهب من ماله بل ذهبوا به وذكر في العيون
ما يدل على الحث في فصل الرهن فان هلك الرهن في يده ووجه ذلك ان شرط البر قبض بينه ملك
الرقبة واليد وذلك لا يتحقق في فصل الرهن وان هلك الرهن في يده وفيه ايضا اذا حلف المطلوب
ليعطين فلا نأخذة عدا فلم يمتيا له ذلك فالحيلة ان يبيع من الطالب عرضا حقه ثم يتبيله التابع فيه
فيكون الدين على خاله وفيه ايضا اذا حلف لا يتقاضي ولا نأخذة فلم يمتيا له ذلك فالحيلة ان يبيع من الطالب عرضا حقه ثم يتبيله التابع فيه
لاستحققتا خصوصا اذا حلف المطلوب ليقبض من فلان عدا فغاب المحلوف عليه ولم يجده المطلوب ليقبض
حقة ذكر في فتاوي اهل سمرقند انه لا تحت عليه وفي التوارك انه يدفع الي القاضي ولا يحتج في يمينه
ويكون الدفع الي القاضي في هذه الصورة كالدفع الي المحلوف عليه نظر الحال وعلية اختيار القدر
المشيد رجحه الله وذكر هذه المسئلة في واقعات الناطقي وقال ينصب القاضي وكيله وامره بالدفع
اليه فاذا دفع اليه لا يحتج وفي توارك من ساعدة عن اي يوسف رجحه الله في غير هذه الصورة ان المطلوب
اذا جاء بالماله الي الحاكم واعلم بذلك فحلف الحاكم وكيل الامره بقبض الدرام واستشهد المطلوب بالبراه
او استشهد على الغائب انه قبض منه ابا طل وريه كان يفتي الشيخ الامام ظهير الدين المرغيناني رجحه الله
وفي فتاوي اهل سمرقند من هذا الجنس جايي الخراج اذا حلف بهذه اللفظة كذا كقولان روره راده و
عن راست لبي فلان حاي هري لدريني كي ارسه طلاق وحلف ذلك الرجل على هذا الوجه ثم ان
الخالف جاء بالدراهم الي ذلك الموضع في ذلك اليوم ولم يجد الحاي حتى بقي ذلك اليوم ثم تزوج امرأة
قال لا تطلق وفي فتاوي اهل سمرقند السلطان اذا حلف اهل قرية على ان يؤذوا خارج تلك القرية الي
وقت كذا اذا الخراج رجل من غير اهل تلك القرية بغير امر اهل تلك القرية فلا تحت عليهم في قول اي

حبيبة رجة الله لا لما ادي خراجهم وقيل السلطان ذلك من المودي لم يبق الخراج عليهم فلا يضره
 واليهين موافقة فبطل عند ما اذ قال والله لا ارجع ما لي عليك اليوم وقدمته الي الناصي وحلته فند
 بروك ذلك لم يبد منه الي الناصي ولا رمة الي الدليل سبل شمس الاسلام الا ورحمدي رجة الله عن قال
 لصاحبه الدين ان لم اتفق حقتك يوم السيد فكذا الخا يوم السيد الا ان قاضي هذه البلد لم يحمله عيدا ولم
 يصل فيه صلاة العيد بل عندك وقامني ليلة اخري جعله عيدا وصلي فيه قال اذ احكم قاضي بلده بكونه
 عيدا لم يضره ذلك قاضي بلده اخري اذ لم يختلف المطالع كما في الحكم بالرضائية وفي فتاوي ماوراء النهر سبل
 نصر الدوي رجة الله عن حلف عزمه ان ياتي منزله عدا وربه وجهه فانه لم يحسن وقد غاب لا يجت في رجة
 والله اعلم **فصل** في تعليل المختلفة بالشرط اذ قال الرجل ان دخلت الدار فامرأة طالق وعبد
 حرو عليه المني الي بيت الله تعالى ان كلمت فلانا كائنا بمينين في ظاهر الرواية وعلق الطلاق والعنان
 بدخول الخج بالكلام لانه ذكرنا لحرية الثلاث عقيب الشرط الاول ومقتضاه تحرق العطف وهذا
 تعلق الكل به حكم العطف به الاتري انه لو اقتصر على الشرط الاول لم يذكر الشرط الثاني فعلق الكل بالشرط
 الاول ولا يطع شي منها على الشرط الاول لا ضرورة واذ ذكر الشرط الثاني فأت الضرورة وهي ضرورة
 صيانة الشرط الثاني عن الالتا وهذه الضرورة تدفع بتعليل الجز الثالث بالشرط الثاني ولا يطع الجز
 الثاني عن الشرط الاول وعلى هذا اذ قال لامرأة ان دخلت الدار فامرأة طالق فعلق طالق ان كلمت
 فلانا تعلق الطلاق الاول والثاني بالشرط الاول وتعلق الثالث بالشرط الثاني ولو قال امرأة طالق
 ان دخل الدار وعبد حرو عليه المني الي بيت الله تعالى ان كلم فلانا كائنا بمينين في ظاهر الرواية وتعلق
 الطلاق بدخول الدار وتعلق العنان والخج بالكلام بخلاف الفصل الاول لان ههنا ذكرنا لحرية سقطه
 لانه ذكر بين الاوجه الشرط وليس الشرط من جنس الجز فلا يلقى بالاول الا بضرورة ولا ضرورة في
 الحق الثاني لانه اسكن الحاقه بالثالث ولو قال امرأة طالق ان دخل الدار وعبد حرو فالحرية تعلق
 بالدخول وطريقه ان يجعل قوله وعبد حرمه ما على الدخول لان عرض الحالف المعلق بوجود دليله وهو
 الشرط فاما يعلق العنق بالدخول اما يتقدم العنق على الدخول لم يصير تعدد المسئلة امرأة طالق
 وعبد حرو ان دخل الدار وسافر الطلاق عن الدخول وعند ذلك محتاج الي اصناف حرق العا لصير تعدد
 المسئلة ان دخل الدار فامرأة طالق وعبد حرو فاحرمه بالتقدم لان التقدم هو من الاضرار **الفصل**
السادس عشر في الايمان الذي يكون فيها الاستثناء ذكر في العدة وري اذ قال الرجل عبد حرو
 ان دخل هذه الدار الا ان يهي فدخلها ناسيا ثم دخلها اكراما لم تحت ولو قال ان دخل هذه الدار الا ناسيا
 فكذا فدخلها ناسيا ثم دخلها اكراما تحت والفرق ان كلمة الا ان كان كلمة غايية وقد دخلت علي ما يتصل
 التناقض وهو اليهين فيجعل غايية اذ اثبت هذا فنقول الحالف جعل ليمينه غايية وهو النسيان فاذا نسي قد
 وجبت الغايية وانتهت اليهين فلا يجت بعد ذلك بالدخول وان دخلها ما كلمة الا لبيت كلمة غايية ل
 بي كلمة استثناء فتد حرم الدخول علي نفسه باليمين واستثنى دخولا موصوفا بصفة النسيان وكل دخول
 يكون بعد الصفة لا يكون داخل في اليهين وما لا يكون بعد الصفة يكون داخل في اليهين ذكر في الاجل
 في باب الایمان اذ قال والله لا افعل كذا الا ان استطعت وجعله علي ثلثة اوجه ان عني به عدم استطاعته
 يكون بسبب النقص والقدر بان كان في نقصا الله تعالى وقد رة بخلاف ما لو حلت عليه وفي هذه الوجه
 يمينه صحيحة اذ افعل ذلك الفعل لا يلزمه الكفارة لان تعدد يمينه والله لا افعل كذا الا ان يكون
 قضي الله تعالى به فاذا فعل شيين ان الله تعالى قد قضى به ولو كانت اليهين بالطلاق والعنان فالثاني
 لا يضره وان عني به عدم استطاعته يكون بسبب عارض امر محدث فيه فانه نفي يمينه وتصير تعدد يمينه كانه

قال والله لا افعل كذا الا بعد اكرامه السلطان او ما اشبهه فان فعل قبل ان يعبر من ذلك له حنث وان فعل
 بعد ما عرض له ذلك لا يجت وان لم يكن له نية في الاستطاعة فهو علي امر محدث ولا يكون علي النقص والقدر في
 الجامع الصغير اذ قال لغيره ان لم ائتك عدا ان استطعت فكذا علي ثلثة اوجه ايضا ان يهوي به الاستطاعة
 ما تقدم الموانع من مرض او سلطان يمنعه او ما ليس بحسبه وفي هذا الوجه ان يصي العدة ولم يات به ولم يعترض
 مانع من هذه الاشيا حنث في يمينه لان الاستطاعة تذكر ويراد بها سلامة الا لا بال واستباب ويصير تعدد
 يمينه ان لم ائتك من غير اعتراض هذه العوارض وان يوي استطاعة فهو مصدق فيما بينه وبين الله تعالى
 ومعه هذه العدة الحقيقية التي يجدتها الله تعالى للعبد ماله الفعل ولا يضره فاذ انوي ذلك ولم يات به
 لا يجت في يمينه ويكون ذلك عترة الاستثناء وانما لا يجت لان هذه الاستطاعة لو وجدت يوجد الفعل بها
 وهل يصديق في النقصا فيه روايان وان لم يكن له نية فهو علي استطاعة ما تقدم الموانع من مرض وما
 اشبهه فاذا لم يات به ولم يعترض هذه الموانع حنث في يمينه وفي المسئلة اذ قال الرجل لا يجت كل امرأة
 بين وجهنا غيرك الا ان تزوجيني تفصل بيني طالق ثم ان هذه المرأة ابت ان تزوج نفسها من هذا الرجل
 الحالف فتزوج الرجل بالمرأة ثم ان المحلوق لاجلها زوجت نفسها منه قال اذا تزوج هذه طلقت كل امرأة
 تزوجها بعد اليهين اذ قال لامرأة ان طالق الا ان يتقدم فلان لم تطلق حتي سطر اقدم فلان او لا
 يتقدم فان قدم لا تطلق وان مات قبل ان يتقدم تطلق الاصل ان كلمة الا ان كلمة غايية فيجب حملها علي
 الغايية ما امكن وانما يثبت الامكان بدخولها علي ما يتصل التاقية فاما اذا دخلت علي ما لا يتصل التاقية لا
 يمكن جعلها غايية لان ما لا يتصل التاقية لا يكون له غايية لان صوب الغايية توقفه لحنثه جعل محذورا
 عن غيره علي حسب ما يليق به اذ اثبت هذا فنقول في مسئلة هذه الكلمة دخلت علي ما لا يتصل التاقية وهو
 الطلاق اذ الواقع في وقت واق في الاوقات كلها فيجعل محذورا عن الشرط لمقارنة بين الشرط وبين الغايية
 في المعني الخاص من حيث الضرر له الغايية لا يبقى بعد وجود الغايية والمعلق بالشرط ايضا بعد وجود الشرط
 اذ اجل علي الشرط صار تعدد المسئلة است طالق ان لم يتقدم فلان قال مشايخنا رحمهم الله والجواب في
 قوله حتي يتقدم فلان نظير الجواب في قوله الا ان يتقدم فلان وان لم يذكر محمد رجة الله حتي ههنا لان
 الا ان الغايية حتي للغايية ايضا ولو قال لامرأة اذ است طالق ان كلمت فلانا الا ان يتقدم فلان قال ذلك
 لانتان اخر وكلم الاول قبل ان يتقدم فلان طلقت امرأة قدم فلان او لم يتقدم ولو قدم فلان ثم كلم الاول
 لم تطلق امرأة لان قوله است طالق ان كلمت فلانا يمين نامة لان قوله است طالق ان كلمت فلانا وقد دخل
 علي كلمة الا ان واليمين فاجلة للتاقية فيمكن جعل كلمة الا ان غايية فتد جعل غايية يمينه قدوم فلان فاذا
 كلم الاول فعل قدوم فلان فتد وجد شرط الحنث واليمين باقية واما قدم فلان او لا انتهت اليهين فاذا
 كلم الاول بعد ذلك فتد وجد الشرط واليمين متممة والجواب في قوله است طالق الا ان ادخل الدار
 نظير الجواب في قوله است طالق الا ان يتقدم فلان ولو قال لها است طالق ثلاثا الا ان يري فلان غير
 ذلك ان كان فلان حاضرا وسع مسألة الحالف وقام عن المجلس قبل ان يري غير ذلك فالمرأة طالق وان
 كان غاييا فله مجلس العلم لان كلمة الا ان دخلت علي ما لا يتصل التاقية وهو لا يتبع فان قوله است طالق
 ثلاثا يقع فيجعل غايية ومحذورا عن الشرط وهو قوله ان لم يرفل فلان غير ذلك واد اقام عن المجلس قبل ذلك
 غير ذلك فتد حقق الشرط وهو عدم الروية غير ذلك قال محمد رجة الله في الكتاب عقيب هذه المسئلة وقد
 بلسانه دون قلبه يريد به ان شرط البر والحنث في هذه المسئلة يثبت باللسان دون القلب حتي لو قال
 في المجلس رايت غير ذلك صوابا لا يتبع الطلاق وان لم يرد ذلك بقلبه فان راي ذلك بقلبه ولم يقل
 بلسانه شي حتي قام عن المجلس لا يتبع الطلاق لان ما كان من افعال القلب فالحكم المعلق به معلق بالاجا

في حق الزوج والعدم في
سائر الشروط والافعال

عنه كالوقال لامرأة ان كنت تحبين النار فانت طالق فتألفه انا حث ولو قال لها انت طالق الا ان اري غير
ذلك فمدا لا يقتصر على المجلس حتى لو قال بعد التيام عن المجلس رايته غير ذلك لا يقع الطلاق وكذلك اذا قال
الا ان انا غير ذلك بخلاف ما اذا قال الا ان يري فلان غير ذلك الا ان يشاهد فلان غير ذلك فان ذلك
يقتصر على المجلس كما في سائر الشروط تركها التماس في الاجتهاد لان ذلك تعليق معني لانه صفة من صفات
قلبه فيكون تعليقاً وتوضيحاً كما لو جعل التعليق بالرؤية وجواب التمسك يقتصر على المجلس بهذا الطريق
كان للمجلس والمجلس وهذا المعنى لا يتأتى في حق الزوج لان الزوج كان مالكا للطلاق قبل هذا فلا يكون هذا
تعلقاً منه ولا يمارق هذا سائر الشروط والافعال في حق الزوج والعدم في سائر الشروط والافعال لا
يحقق الا بالنقصان كذا ههنا وان ماتت المرأة في هذه الصورة قبل ان يقول الزوج رايته غير ذلك
لا يقع عليها من الثلث شي لان موت المرأة لا يقع التماس ما دام الزوج حياً لانه يمكن للزوج ان يقول رايته
غير ذلك بخلاف ما اذا مات الزوج قبل ان يقول رايته غير ذلك لان موت الزوج يقع التماس عن المرأة
رأيه غير ذلك بعد موته لا يتصور وهذا هو الطريق فيما اذا قال ان لم ات المصرة فانت طالق فماتت
المرأة قبل الايمان لا يقع الطلاق ولو مات الزوج يقع والله اعلم **الفصل السابع عشر**
في الايمان على الافعال في المكان والزمان قال محمد رحمه الله اذا قال الرجل عبده حر ان صام شهر
رمضان بالكوفة وكان بالكوفة شهر رمضان الا انه كان مريضاً فلم يصمه لا يحنث في يمينه لان شرط حنثه
ان يصوم رمضان بالكوفة ولم يصم ولو قال عبده حر ان اطرب بالكوفة فكان يوم الطرب هو بالكوفة الا انه
لم ياكل في يومه ذلك يحنث على محمد رحمه الله في الكتاب فقال لانه معطوف وان لم ياكل ومعني هذا الكلام
انه النظر كما يثبت بالاكل يثبت بترك نية الصوم لانه لا يكون صائماً بدون النية وان لم يكن صائماً يكون
معطواً لا واسطة بينهما وبهذا التعليق انه لو اصبح صائماً يوم الطرب بالكوفة انه لا يحنث ومن وقع
اخران النظر كما يذكر ويراد به الخروج عن الصوم ويتناول ما يوجب الطرب يذكر ويراد به قبل دخول النظر
الذي صلى الله عليه وسلم اذا قبل الليل من ههنا وادبر الظهر من ههنا فقد افطر الصائم معناه دخل
وقت الطرب وقد قام الليل على ان المراد ههنا دخول وقت النظر فان اصاب في مكان عام والنظر
اذا اصاب في مكان عام يراد به دخول وقت النظران العبد اذا قبل يقولون افطروا في تلك الدار ويراد
بذلك دخول وقت الطرب وليتوهم في ذلك التمسك يوم النظر فحل عليه حكم العرق وصار نقدي يمينه
ان كنت يوم الطرب بالكوفة ففدي حرقه قول هذا التعليق انه لو اصبح يوم الطرب كونه صائماً ان يحنث في
يمينه لان شرط الحنث على هذا الوجه كونه بكوفه يوم الطرب ولو قال عبده حر ان اري هلال الشهر
الداخل بالكوفة واهل الهلال وهو بالكوفة وعلمه يحنث في يمينه وان راي الهلال بنفسه واختلف
عبارة المشايخ في تخرج المسئلة بعضهم قالوا شرط الحنث كونه بكوفه يوم يري الناس الهلال فالعرف
الظاهر فيما بين الناس انهم يقولون رايها الهلال بكوفه كذا وان لم يروا بانفسهم ويريدون الكيفية بذلك
البلدة يوم رؤية الهلال وصار نقدي يمينه ان كنت بالكوفة يوم راي الناس الهلال بها فعبدني حرقه
وبعضهم قالوا شرط الحنث العلم بالحلال بالكوفة لان الرؤية كانت كذا ويراد بها الرؤية بالعين ولا كذا ويراد
بها العلم بالقلب قال الله تعالى الم نزل الي ربك كيث مده الظل والمراد هو العلم الا انه عليه استعماله عند
الاطلاق في العلم فالاعني يقول رايته الهلال ويريد العلم والناس يقولون رايها الهلال ببلدة كذا
وان لم يروا بانفسهم ويريدون العلم فعند الاطلاق حل عليه حكم عليه الاستعمال وصار نقدي يمينه ان
علت بالحلال بالكوفة ففدي حرقه وان نوى النظر بالعينين ففدي ما نوى فيها يمينه وبين الله تعالى وفي
النص لانه نوى حنثه كلامه هذه حنثية مستعملة ولو قال عبده حر ان صبي العام بالكوفة وكان بالكوفة

يوم الاضي الا انه لم يرفع لاي حنث في يمينه لان النسخية اقامة السنك بارادة دم من الانعام ولم يوجد
عرف بخلاف هذه الحقيقة بل العرف شاهد للحقيقة فانه لا يقال فني فلان الا اذا دمج فصار شرط الحنث
لذخ بالكوفة في ايام النسخية فهو على ما نوى فيها يمينه وبين الله تعالى وفي النص لانه نوى الحنث من كلامه
وفي تعليق عليه ولو قال عبده ان افطر الليلة عند فلان فقرب السنك والحالف في منزله ثم ذهب الى
بيت المحلوف عليه فاكل عنده حنث في يمينه ولو اكل في منزلة لعمه او شرب ما ثم ذهب الى بيت المحلوف عليه
فاكل عنده لا يحنث في يمينه وكذلك اذا لم ياكل ولم يشرب في منزله وذهب الى بيت المحلوف عليه ولم ياكل
هناك ايضا لم يحنث في يمينه ايضا فقد جعل الا فطر ههنا على الاكل الذي هو نقيض الصوم في سبيل الكو
لم يحنث على الاكل الذي هو نقيض الصوم حتى لو كان بكوفه يوم الطرب لم ياكل يحنث اما على المعنى الاول فلا
النظر اما يثبت بترك نية الصوم في محل يتقبل الصوم لا في محل لا يتقبل الصوم واللبل لا يتقبل الصوم فلا يجعل
منظراً فيه بترك نية الصوم محل النظر على الاكل الذي يثبت بقله فاما اليوم يتقبل الصوم فيمكن ان يجعل
فيه بترك نية الصوم فلا ضرورة الى حل النظر على الاكل واما المعنى الثاني فلانا نلاحظ ان النظر ههنا على
دخول وقت الطرب حكم العرف والعرف فيما اذا اصاب في مكان عام فاما اذا اصاب في مكان خاص
فلا عرف انه يراد به ذكر الطرب وحول وقت الطرب بل العرف بخلافه فان الرجل يقول لغيره افطر اللبنة
عندي ويريد به الاكل دون دخول وقت الطرب يقول الرجل افطروا البارحة عند فلان ويريد به حقيقة
الاكل وادام الطرب في هذه الصورة محمولاً على الاكل الذي هو نظير الصوم فنقول النظر اما يحصل
باول اكل يوجد في الصورة الاولى اول الاكل وحده عند المحلوف عليه فيحقق شرط الحنث وفي الصور الثا
لم يوجد عند المحلوف عليه فلم يحنث شرط الحنث وفي الصورة الثالثة لم يوجد الاكل اصلاً واذا قال الرجل
لغيره ان قبلتك يوم الجمعة ففدي حرقه بعد اليقين يوم الخميس ومات يوم السبت لا يحنث في يمينه
والعرف ان الفعل اما يصير قتلاً عند هوق الروح الا انه ان قبل هوق الروح لم يحنث في يمينه
ويراعي حال ان هاق الروح فان قبل الفعل وان كان يصير قتلاً عند ان هاق الروح الا ان هاق
الروح ليستند الى فعل الحالف ولهذا الوكفر مثل هوق الروح بعد الجرح يجوز فيصير قتلاً في اليوم الذي
جرحه لاني اليوم ارقق الروح فيه فلما الاستناد انما يظهر في حق الاحكام ولا كلام فيه اما الكلام في حق
ثبوت اسم الفعل الحالف لانه انما يثبت يوم يترقى روح المحلوف عليه من الجراحة لا يوم الجراحة
فان قيل اسم الفعل انما يثبت بفعل الحالف فلا بد من وجوده في الزمان المستروط فيها اذا ضرب يوم الخميس
فكنا الفعل وان لم يوجد في الزمان المستروط الا ان محل فعله قائم في الزمان المستروط ويعتبر الفعل
قائماً ببقاء محله فيما لا يتقبل الاستناد والمبيع في حق الفسخ يعتبر قائماً ببقاء محله وهو المبيع هل هذا هو اذا
حلقت لا يتقبل ولا نأ بالكوفة ففدي حرقه ومات بالكوفة يحنث في يمينه على ما تقدم ذكره ان الفعل
انما يصير قتلاً عند هوق الروح وان هاق الروح حصل بالكوفة فيصير قتلاً لا بالكوفة واذا قال
لغيره ان قبلتك في المسجد او قال ان صرتك في المسجد او قال ان تجتلك في المسجد ففدي حرقه ففدي حرقه او
شجعة او ضربته فالتال والصارب المشايخ في المسجد والمقتول والمضروب والمشتوج خارج المسجد لا يحنث في
يمينه ولو كان العكس يحنث في يمينه الاصل في حنث هذه المسائل ان الحالف متى جعل شرط الحنث قولاً
الى مكان او زمان مطلقاً غير مضاف الى نفسه ولا الى المحلوف عليه يراعي المكان والزمان لثبوت الحنث
في حق الحالف حتى يشترط كون الحالف في ذلك الزمان والمكان ليجتمع الحنث لان القول يتم بالتال وحده
لا يتعلق له بغيره فالاسم كما هو شرط الحنث يثبت بالحالف وحده يراعي المكان والزمان في حنثه بقاءه في المسئلة
التي تقدم ذكرها وهي اذا قال لغيره ان شمتك في المسجد ففدي حرقه والشام في المسجد والمستور

خارج المسجد بحث في يمينه ولو كان على العكس لا بحث في يمينه ومن جعل شرط الحث فلا مضافا الى مكان او زمان مطلقا فان كان ذلك الفعل يتم بالفعل وحده ولا يظهر تأثيره في المفعول به يراعي المكان والزمان لثبوت الحث في حق الخالف ايضا لان الاسم كما هو شرط في الحث ثبت بالخالف وحده فبما عي تحقق الحث كون الحث في ذلك الزمان والمكان وان كان ذلك الفعل لا يتم بالفعل وحده وانما يتم بالخالف والمفعول عليه فبما عي المكان والزمان لثبوت الحث في حق المفعول عليه حتى لا يشترط كون المفعول عليه في ذلك المكان وفي ذلك الزمان لان الاسم كما هو شرط الحث انما ثبت بالمفعول به فبما عي المكان والزمان في حقه وهذه الاثبات الافعال المتقدمة انما تعرف وتوجد بانفعالها وظهور اثرها في محلها حتى تختلف اسما وها باختلاف آثارها فان من ارسل جنده من الاعلى على غيره فان اثره لا يلازم لشيء من زمان وان اثره في الاجراحي يستمر جوازا وان اثره في التوجع يستمر متلاوا وان لم يؤثر في شيء سوا الحركة والحد والفعل وامد مع هذا اختلف الاسم باختلاف الاثر علمنا ان اسم الفعل انما ثبت بالمفعول به فبما عي المكان في حقه ميان هذا اذا قال لغريم اندست اليك في المسجد فبما عي حرم يعتبر المكان في حق الخالف ولو قال ان رستك في المسجد فكذلك يعتبر المكان في حق المفعول عليه لان الرمي مع حرف الصلة يراد به الرمي بدون الاصابة والرمي بدون الاصابة يتم بالرماية وحده فبما عي المكان في حق الرامي فانما الرمي بدون حرف الصلة يراد به الرمي مع الاصابة يتم بالرماية والرمي اليه فيعتبر المكان في حق الرمي اليه اذا ثبت هذا جئنا الى مسئلة القتل والضرب والشج فتقول هذه الافعال لا تتم بالفعل وحده انما تتم بالفعل والمفعول فبما عي مكان المفعول فان قيل اذا كانت هذه الافعال لا تتم بالفعل والمفعول به فبما عي المكان المسترط في حقه فبما عي فلما انما يعتبر مكان المفعول وحده لان اسم الفعل لغة يثبت لعني اخضع بالمفعول وهو المله وموته به ليل انه لو لم يمت ولم يسل لم يستمر فله من زمان وقتلا والله اعلم **الفصل الثامن عشر** في الذين يتكونون على الحيوة دون الموت والذين تكون عليهم الاصل في مسائل هذا الفصل ان شرط الحث مقي وحده صورة ومعنى بحث لانه وجد بكم له ومقي وجد صورة لانه لا معنى لا بحث لانه وجد بصفة النقصان اذ قيام الشيء ووجوده بصورته ومعناه فالصورة بلا معنى ناقص والمعنى بلا صورة ايضا ناقص ومع النقصان لا يقع لفظة وهذا ان الخالف ما التزم الجزا الاعند وجود كمال الشرط فلم يزل عند كمال ادي الى الاثر ارضا بقرينه وانما مستمع اذا عرفنا هذا قال محمد رحمه الله اذ قال الرجل عبده حران موبت فلانا ابداه فبما عي بعد الموت لا بحث في يمينه لان شرط الحث وهذا الضرب ان وجد صورة لم يوجد معنى لان معنى الضرب الايلام لان الضرب لغة اسم الفعل مولم والايلام لم يوجد لان الميت لم يتألم من جهة الادمين فهو مقي فلو كان شرط الحث لم يوجد معنى فلا بحث في يمينه ولو حلف لا يغسل فلانا وحلف لا يغسل راس فلان فغسل بعد الموت بحث في يمينه لانه وجد شرط الحث وهو الفصل بصورة ومعناه لان صورة الفصل امر الماء ومعناه للتنظيف والتطهير فالميت محل للتطهير ولهذا شرع غسل الميت تطهير له الا ترى انه لو صلى على الميت قبل الغسل لا يجوز ولو صلى عليه بعد الغسل يجوز الا ترى ان من صلى وهو حامل ميتا مسلما لم يغسل لا يجوز ولو كان غسل يجوز فهو مقي فله ان الشرط وجد بصورة ومعناه فيقع الحث كما في حالة الحياة ولو حلف لا يدخل علي فلان فدخل عليه بعد ما مات لا بحث في يمينه لان الدخول على فلان ان يقصد بالدخول اما للتنظيف والكرامة واخرامه اما لا بداية باهانة فلا يثبت كلالا بعد الموت فلا يوجد معنى الدخول عليه ولان الدخول على فلان مقي اطلق فانما يراد به عرفا الدخول عليه بادره والاذن منه بعد الموت يثبت ولو سبق الاذن قبل الموت يغسل بالموت فبما عي فبما عي هذه العلة اذ ادخل عليه حال حياته بغير اذن لا بحث في يمينه وعلى قياس العلة الاولى بحث لان معنى الاكرام والابدا قد تحقق وان كان الدخول عليه

بغير اذنه ولو حلف لا يكلم فلانا ابداه فبما عي لا بحث لان معنى الكلام لم يوجد وان وجد صورة لان معنى الكلام اتمام العرض وذلك بالاسماع وانه لا يحقق بعد الموت فلا يكل شرط الحث ولو حلف لا يقبل فلانا فقبلها بعد الموت لا بحث لانه وان وجد صورة التقبيل لم يوجد معناه وهو المله ففان قيل المتقبيل مما يشترط فيه الحيوة الميت الا ترى ان ما روي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل عبي بن عثمان بن مطعون رضي الله عنه بعد ما مات والا ترى ان ما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم لما توفي وصي الى الجنة قبله ابو بكر رضي الله عنه فلما التقبيل قد يكون للمله وذو القعدة الشهوة وقد يكون لتعظيم المفعول به وتجلية حق الله تعالى كما يقبل يد العالم وجهه بقطيعة له حق الله تعالى وقد يكون للمفعول كما يقبل الرجل ولده شقة عليه وقد يكون للمفعول به فان الانسان قد يقبل ولده محررا عليه من اصابة بلاء لان التقبيل المضاف الى المرأة لا يراد به الا المله وذو القعدة الشهوة عادة محرره الله وضع المسئلة في المرأة حتى لو كان مضافا الى الولد او الى الوالد او الى العالم لا يقبل حالة الخيو واذا قبله بعد الموت بحث هذه احكي القاضي الامام ابو الهيثم رحمه الله عن القصة الثلاثة رحمهم الله ومن المناج من قال كيف ما كانت لا بحث في يمينه اذ قبل بعد الموت لان الالف لا يتسارع الى يقبل الميت كحال من الاحوال واذا ذكر التقبيل يراد به عوفا وعادة التقبيل حالة الحياة والمعروف كالشرط **الفصل التاسع عشر** في الحلف على ما يفعله الرجل لغريم الاصل في مسائل هذا الفصل ان من عده يمينه على فعل في محل وذكر فيه اللام ينظر ان ذكر اللام مقرونا بمحل الفعل لا بالفعل فيمينه على فعل ما طعن عليه في ملك المخلوف عليه حتى اذا فعل الخالف ذلك الفعل في ملك المخلوف عليه حيث سوا فعل باسم او بغير اسم وسواء كان ذلك الفعل مما يجري فيه الوكالة ولا يجري ولا اذا فعل ذلك الفعل في غير ملك المخلوف عليه وهذا لان السلام في الاصل موضوع لا فائدة الملك ولغة اسمي لم التملك ولهذا يقال هذه الدار لفلان وهذا العين لفلان ومعناه انه ملك فلان فيجعل التملك ما دخل عليه ما يمكن ولا يجعل التملك غير مع امكان جعله لملك ما دخل عليه لانه لا يمكن جعله لملك غير الا بالانقديم والتأخير ولا يتأخر الى التقديم والتأخير ما يمكن فاذا ارسل اللام على محل الفعل والحل قابل للملك ما يمكن ان يجعل اللام لملك ما دخل عليه فيجعل كذا لك وكان يمينه على ما قبل عليه في ملك المخلوف عليه واذا ذكر اللام مقرونا بالفعل ان كان فعلا تجري فيه الوكالة وله حقوق يرجع الوكيل فيه بعمدة ما لحقه من الحقوق على الموكل كالبيع ونحوه فبمينه على الوكالة والا مرجحي لو فعل ذلك الفعل في محل باسم المخلوف عليه بحث في يمينه سواء كان محل الفعل ملك المخلوف عليه او كان ملك غيره وان كان فعلا لا يجري فيه الوكالة اصلا كالاكل والشرب ويجري فيه الوكالة الا لانه ليس له حقوق يرجع الوكيل بالحقوق على الموكل كالضرب ونحوه فبمينه على فعل ما حلف عليه في ملك المخلوف عليه حتى لو فعل ذلك الفعل في ملك عليه بحث في يمينه اذا فعل باسم او بغير اسم لو فعل ذلك الفعل في ملك غير المخلوف عليه لا بحث وان فعل ذلك الفعل باسم المخلوف عليه وهذا لان اللام اذا ذكر مقرونا يقبل تجري فيه الوكالة وله حقوق يرجع الوكيل فيه بعمدة ما لحقه على الموكل ان لم يجعل اللام لملك ما دخل عليه وهو الفعل لان فعل الخالف في هذه الصورة وان كان ملك الفاعل حقيقة فهو ملك المخلوف عليه اعتبارا من حيث ان منفعة ذلك الفعل تكون واقعة للملك وهو المخلوف عليه لانه انما يثبت للمامور الرجوع بالعمدة على الاثر كما كانت منفعة عمله حاصلة للامر كما في الودع اما اذا لم تكن منفعة عمله حاصلة الامر لا يرجع بالعمدة على الاثر كما في المستعير واذا لم يكن ان يجعل اللام لملك ما دخل عليه وهو الفعل لم يجعل التملك غير وهو محل الفعل ولهذا كان يمينه على الوكالة والا امر فاما اذا ذكر اللام مقرونا بغيره في الوكالة لا يمكن ان يجعل اللام لملك ما دخل عليه وهو

ان المولى مالك رتبة العبد وباعتبار هذا الملك بقدر على منع العبد بزي من المولى لامتعة وانفذ اليه
على النسبة وقت وجود الفعل المحلوف عليه خلاف الزوجة والصديق لان الزوج غير مالك رتبة رتبة
ولذلك الصديق وليس بمالك رتبة صديقه ولا يمكن منع زوجته وصديقه عن سوا الادب والمفاخرة
مع الناس بما يوجد منهما بريهما لامن غيرهما واما النسبة الي فلان للتقريب فانفذت اليه من على النسبة
اليه وقت اليه على رواية الزيادة ان هذا ان محمدا رحمه الله ذكر في اخر الباب الذي ذكرني او لها
هذه المسائل اذ اختلف لا يدخل دار فلان وقال علي قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله اليه على ما كان في ذلك
فلان عند الدخول وما يكون ساكنا فيه عند الدخول وعلى قول ابي يوسف اليه على ما كان في ملكه وقت
اليه اذ بقي في ملكه الي وقت الدخول الاعلى ما سجدت الملك فيها بعد اليه مما اعتبر في هذه المسئلة
النسبة وقت وجود الفعل المحلوف عليه لا وقت اليه وابي يوسف رحمه الله اعتبر النسبة وقت اليه بشرط
بقاها الي وقت وجود الفعل المحلوف عليه ولم يكتف بالنسبة وقت وجود الفعل المحلوف عليه من شأننا
من قال ذكر الخلاف في هذه المسئلة يكون ذكره في مسئلة اول الباب اي لا فرق بين قوله دار فلان وبين
قوله دار فلان في عرن السائل فيقول قول هذا القائل لا يحتاج ابي يوسف رحمه الله الي الفرق بين
المسئلة وبين مسئلة اول الفصل واما يحتاج الي الفرق بين الدار والطعام والشراب وغيرهما ووجه
الفرق وهو انه اذا لم يستد ام الملك فيهما فلا يستحدث في كل وقت عادة الا ترى ان الناس يتناحرون
بحطه ابايهم وبالدار القديمة الموروثة فلا يتغير في الزوجة فانفذت اليه على الموجود وقت اليه
ولما الطعام والشراب فان ذلك مما لا يستد ام الملك فيه بل يستحدث في كل وقت عادة فلما يتناول ما
كان في ملكه وقت وجود الفعل المحلوف عليه ومنهم من قال الخلاف في هذه المسئلة وبين مسئلة اول
الفصل والفرق ان في قوله دار فلان ذكر فلان ما كان في صحيح الكلام واما اليه فان اليه تامة
بدونه الا ترى لو انقصر على قوله لا دخل دارا كان اي دار دخلها واما كان ذكر فلان لبيان الملك
الذي منع نفسه عن دخوله فينع على الموجود دونه المستحقة كقول صدق فلان ومما تقدم الكلام
لا دخل دارا اي ملك فلان الا ان اما قوله دار فلان ذكر فلان في صحيح الكلام واما اليه فان لو انقصر
على قوله لا دخل دارا كان كلاما مختلا وما يكون صحيحا الكلام منتزعا اليه توقفت على الموجود
والمستحقة جميعا واما اذا جمع في المحل المنسوب الي العبد بالملك بين النسبة والاشارة قال ابو
حنيفة وابي يوسف رحمهما الله يعتبر وجود النسبة وقت وجود الفعل المحلوف عليه وقال محمد رحمه
الله لا يعتبر ذلك ببيان فحين حلف لا يدخل دار فلان هذه لا يكلم عبيد فلان هذا لا يركب دابة فلان
هذه لا يركب دابة فلان هذه لا يركب دابة فلان هذه لا يركب دابة فلان هذه لا يركب دابة فلان
قوله محمد رحمه الله بحث فوجه قوله ان النسبة انما تعتبر للتقريب والاشارة ابلغ في التقريب لان
الاشارة تقطع المتركة والنسبة لا فاما ان ذكر في كلامه ما هو ابلغ في اسباب التقريب ليستطاعت اعتبار ما
دونه فكانه قال لا دخل هذه الدار لا اركب هذه الدار لا اركب هذه الدار لا اركب هذه الدار لا اركب هذه الدار
فان هكذا كان الجواب كما قلنا لان الاشارة الي العبد دليل على ان الحامل له على العبد يعني في
العبد ليعني في المالك ببيان وهو ان الانسان قد يمنع عن دخول بعض الاماكن لمعني فيه وهو ان يمان
به والاشارة بذلك عليه لان الاشارة لا بد وان تكون متبينة واما نظرها فانه اذا احببنا الدار
الي اليه يعني في الدار لان المعنى الذي في المالك لا يختلف بمدة الدار ودار اخري واذ اثبت ان
الدار هي اليه يعني في الدار صادرة هذه المسئلة بغير مسئلة الزوجة والصديق ولما كان النسبة
تفيد غير ما تفيد الاشارة فيجب اعتبارها الا ترى اننا اعتبرنا الاشارة مع اسم العلم حتى ان من حلف فقال

لا دخل هذه الدار قد دخلها بعد صادرة لبياننا او جازما لم نبحث لما قلنا لم يمان ان بالنسبة يظهر ان
المراد بغير ان المالك لان هذه الاشياء لا تتجوز ولا تقادي والاشارة لا تفيد هذا فوجب اعتبارها عند
ذلك كان الجواب كما قلنا فان قال الخالف عني ان لا يدخلها ما دامت فلان قال محمد رحمه الله بغير بيان
بينه وبين الله تعالى لانه نوي ما يحمله لفظه كقوله لا ولكن لا يصدق في القضا لانه نوي تخصيص بعض
الاحوال وليس في لفظه ما يدل عليه اما يدين فيها بينه وبين ربه لان الله تعالى مطلع على الصابرين الطوا
جميعا فان قال عني ان لا يدخلها ما دامت فلان وبعدهما زال عن ملكه قال ابو حنيفة وابي
يوسف رحمهما الله يصدق لانه نوي ما يحمله لفظه كما قال محمد رحمه الله وفيه تغليب عليه وذكر الصدور
الشهيد رحمه الله هذه المسئلة في شرح الكافي وذكر ان هذا الخلاف ما اذا لم يكن له نية اما اذا نوي
العبد قد دخلها بعد البيع بحث فتح النفس عن الدخول في الدار قد يكون لعينه الدار ما لم يكن له نية اما اذا نوي
موصته وحبل ذلك كما لموصوف عليه وعند ذلك لا يقع الحنث وان نوي الاضافة لا يثبت اذ دخلها
البيع كما لو نص عليه واما اذا جمع بين النسبة والاشارة في محل المنسوب الي العبد لا بالملك بان قال
لا اكل زوجه فلان هذه لا اكل صدق فلان هذا اقارب فلان زوجته وعادي صديقه ثم كله الخالف
بحث اما على رواية الزيادة ان فلان علي تلك الرواية بحث بدون الاشارة في الاشارة او على اما
على رواية الجامع الصنف فلان مع الاشارة لم يثبت ان الكلام لمعني في الزوج وفي الصدق اختلف
فتعين بمجران الكلام لمعني في الزوجة والصدق فانفذت اليه على الدار كانه قال لا اكل هذا الا
الكم هذه وفي المسئلة اذ اختلف لا ياكل من طين فلان او من حبه فغلي الماشي والمستقبل وكذلك قوله ما
خير فلان ما اشترى فلان علي الماشي والمستقبل وكذلك احبسه وان نوي المستقبل خاصة لا يدين
وقضا قال محمد رحمه الله لا دخل الرجل لا يركب دابة فلان لا يركب دابة لا يكلم عبيد فغلي ثلاثة ما يسي
بحث وان كان فلان دواب وشباب وعبيد اكثر من الثلاثة فرق بين هذا وبين ما اذا حلف لا يكلم عبيدا
فلان لا يكلم اصدقا فلان لا يكلم حرة فلان حيث لا يثبت ما لم يكلم الكل ما يسي والفرق وهو ان في الفصل
الاول المنع لمعني في فلان ليعني في هذه الاشياء فتعقد اليه على اعتبارا منسوبين الي فلان وقد ذكر
النسبة باسم الجمع واقتل الجمع ثلاثة اما في الفصل الثاني المنع لمعني في هؤلاء فتعقد اليه باعتبارهم وصار
نقد في المسئلة لا اكلهم هو لا يكلم الكل لا يثبت ولو نوي الخالف في الفصل الاول الدواب وكلها والعلما
كلها يدين فيها بينه وبين الله تعالى وفي القضا لانه نوي حقيقة كلامه لان اسم العبد حقيقة للكل وعن
محمد رحمه الله في المسئلة اذ اختلف لا يكلم عبيد فلان فانه اعلى ثلاثة ولو قال لا اكل حرة فلان فكل اثنين
منهم بحث قال كل شيء من هذا اعلى الثلاثة الا الاخوة والسبلن والاعمام فانما على الاثنين وهذا خلاف
ما ذكرني الزيادة ان وفي المسئلة ان يوسف في الدواب والشباب اذا كان ذلك محصيا فاليه على
الجميع وان كان لا يحصى الا بكتاب حنث بالواحد وفي نواوير من ساعة عن ابي يوسف رحمه الله اذ اختلف
لا يكلم عبيد فلان وله ثلاثة اعبه فكل واحد منهم لا يثبت ويمنه على الكل ولو قال لا اركب دابة فلان لا
البنسبة ثياب فلان فركب دابة واحدة او ليس ثوبا واحد ابحث قال في كل شيء سوي بني ادم فيمنه على
الواحد واذ كان يمينه على بني ادم فهو على الثلاثة واذ اختلف لا يكلم صاحب هذه الدار وصاحب هذه
الطلستان فباع الدار والطلستان من غيره فان كلم التابع بحث وان كلم المشتري لا يثبت لان كمال الطلستان
للتقريب المحل لا لتبدي اليه لان الحامل على اليه ادي حنث من صاحب الطلستان والدار لا لمعني في
الدار والطلستان فتعقد اليه على ما كان منسوبيا الي الدار والطلستان وقت اليه واسم اعلم
الفصل الحادي والعشرون في اليه التي تكون علي ما في ملك الخالف في وقت سئل وان

لم يسم الوقت الاصل في مسائل هذا الفصل الى اليقين بوجاهة مطلقة ومقيدة فالملحق يجري الحلافة المتبد
 يجري على تقييد بالتقيد ثارة بثبت تضاد ثابة بثبت دلالة والدلالة دلالة اللفظ ودلالة الحال
 ودلالة اللفظ نحو ما اذا حلف لا يدخل علي فلان او لا يكلم فلانا يتقيد بالدخول عليه والكلام معه وهو حي
 ودلالة الحال نحو ما اذا اقامت لخرج فقال الزوج ان خرجت فانت طالق بذلك الحجة حتى لو بعدت سنة
 ثم خرجت لا يثبت اذا عرفت هذا ان لم يخرج منه رجل حلف بعق عبد ان لا يخرج امراته من هذه الدار
 ولا يثبته لم يطلها وانقصت عنه بما خرجت بعد ذلك من الدار حيث الحالف لانه جعل شرط الحث خروجها
 مطلقا وذلك يتحقق في الملك وغير الملك بصفة واحدة فلا يتقيد بغيره بحال قيام الملك الا بدليل يثبت
 فان قيل وجدها هنا ما يدل على التقيد بحال قيام الملك وهو قوله ان خرجت امراتي فانت طالق فاما ان يكون
 امراته ما بين النكاح بينهما قبل له هذه الاضافة ليست للتقيد بل للتعريف كما قلنا في الفصل المتقدم والاشي
 انه لو قال ان كنت امرأة فلان هذه فبدي حركتها بعد الزوجة بحيث حتى عتق عبده فمذ ذلك قال
 القبيح ابو جعفر رحمه الله هذا على رواية الرضاوات وهو قول محمد رحمه الله اما على رواية الجامع وهو
 قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله ينبغي ان لا يثبت لما ذكرنا ان على رواية الجامع الصغير هذه الاضافة
 للتقيد ثم قال في الكتاب الا ان يعني ما دامته امراته فيصدق ديانة لا فضا لان ما نواه محتمل لظلاله
 يمينها عن الخروج بيمينه وانما يمينها من الخروج ما دامته في نكاحها وفي المدة فاما بعد انقضاء المدة فلا
 الخروج فيكون الموي من محلات اللفظ لان اللفظ بظاهره مطلق لكنه خلاف الظاهر فيصير ديانة لا
 فضا ثم استشهد فقال الا ترى لو قال ان قبلت امراتي فلانة فبدي حركتها على العيلة وفي زوجة له
 وبعد ما بين سنة او دهن المسئلة ليمك ان اليقين ببقا بعد ووال النكاح فكذا في الفصل الاول ولو
 حلف لا يخرج امراته من هذه الدار الا ياذنه وطلها وانقصت عنه بما ثم خرجت بغير اذنه لم يثبت الحث
 في عيته لان شرط الحث هنا خروج يتقيد بصفة وهو ان يكون بغير اذنه لانه جعل المستثنى خروجًا
 مستبعدا بصفة وهو ان يكون باذن فكان الداخل تحت اليقين خروجا بغير اذن وشرط الحث موقوف عنه
 يجب ان يتقيد بحال له ولا يثبته المنع والاذن وذلك حال قيام النكاح ولان المرأة عادة اما تستاذن
 من الرجل حال بقاء الزوجية لابعاد انقضاءها فتقيد بحال قيام النكاح لهذا وعلى هذا الوجه ان
 لا يخرج من الدار ولا يخدم فلانا فمذ اعلى الزوج والخدمة ما دامته في ملكه وبعد ما خرجت عن ملكه
 ولو قال الا ياذن لي فمذ اعلى الزوج والخدمة ما دامته في ملكه والوقت ما ذكرنا ولو ان سلطانا حلف
 بحل البرقع اليه كل داعوسه في قبيلة فيما يستقبل ثم ان الحالف عرف دعارا فلم يفهم اليه زمانا لم
 يثبت ما دام الرجل سلطانا لانه جعل الحث نزل الرفعة وبالمناخير لا يتحقق الترك ما دام سلطانا فان
 لم يفهم اليه حتى عزل او مات وقد سلطان اخر فانه يثبت ولا يثبته اذا رفع اليه بعد ما عزل لان هنا
 وجدها بوجوب تقيد اليقين بحال قيام السلطنة لانه لما طلب ان يفهم اليه ليقوم عليهم جزا الدعاء وذلك
 اما يكون حال قيام السلطنة لا حال زوالها فتقيد اليقين بحال قيام السلطنة وقد وجد في حيث الا
 ان يعني ان يفهم على كل حال في حال قيام السلطنة وغيرها فبينه وبين الله تعالى وفي التقنا
 لانه بوي حقيقة كلامه وكذلك لا يفهم اليه سلطان الذي جاء بعده لان يمينه على الرفق اليه ولم يعرف
 دعارا حتى عزل السلطان لم يعرف لاجب عليه الرفق اليه لما قلنا ان اليقين تقيد بحال قيام السلطنة
 وعن ابي يوسف رحمه الله انه يجب الرفق بعد العزل لانه ممكن وهو متقيد في الجملة بالموت بطل اليقين بالتقيد
 الرفق والصحيح ما قلنا وكذلك لو ان سلطانا حلف رجل لا يخرج من الكوفة الا ياذنه فخرج بعد ما عزل او ما
 فانه لا يثبت لان هنا وجدها بوجوب تقيد اليقين بحال قيام السلطنة لانه جعل الحث خروجا بغير اذنه فتقيد

بقية ولاية المنع والاذن وانما يكون له ولاية المنع وولاية الاذن حال قيام السلطنة لا حال زوالها
 فتقيد اليقين بحال قيام السلطنة فلو عاد السلطان الى سلطنته هل نفوذ اليقين لم يترك هذا الفصل
 وذكرنا في السيرة ما يدل عليه انه لا يفوذ فقال لو ان ملك اهل الحرب حلف اسيرا مومنا ان لا يخرج الا ياذنه
 فعزل ذلك الملك ثم عاد ملكا ثم خرج الاسير بغير اذنه لا يثبت ولو ان رجلا لا يخرج من البلدة الا ياذن غريمه
 ان الذي عليه الدين فبقي دينه او ابراه صاحب الحق فانه يسقط اليقين وكذلك لو قتل انسان بنفس رجل
 ثم ان المكحول عنه حلف لا يخرج من البلدة الا ياذن المكحول ثم بوي المكحول من الكفالة اما بتسليم النفس او
 ابرا المكحول له اياه فانه بطل اليقين لانه وجدها بوجوب تقيد اليقين بحال قيام الدين في المسئلة الاولى
 وبحال بقاء الكفالة في المسئلة الثانية فتقيد اليقين بذلك ولو ان رجلا حلف لا يخرج من البلدة الا
 ياذن فلان وفلان ذلك ليس بيمينه وبين الحالف على خروج بغير اذنه فلان فانه يثبت لان اطلق الكلام
 اطلاقا لم يوجد هنا ما يوجب تقيد اليقين بحال يجري على طلاقه فان مات فلان لم يخرج الحالف بعد ذلك
 فانه لا يثبت عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله وعند ابي يوسف رحمه الله يثبت لان شرط خروجه بغير اذنه
 وقد تحقق ولا يثبته وحيثما الله انه استثنى خروجا ياذنه فاما يتقيد بحال بغير اذنه من الحي
 لامن الميت فتقيد بحال الحيوة لهذا وعلى هذا الوجه لا يخرج من الدار الا ياذن فلان او يعلم فلان او
 يستؤر فلان واصله ما ذكرنا في كتاب الايمان ان الرجل اذا حلف لغيره المأ الذي في هذا الكور
 عندنا هو ان المأ قبل بحي العدا وحلف ليقضين حق فلان عدا فمضاه اليوم او حلف لياكلن هذا الخبز
 عندنا فاكله اليوم نطقت اليه عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله وعند ابي يوسف رحمه الله لا يثبت
الفصل الثاني والعشرون في الرجل يحلف ان لا يفعل الشيء فبما غيره اذا حلف الرجل
 لا يطلق امراته فامر غيره حتى يطلها حث وهما احدي وعشرون مسئلة في ستة عشر منها وقع الحث
 بالمتابعة والامر جعيا وذلك النكاح والصلح عن دم العبد والطلاق والعناق والصدقة والغرض
 والاستقراض والضرب في العبد والذبح والبناء والحياطة والابداع والاستيداع والاستقارة لان
 شيئا من احكام هذه العقود الشرعية لا يستقر على المأمور بل يتنقل العقد بجميع الاحكام الى امر يصير شرط
 الحث موجودا من الحالف من كل وجه وفي الافعال الحثية كالضرب وغيره هذه الافعال مسئلة الى
 الامر في حق الحكم حتى لا يجب الصنان نصار الشرط موجودا من الامر اما الحجة التي تقع على المباشر البيع
 والشرا والاعارة والاستيجار والصلح عن المال هي ان من حلف لا يبيع ولا يشتري فامر غيره بذلك وكذلك
 في اجناسه لا يقع الحث لان هذه العقود مقصورة على الامر من وجه في حق الحقوق الا ان يكون الحالف
 شرايا لا يباشر هذه العقود بنفسه فحينئذ يثبت بالتقويض لان يمينه باعتبار ذاته تصرف الى التقويض والامر
 لا في حقيقة الشرا وان كان يباشر ثارة وبقوض اخرى اختلف المشايخ فيه قال بعضهم يعتبر الغلبة وقال
 بعضهم يعتبر المستوي وان كان حين حلف بوي التكلم بالطلاق لمسانة صدق ديانة لا فضا وكذلك في اجناسه
 لانه بوي تخصيص فعل لتطبيق وفعل التطبيق وتكون بالمتابعة وقد يكون بالامر ونية التخصيص صحيحة
 ديانة لا فضا واذا حلف الرجل لا يشتري عبدا وهو بوي ان يامر غيره فاشتري حث قبل المينة شري
 بوجده من كل وجه في حق الحقوق والملك جميعا فبالمينة يصير شرط الحث شرا بوجده منه في حق الملك
 دون الحقوق فكان تخصيصا الا ان مع كونه تخصيصا يصدق في الغضائي كان الحالف بالطلاق والعناق
 وان كان فيه تخصيصا لانه خص الا ان يجب لشري بنفسه والآن لا يثبت فيكون فيه موقوف تخفيف الا ان هذا
 التخفيف موقوف الا اعتبار شرعا لانه لا يحصل بتقليط فكان تخفيفا في فصل الضرب فرق بين ضرب العبد
 وبين ضرب الحر فقال اذا حلف لا يضرب عبدا فامر غيره حتى يضربه لا يثبت لانه يملك ضرب عبده فصاح من غيره

بذلك فاحتمل فعل المأمور الي الامر فكان الامر ضربه بنفسه فاما هذا الايمك ضرب الحرف لا يصح اسع بضرب الحرف
فلا يتقبل فعل المأمور اليه حتي لو كان الحالت ما لا يصوب الحرف ان كان سلطانا او قاضيا تحت بالامر بالضرب
لانه لا يملك ضرب الاخر احد او تعزير او انتصاح امر بالضرب ويتقبل فعل المأمور اليه وان نوي ان يضربه بين
لحم تحت اذا امره ويكون مديا فيها يمينه وبين الله تعالى في الدنيا لانه نوي حقيقة كلامه وقد ذكرنا فيمن
طف ان لا يطلق ونوي الطلاق بلسانه لا يصدق قمتا وما ذكرنا في فصل القضاء في مسئلة الضرب رواية
في مسئلة الطلاق لانه في الوصفين جميعا نوي حقيقة كلامه فيصدق قمتا في الفصلين جميعا ولو حلف لا
يضرب ولده فامر غيره حتي ضربه لم تحت الاب بخلاف مسئلة العبد والعرق ان منعة ضرب العبد تحصل
للمولي فكان ضرب العبد واقعا للمولي فصار كضرب المولي فاما معظم منعة ضرب الولد لم تحصل للولد فلا
يكون ضرب الولد واقعا للاب فلا يجعل ضرب المأمور لضرب الاب وقد ذكرنا القدوري رحمه الله في فصل
العقوبات ان الحالف بحت بالامر بالضرب بنفسه من غير فصل بين الحرف والعبد والولد ولو حلف على امر
لا يضربها فامر غيره حتي ضربه فند قبل ان يظهر العبد حتي تحت في يمينه وقبل ان يظهر الولد فلا تحت
الحالف في يمينه والله اعلم **الفصل الثالث والعشرون** في اليمين علي الاوقات اذا حلف
ليقتضين فلانما له راس الشهر وعنده الهلال واداهل الهلال يفتقر ذلك الي الليلة التي يهل فيها الهلال
ويومها استحسانا حكم العرف وكذلك اذا قال عزة الشهر انصرف ذلك الي الليلة التي يهل فيها الهلال
ويومها وان كانت العزة في اللغة الايام الثلاثة من اول الشهر اعتبارا للعرف لان راس الشهر وعزة
الشهر اذا اطلق في العرف والعادة يزاد به الليلة التي يهل فيها الهلال ويومها وان نوي الساعة
التي يهل فيها الهلال تحت يمينه لان نوي حقيقة كلامه وان قال سلخ الشهر انصرف ذلك الي اليوم التاسع
والعشرون حكم العرف وان كان في اللغة اسم السلخ يقع علي الثامن والعشرين ايضا واول الشهر اليوم
الاول الي خمسة عشر يوما واخر الشهر من اليوم السادس عشرا الي اخر الشهر فان اول الشهر اذا اطلق
في العرف يزاد من اليوم الاول الي خمسة عشر يوما واخر الشهر اذا اطلق في العرف يزاد من اليوم
السادس عشرا الي اخر الشهر واخر اول الشهر اليوم الخامس عشر واول اخر الشهر اليوم السادس عشر
فاذا حلف ليتقبل كذا اول يوم من اخر الشهر واخر يوم من اول الشهر فيمينه علي الخامس عشر والسادس
عشر وان كان الشهر تسعة وعشرين يوما قال الشهر الي وقت الزوال من اليوم الخامس عشر وما بعد
اخر الشهر الي اخر اول اليوم الي ما قبله الزوال فاذا حلف ليتقبل كذا اول اليوم فقبل قبل الزوال
بربي يمينه وان فعل بعد الزوال حث وان قال صلوة الظهر فله وقت الظهر كله وكذا سائر الصلوات
وهذا لان الصلوة تذكر بواو ثنائيا جازا قال عليه السلام ايما ادر كنيت الصلوة تتيمت وصلية واد
بئوله ادر كنيت الصلوة ادر كنيت وقت الصلوة ويقال في العرف انك صلوة الظهر وقت صلوة الظهر وقد
قامت الدلالة علي ارادة المخارو هو الفعل المحلوف به خوفا الدين او ما اشبه ذلك بالصلوة لان
هذه الافعال لا تحقق في الصلوة واما تحقق في وقت فكانه صرح بالوقت ولو قال عند طلوع الشمس
او حين تطلع الشمس فله من حين تطلع الشمس الي ان تبيض لان قوله حين تطلع الشمس في العرف يزاد حين
تطلع الشمس الي ان تبيض فصار كانه صرح به وان قال وقت الصبح من حين تبيض الشمس الي ان تزول
وان قال وقت السحر وقت السحر من ذهاب ثلثي الليل الي وقت طلوع الفجر الثاني وان قال مسابغوني في
المساجين احديهما اذا زالت الشمس والاخرى اذا غربت فاذا حلف بعد الزوال لا يفعل حتي يمسي فهو علي
الشمس وان قال ان فعلت كذا قبل ان يمسي سبسه فامرته طاق او قال ففعلت كذا قبل ان يمسي سبسه
فقد قال بعض مشايخنا رحمه الله انه تحت وهذا القابل يقول بان سبسه في سؤال غير معين ولا يطل ان السابغ

[illegible]

لا يجوز ان كانت العبادة مألوفة بخلاف حق ان قال الله علي ان تصدق بدمعاً فنصفه في اليوم
بحر لا خلاف لمحمد رحمه الله في المسئلة طريقان احدهما ان اجاب العبد معتبراً بايجاب الله تعالى ولهذا ما
وجب بايجاب العبد من الصيام مطلقاً كان من عليه فيه بالخيار ان سأناع وان شأ فزق كما في الصوم الواجب
بايجاب الله تعالى مستانها ثم ما وجب بايجاب الله تعالى من العبادات النية في وقت بعينه كصوم رمضان
ووصلح الظهر اذا اذاه قبل ذلك الوقت لا يجوز وما وجب بايجاب الله تعالى من العبادات المألوفة في وقت
بعينه كالزكاة اذا اذاه في وقت العبادات قبل وجوبها وقبل وجوب سبب وجوبها فلا يجوز كالزكاة في وقت
بالشرط واذا ما قبل وجوب الشرط اما بيان ان الا اذا حصل قبل الوجوب فظاهر ان النذر المضاف الى وقت
لا يعمل في الاجاب قبل وجود ذلك الوقت واما قبل وجوب سبب الوجوب فلان التصرف انما يفتقد سبباً
موجباً حكمه اذا صادف محله وحمل النذر الزمة والنذر وره صوم رجب وصوم رجب معدوم قبل رجب
لان ما يكون مستوعباً في وقت يكون معدوماً قبل مجي ذلك الوقت ثم النذر اذا لم يحل الزمة بان كان
معلقاً بالشرط لا يعتبر سبباً للحال فكذا اذا لم يصادف النذر وره لعدمه لا يعتبر سبباً بخلاف ما اذا نذر
بالصدق بدمعاً فنصفه في اليوم لان الا اذا حصل حصل بعد وجوب سبب الوجوب لان النذر وره
النذر بدمعاً في اليوم والدمع موجود في العالم فالنذر صادف محله فانفقد سبباً للحال لكن تاخر وجوبه اذا
الي ذلك الوقت اما هي بخلافه ولا يبي يوسف رحمه الله ان الا اذا حصل بعد وجوب سبب الوجوب فيجوز
كالواري الزكاة قبل حوالان الحول بعد وجود النصاب وكالو كثر بعد الجرح قبل الموت وكذا اذا قال الله
علي ان تصدق بدمعاً فنصفه في اليوم واما قلنا الا اذا حصل بعد وجوب سبب الوجوب لانه السبب
هو النذر والنذر صادف محله لان محله الزمة والنذر وره وقد صادف الزمة بلا اشكال لانه غير
معلق بالشرط حتى منع نزوله في الزمة حكم التعلق وكذلك صادف النذر وره لان النذر وره في حق
التجمل الصوم المطلق لا الصوم في وقت المضاف اليه النذر والصوم المطلق له وجود في الحالفين
وهو ان تعيين الوقت من النذر انما يقع فيما فيه برودة وسعة النادر لا فيما فيه تقلب وتشدد عليه
لان في تعيينه فيما فيه تقلب وتشدد يفسد الوقت وليس لنا تفصيل الوقت كالصوم فيحصل المكان لهذا
قالوا اوصان النذر بالصوم والصلوة ان كان بان قال الله علي ان اصوم يوماً بمكة لله علي ان اصلي ركعتين
بمكة لا تقع الاضافة لما فيه من تفصيل المكان حتى لو صلى هناك اذا ثبت هذا فنقول لم يصح اعتبار الوقت
في حق التجمل لاننا لو صحناه في حق التجمل لا يصح التجمل ولا يخرج عن العمدة بالتجمل فكان فيه تقلب فلم يصح
اعتبار الوقت في حق التجمل بل بقي في حق التجمل مرسلاً فيصير التجمل وصح تعيين الوقت في حق وجوب
الا اذا ولا نالو صحنا تعيين الوقت في حق وجوب الا اذا لا يجب الا اذا الحال وكان فيه سرفه لانه لو مات
الحال لم يبق الله تعالى ولا شيء عليه ولهذا قلنا انه لو نذر ان يصوم يوماً بمكة لله علي ان اصلي ركعتين
النذر ويكون ذكر الوقت معتبراً في الاجور عن النطق ويجوز عن النذر لان فيه ترفها عن البادر ولذا
يجوز فيه قبل الزوال وبطلان النية كما في رمضان لان فيه ترفها ولو نذر وجباً اخر في دمه كصيام
او كفارة صحت بينه وكان ما يما عاوي ولم يستعمل ذكر الوقت في ان لا يجوز عن واجبه اخر لان في اعتباره
في هذا التعليل لا تشدد عليه اذا قال الله علي ان ادخ ولدي لله علي ان اخر ولدي صحته ربه يلزمه دح
السنة بمكة والصدق بها عند اي حنيفة ومحمد رحمهما الله والمسئلة معروفة في عامة الروايات
شرط صحة النذر ان يقول عند هذا النذر لله علي ان ادخ ولدي لله علي ان اخر ولدي عند مقام
ابراهيم او بقوله بدمعاً في اليوم والدمع موجود في العالم فالنذر صادف محله فانفقد سبباً للحال لكن تاخر وجوبه اذا
خر الوالد عند مقام ابراهيم بين ايجابه خرا لا ينسب الا ان سولاً ولو قال الله علي ان اقبل ولدي عند مقام ابراهيم لم

يلزمه شيء قال لان ايمان الناس ليس هذا في ايمان الاصل اذا قال الله علي ان اخر ولدي او عدي ليلزمه
شي في قوله اي حنيفة رحمه الله وقال محمد رحمه الله يلزمه دح السنة وذكر هذه المسئلة في كتاب التعليل
لانه يملك في نفسه وعين ما لم يملكه في ولده واذا قال الله علي دخول هذه الدار وبني اليه كان يميناً وان
لم يكن له نية لا يكون نذراً لان النذر وره ليس بعبادة ومن شرط صحة النذر ان يكون النذر وره بعبادة
ويكون يميناً نصاً وان ينبغي ان يكون يميناً لان نذر العمل بحقيقته فيجعل حجازاً عن اليه كيلاً ليعوا
قلنا للفظ انما يجعل حجازاً عن الغير اذا لم يكن العمل بحقيقته بوجه ما وهما امكن العمل بحقيقته من وجه
لان حكم النذر يمتنع مع وجوب الوفاء بالنذر وره وفي الاجاب معنى النذر وهما سبب الى الدخول بحقيقته للوفا
فلا يلزمه الى حوله حجازاً عن اليه واذا قال ان فعلت كذا اقاتل درهم من مالي صدقة تفعل وهو يملك
الامانة بدمعاً فانه يلزمه الصدق بما يملك وهو قدر مائة لا غير قال الصدور الشهيد في واقفاته هو
الحجاز وهذا لان النذر فيما زاد على المائة لم يحصل في الملك ولا مضافاً الى سبب الملك فلا يصح كذا وقال
مالي في المسالك صدقة ولا مال له واذا قال الله علي ان اهدي هذه السنة وبني ملوكة لا يصح النذر
ولا يلزمه شيء ولو قال والله اهدي هذه السنة بصدقة يمينه لان محل اليه خير فيه رجا الصدق وذلك
يكون الفعل ممكناً في الجملة بخلاف النذر لان محل النذر فعل هو نية واهداً سنة الغير ليس بقرينة فلا يفتقد
نذره فان عني بقوله لله علي اليه بصدقة يمينه وتلزمه الكفارة بالحنث الا ترى ان ما ذكره الطحاوي رحمه الله
انه اذا مضاف النذر الى سائر المعاصي وعني به اليه بان قال الله علي ان اقبل فلانا واما استنبه ذلك
كان يميناً ويلزمه الكفارة بالحنث ذكره شمس الاية الشريفة رحمه الله في اول شرح كتاب الايمان اذا قال
الله علي ان اطعم عشرة مساكين ولم يسم فاطم خمسة لم يجز يريد بقوله ولم يسم مقدار الطعام لان هذا على
عدد المساكين لانه لم يسم عدد المساكين ولم يسم مقدار الطعام ولو قال الله علي ان تصدق بدمعاً في اليوم
علي مسكينين تصدق علي واحد اجزاه لان هذا اعلى قدر المال لاعلى عدد المساكين ولو قال الله علي ان
لهم هذه المسكين هذا الطعام بيمينه فاعطى ذلك الطعام مسكيناً اخر اجزاه والا فضل ان يعطيه ذلك
المسكين وقد ذكرنا في كتاب الزكاة من المحيط بخلاف هذا ولو قال الله علي ان اطعم هذا المسكين شيأ ولم
يبيّن ذلك فلا بد ان يطعم ذلك المسكين شيأ ولو قال الله علي اطعم عشرة مساكين وهو لا يبيّن عشرة واما
يبيّن ان يعطي واحداً ما يكفي عشرة اجزاه ولو قال الله علي اطعم العشرة لعشرة الا ان يصرف الي عشرة
هذه الجملة من المسقار وروي المعلى عن ابي يوسف رحمه الله عن ابي حنيفة رحمه الله اذا قال الله علي اطعم
عشرة مساكين او قال الله علي اطعم عشرة مساكين فهو سوا الاجزى ان يطعمهم الا ما يطعم في كفارة اليه
وعن ابي يوسف رحمه الله انه اذا قال اطعم عشرة مساكين فكما قال ابو حنيفة رحمه الله انه اذا قال
اطعم عشرة مساكين فطعم ما شأ ولو علمه وعن ابي حنيفة رحمه الله وجوب العبادة بالنذر وعن ابي
يوسف رحمه الله رواية بشر ان قال الله علي ان اعود فلانا في مرضه قال هذا ما يجر عليه ويتقرب به
علي ما وصفتنا في قول ابي حنيفة رحمه الله وقولنا يعني يجب بالنذر كالعامة ذكر في المستقار في البقالي
عن ابي يوسف رحمه الله انه كل كلام بوجوبه ويتقرب به الي الله تعالى يكون يميناً واجبا عند ابي حنيفة رحمه
الله وعندي لا يكون يميناً وبني الباب الاول من ايمان التواضع انه اذا قال الله علي ان تصدق بدمعاً
اكرز احداً انسان فانه هو يريد ان يقول اكرز فلان كاركم ولم يتم الكلام بسبب ذلك والا حوط ان يفتقد
فرق بين هذا وبين اليه بالطلاق فان هناك ان اوصى بالشرط بعد رفع اليد عنه فانه لا يقع الطلاق
والفرق ان الطلاق محطور في الاصل فتكفل لعدمه ما امكن وامكن اعداؤه بان يجعل هذا الانتطاع
غير فاصل كالانتطاع الحاصل كالتنفس فاما قصد فعماده فلا شك في اعدائها اذا قال ان فعلت كذا

قال في سبيل الله او قاله كذا من مالي في سبيل الله او قال في سبيل الله ذكر الله وري في سفره ان المراد
من قوله وفي سبيل الله المذكور في اية الصدقة فقرا العراة عفا اي يوسف رجة الله وعده محمد رجة الله
الحاج المنقطع عنوا في عرفنا براد هذا الصدق فيتي به حكم العرف لا يقع العرف بين قوله مالي في سبيل
الله وبين قوله مالي في سبيل الله لان هذا اللفظ من عارة عن الصدقة وجه العرة في الصدقة مستقيمة
الاتري انه لا فرق بين قوله صدقة وبين قوله صدقة الله نفس عليه في كتاب الوقت واد اقال الله على ان
اعتق هذه الرتبة وهي في ملكه فعليه ان يفي بها بينه وبين الله تعالى واذ المريف به فهو ان لا يجزم الكافي
عليه نص عليه في كتاب ايمان الكافي وفي الجامع الصغير بين حلف بصدقة جميع ماله ان فعل كذا فوجب
جميع ماله مسكينا او عينا وفعل ذلك ولا مال له فكفر بالصوم ثم ان المؤهوب له وهب جميع ماله من فدية
خرج من فدية وكفارة والله اعلم **مسائل الكفارات** كفارة اليمين ما ذكر الله تعالى لا يؤخذكم
الله باللغو في ايمانكم ولكن يؤخذكم بما عقدتم الايمان فكفارته اطعام عشرة مساكين من اوسط ما
تطعمون اهليكم او كسوتهم او تحرير رقبة ليد هذا يتظر ان كان الخائف مورا فكفارته احد الاشياء الثلاثة
فلا يجب به الصوم وان كان مسرا فكفارته الصوم ووجه اليسار في كفارة اليمين ان يكون له فضل عن
كفارة سدا رما كغوبه بينه وهذا اذا لم يكن في ملكه غير المخصوص فاما اذا كان في ملكه غير المخصوص
عليه بان كان في ملكه عبد واحد او كسوة عشرة مساكين او طعام عشرة مساكين لا يعتبر اليسار
وللمسار ولا يجزيه الصوم لان الله تعالى شرع الصوم في حق من لا يتدبر على التكثير باحد الاشياء الثلاثة
وهو قادر على ذلك فلم يكن التكثير بالصوم مشروعا في حقه وان لم يكن في ملكه غير المخصوص عليه حنيفة
لعتبر اليسار والعسار وقد كتبنا في المحيط في كفارة الظهار ان من ملك رقبة لزمه العتق وان كان يحتاج
اليه في كفارة اليمين كذلك يكون وعن ابي يوسف رجة الله اذا كان للرجل فضل عن مسكينة عن الكفارة
او فضل عن كسوته او حقه عن الكفان فعليه الصوم في كفارة اليمين ولا يجزيه الصوم وليتبر ان يكون
ذلك الفضل ما بقي درهم فصاعدا في رواية وفي رواية معناه رما ليشترى به طعام عشرة مساكين ويجوز
روي الحسن في المجد عن ابي حنيفة رجة الله قال اذا كان للرجل ثمن اشترى به طعام عشرة مساكين
ليس له عشرة لم يجز الصوم وعن بن مقاتل ان من له قوت يوم وليلة لا يجزيه الصوم في كفارة اليمين ان
كان الطعام الذي عنده مقدار طعام عشرة مساكين وقيل ان كان عنده اقل من قوت شهر جاز له ان
يصوم قال محمد رجة الله اذا وجب عليه كفارة يمين وهو من يعمل بين محسن قوت يوم وان كان ممن لا
يعمل بين محسن قوت شهر وعن ابي يوسف رجة الله اذا كان عليه ثياب البذر وليس له مسكن ولا يسأل
الناس ما ياكل وكان له خادم لا يجوز له الصوم في كفارة اليمين فعلى هذه الرواية لم يعتبر الفضل عن الكفا
في الخدمة فمذ الرواية مخالفة لما روينا عن ابي حنيفة في كفارة اليمين في كفارة الصوم وهذه الرواية
تؤيد قول بن مقاتل ولو كان له اذن او عروس ما يبلغ قيمة الطعام جاز له الصوم ما لم يكن فضل على الكفا
متقاربا يبلغ قيمة الطعام وان كان له مال غائب او له ديون على الناس ولا يحسمائتق ولا ما يكون ولا
ما يطعم اجزاه الصوم هكذا ذكر محمد رجة الله قالوا وتاويله في مسئلة الفينة اذا لم يكن في المال الغائب
ملوك يجزي عن الكفان لا يجزيه الصوم لان التكثير بالصوم شرع في حق من لا يتدبر على الصوم لتكثير باحد
الاشياء الثلاثة والعقبة شتافي الفدية على الكسوة والطعام اما لا ياتي في الفدية على الاعناق وادله
في مسئلة الدين اذا كان الدين على مسر لا يتدبر على الاداء اما اذا كان الدين على يدي يدي على الاداء وان
كان نقاضا لم يجزه الصوم كذا روي ابن سماعة عن محمد رجة الله وكذلك قالوا المرأة اذا الرهنها الكفارة

ولا مال لغاها على الزوج المهر وادرجا على الاداء اذا اخذته بذلك بود ولم يجزها الصوم ولو كان
له مال وعليه ديون كثير مثل ماله او اكثر اجزاه الصوم بعد ما قضى دينه من ذلك المال هكذا ذكر محمد رجة الله
في الاصل وهذا ظاهر لا كثر بالصوم وهو غير قادر على التكثير باحد الاشياء الثلاثة اما قبل قضا الدين هل
يجزيه الصوم اختلف المشايخ فيه واما اختلفوا لان محمد رجة الله ذكر في الاصل ما يدل على القولين اما الذي
يدل على عدم الجواز بشرطه وهو قوله بعد ما يقضي دينه من ذلك المال واما الذي يدل على الجواز فتلطيه
في المسئلة فانه قال لان الصدقة تخل لحذا وفي المستقار واية ابراهيم عن محمد رجة الله اذا كان للرجل عشرة
درهم دين وعنده عشرة درهم عين وعليه كفارة يمين لا يجزيه الصوم روي الحسن ابن رباح عن ابي
رجة الله اذا كان على الرجل دين كثير وله مال ما يتدبر ان يطعم به ليجزى الصوم ولما يعتبر اليسار والعسا
عندنا حالة الا اذا حثي اذا حث وهو مسر وادرجا الصوم في اليسر واما ما عفا الله لا يجزيه الصوم بلغنا
ذلك عن بن عباس رضي الله عنهما وابرهم الغني رجة الله ثم اذا انضار التكثير لا اعتناق فاما يجزي عن الاعناق
ما يجزي عن كفارة الظهار وقد ذكرنا الكلام في كفارة الظهار في المحيط ورواية قال محمد رجة الله المتين
في الرجل يشترى اباه ناديا عن كفارة يمينه انه لا يجزيه لان علة العتق العتق الساتية والمالك شرطه وول
العتق فيه الكفارة وجدة وقت وجود شرط العتق فلا يعمل كما اذا اشترى عبدا اخر خلف بعته ان اشتراه
ناويا عن كفارة يمينه لانه استحسن فقال الجواز يعني اشار اليه ان شرا القريب لا يجب على القريب شي
عرفوا انهم يمتي اشترى ناويا عن كفارة يمينه لا يجزيه لا يجزى في الشرا فلا يحصل الخلاص عن ذلك الرق وسمى
عرفوا انهم يمتي اشترى ناويا عن كفارة يمينه لا يجزى في الشرا فلا يحصل الخلاص عن ذلك الرق وسمى
اخارا للتكثير لا يطعم بطعام عشرة مساكين ويجزي فيه التملك والاباحة وصلة الاباحة ان يعدي شرط
مساكين وليستهم فيحصل له كل ثمن ولعشيم ويجزى هكذا ذكر في كفارات الفدية وروي ولو اقتصر على العدا
والعشا لا يجوز والمستحب ان يعديهم وليستهم بخير معه اذام بدون الا اذام ايضا جاز به هذا الظاهر من
المذهب وفي المستقار ابراهيم عن محمد رجة الله اذام في يوم وعشام في يوم كان ابو يوسف رجة الله
يقول لا يجوز الا ان يكون في يوم واحد قال المعلى وقد اخذته في الاملا ولو عدا م مدامان حنطة
يعني مكان العشا لا يجزيه قال المعلى وقد اخذته في الاملا لا يجزيه في طعام الاباحة السبع لا مقدار الطعام
حيث روي عن ابي حنيفة رجة الله انه اذا قدم ثلاثة اربعة بين يدي عشرة مساكين وشبهوا اجاز وان لم
يبلغ ذلك الامساغا وان كان ادهم سبعا اختلف المشايخ فيه وقال بعضهم جواز ان تاكل وقال
بعضهم لا يجوز وان عدا م وعشام وفيهم مني لم يجزه وطعمه طعام مسكين واحد مكانه ولو عدي مسكينا
واحد وعشاه حتى فضل ذلك في عشرة ايام جاز عنه ناس الكفارة وكذا اذا اعطى اليه خمسة اصوع في
كل يوم نصف صاع جاز عنه ناس الكفارة في موضع اخر انه ان اعطى مسكينا واحد عشرة ايام كل يوم طعام
مسكين واحد كان ابو يوسف رجة الله من يقول يجوز ومن يقول لا يجوز وكان يقول مسكين واحد لا يكون
عشرة مساكين ولو دفع طعام عشرة مساكين الى مسكين يدفعه واحدة لا يجوز الا عن واحد وان دفع اليه
ذلك في يوم واحد دفعات فيه اختلف المشايخ والصحيح انه لا يجوز وان قدم عشرين مئاس الحنطة في
يدي عشرة مساكين وقال ابنه افاضوا المجزاء عن واحد هذه الجملة قد ذكرناها في شرح الكافي في
الايمان في باب الطعام في كفارة اليمين اذا اعطى عشرة مساكين في كفارة اليمين كل مسكين مئاسا ثم استغنى
المساكين ثم افترقا فاعاد عليهم مئاسا لا يجوز لانهم صاروا محال وادى اليهم لا يجوز فصاروا كالحسن لراعي
عشرة مساكين كل مسكين الف من من الحنطة عن كفارة ايمان عند ابي حنيفة وابي يوسف رجهما الله لا يجوز
الا عن كفارة يمين واحدة وعلى هذا الخلاف كفارة الظهار في ايمان الكافي ان اخار التكثير بالكسوة

كعشرة مساكين والكسوة لكل مسكين اربعة حبة ونصف او ثوبا او كسا واراد بالازار الملاة فان الارار
مقي اطلق في عرف ديارهم براديه الملاة هكذا قالوا وانما حادثة هذه الاشياء في الكسوة لانهما كسوة معنيهما
وحكا اما اسمان لان الكسوة اسم لما يكسبه ولا يسمي مكتسبا وهذه الاشياء من الصفة واما معني فلان المطلوب
من الكسوة رد العري والكسوة لهذا وصف وقد حصل رد العري بهذه الاشياء اذا كان حاله لو توضع به وركع
امكنه الركوع من غير ان ينكسف عورته من غير ان يتعدا ما اذا كان حاله يحتاج ان يتعدا لاجوز وهكذا
ذكر في رواية هشام ان محمد بن ابي بكر القتيبي والحيث والقيام ولم يذكر انه هل يعتبر حال القايض
حتى انه اذا كان يصلح للتأخير يجوز ان لا يصلح للتأخير لاجوز وبعض مشايخنا قالوا لا يعتبر فيه الربط
ان كان حاله يصلح للاسقاط من الناس يجوز وما لا فلا قال الشيخ الامام الاجل شمس الاله الحلواني رحمه الله
هذا القول اشبه بالصواب ولما العامة ذكر في ظاهر الرواية انها لا يجوز وروي عن ابي حنيفة رحمه
الله انها اذا كانت سارية يجوز ان لا تكون اذا كانت سارية ساي منها الارار والازار يجوز وبعض مشايخنا قالوا
ان كانت العامة حاله ان كان في البدن يجوز ما اما السراويل لم يذكر محمد رحمه الله في الاصل وذكر
القذوري ان الصحيح انه لا يجوز وعن محمد رحمه الله انه يجوز وفي رواية انه قال ان اعطي المرأة لاجوزا
اعطي الرجل يجوز لان للعتور والعري بقدر ما يجوز به الفلوق لان سر العورة فرض لا يجوز الصلاة
بدونه اما زاد عليه فصل لسر اللجمل او اللثني فلا يوجد عليه في الكسوة كما لا يوجد عليه الا اذا كان في الطاء
اذا ثبت هذا فنقول اذا اعطي السراويل فقد اعطاه ما يستزبه العورة واذا اعطي المرأة فلم يعطها ما تستزبه
به عورتها وقال ابو يوسف رحمه الله لا يجزي السراويل في الكسوة في الرجل والمرأة جميعا فانه اعتبر رد
العري عن جميع البدن فاذا اعطي كل مسكين نصف ثوب واعطي ثوبا للعشرة مساكين على كفارة يمينه لم يجزه
عن الكسوة لان وظيفة كل مسكين ثوب تام وهو ما اعطي نصف ثوب فلا يجزيه واذا لم يجز به عن الكسوة
هل يجزي عن الطعام اذا كان يبلغ قيمة قيمة طعام عشرة مساكين ذكر الشيخ الامام شيخ الاسلام رحمه الله
في ظاهر رواية اصحابنا رحمهم الله انه يجزيه لوي ان يكون بدل عن الطعام او لم يزوج عن ابي يوسف رحمه الله
انه اذا تولى ان يكون بدل عن الطعام يجزيه عن الطعام وان لم يزوج لا يجزيه قال الحاکم الشهيد رحمه الله في
المستفي هي وجوه عن علي بن الجعد عن ابي يوسف رحمه الله انه قال لا يجزي الطعام عن الكسوة ولا الكسوة
عن الطعام من غير فصل بينهما اد اوي اولم يزوج عن ابي يوسف رحمه الله في المسئلة واما ان قال زفر
رحمه الله لا يجزيه ثوب او لم يزوج فزفر رحمه الله يقول كل واحد منهما مضموم عليه في الكفارة وما يكون مضوما
عليه في باب لا يجوز ان يصلح بدلا في ذلك الكتاب عن غيره كالتمتع مع الحنطة في صدقة الفطر فانه لو ادي نصف
صاع من تمر يبلغ قيمته قيمة نصف صاع من ثوب لا يجوز واما فلما حجة ظاهر الرواية لاصحابنا رحمهم الله وهو
الفرق بين الكسوة والطعام وبين التمر والحنطة ان الطعام مع الكسوة شيان مختلفان صورة و هذا ظاهر
ومعني لان المطلوب من الكسوة في الكفارة رد العري والمطلوب من الطعام رد الجوع فانه ان يكون احدا
بدلا عن الاخر باعتبار القيمة كالدراهم مع الطعام اما التمر مع الحنطة ان كانا شيين صورة شي واحد معني
لان المقصود منهما واحد وهو رد الجوع فباعتبار الصورة ان كان يجوز ان يكون احدهما بدلا للمعني ان الشيء
الواحد لا يتصور بدلا لاصلا كفارة الملوك بالصوم لانه اعتبر من الحرا القنبر فان كفر عنه مولاة لا يجزيه
اما اذا كان غير امر فانه يجوز ان يسمى ذلك مثاسوا كان التكثير بالاعتاق او بالاطعام او بالسكن واذا
لم يسم له ذلك مثاسا وكان التكثير بالاطعام او الكسوة يجوز بلا خلاف وان كان التكثير بالاعتاق يجوز عند
ابي يوسف رحمه الله خلافا لما لا يحنيفة ومحمد رحمهما الله اما الفرق بين الحرا والعبدان الامر بالتكثير اذا
كان حرا امكنا ان يجعل قدر المودي ملكا له بالبيع ان سمي له ذلك مثاسا وباللهبة ان لم يسم له ذلك مثاسا واذا كان

ذلك كان التكثير حاصل بملك الامر لا بملك الغير فاما اذا كان عبدا لا يمكن ان يجعل قدر المودي ملكا لان
العبد ليس من اهل تلك المال فكان التكثير حاصل بملك العين والكفارة لا تودي بملك الغير لان ما هو المقصود
وهو الرجوع لا يحصل بالتكثير بملك الغير اما الفرق لابي حنيفة ومحمد رحمهما الله بين الاعتاق عن الحرا
بالامر او المسم له ذلك مثاسا وبين الاطعام والكسوة عنه بالامر ان المسم له ذلك مثاسا ان التكثير عن الغير
ليست في وقوع الملك له في العتق المودي فاذا لم يسم له ذلك مثاسا فاما بيع الملك له في المودي باللهبة
والهبة لا تثبت الملك الا بقبض الموهوب له الا ان قبض الموهوب له كما يثبت بقبضه يثبت بقبض من يصلح
تأديعته في القبض ولهذا الموهوب له اذا وكل غيره بقبض الهبة من نفسه لا يجوز اذا ثبت هذا فنقول
من الكسوة والطعام ان لم يوجد قبض الموهوب له وجد قبض من يصلح تأديعته في القبض وهو القنبر صار
قابضا له بقبض القنبر وفي العتق ما وجد من القبض لان يد العبد يد الوهاب ويد الوهاب لا يصلح تأديعته
في القبض فكذلك يد العبد يد العتق ما وجد من القبض لا بد له بلت الهبة بالاعتاق فتقدرا ان يجعل قبض
العبد قبض الموهوب له فلم يصير الموهوب له قابضا اصلا والهبة لا تثبت الملك قبل القبض ومن مات او
قتل وعليه كفارة بين لا تسقط وكفارة الطهار كذلك حكم عن القتيبي ابي بكر البجلي رحمه الله هكذا قال
القتيبي ابو الليث رحمه الله كفارة الطهار تسقط بالموت لانهما يجب لرفع حرمة الجماع بالموت فتسقط الكفارة
بخلاف كفارة البهين لانهما يجب لرفع الدين الحاصل بمذبح حرمة الله تعالى والذنب لم يرتفع بالموت فلا تسقط
كفارة البهين **الفصل السادس والعشرون** في المتفرقات قيل محمد بن حجاج رحمه الله عن رجل
يقول كنت حلت بالطلاق فلا ادري اكتب مودكا لالة البهين او غير مودك قال لا حش عليه ما لم يعلم
انه مودك وفي فتاوى ماورد الهيرسيل ابو نصر الدبوسي رحمه الله عن حلت ونسي انه عليه ايه او بالصيام
او بالطلاق قال حلت به باطل الا ان يذكره اذا حلت الرجل انه لا يعرف هذا الرجل وهو يعرفه بوجهه
دون اسمه لم تحش هكذا ذكر في المسئلة في الاصل واختلف المشايخ في تخرج المسئلة قال بعضهم معرفة
الوجه بدون الاسم والنسب معرفة من وجه دون وجه فانه اذا كان حاضرا يمكنه الاشارة اليه واذا
كان غائبا لا يمكنه احضاره فالداخل تحت البهين المعرفة من كل وجه لانه ذكر المعرفة مطلقة وقال بعضهم
الوجه بدون معرفة الاسم ليست بمعرفة اصلا لانه لا يعلم ما روي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
سأل رجلا هل تعرف فلانا فقال نعم فقال هل تدري ما اسمه فقال لا فقال انك اذا انكرته قال الا ان يعني
معرفة وجهه فان عني ذلك فقد شدد الامر على نفسه واللفظ يحمله فتعني بنبته هذا اذا كان المحلوف عليه
اسم فان لم يكن له اسم بان ولد من رجل فزاي الولد جاره ولكن لم يسم بعد خلف الجار انه لا يعرف هذا
الولد فهو جارت لانه يعرف وجهه وليس له اسم خاص ليشترط معرفة ذلك فلهذا قال تحت اذا قال امرأته
انك امرأتي فانت طالق ولا يثبت له فانه ما امرت لا يثبت في يمينه وهذا ظاهر وان نوي ان يصير حالها
ساعة حلت يمينه حتى اذ لم يصير حالها لزمه الحث لانه نوي ما يحل لفظه فنقوله امرأتي فانت طالق حال الا
انه صار للاستتقال بدخل كله ان عليه ولكن مع احتمال الحال فاد نوي الحال فقد نوي ما يحل لفظه
فلفظه لا يثبت عليه فتعني بنبته في القضاء وفيما بينه وبين الله تعالى وان نوي هذا اياما بينه وبين الليل
فنبته باطلة ويمينه على الابد لان هذا اللفظ يحتمل الحال والاستتقال اما لا يحتمل بينهما وهو نظير اسم
الجنس يتناول الادبي ويحتمل الكل ولا يتناول ما بين ذلك وجل قد نفي امرأة رجل فقال الزوج من طالق
فلان ان لم يبين زمانها اليوم فبقي اليوم ولم يبين يقع الطلاق واليمين انما يكون باربعة اشياء او
بأثرها لان اليهود والاقرار وكل واحد منهما حجة التبيين وفي نوادر من سماعه عن ابي يوسف اذا حلف
الرجل لا يأتني فلانا على شي فآراه دوما فقال انظر الي هذا ولم يفرقه لم تحش في يمينه ولو قال انظر الي

والوام لا يصلح تأديعته في القبض

حتى اصل ودفعها اليه ليسكنها له حتى يموتها ولو قال له الى خدمة هذا العبد يوما او يومين نلني
اريد شراؤه ودفعه اليه فقد انقضى بيعته وتحت في يمينه اكرامه حرمي اهدار ما راعى له حدي وكذا ذهب
صيدا وجاء الزلة فان كان لشري ناكل رهن لا يثبت وان كان بحيث يدر بقبضه ثم يتناوله بعد ذلك تحت
وفي فتاوي اصل امراة التمت بزوج توجب روح المرأة ذلك الرجل مع امراة في منزل واحد وامراة في
ثلاثة في موضع من المنزل وهذا الرجل جالس في موضع اخر ثم ان السلطان اخذ الزوج وخطبه بطلائعا
اخذت هذا المتمع مع امراة تلك خلف لا يملك امراة لان اخذ المرأة مع الرجل ذكر يراى به عادة ان يوجد
الرجل مع المرأة في عمل احوط او تكلوا ولم يوجد ذلك هنا امراة قالت لزوجها اكر من معجبي كس
حواسم فكذا ان الزوج جاء بالحار وضع على راسها ولم يقبل شيئا فوكت المرأة الحار من الراس ووضعت
عاني الغصة ولم تخاصم زوجها فلاحق عليها لان الحنث يتعلق بالارادة وانما جعل بالقلب فيبطل بالاختيار
في المحبة واسباها سئل شمس الاسلام الادريجي رحمه الله عن قال ان لم اخرب بيت فلان عدل
حرمته وصنع حتى لم يخرب بيت فلان عدا قال فيه اختلاف المشايخ رحمهم الله ولم يرد علي هذا والخار
للتقوى الحنث لان شرط الحنث عدم الفعل والعدم يتحقق بدون اختياره وقد ذكرنا لبعض هذا في مسائل
السكبي وسئل الشيخ الدين النسي رحمه الله عن قال لامراة اكر براسي ما سرود وكذا قال هذا على الخط
والصانعة والمواثيقان وجد ذلك تحت وما لا فلا رجل ادعي على اخر الت درهم فقال المدعي عليه امراني
طالق ان لم يكن لك علي الت درهم فاقام المدعي البينة عليه وقضى القاضي بالالف فوق القاضي بين المدعي
عليه وامراة هكذا روي عن محمد رحمه الله وفي القبول ان علي قول ابي يوسف رحمه الله ينفق وعلي
قول محمد لا ينفق وهكذا ذكرني المستفاض عن محمد روايتان فيلحق بالتقريب فان اقام المدعي عليه بعد
ذلك بينة علي لا يثبت دعوي المدعي ذلك عند القاضي فالقاضي ينفق بين المدعي وبين امراة ان
دعي المدعي انه لم يكن له الا هذه الالف وتقرب القاضي بين المدعي عليه وبين امراة باطل قال في المسائل
قال هشام قلت لمد رحمه الله ان الزوم القاضي المدعي عليه المال بشهادة شهود المدعي ثم اقام المدعي بينة
انه قضاه المال وغاب المدعي هل له على الشاهد سبيل قال فاما في قول فاما في قبيل قول ابي يوسف
رحمة الله له ذلك هذا كله اذا اقام المدعي البينة على المال اما اذا اقام البينة على فزار المدعي عليه بالمال
للمدعي فالقاضي لا ينفق بين المدعي عليه وبين امراة لان الافتراض محتمل وشرط الحنث كون الالف عليه
لأنه لو دعي المشتاق ابي يوسف رحمه الله ان الله عا عليه ان كان محمدا اصل الدين فقال لم يكن له علي شي
وحلف على ذلك واقام المدعي بينة على الدين طلقت امراة المدعي عليه وان كان قال له علي فادبته لم
تطلق امراة وعنه ايضا امراة ادعت على رجل انها امراة فحلف الرجل ما بين امراة واقامت المرأة
بينة انها امراة قال الرجل قد كانت لي الا ابني طلقتها لا يثبت عند محمد رحمه الله وفيه ايضا ابراهيم عن محمد
رحمة الله في رجلين في ابنة ما دار قال كل واحد منهما الدار داري وحلف علي ذلك واقاما البينة فالدار
بينهما وتختان ولو كان في ابنة ما دار الذي كانت في بين وان كانت في ابنة ما دار فالدار بينهما
نصفان ولا حنث عليه ما اذا حلف الرجل ان لا يكون من اكره فلان وهو من اكره او قال لا يكون من شري
فلان وارفته في بين وفلان غائب لا يمكن ما بينهما من ساعة حنث لان شرط الحنث كونه من اكره فلان
وقد وجد لو خرج ابي ربا لارض وناقضه لا يثبت وان كان ربا لارض خارج المصلا ان هذا الدار
مستغني عن البين لانه لا يملك ما لو حلف لا يمكن هذه الدار فمد المتنازع ليجرح الا بعد ساعة لا يثبت
في يمينه ما دام في طلب المتنازع كذا هيئنا فان اشتغل بغيره غير طلب صاحب الارض ليرد الارض عليه
تحت لان هذا العمل غير مستغني عن البين ولو منع انسان عن الخروج الى صاحب الارض او كان في المرفقة

عن طلبه انسان لا يثبت لان شرط الحنث كونه كونه مراد العادلان وذلك لا يثبت مع المتنع علي ما مر حتى لو قال
ان لم اتك مرارة فلان يجب ان تكون المسئلة على القول من لما ذكرنا من مسئلة السكبي وفي المسئلة اذا قال
امراة طالق ان لم يكن فلان خيوان فلان والذي وعدنا به خير من فلان لص بقب البيت ويشرب الخمر ويؤذي
بذلك ونفس من الشر وقلان اخر من اهل المتلاح والفضل فيما يظهر بين الناس قال هذه طالق في القضاء
هنا خير من ذلك عند القاضي الا ترى ان القاضي يقبل شهادة واما فيما بينه وبين الله تعالى فيسعد اذا
عقد يمينه على شري المتنازع فاشترى او ابى وابا بيق او فاقرا وكان خلف ان ليس في يمينه شي من المتنازع
فاذا ابى بيمينه شي من الاواني هل يثبت في يمينه اخلف المتنازع فيه بعضهم قالوا لا يثبت في يمينه وهذا القول
يقول بان اسم المتنازع يتناول الاواني واليه اشار الحاكم المتهيد والشيخ الامام على الامة السرخسي رحمه
الله وهذا لان المتنازع اسم يستمع به والانسان يستمع بالاداني وبعضهم قالوا لا يثبت في يمينه لان اسم
المتنازع عادة لا يطلق على الاواني بل على المال القاضي الامام ركن الاسلام علي السعدري رحمه الله
والمسئلة في باب الاستتيا في العقل في السير الكبير ردحاه بدر وما دبحم وقت وطلب الزوج وبيت
اليها لذهب الي منزلها فالت خلف الرجل بهذه المظنة خلال من حوام اكره وراحه حواسم فذهب
المرأة ومكثت منه فقتل ان كان مراد الزوج حقيقة الحنث لا ينفق وان كان المراد ان لا يسكنها
بيته فاذا اخلاها في بيته وتزكيا ولم يمتها تطلق وقد رت هذه المسئلة في صورة اخرى في مدد وهذا
الكتاب لتنازع يفسح ثوبا لنفسه فتالت امراة است حمامه سورسي ومراحامه في كني فقال الزوج اكرام
حمامه راهب وسمو وراحامه يكم بر اطلاق ثم ان الزوج ذهب بالتوبة وباعه وزن راحامه في كني وهل
تطلق امراة قيل لسائل الزوج عن مراده من قوله الكرماء راحامه سورسي ومراحامه يكم ان كان مراده اكر
بر اكرام من حمامه يكم فاذا اباه تطلق الخال فلان كان مراده او بها حمامه راحامه يكم فاذا ام اليمين
قايا في بين لا تطلق اذا حلف لا يعمل يوم الجمعة وكان عنده قميص فخله الي الحيا طوا مره ان يخطه لا يثبت
لان يمينه وقتت على العمل المعروف الذي يعمل في سائر هذه الايام ومن هذه المسئلة خرج كثير من المسائل
امراة طلقت بالثأر سمية في امستان كودل راي دارم فجات امراة اخرى وحلفت الصبية في المهر
وامسكت الصبية الا ان الخالعة ارضعتها تحت في يان التوال اذا حلفت لا يدخل علي فلان ولم يسميتها
ولم يكن له نية فدخل عليه في بيته او بيته غيره او في صفة حنث والخالع مل في جنس هذه المسائل ان
الدخول علي فلان سمي اطلق فاما يراى في العرف الدخول علي فلان علي وجه الزبارة والتعظيم في مكان
يجلس لدخول الزايرين عليه وفي حق هذا بيمينه وبيت غيره سرقا فعلى هذا يثبت جنس هذه المسائل في
محمد رحمه الله هذا في شرح الكافي في باب الحلف على الدخول وان دخل عليه في مسجد فحجاب الكتاب
انه لا يثبت قالوا وهذا في عرفهم اما في عرفنا يثبت لان المسجد مكان يزار فيه في عرفنا ويجلس فيه للزبا
والتعظيم في عرفنا وعليه الفتوى في هذا الموضع ايضا اذا حلف الرجل ان لا يخرج امراة من هذه
الدار ولا يمينه لم يملكها فلانا وانقضت عهدهما فحنث بعد ذلك من تلك الدار حنث ولو قال الابا في
وباتي المسئلة تجالها لم يثبت وهذه المسئلة مع اجناسها في الزيادة ان في باب الايمان قبل باب الوصية
لدوي الارحام باب اذا قال والله لا كل من هذا الدار وذا اعترف منه فقتل يمينه في قصته فاكل
ما في القصة لا يثبت لان الايمان علي ما في في التدري واقعات المناطقي واذا حلف بالثأر سمية وسار في
كم اس دست حر كسد فقد قيل اكرها كسد واود كحب وان لم يكن اللفظ مستغني عنه في معناه هكذا ذكر
الصدر المتهيد رحمه الله وفيه نظار ربه انك اسم دساس براسي مداع وي كسد وروى وهو ي
تأملت خلاف ذلك دساس راسي كسد وشرطت دساس كسد راسا اما دساس كسد بوسن ار

شرطت في ذلك نظري مستأر شرطت في ذلك نظري مستأر شرطت في ذلك نظري مستأر
فقال رجل لغريمه لم تأذن فلانا حتى تخرج من البلدة فقال الرجل لغريمه هل تعطيني ما لي عليه فقال الرجل
نعم اعطيك فقال الرجل ادت له بالخروج بشرط ان يعطيني ما لي عليه فلان الان وكتب الي المدبون هكذا
تداندت لك بالخروج بشرط ان يعطيني فلان ما لي عليه الان فلم يعط فلان شيئا من ذلك ووصل الكتاب
والخبر بالادان الي المدبون فخرج من البلدة لا حيث وهذا لان الادان هنا لم يتعلق بالادان بل ببني الادان
اليه الا يصير فاصلا ليل ما ذكر في الجامع اذا قال لامرأة انت طالق يا زانية ان دخلت الدار فليكن الطلاق
بالدخول ولا يصير قوله يا زانية فاصلا اذا حلف لا يشرب من دار فلان فكل من شرب من دار فلان حلف من سلة رجه
الله انه حيث قال الصدر الشهيد رجه الله في الباب الاول من واقعة المختار عدي ان لا حيث لان الشرط
في باب الايمان مراعي فيما قبل الفتوى اذا قال لامرأة ان بت الدلية الا في حجري فانت طالق فبالت في
فراشه ولم يراعها في حجرة حقيقة لا حيث اما اذا قال لامرأة رسية كذا رعت اندروما في المسئلة
حيث في الباب الاول من ايمان الواقات واذا حلف لا يشرب من دار فلان في هذه البلدة من حرجا حبيبا
حد البلدة وشا ركا ثم دخلا البلدة وعلا فان اراد باليمن عقد الشراكة لا حيث وان اراد به العمل
لشراكة لا حيث وان دفع احد ما لصاحبه ما لا مضاربة فذلك لان المضاربة نوع من انواع الشراكة في
الكتاب الاول من ايمان الواقات اذا حلف لا يعمل مع فلان شيئا في المضاربة او في غيرها فمثل مع شركه
لا حيث ولو عمل مع عبده الماهون لا حيث ولو حلف لا يشترك فلانا في شراكة لا حيث في هذا الباب
التيار حلف قال لامرأة ان وضعت يدي علي جاريتي فني حرة ففرض ما باليد حتى صاروا امصاعيد عليها
ان كان حلف لامرأة او لامرأة يدلي علي المراد به الوضع في غير حلاله الشرب لا حيث في ايمان
ثاني ابي الليث رجه الله ومن هذا الجنس رجل وهب لحنته نورا وسلم اليه فكان القل لغيره فبذلك
وابو المرأة كان بمن عليه ويقول انك تغل سفرنا فغصب الحق وقال اكره من دست فان كان بغيره فكذا
فدخل الحق الاصطبل في ليلة مظلمة فخرج حماره ووضع يده علي ذلك النور في ظلمة الليل ثم علم بذلك فبذل
قياس مسئلة الفتوى لا حيث لان ما تقدم علم انه اراد بالوضع المذكور في اليمن الوضع جهة مخصوصة
وهو العمل به ولم يوجد فلا حيث **الفصل السابع والعشرون** في معرفة صفة الانسان
اذا حلف الرجل لا يكلم صبيا او حلفت لا يكلم غلاما او حلفت لا يكلم سائبا او حلفت لا يكلم كدلا فتقول قال بعض
اهل اللغة الصبي يسمى غلاما الى ان يبلغ تسعة عشر سنة ثم من تسعة عشر شاب الى اربعة وثلاثين
سنة ثم من اربعة وثلاثين سنة كهل الى احدى وخمسين سنة ثم من احدى وخمسين سنة شيخ الى اخر عمره وفي
الشرح الغلام اسم لمن يبلغ حد البلوغ معلوم فاذ بلغ صار سائبا ونبي عن ابي يوسف رجه الله ان الشاب من
خمس عشرة الى ثلثين ما لم ينبل عليه الشط والكهل من ثلثين الى خمسين سنة والشيخ ما زاد علي الحسين
فان ما دون خمسة عشر ليس بشاب وما دون ثلاثين سنة ليس بكهل وما دون خمسين ليس بشيخ وفيها بين
ذلك يعتبر الشط في المستعور وفي القدوري عن ابي يوسف رجه الله ان الشاب من خمس عشرة الى خمسين
الي ان ينبل عليه الشط قبل ذلك والكهل من ثلاثين الى اخر عمره والشيخ ما زاد علي خمسين فقبل هذه الرواية
حبل ابو يوسف رجه الله الكهل والشيخ فيما زاد علي الحسين وفي وصايا الوارث قال ابو يوسف رجه الله
من كان ابن ثلاثين فهو كهل وعنه من كان ابن ثلاث وثلاثين فضاء فهو كهل فاذا بلغ خمسين فهو شيخ وفي
نوادير من ساعة الكهل من ثلاثين الى اربعين والشيخ ما زاد علي الحسين وان لم يشب وان زاد علي اربعين
وشبهه اكثر فهو شيخ وان كان السواد اكثر فليس بشيخ وعن محمد رجه الله الغلام من كان له اقل من خمس
عشرة سنة والشاب والفتي ما بلغ خمس عشرة سنة وفوق ذلك والكهل اذا بلغ اربعين وزاد عليه الي

سنتين الا ان يكون الشيب قد غلب عليه فيكون شيخا وان لم يبلغ الحسين الا انه لا يكون كدلا حتى يبلغ اربعين
ولا شيخا حتى يحاوز الاربعين واذا حلفت لا يكلم بني فلان او حلفت لا يكلم ارامل بني فلان او حلفت لا يكلم
بني فلان او حلفت لا يكلم ايامي بني فلان فتقول اليهم اسم من مات ابوه وهو صغير لم يبلغ فاما بعد
البلوغ لا يسمى بيا هكذا ذكر محمد رجه الله في الكتاب وقوله في اللغات حجة واما الامثلة فهو اسم لامرأة
بالغة فقيرة محتاجة فادتها زوجها دخل بها ولم يدخل ولا يخل ولا يخل الا علي النالفة التي فادتها زوجها ولا
ينطلق الا علي المرأة الفقيرة المحتاجة هكذا ذكر محمد رجه الله في الكتاب وقوله في اللغات حجة والايام اسم
لامرأة حومت بكاح حازوا فاسدا ومجور وقد فارت زوجها غنية كانت او فقيرة صغيرة كانت او كبيرة
هكذا ذكر محمد رجه الله في الكتاب والشيب اسم لكل امرأة حومت خلال او حرام لها زوج صغيرة كانت او
بالغة غنية كانت او فقيرة هكذا ذكر محمد رجه الله في الكتاب اسم لكل امرأة لم تجامع بكاح ولا غيم غنية
كانت او فقيرة صغيرة كانت او كبيرة لها زوج او لان دح لها هكذا ذكر محمد رجه الله والله اعلم بالصواب
كتاب الحدود هذا الكتاب يشتمل علي ثمان فصول الاول في معرفة الاحصان
الذي هو شرط وجوب الرجم واما سنة ثمان منها لا يختصان بالزنا وهو البلوغ والعقل فاما شرط ثاني
سائر العقوبات بالاخلاق والاربع منها يختص بالزنا ثمان منها بها العقاب واما الحرية والاصابة بحكم التكاح
الصحيح حتى لا يثبت الاحصان بالاصابة بملك اليمن او بكاح وثمان منها فيها اختلاف احدهما الاسلام وانه
شرط عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله وهذا قول ابي يوسف رجه الله حتى ان الذي الشيب اذا نفي لا
يرجم عند ابي حنيفة ومحمد واحد قولي ابي يوسف وفي قوله الاخر الاسلام ليس بشرط كما هو قول الشافعي
وعن ابي يوسف رواية اخرى انه يقتل بين اليهودي والنصراني ومن المجوسي فقال رجم اليهودي والنصراني
ولا يرمي المجوسي الشرط الثاني كون كل من الزوجين مساويا فصاحبه في سائر شرائط الاحصان وقت الاصابة
بحكم التكاح فانه شرط عندنا لثبوت الاحصان خلافا للشافعي رجه الله ببيان ذلك ان الحر المسلم العاقل البالغ
اذا تزوج امرأة او مبينة او مجوسية او كتابية ودخل بها فان الزوج لا يصير محصنا بهذا الدخول عندنا حتى
لو زنا لا يرمي عندنا الشافعي رجه الله يصير محصنا وكذلك الحرة العاقلة البالغة المسلمة اذا زوجت
نفسا من عبدا ومجنونا ودخل بها لا يصير محصنة حتى اذا زنت لا تزوج والله اعلم **الفصل الثاني**
في معرفة حج ظهور الزنا عند القاضي يجب ان يعلم ان حجة ظهور الزنا عند القاضي الاقرار او البينة فاما
علم القاضي فليس بحجة في هذا الباب وكذلك في سائر الحدود والحالصة لله تعالى بحجود السرقة وحد شرب
الخمر علم القاضي ليس بحجة حتى لا يجوز للقاضي ان يقتضيه فبذلك الفصل البينة فتقول الزنا موجب للحد لا يظهد
الا بشهادة الاربعة والاصل فيه قوله تعالى واللاقي بآتين الفاحشة من نسائك فاستشهدوا بآتين الفاحشة من نسائك فاستشهدوا بآتين
منكم حتى انه اذا شهد علي الزنا اقل من اربعة فان شهدوا اربعة او ثمانية او ثلثة لا يقبل الشهادته وحده
الشاهد حد القذف عند علماء سائرهم الله وقال الشافعي رجه الله لا يجد الشاهد حد القذف وفي هذا
الاختلاف اذا حضر اربع مجلس القاضي ليشهدوا علي رجل بالزنا فشهدوا اربعة او ثمانية او ثلثة واثنا
الثاني فان الذي شهد حد القذف عند علماء سائرهم الله لا يثبته الا بالثبوت في رجه الله وكذا لو جاء الاربعة
متزقين في مجلس مختلطة وشهدوا علي الزنا فاحد بعد واحد لم تقبل هذه الشهادة وتحدون حد القذف
وفي المختار ابراهيم عن محمد رجه الله لو جاءوا فردا في وقت واحد فشهدوا الشهود وقام الي القاضي واحد بعد واحد
تبكت شهادتهم لانه لا يكتم اذا الشهادة دفعة واحدة لان القاضي لا يسمع كلام واحد منهم اذا تكلموا اجلة
فستطاعت التفت في الاذام ورواية الاسقاط اعتبار التفت في المجلس بالاستسقاط وان
كانوا خارجا لم يجزوا جميعا وفيه ايضا عن الحسن بن زياد عن ابي حنيفة رجه الله انه لا يقبل في الزنا

من الشهود الاربعة عدول بحسن معا وان كانوا اقربا من القاضي فدا شاهد اربعة حتى جاز الاربعة
فثبتت شهادتهم فان دعا واحد فاطاب ثم دعا الثاني فاطاب الثالث فلم يجبه عدل من شهد احد القذف
وكذلك لو كان هذامع الزايع اذ شهد اربعة على المرأة بالزنا واحدهم زوجها فان لم يكن الزوج قد نكحها
شهادتهم واقيم عليها الحد وان كان الزوج قد نكحها او باي المسيلة تخالفها فمقتضى عدولهم وعلى الزوج
اللعان والقذف ان شهد الزوج بعد سبق القذف غير مقبولة لما فيها من دفع الحد عن نفسه بيقين شاهدة
بلائمة اما شهادته قبل سبق القذف منه مقبولة لانه لا يدفع عن نفسه حكما بهذه الشهادة وله في هذه الشهادة ضرر
فانه يصيب زنا امراته وكانت اربعة عن التهمة كسنة الزنا الدعي ذلك ولو جاء الزوج مع ثلاثة وشهدوا انها
زنت ولم يعدوا فلاح على لان الله تعالى بالتوقف في حد الناسق وانما يمنع العمل بما ولا احد على الشهود
ايضا واللعان على الزوج ايضا لان كلامهم شهادة وليس بقذف وكذلك لو شهد اربعة من النساء على رجل
بالزنا لاحد على المشهود وعليه ولا حد على الشهود ايضا واللعان على الزوج ايضا لان كلامهم شهادة وليس بقذف
واعلم بان الشهود عدلنا اصناف صنف منهم اهل للشهادة حتى ينفذ النكاح بحضرتهم واهل لا ينافي انهم اذا
شهدوا وقبل شهادتهم وهم الاحرار المسلمون العاقلون البالغون الحدول فاذا شهد اربعة منهم على رجل بالزنا
فالقاضي يقبل شهادتهم ويحد المشهود عليه وصنف منهم اهل للشهادة حتى ينفذ النكاح بحضرتهم ولكن ليس لهم اهلية
للاذات فاعلم انهم العتبات والمحدودون في القذف فان النكاح ينفذ بحضرتهم ولكن اذا شهدوا بعد القاضي
في كاذبة فالقاضي لا يقضي بشهادتهم فاذا شهد اربعة منهم على رجل بالزنا حجة دون حد القذف ولا حد المشهود
عليه اما الاجد المشهود عليه لان الزنا لم يثبت بشهادة هؤلاء الا ترى ان اسباب المال لا يثبت بشهادة هؤلاء
فاسباب العقوبات اولى واما الشهود فيحدون لان الموجد حد القذف بالزنا واحد من كل شاهد اربعة
تكال العدد في قولهم شهادة اداوسا عاخرج من ان يكون قيدا ويصير حصة فاذا فأت احد الوصفين
مقتلة فاهتدفت عليه احكام القذف وصنف منهم اهل للشهادة حتى ينفذ النكاح بحضرتهم وفي اهلية الاذات
واختال وهم النساء فانهم من اهل الشهادة حتى ينفذ النكاح بحضرتهم واهلية الاذات لم يطل بقتل فيه
احتمال لانه ربما يصدق وربما لا يصدق فاذا شهد اربعة منهم على رجل بالزنا لا يجد المشهود عليه لاحتمال الكذب
في شهادتهم ولا يجد الشهود ايضا لانه يثبت بشهادتهم شبه الزنا في حق المشهود عليه باعتبار اهلية الاذات
وجه تضاد واقدفة تخصا بثبت في حقه شبهة الزنا فيكون صدقة من وجه فلا يجدون وصنف ليسوا من اهل
الشهادة وليسوا من اهل اذانها وهم العبيد والصبيان حتى لا ينفذ النكاح بحضرتهم ولو شهدوا في حجة
فالقاضي لا يقضي بشهادتهم فاذا شهد اربعة منهم على رجل بالزنا لا يجد المشهود عليه ولا يجد الشهود ان كانوا
صبياناً وان كانوا عبيداً يجدون فاذا شهد اربعة منهم على رجل بالزنا لا يجد من فالقاضي لا يقبل شهادتهم
ولا يقضي على المشهود عليه بالحد يجب ان يعلم بان الشهادة على حد الزنا تطل بشهادة اربعة منهم
الله والمعني فيه تمة الصغرة في الشهادة ببيانه ان الشاهد سمي غايب الزنا فهو مجبر بين حستين حسة
اذ الشهادة ليقيم الحد فيحصل الزنا وجسه المبر على المسلم بالاستماع عن الشهادة فان الشرع دنا
الي السقر فان قصدوا اذ الشهادة لاقامة الحد لا يباح لهم التاخير ويكون التاخير منهم فسقوا واذ احدا
كل باخبرهم فسقوا جل امور المسلمين على الصلاح والسداد واجب ما لم يكن فاذا شهدوا بعد ذلك مكن في
شهادتهم بتركوا التي اضاوها في الايداء حجة السزل لصغره حلتهم على ذلك والشهادة تطل بسبب
التهمة حتى ان في النقص والقذف اذا تقدمت هذه التهمة بسبب التناذر قلنا التناذر لا يمنع قبول الشهادة
بيان انعدام عدم التهمة في باب النقص والقذف ان الشهود في هذه الابواب لا يثبتون من الشهادة الا
بعد الدعوى من العباد ولم يوجد من الدعوى العباد حتى الآن فيكون الشهود في التاخير معدورين فلا يمكن

تمة الصغرة في شهادتهم فلا يمكن رد شهادتهم بسبب تمة الصغرة ولهذا قال اصحابنا رحمهم الله في باب الزنا
اذا كان المتناذر بعد بيان كان الزنا وشرب الخمر في موضع ليس فيه قاضي وجا الشهود الى بلد فيه قاضي وشهدوا
خاوت شهادتهم لا تعد ام عدم التهمة ثم لم يعدوا بالتناذر ثم قد يراهم صورا فظاهر ما يقول في الجامع الصغير
الى ستة اشهر فافوقه ما تقدم وانه قال في الرجل يشهد عليها الشهود ليرة بعد ما واسم الجرح عند الاطلاق
يصرف الى ستة اشهر وقد روي في غير رواية الاصول ان الشهود فافوقه متناذر وعن ابي يوسف رحمه
الله انه قال جهدنا ما في حينة نجه الله حتى يبين لنا في ذلك ما قال في وقال علي قد رما يري الامام فيه
واذا شهدوا في الزنا وقالوا لنعدنا لنظر الى العرج بعد المشهود عليه ولا يستطاع الله بيقين النظر الى
العرج لان تعد النظر حصة للمشهد مطلق سراً فلا يوجب سقوط الحد الا قال محمد رحمه الله في الجامع الصغير
اذا شهدوا في الزنا امرأة لا يعرفونها فانه لا يقيم عليه الحد ولو افترانه زنا بامرأة لا يعرفونها فانه يقيم
عليه الحد ولا فرق بين المسيلين من حيث الظاهر لانه كما يشبه على الشاهد من الموطوعة اجنبية من الواطي ام
مكروه يشبه على الواطي ذلك بان كان يتزوج امرأة ولم يرها ولم ترق اليه ثم وطئ امرأة بعد ذلك ولم
يعرفها يشبه عليها امراته التي تزوجها ام اجنبية منه ووجه الفرق بينهما ان اشتباها عن الاجنبية سفا
في حق المقر لان المقر فيما يقرب على نفسه غير منهم فكما لا يقرب على نفسه بالحد كذا لا يقرب على نفسه بالزنا سفا
شبهة ان الموطوعة مكروهة وثبت كونها اجنبية باقراره ولما استقي هذا الاشياء اقراره انصرف قوله لم اعرفها
الي عدم المعرفة من حيث الوجه والسمي اي لم اعرفها بوجهها واسمها ولكن علمت انها اجنبية فيجعل هذا
كالمنصوص عليه بخلاف الشاهد لانه يقرب على غيره كذا ما يقرب على غيره خالة الاشياء فاذا قال لا اعرف
المرأة يمكن بقوله لا اعرف المرأة شبهة انها اجنبية او سكوة او خادمه او خادمه غيره كما يمكن شبهة انهم
عوفوا انها اجنبية منه الا انهم لم يعرفوا اسمها فيجعل ما يمكن من الاشياء كالمنصوص عليه واذ
صار كالمنصوص عليه صار كائهم قالوا لم يعرفوا انها سكوة او اجنبية خادمه او خادمه ابنه او خادمه غيره
ولم يعرفوا اسمها واسمها لم يصبروا على هذا لا يقبل شهادتهم لان فعل المشهود عليه انما يكون زنا موجبا للحد اذا
كان في الاجنبية فاذا لم يعرفوا ذلك لم يثبت فعله زنا موجبا للحد من كل وجه والله اعلم **نوع اخر** فيها
ظهر كذب الشهود في شهادتهم قال محمد رحمه الله في الجامع الصغير اربعة شهدوا على امرأة بالزنا فظنوا بها النسا
فكلن بكونانه يدوراعها الحد وعن الشهود جميعا ما يدوراعن المرأة لظهور كذب الشهود اذ لا يصح الزنا مع
الموجب للمدع فيام البكارة وقد ثبتت البكارة ههنا بقوله لان قول المسأ فيما يطلع عليه الرجال حجة اما يدور
الحد عن الشهود لانه تكال عدد من في الشهادة على الزنا واما استمع حكم شهادتهم باعتبار قول المسأ اذ لا يعتبر
في اجاب الحد عليهم وكذلك اذا شهدوا على رجل بالزنا فاذ هو مجبور دوي الحد عنه وعن الشهود اما عند المظن
كذب الشهود اذ لا يصح الزنا الموجب للمدع الحب واما عنهم فلان حد القذف انما شرع لثمة الزنا عن
المثدوف والتهمة منتفية اذا كان مجبورا لانه لا يتوهم الزنا من المجبور وكان ما هو المقصود من اقامة الحد
حاصلا اربعة شهدوا على رجل بالزنا والاحصان ووجه القاضي ثم وجد المرجوم مجبورا فعلى الشهود الدية
لانه ظهر كذبهم بيقين وان كان المشهود عليه امرأة فظنوا بها النسا بعد ارجح فكلن انما عذرا او رقا
فلاصان على الشهود لان الصان لو وجب على المشهود وجب بقول المسأ وشهادة المسأ ليست حجة في اجاب
الصان على العجز خلاف ما لو وجد المرجوم مجبورا لان المجبور في شهادة الرجال او معاينة القاضي وكل
صالح في اجاب الصان على العجز قال محمد رحمه الله اذا جاء المشهود عليه بالزنا بشاهد من يشبهه ان على
من الذين شهدوا عليه انه محدودي القذف فان القاضي يسأل الشاهدين من حد وذلك لان اقامة حد
القذف ان حصل من السلطان او نايه فانه تطل شهادته وان حصل اقامة الحد من الزنا بغير اذن الامام

قائمة لا تطل شهادته فلا بد من السؤال عن الذي حكمه ولاجل سطق شهادته بكونه محدودا في قذف علي ان الاقامة
كانت للسلطان او نائبه لان رد الشهادة في حد القذف من الحد فيستقي في السؤال عنه كما يستقي في السؤال
معي قامت علي حد الزنا فان قال حد القاضي كونه كذا او سموه فقال المتهود عليه حد القذف انما يتم البينة علي
انذار ذلك القاضي ان لم يردني ولم يوقت واحد من البيتين وفتا فان القاضي يقضي بكونه محدودا في القذف
ولا يمنع القاضي من القضاء بكونه محدودا في قذف بسبب بينة الاقرار لو حصن احدهما ان العمل بالبيتين
ممكن اذ لم يوقت واحد من البيتين وفتا على بينة الاقرار علي ما قبل اقامة الحد و بينة اقامة الحد على علي
ما بعد الاقرار فان القاضي اقرب قبل اقامة الحد انه لم يحد حد القذف ثم اقام عليه حد القذف بعد ذلك
وهما اسكن العمل بالبيتين لا يعطل واحد منهما والثاني ان البينة علي الاقرار قامت علي النبي من حيث
المقصود لان المقصود من اثبات هذا الاقرار علي القاضي في الحد لا يثبت حكم اخر وكانت هذه البينة باعتبار
نفي المقصود قاية علي النبي والسبب في نفي القذف لا يقبل بشار وجود هذه البينة وعدمه بمنزلة فان كان المتهود
قد وثقوا في صريحه فتا فان شهدوا ان قاضي بلد كذا حد القذف سنة خمس وخمسين والربع مائة مثلا
فاقام المتهود عليه البينة انه كان غائبا في ارض كذا سنة سبع وخمسين فان القاضي يقضي بكونه محدودا
في القذف فلا يلتفت الي بيئته ولاجي في هذه المسئلة الطريقة التي ذكرناها في المسئلة الاولى من امكان العمل
بالبيتين لان العمل بالبيتين ههنا غير ممكن وانما تجي الطريقة الاخرى ان بينة المتهود عليه من حيث النبي
قائمة علي النبي لان المقصود من اثبات موت القاضي قبل ذلك بتي الحد لا حكم اخر يتعلق بالموت وكذلك المقصود
من اثبات الفسه في الحد لا حكم اخر يثبت بالغيبة فكانت بينة المتهود عليه قائمة علي النبي والبينة علي النبي غير
مقبولة بشار وجود هذه البينة وعدمها بمنزلة قال الا ان يكون شهودا من ذلك تخمين لا يقضي بكونه محدودا
في قذف بان كان موت القاضي قبل الوقت الذي شهد المتهود باقامة الحد فيه مستقيضا ظاهرا فهاهنا انما
علمه كل صغير وكبير وكل عالم وجاهل وكان كون القاضي في ارض كذا في الوقت الذي شهد المتهود باقامة
الحد ظاهرا مستقيضا عرفه كل صغير وكبير وكل عالم وجاهل تخمين لا يقضي بكونه الشاهد محدودا في قذف
ويقضي علي المتهود عليه حد الزنا وذلك لان بينة المتهود علي ما اقامها قائمة علي النبي وجهه بشار وجودها
وعدمها بمنزلة بتي بينة المتهود عليه في كونه محدودا في قذف وانما قائمة علي الاثبات الا ان البينة
وان قامت علي الاثبات فانها تزداد اذ اثبت كذب الشاهد فيها شهد وانه يبين كرجل ادعي عديا في الشاهد
ادعي انه ملكه سنة عشرين وسعد المتهود بذلك والعبد طفل رضيع فان الشاهد لا تقبل وان قامت علي
الاثبات لانها كاذبة يبين وكذلك ههنا عرف القاضي كذب هذه الشهادة بيقين لما ثبت عند موت القاضي
قبل الوقت الذي شهد واما قائمة الحد فيه بيقين وثبت كونه في ارض كذا في الوقت الذي شهد المتهود باقامة
الحد فيه وكان بمنزلة ما لو شهدوا انه من اليوم ابن ابي ليلى فانه لا يقبل وان قامت علي الاثبات لانها كاذبة
بيقين بخلاف ما اذا لم يكن موته وكونه في ارض كذا في الوقت الذي شهد المتهود باقامة الحد فيه ظاهرا مستقيضا
فان القاضي يقضي بكونه محدودا في قذف لان القاضي لم يبرر كذب المتهود بيقين لو ثبت كذب المتهود فانما ثبت
بما اقام المتهود عليه من البينة وقد ذكرنا ان بينة المتهود عليه قامت في غير محلها لانها قامت علي النبي بشار
وجودها وعدمها بمنزلة كالواقعة علي الاثبات والمتهود عديد فرق بين هذا وبين ما اذا شهد شاهدا ان
ان فلانا طلق امراته يوم الجمعة وسعد اخر ان انه اعتق عبده في ذلك اليوم بعينه بكونه فان القاضي لا
يقضي بواحد من البيتين وههنا لو شهد شاهدان علي الشاهد ان قاضي كونه حد يوم الخميس سنة كذا
بكونه واقام المتهود عليه بالحد بينة انه يوم الخميس تلك السنة كان بمكة فان القاضي يقضي ببينة الحد ولا
يلتفت الي البينة الاخرى ووجه الفرق بينهما ان كلا البيتين في مسئلة الطلاق والعتاق قامت في محلها

فان كل واحد منهما قامت علي الاثبات وكانت كل واحدة منهما مصادقة للاخرى واحدهما مصادقة والاخرى
كاذبة ولم يثبت احدهما بان جعل مصادقة والاخرى كاذبة ما ولي من الاخرى فيها وما اقامها بينة المتهود عليه
علي الموت والغيبة قامت علي النبي باعتبار المقصود وانما علي النبي بلسن حجة بشار وجودها وعدمها بمنزلة
ولعدم وجوب القضاء بالادوية لانه معارض لهذا فذلك هذا وصار وان مسئلة الطلاق والعتاق ان
لو كان احدا من البيتين عبدا او كفارا او محدودا في القذف فان هناك القاضي يقضي بالبينة الاخرى
لانه لا معارض لها فذلك هذا والله اعلم **نوع اخر** من هذا الفصل انه شهد المتهود علي رجل بالزنا
ثم غابا او ماتا فان غابا او ماتا بعد القضاء والامتناع لا يغير القضاء والامتناع وان ماتا قبل القضاء
او بعد القضاء قبل الامتناع فان كان الحد رجما يمتنع القضاء والامتناع لان الهبة في الرجم انما تكون من الشهود
فاذا ماتا او غابا قبل القضاء او بعد القضاء قبل الامتناع فالشرط هو البداية من الشهود فمتنع القضاء
والامتناع وان كان الحد طحا كان ابو حنيفة رحمه الله او لا يقول القاضي لا يقضي ولا يقضي ثم رجع وقال
يقضي ويقضي وهو قول ابي يوسف ومحمد رحمه الله جئنا الي فصل لا تزار فتقول الزنا المرحوب الحد لا يظهر
الا بالاقرار اربع مرات في اربع محال مختلفة وتعتبر اختلاف مجلس المقر ونقض الاصل في هذا
المكان قصة ما عرفت من الله عنه وفي قصة ما عرفت لم يخلف رسول الله صلى الله عليه وسلم وانما اختلف مجلس
ما عرفت **نوع اخر** قال محمد رحمه الله في الجامع الصغير رجل اقراه زنا بفلانة اربع مرات وفلانة تقول
تزوجته او اقوت امرأة اهلانة بثلث اربع مرات وفلان يقول تزوجته فلا حد علي واحد منهما لان
دعوي النكاح يحل للصدق ولو علمنا صدق مدعي النكاح في دعواه ثبت النكاح من الطرفين وخرج كلا الطرفين
من ان يكون زنا فان كان فيه احتمال الصدق كان وهم النكاح ثانيا من الطرفين والوهم في باب الحدود
لحق بالمستيقن فخرج فعلمنا من ان يكون زنا وعليه المهر لان النكاح لم يثبت بخلاف دعوي الوطى في
غير الملك لا يخلو عن مهر واعتوبة وقد سقطت العقوبة فيجب المهر ان محمد رحمه الله ذكر في الجامع الصغير
الاقرار اربع مرات وذكر هذه المسئلة في الاصل وذكر الاقرار من واحدة لولا رواية الجامع الصغير لكانا
نقول انما لم يجب الحد في هذه المسئلة لوجود الاقرار مرة واحدة فترواية الجامع الصغير ازاله هذا
الاستكال وسبب ان الحد انما لم يجب المعني الذي ذكره في الجامع الصغير انذار الرجل بالزنا ودعوي
المراة النكاح ولم يذكر اقرار المراة بالزنا ودعوي الرجل النكاح وذكر في الاصل اقرار الرجل بالزنا
ودعوي المراة النكاح ولولم يذكر اقرار المراة بالزنا ودعوي الرجل النكاح ولا رواية الجامع الصغير لكانا
نقول اذا ادعي الرجل النكاح واقوت المراة بالزنا لا يجب لها المهر لانها اثبات الزوج عن المهر لما اقوت
بالزنا غير ان رواية الجامع الصغير ازاله هذا الاستكال وسبب ان المهر واجب علي كل حال والمعني ما
بيننا ان الوطى حصل في غير الملك ظاهرا وسقط الحد فيجب المهر وذكر العدة وري اذا اقرار الرجل انه زنا
بفلانة وادعت المراة النكاح والمهر فان كان ذلك يعني دعواها النكاح والمهر قبل ان يحد الرجل وري
المعني الرجل لانه تعدد ايجاب الحد عليها مع دعواها النكاح لانه يجمل انها صادقة وهذه المسئلة تنعدي
الي جانب الرجل فيسقط عنه الحد واذا سقط الحد وجبة المهر لان الشرع ما احلي الوطى في دار الاسلام
عن عقوبة او عزيمة وان كان ذلك بعد ما حد الرجل لا يقضي لها بالمهر لانها تدعي المهر عليه وهي تترك قبل
اقامة الحد علي الرجل انما اوجبنا المهر كيلا يخلوا الوطى عن العقوبة والزامة وقد اثبتت العقوبة ههنا
فلا حاجة الي ايجاب الزامة ولو كذبته في الزنا اصلا وقالت لا اعرفه فلا حد عليه في قول ابي حنيفة
وقال ابو يوسف ومحمد رحمه الله يجب الحد علي هذا الاختلاف اذا اقوت المراة بالزنا فذلك الرجل
اصلا وقال لا اعرفه فوجه قوله ان السبب الموجب للحد قد خفي في جانب المقر فذلك باقراره ولو

استمع عليه انما يسمع لا نكرا الاخر ولا وجه اليه لانه يعامل مع كل النساء على ما هو نكح ولا يحرى حبيفة رجة الله ان
الزنا انما يتوهم بالمتاع والمحل واذا انكرت فقد فقد المحل والعقل منه بدون المحل لا يتصور وكذلك اذا
ادعت المرأة الزنا وانكر الرجل فالكلام فيه اظهر لان النكح بدون الفعل لا يتصور وذكر في الاصل عن ابي
حنيفة رجة الله فبين اقربا الزنا وادعت المرأة الشكرا قال يحد الرجل ولا يحد المرأة لانها انكرت المحل
لكنها ادعت شبهة لو ثبتنا بذلك لم يبق في جانب الرجل ولو اقرانه بنابصية جامع مثلها او بمجنونة تغليه
الحدة ولو اقرته انما رتب بصبي او مجنون فلا حد عليه عندنا الذي اسلم في دار الحرب اذا اقرانه ونازني
دار الحرب قبل ان يسلم فلا حد عليه واذا قال العبد بعد ما عتق ربيته وانما عتق لزمه حد العبد لا انه اقرنا
موجب حد العبد بخلاف ما اذا قال بعد البلوغ ربيته وانما بصبي لانه اقرنا بغير موجب الحد اصله وقيام
الحد على العبد اذا اقرنا بالزنا او بغير مما يجب الحد وان كان مولا غايبا وكذا النطق والنقص وفوق
ابو حنيفة ومحمد رحمهما الله بين حجة البينة وبين حجة الاقرار **نوع آخر** بين الشهادة والاقرار اربعة
فتاوى شهدوا على رجل بالزنا واقر هو مرة واحدة لا يحد ولو كان الشهود عدولا ذكر خمس الامة الشريفة
ورجة الله على قول ابي يوسف رجة الله لا يحد وفي الاصل اذا شهد شاهدان على رجل بالزنا وشهد
اخران على اقرار الرجل بالزنا لا يحد على المشهود عليه ولا على الشهود وان شهد ثلاثة بالزنا وشهد الرابع
على الاقرار وفي الثلاث الحدة والله اعلم **الفصل الثالث** فيما يوجب الحد من الوطى وما لا
يوجب قال محمد رجة الله في الجامع الصغير اذا اطلق الرجل امرأة ثلاثا ثم وطئها في العدة وقال علمت انها
علي غرام حد ولو قال لامرأة استخلىة استبرأ او قال لها امرك بحدك فاحضرت فنتهت وطئها وهي في
العدة وقال علمت انها علي حرام لم يحد الاصل ان الحد يدرى بالشبهات وقد اختلفت عبادة المشايخ في
ذلك قال بعضهم الشبهة نوعان شبهة حكمية في المحل والى استسقاء الحد ادعي الاستنباه بان قال فظنت انها
تحل لي ولم يدع فانه قال علمت انها علي حرام وشبهة استنباه وهو ان يظن العبد ببليل الحلة دليل هذه الشبهة
ماتعة وجوب الحد ادعي الاستنباه غير مائة ان لم يدع الاستنباه وقال بعضهم الشبهة نوعان شبهة مشاه
وهو ان يكون الوطى الواقع مشاه للوطى لقيام دليل الحلة الا انه لم يثبت حقيقة الحلة في قيام دليل الحلة
يصير شبهة الحلال وهذه الشبهة مائة وجوب الحد ادعي الاستنباه او لم يدع وشبهة استنباه على التفسير الذي
قلنا وحكمها ما ذكرنا فاما المسائل التي تبنى على شبهة المشاهدة وعلى شبهة الحكمية فمن جلها الاب اذا وطئ
ابنه والوجه في ذلك ان النبي صلى الله عليه وسلم اصاف مال الولد الى الاب بلام التملك ولم يثبت حقيقة
الملك فيثبت شبهة الملك على الجرح اللامح بقدر المكن فبعد ذلك ينظر ان حلت الجارية وولدت يثبت
نسب الولد من الاب وعلى الاب قيمة الجارية ولا يحد عندنا وان لم يحل فعلى الاب العزم من حلة ذلك اذا
قال لامرأة خلية او برة او بنته او ما شبه ذلك واراد به السبوة او الثلث ثم جامعها في عدها لان بين
الصحابه اختلاف في وقوع السبوة يحد الا لظاهر كان عمر رضي الله عنه يقول لا يقع السبوة بهذه اللفظ
ولا يقع بنية الثلاث فيها حتى وان لم نأخذ به بنية شبهة ان النكاح قائم بقول عمر رضي الله عنه من حلة
ذلك اذا قبل الرجل امرأته او ابنتها او ثلثة المرأة ابن زوجها او اباه حتى حرمت عليه ثم ان الزوج
وطئها لان بين الصحابة اختلاف في وقوع الفرقة بهذه الاسباب فعندنا ابن عباس رضي الله عنهما كان
يقول الحرام لا يجر الحلال حتى وان لم نأخذ بقوله بنية شبهة قيام النكاح بقوله وكذلك اذا ارتدت المرأة
ثم ان الزوج جامعها في العدة لان من الصحابة من قال لا تقع الفرقة بالردة المعنى ثلاث حيض فثبت شبهة
قيام النكاح بقوله من حلة ذلك التابع اذا وطئ الجارية المبيعة قبل التسليم لان الجارية قبل البيع كانت
ملوكة له ملك رقة وملك يد وقد ملك اليد بعد البيع قبل التسليم فثبت شبهة حكم اليد ومن حلة ذلك اذا

وطئ الجارية المحبولة مبرا قبل التسليم الى المرأة ومن حلة ذلك اذا اعتق الرجل جارية مشتركة بينه وبين اخر
ومن حلة ذلك اذا اعتق الرجل جارية مشتركة بينه وبين غيره وهو معسر وقضى عليها بالسعاية لشركة نوطها
الشريك لانه عليه عند جميعا وهذا الجواب على قول ابي حنيفة رجة الله لا يشك لان العتق عند مجزئ
فانما يعتق نصيب العتق ونصيب الساكنة بين ملك الساكنة الا ترى انه لو اعتق نوطه واداني نصيبه
على ملكه فبني اختار الساكنة سعاية كما ركنت للساكنة ومن وطئ مكاتبته لانه عليه وانما الاشكال على
قولهما فاما العتق عند مجزئ واذا اعتق احد ما عتق الكل ولم يبق للساكنة فيها حقيقة ملك ولا شبهة
ملك فكان يجب الحد على قولهما ولكن الجواب عنه ان بين الصحابة خلافا في ان العتق مجزئ او لا مجزئ قال
علي رضي الله عنه لا نه مجزئ كما قال ابو حنيفة رجة الله وقال ابو يوسف رضي الله عنه بانه لا مجزئ كما قال ابيهما
وان رجحا قول زيد علي قول علي رضي الله عنهما سني شبهة المجزئ يقول علي لهما انما رجحا قول زيد بغير
من الاجتهاد والاجتهاد لا يوجب علم اليقين فثبت شبهة المجزئ ويقول علي رضي الله عنه واذا بقي شبهة المجزئ
سني شبهة الملك الساكنة في نفسه لقول علي رضي الله عنه فاقترت في درهما يد والاشبهات وهذا كما لو
قالوا جميعا في المكاتبه اذا تملك من وقاعد اتم اوسية كتابته وحكم بعتقه لا يكون لو اوتت المكاتب استيقا
النقص وذلك لاننا وان رجحا قول علي بغير من الاجتهاد حجتا بكونه حرا بقي شبهة انه مائة عبد انقول
زيد فادعت شبهة في درهما يد والاشبهات وكذا هذا اذا لم يجب الحد عند جميعا وجبا العدة ذلك
الجواب فيما اذا كان جميع الامة له وقد اعتق نصفها ثم وطئ بعد ذلك لانه عليه في قولهم جميعا ما ذكر
اذا زنا بجارية في رهن عنده قال ان علمت انها علي حرام فانه قيام عليه الحد وان قال فظنت انها تحل لي لا
يقام عليه الحد هكذا ذكر في كتاب الحدود وذكر في كتاب الرهن وقال لانه عليه اذا ادعي الاستنباه او
لم يدع فكان على رواية كتاب الرهن اثبت للرهن بعد الرهن شبهة حكمية حتى سلف الحد عنه اشبهه
عليه ولم يشبهه وعلى رواية كتاب الحدود اثبت شبهة الاستنباه ووجه ما ذكر في كتاب الرهن ظاهر هو
انه وطئ جارية انعتقه فيها سبب الملك فلا يجب عليه الحد اشبهه او لم يشبهه قياسا على ما اذا وطئ امة
اشترها على ان البايع بالخيار وانما قلنا انه انعتقه فيها سبب الملك لان عند الرهن سبب الملك انقل
به الهلاك لانه بالهلاك يصير مسوقا لخدمة من وقت الرهن واذا كان كذلك فقد انعتقه له سبب الملك
للمحال وناظر حقيقة الملك الي وقت الهلاك وكان بتركة البيع على ان البايع بالخيار ووجه ما ذكر في
كتاب الحدود وهو ان عند الرهن عند انعتقه له ملك المنفعة بحال فقيامه لا يورث شبهة حكمية قياسا
على الاجارة فان عند الاجارة لما كان لا يملك ملك المنفعة بحال لم يورث قيام الاجارة في المحل شبهة
حكمية حتى لو استأجر امة لخدمة فزنا بها فانه يجب الحد وانما قلنا انه لا يملك ملك المنفعة بحال
لان عند الرهن لا يملك ملك المحال وانما يملك له الملك بعد الهلاك فان بالهلاك يصير مستويا لخدمة
وبعد الهلاك لا يملك المنفعة واذا لم يملك هذا المعنى ملك المنفعة لم يورث قيامه شبهة حكمية وكان يجب ان
يكون عليه الحد اشبهه عليه او لم يشبهه كما في الجارية المستأجرة الا انه لا يجب عليه الحد اذا اشبهه عليه الحد
لانه عليه ما يشبهه لان ملك المال في الجارية سبب ملك المنفعة ان لم يكن سببا في الرهن وقد انعتقه له سبب
ملك في حق المال فيشبهه عليه بخلاف الاجارة لان الثابت بالاجارة ملك المنفعة وانه لا يتصور سبب ملك
المنفعة بحال فقد اشبهه عليه ما لا يشبهه بخلاف البيع بشرط الخيار لانه لا يملك له الملك حال قيام الجار
وملك له الجارية حال قيام الجارية لسبب الملك المنفعة فقد انعتقه سبب ملك المنفعة وهما انما ملك
ماله الموهون عند الهلاك وملك المال بعد الهلاك لا يملك له ملك المنفعة بحال من الاحوال فكان يورث
ملك المنفعة ومن حلة ذلك اذا وطئ جارية مكاتبته فانه لانه عليه على كل حال لان ملك المولى قائم في رقة

الكاتب حقيقة ان ازالته عنه بدو النضرات وقيام الملك في رقبته يستدعي ثبوت الملك له في كسبه حقيقة
ومن جهة ذلك جارية العبد المادون له في التجارة سواء كان عليه دين او لم يكن لانه انزب الى المولى من الكسب
ومن جهة ذلك اذا وطئ جارية يافعة لانه لا يخلع الاب ومن جهة ذلك واحد من العامين اذا وطئ
جارية من الغنمة قبل القسمة بعد الاقرار بدرا لاسلاما وقبله لاحد عليه واد لم يدع الشبهة الا انه لا يثبت
لسبب الولد والمسئلة تعرف في السير واما المسائل التي تبني على شبهة الاستباه فمن جهة ذلك اذا وطئ
الرجل جارية ابية وقال طنت انها خل لي لا يجد عليه لان هذا استباه في موضعه لان القرب بين الاب
والابن واحد واولاد في احد الطرفين حسب انه يوجب نادر بلا في الطرف الاخر بوضعه ان مال ابية في حق
السادة جعل كماله حتى لا تقبل سادة لانه كالاقتبل سادة لنفسه حسب ان جارية ابية في الوطئ جعل
كجارية فقد ربي عن دفع الحد كذلك اذا وطئ جارية امه وقال طنت انها خل لي لاحد عليه لان الام بقرنة
الاب في القرب والبعضية وكذلك اذا وطئ جارية امراته وقال طنت انها خل لي لاحد عليه لانه استباه
في موضعه لانه ينتفع بنفس المرأة وطئا وغير ذلك وينتفع بها كالحاكم ينتفع بماله نفسه حسب ان جارية ابية
حق الاستماع بها بمنزلة وسائر اموالها في العيون اذا رانها جارية ابية وامه او جدته وقال طنت
انها خل لي وقالت الجارية لانه علي حرام دوري الحد عنها لا يتناق لان دعوي الحل بكت الشبهة في قول الرجل
فمكن من تكليفها لان تكليفها يقع بفعل الرجل ولو كان علي العكس فكذلك عند ابي يوسف ومحمد رحمهما الله
وعند ابي حنيفة رحمه الله يجب عليه الحد خاصة لان دعواها الحل ملن الشبهة في تكليفها ولا يمكن في فعل الرجل
لانه ليس بها لعلها وفي القدر الذي ادعي احدهما الظن ولم يدع الاخر ذلك فلاحد عليهما حتى يبرأ جميعا
بالحرمة انما علم بالحرمة ولم يذكر فيه خلافا وذكر العتيق في الشبهة في الفعل في احد الجانبين يتعدى الى
الجانب الاخر ضرورة وبتبين ما ذكر في العيون ان المذكور في القدر الذي يؤول الى امراته ثلاثا او اقلها
تأل او اقلها في العدة وقال طنت انها خل لي لاحد عليه لان هذا استباه في موضعه لان بعد الطلاق
الثلاث والخمسة تنكح في حق بعض الاحكام من النفقة والسكنى وبنات النسب مني جات بالولد
وحرمة النكاح اخيرا واربعة سواها وحرمة قبول سادة كل واحد منهما لصاحبه ورواى النكاح في حق بعض
الاحكام حتى لا يوارثان ولا يجري بينهما الا ولعان فاما شبهة عليه فيقتبس الرجل الوطئ على بعض الاحكام
التي بليت فقد استباه عليه ما يشبه مثله فعذر وان لم يشبه عليه لا يعذر وكذلك اذا اعتق امر ولد ووطئ
عليه العدة فوطئ في العدة قال طنت انها خل لي لان عتق امر الولد يوجب رد الملك ونفقة العدة فكأن
نظر الطلقات الثلاث او الخلع في المكواة وكذلك العبد اذا وطئ جارية مولاه وقال طنت انها خل لي لاحد
لان هذا استباه في موضعه لان العبد في مال مولاه لسوطه بدو ما يشبه عليه انه مبسوط بين يدي وطئ جارية
كالمبسط في الدحول في داره وفي المجلس على فراشه وغيره فجعل عذرا وان لم يجب الحد في هذه المسائل يجب
العذر لان الوطئ الحرام في الدنيا لا يخلو عن عقوبة او عرامة نظما لمناخ البضع فاذا اعتقد ايجاب العقوبة
وجب العذر بطريق العرامة لفظا لمناخ البضع فلا يثبت لسبب الولد في هذه المسائل لان الوطئ حصل في
غير الملك فكان رنا لكن حكم الجنيل والاستباه صار معدوما في حق سقوط الحد وبيان النسب يعتمد قيام
الملك في الحل اما من وجه وامان كل وجه قال في القدر الذي ومن عدا الوالد والوالدة ومن معها
في الولادة ومن ذي الرحم المحرم الا والاخت اذا وطئ جارية يجب الحد وان قال طنت انها خل لي لانه
لا يسوطه في مال هو لا يمكن الظن مستند اليه بل ولا اذا تزوج امرأة لا يخل له نكاحها فان تزوجت
او اذا رجم حرمها او مقتد الغير او منكوبة الغير او مطلقة ثلاثا اجموعا على انه قال طنت انها خل لي لانه
لا يجد ولكنه يعذر واختلفوا فيها اذا قال علمت انها علي حرام قال ابو حنيفة رحمه الله انه لا يجد ولكنه يعذر

وقال ابو يوسف ومحمد والسائي رحمهم الله بانها يجب ان ازالها بالحرمة والمعنى في المسئلة هذه ان هذا
وطئ لعري عن عدة وعن شبهة عقد وعن شبهة استباه فوجب الحد قياسا على ما قبل العدة وانما قلنا
لعري عن عدة لان النكاح اصنف الى غير محله لان المرأة انما صارت محلا للنكاح شرعا بصيغة الحل على ما قال
الله تعالى واحل لكم ما وراء ذلكم وهذا يخل للنكاح وكان مكانا الى غير المحل ويصير وجود هذا النكاح
وعدمه بمنزلة وكان الوطئ متقربا عن نكاح وعن شبهة نكاح ولا يلزم علي ما قلنا اذا قال طنت انها خل لي
لانا قلنا تقوي عن عقد وعن شبهة استباه ولم تقو هذا الوطئ عن شبهة استباه لانه استباه عليه ما
يشبه فان النكاح شرع بمحل الوطئ فاذا قال طنت انها خل لي في هذا المحل كما في الاجنبية فقد استباه
عليه ما يشبه فتعذر كما لو وطئ الابن جارية ابية وقال طنت انها خل لي فاما اذا قال علمت بالحرمة
وتعذر مع ذلك فقد تقوي عن شبهة الاستباه وعن شبهة العقد فيجب الحد كما لو وطئ جارية ابية وقال
علمت انها علي حرام فاما ابو حنيفة رحمه الله ذهب في ذلك الى ان هذا الوطئ حصل عن شبهة عقد ولا يجوز
الحد كما لو قال طنت انها خل لي وقياسا على النكاح العاصد وانما قلنا حصل عن شبهة عقد وذلك لان هذا العقد
مضاف الى محله من كل وجه والى غير محله من وجه وذلك لان المرأة انما صارت محلا للنكاح شرعا بالابوة وللحل
اما بالابوة فان الله تعالى قال فانكحوا ما طاب لكم من النساء من قبل وانه اسم للابوة وبالحل فان الله تعالى قال وحل
لكم ما وراء ذلكم فثبت ان لم يوجد الحل في حق العاقدة فقد وجد الابوة وكان العقد مضافا الى محله من وجه
والى غير محله من وجه ولو كان مضافا الى غير محله اصل لم يفتقد لم يثبت به شبهة عقد ولو كان مضافا
الى محله من كل وجه يثبت حقيقة العقد فان كان مضافا الى محله من وجه والى غير محله من وجه يثبت
شبهة العقد والشبهة في باب الحد وكما الحقيقة وهذا خلاف النكاح على الفلانة لانه لا يثبت به شبهة
عقد لانه مضاف الى غير محله من كل وجه لان المحل شرعا بالابوة والحل ولم يوجد احد هذين فكانت
مضافا الى محله من وجه والى غير محله من وجه ويثبت به شبهة العقد حتى عن محمد رحمه الله انه قال آتت
مع ابراهيم بن صالح علي ما يفتي في ابراهيم لم قال ابو حنيفة في رجل تزوج بدارم محرمة ودخل بها
انه لاحد عليه فقلت له بشبهة فقال لي بشبهة من لشبهه او لشبهة من لا يشبهه قال فثبتت المقة في يدك
بثبتت لابل شبهة حكيت وعن بعض المتأخرين ان نكاح المحارم باطل عند ابي حنيفة رحمه الله وسقوط الحد
الاستباه لا يشبهه العقد ومنهم من قال نكاح المحارم عده فاسد وسقوط الحد عنه لشبهة العقد وما روى
عن محمد رحمه الله مضافا الى القول الاول ويصح القول الثاني وفي القدر الذي اذا وجد العقد حل او
حراما سقطا على غيره كنكاح المحارم والحاسة او مختلفا فيه كنكاح غيره وفي عده من الاجرة وحل
الوطئ علم الوطئ بالحرمة او جهل ويصير العقد شبهة وهذا قول ابي حنيفة رحمه الله وعده ما اذا تزوج
نكاحا جمعا على غيره كنكاح المحارم والحاسة واخذ المرأة وعلم الوطئ بالحرمة يجب الحد ولا يصير العقد
شبهة وفيه ايضا اذا تزوج امرأة على الخرج او تزوج بحرة او امرأة بغير امرها او العبد يتزوج بغير
اذن المولي او تزوج بغير شهود ووطئها واحدا لا جماع لمكان الشبهة والشبهة على اصل ابي حنيفة
رحمة الله طاهر في هذه المواضع كلها وفي بعضها يختلف في حريمه والشبهة عدها ما استثنى اذا كان البنت
جمعا على غيره وتكون الحرمة على سبيل التابيد في بعض هذه المواضع وفي بعضها يختلف في حريمه والشبهة
عدها ما استثنى اذا كان العقد جمعا على غيره وتكون الحرمة على سبيل التابيد وان كان الوطئ بملك
نكاح او بملك يمين والحرمة تعارض امره ذلك لا يوجب الحد في الحائض والنساء والصائمة والحرمة
والموطئ بشبهة والتي ظاهر منها او الجيمها ولذلك الامة المملوكة اذا كانت محرمة عليه بسبب الرضاع او
الصهرية او باعتبار ربات رجم حرمها في نكاحه او بحوسية او مرتدة فلاحد عليه وان علم بالحرمة لان

المقدون مشهورا بالعلم بالولاد كالحديث انه لا يثبت ولاية المطالبة لولد بنت المقدون ولا
لحمه لان هؤلاء لا يثبتون العلم بالولاد وادعاء المقدون في شهادته ان فلا تافقه قال القاضي بيا
عن ماهية القذف وكيفيةه قال لم يردوا على ذلك لم تقبل شهادته وان قالوا لشهادته قال له باراني فقلت
شهادته واحدة القاذف ان كانا عدلين وان لم يبرهن القاذف منه بده بالعدالة حبس القاذف حتى يسأل من التهم
فان لم يتم المقدون بينة ولكن راعى ان له بينة خاصة في المصروف القاضي بحبس القاذف الى اخر المجلس فان اضر
بينة والا على سبيله والملازمة بحس الملازمة يعني باسراف القاضي المقدون ملازمة الى اخر المجلس لا
حقيقة الحبس كذا ذكره شمس الامة السرخسي رجة الله في شرحه في باب الشهادة في القذف قال انما المقدون
شاهدا واحدا فان كان القاضي لا يعرف هذا الشاهد بالعدالة فهو ما لم يبرهن الشاهد سرا لا يحبس الا
ببرهن الملازمة الى اخر المجلس وان كان يعرف هذا الشاهد بالعدالة وادعى ان الشاهد الاخر حاضر
حبسه يومين او ثلاثة استحضانا والمراد من هذا حقيقة الحبس وكذلك المراد من الحبس المذكور في المسئلة
الاولي وهو ان اقام شاهده لم يعرفه القاضي بالعدالة حقيقة الحبس **الفصل السادس**
في التزوير قال ابو حنيفة رجة الله لا يبلغ التزوير ان يكون سوطا وقال ابو يوسف رجة الله لا يبلغ به
ثلاثون سوطا واختلفت الروايات عن ابي يوسف رجة الله بعد ذلك في رواية قال يضره الى تسعة وسبعين
وقال في رواية الى خمس وسبعين والاول اصح وقول محمد في الكتاب مضطرب ذكر في بعض المواضع مع ابي حنيفة
رجه الله وفي بعضها مع ابي يوسف رجة الله واعلم بان التزوير يقع بالحبس وقد يكون بالصمغ وتقريل الاذن
وقد يكون بالكلام العنيف وقد يكون بالضرب وعن ابي يوسف رجة الله ان التزوير من السلطان باخذ
المال جائز واخلاف بين العلماء انه لا يبلغ به الحد قال عليه السلام من بلغ حد في غيره فهو من المعصية في حد
هذا اعتبر ابو حنيفة رجة الله حد العبيد وذلك ان يكون مثقال تنقص عنه سوطا يضره تسعة وثلاثين سوطا
وابو يوسف رجة الله حد الاحرار وذلك ثلاثون وقال تنقص عنه سوطا يضره تسعة وسبعين على اصح الروايتين
وهذا الاختلاف في اقصي التزوير واما ادناه فنقص الى الايام بغير مقدار في الصلوة منه وينبغي للثاني
ان يظن في سنة فان كان من حبس ما يجب به الحد ولم يجز معارضه ببلغ التزوير اقصي غايته مثاله اذا قال
لانة العير اذ لم ولد العير او لدمعة يازانية يجب عليه اقصي غايات التزوير لان الحد لا يجب لتباعد العير
المقدون وهذا من حبس ما يجب فيه الحد فبلغ التزوير اقصي غايته وان كان من حبس ما لا يجب به الحد بان
قال اخر باصبي يا فاسق يا شارب خمر حتى وجب التزوير والتزوير معوض الى الامام وفي حدود الاصل ببلغ
التزوير غايته في موضعين احدهما اذا اضاف من الاجنبية كل محرم غير الجماع والثاني السارق اخذ بعد
جمع المناع قبل الاخراج فاما فيما عدا هذين الموصفين لا يبلغ لان في هذين الوصفين انكبة جرمية ليس
وراها الا هو سب وجوب الحد فبغير رتبين وليس وراه الا الحد بخلاف سائر الجرائم وقال ابو يوسف رجة
الله التزوير على قدر عظم الجرم وما يري الحاكم في احتمال المضروب فيما بينه وبين اقل من ثمانين وفي نوادر
سماعة عن ابي يوسف رجة الله في ذال عز ومائة سوط ثمانون الرجل قال لا اخذه لانه قد جاز ان اكثر ما عذروا
مائة فان زاد على مائة فمات فمضت المائة لان هذا حظ من الوالي فان حاز من ذلك ما يعلم
انه لم يزد وليس يخطئ على عاقلة وفي الامالي عن ابي يوسف رجة الله لو ان قاضيا راي بغير مائة قد
بالاثر وان شوب اكثر من ذلك فهو بالخيار وفي المستمساة لادة المراتين مع الرجل في التزوير جازية وليس
على القاذف حبس حتى يسأل عن الشهادة لانه من حقوق الناس قال محمد رجة الله والتزوير يستد القذبات
يريد به ان يني التزوير بضرر استمد ما يضر في سائر الحدود ودمضرب استمد ما يضر سائر الجرم ثم ضرب سائر
الجرم استمد من ضرب القاذف وفيه نوع اشكال لان حد القذف مضمون عليه في كتاب الله تعالى وحد سائر

الجرم بضرر اجتهاد وكان حد القاذف اقصي فينبغي ان يكون استمد الجواب من وجهين احدهما ان الشرب
جناية منقبة فاما القذف فليس بجناية منقبة لجرانه صادق فيارمي به لكن يجز عن اقامة الشهادة ليسب
من الاسباب وكان عقوبة المقدون دون عقوبة شرب الخمر والثاني ان شرب الخمر قل ما يخلو عن القذف عادة
فيكون خافعا بين جناتين عادة والقذف جناية واحدة وكان عقوبته دون عقوبة سائر الجرم من هذا
الوجه وبغرض التزوير في موضع واحد وليس في المسئلة اختلاف الروايتين ولكن ارادوا ذكر في كتاب الحدود
اذا وجب اقصي غايات القذف فان في هذه الصورة يجب التزوير على الاعضاء كالبصير لاقامة في موضع
واحد سببا للقضاء ذلك المعصية في الحدود وانما ذكر في الاستربة اذا وجب اقصي التزوير كسوط طبع وثلاثة
او ما اشبه ذلك لان الاقامة في اقصي التزوير في موضع واحد لا يودي الى فساد ذلك الموضع ولا يضر
في شيء من ذلك التزوير والوجه للاختلاف وفي التماس خلاف على قول ابي حنيفة ومحمد رجهما الله لا يضره على
قول ابي يوسف والثاني رجهما الله بضرر وروي بشر عن ابي يوسف رجهما الله انه قال التزوير لا يضر
على الظاهر والالفة قال ومحمد الظاهر عن الضرب والله اعلم **الفصل السابع** في مسأله شرب
الخمر لا تقبل الشهادة على شرب الخمر بذهاب الرائحة وعنده ابي حنيفة رجة الله وعندهما بالزمان والكلام
في مقدار الزمان على نحو ما ذكرنا في حد الزنا والبتادام لا يمنع اقامة الحد بالاقراء عدا ابي حنيفة وابي
يوسف رجهما الله بشرط وجود الرائحة لاقامة الحد بالاقراء وعنده محمد رجة الله لا يشترط فمحمد اعتبر
حد شرب الخمر بتسار الحد وروى سائر الحدود لا يبطل الاقراء بالبتادام فكذلك في حد شرب الخمر وما يفتون
حد شرب الخمر عرفا بما جاع الضحية رضوان الله عليهم ولم يعلم اجماعهم على اقامة حد شرب الخمر بالاقراء
دون الرائحة فان الاجماع لا ينفك مع مخالفة عمر بن مسعود رضي الله عنهما واما اقامة حد شرب الخمر بالاقراء
بدون الرائحة فانه روي عن عمر رضي الله عنه انه اتي اليه رجل قد شرب الخمر بعد ما ذهب رائحته واعترف
به فعذره ولم يحكم وروي ان رجلا يقال له هزال اتي بامر اخ له ابي ابن مسعود رضي الله عنه يسأل
اليتم لا اذ به صغيرا واستمرت عليه كبريائه قال عمر موده وملتق واستمكن فان وجدتم رائحة الخمر فاجلدوه
فند شرط لاقامة الحد قيام الرائحة فان الموقود الرائحة لا يثبتهما الحد لانعدام الدليل والمعنى في ذلك
انه اقر على نفسه حد وصدق اقراره علامة وهو الرائحة وجب ان يشترط وجود ذلك العلامة للصدق
في اقراره فبما سأل على ما اذا قال قطعت يد فلان فان كان يد فلان مقطوعة كان تصديقا والمعنى فيه
الاختيال لدراما امر الشرع يورثه بغير المحكم ثم ان محمد رجة الله يقول في الجامع الصغير رجل تزل شرب
خمران جاورهما يوجد منه احدا الحد وان جاورهما مذهب رجهما لا يوجد الحد عدا ابي حنيفة وابي يوسف
رجهما الله في كتاب الاستربة وروى وحده فلول رواية الجامع الصغير لكان للثابل ان يقول ان جابه
لعدم معنى الساعة التي شرب فيها ونهها بوجهه منه انه لا يوجد حد في الاما يواخذ منه واما يواخذ بما جاع الامم
وهو ان يقر ساعة شرب وان يوجد منه الرائحة ويبين ما ذكر في الجامع الصغير ان ما ذكر في الاصل اذ ابي
به ساعة شرب وقع اتفاقا وان الحكم يعلق بوجود الرائحة لا غير فالحمد رجة الله في الجامع الصغير ولا يجد
السكران باقراره اذا جازي بالشرب وهو سكران لان الحد محتمل للدرية والسكران في العادة لا يثبت على
كلام واحد بل يكمل صا فاولا لا يثبت له بذكره بالسكره بخلاف سائر الحقوق فانه اذا اقر بها بوجد
باقراره لان سائر الحقوق لا تدرك بالسيهات فيواخذها فان قيل في سائر الحقوق لا عدل ولا يميز فيجب ان لا
يجب كالمجنون فكما العقل فان لم يصب هو معصية فالحق بالصاحي عليه واما عرف هذا التعليل بما جاع الصحة
رضي الله عنهم فانهم اتفقوا على ان السكران اذا قذف انسانا فقام عليه الحد قال الغنية ابو جعفر رجة الله
ذكر محمد رجة الله هذه المسئلة في كتاب الاستربة وقال ان اناك سكران وهو لا يعتل فامر بذلك لا يجد فلو

لا رواية الجامع الصغير لكان لقائل ان يقول اذا كان سكرا لم يعقل شيئا احذ ما تراه فلما علم السكران في
الجامع الصغير لم يخص كان ذلك لئلا يظن ان السكران لا يؤخذ بآثاره على كل حال وهذا انه لا يسي سكرانا
ما لم يكن في عقله تصور من وجهه فصار ذلك شبهة في اقراره فلا يجد اذا اخذه الشهود وهو سكران او اخذ
فقد شرب خمرا او نجا بوجد منه فدهنوا به في مصوفة الامام فانقطع ذلك منه يعني الراجحة قبل ان ينتهي به
الي الامام اخذه فدهن وهذا لان الاحتراز عن مثل هذا غير ممكن ولا يعتبر مانعا اقامة الحد كما لو ذهبت
الراجحة بالمخالفة والاصل فيه ما روي ان قوما شهدوا بين يدي عثمان رضي الله عنه علي وليه بن عتبة او
عتبة بن الوليد يشرب الخمر وهو كان بالكوفة فحمله عثمان رضي الله عنه الي المدينة واثام عليه الحد ولو زنا
او سرق حال سكره بعد ولو انزى الحد وروى حال سكره لم يحد لان الاقرار محتمل والانساء لا يفي واقعة التلويح
في طلاق شرح الطحاوي السكران كالصالح في لقواله واقواله الا في الردة فانه لو ارتد لا تبين امراته وانما
الي اخر كتاب الاسرية وفي المساق قال ابو حنيفة رحمه الله ان اقرعن السكران كل حد يكون له ثلثي مثل الزنا
والشرب وقال بعد هذا فعليه كل شيء اقوبه السكران فهو جائز الا في الحد وروى عنه في رواية قال ابو
يوسف رحمه الله ان زنا السكران كزني الحكم بلزمه فيه ما يلزم العاقل في الحكم ولو شهد الشهود على السكران
لا يقام عليه الحد حتى يصحوا فاذا صححوا فقام عليه الحد سواء ذهبوا في الحجة او لم يذهبوا عنه ومن هذا الفصل
مسائل كثيرة تاتي في كتاب الاسرية ان سئل الله تعالى السكران اذا قذف النساء اجب عليه حد القذف
في اخر الكتاب الاول من حدود الجامع الصغير والله اعلم **الفصل الثامن** في المتفرقات رجل
زنا امرأة فافضاها بالمسئلة على ثلاثة اوجه الاول ان تكون المرأة كسيرة ولا نه على وجهين ايضا اما
اذا كانت المرأة مكروهة او مطاردة واما ان يكون الافضا على وجه يستمسك البول معه او لا يستمسك واما
ان يكون من غير دعوى شبهة او كان ذلك مع دعوى شبهة فان مطاردة من غير دعوى شبهة فعليه الحد ولو
الزنا ولا يفي عليه في الافضا لوجود الرضا به بالوطي ورضاها معتبر في حجب وان كان مع ذلك دعوى شبهة
ولا حد ولا يفي في الافضا بحجب العقر وان كانت مكروهة من غير دعوى شبهة فعليه الحد ولا حد عليه ولا عقر
لان الحد مع العقر عندنا لا يجتمعان فبعد ذلك ينظر ان كان الافضا على وجه يستمسك البول معه بحجب معه
ثلث الدية لانه لخاصة وان كان الافضا على وجه لا يستمسك البول معه بحجب كل الدية ويكون ثلث الدية في
الوجه الاول وكل الدية في الوجه الثاني في مال الجاني لان شبهة العبد وموجب شبهة العمد في النفس وفيما
دون النفس المال هكذا ذكر المسئلة في الاصل وذكر في اخر جنبايات الجامع الصغير ان ذلك على اقله الزاني
حبله خطا من كل وجه وسوجب الخطا على العاقله في النفس وفيما دون النفس اذا بلغ جنس مائة وان كان ح
الاكره دعوى شبهة فلا حد عليه وبعد ذلك ينظر ان كان الافضا بحيث يستمسك البول بحجب ثلث الدية
وبحجب المهر في ظاهرواوية وان كان الافضا بحيث لا يستمسك البول بحجب كل الدية ولا بحجب المهر عند ابي
حنيفة وابي يوسف وعند محمد بحجب المهر محم يقول بما لا لان مختلفان بخلاف نسبين مختلفين لان المهر بحجب
بائلاق المنفعة والدية بحجب بائلاق العفو وهذا العيب العقر مع ثلث الدية بان كان الافضا بحيث يستمسك البول
معه وما يؤولان بال ضمان كل شيء واحد والدية ضمان الاثاق هذه العفو والعقر في معنى ضمان جواسمه في الحكم
والعقر للحكم بنبينا واما اذا وجب ثلث الدية فقد روي الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله انه يدخل انما
في اكثر ما والفروق على ظاهر الرواية انما اطلق ضمان المهر بوجوب ضمان كل العين المتاني ضمان جزو وثلاث
الدية ضمان الافضا لضمان شيء العين الوجه الثاني ان تكون المرأة صغيرة جاسع مثله فالجواب فيه كالجواب
في الكسرة لان جامع الصغير التي جامع مثله ووطي من كل وجه وليس جنباية الا ترى انه يتلقى به جميع احكام الوطي
من حرمة الصاهر وغيره فكان الجواب فيها كالجواب في الكسرة الا في خصلة ان رضاها لا يعتبر في استنا

ارش الافضا لا يثبت من اهله استباحتها الوجه الثالث ان تكون صغيرة لا يجامع مثله فافضاها فافلا
عليه بخلاف ما اذا زنا بها فلم ينصها حيث يلزمه الحد بعد ذلك ينظر ان كان الافضا يستمسك معه البول كان عليه
ثلث الدية وبحجب المهر بالاجماع فكل بحجب المهر فعلى قول ابي حنيفة وابي يوسف رجهما انه لا يجب وعلى قول محمد
رحم الله بحجب ذكرني بعض نسخ الجامع الصغير في اخر هذه المسئلة ما اذا كان الافضا بالحشب او الخمر او
الاصبع ويجعل الجواب في هذا الفصل فيما اذا كان الافضا بالذكر في جميع الوجوه الا ان في هذا الفصل يجب
الارش والمهر في ماله وفي الفصل الاول اوجب علي عاقلته لكان العبد في هذا الفصل ولما كان الخطا في الفصل
الاول قال مسائنا رجهما الله لا معنى لذكر المهر في هذا الفصل لان المهر مخصوص باقتضا الشهوة بالتعا الخفا
حتى دون الحجابة بالمحجور الاصح والحشب فيجوز ان يكون هذا المحجور تعظيما لحرمة البضع كما في التنا
الحائض من غير انزال ويحتمل انه وقع سهوا وهذا ارجح في بعض النسخ دون جميعها قال مسائنا رجهما الله
واما عوف التي جامع مثله التي لا يجامع مثله بالسلامة ان سلمت بعد الوطي علم انها من جامع مثله وان
لم يعلم علم انها من التي لا يجامع مثله واختلفوا في الافضا منهم قال ان يصير مسلك البول والعاقل واحد ومنهم
من قال من يصير مسلك البول والحيض واحد اذا جامع امراته وافضاها حتى لا يستمسك البول او يستمسك
فلا يفي عليه وهذا قول ابي حنيفة ومحمد رجهما الله لان له ان يطاها وقال ابو يوسف رحمه الله ان لا كان لا
يستمسك البول فعليه الدية في ماله وان كان يستمسك فعليه ثلث الدية ولو قد يدها او تخذها من الوطي
فارش ذلك في ماله لانه قد يقع على جسدها في الجامع ويتعد ذلك فمذمة تعدد روي ابن رستم عن محمد رحمه
الله وجل جامع امراته ومثله جامع فاشته من ذلك فلا يفي عليه لانه كان له ان يجامعها وقال ابو يوسف رحمه
الله اذا جامع امراته يضمن في هذا كله الا في حصيلتين الافضا والقفل من الجامع قال وهو قول ابي حنيفة
رحم الله فيما حله هشام عن محمد رحمه الله قال ايضا هو قول ابي يوسف رحمه الله هذه الجملة من جنبايات
المسئلة ذكرني كتاب العدل اذا جامع الرجل امراته فاشته من الجامع او افضاها بحيث يستمسك البول او لا
يستمسك فلا ضمان عليه وهذا قول ابي حنيفة ومحمد رجهما الله وهو قول ابي يوسف الاول ثم رجع وقال
يضمن في الموت والافضا ان اوجبت الدية على قوله الا اذا مات من الجامع هذا بحجب عليه المهر لم يذكر هذا
في الكتاب قالوا ويضمن ان بحب كما هو قائل من غير جامع ابو يوسف رحمه الله يقول الزوج بالجامع استوفى حق
نفسه والاحتراز عن الثلث يمكن فيقيد بشرط السلامة كما لو روي منها الي صبيد كما اذا قبل امراته وما
اذا ضرب امراته لتقود الي صبيد فان في هذه الصورة بحجب الضمان وانما قلنا ان الزوج استوفى حق نفسه
لان الزوج مع المرأة استوفى في رضا الشهوة من الجامع الا ان منفعة الزوج فيه راحة لان المطلوب من
الجامع الولد ومنفعة الاب راحة في الولد فان النسب من الاب والهدا كان جميع المنفعة على الاب فاذا تزوج
جانب الاب في الجامع والعبر للزوج ضمان الاب بالجامع مستوفيا حق نفسه والاحتراز عن الثلث يمكن في الجملة بان
لا يبلغ في الجامع حتى لا يفي الي الجمل لثلث مثل هذا يتقيد بشرط السلامة على ما ذكرنا و ابو حنيفة ومحمد
رجهما الله قالوا الفعل واحد حقيقة وحكما اما حقيقة ومظاهرها اما حكام لان الثلث شيء واحد وهو النفس
وقد وجب ضمان المهر للاب لو اوجبت الدية فقد اوجبتا ضمانين بمقابلة مضمون واحد وهو منافع هذا
البضع بيان هذا الكلام ان منافع البضع حال وروى العتق عليه بمنزلة خروج عين به كالمير والرجل في اوج
الدية بالقتل صير بعض الدية بار منافع البضع لا بها بعض النفس حكام وقد بقي منافع البضع مضمونة بالمهر
فيصير بارها حينئذ ضمان المهر وبعض الدية ولا يجب ضمانان بمقابلة مضمون واحد وليس كالمير والرجل في اوج
واما ان لا يفلان من حيث التقاضي الحكم لان الثلث بالوطي المنفعة من حيث العتق واما يتبعه حكاما
ورود العتق عليه فاذا عوي عن العتق منفعته والثلث بالوطي هناك المنفعة والقتل النفس والمنفعة

مع العين مختلفان ولهذا كان منافع الحر مالا ولم يكن النفس مالا اما حال دود العتق فثنا في البضع في حكم
خروجين كالعمدة الرجل في اوجبت الدية بصير بعض الدية بمالها وليس كالعتقة والصوب لانه لا عوض
بازا العتقة والصوب الا ترى لو قبلها من غير خلوة او ضررها لا يتأذى به المهر واد المهر يكون وجوب المهر
مضافا الى الصوب والى العتقة بقي الوجوب مضافا الى العتق فصار سببان قتل وعقد فاما الوطى فتأكد المهر
بعد ان كان على شرط السقوط وذلك كحكم الاثبات في حق بعض الاحكام فامكن ان يحتل بعض وجوب المهر
مضافا الى الوطى متى وجد الوطى والعتق حصل به وقد بقي الوطى مضمونا بالمهر ضرورة ان لا يخلو الوطى عن
وجوب في دار الاسلام في اوجبت الدية باز اسما في البضع فيصير باز اسما في احد عوضان وفي الجملة الصغير
اذا رتبنا بخرية فقتلها فعليه الحد ويضمن قيمتها ذكر المسئلة من غير خلاف وعن ابي يوسف رحمه الله ان
عليه قيمته ولا حد عليه وكان المذكور في الجامع الصغير قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله وجه قول ابي يوسف
رحمة الله ان هذه جناية القتل بما الموت فيصير قتلا من الاصل ولا يبقى رنانا من حيث الاعتبار كقطع اليد
اذا انقضت به الموت فانه يصير قتلا من الاصل ولا يبقى قطعاً من حيث الحكم والاعتبار عرف ذلك في موضع
كذا هنا وبوصيفة ومحمد رحمهما الله قال بانه وجوبه الزنا والقتل فيجب عليه الحد بسبب الصمان وضمان
القيمة بسبب القتل كالزنا بانهما حرز قيمتهما ان استعدا القتل ههنا لم يصير قتلا لان الوضع غير موضع
للقتل حتى يعتبر انتداه قتلا حكم الوضع ولم يفتل الموت بانهما حرز قيمتهما لا يقتل الموت به حيث
القيمة باخر هذه القتل فخلان قطع الميراث هناك القطع من الامة اصابا قتلا لان القطع سبب الموت لانه
جراحة والكبح جراحة فتح لثاب الروح فاد حصل الموت صار مضافا الى ابتداء العتق فصار القطع قتلا من ابتداء
انما صانحاً لانه اذا رتبنا بخرية ميتة فلا حد عليه والاصل فيه ما روي ان يعلول الناس بخل ذلك على
محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يهر عليه الحد ولكن يجب التعزير لانه ارتكب فعلا محرما وليس فيه حد
مقدر سرفا واذا واطى بخرية لا يجب الحد لا تقدم الاستبراء وندخ اليه بخرية ان لم يكن ما كوال المهر ثم محرق بالنار
ولا تحرق قبل الدخ لان فيه تعذيب الحيوان بلا فائدة وفيمن الفاعل قيمة الدابة ان كانت الدابة لغزير
لانهما قتلت لاجله حتى لا يعيد بها قال الشيخ الامام شمس الامة السرخسي رحمه الله الاحراق بالنار جازي وليس
بواجب وان كانت الدابة ما كوال المهر فانهما ندخ ثم يؤكل عند ابي حنيفة رحمه الله ولا تحرق بالنار وقال ابو
يوسف ومحمد رحمهما الله محرق بالنار فيمن الفاعل قيمة الدابة ان كانت الدابة لغزير وفي المستدان كانت
الدابة لغزير الفاعل يطلب الي صاحبه ان يدفعها اليه يعني الي الفاعل بقيمتها من مال الفاعل ثم يدفعها ويحرق
ان كانت ما لا يؤكل لحمها وان كانت ما يؤكل لحمها يذبحها ولا يحرقها واذا اعصب جارية فزنا بها ثم ماتت وضيق
فيتمها فلا حد عليه صدم جميعا لان ضمان العصب ينفذ المالك في المصون من وقت العصب واذا ملكه من
وقت العصب ظهر انما استوفى من ملك نفسه فلا يجب الحد ولو زنا بها ثم عصبها بعد ذلك وضيق قيمتها فعلى
قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله لا يسقط الحد وعلى قياس ما روي عن ابي يوسف رحمه الله في غير رواية الامور
في المسئلة التي تلي هذه المسئلة يجب ان يسقط الحد ههنا واما اذا رتبنا بخرية ثم اشتراها ذكر في ظاهر الرواية
انه يجب عدم جميعا وروي عن ابي يوسف رحمه الله في غير رواية الاصول انه لا يسقط الحد وكذا اذا رتبنا
عقوبة ثم تزوجها فهو على هذا هكذا ذكر شيخ الاسلام رحمه الله في شرح كتاب الحدود وفي مستقرات الفقيه ابي
جعفر رحمه الله فثبت زنا بخرية ثم اشتراها وروي عن ابي حنيفة رحمه الله انه لا حد عليه ولم يرو عن ابي يوسف
رحمة الله بقاءا ولا بقاءا يقول عليه الحد الا ان الفقيه ابا جعفر قال عن شيخه ابي بكر انه لا اخلاف فيه في
القدوري اذا رتبنا بخرية ثم اشتراها وروي في حرة ثم تزوجها فثبت ابي حنيفة رحمه الله ثلاث روايات روي عن
محمد رحمه الله ان عليه الحد في ذلك كله وهو قول محمد رحمه الله وعمل فتا لان اليهود شهدوا انه قد زني بها فلا

ابا يوجود الشرا والنكاح بعد دونه هذا التعديل ان المستوفى بالزنى قد ذهب ولا شيء ولا شيء وثبت الملك فيما
لا شيء ولا يصير شبهة وروي ابو يوسف عن ابي حنيفة رحمه الله انه لا حد عليه اذا تزوجها بعد الزنا ولم يهرض
لفصل الشرا وقال ابو يوسف رحمه الله بقاءا عليه الحد وروي الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله انه قال يجب الحد في
النكاح ولا يجب في الشرا اذا رتبنا بخرية ثم قال استبرأها فلا حد عليه سوا كانت حرة او امه اما اذا كانت امه فلا
اشكال لان شري الامة صحيح فقد ادعي دعوى صحيحة فان لم يثبت ما ادعي العجزة عن اقامة البينة ثبت شبهة ما
ادعي في شبهة كافية لحد الحد واما اذا كانت حرة فلا حد عليه لان شري الحر كذا في النكاح فصار دعوى
الشري الحر كذا في النكاح فصار دعوى الشري الحر كذا في النكاح فصار دعوى الشري الحر كذا في النكاح فصار دعوى
منها فذلك هذا وهذه المسئلة تدل على ان النكاح يتعدى لفظ البيع والشرا خلافا لما يقول بعض اصحابنا
وفي نسخة قال ابي جعفر رحمه الله ذكر علماء ونازحهم الله في كتاب الحدود ان القاضي اذا امر بالرحم فان
الناس يرجونه قال وذكر بعض علماء نازحهم الله ان هذا على ثلاثة اوجه اما ان يكون القاضي فيها عدلا
فان تقوم لبيهم ان يرجوه بقوله وان كان عدلا غير فقيه فان تقوم لبيهم ان يرجوه مالم يسأل القاضي
من شهد وكيف شهد واذا كان فقيها غير عدل فانه لا يسلمهم ان يرجوه بقوله مالم يسأل القاضي
منهم الشهادة قال وذكر في نوادر من سماعة عن محمد رحمه الله ان القاضي وان كان فقيها عدلا فان تقوم لا
يسلمهم ان يرجوه بقوله قال ولكن هذا اخصا للذي صلى الله عليه وسلم اما في يومنا فلا يسلمهم وفي الجامع
الاصغر رجل دفع امرأة بكر اجنبية فسقطت فذهبت عذرتها فاعلمه من المثل في ماله والعقير يروى ان
بين الصغيرة والكبيرة ولو دفع امرأة ولم يدخل بها فذهبت عذرتها ثم طلبها فعليه نصف المهر في قول
ابي حنيفة رحمه الله واحدي الروايتين عن ابي يوسف رحمه الله واما عند دقوه وهو رواية محمد رحمه الله
ابي يوسف فعليه جميع المهر ولو دفع امرأة غيره فذهبت عذرتها ثم تزوجها ودخل بها فلها مهران حكمه عن
ابي جعفر وابي نصر الدوي رحمه الله وفي العمى جارية دفعت جارية اخرى فذهبت عذرتها قال محمد
رحمة الله عليها مداق مثلها بلغنا عن عمر رضي الله عنه في جارية ثنتين فاحصا في تمام فذهبت عذرة احد
فقتل الاخرى مداق مثلها وقد وقعت هذه المسئلة بخارا اذا واطى جارية بكر الانسان ذكر في باب
الكسب والعلقة من الرذائل ان التابع اذا واطى المبيعة قبل التسليم وفرع على قولنا لان عند ابي حنيفة
رحمة الله لا يجب العتق لو كان بنتا او بكر او عتقا مما يجب العتق فانه قال اذا كانت بكر اعجب العتق ونفان
الكرارة عتقا وما يدخل الاقل في اكثر فبقي هذا اذا واطى جارية بكر الانسان ولم يجب الحد يعني ان ينظر
الي كثرها ويجب ذلك **كتاب الشفعة** هذا الكتاب يستعمل على ثلثي فصول الاول
في بيان الشرايط التي لا يدخل منها كوجوب القطع وانما كثيرة فمن جلتها الحنية والاستسرا وابتداءها
واستدائها بان يتبع النبي على سبيل الحنية والاستسرا لرأى المالك من يدين على سبيل المكابرة وحكم
بان استيقض صاحب اليد واحدا المالك ومكابرة منه ومن جلتها ان يكون المسروق عشرة دراهم او اربع
فتم عشرة دراهم قال عليه السلام لا قطع في اقل من عشرة وعشر عشرة دراهم مضروبة حتى لو اسرق
تبراً من عشرة دراهم الا ان قيمتها اقل من عشرة دراهم لا يقطع هكذا ذكر القدوري رحمه الله في شرحه
الا انه لم ينسب هذا القول الى احد وروي الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله ما يدل على ان المضروبة وغير
المضروبة على السواء فانه اعتبر بكتاب الشفعة بكتاب الزكاة وقيل بعشر عشرة دراهم بوزن سبعة كما
في باب الزكاة واذا وجب تقويم المسروق بعشرة دراهم بعد هذا اختلفت الروايات وروي ابو يوسف عن
ابي حنيفة رحمه الله انه يقوم بعشرة دراهم بعد التلبد الذي يروج بين الناس في الغالب وروي الحسن
عن ابي حنيفة رحمه الله انه يقوم بعشرة دراهم في غير التلبد ولو سرق عشرة دراهم وبوفا

وبهجرة قال محمد رحمه الله لا تقطع الا فيما يجوز بين الناس وروي الحسن بن زياد عن ابي يوسف رحمه الله
 انه يقول بستره دراهم نقد البلد الذي يروج اذا سرق عشرة دراهم ردية وفي مجود بين الناس ان يقطع
 ابن ابي مالك عنه انه لا يقطع قال وهو قول ابي حنيفة رحمه الله انه يقطع في السرقة في اقل من عشرة دراهم
 جيا ويجوز بين الناس وعن ابي يوسف رحمه الله لا يقطع في عشرة دراهم سوادا على حتى يكون وصحا وروي
 بشر عن ابي يوسف رحمه الله في الزنوف والبهجة انها اذا كانت لا تساوي عشرة انه لا يقطع وروي الحسن
 بن زياد عن ابي حنيفة رحمه الله انه لا يقطع في انا فقه حتى يكون وزنه عشرة دراهم وفيه عشرة دراهم
 ويعتبر ان يكون فيه السرقة وقت السرقة عشرة دراهم وقت القطع كذلك كذا ذكر الكرخي رحمه الله في
 كتابه ولو كانت قيمته وقت السرقة عشرة دراهم فاستقص بعد ذلك ينظر ان انتقص لثمنان العين لا ينقطع
 القطع عن السارق وان انتقص من حيث السرق سبعة القطع عن السارق في ظاهر الرواية الا وانهن محرم
 رحمه الله وهذا لان ثلثين العين مضمون على السارق والصلان قائم مقام المضمون وكان العين قائم
 من كل وجه وهناك لا ينقطع القطع عن السارق فاما نقصان السعر غير مضمون على السارق فلم يكن العين
 قائما لا حقيقة ولا معنى فلهذا لا يجب القطع وذكر الطحاوي رحمه الله في مختصره ان المختبر في السرقة
 يوم الخراج ولا يكون ساعة رحمه الله في زيادته عن محمد رحمه الله انه اذا سرق ثوبا قيمته عشرة دراهم
 فاعده في بلد اخر قيمته ثمانية دراهم ادراسته القطع وعن ابي يوسف رحمه الله اذا سرق ثوبا يساوي
 عشرة دراهم فارتفع الى القاضي وهو ليساري تسعة لا يقطع ومن جملة ذلك ان يكون الموقوف متوقفا
 وان لا يوجد حبه متاح الاصل في دار الاسلام وان لا يكون ما فيها ولا يتيسر الى اليه الفساد حتى لا يجب
 القطع لسرقة الخمر لعدم المتقوم ولا يجب القطع لسرقة الخمر والنورة لان هذه الاشياء يوجد متاح الاصل
 في دار الاسلام وكذلك لا يجب القطع لسرقة التمار والرطبة والخم لانه ما يتيسر الى اليه الفساد وسيا في
 مسئلة التار بعد هذا ان ساء الله تعالى وهذا لان النفس الموجب للقطع ورد في الدرهم والدرهم مال
 نفيس متقوم ولا يتيسر الى اليه الفساد وليس سافه فكل ما كان في معنى الدرهم من كل وجه كان النفس
 الوارد في الدرهم ازاوية دالة وما لا فلا والجواب ليس نظير الدرهم في المتقوم وما يتيسر الى اليه النساء
 ليس نظير الدرهم في المألفة لانه لا يرعب فيما يتيسر الى اليه النساء نظير ما يرعب فيما لا يتيسر الى اليه النساء
 وما يوجد حبه متاح الاصل وهو ما كالحصن والنورة ليس نظير الدرهم في المألفة والنساء لانه لا
 يرعب في هذه الاشياء كل واحد كما يرعب في الدرهم اما يرعب فيها اهل صناعتها فالنفس الوارد في الدرهم
 لا يكون واردا في هذه الاشياء كيف وان في بعض هذه الاشياء نفسا ينفي القطع وهو قوله عليه السلام لا
 قطع في مرقوع عن عائشة رضي الله عنها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان لا يقطع في الشيء الثاني والمقبول
 ومن جملة ذلك ان لا يكون السارق في السرقة سرقة ولا شبهة لان الفعل واحد وهو الفعل من حيث انه
 يضاد ملك السارق متاح فمكن فيه شبهة من حيث انه يضاد ملكا لا يجني ومع شبهة لا يمكن ايجاب الحد
 ومن جملة ذلك ان يكون المأخوذ منه حرا قال عليه السلام لا قطع في حرسه الخيل وما اراه الحرين اد
 الجواب فنبه القطع في المكان اما يصير حرا باحد امرين اما ان يكون معد الحفظ الاموال والامعة فيه
 كالدرود والداكين والحانات والحياض والاحبية والنساء طيبا او لما لحاظ حتى ان من سرق شيئا من
 راس رجل في الصحراء هو نائم فانه يقطع وكذلك اذا كان نائما في المسجد سرق من تحت راسه شيئا يقطع
 والصحرا غير معد لحفظ الاموال والمسجد كذلك مع هذا وجب النطق وانا وجب لصيرورة المال محررا بالحق
 وفي الاصل يقول المسافر في الصحراء ان يقطع في الصحراء في صحراء وبيت عليها فسرق منه رجل يقطع بعض ما يجزاهم
 الله فالواحي قوله وسبب عليه اشارة الى ان صاحب المتاع انما يكون محررا المتاع في حال نومه اذا جعل

المتاع تحت راسه او حبه اما اذا كان موضوعا بين يديه ولا يكون محررا له في حال نومه وبعضهم قالوا يكون
 محررا له في حال نومه وان كان موضوعا بين يديه واليه مال الشيخ الامام شمس الائمة السرخسي رحمه الله قال في
 شرحه عقيب هذه المسئلة الاتري ان الموضع والمستعبر لا يضمنان مثل هذا وما يقتضيان بالصنيع وفي
 البقالي يقول وصاحبه نائم عليه او حبه يراه ويحفظه قطع وروي ابن ابي مالك عن محمد رحمه الله رجل سرق
 من رجل ثوبا عليه رداء او فلسوته او منقطعة او سرق من امرأة نائمة حليا عليها لم يقطع وكذلك اذا سرق
 من رجل نائم عليه ملا وهر لا يقطع ثم قال يقطع كل المصنوع عنه واذا سرق شاة او بقرة او فرسان
 للمربي ولا يقطع هكذا ذكر محمد رحمه الله في الاصل قال شيخ الاسلام رحمه الله (الا ان يكون عليها راع يحفظها
 وهذا الا ان هذه الا ان تركها في المربي لاجل الرعي لاجل الحفظ فاذا لم يكن معها من يحفظها لم يضمنه محررا أصلا
 واذا كان معها راع من يحفظها صارت بالحفاظ في البقالي انه لا يقطع في المواشي في المربي وان كان معها الراعي
 وهكذا ذكر قوله ابي حنيفة رحمه الله في المسئلات الراعي يقبض لاجل الرعي لاجل الحفظ ولا يصير محررا
 بالراعي فان كان معها سوي الراعي من يحفظها الا ان يجب القطع وعليه القوي وعليه هذا اذا سرق من النظار
 لم يوا لا يقطع لانه ظاهر وليس محرر ولا يتوي ان يكون معه سابق او قايده يتوذه او لبيته اولم يكن فلم يجعل
 النظار محررا بالحفاظ اذا كان قصده الحفظ بفعله الحفظ اما اذا كان قصده شيئا اخر الحفظ يحصل بطريق
 التبعية فلا وهذا لان الحفظ اذا كان تبعا كان فيه شبهة العدم ومع شبهة العدم لا يمكن ايجاب القطع اذا
 ثبت هذا فنقول السابق والقايده لا يقصده ان يفعلها الحفظ وانما يقصده ان المسافة والسوق ولا يصير
 محررا به ولا يجب القطع لسرقة لو كان مع النظار من يتبعه الحفظ يقطع السارق لسرقة واذا سرق نسطاها
 مضروبا فلا يقطع عليه الا اذا كان هناك من يحفظه لانه بدون الحفظ لا يكون محررا واذا سرق تاب
 المسجد فلا يقطع اما انه ليس يملوك للعبادة اما لانه ليس بمحرر بل هو طاهر واذا سرق تاب واورجل فلا
 قطع لانه ليس بمحرر بل هو طاهر واذا سرق تو بالبط على حصن الى اسكة لا يقطع وان بسط على الحائط الى الدار
 او على الحصن الى السطح قطع وان كانت النعم تروي الي بيت بالليل فتدعي لها عليه تاب مغلق فحسبكم وذلك
 سرق منه شاة قطع لقوله عليه السلام وما اواه الحرين فنبه القطع فلا انه انما يجمع بالليل في الحرين لاجل
 الحفظ والاحرار قال في البقالي وقيل لا يعتبر الخلق اذا كان الباب مرسودا والا ان يكون بيتا مرسودا
 في الصمغ في البقالي بعد هذا التليل والمرايح والحرين حتى يروا ان لم يكن عليه حظ وقيل هذا اذا كان معها
 حابطو في الحادي اذا اتخذت من حجر او سول حطية وجمع فيها الاعنام وهو نائم عنها فانه يقطع سارقا وذكره
 ايضا قال محمد رحمه الله واذا جمع الاعنام في حظيرة او في غيب حظيرة وعليها حافظ بعد ان جمع قطع سارقا
 والصحيح اذا جمعها في مكان اعد لحفظها فسرق رجل منها فعليه القطع سوا كان معها حافظ او لم يكن قال عليه
 السلام ما اواه الحرين فنبه القطع من غير فصل بينهما اذا كان نائم حافظا ولم يكن وهذا هو الاصل في حصن
 مسائل السرقة ان المكان اذا كان معد الحفظ الاموال فيه لا يشترط لوجوب القطع بالسرقة منه الحافظ
 وفي التدويري يقول وفي الدور وفي البيوت وما كان حيدا بنفسه ليسوي ان ليصرف منه وهو مفتوح القاب
 او لا تاب له اذا حتر بالبيت لان البناء يتبعه للاحرار فبقي هذا اذا سرق من قصور يكون على راس الاصل
 وفي بعض الكور من غير تاب او من الحصن وهو الذي يقال بالنارسية حواره قطع لان كل ذلك اعد واذا
 لم يكن المكان بعد الحفظ الاموال يشترط لوجوب القطع بالسرقة منه الحافظ الا انه لو سرق من المسجد وقذاعلى
 بابه لا يقطع اذا لم يكن نائم حافظا وان يعلم بان الحوز بالحفاظ يد عن الحفظ بالبناء ما يتوهم من ان
 الحر في الحقيقة ما يمنع وصول اليد الى المال ويصير المال محتجبا به للاختصاص اثر في منع وصول اليد الى
 المكان كاللبن وما اشبه ذلك ومجرد الحافظ ان صار المال موضوعا بين يديه اذ كان الحافظ يتبعه من

٢٢

الاخذ لا يصير المال محتقرا بل يبقى على ظاهر الارض فكان كالمبدل فلا يكون له
غيره مع وجود المبادع عن هذا قال علماءنا رحمهم الله بان من سرق من الحمار في الوقت الذي ينتج لدخول النازك
فيه لا يقطع سوا كان السارق حافظا او لم يكن لانه لا يمتنع للحافظ هنا لانه وجد ما يقطع الحر حقيقته واعتبارا
ام حقيقته فظاهر واما اعتبار الالة بمبنى لمنافع اخرى لهذا السارق من وقت لم يودن للناس بالدخول
فيه يجب النطق واذ لم يكن الحافظ عاصرا وجود الحافظ والعدم بمنزلة ولو عدم لا يجب النطق لانه ثبت اذن
لنفس بالدخول فيه والسرقة من مثل هذا البيت لا يجب النطق وذكر شيخ الاسلام رحمه الله في شرحه في
مسئلة السرقة من الحمار ان لا ينطق على السارق وان كان ثم حافظ ان هذا قول علماءنا رحمهم الله وذكرتم
الاية السجدة رحمه الله المسئلة مطلقة لم يذكر فيها خلافا ولم يذكر ايضا ان هذا قول علماءنا وذكر في العيون
ان على قول ابي حنيفة رحمه الله ينطق اذا كان ثم حافظ وصورة ما ذكر في العيون رجل سرق من حمار قال
ابو حنيفة رحمه الله ان كان جالس عليه فسلمه من تحت يقطع وعلى قول محمد رحمه الله لا ينطق قال الصدر الشهيد
في واقعة النقيب ابو الليث رحمه الله اختار قول محمد في مسئلة الحمار فحقنا قول محمد رحمه الله ايضا انما
له في زيادة من سماعه عن محمد رحمه الله قوله لو انما او خانا سرق بعضهم متاعا وصاحب المتاع من متاعه حيث
يحفظه او كان المتاع تحت راسه فلا يقطع ولو كان في مسجد جماعة وبات في المسئلة كالحالان البيت والحان
كل واحد حر بنفسه فما لم يخرج المسروق من الحرز لا يجب النطق فاما المسجد فليس حرز فيصير المال محرزا
بالمال فاذا اخذ ونجا عن الملك فله وحده الاخر لا يخرج من الحرز والليل عليه انه اذا سرق من مسجد جماعة ونجا
المتاع عن صاحبه واحد قبل ان يخرج المتاع من المسجد يقطع واذا سرق من بيت واحد قبل ان يخرج المتاع
من البيت لم يقطع وجبان يعلم بان الحرز يوقان حرز يمكن الدخول فيه وحرز لا يمكن الدخول فيه اذا دخل
بغير فيه اخرج المتاع يقطع حتى ان من نبت البيت وادخل به واخذ المتاع لا يقطع ولو شق الجوان وادخل
بغير فيه واخرج المتاع يقطع وهذا لان هناك الحرز مع اخراج المتاع شرط لوجوب النطق لان تمام السرقة
بهما ومالم واما كل هناك الحرز بالدخول فيه وفي البيت واجناسه ما يمكن الدخول فيه اعتبارا معني الحال ممكن في
الجوان وغيره مما لا يمكن الدخول فيه اعتبارا معني الحال غير ممكن فالكثير بالنقص وهو اذ حال المبرح حتى ان
في مسئلة الجوان لو لم يدخل به فيه ما شق الجوان يخرج المتاع منه فاحذر لا يقطع وعن هذا قلنا ان لو دخل
كان في كده دراهم مصروزة مشدودة فحاطر او سرقة ان كان الرباط داخل الكم بان وضع الدراهم خارج
الكم وربطه داخل الكم ان قطع الدراهم لذلك مربوطه قطع لانه ادخل به في الكم واخرج الدراهم من الكم ومن
هناك الحرز واخرج المال فيقطع وان حل الرباط لا يقطع وان ادخل في الكم حل الرباط لانه اذا حل الرباط سبي
الدراهم خارج الكم اخرج الدراهم من الكم بمنزلة ما لو دخل البيت ثم خرج وادخل به واخذ شيئا وهناك
لا يجب النطق فهنا كذلك قال وان كان الرباط خارج الكم ان قطع الرباط واخذ الدراهم كذلك مربوطه لا يقطع
لانه اذا الدراهم من خارج الكم وان حل الرباط يقطع لان بعد حل الرباط سب الدراهم في الكم فاما اذا
الدراهم من الحرز فيقطع وفي نوادر بشر عن ابي يوسف رحمه الله وقال ابو حنيفة دخل كان في كده صرة فطرها
رجل قال ان كان طرها من خارج لم يقطع وان كان ادخل به في الكم وطرها فقطع وقال ابو يوسف رحمه الله
هذا كله سواء يقطع قال الطحاوي رحمه الله في كتابه حرز كل شيء معتبر بحرز مثله حتى انه اذا سرق ذاتة من
الاصطبل يقطع ولو سرق لؤلؤة منه لا يقطع وذكرنا في كتابه ان ما كان حرز النوع فهو حرز للانواع كلها
حتى لو سرق لؤلؤة من سولحه فقال يقطع وكذلك لو سرق ثياب الزاوي من المزاح يقطع قال الشيخ الامام شمس
الاية السجدة رحمه الله هو المذهب عندنا وفي المستاروي الحسن عن ابي حنيفة اذا سرق من بيوت السوق
لبلا فان كان عندها من يقطع وان لم يكن عندها من يقطع وان ادخل السوق بها في خانوته

وسرق منه لم يقطع وقال في النشاش وهو الذي يبيع في غلق البيت ما يبيعه به اذا فسد بها او ليس في
البيت ولا في الدار واحد واخذ المتاع انه لا يقطع وان كان فيها احد من اهلها واخذ المتاع انه لا يقطع وان كان
فيها احد من اهلها واخذ المتاع وهو لا يعلم قطع وكذا لو فسد ياتي السوق لم يقطع والعاق لا يقطع وهو
الذي يعطى الدراهم لينظر اليها فاخذ منها وصاحبه لا يعلم وفي الحارثي اذا كان ثياب الدار مردود غير معلق
ودخلها خفيا واخذ المال قطع ولو كان ثياب الدار متوجا ودخلها سارقا لا يقطع قال ابو العباس لسوي
بالليل بينما اذا كان الدار متوجا مردودا وبينما اذا لم يكن مردودا في حق وجوب النطق فقال بوجوب النطق
في الحارثي وفرد بينهما بالنهار فقال اذا كان متوجا غير مردود ولا يجب النطق واذا كان مردودا يجب
القطع ولو دخل ليلان ثياب الدار وكان متوجا مردودا والعبد ماصلي الناس العمة وسرق خفيا ومكافرة
ومعه سلاح او لا وصاحب الدار يعلم به او لا فقطع ولو دخل اللص الدار لسان ما بين العشاء والعمة والناس
هون وخمسون من يمتد ليلته النهار واذا كان صاحب الدار لا يعلم ولو علم لا يقطع ولو لم يعلم يقطع ولو كان ثيابا
لدراخي سرق متاعه قطع معني قوله كانه دخل عليه بسلاح وقاله حتى اخذت له ولو كان ثوبه بها فنتب بيمينه
سرا واخذ متاعه مغالبة لا يقطع والنياس ان لا يقطع في النعميلين لا تقدم ركن السرقة فان ركنها الاخذ على
سبل الحقيقة والاستسوار والحقيقة ان وجدت وقت الدخول لم توجد وقت الاخذ فاما الاخذ حصل في
المغالبة لكن استحسنا في الفصل الاول وقلنا بوجوب النطق لا نأول اعتبارنا الحقيقة وقت الاخذ لامتنع وجوب
القطع في اكثر السرقات لان اكثر السرقات في الدنيا يقيم مغالبة في الاثبات لانه وقت لا يلحق العوث خلا
ما اذا كان ثوبه بالنهار لان السرقة بالنهار لا تصير مغالبة غالبا لانه وقت يلحق العوث من جهة السلطان
فاذا اصابت مغالبة لا يمكن السارق من الاخذ فليعتبر الحقيقة في الاثبات بالنهار لا يؤدي الى امتناع
القطع في اكثر السرقات وكذلك في الليل ومن جملة ذلك ان لا يكون السارق سادا وبنا بالدخول في المكان
الذي سرق منه لانه لا يجب النطق من هناك الحرز وهناك الحرز لا يمتنع بالدخول مع الاذن ولو اذن
له بالدخول في بيته من الدار فسرق من بيت اخر من تلك الدار وذلك البيت الذي سرق منه مقتل فذا خلا
المشايخ فيه واما اختلاف الروايات فيه وذكر في بعض روايات المتأخرين انه يقطع لان الاذن
بالدخول في بيت لا يكون اذا نال الدخول في بيت اخر فصار وجود هذا الاذن في حق البيت الاخر كعدمه
وذكر في بعض انه لا يقطع لان الدار التي كانت مستقلة على بيوت فكل بيت منها بمنزلة دار على حدة من حيث
الحقيقة ولكن في حق الاحكام جعل الكل بمنزلة بيت واحد لا تزي ان المودع اذا امر بالحفظ في بيت فحفظ
في بيت اخر من تلك الدار لا يمتنع وكذلك المعتدة في بيت من الدار لها ان يخرج الى بيت الدار وتدخل بيتا اخر
من تلك الدار فاعتبار الحقيقة ان كان لا يمتنع الاذن فاعتبار الحكم سبب نسيب شبهة الاذن والشبهة
كافية لوراد الحد من جملة ذلك اذا كان المسروق منه يد صحبة على المال حتى ان السارق لا يقطع هكذا ذكر
في الكتاب لان السارق ليس له يد صحبة وهذا لان الالة اليد امر لا يدسها في اجاب النطق وازالة اليد
صحبة لكونها جنابة لا يكون نظير ازالة يد صحبة في اجاب النطق حتى قطع السارق من المالك ومودع المالك
فلا يعتبر ازالة يد فاسدة في حق اجاب النطق حتى لا يقع التساوي بين العفوئين مع المناوئين بين الجنابين وفي
القبالي لا يقطع السارق من السارق الا ان يدرأ عن الاول وفي خصوصية في الرد واثبات وفي الاصل لو سرق
من السارق بعد ما قطع به لم يقطع ولو عصبه رجل من السارق من الغاصب وسقط النطق وفي نوادره
عن محمد رحمه الله قال لا قطع السارق من السارق اذا كانت قد قطعت الاول واذا ردت عن الاول شبهة
قطعت الثاني وفي بعض المتأخرين اذا سرق من السارق الاول قبل ان يقطع يد الاول فنتب اختلاف
المشايخ وفي الحارثي اذا اخذ الغاصب من السارق الثاني ما ليس بقطع واسمه حتى اتي صاحب المال لقطع

على السارق الاول لانه رد الى صاحبه معي قبل المرافعة فان صاع عنه القاضي روي السارق عن مكانه وفيه
ايضا صاع المال من يد القاضي وقد اخذ من قاطع الطريق ليحفظه فالحال ان يقطع الطريق واخذ منه
القاضي منزلة مال في يدي رجل يخوف اخذه القاضي ليحفظه عليه وفي نوادر من سماعه عن محمد رجة الله في
السارق من السارق اذا اخذ الحاكم باخذ المال منه ويرفعه الى السارق الاول وان كان الاول اخذ المال
من الثاني فالحاكم لا يباخذ من الاول لانه هو الخصم منه والقطع عليه به وقال محمد رجة الله اذا علم الحاكم
ان الاول سارق لا يدفع المال ولو كان الاول قد اخذ من الثاني فالحاكم ياخذ منه ويحفظه على صاحبه لانه
فان صاع عنه الحاكم وجازب المال ضمن السارق الاول قال به واما اخذه الحاكم على انه ان سلم فهو صاحبه
وان صاع كان السارق الاول صاحبه واما يملك المدكوري في الحادي ومن جلة ذلك ان لا يكون بين
السارق وبين المسروق منه زوجية ولا رحم كامل اذ لا يمكن ايجاب القطع بالسرقه من المحرم ومن احد الزوجين
اما اذا كان ابا او اما لابن لئلا يملك واحد منهما شبهة الملك في مال المسروق منه والشبهة كافية لدر المحرم
واما اذا كان السارق ولدا لابن الوالد يستحق النعمة في مال الوالدين اذا كان فقيرا واذا كان غنيا
فلا استحقاق ان كان لا شبهة لكان العتي شبهة الاستحقاق لقيام سبب الاستحقاق والشبهة كافية
لدر الحد فاما اذا اسرق من ذي رحم محرم سوي الوالدين والولود بين كالاخ والخال والعم والعمة لان
قربة هؤلاء نسب الاستحقاق واما السرقه من احد الزوجين فاما الزوج كالمالك لزوجته والزوج كالمالك
لزوجها وسرقه المالك من المملوك وسرقه المملوك من المالك لا يوجب **ويعاقب بحد الفصل**
واذا اسرق من امه من الرضاع او من امراته قد حرمت عليه بتقبله اهلها وانبتها قطعت به لان الثالث منها
ليس الا حرمه المالكه ويجوز حرمه المالكه لا شبهة ما لعله وجوب الحد عن ابي يوسف رجة الله انه
اذا اسرق من امه من الرضاع لا قطع عليه بخلاف اخذه من الرضاع وغيرها عنه رواية اخري انه لا قطع في
السرقه عنها لانه يدخل بينهما غير استبدان عادة واذا اسرق من امراته المسومة المعتدة عنه في منزل على
حد لا يقطع وكذلك اذا اسرفت المسومة المعتدة عنه في منزل على حد لا يقطع وكذلك اذا اسرفت المسومة المعتدة
من منزل زوجها لا يقطع لان الدخول لكل واحد منهما في منزل الآخر صريح حال قيام العدة اما الزوج على المرأة
للاطلاع عليها مما لانه ما لها مستغولة بما لها فاما المرأة فلا بها ما مودة بالسكنى حيث يسكن الزوج قال الله
فانما يسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم واذا بئي اباة الدخول لكل واحد منهما ما بنيت العدة لا يوجب القطع
هكذا ذكر في عامة روايات هذا الكتاب وذكر في بعض روايات هذا الكتاب وقال يقطع اذا كان المنزل
للمسروق منه دون السارق ووجه هذه الرواية ان كل واحد منهما ممنوع على الخلوة لصاحبه بعد الطلاق
البائن لما ثبت من الحرمة بينهما ولو احرمت الخلوة حرم الخلج لدخول فيجب القطع كما بعد انقضاء العدة
واذا اسرق الرجل من امراته ثم طلقها وانقضت عدتها ثم رجع الامر الى القاضي والقاضي لا يقطع لان السرقه
حال وجودها غير زوجية للقطع فلا يوجب القطع بعد ذلك وهو نظير ما لو وهب من امراته ثم طلقها وانقضت
عدتها وان اراد ان يرجع في الهبة ليس له ذلك لان الهبة حال وجودها لم تنقضي زوجية الرجوع فلا
يبطل حق الرجوع بعد ذلك واما اذا اسرق من اجنبية او سرفت امرأة من اجنبية لم تزوجها قبل المرافعة
الى الامام ثم تزوجها الامر الى الامام واذا سارق القاضي لا يقطع لان الزوجية لو كانت مفارقة للشرع
منعت وجوب القطع حقيقة الملك للسارق في المسروق وفي المسروق منه اذا كان السارق زوجا وشبهة
الملك للسارق في المسروق بسبب الملك لنعنة وحقيقة الملك منه للمسروق في السارق اذا كان للسارق
زوجة لان المرأة مملوكة للزوج ملك النكاح حقيقة فاذا وجدت الزوجة حال قيام السرقه من وجه دون
وجه لبقائها من حيث الاعتبار وانقضاءها من حيث الحقيقة سبب في حق السارق والمسروق من شبهة الملك

والشبهة المحقة بالحقيقة في حق ذل القطع فرق بين هذا وبين الهبة فان من وهب لامرأة شيئا لم تزوجها لا يجل
الرجوع فلم يبطل جعل اعراض الزوجية مستطال للقطع لان الثابت باعتراض الزوجية شبهة الملك والشبهة
توجب سقوط الحد اما لا يوجب سقوط الرجوع و فرق بين السرقه والوصية فان من اوصى لامرأة ثم ابانها في
حالة الصحة ثم ماتت صحته الوصية ولو اوصى لاجنبية ثم تزوجها ثم ماتت وبني مملوكة لا تصح الوصية وقد اعتبر
في الوصية حالة الموت ولم يعتبر حالة الوصية وفي السرقه اعتبر الحالين والفرق ان المانع من صحة الوصية
وقوع حكمها للواري وحكم الوصية انما ثبت عند الموت لا تصح الوصية وان لم يكن وارثا تصح الوصية اما المانع
من وجوب القطع فيما بين الزوجين حقيقة الملك للسارق في المسروق او شبهة الملك فان كانت الزوجية قائمة
وقت السرقه فالثابت حقيقة الملك للسارق في المسروق واذا كانت الزوجية نائمة وقت السرقه فالثابت
طرايان الزوجية شبهة الملك للسارق في المسروق فلهذا افرقا وهذا الذي ذكرنا في مسئلة السرقه اذا
تزوجها قبل المرافعة الى الامام فاما اذا تزوجها بعد المرافعة الى الامام فلا روية عن محمد رجة الله
في هذه الصورة وعن ابي يوسف رجة الله بانه يقطع واذا اسرق من داره التي اجراها قال ابو حنيفة بانه
يقطع وقال ابو يوسف لا يقطع وقول محمد رجة الله مضطرب وجه ما ذهب اليه ابو يوسف رجة الله ظاهر ان
السرقه حصلت من حرز له فبني شبهة الملك ولا يقطع كالسرق من دار اشترى على ان يبيع بالخيار واما
فلما ذلك وذلك لان ملكه قائم في رقبته الدار فحقا لاجاره وانه سبب ملك المنفعة حقيقة الملك ان لم
ينبت بسبب الاجارة بنيت شبهة الملك لقوله انت ومالك لا يملك وكما لو روج امته من النكاح وطهرها فانه
لا يجد لان ملك الرقبه باق بعد التزوج وانه سبب لشبوت ملك منفعة البضع فان لم ينبت حقيقة الملك في
منافعها المانع وهو النكاح ورثت شبهة الملك وابو حنيفة رجة الله يقول هذه سرقه خلت عن المشبهة لان
الشبهة انما يمكن في السرقه اما في المال او في الحرز ولم يمكن في المال شبهة لانه ليس للاخر في مال المستاجر
لاملك ولا شبهة في الحرز لان الحرز عبارة عن التخصيص وانه من منافع الدار ومنافع الدار صارت ملكا
للمستاجر بعد الاجارة ولا يبقى للاخر حقيقة الملك في منافع الدار ولو بقي شبهة الملك بسبب ملكه في الرقبه
ولا يجوز ان يبقى له ملك في المنافع لقيام ملكه في الرقبه لان المشبهة انما بنيت في محل ثبت فيه الحقيقة وحقيقة
الملك في منفعة الدار تبع قيام الاجارة بسبب ملك الرقبه بخلاف المال في حق الابن والبنات لان المال محل التملك
لسائر اسباب الملك فيكون محلا للشبهة هذه الاضافة وان لم يعمل في ايجاب الملك المانع او رثت شبهة الملك
وبخلاف النكاح وذلك لان المولي في منافع ملكه يضع الامه ملكين ملك منفعة كما يكون بالنكاح وملك بين كما
في سائر المنافع لان ملكه يجمع المنافع ملك بين حتى لو اشترى امه من الرضاع ملك منافع بضمها ملك بين
ان لم يملك ملك منفعة فملك المنفعة ان صار للزوج بالنكاح بنيت المنافع مملوكة للمولي ملك بين ولهذا قلنا
انه لو وجب البطل كان له والملك مطلق للاستيفان لم يعمل لمعارضته ملك اخر والحكمة او رثت شبهة الملك
فانما هيما كان الثابت في منافع الدار قبل الاجارة ملك واحد وهو ملك البين زال ذلك كله الى المستاجر
فلم يبق لها فيها حقيقة ولا يجوز ان يبقى شبهة الملك لقيام ملكه في رقبته الدار لما ذكرنا هذا اذا اسرق الاجور
الدار التي اجراها فاما اذا اسرق المستاجر من الاجر لا شك ان علي قول ابي حنيفة رجة الله يقطع واما علي
قولنا ذكر في بعض روايات هذا الكتاب انه لا يقطع فالواو انه غلط والصحيح انه يقطع لانه ليس للمستاجر في
حرز الاجر لملك ولا شبهة ملك وان سرق من مديونه فهو علي وجهين اما ان يكون سرق جنس حقه قد حقه
بان سرق دراهم او زيادة عليه او من خلاف جنس حقه بان سرق عروضا واما ان يكون الدين حالا او
يكون موقفا فان سرق من جنس حقه والدين حال لا شك انه لا يقطع سوا سرق قد رجة الله اما اذا اسرق قدر
حقة فلان يكون الماخوذ من جنس حقه مع له الاخذ بدرجة اما اذا اسرق زيادة على حقه فلا يصير في

معنى الشريك في السرقة واما اذا كان الدين مؤجلا والمسروق من جنس حقه ففيه قياس واستحسان النيات
ان لا يقطع لانه سرقة ما لا يملكه الاخذ فيقطع كما لو سرق من خلاف جنس حقه وجه الاستحسان ان كون المأخوذ
جنس حقه يمنع له الاخذ فلان لم يثبت حقيقة الاباحة ههنا مكان الاجل يثبت الشبهة والشبهة كافية لذلة
لما اذا سرق من خلاف جنس حقه بان سرقة عروضا يقطع لانه سرقة ما لا يملك له احد من طريق الحقيقة
ولمن طريق الشبهة قال شيخ الامام رحمه الله في شرح سرقة الاصل عقيب هذا الا ان يقول السارق اذ
رهنه حتى يحميه لا يقطع لانه لما ارعى الاخذ هنا حقه فله ادعى الاخذ بانه لان الرهن لا يكون رهنا الا
بالرضى فصار معة عبا الاخذ انصفا ولو ادعى الاذن بالاختصاص ليس له ان يقطع كذا ههنا وذكر شمس الاله الشري
رحمة الله في شرح هذا الكتاب اذا سرق عروضا مد يده استحسن ابو يوسف رحمه الله فيه انه لا يقطع للاختلاف
المعروف بين العلماء ان رب الدين اذا اظهر خلاف جنس حقه هل له ان ياخذ ذلك رهنا حقه واختلاف العلماء
بوجوب شبهة فاستحسن وقال لا يجب القطع لهذا ولم يذكر في الكتاب انه اذا كان الدين ذراعا مسروقا وناظر
المديون والصحيح انه لا يقطع لان التقوى في حكم جنس واحد ولهذا قال ابو حنيفة رحمه الله للامام ان يتناول
احد النقد من بالآخر من غير رضا المديون لتفاحة والله اعلم وما يقتضيه **هذا المسائل** بيان ما يجب
القطع بسرقة وما لا يجب قال ولا يقطع في سرقة الصيد لانه يمكن فيه شبهة الاباحة لان بعد الاجازة صيد
واباحة اخذ الصيد قبل الاخذ لعدم الاجازة وكونه صيدا اعلى ما قال عليه السلام الصيد لمن اخذ فقدم
الاجازة ان زال بالاختصاص في الصيدية لم يزل فبقي شبهة الاباحة ومعنى شبهة لا يجب الحد وذلك لا يقطع في
سرقة النمل لانه صيد وكذلك لا يقطع في سرقة الكلب لانه مال نافه وليس بنفسه الا ترى انه لا يربط فيه كل
احد وكله لان لا يقطع في الطير قال عليه السلام لا يقطع في الطير لانه يمكن فيه شبهة الاباحة لانه صيد بعد الاجازة
وفي الصيد شبهة الاباحة ولم يذكر في الاصل ما لو اسرق دجاجة قالوا ينبغي ان يجب القطع لانه ليس في
شبهة الاباحة لانه ليس بصيد وشبهة الاباحة في هذه الصورة لمكان الصيدية وفي المسئلة لا يقطع في الدجاجة
والبط لا يقطع في سراب لانه ان كان حلو فهو ما يستباح اليه الفساد وان كان مرافا كان حراما فلا يقطع
منقومة وفيما عدا الخمر من الاثرية فلهذا في تقويمها اختلاف فلم يكن في معنى ما ورد فيه النص لان ما ورد فيه
النص منقوم بالاخلاق حتى خمر الاسلام على البردوي رحمه الله انه قال ان كان شيء من ذلك بقي وهو مال
منقوم بالاخلاق يقطع فيه لانه معنى ما ورد فيه النص لان ما ورد فيه النص منقوم بالاخلاق حتى خمر الاسلام
عن الشيخ الامام خمر الاسلام هكذا لا يقطع في الطير والسرطان ما عدا ابو يوسف رحمه الله فلا يقطع لانه لا يقطع
ولهذا لا يجب الصان على تملكها واما عدا ابو حنيفة رحمه الله فلان الاخذ للمكسر متباح وهو بمنزلة ما لو اخذ
الطعام وهو محتاج اليه لان الاخذ بالافق اخذ لانه قصد به النهي عن المنكر وهو استعماله للنهي فيصير
ذلك شبهة هذا اذا كان طبل هو واما اذا كان طبل الغزاة فقد اختلف المشايخ فيه في وجوب القطع بسرقة
اذا كان لسارق عشرة واحتمل ان يصدر التهمة رحمه الله انه لا يجب القطع لانه كما يصح للمزور ويصح للغير فمكن
الشبهة ولا يقطع في سرقة الشطرنج وان كان من ذهب والنزد يكون كذلك ولو سرق مصحفا فلا يقطع سواء كان
منصفا او لم يكن ان لم يكن منصف فلان اخذ المصحف ليلحق ما فيه حالة الحاجة الى اقامة النبي من دينه
سباح الا ان الحاجة باطن لا يوقف عليها فاقم كونه مخاطبا وهو سبب الحاجة الى معرفة الاحكام منكم الحاجة
فكان الاخذ عن حاجة والاخذ عن حاجة متباح بخلاف ما قبل الكفاية لانه لا حاجة الى اخذ الاوراق فكان
الاخذ هناك لا حاجة ولا ان المقصود ما في المصحف وتعدرا يجب القطع باعتباره لانه ليس مال وان كان
منصفا فذلك لان ما عليه من القيمة تنفع فاد العجب القطع باعتبار الاصل كيف يجب باعتبار السبع ولو سرق
كفايا من كتب الفقه ففيه اختلاف المشايخ منهم من قال لا يقطع لانه لا حاجة الى الاخذ لان الحاجة الى معرفة احكام

الشرع وليس في كتب الادب احكام الشرع وسهم من قال لا يقطع لانه الى معرفة ما فيه ليوصل بواسطة الى احكام
الشرع ويقطع في سرقة دفاتر الحساب لانه لا يحتاج الى اخذها وليس فيه احكام الشرع وفي المختلف قال ابو حنيفة
رحمة الله في الرجل يسرق الصنم من حيث لا يقطع وقال ابو يوسف رحمه الله في سارق الصليب من ذهب او
فضة انه لا يقطع لانه بعيد وفي نوادره ههنا قال سمعت محمدا رحمه الله يقول لا يقطع في حبلود السباع اذا سرق
انسان وكذلك ان سرقها بعد ما دبت قال ولا يقطع في حبلود السباع اذا كانت قد دبت فحلت مصلي وبساطا
ولا يقطع في نصب العشاب ولو اخذته لشابا لم يقطع في سرقة يقطع ولا يقطع في الرخام ولا في القدر من الحجارة وقال
ابو يوسف رحمه الله ويقطع في الفاح ما لم يمل وهكذا يروي البيهقي عن محمدا رحمه الله في الاسنوس فاذا عمل
شفا قطعه وقال البيهقي يجب ان لا يقطع في الممول منها ايضا يقطع في الحل والعسل رواه ابو حنيفة عن
محمدا رحمه الله يقطع في العود والمسك والادهان والتمر والبيب والورس والزعفران والوسم واللبان
والعنبر وعن ابو حنيفة رحمه الله انه لا يقطع في عصفور ولا هليج ولا اشنان ولا ملح وعن ابو يوسف رحمه الله
انه قال لا يقطع في الملح والفس ولا يقطع في اللبن والماء والنبذ والمار والطين والحجر والنوى ولا يقطع في
في الحجر عدا ابو يوسف رحمه الله وكذلك في الصليب اذا كان في مصلي لم وان كان في بيت قطع ولو سرق
مملوكا صغيرا ان يعبر عن نفسه لا يقطع وان كان لا يعبر عن نفسه فعلى قول ابو حنيفة ومحمدا رحمه الله يقطع
قياسا على قول ابو يوسف رحمه الله لا يقطع استحسانا فوجه قول ابو يوسف رحمه الله انه سرقة شيئا يمكن فيه
شبهة عدم المالكية فلا يقطع كما لو كان يعبر عن نفسه بيان هذا ان المسروق قبل الوق لم يكن مالا يكون فيه
ادميا وبعد الوق بقي ارميا فيمكن فيه شبهة عدم المالكية من هذا الوجه فوجه قولنا وهو الفرق بين
بينما يعبر عن نفسه وبينما لا يعبر عن نفسه ان الذي يعبر عن نفسه في يدينه وهذا القول انا حرم قبل قوله
وان كان في يدينه لا يقطع سرقة لانه ياخذ جهارا فاما الذي لا يعبر عن نفسه لا يملكه وهو في
يد مالكه كالدابة والثوب والتوب فتحقق سرقة وفي المسئلة اذا سرق عدا صغيرا قيمته خمسمائة
وفي اذنه ولو له تساو حصة ذراعه قطعه **وما يقتضيه هذا المسائل** اذا وقعت السرقة على
شئين احدهما ما يجب القطع فيه والاخر لا يجب فيه الاصل ان ما هو المقصود بالسرقة اطلاقا كان ما يجب
فيه القطع وبلغ نصا لا يقطع بالاجماع وان كان ما هو المقصود بالسرقة ما لا يقطع فيه لا يقطع وان كان
غيره مما يقطع وبلغ نصا لا يقطع هذا قول ابو حنيفة ومحمدا رحمه الله وقال ابو يوسف رحمه الله يقطع بيانه
في انا ذهب او فضة فيه تزويرا وبنياد او ما سرقة انسان فوجه قول ابو يوسف رحمه الله الذي فيه لم
يجب فيه القطع بل من عدم ينبغي الا لا يقطع في النقط ولا في حنيفة ومحمدا رحمه الله ان الا
المضروب وهو المقصود لا اخذ فاد العجب القطع فيها هو الاصل كيف يجب فيها هو الشئ وعلى هذا اذا سرق
صياحرا وعليه حلي فيه مائة مثقال فلا يقطع سواء علم الحلي او لم يعلم لان الحلي تابع للصغير حنيفة لان الصبي
انما حلي ليعز به والريبة تنفع لصاحبها ولا يقطع في المستوع فكذا في النبع ذكر شيخ الاسلام رحمه الله مسئلة
الصبي في سرقة من غير ذكر خلاف وذكر القدوري رحمه الله في سرقة ان على قول ابو حنيفة ومحمدا رحمه الله
انه لا يقطع وعلى قول ابو يوسف رحمه الله يقطع قال القدوري وقالوا جميعا اذا كان الصبي الحويض ولا
ويكلم فلا يقطع بالاجماع وان كان عليه حلي لان له يد اعلى نفسه وعلى ما هو تابع له فكان اخذ حيا فاد
فلا يقطع في النقط به وعلى هذا اذا سرق مصحفا فيه كواكب من ذهب او فضة فبلغ عشرة ذراعه فلا يقطع علم
بالكواكب او لم يعلم الا واية عن ابو يوسف رحمه الله لان الكواكب صارت نبيا للمصحف ولا يقطع في المستوع
ولا يقطع في النبع ايضا وفي المسئلة اذا سرق كلبا في عنقه طوق قيمته مائة ذراعه لم يقطع لان الكلب لا يقطع
فيه وان سرق حمارا قيمته تسعة وعليه الكاف قيمته درهم قطع وان سرق كورا فميسل بية الكور تسعة

درام وقيمة العسل درهم قطع لان الحبل ينقطع فيه وان سرق اثنا عشرة فيه ثوبا او بنيد فلا قطع فيه رواه
هشام عن مجرحة الله قال لا ياتي انظر الي ما في جوفه فان كان قطع فيه لم تقطعه ولا قطع في الثوب والبنيد
وفي الاصل اذا سرق خافية من جوف الثوب لثياوي عشرة فلا قطع قال سمس الائمة السرخسي رحمه الله في
سرخه اذا سرق الحرز من الخرج الطرف والظرف مما ينقطع في جوفه وفي ثياوي اهل سرقته اذا سرق
تبعه وبها ما وفي ثياوي عشرة لا ينقطع لان هذه السرقة غير موجبة للقطع من وجه من حيث انه لسارق
لما وبه فارق الكور الذي فيه عسل لان هناك السرقة موجبة للقطع من كل وجه الا ترى انه لو انزل ذلك احد
منها وقيمة عشرة ينقطع فان سرق الما في الحرز واخرج القيمة ينقطع قال الله في راحة الله اذا سرق
منه بلا فيه صورة درام فعمله القطع بربيه المتوكل الذي لشدة فيه الدرام عادة لان المقصود بالاخت
هو ما فيه ولو سرق ثوبا في طرفه درام مصروقة فان ابا حنيفة رحمه الله قال لا قطع الا ان يكون
قيمة الثوب عشرة درام وكذلك كل شيء لا يكون في المادة فلا قطع فيه حتى يكون ذلك لثياوي
عشرة ينقطع فيه وازاد بالوعاء الثوب الذي يوضع فيه الدرام عادة كالمسدل وما استبه ذلك وقال ابو
يوسف رحمه الله ان علم ما فيه قطع وان لم يعلم لا ينقطع وهو احدى الروايتين عن ابي حنيفة رحمه الله وقال
ابو يوسف رحمه الله رواه اخوي علمه القطع علم او لم يعلم ولو سرق جوف الثوب ما له او جزا او كسبا
فيه مال قطع علم به او لم يعلم والفوق بين الثوب والجو التي علي قول ابي حنيفة رحمه الله علي ظاهر الرواية
ان في الجو التي ان لم يعلم ماهية المظروف علم باصله فانه علم يكون الجو التي ملو فيكون سارقا للمظروف
فقد اضا الطرف وفي الثوب لم يعلم ما سد فيه اصلاحا لو علم باصل المسدود وفي الثوب لم يعلم ماهية
يقول ينقطع ايضا لانه يكون سارقا للمظروف مقصود او ذكر الصمد والسميد رحمه الله في واقعة مسيلة تدل
علي ان سرقة الثوب اذا كان فيه درام مصروقة وكان فيه دنائير فقدسد والثوب لثياوي عشرة فانه
لا قطع فيه قال رحمه الله وثنا وبله اذا لم يكن الثوب وعالم الدرام والدناير وتفسير ما قلنا فاما اذا كان
فما ينقطع لان القصد فيه بيع على الدرام والدناير لا ترى انه لو سرق كسبا فيه درام كثيرة ينقطع
كان فيه الكيس دون الدرام **نوع في سرقة التار** والطعام واداسرق من اخر طعاما والسنة
سنة فخط لا يجب القطع لسرقته سواء كان محرزا او لم يكن وان كان طعاما سارعا اليه الفساد فكذلك
الجواب وان كان طعاما لا يتسارع اليه الفساد وهو محرز قطع لانه اذا كان لا يتسارع اليه الفساد فهو سارقا
الاموال علي السواء قال مستأجنا رحمهم الله والجواب في التار علي هذا التفصيل ان كانت السنة سنة فخط
لا يجب القطع لسرقته التار سواء كان مترا يتسارع اليه الفساد او لا يتسارع وسواء كان المترا علي راس الشجر
او كان محرزا وان كانت السنة سنة فخط لا يجب القطع لسرقته التار سواء كان مترا يتسارع اليه الفساد او لا يتسارع وسواء كان المترا علي راس الشجر
او كان محرزا وان كان مترا يتسارع اليه الفساد فخط لا ينقطع لسرقته التار سواء كان مترا يتسارع اليه الفساد او لا يتسارع وسواء كان المترا علي راس الشجر
وفي المسقي عن مجرحة الله اذا سرق في عام فخط ان سرق عن ضرورة وجميع فلا قطع عليه وان لم ينصل
بين الطعام وغيره **نوع اخر** في سابل النصاب وقد ذكرنا ان كمال النصاب شرط وجوب القطع وانما
يشترط كمال النصاب في حق السارق حتي ان من سرق ثوبا بين اثنين قيمة عشرة قطع وفي الما في اذا
اخرج مادون النصاب من الثلاث ثم دخل واخرج الباقي لم ينقطع واذا سرق رجل ثوبا لثياوي عشرة فلا
قطع علي واحد منها سرق خمسة لان احد المال يحمل الجزم فعمدا لا يشترط ان يحمل كل واحد منهما اخذ النصف
حتى لو كان قيمة الثوب عشرين ينقطع كل واحد منهما وفي زاد ريش قال سمعت مجرحة الله يقول اذا سرق
نصف دينار من ثياب لثياوي عشرة درام قطعه ولو سرق دينار اقل من عشرة درام لم اقطعه انما
القطع في عشرة والذي رواه عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه

قال لا اقطع الا في دينار او عشرة درام فالمراد منه الدنيار المقوم بقيمة السرخ عشرة الا لانيار المقوم بقيمة
الوقت لان القيمة باعتبار الوقت تختلف فمبلغ ثمانية فيصير ثوبا لثياوي عشرة او عشرين
او ثمانية والاثبات النصاب علي هذا الوجه لا يستقيم فلم ان المراد من الدنيار المقوم بالسرخ عشرة
نوع اخر يرجع الي الحرز اذا اخذ السارق قبل ان يخرج السرقة لا ينقطع وهذه المسئلة في الحاصل علي
وجه اما ان سرق من بيت مفرد واخذ قبل الاخراج منه وفي هذا الوجه لا قطع لان تمام السرقة بالاخت
والاخراج ولم يوجد الاخراج منه وفي هذا الوجه لا قطع لان تمام السرقة بالاخت والاخت لا يخرج
اصلا ولم يوجد الاخراج لان البيت في يد المالك كاني البيت يكون في يد واما اذا سرق من بيت من دار
فيها بيوت واخرج الي محض الدار ولم يخرج من الدار حتى اخذ وفي هذا الوجه لا ينقطع ايضا لانه لم يوجد الاخراج
معي ولم يوجد الاخراج من الحرز ايضا لان الدار كلها حرز واحد واما ان سرق من محض دار اشغل علي بيت
ولم يخرج من الدار وفي هذا الوجه لا قطع ايضا وان كانت الدار كبيرة فيها مناصيب ومنازل وفي كل مناصيب
سكان علي وجه كذا روي ودار عاب بخاراضوق رجل من مفروقة واخرجها الي محض الدار فقطع لان الاخت
قد وجد من كل وجه وكذلك الاخراج من الحرز لان كل مفروقة حرز علي حد ومالك كل انسان محرز مفروقة
لا بالدار وكانت هذه المناصب مفروقة وروي في محال مختلفة وعلي هذا لو اغار انسان من اهل هذه المناصب
علي مفروقة وسرق منها شيئا قطع وفي الدار المشتملة علي بيوت اذا كان في كل بيت ساكن فسرق انسان من
اهل البيت من بيت اخر شيئا لا ينقطع وما اخرجنا الا لما قلنا ولو سرق من الدار سرقة وروي في خارج الدار
ثم خرج واخذ السرقة قطع عند علماءنا الثلاثة استحبنا ولو اخذ في الدار حتى يملكه الخروج والاخذ لا ينقطع
والوجه في ذلك ان اخذ السارق امانته اذا زال بيد المالك صورة ومعني واخذ السارق قائم لان التام
صنة الاخذ والصحة اما شئت خال قيام الاصل فلا بد من قيام الاصل الاخذ حتى يثبت صفة التام له اذا
ثبت هذا فتقول خال زال بيد المالك خال ما بعد الري الي السلة وفي هذه الحالة اخذ السارق ليس بتمام
خفية وانما يصير قائما بقدر ما لو اعتبارا اذا ظهر ان الري لا تمام الاخذ وهذه الان الري لا تمام الاخذ وهو
لان الري يزود بين ان يكون للتقصيع فان من عادة السارق تقصيع بعض المال علي السرقة منه واخذ البعض
وبين ان يكون حيلة لانما الاخذ بان يري بغيره يمكنه دفع رب المال حتي علم به وقصد علي هذا اكثر
السرقات فاد اخرج من الدار واخذ المتاع فظهر ان الري لا مكان اتمام الاخذ للتقصيع فيعتبر اخذ قائما
تدبرا واعتبارا فزال بيد المالك صورة ومعني واخذ السارق قائم فثبت اخذ فيتحقق شرط وجوب القطع
اذا اخذ السارق في الدار حتى لا يملكه الخروج واخذ السرقة فظهر ان الري لا مكان اتمام الاخذ فلا يعتبر
اخذ وانما وقت زال بيد المالك صورة ومعني فلا يمكن اتمامه فينتهي بانصاوانه لا يمكنه ان يحجب النقطع ومن
هذا قلنا ان السارق اذا ربي بالسرقة خارج الدار ثم خرج فله حقه فان كان غيره اخذها ذهبت لا
ينقطع وطريقه ما قلنا ولو ربي بالسرقة الي خارج دار صاحبه لا قطع علي واحد منها وكذلك لو ان الرجل مال
صاحب له خارج الدار ثم خرج وذهب لم ينقطع واحد منها اما المدخل فلا لانه لم يوجد منه الاخراج من الحرز
واما الخارج فلا لانه وان اخرج المالك وعن ابي يوسف رحمه الله ان الخارج اذا دخل به في الدار واوله
الداخل لا قطع علي واحد منها اما الداخل فلا لانه لم يوجد منه الاخراج من الحرز اما الخارج فلا لانه
اخرج المال من الحرز الا لانه لم يدخل في الحرز فاما اذا كان الداخل اخرج به من الدار مع السرقة فمالها
صاحبه يجب القطع علي الداخل لانه وجد منه الدخول في الحرز والاخراج عن الحرز فثبت السرقة فيجوز لا قطع
علي الخارج لانه لم يوجد منه الدخول ولا الاخراج وكثير من مشايخنا اخذوا بقول ابي يوسف رحمه الله واما
ما ذكر مجرحة الله في الكتاب علي ما اذا لم يخرج الداخل به مع السرقة من الدار فاما اذا اخرج يجب القطع

الداخل كما هو قول أبي يوسف رحمه الله وفي القدر من مجد رحمه الله ان الداخل اذا اخرج يد من البيت
مع السرقة ونادى لها صاحبه ان عليه القطع وعن أبي يوسف رحمه الله رواية اخرى ان الخارج اذا دخل
يد واخرج المتاع كان عليه القطع لان الدخول ليس بمقصود بل ليعينه بل المقصود هو الاخراج وقد وجدنا
الاثر لو اخرج يد في حوالق واخذ المتاع وادخل يد في صندوق الصبي في جيب القطع وان لم يوجد الدخول
لما وجد الاخراج ولو وضع الداخل المتاع عند البيت ثم اخرج واخذ هل يقطع لم يذكر مجد رحمه الله هذا
في شيء من الكتب وقد اختلف المشايخ فيه قال بعضهم يقطع لان المال صار مخرجاً من الحرز بفعله وبعضهم قال لا يقطع
لان المال وان صار مخرجاً من الحرز بفعله ان وقت وجود الفعل منه هو خارج من الحرز فلا يجب القطع كما
لو اخرج اخر خلاق ما لوري به الي السكة ثم خرج واحداً لان هناك المال صار مخرجاً من الحرز بفعله وحال ما
وجد الفعل منه هو في الحرز حقيقة وقد صح من علي رضي الله عنه انه قال اذا كان السارق طريقاً فلا يقطع
عليه فتبيل وكيف يكون السارق طريقاً قال ان لم يدخل يد في الدار ولم يكن دخوله سارق دخل البيت وجع
المتاع وطرحه في مكان في البيت ثم خرج واخذ فان كان للمأمن القوة ما اخرج المتاع بنفسه فلا يقطع
علي السارق وان لم يكن للمأمن القوة واما اخرجه بغيره فله عليه القطع هكذا ذكر في النوارك وذكر في
موضع اخر ان فيه اختلاف المشايخ بعضهم قالوا يقطع من غير تبصيل به اخذ شمس الاية السرخسي رحمه الله
في اخر في الجماعة ليشتركون في السرقة قال في الجامع الصغير في الرجال يدخلون على الرجل رجل
منهم اخذ متاعاً وحمله فانه يقطعون استحساناً وذكر هذه المسئلة في الاصل بعبارة اخرى فقال جماعة فلا
دار رجل نجسوا المتاع وحمله على ظهر رجل منهم فكان هو الذي خرج به وقد خرجوا معه في فوره قطعوا
جملة استحساناً لان هذه سرقة مشهودة فيما بين السراق وان تنزلي بعضهم اخذ المتاع وحمله والبعض يكون
رصد ايد فون صاحب الدار اذا انتبه فلولم يوجب القطع عليهم اري الي سد باب القطع قالوا هذا اذا كان
الاخذ الحامل من يجب عليه القطع عند الانفراد فاما اذا كان الحامل من لا يجب عليه القطع عند الانفراد
بان كان صبياً او مجنوناً لا يقطع واحدهم لان غير الحامل يتبع الحامل والاحد في هذا الفعل فان لم يجب الحد
على الاصل كيف يجب على التبع وان كان الذي في الجمل والخراج واحداً من الكرك فذلك الجواب عن
حقيقة ومجد رحمه الله لا يقطع على واحد منهم لان السرقة واحدة وانما لم يوجب القطع على البعض فلا يوجب على
الباقين وذكر هذه الفصول في العيون وكذلك اذا حملوا المتاع على ظهورهم فلهي اخرجت قطعوا استحساناً
وقياساً لان فعل الدابة يضيق الي السائق وكانهم اخرجوه بانفسهم بخلاف الحال على جواب التماس ولو
ان السارق لم يسرق الدابة بنفسه ولكن خرجت الدابة بنفسه وذهب الي بيت السارق قبل خروج السارق
او بعد فلا يقطع على السارق ذكر هذه الفصول في فتاوى اهل سمرقند **الفصل الثاني** في رد
السرقة على المالك هذه الفصول على ثلاثة اوجه الاول ان يرد السارق السرقة على المالك قبل المرافعة
الي الامام وفي هذه الوجه لا يقطع على السارق شهيد الشهود عليه بالسرقة او لم يشهدوا او امارا لم يشهدوا
فظاهره امارا لا تشهدوا فلان الشهادة على السرقة لا تقبل بدون الدعوي لان الدعوي بالسرقة شهادة
بالمال المسروق منه والشهادة لا تشع بدون الدعوي ودعوي السرقة من المالك بعد ما وصل اليه المال لا
صح لانه لا يدعي لنفسه هذه الدعوي وانما يدعي القطع والمسروق منه اجبي عن القطع فصار دعواه السرقة
في حق القطع ودعوي اجبي سواء لا يقطع بدعوي اجبي اخر فكذا بدعوي المالك وروي عن أبي يوسف رحمه
الله في النوارك انه يجب القطع على السارق في هذه الصورة وما قاله ابو يوسف رحمه الله قياساً ما ذكرنا استحساناً
وجه القياس في ذلك ان القطع حق الله تعالى على الخلو من فيستوي من غير دعوي العبد كدعوي الزنا و
الشرب وجه الاستحسان ان القطع وان كان حق الله تعالى على الخلو من الان ينوب في ضمن حق العبد في السرقة

ولهذا اذا شهد شاهدان على رجل بالسرقة من شخص بعينه والمشتبه له ينكر السرقة لا يقطع السارق بهذا
ان القطع في ضمن حق العبد في السرقة وحق المسروق منه لم يثبت لما انكر السرقة ولا يثبت القطع الذي في ضمن
فلما وحق المسروق منه في السرقة هناك يثبت لان ثبوت البينة بناء على خصوصية صحيحة وخصوصية المسروق منه
بعد وصول المسروق اليه لم يصح فلم يثبت كون المسروق ملكاً للمسروق منه لهذا البينة فلا يثبت في ضمن الوجه
الثاني ان يرد السرقة بعد ما رفع المسروق من الاموال الامام وشهد الشهود بالسرقة الا ان القاضي يعرض
لشهادتهم وهذه الوجه لم يذكره مجد رحمه الله في شيء من الكتب اعماً ذكره الكرخي رحمه الله في كتابه وذكر ان الثاني
لا يقطع بالقطع قياساً الا اني استحسن واقفي عليه بالقطع واما استحسن ذلك الوجهين احدهما لان السرقة قد
ظهرت عند القاضي ما هو حجة بناء على خصوصية معتبرة وهي خصوصية المالك فلما امتنع القضا عما يمنع بسبب ردا السرقة
من حيث ان الرد يمنع الخصومة اما لا تستدعي الخصومة لان الرد في هذه الصورة منتهي الخصومة لان المقصود من
خصومة المالك الاسترداد وحصول المقصود بالشيء به وبالمشترط يكون مقبولا في نفسه فلا تستدعي الخصومة
التي في شرط القضا بالقطع والي هذه امال شمس الاية السرخسي رحمه الله الوجه الثاني ان قلنا ان الخصومة
تتقدم ولكن ان تقدم الخصومة وقت القضا لا يمنع القضا بانه وهذا القياس ياتي استقراط الدعوي للخصومة
في حق القطع لان القطع حق الله تعالى وفي حقوق الله تعالى لا يشترط الدعوي كما في حد الزنا واحد شرب الخمر
شرطاً للدعوي في الابنية لان سبب وجوب القطع اخذ مال الغير على سبيل السرقة والشهادة على اخذ مال
الغير لا تشع بدون دعوي الماخوذ منه كما في الغصب عند سماع البينة ليعتبر سبب وجوب القطع وبعد ما سمعت
البينة وظهرت السرقة لو شرطت الخصومة شرطت لاجل القطع والخصومة ليست بشرط لاجل القطع الوجه
الثاني اذا رد السرقة بعد سماع البينة وبعد القضا بالقطع قبل القطع وفي هذه الوجه لا يمنع القطع استحساناً
لانه لما امتنع القضا استحساناً بالرد قبل القضا فكذلك لا يمنع الاستيقا بالرد بعد قبل الاستيقا هذا اذا رد
المسروق على المسروق منه فاما اذا رده على وليه او على اخيه او عمة او خالة قبل المرافعة منه الي
الامام ثم وقعت المرافعة واقام المسروق بينة على السارق فان لم يكن الرد وعليه في عيال المسروق منه
وجه الاثر ان المودع اذا دفع الوديعة الي من في عياله لا يضمن وجعل يد من في عياله كيد من ثبت شبهة الاتحا
وشبهة الرد على المسروق منه والحدود لا تثبت مع الشبهات وان كان الرد وعليه امرأة المسروق منه من
وجه لان هو لا في عياله وان كان الرد وعليه ولد المسروق منه او واليه او حدة فان كان هو
في عيال المسروق منه فلا يقطع على السارق قياساً استحساناً وان لم يكونوا في عياله فلا يقطع عليه استحساناً
وفي القياس يجب القطع وجه القياس ان يد من ليس في عيال المسروق منه ليست كيد المسروق منه فلا يقطع الرد
على المسروق منه وجه الاستحسان ان هو لا شبهة المالك في السرقة قال عليه السلام ان مالك لا يملك ولو
كان له مال حقيقته مع الرد عليهم فان كان لم شبهة المالك ثبت شبهة الرد ايضاً والشبهة لم تحته بالحقيقة في
در الحدود بخلاف من تقدم ذكر شبهة المالك في السرقة ليعلم الرد عليه بطريق الامتالة فينظر الي اليه ان كانت
يد كيد المسروق منه من وجه بان كان في عياله يقطع الرد عليه من وجه فلا يجب القطع وان لم يكن يقطع الصنة
يجب القطع وان رد هاعلي بعض من في عياله والرد عليه من وجه فلا يجب القطع وان لم يكن يقطع الصنة
ليعلم الرد عليه بطريق الامتالة وليس به هو لا كيد المسروق منه من وجه بان كان في عياله يقطع الرد عليه من
وجه فلا يجب القطع وان لم يكن يقطع الصنة يجب القطع وان رد هاعلي بعض من في عياله والرد عليه من وجه
قطع لانه ليس للرد وعليه شبهة المالك في السرقة ليعلم الرد عليه بطريق الامتالة وليس به هو لا كيد المسروق
منه وان رد هاعلي مكاتب المسروق منه لم يقطع وهذا استحسان لان المكاتب بمنزلة من عياله لانه عبد ما بقي
عليه درهم وكذا ان كان المسروق منه هو المكاتب لا يقطع السارق في رد السارق المسروق على ولي المكاتب لا

ارجع الخاص في الاجابة
سكن بعد اوامره ولا
قطع على السارق استحساناً لان
هو لا كيد المسروق منه

ينقطع لان المولى حق الملك في المسروق ولو كان المردود عليه شبهة الملك في المسروق لا ينقطع السابق واذا كان له حق الملك اولى وان رد المسروق على من يمول المسروق منه فلا قطع لان يد الذي يقول بغيره منزلة بغيره من وجه في الامانة حتى ان المولى اذا دفع المودعة اليه يقول لا يضمن بغيره هذا استحسان والقياس ان ينقطع والاشبه ان هذا القياس واستحسان لان صاحب العيال هو الذي يبيع لم يحفظ عليهم وصار يد الذي يقول بغيره فقولنا بغيره في صاحب العيال فاستمع القطع فيما ساد واستحسانا **الفصل الثالث** في ظهور السرقة تجب ان يعلم بان ظهور السرقة قد يكون بالاتزام مرة واحدة بغير ظهورها وبعد ما اقر لورجوع عن اقراره صح رجوعه حتى لا يقيم عليه القطع لان الرجوع عن الاقرار يثبت شبهة الكذب في الاقرار لكون الاقرار محتملا للصدق والكذب والحد لا يثبت مع الشبهة واذا اقر بالسرقة بالاتزام واذا اقر انه سرق من فلان الساب قطع استحسانا ولا ينظر حضور الغائب وتصديقه هكذا ذكر في بعض المواضع وذكر في الدعوى ان علي قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله لا ينقطع حتى يحضر الغائب ويطالب بهما وعلي قول ابي يوسف رحمه الله لا ينقطع ولا ينتظر حضور الغائب قال محمد رحمه الله بعد لرجل في يد عشرة دراهم اقراره سر بها من هذا الرجل وجعلها علي وجهين الاول ان يكون العبد مادمنا في التجارة او كان مكانا وانه علي وجهين اما ان اقر بسرقة مستهلكة او بسرقة قائمة في الوجهين يصح اقراره في حق القطع والمال فيقطع يد العبد ويورد المسروق على المسروق منه ان كان المسروق منه قائما الثاني ان يكون العبد فان اقر بسرقة مستهلكة صح اقراره في حق القطع لان الاقرار بسرقة مستهلكة اقرار بالقطع وليس باقرار بالمال فان العتق لا يجب اذا كانت السرقة مستهلكة واقرار المحجور علي نفسه بالحد المذموم صحيح وان اقر بسرقة مال قائم بعينه في يده فان صدقة المولى يقطع يرد المال علي المسروق منه لان السرقة في حق القطع يثبت باقرار العبد في حق المال يثبت بتصديق المولى فيعتبر ما لو ثبت بالبينة وهذا الجواب كما قلنا وان كذب المولى في المال وقال المولى مالي فبقي قول ابي حنيفة رحمه الله يصح اقراره في حق القطع والمال جميعا فيقطع العبد ويورد المال علي المسروق منه وقال ابو يوسف رحمه الله يصح اقراره في حق القطع ولا يصح في حق المال فيقطع العبد ولا يرد المال علي المسروق منه وقال محمد رحمه الله لا يصح اقراره ولا في حق المال ولا في حق القطع ذكر هذه المسئلة في المستأوا وقال كان ابو حنيفة رحمه الله لا يقول بصديق العبد علي المتاع فارد به ولا صدقة علي القطع ثم قال اصدقه علي القطع فاقطعه ولا صدقة علي المتاع فلا رده ثم قال اصدقه علي المتاع وعلي القطع فاقطعه وارد المتاع فاما اذا كان ظهور السرقة بالبينة فتقول بشرط شهادة رجلين عدلين ولا يكفي شهادة النساء انما اردن ان لا في حق القطع ولا في حق المال وامانة النساء السامع الركال في مقولة في حق القطع لان القطع حد ولا يدخل شهادة النساء في الحد وذكرنا الشهادة في الرقة تقبل علي المال ولا تقبل علي القطع لانه يمكن فيها شبهة لكن شبهة الكذب في موضعين والحد ولا يثبت مع الشبهة واذا شهد شاهدان علي رجل بالسرقة بعد حين فالعقابي لا يقبل ثبوتهم ولا يقضي علي المشهود عليه بالحد فالنقاد من قول الشهادة علي حد السرقة كما في حد الزنا والمعني في باب السرقة تهم الصعوبة في الدعوى دون الشهادة عند عامة المشايخ وعند بعضهم تهم الصعوبة في الشهادة دون الدعوى كما في باب الزنا يمانية تهم الصعوبة في الشهادة في باب الزنا ما ذكر في كتاب الحدود ان السامع مني عاين الزانية فهو مخير بين حصة اذا الشهادة لاقامة حق الله تعالى وهو الحد وبين حصة الاستماع عن اذا الشهادة في الابد اجل ذلك علي اختيار السير فاذا شهدوا بعد ذلك يمكن في شهادتهم تهم انهم تركوا الجمعة التي اخذوا بها في الابد وهي حصة السرقة صفة حلتهم علي ذلك والشهادة تبطل بسبب التهمة بعد هذا قال عامة المشايخ رحمهم الله هذه التهمة لا تأتي في فصل السرقة لان الشهود لا يمكنون من الشهادة الا بعد الدعوى من العبد وهو المسروق منه ولم يوجب من العبد هنا ايضا حتى لان فيكون الشهود في التاخير معدودين فلا يمكن شبهة الصعوبة في ثبوتهم

فلا يمكن رد شهادتهم بسبب تهم الصعوبة ولهذا قال اصحابنا رحمهم الله في باب الزنا اذا كان النقاد معدودين كان الزنا في موضع ليس فيه قاض وشهدوا حاد شهادتهم ولكن امتناع قبول الشهادة في السرقة بعد انقام تهم الصعوبة في الدعوى بيان ذلك ان المسروق في باب السرقة مخير بين حصيلتين حصة ان يدعي السرقة لتقادم الحد فيحصل الاقرار وحصة ان لا يدعي السرقة ستر علي المسلم بل يدعي مطلق الاخذ لان في السرقة اعداؤه في الاخذ مطلقا يحصل احب احته وبيع الصيانة عن سقوط القيمة فان اخذ الاول حوزا الناحية اذا اخرج علي انه اجاز حصة السرقة فاذا اعاد يدعي السرقة يمكن في دعواه تهم ان الصعوبة حلت علي الدعوى الا ان تهم الصعوبة تعتبر ما يدري بالشبهة وهو القطع ولا يعتبر فيما لا يدري بالشبهة وهو القصاص فيعطي بالقصاص ان كان لا يقضي بالقطع وهذا قول عامة المشايخ وعلي قول بعض المشايخ امتناع قبول الشهادة بسبب التقادم في السرقة لتهم الصعوبة في الشهادة ايضا وبيان ذلك ان الشهود يمكنون من الشهادة في باب السرقة بدور الدعوى فان لم يكن ان يشهدوا كما عاينوا السرقة حتى يحبس الناقض السارق الي ان يفي المسروق منه فبعد يدعي في دعوى السرقة منه لشروط لقبول الشهادة لاجل القصاص بالمال لا للحبس فان لم يشترط للدعوى الحس يمكن للشهود اذا قبل الدعوى لاجل الحس فان اخذوا اجل تاخيرهم علي انهم اخذوا والسير فاذا شهدوا بعد ذلك يمكن في ثبوتهم تهم انهم تركوا الجمعة التي اخذوا بها في الابد الصعوبة حلتهم علي هذا امتناع قبول الشهادة وجد التقادم في السرقة ما هو حد التقادم في الزنا **الفصل الرابع** في قطع الطريق قال محمد رحمه الله في الاصل في حصة قطاع الطريق قوم من المسلمين او من اهل الذمة قطعوا علي قوم من المسلمين او من اهل الذمة الطريق فقد شرط محمد رحمه الله ان يكونوا اقواما لان سبب قطع الطريق ولا يقطع الطريق عادة الا يقوم لهم منفعة وشرط ان يكونوا من المسلمين او من اهل الذمة لان القطاع لو كان من امستامين كان في اقامة الحد عليهم اختلاف وشرط ان يقطعوا الطريق علي المسلمين او علي اهل الذمة فان القطع علي المستامين في دار الاسلام لا يوجب الحد ولكن يضمنوا الدية والحال لا يخلوا اما ان قطعوا الطريق واخذوا المال وقتلوا في هذا الوجه عدا ابي حنيفة رحمه الله الامام بالخيار ان شأ قطع ايديهم اليهم وارجلهم اليسرى ثم قتلهم او صلبهم او يتركهم كذلك حتي يسيل عليهم الدم فيموتوا وان شأ قتلهم او صلبهم من غير قطع وعدا ما يصلهم الامام لا غير وفي المستأوا علي قول ابي حنيفة رحمه الله الامام لا يبيع قطع ايديهم وارجلهم من خلاف فله الخيار في القسم ان شأ قتلهم ودفعهم الي اهلهم بدقوتهم وان شأ قتلهم ثم صلبهم وان شأ قتلهم ثم يقطعهم فقل ذلك وقال ابو يوسف رحمه الله ليس علي الامام ان يقطع ايديهم وارجلهم من خلاف ولما الخيار في انفسهم ان شأ قتلهم ودفعهم الي اهلهم بدقوتهم وان شأ قتلهم ثم صلبهم وروي الحسن ابن مالك عن ابي يوسف رحمه الله انه قال الصلح فلا يوراعهم ونسبوا لصلح ذكره الكوفي رحمه الله في كتابه انه يصلب حيا ثم يقطع تحت يديه الايسر ويترك حتي يموت وذكرنا الخطابي رحمه الله انه يقتل ثم يصلب ثم في ظاهر الرواية يترك علي حصة ثلاثة ايام ثم يخل بيمينه وبين اهلكه ليدقته وعن ابي يوسف رحمه الله انه يترك حتي يقطع ويستقط وان كان منهم عدا او امرأة فالحكم فيها كما حكم في الرجال الا حار وذكروا في المستأوا عن ابي حنيفة رحمه الله انه اذا كان بينهم امرأة التي وليت القتل دوات الحد عنهم قال تهم وهو قول محمد رحمه الله لان المرأة لا تكون محارمة وصاروا لو كان منهم صبي او مجنون وذكروا هشام رحمه الله في نوادره عن ابي يوسف رحمه الله ان قطع قوم من الرجال الطريق وفيهم امرأة وباشرت المرأة القتل واخذت المال دون الرجال اقيم الحد علي الرجال دون المرأة وقال محمد رحمه الله بتمام عليها ولا يقيم علي الرجال وقال هشام سالت محمد عن فتنة قطع الطريق وقتلوا واخذوا الاموال قال لا يمكن محارمات الا اني اقول بالقتل والقتل والقتل وان كان في قطاع الطريق صبي او مجنون او اخرس در الحد عنهم في قول ابي حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف رحمه الله اقيم الحد

على الاخر من ذلك المسقاوتيه ايها ان كان قد ورد رحم لم يصر من قطع عليه فانه يدبر اعينهم الحديث في قول ابي
حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف رحمه الله يؤخذ به لانه سارق من الاصلين الذين لا يصب عليه ويمنع منه
ايضا قال ابو يوسف رحمه الله في المروءة تكون مع قطع الطريق ممن استحق قطع اليد والرجل قطع يدها ورجلها
من خلاف ولا قتلها قال الاصلب النساء على حال الرد والمباشرة في هذا الحديث على السواحي يقيم هذا الحديث
على الرد والعين كما يقيم على المباشرة بخلاف الرد في باب القتل فانه لا يقتل واما ان قطعوا الطريق واخذوا
المال ولم يقتلوا او في هذا الوجه يقطع ايديهم وارجلهم ولا يقتلون واما ان قتلوا ولم يأخذوا الاموال
وفي هذا الوجه يقتلون ولا يقطع ايديهم وارجلهم واما ان قتلوا المالكين ولم يأخذوا الاموال لم يقتلوا
اخذوا في هذا الوجه الامام يوزنهم حتى يتوبوا وان قتلوا واخذوا المالكين لم تأبوا او ردوا
المال على اهاليهم ثم اني ابيهم الى الامام لم يقطعهم الامام ولم يقتلهم ولكن يدفعهم الى الدنيا القتل يقتلهم قتلهم
او يضيحونهم واما اذا تابوا ولم يردوا المال لم يذكره في الكتاب فقتلوا واخذوا في المناظر من من قال لا
يسقط الحديث فاصبه على سائر الحدود فان سائر الحدود لا يسقط بنفس التوبة ومنهم من قال يسقط واليه اشار
في الاصل وان قتلوا او اخذوا المال ولكن ما اصاب كل واحد منهم من المال اقل من عشرة اضعافهم والامر في
التقصير في النفس الى الدنيا القتل ولم العفو ولو ان قوما قطعوا الطريق في مصر في الاضمار او في يمين
القرى المارة لا يقيم عليهم حد قطع الطريق عندنا فالسارق عندنا وفي وجوب قطع الطريق استقطع المالك
والماردة لا يقطعون عن الموردين بل يقطعون في مثل هذه النواضع لا يقطعون في مثل هذه النواضع ساعة
ساعة بخلاف الخافون لان هناك المارة لا يقطعون عن الموردين كما سمعوا القطع ما لم يصل اليهم خبر هذه النواضع
لعلهم ان لا يقطعون في مثل هذه النواضع وبعض المتأخرين قالوا ان ابا حنيفة رحمه الله احب بذلك بناء على
عادة اهل زمانه فان الناس في زمانه في المصروف في القرى كانوا يحملون السلاح مع انفسهم فيندفع ذلك على
المتأخر قطع الطريق واحدا المالك والحكم لا يبيح على الناس في زمانه ان يمتنعوا من الناس في هذه العادة وهي حمل
السلاح في الاضمار فيقطع الطريق في الاضمار والقرى وعن ابي يوسف رحمه الله انه ان قصده في هذه
المصروفين القرى بالسلاح يقيم عليهم حد قطع الطريق وان قصده بالخشب او الحجرا كان بالليل يقيم
عليه حد قطع الطريق وان كان بالليل ولا يقيم وفي نوادر من ساعه عن ابي يوسف رحمه الله في المكابرين بالليل
او لم يتعد اهل الدار على الامتناع منهم ثم يحاربون واما بالنهار فممن يقطعون حتى يكونوا لا يتعدوا غير السارق
عليهم قال والمكثرون في القرى اذا كان اهل القرية لا يتعدون على الامتناع منهم يحاربون قال ويقتل
ابا يوسف رحمه الله يقول في مؤلفه قطع الطريق بين الحيرة والكوفة قال ابو حنيفة رحمه الله ان قطعوا
على قافلة جاءت من الشام فبدمكة اقتل عليهم حد الحاربين على الكوفة فقطعوا وعليهم غيرهم واذا اخذ قاطع
الطريق ويده اليسرى سلا لا يقطع منه شيئا عن ابي حنيفة رحمه الله وقتل او صلب ولو كان قطع يده اليمنى و
شلا قطع رجله اليسرى عنده لم يقتل او صلب وان قطعوا الطريق على تجار المسلمين في دار الحرب او في دار
الاسلام في موضع علم عليه اهل البني لا يقيم عليهم الحد قاطع الطريق اذا قتلوا انسانا في الحبس قبل ان
ثبت عليهم ثم قامت السنة عليه بذلك فعلى قاتله القتل وان يكون القاتل ولي القاتل الذي قتلته فحينئذ
لا تؤد عليه والله اعلم **الفصل الخامس** في بيان انه متى لسع قتل الهاجم والضر من بئنا
ذكر في فتاوي اهل سمرقند سارق نبت حذر رجل ولم سجد الحفرة حتى علم صاحب البيت فالتقى عليه حبرا
فقتله فقتل عاقلة الدية وعليه الكفارة وعن محمد رحمه الله في المسقاوت اذا قتل غلام الدية في ماله وفي نوادر
ابن رستم عن محمد رحمه الله قال ابو حنيفة رحمه الله اللص الذي سلب سلعك فقتله وفي نوادر عن ابي
يوسف رحمه الله قال ابو حنيفة رحمه الله اذا نبت عليك اللص فادركته وهو يفتقه فاقطعه ولا تخذره وقال

ابو يوسف رحمه الله حذره فان ذهب والا فامرته وان دخل عليك بيتا فحقت ان يديك بغير او حقت ان
يكون معه شي فيمريك به فامرته والا فحذره وفي فتاوي ابي الليث رحمه الله رجل اطلع على جاني رجل وعلى
الحايط ملاه فحاق صاحبه الحايط انه ان صاح به ذهبا بالملاء السبعان يرميه قال ليسعد ذلك ان كانت الملاء
لساوي عشرة دراهم قال الفقيه ابو الليث رحمه الله ان اصحابنا رحمهم الله لم يقدروا هذا القدر بل
اطلقوا ان له ان يرميه لقوله عليه السلام قال فلما دون مالك وفي جيبات الجامع الصغير رجل دخل على رجل
ليلاليسرة واخرج السرقة من الدار فاصبه صاحب الدار وقتله لاني عليه قالوا ومروا محمد رحمه الله
من هذا ان يكون محال لا يقدروا على استرداده السرقة منه الا بالقتل اذا كان الحال هذه سباح لدا القتل فلاشي عليه
وفي نوادر المعلي عن ابي يوسف رحمه الله اذا عرض لرجل رجل في صحرا يريد ماله فان كان ماله اقل من عشرة
دراهم فله ان يقتله وفي المسقاوت اذا كان مع رجل رخيص فاراد اخر ان ياخذ منه فله ان يقتله بالسيف اذا
كان يخاف الجوع على نفسه وكذلك المايشريه وذكر في كتاب الصلابة السرقة التي يسحق قطع الصلابة قد نصها
بدرهم وفي العيون اذا اخرج السارق المتاع فلم يصاحبه ان يقتله مادام المتاع معه فان روي به السارق ليس
لصاحبه ان يقتله لان الحديث لا يثبت له وفي نوادر من ساعه عن محمد رحمه الله في الرجل يدخل على رجل في بيته
يريد اخذ متاعه فله ان يقتله اذا كان يخاف ان يتوب عليه ان اراد اخذ ذلك ان كان يتوب عليه الا انه
اذا اخذ متاعه وخاف ان يرميه فيقتله او يذهب بمشاعه فله ان يرميه بالنشاب ويقتله وكذلك اذا كان راه
يسكره جارية او امرأة فله ان يقتله وكذلك ان كانت مطاوعة وخاف انه ان تركه حتى ياخذ او يواقعها
وفي المسقاوت رجل دخل منزله فوجد رجلا يجرح اهل بيته فاف ان هذا اخذ ان يقتله فله ان يقتله في سعة من قتله
وذكر ايضا وكذلك لورا مع امرأة او محرم له وفي مطاوعة على ذلك فلعنه جميعا قتل الرجل والمرأة جميعا
وفيه ايضا قال محمد رحمه الله ولو ان لصا دخل دار رجل ولا سلاح معه وصاحب الدار يعلم انه يتوي على
اخذ ان مكته الا انه يخاف ان ياخذ بعض متاعه ويذهب ولا يقدري عليه وسعه ضربه وقتله وفيه ايضا
ابن زياد عن ابي حنيفة رحمه الله قاتل وجدي دار رجل فقال صاحب الدار دخل على سرقي فقتله قال
ان كان معروفا بالسرقه فلاشي عليه قال الحاكم ابو الفضل رحمه الله لقى معروفا بالسرقه وجده رجل
يذهب في حوائجه غير مشغول بالسرقه ليس له ان يقتله وله ان ياخذ ويأتي به الى الامام ليحسمه حتى يتوب
لان الحبس الزجر الى ان يتوب مسترد **الفصل السادس** فيما اذا قطف يد السارق والسرقة
قائمة في يده او هلك قال رحمه الله السارق اذا قطف يمينه والمسروق في يده قائم كان للمالك ان ياخذ
يد السارق لان بعد القطع المسروق على ملك المالك قائما ما خذ ملك نفسه وكان له ذلك بعد ما قطف
يمينه فله الهلاك لا ضمان على السارق وفي الاستهلاك روايات وان كان الهلاك او الاستهلاك قبل
قطع يده ان قال المالك انا اصنعت لا يقطع عنده ناوان قال انا اخذت القطع يقطع ولا ضمان عندنا خلا قال السارق
رحمة الله ولوقت المسئلة ان القطع مع الضمان لا يجتمعان في سرقة واحدة عندنا والوجه في ذلك ان ايجاب
الضمان بالسرقه يعتمد كون المسروق معصوما حقا للمالك وقت السرقة والمسروق غير معصوم حقا للمالك
وقت السرقة بيانة وهو ان المالك معصوم بعبث واحد وهو الواحدة من العبد وهذا المعنى ان الله
تعالى خلق الاموال متباحة في الاصل واما ثبت العمة لحق العبد وهذه العمة استقلت الى الله تعالى قبل السرقة
بدليل ان القطع الواجب بالسرقه وجب حنانه تعالى خالصا وانما يجب النطق حنانه تعالى خالصا اذا كانت
الحانية واردة على حق الله تعالى خالصا وان يكون الفعل جنابة الاعلى اعتبارا وعصمة المحل علم ان المحل قبل السرقة
معصوم حنانه تعالى وانما يكون كذلك اذا استقل ما للعبد من العمة الى الله تعالى قبل السرقة فهو معصوم
ان المسروق قبل السرقة ليس معصوم حقا للعبد ولا تقربيه ما ذكرنا في رواية ابي يوسف عن ابي حنيفة رحمه الله

الله لا فرق بينا اذا اهلك المسروق في يد السارق وبيننا اذا استهلكه السارق لان الملك لم يبق معصوما
 حقا للعبد بالاستهلاك صادف محلا هو ليس معصوم حقا للعبد ومثله لا يجب الضمان ويحلان ما اذا استهلكه
 انسان اخر لان سقوط عصمة المحل انما يظهر في حق السارق لا في حق غيره وفي رواية الحسن عن ابي حنيفة رحمه
 الله يجب الضمان على السارق بالاستهلاك لان انتقال العصمة الي الله تعالى اما كان ضرورة امكان الجواب
 القطع بالسرقة فيظهر الانتقال في حق وجوب القطع وفي حق السرقة والضمان حكم اخر ولا خلاف في ان الانتقال
 مصادف محلا معصوما حقا للعبد بخلاف ان يجب به الضمان **الفصل السابع** في السرقة من غير
 المالك واذا سرق الرجل من المسودع والمستعير والمستضع قطع خصومة هو كاعده علمائنا الثلاثة رحمهم الله
 وروى ابن ساعية في نوادره انه لا قطع خصومة هو لا حتى يحضر المالك وكذلك السارق من الغاصب والمهرين
 يقطع خصومتهما وذكر في الكتاب من جلة من يقطع خصومته عند ناصح الربوا اجل انه اراد به رجل باع عشرة
 دراهم بغير درهمين وبيع العشرين لخمس سارق وسرق منه العشرين يقطع السارق خصومته عند علمائنا
 الثلاثة رحمهم الله لان هذا المال في يده بمنزلة المعصوب كالمشتري شرافا سدا في يد المشتري بمنزلة المعصوب
 فكان الجواب فيه كالجواب في المعصوب واذا سرق السارق الاول بعد ما قطعت يد السارق الاول لا يقطع به
 الثاني خصومة الاول لان السرقة من السارق الاول بعد ما قطعت يد الاول لم تنفعه موجبة للقطع ولهذا
 لم يقطع به الثاني خصومة المالك والعقبة في ذلك من وجهين احدهما ان الركن في باب السرقة ازالة
 معتبرة ويد السارق بعد ما قطعت ليست بيد معتبرة لان يد الانسان على ملك الغير انما تعتبر اذا كان يد
 امانة لتتمكن من الحفظ الملتزم او يد الضامن ليمتلك من اسقاط الضامن عن نفسه بالرد ويد السارق بعد ما
 ليست بيد امانة ولا بيد ضامن فان السروق في هذه غير معصون عليه فهو معني قولنا يد السارق بعد القطع
 بيد معتبرة والتعريب ما ذكرنا الثاني ان السرقة انما تنفعه موجبة للقطع اذا صادف ما لا معصوما وهذا
 المالك لم يبق معصوما في حق المالك وفي حق السارق الاول على ما مر ان كان من العصمة للعبد في المحل استقلت
 الى الله تعالى قبل السرقة الا ترى انه لو اقطع السارق الاول بعد ما قطعت يد لا يقطع فهو معني قولنا هذا المال
 لم يبق معصوما في حق المالك والسارق والتعريب ما ذكرنا ولم يذكرنا اذا سرق من السارق الاول قبل ان
 يقطع به وفيه اختلاف المشايخ فمن مال الى العربي الاول في الفصل المتقدم قال هنا بالقطع لان يد السارق
 قبل القطع بيد معتبرة لان السارق بالرد ليسقط لقطع عن نفسه فيحقق ان له يد معتبرة ولهذا المال
 ان يقول بوجوب القطع على السارق الثاني اذا سرق قبل دفع المالك الاول الى الامام لا بعد لان رد الاول
 انما يمنع القطع عن الاول اذا حصل الرد من الاول قبل المرافعة الى الامام لا بعد المرافعة **الفصل**
الثامن في المتقاتل المدعي عليه السرقة اذا انكر السرقة حكى عن الفقيه ابي بكر الاعشى رحمه الله ان الامام
 يعمل فيه بالكرامة فان كان الكرامة انه سارق وان المالك عنده عذبه ويجوز له ذلك الا ترى ان اراقة
 الدم الكبر الراي جائزة فان دخل على غيره ساهرا سلاحه ووقع في قلبه ذلك انه دخل ليقبضه حل له قتله
 وغامة المشايخ على ان الامام يبذره لانه وجب في موضع التهمة والاشارة ليعزل لاجل التهمة كالوراه الامام
 يحشي مع السراق وكالوراه جالس السارق في مجلس الشرب وان كان هو لا يشرب كذا هنا حكى ان عصام
 ابن يوسف دخل على امير بلخ فاني سارق وقد انكر السرقة فقال الامير لعصام ابن يوسف البش جب فقال عصام
 رحمه الله على المدعي البينة وعلى المنكر اليمين فقال الامير هاتوا بالسوط والعنايين فاضرب عشرين حتى اقرروا
 السرقة فقال عصام ما رايت حورا اسبه بالعدل من هذا وعن نصير رحمه الله قال ابي لسارق الى امير الكوفة
 فبعث الامير الى الحسن ابن زياد رحمه الله ليساله عن ذلك فقال الحسن سمعت ابن شيرمة يقول لا يتوصل الي
 العظم الا بقطع نزع الرسول واخبر الامير بذلك فامر الامير بضرب ذلك السارق فاعترف واقر بالسرقة فقام

الحسن على ما قال فركبوا في الامير فوجدوا السارق قد اقر واقر بالسرقة رجل ادعى على رجل بسرقة وقدمه الى
 السلطان وطلب من السلطان ان يقر به فصر به السلطان مرة او مرتين ثم اعيد الى السجن من غير ان يعذب
 فحاف المحبوس من التعذيب والضرب فضعف السطح ليقر فسقط من السطح ومات وقد لحقه عرامة في هذه الحادثة
 وقد ظهرت السرقة على يد رجل اخر كان للورثة ان ياحذوا صاحب السرقة بدية ابيهم وبالغرامة التي اداها
 الي السلطان لان الكل حصل بمسبه وهو متعدي في هذا التسبب هكذا ذكر في مجموع النوازل قبل هذا الجواب
 مستقيم في حق الغرامة اصله مثيله السعاية غير مستقيم في حق الدية لانه صعد السطح باختياره وقيل هو
 مستقيم في حق الدية ايضا لانه مكره على الصعود للفرار من حيث المعنى لانه انما صعد للفرار خوفا على نفسه
 من التعذيب واذا شهد الشهود على عبد ما دون له بسرقة عشرة دراهم او اكثر والعبد محذور فان كان
 مولاه حاضر اقطع عندهم جميعا وهل يضمن السرقة ان كان استهلكها لا يضمن فان كانت قائمة ودها على السرقة
 منه وان كان المولى غائبا لا يقطع العبد عن ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله ويضمن السرقة لان الخصم في حق
 القطع المولى والعبد ويضمن السرقة لان الخصم في حق المالك العبد وعن ابي يوسف يضمن بالقطع لان الخصم في
 حق القطع العبد لا غيره والعبد حاضر وان كان الشهود سبعة او عشرة دراهم يضمن العبد في الناضي
 بالمال ولا يضمن بالقطع سواء كان المولى غائبا او حاضرا فان كان الشهود سبعة او اعلى اقر المالك بسرقة
 عشرة دراهم فالناضي يضمن بالمال ولا يضمن بالقطع في قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله وقال ابو يوسف
 رحمه الله يضمن بالقطع ولو شهدوا على عبد محذور عليه بسرقة عشرة دراهم او اكثر فان كان المولى غائبا
 فالناضي لا يضمن عليه بشي لا بالقطع ولا بالمال عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله لان الخصم في حق القطع
 المولى والعبد والخصم في حق المال المولى وعند ابي يوسف يضمن بالقطع لان عبد الخصم في حق القطع العبد
 لا غيره والعبد حاضر وان كان الشهود سبعة او اعلى اقر العبد المحذور بالسرقة فالناضي لا يضمن هذه البينة
 اصلا سواء كان المولى حاضرا او كان غائبا حتى لا يقطع العبد لا يؤخذ المولى ببيعة لاجل المال ولكن يؤخذ
 العبد بعد العتق وفي القدر الذي اذا اقر فقال سرقة هذه الدراهم ولا ادري لمن يها وقال لا عرف صلحها
 لم يقطع لانه اقر للجمل والافتراء للجمل باطل فلا يتعلق به حكم وقال ابو حنيفة رحمه الله فيمن ادعى على اخر
 سرقة وانكر المدعي عليه يستخلف وان كل يضمن عليه بالمال ولا يضمن عليه بالقطع **و** والله اعلم

- ثم الجزء الاول من الدخيل يتلوه ان شاء الله تعالى الجزء الثاني كتاب السير ووافي الفراغ من كتابه
- في يوم الاحد المبارك الرابع عشر من شهر ذي الحجة الحرام اخر شهر سنة ثلاث وستمائة
- واستعانة احسن الله عاقبتها على يد السيد الفقير الحقير المعترف والتقصير
- الراعي غفور به العبد بر الفقيه بكرهه عن سواه اسمعيل بن محمد
- ابن ابي الفتح الدوسري السافعي غفر الله له
- ولوالديه ولز نظريه او قراهيه
- ودعاه بالمعزة امين امير
- وهاهنا مثل من لا يحمد
- وحسنه